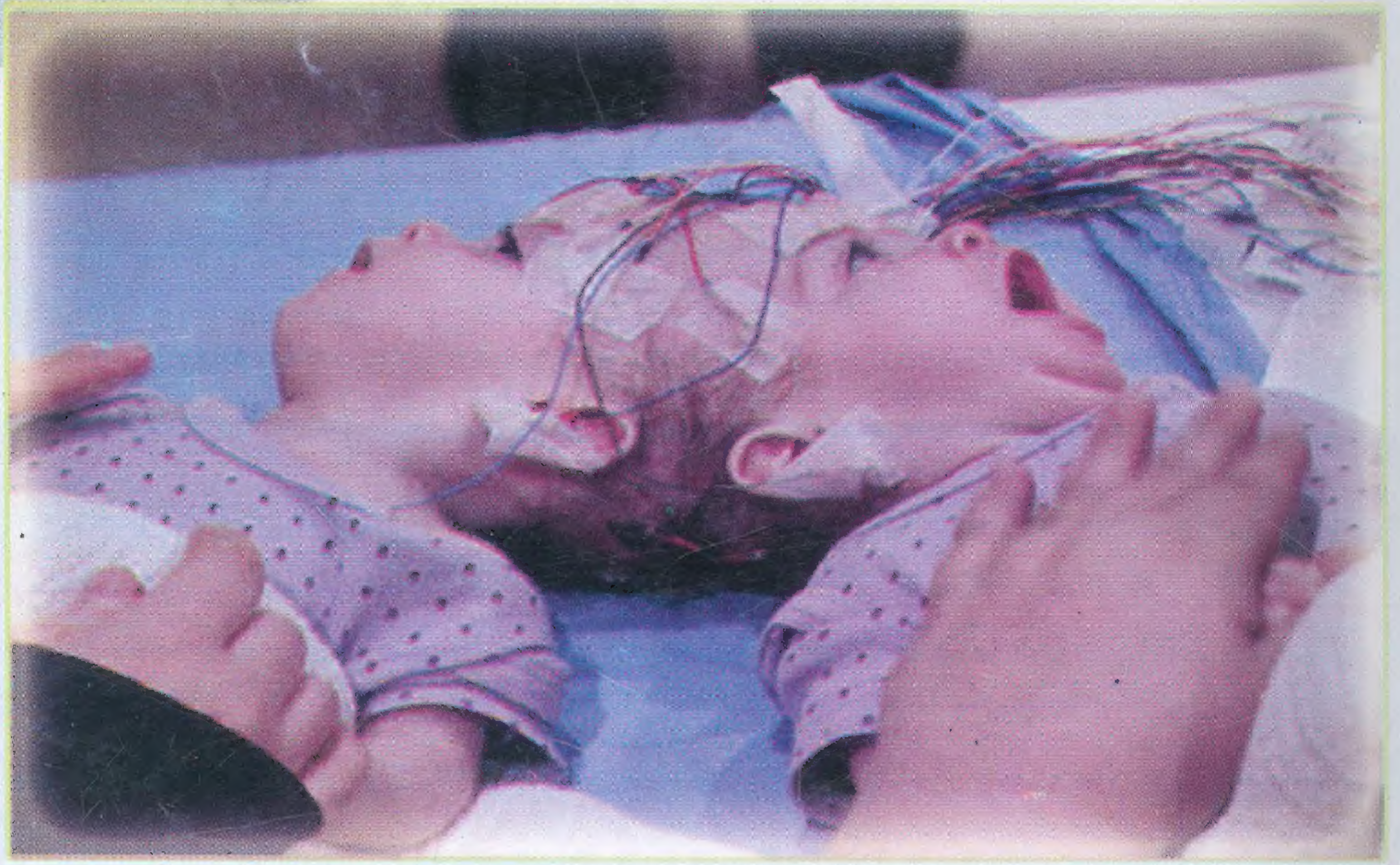


# نطاق الحماية الجنائية للمينوس من شقائهم والمشوهين خلقيا في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي



دكتور  
محمود إبراهيم محمد مرسى

دارشقات للنشر والبرمجيات  
مصر

دار الكتب القانونية  
مصر





**نطاق الحماية الجنائية**  
**للميسوس من شنائهم والمشوهين خلقيا**  
**في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي**

**دكتور**

**محمود إبراهيم محمد مرسى**

**دار شتات للنشر والبرمجيات**

**مصر - المحلة الكبرى**

**السبع بنات - ٢٤ ش عدلى يكن**

**ت : ٠٤٠/٢٢٢٤٦٨٢ فاكس : ٠٤٠/٢٢٢٠٣٩٥**

**محمول : ٠١٢٣١٦١٩٨٤ ص . ب : ٢٥٥**

**دار الكتب القانونية**

**مصر - المحلة الكبرى**

**السبع بنات - ٢٤ ش عدلى يكن**

**ت : ٠٤٠/٢٢٢٤٦٨٢ فاكس : ٠٤٠/٢٢٢٠٣٩٥**

**محمول : ٠١٢٣١٦١٩٨٤ ص . ب : ٢٥٥**

الناشر

دار الكتب القانونية

جميع الحقوق محفوظة

اسم الكتاب

نطاق الحماية الجنائية

للميئوس من شفائهم

والمشوهين خلقياً

دكتور

محمود ابراهيم مرسى

سنة النشر

٢٠٠٩

رقم الإيداع

١٣٠٦٨

الترقيم الدولى

I.S.B.N

977 - 386 - 185 - 6

المدير التجارى

عادل أحمد شتات

م : ١٢٣١٦١٩٨٤

ت : ٤٠٢٢٢٤٦٨٢

ف : ٤٠٢٢٢٠٣٩٥





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

﴿ وَلَا تَأْيِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْيِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾

[سورة يوسف آية: ٨٧]

﴿ وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [سورة الشعراء آية: ٨٠]

﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا

فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾

[سورة المؤمنون آية: ١٤]

﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ

نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ

مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ

يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ ﴾ [سورة الحج آية: ٥]

﴿ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَلَكَ ﴿٦﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٧﴾ ﴾

[سورة الانفطار الآيتين: ٨، ٧]

الْعِظْمَ







## شكر وتقدير

الشكر ترجمان النية، ولسان الطوية، وشاهد الإخلاص وعنوان الاختصاص، وكلمة طيبة كشجرة طيبة يفىء إلى ظلها الظليل من يطوقه الإكرام والإحسان، ويحتدم به أوار العجز عن مفترض الآلاء والمنن، ولا شك أن أحق من يشكر، ويعترف له بالمنة والفضل من ليس لنعمه حدّ تنتهي إليه، فهو أهل الثناء والمجد، فأشكر الله على نعمه الظاهرة والباطنة، فله الحمد حتى يرضى، وأسأله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

كما أشكره ﷺ أن هياً لي أستاذين كريمين، عالمين جليلين، للإشراف على هذه الرسالة، أسأله سبحانه وتعالى أن يجعلهم من الآمنين يوم يخاف الناس، على ما بذلوه معي من جهد كبير، أستاذاي الجليلان اللذان يستحقان الشكر والعرفان.

### الأستاذ الدكتور/رأفت عبد الفتاح حلاوة

أستاذ القانون الجنائي، بكلية الشريعة والقانون بدمنهور

لتفضله بالإشراف على الرسالة مشرفاً قانونياً

### الأستاذ الدكتور/عبد المطلب عبد الرازق حمدان

أستاذ الفقه المساعد بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

لتفضله بالإشراف على الرسالة مشرفاً شرعياً







# أَهْدَاءُ

إن جاز لي وصح ذلك مني . . . . . فإلى:

حبيبي، وسيدي وقرّة عيني وقُدوتي، إليك رسول الله أهدى عملي هذا مقروناً  
بالصلاة والتسليم عليك، كما أمرنا ربنا ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى  
النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [سورة  
الأحزاب آية: ٥٦]

إلى والدي أهديهما هذا العمل مقروناً بالدعاء لهما ﴿ رَبِّ أَرْحَمْهُمَا كَمَا  
رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ [سورة الإسراء آية: ٢٤]

إلى زوجتي: ﴿ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾  
[سورة الفرقان آية: ٧٤]

وإلى كل من مدّ لي يد العون، وإلى كل من ينشد العلم والمعرفة، في مشارق  
الأرض ومغاربها.

الباحث







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

الحمد لله الذي حرّم قتل الأنفس، ولو كانت في الأرحام مستكنة، وحرّم إزهاق الأرواح إلا بالحق ولو كانت في ظلمات البطن مستجنة، الحمد الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، وأمات فأحيا، وخلق كل شيء، ويخلق ما يشاء، ويزيد في الخلق ما يشاء، ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه، وخاتم رسله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين .

وبعد.....

فإن الشريعة الإسلامية جاءت أحكامها شاملة لجميع نواحي الحياة، تتميز بالصلاخ والإصلاح، لكل زمان ومكان، ومبادئها تسمو على كل المبادئ والقيم الإنسانية، لأنها تشريع من لدن حكيم خبير، بما يصلح لخلقه في العاجل والآجل، وهذا ظاهر لمن تأمل الشريعة الإسلامية، وأحكامها التي تفي بمصالح الناس في كل زمان ومكان، إما عن طريق القواعد الإجمالية، أو الأحكام الجزئية التفصيلية، ويتضح ذلك من واقع التشريع ومصادره " فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه".



ولقد خلق الله الإنسان وكرمه عن سائر خلقه قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ

كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وهذا التكريم يشمل الإنسان في جميع مراحل خلقه وتكوينه، ومن مظاهر التكريم خلق الإنسان في أحسن صورة قال تعالى ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ

خَلَقَهُ ۚ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال تعالى: ﴿ الَّذِي

خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

ومن تمام هذه النعم يأتي الابتلاء من الله تعالى للإنسان بصنوف البلاء ليُعلم الصابر والشاكر من الجاحد والكافر، فقد تقتضي إرادة الله أن يصاب الإنسان بمرض مزمن أو مستعص أو ميئوس من شفائه.

وأنه يجب على الإنسان المريض أن يعامل هذه الأمراض المستعصية معاملة الأمراض العادية بالصبر على البلاء والالتجاء إلى الله تعالى، فهو قادر على شفاء جميع الأمراض، ورفع جميع صنوف البلاء، وأنه يجب على المريض أن يرضى بقضاء الله تعالى، ويصبر على قدره، وإذا كان ذلك واجباً على المريض فإنه يجب كذلك عدم الاعتداء على المريض، مهما اشتد به المرض ما دام فيه الرmq، وما دامت الحياة تدب في أوصاله .

وقد تقتضي إرادة الله سبحانه وتعالى خلق أناس، ليس لهم نصيب وافر، من الصحة والجمال والتقويم الإنساني السوي على وفق سنن الله في خلقه،

---

(١) سورة الإسراء جزء من الآية رقم (٧٠).

(٢) سورة السجدة الآية رقم (٧).

(٣) سورة الانفطار الآية (٨،٧).



كمن يُولد مشوها خلقيا بأصابع زائدة، أو أنف مفرطحة أو شفاه أرنبية، أو يكون له رأسان، أو ثلاثة أعين مثلاً ، أو عين واحدة.....الخ.

كما قد يمكن معرفة التشوه الخلقي للإنسان وهو جنين في بطن أمه بوسائل التشخيص الحديثة، التي ظهرت مع تقدم الطب في الآونة الأخيرة.

وانطلاقاً مما سبق: ومع الطفرة الهائلة التي يشهدها العالم الآن في العلوم الطبية، وفي مجال العلاج، أصبح علاج كثير من الأمراض المستعصية ممكناً، إذ قام الجراحون بفتح القلوب، وإجراء عمليات دقيقة في دماغ الإنسان، وقاموا باستبدال الكلى والقلوب، وغيرهما من الأعضاء البشرية، ودخلوا في مجال الهندسة الوراثية.

وأصبح الأطباء أكثر شجاعة من أقرانهم في الماضي فهم يجابهون كثيراً من المخاطر لاستخدام أساليب تقنية، وكثيراً من الأمراض التي كانت ميؤوساً من شفائها في الماضي، أصبحت قابلة للعلاج اليوم والرسول ﷺ يقرر ذلك بقوله:

﴿لما أنزل الله عز وجل ، داء إلا أنزل له دواء، علمه من علمه، وجهله من جهله﴾<sup>(١)</sup>.

وترتباً على ذلك: فقد استحدثت جرائم لم تكن موجودة فيما مضى فكثيراً ما يقوم الأطباء أو نوى المرضى الميؤوس من شفائها بالأقدام على قتلهم بدافع الرحمة والشفقة بهم، أو لدواع اجتماعية أو اقتصادية، كعدم القدرة على تحمل نفقات العلاج.

ويحدث ذلك بوسائل كثيرة منها: رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الميؤوس من شفائه، قبل التحقق شرعياً وطبياً من وفاته، بالوسائل المقررة

---

(١) أخرجه ابن ماجه ج ٢١ ص ١١٢٨، المستدرک علی الصحيحین ج ٤ ص ١٩.



والمحددة في هذا الأمر، كما قد يقدم من لهم أطفال مشوهون خلقياً سواء كان التشوه كلياً في أو جزئياً في أحد أعضاء الجسم على التخلص منهم وقتلهم دفعاً للمعرة، مقررين أن الطفل حين يُولد مشوهاً، فإن وإبلاً من العذاب الجسمي والنفسي سيلحق به و بمن حوله، ومن هذه النظرة جاءت فكرة المنادين بالتخلص من أصحاب الأمراض المستعصية شفقة عليهم ورحمة بهم، كما قالوا إن هذا يتنافى مع ما وصف الحق نفسه من الرأفة والرحمة بعباده قال تعالى ﴿وَمَا رَأَيْتَكَ بِظُلْمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾<sup>(١)</sup>

ونظراً للحوادث الواقعة كل يوم، في هذا الخصوص، كان من أكد الفروض والواجبات، معرفة موقف الشرع الحكيم مما جد من مسائل أو نزل من نوازل حتى يظهر حكم الله في كل واقعة، ويكون الناس على بصيرة من دين الله.

لأن الوقائع متجددة، وتنزل بالناس في كل وقت نوازل لا بد من دراستها وتنزيلها على الأدلة الإجمالية والقواعد الفقهية، أو إلحاقها بما يشبهها مما نص عليه العلماء رحمهم الله تعالى... فالناس في حاجة ماسة إلى من يعينهم على ذلك من العلماء والباحثين حتى يسهل عليهم السبيل إلى معرفة حكم الشرع في كل ذلك.

#### أهمية الموضوع وسبب اختياره.

إن أهم سبب دفعني لاختيار هذا الموضوع هو أنه بعد مطالعتي على بعض الكتب الطبية المتعلقة بتخليق الجنين، وموت الدماغ، والإجهاض، لاحظت أن

---

(١) سورة فصلت الآية : (٤٦).



هذا الموضوع جدير بأن يبحث من الناحية الشرعية والقانونية لتعلقه بكثير من الأحكام الفقهية في الجنايات والحدود إضافة إلى ما يلي :

(١) الفائدة العلمية التي يمكن تحقيقها من بحث الموضوع، سيما في مجال التخرّيج وتطبيق القواعد الفقهية والأصول العامة التي يمكن بناء الأحكام المستجدة عليها.

(٢) إن هذا الموضوع يتعلّق بأهم ما لدى الإنسان وهو حياته، فعلى الرغم من أن الخط الذي يفصل بين الموت والحياة دقيق، إلا أنه من الضروري جداً، تحديده بدقة، إذ هو الخط الذي يفصل بين إنقاذ حياة مريضة أو قتله، بين تقديم معروف أو ارتكاب جريمة.

(٣) استتّاج حكم القضايا الطبية المستجدة الآن، فلا ينفصل الدين عن الحياة، بل يبقى أساساً لها، فما علينا إلا البحث والتّقيب عن الحكم ومن كرم الله تبارك وتعالى أنه جعلنا بعد ذلك مأجورين سواء أخطأنا أم أصبنا.

(٤) القرارات التي صدرت من مجمع الفقه الإسلامي بشأن موت الدماغ وما اعتراها من تبديل وما ترتب على ذلك من أحكام.

(٥) هذا الموضوع يهم علماء الفقه والدين والقضاة ، لكثرة لما يمر عليهم من حوادث وقضايا يتم فيها إجهاض الجنين المشوه، أو قتله بعد ولادته، أو قتل الميئوس من شفائه بأي وسيلة من الوسائل التي تؤدي بحياته، ومدى توافر المسؤولية عن القتل إذا تم برضاء المجني عليه.

(٦) قصور وعجز القانون الوضعي عن احتواء بعض القضايا الطبية المهمة مثل إجهاض الجنين المشوه.



(٧) عدم وجود أبحاث علمية كافية لدراسة هذا الموضوع من الناحية الشرعية والقانونية دراسة مقارنة لإبراز سمو وتقدم الشريعة الإسلامية في هذا المضمار .

(٨) محاولة جمع ما قيل في هذا الموضوع من الناحية الطبية والفقهية والقانونية والربط والموازنة بينهم.

وكل ما سبق كان داعيا ودافعا لي للبحث فيه وتقديم أطروحة لنيل "الدكتوراه" في الفقه الإسلامي والقانون داعيا المولى عز وجل التوفيق.

## منهج البحث

وقد انتهجت في إعداد هذا البحث منهجا يتمثل في الآتي:

أولا : ارتكزت في البحث على القرآن الكريم ، وكتب التفسير وعلوم القرآن ، وكتب الأحاديث و شروحاتها، وكتب الفقه وأصوله ، والمعاجم اللغوية ، والكتب العلمية المتخصصة ، والكتب الطبية والكتب القانونية بأنواعها ، بغية أن أصل إلى نتيجة واضحة ودقيقة في البحث .

ثانيا : اعتيت بالتمهيد للمباحث والمطالب، التي تحتاج إلى تمهيد ، وذلك لتكون الصورة واضحة عما يراد بحثه ، لأن الحكم الشرعي فرع عن تصورهِ، وإذا كانت المسألة تتعلق بأمر طبي قمت بتصوير المسألة طبيا معتمدا في ذلك علي المصادر المتخصصة ثم أبين الحكم الشرعي .

ثالثا : اعتيت بنقل نصوص الفقهاء ونسبتها إلى أماكنها من كتب المذاهب خاصة الخلافات التي أريد تخريج مسألة حادثة عليها .

رابعا : أذكر سبب الخلاف إذا أمكن سواء وجدته منصوفا عليه ، أو أستنبطه من خلال الأقوال والأدلة ثم أعرج إلى الترجيح متى أمكن ذلك من خلال عرض الأدلة.

خامسا : بعد ذكر المسألة وصورتها ، أعرض الموقف الشرعي فيها ثم آتي بعد ذلك ببيان الموقف القانوني متى وجد للقانون فيها رأي أو حكم ، وأذكر موقف القانون المصري مقدما علي غيره أو مؤخرا عنه تبعا لمقتضى الحال، والمسألة المعروضة دون التقيد بذلك دائما فإذا كان للقانون المصري رأيه الواضحة في المسألة بدأت به وإلا بدأت بما هو أوضح مع محاولة استظهار موقفه ما أمكن ذلك .



سادسا : بالنسبة للفصل أو الدمج بين النظر الشرعي و النظر القانوني، فان ذلك يخضع لمقتضى الحال دون التقيد بوتيرة واحدة، فإذا كانت المسألة، موضع البحث متفرعة إلى جزئيات دقيقة لا تستأهل إفرادها بالبحث قمت بالدمج بين النظر الشرعي والنظر القانوني، وأما إذا كان البحث يعرض لمسألة تكتمل فيها عناصر الوحدة البحثية المستقلة فالنظر الشرعي فيها يستقل في هذه الحدود عن النظر القانوني، وكذلك الحال إذا كانت أسس التناول الشرعي للمسألة و فيها تختلف عن الأسس الوضعية في القانون.

سابعاً: بالنسبة للمسائل الفنية والنوازل المستجدة، فقد قمت بجمع المادة العلمية من الكتب الحديثة ، والأبحاث والدراسات التي قدمت للمؤتمرات أو الندوات في المحافل العلمية المختلفة والتي تبحث في هذا الموضوع ثم حاولت تصنيفها وتخرجها علي القواعد الفقهية أو المسائل المنصوص عليها وإن كان ثمة خلاف بين المتأخرين فأشيرإ إليه ذاكرا وجهة نظر كل من الفريقين .

ثامناً: بما أن الموضوع يتعلق جانب كبير منه بالناحية الطبية فإني حرصت علي بيان المصطلحات الطبية من المراجع المعتمدة والمتخصصة.

تاسعاً : أخرت بعض المباحث عن مكانها الزمني في قليل من الأحيان حيث أن فهمها يتطلب فهم ما يأتي بعدها من حقائق علمية وفقهية .

عاشراً : قمت بإفراد الآيات القرآنية بذكر رقم الآية واسم السورة

حادي عشر : قمت بتخريج الأحاديث النبوية من كتب الحديث، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما عزوته، كذلك إن كان الحديث في غير الصحيحين فقد حرصت على تخريجه من مظانه والحكم عليه

ثاني عشر: قمت بعقد مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون، في المسائل التي ذكرتها في البحث وتناولها القانون بشيء من التفصيل، إذ أن مقارنة جوانب

الفقه الإسلامي المختلفة، والتي كانت محصلة الجهود التي بذلها الفقهاء المجتهدون رضوان الله عليهم من استنباط الأحكام الشرعية للوقائع التي مرت بهم، مقارنة ذلك ولقوانين الوضعية يساعد على معرفة الحكم الشرعي، لما يستمد من مشاكل جديدة ، ومثل هذه المقارنات للجوانب الفقهية المختلفة الإسلامي منها والوضعي كفيلة بإيجاد الحلول العلمية لمشكلات البحث.

ثالث عشر: قمت بوضع خاتمة تشمل على أهم نتائج البحث والتوصيات، وفهرس للآيات القرآنية والأحاديث والمصادر والمراجع، والمسائل الفقهية.

رابع عشر: قمت بانتقاء بعض الصور المعبرة عن الفكرة المقصود إيضاها وذلك في ملحق مصور بذيل الرسالة.

وبعد،..... فهذا منهجي في البحث وقد حاولت الالتزام به قدر الطاقة، إذ أن هذا الموضوع قد استغرق البحث فيه أكثر من أربع سنوات وهي فترة طويلة يعترى الإنسان فيها فترات نشاط وفترات ضعف، وجهدي المتواضع هذا جهد بشر متواضع معرض للخطأ والصواب فالكمال لله وحده، والعصمة لأتبيائه ورسله، وكل إنسان مأخوذ منه ومردود عليه إلا رسول الله ﷺ فلا بد من خطأ وأخطاء، فبسم الله أبدأ، وعليه أتوكل، ودعائي إلى الله أن يشملني قول النبي ﷺ ﴿لِلْمُجْتَهِدِ أَجْرَانِ إِنْ أَصَابَ وَ أُجْرُ إِنْ أَخْطَأَ﴾ (١)

الباحث

---

(١) أخرجه البخاري، ومسلم، : عن عمرو بن العاص وأبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال ﴿إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَدِهْ، ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِنْ حَكَمَ فَاجْتَدِهْ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ﴾ البخاري بشرحه فتح الباري :ج١٧ صفحة ٨٣ - ٨٤، صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٢ ص ١٣ ، الطبعة الثالثة ١٣٨٩هـ - دار الفكر ، بيروت.



## خطة البحث

فِيمَا يَتَعَلَق بِخُطَّةِ الْبَحْثِ فَقَدْ قَمْتُ بِتَوْفِيقٍ مِنْ اللَّهِ بِتَقْسِيمِ هَذَا الْبَحْثِ إِلَى مَقْدَمَةٍ وَ  
فَصْلِ تَمْهِيدِي وَبَابَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ، وَقَسَمْتُ الْأَبْوَابَ إِلَى فُصُولٍ وَفُصُولٍ إِلَى  
مَبَاحِثٍ وَالمَبَاحِثِ إِلَى مَطَالِبٍ وَالمَطَالِبِ إِلَى فُرُوعٍ وَالفُرُوعِ إِلَى أَغْصَانٍ حَسَبِ  
تَمَلُّيهِ الْمَادَّةَ الْعِلْمِيَّةَ الَّتِي يَقْتَضِيهَا الْبَحْثُ وَذَلِكَ عَلَى النُّحُوِّ التَّالِيِ :

### الفصل التمهيدي

مفهوم الحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم

في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : مفهوم الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : مفهوم الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي .

ويشتمل على الفروع التالية :

الفرع الأول : الحماية الجنائية لغة .

الفرع الثاني : الحماية الجنائية اصطلاحاً .

الفرع الثالث : الألفاظ ذات الصلة بالحماية الجنائية

المطلب الثاني : مفهوم الحماية الجنائية في القانون الوضعي .

المبحث الثاني : الأساس الشرعي والقانوني للحماية الجنائية.

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول : الأساس الشرعي للحماية الجنائية في الفقه الإسلامي .

المطلب الثاني : الأساس القانوني للحماية الجنائية في القانون الوضعي .

**المبحث الثالث : شروط الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي .**

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول : شروط الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي .**
- المطلب الثاني : شروط الحماية الجنائية في القانون الوضعي .**

**الباب الأول**

**الأحكام الشرعية والقانونية للميؤس من شفائهم**

نتناول هذا الباب في ثلاثة فصول :

**الفصل الأول : الحماية الجنائية للميؤس من شفائهم.**

وفيه مبحثان:

**المبحث الأول : حقيقة الميؤس من شفائهم .**

وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : المقصود بالميؤس من شفائهم لغة واصطلاحاً :**
- المطلب الثاني : إجبار المريض الميؤس من شفائه على التداوي .**
- المطلب الثالث : الأمراض الفتاكة الميؤس من شفائها:**

وفيه ستة أفرع:

**الفرع الأول : مرض الموت .**

**الفرع الثاني : مرض فقد المناعة المكتسبة .**

**الفرع الثالث : الطاعون .**

**الفرع الرابع : الجذام .**

**الفرع الخامس : البرص .**

**الفرع السادس : السرطان .**



المبحث الثاني : واجبات المريض والطبيب في المرض الميؤس من شفائه .  
وفيه مطلبين:

المطلب الأول : ما يجب على المريض الميؤس من شفائه .

المطلب الثاني : ما يجب على الطبيب تجاه الميؤس من شفائهم .

الفصل الثاني: أحكام الاعتداء على حق الميؤس من شفائهم في الحياة والمسؤولية الجنائية عنها.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في مضمون الحياة وبدايتها:  
وفيه مطلبان:

المطلب الأول : معنى الحياة لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : معيار بدء حياة الإنسان .

المبحث الثاني:الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.

المبحث الثالث :الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.  
وفيه مطلبان:

المطلب الأول : القتل إشفاقاً

وفيه ثلاثة أفرع :

الفرع الأول : مفهوم القتل بدافع الشفقة . .

الفرع الثاني : صور القتل بدافع الشفقة .

الفرع الثالث : الحكم الشرعي والقانوني من القتل بدافع الشفقة .

المطلب الثاني: وقف أجهزة الإنعاش الصناعي.

وفيه ثلاثة أفرع:

الفرع الأول : معيار الوفاة .

وفيه غصنان :

الغصن الأول :تعريف الوفاة لغة واصطلاحاً .

الغصن الثاني :طرق تحديد لحظة الوفاة.وفيه قسمان.

القسم الأول : المعيار التقليدي .

القسم الثاني : المعيار الحديث.

الفرع الثاني : الإنعاش الصناعي.

ويشمل على ثلاثة أغصان:

الغصن لأول : مفهوم الإنعاش الصناعي .

الغصن الثاني : الحكم الشرعي للإنعاش الصناعي .

الغصن الثالث : إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن الميئوس من شفائهم .

وفيه جزعان:

الجزع الأول: إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الذي توقف

قلبه وتنفسه .

الجزع الثاني: إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الذي مات مخه.

الفرع الثالث: المسؤولية الجنائية عن إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي

وفيه غصنان:

الغصن الأول: إيقاف أجهزة الإنعاش بفعل الطبيب .

الغصن الثاني: إيقاف أجهزة الإنعاش بطلب المريض .

الفصل الثالث : أحكام الاعتداء على حق الميئوس من شفائهم في سلامة

الجسم والمسؤولية الجنائية عنها.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : حرمة المساس بجسم الإنسان.



المبحث الثاني : الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.

المبحث الثالث : الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : استقطاع الأعضاء .

المطلب الثاني: التجارب الطبية .

المبحث الرابع: أثر رضا الميئوس من شفائهم بالاعتداء عليهم.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : أثر رضا الميئوس من شفائهم بالقتل .

المطلب الثاني : أثر رضا الميئوس من شفائهم بالاعتداء على ما دون النفس.

الباب الثاني

الأحكام الشرعية والقانونية للمشوهين خلقيا

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :

الفصل الأول: في حقيقة التشوهات الخلقية أسبابها وأنواعها ووسائل

تشخيصها وطرق دفعها وعلاقتها ببعض الأمراض الجسمانية.

ويشتمل هذا الفصل على ستة مباحث :

المبحث الأول: في حقيقة التشوه الخلقي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المشوه خلقيا لغة.

المطلب الثاني: المشوه خلقيا في الاصطلاح.

المبحث الثاني :علاقة التشوه الخلقي ببعض الأمراض الجسمانية التي تشابهها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العاهة .

المطلب الثاني: الإعاقة.

المبحث الثالث: في أسباب التشوهات الخلقية .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العوامل الوراثية.

المطلب الثاني: العوامل البيئية، وعوامل بيئية ووراثية مشتركة.

المبحث الرابع: أنواع التشوهات الخلقية .

المبحث الخامس: وسائل لتشخيص التشوهات الخلقية .

المبحث السادس: طرق دفع التشوهات الخلقية .

الفصل الثاني: أحكام الاعتداء على حق المشوهين خلقيا في الحياة والمسؤولية الجنائية عنها.

ويشمل هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول: الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.

المبحث الثاني: الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: القتل إشفاقا .

المطلب الثاني: إجهاض الجنين المشوه .

وفيه أربعة أفرع:

الفرع الأول: تعريف الجنين لغة واصطلاحا.

الفرع الثاني: مراحل تخلق الجنين.

الفرع الثالث: الإجهاض تعريفه لغة واصطلاحا.

الفرع الرابع: أنواع الإجهاض وأحكامه.



الفصل الثالث : أحكام الاعتداء على حق المشوهين خلقيا في سلامة الجسم والمسؤولية الجنائية عنها .

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الاعتداء على الدين.

المطلب الثاني: الاعتداء على الأطراف القصيرة.

المطلب الثالث: الاعتداء على حدقة العين.

المطلب الرابع: الاعتداء على العظم الناقص.

المطلب الخامس: الاعتداء على الشفاه الأرنبية

المطلب السادس: الاعتداء على الأذن الناقصة.

المطلب السابع: الاعتداء على الأنف الفطساء .

المطلب الثامن: الاعتداء على الرنقاء والقرناء.

المبحث الثاني: الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في جراحة التجميل مفهومها وأنواعها .

وفيه فرعان:

الفرع الأول : مفهوم جراحة التجميل .

الفرع الثاني : أنواع الجراحات التجميلية .

المطلب الثاني : صور الجراحات التجميلية التي تخرج عن نطاق التجريم.

وفيه ثلاثة أفرع.

الفرع الأول : قطع الزوائد .

- الفرع الثاني : ثقب الأنثى.
- الفرع الثالث: إزالة الشعر الكثيف.
- المبحث الثالث: أثر رضاء المشوهين خلقيا بالاعتداء عليهم .
- خاتمة البحث وتشتمل على :
- \* أهم نتائج البحث.
  - \* التوصيات.
  - \* الملحق المصور
  - \* فهرس الآيات القرآنية
  - \* فهرس الأحاديث والآثار.
  - \* فهرس المراجع .
  - \* فهرس الموضوعات.

والله المستعان  
الباحث





## **الفصل التمهيدي**

### **مفهوم الحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**

نتناول هذا الفصل في المباحث التالية:

**المبحث الأول: مفهوم الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون.**

**المبحث الثاني: الأساس الشرعي والقانوني للحماية الجنائية في الفقه  
الإسلامي والقانون.**

**المبحث الثالث: شروط الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون.**





# الفصل التمهيدي

## مفهوم الحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

### مَهَيِّد:

لقد استعمر الله الإنسان في الأرض ليحقق مراد الله في خلقه وهو عمارة الكون، وكرمه على سائر خلقه، ولم يكن هذا التكريم مجرداً لذاته بل جعل لهذا التكريم مظاهر معينة، ومن ذلك أن الله ﷻ جعل للإنسان كياناً ذاتياً محوطاً بحماية كاملة، وهذا الكيان لا يمكن تحقيقه إلا إذا جعل للإنسان حقوقاً مقررّة شرعاً، يستطيع بمقتضاها أن يؤكد وجوده وكيانه.

وأول هذه الحقوق هو ما يملكه من البقاء والحفاظ على كيانه الذاتي والمادي، ويتمثل في ثبوت حق الإنسان في الحفاظ على حياته وسلامة جسمه. ومن ثم نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون.

المبحث الثاني: الأساس الشرعي والقانوني للحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون.

المبحث الثالث: شروط الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون.





# المبحث الأول

## مفهوم الحماية الجنائية

### في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: مفهوم الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي.
- المطلب الثاني: مفهوم الحماية الجنائية في القانون الوضعي.

# المطلب الأول

## مفهوم الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي

- نتناول هذا المطلب في الفروع التالية:
- الفرع الأول: الحماية الجنائية لغة.
  - الفرع الثاني: الحماية الجنائية اصطلاحاً.
  - الفرع الثالث: الألفاظ ذات الصلة بالحماية الجنائية.





## الفرع الأول الحماية الجنائية لغة

الحماية الجنائية مركبة من لفظتين: الحماية، الجنائية، ولذا ينبغي بيان كل لفظة منهما على حده فيما يلي:

أولاً: الحماية لغة: من: حمي، ويأتي بمعان متعددة منها<sup>(١)</sup>:

- ١- المنعة والمدافعة والنصرة، فيقال: حماه حمايةً منعه ورفع عنه، وحامية القوم الذي يحميهم وينبئ عنهم والهاء للمبالغة.
- ٢- والحامي في القرآن الفحل إذا ألّق ولدٌ ولده لا يركب ولا يُمنع من مرعى.

- ٣- والحِمَى موضع الكلاء، يُحمى من الناس، فلا يُرعى، ولا يُقرب. وكان ذلك من عادات الجاهلية، فنفاه ﷺ في الحديث الذي رواه عبيد الله بن عبد الله

---

(١) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر بيروت - الطبعة الأولى - ج ١٤ ص ١٩٧، القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي - ص ١٦٤٧، مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - طبعة جديدة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م - تحقيق / محمود خاطر - ص ١٦٧، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي - المكتبة العلمية - بيروت - ج ١ ص ١٥٣، النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري - المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - تحقيق / طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي - ج ١ ص ١٠٥٥، غريب الحديث لابن قتيبة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد - مطبعة العاني - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - تحقيق / د/ عبد الله الجبوري - ج ٢ ص ٤٦٧، المغرب في ترتيب المعرب: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز - مكتبة أسامة بن زيد - حلب - الطبعة الأولى - ١٩٧٩م - تحقيق / محمود فاخوري - عبد الحميد مختار - ج ١ ص ٢٢٩، كتاب العين: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد القراهيدي - دار ومكتبة الهلال - تحقيق / د/ مهدي المخزومي - د/ إبراهيم السامرائي - ج ٣ ص ٣١٢.

عن ابن عباس رضي الله عنه عن الصعب بن جثامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حمى إلا لله ولرسوله ﷺ (١) أي إلا ما يحمي لخیل الجهاد ونعم الصدقة.

٤- والحمية الأنفة لأنها سبب الحماية وقوله لئلا تحمله حمية الشيطان إنما أضافها إليه لأنها منه والمحمية مثلها وبها سمي محمية بن جز أو جزء وهو صحابي.

### ثانياً: الجنائية لغة:

الجنائية نسب إلى الجناية، والجناية في اللغة: الذنب والجرم، وهو في الأصل مصدر جنى، ثم أريد به اسم المفعول، وقيل: ما تجنيه من شر أي تحذره تسميةً بالمصدر من جنى عليه شراً وهو عام إلا أنه خص بما يحرم من الفعل وأصله من جنى الثمر وهو أخذه من الشجر (٢). وقال الجرجاني (٣): " الجناية كل فعل محذور يتضمن ضرراً على النفس أو غيرها".

وقال المناوي (١): " الجناية كل فعل محذور يتضمن ضرراً، وغلبت في السنة الفقهاء على الجرح والقتل والقطع".

---

( المصنف: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة - دار الفكر - ج ٥ ص ٢٩١، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أحمد بن علي بن محمد الكنتاني [العسقلاني] - مؤسسة قرطبة - ج ٣ ص ١٤٢. وفي رواية أخرى أن (رسول الله صلى الله عليه وسلم): حمى البقيع وقال لا حمى إلا لله عز وجل) وفي رواية وزاد (لاحمى إلا لله ورسوله) وهذه الزيادة في صحيح البخاري: سنن أبي داود: ج ٢ ص ١٩٦، ١٩٧، وقال الشيخ الألباني: حديث صحيح الدراري المضيئة: ج ١ ص ٢٢٧.

(٢) مختار الصحاح: ج ١ ص ١١٩، المصباح المنير: ج ١ ص ١١٢، كتاب العين: ج ٦ ص ١٨٥، المغرب للمطرزي: ج ١ ص ١٦٦.

(٣) التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني - دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - تحقيق / إبراهيم الأبياري - ص ١٠٧.

وفي أنيس الفقهاء <sup>(٢)</sup>: الجنائيات: هي جمع جناية وهي ما يجنى من الشر أي يحدث ويكسب وهي في الأصل مصدر جنى عليه شرا جناية وهو عام في كل ما يقبح ويسوء وقد خص بما يحرم من الفعل.

ولكن في السنة الفقهاء يراد بالجناية القصاص في النفوس والأطراف وإنما جمعها باعتبار أنواعها رعاية للتناسب بين اللقب والملقب.

وأقرب هذه المعاني إلى موضوعنا هو ما ذهب إليه المناوي بأن الجناية تختص بما جرى على السنة الفقهاء "الجرح والقتل والقطع".

---

(١) التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي - دار الفكر المعاصر - دار الفكر - بيروت - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - تحقيق / د/ محمد رضوان الداية - ص ٢٥٥

(٢) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي - دار الوفاء - جدة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - تحقيق / د/ أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي - ص ٢٩١.





## الفرع الثاني الحماية الجنائية اصطلاحاً

سبق تعريف الجناية لغة، وأما في اصطلاح الفقهاء فهي:

أولاً: الجناية عند الحنفية:

عرف الحنفية الجناية بأنها <sup>(١)</sup>: عبارة عن فعل واقع في النفوس، والأطراف، ويقال الجناية ما يفعله الإنسان بغيره أو بمال غيره على وجه التعدي وهي تعم الأنفس، والأطراف، والأموال إلا أن اسمها اختص بالأنفس في تعارف أهل الشرع ؛ ولهذا سمي الفقهاء التعدي في الأنفس جناية، والتعدي في الأموال غصبا وإتلافا.

ثانياً: الجناية عند المالكية:

عرف المالكية <sup>(٢)</sup> الجناية بأنها: " الجناية فعل هو بحيث يوجب عقوبة فاعله بحد أو قتل أو قطع أو نفي " .

وجاء في بداية المجتهد <sup>(٣)</sup>: والجنايات التي لها حدود مشروعة أربع جنايات على الأبدان والنفوس والأعضاء وهو المسمى قتلًا وجرحًا وجنايات على الفروج وهو المسمى زنى وسفاحًا وجنايات على الأموال وهذه ما كان منها مأخوذاً بحرب سمي حراية إذا كان بغير تأويل وإن كان بتأويل سمي بغيا

---

(١) الجوهرة النيرة: ج ٢ ص ١١٩، العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢٠٣، المبسوط للسرخسي: ج ٢٧ ص ٨٤، تبين الجقائق شرح كنز الدقائق: ج ٦ ص ٩٧، فتح القدير: ج ١٠ ص ٢٠٣، رد المحتار على الدر المختار: محمد أمين بن عمر [ابن عابدين] - دار الكتب العلمية - ج ٦ ص ٥٢٧.

(٢) شرح حدود ابن عرفة: محمد بن قاسم الصاع - انشبة العلمية - بيروت - ص ٤٨٩.

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد: طبعة دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م - بيروت لبنان - ج ١ ص ١٩٤.

مأخوذاً على وجه المغافصة <sup>(١)</sup> من حرز يسمى سرقة وما كان منها بعلو مرتبة وقوة سلطان سمي غصباً وجنایات على الأعراض وهو المسمى قذفاً وجنایات بالتعدي على استباحة ما حرمه الشرع من المأكول والمشروب وهذه إنما يوجد فيها حد في هذه الشريعة في الخمر فقط.

### ثالثاً: الجنایة عند الشافعية:

عبر الشافعية <sup>(٢)</sup> عن الجنایة بالجراح وهو - بكسر الجيم - جمع جراحة، وهي إما مزهقة للروح أو مبينة للعضو أو لا تحصل واحداً منهما. ولما كانت الجراحة تارة تزهق النفس: إما بالمباشرة، وإما بالسراية، وتارة تبين عضواً، وتارة لا تفعل شيئاً من ذلك جمعها لاختلاف أنواعها، وكان التَّبويب بالجنایات أولى لشمولها الجنایة بالجرح وغيره كالقتل بمنقل ومسموم وسحر، لكن قال الرافعي: لما كانت الجراحة أغلب طرق القتل حسنت الترجمة بها وأما الجرح بضمها فهو الاسم، والجمع جروح، واجترح بمعنى: اكتسب، ومنه ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ <sup>(٣)</sup> وجوارح الإنسان: أعضاؤه، وجوانحه: أطراف ضلوعه.

وذكر البجيرمي: <sup>(٤)</sup> الجنایات فقال: الجنایات، عبر بها دون الجراح لتشمله والقطع والقتل ونحوهما مما يوجب حداً أو تعزيراً وهو حسن وهي جمع جنایة وجمعت وإن كانت مصدراً لتتوعها كما سيأتي إلى عمد وخطأ وشبه عمد.

---

(١) المغافصة من (غ ف ص): يقال: غافصت فلاناً إذا فالجته وأخذته على غرة منه وأخذت الشيء مغافصة أي مغالبة. المصباح المنير: ص ٤٤٩.

(٢) مغني المحتاج للشريني الخطيب: ج ٥ ص ٢١٠، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي: ج ٧ ص ٢٤٥.

(٣) سورة الأنعام: من الآية: (٦٠).

(٤) حاشية البجيرمي على الخطيب: سليمان بن محمد البجيرمي - دار الفكر - ج ٤ ص ١١٦.



وفي أسنى المطالب<sup>(١)</sup>: ذكر الجنايات فقال: وهي القتل والقطع والجرح الذي لا يزهد ولا يبين.

#### رابعاً: الجناية عند الحنابلة:

عرف الحنابلة الجناية بأنها<sup>(٢)</sup>: التعدي على البدن بما يوجب قصاصاً أو يوجب مالا، وتسمى الجناية على المال غصبا وسرقة وخيانة وإتلافا ونهباً.

#### خامساً: الجناية عند الظاهرية:

بالبحث تبين أن الظاهرية لم يعرفوا الجناية، وإنما وجد في باب كتاب الدماء والقصاص والديات في المحلي<sup>(٣)</sup>: قال أبو محمد رحمه الله: لا ذنب عند الله وَعَلَى بعد الشرك أعظم من شيئين:

أحدهما: تعمد ترك صلاة فرض حتى يخرج وقتها.

الثاني: قتل مؤمن أو مؤمنة عمداً بغير حق.

---

(١) أسنى المطالب: ج ٤ ص ٢.

(٢) الإنصاف: ج ٩ ص ٤٣٣، نقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات: منصور بن يونس البهوتي - عالم الكتب ج ٣ ص ٢٥٣، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: مصطفى بن سعد بن عبده الرحيباني - المكتب الإسلامي - ٦ ص ٣.

(٣) المحلي بالآثار: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم - دار الفكر - ج ١٠ ص ٢١٣.

### سادسا: الجناية عند الإمامية:

لم يتناول الإمامية ذكر الجناية وإنما جاء في كتاب الروضة البهية<sup>(١)</sup>: كتاب القصاص والقصاص - بالكسر - وهو اسم لاستيفاء مثل الجناية من قتل، أو قطع، أو ضرب، أو جرح، ومثله في شرائع الإسلام<sup>(٢)</sup>.

### سابعا: الجناية عند الزيدية:

لم يتناول الزيدية تعريفاً جامعاً للجناية وإنما جاء في البحر الزخار<sup>(٣)</sup>: كتاب الجنايات الأصل في تحريم القتل قوله ﷺ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٤)</sup>.

ونحوها، ومن السنة ما روى عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: زين الدين بن علي العاملي [الجبلي] - دار العالم الإسلامي - بيروت - ١٠.

(٢) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: جعفر بن حسن الهذلي [المحقق الحلي] - مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان - ج ٤ ص ١٨٠.

(٣) البحر الزخار: أحمد بن يحيى بن المرتضى - دار الكتاب الإسلامي - ٦ ص ٢١٤.

(٤) سورة الأنعام من الآية: (١٥١)

(٥) صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٥٢١ رقم ٦٤٨٤، صحيح مسلم: ج ٣ ص ١٣٠٣، صحيح ابن حبان: ج ١٣ ص ٣١٦ رقم ٥٩٧٧. المصنف لابن أبي شيبة: ج ٦ ص ٤٢٨، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: محمد بن علي تقي الدين [ابن دقيق العيد] - مطبعة السنة المحمدية - ج ٢ ص ٢١٧ وهذا الحديث ورد بألفاظ وروايات أخرى.

ونحوه، والإجماع على ذلك، قلت: وهو من ضرورة الدين<sup>(١)</sup>.  
ثامناً: الجناية عند الإباضية:

جاء في شرح النيل وشفاء العليل<sup>(٢)</sup>: الكتاب التاسع عشر في الدماء أي في أحكام الدماء، والدماء عبارة عن الجسد كله ما فيه الدم، وما لم يكن فيه، كالظفر والشعر والجلدة الغليظة والموضع الميت، وذلك تسمية لكل باسم الجزء، فإن الدم جزء من جملة الجسد ما دام فيه.

وبعد استعراض نصوص الفقهاء في معرض بيانهم للجناية وجد اتجاهان في تعريف الجناية اصطلاحاً:

الأول: يعرفها بأنها: <sup>(٣)</sup>: اسم لفعل محرم حل بنفس أو مال.

ويندرج تحت ذلك الاتجاه نوعان من الجرائم:

النوع الأول: الاعتداء على النفس والأطراف وهو القتل وقطع الأعضاء وكسر العظم والشج والضرب.

النوع الثاني: الاعتداء على المال ويشمل السرقة والغصب والإتلاف.

الاتجاه الثاني: يعرف الجناية بما يشمل كل الجرائم التي لها عقوبات مقدرة في الشرع وهو اتجاه ابن رشد الحفيد<sup>(٤)</sup> المشار إليه في نصوص المالكية.

---

(١) التاج المذهب لأحكام المذهب: و جاء فيه (فصل في بيان من يقتص منه ومن لا يقتص منه في كتاب الجنایات): أحمد بن قاسم العنسي الصنعاني - مكتبة اليمن - ٤ ص ٢٦١.

(٢) شرح النيل وشفاء العليل: محمد بن يوسف بن عيسى أطفيش - مكتبة الإرشاد - ١٤ ص ٢٦٢.

(٣) الجوهرة النيرة: ٢ ص ١١٩، العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢٠٣، المبسوط للسرخسي: ج ٢٧ ص ٨٤، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٦ ص ٩٧، فتح القدير: ج ١٠ ص ٢٠٣، رد المحتار على الدر المختار: محمد أمين بن عمر [ابن عابدين] - دار للكتب العلمية - ج ٦ ص ٥٢٧.

(٤) بداية المجتهد لابن رشد: ج ١ ص ١٩٤.

ويتبين مما سبق: أنه إذا كانت الجناية من استعمال الشرع فإنها تشمل العدوان على النفوس والأعضاء والأموال كما رأى بعض الفقهاء، وتشمل مع ذلك العدوان على الفروج والأعراض وشرب الخمر كما رأى ذلك ابن رشد. فأرى الراجح في نطاق الكلام عن الجناية وما يدخل في نطاق البحث" تخصيصها بالعدوان على النفوس والأبدان"، وهي جرائم القتل والجرح والقطع والشج والكسر<sup>(١)</sup> أو بعبارة أخرى الجناية على النفس وعلى ما دون النفس كما ذهب إلى ذلك الحنفية والمالكية<sup>(٢)</sup> عدا ابن رشد<sup>(٣)</sup>، وذلك لأن الجناية قد تقع بدون إسالة دم كما عبّر عن ذلك بعض كتب المالكية، وبدون جرح كما جاء في كتب بعض الشافعية والحنابلة<sup>(٤)</sup> وذلك لأن هناك قتل بدون دم وبدون جرح كالقتل بالسم، والجناية أعم من أن يكون الفعل قطعاً أو جرحاً سال به الدم أو فعلاً لم يسال به الدم كالتغريق والقتل بالسم.

بيد أنه يمكن وضع تعريف للحماية الجنائية في الشريعة رغم أن مصطلح الحماية الجنائية تحديداً هو مصطلح قانوني بحث.

فيمكن القول بأن الحماية الجنائية في الشريعة هي "أن تدفع أحكام ونصوص الشريعة الإسلامية الغراء بمصادرها الشرعية كل الأفعال غير المشروعة التي

---

(١) وجدنا بعض المالكية يطلق لفظ الجنايات على جرائم الحدود فقد جاء في مواهب الجليل: ج ٦ ص ٢٧٦ "والجنايات الموجبة للعقوبة سبع (البغى، والردة، والزنا، القذف، والسرقعة الحرامية، والشرب) وورد نحو ذلك في التاج والإكليل للمواق: ج ٦ ص ٢٧٦، ونكر نحوه في حاشية الصاوي (بلغة السالك لأقرب المسالك): ج ٢ ص ٤١٤ طبعة - دار المعرفة.

(٢) فتح القدير: ج ١٠ ص ٢٠٣، شرح حدود ابن عرفة: ص ٤٨٩.

(٣) يرى ابن رشد: أن الجناية لا تقتصر على التعدي على الأبدان فقط، وإنما جعل الجناية، شاملة لكل فعل سواء كان العتداء على النفس أو المال أو العرض أو غير ذلك، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد - ج ٢ ص ٣٢٢.

(٤) حاشية البجيرمي على الخطيب: ج ٤ ص ١١٦، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: ج ٦ ص ٣.



تؤدى إلى إزهاق أرواح الناس جميعا أو النيل من سلامة أجسامهم وكل ما يتعرض له الإنسان من أذى عن طريق العقوبات المقرره لكل فعل على حده".  
فالحماية الجنائية المقررة هنا بصدد البحث كل مايتعرض له الإنسان من النيل من حياته وسلامة جسمه وهو بهذا يخرج الحماية المقررة بنصوص الشريعة الغراء للأموال والأعراض وكل ما يمس الحياة الخاصة للإنسان،كذا يخرج الحماية المقررة لكل ما يتعرض له الإنسان من الأقوال التى تشكل فى حدها جريمة مستقلة وجميع الحدود ويبقى لنا من نطاق الحماية فى هذ البحث كل ما يخص الأنفس والأبدان وما يعرض عليهما من أفعال تشكل نيلا من حقهم فى الحياة أو فى سلامة الجسم.



## الفرع الثالث الألفاظ ذات الصلة بالحماية الجنائية

مَهَيِّدًا:

الجنایات في الفقه الإسلامي إما حدود وإما قصاص وإما تعازير، ومن ثم نتناول في هذا الفرع العلاقة بين الجناية والجريمة أولاً، والعلاقة بين الجناية والحد ثانياً، والعلاقة بين الجناية والقصاص ثالثاً، فيما يلي:

### أولاً: العلاقة بين الجناية والجريمة:

سبق تعريف الجناية لغة بأنها: اسم لما يكسبه من الشر، وشرعاً: اسم لفعل محرم وقع على مال أو نفس.

ونورد تعريف الجريمة لغة واصطلاحاً فيما يلي:

الجريمة والجرم لغة: الذنب، يقال: جرم جرماً من باب ضرب أذنب واكتسب الإثم وبالمصدر سمي الرجل، والاسم منه جرم - بالضم - والجريمة مثله، وأجرم إجراماً كذلك، وجرمت النخل قطعته، والجرم - بالكسر - الجسد والجمع أجرام مثل: حمل وأحمال والجرم أيضاً اللون فيجوز أن يقال نجاسة لا جرم لها<sup>(١)</sup>.

الجريمة اصطلاحاً: عرفها الماوردي<sup>(٢)</sup> بقوله: الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير.

### وخلاصة القول: أن الجريمة أعم من الجناية<sup>(١)</sup>.

---

(١) لسان العرب لابن منظور: ج ١٢ ص ٩٠، القاموس المحيط: ص ١٤٠٥، مختار الصحاح: ص ١١٩، المصباح المنير: ج ١ ص ٩٧.

(٢) الأحكام السلطانية: علي بن محمد بن حبيب الماوردي - دار الكتب العلمية - ص ٢٧٣.

## ثانياً: العلاقة بين الجناية والحد:

سبق تعريف الجناية لغة بأنها: اسم لما يكسبه من الشر، وشرعاً: اسم لفعل محرم وقع على مال أو نفس.

أما الحد فتعريفه لغة واصطلاحاً فيما يلي:

١- الحد لغة <sup>(١)</sup>: المنع، ومنه سمي كل من البواب والسجان حداداً، لمنع الأول من الدخول، والثاني من الخروج. وسمي المعرف للماهية حداً، لمنعه من الدخول والخروج، وحدود الله تعالى محارمه، لقوله تعالى ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ <sup>(٢)</sup>.

٢- والحد في الاصطلاح: عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى <sup>(٣)</sup>، وعرفه الشافعية <sup>(٤)</sup> بأنه عقوبة مقدرة على ذنب وجبت حقاً لله تعالى كما في الزنى، أو اجتمع فيها حق الله وحق العبد كالقذف فليس منه التعزير لعدم تقديره، ولا القصاص لأنه حق خالص لآدمي.

ويطلق لفظ الحد على جرائم الحدود مجازاً، فيقال: ارتكب الجاني حداً، ويقصد أنه ارتكب جريمة ذات عقوبة مقدرة شرعاً.

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية: إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت - ج ١٧ ص ١٢٠ وما بعدها.

(٢) لسان العرب لابن منظور: ج ٣ ص ١٤٠، مختار الصحاح: ج ١ ص ١٦٧، المصباح المنير: ج ١ ص ١٢٤.

(٣) سورة البقرة من الآية (١٨٧).

(٤) بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٣٣، تبيين الحقائق للزيلعي: ج ٣ ص ١٦٣، العناية شرح الهداية: ج ٥ ص ٢١١، فتح القدير: ج ٥ ص ٢٠٨، الفروق للقرافي: ج ٤ ص ١٧٧.

(٥) فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل: سليمان بن منصور العجيلي المصري [الجمل] - دار الفكر - ج ٥ ص ١٣٦.



ويقول ابن القيم <sup>(١)</sup>: فإن الحد في لسان الشارع أعم منه في اصطلاح الفقهاء ؛ فإنهم يريدون بالحدود عقوبات الجنايات المقدرة بالشرع خاصة، والحد في لسان الشارع أعم من ذلك ؟ فإنه يراد به هذه العقوبة تارة ويراد به نفس الجناية تارة، كقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ۚ ﴾ <sup>(٢)</sup>، وقوله ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

فالأول حدود الحرام، والثاني حدود الحلال. وقال النبي ﷺ: ﴿ إِنْ لَمْ يَنْزِلْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ حَدٌّ مِنْ اللَّهِ حُدَّ حَدُّوهُ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ ﴾ <sup>(٤)</sup>، وفي حديث النواس بن سمعان الذي تقدم في أول الكتاب والسوران حدود الله، ويراد به تارة جنس العقوبة وإن لم تكن مقدرة، فقوله ﷺ: ﴿ لَا يَضْرِبُ ۚ ﴾ <sup>(٥)</sup> فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله عز وجل <sup>(٦)</sup>. يريد به الجناية التي هي حق لله. فإن قيل: فأين تكون العشرة فما دونها إذ كان المراد بالحد الجناية ؟ قيل: في ضرب الرجل امرأته وعبدته وولده وأجيرته، للتأديب ونحوه، فإنه لا يجوز أن يزيد على عشرة أسواط . فبين الجناية والحد على الإطلاق المجازي

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين: ج ٢ ص ٢٣.

(٢) سورة البقرة من الآية (١٨٧).

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٢٩).

(٤) المستترك على الصحيحين: ج ٤ ص ١٢٩ رقم ٧١١٤، سنن البيهقي الكبرى: ج ١٠ ص ١٢، فتح الباري: ج ١٣ ص ٢٦٦.

(٥) واللفظ ورد في البخاري ومسلم ﷺ لا يجاد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله ﷺ صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٥١٢ رقم ٦٤٥٨، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٣٣٢ رقم ١٧٠٨.

(٦) صحيح ابن حبان: ج ١٠ ص ٣٠ والمستترك: ج ٤ ص ٤٢٣، سنن الدار قطنی: ج ٣ ص ٢٧.

عموم وخصوص من وجه، إذ كل حد جنائية وليس كل جنائية حداً، وأما على الإطلاق الأول فيبينها تباين<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: العلاقة بين الجنائية والقصاص:

سبق تعريف الجنائية لغة بأنها: اسم لما يكسبه من الشر، وشرعاً: اسم لفعل محرم وقع على مال أو نفس.

أما القصاص فتعريفه لغة واصطلاحاً فيما يلي:

١- القصاص لغة<sup>(٢)</sup>: القَوْدُ وهو القتل بالقتل أو الجرح بالجرح والتَّصَاصُ: التَّصَاصُ فِي الْقِصَاصِ.

٢- القصاص اصطلاحاً: (٣) أن يوقع على الجاني مثل ما جنى كالنفس بالنفس والجرح بالجرح، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتُوايَ الْأَلْبَبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. وقوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾<sup>(٥)</sup> فالقصاص غير الحد لأنه عقوبة مقدرة وجبت حقاً للعباد.

والعلاقة بين الجنائية والقصاص السببية، فقد تكون الجنائية سبباً لوجوب القصاص.

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية: إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت - ج ١٧ ص ١٣٠ وما بعدها.

(٢) لسان العرب لابن منظور: ج ٧ ص ٧٣، القاموس المحيط: ص ٨٠٩.

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية: ج ٣٣ ص ٢٥٩.

(٤) سورة البقرة من الآية (١٧٩).

(٥) سورة البقرة من الآية (١٧٨).

ويرى الباحث مما سبق: أن التعريف الأمثل للجناية "هو كل فعل محرم حل بالنفس أو وقع على الأطراف أو الأعضاء سواء كان بالقطع أم بالجرح أم بإزالة المنافع".





## المطلب الثاني مفهوم الحماية الجنائية في القانون الوضعي

يراد بالحماية الجنائية بصفة عامة أنها أحد أنواع الحماية القانونية بل وأهمها قاطبة وأخطرها أثراً على كيان الإنسان وحرية ووسيلتها القانون الجنائي الذي قد تنفرد قواعده ونصوصه تارة بتحقيق هذه الحماية، وقد يشترك معها في ذلك فرع آخر من فروع القانون تارة أخرى.

فوظيفة القانون الجنائي حمائية إذ يحمي قيماً أو مصالح أو حقوقاً بلغت من الأهمية حداً يبرر عدم الاكتفاء بالحماية المقررة لها في ظل فروع القانون الأخرى، ولذلك قيل وبحق أن قانون العقوبات هو بمثابة رجال الشرطة بالنسبة لفروع القانون الأخرى فالمشرع يعبر عن إرادته في نصوص تتضمن قواعد قانونية يمكن ردها إلى عدة تقسيمات كل تقسيم فيها يتبع فرعاً من فروع القانون وأساس هذا التقسيم هو المصلحة التي يحميها القانون بقاعدته.

وللحماية الجنائية لحقوق الإنسان في الحياة وسلامة الجسم ذاتية خاصة تفرقها عن الحماية الجنائية المقررة لأشياء وأمور أخرى كالحماية الجنائية للأشياء والأموال مما يجب التفرقة في منهج البحث في كل منهما.

لذا كان من الضروري تحديد نطاق البحث وأقصد الحماية الجنائية في هذه الدراسة.

ويمكن القول بأن مصطلح الحماية الجنائية بصفة عامة أن يدفع قانون العقوبات عن الحقوق أو المصالح المحمية كل الأفعال غير المشروعة التي تؤدي إلى النيل منها عن طريق ما يقرره لها من عقوبات.

ويمكن القول بأن المقصود بمصطلح الحماية الجنائية في نطاق البحث" هو أن يدفع قانون العقوبات عن حياة الناس جميعا وعن سلامة أجسامهم منذ بدء الحياة كل الأفعال غير المشروعة التي تؤدي إلى إزهاقها أو النيل من سلامتها عن طريق ما يقرره القانون من عقوبات.

وهذا التعريف للحماية الجنائية في نطاق البحث يخرج كل ما عداها من محترزات كالحماية الجنائية المقررة للشرف والاعتبار والحماية الجنائية المقررة للأخلاق والحماية الجنائية المقررة للأموال وللحريات الشخصية والعامة وهكذا.

ومن ثم يمكن القول بأنه لما كان الإنسان هو نواة المجتمع وأساس بقائه ونموه وتقدمه، لذا حرصت التشريعات كافة على حماية حق هذا الإنسان في حياته وفي سلامة جسمه، ومن أجل ذلك فقد وضعت العقاب جزاء الاعتداء على هذا الحق، وهذا ما انتهجه المشرع المصري بنصه في المواد [٢٣٠: ٢٥١] من قانون العقوبات التي توقع على من يعتدي على حق غيره في الحياة أو في سلامته الجسدية سواء بطريق العمد أو الخطأ<sup>(١)</sup>.

وأنه لا جدال في أن التعامل في جسم الإنسان ينطوي على مساس بالحق في الحياة والحق في سلامة الجسم وهما الحقان اللذان يكفلان الحماية لجسم الإنسان ويثبتان للشخص منذ ميلاده، وهما يختلفان عن الحق الشخصي والحق العيني من حيث أنهما لا يحتاجان لمصدر أولسبب لاكتسابهما، فالالتزام أو الحق الشخصي لا ينشأ إلا من مصدر من المصادر كالعقد والعمل غير المشروع والحق العيني لا يكتسب إلا لسبب من الأسباب المحددة قانونا على سبيل الحصر.

---

(١) د/ سامح السيد جاد: شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م - ص ٦.

أما الحق في الحياة وفي سلامة الجسم فشأنهما شأن الحقوق الملازمة للشخصية لا تكتسب وإنما تثبت، فالشخص تثبت له تلك الحقوق باعتبارها من مميزات وامتيازات وعناصر الشخصية، فهي لصيقة بالشخصية ومن ثم لا تحتاج لأن تكتسب لسبق وجودها بالميلاد أو الحمل<sup>(١)</sup>.

### ويقتضي المقام منا هنا تعريف الجريمة:

لم تحفل عادة قوانين العقوبات بوضع تعريف للجريمة تاركة ذلك المجال للفقهاء، وهذا ما أخذ به قانون العقوبات المصري حيث لم يضع تعريفاً للجريمة. وقد اختلف الفقهاء في وضع تعريف للجريمة، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف وجهات النظر التي ينظر منها كل منهم إليها.

فمن الفقهاء من عرفها بأنها: "عمل أو امتناع يفرض له القانون عقاباً"<sup>(٢)</sup>، ومن الفقهاء من عرفها بكونها "أمر يحظره الشارع عن طريق العقاب الجنائي إذا لم يقع استعمالاً لحق أو أداء لواجب"<sup>(٣)</sup>.

وعرفها البعض الآخر بأنها: "واقعة ترتكب إضراراً بمصلحة حماها المشرع في قانون العقوبات ورتب عليها أثراً جنائياً متمثلاً في العقوبة"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) د/حسام كامل الأهواني: نحو نظام قانوني لجسم الإنسان مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق

جامعة عين شمس العدد الأول ١٩٩٨م السنة الأربعون ص٣

(٢) د/ السعيد مصطفى: الأحكام العامة في قانون العقوبات - ١٩٦٠م - ص٤٢، د/ محمود مصطفى: شرح

قانون العقوبات - القسم العام - ١٩٦٩م - ص٣٤. د/أسامة عبد الله قايد الجريمة أحكامها العامة في

الأنظمة الحديثة والفقهاء الإسلامى ص٣.

(٣) د/ رؤوف عبيد: مبادئ القسم العام - ١٩٦٥م - ص١٣٣.

(٤) د/ مأمون محمد سلامة - قانون العقوبات - القسم العام - ١٩٧٥م - ص٧٥.

كما عرفها البعض الآخر بأنها: " فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقررها القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً <sup>(١)</sup> .

وعرفها البعض بأنها:

"عمل أو امتناع يأتيه الإنسان إضراراً بمصلحة حماها المشرع في قانون العقوبات ويرتب عليه أثراً جنائياً يتمثل في العقوبة أو التدبير الاحترازي" <sup>(٢)</sup> .

كما عرفها البعض الآخر بأنها: " سلوك إرادي غير مشروع يصدر عن شخص مسئول جنائياً في غير حالات الإباحة عدواناً على مال أو مصلحة أو حق محمي بجزاء جنائي" <sup>(٣)</sup> .

والناظر لهذه التعريفات يتبين له أن بعضها اقتصر على بيانها بالأثر، في حين أن البعض الآخر حدد عناصرها بجانب أثرها، كما أن البعض الآخر قصر الأثر على العقوبة باعتبارها الجزاء الجنائي الوحيد المترتب على الجريمة، في حين أضاف البعض الآخر التدابير الاحترازية بجانب العقوبة.

هذه هي الجريمة الجنائية والتي تفرق عن الجريمة المدنية بأنها كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم مرتكبه بالتعويض، وتختلف كل من الجريمتين عن الأخرى سواء من حيث الأركان أو من حيث الجزاء المترتب عليها، فالجريمة الجنائية تفترض وجود نص سابق يقرر التجريم والجزاء الجنائي طبقاً لمبدأ المشروعية، وهو ما لا يفترض في الجريمة المدنية، التي تقع بأي خطأ يسبب ضرراً للغير ولو لم يكن هذا الخطأ محددًا بوضوح في نص خاص، ومن حيث

---

(١) د/ محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية - ١٩٧٧م - بند ٣٢ ص ٤٥.

(٢) د/ هلال عبد الله أحمد: شرح قانون العقوبات - القسم العام - ٢٠٠٢م - بند ٢٨ ص ٣٧.

(٣) د/ عبد الفتاح الصيفي: الأحكام العامة للنظام الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون - دار النهضة العربية - ٢٠٠١م - ص ٤٣.



الركن المادى، قد تقع الجريمة الجنائية ولو لم يترتب عليها ضرر مثل الشروع وغيره من جرائم الخطر، بخلاف الجريمة المدنية فإنها لا تقع إلا إذا ترتب عليها ضرر معين.

ومن حيث الركن المعنوى: فإن الجريمة قد لا تقوم إلا إذا توافر الخطأ العمدى لدى الجانى، أما الجريمة المدنية قد تتوافر دون خطأ من الجانى، ومن حيث طبيعة الجزاء المترتب على الجريمة، فإن الجريمة الجنائية تتميز بجزاء ذى طبيعة خاصة هو الجزاء الجنائى الذى يبدو فى صورتى العقوبة والتدبير العقابى، هذا بخلاف الجريمة المدنية، فإن الجزاء المترتب عليها مدنى بحت وهو تعويض المجنى عليه<sup>(١)</sup>.

وبعد تعريفنا للجريمة يمكن القول أن المقصود بمصطلح الحماية الجنائية فى القانون فى نطاق البحث:

هو أن يدفع قانون العقوبات عن حياة الناس جميعا وعن سلامة أجسامهم منذ بدء الحياة كل الأفعال غير المشروعة التى تؤدى إلى إزهاقها أو النيل من سلامتها عن طريق ما يقرره القانون من عقوبات.

ويمكن وضع تعريف أعم وأشمل لمصطلح الحماية الجنائية المقصود فى بحثنا هذا فى الشريعة والقانون "هو أن تدفع نصوص الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات الوضعى عن حياة الناس جميعا منذ البدء كل الأفعال غير المشروعة التى تؤدى إلى إزهاق أرواحهم أو سلامة أجسامهم لا فرق فى ذلك

---

(١) د/ أحمد فتحى سرور: الوسيط فى قانون العقوبات القسم العام - دار النهضة العربية - ١٩٨٥ - ص ١٦١، ١٦٢، د/ زكى زيدان: حق المجنى عليه فى التعويض عن ضرر النفس فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى كدار الفكر الجامعى الأسكندرية ٢٠٠٤ م الطبعة الأولى - ص ١٤.

بين الصحة والمرض أو الجميل والقبيح أو سليم الخلقة وناقصها عن طريق ما تقرره نصوص التجريم في الشريعة والقانون من عقوبات.

**العلاقة بين الجنائية وبين الجريمة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي:**

يبدو جليا مما سبق أن هناك علاقة وثيقة بين الجنائية والجريمة عند فقهاء المسلمين، فالجنائية نوع من أنواع الجريمة، يكون محلها هو نفس الإنسان أو بدنه، بينما الجريمة أعم من ذلك، فهي كل فعل محظور سواء حلّ بالنفس أو البدن أو المال أو العرض أو غير ذلك من كل مانهى الشرع عن المساس به وتوعد فاعله بالعقاب.

**أما في القانون:** فإن العقوبة هي التي تحدد الجرائم ومدى توافرها والجنائية هي أيضا نوع من الجريمة ويتحدد ذلك عن طريق جسامه العقوبة. ويمكن القول بأن الجنائية نوع من الجريمة سواء في الشريعة الإسلامية أو القانون الوضعي. ويمكن وضع تعريف أعم وأشمل لمصطلح الحماية الجنائية في الشريعة والقانون "هو أن تدفع نصوص الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات الوضعي عن حياة الناس جميعا كل الأفعال غير المشروعة التي تؤدي إلى إزهاق أرواحهم أو سلامة أجسامهم أو إيدائهم لا فرق في ذلك بين الصحة والمرض أو سليم الخلقة وناقصها أو مشوهها عن طريق ما تقرره نصوص التجريم في الشريعة والقانون من عقوبات.

## المبحث الثاني

### الأساس الشرعي والقانوني للحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

نتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: الأساس الشرعي للحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم في الفقه الإسلامي.
- المطلب الثاني: الأساس القانوني للحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم في القانون الوضعي.





نتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين:

**المطلب الأول: الأساس الشرعي للحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم في الفقه الإسلامي.**

**المطلب الثاني: الأساس القانوني للحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم في القانون الوضعي.**



# المطلب الأول

## الأساس الشرعي للحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم في الفقه الإسلامي

مهيّد:

لا ذنب عند الله ﷻ بعد الشرك به أعظم من شيئين، أحدهما: تعمد ترك صلاة فرض حتى يخرج وقتها، والثاني: قتل مؤمن أو مؤمنة بغير حق، ولقد حرم الله ﷻ القتل وعده من الكبائر وجاءت النصوص القرآنية والأحاديث تحرم ذلك سواء كان الفعل عمدياً أو غير عمدي، كما حرم ﷻ كل اعتداء على سلامة الجسم، وسوف أتناول ذلك فيما يلي:

أولاً: الأساس الشرعي للحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم في القرآن الكريم.

لقد أضفت الشريعة الإسلامية على الحق في الحياة الحماية الجنائية مستندة في ذلك إلى نصوص القرآن الكريم التي حرمت الاعتداء على الحق في الحياة سواء كان قتلاً عمداً أو خطأ أو ما جرى مجرى الخطأ على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء في الاختصار في أنواع القتل على ثلاثة وذلك على النحو التالي:

١ - قال تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن لا تقتل نفس إلا بكفر بعد إسلام أو زنا بعد إحصان، كما حدث بشر قال: ثنا يزيد قال: ثنا سعيد عن قتادة قوله { وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ } وإنا والله ما نعلم بحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث إلا

---

(١) سورة الإسراء من الآية (٣٢).

رجلا قتل متعمدا فعليه القود أو زنى بعد إحصانه فعليه الرجم أو كفر بعد إسلامه فعليه القتل. (١)

٢ - وقال تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (٢).

وجه الدلالة: الذين لا يعبدون مع الله إلها آخر فيشركون في عبادتهم إياه و لكنهم يخلصون له العبادة ويفردونه بالطاعة ولا يقتلون النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق إما بكفر بالله بعد إسلامها أو زنا بعد إحصانها أو قتل نفس فتقتل بها (٣).

٣ - وقال تعالى:

﴿أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (٤).

وجه الدلالة: أي من قتل نفسا بغير سبب من قصاص أو فساد في الأرض واستحل قتلها بلا سبب ولا جناية فكأنما قتل الناس جميعا لأنه لا فرق عنده بين

---

(١) تفسير الطبري: ج ٨ ص ٧٤. مختصر ابن كثير: ج ١ ص ٤٥٦، تفسير النسفي: ج ١ ص ٣٥٢، الدر المنثور: ج ٦ ص ٢٧٥.

(٢) سورة الفرقان من الآية (٦٨).

(٣) تفسير الطبري: ج ٩ ص ٤١٤.

(٤) سورة المائدة الآية (٣٢).



نفس ونفس ومن أحيائها أي حرم قتلها واعتقد ذلك فقد سلم الناس كلهم منه بهذا الاعتبار<sup>(١)</sup>.

٤ - قال تعالى: ﴿وَأْتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ<sup>ط</sup> قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ<sup>ط</sup> إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾﴾<sup>(٢)</sup>.

٥ - وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾<sup>(٣)</sup>.

وبعد عرض الآيات القرآنية الكريمة:

يتضح لنا تشديد القرآن الكريم على الاعتداء على الإنسان وأن الله ﷻ قد أوعد من قتل نفساً بغير حق بأشد العذاب، وأن من قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم يعذب فيها عذاباً أليماً فضلاً عن لعن الله تعالى له.

كما شرع الله ﷻ القصاص صيانة للدماء بالزجر عن القتل ومنعاً للفساد وإقرار دعائم السلام والأمن بين المسلمين ولا أدل على هذه الحكمة من أن المسلمين لما عطلوا شريعة الله وعطلوا عقوبة القصاص كثرت فيهم الجرائم

---

(١) وإنما كان القتل بغير حق هو من كبائر الذنوب وعظائم المحرمات لأنه إسراف في الظلم وإفراط في الفساد ومبالغة في تعدي حدود الله والاعتداء على خلق الله لهذا جعل الله قتل نفس واحدة كقتل الناس جميعاً،

تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٦٥، زاد المسير: ج ٢ ص ٣٤٠.

(٢) سورة المائدة الأيتان (٢٧، ٢٨).

(٣) سورة النساء الآية (٩٣).

وفشت فيهم عادة القتل ثأرا حتى أصبحت داء عياء ولا حاسم لهذا الداء إلا سيف القصاص، والجرائم التي يتعلّق بها القصاص هي جرائم الاعتداء على النفس وهي جرائم الدماء والاعتداء بالقتل أو قطع الأطراف، وقد وردت النصوص القرآنية مؤكدة عقوبة القصاص ومقرره لها فيقتص من الجاني متى تعدى بإزهاق النفس على إنسان آخر، قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ

فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ <sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: أن معناه: فمن اعتدى عليكم في الحرم فقاتلكم فاعتدوا عليه بالقتال نحو اعتدائه عليكم بقتاله إياكم لأنني قد جعلت الحرمات قصاصا فمن استحل منكم أيها المؤمنون من المشركين حرمة في حرمي فاستحلوا منه مثله فيه <sup>(٢)</sup>.

وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: هذا إخبار من الله سبحانه لعباده بأنه شرع لهم القصاص فالحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد وليس فيه ما يدل على أن الحر لا يقتل بالعبد إلا باعتبار المفهوم فمن أخذ بمثل هذا المفهوم لزمه القول به هنا ومن لم يأخذ بمثل هذا المفهوم لم يلزمه القول به هنا.

---

(١) سورة البقرة من الآية (١٩٤).

(٢) تفسير الطبري: ج ٢ ص ١١٩، تفسير البيضاوي: ج ١ ص ٤٤٤، تفسير البغوي: ج ١ ص ١٩١، الوجيز للواحدى: ج ١ ص ١٥٥.

(٣) سورة البقرة من الآية (١٧٨).

وقد استدل بهذه الآية القائلون بأن المسلم يقتل بالكافر وهم الكوفيون والثوري لأن الحر يتناول الكافر كما يتناول المسلم وكذا العبد والأنثى يتناولان الكافر كما يتناولان المسلم<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْآلَبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٢).

وجه الدلالة: أن القصاص إذا أقيم وتحقق الحكم فيه ازدرج من يريد قتل آخر مخافة أن يقتص منه فحييا بذلك معا وكانت العرب إذا قتل الرجل الآخر حمي قبيلاهما وتقاتلوا وكان ذلك داعيا إلى قتل العدد الكثير فلما شرع الله القصاص قنع الكل به وتركوا الاقتتال فلم يبق في ذلك حياة<sup>(٣)</sup>.

، وقال تعالى ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيٍّ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ (٤).

---

(١) فتح القدير: ج ١ ص ٢٦٩، مختصر ابن كثير: ج ١ ص ١٢٨، تفسير الصنعاني: ج ١ ص ٦٦، زاد المسير: ج ١ ص ١٧٩ تفسير النسفي: ج ١ ص ٨٧، الدر المنثور: ج ١ ص ٤١٨، تفسير أبي السعود: ج ١ ص ١٩٥، الوجيز للواحدى: ج ١ ص ١٤٧، تفسير الجلالين: ج ١ ص ٣٤، تفسير البيضاوى: ج ١ ص ٤٥٥، تفسير البغوى: ج ١ ص ١٨٩، روح المعاني: ج ٢ ص ٤٩.

(٢) سورة البقرة من الآية (١٧٩).

(٣) تفسير القرطبي: ج ٢ ص ٢٥٢، روح المعاني: ج ٢ ص ٥١، تفسير النسفي: ج ١ ص ٨٨، تفسير أبي السعود: ج ١ ص ١٧٠، الوجيز للواحدى: ج ١ ص ١٤٧، تفسير الجلالين: ج ١ ص ٣٤، تفسير البيضاوى: ج ١ ص ٤٥٨، تفسير البغوى: ج ١ ص ١٨٩، تفسير الصنعاني: ج ١ ص ٦٦، زاد المسير: ج ١ ص ١٧٩.

(٤) سورة الإسراء من الآية (٣٣).

وجه الدلالة: أي بغير سبب يوجب القتل فقد جعلنا لوليه أي لمستحق دمه القصاص. والسلطان هنا استيفاء القصاص فلا يقتل غير قاتله لا يقتل بدل ولية اثنين كما كانت العرب تفعله ولا يمثل بالقاتل<sup>(١)</sup>.

فهذه النصوص القرآنية توجب عقوبة القصاص لإزهاق النفس وهي عقوبة الدماء بشكل عام سواء كان موضوع الاعتداء فيها النفس أم موضوعها طرف من الأطراف، وذلك لأن الشارع وضع لها عقوبة مقدرة لأن لها من شأن في الماضي والحاضر ما لغيرها.

ودل على ذلك قول النبي ﷺ: ﴿القصاص كتاب الله﴾<sup>(٢)</sup>.

وأنه إذا كانت الشريعة الإسلامية قد أوجبت القصاص وصيانة بدن الإنسان من الغير فقد أقرت الحماية لحياة الإنسان في مواجهة الشخص نفسه.

لذلك فإن الإسلام يحرم الانتحار ويقرر العقوبة الأخروية للمنتحر بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾<sup>(٣)</sup> وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا<sup>(٤)</sup> وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ

يَسِيرًا ﴿٢٠﴾<sup>(٥)</sup>.

وقال تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٦)</sup>، ولقد حكى عن

البلخي أن المراد به النهي عن قتل الإنسان نفسه في حال غضب أو ضجر<sup>(١)</sup>

---

(١) تفسير القرطبي: ج ١٠ ص ٢٢٢، تفسير أبي السعود: ج ٥ ص ١٩٥، فتح القدير: ج ٣ ص ٣١٩، روح المعاني: ج ١٥ ص ٦٩.

(٢) صحيح مسلم: ج ٣ ص ١٣٠٢ رقم ١٦٧٥، السنن الكبرى للنسائي: ٤ ص ٢٢٢ رقم ٦٩٥٧، فتح الباري: ج ١٢ ص ٢١٥.

(٣) سورة النساء من الآيتان (٢٩، ٣٠).

(٤) سورة البقرة من الآية (١٩٥).



وقد وردت أحاديث كثيرة تنهي عن قتل الإنسان لنفسه نذكرها في موضعها بإذن الله تعالى:

وحتى تتحقق الحماية الكاملة لحياة الإنسان فقد حرمت الشريعة الإسلامية القتل بطريق الخطأ<sup>(١)</sup>.

وقررت عقوبة توقع على الجاني في هذه الحالة وهي وإن كانت ثقل في جسامتها عن عقوبة القتل العمد، إلا أنها تتناسب مع الاعتداء الخاطئ حيث لم يعتمد الجاني المساس بحياة المجني عليه، وتتمثل هذه العقوبة في دفع الجاني للمجني عليه دية القتل الخطأ<sup>(٢)</sup>، تتسلمها ورثته ما لم يعفو عنها قال تعالى:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝﴾<sup>(٤)</sup>.

---

(١) تفسير القرطبي: ج ٥ ص ٢٤٧ وتفسير الطبري: ج ٢ ص ٢٠٠ ص ٢٠١، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٢٣٠.

(٢) المبسوط للسرخسي: ج ٢٦ ص ٦٦، بدائع الصنائع للكاتاني: ج ٧ ص ٢٣٤، المحلى لابن حزم: ج ١٠ ص ٢٨٠.

(٣) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٦ ص ١٠٠، العناية: ج ١٠ ص ٢١٢، فتح القدير: ج ١٠ ص ٢٠٦، درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ٢ ص ٩٧، البحر الزخار الجامع لعلماء الأمصار: ج ٦ ص ٢٥١.

(٤) سورة النساء من الآية (٩٢).

هذا ولا يحرم الجاني من الميراث في حالة قتله لمورثة خطأ لعدم تعمدته  
إزهاق روحه بيد أنه يجوز أن توقع عليه عقوبة تعزيرية.

هذا وإن كان القتل شبه العمد لم يرد فيه نص في القرآن الكريم إذ كما قال  
الإمام مالك: <sup>(١)</sup> أن القرآن لم يحدد إلا القتل العمد والخطأ ولا ثالث لهما فإن  
الشريعة الإسلامية ذكرت ذلك في السنة النبوية المطهرة.

وكما أضفت الشريعة الإسلامية الحماية الجنائية للحق في الحياة، وهو من  
أهم المقاصد الشرعية أضفت كذلك الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم،  
ومن ثم فقد حرمت كل ما فيه مساس بجسم الإنسان، فقد خلق الله ﷻ الإنسان  
وكرمه ومدّه بالقوى والمواهب ليسود الأرض ويصل إلى أقصى ما قدر له  
كمال مادي وارتقاء روعي ولا يمكن أن يحقق الإنسان أهدافه ويبلغ غايته إلا  
إذا توافرت له جميع عناصر النمو وأخذ حقوقه كاملة وفي طبيعة هذه الحقوق  
والتي ضمنها الإسلام حق الحياة وحق التمتع بها لأن الإنسان بنيان الله سبحانه  
وهو الذي خلقه وسواه على هذه الخلقة فقال ﷻ ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي  
أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ <sup>(٢)</sup> هذا التقويم للإنسان الهدف منه الخضوع والتسليم وعبادة

الخالق ﷻ قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ <sup>(٣)</sup>.

ولا شك أن العبادة تحتاج إلى تكامل جسدي وبنيان قوي حتى تؤدي على  
الوجه المطلوب ومن هنا كان الاعتداء على هذا البنيان كأنه اعتداء على حق  
الحياة التي منحها الله للإنسان وتشويهه للخلقة التي سواها القدير ﷻ لذلك شدد

---

(١) المدونة: ج ٤ ص ٥٥٨، التاج والاكلیل: ج ٨ ص ٣١٤.

(٢) سورة التين الآية (٤).

(٣) سورة الذاریات الآية (٥٦).

الله ﷻ على من أهدر دماً للإنسان أو عضو منه وحرّم الاعتداء بشئى صورة على النفس وغيرها من الأطراف وجميع أجزاء الجسم بل زرع فى قلوب عباده كل ما يبعد الإنسانية عن الحقّ وجعل مبدأ الأخوة هو الذى يسود المجتمعات حتى يكون ذلك أدعى للرافة والمودة بين الناس، وحذر من الاستماع إلى الفتنة قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾<sup>(١)</sup>، ولهذا فإن

حقّ الحياة مقدس ولا يحل انتهاكه ولا يجب استباحة حماه.

ولما كان الحفاظ على النفس يستدعي الحفاظ على أجزائها ومن يتعدى عليها فكأنما تعدى على حدود الله نهى الله سبحانه وتعالى عن التعدي على حدوده وعن ارتكاب معاصيه بكل صورها، قال تعالى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

#### وجه الدلالة:

فى هذه الآية الكريمة: يقرر الحق سبحانه وتعالى أن من ارتكب سيئة فى حق أخيه فإنه قد حق عليه بمثل ما ارتكب من اعتداء، وفى ذلك تصدى لكل من يعتدي على حرّمات، حفظها الله سبحانه وتعالى.

وأن قاعدة الإسلام تقرر مقابلة الشرّ بالجزاء المقارن له<sup>(٣)</sup> فقال تعالى:

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

---

(١) سورة البقرة من الآية (١٩١).

(٢) سورة الشورى من الآية (٤٠).

(٣) تفسير القرطبي: ج ١٦ ص ٤٠، تفسير الطبرى: ج ٢٥ ص ٢٨، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٢٢٩، تفسير الجلالين: ج ١ ص ٦٤٤.

(٤) سورة الزلزلة الأيتان (٧، ٨).

ولا شك أن الاعتداء على الإنسان بالضرب والقطع شر وفساد في الأرض ولذلك فإن الله سبحانه وتعالى جعل الفساد في الأرض يساوي قتل النفس بغير حق، فالاعتداء على الإنسان في أي جزء من أجزاء بدنه دون حق يعتبر ظلماً والظلم ظلمات يوم القيامة لأن الظالم ليس له حق في أن ينال عهد الله سبحانه وتعالى قال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ <sup>(١)</sup>، وبذلك يستحق اللعنة كل من بات وقد ظلم أخاه واعتدى عليه.

ولقد شدد الشارع الحكيم في توقيع العقوبة بجعلها بالمثل فمن أقوى الأدلة على تحريم الاعتداء على ما دون النفس فرض العقوبة على كل من تجرأ أو أراد النيل من الإنسان في أعضائه وأطرافه وجسمه وفي ذلك يقرر الله تعالى في كتابه العزيز ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ <sup>(٢)</sup>، فلو لم تكن للأعضاء والأطراف حرمتها ما عطف على النفس في الحفاظ عليها والقصاص فيها والاعتداء على النفس من الكبائر المنهي عنها والأطراف جزء من النفس والجزء يتبع الكل فيما يتخذ للمحافظة على النفس يجب أن يتخذ للمحافظة على ما دونها وهذا ما قرره الشارع الحكيم ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup>.

---

(١) سورة البقرة من الآية (١٢٤).

(٢) سورة المائدة من الآية (٤٥).

(٣) سورة البقرة من الآية (١٩٤).



فهذه الآية والآيات السابقة كلها يستدل بها على إسباغ الحماية الجنائية للأعضاء والجروح من الاعتداء عليها وحمايتها من كل من تسول له نفسه النيل منها.

ثانياً: الأساس الشرعي للحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم في السنة النبوية:

أولت الشريعة الإسلامية حياة الإنسان عناية فائقة فجرمت المساس بها وعدت القتل العمد من الكبائر وأنه من السبع المهلكات، فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - قال: **«اجتنبوا السبع الموبقات ، قيل يا رسول الله وما هن ؟ قال: الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»** (١).

ولأهمية الحق في الحياة بين رسول الله - ﷺ : أن الدماء أول ما يقضي فيها الله ﷻ يوم القيامة بين الناس، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله - ﷺ : **«أول ما يقضي بين الناس يوم القيامة في الدماء»** (٢).

فهذا الحديث يدل على تعظيم أمر الدماء فإن البداءة تكون بالأهم فالأهم وهي حقيقة فإن الذنوب تعظم بحسب عظم المفسدة الواقعة فيها أو بحسب فوات المصالح المتعلقة بعدمها وهدم النية الأساسية من أعظم المفسد ولا ينبغي أن يكون بعد الكفر بالله تعالى أعظم منه ثم يحتمل من حيث اللفظ أن تكون هذه الأولوية مخصوصة بما يقع بين الحكم بين الناس، ويحتمل أن تكون عامة في أولية ما يقضى فيه مطلقاً (٣).

وقيل هذا الحديث يفارق حديث أول ما يحاسب العبد عليه صلاته، يُجاب على ذلك: بأن حديث الدماء فيما يتعلق بحقوق المخلوق وحديث الصلاة فيما

(١) صحيح البخاري: ج ٣ ص ١٠١٧ رقم ٢٦١٥، صحيح مسلم: ج ١ ص ٩٢ رقم ٨٩.

(٢) صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٥١٧ رقم ٦٤٧١، صحيح مسلم: ج ٣ ص ١٢٠٤ رقم ١٦٧٨.

(٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: محمد بن علي تقي الدين ابن دقيق العيد - مطبعة السنة المحمدية - ج ٢ ص ٢٢٦.

يتعلق بعبادة الخالق وبأن ذلك في أولية القضاء والآخر في أولية الحساب (١).  
 وحديث النبي ﷺ الذي رواه سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله  
 عنهما أن رسول الله ﷺ قال لا من أعان على قتل مسلم ولو بشطر كلمة لقي  
 الله تعالى وهو مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله ﷻ (٢).  
 قال الخطابي قال ابن عيينه شطر الكلمة مثل أن يقول أق من قول أقتل (٣)،  
 ولا عجب من ذلك فالآدمي بنيان الرب من هدمه لعنه الله يقول النبي ﷺ: لا  
 الآدمي بنيان الرب ملعون من هدمه ﷻ (٤)، وذلك أن القتل هدم لبناء أراد الله  
 وسلب لحياة المجني عليه واعتداء على عصبية الدين يغترون بوجوده وينتفعون  
 به ويحرمون بفقده العون".  
 وقوله - ﷺ - في الحديث الذي رواه أبو هريرة ﷺ لو أن أهل النقلين  
 اجتمعوا على قتل مؤمن لأكبهم الله تعالى على مناخرهم في النار وأن الله تعالى  
 حرم الجنة على القاتل ﷻ (٥)، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ

(١) سبل السلام: ج ٢ ص ١٠٨٨.

(٢) سنن البيهقي الكبرى: ج ٨ ص ٢٢، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٧٤ رقم ٢٦٢٠، وقال الترمذي حديث ضعيف  
 وقال النسائي حديث متروك، مصباح الزجاجة: ج ٣ ص ١٢٢.

(٣) التلخيص الحبير: أحمد بن علي محمد الكناشي السقلاني - مؤسسة قرطبة - ج ٤ ص ٢٩.

(٤) وفي سنن ابن ماجه: (لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق) حديث رقم ٢٦١٩ ج ٢  
 ص ٨٧٤، سنن البيهقي الكبرى: ج ٨ ص ٢٢.

(٥) سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٧ رقم ١٣٩٨ ورواه أبو سعيد مع أبو هريرة معا وقال عنه الترمذي حديث غريب،  
 وقال أبو عيسى هذا حديث غريب، نصب الراية: ج ٤ ص ٣٢٦، مشكاة المصابيح: ج ٢ ص ٢٨٨، كنز  
 العمال: ج ١٥ ص ٣٥، الدر المنثور: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي - دار الفكر بيروت  
 ١٩٩٣ - ج ٢ ص ٦٣٠، وفي رواية (لو أن أهل السماء والأرض اجتمعوا) مجمع الزوائد: ج ٧ ص ٢٩٧.

﴿ لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها لأنه أول من سن القتل ﴾<sup>(١)</sup>.

وحديث عائشة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ أنه قال: ﴿ لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان، وقتل نفس بغير حق ﴾<sup>(٢)</sup>.

وروي هذا الحديث بطريق عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - ﷺ - ﴿ لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة ﴾<sup>(٣)</sup>، وهؤلاء الثلاثة مباحو الدم بالنص بقوله - عليه الصلاة والسلام - يشهد أن لا إله إلا الله، وكالتفسير لقوله مسلم وكذلك المفارق للجماعة كالتفسير لقوله التارك لدينه والمراد بالجماعة جماعة المسلمين، كما نهت الشريعة الإسلامية عن قتل الإنسان لنفسه.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: قال ﴿ من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيه خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن تحصى سما فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ﴾<sup>(٤)</sup>.

---

(١) صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٥١٨ رقم ٦٤٧٣، صحيح ابن حبان: ج ١٢ ص ٣٢١ رقم ٥٩٨٣، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٨٧٣ رقم ٢٦١٦، سنن البيهقي الكبرى: ج ٨ ص ١٥.

(٢) سنن البيهقي الكبرى: ج ٨ ص ٢٨٣، السنن الكبرى للنسائي: ج ٤ ص ٢١٩ رقم ٦٩٤٥، سنن الدارقطني: ج ٣ ص ٨١ كتاب الحدود رقم ١.

(٣) صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٥٢١ رقم ٦٤٨٤، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٣٠٢، صحيح ابن حبان: ج ١٢ ص ٣١٦ رقم ٥٩٧٧.

(٤) صحيح البخاري: ج ٥ ص ٢١٧٩ رقم ٥٤٤٢، صحيح مسلم: ج ١ ص ١٠٤ رقم ١١٠.



وعن أبي هريرة أيضا رضي الله عنه قال: ﷺ شهدنا مع رسول الله ﷺ حينما فقال لرجل ممن يدعى بالإسلام: هذا من أهل النار، فلما حضرنا القتال قاتل الرجل قتالا شديدا فأصابته جراحة، فقيل: يا رسول الله الرجل الذي قلت له أنفا إنه من أهل النار فإنه قاتل اليوم قتالا شديدا وقد مات، فقال النبي ﷺ إلى النار فكاد بعض المسلمين أن يرتاب، فبينما هم على ذلك إذ قيل: إنه لم يمت ولكن به جراحا شديدا فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح فقتل نفسه فأخبر النبي ﷺ بذلك، فقال: الله أكبر أشهد أنني عبد الله ورسوله، ثم أمر بلالا فنأدى في الناس إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة وإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ﷺ (١).

ووجه الدلالة: واضح من الحديث في النهي عن قتل الإنسان نفسه. وقد ورد في السنة النبوية المطهرة أحاديث كثيرة تنهى عن الاعتداء على جسم الإنسان، بل ورد الاعتداء بمثله، ومن ذلك:

ما روى عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رجلا عض يد رجل فنزع يده من فيه فوقعت ثنيتاه فاختمصموا إلى النبي ﷺ فقال: يعرض أحدكم أخاه كما يعرض الفحل لا دية له ﷺ (٢).

ويستفاد من هذا الحديث أنه إذا اعتدى إنسان على آخر وعضه فرد ذلك الاعتداء بعد الضرب في شذقيه ومن فك لحبيه، فإذا سل أسنانه أو بعضها فلا ضمان عليه .

---

(١) صحيح البخاري: ج ٣ ص ١١١٤ رقم ٢٨٩٧، صحيح مسلم: ج ١ ص ١٠٥ رقم ١١١.  
(٢) صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٥٢٦ رقم ٦٤٩٧، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٣٠٠ رقم ١٦٧٣. - سنن الترمذي: ج ٤ ص ٢٧ رقم ١٤١٦ قال أبو عيسى: حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح.

وقد حمت الشريعة الإسلامية جسم الإنسان الذي كرمه الله - تعالى - على سائر مخلوقاته دون تفرقة بين إنسان وآخر كما لم تفرق الشريعة الإسلامية بين الجاني والمجني عليه من حيث العبودية والحرية والذكورة والأنوثة.

ومن ذلك ما أمر به رسول الله ﷺ بالقصاص عندما كسرت الربيع بنت النضر سنة جارية، فعن أنس رضي الله عنه أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنسانا فاختصموا إلى النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: القصاص القصاص، فقالت أم الربيع: يا رسول الله أيقص من فلانة والله لا يقص منها، فقال النبي ﷺ: سبحان الله يا أم الربيع، القصاص كتاب الله، قالت: لا والله لا يقص منها أبدا، قال: فما زالت حتى قبلوا الدية، فقال رسول الله ﷺ: إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره (١).

هذا وقد وضحت السنة النبوية الشريفة عقوبة الجناية على ما دون النفس خطأ، وذلك فيما روى عن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب على أهل اليمن كتاباً كان فيه: لا أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة فله قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وإن في النفس الدية مائة من الإبل، وفي الأنف الذي جدعه الدية، وفي اللسان الدية، وفي الشفتين الدية، وفي البيضتين الدية، وفي الذكر الدية، وفي الصلب الدية، وفي العينين الدية، وفي الرجل الواحد نصف الدية، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة ثلث الدية، وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل، وفي كل إصبع من الأصابع من اليد والرجل عشر من إبل، وفي السن خمس من الإبل، وفي الموضحة خمس من الإبل،

---

(١) صحيح مسلم: ج ٣ ص ١٣٠٢ رقم ١٦٧٥، السنن الكبرى للنسائي: ج ٤ ص ٢٢٢ رقم ٦٩٥٧، فتح الباري: ج ١٢ ص ٢١٥.

وأن الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب ألف دينار هـ (١).  
وأيضاً ما روى عن أبي موسى رضي الله عنه هـ أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الأصابع  
بعشر من الإبل هـ (٢).

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: هـ الأصابع سواء  
والأسنان سواء الثنية والضرس سواء هـ (٣).

وتأسيساً على هذا فقد اتفق الفقهاء على تجريم كل ما من شأنه المساس  
بسلامة الجسم ومعاقبة الجاني، وإن كانوا قد اختلفوا في الشروط اللازم توافرها  
لتوقيع عقوبة القصاص ونستطيع القول:

أن الله تعالى جعل للدماء حرمتها الكاملة في الإسلام فحفظها وجعل المحافظة  
عليها أمر ضروري، بل جعله أهم المقاصد الشرعية، وأوجب العقوبة على من  
اعتدى عليها بغير حق، لأنها دماء حرمتها من أعظم الحرمات، ولم يجعل لأحد  
سلطة عليها، وجاءت نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية قاطعة بلا شك في  
تجريم كل صور الاعتداء على حق الإنسان في حياته أو في سلامة جسمه، فلم  
تترك الشريعة الإسلامية باب إلا وقد وضعت له نصاً وعقوبة تتناسب حتى لا  
يترك الأمر سدى بين الناس، كما أن الشريعة الإسلامية حينما جرمت الاعتداء  
سواء كان على الحق في الحياة أو في سلامة الجسم وضعت الأحكام عامة  
ومجردة لا فرق في الحماية بين رجل وأمرأة ولابن أبيض ولأسود ولا بين  
صغير وكبير ولا بين مريض وسليم معافى فالكل في الحماية الجنائية سواء  
ونلك لأستواء الكل في عصمة الدم في النفس والأطراف.

(١) صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ٥٠٧ رقم ٦٥٥٩، المستدرک علی الصحیحین: ج ١ ص ٥٥٢ رقم ١٤٤٦، سنن

البيهقي الكبرى: ج ٤ ص ٨٩ رقم ٧٠٤٧، سنن الدارمي: ج ٢ ص ٢٥٣ رقم ٢٣٦٦

(٢) سنن الدارقطني: ج ٣ ص ٢١٠ رقم ٣٨١.

(٣) سنن أبي داود: ج ٤ ص ١٨٨ رقم ٤٥٥٩، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٨٨٥ رقم ٢٦٥٠.

## المطلب الثاني الأساس القانوني للحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم في القانون الوضعي

ملهيّد:

حق الإنسان في الحياة هو حق فطري طبيعي، ومن أجله وجدت الحقوق الأخرى، وبدونه لا وجود للكائن الحي، وهو أصل حقوق الإنسان جميعها، وهو الشرط للتمتع بما عداه من حقوق والمساهمة في بناء المجتمع واستمراره.

وكان الفرد يحمي حقه في الحياة بنفسه بموجب غريزة حب البقاء، ثم بعد نشأة الدولة ووجودها أصبح من الشروط الجوهرية التي يتوقف عليها وجود المجتمع التزام الإنسان بالامتناع عن قتل أخيه الإنسان، فالقتل سيكون مثل عوامل التعرية التي ينجم عنها عند احتكاك المياه بالأرض الصخرية تآكلاً يزداد تدريجياً بموالاته هذا الاحتكاك حتى يقضي على المجتمع<sup>(١)</sup>.

ومن ثم تحرص القوانين الجنائية الوضعية على التنظيم التفصيلي لجرائم الاعتداء على الأشخاص وتقرير أشد العقوبات لها، فضلاً عن أنها متقاربة الأحكام وذات استقرار نسبي لكونها نموذجاً جلياً للجرائم الطبيعية، وبشكل الاعتداء أو التهديد بالاعتداء على الحياة اعتداء على حق ذا طابع إنساني يتمتع به صاحبه لكونه إنساناً لا باعتباره فرداً في دولة معينة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د/ شعبان نبيل متولي دعيس: الحماية الجنائية لحق الإنسان في الحياة - رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - ١٩٩١م - ص ٢٩.

(٢) د/ محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات - القسم الخاص ١٩٧٨م - دار النهضة العربية - ص ٢ وما بعدها.



ومما تقدم اعتبرت الدولة جرائم الاعتداء على الأشخاص ضارة بذاتها، وأصبحت تعاقب على هذا الاعتداء بتلك الصفة، ومن ثم ذهب افقه إلى القول بأن الحق في الحياة له طابع شخصي وطابع اجتماعي، ويغلب الطابع الاجتماعي على ما للفرد من حق، وعليه تكون الدولة هي صاحبة الحق في التجريم والعقاب عن أفعال الاعتداء والتهديد التي تمس هذا الحق<sup>(١)</sup>. ومن ثم أود القول بأن للإنسان وبحكم إنسانيته وبصرف النظر عن لونه وجنسه أو ديانته أو مهنته أو وظيفته الاجتماعية مجموعة من الحقوق يجب على جميع الأفراد والحكومات والدول أن تحافظ عليها لكونها لازمة لوجوده والحفاظ على بقائه وحماية شخصه والقيم اللصيقة به<sup>(٢)</sup>. وتلك الحقوق تخرج عن دائرة التعامل وتجد مصدرها في القانون الطبيعي<sup>(٣)</sup>. ومن ثم فقد عيّنت الاتفاقيات الدولية والمحلية بالنص على احترام حقوق الإنسان فضلاً عن الدساتير الوضعية بشمولها ضمانات لحماية حق الإنسان في الحياة وفي سلامة جسمه.

---

(١) المرجع السابق: ص ١٠.

(٢) د/ وحيد رأفت: القانون الدولي وحقوق الإنسان - المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد ٤٣ سنة ١٩٧٧م - ص ١٣ وما بعدها، أ/ إبراهيم حلي بدوي الشيخ: حقوق الإنسان بين المجتمع الدولي والمجتمعات القومية - المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد ٢٤ سنة ١٩٧٨م - ص ٣٦٥ وما بعدها.

(٣) د/ أحمد فتحي سرور: الشرعية والإجراءات الجنائية - ١٩٧٧م - دار النهضة العربية ص ٢٦.

وبالجملة فإننا نجد القانون الجنائي داخل كل دولة أساس حماية حقوق الإنسان من الجانب التطبيقي، ويقتضي المقام تناول ذلك فيما يلي:

أولاً: أساس الحماية الجنائية للحق في الحياة وفي سلامة الجسم في الاتفاقيات الدولية:

نظراً لارتكاب أفظع الأفعال ضد حياة الإنسان وخاصة الأسرى خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية أصبح من الضروري القيام بعمل دولي جماعي لحماية حقوق الإنسان بما فيها حق الإنسان في الحياة وفي سلامة جسمه وهو ما تبناه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠/١٢/١٩٤٨م عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية والإقليمية، ونبين ذلك فيما يلي:

#### ١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يُعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أول وثيقة يقرها أكثر دول العالم على الرغم من أنه لم يتخذ شكل المعاهدة الدولية الملزمة، ولكنه يتمتع بقيمة قانونية وقوى سياسية وأدبية، إذ تم بناء عليه صدور اتفاقيات دولية وإقليمية<sup>(١)</sup>.

بينما ذهب البعض إلى القول بأن هذا الإعلان ملزم قانوناً لكافة الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة باعتبار أنه مكمل لميثاق هذه الهيئة والذي فرض احترام حقوق الإنسان، إلا أن الراجح من ذلك يرى أن لهذا الإعلان قيمة أدبية كبرى، ومن ثم فإنه لا يتمتع بأي قوة قانونية ملزمة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د/ وحيد رافت: القانون الدولي وحقوق الإنسان - ص ٣٧ وما بعدها.

(٢) د/ عبد العزيز سرحان: الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية - دار النهضة العربية - ١٩٦٦م - ص ٣٥ وما بعدها، د/ محمد حافظ غانم: مبادئ القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - ١٩٦٨م - ص ٥٤٧، د/ صالح بن عبد الله الراجحي: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي - الطبعة الأولى - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م - مكتبة العبيكان - ص ٣٩.

وقد حرصت المنظمة الدولية منذ إنشائها على حماية الحق في الحياة، فقد ورد في المادة الثالثة من هذا الإعلان التأكيد على حق كل فرد في الحياة والحرية والسلامة الشخصية.

وأشارت أيضاً المادة الخامسة منه إلى تحريم التعذيب " لا يعرض إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة " فالتعذيب جريمة ضد سلامة الشخص وهو في الوقت ذاته قد يكون - وكثيراً ما كان - ضد حق الإنسان في الحياة لما يؤدي إلى إزهاق روح الشخص الذي يتعرض له.

## ٢ - الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية:

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦م على هذه الاتفاقية وهي تُعد مكملة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد حرصت هذه الاتفاقية على إبراز حق الفرد في الحياة وحقه في الحرية والسلامة الشخصية.

فقد نصت المادة [١/٦] على أن: " لكل إنسان حق طبيعي في الحياة ويحمي القانون هذا الحق ولا يجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي "، كما نصت المادة [٧] على أنه: " لا يجوز إخضاع أي فرد للتعذيب أو العقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة وعلى وجه الخصوص فإنه لا يجوز إخضاع أي فرد دون رضائه الحر للتجارب الطبية أو العلمية " (١).

ولقد نصت الاتفاقية على إنشاء لجنة دولية تُسمى " لجنة حقوق الإنسان " للإشراف على تطبيق نصوصها، وتتنحصر مهمتها في التوسط بين الدول في المنازعات والشكاوى المتعلقة بالحقوق والحرريات الواردة بالاتفاقية، ويلاحظ أن

---

(١) د/ صبحي المحمصاني: أركان حقوق الإنسان - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٧٩م ص ٥٦، د/ جمال العطيفي: موسوعة حقوق الإنسان - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٧٠م - ص ١٥، د/ صالح بن عبد الله الراجحي: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية - المرجع السابق - ص ٢١٢ وما بعدها.

حق اللجوء إلى هذه اللجنة قاصر على الدول دون الأفراد<sup>(١)</sup>.  
وتتمتع هذه الاتفاقية بأهمية قانونية بالغة باعتبارها تقنياً دولياً لحقوق الإنسان، وهي من هذه الناحية تفوق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث تلتزم الدولة التي تصدق على أحكامها باحترامها وتنفيذها.

### ٣ - اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب:

لم تقتصر الاتفاقيات الدولية على مراعاة حق الإنسان في الحياة وفي سلامة جسمه أثناء السلم فقط، بل لقد تجاوزت ذلك إلى وقت الحرب أيضاً، فقد كان سائداً قبل نشأة قواعد قانون الاحتلال الحربي هو تعرض الأشخاص المدنيين من الأعداء للقتل والمعاملة السيئة، وظل الحال كذلك حتى صدرت هذه الاتفاقية في ١٢/٨/١٩٤٩ م.

وقد حرمت المادة [١٤٧] من هذه الاتفاقية الأعمال التالية:

١- القتل العمد.

٢- التعذيب أو المعاملة البعيدة عن الإنسانية بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة.

٣- الأعمال التي تسبب عمداً آلاماً شديدة أو إصابة خطيرة للجسم أو الصحة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د/ محمد حافظ غانم: المنظمات الدولية - دار للنهضة العربية - ١٩٦٦م - ص ٣٠٣.

(٢) د/ محيي الدين عشاوي: حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي - رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة - ١٩٧٢ م - ص ٣٢٩ وما بعدها، موسوعة اتفاقيات للقانون الدولي الإنساني - إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة - الشريف عثم - أحمد ماهر عبد الواحد - الطبعة الثالثة - ٢٠٠٢ - ص ١٩١ وما بعدها.



#### ٤- إعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام<sup>(١)</sup>

إيماناً بأن الحقوق الأساسية والحريات العامة في الإسلام جزء من دين المسلمين لا يملك أحد بشكل مبدئي تعطيلها كلياً أو جزئياً أو خرقها أو تجاهلها فهي أحكام إلهية تكليفية أنزل الله بها كتبه وبعث بها خاتم رسله وتم بها ما جاءت به الرسالات السماوية وأصبحت رعايتها عبادة، وإهمالها أو العدوان عليها منكراً في الدين وكل إنسان مسؤول عنها بمفرده، والأمة مسؤولة عنها بالتضامن فلقد نصت في المادة [٢] على ما يلي:

أ- الحياة هبة الله وهي مكفولة لكل إنسان، وعلى الأفراد والمجتمعات والدول حماية هذا الحق من كل اعتداء عليه، ولا يجوز إزهاق روح دون مقتضى شرعي.

ب- يحرم اللجوء إلى وسائل تقضي إلى إفناء الينبوع البشري.

ج- المحافظة على استمرار الحياة إلى ما شاء الله واجب شرعي.

د - سلامة جسد الإنسان مصونة ولا يجوز الاعتداء عليها، كما لا يجوز المساس بها إلا بمسوغ شرعي، وتكفل الدولة حماية ذلك<sup>(٢)</sup>.

---

(١) عقد إعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام بجمهورية مصر العربية في الفترة ٩: ١٣ محرم ١٤١١هـ الموافق ٣١ يوليو: ٤ أغسطس ١٩٩٠م.

(٢) د/ صالح بن عبد الله الراجحي: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية - المرجع السابق - ص ٢٤٥ وما بعدها.

## ٥- الميثاق العربي لحقوق الإنسان<sup>(١)</sup>:

انطلاقاً من إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان منذ أن أعزها الله بأن جعل الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات التي أكدت حق الإنسان في حياة كريمة على أسس من المحبة والعدل والسلام.

وتحقيقاً للمبادئ الخالدة التي أرستها الشريعة الإسلامية والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة بين البشر، وتأكيداً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام اتفقت الدول العربية في المادة [٥] على ما يلي: " لكل فرد الحق في الحياة وفي الحرية وفي سلامة شخصه ويحمي القانون هذه الحقوق "، كما جاء في المادة [١٣] ما يلي:

أ - تحمي الدول أطراف كل إنسان على إقليمها من أن يُعذب بدنياً أو نفسياً أو أن يعامل معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة، وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك، وتعتبر ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يُعاقب عنها.

ب - لا يجوز إجراء تجارب طبية أو علمية على أي إنسان دون رضائه الحر<sup>(٢)</sup>.

---

(١) صدق على الميثاق مجلس جامعة الدول العربية في سبتمبر ١٩٩٤م.

(٢) د/ صالح بن عبد الله الراجحي: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية - المرجع السابق - ص ٢٥٥ وما بعدها.

ثانياً: أساس الحماية الجنائية للحق في الحياة وفي سلامة الجسم في الدستور والقانون الجنائي:

أولاً: أساس الحماية الجنائية للحق في الحياة وفي سلامة الجسم في الدستور:

أحاطت الدساتير المعاصرة الحق في الحياة وفي سلامة الجسم بحماية دستورية فعالة ضد أي اعتداء أو مساس به، فقد صار على الدولة الحديثة أن تلعب دوراً كبيراً في حياة أفرادها بعد أن انقضى العهد السلبي لتدخلها وذلك على إثر قيام الثورة الصناعية وتوالي الاختراعات العلمية والفنية وانتشار النظريات الاشتراكية وصار من المحتم على الدولة أن تباشر نشاطاً ايجابياً يتغلغل إلى أعماق حياة الفرد من المهد على اللحد<sup>(١)</sup>.

وقد أشارت إلى هذا المعنى المادة [٤٢] من دستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١م بقولها: " أن كل مواطن يقبض عليه أو تقيد حريته بأي قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، ولا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون"، كما لا يجوز - وفقاً لنص المادة [٤٣] من هذا الدستور - "إجراء أي تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بغير رضائه الحر".

---

(١) د/ سعد عصفور: النظام الدستوري المصري ١٩٧١م - منشأة المعارف بالإسكندرية - ١٩٨٠م - ص ٣٢٩.

ثانياً: أساس الحماية الجنائية للحق في الحياة وفي سلامة الجسم في القانون الجنائي:

أ- جرائم الاعتداء على الحق في الحياة:

تمثل جريمة القتل اعتداء على حق الإنسان في الحياة متى توافرت أركان تلك الجريمة، والمتمثلة في المحل وهو الإنسان الحي، والركن المادي المتضمن لنشاط إجرامي، ونتيجة مترتبة على هذا النشاط الإجرامي، وعلاقة سببية بينهما، بالإضافة إلى توافر الركن المعنوي والقصد الجنائي، والجريمة بهذه الصورة تمثل جريمة قتل عمد في صورتها البسيطة.

وعقاب الجاني يتمثل في السجن المؤبد أو المشدد حيث تنص المادة [٢٣٤] ع على أنه: " من قتل نفساً من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالسجن المؤبد أو المشدد "(١).

أما إذا واكب الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها قانوناً فإن العقوبة تكون هي الإعدام.

ونجد في ذلك المادة [٢٣٠] ع تنص على أنه: " كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالإعدام ".

كما تنص المادة [٢٣٣] ع على أنه: " من قتل أحداً عمداً بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلاً أو آجلاً يُعد قاتلاً بالسم أياً كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالإعدام ".

---

(١) عدلت بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٢م الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية.



وأما جرائم الاعتداء على الحق في الحياة عن طريق الخطأ :

من ناحية أخرى جرم المشرع المصري في قانون العقوبات الاعتداء على حق الإنسان في الحياة عن طريق الخطأ، وقد نص على تجريم القتل الخطأ في المادة [٢٣٨] ع<sup>(١)</sup> بقوله: " من تسبب خطأ في موت شخص آخر بان كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين.

---

(١) المادة [٢٣٨] مستبدلة بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢م، وحكم دستورية هذه المادة في الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤ ق دستورية بجلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ في ١٥/٦/١٩٨٩م.

ب - جرائم المساس بجسم الإنسان " جرائم الضرب والجرح وإعطاء المواد الضارة ":

إذا كانت جرائم القتل تستهدف الاعتداء على حق الإنسان في الحياة بإزهاق روحه، فإن جرائم الاعتداء على سلامة الجسم تستهدف الاعتداء على حق الإنسان في سلامة جسمه والإضرار بصحته، ومن أجل ذلك كفل المشرع لكل فرد من أفراد المجتمع الحماية الكافية التي تحقق استمرار هذه السلامة لأعضاء الجسم وعدم المساس بها بأي صورة من الصور في غير ما تبيحه النصوص القانونية ولذا فإنه يخضع للعقاب كل من اعتدى على سلامة جسم غيره سواء أكان الاعتداء قد اتخذ صورة ضرب أو جرح أو إعطاء مادة ضارة، وسواء كان ذلك عن طريق العمد أو الخطأ<sup>(١)</sup>.

وسلامة الجسم هذه إنما تعني احتفاظه بمادته الجسدية وتحرره من الآلام البدنية على النحو الذي يكفل له الاستمرار في أداء وظائفه في الحياة على نحو طبيعي<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم فإن حق الإنسان في سلامة جسمه له عناصر ثلاثة:

أ- الحق في أن يظل أعضاء الجسم وأجهزته تؤدي وظائفها على نحو عادي طبيعي، فكل إخلال بالسير الطبيعي لهذه الأعضاء أو الأجهزة يعد اعتداء على الحق في سلامة الجسم، ويتحقق هذا الإخلال إذا ألم بالجسم مرض، أي هبوط بالمستوى الصحي - البدني أو العقلي أو النفسي - للمجني عليه، فإذا أصيب

---

(١) د/ أحمد شوقي أبو خطوة: جرائم الاعتداء على الأشخاص - دار النهضة العربية - ص ١٣٥.

(٢) د/ محمود نجيب حسني: الحق في سلامة الجسم - مجلة القانون والاقتصاد - ص ٢٩ - العدد الثالث - ص ٥٣٨.

الإنسان بمرض فإن أي فعل من شأنه زيادة في مقدار المرض يعد مساساً بسلامة الجسم.

ب- الحق في الاحتفاظ بكل أعضاء الجسم كاملة غير منقوصة، فكل فعل يؤدي إلى الانتقاص من هذه الأعضاء سواء بالبتز أو باستئصال جزء منها، أو بإحداث تغيير ينال من تماسك الخلايا أو الأنسجة، أو يضعف منها يعد مساساً بسلامة الجسم وتكامله يجرمه القانون، ويستوي كون هذا المساس قد ترك أثراً بالجسم لفترة وجيزة أو لم يترك هذا الأثر، فإجراء عملية جراحية ولو كانت يسيرة تعد مساساً بسلامة الجسم، ولا تخرج عن دائرة التحريم إلا بفضل سبب إياحة، وهو ترخيص القانون لمن أجازها.

ج- الحق في أن يتحرر الإنسان من الآلام البدنية، ويتحقق هذا الإيلام بما يلحق الشخص من أذى في شعوره بالارتياح والسكينة، فأى فعل يؤدي إلى إحداث آلام بدنية لم تكن موجودة من قبل أو الزيادة من مقدارها، يعد مساساً بالحق في سلامة الجسم، ولو لم يترتب على ذلك الهبوط بمستواه الصحي أو الانتقاص من أعضاء الجسم أو الإخلال من وظائف هذه الأعضاء<sup>(١)</sup>.

وقد نص المشرع المصري على جرائم المساس بجسم الإنسان في المواد [٢٣٦، ٢٤٠ : ٢٤٣] من قانون العقوبات.

فالمادة [٢٣٦] ع تنص على أنه: " كل من جرح أو ضرب أحداً أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه أفضى إلى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات، وأما إذا سبق ذلك إصرار أو ترصد فتكون العقوبة بالسجن المشدد أو السجن<sup>(٢)</sup>."

(١) د/ أحمد شوقي أبو خطوة: جرائم الاعتداء على الأشخاص - ص ١٣٩.

(٢) عدلت بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣م الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية.

كما تنص المادة [٢٣٨] <sup>(١)</sup> ع على أنه: " من تسبب خطأ في موت شخص آخر بان كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعوثته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

كما تنص المادة [٢٤٠] ع على أنه: " كل من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً نشأ عنه قطع أو انفصال عضو فقد منفعته أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأ عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين، أما إذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق إصرار أو ترصد أو تربص فيحكم بالسجن المشدد من ثلاث سنين إلى عشر سنين " <sup>(٢)</sup>.

كما تنص المادة [٢٤١] <sup>(٣)</sup> ع على أنه: " كل من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً نشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً مصرياً ولا تتجاوز ثلاثمائة جنيه مصري " .

كما نصت المواد [٢٦٠ : ٢٦٤] ع على عقوبة إسقاط الحوامل، فقد جاء في المادة [٢٦٠] على أن: " كل من أسقط عمداً امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الإيذاء يعاقب بالسجن المشدد " <sup>(٤)</sup>.

---

(١) المادة [٢٣٨] مستبدلة بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢م، وحكم بدستورية هذه المادة في الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤ ق دستورية بجلسة ١٩٨٩/٥/٢٧م - الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ في ١٥/٦/١٩٨٩م.

(٢) عدلت بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣م الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية.

(٣) المادة [٢٤١] مستبدلة بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧م، ثم رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢م، وكانت قبل التعديل " لا تجاوز مائة جنيه مصري " .

(٤) عدلت بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣م الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية.



كما نصت المادة [٢٦١] ع على أن: " كل من أسقط عمداً امرأة حبلى بإعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية إلى ذلك أو بدلالاتها عليها سواء كان برضاها أم لا، يعاقب بالحبس ".

كما تنص المادة [٢٦٣] ع على أنه: " إذا كان المسقط طبيباً أو جراحاً أو صيدلياً أو قابلة يحكم عليه بالسجن المشدد " (١).

كما عاقب المشرع العقابي على جرائم المساس بجسم الإنسان والضرب والجرح وإعطاء المواد الضارة بغير عمد في المادة [٢٤٤] من قانون العقوبات (٢) بقوله: " من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيدائه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين (٣).

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة، أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك.

---

(١) عدلت بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية.

(٢) المادة [٢٤٤] مستبدلة بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢م، ثم رفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢م، وكانت قبل التعديل " لا تتجاوز خمسين جنيهاً " في الفقرة الأولى، وفي الفقرة الثانية " لا تتجاوز مائة جنيه مصري ".

(٣) حكم بدستورية المادة [٢٤٤] في الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤ ق دستورية بجلسة ١٩٨٩/٥/٢٧م - الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ في ١٥/٦/١٩٨٩م.

وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين.

#### بين الشريعة والقانون.

أولاً: أن الله ﷻ جعل للدماء حرمتها الكاملة في الإسلام فحفظها وجعل المحافظة عليها أمر ضروري، بل جعله أهم المقاصد الشرعية، وأوجب العقوبة على من اعتدى عليها بغير حق، لأنها دماء حرمتها من أعظم الحرمات، ولم يجعل لأحد سلطة عليها، فلا يجوز لأحد أن يتصرف في الأعضاء بالقطع أو الإتلاف حتى ولو كان هذا المتصرف هو صاحبها، لأن حرمتها فوق رضا صاحبها، أو إباحتها للغير لأنها دماء والدماء لا تستباح بالإباحة، بل إن المشرع ذهب على ما هو أبعد من ذلك، فلم يجعل ما هو رخصة في غير الدماء رخصة فيها، وبناءً عليه فلم يجعل الإكراه سبباً في إباحة انتهاك حرمة هذه الأعضاء، فلا تسقط حرمتها ولا يرخص فيها بالقتل في النفس أو الجرح في الأعضاء بالنسبة للغير، لأن خوف تلف النفس أو العضو لا يكون سبباً لرخصة قتل الغير أو قطع عضوه وإن كان عبده لاستحقاقها الصيانة واستوائهما في الاستحقاق، فلا تسقط إحدى الحرمتين للأخرى ولو كان التهديد بوعيد التلف أو ذهاب عضو من أعضائه فلا يجوز له ذلك، ومن ثم يتضح مدى عظم حرمة الأعضاء فلم يجعل المشرع لأي شخص أي سلطة عليها بحيث يتصرف فيها كيفما شاء أو يعتدي عليها فينتهك حرمتها حتى ولو كان في حالة الضرورة فلم

يجز للمضطر أن يقطع قلدة من نفسه: إن كان الخوف من القطع، كالخوف من ترك الأكل، أو أكثر، وكذا قطع السلعة المخوفة<sup>(١)</sup>.

وهذا ما يدل على تأكيد حرمتها في نظر المشرع الأمر الذي لا يجعل للغير أي سلطة عليها وبالتالي فلم يجعلها محلاً للملك. فحماية حق الإنسان في الحياة وسلامة الجسم في الشريعة الإسلامية ثابتا لا يتبدل بتغير الزمان والمكان ونصوص التجريم قاطعة وثابته على وجه اليقين.

ثانياً: اختلاف القوانين الوضعية في معظم الدول في معالجة صور الاعتداء على الحق في الحياة وسلامة الجسم، وهذا يدل على أن هناك إختلافاً في معالجة حق الإنسان في الحياة وعلى سلامة جسمه بالنظر إلى المصلحة المعتبرة في كل مجتمع أما الشريعة الإسلامية كما قلنا فقد جاءت نصوص التجريم فيها واضحة ومحددة وذلك مراعاة لمصالح الناس في كل زمان ومكان يعيشون فيه.

ثالثاً: يتفق القانون الوضعي مع الشريعة الإسلامية في وجوب حماية حق الإنسان في الحياة وسلامة الجسم من كل اعتداء يقع عليه وذلك لما لهذه الحماية من أهمية من ناحية المجتمع ومن ناحية أخرى من جهة الفرد أو المجنى عليه ولكن الإختلاف في مقدار هذه الحماية.

رابعاً: قصور المشرع القانوني عن إسباغ الحماية الجنائية لكل صور الاعتداء على الحق في الحياة وسلامة الجسم، وكان يتعين على المشرع إسباغ الحماية لكل صور الاعتداء حتى يتوافر القدر الكافي من الحماية الجنائية والتي تعم النفس وما دونها. حيث لم يجرم الانتحار ولا الشروع فيه أو الإشتراك فيه، وأنه عندما حاول شراح القانون الوضعي ورجال القضاء الإجتهد لسد

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٦، مغني المحتاج للشريني الخطيب: ج ٥ ص ١٦٤، كشف القناع: ج ٦ ص ٢٠٠.

العجز في نصوص القانون واختلفوا فيما بينهم بين مؤيد ومعارض، ورغم ذلك لم يصل أى منهم باجتهاده إلى ما وصلت إليه الشريعة الإسلامية رغم إجتهادهم الدائم والمستمر.



# المبحث الثالث شروط الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

نتناول ذلك المبحث في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: شروط الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي.

المطلب الثاني: شروط الحماية الجنائية في القانون الوضعي.



المطلب الأول  
شروط الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي

# المطلب الأول

## شروط الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي

مَهَيِّد:

أظلت الشريعة الإسلامية بمظلتها الحماية الجنائية على جميع البشر، ولم تفرق في إسباغ هذا الحق وهو حق الإنسان في الحياة وسلامة الجسم بين رجل وامرأة، أو طفل صغير ولو في ساعاته الأولى من الولادة، أو رجل كبير في لحظاته الأخيرة، كما أنها لم تفرق بين سليم معافى أو بين مريض أو حتى مشوه أو معاق، إذ لكل دوره في المجتمع والكل سواء في الحماية سواء في الشريعة أو القانون لاستوائهم في عصمة الدم.

كما امتدت حماية الشريعة الإسلامية للجنين وهو نطفة في أحشاء أمه لم يخرج للوجود بعد ، ووضعت عقوبات رادعه لكل من تسول له نفسه الاعتداء على هذا الجنين سواء كان بالقتل أم بالإجهاض.

وسوف نرجئ الحديث عن الدخول في أحكام الاعتداء على الجنين لأننا سوف نتناول ذلك بالتفصيل في الباب الثالث من الرسالة، بيد أنه يمكن القول بان هناك أشخاص ترفع عنهم الشريعة الإسلامية مظلة الحماية الجنائية ولا تقرر للاعتداء عليهم أى عقوبة، إذا كان في الحدود المشروعة ونطاق الحالات المحددة والمنطبق عليها شروط الاعتداء، فمثلا اتفق الفقهاء على أن من شروط وجوب القصاص على القاتل أن يكون القتيل معصوم الدم، أو محقون الدم في حق القاتل.



فإذا كان القتل مهدر الدم في حق جميع الناس، كالحربي والمرتد، لم يجب بقتله قصاص مطلقاً<sup>(١)</sup>.

وأما إذا كان المقتول مهدر الدم في حق بعض الناس دون سائرهم، كالقاتل المستحق للقصاص، فإنه مهدر الدم في حق أولياء القتل خاصة، فإن قتله أجنبي قتل به قصاصاً ؛ لأنه غير مهدر الدم في حقه، وإن قتله ولي الدم لم يقتص منه ؛ لأنه مهدر الدم في حقه.

ويقتضي المقام أن نبين ذلك على التفصيل التالي:

١ - قتل الحربي. ٢ - قتل المرتد. ٣ - قتل الزاني المحصن.

٤ - قتل الذمي. ٥ - قتل مهدر الدم.

١ - قتل الحربي<sup>(٢)</sup>:

الحرب - كما هو معروف - حالة عداة وكفاح مسلح بين فريقين، تقتضي إبادة الدماء والأموال، وهذا يقتضي بحث حالة العدو في غير حالة العهد، وفي حالة العهد:

أ - في غير حالة العهد: الحربي غير المعاهد مهدر الدم والمال، فيجوز قتل المقاتلين ؛ لأن كل من يقاتل فإنه يجوز قتله، وتصبح الأموال من عقارات

---

(١) المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي - دار المعرفة - ج ١٠ ص ٩٥ وما بعدها، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم [ابن نجيم] - دار الكتاب الإسلامي - ج ٨ ص ٣٣٧، التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف العبدري [المواق] - دار الكتب العلمية - ج ٨ ص ٢٩١، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: محمد بن محمد عبد الرحمن [الخطاب] - دار الفكر - ج ٦ ص ٢٣٣، الأم: محمد بن إدريس الشافعي - دار المعرفة - ج ٦ ص ٤٣، الفروع: محمد بن مفلح بن محمد المقدسي - عالم الكتب - ج ٥ ص ٦٣٧ وما بعدها، كشاف القناع عن متن الإقناع: منصور بن يونس البهوتي - دار الكتب العلمية - ج ٥ ص ٥٢١، المحلى بالآثار: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري - دار الفكر - ج ١٢ ص ٢٩ وما بعدها، البحر الزخار: أحمد بن يحيى بن المرتضى - دار الكتاب الإسلامي - ج ٦ ص ٢٢٦.

(٢) الحربي: - هو غير المسلم الذي لم يدخل في عقد الذمة ولا يتمتع بأمان المسلمين ولاعهدهم، الأم: ج ٧ ص ٣٥٢.

ومنقولات غنيمة للمسلمين، وتصير بلاد العدو بالغلبة أو الفتح ملكا للمسلمين، ويكون ولي الأمر مخيرا في الأسرى بين أمور: هي القتل، والاسترقاق، والمن<sup>(١)</sup>، والفداء<sup>(٢)</sup>، وفرض الجزية على الرجال القادرين. فإن قبلوا الجزية وعقد الإمام لهم الذمة، أصبحوا أهل ذمة، ويكون لهم ما للمسلمين من الإنصاف، وعليهم ما عليهم من الانتصاف، قال علي عليه السلام: إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا، وأموالهم كأموالنا.

ب - في حالة العهد: العهد من ذمة أو هدنة أو أمان يعصم الدم والمال بالنسبة للحربي، فإن وجد عهد عصم دمه وماله، وإن لم يوجد فهو على الأصل مهتر الدم والمال<sup>(٣)</sup>.

ولقد ذهب جمهور الفقهاء<sup>(٤)</sup> إلى أنه لا يقتص من المسلم والنمي بقتل الحربي، ولو كان مستأمنا، كما لا دية عليهما بقتل الحربي غير المستأمن؛ بسبب وجود الشبهة في إباحة دم الحربي، ولكونه مباح الدم في الأصل.

---

(١) المن: إطلاق سراح الأسير بلا مقابل. تاج العروس: ج ١ ص ٨١٨١.

(٢) الفداء: - تبادل الأسرى أو أخذ المال فدية عنهم. لسان العرب: ج ١٥ ص ١٤٩، تاج العروس: ج ١ ص ٨٥٣٤، مختار الصحاح: ج ١ ص ٥١٧، المصباح المنير: ج ٢ ص ٤٦٥، المغرب في ترتيب المعرب: ج ٢ ص ١٢٧، التعريف: ج ١ ص ٢١٢، المطلع: ج ١ ص ٢١٢، تحرير ألفاظ التنبيه: ج ١ ص ٣١٥.

(٣) الموسوعة الفقهية الكويتية: ج ٧ ص ١٠٩.

(٤) ١ - الحنفية: بدائع الصنائع للكاظمي: ج ٧ ص ٢٣٧ وفيه: "ومن شروط وجوب القصاص: أن يكون

معصوم الدم مطلقا، فلا يقتل مسلم، ولا نمي بالكافر الحربي "

المبسوط للرخسي: ج ١٠ ص ٩٦، نصب الرأية للزيلعي: ج ٦ ص ٢٣٠ وما بعدها.

٢ - المالكية: التاج والإكليل لمختصر خليل: ج ٨ ص ٢٩٢ وفيه: "ومن شروط وجوب القصاص: أن يكون

معصوم الدم بإسلام أو حرية أو أمان، والحربي مهتر دمه وكذلك لا قصاص على من قتل زنديقا "

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: ج ٦ ص ٢٣٤، حاشية النسوفي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٦٩، منح

الجليل شرح مختصر خليل: ج ٩ ص ٨.

= ٣ - الشافعية: حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١٠٧ وفيه: ويشترط لوجوب القصاص في القتل إسلام أو

أمان - كما في النمي والمعاهد -، فيهدر الحربي لانتفاء الشرط "

وشرط القصاص ووجوب الدية: كون المقتول معصوم الدم أو محقون الدم، أي يحرم الاعتداء على حياته، بل لا تجب الكفارة عند القاتلين بلزومها في حالة قتل مباح الدم - كالحربي - قتلاً عمداً، وذلك لقول رسول الله ﷺ لا يقتل مؤمن بكافر ٥ (١).

- 
- تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي: ج ٨ ص ٣٩٥، أحكام القرآن للشافعي: ج ١ ص ٢٧٦.
- ٤ - الحنابلة: الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٦٣٨ وفيه: " فلا يقتل مسلم بكافر ولو ارتد " وفي القواعد لابن رجب الحنبلي: ص ٢٩٠: " ما إذا جرح عبداً حربياً ثم عتق ثم مات، أو جرح عبداً مرتداً ثم مات، فلا ضمان ؛ لأن الحربي والمرتد لا يضمن حراً كان أو عبداً " .
- الإنصاف للمرداوي: ج ٩ ص ٤٦٤.
- ٥ - الظاهري: المحلى بالآثار: ج ١١ ص ٢٥٠ وفيه: " ولو أن كافراً ذمياً قتل ذمياً ثم أسلم القاتل بعد قتله المقتول، أو قبل موت المقتول: فلا قود على القاتل أصلاً لقول رسول الله ﷺ لا يقتل مؤمن بكافر ٥ . قالوا: ودية المقتول، إن اختاروا الدية قبل إسلام قاتل وليهم، أو فادوه ثم أسلم: بقيت الغرامة لهم عليه ؛ لأنه مال استحقوه عنده، والأموال تجب للكافر على المؤمن، وللمؤمن على الكافر " .
- (١) صحيح البخاري: ج ١ ص ٥٣ رقم ١١١، سنن البيهقي الكبرى: ج ٨ ص ٢٨، وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح والعمل على هذا - سنن الترمذي: ج ٤ ص ٢٤ رقم ١٤١٢.

## ٢ - قتل المرتد:

اتفق الفقهاء <sup>(١)</sup> على أن الجناية على المرتد هدر ؛ لأنه لا عصمة له، فإذا ارتد مسلم، وكان مستوفيا لشرائط الردة، أهدر دمه، وقتله للإمام أو نائبه بعد الاستتابة. فلو قتل قبل الاستتابة فقاتله مسيء، ولا يجب بقتله شيء غير التعزير، إلا أن يكون رسولا للكفار فلا يقتل ؛ لأن النبي ﷺ لم يقتل رسل مسيلمة، فإذا قتل المرتد على رده، فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن مع المسلمين.

وأما دليل قتل المرتد قول النبي ﷺ: ﴿من بدل دينه فاقتلوه﴾ <sup>(٢)</sup>. وحديث: ﴿لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة﴾ <sup>(٣)</sup>.

---

(١) - الحنفية: المبسوط للسرخسي: ج ١٠ ص ١٠٨ وفيه: "والجناية على المرتد هدر ؛ لأن اعتبار الجناية عليه لعصمة نفسه، وقد انعدمت العصمة برده فكانت الجناية عليه هدرا".

بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٢٣٧، تبیین الحقائق للزيلعي: ج ٨ ص ٢٨٥، نصب الراية للزيلعي: ج ٤ ص ٣٤٦، العناية شرح الهداية: ج ٦ ص ٧١، الجوهرة النيرة: ج ٢ ص ٢٧٧.

٢ - المالكية: المنتقى شرح الموطأ: ج ٧ ص ٩٩ وفيه: "إذا ارتد المسلم فقتل في حال ارتداده لم يقتل قاتله" حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٤ ص ٤٠٧.

٣ - الشافعية: الأم للإمام الشافعي: ج ٦ ص ١٧٧ وفيه: "وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فجنى عليه رجل جناية فإن كانت قتلا فلا عقل ولا قود ويعزر".

أسنى المطالب: ج ٤ ص ١٥٧، حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١٠٦، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي: ج ٩ ص ٩٤.

٤ - الحنابلة: المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٢٢ وفيه: "ولا يجب بقتل المرتد قصاص ولا دية ولا كفارة لذلك، سواء قتله مسلم أو نمي".

الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٦٣٧، الإنصاف: ج ٩ ص ٤٦٤، كشف القناع: ج ٥ ص ٥٢٢.

(٢) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي - دار ابن كثير - اليمامة - بيروت -

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - الطبعة الثالثة - تحقيق: د/ مصطفى نيب البغا - ج ٦ ص ٢٥٣٧ رقم ٦٥٢٤، وقال

الحاكم والترمذي: هذا حديث صحيح - المستدرک علی الصحیحین: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم

النيسابوري - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى - تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا - ج ٣

ص ٦٢٠ رقم ٦٢٩٥، سنن الترمذي: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي - دار إحياء التراث

العربي - بيروت - تحقيق / أحمد محمد شاكر وآخرون - ج ٤ ص ٥٩ رقم ١٤٥٨.



أما المرتدة فهي عند جمهور الفقهاء <sup>(٢)</sup> كالمرتد، لعموم قوله ﷺ: **لا من بدل دينه فاقتلوه**، ولما روى جابر **ﷺ** أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام فإن تابت وإلا قُتلت. <sup>(٣)</sup> **ﷺ** وذهب الحنفية <sup>(٤)</sup> إلى أن المرتدة لا تقتل، بل تحبس حتى تتوب أو تموت، لنهي النبي ﷺ عن قتل الكافرة التي لا تقاوم أو تعرض على القتال، فتقاس المرتدة عليهما.

### ٣- قتل الزاني المحصن.

اتفق الفقهاء <sup>(١)</sup> على أن حد الزاني المحصن الرجم حتى الموت رجلاً كان أو امرأة وقد حكى غير واحد الإجماع على ذلك.

---

(١) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري - دار إحياء التراث العربي - بيروت - تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي - ج ٣ ص ١٣٠٢ رقم ١٦٧٦، سنن البيهقي الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي - مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م - تحقيق / محمد عبد القادر عطا - ج ٨ ص ١٩، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح - سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٩ رقم ١٤٠٢.

(٢) حاشية الدوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي - دار إحياء الكتب العربية - ج ٤ ص ٢٣٨ وما بعدها، الأم للشافعي: ج ٦ ص ١٧٦، الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٦٣٦.

(٣) تلخيص الحبير: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني - المدينة المنورة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م - تحقيق / السيد عبد الله هاشم الزيماتي المدني - ج ٤ ص ٤٩ رقم ١٧٤٠.

(٤) العناية شرح الهداية: محمد بن محمد بن محمود البابرقي - دار الفكر - ج ٦ ص ٧١، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق: عثمان بن علي الزيلعي - دار الكتاب الإسلامي - ج ٣ ص ٢٨٥.

وقد ثبت أن النبي ﷺ رجم بقوله وفعله في أخبار تشبه التواتر. وقد أنزله الله تعالى في كتابه، ثم نسخ رسمه وبقي حكمه، لما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: " إن الله بعث محمدا ﷺ بالحق وأنزل عليه الكتاب. فكان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها ووعيناها، رجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف. وزاد في رواية: " والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس: زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبتها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم " (١).

وعن أحمد رواية أخرى أنه يجلد ويرجم. لما أخبرنا به عمرو بن يزيد البصري قال ثنا بهز قال ثنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه

(١) - الحنفية: العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢٧١ وفيه: " ومن قضى عليه بالرجم فرماه رجل. . . فلا شيء على الرامي. . . وهو مباح الدم فيها "

نصب الراية للزيلعي: ج ٦ ص ٣٧٢، فتح القدير: ج ١٠ ص ٢٧١، درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ٢ ص ١٠٣.

٢ - المالكية: التاج والإكليل لمختصر خليل: ج ٨ ص ٢٩٢ وفيه: " لا قصاص على من قتل زنديقا أو زانيا محصنا أو قطع سارقا قد توجه عليه القطع "

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: ج ٦ ص ٢٣، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٤٠.

٣ - الشافعية: حاشيتنا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١٠٧ وفيه: " والزاني المحصن إن قتله نمي قتل به، لأنه لا تسلط له على المسلم، أو مسلم فلا يقتل به.

أسنى المطالب: ج ٤ ص ١٣٢، مغني المحتاج للشريني الخطيب: ج ٥ ص ٢٣٠.

٤ - الحنابلة: المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٢٢ وفيه: " وليس على قاتل الزاني المحصن قصاص ولا دية ولا كفارة "، الإنصاف: ج ٩ ص ٤٦٤.

(٢) نصب الراية للزيلعي: ج ٤ ص ١٠٨ وما بعدها.

أنه جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة، وقال: أجلدها بكتاب الله، وأرجمها بسنة رسول الله ﷺ. (١)

#### ٤ - قتل الذمي.

وأما الذمي إذا ارتكب القتل العمد وجب عليه القصاص، إذا كان القاتل مسلماً أو من أهل الذمة بلا خلاف، وكذلك إن كان القاتل مستأمناً عند جمهور الفقهاء، خلافاً لأبي حنيفة حيث قال: إن عصمة المستأمن مؤقتة، فكان في حقن دمه شبهة تسقط القصاص (٢).

أما إذا قتل مسلم ذمياً أو ذمياً عمداً، فقد قال الشافعية (٣) والحنابلة (٤): لا قصاص على المسلم؛

لقوله ﷺ: ﴿لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ﴾ (٥).

وعند الحنفية (٦) يقتص من المسلم للذمي، وهذا قول المالكية (٧) أيضاً إذا قتله المسلم غيلة (خديعة) أو لأجل المال.

واستدل الحنفية: على ذلك بعمومات الكتاب والسنة.

---

(١) مسند الإمام أحمد: ج ١ ص ١٠٧، وقال عنه شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح، المستدرک: ج ٤ ص ٤٠٥، سنن النسائي الكبرى: ج ٤ ص ٢٦٩. وورد النص في: المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٢٢، الإنصاف: ج ٩ ص ٤٦٤.

(٢) شرح السير الكبير: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي - الشركة الشرقية للإعلانات - ج ٥ ص ١٨٥٤ (٣) حاشيتاً قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١٠٧، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: محمد بن أحمد الشرييني الخطيب - دار الكتب العلمية - ج ٥ ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٤) المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢١٨.

(٥) صحيح البخاري: ج ١ ص ٥٣ رقم ١١١، سنن البيهقي الكبرى: ج ٨ ص ٢٨، وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح والعمل على هذا - سنن الترمذي: ج ٤ ص ٢٤ رقم ١٤١٢.

(٦) المبسوط للسرخسي: ج ٢٦ ص ١٣١ وما بعدها، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: عبد الرحمن بن محمد شبيخي زاده [داماد] - دار إحياء التراث العربي - ج ٢ ص ٦١٩.

(٧) التاج والإكليل لمختصر خليل: ج ٨ ص ٣٨٦.

لما روي أنه عليه الصلاة والسلام ﷺ قتل مسلماً بذي (١) وإنما أعطوا الجزية لتكون أموالهم كأموالنا وبماؤهم كدمائنا خلافاً للشافعي لقوله ﷺ ﷻ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا يقتل مؤمن بكافر (٢) لأنه لا مساواة بينهما وقت الجناية وكذا الكفر مبيح فيورث الشبهة، وأن المساواة في العصمة ثابتة نظراً إلى التكليف أو الدار والمبيح كفر المحارب دون المسالم والقتل بمثله يؤخذ بانتفاء الشبهة والمراد بما رواه الحربي ولا ذو عهد في عهده والعطف للمغايرة، وهذا هو الراجح.

#### ٥ - قتل مهدر الدم:

وأما إذا كان المقتول مهدر الدم في حق بعض الناس دون سائرهم، كالقاتل المستحق للقصاص، فإنه مهدر الدم في حق أولياء القتل خاصة، فإن قتله أجنبي قتل به قصاصاً ؛ لأنه غير مهدر الدم في حقه، وإن قتله ولي الدم لم يقتص منه ؛ لأنه مهدر الدم في حقه.

إلا أن الحنفية (٣) والحنابلة (٤) : اشترطوا أن يكون المقتول محقون الدم في حق القاتل على التأييد كالمسلم، فإن كانت عصمته مؤقتة كالمستأمن لم يقتل به قاتله ؛ لأن المستأمن مصون الدم في حال أمانه فقط، وهو مهدر الدم في

---

(١) سنن البيهقي الكبرى: ج ٨ ص ٣٠.

(٢) والحديث "لا يقتل مؤمن بكافر ومن قتل مؤمناً متعمداً دفع إلى أولياء المقتول، فإن شاءوا قتلوه وإن شاءوا أخذوا الدية" سنن أبي داود وقال عنه الشيخ الألباني: حسن صحيح: ج ٢ ص ٥٨٠، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٢٤، سنن النسائي: ج ٨ ص ٢٠.

(٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٦ ص ١٠٢، العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢١٥، الجوهرة النيرة: أبو بكر محمد بن علي الحدادي العبادي - المطبعة الخيرية - ج ٢ ص ١٢٤ وما بعدها، فتح القدير: كمال الدين بن عبد الواحد [ابن الهمام] - دار الفكر - ج ١٠ ص ٢١٩، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ٨ ص ٣٣٤.

(٤) كشف القناع للبهوتي: ج ٦ ص ٣١ وما بعدها.



الأصل، لأنه حربي، فلا قصاص في قتله، إلا أن يكون قاتله مستأمنًا أيضًا عند الحنفية، فيقتل به للمساواة لا استحسانًا، وقيل: لا يقتل على الإستحسان، وروي عن أبي يوسف القصاص في قتل المسلم المستأمن؛ لقيام العصمة وقت القتل. وذهب المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> إلى أنه لا يشترط في العصمة التأبيد، وعلى ذلك يقتل قاتل المستأمن، لقوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾.

ويتبين مما سبق أن الشريعة الإسلامية أقرت الحماية الجنائية لكل الناس وذلك اعتباراً من لحظة أن تدب الروح في الجنين باعتبار أنه منذ ذلك الوقت أصبح إنساناً معصوم الدم، ووضعت له عقوبات مختلفة. وإذا كانت الشريعة الإسلامية قررت إهدار دم بعض الأشخاص فإن هذا الإهدار الذي يكون سبباً لإباحة الفعل قد يكون محلها النفس متى وجد موجباً وذلك كالكفر مثلاً لأن الكفر مهدر للدم مؤثر في الإباحة، وقد يكون الإهدار لجزء من النفس كالطرف أو عضو من أعضاء الجسم كالعين أو الأنف أو غيرها وقد يتقرر الإهدار لجزء و يكون سبباً مبيحاً في مواجهة الجميع فيجوز لأي واحد قتل أو جرح أو قطع من أهدر دمه كما هو الحال في الزاني المحصن والحربي ومن في حكمهما، وكيد السارق وقد يكون الإهدار سبباً مبيحاً في مواجهة البعض دون البعض الآخر، كما هو الحال بالنسبة لمن تقرر أثبت لهم حق

(١) مواهب الجليل: ج ٦ ص ٢٣٣.

(٢) مغني المحتاج للشريني الخطيب: ج ٥ ص ٢٣٢ وما بعدها.

(٣) سورة التوبة الآية (٦).

خاص كالقصاص من عضو معين من أعضاء الجاني، فعلة الإباحة في الإهدار سواء كان كلياً أو جزئياً هو إنتفاء العصمة، إذ بانتفاء العصمة ترتفع الحرمة المقررة للنفس أو الأعضاء ولأن غير المعصوم لا حرمة له.

وبناء على ما تقدم: فإنه إذا ما أقدم شخص على قتل أو جرح ما تقرر إهدار دمه كلياً أو جزئياً فلا شئ عليه، لأن فعله يعتبر مباحاً، ولأنتفاء عصمة من وقع عليه الفعل، كذلك من الأمور التي تعتبر، من أسباب الإباحة الذي من شأنه المساس بسلامة الأعضاء الغزو فيجوز شرعاً قتل أو جرح من تقرر غزوهم شرعاً أي لم يكونوا أهل عهد أو أمانه إلا ما استسنى منهم شرعاً، رافة بهم ورحمة كالأطفال والذراري والنساء ولمن كان قائلهم أو جارحهم لا شئ عليه لوجود شبهة الإباحة وهو الكفر بدليل أننا أمرنا بقتالهم.



## المطلب الثاني شروط الحماية الجنائية في القانون الوضعي

مهيّد:

الإنسان هو مناط الحماية الجنائية وفقاً لأحكام التشريع المصري، يسبغ المشرع عليه حمايته من الاعتداءات الماسة به، وهو بذلك يمثل موضوع الحق المعتدى عليه في هذا النطاق<sup>(١)</sup>.

فلا تقع الجريمة إذا ارتكب فعل الاعتداء على حيوان، إذ أن محل الحماية الجنائية هو الإنسان وصفة الإنسان تخرج ما عداه من كائنات كالحيوان والجماد فالاعتداء عليها ولو بالضرب أو الجرح لا يعتبر من قبيل المساس بسلامة الجسم وإنما يوصف بأنه تخريب أو اتلاف أو تعيب ويخضع لنصوص جنائية أخرى، كما يشترط أن ينصب فعل الاعتداء على جسم إنسان على قيد الحياة، فإذا كان قد فارق الحياة قبل وقوع الاعتداء عليه فلم يعد إنساناً، بل مجرد جثة لا تصلح أن تكون محلاً لجرائم الاعتداء على الحق في الحياة وسلامة الجسم، كما أن جرائم المساس بسلامة الجسم لا تقع إلا إذا كان المجني عليه قد تجاوز المرحلة التي يعتبر فيها جنيناً، فإذا كان جنيناً حمته النصوص القانونية التي تعاقب على الإجهاض<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د/ محمود نجيب حسني: القسم الخاص - ص ٤٤١.

(٢) د/ أحمد شوقي أبو خطوة: جرائم الاعتداء على الأشخاص - دار النهضة العربية بالقاهرة - ص ١٣٨.



وسوف نخرج إلى ذلك بشى من التفصيل:

نقرر دائماً أن موضوع الحماية الجنائية هو الإنسان الحى، وأن الحماية تشمل أى اعتداء يقع على الإنسان الحى سواء كان فى نفسه كالقتل أو سلامه جسمه كالجرح والقطع ويشترط للتمتع بالحماية الجنائية التى أوجبها المشرع ما يلى:

أولاً: أن يكون الإنسان المتمتع بالحماية الجنائية حياً.

سبق التقرير والقول بأن مناط الحماية الجنائية هو الإنسان الحى، ويشمل ذلك كيانه الجسدى والنفسى، فإذا تم الاعتداء على إنسان وقد فارق الحياة فلا مجال للقول بتمتعته بالحماية الجنائية، لأنه قد خرج عن عداد الأحياء وهو شرط للحماية الجنائية، بيد أنه قد كرمت الشريعة الإسلامية الإنسان ميتاً قالى تعالى وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ <sup>(١)</sup>، ومن ثم فقد أقرت الشريعة الإسلامية الغراء مبدأ حرمة المساس بجثة المتوفى ووجوب تكريمها وعدم اهانتها والتعامل معها باحترام وأدب على أساس احترام القيم الدينية والأخلاقية والمعنوية، وهذا قبل القوانين الوضعية الحديثة بعدة قرون فإذا كان جسم الإنسان له حرمة حال حياته فإن له أيضاً حرمة بعد مماته، لأن الأدمى محترم حياً وميتاً <sup>(٢)</sup>، فالأصل شرعاً أن للميت حرمة كحرمة حياً، مما يقتضى عدم المساس بحرمة جثته أو التمثيل بها، مراعاة للأحكام الشرعية التى تحرم هذا المساس ولمشاعر الأحياء من أقاربه ونويه، فلا يتعدى عليه بالشق أو الكسر أو غير ذلك، ويلزم من ينتهك حرمة الميت بوجوب القصاص على من جرح ميتاً أو كسر عظمه أو قام

---

(١) سورة الإسراء من الآية رقم: (٧٠).

(٢) د/أحمد شرف الدين: الأحكام الشرعية للأعمال الطبية - ص ٢٤.

باستئصال عضو من أعضائه جنثه دون مسوغ شرعا، وذلك لعدم تعلق أحكام القصاص بالحى فقط<sup>(١)</sup>.

ثانيا: أن يحدث الاعتداء على شخص محقق الحياة:

لقد اهتم المشرع العقابى باضفاء الحماية الجنائية لحق الجنين فى الحياة وقد ثار الخلاف حول اللحظة التى تبدأ فيها هذه الحماية، هل تكون منذ بداية الحياة أو تكون منذ دلف الروح فى الجسد، وسوف نتعرض لذلك لكل هذه الأمور جملة وتفصيلا فى الباب الثانى فى مبحث خاص بها وهو معيار الحياة فلذا نرجئ الكلام عنها فى حينها.

بيد أننا هنا نود التفرقة بين الجنين والوليد ، إذ أن ذلك على جانب كبير من الأهمية فالقضاء على حياة المولود يعد قتلًا لتمتعه بالحماية الجنائية المقررة للكبار أما القضاء على حياة الجنين فيعد إجهاضا، كذلك يترتب على هذا التكييف عدة آثار منها أن عقوبة القتل فى القانون أشد من عقوبة الإجهاض، والقتل من جهة أخرى قد يقع عمدا، فالشروع فى القتل يعاقب عليه ولا عقاب على الشروع فى الإجهاض<sup>(٢)</sup>.

والأصل هو أن تضافى الحماية الجنائية على الإنسان منذ أن يكون جنينا فى بطن أمه وحتى مرحلة ما بعد وفاته.

---

(١) قواعد الأحكام: ج ١ ص ١٤٠، المغنى: ج ٢٧ ص ٦٧٢، المحلى: ج ١١ ص ٣٩، ٤٠.

(٢) د/محمود نجيب حسنى: دروس فى قانون العقوبات اللبنانى والمصرى ١٩٧٦م ص ١١٦ د/محمد عيد الشلتاوى. دينامكية استجابة قانون العقوبات لمقتضيات التطور العلمى فى التخلص من الأجنة: طبعة أولى ١٩٩٢ ص ٣٦.

وقد اتفقت جميع التشريعات على اضافة هذه الحماية للجنين<sup>(١)</sup>، وبذا يتضح أن الحماية الجنائية المقررة للأشخاص الذين يمارسون الحياة حتى ولو كانوا أطفالاً ليست مثل الحماية المقررة للجنين، فالحماية الجنائية للشخص تبدأ بمجرد انتهاء اعتباره جنيناً وتستمر حتى آخر لحظة من حياته، وخلال هذه المرحلة يعتبر إنساناً وأى مساس به يقع تحت طائلة جرائم القتل والجرح والإيذاء.

أما قبل هذه المرحلة الإنسانية فهو جنين وبالتالي ليس إنساناً بل مرحلة من مراحل التكوين الإنسانى فلا يتمتع بالحماية الجنائية التى يوفرها المشرع القانونى للأشخاص، وإنما يحمية المشرع من خلال نصوص التجريم التجريم الإجهاض وتعاقب عليه.

وقد توسعت بعض التشريعات فى الحماية الجنائية المقررة للجنين أثناء فترة الحمل ممثل المشرع اليونانى من خلال المادة ١/٣٠٤ من القانون رقم ١٦٠٩ الصادر عام ١٩٨٦ م حيث عاقب على أفعال الإيذاء التى تقع على المرأة الحامل والتى تمتد إلى الجنين ببيحيث يعانى بعد الولادة من أضرار جسيمة فى

---

(١) الواقع أن جريمة الإجهاض التى تقع على الجنين تختلف عن جريمة قتل الأطفال حديثى الولادة من حيث محل الحماية الجنائية المقررة فى كل منهما فمحل الحماية الجنائية فى جريمة الإجهاض هو الجنين أما محل الحماية الجنائية فى جريمة قتل الأطفال حديثى الولادة فهو الإنسان ويترتب على هذا الاختلاف فى محل الحماية الجنائية الاختلاف فى الأحكام المقررة لكل منهما، ومن ذلك التشريعات الجنائية التى تحمى الجنين بالنصوص التى تعاقب على الإجهاض بينما تحمى الوليد بالنصوص التى تعاقب على القتل، سيما كما هو الحال فى القانون المصرى أو التى تعاقب على قتل الأطفال حديثى الولادة كما هو الحال فى فرنسا، كما أن التشريعات تعاقب على قتل الإنسان عمداً، أو خطأ فى حين أنها لا تعاقب على الشروع فى الإجهاض إلا إذا كان عمداً كذلك فإن بعض التشريعات لا تعاقب على الشروع فى القتل كقانون العقوبات المصرى: د/هلالى عبد اللاه أحمد الحماية الجنائية لحق الطفل فى الحياة ص ٨٩، ٨٨.

بدنه أو عقله فالمشرع لا يعاقب فقط على الإجهاض بل يعاقب على أى فعل يؤدي إلى المساس بالجنين<sup>(١)</sup>.

وفى المقابل نجد أن بعض التشريعات قد ضيّقت من نطاق الحماية الجنائية للجنين كالتشريع المصرى حيث نص بشكل صريح على عدم العقاب فى حالة الشروع فى الإجهاض بالرغم مما تضمنه الشروع من خطر يهدد الجنين فقد يؤدي هذا الشروع إلى إصابة الجنين بالتشوه أو الإعاقة دون أن يصل إلى حد طرده من الرحم، ومن ناحية أخرى نجد أن أغلب التشريعات الجنائية لا تعاقب على الإجهاض غير العمدى أيًا كانت جسامة الخطأ الصادر عن الفعل، وتبدأ الحماية الجنائية للجنين مع بداية الحمل وتبقى ما دام حيا.

**ثالثا: ألا يكون قتل الشخص استعمالا لحق الدفاع الشرعى:**

لا يكفل المشرع الحماية الجنائية لشخص تم قتله استعمالا لحق الدفاع الشرعى، إذ أنه فى هذه الحالة يخرج عن مناط الحماية الجنائية المقررة فى القانون ومن ثم يمكن القول بأن المشرع أورد حالة الدفاع الشرعى كأحد اسباب الإباحة وكأحد الأسباب العينية التى تعدم المسؤولية الجنائية فى قانون العقوبات فى المواد من (٢٤٥-٢٥١) بيد أنه يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى المعفى للمسؤولية شرطان:

**أولهما: فعل العدوان.**

يشترط لقيام حق الدفاع الشرعى بداهة وجود فعل اعتداء موجه لمن يثبت له حق الدفاع الشرعى، واتفق الفقه على ضرورة أن يكون فعل الاعتداء مشكلا لجريمة، وبمعنى آخر أن يكون الفعل يهدد بخطر وقوع جريمة وفى ذلك قضت محكمة النقض (أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى ان يكون قد

---

(١) د/محمود نجيب حسنى: مرجع سابق ص ١١٦.



حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي أن يكون قد صدر من  
المجنى على فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها  
حق الدفاع الشرعي<sup>(١)</sup>.

ومن السائد فقها وقضاءً أن توهم العدوان كالعنوان الحقيقي كلاهما يبرر حق  
الدفاع الشرعي ويحدث ذلك حين يحيط بالشخص ظروف وملابسات ترسخ  
داخله الاعتقاد بأن خطراً أو اعتداءً يقع عليه<sup>(٢)</sup>.

كما يستوى أن يكون فعل الاعتداء موجهاً لنفس المدافع أو غيره، فلا يلزم أن  
يكون خطر الاعتداء متوجهاً نحو المدافع نفسه بل أن حالة الدفاع الشرعي تقوم  
ولو كان خطر الاعتداء موجهاً نحو غيره، لأن القانون يبيح لكل شخص أن  
يدافع عن حقوق غيره<sup>(٣)</sup>.

يشترط في ذلك حتى ولو كان الخطر حقيقياً أو متوهماً مادام أن هذا الوهم  
قد تأسس في ذهن المدافع على أسباب معقولة من شأن الرجل العادي أن يقع  
فيها لو وجد في ذات الظروف، ويستوى أن يكون محل العدوان النفس أو المال  
ويستوى أن يكون فعل العدوان إيجابياً كالضرب والجرح وهتك العرض  
أو سلبى كامتناع الأم عن إرضاع وليدها أو امتناع الطبيب عن إسعاف مريض  
أو امتناع من دخل محلاً مسكوناً برضاء أهله عن الخروج بناءً على طلبهم  
فيحق في هذه الأحوال إكراه الممتنع على القيام بالمفروض عليه.

ويترتب على وصف العدوان السابق مايلي:

- 
- (١) نقض جلسة ٣/١٦/ ١٩٦٤، ١٩٦٦/١٢/٥، ١٨/ ١٢/ ١٩٧٤ أحكام النقض، ١٩٦٣/٤/٩ س ١٤ ق  
ص ٣٢٢ رقم ٦٥، ٢٤/ ٤/ ١٩٧٢ س ٢٣ ق ص ٦٠٦  
(٢) نقض جلسة ٣/٧/ ١٩٤٧، ٤/٦/ ١٩٥١ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عام ج ١ ص ١٧٦.  
(٣) نقض ٢/٨/ ١٩٧٦ س ٢٦ ق مجموعة أحكام النقض ص ١٧١ .



١- عدم جواز الدفاع الشرعى ضد الأفعال المباحة كحق الزوج فى تأديب زوجته مالم يجاوز حدود التأديب المقررة شرعاً.

٢- امتناع الدفاع الشرعى ضد مأمورى الضبط القضائى وفقاً لما هو مقرر فى المادة ٢٤٨ عقوبات وذلك مقيد بشرطين:  
الأول: حسن نية الموظف.

الثانى: الا يكون الخطر الذى يهدد المتعرض له ينذر بخطر جسيم لا يمكن اصلاحه.

ما لا يؤثر فى قيام حالة الدفاع الشرعى:  
يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون فعل المعتدى محظوراً بنص قانونى ولا عبء بعد ذلك بنوع الجريمة سواء كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة وسواء كانت جرائم عمدية أو غير عمدية.  
ثانيهما: فعل الدفاع:

فعل الدفاع: هو الفعل الذى يدرأ به صاحب حق الدفاع الشرعى العدوان المتعرض له ويتمثل فى كل فعل ايجابى كالضرب أو الجرح أو القتل، ويثبت حق الدفاع سواء كان العدوان واقعاً على النفس أو المال، وفى حالة الدفاع عن الغير لا يشترط القانون أن يكون هناك صلة بين المدافع والمعتدى عليه الأول ولا يشترط كذلك رضاء المجنى عليه بدفاع الغير عنه ، ويشترط لإباحة الدفاع الشرعى أربعة شروط:

١- أن يكون الدفاع لازماً لرد العدوان<sup>(١)</sup>.

---

(١) نقض جلسة ٦/١١ ١٩٤٥م مجموعة القواعد القانونية: ج ٦ ص ٧٣٦، نقض جلسة ١٣/١١/١٩٦١، أحكام النقض س ١٢ ق ص ٩٠٥ طعن رقم ١٨٢.

٢- أن يتجه إلى قصد العدوان.

٣- أن يلتزم المدافع حدوده<sup>(١)</sup>.

٤- نية المدافع<sup>(٢)</sup>.

### قيود الدفاع الشرعي:

نص المشرع على قيدين حد من ممارسة حق الدفاع الشرعي رغم اكتمال شروطه هما: عدم جواز الدفاع الشرعي ضد رجال الضبط القضائي. وحظر الدفاع بالقتل إلا في أحوال مخصوصة حددها الشارع هي:

١- الأحوال التي يباح فيها القتل دفاعاً عن النفس وفقاً لما جاء بالمادة ٢٤٩ ع

في ثلاث حالات:

- فعل يتخوف منه أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة.

- اتيان امرأة كرها أو هتك عرض إنسان بالقوة.

- اختطاف إنسان.

٢- الأحوال التي يباح فيها القتل دفاعاً عن المال:

---

(١) نقض جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠ أحكام النقض من ٢٩ ق ص ٣٠٥.

(٢) نقض ١٩٥٧/ ٣/١٢ أحكام النقض من ٨ ص ٢٥٤ رقم ٧٢، ١٩٥٨/١٢/١ من ٩ ق ص ١٠٠١ رقم ٢٤٣.

وذلك وفقا لما جاء بالمادة ٢٥٠ ع فى الأحوال الآتية:

- إذا كان فعل الاعتداء من الأفعال المبينة فى الباب الثانى من الكتاب الثالث من قانون العقوبات وهذا الباب يخص جرائم الحريق العمد.
- إذا كان الفعل سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات.
- الدخول ليلا فى منزل مسكون أوفى أحد ملحقاته.

آثار الدفاع الشرعى:

يترتب على ثبوت الحق فى الدفاع الشرعى وتوافر شرائطه المتطلبية فى فعل العدوان وفعل الدفاع أن يصبح فعل المدافع مباحا ولا تقوم حياله أى مسؤولية جنائية أو مدنية ويستفيد من ذلك كل من ساهم فى فعل الدفاع الشرعى ويصبح الشخص الذى وقع عليه حق الدفاع الشرعى غير خاضع للحماية الجنائية.

رابعا: ألا يكون استعمالا لواجب كتنفيذ حكم الإعدام.

تنص المادة ٦٣ ع على أنه (لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميرى<sup>(١)</sup> فى الأحوال الآتية:

- ١- إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة.
- ٢- إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرته به القوانين أو ما اعتقد أن اجراؤه من اختصاصه.

---

(١) يقصد بالموظف هنا (من يولى قدرا من السلطة العامة بصفة دائمة أو مؤقتة أو تمنح له هذه الصفة بمقتضى القوانين واللوائح سواء كان يتقاضى مرتبا من الخزانة العامة كالموظفين والمستخدمين الملحقيين بالوزارات والمصالح التابعة لها أم بالهيئات المستقلة ذات الصفة العمومية كالجامعات والمجالس البلدية ودار الكتب أم كان مكلف بخدمة عامة دون أجر كالعمد والمشايخ ومن إليهم) نقض جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ١٧ رقم ٣٦٥ ص ١٣٣١.

وعلى كل يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد في مشروعيتها وأن اعتقاده كان على أسباب معقولة.  
الشروط اللازمة لأداء الواجب:

١- الصفة: لابد وأن يكون مرتكب الفعل هو نفس الشخص الذي حمّله القانون بالواجب.

٢- تحقق السبب الذي يقتضى مباشرة الفعل.

٣- أن يلتزم القائم بالعمل حدود واجبه.

٤- أن تتوافر في مرتكب الفعل حسن النية.

وتطبيقاً لذلك: فقد قضت محكمة النقض بأنه يشترط للإعفاء من المسؤولية أن يكون الأمر ذا علاقة بشئون الأمر الرسمية واختصاصاته، ومن أمثلة هذه الأوامر الأمر بحبس المتهم احتياطياً وهو يوجه إلى مأمور لا السجن دون سواء، كذلك الأمر بتنفيذ عقوبة الإعدام يوجه إلى الجلاد أو الأمر بالقبض على المتهم وتفتيشه يوجه إلى رجل الضبط<sup>(١)</sup>.

خامساً: ألا يكون الجرح أو المساس بالجسم استعمالاً لحق ممارسة العمل الطبى أو التأديب.

تنص المادة ٦٠ ع على أنه (لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة)  
ويقصد بالشريعة هنا كل تنظيم قانونى وكل قواعد القانون أيّا كانت فروع هذه القواعد.

ويشترط لاستعمال الحق وفقاً لما تقضى به المادة ٦٠ ع عدة شروط:

---

(١) نقض جلسة ١٢/٢٥ / ١٩٥٦ أحكام النقض من ٧ ق ص ١٣١.



١- ثبوت الحق.

٢- التزام حدود الحق.

٣- استعمال الحق بحسن نية.

أولاً: حق التأديب.

لا يوجد فى القانون المصرى نص يسمح لشخص بحق تأديب آخر وإنما هذا الحق مصدره فى احكام الشريعة الإسلامية فللزوج على زوجته وللوالد على ولده وللقائم على تربية من هوتحت يده، وهذا الحق يُبيح أفعال الضرب الخفيف التى يعاقب عليها المادة ٢٤٢ع وأفعال التعدى والإيذاء الخفيف المجرمة بمقتضى نص المادة ٣٧٧/٩ ع .

وقد قضت محكمة النقض (بأن حق التأديب المباح شرعا لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذى لا يحدث كسراً أو جرحاً ولا يترك أثراً ولا ينشأ عنه مرض) ، وبناء على ذلك فالشخص الواقع عليه التأديب لا يتمتع بالحماية الجنائية عن هذا الفعل ما لم يخرج عن المسموح به<sup>(١)</sup>.

ثانياً: حق التطبيب.

الأصل أن أى مساس بجسم الإنسان يجرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب، وإنما يبح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على إجازة علمية طبقاً للقواعد واللوائح وهذه الإجازة هى أساس الترخيص الذى تتطلبه القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاومتها، انبنى القول على أساس عدم مسؤولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون أن من يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه من جروح وما إليها باعتباره معتدياً أى على أساس العمد ولا يُعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها

---

(١) نقض جلسة ١٩٣٣/٦/٥ من ٣ ق طعن رقم ١٦٧١ الموسوعة الذهبية.

القانونية<sup>(١)</sup> وقد أجاز القانون للأطباء التعرض لأجسام مرضاهم بل والكشف عن عوراتهم والمساس بسلامة أجسامهم قد يصل للجرح كما يجيز لهم القانون إحراز بعض أنواع المخدرات التي قد تستعمل في العلاج.

ومصدر إياحية أفعال الأطباء هذه يعزى إلى ترخيص القانون حين يعترف بمنة الطب وشروط ممارستها وبالتالي ترخيص للطبيب حين يسمح له بمزاولة مهنته أن يفعل كل الأفعال التي في ظاهرها جريمة ولقاضي الموضوع تقدير مسلك الطبيب على ضوء الوقائع الموجودة بالاستعانة بأهل الخبرة وقواعد المنهية الطبية دون التقيد بتلك القواعد<sup>(٢)</sup>.

وقد قضت محكمة النقض (بأن إياحة عمل الطبيب والصيدلي مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة فإذا فرط أحدهما في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمد الفاعل ونتيجته أو تقصيره وعدم احترازه في أداء عمله).

### بين الشريعة والقانون:

من خلال ما سبق يتبين أنه في مجال الموازنة بين الشريعة والقانون من حيث شروط إسباغ الحماية الجنائية على النفس وما دونها نقرر ما يلي:

أولاً: أن الشريعة الإسلامية أظلت الحماية الجنائية على الإنسان منذ وجوده في بطن أمه فأوجب بالاعتداء على الجنين الغرة والدية بينما لم يعتبر القانون المصري الاعتداء على الجنين وهو في بطن أمه مجرماً، وهذا يدل على قصور المشرع الوضعي في إسباغه الحماية الجنائية للجنين كما هو مقرر في الشريعة الإسلامية.

(١) نقض جلسة ١٩٨١/ ٣/ ٢ أحكام النقض س ٣١ ق طعن رقم ٢٦٦.

(٢) نقض جلسة ١٩٥٧/ ٣/ ١١ أحكام النقض س ٣٧ ق.

ثانيا: أن الشريعة الإسلامية رغم كونها أسبغت الحماية الجنائية على كل الناس إلا أنه قد توسعت أيضا في إخراج فئات كثيرة عن مظلة الحماية الجنائية كما رأينا وتوسعت في أسباب الإباحة، على عكس ما ذهب إليه القانون الوضعي حيث جاءت أسباب الإباحة والإعفاء من العقاب على ارتكاب الفعل على سبيل الحصر.

ثالثا: أن المشرع الوضعي لم يستطع أن يضيف على الحق في الحياة وسلامة الجسم القدر الكافي من الحماية الجنائية على عكس ما ذهب إليه الشريعة الإسلامية حيث جعلت الحفاظ على النفس وما دونها من الضروريات الخمس التي أوجب المشرع حفظها.

# البُتَّانُ الْأَوَّلُ

الأحكام الشرعية والقانونية للميوس من شفائهم





# الباب الأول

## الأحكام الشرعية والقانونية للميؤس من شفائهم

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الحماية الجنائية للميؤس من شفائهم.

الفصل الثاني : أحكام الاعتداء على حق الميؤس من شفائهم في الحياة والمسؤولية عنها.

الفصل الثالث: أحكام الاعتداء على حق الميؤس من شفائهم في سلامة الجسم والمسؤولية عنها.

# البَابُ الْأَوَّلُ

## الأحكام الشرعية والقانونية للميؤس من شفائهم

مَهَيِّدٌ:

قد تقتضى إرادة الله ﷻ أن يصاب الإنسان بمرض مزمن أو مستعص أو ميؤس من شفائه وأنه يجب أن يعامل المريض هذه الأمراض معاملة الأمراض العادية بالصبر على البلاء والالتجاء إلى الله تعالى ﷻ فهو قادر على شفاء جميع الأمراض، وأنه يجب على المريض أن يرضى بقضاء الله تعالى ويصبر على قدره وإذ كان ذلك واجباً على المريض فإن ذلك يقابله واجب تجاه الغير فلا يجوز الاعتداء على المريض الذي لا ترجى حياته بأن كان مثلاً في حالة الاحتضار أو في النزاع الأخير.

ذلك وأنه إن كان قد داهم بعض الأفراد المرض القاتل فإن ذلك لا يعنى إهدار حقه في العلاج، وأن هذا الخلل الذي دب في جسمه أو في عضو من أعضائه يعطيه الحق في مواجهة الأطباء ببذل كل وسائل العلاج أي كان طبيعة الداء الذي اعتراه للمحافظة على حياته وسلامة جسمه، وفقاً لما تقتضى به قواعد وأخلاق المهنة الطبية وأنه لما كان لتنظيم العلاج الطبي وظائفه الهامة واعتباره في أعين الناس جميعاً.

وإنه من هذا المنطلق كان الأطباء مطالبين ببذل قصارى جهدهم تجاه المرضى الميؤس من شفائهم في سبيل المحاولة لإنقاذ حياتهم وسلامة أجسادهم، كما أن الشريعة الإسلامية جرمت كل اعتداء يقع على الميؤس من شفائهم بصرف النظر عن الباعث سواء كان شفقة أم غيره ووضعت لكل اعتداء سواء كان على الحق في الحياة أو على سلامة الجسم عقوبة رادعة وكان لزاماً علينا

أن نبين الأحكام الخاصة بهم وفقا لما ورد في الفقه والقانون في الفصول التالية:

الفصل الأول: الحماية الجنائية للميؤس من شفائهم.

الفصل الثاني: أحكام الاعتداء على حق الميؤس من شفائهم في الحياة والمسؤولية عنها.

الفصل الثالث: أحكام الاعتداء على حق الميؤس من شفائهم في سلامة الجسم والمسؤولية عنها.

# الفصل الأول

## الحماية الجنائية للميؤس من شفائهم

مَهَيِّد:

تمثل الأمراض الميؤس من شفائها في الوقت الحاضر نسبة ليست بالقليلة وقد تصيب الإنسان في مراحل عمره المختلفة فقد يصاب بها صبيًا، أو طفلًا أو شابًا في مقتبل عمره أو كهلاً مما يدفع الكثير من ذويهم إلى التفكير جديًا في التخلص منهم إما لعدم قدرتهم على تحمل النفقات الخاصة بعلاجهم أو بدافع إراحتهم من الآلام والمتاعب النفسية التي يعانون منها....، لذا كان من الواجب بيان تعريف الأمراض الميؤس من شفائها وما يندرج تحتها من أمراض، حتى نستطيع الحكم عند بيان كل هذه الأمور جملة وتفصيلاً وذلك في المباحث الآتية:

المبحث الأول: حقيقة الميؤس من شفائهم.

المبحث الثاني: واجبات المريض والطبيب في المرض الميؤس من شفائه.

الْمُبْحَثُ الْأَوَّلُ  
حَقِيقَةُ الْمَيُوسِ مِنْ شَفَانِهِمْ



## المبحث الأول حقيقة الميؤس من شفائهم

نتناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: المقصود بالميؤس من شفائهم لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: إجبار المريض الميؤس من شفائه على التداوى.
- المطلب الثالث: الأمراض الفتاكة الميؤس من شفائها.

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ  
المقصود بالمينوس من شفاثهم لغة واصطلاحا

# المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

## المقصود بالمَيُّوس من شَفَائِهِم لغة واصطلاحاً

نتاول ذلك فيما يلي:

أولاً: في اللغة:

معنى اليأس لغة: اليأس يأتي بمعان عدة: ومنها اليأس: هو القنوط، وقيل: اليأس نفيض الرجاء يئس من الشيء ييأس ويئس نادر عن سيبويه، ويئس ويؤس عنه أيضاً وهو شاذ، والمصدر اليأس واليأسه، واليأس وقد استيأس وأياسته وإنه ليئس ويئس ويؤوس ويؤس والجمع يؤوس ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَستَيْسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ (١).

والياس ضد الرجاء وقيل معناه لا يؤيس من أجل طوله أي لا ييأس مطاولة منه لإفراط طوله فيئس بمعنى ميؤوس كما دافق بمعنى مدفوق، والياس من السل لأن صاحبه ميؤوس منه، ويئس يئس وييأس علم مثل حسب يحسب ويحسب.

ويأتي اليأس بمعنى العلم، ومنه قوله تعالى ﴿أَفَلَمْ يَأْيَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَن لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (٢).

أي أفلم يعلم، وقال أهل اللغة: أفلم يعلم الذين آمنوا لما يئسوا معه أن يكون غير ما علموه وقد يأتي اليأس بمعنى أبلس (٣)، فيقال: أبلس من رحمة الله، أي

---

(١) سورة يوسف من الآية (٧٩).

(٢) سورة الرعد من الآية (٣١).

(٣) لسان العرب: ج ٦ ص ٢٥٩، القاموس المحيط: ج ١ ص ٧٥١ مختار الصحاح: ج ١ ص ٣٠٩.

يئس ومنه سمي إيليس. ويطلق من اليأس على سن القعود التي ينقطع فيها الحيض عن المرأة<sup>(١)</sup>.

وأقرب هذه المعانى إلى موضوعنا هو القنوط، فيخيل للمريض أنه لا شفاء البتة فييأس من رحمة الله ، ويغلق أمام نفسه طريق الرجاء.

١- الشفاء لغة:

الشفاء من [شفى] ويطلق الشفاء لغة على عدة معان، وفيها:

الشفاء: دواء معروف، وهو ما يبرئ من السقم، و الجمع أشفية، وأشاف جمع الجمع، والعقل شفاة الله من مرضه شفاء ممدود واستشفى فلان: طلب الشفاء، وأشفيت فلانا إذا وهبت له شفاء من الدواء، ويقال: شفاء العي السؤال، وقيل أشفى زيد عمراً، إذا وصف له دواء يكون شفاؤه منه ويقال: أشفاه الله عسلاً إذا جعله له شفاء، واستشفى طلب الشفاء، واستشفى: نال الشفاء، والشفاء: حرف الشيء وحده، قال الله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ أَشْسَ بُنَيْنَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَشْسَ بُنَيْنَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ ﴾<sup>(٢)</sup>

والاثنان شفوان، وشفى كل شيء حرفه.

---

(١) المغرب في ترتيب المعرب: ناصر بن عبد السيد المطرزي - مكتبة أسامة بن زيد - حلب، ١٩٧٩ م الطبعة الأولى - تحقيق محمود فاخوري عبد الحميد مختار - ج ٢ ص ٣٩٤ - المعجم الوجيز: إصدار مجمع اللغة العربية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ص ٦٨٤.

(٢) سورة التوبة الآية (١٠٩).

قال تعالى ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا ۖ ﴾ (١)

وأشفي على الشيء: أشرف عليه، ويقال: أشفى على الهلاك إذا أشرف عليه، وشفيت الشمس وتشفو: قاربت الغروب (٢).

من هذه المعاني يتضح أن الشفاء: يأتي بمعان عدة، فيطلق على الدواء الذي يبرئ من السقم، وعلى من شفى من مرضه بعد السقم ونال الشفاء، وعلى حرف الشيء، وعلى القرب، وعلى طلب الشفاء، وأقرب هذه المعاني إلى مرادنا: الشفاء من المرض بالدواء المناسب له.

#### ثانياً: المقصود بالميؤس من شفائهم اصطلاحاً:

من يتتبع كتب الفقهاء يجدهم أنهم لم يضعوا تعريفاً للميؤس من شفائهم أخذاً من أنه لم يخلق الله داء إلا وجعل له دواء، وأنه إذا كان هناك مرض غير قابل للشفاء فإنما يكون ذلك بحكم علم البشر، أي بمقتضى الأسباب التي هي في مكنثهم ومقدورهم لا بحكم علم الله ﷻ لأن الطب كل يوم يظهر بجديد تبعاً لتقدم التقنيات الطبية و العلمية الحديثة الموجودة الآن والتي لم تكن متاحة من قبل. ومن ثم نستطيع القول أن الفقهاء لم يتعرضوا للميؤس من شفائه في كتب الفقه إلا في مسألة الحيوان الذي لا يؤكل إذا وصل في المرض لحد لا يرجى

---

(١) سورة آل عمران من الآية (١٠٣).

(٢) لسان العرب: ج ١٤ ص ٤٣٦، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٦٧، مختار الصحاح: ج ١ ص ١٤٤ المصباح المنير: ج ١ ص ٣١٩، التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤف المناوي، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر - بيروت - دمشق - تحقيق د/ محمد رضوان الداية الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١ ص ٤٣٢، تحرير ألفاظ التنبيه: يحيى بن شرف النووي أبو زكريا - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - تحقيق: عبد الغنى الدقر ج ١ ص ١٧٢، العين: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي - دار ومكتبة الهلال تحقيق د/مهدى المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي - ج ٦ ص ٢٩٠، المعجم الوجيز: ص ٣٤٧.



هل ينبغي تسهلاً عليه وإراحة له من ألم الوجع <sup>(١)</sup> ؟ وسوف تفصل هذه المسألة في مكانها من البحث ونبين من خلال هذه المسألة: أن الميئوس من شفائه هو الشخص الذي أصيب بمرض عضال واستنفذ الأطباء معه كل وسائل العلاج وصار غير قابل للشفاء في الوقت الراهن <sup>(٢)</sup>.

ولقد أقر مجمع الفقه الإسلامي تعريفا للمريض الميئوس من شفائه جاء فيه:

١- أنه مما تقتضيه عقيدة المسلم أن المرض والشفاء بيد الله ﷻ ، وأن التداوي والعلاج أخذاً بالأسباب التي أودعها الله في الكون، وأنه لا يجوز اليأس من روح الله والقنوط من رحمته بل يبقى بقاء الأمل في الشفاء بإذن الله تعالى، وعلى الأطباء وذوى المرضى تقوية معنويات المريض، والدأب في رعايته وتخفيف آلامه النفسية والبدنية، بصرف النظر عن توقع الشفاء من عدمه.

٢- أن ما يعتبر حالة ميؤسا من علاجها هو بحسب تقدير الأطباء وإمكانات الطب المتاحة في كل زمان وتبعاً لظروف المرضى <sup>(٣)</sup>.

---

(١) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: للإمام الكبير شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي - تحقيق طه عبد الرؤف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية - ودار الفكر الطبعة الأولى - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ص ٤٥٥ وما بعدها.

(٢) الحدود القانونية والإنسانية للإنعاش الصناعي: بحث منشور بالمجلة الجنائية القومية د/ أحمد شرف الدين - المجلد التاسع عشر - العدد الثالث ١٩٧٦ م ص ٤٥٨.

(٣) قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم ٧٥/٦٨ المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجده في المملكة العربية السعودية من ٧ - ١٢ ذو القعدة ١٤١٢ هـ - ١٤/٥/١٩٩٢ م.

## المطلب الثاني

### إجبار المريض الميؤس من شفائه على التداوي

متهَيِّد:

الأصل أن التداوي تعتريه الأحكام التكليفية الخمسة فقد يكون واجباً، وقد يكون مندوباً، وقد يكون مكروهاً، وقد يكون محرماً، وقد يكون مباحاً<sup>(١)</sup> جاء

(١) أولاً: الواجب: في اصطلاح الأصوليين: هو ما طلب الشارع فعله على وجه اللزوم، بحيث يذم تاركه ومع الذم العقاب، ويمدح فاعله ومع المدح الثواب. ثانياً: المندوب: عرف المندوب بتعريفات كثيرة منها: أنه ما طلب الشارع فعله طلباً غير جازم، أو ما طلب فعله شرعاً من غير ذم على تركه مطلقاً. ثالثاً: المكروه: هو ما كان تركه أولى من فعله، أو هو ما استحق تاركه الثواب ولم يستحق الفاعل عليه العقاب وهو الذي يسميه الفقهاء مكروه كراهة تنزيهية أما المكروه كراهة حظر فإنه داخل في قسم الحرام وليس قسماً، رابعاً: - الحرام أو المحرم: هو ما طلب الشارع للكف عنه على وجه الحتم والإلزام و يكون تاركه مأجوراً مطيعاً و فاعله آثماً عاصياً، خامساً: المباح: هو ما خیر الشارع المكلف بين فعله وتركه، ولا مدح ولا ذم على الفعل والترك ويقال له: الحلال - ينظر في كل هذه التعريفات وأقسامها المختلفة كتب أصول الفقه: الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي: على بن عبد القادر السبكي - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - تحقيق جماعة من العلماء - ج ١ ص ٥٩، أصول الفقه المسمى "إجابة السائل شرح بغية الأمل: محمد بن اسماعيل الأمير الصنعاني - مؤسسة الرسالة بيروت - ١٩٨٦ م - تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السباعي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهل ج ١ ص ٣٤، الإحكام في أصول الأحكام: على بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد - دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ج ٣ ص ٣٣٣، المحصول في أصول الفقه: القاضي أبوبكر بن العربي المعافري المالكي - دار البيارق الأردن - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م - تحقيق حسين علي البدر ج ١ ص ٢٢، المحصول في علم الأصول: محمد بن عمر بن الحسن الرازي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ١٤٠٠هـ - تحقيق طه جابر فياض العلواني ج ١ ص ١٣١، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: عبد القادر بن بدران الدمشقي - مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١هـ - تحقيق د/عبد الله بن عبد المحسن التركي ج ١ ص ٢٥٤، الورقات: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني تحقيق د/عبد اللطيف محمد العبد بدون طبعة ولا دار نشر ج ١ ص ٣٠٧، المنحول في تعليقات الأصول: محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد - دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ - تحقيق د/محمد حسين هيتو ج ١ ص ١٣٦، ١٣٧، روضة الناظر = وجنة المناظر: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - تحقيق د/عبد العزيز عبد الرحمن العبد ج ١ ص ٣٧ - ٤١.

عن ابن تيمية في فهرس الفتاوى (التحقق أن من التداوي ما هو محرم، ومنه ما هو مكروه، ومنه ما هو مباح، ومنه ما هو مستحب، ومنه ما هو واجب: وهو ما يعلم أنه يحصل به بقاء النفس لا بغيره، ليس التداوي بضرورة، بخلاف أكل الميتة)<sup>(١)</sup>.

جاء في الفتاوى، وأما التداوي فلا يجب عند أكثر العلماء وتنازعوا: هل الأفضل فعله، أو تركه على طريق التوكل<sup>(٢)</sup> وبذا فإنه إذا انتاب الإنسان مرض مخوف أو ميؤس من شفائه فإنه ليس له التداوي وقد منع بعض الفقهاء إكراه المريض على التداوي وعلة ذلك التشويش عليه وأنه لا يراد بالإكراه كما جاء في الحديث الإكراه المادي الذي هو التهديد بعقوبة عاجلة ظلماً إلى آخر عناصر الإكراه، وإنما المراد به هنا الإلحاح على المريض وإن علم نفعه بمعرفة طبيب<sup>(٣)</sup>، واستدلوا لذلك بقوله ﷺ لا تكرهوا مرضاكم على الطعام والشراب فإن الله يطعمهم ويسقيهم ﷻ<sup>(٤)</sup> وقيل أن هذا الحديث ضعيف وأدعى الترمذي أنه حسن واعترض على هذا الحديث بأنه ليس فيه مطابقة للمدلول لأن الطعام والشراب في غير التداوي إلا أن يقال أنهما يعلمان ما فيه الدواء وأنه لا فرق بين التداوي وغيره في طلب الترك.

---

(١) فهرس الفتاوى: ج ٣٧ ص ٤٧١.

(٢) الفتاوى: ج ٢٤ ص ٢٧٢، ص ٢٧٦.

(٣) حاشيتا قليوبي وعميره: ج ١ ص ٤٠٣، تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ج ١ ص ١٨٢، مغنى المحتاج: ج ٢ ص ٤٦، المجموع شرح المذهب للنووي: ج ٢ ص ٧٨.

(٤) سنن الترمذي: حديث رقم ٢٠٤٠ ٤ ص ٣٨٤، مجمع الزوائد: باب لا تكرهوا مرضاكم على الطعام والشراب ج ٥ ص ٨٦، فيض القدير: ج ٦ ص ٢٤، سنن البيهقي الكبرى: ٩ ص ٣٤٧، شرح سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٠٤، ٢٤٦، نهاية المحتاج: ج ٢ ص ٢٠، حاشية الجمل: ج ٢ ص ١٣٤، حاشية البيجرمي على المنهج: ج ١ ص ٤٤٧، شرح البيهجه: ج ٢ ص ٧٨.

بيد أنه يشترط للتداوي إذن الشارع وإذن المريض بالتداوي أو إذن وليه إن كان قاصراً دون البلوغ.

وأنه إذا ترتب على التداوي أي ضرر فإنه يجب الضمان على من باشر العلاج أو المداواه لأنه فعل ما ليس مأنون له بفعله شرعاً<sup>(١)</sup> ولكن مع هذه القاعدة الهامة والأساسية في مجال التداوي واشتراط الرضا والأذن فإنه يجب التداوي في حالات معينة حتى ولو لم يأذن المريض به وذلك في حالات:

الأولى: أن يعلم الشخص أن الدواء يزيل المرض يقينا أو يغلبه ظن قوى وأن المرض إذا ترك سيؤدي إلى التهلكة أو الزمانة أو الإعاقة الدائمة أو أن المرض مرض معد سيؤدي إلى إصابة الآخرين إن هو ترك بدون علاج والدواء متوفر ذلك مثل مرض السل وهو مرض خطير إذا أهمل علاجه وهو لا يقضى على المريض فحسب وإنما سينقل إلى المخالطين وإلى أفراد المجتمع ومثله الأمراض المعدية مثل التيتانوس والحمى الشوكية، والكوليرا، والأمراض الجنسية وهذه الأمراض جميعها يمكن التداوي منها ويمكن أن ينتقل إلى الآخرين بواسطة المخالطة أو بواسطة الطعام أو الهواء (البصاق، والرذاذ) ثم ينقله الهواء كما في السل والحمى الشوكية. أو بواسطة الحشرات كما في الملاريا، أو الاتصال الجنسي كما في الإيدز.

فإنه في هذه الحالة من حق المجتمع أن يفرض التداوي ويفرض عزل بعض المرضى المصابين بأمراض خاصة وأنه من حق المجتمع ممثلاً في وزار

---

(١) المبسوط: ج ١٦ ص ١٤، درر الحكام شرح مجلة الأحكام: ج ١ ص ٩٧، رد المختار: ج ٦ ص ٥٦٨ حاشية ابن عابدين: ج ٦ ص ٦٩، الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٥٨، التاج والإكليل: ج ٦ ص ٤٣٩، شرح مختصر خليل للخرشي: ج ٨ ص ١٩٤، تبصرة الحكام: ج ٢ ص ٢٣١، ص ٢٤٣، شرح البهجة: ج ٥ ص ١١١، الأم ج ٦ ص ١٩٠، تحفة المحتاج: ج ٩ ص ١٩٦.



الصحة أن تفرض التطعيم ضد الأمراض السارية، فيتم تطعيم الأطفال خاصة ضد مجموعة من الأمراض المعدية مثل شلل الأطفال والحصبة، والتهاب الكبد الفيروس، من نوع B ، والسل وأنه بفضل الله تعالى استطاعت البشرية، أن تتخلص من وباء الجدري بطريقة التطعيم الإجباري وأن هذا التطعيم ليس من قبيل التداعي المباشر وإنما تداعي استباقاً ومنعاً لحدوث المرض (١).

الثانية: يجب التداعي في الأمراض المخوفة التي قد تؤدي إلى التهلكة مثال ذلك الحوادث الخطيرة التي قد يتعرض لها بعض الأشخاص كإصابة شخص بنزيف بسبب مرضه في الأثنى عشر أو التهاب حاد بالزائدة الدودية أو لأي سبب آخر والمريض يرفض التداعي فإنه في هذه الحالة يجب التداعي ولا يتوقف على إذن المريض، إذا تبين أن المرض أو الإصابة قد تؤدي إلى التهلكة، إذا لم يتم معالجتها على الفور لأنه يعد نوع من الإلقاء بالنفس في التهلكة وهو محرم بقوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٢).

الثالثة: إذا كان هناك مرض ميؤس من شفاؤه ولكنه غير مُعد ولا يسبب زمانه وهو غير مخوف ولا يتوقع الموت منه ولكنه يطول إذا لم يتدأ. ويشق على أهله تمريره وتلبية حاجاته إذا أنه بعدم مداوته سوف يموت ويخسر

---

(١) أحكام التداعي: سلسلة قضايا طبية فقهاء تبحث عن حلول د/ محمد علي البار - دار المنامة للنشر والتوزيع بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي بصورة مختصرة في دورته السابعة المنعقدة في جدة في الفترة من ٧ - ١٢ من ذي القعدة ١٤١٢هـ الموافق ٩ - ١٤ مايو سنة ١٩٩٤ص ١٩. ولفس المؤلف: المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب ضمان المريض وإذن المريض: دار المنامة للنشر والتوزيع - بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ص ٧٦.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (١٩٥).



المجتمع عضواً عاملاً به، ويسبب لأهله خسارة فادحة إذ هم في حاجة إلى من يعولهم في أمور الدنيا وكفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول<sup>(١)</sup>.

---

(١) أحكام التداوى: د/ محمد علي البار مرجع لسابق ص ٢٢.

المطلب الثالث  
الأمراض الفتاكة الميؤس من شفائها

## المطلب الثالث الأمراض الفتاكة الميؤس من شفاؤها

وفيه ستة أفرع:

الفرع الأول: مرض الموت.

الفرع الثاني: مرض فقد المناعة المكتسبة.

الفرع الثالث: الطاعون.

الفرع الرابع: الجذام.

الفرع الخامس: البرص.

الفرع السادس: السرطان.

## **الفرع الأول**

### **مرض الموت**

## الفرع الأول مرض الموت

مرض الموت يتركب من مضاف ومضاف إليه فهو عبارة عن مركب إضافي مرض وموت، ونبين ذلك فيما يلي:  
أولاً: تعريف المرض لغة:  
المرض يأتي بمعان عدة ، ومنها:

- يأتي المرض بمعنى الشك، ومنه قوله تعالى ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾<sup>(١)</sup>  
أي شك ونفاق وضعف، وقال بعض أهل اللغة، فزادهم الله مرضاً بما أنزل عليهم من القرآن فشكوا منه كما شكوا في الذي قبله، قال والدليل على ذلك.  
قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَئِذَا زَادَتْهُ هَذِهِتَ إِيْمَانًا ﴾<sup>(٢)</sup> قال أبو إسحاق يقال المرض والسقم في البدن والدين جميعاً كما قال الصحة في البدن والدين جميعاً، والمرض في القلب يصلح لكل ما خرج من الإنسان عن الصحة في الدين، يقال قلب مريض من العداوة وهو النفاق، قال ابن الأوزاعي: أصل المرض النقصان وهو بدن مريض ناقص القوة، وقلب مريض ناقص الدين، وروى عن ابن الأوزاعي أيضاً: قال المرض إظلام الطبيعة واضطرابها بعد صفائها واعتدالها<sup>(٣)</sup>  
وقال ابن عرفة<sup>(٤)</sup>: المرض في القلب فتور عن الحق، وفي الأبدان فتور الأعضاء وفي العين فتور النظر<sup>(١)</sup>.

(١) سورة البقرة: من الآية: (٩).

(٢) سورة التوبة: من الآية: (١٢٤).

(٣) لسان العرب: ج ٧ ص ٢٣٢، ج ٣ ص ٢٢٧.

(٤) لسان العرب: ج ٧ ص ٢٣٢، ج ٣ ص ٢٢٧.



وقيل الممرض: كل ما خرج به الإنسان عن حد الصحة من علة أو نفاق أو  
تقصير<sup>(٢)</sup>.

### تعريف الموت:

استعملت العرب كلمة الموت على أنه ضد الحياة وهو خلق من خلق الله  
والموت ضد الحياة وأصل الموت في لغة العرب السكون وكل ما سكن فقد  
مات فتراهم يقولان ماتت النار برداً، إذا برد رمادها فلم يبق من الجمر شيء،  
ومات الحر والبر إذا باخ، وماتت الرياح إذا سكنت. والموت والحياة نقيضان لا  
يجتمعان في آن واحد لأن الموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة يزول به قوة  
الإحساس والنماء والعقل ومفارقة الروح البدن لعدم صلاحية البدن لإحتوائها<sup>(٣)</sup>.  
ويقع الموت على أنواع حسب أنواع الحياة، فمنها إزالة القوة النامية  
الموجودة في الحيوان والنبات كقوله تعالى: ﴿وَمُحْيِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾<sup>(٤)</sup>  
ومنها زوال القوة الحسية كقوله تعالى: ﴿يَلْيَتَنِّي مِثُّ قَبْلَ هَذَا﴾<sup>(٥)</sup>،  
ومنها زوال القوة الحسية كقوله تعالى: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ﴾<sup>(٦)</sup>،  
وقوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾<sup>(٧)</sup>.

- 
- (١) القاموس المحيط: ج ١ ص ٨٤٣.  
(٢) المصباح المنير: ج ٢ ص ٥٦٨ ، مختار الصحاح: ج ٢ ص ٥٠٦.  
(٣) التعريفات: للرجاني على بن محمد السعيد الشريف - الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية - بيروت  
ص ٩٤ ، معجم مقاييس اللغة: ج ٢ ص ١٢٢.  
(٤) سورة الروم: من الآية (١٩)  
(٥) سورة مريم: الآية (٢٣).  
(٦) سورة الأنعام: جزء من الآية (١٢٢).  
(٧) سورة النمل: جزء من الآية (٨٠).

ثانياً: مرض الموت في اصطلاح الفقهاء:

أ- مرض الموت عند الحنفية:

استعرض صاحب تبیین الحقائق <sup>(١)</sup> عدة تعريفات لمرض الموت.

جاء فيه: والصحيح أن من عجز عن قضاء حوائجه خارج البيت فهو مريض، وإن أمكنه القيام بها في البيت إذ ليس كل مريض يعجز عن القيام بها في البيت كالقيام للبول والغائط، وقيل: المريض من لا يقدر على أداء الصلاة جالساً وقيل: من لا يقدر أن يقوم لا أن يقيمه غيره، وقيل: من لا يقدر على المشي إلا أن يهأى بين اثنين، واختلفوا في المسلول والمفلوج وأمثالها قيل: ما دام يزداد ما به فهو مريض وإلا فهو صحيح ونكر محمد بن سلمة: إن كان لا يرجى برؤه بالتداوى فهو مريض وإلا فهو صحيح.

وجاء في العناية: "مرض الموت هو الذي يخاف منه الهلاك غالباً، وفسر المرض الذي يخاف منه الهلاك غالباً أن يكون صاحب فراش، وفسره بمن يكون محل لا يقوم بحوائجه يكون سبباً للموت " <sup>(٢)</sup>.

وجاء في الفتاوى الهندية: "المريض مرض الموت من لا يخرج لحوائج نفسه وهو الراجح، وفسر بعضهم بأن يكون صاحب فراش وجاء في رد المختار: من غالب حاله كهلاك بمرض أو غيره بأن أضناه مرض عجز به عن إقامة مصالحة خارج البيت " <sup>(٣)</sup>. وجاء تعريف مرض الموت في مجلة الأحكام "مرض الموت هو المرض الذي يعجز المريض فيه عن رؤية مصالحة

---

(١) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٢ ص ٢٤٨، ص ٢٤٩.

(٢) العناية شرح الهداية: ج ٤ ص ١٥٢.

(٣) الفتاوى الهندية: ج ٣ ص ١٧٦.

الخارجة عن داره إن كان من الذكور ويعجز عن رؤية المصالح الداخلة في داره من الإناث (١).

والمريض الذي يغلب على حاله الهلاك سواء كان بسبب الهلاك المرض أو كان غيره يعتبر مريض مرض موت ولذلك يعد الأشخاص الآتي نكرهم مرضى مرض موت: (٢)

- ١- الشخص الذي يصير إخراج له لساحة الإعدام لإجراء القصاص فيه.
- ٢- الشخص الذي يتبارز مع آخر.
- ٣- الشخص الذي يبقى على خشبة من السفينة بعد غرقها.
- ٤- الشخص الذي يفترسه السبع ويكون في فم السبع فهو في حكم المريض فقط ولأجل أن يكون الإنسان مريضاً مرض الموت يجب تحقق شروط ثلاثة:  
الأول: أن يكون ذلك الشخص في حال يكون فيه خوف الموت في الأكثر.  
الثاني: أن لا يكون قادراً على رؤية مصالحه واشغاله الخارجية إذا كان رجلاً وأن لا تكون قادرة على رؤية مصالحها الداخلية إذا كانت امرأة لأن الإنسان لا يخلو من الأمراض.

الثالث: أن يثبت هذا المرض وحال العجز فيه، وأن يتوفى قبل مرور سنة.  
ويظهر لنا من خلال النصوص أن الحنفية اعتمدوا في تعريفهم لمرض الموت على عوارض الموت وإماراته (٣).  
ثانياً: مرض الموت عند المالكية:

---

(١) رد المختار على الدر المختار: ج ٤ ص ٣٨٥. المبسوط: ج ٦ ص ١٦٩، البحر الرائق: ج ٤ ص ٤٩ .  
(٢) درر الأحكام في شرح مجلة الأحكام: لعل حيدر - دار الجيل - ج ٤ ص ١٣٧، الدر المختار بحاشية المختار: ج ٤ ص ٤٨١. حاشية ابن عابدين: ج ٤ ص ٧٠٧، ص ٧٠٨، فتح القدير: ج ٣ ص ١٥٥. المدخل للفقهاء الإسلاميين: د/ محمد سلام منكور ص ٤٥٥.  
(٣) درر الأحكام شرح مجلة الأحكام: ج ٤ ص ١٣٧.

عرف المالكية مرض الموت في كتبهم:

جاء في حاشية الصاوي "المرض الذي يعقبه الموت ولو خفيفاً" (١) وقال بعض المالكية: أن المرض المخوف: هو ما حكم أهل الطب بأنه يكثر الموت في مثله ولم يغلب كالسل والمراد بالكثرة أن يساوي وجوده عدمه أي لا يتعجب من صدور الموت عنه ولو لم ينشأ عنه الموت غالباً (٢).

ثالثاً: : مرض الموت عند الشافعية:

مرض الموت (كل مرض الأغلب منه للموت مخوفاً.....) (٣).

- 
- (١) حاشية الصاوي على الشرح الصغير: أبو العباس أحمد الصاوي دار المعارف - ج ٤ ص ١١١.
- (٢) الخرشي على مختصر خليل: ج ٥ ص ٣٠٤، النسوقي على الشرح الكبير: ج ٢ ص ٢٠٦، منح الجليل لشرح مختصر خليل: ج ٣ ص ١٩٥، الشرح الصغير: ج ٣ ص ٤٠٢.
- (٣) الأم: ج ٤ ص ٣٥، حاشية الشبرايمسي على نهاية المحتاج: ج ٦ ص ٦٠. نهاية المحتاج: ج ٦ ص ٦٠، التحفة: ج ٧ ص ٣١.

فقد اشترط الشافعية: في مرض الموت أن يكون مخوفاً، بمعنى أن يكون حصول الموت بسببه غير نادر (١).

#### رابعاً: مرض الموت عند الحنابلة:

اشترط الحنابلة لتحقق مرض الموت تحقق شرطين: جاء في المغنى (أحدهما: أن يتصل بمرضه الموت، ولو صح في مرضه الذي أعطى منه ثم مات بعد ذلك، الثاني أن يكون مخوفاً)، والأمراض على أربعة أقسام:

الأول: غير مخوف مثل وجع العين والضررس والصداع اليسير وحمى ساعة فهذا حكم صاحبه حكم الصحيح لأنه لا يخاف منه في العادة.

الضرب الثاني: الأمراض الممتدة كالجذام وحمى الربع والسل في ابتدائه والحمى الغب فهذا الضرب إن أقعد صاحبها على فراشه، فهي مخوفة، وإن لم يكن صاحب فراش، بل كان يذهب ويجيء، وإن كان لا يبرأ فهو كالهرم.

الضرب الثالث: من تحقق تعجيل موته فينظر فيه، فإن كان عقله قد أختل مثل من نبح أو أبنيث حشوته، فهذا لا حكم لكلامه ولا لعطيته.

الضرب الرابع: مرض مخوف لا يتعجل موت صاحبه يقينا لكنه يخاف ذلك كالبرسام وهو بخار يرقى إلى الرأس، ويؤثر في الدماغ فيخبل العقل، والحمى الصالب: والرعاف الدائم لأنه يصفى الدم، فيذهب القوة، وذات الجنب وهو فرج بباطن الجنب، ووجع القلب والرئة، فإنها لا تسكن حركتها، فلا يتدخل جرحها (٢).

#### خامساً: مرض الموت عند الزيدية:

---

(١) الأم: ج ٤ ص ٣٥.

(٢) المغنى لابن قدامة: ج ٦ ص ١٠٩، كشف القناع: ج ٦ ص ٨٤، وانظر كذلك: بحث ماهية مرض الموت وتأثيره في التصرفات بصفة عامة: د/ أنور محمود دبور - مجلة كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات ، العدد الثاني ١٩٨٨ م - ص ٧٨.



يرى البعض منهم أن مرض الموت لا بد أن يكون مخوفاً، فإذا كان غير مخوف ومات المريض بسببه فلا يعد مرض موت لأن العادة لم تجر بحدوث الموت منهم، أما الآخرون فذهبوا إلى اعتباره مرض موت لأن الموت لم اتصل به ظهر أنه مرض الموت، وهذا هو أصح من الرأيين عندهم<sup>(١)</sup>.

### سائلاً: مرض الموت عند الإمامية:

اعتبر الإمامية مرض الموت بأنه هو المرض الذي لا يؤمن معه من الموت غالباً، فهو مرض مخوف كالسل ونزف الدم وما شابه ذلك وقد استحسن بعض الإمامية تعريف مرض الموت بأنه (الذي ينتهي به الموت سواء كان مخوفاً في العادة أو لم يكن)<sup>(٢)</sup>.

وبعد استعراض نصوص الفقهاء في تعريفاتهم المختلفة لمرض الموت نجدهم اتخذوا إتجاهين في التعريف:

الأول: اعتمدوا على العوارض ووجدنا أن هناك أمراض قاتلة ومخوفة لا يكون لها عوارض خارجية مثل مرض السل.

الثاني: يعتمد على وضع ضابط لمرض الموت مثلاً ذهب إليه الأحناف والشافعية بأن مرض الموت أن يكون الغالب منه الموت، أما المالكية فجعلوا الحكم للطبيب أما الحنابلة فاعتبروه كل مرض اتصل الموت وكان مخوفاً وقد قرب الزيدية من الحنابلة كما قرب رأى الإمامية من الشافعية وبعد بيان التعريفات المختلفة نجد أن هناك معنى لم يختلف فيه الفقهاء وهو أن مرض الموت يجب أن يتحقق فيه أمرين:

---

(١) البحر الزخار: ج ٦ ص ٣١٧.

(٢) شرائع الإسلام: ج ١ ص ٢٧٦.

الأول: أن يكون مرضاً يحدث منه الموت غالباً.  
الثاني: أن يموت الشخص بالفعل موتاً متصلاً به.  
ومما تقدم يمكن تعريف مرض الموت بأنه: المرض الذي يتحقق فيه أمران.  
أحدهما: أن يكون مرضاً من شأنه أن يحدث الموت غالباً.  
ثانيهما: أن يموت الشخص بالفعل موتاً متصلاً به وأنه يرجع في ذلك على  
أهل الخبرة من الأطباء.

ونرى: أن بين مرض الموت والمرض الميؤس من شفائه خصوص  
وعموم فكل مرض ميؤس من شفائه يعتبر مرض موت وليس العكس وذلك  
لأن كثير من الأمراض التي استحدثت في وقتنا هذا لا تلزم صاحبها الفراش  
ولا تقعه عن قضاء حوائجه ومع ذلك فهي تؤدي إلى الموت كالأيذر -  
والسرطان وتليف الكبد كما أن الصحيح قد يعجز عن قضاء مصالحه وحوائجه  
لكسر في ساقه مثلاً وذلك لا يعد مريض مرض الموت.

## الفرع الثاني

### مرض فقد المناعة المكتسبة<sup>(١)</sup> الإيدز

أثار مرض فقد المناعة المكتسب (وهو ما يسمى الإيدز)<sup>(٢)</sup> فزعاً شديداً لدى كافة الشعوب، ربما لم يثره أي مرض آخر في العصر الحديث، وهذا يرجع إلى اجتماع عدة خصائص فيه، قلما تتوافر في غيره من الأمراض. وهو مرض مُعد ينتقل بسهولة من المريض إلى من يخالطه بوسائل سوف نقوم بذكرها، كما أنه مرض مميت لا سبيل إلى الشفاء منه حتى الآن. وقد اكتشف مرض الإيدز في أمريكا في يونيو سنة ١٩٨١ حيث قدم مركز الأمراض في مدينة أطلانطا بولاية جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية،

---

(١) يسمى بمرض المناعة المكتسبة لتمييزها عن مرض فقد المناعة الوراثي الذي يظهر عند الأطفال منذ ولادتهم. الإيدز وباء العصر د/ محمد علي البار، د/ محمد أيمن صافي - دار المناء للنشر والتوزيع - جدة - السعودية الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ص ٥٧، ٥٨. الإيدز حصاد الشنوذ د/ عبد الحميد القضاة: ١٩٨٥ عمان ص ١٠٥، الأمراض الجنسية أسبابها وعلاجها الطبعة الثانية، دار المنارة ١٩٨٦ جده ص ١٣٠.

ينظر: كل ما تريد أن تعرفه عن مرض نقص المناعة المكتسبة (إيدز) د/ حرب عطل الهرفي دار الإعتصام الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م ص ٢٥.

[ AIDS ] (٢)

يسمى (إيدز) في اللغة الإنجليزية

- ACQUIRED IMMUNE DEFICENCY SYNDROME

ويسمى سيد (SIDA) في اللغة الفرنسية

SYNDROME IMMUNO DEFICTAIRE AQUISE

ويسمى في لغتنا العربية مرض متلازمة القصور في المناعة المكتسبة أو مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب.

ينظر: بعض المشكلات القانونية الناتجة عن مرض فقد المناعة المكتسبة الإيدز: د/ محمد محمد أبو زيد مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٥م ١٩٩٦م ص ٢، الإيدز والمناعة: د/ سعيد الصايغ. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٩٨٨م ص ٢٩.

ملخصاً عن خمس حالات مرضية حيث كان يشكو أصحابها من بعض الالتهابات في الرئة والفم والمرئ وسرعان ما قضوا نحبهم.

ثم توالى الدراسة والأبحاث عن هذا المرض، وفي مايو سنة ١٩٨٣ بدأت المقالات تتلاحق عنه ونشط في هذا المجال المركز الطبي للصحة في مدينة تبادافي ولاية ماريليا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك معهد باستور في باريس بفرنسا وما زالت الأبحاث مستمرة في هذا المجال<sup>(١)</sup>.

### تعريف مرض الإيدز:

- لا يوجد حتى الآن . وعلى حد علمي تعريفاً لمرض الإيدز سوى التعريف الطبي الذي وصفه مركز مراقبة الأمراض في مدينة أطلانطا عام ١٩٨٧م وقد اعتمد فيه على ما تميز به هذا المرض منذ اكتشافه.

(وهو ظهور بعض الملامح المرضية على جسم المصاب )<sup>(٢)</sup>.

واعتمد هذا التعريف على المظاهر التشريحية أو الجراحية للأعضاء أو للأنسجة التي تشاهد بالعين المجردة أو تحت الميكروسكوب وتسمى بالملامح الباثولوجية [GIIELOOTHAP] وهذا يستدعي تقسيم مسار العدوى بغير وس الإيدز إلى أربع مراحل مرضية<sup>(٣)</sup> على النحو التالي .

---

(١) المرجع السابق: ص ٣٧٩.

(٢) د/ سعد الصايغ: مرجع سابق ص ١٣٩.

(٣) في عرض هذه المراحل بالتفصيل ينظر للمراجع الآتية: -

= LE MEDECIN ET LE SIDA ،LE CITOYEN ،ZORRIKKA .MALLERBE ET S .F .J  
،NEUYVE .LA - L EXIGENCE DE VERITE CIACO EDITEUR LOUVAIN  
٢٠٦ .P - ١٩٨٨

.A .D .I .PROBLEMES MEDICE LEGAUX SOULEVES PAR LE S ،L EPEE .P  
٢٠٦ .DOCT P .١٩٩١ .PAL .DU .GAZ

٧ (المقالة السابقة) - ٥ .١٩٩٣ P ،DCIV .TD .T .LAMBERT FAIVRE R .Y

## ١ - مرحلة العدوى وتسمى بفترة كمون الفيروس:

وتبدأ هذه المرحلة منذ لحظة انتقال العدوى إلى الشخص، إذ يبدأ فيروس الإيدز في غزو جسم الإنسان بالدخول مباشرة إلى الدم وتتسم هذه المرحلة بخطورة شديدة إذ أنه من الصعب في ظل العلوم الطبية الحالية اكتشاف أن الشخص حامل للفيروس، أيا كان نوع الاختبار المستخدم. وذلك لأن الأجسام المضادة التي تسمح باكتشاف الفيروس في الجسم لا تظهر في الدم أثناء هذه المرحلة وبالتالي يمكن أن تكون نتيجة اختبار فحص الشخص سلبية في الوقت الذي يكون فيه هذا الشخص حاملاً للفيروس.

## ٢ - مرحلة ظهور الأجسام المضادة دون ظهور ملامح مرضية:

وتبدأ هذه المرحلة منذ أن تظهر في دم الشخص المصاب بالعدوى الأجسام المضادة لفيروس الإيدز، دون أن تظهر على الجسم أية علامات، أو أعراض تدل على إصابته بعدوى الإيدز.

فإذا ما تم التثبت من وجود هذه الأجسام في الدم، فهذا يعني أن الشخص حامل للفيروس الإيدز<sup>(١)</sup>، ويمكن في هذه المرحلة كما هو الحال في المرحلة السابقة أن تنتقل عدوى الفيروس من الشخص المصاب إلى السليم.

وتسمى هذه المرحلة والأولى بفترة الحضانة حيث يكون المصاب لفيروس الإيدز، دون أن تبدو عليه أية أعراض، وذلك لمدة تتراوح ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ويمكن الاستدلال على وجود هذه الأجسام المضادة في الدم عن طريق اختبار يسمى اختبار (إيزا) وهذه الحروف اختصار للإصطلاح الإنجليزي).

=ENZYME LINKED IMMUNO SOBANCE ASSAY

(٢) - J .M .F .S .MALHERBE LE CITAYEN .ZABRILLA LE MEDECIN ET LW

LE SIDA - P ١٩٨٨ L EXIGENCE DE VERITE .٢١١.



### ٣- مرحلة التغيير في جهاز المناعة:

في هذه المرحلة تظهر بعض الملامح المرضية التي تتمثل في اعتلال وانتفاخ الغدد اللمفاوية، ونادراً ما يصاحبها أعراض واضحة ومحددة<sup>(١)</sup>.

### ٤- مرحلة الإيدز المتكامل أو مرحلة الإيدز ذاته:

هذه هلا المرحلة الأكثر خطورة، إنها مرحلة إنهاء جهاز المناعة وتتميز هذه المرحلة بظهور أمراض خطيرة كنتيجة حتمية للقصور الحاد المستحدث في جهاز المناعة ويستدل على دخول الشخص هذه المرحلة بظهور بعض الأمراض والعلامات على جسمه وهذه الأعراض تأخذ مظاهر خمسة حسبما يشير مركز مراقبة الأمراض<sup>(٢)</sup>.

وبالوصول إلى هذه المرحلة فإن المصاب بفيروس الإيدز يعتبر مريضاً بالإيدز ذاته، ويطلق على هذه المرحلة مرحلة الإيدز الكامل أو الإيدز العلنى.

### وهناك تعريف آخر لمرض الإيدز:

---

(١) تلك الغدد الموجودة تحت الإبط، وفي العنق وتكون في حجم اللوزة، حيث تبدو متحركة وسهلة اللمس.

د/ سعيد الصايغ: مرجع سابق ص ١٤١، د/ محمد محمد أبو زيد: مرجع سابق ص ١٧

(٢) هذه المظاهر كالتالى:

أ - أعراض تتعلق ببنية الجسم: حدوث تعب شديد، عرق ليلى غزير.

ارتفاع شديد في درجة الحرارة - نقص شديد في الوزن كإسهال يزيد عن شهر

ب - أمراض تمس الجهاز العصبى:

تبدأ . . . . في أطراف الجسم، وضعف في قوى أعضاء الجسم، وتشوش وعدم قدرة على التركيز، وبطء في التعليم وعدم توازن، وصعوبة في الكتابة وينتهى الأمر بفقدان الملكات الذهنية والعقلية لدرجة أن يصبح المصاب مريضاً عقلياً وغير قادر على التنقل.

ج - التهابات بالمرئ، وبالفم، وبالشبكية والمسمية بالعين وبالأعضاء التناسلية.

د - أورام ليمفاوية خبيثة كورم كابوزى الذى يفتك بأغلب الجسم وخاصة الرئتين.

هـ - مجموعة التهابات جرثومية: غير المدرجة في المجموعة السابقة.

في عرض هذه المظاهر: ينظر د/ سعيد الصايغ المرجع السابق ص ١٩٠ - ٤٠٤

قام بوضعه مركز مراقبة الأمراض، في عام ١٩٩٢م، ووضع معيار جديداً لتعريف مرض الإيدز وهو أنه قد اعتمد فيه على مقاييس نسبة العجز في الجهاز المناعي للجسم .

ويلاحظ على هذا التعريف: أنه يؤدي إلى التأخر بعض الوقت في اعتبار المصاب بعدوى فيروس الإيدز مريضاً بمرض الإيدز، كما أنه اعتمد على مقاييس نسبة النقص الذي يطرأ على عدد الخلايا الليمفاوية الموجودة في الدم، والمسئولة عن الدفاع عن الجسم.

وهذا النقص يحدث نتيجة غزو فيروس الإيدز لجسم الإنسان وتوجهه مباشرة إلى عدد من هذه الخلايا ليقتلها، ثم الانتقال لغيرها من الخلايا، وهكذا يتكرر الأمر إلى أن ينخفض عدد الخلايا عند الشخص السليم، وعند هذا الحد يصبح جهاز المناعة غير قادر على الدفاع عن الجسم، وهذا الذي يعنى أن المصاب قد دخل مرحلة مرض الإيدز ذاته أو بما يسمى بمرحلة الإيدز العلني أو المتكامل<sup>(١)</sup>.

### طرق إنتشار مرض الإيدز وأسبابه:

#### ١- نقل الدم ومشتقاته<sup>(٢)</sup>:

يعد نقل الدم طريق لنقل مرض الإيدز، ومن المعلوم أن استعمال الحقن الملوثة مصدر هام لنقل الإيدز بين متعاطي المخدرات ومن المعلوم أيضاً أن العاملين المتصلين بالمريض كالجراحين والممرضين والدايات معرضون

---

(١) د/ محمد محمد أبو زيد: المرجع السابق ص ١٧

(٢) الإصابة بمرض فقد المناعة المكتسبة وأحكام المعاملات د/ حاتم على سالم بحث مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت العدد ٢٨ ذو القعدة ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م ص ١٦٦.

الإيدز الوباء القاتل: مراجعة وتقديم د/ سعيد الدجاني، دار الأندلس الخضراء ص ٢٦.

للمرض عندما يحدث تلويث كامن، مثل شكل إبرة ملوثة، واندفاع مفاجئ للدم، أو السوائل الحيوية الملوثة على الغشاء المخاطي، أو جرح مفتوح. ونقل الدم من شخص لأخر عمل علاجي، هدفه تقديم المركبات الدموية أو الدوائية المحتاج إليها المريض، وهذه المركبات يمكن أن تكون ملوثة بالمرض. ويشكل نقل الدم ما بين ٢ إلى ٤ % من جميع حالات الإيدز وينقسمون مجموعتين:

**المجموعة الأولى:** وهؤلاء هم الذين تلقوا دم أو بلازما نتيجة إصابتهم بنزف داخلي أو خارجي أو أثناء إجراء عمليات جراحية.

**المجموعة الثانية:** وهؤلاء هم مرضى الناعور [ الهيموفيليا ] الذين يعانون من نقص هذا العامل في الدم إلى حدوث نزف داخلي متكرر نتيجة لأي كدمة أو إصابة، كما قد يحدث نزفاً خارجياً لا يرفأ إذا حدث جرح بسيط. لهذا لا بد من نقل مستشفيات الدم وبالذات عاملها إلى هؤلاء الأشخاص <sup>(١)</sup>.

وهذا العامل يجمع من بنوك الدم ويعطى على هيئة حقن في الوريد لهؤلاء المصابين. وبما أن هذه المادة غير موجودة في الدم إلا بكميات ضئيلة لذا فإنها تجمع من مئات اللترات من الدم، بعد أن تصفى وتركز وتوضع في أمبولات تعطى لهؤلاء الأطفال حقناً بالوريد.

---

(١) الإيدز وباء العصر: د/ محمد علي البار، د/ محمد أيمن صاقي - مرجع سابق ص ٦٨، ص ٦٩.  
- تصرفات المريض وأحكامها في الفقه الإسلامي المقارن: د/ محمد سرور مرجع سابق ص ٨٢.  
- بعض المشكلات القانونية الناتجة عن مرض فقد للمناعة المكتسبة (الإيدز): د/ محمد محمد أبو زيد مرجع سابق ص ٢٢.

## ٢- الاتصال الجنسي:

يعد نقل مرض فقد المناعة المكتسبة عن طريق الاتصال الجنسي هو الأكثر شيوعاً، ويكون ذلك بين الفئات الآتية:

### أ- الشواذ جنسياً: (١).

ويشكلون ما بين ٧% إلى ٧٤% من جميع حالات الإيدز في الولايات المتحدة وأوروبا ويبلغ عدد الشانين جنسياً في الولايات المتحدة حوالي عشرين مليوناً.

ب- البغايا: وهؤلاء يشكلن نسبة كبيرة في أمريكا الوسطى وبعض مناطق البغاء مثل بانكوك في تايلند ومانيلا في الفلبين ونيروبي في كينيا أشار أحد الباحثين أن ٥٠% من البغايا يحملن فيروس الإيدز وقد وجد أن ٦٦ من البغايا من المستويات الذين يحملن فيروس الإيدز و ٣١% من البغايا المترفات يحملن فيروس الإيدز وفي مدينة بيوتار في رواندا وجد أن ٨٨% من البغايا يحملن فيروس الإيدز (٢).

### ج- زوجات المصابين بالإيدز: (٣).

---

(١) وينتشر بصورة أخطر بين المواطنين وبين ثنائي الجنس أي الذين يمارسون الجنس مع الرجل أو المرأة على حد سواء. انظر في ذلك:

M - ROBERT GORTE ,LA CONTAMINATION RESULTANT D UNE TRANSFUSION UNE GRAFFE D ORGANES OU D UNE DIN DE SPERME - LE SIDA UN DEFI .AUX DROITS ACTES DU COLLOGUE ORGANISE A L UNVERSITE LIBRE DE BRUXELLES ,LES 10 ,ET .12 MAI 1990 - BRUXELLES 1991 P .397 NOTAMNENT ,P .310 ET S - S

(٢) LONCET - ١٩٨٥٨ ، ٢ : ١٦٧٢ الإيدز وباء العصر: مرجع سابق ص ٦٩

(٣) في حالات معينة تكفى مجرد علاقة جنسية واحدة لنقل العدوى وفي حالات أخرى لا تنقل العدوى إلا بعد عدة مرات، انظر في ذلك.



أصيب عدد كبير من زوجات المصابين بالإيدز وقد يكون الزوج مصابا ويمارس الشذوذ الجنسي أو يكون متزوجا ويتناول المخدرات أو يكون متزوجا ويمارس الزنا، أو يكون وهذا نادراً أحد ضحايا نقل الدم ومحتوياته وبما أن الفيروس المسبب للمرض ينقل عن طريق الاتصال الجنسي فإن زوجات المصابين تظهر عليهم في الغالب أعراض المرض.

### ٣- النقل للمرض من الأم إلى الطفل: (١).

نقل المرض من الأم إلى الطفل يمكن أن يحدث خلال الحمل عن طريق المشيمة وقت الولادة، أو تلحق الإصابة بالجنين عند الرضاعة وفي هذه الحالة فإن المرض الذي ينقل من الأم إلى الطفل يتطور بسرعة ويتوفي به الأطفال المصابون خلال فترات زمنية بسيطة قد تكون ثلاثة أعوام أو أقل.

### ٤- مدمنوا المخدرات: (٢).

---

MALHERBE (J - F) ET ZORNILLA (S) LE GITOYEN ,LE MEDECIN ET LE SIDA  
1988 - P .207 .

د/ فلروق خميس ، محمد رفعت: قاموس الإيدز الطبى مرض العصر: منشورات دار الهلال - ص ٨٦.  
عالم بدون إيدز: لليون شايتو وسيمون مارس، ترجمة مؤسسة الأبحاث اللغوية قبرص ص ٥٥، الإيدز بين  
الرعب والإهتمام والحقيقة: د/ عبد الهادي مصباح مرجع سابق ص ١٦٠، الإيدز ومشاكله الاجتماعية  
والفقهية: بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامى في دورته التاسعة المنعقدة بأبو ظبى من ١ - ٦ أبريل  
١٩٩٥ ص ٢٤ مرض الإيدز: ترجمة طارق مصطفى عبارة، ومراجعة د/ عدنان خباز نشر وتوزيع دار  
للثقافة - قطر الدوحة ص ١٤١.

(١) الإيدز الوباء القاتل: مراجعة وتقديم د/ سعيد الدجاني، دار الأندلس الخضراء ص ٢٦.  
وعن الحمل والإيدز انظر:

LE SIDA UN DEFI OUX DROIT .SIDA ET QROSSESSE .AMYET WILTER - J - J  
٩٠٨ - ٣٩٠ .P

(٢) عن نقل عدوى الإيدز بين متعاطى المخدرات انظر: -

:PUPLIC .AIDS .JAYASUIYA .C .D

- HEALTH AND LEGAL DIMENSIONS LONDON - 1988 P .56 .



والمقصود بهم الذين يستخدمون الحقن [ الزرق ] بالوريد ويشكل هؤلاء ١٧% من جميع حالات الإيدز.

وفي إيطاليا يشكل مدمنوا المخدرات قرابة ٥٠% من حالات الإيدز.  
٥- نقل الأعضاء: سجلت عدة حالات من الإصابة بالإيدز نتيجة زرع الأعضاء<sup>(١)</sup>.

**هل يعد مرض الإيدز مرض موت وميؤس من شفائه ؟:**  
نكرنا عند الكلام على مرض الموت أنه يشترط أن يكون مرضاً مخوفاً، غالباً ما يتصل الموت به، ومرض الإيدز يزيد في الخطورة على أي مرض آخر، حيث لم يوجد له إلى يومنا هذا دواء ناجح، الأمر الذي يتوافر معه الشرط الجوهرى في مرض الموت، وهو غلبه الموت على المصاب به، بل أنه حتى لو وجد له العلاج فإن ذلك لن يؤدي بذاته إلى إخراجة من مرض الموت لإعتبارات كثيرة، كتوافر الدواء الناتج في بلد دون الآخر، باعتبار قيمة هذا الدواء ومدى السيطرة عليه من قبل الطبيب العادى.

لذلك فلو أصبح علاج مرض الإيدز كما هو علاج مرض الأنفلونزا فهنا يخرج من إطار مرض الموت، إذا العبرة في النهاية بمدى توافر العلاج لجميع فئات الناس، ولهذا السبب فمرض الطاعون لا يخرج من عداد أمراض الموت، رغم انقراضه وعودته الآن ضمن الأمراض التي يموت فيها الناس بالغالب.  
أما عن تحقق شرط عدم القدرة على القيام بالأعمال المعتادة بالنسبة للمريض كما هو مشترط في مرض الموت، فإنه يمكن القول بأن مريض الإيدز

---

وقد يؤدي الحقن عن طريق الوريد كالهرون والكوكايين إلى سرعة الانتشار للمرض د/ سعيد الصايغ: مرجع سابق ص ٤٨، الإيدز وباء العصر: د/ محمد على البار مرجع سابق ص ٦٨.

(١) بخصوص التلوث الناتج عن زرع الأعضاء ينظر - ROBE GORTS .M مرجع سابق P. ٣٠٨،

مرض الإيدز: ترجمة طارق مصطفى ومراجعة د عدنان خباز نشر وتوزيع دار الثقافة قطر - ص ٤١

لا يعد مريضاً بمرض الموت حتى يصل إلى هذه المرحلة، سيما وإذا علمنا أن مريض الإيدز قد لا تظهر عليه الأعراض إلا بعد سنين طويلة قد تصل إلى عشر سنوات.

ومن ثم يمكن القول بأن مرض الإيدز يدخل ضمن الأمراض الميئوس من شفائها التي تعد من أمراض الموت.



## الفرع الثالث الطاعون

نتناول أولاً تعريف الطاعون لغة واصطلاحاً، وثانياً حكم القدوم على بلاد الطاعون والخروج منه:

أولاً: تعريف الطاعون لغة واصطلاحاً:

الطاعون لغة: المرض العام والوباء الذي يفسد له الهواء فتفسد له الأمزجة والأبدان، وقيل: الطَّاعُونُ: الموت من الوباء والجمع الطَّوَّاعِينُ وطُعِنَ<sup>(١)</sup>. وقال ابن الأثير<sup>(٢)</sup>: الطَّاعُونُ: المرضُ العامُ والوباءُ الذي يفسد له الهواءُ فتفسدُ به الأمزجة والأبدان.

وفي الاصطلاح:

قال النووي<sup>(٣)</sup>: الطاعون قروح تخرج في الجسد فتكون في الآباط أو المرافق أو الأيدي أو الأصابع وسائر البدن، ويكون معه ورم وألم شديد، وتخرج تلك القروح مع لهيب ويسود ما حوالیه أو يخضر أو يحمر حمرة بنفسجية كدرة ويحصل معه خفقان القلب والقيء، وفي أثر عن عائشة رضي الله تعالى عنها بسند حسن  $\text{ﷺ}$  سألت رسول الله  $\text{ﷺ}$  عن الطاعون فقال: غدة كغدة الإبل، المقيم فيه كالشاهد والفار منه كالفار من الزحف<sup>(٤)</sup>.

---

(١) لسان العرب لابن منظور: ج ١٣ ص ٢٦٥ مادة [طعن]، القاموس المحيط للفيروز آبادي: ص ١٥٦٥، مختار

الصحاح: ص ٤٠٣، المصباح المنير: ج ٢ ص ٣٧٣، المطلع على أبواب الفقه للبعلي: ص ٢٩٣.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ج ٣ ص ٢٨٣.

(٣) صحيح مسلم: ج ٤ ص ١٧٣٧ حديث رقم ٢٢١٨.

(٤) مسند أحمد بن حنبل: ج ٦ ص ٢٥٥ رقم ٢٦٢٢٥.

وفي رواية ٥٠ شبه الدمل يخرج في الآباط، والمراق، وفيه تزكية أعمالكم، وهو لكل مسلم شهادة ٥١ (١).

وكونه يخرج في الآباط، والمراق هو الغالب فلذلك اقتصر ٥٢ عليهما وقد يخرج في الأيدي، والأصابع كما وقع لمعاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه أنه لما روى حديث الطاعون دعا لنفسه ولأهل بيته بالحظ الأوفر منه فطعنوا، وماتوا، وطعن هو في أصبعه السبابة فكان يقول: ما يسرني أن لي بها حُمَر النعم (٢).

ومن ثم قال النووي (٣): الطاعون مرض معروف، وهو بثر، وورم مؤلم جدا يخرج منه لهيب، ويسود ما حوالیه أو يخضر أو يحمر حمرة بنفسجية كدرة، ويحصل معه خفقان القلب، والقيء، ويخرج في المراق، والآباط غالبا. وقال ابن حجر (٤):

قال محققو الأطباء: الطاعون مادة سمية تحدث وربما قتالا يحدث في المواضع الرخوة، والمغابن من البدن، وأغلب ما يكون تحت الإبط، وخلف الأذن أو عند الأرنبة، وسببه دم رديء مائل إلى العفونة، والفساد، فيستحيل إلى جوهر سمي يفسد العضو، ويغير ما يليه، ويؤدي إلى القلب كيفية رديئة فيحدث القيء، والغثيان، والغشي، والخفقان، وهو لرداءته لا يقبل من الأعضاء إلا ما

---

(١) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٧ هـ - تحقيق: إبراهيم شمس الدين - ج ٢ ص ٢٢٢.

(٢) مسند أحمد بن حنبل: ج ٥ ص ٢٤١ رقم ٢٢١٤١.

(٣) صحيح مسلم: ج ١ ص ١٢، موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبهاني - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م - تحقيق: د. تقي الدين - ج ٢ ص ٨١ رقم ٣٠١.

(٤) الفتاوى الفقهية الكبرى: ج ٤ ص ٢١ وما بعدها.



كان أضعف بالطبع، وأردؤه ما يقع في الأعضاء الرئيسية، والأسود منه قل من يسلم منه، وأسلمه الأحمر ثم الأصفر.

وتكثر الطواعين عند الوباء، وفي البلاد الوبية، ومن ثم أطلق على الطاعون وباء، وعكسه، وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح، ومدده.

وقال القاضي عياض <sup>(١)</sup> : أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد والوباء عموم الأمراض وقال النووي: هو بثر وورم مؤلم جدا يخرج مع لهب يحصل مع خفقان القلب والقيء ويخرج في الآباط والأيدي والأصابع وسائر الجسد.

---

(١) موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م - تحقيق: د. نقي الدين - ج ٢ ص ٤٦٠ رقم ٩٥٤. ١ - الفتاوى الفقهية الكبرى: أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي - المكتبة الإسلامية ج ٤ ص ٢٢، حاشية العدوى على شرح كفاية الطالب - دار الفكر بيروت - ج ٢ ص ٤٩٣، البحر الزخار - ج ٢ ص ٣١٦ الديباج: عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي - دار ابن عفان = الخبر السعودية - ١٤١٦ - ١٩٩٦ - تحقيق / أبو إسحاق الأثرى ج ٥ ص ٢٣٤، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٢ ص ١٨١.

## سبب الطاعون:

هو مكروب صغير يبلغ طوله ميكرون ونصف ( و الميكرون واحد من مليون من المتر )

وقد اكتشف ميكروب الطاعون عام ١٨٩٤ في الوباء الذي اكتسح الصين و قد اكتشفه العالمان يرسن و شييا سابور و كيتا ستو في هونج كونج كلا منهما على حده.

في عام ١٨٩٨ م قام العالم الفرنسي بول لويس سيمون بتجارب و أثبت أن الذي ينقل ميكروب الطاعون برغوث الفئران و عادة ما يعيش الميكروب على الحيوانات القارضة.. فإذا ما ابتداء الوباء انتقل بواسطة البراغيث و الحشرات إلى الفئران المنزلية و منها إلى الإنسان كما قد ينتقل الميكروب بواسطة جردان البواخر التي تعيش في مخازن السفن.

و يتكاثر الميكروب في معدة البرغوث حتى يسدها.. فيزداد إحساس البرغوث بالجوع و يزداد عندئذ نهمه و قرصه و عضه.. فيمص الدم فتدخل محل الوخزة و القرصة.. و ينتقل المكروب بواسطة الأوعية اللمفاوية الموجودة في المراق ( المنطقة الأربية أي أسفل البطن ). أما إذا كانت العضة في اليد أو الذراع فتنتقل المكروبات إلى غدة الإبط اللمفاوية.. فإذا كانت العضة في الوجه أو العنق انتقلت الميكروبات إلى غدة في العنق.

وسئل رسول الله ﷺ عن الطاعون، فقال: عذابا كان يبعثه الله على من كان قبلكم، فجعله الله رحمة للمؤمنين، ما من عبد يكون في بلد ويكون فيه فيمكث لا

يخرج صابرا محتسبا يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر شهيد (١).

وسأله ﷺ فروة بن مسيك رضي الله عنه، فقال: يا رسول الله إنا بأرض يقال لها أبين، وهي ريفنا وميرتنا، وهي وبئة، أو قال: وبها شديد، فقال ﷺ دعها عنك، فإن من القرف التلث (٢).

### الطاعون نوعان:

النوع الأول: الطاعون الغندي: وهو الذي ينتشر من الفئران إلى الإنسان بواسطة عض الحشرات وأهما البراغيث.... فينتقل الميكروب بواسطة الأوعية اللمفاوية من موضع عضه البرغوث إلى الجلد عند اتصال الأوعية اللمفاوية وأهمها الموجودة في المراق وهي المنطقة الأربية عند اتصال الفخذ بالبطن وغدد الإبط اللمفاوية.. ومنها غدد العنق اللمفاوية... وتتضخم هذه الغدد وتتورم وتمتلأ صديداً..

انظر إلى وصف النبي صلى الله عليه وسلم غدة كغدة البعير تخرج في المرق..... أليس هذا وصفاً دقيقاً !!! بليغاً كل البلاغة !.

---

(١) صحيح البخاري: حديث رقم - ٦٢٤٥ ج ٦ ص - ٢٤٤١، سنن البيهقي الكبرى حديث رقم ٦٣٥٢ ج ٣ ص ٣٧٦.

(٢) صحيح البخاري: حديث رقم: ٦٢٤٥ ج ٦ ص ٢٤٤١، سنن البيهقي الكبرى حديث رقم: ٦٣٥٢ ج ٣ ص ٣٧٦. جاء في تفسير القرطبي: أصل للقرف الكسب: يقال فلان يقرف لحياله أي يكسب والأقتراف الأكتساب وهو مأخذ من قولهم قرفة إذا كان محتالاً وقال ابن عباس: من يقترف حسنة: قال المودة لآل النبي ﷺ نزد له حسناً أي نضاعف له الحسنه بعشر أمثالها، تفسير القرطبي: ج ١٦ ص ٢٤، وفي (كتب الحديث): القرف: من دانة الوباء والمرض قال أبو سليمان: وهذا من باب رآه لأن فساد الأهواء من أضر الأشياء وأسرعها إلى أسقام البدن ثم الأطباء وكل = ذلك بإذن الله تعالى ومشيئته لا شريك له ولا حول ولا قوة إلا به، والتلف: الهلاك يعني من قارب متلفاً يتلف إذا لم يكن هواء تلك الأرض موافقاً له فيتركها.

سنن البيهقي الكبرى: ج ٩ ص ٣٤٧، فتح الباري: ج ١ ص ١٨٩، عون المعبود: ج ١٠ ص ٢٩٩، تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ٢٣٨، كشف الخفاء: ج ١ ص ٣٠٠، نيل الأوطار: ج ٧ ص ٣٧٥.

أما النوع الثاني: هو الطاعون الرئوي و هو أشد فتكاً من الطاعون  
الغدي... و لا يكاد ينجو منه أحد.

ثانياً: حكم القدوم على بلد الطاعون والخروج منه:

يرى جمهور العلماء <sup>(١)</sup> منع القدوم على بلد الطاعون ومنع الخروج منه  
فراراً من ذلك، لقول النبي ﷺ: **لا الطاعون آية شهادة لكل مسلم. شهادة لكل  
مسلم. الرجز ابتلى الله ﷻ به أناساً من عباده، فإذا سمعتم به فلا تدخلوا عليه،  
وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تقروا منه** <sup>(٢)</sup>.

وأخرج أحمد من حديث عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً **لا قلت: يا  
رسول الله فما الطاعون؟ قال: غدة كغدة الإبل، المقيم فيها كالشهيد، والفار  
منها كالقار من الزحف** <sup>(٣)</sup>.

قال الشوكاني <sup>(٤)</sup> وفي المنع من الدخول إلى الأرض التي قد وقع بها  
الطاعون عدة أحكام.

---

(١) أحكام القرآن للجصاص: ج ١ ص ٦١٥، شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي - دار  
المعرفة - ج ٤ ص ٣١٢، فتاوى الرملي: ج ٤ ص ٢٣٢، الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمي: ج ٤  
ص ٢٩ وما بعدها، إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية: ج ٤ ص ٣٠٢.

(٢) صحيح مسلم: ج ٤ ص ١٧٣٧ رقم ٢٢١٨.

(٣) مسند أحمد بن حنبل: ج ٦ ص ٢٥٥ رقم ٢٦٢٢٥.

(٤) نيل الأوطار: محمد بن علي الشوكاني - دار الحديث - ج ٧ ص ٢٢٠.

إحداها: تجنب الأسباب المؤنية، والبعد منها.

الثانية: الأخذ بالعافية التي هي مادة المعاش والمعاد.

الثالثة: أن لا يستشقوا الهواء الذي قد عفن وفسد فيصيبهم المرض.

الرابعة: أن لا يجاوروا المرضى الذين قد مرضوا بذلك، فيحصل لهم بمجاورتهم من جنس أمراضهم.

الخامسة: حمية النفوس عن الطيرة والعدوى ؛ فإنها تتأثر بهما، فإن الطيرة على من تطير بها.

وبالجملة ففي النهي عن الدخول في أرضه الأمر بالحذر والحمية، والنهي عن التعرض لأسباب التلف، وفي النهي عن الفرار منه الأمر بالتوكل والتسليم والتفويض، فالأول: تأديب وتعليم، والثاني تفويض وتسليم.

وفي الصحيح <sup>(١)</sup>: عن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام حتى إذا كان بسرغ لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه رضي الله عنه فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام. قال ابن عباس فقال عمر: ادع لي المهاجرين الأولين فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام فاختلّفوا فقال بعضهم قد خرجت لأمر ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي الأنصار فدعوتهم فاستشارهم فسلّكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني ثم قال ادع لي من كان ها هنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فنأى عمر في الناس إني مصبح على ظهر فأصبحوا عليه. قال أبو

---

(١) صحيح البخاري: ج ٥ ص ٢١٦٣ رقم ٥٣٩٧، صحيح مسلم: ج ٤ ص ١٧٤٠ ق ٢٢١٩.



عبدة بن الجراح: أفرارا من قدر الله ؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبدة ؟ نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله أرأيت لو كان لك إيل هبطت واديا له عدوتان إحداهما خصبة والأخرى جدبة أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله ؟ قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجته فقال إن عندي في هذا علما.

سمعت رسول الله ﷺ يقول ﷻ إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه ﷻ (١) قال فحمد الله عمر ثم انصرف (٢).

وقد ذكر العلماء في النهي عن الخروج من البلد التي وقع بها الطاعون أحكاما: منها (٣): أن الطاعون في الغالب يكون عاما في البلد الذي يقع به فإذا وقع فالظاهر مداخلة سببه لمن بها، فلا يفيد الفرار، لأن المفسدة إذا تعينت - حتى لا يقع الانفكاك عنها - كان الفرار عبثا فلا يليق بالعاقل.

---

(١) صحيح البخارى: ٥ ص ٢١٦٣، صحيح مسلم: ٣ ص ١٥٢٢، سنن البيهقي: ٣ ص ٣٧٦٥، التمهيد لابن عبد البر: ١٢ ص ٢٥٤، مسند البزار ٤ - ٩: ٧ ص ٢٧، ٣٩، مسند الشاشي: أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ٤١٠ هـ الطبعة الأولى - تحقيق: د/محفوظ الرحمن زين الله - ج ١ ص ٢٠٠، المعجم الأوسط: ٥ ص ٨٠، مسند الإمام أحمد: ٥ ص ٢٠٦، ٢٠٨، السنن الواردة في الفتن: أبو عمر عثمان بن سعيد - دار العاصمة الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - تحقيق/ضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري - ج ٧ ص ٧٢٧، البيان والتعريف: ١ ص ٦٨ .

(٢) صحيح مسلم: ج ٤ ص ١٧٤٠، صحيح البخارى: ج ٥ ص ٢١٦٢، صحيح ابن حبان: ج ٧ ص ٢١٩، سنن البيهقي الكبرى: ج ٧ ص ٢١٧، التمهيد لابن عبد البر: ج ٨ ص ٣٦٢، البيان والتعريف: ج ١ ص ٦٩، موطأ الإمام مالك: ج ٢ ص ٨٩٥.

(٣) أحكام القرآن للجصاص: ج ١ ص ٦١٥، شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي - دار المعرفة - ج ٤ ص ٣١٢، فتاوى الرملي: ج ٤ ص ٢٣٣، الفتاوى الفقهية الكبرى لابن حجر الهيتمي: ج ٤ ص ٢٩ وما بعدها، إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية: ج ٤ ص ٣٠٢.

ومنها: أن الناس لو تواردوا على الخروج لصار من عجز عنه بالمرض المذكور أو بغيره، ضائع المصلحة لفقد من يتعهد حيا وميتا. وأيضا فلو شرع الخروج فخرج الأقوياء لكان في ذلك كسر قلوب الضعفاء، وقد قالوا: إن حكمة الوعيد في الفرار من الزحف ما فيه من كسر قلب من لم يفر وإدخال الرعب عليه بخذلانه.

ومنها: حمل النفوس على الثقة بالله، والتوكل عليه، والصبر على أقضيته والرضا بها. وقال عمرو بن العاص رضي الله عنه <sup>(١)</sup>: فروا عن هذا الرجز في الشعاب والأودية ورعوس الجبال، فقال معاذ: بل هو شهادة ورحمة، ويتأول هؤلاء النهي على أنه لم ينه عن الدخول عليه والخروج منه، مخافة أن يصيبه غير المقدر، لكن مخافة الفتنة على الناس، لئلا يظنوا أن هلاك القادم إنما حصل بقدمه، وسلامة الفار إنما كانت بفراره، وقالوا: وهو من نحو النهي عن الطيرة والقرب من المجذوم، وقد جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه <sup>(٢)</sup>: الطاعون فتنة على المقيم والفار، أما الفار فيقول: فررت فنجوت، وأما المقيم فيقول: أقمت فمت، وإنما فر من لم يأت أجله، وأقام من حضر أجله.

#### هذا واتفق العلماء:

على جواز الخروج بشغل وغرض غير الفرار، ودليله صريح الأحاديث. أخرج البخاري و مسلم عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: **﴿إِنَّ الطَّاعُونَ رَجَزٌ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَوْ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فَإِذَا كَانَ بِأَرْضٍ فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا فِرَارًا مِنْهُ، وَإِذَا كَانَ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾** <sup>(٣)</sup>.

(١) مسند أحمد بن حنبل: ج ٥ ص ٢٤٨ رقم ٢٢١٨٩.

(٢) تفسير القرطبي: ج ٢ ص ٢١٨.

(٣) سبق تخريجه ص ١٠٢ هامش ٢.

و قال ﷺ: **الطاعون شهادة لأمتي، ووخز أعدائكم من الجن، غدة كغدة الإبل تخرج في الأباط والمراق، من مات فيه مات شهيداً، ومن أقام فيه كان كالمرابط في سبيل الله، ومن فر منه كان كالفار من الزحف** **ﷻ** <sup>(١)</sup> المراق: أسفل البطن.

حدثنا إسماعيل قال: حدثني مالك، عن نعيم بن عبد الله المجرم، عن أبي هريرة **رضي الله عنه** قال: قال ﷺ: **على أنقاب المدينة ملائكة، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال** **ﷻ** <sup>(٢)</sup>.

الطاعون وباء شديد الخطورة أصاب الأمم السابقة و كان شديد الفتك بهم... أول وصف للطاعون معروف إلى الآن هو الذي سماه قدماء المصريين على أوراق البردي وقد حدث طاعون مريع عام ٥٤٢ قبل الميلاد و اكتسح شمال أفريقيا و أوروبا و آسيا أي العالم القديم كله.. واستمر ينتشر من بلد إلى آخر لمدة خمسين عاماً.

و قد استمر الطاعون في الظهور من حين لآخر.. و قد ظهر في زمن عمر بن الخطاب **رضي الله عنه** وهو المشهور بطاعون عمواس وعمواس هي قرية من قرى الشام أنتشر فيها هذا المرض واستمر الطاعون في الظهور من حين إلى آخر.. و ظهر بصورة وباء عالمي في القرن الرابع عشر الميلادي و اكتسح أوروبا وآسيا و كان عدد ضحاياه في أوروبا وحدها خمسة و عشرين مليوناً.. وهم ربع

---

(١) سبق تخريجه ص ٩٩ هامش ٤ ، ٥.

(٢) صحيح البخاري: ج ٢ ص ٦٤٤، ٦ ص ٢٦٠٩، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٠٠٥، صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ٢١٢، المستدرک المستخرج على صحيح الإمام مسلم: محمد بن اسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي - دار ابن كثير اليمامة بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - الطبعة الثالثة تحقيق / د. مصطفى ديب البغا ج ٤ ص ٤٧، موطأ الإمام مالك: ج ٢ ص ٨٩٢، مسنن الإمام أحمد: ج ٢ ص ٢٣٧، التمهيد لابن عبد البر: ج ١٦ ص ١٧٩، فيض القدير: ج ٤ ص ٣٢١ .

سكان أوربا آنذاك... و قد أطلق عليه " الموت الأسود " لأنه قلما ينجو منه أحد ولا يزال يوجد في مناطق الهند بصورة مرض متوطن و بصورة أقل في الصين و بعض جزر إندونيسيا.. وكينيا.. والمدينة الوحيدة البعيدة عن هذا المرض هي المدينة المنورة مصداقاً لقوله ﷺ: لا على أنقاب المدينة ملائكة، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال<sup>(١)</sup>.

### أماكن الطاعون:

وأذا وقع الوباء، بالهمز مقصوراً وممدوداً والقصر أفصح وأشهر وهو الطاعون بأرض قوم فلا يقدم عليه من هو خارج عن تلك الأرض، ومن كان بها فلا يخرج منها فراراً منه أي من الوباء لما صح أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن ذلك، والنهي نهى كراهة.

قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَئِنْ أْكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

فيها مسألتان: الأولى: في سبب نزولها: وفيه قولان: أحدهما: أن بني إسرائيل لما سلط عليهم رجز الطاعون، ومات منهم عدد كثير، خرجوا هاربين من الموت، فأماتهم الله تعالى مدة، ثم أحياهم آية، وميتة العقوبة بعدها حياة، وميتة الأجل لا حياة بعدها. الثاني: روي أنه كتب عليهم القتال فتركوه وخرجوا

(١) سبق تخريجه ص ١٠٥.

(٢) سورة البقرة آية: (٢٤٣).



فارين منه.. وقد اختلف المفسرون<sup>(١)</sup> في سبب فرارهم، وأحسن الطرق، وأقواها:

أن فرارهم كان بسبب الطاعون، وفي مدة موتهم فقل: سبعة أيام وقيل: ثمانية وقيل: شهر، وقيل: أكثر منه بحيث بليت أجسادهم، ويؤيده رواية الطبراني أنهم رجعوا وقد توالدت ذريتهم، وفي عددهم، ومعظم الروايات أنهم كانوا أربعة آلاف وصوب الطبري أنهم كانوا أزيد من عشرة آلاف ؛ لأن الألف جمع كثرة، وتبعه جمع.

وأكثر ما قيل: أنهم ست مائة ألف، ومن غرائب التفسير أن ألف جمع ألف كجلوس جمع جالس فليس فيه نص على العدد بل على تألف قلوبهم، وفي الآية دليل كما قاله الرازي على أن الله ﷻ كره فرارهم من الطاعون.

وهو نظير قوله ﷻ ﴿ قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله ﷻ ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله ﷻ ﴿ قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>.

الفتوت لصرف الطاعون:

---

(١) تفسير الطبري: ج ٢ ص ٦٠٠، تفسير القرطبي: ج ٣ ص ٢١٨، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٤٠٠، الدر

المنثور: ج ١ ص ٧٤١، ٧٤٢، تفسير الصنعاني: ج ١ ص ٩٧، تفسير الجلالين: ج ١ ص ٥٠٠.

(٢) سورة الأحزاب آية: (١٦).

(٣) سورة النساء آية (٧٨).

(٤) سورة الجمعة آية (٨).



يرى الحنفية والشافعية <sup>(١)</sup> على المعتمد استحباب القنوت في الصلاة لصرف الطاعون باعتباره من أشد النوازل فقل يقنت لرفع الوباء الخالي عن الطاعون لأن من يموت به يكون شهيدا والميت بمطلق الوباء لا يكون شهيدا. وذهب الحنابلة وبعض الشافعية، إلى عدم مشروعية القنوت لرفع الطاعون لوقوعه في زمن عمر رضى الله عنه ولم يقننوا له لأنه شهادة والمعتمد عند الشافعية القنوت له لأن كونه شهادة لا يمنع القنوت له.

وقال المالكية <sup>(٢)</sup> باستحباب الصلاة لدفع الطاعون ؛ لأنه عقوبة من أجل الزنا، وإن كان شهادة لغيرهم. ولا يرى الحنابلة <sup>(٣)</sup> القنوت للطاعون.

**الخوف من العدوى:**

الخوف من غير الله تعالى لا يكون حراما: إن كان غير مانع من فعل واجب أو ترك محرم وكان مما جرت العادة بأنه سبب للخوف كالخوف من الأسود والحيات، والعقارب والظلمة، ومن ذلك الخوف من أرض الوباء قال ﷺ: **إذا سمعتم بالطاعون في الأرض فلا تدخلوها** <sup>(٤)</sup> قال المناوي: أي: يحرم عليكم ذلك، ومن ذلك الخوف من المجنوم على أجسامنا من الأمراض والأسقام وفي الحديث: **فر من المجنوم فرارك من الأسد** <sup>(٥)</sup> فصوص النفوس والأجسام

---

(١) برقية محمودية: ج ٤ ص ١٢٣، غزعيون البصائر: ج ٤ ص ١٣٣، أسنى المطالب شرح روض الطالب: ج ١ ص ١٥٩، الفتاوى الفقهية الكبرى: ج ١ ص ١٤٥، حاشية للجمال: ج ١ ص ٣٧١.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ١ ص ٣٠٩، الفواكه النوانى: ج ٢ ص ٣٤١.

(٣) مطالب أولى النهى: ج ١ ص ٥٦٠.

(٤) سبق تخريجه ص ١٠٢ .

(٥) صحيح البخارى: ج ٥ ص ٢١٥٨، سنن البيهقي الكبرى: ج ٧ ص ٢١٨، مصنف ابن أبي شيبة: ج ٥

ص ٣١١، مسند الإمام أحمد: ج ٢ ص ٤٤٣، للفرديوس بمأثور الخطاب: ج ٣ ص ١٤٩، عون المعبود: ج ١٠

ص ٣٠٢، تحفة الأحوذى: ج ٥ ص ١٩٨، شرح سنن ابن ماجه: ج ٩ ص ٢٧١ .

والمنافع والأعضاء والأموال والأعراض عن الأسباب المفسدة واجب لقوله  
﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾<sup>(١)</sup>.

أجر الصبر على الطاعون:

جاء في بعض الأحاديث استواء شهيد الطاعون وشهيد المعركة.  
فقد أخرج أحمد بسند حسن عن عتبة بن عبد السلمي رفعه ﷺ يأتي الشهداء  
والمتوفون بالطاعون، فيقول أصحاب الطاعون: نحن الشهداء، فيقال: انظروا  
فإن كانت جراحهم كجراح الشهداء تسيل دما وريحها كريح المسك فهم شهداء،  
فيجدونهم كذلك ﷻ<sup>(٢)</sup>.

وأخرج البخاري من حديث ﷺ عائشة - رضى الله عنها - أنها سألت ﷺ  
عن الطاعون، فأخبرها نبي الله أنه كان عذابا يبعثه الله على من يشاء فجعله الله  
رحمة للمؤمنين فليس من عبد يقع الطاعون فيمكث في بلده صابرا يعلم أنه لن  
يصيبه إلا ما كتبه الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد ﷻ<sup>(٣)</sup>.

ويفهم من سياق هذا الحديث أن حصول أجر الشهادة لمن يموت بالطاعون  
مقيد بما يلي:

أ - أن يمكث صابرا غير منزعج بالمكان الذي يقع به الطاعون فلا يخرج  
فرارا منه.

---

(١) سورة البقرة آية (١٩٥).

(٢) مجمع الزوائد: ج ٢ ص ٣١٤، مسند الإمام أحمد: ج ٤ ص ١٨٥، مسند الشاميين: ج ٢ ص ٤٢٩، المعجم  
الكبير: ج ١٧ ص ١١٨، الترغيب والترهيب: ج ٢ ص ٢٢٢.

(٣) صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٤٤١، السنن الكبرى: ج ٤ ص ٣٦٣، مسند الإمام أحمد: ج ٦ ص ٦٤، شرح سنن  
ابن ماجه: ج ١ ص ٢٦٢، عون المعبود: ج ٨ ص ٢٥٦، فيض القدير: ج ٤ ص ٢٨٧، الترغيب والترهيب:  
عبد العظيم ابن عبد القوى المنذرى أبو محمد - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى تحقيق  
/إبراهيم شمس الدين - ج ٢ ص ٢٠٦.

ب - أن يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له. فلو مكث وهو قلق أو نادم على عدم الخروج ظاناً أنه لو خرج لما وقع به أصلاً ورأساً، وأنه بإقامته يقع به، فهذا لا يحصل له أجر الشهيد ولو مات بالطاعون، هذا الذي يقتضيه مفهوم هذا الحديث، كما اقتضى منطوقه أنه من اتصف بالصفات المذكورة يحصل له أجر الشهيد وإن لم يميت بالطاعون.

**والمراد بشهادة الميت بالطاعون:**

أنه يكون له في الآخرة ثواب الشهيد، وأما في الدنيا فيغسل ويصلى عليه. قال القاضي البيضاوي: من مات بالطاعون، أو بوجع البطن ملحق بمن قتل في سبيل الله لمشاركته إياه في بعض ما يناله من الكرامة بسبب ما كابده، لا في جملة الأحكام والفضائل.

## أما شهيد الآخرة:

فهو المقتول ظلماً من غير قتال، وكالميت بداء البطن، أو بالطاعون، أو بالغرق، وكالميت في الغربة، وكطالب العلم إذا مات في طلبه، والنفساء التي تموت في طلقها، ونحو ذلك. واستثنى من الغريب العاصي بغربته، ومن الغريق العاصي بركوبه البحر كأن كان الغالب فيه عدم السلامة، أو ركوبه لإتيان معصية من المعاصي، ومن الطلق الحامل بزنى، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد خمسة: المطعون، والمبطون، والغرق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله ﷺ (١)

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ﷺ الطاعون شهادة لكل مسلم ﷺ (٢).

ويجب الشكر لله على دفع النقم سواء اندفعت عن الإنسان أو عن ولده أو عموم المسلمين وذلك كذهاب مرض أو انحسار طاعون أو عدو، ونحوهما مما يخشى ضرره كغرق أو حريق ومنه قول أهل الجنة: قال تعالى: ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ (٣).

---

(١) صحيح البخاري: ج ١ ص ٢٢٢، ٢ ص ١٠٤١، صحيح مسلم: ج ٣ ص ١٥٢١، صحيح ابن حبان: ج ٧ ص ٤٦١، الحديث المختارة: ج ٩ ص ٨٨، السنن الكبرى: ج ٤ ص ٣٦٣، موطأ الإمام مالك: ج ١ ص ١٣١، مسند الإمام أحمد: ج ٢ ص ٣٢٤، للقرطبي بمأثور الخطاب: ج ٢ ص ٣٦١، تحفة الأحوذى: ج ٤ ص ١٤٦.

(٢) سبق تخريجه، ص ١٠٢.

(٣) سورة فاطر آية: (٣٤).

## علاقة الطاعون باليأس من الشفاء؟

بعد استعراضنا لمرض الطاعون وبيان ماهيته وحكمه، يمكن القول بأن مرض الطاعون يبين يعد من الأمراض الميؤس من شفائها لأنه مرض فتاك بنوعيه الغدي والرئوي ولا ينجو منه أحد فهو وباء لاعلاج منه إلا بالفرار، كما دلت على ذلك الأحاديث النبوية الشريفة والتي سقناها من قبل، كما أن مرض الطاعون يعد مرض موت لتحقيق شرطيه وهما:

الأول: أن يكون مرضاً يحدث منه الموت غالباً.

الثاني: أن يموت الشخص بالفعل موتاً متصلاً به، ومن ثم يمكن القول بأن مرض الطاعون يدخل ضمن الأمراض الميؤس من شفائها التي تعد من أمراض الموت.





## الفرع الرابع الجذام

نتناول تعريف الجذام أولاً، وثانياً أحكام يختص بها المجنوم:

أولاً: تعريف الجذام لغة واصطلاحاً:

الجذام لغة: علة تتآكل منها الأعضاء وتتساقط.<sup>(١)</sup>

الجذام اصطلاحاً:

لا يخرج الاستعمال الفقهي عن هذا المعنى، ونقل ابن عابدين عن القهستاني<sup>(٢)</sup>: أنه داء يتشقق به الجلد وينتن ويقطع اللحم.

يقول ابن مفلح<sup>(٣)</sup>:

يقول: الأطباء: إن الجذام والسل من الأمراض المعدية المتوارثة وإن كل مرض له نتن وريح يعدي كالجذام، والسل، والجرب، والحمى البوبائية والرمم وإنه أعدى بالنظر إليه، والقروح الرديئة، والوباء وهو يحدث في آخر الصيف ولا يريدون بذلك معنى العدوى بل لأجل الرائحة وهم أبعد الناس عن الإيمان بيمين وشؤم، لا سيما وقد يكون في بدن الصحيح قبول واستعداد لذلك الداء، والطبيعة سريعة الانفعال نقالة لا سيما مع الخوف، والوهم فإنه مسئول على القوى، والطبائع، ويتوجه احتمال يجب ذلك هنا.

وقال المحقق الحلي: <sup>(١)</sup>

---

(١) لسان العرب لابن منظور: ج ١٢ ص ٨٦، المغرب للمطرزي: ج ١ ص ١٣٧، التعاريف للمناوي: ص ٢٣٧.

(٢) رد المحتار على الدر المختار: ج ٣ ص ٥٠٢.

(٣) الآداب الشرعية والمنح المرعية: محمد بن مفلح بن محمد المقدسي - عالم الكتب - ج ٢ ص ٣٦٤ وما بعدها.

أن الجذام: هو الذي يظهر معه يبس الأعضاء، وتناثر اللحم. ولا تجزى قوة الاحتراق، ولا تعجر الوجه، ولا استدارة العين. ولقد أثبت علم الطب الحديث أن مرض الجذام من أخطر الأمراض الجلدية التي تنتقل بالعدوى من خلال ميكروب الجذام الذي أمكن مشاهدته والتعرف عليه أخير منذ أكثر من مائة عام ومع ذلك لم يستطع العلم الحديث السيطرة عليه حتى الآن ومرض الجذام يصيب أطراف الأعصاب مثل أطراف أعصاب الذراعين ويجعل المريض يفقد الإحساس فلا يحس بالألم والحرارة والبرودة بل ويمكن أن تدخل الشوكة في قدمه دون أن يشعر فضلا عن إصابة المريض بضمور في عضلات اليدين والساقين وقروح في الجلد خاصة في القدمين واليدين وتآكل عظامهما وتفقد بعض أجزاء منهما كالأصابع ويمكن أن يصيب القرنية فيؤثر على الإبصار.

. كما أن مرض الجذام يصيب أيضا الخصيتين.. وهذا يعني أن مريض الجذام يفقد القدرة الجنسية وبالتالي لا تكون له ذرية من أولاد.

### والجذام نوعان:

#### الأول: عقدي:

وهو الذي يصيب نوى المناعة الضعيفة ويظهر على هيئة عقيدات مختلفة الحجم تصيب الجسم وخاصة الوجه فتكسبه شكلا خاصا يشبه وجه الأسد.. كما يسبب هذا النوع سقوط شعر الحاجبين وقد يصيب الغشاء المخاطي وجه الأسد.. كما يسبب هذا النوع سقوط شعر الحاجبين وقد يصيب الغشاء المخاطي للأنف ويسبب نزيفا منه.

#### الثاني: النوع البقعي الخدرى:

---

(١) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ج ٢ ص ٢٦٤.

وهو يصيب الجلد على هيئة بقع باهتة مختلفة الأشكال والأحجام.. وتتميز هذه البقع بفقدان الحساسية والعرق ونقص في كمية صبغة خلايا الجلد وهذا النوع يصيب المرضى ذوي المناعة الجيدة نسبيا.

ومن عظمة التوجيه النبوي الشريف للذين أنعم الله عليهم بنعمة الصحة وعدم الابتلاء بهذا المرض اللعين قول ﷺ: ﴿لَا تَدِيمُوا النَّظَرَ إِلَى الْمَجْنُونِ﴾<sup>(١)</sup>.

فلقد أثبت علم النفس الحديث أن المجنون إذا رأى صحيح فتعظم مصيبتة وتزداد حسرتة.. ومن ثم فقد إذا رأى صحيح البدن يديم النظر إليه جاء النهي عن النظر إليهم رعاية لمشاعرهم هكذا أدرك الرسول ﷺ خطورة العدوى من مريض الجذام فأمر الأصحاء بالابتعاد عن المصابين به على الفور كما يبتعد الشخص عن الأسد المفترس قال ﷺ: ﴿فَرِّ مِنَ الْمَجْنُونِ كَمَا تَفْرَمَنِ الْأَسَدَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولا سيما أن ميكروب الجذام إذا تمكن من الشخص الصحيح افترسه لقد قيل هذا الحديث منذ أكثر من أربعة عشر قرنا.. ويجيء العلم الحديث ليثبت صحته وينصح بالتوجيه النبوي الشريف.

---

(١) سنن البيهقي الكبرى: ج ٧ ص ٢١٨، مصباح الزجاجة: ج ٤ ص ٨٧، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١١٧٢، مصنف ابن أبي شيبة: ج ٥ ص ٣١١، مسند الإمام أحمد: ج ١ ص ٢٣٣، فيض القدير: ج ٦ ص ٣٩٢، تهذيب الكمال: يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي - مؤسسة الرسالة بيروت - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م - الطبعة الأولى - تحقيق / د. نشار عواد معروف ج ٣٥ ص ٢٥٩، الزرية الطاهرة: الإمام الحافظ أبو بشر محمد أحمد بن حماد الدولابي - الدار السلفية الكويت ١٤٠٧ هـ - الطبعة الأولى تحقيق / سعد المبارك الحسن ج ١ ص ٩١.

(٢) صحيح البخاري: ج ٥ ص ٢١٥٨، سنن البيهقي الكبرى: ج ٧ ص ٢١٨، مصنف ابن أبي شيبة: ج ٥ ص ٣١١، مسند الإمام أحمد: ج ٢ ص ٤٤٣، القردوس بمأثور الخطاب: ج ٣ ص ١٤٩، عون المعبود: ج ١٠ ص ٣٠٢، تحفة الأحوذى: ج ٥ ص ١٩٨، شرح سنن ابن ماجه: ج ٩ ص ٢٧١.

ثانياً: أحكام يختص بها المجذوم:

١ - التفريق بين الزوجين بسبب الجذام:

يرى المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> والزيدية<sup>(٤)</sup> والإمامية<sup>(٥)</sup> ثبوت خيار الفسخ لكل واحد من الزوجين إذا وجد بصاحبه الجذام، لأنه يثير نفرة في النفس تمنع قربانه ويخشى تعديه إلى النفس والنسل فيمنع الاستمتاع. ويشترط المالكية لثبوت الخيار للزوجين بعيب الجذام كونه محققاً ولو قل، أما الجذام المشكوك فيه فلا يثبت به الخيار عندهم. وحكى إمام الحرمين - من الشافعية - عن شيخه أن أوائل الجذام لا تثبت الخيار، وإنما يثبت إذا استحکم، وأن استحکام الجذام إنما يحصل بالتقطع. وتردد إمام الحرمين في هذا وقال: يجوز أن يكتفى باسوداد العضو، وحكم أهل المعرفة باستحکام العلة. وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف<sup>(٦)</sup> إلى أنه ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بجذام الآخر، وبهذا قال عطاء والنخعي وعمر بن عبد العزيز وأبو زياد وأبو قلابة وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري والخطابي. وفي المبسوط أنه مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما.

---

(١) المدونة للإمام مالك: ج ٢ ص ١٤٣، المنتقى شرح الموطأ: ج ٤ ص ٥٨، ج ٤ ص ١٢٢، مواهب الجليل في

شرح مختصر خليل: ج ٣ ص ٤٨٥ .

(٢) الأم للإمام الشافعي: ج ٧ ص ١٨٢ .

(٣) للمغني لابن قدامة: ج ٧ ص ١٤١ وما بعدها، الفتاوى الكبرى لابن تيمية: ج ٢ ص ١٢٠، كشف القناع للبهوتي: ج ٥ ص ١١١.

(٤) البحر الزخار: ج ٤ ص ٦١.

(٥) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ج ٢ ص ٢٦٤.

(٦) المبسوط للسرخسي: ج ٥ ص ٩٦، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي: ج ٣ ص ٢٦، نصب الرأية للزيلعي: ج ٢ ص ٥٢٤، العناية شرح الهداية: ج ٤ ص ٣٠٦.



وقال محمد بن الحسن <sup>(١)</sup>: لا خيار للزوج بعيب الجذام في المرأة، ولها هي الخيار بعيب الجذام في الزوج دفعا للضرر عنها، كما في الجب والعنة، بخلاف جانب الزوج لأنه متمكن من دفع الضرر بالطلاق.

## ٢ - مخالطة الجذماء للأصحاء:

قال الرحيباني: لا يجوز للجنماء مخالطة الأصحاء عموما، ولا مخالطة صحيح معين إلا بإئنه، وعلى ولاية الأمور إلزامهم بذلك بأن يسكنوا في مكان منفرد لهم، فإن امتنع ولي الأمر أو المجنوم من ذلك ؛ أثم ؟. وإذا أصر على ترك الواجب مع علمه به ؛ فسق <sup>(٢)</sup>.  
الجذام واليأس من الشفاء ؟.

يعد مرض الجذام بمفهومه العلمي والطبي من الأمراض الميؤس من شفائها سيما وأنه من أهم العيوب التي يفسخ بها النكاح، فهو بنوعيه العقدي و البقعي الخدري غير قابل للشفاء، ومن ثم يمكن القول بأنه من الأمراض الميؤس من شفائها.

---

(١) نصب الراية للزيلعي: ج ٣ ص ٥٢٤، العناية شرح الهداية: ج ٤ ص ٣٠٦.

(٢) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: مصطفى بن سعد بن عبده الرحيباني - المكتب الإسلامي - ج ٦ ص ٢٢٦.



## الفرع الخامس

### البرص

نتناول تعريف البرص أولاً، و ثانياً، ثبوت الخيار في فسخ النكاح بسبب البرص.

#### أولاً: تعريف البرص لغة واصطلاحاً:

البرص لغة: داء معروف، وهو بياض يقع في ظاهر الجلد، يقع الجلد ويذهب دمويته. وبرص برصاً فهو أبرص، والأنثى برصاء<sup>(١)</sup>.

وأما البرص اصطلاحاً: لا يخرج الاستعمال الفقهي عن هذا المعنى.

وقال المحقق الحلي<sup>(٢)</sup>: وأما البرص: فهو البياض الذي يظهر على صفحة البدن لغلبة البلغم ولا يقضي بالتسلط مع الاشتباه.

ثانياً: ثبوت الخيار في فسخ النكاح بسبب البرص:

أثبت المالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup> والزيدية<sup>(٦)</sup> والإمامية<sup>(٧)</sup> طلب

فسخ الزواج

بوجود البرص المستحكم في الجملة.

---

(١) لسان العرب لابن منظور: ج ٧ ص ٥، مختار الصحاح: ص ٧٣، المصباح المنير: ج ١ ص ٤٤.

(٢) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ج ٢ ص ٢٦٤.

(٣) المدونة للإمام مالك: ج ٢ ص ١٤٣، المنتقى شرح الموطأ: ج ٣ ص ٢٧٩، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: ج ٢ ص ٤٨٥.

(٤) الأم للإمام الشافعي: ج ٧ ص ١٨٢، حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٣ ص ٢٦٢، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي: ج ٧ ص ٣٤٦.

(٥) المغني لابن قدامة: ج ٧ ص ١٤٢، الفتاوى الكبرى لابن تيمية: ج ٥ ص ٤٦٥.

(٦) البحر الزخار: ج ٤ ص ٦١.

(٧) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ج ٢ ص ٢٦٤.

فأجاز المالكية للزوجة فقط طلب فسخ العقد ببرد مضر بعد العقد، سواء كان قبل الدخول أو بعده، وذلك بعد التأجيل سنة إن رجي برؤه. وأجاز الشافعية والحنابلة للزوج أو للزوجة طلب الفسخ بالبرد قبل الدخول وبعده. وهذا كله مع مراعاة شروط الخيار على الوجه المبين في النكاح.

ومنع الحنفية<sup>(١)</sup> - عدا محمد - تخيير أحد الزوجين بعيب الآخر ولو فاحشا كبرد، وقال محمد<sup>(٢)</sup>: يثبت الخيار بالبرد للزوجة فقط، بخلاف الزوج لأنه يقدر على دفعه بالطلاق. ويرجع إليه في موطنه.

واستدل لثبوت الخيار بسبب البرد بما روي عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال<sup>(٣)</sup>: أيما رجل تزوج امرأة، فدخل بها فوجد بها برصا. أو مجنونة أو مجنومة فلها الصداق بمسبسه إياها، وهو له على من غره منها. وحديث زيد بن كعب بن عجرة قال:

«تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بني غفار فرأى بكشحا بياضا، فقال لها النبي: خذي عليك ثيابك ولم يأخذ مما آتاها شيئا»<sup>(٤)</sup>.

البرد واليأس من الشفاء : لا يعد مرض البرد من أمراض الموت ذلك لأنه يقعد المصاب به عن الحركة ولا يتحقق به الموت غالبا إلا أنه في ذات الوقت يعد مرضا ميؤسا من شفائه، ويحصل به الفرقة في النكاح. إلا إذا تم

---

(١) المبسوط للرخسي: ج ٥ ص ٩٦، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلي: ج ٢ ص ٢٦، نصب الرأية للزيلي: ج ٢ ص ٥٢٤، العناية شرح الهداية: ج ٤ ص ٢٠٦.

(٢) المراجع السابقة: نفس الموضع.

(٣) مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني - المكتب الإسلامي - بيروت

الطبعة الثانية - ١٤٠٣هـ - تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي - ج ٦ ص ٢٤٤ رقم ١٠٦٧٩.

(٤) مسند أحمد بن حنبل: رقم ١٦٠٧٥ ج ٣ ص ٤٩٢، سنن البيهقي الكبرى: رقم ١٤٢٦٧ ج ٧ ص ٢٥٧.

اكتشاف علاج له فى الوقت الراهن فعندئذ يخرج من دائرة الأمراض الميؤس  
من شفائها.





## الفرع السادس السرطان

### السرطان:

هو ورم خبيث يتصف بطاقة غير محدودة لنمو الخلايا بالمستمر هذه الخلايا بالخبيثة، إما أن تمتد محلياً، وتغزو وتدمر النسيج الطبيعية المجاور، وإما أن ينتقل عبر الأوعية إلى أماكن أخرى من الجسم وتؤسس بؤراً جديدة نامية تسميها البؤر السرطانية المنتقلة، هذه البؤر السرطانية المنتقلة بدورها تدمر الأعضاء الجديدة التي تغزوها وتنتهي بوفاة المصاب.

والسرطان ليس مرضاً وحيداً بل هو مجموعة من الأمراض تتصف بصفة مشتركة هي خبيثتها، هذه المجموعة من الأمراض تختلف اختلافاً واضحاً في منشئها، ودرجة إنتشارها ومظاهرها السريرية كما يختلف في مشاكل تشخيصها وعلاجها غير أنها جميعاً تدمر الأنسجة الطبيعية، وأخيراً تنتهي بوفاة المريض المحتمة.

ومرض السرطان يهاجم أعضاء مختلفة من الجسم، فسرطان الرئة في الوقت الحاضر يعتبر المسبب الرئيسي للوفاة المبكرة لدى الرجال عام ١٩٨٢ تبعاً للإحصاءات فقد مات ٨% إلى ٢٥% من المصابين بسرطان الرئة في هذه السنة.

أما سرطان القولون والمستقيم يعتبر ثاني أكبر مسبب للموت، ثم سرطان المثان هذا السرطان الثاني الأكثر إنتشاراً والسرطان الثالث الأكثر تسبباً في الموت، ثم سرطان البنكرياس وسرطان المثان وسرطان الدم وسرطان الثدي

وعنق الرحم لدى السيدات، وسرطان المعدة وسرطان الكليه والمجارى البولية  
وسرطان الكبد وسرطان الدماغ وغيره من السرطانات (١).

أما أسباب مرض السرطان:

فقد فشلت التجارب على الحيوانات المخبرية لمعرفة أسباب السرطان  
والإجابة عن كل مظاهره وعن أسباب اختلاف حدوثه وانتشاره، فلذلك بعض  
العلماء يرون: أن هناك عوامل مختلفة تتصل بالبيئة والغذاء وبعض الممارسات  
والعادات الإجتماعية الخاصة التي لها تأثيرها في توليد السرطان وإنتشاره (٢).  
هل يعد السرطان مرضا ميؤوسا من شفائه ؟.

يعد مرض السرطان بدرجاته وأنواعه المختلفة من الأمراض الميؤس من  
شفائها لأنه

حتى الآن لم يتم اكتشاف أى علاج جذرى له، فهو من أمراض الموت لتحقق  
شرطيه فيه.

---

(١) السرطان والأمراض الإتحالية الخطرة: د/ ملحم حسن - ص ١٣ ص ٣٠.

(٢) المرجع السابق: ص ٣٠.

## المبحث الثاني واجبات المريض والطبيب في المرض الميؤس من شفائه

نتناول ذلك المبحث في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: ما يجب على المريض الميؤس من شفائه.

المطلب الثاني: ما يجب على الطبيب تجاه الميؤس من شفائهم.





## المطلب الأول ما يجب على المريض الميؤس من شفائه

مَهَيَّدٌ:

إن الأمراض المزمنة، أو المستعصية أو الميؤس من شفائها رغم ما فيها من الآلام المبرحة التي لا تطاق، يجب أن يعاملها المريض معاملة الأمراض العادية، بالصبر والإلتجاء إلى الله تعالى فالله عَلَّمَهُ قادر على شفاء جميع أنواع الأمراض لذا يجب على المريض الميؤس من شفائه أن يتحلى بالصفات الآتية:

الأولى: تحسين خلقه:

جاء في المجموع (ينبغي للمريض الميؤس من شفائه أن يحرص على تحسين خلقه وأن يجتنب المخاصمة والمنازعة في أمور الدنيا وأن يستحضر في ذهنه أن هذا آخر أوقاته في دار الأعمال فيختمها بخير، وأن يستحل زوجته وأولاده وسائر أهله، وغلمانه أو مصاحبيه وجيرانه وأصدقائه وكل من كانت بينه وبينه معاملة وأن يتعاهد نفسه بقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت وأن يحافظ على الصلوات وإجتنب النجاسة وغيرهما من وظائف الدين ولا يقبل قول من يخله عن ذلك فإن هذا مما يبئى به وهذا المخذل هو الصديق الجاهل والعدو الخفى وأن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح عليه وكذا كثرة البكاء ويوصيهم بترك ما جرت العادة به من البدع في الجنائز ويتعاهده بالدعاء له).<sup>(١)</sup>

---

(١) المجموع شرح المذهب للنووي: ج ٥ ص ١٠٩ ومثله في نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: ج ٢ ص ٤٣٦.  
مغنى المحتاج: ج ٥ ص ٥٣٧، المغنى لابن قدامة: ج ٦ ص ١٠٨.

فهذا النص جمع فأوعى كل ما يجب على المريض الميئوس من شفائه أن يتحلى به وقال ﷺ: ﴿ لا يستكمل العبد إيمانه حتى يحسن خلقه ولا يشفى غيظه ﴾<sup>(١)</sup>.

### الثانية: أن يحسن الظن بالله:

ينبغي على المريض الميئوس من شفائه أن يحسن الظن بالله<sup>(٢)</sup>.  
لخبر الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً ﴿ أنا عند ظن عبدي ﴾ زاد أحمد إن ظن بي خيراً فله وإن ظن بي شراً فله<sup>(٣)</sup>.  
وعن أبي موسى مرفوعاً ﴿ من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه ﴾<sup>(٤)</sup> ففي هذه الأحاديث الشريفة دلالة واضحة على أنه يجب على المريض أن يرضى بقضاء الله ويصبر على قدره ويحسن الظن بربه لقوله ﷺ: ﴿ لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) الفردوس بمأثور الخطاب: ج ٢ ص ١١٥.

(٢) الإتيان: ج ٢ ص ٤٦٤، البحر الزخار: ج ٢ ص ٨٦ الفروع لابن مفلح: محمد بن مفلح بن محمد المقدسي، عالم الكتب السعودية ج ٢ ص ١٨٠.

(٣) صحيح مسلم: ج ٢ ص ٢٠٦٧، صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٦٩٤، ٦ ص ٢٧٢٥ صحيح ابن حبان: ج ٢ ص ٤٠٢، ٤٠٧، المستدرک علی الصحيحين: ج ٤ ص ٢٦٨ سنن الترمذي: ج ٤ ص ٥٩٦، موارد الظمان: ج ١ ص ١٨٣.

(٤) صحيح البخاري: ج ٥ ص ٢٣٨٧، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٢٠٦٥، ٢٠٦٧ باب من أحب لقاء الله، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٥٥٤، سنن الدرامي: ج ٢ ص ٤٠٢، سنن النسائي: ج ٤ ص ١٠، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١٤٢٥، فتح الباري: ج ١١ ص ٣٥٨. مجمع الزوائد: ج ٢ ص ٣٢٠ السنن الكبرى للبيهقي: ج ١ ص ٦٠٣، مسند أحمد: ج ٢ ص ٤٢٠، جالبيان والتعريف: ج ٢ ص ٢٠٥، شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٧ ص ٩ المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني - دار الحرمين القاهرة ١٤١٥هـ - تحقيق/ طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ج ٤ ص ٢٣٨.

(٥) صحيح مسلم: ج ٤ ص ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، صحيح ابن حبان: ج ٢ ص ٤٠٣، ٤٠٤، سنن البيهقي الكبرى: ج ٢ ص ٣٧٧، سنن أبي داود: ج ٢ ص ١٨٩، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١٢٩٥، مسند أحمد: ج ٢ ص ٢٩٣، المعجم الأوسط ج ٢ ص ١٦٥ البيان والتعريف ج ٢ ص ٢٩٦، فتح الباري ج ١١ ص ٣٠١، مسند

وأنه مهما اشتدت الآلام على المريض الميئوس من شفائه فإنه لا يحق له أن يتمنى وهذا حديث أم الفضل رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ دخل عليهم وعباس عم الرسول ﷺ يشتكي، فتمنى عباس الموت: فقال: له رسول الله ﷺ: يا عم لا تتمن الموت فإنك إن كنت محسناً فإن تؤخر تزد إحصاناً إلى إحصانك خير لك، وإن كنت مسيئاً فإن تؤخر فتستعيز من إساءتك خير لك. فلا تتمن الموت ﴿١﴾.

كما روى في الحديث عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال: ﴿ لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به في الدنيا لكن ليقل: اللهم أحييني ما كانت الحياة خير لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خير لي ﴾ (٢).

قيل: فإن ذكر قول الله تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ (٣) فإن هذا ليس على استعجال الموت المرضى عنه. لكنه

---

أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي دار المأمون للتراث دمشق ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م الطبعة الأولى تحقيق /حسين مسلم أسد: ج ١٢ ص ٥٠٢.

(٤) المستترك على الصحيحين: ج ١ ص ٤٨٩، مسند أحمد ج ٣ ص ٣٣٩، مسند الحارث: زوائد الهيثمي ج ٢ ص ٩٧٥، المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني - مكتبة العلوم والحكمة الموصل ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م الطبعة الثانية تحقيق/ حمدي عبد المجيد السلفي - ج ٢٥ ص ٢٨، الطبقات الكبرى: محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري - دار صادر بيروت ٤ ص ٢٣، مسند أبي يعلى: ج ١٢ ص ٥٠٣.

(٢) تفسير القرطبي: ٩ ص ٢٦٩، تفسير الطبري: ج ٥ ص ٤٨، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٢٠٦٤، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٢١٤٦، ص ٢١٤٧، صحيح ابن حبان: ج ٣ ص ٢٤٨، سنن الترمذي: ج ٣ ص ٣٠١، سنن أبي داود: ج ٣ ص ١٨٨، السنن الكبرى: ج ٦ ص ٥٠١، سنن النسائي: ج ٤ ص ٢، المستترك على = الصحيحين: ج ٣ ص ٥٠١، الفردوس بمأثور الخطاب: ج ٥ ص ١٢٧، فتح الباري: ج ١ ص ١٢٨، ص ١٣٠.

(٣) سورة يوسف جزء من الآية (١٠١).

محمول على الدعاء بأن لا يتوفاه الله تعالى إلا إذا توفاه مسلماً وهذا ظاهر الآية الذي لا تزيد فيه<sup>(١)</sup> ويكره تمنى الموت لضر نزل به لا لفتته دين<sup>(٢)</sup>.

### الثالثة: التداوي.

لا يجوز للمريض أن يفقد الأمل والتفاؤل وأن يسعى في العلاج وطلب الدواء<sup>(٣)</sup> إمتثالاً لأمر الله تعالى الذي وضع لكل داء دواء وأنه مهما قرر الأطباء أنه لا علاج للمرضى الميؤس من شفائهم فإن ذلك ليس محل اعتبار لأن كثير من الأمراض الفتاكة تماثلت للشفاء بفضل التقدم المزهل في علوم الطب والتقنيات الحديثة في العلاج.

كما أن كثيراً من الأمراض التي كان ميؤساً من شفائها من قبل أصبحت محلاً للعلاج، بل ويتحقق فيها الشفاء بإذن الله تعالى، كما هو الحال بالنسبة للأعضاء التالفة التي تم استبدالها بأخرى عن طريق الزرع الكلى والكبد والفخاع، سواء كان من إنسان حي أو جثة ميت أو غير ذلك من وسائل العلاج الأخرى لمثل هذه الأمراض.

وأن العلاج والتداوي مباح شرعاً وهو من الأمور الواجبة عند بعض العلماء كالشافعية والحنابلة وما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله والعلامة ابن

---

(١) تفسير القرطبي: ج ٩ ص ٢٦٩، ج ١١ ص ٩٢، تفسير الطبري: ج ٢٩ ص ٦٢، تفسير ابن كثير: ج ٤ ص ٤١٧.

(٢) حاشية ابن عابدين: ج ٦ ص ٤١٩، حواشي الشرواني: عبد الحميد الشرواني - دار الفكر بيروت - ج ٢ ص ١٨٢، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢١٢، حاشية البيجرمي: ج ١ ص ٤٤٨، المجموع: محي الدين بن شرف النووي، دار الفكر بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م ج ٥ ص ٩٦، الإقناع للشرييني: محمد الشرييني الخطيب - دار الفكر بيروت ١٤١٥هـ - مكتبة البحوث والدراسات - دار الفكر، فتح الوهاب زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري أبو يحيى - دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨هـ - الطبعة الأولى - ج ١ ص ٢٠٨، مغني المحتاج: ج ١ ص ٣٥٧، منهج الطلاب: زكريا الأنصاري - دار المعرفة بيروت ج ١ ص ٢٣، منهج الطالبين: يحيى بن شرف النووي أبو زكريا - دار المعرفة بيروت - ج ١ ص ٢٨.

(٣) الآداب الشرعية والمنح المرعية: محمد بن مفلح المقدسي - طبعة عالم الكتب بيروت - ج ١ ص ٣.



القيم الجوزية، فالتداوى هو من أسباب الشفاء إذا أَراده الله تعالى فعلى المريض أن يسعى وليس عليه إدراك المقاصد، وأن تعطيل الأسباب فيه تعطيل لسنة الكون والتداوى قد أمر به الإسلام لقوله ﷺ فيما روى عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ﴿ لكل داء دواء فإذا أصبت دواء الداء برأ بإذن الله تعالى ﴾ (١) أيا كانت طبيعة الدواء مادية أو روحية فالشفاء هو منه صاحب الشرع على المرضى من عباده، لأن الذي وضع الشرع، وضع الطب ولأن سبب الإبقاء على حياة الميئوس من شفائه من الوجهة الطبية هو أنه من المستحيل أن يعرف الأطباء على وجه التأكيد موته أم لا فإذا كانت حالته مستقره وغير قابلة للشفاء فقد شفيبت حالات من قبل كان ميئوساً من شفائها.

وأنه قد يجد جديد في مجال الطب والعلم، فيتم الشفاء لكثير من الأمراض مثل مرض السل وتلف بعض الأعضاء في الجسم كالكلية، وقد أمر ﷺ بالتداوى فقال: ﴿ إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء فتداووا ﴾ (٢).

وروى أبو داود في سننه وصححه الترمذي عن أسامه بن شريك قال جاءت الإعراب، فقالوا: يا رسول الله أتتداوى فقال ﷺ ﴿ تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد الهرم ﴾ (١).

---

(١) صحيح مسلم: باب لكل داء دواء واستحياب التداوى ج ٤ ص ١٧٢٩، صحيح ابن حبان: ١٣ ج ص ٤٢٨، المستدرک على الصحيحين: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، السنن الكبرى: ج ٤ ص ٣٦٩، شرح النووي على صحيح مسلم دار إحياء التراث العربى بيروت - الطبعة الثانية ١٩٩٢ م ج ١٤ ص ١٩١، فتح الباری: دار المعرفة بيروت - ١٣٧٩هـ تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب ج ١٠ ص ١٣٥، مسند الإمام أحمد: ٣ ص ٣٣٥، وتكره السيوطي في الجامع الصغير: وقال أخرجه الإمام أحمد ومسلم عن جابر وأشار إليه بالعجبه، وقال المنذرى لم يخرج به البخارى واستدرکه الحاكم فوهم فيض القدير ج ٥ ص ٢٨٣.

(٢) الحديث أخرجه البخارى: في كتاب الطب ج ١٠ ص ١٣٤، ورواه مسلم عن جابر وابن ماجه، والحاكم وصححه عن ابن مسعود.



وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه: **﴿** قال أصبت رجل من الأنصار يوم أحد فدعا له رسول الله ﷺ طبيبان بالمدينة فقال عالجاه: فقالا... يا رسول الله إنما كنا نعالج في الجاهلية، فلما جاء الإسلام فما هو إلا التوكل، فقال عالجاه. فإن الذي أنزل الداء أنزل الدواء، ثم جعل فيه شفاء فعالجاه فبرأ **﴾** (٢).

وروى أبو داود في سننه أيضاً عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: **﴿** إن الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداووا ولا تداووا بمحرم **﴾** (٣).

وما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ **﴿** قال ما أنزل الله من داء إلا وقد أنزل معه شفاء علمه من علمه وجهله من جهله **﴾** (٤).

فهذه الأحاديث النبوية الشريفة تمثل قاعدة أساسية صلبة من قواعد الطب الإسلامي أرساها النبي ﷺ منذ خمسة عشر قرناً من الزمان مفادها ضرورة العلاج والتداوي وقوله ﷺ لأصحابه تتداووا هو أمر يظهر منه الوجوب لطلب العلاج والدواء وترك التمايم والتعاويز والشعوذة والخرافات وهم الذين كانوا ينسبون الأمراض إلى الشياطين والأرواح الشريرة ورفض التداوي بحجة

---

(١) صحيح ابن حبان: ج ١٣ ص ٤٢٨، المستدرک علی الصحیحین: ج ٤ ص ٢١٨، سنن أبي داود: ج ٤ ص ٧، نصب الراية في تخريج أحاديث: الهداية طبعة دار الحديث مصر ج ٤ ص ٢٨٣، الجامع الصحيح سنن الترمذي: ج ٤ ص ٣٨٣، المعجم الكبير: ج ١ ص ١٨٣، نيل الأوطار للشوكاني: ج ٥ ص ٢٣٠.

(٢) رواء البزار وفيه عاصم بن عمر العمري، وقد ضغفه الجمهور ووثقه ابن حبان وقال يخطئ ويخالف وبقيته رجاله ثقات ينظر مجمع الزوائد: ج ٥ ص ٩٩، معالم القربة في معالم الحسبة: محمد بن محمد بن أحمد بن الأخوه القرشي، دار الفنون كمبردج - ص ١٦٦.

(٣) سنن أبي داود: ج ٤ ص ٢٠٦ واللفظ ورد ولا تتداووا بحرام، تحفة الأحوذى: دار الكتب العلمية، بيروت ج ٦ ص ١٦٨، عون المعبود: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥ هـ الطبعة الثانية ج ١٠ ص ٢٥١ سنن البيهقي: ج ١٠ ص ٥، نيل الأوطار للشوكاني: دار الجبل بيروت ١٩٧٣ هـ - ج ٩ ص ٩٣، مجمع الزوائد: ج ٥ ص ٨٦، سنن أبي داود: ج ٤ ص ٧، التمهيد لابن عبد البر: ج ٥ ص ٢٧٣، المعجم: ج ٤ ص ٢٥.

(٤) صحيح ابن حبان: ج ١٣ ص ٤٢٧، المستدرک علی الصحیحین: ج ٤ ص ٤٤٥، سنن البيهقي الكبرى: مكتبة دار الباز مكة المكرمة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م تحقيق محمد عبد القادر دار عطا ٩ ص ٣٤٣، مسند أبي يعلى: ج ٩ ص ١١٣، المعجم الكبير: ج ١٠ ص ١٦٣، مسند الإمام أحمد: ج ١ ص ٣٧٧.

التوكل على الله ولذلك سألوهُ عليه الصلاة والسلام في الحديث أنتداوى ؟ إن الأمر بالتداوى لا ينافي التوكل بل لا تتم حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نصبها الله ﷻ فالتداوى مأمور به شرعاً، وعلى المريض الأخذ بالأسباب حتى اللحظة الأخيرة لأن الشفاء يحتاج إلى السبب وهو العلاج والإنسان مأمور بالأخذ به والتداوى بأحسن الأدوية، والعلاجات والسير على طريقة الرسول ﷺ فالمرض والشفاء والدواء كلها من الله تعالى فهو الطبيب وهو الشافي <sup>(١)</sup> قال تعالى ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله ﴿وَنُزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ <sup>(٣)</sup>

وفى قوله " ﷻ ﷻ لكل داء دواء " إشارة لتقوية النفس للمريض والطبيب وحث على طلب الدواء والبحث عنه فإن المريض إذا استشعرت نفسه، أن لدائه دواء يبريه تعلق قلبه بروح الرجاء وبرد من حرارة اليأس وانفتح له باب الرجاء ومتى قويت نفسه انبعثت حرارته الغريزية وكان ذلك سبباً لقوة الأرواح الحيوانية والنفسانية والطبيعية ومتى قويت هذه الأرواح، قويت القوى التي هي حامله لها فقهرت المرض ودفعته وكذلك الطبيب إذا علم أن لهذا الداء دواء أمكنه طلبه والتفتيش عليه <sup>(٤)</sup>، ويجوز أن يكون قوله ﷻ ﷻ لكل داء دواء على عمومته حتى يتناول الأ دواء القاتلة والأ دواء التي لا يمكن لطبيب أن

(١) شرح منتهى الإرادات: ج ١ ص ٣٤.

(٢) سورة الشعراء: الآية رقم (٨٠).

(٣) سورة الإسراء: الآية (٨٢).

(٤) الطب النبوي: للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي المعروف بابن القيم

الجوزية - علق عليه د/عبد المعطى أمين قلجى عالم الكتب - بيروت الطبعة الخامسة عشرة ١٤٢٢هـ -

٢٠٠١ ص ٩١.

ببرئها، ويكون الله ﷻ قد جعل لها أدوية تبرئها، ولكن طوى علمها عن البشر ولم يجعل لهم إليه سبيلاً لأنه لا علم للخلق إلا ما علمهم الله، وبهذا علق النبي ﷺ على مصادفة الدواء للداء فإنه لا شيء من المخلوقات إلا له ضد فكل داء له ضد من الدواء يعالج بضده

فعلق النبي ﷺ البرء بموافقة الداء للدواء وهذا قدر زائد على مجرد وجوده فإن الدواء متى جاوز درجة الداء في الكيفية أو زاد في الكمية على ما ينبغي نقله إلى داء آخر، ومتى قصر فيها لم يفت بمقاومته وكان العلاج قاصراً ومتى لم يقع المداوى على الداء لم يحصل الشفاء ومتى لم يكن الزمان صالحاً لذلك الدواء لم ينفع ومتى كان البدن غير قابل له، أو القوة عاجزه عن حمله أو ثم مانع يمنع من تأثيره لم يحصل البرء لعدم المصادفة ومتى تمت المصادفة حصل البرء بإذن الله تعالى (١).

#### الرابعة: الاستفادة من خبرات الطب الحديث:

يجب على المريض الميؤس من شفائه ألا يفقد الأمل والتفاؤل في الشفاء ويسعى لطلب العلاج متى أتيح له في أي مكان وأنه لا مانع شرعاً من الاستفادة بخبرات الطب الحديث وتجارب الغرب في معالجة الأمراض المستعصية، والميؤس منها.

وأن ذلك واضح من قصة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه حين مرض ووضع الرسول ﷺ يده على صدره، وقال له: **إِنَّكَ رَجُلٌ مَفْؤودٌ** (٢) أنت الحارث بن

---

(١) الطب النبوي: مرجع سابق ص ٩٢.

(٢) مفؤود: يقال فأده يفأده فأداً، أصاب فؤاده، و فند فأداً، شكا فؤاده وأصابه داء في فؤاده فهو مفؤود وفي الحديث أنه عاد سعداً وقال: **إِنَّكَ رَجُلٌ مَفْؤودٌ المَفْؤودُ**: الذي أصيب فؤاده بوجع، وفي حديث عطاء قيل له: رجل مفؤود ينفت بما أحدث هو قال، لا أي يوجعه فؤاده فينقياً لما، ورجل مفؤود، جبان ضعيف الفؤاد مثل المنخوب، ورجل مفؤود وفتيد، لا فؤاد له ولا فعل له و قال ابن جني: لم يصرفوا منه فعلاً ومفعول

كلده فإنه رجل يعرف الطب <sup>(١)</sup>، على الرغم من أن الحارث بن كلده كان وثئياً  
إلا أنه كان صاحب خبرات واسعة في الطب <sup>(٢)</sup>.

---

الصفة إنما يأتي على الفعل نحو مضروب من ضرب ومقتول من قتل التهذيب، فادت الصيد أفاده فأذا  
أصبت فواده - لسان العرب: ج ٣ ص ٣٢٩، كتاب الغين: ج ٨ ص ٢٩.

(١) مجمع الزوائد: ج ٥ ص ٨٨، المعجم الكبير: ج ٦ ص ٥٠، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ١٤٦.

(٢) الاستنساخ بين العلم والدين: د/ عبد الهادي مصباح - القاهرة ١٩٩٧ ص ٢٠.





## المطلب الثاني

### ما يجب على الطبيب تجاه الميؤس من شفائهم

إذا كان المريض الميؤس من شفائه لا يجوز له أن يفقد الأمل والتفاؤل وأن يسعى لطلب العلاج والدواء إمتثالاً لأمر الله تعالى الذي وضع لكل داء دواء فإنه يجب على الطبيب عدة أمور تجاه المرضى الميؤس من شفائهم نبينها فيما يلي:

**الأول:** أن ما يعانيه المريض من الآلام لا تبرر له شرعاً الإنتحار، أو القتل وموقف الطبيب أمام الحالات الميؤس منها هو أنه أداة الرحمة الإلهية والوسيلة التي يخفف الله تعالى بها الآلام، قال العز بن عبد السلام: (الطب كالشرع وضع لجلب مصالح السلامة والعافية ولدرء مفسد المعاطب والإسقام) <sup>(١)</sup>، ويؤيد ذلك ضمنياً قال أبو رمثة التميمي (كان طبيباً بارعاً في عهد الرسول ﷺ مزاولاً لأعمال الطب والجراحة لرسول الله ﷺ دعنى أعالج ما يظهر كفاًنى طبيب قال عليه الصلاة والسلام ﷺ أنت رفيق والله الطبيب ﷻ <sup>(٢)</sup>، ومعنى هذا أن الطبيب المسلم دائم الصلة بالله ﷻ يسأله التوفيق في عمله لتخفيف الآلام وإنتشال المريض من براثن الهلاك.

---

(١) قواعد الأحكام فى مصالح: الأئام للعز بن عبد السلام - ج ١ ص ٦، المختل: محمد محمد العيدري ابن الحاج دار التراث - ج ٤ ص ١٣٥، تحفة المحتاج: ج ٩ ص ٢٧٤، الطبيب للمسلم وأخلاقيات المهنة: د/هشام الخطيب دار المناهج - عمان ١٩٨٩ ص ١٦.

(٢) سنن البيهقى الكبرى: ج ٨ ص ٢٧، مسند الإمام أحمد: ج ٤ ص ١٦٣، المعجم الكبير: ج ٢٢ ص ٢٧٩، فيض القدير: ج ٢ ص ٩٩، معجم الصحابة: عبد الباقي بن قانع أبو الحسين مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة ١٤١٨ هـ - الطبعة الأولى تحقيق /صلاح بن سالم المصراوى ج ٦ ص ٥ مشكاة المصابيح: ٢٩٠، الجامع الصغير وزيادته: (صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته) محمد ناصر الدين الألبانى المكتب الإسلامى - ج ١ ص ٢٣٧، الأم للشافعى: ج ٦ ص ٥ - ٧

الثاني: على الطبيب أن يبعث الطمأنينة والأمل في نفس المريض.

يجب على الطبيب المعالج لأي من الحالات الميئوس من شفائها أن يبعث الطمأنينة والأمل في نفس المريض فإن ذلك يساعده على سرعة البرء من مرضه بإذن الله تعالى بأن يفرج عن المريض بالصبر وعدم الشكوى وتشجيعه على التغلب على مرضه بعون الله ﷻ إِمْتِنَالاً لقوله ﷺ ﷻ إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في أجله فإن ذلك لا يرد شيئاً ويطيب بنفسه ﷻ<sup>(١)</sup>، وما روى عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ عن جبريل عليه السلام عن الله تبارك وتعالى ﷻ إذا وجهت إلى عبدى مصيبة في بدنه أو ماله أو ولده ثم استقبل ذلك بصبر جميل أي صبر لا شكوى فيه استحيت منه يوم القيامة أن أنصب له ميزاناً أو أنشر له ديواناً ﷻ<sup>(٢)</sup> كما أنه ينبغي على الطبيب الإبقاء على حياة المريض الميئوس من شفائه وإمداده بأقصى ما يسعه لتخفيف آلامه وتهئية قصارى جهده لإراحته<sup>(٣)</sup>.

الثالث: على الطبيب أن يستعين بمن يراه أجدر منه إذا ما أخفق في علاج المريض الميئوس من شفائه وأن يستشير زملائه المختصين ولا ينقص هذا من

---

(١) سنن ابن ماجه: حديث رقم ١٤٣٨ ج ١ ص ٤٦٢، وفي رواية وهو يطيب بنفس المريض ووقال أبو عيسى هذا حديث غريب. سنن الترمذى: ج ٤ ص ٤١٢، الفردوس بمأثور الخطاب: ج ١ ص ٢٦٨، فتح البارى: ج ١٠ ص ١٢١، تحفة الأحوذى: ج ٦ ص ٢١٩، فيض القدير: ج ١ ص ٣٤٠. سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٦٢، شعب الإيمان: ج ٦ ص ٥٤١.

(٢) نوافر الأصول فى أحاديث الرسول: محمد بن على بن الحسين أبو عبد الله الحكم الترمذى دار الجبل - بيروت ١٩٩٢ الأولى تحقيق د/ عبد الرحمن عميره - ج ٢ ص ٢٩٠، الفردوس بمأثور الخطاب: ج ٣ ص ١٧٢، مسند الشهاب: ج ٢ ص ٣٣٠.

(٣) الحقائق الطبية فى الإسلام: د/ عبد الرازق الكيلانى دار القلم دمشق ١٩٩٦ ص ٢٧٧، الطب الإسلامى: د/ أحمد طه دار الإعتصام القاهرة ١٩٨٦ م ص ١٦٥، الطبيب المسلم: د/ وجيه بن زيد العابدين ص ١٠٩، طب الرازى: ص ١٦٠، المدخل للطب الإسلامى: ص ١٨٢ الموسوعة الطبية الحديثة: لمجموعة من الأطباء طبعة ثانية ١٩٧٠ م لجنة النشر العلمى بوزارة التعليم العالى مصر ج ٢ ص ٢٣٥.

مكانته ويترك علاجه ويلجأ إلى العلاج المقترح، وهذا الإجتهد قد يكون له أثره في الشفاء خاصة إذا ما صادف هذا الدواء أو العلاج داء المريض العضال أو المستعصى علاجه.

فالمعالجة النفسية هي كالمعالجة الدوائية أو أكثر منها وهي مهمة جداً للمريض الميئوس من شفائه وعلى الطبيب المسلم ممارسة ذلك لتقوية ثقة المريض بنفسه بالأمل والرجاء فتتضم قواه النفسية إلى قواه البدنية فالطمأنينة والسكينة والحكمة والرحمة تقوى عزيمة المريض وترفع من روحه المعنوية وتدعم وسائل المناعة في جسمه فيتغلب على مرضه بإذن الله فيكون شفاؤه أسرع (١).

الرابع: حضور الطبيب في ساعة الموت: إذا جاءت ساعة الإحتضار للمريض الميئوس من شفائه وهو في المستشفى فإن حضور الطبيب المسلم في ساعة الموت مهم ويساعده على القيام بواجبه الديني والإنساني بتلقيه كلمة الشهادة: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وإن حضره الطبيب قبل الإحتضار وكان عنده وقت فليتكلم مع المريض، المحتضر بلطف ورفق ورحمة ويضع يده على المريض ويدعوا له وليقص عليه قصصاً تذكره بالآخرة ويشجعه في ألمه ويشعره بطريقة غير مباشرة بقرب الأجل الذي لا مفر منه فلعله يوصى بشيء (٢).

الخامس: أن لا يأخذ بوصية المريض الميئوس من شفائه بأن لا يعالجه الطبيب لأنها وصية غير شرعية لا تتفق مع المعنى الإصطلاحي للوصية، ولا

---

(١) الطبيب أنبه وفقهه: د/ محمد علي البار، د/ زهير السباعي - دار العلم - دمشق م ص ٨٠، خلق الطبيب

المسلم: د/ زهير السباعي دار ابن القيم للدنام ١٩٩٠م ص ٨١.

(٢) الطبيب المسلم: د/وجيه زين العابدين ص ١١٢. خلق الطبيب المسلم: مرجع سابق ص ٨١، وما بعدها.

تتسم مع الأحكام الشرعية للمهنة الطبية وأخلاقياتها وذلك لأن مهمة الطبيب شرعاً هي معالجة المريض وتخفيف آلامه وضرورة إسعافه حتى آخر لحظة.

## الفصل الثاني

### أحكام الاعتداء على حق الميؤس من شفائهم في الحياة والمسؤولية عنها

ويشتمل على:

- المبحث الأول: في مضمون الحياة وبدايتها.
- المبحث الثاني: الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.
- المبحث الثالث: الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.





## الفصل الثاني

### أحكام الاعتداء على حق الميئوس من شفائهم في الحياة والمسؤولية عنها

مَهَيَّد:

الاعتداءات الواقعة على الميئوس من شفائهم تحكمها اعتبارات خاصة تختلف في طبيعتها عن الإعتبارات المتعلقة بالإعتداءات الأخرى الواقعة على غيرهم نظراً لأن الاعتداء على الميئوس من شفائهم قد يكون مرجعه إما إلى حسن النية أو بعض الإعتبارات الأخرى سواء كانت اجتماعية أو أدبية أو أخلاقية أو طبية، ولم تجعل الشريعة الإسلامية لذلك كله اعتباراً فليس هناك حاله وسط لحياة الإنسان أو موته بل هناك موت وحياة ولا عبرة في ذلك للمرض وشدته، وقد أوضح هذا الإمام ابن حزم في مسألة ( أسماها قتل إنسان يجود بنفسه للموت ) .

قال علي: <sup>(١)</sup> ( لا يختلف اثنان من الأمة كلها في أن من قربت نفسه من الزهو بعله أو بجراحة أو جناية عمداً أو خطأ فمات له ميت فإنه يرثه إلى أن قال: إذ لا يختلف اثنان من أهل الشريعة وغيرهم في أنه ليس إلا حياً أو ميتاً ولا سبيل إلى قسم ثالث فإذا هو كذلك، وكنا على يقين من أن الله تعالى قد حرم أعجال موته وغمه ومنعه النفس فيقين وضرورة تدرى أن قاتله قاتل نفس بلا شك، فمن قتله في تلك الحال عمداً فهو قاتل نفس عمداً، ومن قتله خطأ فهو قاتل خطأ وعلى العائد القود أو الدية أو المفاداة وعلى المخطئ الكفارة والدية

---

(١) من أئمة المذهب الظاهري - المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ١٧٩.

على عاقلته ( <sup>(١)</sup> )، ويبنى على ما سبق أن كل تعد على المريض مهما كانت شدة مرضه وطبيعته سواء رجي شفاؤه أم لا يماثل الاعتداء على الصحيح فمن قتل ميثوسا من شفاؤه أو نزع عضواً من أعضائه بحجة اليأس من الشفاء فعليه الضمان حسب طبيعة فعله عمداً كان أو خطأ كما يبنى عليه أن كل تعد على ناقص الأعضاء أو العقل يعتبر مثل التعدى على سليم الأعضاء وصحيح العقل، وقبل أن نبين صور الاعتداءات الواقعة على الميثوس من شفاؤهم بحرمانهم بحقهم في الحياة نبين معيار الحياة كى نصل إلى تفصيل ما قدمناه ونقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: فى مضمون الحياة وبدايتها.**

**المبحث الثانى: الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.**

**المبحث الثالث: الاعتداءات المختلف فى تجريمها والعقاب عليها.**

---

(١) المرجع السابق.

## المبحث الأول في مضمون الحياة وبدايتها

نتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين:  
المطلب الأول: معنى الحياة لغة واصطلاحاً.  
المطلب الثاني: معيار بدء حياة الإنسان.





## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ معنى الحياة لغة واصطلاحاً

أولاً: الحياة لغة:

يرى العرب أن الحركة أصل الحياة، كما أن السكون أصل الموت <sup>(١)</sup>،  
والحياة تقتضى الموت <sup>(٢)</sup>، والحي من كل شئ يقتضى الميت والجمع أحياء  
والحياة مقابل الموت، فإذا عرفنا الحياة كان ما يخرج عن التعريف موت،  
والحي كل متكلم ناطق والحي من النبات ما كان طرياً يصير قال تعالى: ﴿وَمَا  
يَسْتَوِ الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ <sup>(٣)</sup> وحكى ابن جنى أن أهل اليمن يقولون  
الحيوة بواو قبلها فتحة، وفي أهل المدينة يحيا في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيِي مَن  
حَى عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ <sup>(٤)</sup>، وقيل الحياة الطيبة الجنة وروى عن ابن عباس قول  
الله تعالى ﴿فَلْنَحْيِيَنَّهُ حَيَوةً طَيِّبَةً﴾ <sup>(٥)</sup>.

---

(١) أعمال ندوة (الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي) سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية  
للعلوم الطبية، الكويت الطبعة الثانية ١٩٩١م - ص ١٣٢.

(٢) لسان العرب: ج ١٤ ص ٢١١، ج ١ ص ٩٠، مختار الصحاح: ج ١ ص ٦٩ - العين: ج ٣ ص ٣١٧، المصباح  
المنير: ج ١ ص ١٦٠، المغرب: ج ١ ص ٣٨، ٣٩.

(٣) سورة فاطر: الآية (٢٢).

(٤) سورة الأنفال: جزء من الآية (٤٢).

(٥) سورة النحل: جزء من الآية (٩٧).

## وعرفها الجرجاني:

( الحياة هي صفة توحى للموصوف بها أن يعلم ويقدر، وفي حق الله هي صفة تليق به جل شأنه )<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: الحياة شرعاً:

يُعد الكائن حياً إذا ما كان فيه روح<sup>(٢)</sup> قال تعالى ﴿ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ

رُوحِهِ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ ۖ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾<sup>(١)</sup>.

---

(١) التعريفات للجرجاني: ج ١ ص ١٢٦، أنيس الفقهاء: ج ١ ص ١٢٢.

(٢) الروح لغة: أصل الرُّوح بالضم في كلام العرب النفخ، وسمى روحاً لأنه ريح يخرج من الروح، قال

الفراء: سمعت أبا الهيثم يقول: الروح إنما هو النفس يتنفسه الإنسان وهو جارٍ في جميع الجسد، فإذا خرج

لم يتنفس، فإذا بقي بصره شاخصاً نحوه حتى يُغمض وفي الحديث عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: دخل

رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شقَّ بصره، فأغمضه، ثم قال (إن الروح إذا قبض تبعه البصر): ينظر

صحيح مسلم: ج ٢ ص ٦٣٤، صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ٥١٥، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٦٧، سنن

البيهقي الكبرى: ج ٣ ص ٢٨٤ وورد تعريفها في القاموس المحيط (أنها ما بها حياة الأنفس) ج ١ ص ٢٠٦.

وشرعاً: ورد تعريف الروح في القرآن الكريم في عشرين موضعاً ولم يكن المعنى في كل المواضع بمعنى

واحد، وإنما ورد في عدة معان منها. روح البشر: قال تعالى ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي

فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ۝ ﴾ [سورة الحجر آية: ٢٩]، والقرآن الكريم: قال تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا

إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ۚ ﴾ [سورة الشعوري آية: ٥٢]، أنه ملك من الملائكة: عظيم الخلق جداً وهو المراد

بقوله تعالى ﴿ يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا ۚ ﴾ [سورة النبا آية: ٣٨]، أنه جبريل عليه السلام:

وهو المراد به في قوله تعالى ﴿ تَزَلَّ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝ ﴾ [سورة الشعراء آية: ١٩٣]، الوحي: الذي

ينزل على الأنبياء عليهم السلام قال تعالى ﴿ يُلْقَى الرُّوحُ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ

لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ۝ ﴾ [سورة غافر آية: ١٥]، أنه الروح والريحانة: والاستراحة، أنه الروح الذي

= به حياة البدن قال تعالى ﴿ وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۚ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ [سورة الإسراء آية: =

ويستعمل لفظ الحياة في عدة أوجه للقوة النامية الموجودة في النبات والحيوان. ومنه نبات حي، قال تعالى :

﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ <sup>ط</sup> (٢) ويستعمل للقوة الحساسة وبه

سمي الحيوان حيواناً وللحياة الأخروية الأبدية ومنه قوله تعالى:

﴿ يَلِيَّتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي ﴾ (٣)، وللحياة الأزلية الأبدية التي يوصف بها

اليائس تعالى كما في قوله تعالى:

﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ (١) فمعناها لا يصح عليه الموت

وليس ذلك إلا له جلا وعلا.

---

[٨٥=، أى ماهية الروح وكنهها لأن ذلك مما لا يعلمه إلا الله، أنه القوة والثبات والنصرة التي يؤيد الله بها من يشاء من عباده المؤمنين قال تعالى ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ﴾ [سورة المجادلة آية: ٢٢] أنه للمسيح عيسى ابن مريم: ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [سورة النساء آية: ١٧١]، وبعد فقد منع علماء المسلمين الخوض في ماهية الروح ولهم في حقيقتها قولان: الأول: - للرازي وابن القيم (الروح جسم نوراني علوي مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس وهي تنفذ في الأعضاء وتسرى فيها سريان الماء في الورد) الروح لا بن القيم الجوزية: محمد بن أبي بكر الدمشقي - الطبعة الثانية - دار القلم بيروت ص ١٢٦، ص ٤٥، الثاني: - للغزالي وأبي القاسم الأصفهاني (أنها ليست بجسم ولا جسماني متعلقة بالبدن تعلق التدبير والتصرف، وما دام البدن سليماً قابلاً لتنفيذ تلك الروح بقي حياً فإذا فسد البدن انفصلت عنه الروح وعرض الموت) التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: د/وهبة الزحيلي - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١ م - دار الفكر دمشق - ج ١٥ ص ١٥٦.

(١) سورة السجدة: الآية (٩).

(٢) سورة الأنبياء الآية: (٣٠).

(٣) سورة الفجر: الآية (٢٤).

قال بشار بن برد:

قد أسمعت لو ناديت حياً \* ولكن لا حياة لمن تنادي<sup>(٢)</sup>

وقال عدي بن رعاء الغساني:

ليس من مات فاستراح بميت \* إنما الميت ميت الأحياء<sup>(٣)</sup>

ومن ثم فلا يخرج المعنى الاصطلاحي والشرعي للحياة عن معناها تفصيلاً  
في اللغة<sup>(٤)</sup>

وهي تعني أن الحياة الآدمية الأولى تكون بنفخ الروح في الجنين.

---

(١) سورة البقرة: جزء من الآية (٢٥٥).

(٢) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم الأصبهاني المعروف بالراغب الأصبهاني - ج ١ ص ١٨٢٩.

(٣) الأصمعيات: عبد الملك بن قريب بن علي بن أجمع الباهلي أبو سعيد الأصمعي - دار المعارف القاهرة - تحقيق / أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون - ج ٥ ص ٢٠٦، مضاهاة أمثال كليلة ودمنة: محمد بن الحسين بن عمير اليمني أبو عبد الله - طبعة بيروت: ١٩٦١م - تحقيق / محمد يوسف نجم - ج ٧ ص ١٣١.

(٤) التعريفات للجرجاني: ج ١ ص ١٢٦.

## المطلب الثاني معياري بدء حياة الإنسان

مهيئاً:

اختلف الفقهاء في تحديد معيار بدء حياة الإنسان :  
ذهب الحنفية (١) :

إلى أن الجنين يعتبر حياً إذا خرج أكثره من بطن أمه، وذلك إذا ابتداء نزوله مستقيماً برأسه وبقي حياً حتى خرج صدره كله، أو ابتداء نزوله منكوساً برجليه واستمر حياً حتى ظهرت سرته ثم مات بعد ذلك ورث عندهم لأن الأكثر حكم الكل.

واشترط الأئمة الثلاثة:

المالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) إلى: أنه لا يعتبر الجنين إلا إذا خرج كله. فهنا تكون للجنين الحياة الإنسانية الكاملة المعتبرة إعتباراً كاملاً في الأحكام الشرعية التي تبدأ بولادة الشخص حياً.

واستدلوا لذلك بقوله ﷺ إذا استهل المولود ورث (١) ، وأنه لا يرث بغير الإستهلال، ولأن الاستهلال لا يكون إلا من حي (٢).

---

(١) المبسوط للرخسى: ج ٣ ص ٥١، تبين الحقائق شرح كنز الرقائق: ج ٦ ص ٢٤٢، درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ١ ص ١٦٦، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر: ج ٢ ص ٧٧٠، رد المختار على الدر المختار: ج ٦ ص ٨٠١.

(٢) حاشية العدوى: ج ١ ص ٤٣٩، الفواكه الدواني: ج ١ ص ٣٠، التاج والأكليل لشرح مختصر خليل: ج ٢ ص ٥٥.

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: ج ٦ ص ٣١، تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ج ٦ ص ٤٢٤، الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٣٢، أسنى المطالب شرح روض الطالب: ج ٣ ص ١٩.

(٤) المغنى لابن قدامة: ج ٦ ص ٢٦٠.



وقد وضع الفقهاء إمارات لبدء الحياة نذكرها بشئ من التفصيل:  
أولاً: الإستهلال<sup>(٢)</sup>: الإستهلال إمارة من إمارات الحياة.

وقد اختلف الفقهاء في الإستهلال فمنهم من قصره على الصياح وهم المالكية والشافعية<sup>(٤)</sup>، ومنهم من ذهب إلى أوسع من ذلك وأراد به كل ما يدل على الحياة من رفع صوت أو حركة عضو بعد الولادة وهم الحنفية<sup>(٥)</sup> ومنهم من قد فسر به بأنه كل صوت يدل على الحياة من صياح أو عطاس أو بكاء وهو رأى الحنابلة<sup>(٦)</sup>

ونرى: أن الذين قصرُوا الإستهلال على الصياح ولا يمنعون حصول حياة المولود الذي مات دون صياح، وإنما يحكمون على حياته ببعض الإمارات التي تدل على الحياة بمفردها أو مع غيرها.

---

(١) سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٩١٩، صحيح البخارى: ج ١ ص ٤٥٦، صحيح ابن حبان: ج ١٣ ص ٣٩٢، سنن البيهقى الكبرى: ج ٤ ص ٨، المستدرک على الصحيحين: ج ١ ص ٥١٧، سنن أبى داود: حديث رقم ٢٩٢٠ ج ٣ ص ١٢٨، موارد الزمان: حديث رقم ٨٠٢٢ ج ٤ ص ٣٨٧، نيل الأوطار للشوكاني: حديث رقم ٢٥٦٧ ج ٦ ص ٨١.

(٢) حاشية العدوى: ج ١ ص ٤٣٩، التاج والأكليل: ج ٣ ص ٥٥، المغنى لابن قدامة: ج ٦ ص ٢٦٠.

(٣) الإستهلال لغة: مصدر أسهل يقال أسهل الصبى بالبكاء أى رفع صوته وصاح عند الولادة، وكل شئ ارتفع فقد استهل والإستهلال إمارة من إمارات الحياة. ينظر - المصباح المنير: ج ٢ ص ٦٣٩، المغرب: ج ٢ ص ٣٨٨، مختار الصحاح: ج ١ ص ٢٩٠، لسان العرب لابن منظور: ج ١١ ص ٧٠٢، تفسير الطبري: ج ٦ ص ٦٨، أحكام القرآن للجصاص: ج ٣ ص ٢٩٧.

(٤) المنتقى شرح الموطأ: ج ٦ ص ٢٥٥، أسنى المطالب شرح روض الطالب: ج ٣ ص ١٩.

(٥) درر الحکام شرح غرر الأحكام: ج ١ ص ١٦٦.

(٦) الآداب الشرعية والمنح المرعية: محمد بن مفلح بن محمد المقتضى عالم الكتب: ج ١ ص ١١٢، المغنى لابن قدامة: ج ٦ ص ٢٦٠ وما بعدها.

وقد استدل الحنابلة: <sup>(١)</sup> على أن الإستهلال شرط للميراث وأنه لا يرث بغير الإستهلال:

لأنه إذا وقع صارخاً فاستهل ورث وسمى وصلى عليه، وإن وقع حياً ولم يستهل صارخاً لم تتم ديته وفيه غره عبد أو أمه على العاقلة لأن الإستهلال لا يكون إلا في حي، والحركة تكون من غير حي فإن اللحم يختلج سيما إذا خرج من مكان ضيق فتضامت أجزاؤه ولم يخرج إلى مكان فسيح فإنه يتحرك. ولا يشترط الإمامية: <sup>(٢)</sup>.

الإستهلال لاحتمال أن يكون أخرس بل تكفي الحركة الدالة على الحياة ولا اعتبار بالتقلص الطبيعي وعلى درب الإمامية سار الظاهرية <sup>(٣)</sup> في عدم اشتراط الإستهلال فإنه لو خرج حياً كله أو بعضه أقله أو أكثره ثم مات بعد تمام خروجه عطس أو لم يعطس وصحت حياته يبقى بحركة عين أو يد أو نفس أو يأتي بأي شيء صحت فإنه يرث ويورث ولا معنى بلا استهلال <sup>(٤)</sup>.  
ثانياً: الصياح ويسمى (الصراخ) يتفق الفقهاء على أن الصياح أمانة يقينه على الحياة ولكنهم يختلفون في الحالة التي يعتبر الصياح فيها مؤثراً وذلك قد يختلف من موطن لآخر في المذهب الواحد <sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: العطاس والإرتضاع: من إمارات الإستهلال عند الحنفية <sup>(١)</sup> العطاس والإرتضاع وهما أيضاً معتبران عند الشافعية <sup>(٢)</sup> وابن وهب <sup>(٣)</sup> من المالكية أما

---

(١) الآداب الشرعية: ج ١ ص ١١٢، ص ١١٣، للمغني: ج ٦ ص ٢٦١.

(٢) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: ج ٨ ص ١٠١.

(٣) المحلى بالآثار لابن حزم: ج ٨ ص ٣٤٤.

(٤) المراجع السابقة: نفس المواضع.

(٥) درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ١ ص ١٦٦، للتاج والأكليل لشرح مختصر خليل: ج ٣ ص ٥٥ الإتصاف

في معرفة الراجح من الخلاف: ج ٧ ص ٣٣١.

عند ملك<sup>(٤)</sup>: فلا عبرة عنده بالعطاس لأنه قد يكون من الريح، وكذلك الرضاع إلا أن كثيراً من الرضاع معتبر والكثير هو ما يقول به أهل المعرفة إنه لا يقع مثله إلا ممن فيه حياة مستقرة.

رابعاً: التنفس: وهو يأخذ بحكم العطاس عند الحنفية،<sup>(٥)</sup> والشافعية،<sup>(٦)</sup> والحنابلة<sup>(٧)</sup>.

### خامساً: الحركة:

وتنقسم الحركة إلى حركة طويلة، وحركة يسيره.

أ- الحركة الطويلة: من الإستهلال عند الحنفية<sup>(٨)</sup> عدا ابن عابدين وأحد رأى المالكية<sup>(٩)</sup> والمذهب عند الإمام أحمد<sup>(١٠)</sup> أنها في حكم الإستهلال. كذلك المالكية<sup>(١١)</sup> قولهم الآخر وابن عابدين فإنهم لا يعطون الحركة الطويلة حكم الإستهلال سواء كانت طويلة أم يسيره، وذلك لأن حركته كحركته في البطن وقد يتحرك المقتول وبه قال الحنابلة<sup>(١٢)</sup>.

---

(١) درر الحكام: مرجع سابق ج ١ ص ١٦٦.

(٢) شرح البهجة: ص ٤٤٧، حاشية البيجرمي على المنهج: ج ١ ص ٧٨٧، حاشية الجمل: ج ٢ ص ١٩٥، أسنى المطالب: ج ١ ص ٣١٤، مطالب أولى النهى: ج ٤ ص ٦٢٨.

(٣) التاج والأكلیل: ج ٣ ص ٥٥.

(٤) حاشيتنا قليوبى وعميره: ج ١ ص ٣٩٦.

(٥) درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ١ ص ١٦٦.

(٦) شرح البهجة: ج ٣ ص ٤٤٧، مطالب أولى النهى في شرح غاية المختصر: ج ٤ ص ٦٢٨.

(٧) الآداب الشرعية: ج ١ ص ١١٣، المغنى لابن قدامة: ج ٦ ص ٢٦٠.

(٨) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٦ ص ٢٤٢ المبسوط للرخسى: ج ٣ ص ٨٠١، ص ٨٠٢، مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٧٧٠.

(٩) التاج والأكلیل: ج ٣ ص ٥٥، حاشية العدوى: ج ١ ص ٤٣٩.

(١٠) الإنصاف: ج ٧ ص ٣٣١، الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٣٣ شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ج ٤ ص ٤٢.

(١١) المنتقى شرح الموطأ: ج ٦ ص ٢٥٤.

ب- الحركة اليسيرة: تأخذ الحركة اليسيرة حكم الإستهلال عند الحنفية (٢) ولا يعتد بها المالكية إتفاقاً (٣). وكذلك الحنابلة، (٤) أما الشافعية، (٥) منهم من وافق الحنفية، ومنهم من وافق المالكية، ومنهم من تردد، إذ لم يفرق كثير من الشافعية بين الحركة الطويلة والحركة اليسيرة، ومنهم اشترط قوة الحركة ولم يعتد بحركة المنبوح، لأنها لا تدل على الحياة (٦).  
سادساً: الإختلاج: (٧). يأخذ الإختلاج حكم الحركة اليسيرة عند عامة الفقهاء، إلا أن الشافعية، (٨) لم يعطوه حكم الإستهلال.  
وبعد استعراضنا لإمارات الحياة السابقة نرى أن المعتبر في بدء الحياة هو الإستهلال نون غيره.

وذلك لما ورد أن النبي ﷺ قال ﷻ إذا استهل المولود ورثه (١) وروى سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخرومة قولهما قضى

(١) الإنصاف: ج ٧ ص ٣٣١، الفروع: ج ٥ ص ٣٣،

(٢) المبسوط: ج ٣ ص ٥١، ص ٥٢، مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٧٧١.

(٣) حاشية العدوى: ج ١ ص ٤٤٠، للفواكه الدواني: ج ١ ص ٣٠١.

(٤) المبدع: ج ٦ ص ٢١٢، المغنى: ج ٦ ص ٢٦٠، ص ٢٦١.

(٥) المجموع شرح المذهب للنووي: ج ٥ ص ٢١٥، أسنى المطالب: ج ١ ص ٣١٤، الغرر البهية في شرح ألبهية الوردية: ج ٢ ص ١٠٤، ص ١٠٥.

(٦) حاشية البيجرمي على المنهج: ج ١ ص ٧٨٧، حاشية الجمل: ج ٢ ص ١٩٦، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ١ ص ٥٤٣.

(٧) الإختلاج لغة: الإضطراب يقال: اختلجت عينة إذا اضطربت كما يطلق على اضطراب الأعضاء، ويقال اختلجت عينة، وخلجت تخلج خلوجاً وخلجاناً، وخلجت الشئ حركته، وفي حديث شريح أن نسوة شهدن عنده على حيّ وقع حياً يختلج أى يتحرك ينظر لسان العرب: ج ٢ ص ٢٥٩، لمصباح المنير: ج ١ ص ١٧٧، القاموس المحيط: ج ١ ص ٢٣٩، معجم ما استعجم: ج ٢ ص ٥٤١، المغرب: ج ١ ص ٢٦٤، المطلع على أبواب المقنع: ج ١ ص ٣٠٧.

(٨) نهاية المحتاج: ج ٦ ص ٣١، تحفة المحتاج: ج ٦ ص ٤٢٤، أسنى المطالب: ج ٣ ص ١٩، الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٣٣.



رسول الله ﷺ بأنه لا يرث الصبي حتى يستهل<sup>(٢)</sup>، وفي الحديث ﷺ كيف أغرم من لا أكل ولا شرب ولا ستهل<sup>(٣)</sup>.

وأرى: أن المعتبر في اعتبار الجنين حياً هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أنه لا يعتبر الجنين حياً إلا إذا خرج كله وهو الرأي الذي جرى عليه العمل في قانون المواريث والوصية<sup>(٤)</sup>.

و إذا كانت الشريعة الإسلامية لم تشترط لبدء الحياة أن يخرج الجنين<sup>(٥)</sup> بأكمله في قول والراجح هو عدم اعتبار الحياة إلا بولادته كله حياً.  
**وفي القانون:**

**فإن فقه القانون الجنائي:**<sup>(٦)</sup> لم يشترط لبدء الوجود القانوني للإنسان أن يخرج الوليد بأكمله أي يتفصل انفصلاً تاماً عن أمه فالفقه متفق على أن المولود يكتسب صفة الإنسان متى قيل أن يتم انفصاله تماماً عن أمه ويرجع

---

(١) سبق تخريجه ص ١٤١ هامش ٥ .

(٢) سنن الدارمي: ج ٢ ص ٤٨٥، صحيح ابن حبان: ج ١٣ ص ٣٩٢.

(٣) صحيح البخاري: حديث رقم ١٢٩٢ ج ١ ص ٤٥٦.

(٤) القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن المواريث والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون الوصية المادة (٣٥).

(٥) يسمى الجنين داخل رحم أمه قبل الولادة (حماً مسكناً) ينظر:

د/ حسن علي الشانلي: حق الجنين في الحياة، مجلة الحقوق والشريعة السنة الثالثة العدد الأول مارس ١٩٧٩ ص ٢٤، د/ محمد سلام مذكور الجنين والأحكام المتعلقة به في الفقه الإسلامي الطبعة الأولى ١٩٦٩ دار النهضة العربية ص ٤١ وما بعدها، د/ محمد علي البار: خلق الإنسان بين الطب والقرآن الدار السعودية للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة ١٩٨٤ ص ٣٦٥، د/ هلال عبد اللاه أحمد حقوق الطفولة في الشريعة الإسلامية مقارناً بالقانون الوضعي دكتوراة كلية الحقوق بني سويف ١٩٩٤ ص ٢٥١.

(٦) د/ محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات الفهم الخاص ص ١٣، د/ رمسيس بهنام: قانون العقوبات القسم الخاص ص ١٣٧، د/ أحمد شوقي أبو خطوة القسم الخاص - في قانون العقوبات دار النهضة العربية ١٩٩٣ ص ٢١.



ذلك في نظرهم إلى أن عملية الولادة لا تتم دفعة واحدة فقد تتعد وتطول لفترة زمنية ليست بالقصيرة وفي هذه الفترة يكون الجنين في حاجة للحماية الجنائية والقانونية لأنه يكون في متناول يد غيره (المولد) فقد يتعرض لأخطار لم يكن يتعرض لها عندما كان مستكناً في بطن أمه، إلا أن فقه القانون المدني، لم يختلف حول معيار الحياة بالنسبة للإنسان فتمام الولادة هو الحد الفاصل في تحديد بدايتها فعندما يصبح الجنين وليداً، يعتبر إنساناً متمتعاً بالحماية القانونية، وصالح لاكتساب الحقوق وتحمل الإلزامات.

ويرجع ذلك إلى أن المادة ٢٩ من القانون المدني قد حسمت كل خلاف في هذه المسألة حيث نصت (على أن تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً، ويستفاد من ذلك أن الحماية تثبت للإنسان بتمام ولادته، وتحقق حياته بعد الولادة) <sup>(١)</sup>.

وإذا كان فقه القانون الجنائي اتفق على أن تمام الولادة ليس بشرط لاعتبار بدء الحياة فقد اختلفوا بعد ذلك:

اشتراط البعض بروز بعض الجنين وإنفصاله جزئياً عن أمه <sup>(٢)</sup> بينما اشتراط البعض الآخر: اكتمال نضج الجنين وتمنعه بحياة مستقلة عن أمه وتأهبه للنزول، كما يكفي أن تبدأ عملية الوضع ولو تراخى نزوله لبعض الوقت بسبب عسر الولادة <sup>(٣)</sup> ويترتب على ذلك أنه إذا وضع فعل يستهدف حياة الجنين فإنه يعتبر إجهاضاً

---

(١) د/ حمدي عبد الرحمن: معصومية الجسد مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، يناير ويوليو سنة ١٩٨٠، العدد الأول، والثاني السنة ٢٢ - ص ١ وما بعدها.

(٢) د/ عبد الفتاح الصيفي: قانون العقوبات القسم الخاص ١٩٦٣ ص ٢٥، د/ رمسيس بهنام: قانون العقوبات القسم الخاص ١٩٥٨ ص ١٣٧

(٣) د/ عبد المهيمن بكر: قانون العقوبات القسم الخاص جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ١٩٧٣ دار النهضة العربية - ص ٥٤٤، د/ محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات القسم الخاص ١٩٩٥ = ص ١٣، د/ روف عبيد: جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال دار الفكر العربي ١٩٩٢ ص ١٢، د

وفقاً للرأى الأول ما دام لم يتهيأ المولود للنزول ببروز بعض أعضائه، ووفقاً للرأى الثانى فإنه لا يطبق عقوبة الإجهاض وإنما عقوبة القتل ما دام الجنين قد أكتمل نضجه وتمتع بحياة مستقلة عن حياة أم، ومما سبق نرى أن الجنين يمنح بحق الحياة وإن كان لا يسمى إنساناً إلا أن الإعتداء على حياته يشكل جريمة الإجهاض المعاقب عليها في القانون الجنائى.

بين الشريعة والقانون فى معيار بدء الحياة:

- بعد استعراضنا لأراء الفقهاء فى الشريعة الإسلامية فى نظرتهن لمعيار بدء الحياة وبيان الموقف الفقهى القانونى فى ذلك أيضاً.

نجد أن الفقه القانونى الجنائى يتفق فى ما ذهب إليه مع رأى السادة الأحناف الذين لا يشترطون لإعتبار الحياة خروج الجنين كاملاً، وإنما خروج أكثره لأن للأكثر حكم الكل، فإن أى اعتداء على الجنين قبل خروجه يعتبر فعلاً معاقباً عليه بعقوبة جريمة الإجهاض، فإذا حدث الإعتداء بعد خروجه ولو لم يكن خروجاً كاملاً ببروز جميع أعضائه فإنه فى هذه الحالة يطبق نصوص عقوبة القتل سواء كان عمداً أو خطأ.

وفى المقام نرى أن القانون المدنى سلك مسلك جمهور الفقهاء فى اعتبار بدء حياة الإنسان بخروجه وانفصاله عن أمه كاملاً وتحقق حياته وهو ما جرى عليه العمل بالمادة ٤٣ من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣، والمادة ٣٥ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦.

---

حسن صادق المرصفاوى: قانون العقوبات الخاص - منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٨ ص ٢١٣ وما بعدها، د أحمد فتحى سرور: الوسيط فى قانون العقوبات القسم الخاص ١٩٩١ ص ٥٤٧، د/ جلال ثروت: نظم القسم الخاص ١ جرائم الاعتداء على الأشخاص دار المطبوعات الجامعية ١٩٩١ ص ٤١، د/ محمد عيد الغريب وعمر الفاروق الحسينى: شرح قانون العقوبات القسم الخاص ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ م ص ٧ وما بعدها، د/ جميل عبد الباقي الصغير: قانون العقوبات جرائم الدم دار النهضة العربية ١٩٩٧ - ص ٣ وما بعدها.

## المبحث الثاني الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها

## المبحث الثاني الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها

هناك اعتداءات في الفقه الإسلامي اتفق الفقهاء على تجريمها وفق ما ورد من النصوص الشرعية من الكتاب والسنة نبينها فيما يلي:

و قسم الفقهاء الجناية إلى أقسام ثلاثة:

- ١ - الجناية على النفس وهي القتل.
  - ٢ - الجناية على ما دون النفس، وهي الإصابة التي لا تزهق الروح.
  - ٣ - الجناية على ما هو نفس من وجه دون وجه كالجناية على الجنين.
- وبيان ذلك كما يلي:

### أقسام الجناية على النفس:

ذهب أكثر أهل العلم إلى أن الجناية على النفس تنقسم بحسب القصد وعدمه إلى: عمد، وشبه عمد، وخطأ، فالتقسيم عندهم ثلاثي<sup>(١)</sup>.

وهو خماسي عند فقهاء الحنفية<sup>(٢)</sup> بزيادة: ما أجري مجرى الخطأ، والقتل بسبب. وهي عند بعض فقهاء الحنابلة أربعة أقسام<sup>(٣)</sup>؛ لأنهم يعتبرون ما أجري مجرى الخطأ، والقتل بسبب قسماً واحداً.

---

(١) منح الجليل شرح مختصر خليل: ج ٩ ص ١٨ وما بعدها، الأحكام السلطانية للماوردي: ص ٢٨٧، حاشيتنا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ٩٦ وما بعدها، مغني المحتاج للشريني الخطيب: ج ٥ ص ٢١٢، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي: ج ٧ ص ٢٤٧ وما بعدها.

(٢) المبسوط للسرخسي: ج ٢٦ ص ٥٩، بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٢٣٣، تبين الحقائق للزيلعي: ج ٦ ص ٩٧ وما بعدها، العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢٠٣، الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ٢ وما بعدها.

(٣) الإنصاف للمرداوي: ج ٩ ص ٤٣٣.

وقال ابن قدامة <sup>(١)</sup>: هذا القسم هو من الخطأ، فالتقسيم عند جمهور الحنابلة أيضا ثلاثي <sup>(٢)</sup>، وقال ابن حزم الظاهري <sup>(٣)</sup>: القتل إما عمد وإما خطأ، لأنه ليس في كتاب الله تعالى إلا العمد والخطأ، وبيان كل من أقسام القتل كالآتي:

أ - القتل العمد:

اختلف الفقهاء في تعريف القتل العمد:

فذهب المالكية <sup>(٤)</sup> والشافعية <sup>(٥)</sup> والحنابلة <sup>(٦)</sup>، وأبو يوسف ومحمد من الحنفية <sup>(٧)</sup>.

إلى أن القتل العمد: هو الضرب بمحدد أو غير محدد، والمحدد هو: ما يقطع، ويدخل في البدن كالسيف والسكين وأمثالهما مما يحدد ويجرح، وغير المحدد: هو ما يغلب على الظن حصول الزهوق به عند استعماله كحجر كبير،

---

(١) المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٠٧ وما بعدها.

(٢) الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٦٢٢ .

(٣) المحلى بالآثار: ج ١٠ ص ٢١٤ وما بعدها.

(٤) الشرح الكبير بحاشية الدسوقي: ج ٤ ص ٢٤٢ وما بعدها، مواهب الجليل للخطاب: ج ٦ ص ٢٤٠، شرح الخرشي مع حاشية العدوي: ج ٨ ص ٧ وما بعدها، الشرح الصغير بحاشية الصاوي: ج ٢ ص ٣٨٣ وما بعدها.

(٥) الأم للشافعي: ج ٦ ص ٦، مغني المحتاج للشربيني الخطيب: ج ٥ ص ٢١٢، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي: ج ٧ ص ٢٤٧ وما بعدها، حاشية الجمل: ج ٥ ص ٥، حاشية البجيرمي على الخطيب: ج ٤ ص ١١٩، الأحكام السلطانية للماوردي: ج ١ ص ٢٨٨.

(٦) المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢١٠، كشف القناع: ج ٥ ص ٥٠٥ وما بعدها، شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٦٧ وما بعدها.

(٧) تبين الحقائق للزيلعي: ج ٦ ص ٩٨، رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين: ج ٦ ص ٥٢٨، بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٢٣٣، العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢٠٤، فتح القدير: ج ١٠ ص ٢٠٤، درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ٨ ص ٨٩، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ٨ ص ٢٢٩، الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ٣٢٢.



أو خشبة كبيرة وبه قال النخعي، والزهرى، وابن سيرين وحماد، وعمرو بن دينار، وابن أبي ليلى، وإسحاق.

وذهب أبو حنيفة: <sup>(١)</sup> إلى أن القتل العمد: هو أن يتعمد ضرب المقتول في أي موضع من جسده بآلة تفرق الأجزاء، كالسيف، والليطة، والمروءة والنار ؛ لأن العمد فعل القلب ؛ لأنه القصد، ولا يوقف عليه إلا بدليله، وهو مباشرة الآلة الموجبة للقتل عادة. وهذا بخلاف المتقل فليس القتل به عمداً عنده.

وأما حقيقة القتل العمد عند الظاهرية: جاء في المحلى لابن حزم <sup>(٢)</sup>: القتل قسمان: عمد، وخطأ. ولا يوجد قسم ثالث وادعى قوم أن هاهنا قسمًا ثالثًا، وهو عمد الخطأ وهو قول فاسد ؛ لأنه لم يصح في ذلك نص أصلاً، والعمد عنده " ما تعمد به المرء مما قد يمات من مثله وقد لا يمات من مثله "

ويتحقق القتل عندهم بثلاثة أمور:

أ - الفعل الذي يؤدي إلى الموت، ويشترط أن يكون مقصوداً حدوث الموت به  
ب - المباشرة.

ج - القصد، ويراد به قصد الفعل لا قصد القتل.

---

(١) تبين الحقائق للزليعي: ج ٦ ص ٩٨، بدائع الصنائع للكاساني ك ج ٧ ص ٢٣٤.

(٢) المحلى بالآثار لابن حزم: ج ١٠ ص ٢١٥ وما بعدها.

## وأما حقيقة القتل العمد عند الزيدية:

جاء في بيان من يقتص منه ومن لا يقتص منه <sup>(١)</sup>: أما ما يقتص منه فاعلم أنه إنما يجب القصاص بشرطين: الأول: أن يكون في جناية مكلف فلا قصاص فيما جناه الصبي أو المجنون والمغمى عليه والنائم، وأما السكران فيقتص منه ولا يعتبر أن يكون المقتص منه مكلفا حال القصاص كحال الجناية بل يقتص منه، ولو كان حال القصاص زائل العقل. وأما الأخرس فيقتص منه إذا ثبتت الجناية بالشهادة، أو بإشارته المفهمة.

وأما الشرط الثاني: أن تكون الجناية من عامد، فلا قصاص في الخطأ، ويشترط أن يكون العامد متعديا فلا قصاص في جناية غير متعمد.

## وأما حقيقة القتل العمد عند الإمامية:

جاء في كتب الإمامية <sup>(٢)</sup> أن القتل العمد: هو إزهاق النفس المعصومة المكافئة، عمدا عدوانا، ويتحقق العمد: بقصد البالغ العاقل إلى القتل، بما يقتل غالبا. ولو قصد القتل بما يقتل نادرا، فاتفق القتل، فالأشبه القصاص. وهل يتحقق، مع القصد إلى الفعل الذي يحصل به الموت؟ وإن لم يكن قاتلا في الغالب، إذا لم يقصد به القتل، كما لو ضربه بحصاة أو عود خفيف؟ فيه روايتان، أشهرهما أنه ليس بعمد يوجب القود. ثم العمد: قد يحصل بالمباشرة، وقد يحصل بالتسبيب أما المباشرة: فكالنبح، والخنق، وسقي السم القاتل، والضرب بالسيف والسكين والمثقل، والحجر الغامز، والجرح في المقتل ولو بغرز الإبرة.

---

(١) التاج المذهب لأحكام المذهب: ج ٤ ص ٢٦١، السيل الجرار المتفق على حدائق الأزمهر: محمد بن علي الشوكاني - دار الكتب العلمية - بيروت - ج ٤ ص ٤١٣، البحر الزخار: ج ٥ ص ٢١٩.

(٢) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ج ٤ ص ١٨٠، المختصر النافع: ص ٣٠٧.

فَيَتَحَقَّقُ الْعَمْدُ بِالْقَصْدِ عَلَى الْقَتْلِ بِمَا يَقْتُلُ وَلَوْ نَادِراً أَوْ الْقَتْلِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِباً وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْقَتْلَ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ<sup>(١)</sup> فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فِي أَنَّ مَوْجِبَ الْقَتْلِ الْعَمْدَ بِشُرُوطِهِ: الْقَوْدَ، وَالْإِثْمَ، وَحُرْمَانَ الْقَاتِلِ مِنْ أَنْ يَرِثَ الْقَتِيلَ. وَبَعْدَ عَرْضِ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ فِي حَقِيقَةِ الْقَتْلِ الْعَمْدِ أَوْدَ الْقَوْلِ أَنَّ تَعْرِيفَاتِ الْقَتْلِ الْعَمْدِ تَعْتَمِدُ فِي جَمَلَتِهَا عَلَى أَمْرَيْنِ<sup>(٢)</sup>:

الأول: القصد.

الثاني: الفعل أي فعل الجناية.

أَمَّا الْقَصْدُ: فَهَلِ الْمَعْتَبَرُ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ قَصْدُ الْفِعْلِ أَمْ قَصْدُ التَّرْكِ؟، فَالرَّاجِحُ هُوَ أَنَّ الْمَعْتَبَرُ فِي الْفِعْلِ الْعَمْدِ قَصْدُ الْفِعْلِ وَلَا يَشْتَرِطُ ثُبُوتُ قَصْدِ الْفِعْلِ.

وَأَمَّا الْفِعْلُ، فَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

أ- الآلة: وَالرَّاجِحُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْآلَةَ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْقَتْلُ الْعَمْدُ هِيَ الْآلَةُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْقَتْلُ غَالِباً دُونَ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الْقَتْلُ نَادِراً.

ب- الْقَتْلُ بِالْمُبَاشَرَةِ، وَيَشْمَلُ الْقَتْلُ بِالْفِعْلِ وَالْقَتْلُ بِالتَّرْكِ، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي حِينِهِ.

ت- الْقَتْلُ بِالتَّسَبُّبِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي حِينِهِ.

وَيَتَبَيَّنُ مِمَّا سَبَقَ: أَنَّ الرَّاجِحَ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ لِلْقَتْلِ الْعَمْدِ هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ الْقَائِلُ: بِأَنَّ الْقَتْلَ الْعَمْدَ هُوَ الضَّرْبُ بِمَحْدَدٍ أَوْ غَيْرِ مُحَدَّدٍ، وَالْمَحْدَدُ

---

(١) الْبَحْرُ الرَّائِقُ: ج ٨ ص ٢٢٩، الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ: ج ٦ ص ٣، دُرَرُ الْحُكَامِ شَرْحُ غُرَرِ الْأَحْكَامِ: ج ٢ ص ٩٧، الْإِنْصَافُ: ج ٩ ص ٤٣٤.

(٢) مِنْهَجُ الطَّالِبِينَ وَبَلَاغُ الرَّاجِحِينَ: خَمِيسُ بْنُ سَعِيدِ الرِّسْتَاقِيِّ - طَبْعَةُ عَيْسَى الْبَابِيِّ الْحَلَبِيِّ - ج ١١ ص ١٩٥، شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ: ج ١٥ ص ١١٩.

هو: ما يقطع، ويدخل في البدن كالسيف والسكين وأمثالهما مما يحدد ويجرح، وغير المحدد: هو ما يغلب على الظن حصول الزهوق به عند استعماله كحجر كبير، أو خشبة كبيرة.

### وفى القانون.

تحدث قانون العقوبات المصري عن أنواع القتل العمد جملة وتفصيلا في المواد من ٢٣٠ إلى ٢٣٥ وفى السواد ٢٥٧، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٥، ٢٣٧، وقد جاء بعضها فى القتل العمد والبعض الآخر فى القتل بطريق التسبب.

تقسم الجرائم بحسب جسامتها إلى جنایات وجنح ومخالفات، وأساس هذا التقسيم هو اختلاف الجرائم فيما بينها من حيث مقدار جسامتها، فأشد الجرائم جسامة هي الجنایات، وأقلها جسامة هي المخالفات، وتتوسط الجنح بين النوعين وهناك تقسيمات أخرى للجرائم لا يسع المقام ذكرها لكونها لا تدخل فى نطاق البحث.<sup>(١)</sup>

وهذا التقسيم هو الذي حفل به قانون العقوبات المصري فى المواد [٩: ١٢] عقوبات، فبين فى المادة [٩] أن الجرائم ثلاثة أنواع: جنایات، وجنح، ومخالفات، وتكلم عن الجنایات فى المادة [١٠] وعرفها بأنها: الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام والسجن المؤبد والسجن المشدد<sup>(٢)</sup> والسجن. كما تكلم عن الجنح فى المادة [١١]<sup>(٣)</sup> وعرفها بأنها: هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية: الحبس، والغرامة التي يتجاوز مقدارها مائة جنيه مصري.

---

(١) د/ محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات القسم العام - الطبعة السادسة - ١٩٨٩م - ص ٥٢.  
(٢) السجن المؤبد والمشدد مستبدلتان بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣م - الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ تابع - فى ٢٠٠٣/٦/١٩م.

(٣) المادة [١١] مستبدلة بموجب القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١م.

كما تكلم عن المخالفات في المادة [١٢] <sup>(١)</sup>، وعرفها بأنها: هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يتجاوز مقدارها مائة جنيه مصري. وهذا التقسيم يتضح منه أن معيار تمييز الأقسام الثلاثة للجرائم هي مقدار العقوبة المقررة لكل قسم. و التقسيم الثلاثي لأنواع الجرائم هو ما تسير عليه غالبية التشريعات الجنائية في العالم <sup>(٢)</sup>.

### وقد اتفق شراح القانون:

على أن العمد هو قصد الجاني ازهاق روح المجنى عليه، ولكنهم اختلفوا في تحديد هذا القصد وذهب فريق منهم إلى أنه أرادة الفعل والعلم بالنتيجة الإجرامية التي يحتمل أن تترتب عليه، وذهب البعض إلى أن العلم بالنتيجة وحده لا يكفي في اثبات القصد الجنائي بل لابد من أرادة هذه النتيجة الإجرامية. وأصحاب الرأي الأولهم أنصار نظرية العلم أما أصحاب الرأي الثاني فهم أنصار نظرية الإرادة <sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الأساس هو قصد ازهاق روح المجنى عليه فإن مجرد استعمال السلاح القاتل لا يكفي لاثبات هذا القصد، ويجب على المحكمة أن تعن بإبرازه استقلاً، وأن تورد ما يقطع بثبوته، كأن تكون الأصابة جسيمة وفي مقتل .

---

(١) المادة [١٢] مستبدلة بموجب القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١م.

(٢) د/ سامح السيد جاد: شرح قانون العقوبات القسم العام - جزء النظرية العامة للجريمة - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م - ص ٣٤.

(٣) د/ محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات: دار النهضة العربية ص ٦٠٠، د/حسن المرصفاوى قانون العقوبات ص ١٧٨، ١٧٩.



ولا يشترط أن تكون الوسيلة المستعملة في الجريمة مما أعد للقتل أصلاً كالبنادق والسيوف، بل يمكن أن تكون ممالماً يعد للقتل في الأصل ولكنها تؤدي إليه إذا استعملت في الاعتداء على المجنى عليه كالضرب بالفؤوس أو بالحجارة. وقد ميز قانون العقوبات المصري بين ثلاثة أنواع من القتل العمد حسب البيان التالي :

الأول: القتل العمد غير المقترن بظروف مشددة أو مخففة، وجعل عقوبته السجن المؤبد أو المشدد (م ٢٣٤ ع)

الثاني: القتل العمد المقترن بظروف مشددة، وجعل عقوبته الإعدام، والظروف المشددة هي:

سبق الإصرار والترصد، القتل بالسم، اقتران القتل بجناية وارتباط القتل بجنحة ووقوع القتل أثناء الحرب على الجرح.

الثالث: القتل العمد المقترن بأعذار قانونية مخففة، ويعاقب عليها بالحبس وهذه الأعذار هي:

عذر الاستفزاز، أي مفاجأة الزوج لزوجته متلبسه بالزنا (م ٢٣٧ ع) عذر صغر السن (م ٦٥ - ٧٣) عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعي بنية سليمة (م ٥١ ع) ب - القتل شبه العمد<sup>(١)</sup>:

اختلف المثبتون للقتل شبه العمد في تعريفه على قولين:

---

(١) يسمى هذا النوع من القتل عمد الخطأ وخطأ العمد، لأنه اجتمع فيه معنى العمد وهو قصد الضرب، ومعنى من الخطأ وهو عدم قصد القتل كما تنبئ عن ذلك الالة التي لا تقتل غالباً.  
\* المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢١٠.

الأول: أن شبه العمد هو أن يقصد ضرب الشخص عدواناً بما لا يقتل غالباً، كالعصا الصغيرة والحجر الصغير، وهذا عند أبي يوسف ومحمد من الحنفية، والشافعية والحنابلة، والإمامية والإباضية<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن شبه العمد هو أن يعتمد شخص ضرب آخر بما ليس بسلاح ولا ما جرى مجرى السلاح كالعصا والحجر سواء كانا كبيرين أو صغيرين، وهذا عند الإمام أبي حنيفة رحمهما الله<sup>(٢)</sup>. ولم يعرفه المالكية لأن القتل عندهم عمد وخطأ فقط.

وأما عقوبة القتل شبه العمد فدنيوية وأخروية، أما الدنيوية فالدية المغلظة على العاقلة والحرمان من الميراث والكفارة<sup>(٣)</sup>، وللقاتل شبه العمد جزاء أخروي وهو الإثم<sup>(٤)</sup>.

والقتل شبه العمد في الشريعة يقابل الضرب المفضى إلى الموت في القانون الوضعي.

وقد بينت المادة ٢٣٦ ع حكمه بقولها (كل من جرح أو ضرب أحداً أو أعطاه مواد ضاره ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه أفضى إلى الموت يعاقب بالأشغال

---

(١) تبين الحقائق للزيلعي: ج ٦ ص ١٠٠، بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٢٣٤، الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ٢ وما بعدها، المبسوط للسرخسي: ج ٢٦ ص ٦٥، العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢٠٦، أحكام القرآن للجصاص: ج ٢ ص ٣٢٣ وما بعدها، الأم للشافعي: ج ٦ ص ٨، الأحكام السلطانية للماوردي: ص ٢٨٩، المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢١٦، الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٦٢٤، شرائع الإسلام: ج ٤ ص ٢٢٨، شرح النيل وشفاء الغليل: ج ١٥ ص ١١٩.

(٢) أحكام القرآن للجصاص: ج ٢ ص ٣٢٣ وما بعدها، ندر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ٢ ص ٨٩، فتح القدير: ج ١٠ ص ٢٠٦.

(٣) تبين الحقائق للزيلعي: ج ٦ ص ١٠٠، الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ٥، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٥٥، شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٧١، المبدع: ج ٦ ص ٢٦٠، المختصر النافع: ص ٣١٦، شرائع الإسلام: ج ٢ ص ٢٨٩.

(٤) الكافي: ج ٤ ص ١٤٤، شرائع الإسلام: ج ٢ ص ٣١٠.

الشاقه أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات وأما إذا سبق ذلك إصرار أو ترصد فتكون العقوبة السجن المشدد أو السجن )، بيد أن تعبير الشريعة الإسلامية بالقتل شبه العمد أصبح منطقاً من تعبير القوانين الوضعية، ذلك أن القتل شبه العمد يندرج تحته الموت الناشئ عن الضرب والجرح وإعطاء المواد السامة والضارة والتغريق والتريية والخنق وكل ما يدخل تحت القتل العمد إذا انعدمت نية القتل عند الجاني وتوفر قصد الإعتداء ولفظ القتل يدخل تحته كل ما يؤدي للموت، أما لفظ الضرب الذي عبرت به القوانين الوضعية، فإذا دخل تحته الضرب باليد أو بأداة أخرى فإنه لا يمكن أن يندرج تحته غير ذلك من أنواع الإيذاء والاعتداء .

## ج - القتل الخطأ:

القتل الخطأ مركب من كلمتين: قتل، خطأ، وقد سبق تعريف القتل لغة.  
أما الخطأ لغة : ضد الصواب، والخطء: الذنب، وهو مصدر خطيئ - بالكسر - والاسم الخطيئة ويجوز تشديدها والجمع الخطايا، والخطيئ: من تعد ما لا ينبغي<sup>(١)</sup>.

وقال الجرجاني<sup>(٢)</sup>: الخطأ هو ما ليس للإنسان فيه قصد وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد ويصير شبهة في العقوبة حتى لا يؤثم الخاطيء ولا يؤاخذ بحد ولا قصاص ولم يجعل عذرا في حق العباد حتى وجب عليه ضمان العدوان ووجب به الدية كما إذا رمى شخصا ظنه صيدا أو حربيا فإذا هو مسلم أو غرضا فأصاب آدميا وما جرى مجراه كنائم ثم انقلب على رجل فقتله.

وأما القتل الخطأ في اصطلاح الفقهاء: هو ما وقع دون قصد الفعل والشخص، أو دون قصد أحدهما<sup>(٣)</sup>.

---

(١) لسان العرب لابن منظور: ج ١ ص ٦٥، القاموس المحيط: ص ٤٩، المغرب للمطرزي: ج ١ ص ٢٦٠، العين للفراهيدي: ج ٤ ص ٢٩٢، مختار الصحاح: ج ١ ص ١٩٦.

(٢) التعريفات للجرجاني: ج ١ ص ١٣٤.

(٣) المبسوط للسرخسي: ج ٢٦ ص ٦٢، الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ٣، مجمع الضمانات: ص ١٦٥، البحر الرائق: ج ٨ ص ٢٢٩، درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ٢ ص ٩١، كشف القناع: ج ٥ ص ٥١٣، الإنصاف: ج ٩ ص ٤٣٤، المحلى لابن حزم: ج ١٠ ص ٢٨٠، البحر للزخار: ج ٦ ص ٢٥٠.

## الألفاظ ذات الصلة بالقتل الخطأ:

- ١ - القتل العمد: وهو: قصد الفعل والشخص بما يقتل قطعاً أو غالباً.  
والصلة بين القتل العمد والخطأ: العمد يتوفر فيه قصد الفعل والشخص، بخلاف الخطأ.
- ٢ - الجنائية: وهى اسم لفعل محرم حل بمال أو نفس.  
والعلاقة بينهما أن الجنائية أعم من القتل الخطأ.
- ٣ - الإجهاض: يطلق الإجهاض في اللغة على صورتين:  
إلقاء الحمل ناقص الخلق، أو ناقص المدة سواء من المرأة أو غيرها.  
والإطلاق اللغوي يصدق على ذلك، سواء أكان الإلقاء بفعل فاعل أم تلقائياً.  
والعلاقة بينهما: أن الإجهاض جنائية على الحمل وهو غير متيقن الوجود والحياة، وأما القتل الخطأ فجنائية على متيقن الحياة والوجود.  
وأما عقوبة القتل الخطأ: فليس للقتل الخطأ عقوبة أخروية، فإن الله تعالى رفع الإثم عن المخطئ برحمته وفضله، قال تعالى:  
﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۖ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا 》<sup>(١)</sup>.

---

(١) سورة الأحزاب من الآية (٥).



وللقتل الخطأ عقوبات دنيوية وهى الدية <sup>(١)</sup>، والكفارة <sup>(٢)</sup>، والحرمان من الميراث <sup>(٣)</sup>.

وفى القانون. أطلق واضعيه لفظ الخطأ: على كل فعل أومتناع عن فعل لا يقصد به الشخص قتلا ولكنه يؤدي إلى ذلك، وكان فى وسع الجانى أن يتجنب هذه النتيجة لو راعى فى تصرفاته واجب الحيطة والحذر <sup>(٤)</sup>.

وقد جاء بيان القتل الخطأ فى المادة (٢٣٨ع) وحددت صورته وعقوبته وأركانه. وحالات القتل الخطأ تختلف فى العقوبة تبعاً لكل حالة على حده: ونقسم حالات الخطأ إلى مجموعات:

الأولى: الأهمال وعدم الاحتراز، الرعونة ومخالفة القوانين واللوائح أو القرارات أو الأنظمة.

عقوبتهم وفقاً لما جاء فى المادة (٢٣٨) الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين <sup>(١)</sup>.

---

(١) تبين الحقائق: ج ٦ ص ١٢٦ وما بعدها، الشرح الكبير للدريز: ج ٤ ص ٢٦٦، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٣١٦، مغنى المحتاج: ج ٤ ص ٥٤، المبدع: ج ٨ ص ٣٤٨، المحلى لابن حزم: ج ١٠ ص ٢٨٨، التاج المذهب: ج ٤ ص ٣٢٣، البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٧٢، شرائع الإسلام: ج ٢ ص ٢٨٩.

(٢) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٥٢، الشرح الكبير بحاشية النسوقى: ج ٤ ص ٢٨٦، مغنى المحتاج: ج ٤ ص ١٠٧، الإجماع لابن منذر: ص ٧٥، التاج المذهب: ج ٤ ص ٣٠٨، شرائع الإسلام: ج ٢ ص ٣١٠.

(٣) الهداية مع العناية: ج ٨ ص ٢٥٢، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٢٧١، المبدع: ج ٦ ص ٢٦٠، الإجماع لابن منذر: ص ٣٦.

(٤) د/عبد المهيمن بكر: القسم الخاص فى قانون العقوبات - دار النهضة العربية - ج ٣ ص ١٣٤. مستشار/معوض عبدالنواب - الوسيط فى شرح جرائم القتل والأصابة الخطأ - الطبعة الثالثة منشأة المعارف الأسكندرية ١٩٨٦ م - ص ٢٩، ٣٠. د/محمد مصطفى امبابي - أنواع القتل فى قانون العقوبات المصرى - مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط - العدد الثالث ١٩٨٥ - ص ٢١. د/المرصفاوى فى القانون الجنائى قانون العقوبات تشريعاً وقضاء فى مائة عام: منشأة المعارف الأسكندرية: ٢٠٠٥ م - ج ١ ص ٨٨٠.

**الثانية:**أخلل الجانى اخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول مهنته وتحديد الجسامه هنا متروك لتقدير المحكمة،وارتكاب الجانى للجناية الخطأوهو فى حالة سكر أو تخدير نتيجة لتعاطيه مسكرا أو مخدرا،الحبس مدة لا تقل عن سنه ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولاتجاوز خمسمائة جنيه أوبإحدى هاتين العقوبتين.

**الثالثة:**حالة وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص نتيجة لخطأ الجانى وتكون العقوبة مدة لا تقل عن سنه ولا تزيد على سبع سنين.

**الرابعة:**حالة وجود ظرف من ظروف المجموعة الثانية مع وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنوات.

ويبدو واضحا، بعد ذكر صور القتل الخطأفى القانون أن هذاالنوع يعتمد فى أثباته على أسباب معينه تؤدي إلى النتيجة التى حدثت وهى القتل ولأن الأسباب تحدث المسببات، والمسببات لابد لها من أسباب فإن من واجب القاضى فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فى حكمه رابطة السببية بين الخطأ وبين القتل بحيث لا يتصور فى وقوع القتل بغير هذا الخطأ فإذا لم يشتمل الحكم على هذه الرابطة القانونية المعروفة فإنه يكون حكما معيبا (٢).

---

(١) وقد قضى بأن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته فى جرائم القتل الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها.

٢٠ ١٩٨٦/١١/ أحكام النقض من ٣٧ ق ١٧٨ ص ٩٣٨ ، ١٩٥٨/٥/٨ س ٣٦ ق ١٠٠ ص ٦٣٢ ١٩٩٢/٣/٢٥ طعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٩ ق.

(٢) وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا نفى الحكم رابطة السببية بين خطأ المتهم (وهو سائق سيارة) والتصادم الذى وقع دون أن يبين كيفية امكان تصور وقوع الحادث بدون ارتكاب المتهم لمخالفة المرور المنسوبة=

وفى مجال السبب الذى أدى إلى القتل الخطأ: فإنه لا فرق بين أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر ما دام تصور القتل لا يمكن أن يقوم بغير وقوع السبب المؤدى إليه..

ويكفى لتحقيق الجريمة وقوع صورة واحدة منها لإقامة الحكم المنصوص عليه فى القانون<sup>(١)</sup>.

القتل بسبب: القتل بسبب هو القتل نتيجة فعل لا يؤدي مباشرة إلى قتل. والصلة أن القتل الخطأ بفعل مباشر، والقتل بسبب بفعل غير مباشر. بين الشريعة والقانون:

سبق وأن أوردنا أنواع القتل فى الشريعة والقانون ونبرز هنا المقارنه بينهما.

---

=إليه، فإن هذا يكون قصوراً يعيب الحكم عيباً جوهرياً يبطل له. ١٩٣٨/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢٣٨ ص ٢٦٤، ٢٨ /س/ ١٠/ ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢١٤ ص ١٩٥.

(١) من المقرر أنه متى اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ فى حق المتهم وعدلت صور الخطأ وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسؤوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر، فإنه لا جدوى للمتهم فى المجادلة فى باقى صور الخطأ التى أسندها الحكم إليه. ١٧ /م/ ١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق رقم ٢٠ ص ١٠٥، ٢٢/١١/١٩٧٩ س ٣٠ ق رقم ١٧٦ ص ٨٢١، ١٤ /م/ ١٩٦٣ س ١٤ ق رقم ١١٢ ص ٦٠٣.

## أولا القتل العمد

### ١- من حيث تعريف القتل العمد:

لاخلاف بين قانون العقوبات المصرى وبين الفقهاء المسلمين، فى أنه قصد ازهاق الروح بيد أن فقهاء المالكية يسقطون هذا القصد من حسابهم إذا كانت وسيلة القتل هى الضرب بأية أداة من الأدوات وكان بين الجانى والمجنى عليه عداوة أو كان الجانى قد ارتكب جريمة وهو غاضب فأنهم يعتبرون القتل هنا عمدا رغم انتفاء القصد اليه، أما إذا كان القاتل قد ارتكب جريمة بوسيلة لا ضرب فيها كالخنق ومنع الطعام والشراب حتى الموت فإن القتل لا يكون عمدا إلا إذا ثبت القصد إليه.

والمالكية فى هذه الحالة يتفقون مع بقية الفقهاء الذين خالفوا المالكية فى الحالة الأولى، بيد أن فقهاء القانون يفسرون القصد إلى ازهاق الروح تفسيراً شاملاً بحيث لا يدخل بهذا القصد أن يخطئ الجانى شخص المجنى عليه ويقتل شخصاً آخر، أو أن يخطئ فى توجيه الفعل نفسه وهم بهذا يخالفون جمهور الفقهاء الذين اعتبروا القتل خطأ لا عمداً فى الصورتين، لكنهم يتفقون فى الصورة الأولى مع المالكية الذين اعتبروا القتل فيها عمداً بشرط وجود عداوة بين الجانى والمجنى عليه.

### ٢- بالنسبة للوسيلة المستعملة فى القتل:

أخذ فقه القانون بما ذهب إليه فقهاء المالكية والشافعية من أنها كل شئ من شأنه أن يحدث الوفاة، يستوى فيها ما كان معداً للقتل أصلاً وما لم يكن كذلك، ويستوى أن يكون القتل مباشراً أو بطريق التسبب، وخالف فقهاء القانون ما ذهب إليه فقهاء الحنفية من اشتراط آلات خاصة لإثبات العمد فى القتل.



### ٣- من حيث العقوبة:

جعل قانون العقوبات المصرى عقوبات القتل العمد فى الظروف العادية هى السجن المؤبد أو المشدد<sup>(١)</sup>، ولا يصار إلى عقوبة أخرى سواء كانت أشد كما فى عقوبة الإعدام أو أخف وهى عقوبة الحبس، إلا إذا اقترن بالقتل فى الحالة الأولى ظرف مشدد، وفى الحالة الثانية ظرف مخفف كما وضحت ذلك المادتين (٢٣٧، ٢٣٠) من قانون العقوبات، أما فى الشريعة الإسلامية فإن المذاهب الفقهية جميعها لا تعترف بهذا التتويع فى العقوبة، ولا فرق عندهم بين ظرف وظرف طالما أن القتل تم عمدا وعدوانا، والعقوبة فى كل هى القصاص من القاتل.

#### بالنسبة للقتل الخطأ:

يختلف مضمون القتل الخطأ فى القانون عنه فى الشريعة الإسلامية، فالقتل الخطأ فى الشريعة الإسلامية جناية من الجنايات على النفس لكنها فى درجة أخف كثيرا من جناية القتل العمد، ويظهر ذلك فى العقوبة المقررة لكل منهما، بينما أعتبر القانون القتل الخطأ جناية وأخرجها من دائرة الجنايات، كما أن الأسباب التى تؤدى إلى القتل الخطأ فلا تدخل فى القانون، فيما عرفه الفقهاء بأسم القتل بالتسبب، وجعله جمهور الفقهاء تابعا للقتل العمد المباشر، وأعطوه حكمه، وتختلف العقوبة المقررة للقتل الخطأ فى الشريعة الإسلامية عنها فى القانون، ففي القانون، العقوبة هى الحبس أو الغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين على درجات متفاوتة، أما فى التشريع الإسلامى فهى بالإتفاق الدية والكفارة، ونرى أن العقوبة المقررة للقتل الخطأ وهى عقوبة الحبس وهى عقوبة سالبة

---

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ م، وكانت قبل التعديل الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة.



للحرية، لا تعتبر عقوبة عادلة، لان ركن الخطأ ينفي نية الأضرار عند الجاني، وانتفاء هذه النية أى القصد يوجب عدم توقيع عقوبة بدنية على الفاعل، وهذا ما اخذ به الفقه الإسلامى، وأما الغرامة التى فرضها قانون العقوبات المصرى على القاتل المخطئ فهى العقوبة العادلة المناسبة وكان يجب الاقتصار عليها، وقد كان من الممكن أن تعادل عقوبة الغرامة فى القانون المصرى عقوبة الدية ولكن شتان الفرق بينهما إذ الغرامة تعويض للهيئة الإجتماعية عن الاعتداء عليها، أما الدية فهى تعويض لورثة المجنى عليه عن حياة مورثهم ، ويقوم بأدائها لهم عاقلة القاتل طبقا للنظم التى وضعها الفقه الإسلامى.



# المبحث الثالث

## الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القتل إشفاقاً.

المطلب الثاني: وقف أجهزة الإنعاش الصناعي.



## المطلب الأول القتل اشفاقاً

وفيه ثلاثة أفرع:

الفرع الأول: مفهوم القتل بدافع الشفقة.

الفرع الثاني: صور القتل بدافع الشفقة.

الفرع الثالث : الحكم الشرعي والقانوني من القتل بدافع الشفقة.





## الفرع الأول

### مفهوم القتل بدافع الشفقة

أدى التطور الهائل في المجال الطبي والجراحي في السنين الماضية إلى وجود عدد من الحالات التي تعاني من أمراض ميؤوس من شفائها ولكنها تعيش ربما لسنين طويلة ومن هنا بدأت تظهر فكرة القتل بدافع الشفقة.

أ- مفهوم المصطلح:

القتل والشفقة أمران لا يجتمعان، <sup>(١)</sup> وهو تعبير مستحدث يحمل في طياته تناقض الحضارة المادية الحديثة، وجنابتها على الإنسانية، وفكرة القتل بدافع الشفقة يعود إلى فلاسفة اليونان القدماء كأفلاطون وسقراط، وغيرهم ونقله عنهم الإنجليز والألمان والفرنسيون ثم الأمريكيون وينسب إصطلاح القتل بدافع الشفقة إلى الفيلسوف الإنجليزي روجيه بكون وكان يرى أنه على الأطباء أن يعملوا على إعادة الصحة إلى المرضى، وتخفيف الألم ولكن إذا وجدوا أن شفائهم لا أمل فيه، يجب عليهم أن يهيئوا لهم موتاً هادئاً وسهلاً.

---

(١) بحوث في الطب الإسلامي: محمد عبد الجواد منشأة المعارف الإسكندرية ص ١٣٣، القتل بدافع الشفقة: سليم حريه مجلة القانون المقارن العدد ١٨/١٩٦٨ ص ١٢١، القانون الجنائي والطب الحديث: د/ أحمد شوقي أبو خطوة، دار النهضة العربية ١٩٩٩م ص ١٨٦، مسئولية الطبيب الجنائية في الشريعة الإسلامية: د/ أسامة التايه ص ١٥٧، مسئولية الأطباء والصيادلة: د/ عبد الحميد الشواربي - منشأة المعارف الإسكندرية الطبعة الثانية ٢٠٠٠ م ص ٢٦٣.

وتدرجت اللغات الأجنبية على تسميته بالأوتانازيا أي القتل بدافع الرحمة أو الشفقة.

## ب- تعريف المصطلح:

عرف أصحاب هذا المصطلح قتل الشفقة بعدة تعريفات منها:

١- اليوثيزيا sianauthaE كلمة يونانية تعني في الأصل الموت الجيد (od DeathoG) أو الموت اليسير (Easy Death) أو الموت الكريم (Death tyilignDWith)، ثم استعملت في القرن الذي كثر فيه القتل لتعني ما أصبح يعرف بقتل الرحمة، أو القتل الرحيم، وشتان بين الموت الطبيعي والقتل المتعمد تحت مختلف المعايير والحجج، وقد ازداد الاهتمام بهذه المسألة في الثمانينيات في هذا القرن.

ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- ما تناقلته دوائر الإعلام عن ممارسته بشكل واسع النطاق في هولندا.
- استفحال وباء الإيدز واستعصائه على العلاج.
- المريض غير قابل للعلاج.
- الآلام النفسية للمريض والأهل كالأحباط والفشل واليأس نتيجة هذا المرض<sup>(١)</sup>.
- الآلام الكبيرة والتكاليف الباهظة.
- ويعرف القتل بدافع الشفقة من الناحية القانونية تحت مصطلح قتل الرحمة، وهو فعل أو ممارسة ما يهمل موت الأشخاص الذين يعانون من

---

(١) القتل بدافع الشفقة: سليم حريه - ص ١٢٢، القتل بدافع الشفقة: د/ عبد الوهاب حومد مجلة الحقوق والشرعية الكويت مجلده عدد ٢ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م - ص ١٧٦، أحكام التداوى: د/ محمد علي البار ص ١٨ الطبيب المسلم: د/وجيه زين العابدين ص ١١١.

أمراض مستعصية من شفاؤها <sup>(١)</sup> فهو القتل بدافع الشفقة أو الرحمة لتخليص مريض لا يرجى شفاؤه من آلامه المبرحة التي لا تطاق <sup>(٢)</sup>.  
ويشترط لوجود القتل بدافع الشفقة ثلاثة شروط:  
الأول: وجود إنسان يتمتع بالحياة الطبيعية.  
الثاني: يعاني من مرض يسبب له الآما مبرحة.  
الثالث: لا يرجى شفاؤه من هذا المرض.

---

(١) المواضع السابقة.

(٢) المسؤولية الطبية الجزائية: عبد الوهاب حومد، مجلة الحقوق مرجع سابق ص ١٧٦.

القتل اشفاقاً: أ/ محمود عبده صالح مجلة إدارة قضايا الحكومة عدد ٣ ش ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١ - ص ٨٢.  
المؤتمر السنوى الثالث والعشرين بكلية الطب - جامعة عين شمس بعنوان (الطب المتكامل) المنعقد بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢١ بالقاهرة مجلد أعمال المؤتمر ص ١٥.





## الفرع الثاني

### صور القتل بدافع الشفقة

يظل الموت المريح أو القتل بدافع الشفقة مفهوماً معقداً لأنه ما زال يعطى حقائق متنوعة وصوره كالأتي:

#### الصورة الأولى: القتل بدافع الشفقة الإيجابي<sup>(١)</sup>.

تتحقق هذه الصورة عندما يرتكب الجاني أي فعلاً إيجابياً ضد المجنى عليه يؤدي إلى وفاته، بمعنى آخر أنه كل فعل يسبب موت المريض الميئوس من حالته لإنهاء عذابه واحتضاره المؤلم ويكون ذلك بإعطاء المريض فعلاً جرعة كبيرة من مادة مخدرة تؤدي إلى وفاة فورية للمريض وذلك بواسطة حقنه يقوم بإعطائها الطبيب للمريض بناءً على طلبه الواضح المتكرر بإنهاء حياته<sup>(٢)</sup>، أو إطلاق الرصاص عليه، أو إعطائه مواد سامة، أو قتل المريض بأي وسيلة كانت يكون من شأن هذه الوسائل إعطاء الموت للمريض أو نويه كالأب والأم والأبناء أو من الطبيب المعالج ..

الصورة الثانية: القتل بدافع الشفقة السلبي: ويطلق عليه عملية تسهيل موت المريض الميئوس من شفائه وذلك بترك المريض يموت موتاً طبيعياً بالإمتناع عن تقديم وسائل الرعاية والعلاج له المحتمل معها إطالة الحياة بقصد

---

(١) القتل بدافع الشفقة: د/ السيد عتيق دار النهضة العربية ٢٠٠٤ ص ٢٩، الحماية الجنائية لحق الإنسان في الحياة د/ شعبان نبيه متولى ١٩٩١ ص ٨٩١، الحماية الجنائية لحق الإنسان في الحياة د/ شعبان نبيه متولى

١٩٩١ ص ٣٨٧، السببية الجنائية بين الفقه والقضاء: د/ رؤوف عبيد ص ٣٢٣

(٢) أحكام التداوى: د/ محمد علي البار ص ٦٨.

إحداث الوفاة وذلك مثل إيقاف أجهزة النفس الصناعي وعدم وضعها عندما يحتاج إليها المريض بناء على طلب المريض وإرادته السابقة على مرضه (١).  
الصورة الثالثة: الإنتحار الرحيم: (٢).

وتتحقق هذه الصورة عندما يوجد مريض واع غير قادر على تحمل آلامه فيقرر أن يضع نهاية لحياته فيقوم الطبيب أو غيره بإرشاده عن اسم الدواء الذي في تناوله بجرعة كبيرة، تكون قاتلة أو يزوده بدواء سام. وتعد هذه الصورة مساهمة في الإنتحار ويترتب على ذلك أن الاشتراك في الإنتحار غير معاقب عليه لأنه اشتراك في عمل لا عقاب عليه، فمن عرض غيره على الإنتحار أو يساعده على ذلك لا عقاب عليه وذلك تطبيقاً للقواعد العامة في الاشتراك والتي تطلب إنصراف فعل الاشتراك إلى نشاط أصلي ذي صفة إجرامية وهو ما لا يتوفر بالنسبة للإنتحار محددة بطريقتين:

الأولى: (٣) لا يتعدى سلوك الشخص دائرة الاشتراك المباح ويجعل منه فاعلاً في جريمة القتل طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات.

الثانية: ألا يرقى دور المساهم في الإنتحار إلى مستوى الفاعل المعنوي حيث يكون المنتحر أداة مسخرة في يد من حرضه على الفعل لبعض الإدراك، أو الاختبار كما لو كان طفلاً صغيراً أو مجنوناً و حمله شخص يقصد قتله على

---

(١) أحكام التداوى: د/ محمد علي البار ص ٦٨، مدخل إلى الطب الإسلامي: د/ محمد علي مطاوع طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٩٨٥ ص ١٨٢، القتل العمد أوصافه المختلفة د/ سليم حربيه بغداد سنة ١٩٨٨ ص ١٣٠.

(٢) القتل بدافع الشفقة: د/ هدى حامد قشقوش - دار النهضة العربية ١٩٩٦ ص ٦٩، شرح قانون العقوبات القسم الخاص: د/ محمد عيد الغريب، د/ عمر الفاروق ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ م ص ١١، الحماية الجنائية لحق الإنسان في الحياة: د/ شعبان نبيه ص ٨٩٢.

(٣) د/ السيد عتيق: مرجع سابق ص ٣٢، شرح قانون العقوبات القسم العام: د/ محمود نجيب حسني دار النهضة العربية ١٩٨٩ م ص ٤٣٧ وما يليها.

تناوله مادة سامة أو أوهمه أن المادة السامة هي مادة معتبرة فتناولها بناءً على ذلك وفي هذه الأفعال تجررت أفعال القتل من حرية الإرادة وبهذا ينسب السلوك إلى الجاني وهو الشخص الذي حرض القتل على تنفيذ الجريمة فإذا ثبت توافر القصد لديه سئل عن فعل عمدي بوصفه فاعلاً.

معنويًا للجريمة استخدم المجنى عليه أداة في تنفيذ نتيجة اتجه إليها قصده<sup>(١)</sup>.

#### الصورة الرابعة: وقف العلاج غير العادي:

يلجأ الطبيب أحياناً إلى استخدام وسائل العلاج غير العادية والتي يتم من خلالها الحفاظ على حياة المريض بمرض غير قابل للشفاء وحالته الصحية ميئوساً منها، ويقصد بذلك المحتضر الذي هو في غيبوبة مستديمة، ومن الصعوبة بمكان استمرار حياته إلا بفضل استخدام حق علاجي غير عادي كالإنعاش الصناعي والذي به يصل المريض إلى حياته الطبيعية وبدونه سيموت وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على الإنعاش الصناعي في المبحث التالي.

#### الصورة الخامسة: القتل بدافع الشفقة غير الاختياري.

وهو الذي يمارس بدون طلب أو بدون إعطاء رضاء المريض، تلك الشفقة التي يدعوا إليها حال الشخص وأثبت التاريخ أنه تم قتل مرضى كثيرين بدافع الشفقة وبدون رضاهم، وبدون طلبهم لأسباب أخرى غير الشفقة، ويمكن أن تكون هذه الدوافع إقتصادية، أو إجتماعية أو لتحسين النسل كما فعل هتلر في ألمانيا النازية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د/ محمد عيد الغريب، د/ عمر الفاروق مرجع سابق ص ١١، د/ يسرى أنور على: القسم العام لقانون العقوبات ١٩٩٣، ص ٤٤٥، د/ أحمد فتحى سرور: القسم الخاص دار النهضة العربية ١٩٨٥ ص ٥٣٣.

(٢) القتل بدافع الشفقة: د/ السيد عتيق ص ٣٠

### الصورة السادسة: إعطاء المريض عقار مسكن.

وفي هذه الصورة يتم إعطاء المريض الميثوس من شفاثه والذي يعاني من الأم مبرحة، جرعات متكررة من المسكنات القوية، وهذه المسكنات القوية تتيح للمريض أن يعيش بسلام نسبي وبالآم محدوده، وفي نفس الوقت تعمل على تعجيل نهايته بصورة متدرجة وذلك بناء على طلب المريض وهذا طلب يختلف عن المطالبة بتعجيل الوفاة، فمن الأمور المسلم بها والمستقرة منذ قسم أبو قراط وطبقاً لقسم جنيف ١٩١٧ إلى يومنا هذا أن تسكين آلام المريض من أخص اختصاصات الطب والأعمال الشرعية لمهنته.

## الفرع الثالث

### الحكم الشرعي والقانوني من القتل بدافع الشفقة

بعد استعراض وبيان مفهوم القتل بدافع الشفقة وصوره نبين التكييف الشرعي والقانوني والآراء المثارة تجاه المؤيدين للقتل بدافع الشفقة والمعارضين وذلك على النحو التالي:

أولاً: الآراء المثارة تجاه القتل بدافع الشفقة .

ثانياً: موقف الشريعة الإسلامية من القتل بدافع الشفقة.

ثالثاً: موقف التشريعات والقوانين الوصفية القتل بدافع الشفقة.

أولاً: الآراء المثارة تجاه القتل بدافع الشفقة:

ثارت مناقشات وآراء حول القتل بدافع الشفقة بين مؤيد ومعارض نجلها فيما يلي:

أ- الآراء المؤيدة للقتل بدافع الشفقة:

استند المؤيدون للقتل بدافع الشفقة إلى عدة حجج منها ما يلي:

١- أن بعض النظم القديمة كانت تفعله فقد كانت تجيز صلاحية الرجل الهرم للعيش بحمله على شجرة عالية، والتشبت بغصن من أغصانها يتم بتصدى بعد ذلك للغصن بعض الأقوياء من الشباب ويهزونه هزاً عنيفاً، فإن ظل الشيخ قادراً على البقاء متشبثاً بالغصن اعتبروه أهلاً للحياة، وأسقط وفضى نحيبه يكن أمره قد أنتهى، وكانت بعض الشعوب الأخرى تترك العجزة في مجاهل الصحراء يواجهون مصيرهم المحتوم<sup>(١)</sup>. مكان الهنود يأخذون

---

(١) دراسات معمقة في الفقه الجنائي: د/ عبد الوهاب حومد ص ٣١٢ مرجع سابق.

، المسئولية الطبية في قانون العقوبات: د/ محمد فائق الجوهري - رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة فؤاد الأول

١٩٥٢ م ص ٣١٠.



مرضاهم إلى نهر الكبح المقدس يودعونهم أمواجه وفي اسبرطة كان الأطفال يتعرضون لإختبار قاس يضحي فيه بغير رحمة بالضعاف من المرضى والمشوهين ولا يعطى حق الحياة إلا للأصحاء والأقوياء الكاملى التكوين وقد ظلت بعض الشعوب المتوحشة حتى القرن التاسع عشر يقتل أطفالهم المرضى وشيوخها العاجزين ويقيموا على أجسادهم الولاثم ثم يقبل عليها الأكله في مسرة لا تقل عن لذة المأكول اعتقاداً من الطرفين أنهم لا يجدون قبراً أكثر شرفاً من معدات ذويهم<sup>(١)</sup>.

٢- أن القانون لا يعاقب على الإنتحار والقتل بدافع الشفقة هو قريب الشبه من الإنتحار وهو غير محرم فمثل هذه النوع من الجرائم لا يضر بأحد غير الجانى وكهذا يطلق البعض عليها جرائم بدون مجنى عليه ولا فرق بين من يقتل نفسه بيده أو يطلب من آخر أن يعاونه في ذلك، وبين من يقوم بهاذ القتل بهذا يطلب المريض ورفقاً به<sup>(٢)</sup>.

٣- أن القتل بدافع الشفقة هو وسيلة فعالة لتفادى الشيخوخة التي تكلف المجتمع الكثير والتي تزايد بين الشعوب، فهذا الموت هو حل للمشاكل المالية والإجتماعية والإقتصادية فهو خير وسيلة لخلق مجتمع راق ومثالى. فالموت المريح أكبر خير<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المسئولية الطبية: د/ محمد فائق الجوهري مرجع سابق ص ٣١٠

(٢) كتاب NELSON في طب الأطفال: طبعة الولايات المتحدة ١٩٦٦ ص ١٣، ١٤

- المسئولية الجنائية للأطباء عن استخدام الأساليب الحديثة في الطب والجراحة: د/ محمد عبد الوهاب الخولى

١٩٧٧ ص ٢٩١، القتل بدافع الشفقة: د/ السيد عيق ص ٩٣

(٣) دراسات معقة في الفقه الجنائي د/ عبد الوهاب حومد ص ٣١٥، المسئولية الطبية: محمد فائق الجوهري ص ٣١٢.

٤- أن القتل بدافع الشفقة يدخل في إطار الحرية التي هي الأصل العام الذي يتفرع منه الحقوق جميعاً وأن المساس بالكرامة الإنسانية إساءة للمجتمع ككل فالإنسان الحر هو الإنسان المستقل بذاته والمسئول عن حياته وعن موته لذلك يجب السماح لكل فرد في أن يقرر مصيره ووقاية كرامته الإنسانية من الإهانة سيما في لحظات حياته الأخيرة فمبدأ الإستقلال الذاتي والمطلق للشخص المتولد من الحرية الفردية يعطى الشخص الحق في تقرير مصير حياته وإختيار الوقت والطريقة التي يريد أن يموت بها وفيها.

٥- لقي القتل بدافع الشفقة قبولاً من كل من أفلاطون في كتابه الشهير بالجمهوريّة. والقس الإنجليزي بيكون والذي ينسب إليه كلمة EUTHANASIA وتعنى الموت الهادى أو اللذيذ كما أيد ذلك توماس مور، والدكتور كارل في كفاية الإنسان المجهول<sup>(١)</sup>.

٦- أن القانون لا يعاقب على الجريمة المرتكبة تحت وطأة الإكراه المعنوى وهو الذي يشل إرادة الفاعل، اليس الذي يقف إلى جانب شخص عزيز عليه وهو يتلوى من آلامه الشديدة ويستغيث به ويستجير بضع جداً لآلامه واقعة تحت هذا القهر الروحي المدعم بقناعة راسخة فإن هذه الآلام التي لا تحتمل لن تنفع في تهدئتها المسكنات.

٧- القتل بدافع الشفقة له فائدة كبيرة في زراعة الأعضاء للمرضى الذين هم في أمس الحاجة إليها كما أن هذا النوع من الموت تخليصاً للمجتمع من الأعباء المادية لعلاجهم، ولذلك يقول كريستان بارنارد زارع أول قلب في جنوب أفريقيا أنه معارضة الإرادة الإلهية القيام بعلاج من يستعجل ساعة الموت.

---

(١) دراسات معمقة في الفقه الجنائى: د/ عبد الوهاب حومد ص ٣١٥.

٨- أن إيقاف الوسائل العلاجية عن المريض والتي هي غير مفيدة بالنسبة لحياته ليس قتلًا فترك المريض يموت ليس معناه قتله وقد وقع هذا النوع من القتل بصور كثيرة نذكر منها ما يلي:

أ- في عام ١٩١٢ قتل أحد وكلاء النيابة الفرنسية زوجته المصابة بشلل نصفي ناشئ عن إصابة (دماغية) وأثناء سؤاله عن هذا السبب قال: إنه قام بواجبه تجاه زوجته التي كانت تعاني آلاماً لا تطاق وقد برأته المحكمة بعد عرض القضية عليها.

ب- في عام ١٩٢٥ قتلت فتاة تدعى ايمنسكا خطيبها الذي كان يعاني من السرطان وأجريت له عملية جراحية ونقل دم، ولكن الآلام التي ظل يعانيها كانت آلاماً لا تحتمل فراح يتوسل إليها بصورة ملحة لنتهي آلامه، فضعفت إرادتها أمامه واستجابت لطلبه وحققته بكمية كبيرة من المورفين ثم أدخلت فوهة مسدس في فمه واطلقت النار فوجد الراحة في أحضان فتاته وقد برأتها المحكمة.

ج- في عام ١٩٣٠ قتل شخص اسمه ريسار كورنت (أمه المصابة بالسرطان وبرأته المحكمة أيضاً وغير ذلك من الوقائع التي حدثت<sup>(١)</sup>).

د- في مصر اعترفت طبيبة وهي أستاذ طب ورعاية المسنين بإحدى المستشفيات في مؤتمر طبي بحلول أنها اضطرت لوقف الغذاء والدواء عن سيدة مسنة بناء على طلب إنها الذي ذكر أنه حصل على فتوى شرعية بالتوقف عن إمداد الغذاء والدواء حتى يموت وبالفعل استجابت الأم وماتت بعد خمسة عشر يوماً<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في عرض هذه الوقائع تفصيلاً: ينظر دراسات معقة د/ عبد الوهاب هو من ص ٣١٥ وما بعدها.

(٢) جريدة الأسبوع القاهرية: الصادرة بتاريخ ١٤/٥/٢٠٠١ ص ١٣.

وفي بريطانيا: قام ضابط بالعمليات الخاصة البريطانية بكتّم أنفاس طفله جاكوب المصاب بمرض عضال يعرف باسم (هتزنسندروم) وهو من الأمراض المستعصية التي لم يتوصل الطب إلى علاج لها وهو مرض يتسبب في تيبس المفاصل والتخلف العقلي والإصابة بالصمم وأعوجاج في العمود الفقري وقام والد الطفل بكتّم أنفاسه بمخدة ولا تزال القضية مطروحة في المحاكم البريطانية ولم يتم الحكم فيها (١).

وقد منح القضاء البريطاني مريضة مصابة بالشلل الحق في إنهاء حياتها أو ما يسمى بالقتل الرحيم رغم معارضة أطبائها في سابقة هي الأولى من نوعها في البلاد. في الوقت نفسه رفض مفكرون وفقهاء مسلمون هذا القرار، مؤكدين أن الشريعة الإسلامية تحرم ذلك، واعتبروا ما يسمى "بالقتل الرحيم" شذوذا في التفكير الغربي.

وأعلنت "إليزابيث بانتر سلوس" رئيسة قسم القضايا العائلية بالمحكمة العليا البريطانية، الجمعة ٢٢-٣-٢٠٠٢ أن قرار المحكمة يسمح للأنسة "بي" -٤٣ عاما- بإنهاء حياتها "بسلام وكرامة"، وأوضحت أنها اتخذت هذا القرار بعدما وضعت نفسها في مكان مريض يعاني إعاقة كبرى مثل صاحبة الدعوى. ويحق للمريضة الآن التوقيع على طلب بإنهاء حياتها في أي وقت.

كانت المريضة البريطانية تعرضت لتمزق في الأوعية الدموية في الرقبة قبل عام؛ مما أدى إلى إصابتها بالشلل وحرمتها القدرة على التنفس بشكل طبيعي. وقال أطباء المستشفى الذي تُعالج فيه: إن الأخلاقيات الطبية لا تخولهم الحق بإغلاق الجهاز الذي يساعدها في البقاء على قيد الحياة.

---

(١) جريدة أخبار الحوادث المصرية: العدد ١٦٧٩ السنة الثالثة عشرة الخميس ٢٨ من صفر ١٤٢٦ هـ - ٧ أبريل لسنة ٢٠٠٥ تحقيق د/ سيد أبو مسلم - ص٢٦، ص٢٧.



وتابعت الأنسة "بي" جلسة المحكمة من غرفتها في المستشفى بواسطة جهاز إرسال، وقالت عبر محاميتها: إنها اضطرت لخوض عملية "طويلة وأليمة لم يكن لها داع" قبل الإقرار بحقها في الموت. لكنها عبّرت عن "سعادتها الكبيرة" بإزاء الحكم الذي وصفته بأنه "متوازن ومتعقل".

وهذه الحالة هي الأولى من نوعها في بريطانيا التي يطلب فيها شخص وهو في كامل قواه العقلية من الأطباء إغلاق جهاز الإعاشة بهذه الطريقة. وكانت حالات القتل الرحيم السابقة في بريطانيا تتعلق بمرضى كانت حالتهم الصحية تتدهور باستمرار إلى موت محتم.

ويتوقع أن يصبح قرار المحكمة البريطانية مرجعا يستند إليه بعض المرضى في إنهاء حياتهم في المستشفيات (١).

وأيدت جمعية الأطباء البريطانيين قرار المحكمة، معتبرة أنه "يعزز القواعد الشرعية والأخلاقية الراسخة التي تمنح أي شخص بالغ يتمتع بالقدرة على التمييز الحق في رفض تلقي علاج طبي حتي لو أدى ذلك لوفاته".

في المقابل فإن بعض الأطباء يخشون أن مشاعر الإحباط التي تصيب المرضى تصور لهم أن مرضهم لن يُشفوا منه، وقد يكتشفون لاحقا أن وضعهم الصحي يتحسن.

ومع أن أطباء الأنسة بي اعتبروا أن فرصها في الشفاء لا تتعدى ١%، فإنهم يأملون في إخضاعها لإعادة تأهيل قد يؤدي إلى تحسين وضعها الصحي ولو بشكل طفيف وقد تحملها على تبديل رأيها.

و يُذكر أن فكرة القتل الرحيم تم التصويت عليها للمرة الأولى في أستراليا في يوليو ١٩٩٦، ولكن تم إلغاؤه بعد مرور أشهر قليلة من التصويت عليه.

---

(١) لندن - وحدة الاستماع والمتابعات وكالات - إسلام أون لاين. نت/ ٢٣/٣/٢٠٠٢م.



وتعتبر هولندا البلد الأوروبي الوحيد الذي شرع القتل الرحيم، وحصل ٢١٢٣ مريضاً بالسرطان في أمستردام على تصريح بالقتل الرحيم عام ٢٠٠٠. وفي بلجيكا يتم في الوقت الحالي بحث قانون القتل الرحيم لحالات المرض الحرجة التي لا يتحمل المريض آلامها، ويكون الأمل في شفائه ضعيفا جداً أو معدوماً.

أما في بقية دول الاتحاد الأوروبي فإن القتل الرحيم مرفوض، ففي بريطانيا يسجن كل من يساعد شخصاً على قتل نفسه ١٤ عاماً، وكذلك فإن عقوبة الحبس تلاحق من ساعد فرداً على الانتحار في كل من إيطاليا والنرويج. أما في الدانمارك فإنه قد صدر عام ١٩٩٢ قرار يقضي للمريض بالامتناع عن أخذ العلاج ووقف علاجه. وخارج أوروبا فإن كولومبيا أقرت بشكل رسمي الحق في القتل الرحيم للمرضى في عام ١٩٩٧، أما الصين فقد أقرته عام ١٩٩٨.

## ب: الآراء المعارضة لفكرة القتل بدافع الشفقة:

- استند المعارضون لفكرة القتل بدافع الشفقة لما يلي:

١- أن هذا النوع من القتل يتحقق منه أركان جريمة القتل العمد من فعل مادي شأنه إحداث الموت على شخص حي بقصد إحداث الموت سواء كان بفعل إيجابى أو سلبى والركن المعنوى المتمثل في قصد الفعل ومعرفته أنه يرتكب فعلاً ممنوعاً والركن الشرعى وجود نص قانونى يحرم القتل.

٢- إذا كان القانون المصرى لا يعاقب على الشروع في الانتحار فلذلك لأن الذي شرع في الانتحار لا يهمة العقوبة كما أنه مريض يجب أن يعالج بدلاً من أن يعاقب، بمعنى آخر أن القانون المصرى لم يجيز القتل بدافع الشفقة بطريق غير مباشر لأنه لم يعاقب على الشروع في الانتحار على أساس أن من يلجأ إلى التفريط في حياته أو سلامة جسمه لا يأبه بعقوبة يهدد بها.

ومع ذلك فإن قانون الأحكام العسكرية المصرى يعاقب بالجيش الجندى الذي شرع في قتل نفسه أما الضابط فيعاقب بالطرد من القوات المسلحة<sup>(١)</sup>.

٣- واحتج المعارضون لفكرة القتل بدافع الشفقة بحجج أخلاقية وطبية منها<sup>(٢)</sup>.

أ- لو أبيع القتل بدافع الشفقة فإن هذه الإباحة سوف تثير الرعب في قلب كل مريض يصف له الطبيب دواء يتناوله ذلك أن كل مريض يعرف أن الطبيب لا يصارحه دوماً بخطورة مرضه وإنما يترك له باب الرجاء والأمل

---

(١) المشاكل القانونية التى تثيرها عمليات زرع الأعضاء: د/صام الأهوانى ص ٢٤

(٢) قتل المريض الميؤس من شفائه جريمة: مقال للشيخ السيد وفا بمجلة عقيدتى المصرية العدد ٦٤٣ ١٢ من صفر ١٤٢٦ هـ ٢٢ من مارس ٢٠٠٥ ص ٥، القتل إشفاقاً: مقال لمحمود سالم المحادين - مجلة الشرطة إصدار وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة العدد ٢٣٧ السنة العشرون صفر ١٤١١ هـ ١٩٩٠ م ص ٤٠

مفتوحا وكل إنسان يتشبث بالحياة بكل قوة بفعل الغريزة وحب البقاء وهو يعلم أن الطبيب يعالجه وأنه ملزم بذلك مهما طال مرضه وعز ثناؤه، وأنه ممنوع من تقصير أجله منعاً مطلقاً لذلك فإنه يثق به ثقة مطلقة بكل ما يفعله الطبيب ويتناول كل دواء يوصف له فإذا أصبح من حق الطبيب شرعاً أن ينهي حياته أن ينهي حياته بصورة معتمدة فإن هذا المريض سيصبح في وجع دائم وهلع من كل ما يفعله الطبيب إذ اعتقد المريض ولو خطأ أن مرضه خطير<sup>(١)</sup>.

ب- أن مهمة الطبيب هي علاج المريض وليس قتله وليس من الأخلاق أن سوى بين اليد التي تعالج الأمراض واليد التي تقتل وليس معقولاً أن تكون اليد التي تعالج الأمراض هي نفسها التي تقتل المرضى.

ج- إن إباحة هذا الفعل يفتح باب التواطؤ بين ورثة المريض والطبيب المعالج من أجل تعجيل بموت مورثهم للحصول على التركة أو على تأمين الحياة الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الثقة بين الأطباء و المرضى.

د- أن المرضى الميئوس من شفائهم لا يعتبر مرضهم نهائياً فقد ثبت أن هناك عدداً من المرضى توقع لهم الأطباء الموت في خلال شهر وعاشوا لعدة سنوات كما أن هناك عدد من المرضى الميئوس من شفائهم قد شفوا من أمراضهم، وهذا يدل على أن تقدير الأطباء قابل للخطأ كما أن تشخيصهم للمرض قد يكون خاطئاً وقد نشرت المجلة البريطانية مقالاً بهذا الخصوص عام ١٩٨٧ أغسطس وعنوان المقال يكفي: المرضى المصابون بسرطان نهائي: لا يعانون من مرض نهائي ولا سرطان<sup>(٢)</sup>.

---

(١) أحكام التداوى: د/ محمد علي البار ص ٨٥ وما بعدها، دراسات معمقة في الفقه الجنائي: عبد الوهاب حومد ص ٣٢٣

(٢) مشار إليه في أحكام التداوى: د/ محمد علي البار ص ٨٦.

هـ- أن هناك كثيراً من الأطباء يعرفون حقاً شرف المهنة وأخلاقيها فقد طلب نابليون من طبيبه عندما أنتشر الطاعون بين جنوده أثناء حصاره لمدينة عكا ويسمى دى جنينت أن يجهز على المرضى لكنه رفض أوامر نابليون وقال إن واجبي هو المحافظة على الحياة وليس إهدارها<sup>(١)</sup>.

كما أن الشفقة تكون بالنصيحة والبذل وليس بالقتل الذي نأياه طبيعة الإنسان، ورد المعارضين لفكرة القتل بدافع الشفقة آراء المؤيدين بما يلي:

١- أن القتل بدافع الشفقة هدفه تخليص المريض من الآلام المبرحة أمر غير صحيح فقد أثبتت الإحصائيات من المستشفيات ودور الرعاية الصحية أنه يمكن التحكم في الألم وتخفيفه إلى درجة معقولة بواسطة المسكنات مقل (المورفين ومشتقاته وبإجراء بعض العمليات الجراحية لإزالة الأعصاب والخلايا العصبية الحاملة للألم)<sup>(٢)</sup>.

٢- أن هذا المريض الميئوس من شفائه قد يعيش الآن هذا الأمر بيد الله ﷻ فأحياناً يفاجئ الأطباء بما لم يكن في الحسبان من تحسن حالة المريض وقد يعيش أعواماً على غير المتوقع.<sup>(٣)</sup>

٣- إن إياحة القتل بدافع الشفقة سيفتح الباب أمام تجارة الأعضاء البشرية، وتجعل أعضاء الإنسان إكسسوارات بشرية فهي العودة إلى الوراء عملاً بقانون البقاء للأصلح، وتطبق قانون الغاب، وهذه سقطة أخلاقية فإذا كان لزاماً علينا أن نساير العالم في تشريعاته فهل يتيح زواج الرجل بالرجل، والمرأة بالمرأة

---

(١) المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها الطبيب في ممارسته لمهنته الطبية: د/ محمد رياض الخاني

مجلة الشريعة والقانون الإمارات العدد الثاني رمضان ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م - ص ١٣٤

(٢) أحكام التداوى: د/ محمد على البار ص ٨٥.

(٣) القتل بدافع الشفقة: د/ السيد عتيق ص ١٠٨.



مثلاً وأنه ليس لأحد أن يتصرف في حياة الغير مهما كانت رغبة الإحسان تجنب عذاب الإحتضار<sup>(١)</sup>.

٤- أن الطبيب وظيفته إنقاذ الحياة لا إنهاءها فإذا سمح للطبيب بأن يقوم ما هو ضد مهنته أساساً فإن ذلك يعمل ضد المفهوم الأساسي للطب وهو إنقاذ المريض والعمل من أجل الحياة<sup>(٢)</sup>.

وبعد بيان الآراء المثارة تجاه القتل بدافع الشفقة ما بين مؤيد ومعارض وما أستند إليه كل رأى من حجج.

و نوضح الآن بيان الموقف الشرعى والقانونى من القتل بدافع الشفقة:

ثانياً: التكليف الشرعى والقانونى للقتل بدافع الشفقة.

أ - القتل إشفاقاً في الشريعة الإسلامية.

مسألة القتل إشفاقاً أو قتل الرحمة لا وجود لها في الشريعة الإسلامية ذلك أن ما يسميه فقهاء الغرب بالحق في الموت الهادئ لا يعدو أن يكون صورة من صور الإنتحار وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، فالحق في الحياة يجتمع فيه شرعاً حق الله تعالى وحق العبد، كما أن آلام المريض لا تبرر الإعتداء على حق الله تعالى سيما وأن اليأس من رحمة الله غير مقبول فلا يمكن الجزم بعدم اكتشاف علاج للمريض بالمستقبل، فإذا كان الدواء مجهولاً الآن فقد يُكشف غداً بإذن الله تعالى.

ونستطيع القول بأن الفقهاء قاطبة لم يتعرضوا لمسألة القتل إشفاقاً إلا ما جاء في المحلى مسألة من قتل إنساناً يجود بنفسه للموت).

---

(١) المدخل إلى الطب الإسلامى: عبد الوهاب مطاوع ص ١٨٩.

(٢) دراسات معمقة في القانون الجنائى: عبد الوهاب حومد ٢٢٨



قال لا يختلف إثنان من الأمة كلها في أن من قربت نفسه من الزهو بعة أو بجراحة أو أو جناية عمداً أو خطأ فمات له ميت فإنه يرثه، إلى أن قال وضرورة ندري أن قاتله قاتل نفس بلا شك فمن فعله في تلك الحال عمداً فهو قاتل نفس عمداً<sup>(١)</sup>.

وقد رأينا الإمام العراقي يضع مسألة القتل إشفاقاً بالصورة ولم يعالجها بما أسموه بالقتل إشفاقاً أو القتل بدافع الشفقة فهو وضع القاعدة العامة بالنسبة للمرض الميئوس من شفائه ولكنه وضعها للحيوان ومنع ذلك عن الإنسان وقد عالج الموضوع في فصل بعنوان (في تصرفات المكلفين في الأعيان. جاء فيه مسألة الحيوان الذي لا يؤكل إذا وصل في المرض لحد لا يرجى، هل ينبح تسهياً عليه وإراحة له من ألم الوجع الذي رأيته المنع: إلا أن يكون فما يزكى لأخذ جلده، كالسباع وأجمع الناس على منعه في حق الآدمي وإن اشتد ألمه، واحتمل أن يكون ذلك لشرفه عن الإهانة بالذبح فلا يتعدى ذلك إلى غيره ونستطيع أن نستخلص من هذا النص قاعدتين:

**الأولى: جواز ذبح الحيوان المريض الذي يؤكل لحمه.**

يؤخذ بمفهوم المخالفة من قوله (الحيوان الذي لا يؤكل إذا وصل في المرض لحد لا يرجى منه (المنع) أن الحيوان المريض الذي يؤكل لحمه يجوز ذبحه، أما الحيوان المريض الذي لا يؤكل لحمه فالقاعدة عدم جواز ذبحه واستثنى من هذه القاعدة أن يكون الحيوان المريض مما يزكى لأخذ جلده كالسباع.

**الثانية: عدم جواز قتل الإنسان المريض.**

وذلك بقوله وأجمع الناس على منع ذلك في حق الآدمي وإن اشتد ألمه ثم علل ذلك الحكم احتمالاً لا تقرير فقال (واحتمل أن يكون لشرفه عن الإهانة عن

---

(١) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للقرافي: مرجع سابق ص ٤٥٥ إلى ص ٤٥٩.

الذبح ثم اتبع ذلك بقوله (فلا يتعدى ذلك إلى غيره).

أي عدم جواز ذبح المريض أو قتله بلغتنا المعاصرة قاصر على الآدمي ويجوز في حق غيره من المخلوقات، وقد علل القرافي،<sup>(١)</sup> عدم جواز ذبح الآدمي باحتمال أن يكون ذلك لشرفه عن الإهانة بالذبح ولم يجزم بهذا التفسير وإنما جعله إحتمالاً، و ذكر البهوتي في "كشف القناع"<sup>(٢)</sup> قال: "ولا يجوز قتل البهيمة ولا نبحها للإراحة؛ لأنها ما دامت حية، ونبحها إتلاف لها، وقد نهى عن إتلاف المال كالآدمي المتألم بالأمراض الصعبة، أو المصلوب بنحو حديد؛ لأنه معصوم ما دام حياً". انتهى. قلت: ومقصوده أنه لا يجوز ذبح الحيوان إذا كان مما لا يؤكل لحمه لإراحته، أقول أيضاً: حتى ما يؤكل لحمه إذا كان لحمه غير صالح كشاة مريضة يريد نبحها للإراحة لا لأجل أكل لحمها لعدم صلاحية أكله، بل يترك حتى يموت، ومثل ذلك الآدمي، وقتل الآدمي المريض بالأمراض الصعبة كالسرطان في آخر مراحلها، بل يترك حتى يموت.

، ولكننا نرى أن الحكم الشرعي بعدم جواز قتل المريض الميئوس من شفائه إنما هو تطبيق لنصوص القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ حكماً قطعياً لا يحتمل الظن كما يقول الفقهاء المحدثون والقرافي سيما وأن قتل المريض الآن لا يتم بالذبح وإنما بالوسائل المستحدثة، كالحقن بمادة سامة أو وقف العلاج أو بفصل أجهزة الإنعاش الصناعي.

(١) شرح تنقيح الفصول: مرجع سابق ص ٤٥٦، ص ٤٥٧، ص ٤٥٨.

(٢) كشف القناع: ج ٥ ص ٤٩٥.

وقد نهى القرآن الكريم عن القتل بصفة عامة ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا  
النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ <sup>(١)</sup>، وقوله ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا  
لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ﴾ <sup>(٢)</sup> وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ  
مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup>، وقوله ﴿ وَمَنْ يَقتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا  
فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا  
عَظِيمًا ﴾ <sup>(٤)</sup>، وقوله جل وعلا ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ  
رَحِيمًا ﴾ <sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ  
اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ  
فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا  
النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ <sup>(٦)</sup>.

(١) سورة الأنعام: الآية (١٥١)، وسورة الإسراء: الآية رقم (٣٣).

(٢) سورة النساء: الآية رقم (٩٢).

(٣) سورة النساء: الآية رقم (٩٣).

(٤) سورة النساء: الآية رقم (٢٩).

(٥) سورة البقرة: الآية رقم (١٩٥).

(٦) سورة المائدة: من الآية رقم (٣٢).

وقوله ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾. <sup>(١)</sup>، وقوله جل

وعلا ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا ﴾. <sup>(٢)</sup>

وقوله سبحانه وتعالى ﴿ وَلَا تَأْيِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْيِسُ مِنْ

رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى ﴿ قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ

الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

<sup>(٤)</sup>

وقوله تعالى ﴿ قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوْ

الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾. <sup>(٥)</sup>

وقوله تعالى ﴿ قَالَ أَقْتَلْتَنَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا

نُكْرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ

---

(١) سورة البقرة: من الآية رقم (٨٤).

(٢) سورة الإسراء: الآية رقم (٣٣).

(٣) سورة يوسف: الآية رقم ٨٧ وفي الآية / النهي الشديد عن اليأس من رحمة الله تعالى معتبره ذلك قرين الكفر ومن ثم فإنه لا يجوز القنوط منها شرعاً.

(٤) سورة الأحزاب: الآية رقم (١٦).

(٥) سورة الأحزاب: الآية رقم (١٦).

(٦) سورة الكهف: الآية رقم (٧٤).

مِنَ النَّعَمِ ﴿<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ

فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup>.

السنة النبوية المطهرة: فقد نهى الرسول ﷺ عن قتل المسلم وقتل الذمي من أهل الكتاب:

١- عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال ﷺ ﷺ قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا ﷺ <sup>(٣)</sup>.

٢- عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال ﷺ ﷺ من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة ﷺ <sup>(٤)</sup>.

٣- عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال ﷺ ﷺ لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق ﷺ <sup>(٥)</sup>.

---

(١) سورة المائدة: الآية رقم (٩٥).

(٢) سورة المائدة: الآية رقم (٣٠).

(٣) سنن ابن ماجه: حديث رقم ٢٦١٩ ج ٢ ص ٨٧٤.

(٤) ورد اللفظ من قتل معاهد، وبلغ آخر (من قتل قتيل من أهل النمة لم يرح رائحة الجنة)

ينظر: صحيح البخارى: حديث رقم ٢٩٩٥ باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم ج ١ ص ١١٥٥، ج ٦ ص ٢٥٣٣،

صحيح ابن حبان: ج ١١ ص ٢٣٩، ١٦ ص ٣٩١، ص ٣٩٢ المستترك على الصحيحين: ج ٢ ص ١٣٧،

المنقلى لابن الجارود: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: دار الكتب العلمية - بيروت -

١٤١١هـ - سنة ١٩٩٠م الطبعة الأولى تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ج ١ ص ٢١٢، موارد الظمآن: ج ١

ص ٣٦٨ مجمع الزوائد: ج ٦ ص ٢٩٣، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٨٩٦، مصنف ابن أبي شيبة: ج ٥

ص ٤٥٧ مسند البزار: ٤ - ٩ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار مؤسسة علوم القرآن مكتبة

العلوم والحكم بيروت المدينة ١٤٠١ هـ الطبعة الأولى تحقيق / د. محفوظ الرحمن زين الله - ج ٦

ص ٣٦٨، سنن الإمام أحمد: ج ٥ ص ٣٦٩، تحفة الأحوذى: ج ٤ ص ٣٠٨.

(٥) صحيح ابن حبان: ج ١٣ ص ٣١٨، ص ٣٢٥، سنن الترمذى: حديث رقم ١٣٩٥ ج ٤ ص ١٦. وفى رواية

أخرى عن البراء ابن عازب، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٨٧٤.



٤- قوله ﷺ لا يحل دم امرء مسلم إلا بإحدى ثلاث الشيب الزاني، النفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة (١).

٥- قوله ﷺ في خطبة الوداع لا فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا (٢).

وقد نهى ﷺ عن الإنتحار أشد النهي بقوله ﷺ في الحديث الذي رواه أبو هريرة لا من قتل نفسه فهو في نار جهنم (٣).

وقوله ﷺ لا من قتل نفسه بحديدة فحديته في يده.... الخ الحديث لا عدّ النبي ﷺ القنوط من رحمة الله من الكبائر، في روايات عديدة الحديث واحد يقول: إن رجلاً قال: يا رسول الله ما الكبائر قال عليه الصلاة والسلام: لا الإشرak بالله واليأس من روح الله والقنوط من رحمة الله وفي روايات أخرى جاء ذكر قتل النفس (٤).

ومن خلال عرضنا لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فإن ما يسمونه بالقتل إشفاقاً يعد في النصوص الشرعية قتلاً عمداً، يوجب القصاص كما أن التعجيل بموت المريض تخليصاً من الآمة يعد فعلاً إجرامياً معاقب عليه شرعاً، فهو يأس من روح الله ورحمة وهو القائل لا تأيسوا من

---

(١) صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٣٠٣، صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٥٢١.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ج ٤ ص ٢٥٠، ص ٢٥١، مجمع الزوائد: ج ٣ ص ٢٦٩، المنتقى لابن الجارود: ج ١ ص ١٢٥. المعجم الكبير: ج ٢٢ ص ٣٦٤. مصنف ابن أبي شيبة: ج ٣ ص ٣٣٦. التمهيد لابن عبد البر: ج ٢٠ ص ١٥٧. سبل السلام: ج ٢ ص ٢١٤.

(٣) مجمع الزوائد: ج ١٠ ص ٣٩٥، صحيح البخاري ج ٥ ص ٢١٧٩، صحيح مسلم ج ١ ص ١٠٣، شرح النووي على صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٨، سنن الدرامي ج ٢ ص ٢٥٢.

(٤) سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٨٧٣، سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٧.

رَّوْحَ اللَّهِ ۖ <sup>ط</sup> (١) واليأس من شفاء المريض أيا كان نوع المرض ودرجته يأس من روح الله وشك في قدرته جل وعلا لقوله سبحانه وتعالى ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ <sup>ط</sup> (٢). وقوله تعالى ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ <sup>ط</sup> قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۚ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ <sup>ط</sup> (٣).

وقد أصيب بعض الصحابة الكرام، في بعض الغزوات بإصابات قاتلة، وظلوا أياماً وأسابيع يعانون من الآلام المبرحة، قيل: أن يتوفاهم الله تعالى، ولكن لم يتبادر إلى ذهن أحد من الصحابة أو من غيرهم، أن يضعوا حداً لهذه الآلام التي لا تطاق، عن طريق قتلهم <sup>(٤)</sup>، ومنطلقاً من هذا الأساس، حرم الفقهاء قتل الرحمة لأنه خارج على ما نص عليه الشرع فالتخلص من الحياة أو التخلص منها بدعوى الألم الشديد في الأمراض الميؤوس من شفائها دعوة لا تجد سنداً إلا في المنطق الإلحادي الذي يرى ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ <sup>(٥)</sup>، ويقويه أن الدنيا مرحلة تتلوها مرحلة أخرى، <sup>(٦)</sup> فكلا القاتل والمقتول يأثمان

(١) سورة إبراهيم: الآية رقم (٢٧).

(٢) سورة الشعراء: الآية رقم (٨٠).

(٣) سورة يس: الآية رقم (٧٨، ٧٩).

(٤) المحلى لابن حزم: ج ٧ ص ٤١٨، ج ١٠ ص ٥١٨.

(٥) سورة الأنعام: الآية رقم (٢٩).

(٦) انظر الباب الأول من الدستور الإسلامي للمهنة الطبية والخاص بحرفة الحياة الإنسانية على أنه يحرم على الطبيب أن يهدر الحياة ولو بدافع الشفقة فهذا حرام - وثيقة الكويت يناير سنة ١٩٨١م - ص ٥٣، ص ٥٤.

القاتل لتنفيذه جريمة القتل والمقتول لطلبه تنفيذهما، والإنسان في الإسلام ليس حراً في نفسه وماله كما يدعى الغربيون بل هو وماله ملك لله تعالى وعليه أن ينفذ ما أمر الله به فالله ﷻ هو واهب الحياة، وهو وحده الذي ينزعها فإن اعتدى شخص شخص على آخر بقتله، ولو بدافع الشفقة أوجب الله تعالى عليه القصاص لقوله ﷻ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأَوَّلِي الْأَلْبَبُ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١)!

وبعد استعراضنا لكل ما سبق تفصيلاً:

نود القول أن القتل بدافع الشفقة محرم بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة تحريماً قطعياً، وكذلك ما أجمع عليه الفقهاء ونود في ذلك الصدد أن نورد بعض الفتاوى والآراء الصادرة عن موضوع القتل إشفافاً تعزيزاً لما انتهينا إليه.

أولاً: رأى لجنة الفتوى بالأزهر الشريف في القتل بدافع الشفقة.

عرضت مسألة القتل بدافع الشفقة وقتل المريض بفقد المناعة الأيدز على لجنة الفتوى بالأزهر الشريف.

جاء نص الفتوى: "من المقرر شرعاً وعقلاً أن قتل النفس جريمة من أكبر الجرائم، ما دام لا يوجد مبرر لذلك والنصوص في ذلك أشهر من أن تذكر يكفي منها قوله تعالى عن الشرائع السابقة ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ

---

(١) سورة البقرة: الآية (١٧٩).

فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ  
 جَمِيعًا ﴿١﴾ وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ  
 خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (٢)  
 وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (٣)،

والقتل الجائر هو ما كان بالحق كالدفاع عن النفس والمال والعرض والدين  
 والجهاد في سبيل الله وما نص عليه الحديث الذي رواه البخاري ومسلم  
 وغيرهما بألفاظ متقاربة لا يحل دم امرئ مسلم..... الخ .

وهناك مسائل أخرى يجوز فيها القتل، تطلب من مظانها والمريض أيا كان  
 نوع مرضه وكيف كانت حالة مرضه لا يجوز قتله لليأس من شفائه، أو لمنع  
 إنتقال مرضه إلى غيره، ففي حالة اليأس من الشفاء مع أن الآجال بيد الله، وهو  
 ﷻ قادر على شفائه يحرم على المريض أن يقتل نفسه ويحرم على غيره أن  
 يقتله، حتى لو أنن له في قتله فالأول إنتحار والثاني عدوان على الغير بالقتل،  
 وإنه لا يحل الحرام فهو لا يملك روحه حتى يأنن لغيره أن يقضى عليها....

والحديث معروف في التحريم عامة، والمنتحر يعذب في النار بالصورة التي  
 انتحر بها خالداً مخلداً فيها أبداً وإن استحل ذلك فقد كفر وجزاؤه الخلود في  
 العذاب (٤) ، وإن لم يستحل عذب عذاباً شديداً جاء التعبير عنه بهذه الصورة

(١) سورة المائدة: الآية رقم (٣٢).

(٢) سورة الأنعام: الآية رقم (١٥١).

(٣) سورة النساء: الآية رقم (٩٣).

(٤) انظر فتوى الشيخ عطية صقر أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام: الطبعة الأولى دار الغد العربي المجلد

الثالث ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م - ص ١٢٥.



لحديث الرجل فيما روى البخارى ومسلم أن النبي ﷺ قال: **مَنْ كَانَ فِيْهِمْ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جَرْحٌ فَجَزَعٌ فَأَخَذَ سَكِينًا فَخَرَّ بِهَا يَدَهُ، فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى بَادِرْنِي عَبْدِي نَفْسَهُ حَرَمْتَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ** ٥

وقد الفت في انجلترا جمعية باسم القتل بدافع الرحمة طالبت السلطات سنة ١٩٣٦ باباحة الإجهاض على المريض الميئوس من شفائه، وتكرر الطلب فرُفض، كما تكونت جمعية لهذا الغرض في أمريكا وباء مشروعها بالفشل سنة ١٩٣٨ وما زالت هذه الدعوة تكسب أنصاراً في هذه البلاد.

**ثانياً: رأى شيخ الأزهر في القتل بدافع الشفقة: (١).**

أن الموت من فعل الله وخلقه، وليس من فعل سبب من الأسباب ويتخلف الموت لأن قضاء الله لم يحن بعد قال ﷺ **﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا ﴾** (٢) أي ما كان الموت حاصلًا لنفس من النفوس لأى سبب من الأسباب إلا بمشيئة الله وأمره.

٢- ويؤكد فضيلته: أن قتل الرحمة ليس من الحق بل من المحرم قطعاً بهذه النصوص وغيرها كقتل المريض بمرض استعصى طبه على الأطباء وعلى الدواء ويعانى من مرضه ألماً قاسية حيث لا يباح قتله لإراحته من تلك الآلام.

٣- وأرجع تحريم القتل بأنه هدم لما أقامه الله ورسوله وسلب لحياة المجنى عليه واعتداء على أهله، ولذلك فإن قتل الرحمة محرم في الإسلام وذلك سواء

---

(١) فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر الأسبق: بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة الأزهر الشريف، الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية القاهرة ١٩٩٣ م ٢ ص ٥٠٨ وما بعدها.

(٢) سورة النساء: الآية رقم (٩٣).



كان لتخليصه من آلامه أو اليأس من شفائه أو حتى لمجرد استئطاع أعضائه  
لعلاج آخر للقاعدة الشرعية لا لا ضرر ولا ضرار (١).

ثالثاً: رأى مفتى الجمهورية.

قال فضيلة الدكتور / محمد سيد طنطاوى.

إنه يحرم قتل المرضى الذين لا يرجى شفاؤهم ويتألمون من مرضهم، وهو  
ما يطلق عليهم الأطباء القتل بدافع الشفقة، وأن مهمة الطبيب هي تقديم العلاج  
والنتائج بعد ذلك على الله، ومهمة الطب هي اسمى المهن الإنسانية، ونحن  
نحرم من قتل مريضاً بحجة الشفقة عليه من ألم المرض ومهما كان مرضه  
فهذا فعل شنيع، وعندما سأل الشيخ القرضاوى فقد أجاب، بأنه لا يجوز شرعاً،  
لأنه فيه عملاً إيجابياً من الطبيب يقصد قتل المريض والتعجيل بموته بإعطائه  
تلك الجرعة العالية من الدواء المتسبب في الموت فهو قتل على أي حال، سواء  
كان بهذه الوسيلة، أم بإعطاء مادة سامة سريعة التأثير أم بصعقة كهربائية أم  
بأله حادة كله قتل، وهو محرم بل هو من الكبائر الموبقة، ولا يزيل عنه صفة  
القتل، أن دافعه هو الرحمة بالمريض، وتخفيف المعاناة عنه، فليس الطبيب  
أرحم به ممن خلقه، وليترك أمره إلى الله تعالى، فهو الذي وهب الحياة للإنسان  
وهو الذي يسلبها من أجلها المسمى عنده.

رابعاً: رأى مفتى الجمهورية الحالى.

أجاب فضيلة الدكتور/ على جمعة مفتى الجمهورية: رداً على سؤال عن  
حكم الدين الحنيف في القتل الرحيم بمعنى أن يطلب المريض من الطبيب إنهاء

---

(١) فضيلة الشيخ جاد الحق: مرجع سابق ص ٥٠٩، وما بعدها، فتوى صادرة عن فضيلة أ.د/محمد سيد  
طنطاوى شيخ الأزهر السابق: في المؤتمر الطبى السادس عشر بكلية الطب جامعة عين شمس ١٩٩٤.

حياته بسبب شدة ألمه أو إعاقته أو يقرر الطبيب من تلقاء نفسه أنه من الأفضل لهذا المريض أن يموت على أن يعيش معاق أو متألم.

جاء في معرض الإجابة. الله ﷻ هو أرحم الراحمين بعباده بل هو أرحم بالإنسان من أمه وأبيه والناس أجمعين، قال في قرآنه ﴿وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (١).

وقال في قرآنه ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (٢).

والآيات في القرآن الكريم كثيرة متعددة حول هذا المعنى وأحاديث البشير النذير ﷺ ذكرت هذا المعنى واضحاً جلياً وهذا البدن الذي أعطاه الله تعالى للإنسان ليس ملكاً له يتصرف فيه كيف يشاء ولكنه أمانة يسأل عنها أمام الخالق جل في علاه يوم القيامة قال عز من قائل في قرآنه ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٣).

والمريض الذي يطلب من الطبيب إنهاء حياته بطريقة أو بأخرى، فإنه يعد منتحراً والعياذ بالله فقد أخرج الشيخان في صحيحيهما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ ﴿مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِداً مَخْلُداً فِيهَا أَبَداً، وَمَنْ تَمَسَّى سَماً فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسَمَهُ فِي يَدِهِ

---

(١) سورة البقرة: الآية رقم (١٦٣).

(٢) سورة الأعراف: الآية رقم (١٥٦).

(٣) سورة البقرة: الآية رقم (١٩٥).

يَتَمَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ. نَجَا بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا. ۞ رواه البخاري (١).

وقال ۞ إِنَّ رَجُلًا مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خَرَجَتْ بِهِ قَرْحَةٌ فَلَمَّا آذَتْهُ انْتَزَعَ سَمَا مِنْ كِنَانَتِهِ فَنَكَاهَا فَلَمْ يَرْقَأِ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَبُّكُمْ قَدْ حَرَمْتَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ۞ (٢) رواه البخاري ومسلم وغير ذلك من الأحاديث.

وأما إنهاء الطبيب حياة المريض لمصلحة يراها من تلقاء نفسه فإنه والعياذ بالله تعالى قتل للنفس بغير حق قال ربنا تبارك وتعالى:

﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ۝ ﴾ (٣).

وقال سيدنا رسول الله ۞ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: نَفْسٌ بِالنَّفْسِ وَالثَّبُّ الزَّانِي وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ الْجَمَاعَةَ ۞ (٤).

وعليه فإن القتل الرحيم بشقيه المنوه عنهما في السؤال؟ لا يجوز شرعاً، وهو من الكبائر، جاء في حمله أحاديث رسول الله ۞ وعلى الأطباء أن يعلموا أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فمهما طلب المريض مثل هذا الطلب، فلا يستجيبون له ولا يقتلون النفس بغير الحق (٥).

(١) سبق تخريجه ص ٢٣ هامش ٣ .

(٢) صحيح مسلم : ج ١ ص ١٠٧ رقم ١١٣ ، سنن البيهقي الكبرى : ج ٢ ص ٤٠٢ رقم ٢٨٨٨ .

(٣) سبق عزوها إلى مكانها.

(٤) سبق تخريجه ص ٩ .

(٥) فتوى فضيلة الشيخ الدكتور على جمعة: مفتى جمهورية مصر العربية رداً على سؤال أحد المواطنين في ٢٠٠٤/٩/١٢ والفتوى صادرة من دار الإفتاء المصرية - بدون ذكر اسم السائل.

#### ٤ - فتوى العلامة السيد محمد أحمد الشاطري<sup>(١)</sup>:

عندما سأل عن مسألة موت الرحمة فقال: إن ما نسميه قتل الرحمة تيسير الموت، هو نوع من أنواع القتل وإن سمي عنوان السؤال قتل الرحمة؟. وقد نصت الآيات والأحاديث الصحيحة الصريحة على تحريم القتل، وقال العلماء أن القصاص واجب على من احترز رأس شخص محتضر، قال الإمام النووي في منهاج الطالبين، ولو ظل مريضاً في النزع وعيشه عيش مذبح وجب القصاص، إذا لم ينقطع خط الأمل في شفائه بالنسبة لقدر الله ولا استمرار ما يسميه الفقهاء حياة مستمرة فيه وأول ما يعانيه المريض من الآلام الشديدة فليس مبرراً للقضاء عليه بالفعل، ولو جاز ذلك لما حرم الانتحار على من يعاني منها، وإن كانت لا تحتمل وفي قضية الرجل الذي انتحر في عهد الرسول ﷺ عقب المعركة وهو في صف المسلمين بسبب جرح بليغ لم يستطع الصبر عليه أعظم دليل على ما ذكرته، وقد قال فيه الرسول ﷺ أنه من أهل النار.

ولم تنفعه نكايته في العدو، وقضية مشهورة في كتب السير وكتب الحديث ومنها البخاري ولم نرد ذكرها بالتفصيل لشهرتها وصحتها.

ثم إن كان ما يسمى بقتل الرحمة قد مارسه الطبيب بطلب وإن من المريض فهو إعانة ومشاركة في الإنتحار، والإنتحار في الإسلام وهو من الجرائم الكبرى، ووردت أحاديث كثيرة فيها وعيد شديد لصاحبه بالخلود في النار، وفسر بطول المكث، ومنع الإمام أحمد الصلاة على المنتحر ومنعه بعض

---

(١) نص الفتوى ورد في كتاب أحكام التداوى للدكتور البار ص ١٠٠ وكان ذلك رداً على استئالة طبية موجهة من الأطباء المسلمين في جنوب أفريقيا إلى قسم الطب الإسلامي بمركز الملك فهد جامعة الملك عبد العزيز بجدة.



العلماء أيضاً بالنسبة للإمام وغير الإمام، وبعضهم خصه بالإمام، فالطبيب في هذه الحالة شريك في الإنتحار ( والقاعدة الشرعية من أعان على معصية ولو بشطر كلمة كان شريكاً لصاحبها فيها ) و أما إن كان قتل الرحمة بغير إذن المريض أو بغير علمه فقد قدمنا أنه قتل محرم ويجب فيه القصاص، بم أبن فضيلة العلامة السيد الشاطري حرمة ما يسمى قتل الرحمة السلبي إذ أدى ذلك إلى قتل المريض.

وقد نص الفقهاء على أن من منع الطعام والشراب عن شخص حتى يموت يقتص منه لأنه قد قصد قتل ذلك الشخص بحبسه ومنع الطعام والشراب عنه، أما إن كان المنع لفترة لا يموت مثله منه فلا قصاص، والمنع عن النفس بإيقاف جهاز المنفسة مثل المنع عن الطعام بل أشد لأنه يبقى زمناً بدون طعام أو شراب ولا يبقى بدون تنفس.

وأما تسكين الألم فيجوز، وقد يجب أو يندب، على حسب حالة المريض ما لم يحدث تسكين الألم مرضاً أشد أو يقضى على حياة المريض فيحرم، وأنهى فضيلته الفتوى بالدعاء للمبتلى بالصبر والإلتجاء إلى الله وفضل الصبر على البلاء (١).

فتوى الفقيه السيد عمر حامد الجيلاني عن ما يسمى قتل الرحمة؟ (٢).  
أجاب عندما سئل عن قتل الرحمة فقال: ما يسمى بقتل الرحمة يحتوى على سؤالين:

السؤال الأول: ما أطلق عليه تيسير الموت الفعال وقد ذكر له مثال:

---

(١) فتوى الشيخ السيد محمد أحمد الشاطري: بكتاب أحكام التداوى للدكتور البار ص ١٠٢.

(٢) نص الفتوى كاملاً مشار إليه في أحكام التداوى: د/ محمد على البار ص ١٠٣، ص ١٠٤.



**المثال:** أن يتخذ الطبيب إجراء فعالاً يؤدي بحياة المريض المصاب بالسرطان مثلاً والذي يعاني من الألم والإغماء ويستعصى علاجه، وذلك بإعطائه جرعة عالية من دواء قاتل للألم يوقف تنفسه وينهي حياته ؟  
والجواب: أن ذلك لا يجوز وحرام وإثمه عظيم، وهو من أكبر الكبائر وأحسب أن الأطباء يسمون هذا الدواء الجرعة السمية، لأنه سبب من أسباب إزهاق الروح ونوع من أنواع القتل المحرم ويلزم به القصاص حتى ولو كان ذلك الدواء القاتل لا يقتل من لم يكن في حالة ذلك المريض ويقتل مصل هذا المريض غالباً..

**السؤال الثاني:** ما أطلق عليه تيسير الموت المفتعل وهو منع الدواء عن مريض بالسرطان، أو الإغماء من إصابة بالرأس، أو التهاب السحايا ولا يرجى شفاؤه ويصاب في رئتيه، والتي إن لم تعالج يمكن أن تقتل المريض، وإيقاف العلاج من الممكن أن يعجل بموته ومثله الطفل المصاب بالشوكة المشقوقة من النوع المتقدم أو بالشلل المخي ولا يرجى شفاؤه ويصاب أيضاً بالتهاب السحايا أو الرئتين ويمكن أن يموت من هذه الالتهابات

والجواب: أن منع الدواء عن المريض لا يعد قتلًا، لأن أصل التداوي غير واجب، كما قاله جمع من أهل العلم، مستدلين بحديث المرأة السوداء المروى في الصحيحين، ويرى بعض أهل العلم كما نقل عنهم ابن مفلح في الجزء الثاني من المبدع وجوب التداوي واشترط بظن النفع بالتداوي.

ويرى الشاطبي في الجزء الثاني من كتابه الأصولي (الموافقات) (١) الوجوب إذا ثبت انحتم دفع المرض بالتداوي وقال [ فالشرع قد قصد دفع

---

(١) شبكة إسلام أون لاين - انترنت.

المشقة كما أوجب دفع المحاربين والساعين على الإسلام بالقضاء، وجهاد الكفار والقاصدين لهدم الإسلام [ انتهى.

التخلص من المريض الميؤس من شفائه:

قتل المريض بدافع الرحمة: عرض على لجنة الفتوى، بشبكة إسلام أون لاين السؤال التالي.

هل القتل بدافع الرحمة بالطريقة الإيجابية مسموح به في الإسلام ؟  
\* أجابت اللجنة:

القتل بدافع الرحمة بالطريقة الإيجابية حرام شرعاً، ومن أمثلة ذلك: إعطاء المريض بالسرطان، الميؤس طبياً من شفائه، جرعة قاتلة ( فوق المسموح بها)، ومن مخدر قوي حتى تتوقف أنفاسه، وليس من ذلك فصل جهاز التنفس الصناعي عن مريض ميؤوس طبياً من شفائه مما أجابت عنه اللجنة في فتوى أخرى

عرض على اللجنة الأسئلة المقدّمة من / لجنة خيرية، بالتعاون مع جمعية الأطباء المسلمين في جمهورية جنوب أفريقيا، طالبة إبداء الرأي فيها، نظراً لما يواجهه الأطباء المسلمون في مختلف بقاع الأرض من مشاكل بسبب عدم وجود فتاوى إسلامية حول هذه المواضيع، والأسئلة كالآتي:

هل القتل بدافع الرحمة، بالطريقة الإيجابية، مسموح به في الإسلام قياساً على قتل الحصان الميؤس من شفائه بما يسمى ( رصاصة الرحمة ) ؟ وهل مسموح القتل بدافع الرحمة بالطريقة التلقائية بفصل أجهزة التنفس ونحوه، أو بترك معالجة المرض بشخص ميؤوس من شفائه ؟.

### \* أجابت اللجنة بما يلي:

القتل بدافع الرحمة، بالطريقة الإيجابية المذكورة حرام شرعاً. ومن أمثلة ذلك: إعطاء المريض بالسرطان، الميؤس طبياً من شفائه، جرعة قاتلة (فوق المسموح بها) من مخدر قوي حتى تتوقف أنفاسه، وليس من ذلك فصل جهاز التنفس الصناعي عن مريض ميؤوس طبياً من شفائه، وقد سبق للجنة أن أجابت في هذا الخصوص بما يلي:

إن التخلص من هذا المريض بأية وسيلة محرم قطعاً، ومن يقدم عليه يكون قاتلاً عمداً لأنه لا يُباح دم امرئ مسلم، صغيراً أو كبيراً، صحيحاً أو مريضاً، إلا بإحدى ثلاث حددها رسول الله ﷺ بقوله: ﴿لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين التارك للجماعة﴾<sup>(١)</sup>. أخرج البخاري، وهذا ليس من هؤلاء الثلاثة، والنص القرآني قاطع في ثبوته ودلالته أن قتل النفس محرم قطعاً، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(٢)</sup>.

ويشترك في الإثم والعقوبة من أمر بهذا أو حرض عليه، وقياس حال هذا على الحصان الميؤس من شفائه فيه امتهان لكرامة الإنسان، إذ الحصان يجوز ذبحه حتى ولو كان صحيحاً بخلاف الإنسان، فإنه معصوم الدم، ووصف الرصاصة القاتلة للحصان برصاصة الرحمة وصف لم يقم عليه دليل شرعي، فكيف نسمي الحقنة القاتلة للإنسان بهذا الاسم.

(١) سبق تخريجه ص ٩.

(٢) سورة الأنعام آية (١٥١).

أما بالنسبة للمريض بمرض ميؤوس منه، إذا طرأ عليه مرض آخر قابل للعلاج ويؤدي للوفاة إذا أهمل، فإنه يطبق عليه الحكم الأصلي للتداوي، وهو عدم الوجوب من جهة الشرع، لأن حصول الشفاء بالتداوي أمر ظني، وهو مطلوب على سبيل الترغيب لا على سبيل الوجوب.

أما من جهة التعليمات الطبية والقرارات الرسمية المنظمة لها، فيجب شرعاً العمل بما تقضي به فيما لا يتنافى مع الشرع.

### موقف الفقه والقانون من القتل بدافع الشفقة:

أولاً: النصوص الدولية التي رفضت القتل بدافع الشفقة.

١- إعلان فيينا ١٩٨٣ وإعلان مدريد سنة ١٩٨٧.

تدين الجمعية الطبية العالمية في الإعلانين الصادرين فيها الموت المريح الإيجابي إذ أكدت على أن الشفاء في جميع الظروف هدف الطبيب.

٢- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المادة (٢).

تقضي هذه المادة بأنه ( يحمي القانون حق أي شخص في الحياة ولا يمكن التسبب في وفاة شخص قاصداً، إذ الموت المريح هو أيضاً مدان بشدة ).

٣- مبدأ المؤتمر الدولي للنقابات الطبية.

يؤكد المؤتمر الدولي للنقابات الطبية في المادة ٢٥ من مبادئ السلوك الطبي في أوربا ( يستوجب الطب في جمع الظروف الاحترام الدائم للحياة الإستقلالية المعنوية وحرية إختيار المريض مع ذلك يستطيع الطبيب في حالة مرض ميؤوس من شفائه أن يكتفى بمعالجة الآلام البدنية والإتقاء بقدر المستطاع على نوعية حياة على شكل الإنتهاء<sup>(١)</sup> ).

---

(١) د/ السيد عتيق: القتل بدافع الشفقة ص ١١٣.



ثانياً: الموقف التشريعي والدولي من القتل بدافع الشفقة:

أولاً: في البلاد العربية:

ورثت قوانين العقوبات في البلاد العربية الخلاف فيما يختص بقتل الرحمة عن القوانين الأجنبية:

من ناحية النصوص تأخذ قوانين العقوبات في السودان وسوريا ولبنان بفكرة تخفيف العقوبة في حالة القتل بناءً على رضا المجنى عليه المادة ٢٤٩ الفقرة الخامسة من قانون العقوبات السوداني، وفي حالة القتل يعامل الإشفاق بناءً على إلحاح المجنى عليه مادة ٥٣٨ من قانون العقوبات السوري الذي صنف عقوبة القتل بدافع الشفقة بناءً على إلحاحه بالطلب وجعلها الاعتقال مدة لا تتجاوز عشرة سنوات وهو نفس موقف القانون اللبناني<sup>(١)</sup>.

ولكن اللجنة المصرية السورية التي وضعت مشروع قانون العقوبات الموحد استبعدت هذا النص { بالنظر إلى ما وجه إلى هذا الحكم من النقد واحتراما للحياة الإنسانية وخوفاً من إساءة استعماله واكتفاء بتقدير القاضي عملاً بالظروف المخففة، حيث لا يصبح اعتبار رضا المجنى عليه مبرراً للتصرف في حياته أو القضاء عليها وهو في الغالب رضا معيب لصدوره عن إرادة غير}.

---

(١) د/ محمد محيي الدين عوض القانون الجنائي: مبادئه الأساسية ونظرياته العامة، دراسة مقارنة، مطبعة جامعة القاهرة، والكتاب الجامعي ١٩٨١ ص ٣٢٧، ص ٣٢٨، / حسن صادق المرصفاوي: قواعد المسؤولية الجنائية في التعريفات العربية ١٩٧٢ م ص ١٧٨، ص ١٧٩، ،، د/ محيي الدين عوض: القانون الجنائي جرائمه الخاصة مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ١٩٧٦ م ص ٣٦٧، / عبد الوهاب حومد: دراسات معمقة في الفقه الجنائي مرجع سابق ص ٣٣٤، ص ٣٣٥، / مأمون سلامة: قانون العقوبات القسم العام دار الفكر العربي ١٩٩٠ م ص ٢٦٠، ص ٢٦٣، د محمود نجيب حسني: الإعتداء على الحياة في التشريعات الجنائية العربية معهد البحوث العربية جامعة الدول العربية دار غريب للطباعة - ص ١٥٢. وانظر القتل على الطريقة الهولندية مقال منشور بموقع الإسلام على الإنترنت بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٥.



والقانون الكويتي نص في المادة على أنه { لا يعد القتل جريمة إذا رضى المجنى عليه بارتكابه وكان وقت ارتكابه الفعل بالغاً من العمر ثمانى عشرة سنة غير واقع تحت تأثير إكراه مادي أو معنوي عالماً بالظروف التي يرتكب فيها الفعل والأسباب التي من أجلها يرتكب }.

والوضع الغالب في البلاد العربية، غير السودان وسوريا ولبنان، لا يقرر وضع نص في قوانين العقوبات يخفف من عقوبة القتل بدافع الشفقة وذلك اكتفاءً بالنصوص الموجودة في هذه القوانين بالنسبة للقتل والظروف المخففة.

ومعظم القوانين في البلاد العربية، لا تأخذ بفكرة تخفيف العقوبة في حالة القتل بدافع الشفقة ولكن ذلك لا يمنع من تطبيق فكرة الظروف المخففة<sup>(١)</sup> المعروفة في ميدان القوانين الجنائية، وهي تؤدي إلى تخفيف العقوبة إذا منعت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوة العمومية رأفة القضاة.

### ثانياً في الدول الأوروبية:

لا تزال القوانين في البلاد الأوروبية والأمريكية، تعتبر قتل الرحمة الإيجابي نوعاً من القتل، وتعاقب عليه بعقوبات مخففة حيث تنظر إلى الدافع وتحترم حسب قولها رغبة المريض نفسه ولا شك أن القوانين في البلاد الأوروبية والغربية تختلف من بلد لآخر.....

ففي هولندا: تعتبر هولندا من الدول التي أباحت القتل بدافع الشفقة، حيث حدث عام ١٩٨٣ بأن قام طبيب بسلب حياة مريضة بناء على طلبها، وذلك بإعطائها حقنة الريازيبان والبيتادين وكانت معايير الطبيب في القتل مطابقة

---

(١) أنظر :

W .K .MARNIER ,PHYSICAIN ASSITED SUICIDE AND THE SUPREME COURT :PUTTING THE CONSTITUTIONAL CLAIM TO REST AMERICAN JOURNAL OF PUBLIC HEALTH ,B7 (12) DEC 1997 P .2058 - 62

للمعايير حكم روتردام سنة ١٩٨١ وحكمت المحكمة ببراءة الطبيب من تهمة القتل (١).

كما تمت إجازة القتل الرحيم بالقانون الصادر يوم ١٩٩٣/١٢/٢، حيث نص على الإجراءات الشرعية لإعلان إنها حياة المريض بناء على طلبه والتي يطلق عليها القتل بدافع الشفقة وبالرغم من أن قانون العقوبات الهولندي يجيز جرائم أخذ حياة الآخرين بناء على طلب المجنى عليه مادة (٢٩٣) والمساعدة على الإنتحار المادة (٢٩٤).

وقد أقرت المحاكم بأن هذه الجرائم تخضع لدافع الضرورة (٢) المادة (٤٠) وقد سبق القانون الأمريكي ذلك حيث نص صراحة في المادة الأولى من قانون كاليفورنيا المؤرخ في ١٩٧٦/٩/٣٠ م على أنه من حق المريض الإمتناع عن العلاج وحقه في رفض استخدام أي وسيلة طبية أو جراحية من شأنها إطالة حياته صناعياً (٣).

---

(١) وقد قام طبيب هولندي عام ١٩٧٣م بإعطاء والدته حقنة قاتلة من المورفين بناءً على طلبها المتكرر ونتيجة معاناتها من آلام مبرحة، وقد قامت بسجنه المحكمة أسبوع ومراقبته لمدة عام.

مجلة (جاما الطبية ١٩٨٩ م العدد ٢٦٢ ص ٣٣١٦، ص ٣٣١٩. لمجلة القضائية الهولندية: عام ١٩٧٣ ص ١٨٣. د راجي التكريتي (السلوك المهني للأطباء) الطبعة الهولندية ١٩٨١ م ص ٢٣٢، د/ السيد عتيق: القتل بدافع الشفقة ص ١٢٩.

(٢) وانظر في حالة الضرورة: -

د/ رمسيس بهنام: النظرية العامة للقانون الجنائي - منشأة المعارف الأسكندرية ١٩٩٧ ص ٩٦٣.

د/ عبد الأحد جمال الدين: المبادئ الرئيسية في القانون الجنائي القسم العام ١٩٩٩ م ص ٥٦٥.

د/ يسرى أنور على: شرح قانون العقوبات النظرية العامة - ١٩٩٨ م بدون سنة نشر ص ٣٦٣.

د/ أحمد شوقي أبو خطوة: الأحكام العامة لقانون العقوبات لدولة الإمارات المتحدة دار النهضة العربية ١٩٨٦ م ص ٤١٣.

وقد أصبحت عملية الإنتحار بمساعدة الأطباء شئ متاح في هولندا ولكنها خاضعة لقواعد إرشادية.

(٣) د/ هدى قشقوش: القتل بدافع الشفقة ص ١١.

إلا أنه يناقش رجال القانون في أمريكا فكرة القتل بدافع الشفقة في إطار حق المريض في رفضه العلاج وحقه في الاحتفاظ بأسراره الخاصة بل حقه في الموت الرحيم الهادئ، على أساس وجود حق دستوري في الموت، وفي ظل أحكام المحاكم الأمريكية المتضاربة وسكوت القوانين وعدم كفايتها لإزالة الغموض والإبهام<sup>(١)</sup>.

وبذلك رفضت المحكمة العليا في ٢٦ يونيو سنة ١٩٩٦ أي حقوق دستورية للمرضى الميئوس من شفائهم خاصة فيما يتمثل في حق الإنتحار تحت الإشراف الطبي<sup>(٢)</sup>، وهؤلاء المرضى الميئوس من شفائهم والذين يعملون على وضع حد لحياتهم وإحدى أهم القرارات المهمة التي اخذتها المحكمة العليا هو فتح باب النقاش في قوانين البلاد حول القتل بدافع الشفقة<sup>(٣)</sup>.

كما أخذ القضاء البلجيكي في قضية الأم التي قتلت أبنها المشوه بالإتفاق مع الطبيب حيث برأت المحكمة الأم التي قالت أن ضميرها لا يؤنبها على الإطلاق<sup>(٤)</sup>.

---

(١) د/ السيد عتيق: القتل بدافع الشفقة ص ١٢٦، د/ محمد عبد الجواد: بحوث في الطب ص ١٤٤.  
(٢) أنظر :

W .K .MARNIER ,PHYSICAIN ASSITED SUICIDE AND THE SUPREME COURT :PUTTING THE CONSTITUTIONAL CLAIM TO REST ,AMERICAN JOURNAL OF PUBLIC HEALTH ,B7 (12) DEC 1997 P .2058 - 62  
R .HUXTABLE,WITHHOLDING AND WITHDRAWING NUTRITION/ HYDRATION :THE CONTINUING (MIS) ADVENTURES OF THE LAW . JOURNAL OF SOCIAL WELFARE AND FAMILY LAW .21 (4) 1999 ,P .339 - 45  
REFS -

(٣) د/ السيد عتيق: ص ١٢٨.

(٤) د/ أحمد فتحى سرور: القسم الخاص مرجع سابق ص ٥٧٢.

- وفي فرنسا <sup>(١)</sup> فإن موقف القضاء الفرنسي مستقر فقد حكم محكمة النقض الفرنسية عام ١٨١٦ بوصف القتل إشفافاً جريمة قتل عمد يتوافر فيه أركان الجريمة ومن ثم عدم التفرقة بين قتل الرحمة والقتل العادي وهو ما أكدت محكمة النقض الفرنسية في حكمها الشهير الصادر عام ١٩٩٥ م في قضية طفل ولد لستة أشهر من الحمل وقالت أمه أنها لا تريده.

فتركه الطبيب يموت فقررت محكمة النقض أن هذا الطبيب مسئول جزائياً لأنه لم يمد يد العون للطفل في حالة خطر له حظ معقول من الحياة <sup>(٢)</sup>.

ولكن أخذت المحاكم الفرنسية رغم ذلك في أحد أحكامها بحالة الضرورة عندما قامت الممرضات في عام ١٩٤٠م في مستشفى ( أورساي ) بإعطاء حقنة قاتلة لعدة مرضى لم يكن بالإمكان نقلهم قبل وصول العدو، فحكمت عليهم المحكمة بعقوبة السجن مع الإيقاف <sup>(٣)</sup>، بيد أنه غالباً ما تتفق فرنسا وبلجيكا وبريطانيا في عدم التفرقة بين قتل الرحمة وغيره من أنواع القتل الأخرى، ولكن القاضى في محاكم الجنايات غالباً ما يستخدم الظروف المخففة وفقاً للمادة (٤٦٣) من قانون العقوبات <sup>(٤)</sup>، كما أتخذت التشريعات الجنائية الغربية كالروسي والسويسري والبرازيلي موقفاً وسطاً لتقرير المسؤولية المخففة بجعل باعث الشفقة مؤدياً إلى تخفيف العقوبة.

---

(١) وكذلك الحال في إيطاليا وأسبانيا.

(٢) د/ عبد الوهاب حومد: المسؤولية الطبية الجزائية بحث سابق ص ١٨٠.

(٣) د/ السيد عتيق: مرجع سابق ص ١٢٢.

(٤) د/ حسنين عبيد: النظرية العامة للظروف الطارئة دراسة مقارنة دار النهضة العربية سنة ١٩٧٠، ص ١٤٤، د/ محمد فائق الجوهري: المسؤولية الطبية في قانون العقوبات ص ٣١٧، د/ هدى قشقوش: القتل بدافع الشفقة ص ١١، د/ يلحاج للعربي: الأحكام الشرعية والطبية للمتوفى في الفقه الإسلامى مجلة البحوث الفقهية المعاصرة السنة الحادية عشرة العدد الثانى والأربعون ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م - ص ٦٦.



موقف القانون المصري: أخذ قانون العقوبات المصري<sup>(١)</sup> في المادة (١٧) بتخفيف العقوبة المقررة في القتل إشفافاً إذا ما تم تحت ظرف طلب المريض فتخفف العقوبة بدلاً من العقوبة المقررة للقتل العمد<sup>(٢)</sup> فهو ينزل بعقوبة الإعدام إلى عقوبة السجن المؤبد أو المشدد، وبالعقوبة السجن المؤبد إلى عقوبة السجن المشدد أو السجن، وبالعقوبة السجن المشدد إلى عقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن تنقص عن سنة شهور، وعقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة أشهر<sup>(٣)</sup>.

### لذلك قضى:

بأن { الرأفة شعور باطنى تثيره في نفس القاضى علل مختلفة لا يستطيع أحياناً أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو باللسان، ولهذا لم يكلف القانون القاضى وما كان يستطيع تكليفه - ببيانها - بل هو يقبل مجرد قوله لقيام هذا الشعور في نفسه ولا يسأل عليه دليلاً }.

فالعناصر التي يمكن أن يستند إليها في التخفيف ليست مادية بحتة كما أنها ليست شخصية بحتة، وإنما هي مادية وشخصية في الوقت ذاته، ذلك أن الجريمة بصفة عامة هي مزيج من ماديات تتعلق بجسامة الضرر ومعنويات تعكس الخطورة الإجرامية وجسامة الإثم أو الركن المعنوي.

ويأخذ الفقه القانوني بل يجمع على أن الإقدام على فعل القتل إشفافاً يعد جريمة كاملة ويسأل مرتكبها عن القتل العمد، ويؤيده في ذلك القضاء لأنه وإن كان الباعث أو الدافع على ذلك نبيلاً مرجعه إلى دافع الشفقة والرحمة بالمجنى

(١) د/ مأمون سلامة: قانون العقوبات - القسم العام مرجع سابق ص ٢٦٢، ص ٢٦٣.

(٢) مستبدلة بالقانون: رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ م

(٣) نقض جنائي ١٩٣٤/١/٨ مجموعة للقواعد القانونية ٣ ص ٢٣٥.



عليه إلا أن هذا الدافع لا يعد مبرراً لرفع الصفة التجريمية عن الفعل أو الدخول به في إطار الشرعية (١).

خلاصة القول فيما سبق.

أن قتل المريض الميئوس من شفائه حرام شرعاً، ولو كان بإذنه فهو إنتحار بطريق مباشر أو غير مباشر أو عدوان على الغير، أن كان بدون إذنه والروح ملك لله لا يضحى بها إلا فيما شرعه الله من الجهاد ونحو ذلك مما سبق ذكره.

أما المريض الذي يخشى انتقال مرضه إلى غيره حتى ولو كان ميئوساً من شفائه فلا يجوز قتله من أجل منع ضرره ؟ ذلك لأن هناك وسائل أخرى لمنع الضرر أحق من القتل ومنها العزل ومنع الإختلاط على وجه ينقل المرض، بوسائل انتقال المرض متنوعة وتختلف من مرض إلى مرض وليس كل اختلاط بالمريض يفقد المناعة بالأيدز محققاً للعدوى، فهو لا يكون إلا بإختلاط معين كما ذكره المتخصصون.

فالأجراء الذي يتخذ معه هو منع هذه الإتصالات الخاصة مع المحافظة على حياته كادعى يقدم إليه الغذاء حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً.

---

(١) وبالقالي في نفى المسؤولية الجنائية عن المتهم ولو كان ذلك برضاء الميئوس من شفائه إذ ليس رضاه محل اعتبار في هذا الصدد. ينظر: -

د/ محمد نجيب حسني: القسم الخاص طبعة ١٩٨٨ م ص ١٣، د/ فتحي سرور: القسم الخاص ص ٥٣١، د/ عبد الوهاب حومد: دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن ص ٣٢٩، د عوض محمد: جرائم الأشخاص والأموال ص ١١، د محمد زكي أبو عامر: القسم الخاص ١٩٧٧ م ص ٣٩٧، د/ أحمد شرف الدين: الحدود القانونية والإنسانية ص ٤٥٨، د/ صبرى نجم: المجنى عليه ص ٢٦٥، د/ محمد السعيد رشدي: ص ١٢٣، د/ أحمد شوقي أبو خطوة: القانون الجنائي والطب الحديث ص ١٩١. وانظر نقض جنائي ١٩٧٠/٤/٢٠ مجموعة أحكام النقض ١٤٨ ص ٦٢٦.

وعدم الاختلاط بالمريض مرضاً معدياً، أي العزل أو الحجر الصحي، مبدأ إسلامي جاء فيه قول النبي ﷺ: ﴿لَا فِرَ من المجنوم فرارك من الأسد﴾<sup>(١)</sup> وقوله ﴿إِذَا سَمِعْتُم بِالطَّاعُونَ فِي أَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرِجُوا مِنْهَا﴾<sup>(٢)</sup> والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ ﴿لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ من ضَارَ ضَارَ الله به ومن شاق شاق الله عليه﴾<sup>(٣)</sup>، والمريض بالإيدز على فرض اليأس من شفائه لا يجوز قتله منعاً لضرره عن الغير، فمنع الضرر له وسائل أخرى غير القتل ولا يقال أنه يستحق القتل، لأنه ارتكب منكراً. نقل إليه هذا المرض ؟ فليس كل منكر حتى لو كان اتصالاً محرماً يوجب القتل فهناك شروط موضوعية لأقامة حدا الرجم (القتل) على مرتكب الفاحشة كما أن هناك وسائل لأنتقال المرض إليه ليست محرمة وربما لا يكون له فيها اختيار، كنقل دم مريض به دون علم أو غير ذلك<sup>(٤)</sup>.

... وعلى العموم لا يصح قتل المريض بالإيدز أو بغيره، لا لليأس من شفائه ولا لمنع إنتقال المرض منه إلى غيره. فالله على كل شيء قدير ووسائل الوقاية متعددة، وقد يكون بريئاً من ارتكاب ما سبب له المرض فهو يستحق العطف والرحمة، ومداومة العلاج بالقدر المستطاع، جاء في الحديث الذي رواه

(١) سبق تخريجه ص ١١٢.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٥.

(٣) واه أحمد وابن ماجه بإسناد حسن: مستد الإمام أحمد: ج ١ ص ٣١٣، المستدرک: ج ٢ ص ٦٦، سنن أبي بكر: ج ٦ ص ٩٦، ج ٦ ص ١٥٧، صحيح ابن ماجه: ج ٢ ص ٣٩، سنن الدارقطني: ج ٢٥ ص ٧٧، مجمع الزوائد: ج ٤ ص ١٩٩، نصب الرأية في تخريج أحاديث الهداية: ج ٤ ص ٤٤٥، كنز العمال: ج ٤ ص ١١٩، الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ١٠٥، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٣٥، ٤٠، ١٧٢.

(٤) الفتوى السابقة: ص ١٢٥. - مشار إلى نص الفتوى في القتل بدافع الشفقة: د/ هدى كشوش ص ٨٨.

الترمذي رحمه الله يا عباد الله تداووا، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء رحمه الله (١)، وفي الحديث الذي رواه البخاري ومسلم رحمهما الله ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء رحمه الله (٢)، وفي الحديث الذي رواه أحمد رحمه الله أن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه وجهله من جهله رحمه الله (٣)، وجاء في بعض روايات أحمد استثناء ( الهرم ) فإنه ليس له شفاء.

وهذه الأحاديث، تعطينا أملاً في اكتشاف دواء لهذا المرض، كما اكتشفت أدوية لأمراض ظن الناس أن شفاؤها ميئوس منه فلا يصح قتل حامله لليأس من شفائه ولا لمنع الضرر عن الأصحاء، حيث لم يتعين القتل وسيلة له، فالوسائل المباحة موجودة.

وعليه فليست هناك ضرورة أو حاجة ملحة حتى يباح لها المحظور، ولا محل أيضاً لقياس مثله على ألقاء أحد ركاب السفينة في البحر لأنقاذ حياة الباقين (٤)، تقديماً لحق الجماعة على حق الفرد، أو على قتل المسلم الذي تترس به العدو للتوصل إلى قتله، فذلك وأمثاله تحتم الأغراق والقتل وسيلة، فأتيج للضرورة، والأمر في منع العدو وليس كذلك (٥).

---

(١) سبق تخريجه ص ١٢٥ هامش ٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٤ هامش ٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٥ .

(٤) تابع نص الفتوى الصادرة عن لجنة الفتوى ص ١٢٧ .

(٥) تابع ما سبق ص ١٢٧، ص ١٢٨ .

## بين الشريعة والقانون :

أقرت الشريعة الإسلامية بإجماع الفقهاء القدامى والمحدثين، تجريم القتل بدافع الشفقة إيا كان الباعث عليه ومتى تم في أى شكل أو صورة من صورته السابق بيانها، لأن الفقهاء جميعاً لا يعتدون بالباعث على القتل بغض النظر عن نوع الباعث سواء كان شريفاً أم ضريعاً، فالحرمة في القتل حرمة قطعية نصت عليها الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، إذ الحقائق القرآنية يقين وصدق.

بينما نجد في المقابل أن موقف الدول العربية من القتل بدافع الشفقة قد أخذ بما ذهب إليه الفقه الإسلامى، وقد أخذت بعض الدول العربية بفكرة تخفيف العقوبة، في حالة ما إذا تم القتل برضاء المجنى عليه، ويجرم القانون المصرى، الإقدام على فعل القتل بدافع الشفقة، ويعدّه جريمة كاملة ويسأل مرتكبها عن فعل القتل العمد، مهما كان الدافع إلى القتل نبيلاً أو غيره، فإن هذا الدافع لا يُعد مبرراً لرفع الصفة التجريبية عن الفعل أو الدخول به في إطار الشرعية.

بينما سلكت بعض الدول في البلاد الأوروبية، من القتل بدافع الشفقة مواقف متغيرة، عما ذهبت إليه الشريعة الإسلامية فأباحه البعض، وقتنه البعض الآخر، مما يؤكد أن القانون المصرى، في تصديده لجريمة القتل بدافع الشفقة قد سلك مسلك الشريعة الإسلامية، ولم يعتد بالباعث بينما جعل الرضا أو طلب القتل عذراً مخففاً للعقوبة فقط دون نفي الصفة التجريبية عن الفعل.



## المطلب الثاني وقف أجهزة الإنعاش الصناعي

مَهَيِّد:

من المعروف طبياً أنه لا يجوز لأى طبيب أن يمتنع عن علاج مريض، ما لم تكن حالته خارجة عن اختصاصه، أو قامت لديه أسباب وإعتبارات تبرر هذا الإمتناع ولكن يجب عليه أن يسعفه في الحالات الطارئة إحتراماً للحياة الإنسانية، في جميع الظروف والمشكلة تتور؟

عندما يموت المريض الميئوس من شفائه موتاً دماغياً بموت خلايا مخه رغم تمتعه بحياة عضوية إصطناعية بفضل استخدام أجهزة الإنعاش الصناعي. فهل يجوز شرعاً وقانوناً الإمتناع عن تقديم مساعدة لهذا المريض أو إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي رافة بالمريض الميئوس من شفائه.

إن أجهزة الإنعاش الصناعي وسيلة طبية علاجية من نوع خاص فهي تهدف لإطالة حياة مريض ميئوس من شفائه لفترة قد تطول أو تقصر وأن توقف الطبيب عن استمراره في إعطاء المريض العناية الطبية وهو يعلم بأن توقفه سيؤدى إلى وفاة المريض وهو ما يطلق عليه البعض القتل بدافع الشفقة السلبى، أو الإمتناع عن معالجة مريض ميئوس من شفائه حتى الموت.

فهل نسأل الطبيب وهو يعلم أن إمتناعه سيؤدى حتماً إلى الوفاة كما لو تدخل بفعل إيجابى لإنهاء حياته وسوف نقسم هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: معيار الوفاة. الفرع الثانى: الإنعاش الصناعي.

الفرع الثالث: المسؤولية الجنائية عن إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي.





## **الفرع الأول معيّار الوفاة**

وفيه غصنان.

الغصن الأول: تعريف الوفاة لغة واصطلاحاً.

الغصن الثاني : طرق تحديد لحظة الوفاة.



## الفصل الأول تعريف الوفاة لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الوفاة لغة: من وفى وفاة بمعنى أتم وأكمل يقول أهل اللغة، وفى الشيء ثم وأوفاه حقه، أتمه ولم ينقص، وتوفى فلان توفاه الله إذا قبض روحه، ثم يطلق القول بما يوهم الترادف بين الوفاة والموت، فيقال الوفاة الموت، <sup>(١)</sup> وفي لسان العرب، <sup>(٢)</sup> توفى الميت استبقاء مدته التي وقيت له وعدو أيامه، وشهوره وأعوامه في الدنيا، ومثله في تاج العروس <sup>(٣)</sup>، حيث قال في تفسير قوله تعالى ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ <sup>(٤)</sup> الآية أي يتوفى مدد آجالهم في الدنيا <sup>(٥)</sup>.

والوفاة: الموت جمع وفيات، من إحدى إطلاقات الوفاة <sup>(٦)</sup>، وتعريف الموت لغة سبق في مرض الموت، ولكن نقول إكمالاً للفائدة: يأتي الموت في القرآن الكريم بعدة معان:

- 
- (١) المصباح المنير: ج ٢ ص ١٤٦.  
(٢) لسان العرب: ج ١٥ ص ٣٩٨، ص ٣٩٩.  
(٣) تاج العروس: ج ١ ص ٣٩٥.  
(٤) سورة الزمر: من الآية (٤٢).  
(٥) تاج العروس: ج ١٠ ص ٣٩٥، المعجم الوجيز: ص ٦٧٦، ص ٦٧٧ التعريفات للجرجاني: ص ٩٤ مختار الصحاح: ص ٢٦٦، العين: ج ٨ ص ١٤٠.  
(٦) المغرب: ج ٢ ص ٢٧٧، القاموس المحيط: ج ١ ص ٢٠٦.

١- يطلق الموت على ما هو إزالة القوة النامية الحية الموجودة في الإنسان والحيوان والنبات ، ومنه قوله تعالى ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ <sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿وَنُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ <sup>(٢)</sup>.

٢- يطلق على زوال القوة العاقلة : قال تعالى ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ <sup>(٣)</sup>.

٣- يطلق على النوم الأبدى : قال تعالى ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ <sup>(٤)</sup>.

ومنه جاء قوله عليه الصلاة والسلام ﷺ النوم أخو الموت وأهل الجنة لا ينامون ﷻ <sup>(٥)</sup>.

٤- وجاء الموت في القرآن الكريم بمعنى الكفر ، أو الموت الفكري ، ومنه قوله تعالى :

﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ﴾ <sup>(٦)</sup>.

---

(١) سورة الفرقان: الآية رقم (٤٩).

(٢) سورة الروم: الآية (١٩).

(٣) سورة النمل: الآية رقم (٨٠).

(٤) سورة الزمر: الآية (٤٢).

(٥) مجمع الزوائد: ج ١٠ ص ٤١٥، شعب الإيمان: ج ٤ ص ١٨٣، فيض القدير: ج ٦ ص ٣٠٠ الفردوس بمأثور الخطاب: ج ٤ ص ٣٠٩، كتاب الزهد: لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر دار الريان للتراث القاهرة ١٤٠٨ هـ الطبعة الثانية تحقيق عبد العلي بعد الحميد ج ١ ص ٩، عون المعبود: محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب - دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٥ هـ الطبعة الثانية ج ٣ ص ٣٥٥، معجم الشيوخ: محمد بن أحمد بن جميع أبو الحسن، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان بيروت، طرابلس ١٤١٥ هـ الطبعة الأولى تحقيق د/ عمر عبد السلام ج ١ ص ٧٣.

(٦) سورة الأنعام: من الآية (١٢٢).



٥- الموت معناه اليقين الذي لا مفر منه ولا هروب، قال تعالى ﴿كُلُّ

نَفْسٍ ذَايِقَةُ الْمَوْتِ﴾<sup>(١)</sup>.

٦ - يطلق الموت على كل مصيبة كبرى أو أمر جال ينغص نعم الحياة الدنيا لقوله ﷺ ﴿كفى بالموت مفرقا﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى ﴿فَأَصْبَبْتُمْ مُصِيبَةَ الْمَوْتِ﴾<sup>(٣)</sup>.

٧- الموت هو الأجل المحتوم والميقات المعلوم في ساعة محددة ووقت محدد ولا تقديم فيه ولا تأخير عنه قال تعالى ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

٨- الموت هو الحقيقة الحتمية الفجائية التي تواجه كل حي فلا يملك لها رداً ولا دفعاً قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

---

(١) سورة العنكبوت: من الآية رقم (٥٧).

(٢) وجاءت بعض الروايات (كفى بالموت واعظاً ومزهداً) مجمع الزوائد: ج ١٠ ص ٣٠٨، مصنف ابن أبي شيبة: ج ٧ ص ٧٩، مسند الشهاب: ج ٢ ص ٣٠٢، كتاب الزهد: لابن أبي عاصم الشيباني أبو بكر دار الريان للتراث ١٤٠٨ هـ - الطبعة الثانية - تحقيق عبد العلى بعد الحميد - ج ١ ص ١٧٦، الفردوس بمأثور الخطاب: ج ٣ ص ٢٨٩، فيض القدير: ج ٥ ص ٣، ص ٤ حلية الأولياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٥ هـ - الطبعة الرابعة - ج ١ ص ٢١٧، الإستهباب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار الجبل بيروت ١٤١٢ هـ - الطبعة الأولى. تحقيق/ على محمد البجاوى - ج ٣ ص ١١٤٦، تهذيب التهذيب: أحمد بن على بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي دار الفكر - بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - الطبعة الأولى ج ٧ ص ٣٨٦.

(٣) سورة المائدة: من الآية رقم (١٠٦).

(٤) سورة الرعد: من الآية رقم (٣٨).

(٥) سورة آل عمران: من الآية رقم (١٤٥).

٩- الموت هو الرزية العظمى ففرق الجماعات ومنغص النعم وأعظم منه الغفلة عنه والإعراض عن ذكره لقوله عليه الصلاة والسلام **لا أكثروا من ذكر هازم الذات** (١).

**ثانياً: الموت شرعاً:**

هو صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدمية، وقيل الموت كيفية وجودية تضاد الحياة فلا يعرى الجسم عنهما ولا يجتمعان فيه (٢).

وعرف الموت شرعاً: بأنه خروج الروح من الجسد أو مفارقة الحياة للإنسان مفارقة تامة، بحيث تتوقف كل لأعضاء بعدها توقفاً تاماً عن أداء وظائفها والذي يحدد ذلك هم الأطباء (٣).

**وعرف فضيلة الإمام جاد الحق:**

الموت فقال " هو فقد الجسم الإنساني كما مظاهر الحياة، أي سلب الحياة وإنتهائها من الجسم الحي وتوقف الحس والحركة، ويتم بمفارقة الروح الجسد، والروح تفارق الجسد بعد انتهاء الأجل المحدد لها من الله تعالى سواء بسبب

---

(١) أخرجه الحاكم والمستدرک وقال: هذا حديث حسن صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه: ج ٤ ص ٣٥٧، موارد الظمآن: ج ١ ص ٦٢٤، سنن الترمذی: ج ٤ ص ٥٥٣، مجمع الزوائد: ج ١٠ ص ٣٠٩، سنن النسائي: ج ٤ ص ٤، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١٤٢٢، المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانی دار الحرمين القاهرة ١٤١٥ هـ تحقيق / طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ٦ ص ٥٦، شعب الإيمان: ج ٤ ص ٢١٤ مصنف ابن أبي شيبة: ج ٧ ص ٧٨، الأحاديث المختارة: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة ١٤١٠ هـ الطبعة الأولى المحقق عبد الملك بن عبد الله بن دهميش - ج ٥ ص ٧٦.

(٢) التلويح على التوضيح: لسعد الدين التفتازاني الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م بيروت - لبنان ٢ ص ١٨٩، وانظر في تفصيل التعريفات المختلفة عند الفقهاء في معيار تحقق الوفاة وما يتعلق بها قضايا حديثة في الفقه الإسلامي: على محمد على - ماجستير كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ص ١٤٥، ص ١٤٦.

(٣) دار الإفتاء المصرية: جلسة رقم ٨ للدورة رقم ٣٣ بتاريخ أبريل ١٩٩٧ م.

ظاهر كالمرض والقتل أم بغير سبب ظاهر كموت الفجأة والسكّنة (١) .  
 يقول الله تعالى ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ (٢) ويقول جل شأنه : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ ﴾ (٣).

ويقول سبحانه وتعالى ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾ (٤).

---

(١) بحوث وفتاوى إسلامية قضايا معاصرة: للإمام الأكبر جاد الحق ج ٢ ص ٥٠١، مقال بجريدة الأهرام ١٩٩٥/٨/٧، بيان للناس من الأزهر الشريف: ج ٢ ص ٣١٧، قضايا إسلامية معاصرة الفقه الإسلامي مرونته وتطوره: ص ٢٤٩.

وانظر في تعريف الموت:

الدر المختار شرح تنوير الأبصار حاشية ابن عابدين: ج ٢ ص ٧٩٥ ، بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير ج ١ ص ٤٠٥، ص ٤٠٦، شرح البيجرمي على جوهرة التوحيد: طبعة خاصة بالمعاهد الأزهرية ١٩٧٨ - ج ٤ ص ١٩١، ص ١٩٢، التقرير والتحبير: ج ٢ ص ١٨٩، شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي: دار الكتب العلمية - ص ١١٥، مجلة الأزهر محرم ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م السنة ٧ ص ٤٦.

(٢) سورة الأعراف: الآية (٣٤).

(٣) سورة الأنعام: من الآية رقم (٩٣).

(٤) سورة الأنعام: من الآية رقم (٦١).

وقد عرف الأستاذ الدكتور سيد طنطاوي:

الموت في جمعية العلوم الشرعية الطبية فقال: الموت هو خروج الروح من الجسد وخموده وبرودته وجحوظ العينين وتوقف النفس وجميع أجهزة الجسم عن العمل<sup>(١)</sup>.

وعرف بعض فقهاء القانون الموت:

بأنه عبارة عن توقف العمليات الحيوية في جسم الإنسان<sup>(٢)</sup>.

ثم اختلف فقهاء القانون بعد ذلك حول تحديد معنى الموت وهل يجئ إصدار تشريع يبين ماهية الموت أم يترك ذلك لتقدير الأطباء وذلك الاختلاف بيان على النحو التالي.

الاتجاه الأول: <sup>(٣)</sup>

يرى ضرورة وضع تعريف للموت، وذلك لأنه وإن كان ينظر إلى الوفاة على أنها ظاهرة طبيعية وبسيطة ويمكن إدراكها بالحواس العادية ومن ثم فليست بحاجة إلى تعريف قانوني، فقد غدا هذا التعريف في الوقت الحاضر أكثر أهمية وإلحاحاً ليواجه الاكتشافات العلمية في مجال الطب الحديث، خاصة في نطاق عمليات نقل وزرع الأعضاء على وجه الخصوص، تلك التي لا تستأصل إلا بالموت والتي تستمد مشروعيتها من ضرورة التحقق من الوفاة أولاً لمن يستأصل منه العضو.

---

(١) جريدة اللواء الإسلامي: ١٩٩٥/١٠/٥ - ١٩٩٥/١٠/١٢ ولم يذكر الفقهاء في تعريف الموت تعريفاً

دقيقاً وإنما عرفوا الموت بأنه ضد الحياة والحياة ضد الموت والحد الفارق بينهما هو وجود الروح أو عدمها وقد رفض بعض العلماء التعرض لأمر الروح لأن الروح من علم الله تعالى ينظر: القرطبي في

الجامع لأحكام القرآن: ج ٩ ص ١٠٠، في ظلال القرآن: سيد قطب - ج ١ ص ١١٤٩.

(٢) د/ محمد سامي الشوا: الحماية الجنائية لتحقيق سلامة الجسم - مرجع سابق ص ٥٧٧.

(٣) د/ شعلان سليمان: الحماية الجنائية للأعمال الطبية الحديثة - ٢٨٠.



ومن ثم، فإنه لا يجب أن يترك تعريف الموت للأطباء والمحاكم في كل حاله على حده خاصة وأن الآراء قد تختلف ويصعب اتخاذ قرار وقد يصدر القرار خاطئاً ويترتب عليه إنهاء حياة إنسان وإذا انتهت يستحيل عودتها مرة أخرى مهما تقدمت علوم الطب (١).

ولقد صدر في ولاية كانساس في الولايات المتحدة الأمريكية تشريع عام ١٩٧٠ يعرف الموت وقد كان سبب صدوره عثور أحد القضاة على تعريف للموت منذ القرن السادس عشر يعرف الموت (بأنه توقف جميع الوظائف الحيوية دون أدنى إمكانية لعودتها مرة أخرى).

واستندوا لوجهة نظرهم بوضع تعريف للموت بما يلي:

١- أن في وضع تعريف للموت أخذ على يد الأطباء الذين ينساقون وراء شهوة الإنتصار العلمى فيستأصلون عضو من جسم إنسان لم تنته حياته بعد كعملية نقل القلب وذلك لزرعه في أحسن الظروف وهذه الشهوة متوفرة لدى عديد من الأطباء.

٢- أن وضع تعريف محدد للموت يطمئن إليه الأطباء وذلك لأن الطبيب يهمله أن يعرف ماله وما عليه حتى لا يقع تحت طائلة العقاب والذي يحدد ذلك ويوضحه هو القانون .

٣- أن في وضع تعريف محدد للموت يطمئن أفراد الناس حتى يتحققوا من إنتهاء الحياة ويطمئنوا إلى أن العضو لا يستأصل من الإنسان إلا بعد صدور تشريع يعرف الموت فلا يكفى ينظم هذه المسألة في قواعد وآداب مهنة الطب.

---

(١) د/ إيهاب يسرى أنور: رسالة سابقة ص ٥٨٥.



## الاتجاه الثاني:

يرى عدم وضع تعريف محدد للموت وإنما يترك لتقدير الأطباء حسب كل حالة ويستدلون لوجهة نظرهم بما يأتي:

١- أنه عند وضع معيار محدد للموت يجب أن يكون مضبوطاً محدداً ويتعارض هذا التحديد مع ظروف وأحوال كل مريض.

٢- أنه لن يصمد طويلاً تعريف الموت أمام التقدم الطبي في مجال الطب والذي يكشف من حين لآخر عن وسائل وطرق متعددة بين عدم صلاحية سابقتها أو عدم كفايتها كما هو الحال بالنسبة لجهاز رسم المخ الكهربائي<sup>(١)</sup>.

٣- أن وضع تحديد للموت ووضع تعريف له مسألة فنية وليست قانونية وما دامت كذلك فهي من اختصاص الطب وليس القانون فالحياة والموت من قبيل الظواهر البيولوجية<sup>(٢)</sup>.

رأى الباحث: عزف القانون الوضعي عن وضع تعريف محدد للموت، وترك أمر تقديره وتعريفه إلى الأطباء وهذا متوافق مع الحقيقة، فإنه لا جدال في أن الموت من الظواهر البيولوجية.

ومن ثم يمكن تعريف الموت سواء كان صفة تضاد الحياة أم أنه عدم كما قال بذلك بعض علماء الكلام أن الذي يحل بالإنسان ويعتبر موت شرعاً هو موت نسبي بالنسبة لعلم البشر في حدود تكليفهم فهو موت بالنسبة للدار الدنيا ولم يخالف هذا أحد من الفقهاء.

---

(١) انظر :

J .MATBIJS . ,CONSIDERATION EN VUE D'UNE LOI SUR LES  
TRANSPLANTATION DES ORGANES ART PER C .P .95 ET - S -

نقلًا عن د/ سامي الشوا: مرجع سابق ص ٥٩٩.

(٢) د/ حسام الأهوازي: مرجع سابق ص ١٨٢.

ويمكن وضع تعريف للموت بأنه: خمود حركات الجسم وسكونها وعدم قابليته للنمو وهيئته للتعفن والتفسخ لذهاب الروح عنه.

ويعد تعريف الموت بهذا المعنى تعريفاً صحيحاً لأنه الموت ضد الحياة، وهي صفة وجودية تكسب الحيوان إحساساً وإرادة وحركة ونمواً في حال قوته وحركته لبعضه.

وإذا كان الأمر كذلك فلا يتحقق الموت إلا بانعدام مقومات الحياة من الإحساس والإرادة والحركة والنمو أو القابلية للنمو ويدعم هذا أنه لا يمكن الكشف عن كنه حقيقة الموت فلا يعرف الموت من لا يعرف الحياة، وإذا كانت الحياة تعرف بالظواهر السابقة فالموت يعرف بإنعدامها؛؛؛



## الفصل الثاني طرق تحديد لحظة الوفاة

مَهَيِّدًا:

لا شك أن لحظة خروج الروح من الجسد أمر لا يعلمه إلا الله ولذا كان ولا بد أن نؤكد أن لحظة حدوث الوفاة معى ذاتها لحظة تحول الجسم الحى إلى جثة ومن ثم إنتقاله من نظام طبيعى إلى نظام آخرى ووضعى آخر، وقد تعددت المعايير التي يمكن الأخذ بها لتحديد لحظة الوفاة وإنتقال الإنسان من نظام القانون الطبيعى إلى الآخرة سيما وأنه يترتب على تحديد لحظة الوفاة إمكانية البت في مدى مشروعية رفع أجهزة الإنعاش الصناعى أو استمرارها على المريض الذي توقف قلبه أو رئتيه أو مخه عن العمل كما يمكن البت في مدى مشروعية استئصال الأعضاء البشرية من الميت ومدى جواز إجراء التجارب الطبية عليها واختلفت كثيراً وجهات النظر في الأخذ بمعايير التحديد الخاصة بلحظة الوفاة وسوف نبين الاتجاهات وآراء أصحابها فيما يلي:

القسم الأول: المعيار التقليدى.

القسم الثانى: المعيار الحديث.





## القسم الأول المعيار التقليدي

وفقا للمعيار التقليدي يعد الإنسان ميتا متى توقف النفس والقلب والدورة الدموية توقفا لا رجعة فيه، حيث يترتب على ذلك حرمان المخ وسائر الأعضاء بالجسم من سريان الدم إليها<sup>(١)</sup>.

ومعنى ذلك أنه لا يحكم بموت الشخص إلا إذا توقف قلبه وماتت خلاياه، وتوقف جهازه النفسى عن العمل<sup>(٢)</sup>، فالموت الحقيقى لا يتم إلا مفارقة الروح للجسد وتوقف جميع الأعضاء الحيوية عن أداء وظائفها بما في ذلك القلب، وذلك لأن الروح هي التي تبعث الدفء والحرارة في الجسد وتحفظه من التحلل والفساد والتعفن إن طالّت مدة وجوده على جهاز النفس الصناعى كما يستمر

---

(١) الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء: د/ محمد على البار دار العلم دمشق الدار الشامية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ١٩٩٤ م ص ٢٦، نقل وزراعة الأعضاء البشرية: د/ أحمد محمد بدوى ملتزم الطبع والنشر سعد سمك للمطبوعات القانونية والإقتصادية ص ١٠٦، الطبيب أدبه وفقهه: د/ محمد على البار بالإشتراك مع زهير أحمد السباعى ص ١٨٦، ص ١٨٧، القانون الجنائى والطب الحديث: د/أحمد شوقى أبو خطوة ص ١٧١، حكم نقل الأعضاء من الميت إلى الحي: د/ محمود عوض سلامة دار الهضبة العربية ص ٩٣٣ الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م، الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم: د/ محمد سامى الشوا ص ٥٧٧، تحديد الوفاة: د/ محمد أحمد طه ص ٢٣، الحدود الإنسانية والشرعية للإنعاش الصناعى: د/ أحمد شرف الدين ص ١٠٦، الإنعاش الطبيعى من الناحية الطبية والإنسانية: د/ أحمد جلال الجوهري ص ١٢٨، نهاية الحياة الإنسانية الموت وما يتعلق به من أحكام: د/ عبد الله محمد عبد الله مستشار محكمة الاستئناف العليا - الكويت ص ٣٩٦.

(٢) أنظر :

KEITH SIMPSON - FORENSIC MEDICINE THE ENGLISH LANGUAGE DOOK  
SOCIETY LONDON 1988 .P3 .

(١) أنظر :

RAY MONDIS M :PROBLE MES JURIDIQUE D UNE DÉFINITION  
DE LA MORT APROPOS DES GREFFES D ،ORJANES REV - TRIM - DE - CI  
1969 .P .29 ET ،S

الكثير من أعضاء الجسم في أداء وظائفها الطبيعية كالقلب والتمثيل الغذائي للكبد والهضم والإمتصاص من الأمعاء وتستمر إفرازات جميع غدد الجسم في العمل، كما تنمو أظفاره وشعره.

ولا يمكن لأى طبيب في هذه الحالة إعطاء شهادة وفاة للمريض وإلا تعرض للمساءلة القانونية، ويقرر أصحاب هذا المعيار أن توقف القلب والنفس عن العمل مظهر لخروج الروح من الجسد ومفارقتها لكافة الأعضاء، ومن ثم فإنه لا يجوز وفقا لهذا المعيار استقطاع الأعضاء البشرية وعدم عودتهما للعمل مرة ثانية أما قبل ذلك فلا.....<sup>(١)</sup>.

ويحدد البعض مراحل الموت على فترات ففي الأحوال العادية: يحدث الموت الإكلينيكي، وفي المرحلة الأولى حيث يتوقف القلب والرئتان عن العمل، وفي مرحلة ثانية يموت خلايا المخ بعد بضع دقائق من توقف دخول الدم المحمل بالأكسجين للمخ وبعد حدوث هاتين المرحلتين تظل خلايا الجسم حية لمدة تختلف من عضو لآخر... وفي نهايتها تموت هذه الخلايا فيحدث ما يسمى بالموت الخلوى وهو يمثل المرحلة الثالثة للموت<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د/ إيهاب يسرى: المسؤولية المدنية والجناية للطبيب ص ٥٦٣.

(٢) معيار تحقق الوفاة وما يتعلق بها من قضايا حديثة: على محمد على ص ٥٠.

## وهناك علامات تدل على توقف القلب والدورة الدموية:

- ١- توقف النبض في الشرايين التي كانت تسمى بالعروق والضوارب وذلك بجس النبض عن الشريان الكعبرى أو العضدى أو الصدغى أو السياتى.
- ٢ - توقف القلب، ويعتمد في ذلك على عدم سماع الأصوات للقلب بالسماعة الطبية وينبغى أن يستمر ذلك التوقف التام لمدة خمس دقائق على الأمل ومن المعلوم أن خلايا الميت تختلف في تحملها لنقص الأكسجين وفي حالات توقف القلب الفجائى، <sup>(١)</sup> وينبغى أن تستمر حالات محاولات الإسعاف بضغط أعلى القفص الصدرى وأسفل القفص بضغط متتالى بمعدل من ٨-١٠٠ مرة في الدقيقة وفي نفس الوقت يتم التنفس الإصطناعى بمعدل من ١٠ إلى ١٥ كل دقيقة بواسطة الفم للفم أو جهاز أمبو، ويستخدم جهاز منع التذبذبات لإعادة النبض في القلب، وذلك بإعطاء شحنة كهربائية للقلب أما إذا توقف التنفس توقفاً تاماً وتوقفت الدورة الدموية توقفاً لا رجعة فيه فيعلن الطبيب أنذاك وفاة الشخص.

## وهناك علامات لتوقف النفس:

- أ- توقف حركة الصدر والبطن.
- ب- عدم سماع أصوات النفس بالسماعة الطبية وخصوصاً عند وضعها على القصبة الهوائية.
- ج- توضع مرآة أمام الفم أو الأنف، عند وجود التنفس يتكثف بخار الماء وفي حالة الوفاة لا يحدث ذلك.
- د- وضع ريشة أو قطعة من القطن أمام الأنف، فإذا تحركت دل ذلك على النفس وإن لم يتحرك دل على عدم وجود النفس. ....

---

(١) الأحكام الشرعية للأعمال الطبية: د/ أحمد شرف الدين ص ١٥٨.

هـ- يوضع حوض به ماء على الصدر أو البطن ويلاحظ سطح الماء إذا لم يتحرك دل ذلك على توقف النفس<sup>(١)</sup>.

وقد وجه النقد إلى هذا المعيار:

١- أن الوفاة الحقيقة لا تحدث إلا بتوقف الأجهزة الثلاثة القلب والرئتين والمخ، وهو ما لا يحدث في حالة واحد إذ يستغرق توقف المخ عن العمل متأثراً بتوقف الدورة الدموية والنفس كما أشرنا قبل بضع دقائق من وصول الدم المحمل بالأكسجين إليه<sup>(٢)</sup>.

٢- أن توقف القلب والنفس عن العمل ليس معناه الموت، وذلك لأن كثيراً من الأشخاص تتوقف لديهم هذه الأجهزة ومع هذا لا تنتهي حياتهم نظراً لبقاء خلايا المخ حية، ويمكن عودة هذه الأجهزة للعمل مرة ثانية عن طريق استخدام أجهزة النفس الصناعي أو الصدمات الكهربائية أو تدليك القلب أو حقنه بمنبهات القلب ومقوياته في القلب نفسه، وقد نجح الأطباء في الحيلولة دون توقف المخ عن العمل تأثراً بتوقف القلب والرئتين، وذلك نتيجة التدخل الطبي السريع والفعال لإيقاظ القلب والرئتين وإعادتهما للعمل من جديد<sup>(٣)</sup>.

٢- أنه قد يظل القلب والجهاز النفسى حيين رغم موت خلايا المخ موتاً كلياً، ويدخل الشخص في غيبوبة نهائية يستحيل معها عودته للحياة ويظل

---

(١) الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء: د/ محمد علي البار ص ٢٧، نهاية الحياة الإنسانية:

د/ عبد الله محمد عبد الله ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها - ص ٣٩٦، ص ٣٩٧ ج

(٢) الإنعاش الصناعي من الناحية الطبية: أحمد جلال الجوهري مجلة الحقوق والشرعية تصدرها كلية الحقوق والشرعية بجامعة الكويت السنة الخامسة العدد الثاني ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ص ١٢٨، د/ أحمد شوقي أبو خطوة ص ١٧١.

(٣) المسؤولية الجنائية للأطباء: د/ عبد الوهاب الخولي ص ٢٢٤، نهاية الحياة: عبد القادر بن محمد - مجمع

الفرق الإسلامي ١٩٨٦ م ص ١٥٦، د/ مختار المهدي نهاية الحياة الإنسانية: مجمع الفرق الإسلامي غير منشور ١٩٨٦ م ص ١.



الجهاز النفسى يعمل لعدة ساعات بل لعدة أيام ومع ذلك لا يمكن الحكم بوفاته وفقاً لهذا المعيار.

فقد نشرت جريدة الجمهورية خبراً بعنوان { تعود إلى الحياة بعد موتها } مفاده أن عجوز تدعى كالييت بالابال توفيت يوم ١٩٨٨/١٥/٣١م ونقلت إلى المكان المخصص لإحراق الجثث في الهند بقرية {مالاتكا بولاية جوجارات} إلا أنها نهضت وعادت إلى الحياة مجدداً<sup>(١)</sup>.

وفي ضوء الانتقادات التي وجهت إلى هذا المعيار فإنه يجب النظر إليه على أساس ما وضع له وهو أنه إذا كان يحدد حقيقة انتهاء الحياة وخروج الإنسان من دائرة الأحياء ودخوله في عداد الأموات فالواجب الأخذ به أما إذا كان لا يجوز بناء عليه تحديد لحظة الوفاة على وجه الدقة فالواجب طرحه جانباً والبحث عن معيار أدق تحدد على أساسه لحظة الوفاة.

---

(١) د/ أحمد شوقي إبراهيم: نهاية الحياة البشرية مجمع الفقه الإسلامى ١٩٨٦ م ص ٣١، توفيق البرادعى: حقيقة الموت والحياة في القرآن الكريم والأحكام الشرعية مجمع الفقه الإسلامى ١٩٨٦ ص ١٣٢، التصرف القانونى في الأعضاء البشرية: منتظر للفضل ص ١٤٢، ص ١٤٤.





## القسم الثاني المعيار الحديث: الموت الدماغي

استقر الطب الحديث، على أن الموت الكامل لخلايا المخ أي الدماغ،<sup>(١)</sup> الذي يؤدي إلى توقف المراكز العصبية عن العمل، وهو المعيار الشرعي والقانوني

---

(١) يطلق لفظ الدماغ على الجهاز العصبي المركزي والذي يتلف من الأقسام التالية: -

المخ: وهو أكبر جزء من الدماغ يحتوي قشره على مراكز الحس والحركة الإرادية، و الذاكرة والوعي والمراكز المسؤولة عن طباع الإنسان وشخصيته.

المخيخ: وفيه مراكز التوازن.

جذع الدماغ: وهو أهمها ويتألف، من الدماغ المتوسط والجسر والبصلة، وهو مكون أساساً من الألياف النخاعية الصاعدة، والغازلة والمتصالية، فهو بذلك يشكل همزة الوصل الأساسية بين مراكز العلوية، المخ والمخيخ، وبين النخاع الشوكي، وبقية أجزائه إضافة لذلك فهو يحوي مراكز عصبية في غاية الأهمية، مثل المراكز المنظم للقلب ومركز التنفس، ومراكز السيطرة على الوعي والنوم واليقظة، ومراكز تبسيط الحركة وتنشيطها، والسيطرة على الذاكرة والسلوك وأيضاً مراكز بصرية وأخرى سمعية، كما أن فيه مراكز وعى منبئه في شبكية.

هذه الأقسام الثلاثة موجودة داخل القحف وبداية العمود الفقري.

النخاع الشوكي: يقع في القناة الشوكية والتي تقع داخل العمود الفقري، ويتضمن عمله أمرين أساسيين: الأول: أنه صلة الوصل بين الدماغ العلوي وبقية الجسم ما عدا الرأس.

الثاني: أنه مركز لمعظم المنعكسات العصبية الإضطرابية، ولا يتضمن عمله أي فعل إختياري على الإطلاق.

ومع أنه جزء من الجهاز العصبي المركزي إلا أن مصطلح الدماغ الوارد في موت الدماغ لا يشمل، أي عندما يطلق لفظ الدماغ فإنما يقصد به الأقسام الثلاثة: (المخ والمخيخ وجذع المخ) .

ينظر: موت الدماغ بين الطب والإسلام: د/ ندى محمد نعيم النقر - دار الفكر دمشق سورية دار الفكر المعاصر بيروت لبنان - إعادة الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م تقديم د/ محمد عجاج الخطيب ص ٤٢، ٤٣، معيار تحقق الوفاة وما يتعلق بها من قضايا حديثة في الفقه الإسلامي: / علي محمد علي دار الإيمان للطباعة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ص ٦٣، ورقة العمل الأردنية المقدمة من د/ أشرف الكردي ود/حلمي حجازي في المؤتمر العربي الأول للتخدير والإنعاش والمعالجة الحثيثة، الذي عقد في عمان ٢٤/٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨٥ مجلة مجمع الفقه الإسلامي - جدة الدور الثالثة ٢ ص ٧٥٤، من أبحاث المعارضة الطبية في مصر لمفهوم ما يسمى بموت الدماغ والمقدم من الجمعية المصرية للأخلاقيات=

لموت الإنسان موتاً حقيقياً لا رجعة فيه،<sup>(١)</sup> والمقصود بموت المخ كلية الغيبوبة النهائية التامة حيث تتوقف مراكز الاتصال والتفكير والذاكرة والسلوك والنفس والسمع والبصر والدورة الدموية والسيطرة على الغدد وعلى درجة الحرارة وينظم وظائف الأعضاء الهامة وقد أثبت الطب الحديث عدم الفائدة من استمرار علاجها بكافة الوسائل الصناعية، فتخرج بذلك حال موت جزء من خلايا المخ فقط وهي الغيبوبة المؤقتة<sup>(٢)</sup>، إذ أن موت المخ لا خلاف بين الأطباء فيه في أنه ليس موتاً<sup>(٣)</sup>.

ولا يعد الإنسان ميتاً بالفعل إذا فقدت معظم أجزاء المخ حياتها وتوقفت خلاياها عن العمل ولحق الموت بالجانب الإدراكي للإنسان ما دامت مؤخرة المخ أي جذع المخ في حالة حياة أما إذا مات جذع المخ فإن هذا يؤدي إلى

---

=الطبية على مجلس الشعب فبراير سنة ١٩٩٩ م موت القلب أو موت الدماغ د/ محمد علي البار - جده -  
الدار السعودية - للنشر والتوزيع ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م ص ٩٤، ص ٩٥.

(١) الأحكام الشرعية للأعمال الطبية: ص ١٥٨، ص ١٥٩، موت الدماغ: د/ حاتم عبد الغنى ماضى ماجستير كلية الطب القاهرة ١٩٩٦ م ص ٢٦٣، التصرف القانوني في الأعضاء البشرية: د/ منذر الفصل ص ١٤٦.  
(٢) تختلف الغيبوبة في شدتها من حالة لأخرى وتنقسم الغيبوبة إلى مؤمنة ودائمة وفيما إذا كانت ناشئة عن سبب عضوي:

الغيبوبة المؤقتة: وتحدث عندما يتناول الإنسان كمية كبيرة من أدوية أو مواد تدخل في عمل قشر المخ مثل الإسداد بالباربيتورات، أو أحد الأدوية المهدئة الأخرى أو الإسداد بالمخدرات، أو في حالة رض على الرأس، أو نزيف داخل المخ وفي جميع هذه الحالات يعود الإنسان لوعيه عندما يزول السبب الأصلي للغيبوبة.

الغيبوبة الدائمة: وتحدث عندما يصاب الشخص بتلف دائم لقشر المخ أو جذع المخ وبالتالي فلا أمل في عودته إلى وعيه مرة أخرى.

ينظر: موت القلب أو موت الدماغ: د/ محمد علي البار ص ٩٥، ص ٩٦، موت الدماغ بين الطب الإسلام: د/ ندى محمد نعيم النقر - ص ٤٥.

(٣) المرجع السابق: ص ٨٠.

إثبات الوفاة طبيياً<sup>(١)</sup> كذلك فإن موت جذع الدماغ بشكل دائم مرة واحدة يؤدي حتماً إلى خروج الروح من البدن، حتى وإن كان القلب سليماً، وذلك لأنه لا يمكن طبيياً لا تبديل القشرة الدماغية الميتة ولا الدماغ الميت، ولكي يشخص الطبيب موت جذع الدماغ لابد من وجود علامات طبية وهي:

- ١- الإغماء الكامل أو الإنعدام التام للوعي.
- ٢- عدم الإستجابة لأي مؤثرات لتتبه المصاب مهما كانت وسائل التنبيه قوية ومؤلمة.
- ٣- عدم وجود أي إنفعالات منعكسة من جذع الدماغ.
- ٤- عدم التنفس لمدة ثلاث أو أربع دقائق بعد إبعاد المنفسه.
- ٥- عدم وجود حركة الدمية عند تحريك الرأس.
- ٦- عدم وجود أي نشاط كهربائي في رسم المخ<sup>(٢)</sup>.

وعلى ذلك: فإنه لا يجوز من الناحية القانونية استقطاع أي عضو من شخص غيبوبة نهائية إلا بعد إعلان وفاته رسمياً، لأن هذا الشخص، وإن كان

---

(١) هل هناك طب نبوي: د/ محمد علي البسار الدار السعودية - جده ١٩٨٨ ص ٣٥٤ رؤى إسلامية لقضايا طبية د/ عبد الله سلامة - جده - ١٤١٧ هـ - ص ٢٤٧ أصول الطب الشرعي: د/ محمد سليمان ص ٨١، غرس الأعضاء في جسم الإنسان: د/ أيمن صاقي مجمع الفقه الإسلامي ١٩٨٧ ص ١٥.

(٢) الحياة الإنسانية الدنيوية متى تبدأ؟ ومتى تنتهي؟ بحث طبي ديني د/ محمد علي اليار - دار القلم دمشق، الدار الشامية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ص ١٥١، ص ١٥٢.

بيان من المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية عن التعريف الطبي للموت الصائر عن الندوة التي عقدت بالكويت في الفترة من ٧ - ٩ شعبان ١٤١٧ هـ الموافق ١٧ - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩٦ ص ٣٤، نقل ودراسة الأعضاء وزراعتها دراسة طبية دينية: د/ السيد الحميلي دار الأمين العجوزة - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ص ٢٤، ٢٥، موت الدماغ د/ محمد علي اليار مجلة الوعي الإسلامي التي تصدرها وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت العدد ٢٩٢ ربيع الآخر ١٤٠٩ هـ - نوفمبر سنة ١٩٨٨ ص ٨٣.

قد ثبت طبيياً موته موتاً طبيعياً بموت خلايا مخه إلا أنه يعتبر مع ذلك حياً في نظر القانون طالما لم تتخذ الإجراءات الرسمية لإعلان وفاته.

ويمكن التحقق من موت خلايا المخ عن طريق رسم المخ الكهربائي، وإذا كان الطب الحديث قد استقر على أن موت خلايا المخ الذي يعتمد عليه عمل المراكز العصبية العليا في التنسيق بين وظائف الجسم هو معيار الموت الحقيقي،<sup>(١)</sup> للإنسان يمكن التحقق من موت هذه الخلايا عن طريق جهاز رسم المخ الكهربائي، والذي يؤكد توقف هذه الخلايا عن طريق إرسال أو استقبال أي نبضات كهربائية، فمتى توقف هذا الجهاز عن إعطاء أية إشارات لأكثر من ٢٤ ساعة، فإن ذلك يعنى بالدليل القاطع موت خلايا المخ وإستحالة عودتها للحياة حتى ولو ظلت خلايا القلب حية بفضل استخدام وسائل الإنعاش الصناعي.

وبهذا يمكن للطبيب الجراح استئصال القلب منذ اللحظة التي يموت فيها خلايا المخ نهائياً وقبل الوفاة، وعند لحظة موت المخ نكون بصدد جثة واجبة الاحترام مما يسمح معه باستئصال أجزاء منها لإجراء عملية الزرع.

---

(١) تعريف الموت الناحية الطبية: د/ محمد فيصل شاهين، د/ محمد سوقيه ص ١١، ص ١٥، ص ١٧ وفي هذا المعنى القانونى الجنائى والطب الحديث: د/ أحمد شوقي أبو خطوة ص ١٧٥.



## النقد الموجه لهذه الطريقة:

- أنه لا يجوز التعويل على جهاز رسم المخ الكهربائي <sup>(١)</sup> للحكم بالوفاة وذلك لأنه لا يعكس من المخ سوى النشاط القريب من المراكز العصبية العميقة فقد يظل فترة محددة لا تعطى أي إشارات ومع ذلك فإن المراكز العصبية تكون في حالة حياة ومن ثم فمن الضروري الإتفاق على تحديد مدة يظل خلالها جهاز رسم المخ الكهربائي متوقفاً عن إعطاء أي إشارة حتى يحكم الوفاة. هناك عوامل أخرى قد تؤثر على الجهاز غير توقف المخ فلا يعمل بالطاقة المطلوبة وذلك في حالات منها:

- انخفاض درجة حرارة الجسم إلى ما دون المعدل الطبيعي.
- حالة الأشخاص الذين هم في تسمم خطير وغامض.
- حالة الأطفال المصابين بالغيبوبة، وإزاء الشك في قدرة الجهاز اقترح البعض من أنصار الموت الدماغي ضرورة الإستعانة بوسائل أخرى بجانب هذا الجهاز وذلك لتأكد من موت المخ نهائياً وتتمثل هذه الوسائل المساعدة في ضرورة الإستعانة بوسائل أخرى ميكانيكية مثل الإسترخاء التام للعضلات،

---

(١) وذكر الدكتور حسان حنوت في بحثه المقدم إلى ندوة الحياة النسائية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي بعنوان متى تنتهي الحياة ؟ ص ٣٧٨، ذلك أن العلم قد امتد إلى أن العبرة في الموت ليست أساساً بتوقف القلب والنفس. . . ولكنها تتوقف أولاً وأخراً على موت المخ (أى الدماغ) الذى يسببه تتوقف النشاط الكهربائي للمخ تماماً، وهو ما يمكن قياسه بجهاز خاص، فإذا عاضت كهرباء المخ تماماً فهو مخ ميت. . ، ويكون باقى الجسم قد دخل في نطاق الموت إلى مرحلة اللاعودة وأحتج أن هذا الجزم بتشخيص موت الدماغ (المعبر عنه بموت المخ) اعتماداً على تخطيط كهربائية الدماغ غير صحيح علمياً، كما تبين معنا، وهنا يجب التأكيد على أهمية أن تكون المعلومات الطبية المعطاة من قبل الأطباء للفقهاء معلومات دقيقة وأكيدة ينظر:

نقل الأعضاء البشرية: د/ طارق سرور ص ٦٣.

والإنعدام التام لرد فعل الجسم وعدم وجود انخفاض الضغط الشرياني، وإنعدام النفس التلقائي، وإنعدام الإنعكاسات الحسية.

- التوقف النهائي للمخ عن طريق عدم إعطاء جهاز رسم المخ لأي إشارة<sup>(١)</sup>.

#### \* النقد الموجه إلى المعيار الحديث:

١- لا يصح القول بموت الإنسان بمجرد توقف المخ عن العمل وموت خلاياه مع احتفاظ باقي أجهزة الجسم أو بعضها تؤدي وظيفتها، فقد تستمر الدورة الدموية. ويبقى القلب والنفس وأجهزة التبول والتبرز في العمل، ويبدو الجسم دافئاً ويستهلك الأكسجين وقد يحدث رد فعل إزاء المنبهات التي تسبب الألم فالقول بموت الإنسان في هذه الحالة يعد من المتناقضات ولا يتفق مع المنطق وحقيقة الأشياء.

٢- أن موت المخ وتوقفه عن العمل وموت خلاياه لا يتم في وقت واحد وإنما يتم على مراحل ومن ثم فإنه يصعب إثبات اللحظة التي حدث فيها التوقف النهائي والكامل للمخ ووظائفه.

٣- أن الأخذ بفكرة موت المخ يفتح الباب أمام تجار الأعضاء البشرية، خاصة من قبل الأطباء الذين ييغون الحصول على ربح وفير بصورة أو

---

(١) التصرف القانوني في الأعضاء البشرية: منثر الفضل ص ١٤٨، القشل الكلوي وزرع الأعضاء: د/ محمد علي البار - دار القلم دمشق سنة ١٩٩٢ ص ١٤٩، وهل هناك طب نبوي: لنفس المؤلف ص ٣٥، والطبيب آية وفقهه: لنفس المؤلف بالإشتراك مع د/ زهير السباعي ص ١٨٩، معيار تحقق الوفاة: علي محمد علي ص ٨٥، ص ٨٦، موقف الفقه الإسلامي من الإتعاث للصناعي: ماجستير كلية الشريعة و القانون بالقاهرة - كمال فوزي عامر - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ص ٢٧، القانون الجنائي والطب الحديث: د/ أحمد شوقي أبو خطوة ص ١٧٩.

بأخرى عن طريق السماسرة الذين يروجون لبيع الأعضاء البشرية وهم منتشرون في كل مكان.

٤- أن الأخذ بهذا الاتجاه يؤدي إلى غلق باب الاجتهاد أمام الأطباء فقد سبق وأن أكد العلماء منذ أكثر من ثلاثين عاماً أن موت الإنسان يكون بتوقف قلبه ثم أمكن استعادته للحياة فيما بعد رغم توقف القلب ولا مانع شرعاً من أن يحدث نفس الشيء بالنسبة للمخ ويتمكن الأطباء من إعادة ثوى المخ إلى الحياة مرة أخرى بعد فترة من توقف نشاطه إذ البحث العلمي والطبي يأتي كل يوم بما هو جديد.

رأى الباحث: أرى بعد ذكر كل التفاصيل عن ما قيل عن موت الدماغ كمعيار لتحديد لحظة الوفاة، فإنه لا يزال هناك بعض الجدل حول هذه النقطة تحديداً ولا شك فإن القول الفصل في ذلك ليس للمحققين في علوم الشريعة أو القانون وإنما هو لأهل الذكر في هذا المجال وهم الأطباء وإن كان مجال البحث حسبما أطلعت لم يسفر عن وجود أبحاث كاملة من قبل الأطباء المسلمين حول هذا الموضوع.....؟؟؟؟.



## **الفرع الثاني الإنعاش الصناعي**

ويشمل على ثلاثة أغصان:

الفصل الأول: مفهوم الإنعاش الصناعي.

الفصل الثاني: الحكم الشرعي للإنعاش الصناعي.

الفصل الثالث: إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن الميؤس من شفائهم.





## الفرع الثاني الإنعاش الصناعي

### مُهَيِّد:

تمكن الطب الحديث من خلال الإكتشافات الطبية وتقدم وسائلها من مساعدة الإنسان الذي توقف قلبه وتنفسه عن العمل وإستعادة نشاطهما مرة ثانية وإنقاذ حياته وذلك عن طريق استخدام وسائل الإنعاش الصناعي فقد بما كان الأطباء يحكمون بموت الإنسان إذا توقف قلبه وتنفسه عن العمل، وقد غدا هذا المعيار غير كاف للحكم بالوفاة، بعد أن أثبت الطب الحديث إمكان علاج الإنسان وإعادة النبض لقلبه، والتنفس بجهازه بعد توقفهما عن العمل، وذلك من خلال أجهزة الإنعاش الصناعي ما دامت خلايا المخ حية وتؤدي وظائفها وأنه لا خلاف بين الفقهاء والأطباء في جواز الإستعانة بهذه الأجهزة لعلاج المرضى الميؤوس من شفائهم فهي تهدف إلى إطالة حياته لفترة قد تطول أو تقصر وسوف نتعرض لبيان ذلك وبيان مدى إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن من مات دماغه أو توقف قلبه ونفسه عن العمل وذلك على النحو التالي:

ويشمل على ثلاثة أغصان:

الغصن الأول: مفهوم الإنعاش الصناعي.

الغصن الثاني: الحكم الشرعي للإنعاش الصناعي.

الغصن الثالث: إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن الميؤوس من شفائهم.



## الفصل الأول مفهوم الإنعاش الصناعي

**الإنعاش:** عرفه البعض من العلماء بأنه عبارة عن مجموعة من الأساليب الطبية والأساليب العلاجية المخصصة لحالات مرضية جسمية، وخطره والتي لو تركت وشأنها لأفضت في فترة زمنية متناهية القصر إلى الوفاة للمريض أو التسبب في إصابة عضوية غير قابلة للشفاء<sup>(١)</sup>.

وعرفه البعض الآخر: بأنه المعالجة المكثفة التي يقوم بها طبيب أو مجموعة من الأطباء ومساعدتهم لمن يفقد وعيه أو تتعطل عنده بعض وظائف الأعضاء الحيوية كالقلب والرئة إلى أن تعود إلى عملها الطبيعي، وغالباً ما يتضمن ذلك استعمال أجهزة مستعاضة كالمقاس الذي يعوض تحمل الرئة وجهاز منظم ضربات القلب، ناظم الخطى الذي ينظم الضربات القلبية بشكل منتظم وجهاز مزيل رجفان القلب الذي يعيد القلب للعمل من جديد في حالة التوقف، بالإضافة إلى علاجات دوائية مختلفة لا يمكن إعطاؤها إلا تحت مراقبة طبية مكثفة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: موت القلب والدماغ: د/ محمد علي البار ص ٨٣، ص ٨٤، موت الدماغ بين الطب الإسلامي: د/ ندى النقر ص ٢١١.

(٢) بحث الضوابط الشرعية والإنسانية والأخلاقية للإنعاش الصناعي: مجلة مجمع الفقه الإسلامي جده - الدور الثالثة ٢ ص ٥٣٠، الضوابط الشرعية للمتوفى: بلحاج العربي مجلة الحقوق تصدر عن جامعة الكويت السنة الثالثة والعشرون العدد الرابع ١٩٩٩ م ص ١٩٨، مجلة المنار الإسلامي العدد السابع رجب ١٤٢١ هـ أكتوبر ٢٠٠٠ م تصدر عن دولة الإمارات العربية المتحدة - ص ٥٤، د/ بلحاج العربي، ولنفس المؤلف ختم للشرعية الإسلامية في أعمال الطب والجراحة المستخدمة مجلة البحوث الفقهية العدد الثامن عشر السنة الخامسة سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ص ٨٠، فقه النوازل لقضايا فقهية معاصرة: د/ بكر عبد الله أبو زيد ١ ص ٢١٨، ص ٢١٩، بحث أجهزة الإنعاش الصناعي: د/ محمد علي البار مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الثاني ١٩٨٦ م ص ٤٣٩، ص ٤٤٠، بحث جهاز الإنعاش وعلامته الوفاة بين الأطباء والفقهاء: أبو بكر عبد الله أبو زيد ٢ ص ٢١٧، الأحكام الشرعية للأعمال الطبية: د/ أحمد شرف الدين ص ١٦١.

فالأجهزة الحياتية هي الدماغ والقلب والنفس، والكلية<sup>(١)</sup> والدم للتوازن بين الماء والأملاح وعليه فإن حقيقة الإنعاش يقوم على محاولة الطبيب إعطاء المصاب فرصة ليعود فيها نفسه وقلبه إلى وضعه الطبيعي، أو إلى أدنى من ذلك أو أفضل مما كان عليه قبل الإصابة.

إذا توافر سبب من ثلاثة:

الأول: توقف تنفس المريض فجأة لأي سبب من الأسباب.

الثاني: توقف القلب فجأة ومرض بالقلب أو اضطرابات النبض مواد سامة.

الثالث: إصابة دماغية في حادث سيارة مثلاً أو أثناء عملية جراحية لإزالة ورم الدماغ<sup>(٢)</sup>.

---

= وانظر:

PARASKOS JA .CARDIOPULMONARY RESUSCITATION – IN RIPPE JM .RS  
ALPECRTS .FINKMP ,(EDT) INTENSIVE – CARE MEDICINE .SECOND  
EDITION LITTLE ,BROWN AND COMPAY – BOSTON – ١٩٩١ .AND SEE :  
DORLAND S MEDICAL DICTIONARY .27 TH EDITHON W .B SOUND W .B .  
SAUNDERS COMP KN .

(١) يضاف إلى أجهزة الإنعاش الصناعي: - أجهزة الكلية الصناعية وهي تعوض عن وظيفة الكلية في تنقية الدم والجسم من السموم والماء المحتسب فيه، وكذلك مجموعة العقاقير التي تستخدم لإنعاش التنفس أو القلب أو رفع ضغط الدم.

(٢) موت القلب أو موت الدماغ: د/ محمد على البار ص ٨٧، وبحثه أجهزة الإنعاش الصناعي: ص ٤٣٩ / ص ٤٤٠، الحدود الإنسانية والشرعية والقانونية للإنعاش الصناعي: مجلة الحقوق والشرعية العدد ٢ السنة ٥ / سنة ١٩٩٢ م ص ١٠٥، الأحكام الشرعية للأعمال الطبية: د/ أحمد شرف الدين ص ١٦٧، ص ١٦٨، الإنعاش الصناعي من الناحية الطبية: / د أحمد جلال الجوهري مجلة الحقوق والشرعية العدد ٢ السنة ٥ سنة ١٩٩٢ م ص ١٢٢



## فائدة الإنعاش الصناعي:

- تقوم أجهزة الإنعاش الصناعي نيابة عن المريض بإتمام عملية التنفس لفترة قد تستمر ثلاثة أسابيع، إذ لزم الأمر بعدها يمكن عودة التنفس إلى حالته الطبيعية لدى المريض.

- تؤدي أجهزة الإنعاش الصناعي لفترة مؤقتة وظائف القلب والرئتين ويستعان بهذه الأجهزة غالباً عند إجراء عمليات جراحية القلب المفتوح، كتغيير صمامات القلب فتقوم هذه الأجهزة بوظيفة القلب خلال فترة توقفه، وبعدها يعود قلب المريض إلى الخفقان ويعاود ممارسة حياته العادية وقد تمكن العلم الحديث في المستقبل من توسيع دائرة استخدام الإنعاش الصناعي وتعدد فوائدها مع عدم إغفال أهميتها في الوقت الحالي وضرورة إستخدامها للمريض في كثير من الأحيان<sup>(١)</sup>.

---

(١) الحدود الإنسانية والشرعية: د/ أحمد شرف الدين بحث سابق ص ١٠٥، ص ١٠٦.



## الفصل الثاني الحكم الشرعي للإنعاش الصناعي

اتفق الفقهاء على أنه إذا كان الغرض من الإنعاش الصناعي هو إنقاذ الأرواح التي يتعرض أصحابها لأزمات وقتية، باعادتهم إلى وعيهم بصفة كاملة، حتى لا تموت خلايا المخ عن طريق تزويدها بالدم والأكسجين الذي يتوقف عليهما حياتها أي بمعنى آخر ضمان استمرارها في أداء وظائفها الأساسية و الحيوية، فإن هذا جائز شرعاً<sup>(١)</sup> وذلك لأن استمرار حياة المريض في هذه الحالة، أي المرحلة بين الموت الأكلينيكي وموت خلايا المخ والتي لا تستغرق سوى بضع دقائق طبية فقط، ولا يعد ذلك من قبيل إعادة الحياة إليه لأنه ما زال حياً في حكم الشرع<sup>(٢)</sup> ذلك وأن ما يحدث أننا نربط الأسباب بالمسببات ليستكمل المريض عمره ويبلغ الأجل المحتوم قال تعالى ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۖ ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۖ ﴾<sup>(٤)</sup>.

---

(١) رؤية إسلامية لقضايا طبية: د/ عبد الله باسلامة ص ٢٥٤، موت الدماغ بين الطب والإسلام: ندى الدقر ص ٢١٤، الحدود الإنسانية والشرعية: د/ أحمد شرف الدين بحث سابق ص ١١٦، والأحكام الشرعية للأعمال الطبية: لنفس المؤلف مرجع سابق ص ١٦٢.

(٢) فتاوى الرملى: ج ٧ ص ١٦، الدر المختار: ج ٥ ص ٣٦١، النووى المنهاج في شرح معنى المحتاج: ج ٤ ص ١٣، شرح جلال المحلى: ج ٤ ص ١٠٢، المغنى لابن قدامة: ج ٧ ص ٦٨٤ جواهر الكلام: ص ٤٢، ٥٨، ٥٩، المحلى لابن حزم: ج ١٠ ص ٥١٨، الخرشي على مختصر خليل: ج ٨ ص ٧، ٨، جناية القتل العمد في الفقه الإسلامي: جمال محمد عواد: دكتوراة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ١٩٧٤ م ص ١٣٠.

(٣) سورة الأعراف: الآية (٢٤).

(٤) سورة آل عمران: الآية (١٤٥).

والإنعاش الصناعي يعتبر شكل من أشكال التداوي، ولذلك فإنه لا يجوز شرعاً للطبيب أن يعطل أجهزة الإنعاش عن المريض وإلا تسبب في موته موتاً حقيقياً لا رجعة فيه. <sup>(١)</sup> سيما وإذا تم ذلك قبل حدوث موت جذع الدماغ على اعتبار أن موت جذع الدماغ يعتبر معياراً مأخوذاً به في تحديد لحظة الوفاة ويسأل الطبيب ذلك عن فعلته مسئولية مدنية وجنائية كما أنه يسأل إذا منع تقديم المساعدة لهذا المريض الذي يعد حياً من الناحية الشرعية والطبية <sup>(٢)</sup>.

والإنعاش الصناعي يدخل ضمن الأسباب المزيللة للضرر المقطوع بحصوله للمريض وبالتالي فهو يأخذ حكم الوجوب <sup>(٣)</sup> بالنسبة للمريض ويأثم بتركه لأنه يعرض حياته للخطر قال تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ <sup>(٤)</sup>.

ولذلك قال الإمام البغوي إذا علم الشفاء بالمدواه وجبت إضافته إلى ما سبق وأن قررناه من أنه يجب التداوي على المريض إذا تبين أن المرض أو الإصابة قد تؤدي إلى التهلكة إذ لم يتم معالجتها على الفور لأنه يعد نوعاً من إلقاء النفس في التهلكة.

---

(١) فتاوى الرملى: ج ٧ ص ١٠ نظرية الضمان: د/ وهبه الزحيلي دمشق ١٩٧٠ م ص ٢٧٩، الأحكام الشرعية الطبية للمتوفى: د/ بلحاج العربي ص ٤٥، التداوي والمسئولية الطبية في الشريعة الإسلامية: د/ ميس بن محمد بن مبارك دمشق ١٩٩١ م ص ١٠٠ وما بعدها.

(٢) مسئولية الطبيب في الإنعاش الصناعي: سمير أورقلى مجلة المحامون سنة ١٩٨٦ م العدد ٥ ص ٥٥٨، التشريع الجنائي الإسلامى: د/ عبد القادر عودة - ج ١ ص ٥٢٠ القانون الجنائي والطب الحديث: د/ أحمد شوقي أبو خطوة - ص ١٨٠، ص ١٨١.

(٣) موت الدماغ: ندى الدقر ص ٢١٤، موت القلب أو الدماغ: د/ محمد على البار ص ١٦١ الحدود الإنسانية والشرعية والقانونية للإنعاش الصناعي: بحث سابق ص ١٠٦.

(٤) سورة البقرة: من الآية (١٩٥).

وقال الشيخ محمد مختار السلامي مفتي تونس<sup>(١)</sup>:

أما الإنعاش الصناعي فإنه يبدو لي واجبا ذلك لأنه لا تختلف حالة الإنعاش عن أي حالة من حالات الاضطرار التي تغلب حكم التحريم إلى الوجوب حفاظا على الحياة التي هي ثان المقاصد الضرورية الخمسة<sup>(٢)</sup>.

والإنعاش الصناعي بالنسبة للمجتمع المسلم أشبه ما يكون بإنقاذ غريق أو من وقع تحت الهدم، فهو واجب كفائي، إن قام به بعضهم سقط عن الباقيين، إن لم يقم به أحد أثم الجميع<sup>(٣)</sup>، وقد وقع الاتفاق على أن من ملك فضل زاد وهو في بيداء وأمامه شخص يتضور جوعاً يكون آثماً إذا تركه حتى مات<sup>(٤)</sup>، وأصل ذلك الحكم قوله ﷺ لا أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله<sup>(٥)</sup>، وحيث أن المريض المشرف على الهلاك نظير الجائع في البيداء فإن إسعافه يكون أمراً واجبا عند جمهور الفقهاء<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ذكره د/ محمد علي البارفي كتابه موت القلب أو الدماغ: ص ١٦١، د/ ندى الدقر: في موت الدماغ ص ٢١٤.

(٢) موت القلب أو الدماغ: مرجع سابق ص ١٦١.

(٣) التداوي والمستولية الطبية: / قيس بن محمد المبارك ص ٢٢٩.

(٤) للمرجع السابق: ص ٢٢٩.

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک: ٢ ص ١٤.

(٦) للحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم: د/ محمد سامي الشوا ص ٥٨٨، ص ٥٨٩.





### الفصل الثالث

#### إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عمداً عن المينوس من شفانهم

إذا كان الشارع قد أباح العمل الطبي والجراحي لأنه يحفظ مصالح راجحة اجتماعياً تتمثل في المحافظة على الحياة وصيانة الصحة فإن علة الإباحة تزول متى زالت الحياة التي تتوفر لها صفات الحياة الإنسانية ويتعين من ثم التوقف في العمل وهذا الأمر يصدق على العمل الطبي المتمثل في الإنعاش الصناعي لإنسان ثبت موت مخه رغم تمتعه بحياة صناعية، وأنه إزاء ما حققته أجهزة الإنعاش الصناعي من فوائد جمة للمرضى نتيجة لقيامها بأداء وظيفة بعض الأجهزة التي تتوقف عن العمل بسبب أو لآخر حتى تستعيد نشاطها وتؤدي وظيفتها مرة ثانية، ومع ذلك فما زالت هذه الأجهزة قاصرة على أداء وظيفة بعض إنسان دون البعض الآخر وأنه إذا كان الأمر كذلك فإنه لا خلاف حول إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي في الحالات التالية:

**الأولى:** عودة المريض إلى حالته الطبيعية بعد وضعه تحت أجهزة الإنعاش الصناعي لفترة كافية وحينئذ يقرر الطبيب رفع تلك الأجهزة لتحقيق السلامة وزوال الخطر.

**الثانية:** إذا قرر الأطباء أن المريض قد توقف قلبه ونفسه ولم يستجيب للآلات المستخدمة فحينئذ يقرر الطبيب موت المريض تماماً بموت أجهزته الحيوية المتمثلة في القلب والدماغ ومن ثم فإن رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض في هذه الحالة جائز لتحقيق الوفاة<sup>(١)</sup>.

---

(١) فقه النوازل لقضايا فقهية معاصرة: د/ بكر بن عبد الله أبو زيد ص ٢٢٩ - مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - سنة ١٩٩٦ م، الطبيب أدبه وفقهه د/ محمد علي البار، د/ زهير السباعي ص ١٩٨، الجناية العمد على الأعضاء البشرية بالجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها في الفقه الإسلامي: ماجستير كلية =

، هاتان الحالتان السابقتان متفق عليهما شرعاً وقانوناً من أنه لا مسئولية تجاه الطبيب أو غيره ولا يختلف فيهما اثنان<sup>(١)</sup>.  
أما عدا ذلك فسوف نبين أولاً: حكم رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الذي توقف قلبه ونفسه وثانياً: حكم رفع الأجهزة عن من مات مخه وجذعه ذلك البيان على التوالي:

**الجدع الأول: إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الذي توقف قلبه وتنفسه.**

**الجدع الثاني: إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الذي مات مخه.**

---

=الشريعة والقانون بالقاهرة ١٤٢٤ هـ - سنة ٢٠٠٣ / محمد يسرى إبراهيم ص ٢١٧. قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامى ص ٣٦.  
(١) المراجع السابقة: نفس المواضع.

**الجدع الأول**  
**إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي**  
**عن المريض الذي توقف قلبه وتنفسه**

يتفق القانون مع الطب الحديث <sup>(١)</sup> وفقاً لما ترجح لهم في تحديد لحظة الوفاة على أن من توقف قلبه وتنفسه عن العمل ليس معناه موت الإنسان ما دامت خلايا مخه تؤدي وظائفهما، ومن ثم فلا يجوز في مثل هذه الحالة إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض فمن حق المريض تقديم المساعدة له، وقد ثبت أن أجهزة الإنعاش الصناعي تستطيع القيام بوظيفة القلب والجهاز النفسى خلال فترة توقفهما عن العمل حتى يستعيدا نشاطهما ووظيفتهما مرة أخرى ما دامت خلايا المخ حية، في هذه الحالة فإن الفرصة ما زالت قائمة أمام المريض لاستعادة صحته وعودة أجهزته للعمل مرة أخرى فالإنعاش الصناعي يحقق فرصة حقيقية للبقاء على قيد الحياة فيجب على الطبيب إستخدامه وعدم حرمان المريض من هذه الفرصة <sup>(٢)</sup>.

**الموقف الفقهي:**

سبق وأن قررنا أن الشريعة الإسلامية جرمت الاعتداء على المريض في أي صورة كان عليها بصرف النظر عن نوع المرض ميئوساً من شفائه أم لا وبصرف النظر عن شدته، وإنه ترتب على ذلك فإنه إذا قام الطبيب برفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الذي توقف قلبه وتنفسه ولم تمت خلايا مخه فإنه يعد قَتلاً عمداً له، يستوجب القصاص من الفاعل لأن هذه الأجهزة

---

(١) نطاق الحماية الجنائية للأعمال الطبية الحديثة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى: دكتوراه شعلان سليمان محمد ١٤٢٢ هـ - سنة ٢٠٠٣ م ص ٤٠٧.

(٢) الأحكام الشرعية للأعمال الطبية: د/ أحمد شرف الدين ص ١٦٧، القانون الجنائى والطب الحديث: د/ أحمد شوقي أبو خطوة ص ١٨١ الإنعاش الصناعي: د/ أحمد الجوهري ص ١٢٥.

المساعدة هي من وسائل مداوتهم وعلاجهم، وقيام الأطباء بحرمان هؤلاء المرضى من وسائل علاجهم بعد محققا لجريمة القتل العمد العدوان لأن رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض في تلك الحالة وسيلة يقتل بها غالبا من كان في قتل حالهم<sup>(١)</sup>.

رأى الباحث: يرى الباحث أن إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الذي توقف قلبه وتنفسه عن العمل يعد قتلًا عمداً وذلك لما يلي:

١- أن بقاء المريض على أجهزة الإنعاش الصناعي يحقق له مصلحة من الناحية الطبية وقد بينت القواعد الشرعية أن الأصل في المنافع الإباحة وفي المضاد التحريم إلى جانب أن من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ النفس والبدن والعلاج وسيلة لذلك عن إصابة البدن بالأمراض وللوسائل حكم المقاصد<sup>(٢)</sup>.

٢- إن الشفاء حق للمريض ويجب على الطبيب تقديم المساعدة له وليس قتله فاليد التي تشفى لا يجب أن تكون هي نفسها التي تقتل.

٣- إن دور الطبيب هو المحافظة على حياة المريض وتحقيق الشفاء له كلما أمكنه ذلك فعلى يديه تتعلق الأمل بطلب الشفاء وإنقاذ الحياة، فلا يحق له أن

---

(١) الوفاة من منظور إسلامي: د/ عبد الفتاح إدريس المحاضرة أقيمت بمركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء بالمملكة العربية السعودية فتوى رقم بتاريخ ١٢٠٨٦ بتاريخ ١٤٠٩/٦/٣٠ هـ - معصومية الجنة في الفقه الإسلامي: د/ بلحاج العربي مجلة الحقوق السنة ٢٣ العدد الرابع ١٤٢٠ هـ - سنة ١٩٩٩ م صادرة عن جامعة الكويت - ص ٢٠٢.

(٢) الموافقات: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، دار المعرفة بيروت - تحقيق /عبد الله دراز - ج ٢ ص ٢١٢، الإقصاد: أحمد بن علي بن حجر الهيتمي أبو العباس، دار عمان الأردن ١٤٠٦ هـ - الطبعة الأولى - تحقيق /محمد شكور أمير الميارييني ص ١٨٣، منار السبيل: إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان مكتبة المعارف الرياض - ١٤٠٥ هـ الطبعة الثانية، تحقيق /عصام القليعجي ١ ص ٥٠، الفتاوى الفقهية: ج ١ ص ٧٢، الزواجر عن إقتراف الكبائر: ج ١ ص ٣٩٢، كشف القناع: ج ١ - ص ١٩٨، إعانة الطالبين: ج ٢ ص ٣٥٦، مغنى المحتاج: ج ٤ ص ٣٥٤، إعلام الموقعين: ج ٣ ص ١٠٩، أسنى المطالب: ج ١ ص ٥٧٥، شرح النيل وشفاء العليل: ج ٦ ص ١١٩، فتاوى الرملى: ص ٤٠.



يكون سبباً في إطفاء شعلة الحياة. فالأمل في حياة المريض وعلاجه يظل قائماً ما دامت خلايا مخه حية، حتى ولو فقد كل الإدراك بالعالم الخارجي فقائله قاتل نفس لا شك.



## الجذع الثاني إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي لمن مات مخه

مَهَيَّد:

قبل أن نبين الحكم الفقهي والقانوني عن رفع أجهزة الإنعاش الصناعي لمن مات دماغه وجذع مخه نود بيان الحكم الفقهي التفصيلي لموت الدماغ وهل يعتبر موتاً حقيقياً أم لا:

سبق وأن عرضنا طرق تحديد لحظة الوفاة فالبعض أخذ بالمعيار التقليدي القديم وهو توقف القلب والنفس عن العمل والبعض الآخر يرى أن هذا المعيار لا يصلح وإنما لابد من موت خلايا المخ أو موت الدماغ وبيننا النقد الموجه لكلا الطريقتين وهنا نوضح الرأي الفقهي في موت الدماغ سيما وأنه يترتب على بيان هذا الموقف تحديد المسؤولية الجنائية عن رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الذي مات دماغه ومات جذع مخه وقد اختلف الفقهاء المعاصرون في حكمهم على موت الدماغ فبعضهم لم يعتبره موتاً وإنما اعتبره من مقدمات الموت، وبعضهم اعتبره موتاً.

ونفصل القول فيما يلي:

الرأي الأول: وهم أصحاب الرأي القائل بعدم اعتبار موت الدماغ موتاً جاء في رفضهم اعتبار موت الدماغ موتاً حقيقياً<sup>(١)</sup>.

---

(١) حقيقة الموت والحياة في القرآن الكريم والأحكام الشرعية: د/ توفيق الواعي بحث من أبحاث ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - الكويت ص ٤٦١، ص ٤٨٤، الطبيب أدبه وفقهه: د/ محمد علي البار ص ١٩٨، الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية وزرع الأعضاء: د/ محمد علي البار ص ٤٠، بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة: لفضيلة الإمام الأكبر = جاد الحق على جاد الحق: ٢ ص ٤٩١، ص ٥٣٠، بيان مجمع البحوث الإسلامية ودار الإفتاء المصرية - الأهرام ١٩٩٧/٥/٤ م، ١٩٩٥/٨/١١ م تحت عنوان (تعقيبات حول قضية نقل أكباد المعوقين دماغياً)

- أن الموت شرعاً هو خروج الروح من الجسد ومفارقة تامة ومن علاماته سكون وتوقف حركة القلب وقوفاً تاماً، فموت الدماغ لا يعدو أن يكون أحد مظاهر الموت ولكن ليس هو الموت يقينا فحياة الإنسان واليقين لا يزول بالظن بل يزول اليقين بمثله وفقاً لقاعدة استصحاب الأصل<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يقولون أنه لا يعتبر موت دماغ الشخص دون قلبه موتاً بل لابد من توقف القلب عن النبض حتى يحكم بموت الإنسان، وقد ذكر أصحاب هذا الاتجاه ما ورد في كتبه الفقه بمناسبة الحديث عن القصاص وشروطه، فقد ذكر بعض المسائل التي تبين من خلالها بقاء الإنسان حي حتى ولو أصيب بجراحه تؤدي بحياته لا محال.

أولاً: نصوص الفقهاء المتقدمين رحمهم الله:

جاء في المحلى: في مسألة من يقتل إنساناً يجود بنفسه للموت..... إلى أن وصل...." إذ لا يختلف إثنان من أهل الشريعة وغيرهم في أنه ليس إلا حي أو ميت ولا سبيل إلى قسم ثالث فإذا هو كذلك وكنا على يقين من أن الله تعالى قد حرم إعمال موته وغمه ومنعه النفس فيقين وضرورة ندري أن قاتله قاتل نفس، فلا شك فمن قتله في تلك الحال عمداً فهو قاتل نفس عمداً ومن قتله خطأ فهو قاتل خطأ وعلى العائد القود أو الدية أو المفاداة و على المخطئ الكفارة والدية على ما قلته وكذلك في أعضائه القود العمد"<sup>(٢)</sup>.

وجاء في شرح جلال الدين المحلى: <sup>(٣)</sup> " ولو قتل مريضاً في النزع وعيشة عيش مذبوح<sup>(١)</sup> وجب بقتله القصاص لأنه قد يعيش "

---

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٥٦، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٥٦، إرشاد أولى الأبواب إلى حجة الاستصحاب: د/ حمدي صبيح - طه مجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة - ج ١ ص ١٠٧.

(٢) المحلى لابن حزم: ج ١٠ ص ٥١٨.

(٣) شرح جلال الدين المحلى: ج ٤ ص ١٠٣.

وجاء في حاشية عميرة: تعليقا على هذه العبارة قول الشارع (عيش منبوح) لو انتهى إلى سكرات الموت وبدأت أماراته وتغيرت أنفاسه لا يحكم له بالموت بل بل يلزم قاتله القصاص).

وجاء في المغنى: "ولو كان جرح الأول يقضى إلى الموت لا محالة إلا أنه لا يخرج به من حكم الحياة فتبقى معه الحياة المستقرة مثل خرق المعدة أو أم الدماغ فضرب الثاني عنقه فالقاتل هو الثاني لأنه فوت حياة مستقرة.

وقيل: هو في حكم الحياة بدليل أن سيدنا عمر.... رضي الله عنه لما جرح دخل عليه الطبيب فسقاه لبنا فخرج يصد فلم الطبيب أنه ميت فقال أعهد إلى الناس فعهد إليهم وأوصى وجعل الخلافة إلى أهل الشورى فقبل الصحابة عهده وأجمعوا على: ( علي كرم الله وجهه ) بقبول وصاياه وعهده فلما كان حكم الحياة باقيا كان الثاني مفوتا لهم فكان هو القاتل، كما لو قتل مريضا لا ترجى علته.

وجاء في حاشية ابن عابدين رد المحتار: " ولو قُتل وهو في النزاع قُتل به وإن كان يعلم القاتل أنه لا يعيش بهذا النزاع <sup>(٢)</sup>، لأن النزاع غير محقق وفاة

---

(١) وقد تضمنت توصيات (ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها) المنعقدة في ٢٤ يناير سنة ١٩٨٥ م معالجة لحكم موت الدماغ: فذكرت في بندها الخامس: اتجه رأي الفقهاء تأسيا على هذا العرض من الأطباء إلى أن الإنسان الذي يصل إلى مرحلة متيقنة هي موت جذع المخ (أى الدماغ) يعتبر قد استنبر الحياة، وأصبح صالحاً لأن تجرى عليه بعض أحكام الموت قياساً - مع فارق معروف على ما ورد في الفقه خاصاً بالمصاب الذي وصل إلى حركة المنبوح، أما يطبق بقية أحكام الموت عليه فقد اتجه الفقهاء الحاضرون إلى تأجيله حتى تتوقف الأجهزة الرئيسية.

ينظر أعمال (ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامى) ص ٦٧٧ وما بعدها، موت الدماغ بين الطب والإسلام: ندى الدقر ص ١٦٦، ص ١٦٧.

(٢) حاشية ابن عابدين: ج ٦ ص ٥٤٤.



صاحبه، فإن المريض قد يصل إلى حالة شبه النزاع بل قد يظن أنه قد مات، ويفعل به كالموتى ثم يعيش بعده طويلاً.

وجاء في إخلاص النأوى: " قال أبو بكر المقرئ ويجب القصاص بقتل المريض الذي أشرف على الموت، ولو بضرب خفيف لا يقتل غيره، لأنه في حقيقة يقتل غالباً، وإن انتهى إلى سكرات الموت، وإن ذهب إدراكه وسمعه وبصره واختياره، وذلك لأن المريض لا يقطع بموته، عند انتهائه إلى تلك الحالة<sup>(١)</sup> .

وجاء في جواهر الكلام: " لو جنى شخص مصيره في حكم المذبوح وهو أن لا يبقى حياة مستقرة فلا إدراك، ولا نطق ولا حركة له إختيارية ونبحه الآخر فعلى الأول القود لأنه القاتل وعلى الثاني دية الميت لأنه قطع رأس من هو بحكم الميت " مع ملاحظة أنه لم يقل أنه ميت، ولو كانت حياته مستقرة فالأول خارج يلحقه حكم الجرح أرشاً أو قصاصاً، والثاني قاتل سواء، كانت جنابة الأول مما يقضى معها بالموت غالباً، كشق الجوف أم لا يقضى بها كقطع الأنملة، ثم قال. ولو قتل مريضاً مشرفاً على الموت وجب القود وهو كذلك يصدق القتل غرقاً<sup>(٢)</sup> .

وجاء في مغنى المحتاج: <sup>(٣)</sup> قال الإمام " ولو انتهى المريض إلى سكرات الموت وبدت مخابله. فلا يحكم له بالموت".

وجاء في نهاية المحتاج: <sup>(٤)</sup> ما معناه " أنه من اعتدى على شخص لم يبق بينه وبين خروج الروح إلا نفس واحد فمن اعتدى على شخص في مثل هذه

---

(١) إخلاص النأوى: ج ١ ص ١٥٠.

(٢) جواهر الكلام: ج ٢ ص ١٤٠.

(٣) المنهاج شرح مغنى المحتاج للنأوى: ج ٤ ص ١٢.

(٤) نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٦٦.

الحالة فإنه يكون قد اعتدى على حي له من الحرمة ما للأحياء حتى ولو كانت بعض مقومات حياته قد توقفت عن العمل الطبيعي أو التلقائي".

وبعد استعراض نصوص الفقهاء المتقدمين فإنها تدور حول معنى واحد أن الإنسان يظل حياً وأن الإعتداء عليه بشكل جريمة قتل سواء كان عمداً أم خطأ ما دام فيه عرق ينبض بالحياة.

كما أن الفقهاء رحمهم اللهذكروا في كتبهم العلامات للحكم بموت الإنسان. وكان ذلك حرصاً منهم على ألا يحكم بموت الإنسان إلا بعد فقدان جسمه للحياة. وهذه العلامات هي:

- ١- توقف القلب.
- ٢- إنقطاع النفس.
- ٣- استرخاء الأطراف.
- ٤- سكون الحركة.
- ٥- تغيير اللون وشخص البصر.
- ٦- عدم انقباض العين عند اللمس.
- ٧- اعوجاج الأنف.
- ٨- انخساف صدغيه.
- ٩- انفراج شفتيه فلا ينطبقان.
- ١٠- امتداد جلد الوجه.
- ١١- انفصال كفيه عن ذراعيه.
- ١٢- تقلص خصيتان الميت إلى فوق مع تدلى الجلد.
- ١٣- عدم نبض عرق بين الكعب والعرقوب وعرق في الدبر.
- ١٤- غيبوبة سواد في البالغين.

١٥- برودة الجسم (١) .

١٦- تجمد الدم.

هذه الأمارات التي وضعها الفقهاء للفصل بين الحياة والموت وهي كل ما كانت لديهم في عصرهم ولو تقدم الطب بهم ووجدوا أجهزة تساعد على معرفة ذلك ما قصروا في الاستعانة بها، وإذا كان الأطباء هم أهل الخبرة في هذا المجال ويترك لهم الرأي في الإعلان عن وفاة الإنسان أو بقاءه حياً (٢) . إلا أنهم مقيّدون بضوابط معينة، تتمثل في ضرورة توقف كل أعضاء الجسم عن الحركة وخروج الحياة منها فإذا خرجت الحياة من جزء وبقيت في جزء وإن كان عضواً واحداً، فلا يستطيع أحداً الجزم بوفاة.

---

(١) ينظر في عرض تلك العلامات الفاصلة بين الحياة والموت: - الفتاوى الهندية: ج ١ ص ١٥٧، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ٢ ص ١٨٤، فتح القدير: ج ٢ ص ١٠٢، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ١ ص ٢٣٤، رد المختار على الدر المختار: ج ٢ ص ١٩٢، الفواكه الدواني: ج ١ ص ٢٨٤، مواهب الجليل: ج ٢ ص ٢٢٢، حاشية العدوى: ج ١ ص ٤٠٨ مغنى المحتاج في شرح المنهاج: ج ٣ ص ٨، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: ج ٢ ص ٤٤٢، تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ج ٣ ص ٩٨، الفرر البهية في شرح البهجة: ج ٢ ص ٨٢ أسنى المطالب شرح روض الطالب: ج ١ ص ٢٩٦، فتوحات الوهاب المسماه بحاشية الجمل: ج ٢ ص ١٤٢، مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى: ج ١ ص ٨٤٢، الأم: ج ١ ص ٣٢٣، المجموع شرح المذهب للنووي: ج ٥ ص ١٠٨، المغنى لابن قدامة: ج ٢ ص ١٦٣، شرح منتهى الإرادات: ج ١ ص ٣٢٣، سبل السلام للصنعاني: ص ٥٠٠ شرائع الإسلام: ج ١ ص ٣٠، البحر الزخار الجامع لعلماء الأمصار: ج ٦ ص ٣١٧، شرح النيل وشفاء العليل: ج ٢ ص ٥٧٧.

(٢) مجلة الوعي الإسلامي: صفر ١٤١٧ هـ - يوليو سنة ١٩٩٦ م - السنة ٢٣ العدد ٣٦٦ - ص ٩٧، مجلة الأزهر محرم ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م السنة ٧٠ - ١ ص ٤٦، ص ٤٧.

ثانياً: دليل الكتاب العزيز: قوله تعالى ﴿ أَمْرٌ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ ءَايَاتِنَا عَجَبًا ﴾ .... إلى قوله ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ (١).

### وجه الدلالة:

أن قوله تعالى ﴿ بَعَثْنَاهُمْ ﴾ أي أيقظناهم وهذه الآيات فيها دليل واضح على أن مجرد فقد الإحساس والشعور لا يعتبر وحده دليلاً كافياً للحكم بموت الإنسان، لأن هؤلاء النفوس فقدوا الإحساس والشعور ولم يعتبروا أمواتاً والحكم باعتبار موت الدماغ موتاً مبنياً على فقد المريض للإحساس والشعور وهذا وحده لا يعتبر كافياً لحكم بالموت لأن الآية الكريمة دلت على عدم اعتباره مع طول الفترة الزمنية التي مضت على أهل الكهف، ثلاثمائة عام وزيادة تسع فمناً باب أولى ألا يعتبر في المدة الوجيزة المشتملة على بضعة أيام يزول فيها الشعور والإحساس بسبب موت الدماغ وتلفه (٢).

ثالثاً: أن بعض الفقهاء - رحمهم الله - قرروا في كتبهم أن النفس يُعتبر دليلاً على الحياة، وهو في حكم الحركة لأن الصدر يتحرك مع النبض وهذا يدل على حياة صاحب الجسد (٣) وقد ذكرنا حكم الحركة اليسيرة والطويلة عند كلامنا السابق على إمارات الحياة ولكن تحد من الحركة أمران: الأول: أن الجسد هو المعول عليه في معرفة الحياة والموت، حيث أن الحركة تدبث منه.

(١) سورة الكهف: الآيتان (٩، ١٢).

(٢) أحكام الجراحة الطبية: الجكنى الشنقيطي ص ٢٣٠.

(٣) الإنصاف للمرداوي: ج ٧ ص ٣٣٠.

الثاني: اعتبر العلماء مطلق الحركة أو الحركة الطويلة التي تدل على الحياة.

مما يدل على أنه لا توجد حركة تدل على الحياة أكثر من حركة القلب ونبض الدم في العروق والنفس وحركة الصدر وعمل باقى الأعضاء<sup>(١)</sup> من كبد وكلية أمعاء، وغير ذلك، ولهذا نجد أن الفقهاء، لم يجعلوا أبداً العقل والإحساس هو مصدر الحياة وإلا كيف يعرف ذلك في الوليد حتى يقولوا به<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: الإستصحاب:

وجهه أن حالة المريض قبل موت الدماغ متفق على اعتباره حياً فيها، فمن استصحب الحكم الموجود فيها إلى هذه الحالة التي اختلفنا فيها ونقول: إنه حى وروحه باقية لبقاء نبضه والإستصحاب من مصادر الشرع المعتبرة إلا إذا قام دليل على خلافه<sup>(٣)</sup>.

وقد علق الدكتور محمد سعيد البوطى: على قاعدة استصحاب الأصل قائلاً {أن الحكم باستمرار الحياة أقوى من مستند الدلالة الظنية على الموت أو قرب ملوله، في الحكم بطروء الموت... ثم قال: ليس هذا الذي نقوله نتيجة لعدم اتفاق أحكام الشريعة الإسلامية مع مقتضى العلم بأحكامه وإنما هو جنوح إلى الحيطة في الأمر أولاً، ورعاية لأعراف الناس وقناعتهم ثانياً سداً لباب الفتنة ومنعاً لتسرب الظنون السيئة}.

---

(١) حقيقة الموت والحياة الإنسانية في القرآن الكريم والأحكام الشرعية من بحوث ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها: ص ٤٦١، ص ٤٨٤.

(٢) موت الدماغ: / ندى النقر ص ١٦٢.

(٣) فقه النوازل: د/ بكر أبو زيد ص ٢٣٢.



ويقرر أن مستند قاعدة استصحاب الأصل في الحكم بإستمرار الحياة أقوى من مستند الدلالة الطبية على الموت أو قرب حلوله، في الحكم بطرء الموت<sup>(١)</sup>.

#### خامساً: قاعدة اليقين لا يزول بالشك<sup>(٢)</sup>

- وأن اليقين في هذه الحالة المختلف فيها هو حياة المريض وأنه يجب علينا اليقين الموجب للحكم بحياة المريض، وأن هذه القاعدة تؤكد أن ما ثبت باليقين لا يزول بالشك، وأنه ضد أن يحكم على المصاب بموت الدماغ وأن اليقين يتطلب أن لا يكون هناك أدنى شك يخالطه، فإذا كان هناك أدنى ريبة ترك الجسد حتى تتغير رائحة وينتفي معه أي شك في الموت، بكن أن يكون هناك الجسد حياً و الصدر يعلو وينخفض والنفس يتردد، والقلب ينبض والغدد تعمل وكل شئ ما عدا المخ.

كما يقال ثم يأتي من يقول: إن الإنسان قد مات وهو ما زال راقداً وفيه من الحياة ما فيه فهذا أمر غريب لم يقل به فقيه ولا طبيب إلى يومنا هذا إحتراماً للحياة الإنسانية وللأدمية إلا إذا أطلق عليه أنه ميت باعتبار ما يؤول إليه.

هذا وقد وافق على مذهب الرأي الأول من الفقهاء المعاصرين والمحدثين الدكتور محمد سعيد البوطي<sup>(٣)</sup>، والدكتور توفيق الواعي<sup>(٤)</sup> والدكتور عقيل العقيلي<sup>(٥)</sup> والدكتور عبد الله الحديثي وفضيلة الإمام شيخ الأزهر السابق جاد

---

(١) قضايا فقهية معاصرة: د/ محمد سعيد البوطي دمشق - مكتبة الفارابي ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م - الطبعة الرابعة ص ١٢٧ وما بعدها.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٥٦، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٥٠.

(٣) قضايا فقهية معاصرة: ص ١٢٧.

(٤) حقيقة الموت والحياة الإنسانية في القرآن الكريم: ص ٤٦١، ص ٤٨٤.

(٥) حكم نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي: جده - مكتبة الصحابة ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ص ١٥٤.

الحق على جاد الحق رحمه الله <sup>(١)</sup> كما أن مجمع الفقه لرابطة العالم الإسلامي بمكة في دورته العاشرة المنعقد بمكة المكرمة أصدر قراراً يقضى بجواز يقضى بجواز: رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عند تشخيص موت الدماغ، معتبراً أن موت الدماغ وحده لا يكفي لتشخيص الوفاة بل لا يحكم بموته شرعاً، إلا إذا توقف النفس والقلب توقفاً تاماً، بقدر رفع هذه الأجهزة وأن ذلك قراراً صريحاً في أن موت الدماغ وحده لا يكفي ولا يعد موتاً شرعاً.

الرأى الثاني: يعتبر موت دماغ الشخص دون قلبه موتاً حقيقياً ولا يشترط توقف القلب عن النبض حتى يحكم بموت الإنسان واستدل أصحاب هذا الرأى بما يلي:

أولاً: إن الفقهاء حكموا بموت الشخص في مسائل الجنايات إلتفاتاً إلى نفاذ المقاتل، ولم يوجبوا القصاص على من جنى عليه في تلك الحالة، مع وجود الحركة الاضطرارية، فدل هذا على عدم اعتبارهم لها وأن الحكم بالموت ليس مقيداً بانتفائها واستشهدوا لذلك.

بما جاء في القواعد للزركشى: الحياة المستقره هي أن تكون الروح في الجسد، ومعها الحركة الاختيارية، دون الإضطرارية، كما لو كان إنسان وأخرج الجاني، أو حيوان مفترس حشوته وأبانها، لا يجب القصاص في هذه الحالة <sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أن العلماء رحمهم الله قرروا أن حياة الإنسان تنتهى عندما يغدو الجسد الإنسانى عاجزاً عن خدمة الروح والإنفعال لها... <sup>(٣)</sup>.

---

(١) تعريف الوفاة: الأزهر السنة ٦٥ ج٥ ص ٦١٢، ص ٦٢٥ بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة لفضيلة

الإمام الأكبر جاد الحق ٢ ص ٤٩١ - ٥٣٠

(٢) المتثور في القواعد للزركشى: ص ١٠٥.

(٣) الروح لابن نعيم: ص ٢٤٢، شرح العقيدة للطحاوية: ص ٣٨١.

وقد أيد هذا الرأي:

١- د/ أحمد شرف الدين <sup>(١)</sup> حيث قال واعتبر أن من أصيب بموت الدماغ ميت شرعاً إلا أنه لم يذكر الألة الشرعية على ذلك فقال: نستطيع أن نستخلص مما تقدم، أنه يكفي للتأكد من موت المعطى، التحقق من موت جميع خلايا مخه، ومن التوقف التلقائي للوظائف الأساسية للحياة ولم يسبق ذلك أي ذكر لأساس شرعى للحكم، وإنما انطلق من أن موت الدماغ أصبح يعتبر موتاً من الناحية الطبية.

٢- وذهب د/ أحمد شوقي أبو خطوة: <sup>(٢)</sup> في كتابه { القانون الجنائي و الطب الحديث } إلى اعتبار الموضوع مسلماً به من الناحية الطبية ولم يتطرق إلى الأساس الفلسفى الذي اعتمد عليه في معالجة موت الدماغ.

٣- الشيخ محمد مختار السلامى: <sup>(٣)</sup> ذهب في البحث الذي ناقش فيه أجهزة الإنعاش وموت الدماغ فقال: { الحالة الثالثة أن يتوقف الدماغ عن قبول أي غذاء وتستمر الأجهزة الأخرى في العمل بواسطة القيام بالمعالجة المكثفة فالآلة تحرك الرئتين والتعديل الدموى يقوم به المراقبون، ويتبع هذا أن المصاب يجرى الدم في عروقه، ويفرز إفرازاته، وقد تدوم الحياة الشهر والشهرين، فالحياة النباتية قد ذهبت إلى غير رجعة، وهى الحياة الحيوانية التي يقودها المخ، توزيعاً وتنظيماً، لأن مركز القيادة قد دمر تدميراً كاملاً. وتبقى حياة صناعية أو نباتية كما يعبر عنها. وهذه الحالة التي هي بين عمل بعض

---

(١) الأحكام الشرعية للأعمال الطبية: ص ١٦٨ مرجع سابق.

(٢) القانون الجنائي والطب الحديث: ص ١٧٤.

(٣) بحث للمجمع الفقهي الإسلامى في دورته العاشرة المنعقدة بجده عام ١٩٨٦ م

- انظر مفهوم الوفاء في الدين الإسلامى والطب الحديث: المجلة السعودية لزراعة الأعضاء ١٩٩٦ م ص ١٢١ وما بعدها ندى النقر.

الأجهزة الأساسية بواسطة الإنعاش، وتوقف بعضها توقفاً كاملاً، لا أثر لتدخل الطبيب في إعادته إلى أي نوع من أنواع نشاطه على أي مستوى كان ولو ضعيفاً.

وقرر أنه يمكن الإعلان عن الموت لمجرد ثبوت موت المخ يقصد الدماغ وما يترتب على الموت من أحكام تبدأ من فقد المريض لبعض ظواهر الحياة الأساسية<sup>(١)</sup>.

وقد سلك هذا الرأي لجنة الفتوى بالأزهر الشريف<sup>(٢)</sup> والدكتور / محمد علي البار<sup>(٣)</sup>، والدكتور محمد نعيم ياسين<sup>(٤)</sup>، الذي قرر أن لحظة مفارقة الروح الجسد، أي أن موت الدماغ يعنى موت الإنسان ثم بين أنه لا يرد أن هذه النتيجة مبنية على غلبة الظن، لأنه ليس هناك خلاف يعول عليه بين علماء المسلمين في أن الأحكام العملية تبنى على غلبة الظن المحصلة بالإمارات والدلائل.

كما أن مجمع الفقه الإسلامي قرر<sup>(٥)</sup> أن الشخص يعتبر قد مات شرعاً وتترتب جميع الأحكام المقررة شرعاً للوفاء عند ذلك إذا ثبتت فيه إحدى العلامتين التاليتين:

- 
- (١) الشيخ مختار السليمي بحث سابق، موت القلب أو موت الدماغ د/ محمد علي البار ص ١٦٢
- (٢) رئيس لجنة الفتوى بالأزهر ٢٢ ذي القعدة ١٤٠٥ هـ ٨ أغسطس ١٩٨٥ م رداً على سؤال بشأن تشريح جثث الإنسان لغرض تدريس طلبة كلية الطب بجامعة - صنعاء.
- (٣) موت القلب أو موت الدماغ: ص ١٠٢.
- (٤) نهاية الحياة الإنسانية في ضوء إجتهاادات علماء المسلمين والمعطيات الطبية أعمال ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي: ص ٤٠٣، ص ٤٢٨.
- (٥) صدر هذا القرار من مجمع الفقه الإسلامي في جلسته المنعقدة في دورة مؤتمره الثالث بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في الفترة ما بين ٨ - ١٣ صفر ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ أكتوبر عام ١٩٨٦ م قرار رقم (٥) د ١٩٨٦/٧/٣ بشأن أجهزة الإنعاش.



- ١- إذا توقف قلبه ونفسه توقفا تاما، وحكم الأطباء بأن هذا التوقف لا رجعة فيه.
- ٢- إذا تعطلت جميع وظائف دماغه تعطلاً نهائياً وحكم الأطباء الأخصائيون الخبراء بأن هذا التعطل لا رجعة فيه، وأخذ دماغه في التحلل وفي هذه الحالة يسوغ رفع أجهزة الإنعاش المركبة على الشخص وإن كان بعض الأعضاء كالقلب مثلاً لا يزال يعمل آلياً بفعل الأجهزة المركبة (١).

### حكم رفع أجهزة الإنعاش الصناعي

#### عن ميت الدماغ ( جذع المخ )

سبق وأن أوردنا تفصيلاً مائدة الحوار والخلاف بين العلماء المعاصرين في مدى اعتبار موت الدماغ موتاً حقيقياً أم لا وأنه بناء على اختلافهم السابقة نقرر: أنه بشأن مدى جواز إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن مريض موت الدماغ فقد وجد في هذا إتجاهان:

**الاتجاه الأول:** يرى أصحابه أنه إذا توقف المخ وماتت خلاياه بما في ذلك المراكز العصبية الهامة والتي تتحكم في الوعي والحركة والكلام والسمع والبصر، والذاكرة، والنفس والدورة الدموية، والسيطرة على درجة الحرارة

---

(١) وقد اشترطت فتوى المجمع الفقهي الإسلامي في الأطباء الاختصاصيون الخبراء هم الذين يشخصون موت الدماغ من جهتها ووضعت المؤسسات الطبية شروط خاصة لتشخيص موت الدماغ سميت بمعايير موت الدماغ روعي فيها جانب من الحيطة القصوى لتجنب حصول الخطأ في هذا الأمر، كما اشترطت الفتوى في الأطباء الذين يشخصون موت الدماغ شروط الشهادة حيث أن هذا الأمر من اختصاصهم دون غيرهم فلا بد من توافر شروط هي:

- شهادة شاهدين فلا يكفي طبيب واحد بل لابد من اثنين على الأقل.
- أن يكون الأطباء الذين يتصدرون لهذا الأمر من أصحاب الخبرة والعلم فيه.
- الإسلام: فقد اتفق الفقهاء على اشتراط كون الشاهد مسلماً.
- العدالة.

ينظر الفقه الإسلامي وأدلته: د/ وهبه الزحيلي ٦ ص ٥٦٢، بحث: نهاية الحياة / محمد سليمان الأشقر ضمن أعمال ندوة (الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي) ص ٤٣٩.



والغد وتنظيم وظائف الأعضاء فإنه يجوز رفع أجهزة الإنعاش الصناعي (١) في هذه الحالة على اعتبار أن أصحاب هذا الاتجاه يعتبرون موت الدماغ موتاً حقيقياً.

واستندوا في رأيهم إلى ما يلي:

أولاً: أن الحياة الحقيقية ليست تلك التي تبعث من أجهزة فلا يعد فصله عنها قتلاً قال الدكتور البوطي (٢) ومن ثم فإن فصل هذه الأجهزة عنه لا يعد قتلاً له ولا تسببا في موته مهما ظهر أن هذا الفصل قد ينهي حركة القلب ويعجل بالموت، ذلك أن الحياة الحقيقية ليست تلك التي تبعث من الأجهزة... وإنما الحياة ذلك السر المنبعث من داخل الكيان بل من كل أجزاء الجسد، ومن ثم فإن للطبيب أو لنوى المريض فصل هذه الأجهزة وإنهاء عملها في الوقت الذي يشاؤون.

ويقول بعض الباحثين: أما مسألة ما توصل إليه الطب من أن موت المخ هو الموت الحقيقي للشخص فيكون ذلك في حكم الميئوس من شفائه، فلا يلزم الطبيب أن يبقى عليه الأجهزة التي تطيل عليه حال النزع والاحتضار بما لا فائدة منه (٣).

---

(١) يراجع أعمال مؤتمر الطب والقانون الذي نظّمته كلية الشريعة والقانون بالتعاون مع كلية الطب والعلوم الصحية جامعة الإمارات ١ ص ٤٣، ص ٤٤، بيان من المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية عن التعريف الطبي للموت الصادر عن الندوة التي عقدت في الكويت ١٩٩٦ م ص ٥١، ص ٥٢، ضمن سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - يراجع توصيات ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي ص ٦٧٨.

(٢) قضايا فقهية معاصرة: د/ محمد سعيد البوطي ص ١٢٨.

(٣) بحث (نهاية الحياة) عبد القادر محمد العماري أعمال ندوة (الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي) ص ٤٨٦. موت للدماغ بين الطب والإسلام: ندى للدقر ص ٢١٦.

ثانياً: أن التداوي إنما يجب ويسن عندما يتيقن الشفاء به أو يترجح، أما إذا لم يكن هذا أو ذاك فلا يشرع وقد أكد الدكتور القرضاوى: إن الدواء يكون واجباً حين يتيقن الشفاء لهذا المريض بهذا الدواء فمن يوجب ذلك ؟.

من يوجب أن أبقي المريض تحت أجهزة الإنعاش الصناعي أسابيع وأشهر ولا أمل في شفائه، ولا إستفادة له إلا تعذيبه إذا كان عنده بعض الحس أو تعذيب أهله، أو إنفاق المصاريف الهائلة عليه.

ثالثاً: قرار مجمع الفقه الإسلامي بجده بشأن جواز رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن الشخص وإن كان بعض الأعضاء كالقلب مثلاً لا يزال يعمل آلياً بفعل الأجهزة المركبة.

رابعاً: ما جاء في توصيات ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها: أنه إذا تحقق موت جذع المخ { أي الدماغ } بتقرير لجنة طبية مختصة جاز حينئذ إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي مع أن توصيات هذه الدورة لم تعتبر صراحة موت الدماغ موتاً، وإنما الحقته بحكم المذبوح. (١)

خامساً: ما ذهبت إليه اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالسعودية (٢). والتي قررت { أنه لا مانع يمنع شرعاً من نزع أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض المحتضر الذي مات دماغه إذا قرر طبيبان فأكثر أنه في حكم الموتى ولكن يجب أن ينظر بعد نزع الأجهزة مدة مناسبة حتى تتحقق وفاته وذلك لأن حركة القلب والنفس إنما هي تشتغل بالأجهزة أوتوماتيكياً أو أنه لا حياة للشخص الموجود في غيبوبة مستمرة فإنه يجوز إيقاف هذه الأجهزة ولكن

---

(٢) من هدى الإسلام: فتاوى معاصرة دار الوفاء - المنصورة طبعة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ٢ ص ٥٢٦، ص ٥٢٩.

(١) موت الدماغ: ندى الدقر ص ٢١٧.

(٢) اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء بالمملكة العربية السعودية فتوى رقم ٢٧٦٢ مؤرخة في ١٤١٠/٤/٩ هـ.

يجب التأكد من موته بح رفع الأجهزة بتوقف قلبه وتنفسه قبل إعلان الموت<sup>(١)</sup>.  
سادساً: ما أجابت به لجنة الفتوى بوزارة الأوقاف الكويتية: من رفع أجهزة الإنعاش الصناعي إنما هو يقيد وهو إذا قطع الطبيب بعدم جدوى العلاج مع المريض { وجاء نص الفتوى } إذا قطع الأطباء بأن هذا المصاب لا يمكن شفاؤه وأنه لا يعيش أكثر من عدة أيام مع وضع هذه الأجهزة عليه، ووجد من هو أحوج منه لهذه الأجهزة من المصابين أو المرضى فيجب رفع هذه الأجهزة عنه ووضعها للأحوج<sup>(٢)</sup>.

أما إذا لم يكن هناك حاجة لرفعها عنه فيبقى وجوباً إذا كان هناك أدنى أمل في شفائه أما إذا لم يكن هناك أدنى أمل في شفائه، فيكون الأمر متروكاً للطبيب، إن شاء أبقاه تحت هذه الأجهزة أو صرفها عنه، ولا يمكن اعتبار هذا الشخص ميتاً بموت دماغه متى كان جهازه النفسى وجهازه الدموى فيه حياة

---

(١) اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء بالمملكة العربية السعودية فتوى رقم ٦٦١٩ مؤرخة في ١٥/٢/١٤٠٤هـ.

(٢) مع أن هذه الحالة تنور في حالة ما إذا تراحم المرضى على أجهزة العناية المركزة بأن تكون الأجهزة لا تكفى لإنقاذ الجميع فإنه يجب على الطبيب المختص بحكم التجربة والممارسة وقواعد المهنة الطبية إثبات بعضهم بذلك إذا غلب على ظنه إنتفاع ذلك المريض به وإلا تجرى القرعة بينهم في ذلك وقد عد الفقهاء القرعة أصلاً تبنى عليه الأحكام الشرعية لإزاحة التهمة وتطبيب القلوب ومن ثم أقر الفقهاء القرعة بين النساء عند السفر لدفع شبهة الميل، وكذا جواز إلقاء أحد الركاب من سفينة في البحر خشي عليها العطب بقرعة لينجو الباقيون دفعاً للهلاك والقرعة جائزة شرعاً لقوله تعالى ﴿ إِذْ يُلْقَوْنَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ

يَكْفُلُ مَرِيْمَ ﴾ [سورة آل عمران آية: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴾ ﴿

[سورة الصافات آية: ١٤١]، ينظر: اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء بالسعودية - حكم تشريح جثة السلم

مجلة البحوث الإسلامية العدد ٤ - ص ٦١.

ولو أليا وعلى ذلك فإنه لا تجرى عليه أحكام الموت من التوريث واعتداد زوجته وتنفيذ وصاياه إلا بعد موته الحقيقي وتعطيل كل أجهزته<sup>(١)</sup>.

وبناء على ما سبق: ووفقا لما أنتهت إليه فتاوى المجامع الفقهية السابقة يجوز شرعا وقف أجهزة الإنعاش الصناعي الذي يُبقى المريض المحتضر في حياة عضوية صناعية، إذا قرر ثلاثة من الأطباء المختصين النفقات تلف جذع الدماغ تلفا حقيقيا لا رجعة فيه وذلك لأن هذا المريض ميت فعلا، أو في حكم الميت، لتلف جذع الدماغ الذي به يحيا الإنسان ويعى ويحس ويشعر، إن بقاء المريض المحتضر في هذه الحالة يتكلف نفقات كثيرة، دون جدوى وبحجز أجهزة طبية معقدة يحتاج إليها غيره ممن يجدى معه العلاج وهو وإن كان لا يحس فإن أهله وذويه يظلون في قلق وألم ما دام على هذه الحالة التي قد تطول إلى عشر سنوات أو أكثر<sup>(٢)</sup>.

**الاتجاه الثاني:** يرى عدم جواز رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الذي مات جذع مخه لأنهم لا يعتبرون موت جذع المخ موتاً حقيقياً ويعتبرون رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن مريض موت الدماغ قتلاً عمداً يستوجب

---

(١) مع أن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الذي عقد في عمان بدورة مؤتمره الثالث أجاز رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن مريض ما يسمى بموت الدماغ فقد تراجع عنها في فتوى له عندما طلب عبد الله بن الحسيني من رجال الدين فتوى رسمية حول كيفية التعامل مع حالة الملك حسين عندما كان تحت أجهزة الإنعاش الصناعي، وكانوا يريدون فصلها عنه لنقله إلى قصر باب السلام فرفض الأبناء إغلاق أجهزة الإعاشة والتنفس الصناعي، فجاءت فتوى رجال الدين مؤيدة لقرار أبناء الملك حسين برفض رفع أجهزة الإنعاش الصناعي لمخالفتها لتعاليم الدين الإسلامي، الأهرام ١٩٩٩/٢/٨ م ص ٢٠٠، أبحاث المعارضة الدينية لما يسمى بموت المخ، والذي قدم إلى مجلس الشورى فبراير ١٩٩٩ م معيار تحقق الوفاء وما يتعلق بها من قضايا حديثة: على محمد على ص ٢١٦.

(٢) أخلاقيات المهنة الطبية في انتقه الطبي الإسلامي: د/ بلحاج العربي ص ٢٥ وما بعده. حكم الشريعة في أعمال الطب والجراحة: لنفس المؤلف ص ٨٤، الأحكام الشرعية والطبية للمتوفى في الفقه الإسلامي: لنفس المؤلف ص ٥٥.



القصاص من الفاعل <sup>(١)</sup> لأن هذا الأجهزة مساعدة له ومن وسائل مداوته وعلاجه وقيام الأطباء بحرمانه من هذه الوسائل يعد محققاً لجريمة القتل العمد العدوان لأن نزع هذه الأجهزة عن مرضى الغيبوبة الدماغية وسيلة يقتل بها غالباً من كان في مثل حالتهم، وذلك لأن العلم إذا قال اليوم أنه يموت خلايا المخ يموت الإنسان فقد يثبت العلم غداً خلاف ذلك، وأن خلايا المخ قد تستعيد قوتها وقدرتها على العمل بعد جين أوبعاقير قد تكتشف في الغد القريب.

ورد أصحاب الاتجاه الأول ما قرره أصحاب الاتجاه الثاني:

١- لا نسلم أن إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي تعد بمثابة جريمة قتل لأن من واجب الطبيب بذل كل ما في وسعه من أجل تحقيق الشفاء للمريض فإذا ثبت له أنه لا فائدة من عمله فإن استمرار وضع أجهزة الإنعاش الصناعي للمريض ضرب من ضروب العبث يجب أن يبتزّه عنه الطبيب، ويترك المريض ليحتضر، ولا يعد هذا من قبيل التقصير في أداء الواجب فالواجب لا يلزم إلا إذا كان ممكناً و يحقق الفائدة.

٢- لا نسلم أنه بالإمكان اكتشاف عقار يعيد للمخ عمله بعد موت خلايا مخه على الأقل في الوقت الحالي، وحتى ولو فرض إمكان ذلك فهل يظل المريض خاضعاً لأجهزة الإنعاش الصناعي حتى يتم هذا الاكتشاف إذ أنه ليس من المعقول ذلك لأنه سوف يترتب على هذا أنه لا يمكن الحكم بموت أحد.

**وخلاصة القول فيما مضى:**

أن الفقهاء عرفوا الموت بأنه: صفة وجودية خلقت ضدّاً للحياة، يزول بها قوة الإحساس والنماء والتعقل. أو هو: مفارقة الروح للجسد. وحقيقة هذه المفارقة

---

(١) الوفاة من منظور إسلامي: د/ عبد الفتاح إدريس مرجع سابق ص، الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم: د/ محمد سامي الشوا ص ٥٩١.



خلوصُ الأعضاء كلها عن الروح بحيث لا يبقى من أجهزة البدن فيه صفة حياتية. فالموت وفقاً لهذا المعنى: هو همود حركات الجسم، وتوقف أعضائه عن النمو، وقابليته للتغفن والتحلل، لذهاب الروح منه، فالموت نقيض الحياة، ولهذا فإنهما لا يجتمعان في بدن واحد، ولا يرتفعان عنه في نفس الوقت، وقد دلت على هذا نصوص كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله سبحانه: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وإذا كان الموت هو مفارقة الروح للجسد، فإن هذه المفارقة لا تدرك بالحس؛ لأن الروح عَرَضٌ، وهو لا يدرك بالحواس، إلا أن لمفارقتها البدن بالموت علامات استدل الفقهاء بها على موت من ظهرت عليه، منها توقف القلب عن العمل، وانقطاع التنفس، واسترخاء الأطراف والأعصاب، وسكون الحركة في البدن، وتغير لون البدن، وشخوص البصر، وعدم انقباض العين عند المس، وانخساف الصدغ، وميل الأنف، وانفراج الشفتين، وامتداد جلدة الوجه، وانعدام النبض، وغيوبة سواد العين في البالغين، واسترخاء القدمين وعدم انتصابهما، وتقلص الخصيتين إلى أعلى في الذكر مع تدلي الجلدة، وبرودة البدن.

وليست هذه العلامات دالةً بيقين على حدوث الموت عند الفقهاء، بل قد تظهر مثل هذه العلامات ولا يُقطع بموت من ظهرت عليه، لخطأ في التشخيص

---

(١) سورة الجاثية من الآية: (٢٦).

(٢) سورة فصلت الآية (٤٦).

أو نحو ذلك، ولهذا قال النووي: "فإن شكك بالآ يكون به علة، واحتمل أن يكون به سكتة، أو ظهرت أمارات فزع أو غيره أخر إلى اليقين بتغير الرائحة أو غيره.

وأما العلامات التي يستدل بها الأطباء على حدوث الموت فإنها لا تختلف كثيراً عن تلك التي يستدل بها الفقهاء عليه، فمن علاماته عندهم توقف القلب والتنفس والدورة الدموية توقفاً لا يتوقع رجوعها بعده، هذا بالإضافة إلى العلامات العامة كارتخاء العضلات، وعدم استجابة الجسم لأي تنبيه حسي، وتوقف جميع الأفعال المنعكسة، وثبات حدقة العين، وبرودة جسمه حتى يصير في درجة حرارة الجو المحيط به.

ويتم تشخيص الوفاة بعد توقف القلب والدورة الدموية والتنفس توقفاً لا رجعة فيه، وإن كانت القوانين المختلفة تشترط ضرورة مضي بضع ساعات على تشخيص الوفاة حتى يتم التصريح بالدفن، ومرضى الغيبوبة الدماغية الذين يستخدم معهم أجهزة الإنعاش المختلفة، والتي تستمر بواسطتها عمل الدورة الدموية ويستمر القلب في الضخ والنبض، والرئتان في التنفس، وسائر أجهزة الجسم عملها - اختلف في تصنيفهم وفقاً لتكيف حالتهم هذه، أهم موتى حقيقة فيصنفون ضمن الموتى ويكونون كمن توقف قلبه وتنفسه ودورته الدموية، أم يصنفون ضمن الأحياء وإن كانوا مرضى يرجى برؤهم من هذه الغيبوبة ؟.

فذهب فريق من الأطباء إلى أن من مات جذع مخه كلياً فإنه يعتبر ميتاً، إلا أنه ينبغي التأكد من موت جذع المخ، وذلك باتباع عدة خطوات لتشخيص موته دماغياً:

الأولى: أن يكون المصاب مغمى عليه إغماءً كاملاً يمكن إفاقته منه، مع بيان ما إذا كان ثمة مرض أو إصابة في جذع المخ أو في كل المخ، وأنه لا يمكن معالجتها..

الثانية: بيان سبب موت الدماغ إن كانت نتيجة حادث، أو نزف داخلي أو ورم في المخ .

الثالثة: عدم إمكان التنفس التلقائي والاعتماد فيه على مساعدات التنفس.

الرابعة: عدم وجود سبب من أسباب الإغماء المؤقت الناتجة عن تناول المسكرات أو المخدرات أو السموم، أو عن حالات الفشل الكلوي أو الكبدي، أو اضطراب عمل الغدد.

الخامسة: هذا بالإضافة إلى عمل رسم كهربائي للمخ يتأكد به عدم وجود أية نبضة، والتأكد من عدم وجود دورة دموية بالدماغ بتصوير شرايين المخ وقد انعقدت ندوتان بالمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت الأولى عام ١٩٨٥ عن "الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها" والثانية عام ١٩٩٦ عن "التعريف الطبي للموت" وكلتاها اعتبرت الإنسان ميتاً إذا توقفت وظائف دماغه بأجمعها نهائياً، بما في ذلك جذع المخ، وهو ما قرره مجمع الفقه الإسلامي المنعقد بعمان / الأردن ١٩٨٦م.

وذهب فريق آخر من الأطباء إلى عدم اعتبار موت جذع المخ دليلاً على موت مريض الغيبوبة الدماغية، إذ يرى هذا الفريق أن المصابين بموت المخ هم في الحقيقة مرضى أحياء مصابون بالغيبوبة العميقة أو إصابات الحوادث وليسوا أمواتاً، ودليل هذا عدم توقف أجهزة أجسامهم عن العمل، إذ يستمر عمل القلب والكبد والكليتين، ويقوم الجهاز الهضمي بوظيفته في الهضم والامتصاص، وتستمر جميع غدد الجسم بإفراز عصاراتها، بما في ذلك الغدة

النخامية التي هي جزء من المخ، ويستمر إفراز هرمون النمو في أجسام هؤلاء المرضى، فيتحقق به وظيفته، كما ينمو الجنين المستكن في رحم المريضة بالغيوبة الدماغية نموًا طبيعيًا حتى تتم ولادته، وتحفظ أجسام هؤلاء بحرارتها الطبيعية كما هو الحال في غير المرضى بذلك، وقد ترتفع درجة حرارة أجسامهم كغير المرضى عند الإصابة بالبكتريا أو الفيروسات أو نحو ذلك، هذا بالإضافة إلى أن نجاح عملية نقل بعض الأعضاء، كالكلب والقلب والرئة والكلى والبنكرياس ونحوها، لا يتحقق إلا إذا أخذت من إنسان حيّ تعمل جميع أجهزة جسمه، كمرضى الغيوبة الدماغية، ولا يستفاد بهذه الأعضاء إذا أخذت من آدمي مات حقيقة بتوقف قلبه وتنفسه ودورته الدموية.

ومن ثم فإنه إذا صلحت أجزاء هؤلاء المرضى للنقل إلى مريض آخر فلا يمكن القول بأن المنقول منهم موتى، بل أحياء وإن طالبت غيوبتهم، ولذا فينبغي معالجتهم منها بدلًا من الإجهاز عليهم بحجة عدم إمكان شفائهم.

وتجري الآن أبحاث ناجحة في الغرب لعلاجهم سواء عن طريق التنفس الصناعي أو العلاج الدوائي، وهو ما أكدته الجمعية الأمريكية لطب الحالات الحرجة، وأعلنه الأطباء في بوسطن. وقد أكدت بعض الأبحاث الطبية التي أجريت على كثير من المرضى الذين تم تشخيص حالاتهم كموتى جذع المخ أن الحياة الطبيعية قد عادت إلى نسبة غير قليلة منهم، ونظرًا لإمكان عودة هؤلاء إلى الحياة الطبيعية فإن البروتوكولات المختلفة لتشخيص موت المخ اتفقت على عدم جواز تطبيق مفهومه على الأطفال لقدرتهم أبدانهم على استعادة وظائف المخ وإن طال زمن غيوبتهم، وهذا يدل على بطلان مفهوم موت المخ كعلامة للموت وإذا كان معنى الموت عند الفقهاء هو مفارقة الروح للجسد، وأنه يستدل على هذه المفارقة بالعلامات التي نكرها الفقهاء، والتي تتفق في كثير منها مع



ذكره الأطباء من علامات الموت، والتي منها توقف القلب والتنفس والدورة الدموية توقفاً لا رجعة بعده، فإن علامات هذه المفارقة لا تظهر في مرضى الغيبوبة الدماغية الذين يطلق عليهم تجوّزاً "الموتى إكلينيكيّاً" وذلك لما يلي:

أولاً: إنّ هؤلاء المرضى لم تتوقف أجهزة أجسامهم عن عملها توقفاً لا رجعة بعده، بل إنّ هذه الأجهزة تظل في عملها بنفس كفاءة ما قبل الغيبوبة، ومساعدة الأجهزة الطبية لأجهزة الجسم في عملها لا يترتب عليه الحكم بموت هؤلاء؛ لأن هذه الأجهزة الطبية لا تعيد الحياة إلى جسم ميت، ومن ثمّ فلا يُقطع بتوقف أجهزة جسم هؤلاء المرضى توقفاً لا رجعة بعده، ولهذا فلا يحكم بموتهم.

ثانياً: إنّ مرضى الغيبوبة الدماغية لا يأس من شفائهم وعودتهم للحياة الطبيعية، وإذا لم نصنّفهم ضمن الموتى فلا نصنّفهم كذلك ضمن المأيوس من شفائهم حتى نعدو عليهم فنقتلهم رحمةً بهم أو بنويهم، إذا أحسنّا الظنّ بمن يسارعون بنزع الأجهزة الطبية عنهم تعجّلاً لإنهاء حياتهم، وذلك نتيجة للطفرة الهائلة في مجال البحوث الطبية المعاصرة التي ما فتئت تكتشف كل يوم شيئاً جديداً في مجال التشخيص والعلاج، وقد سبقت الإشارة إلى حالات من هؤلاء المرضى عُولِجُوا من هذه الغيبوبة الدماغية.

ثالثاً: إنّ خلايا أجسام هؤلاء المرضى تظل حية متجددة نامية لاستمرار عمل هرمون النمو، وإن حرارة هذه الأجسام تظل في معدلات حرارة غير المرضى بالغيبوبة، وهذا دليل على استمرار حياتهم على وجه اليقين.

رابعاً: إذا كان الموت صفةً وجوديةً خلقت ضدّاً للحياة، والموت والحياة لا يجتمعان في بدن واحد في آنٍ واحد، فإن مرضى الغيبوبة الدماغية إما أن يوصفوا بالموت أو بالحياة، ووصفهم بأنهم أموات ينقضه استمرار مظاهر



الحياة في أبدانهم على النحو الذي بيّنتُ، ولا يسوغُ الحكم بموت إنسان وبدنه حيُّ يقبل الغذاء والدواء وتظهر عليه آثارُ تقبُّل ذلك من نمو وغيره، والأعضاء البشرية لا تستجيب لوسائل الحياة إلا إذا كانت حية، فالحياة البدنية هي المعتبرة لا الحياة الإدراكية، إذ هذه الأخيرة منَاط التكاليف الشرعية، ولكن انتفاؤها بالغيوبة لا يعني موت صاحبها إن توافرت لبدنه مظاهرُ الحياة، ومن ثمَّ فيتعين وصفُ هؤلاء المرضى بأنهم أحياءٌ لم تفارق أرواحهم أبدانهم، لوجود دلائل بقائها فيها.

خامساً: من الحقائق الثابتة أن النموَ مظهر من مظاهر الحياة، وأبدان المرضى بالغيوبة نامية، كما أنه يتحقق منها النماء لغير أصحابها، إذ تم تسجيل كثير من حالات الغيوبة التي شُخصت على أنها موت لجذع المخ وكانت النساء المريضات حوامل، وجرت متابعة الحمل لأكثر من خمسة أشهر نمت فيها الأجنة نمواً طبيعياً حتى تمت الولادة بعملية جراحية، ولا يتحقق نمو الأجنة في داخل جسد ميت لانعدام مقومات الحياة فيه، وهذا دليل قاطع على استمرار الحياة في أبدان هؤلاء المرضى.

#### رأى الباحث:

أرى بقناعة تامة أن مرضى الغيوبة الدماغية، أو من تُشخصُ حالتهم على أنها موت لجذع المخ، أحياءٌ على وجه الحقيقة ما دامت فيهم مظاهرُ الحياة التي أشرتُ إليها من قبل، ومن ثمَّ فإن نزع الأجهزة الطبية عنهم في هذه الحالة من قبل اليائس من شفائهم يُعدُّ قتلًا عمداً عدواناً عند جمهور الفقهاء؛ لأن هذه الأجهزة المساعدة هي من وسائل مداواتهم وعلاجهم، وقيام الأطباء بحرمان هؤلاء المرضى من وسائل علاجهم يُعدُّ محققاً لجريمة القتل العمد العدوان؛ لأن نزع هذه الأجهزة عن مرضى الغيوبة الدماغية وسيلة يُقتل بها غالباً من كان

في مثل حالهم. وإذا كان الطبيب قد أتيح له رفع أجهزة الإنعاش الصناعي في حالات محددة بناءً على رأى لجنة طبية أو قضائية<sup>(١)</sup> وأنه لا يسأل جنائياً أو مدنياً عن فعله هذا ما دام لم يخالف شروط الإباحة المقررة في هذا الصدد وإذا كان بعض العلماء المعاصرين قد أجازوا بناءً على قرارات صادرة من مجامع علمية ذات إختصاص علمي رفيع وبالرغم من التضارب الذي شاب بعض هذه الفتاوى والقرارات، في مجملها إلا أثنى، لا أرى أيضاً القول بعدم جواز رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الذي مات دماغه ولا أمل في شفائه إنما كانت الأسباب طبية أم أخلاقية لأن ما انتهى إليه الفقهاء من السلف الصالح { أن الإنسان يعتبر حياً حتى ولو يبق بينه وبين خروج الروح الإنفس واحد } وأنه إذا قام الطبيب برفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن مريض جذع المخ وبه نفس ينبض فإنه يسأل عن ذلك جنائياً ومدنياً وينظر إلى تعمده وخطئه ولا عبرة بالباعث أيما كان فلا يوضع محل الإعتبار في تقرير المسؤولية الجنائية وسوف نتناول المسؤولية الجنائية عن إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي في التالى.

---

(١) صاحب هذا الاقتراح: د/ أحمد شرف الدين في كتابه الأحكام الشرعية للأعمال الطبية (وجاء في الاقتراح أن الطبيب لا يجوز له أن يقنع برأيه الفردى بعدم إمكان عودة المريض للحياة الطبيعية بل يجب عليه عرض مثل هذا الأمر على فريق طبي متخصص فإذا ثبت لدى الفريق أنه لا أمل له في عودة الحياة الطبيعية للمريض فإنه يستأذن جهة رسمية مختصة كالنيابة العامة في عدم إبقاء أجهزة الإنعاش الصناعي بشرطين: -

الأول: إتخاذ إجراءات إعلان الوفاة كتحرير محضر أو شهادة وفاة.

الثاني: الحصول على موافقة الأسرة على تنفيذ هذا القرار، فإذا أوقف الطبيب أجهزة الإنعاش الصناعي تنفيذاً للقرار المستوفى لشروطه والمصدقة عليه فإن هذا الإجراء رسمياً من الناحية القانونية والشرعية ولا يؤخذ عنه الطبيب.

نص الاقتراح وشروطه: ص ١٨٦، ص ١٩٠، الوفاة من منظور إسلامي: د/ عبد الفتاح إبريس محاضرة سابقة، تحديد لحظة الوفاة: د/ محمود أحمد طه ص ٨٦، الطب الشرعى والسموم: د/ إبراهيم الجندى ص ٦، الحدود الإنسانية والقانونية للإنعاش الصناعي: د/ أحمد شرف الدين ص ١٠٩.



### **الفرع الثالث**

### **المسئولية الجنائية عن إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي**

وفيه غصنان:

الغصن الأول: إيقاف أجهزة الإنعاش بفعل الطبيب.

الغصن الثاني: إيقاف أجهزة الإنعاش بطلب المريض.





## الفصل الأول إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي بفعل الطبيب

ملهيّد:

قررنا فيما مضى أنه لا يعتد بالبائع الذي نفع الطبيب أو غيره سواء كان بمفرده أم مشتركاً مع بعض الأطباء، إزاء رفع أجهزة الإنعاش الصناعي وسوف نبين مدى المسؤولية تجاه هذا الفعل فيما يلي:

الأفعال الصادرة من الطبيب تجاه المريض الميؤوس من شفائه إما أن تكون إيجابية وذلك كما لو قام الطبيب برفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض عمداً بعد تركيبها أو يمتنع عن تقديم المساعدة للمريض وفقاً لما يمليه عليه القانون أو قام الطبيب بترك المريض ويترتب على هذا الترك موت المريض وسوف نبين حكم كل حالة:

الحالة الأولى: إيقاف أجهزة الإنعاش عمداً. إذا قام الطبيب برفع أجهزة الإنعاش عن المريض بعد تركيبها له عمداً فإنه يعد قاتلاً عمداً عدواناً يستوجب القصاص من الفاعل لأن هذه الأجهزة المساعدة هي من وسائل مداوتهم وعلاجهم وقيام الطبيب بحرمان المرضى من وسائل علاجهم، يعد محققاً لجريمة القتل العمد العدوان لأنه وسيلة يقبل بها غالباً من كان في مثل حالهم، وعليه فإن البعض يفرق بين ما إذا كان رفع الأجهزة عن المريض بعد موت المخ أم قتله فإن كان بعد موت المخ فإن الطبيب لا يعاقب على القتل العمد لأنه إنسان ميت فلا يعاقب بعقوبة الإعتداء على الأطباء وإن كان عليه التعزير ويصدق هذا في كل مرة لا يتحقق فيها من حياة المجنى عليه قبل وقوع

الإعتداء عليه لأنه بعد موت المخ فحياة المريض غير محققة أما قبل ذلك تتعقد المسؤولية على الطبيب. (١).

### الحالة الثانية: الإمتناع عن مساعدة:

إذا امتنع الطبيب عن استخدام أجهزة الإنعاش الصناعي لمريض معرض لخطر الموت فيكون قد ارتكب جريمة الإمتناع عن مساعدة شخص في خطر والمعاقب عليه قانوناً فإنه إذا ترتب على امتناع الطبيب وفاة المريض فإنه يكون محلاً للمسئولية الجنائية إذ أنه بتركه المريض دون تدخل لإنقاذ بوضعه تحت أجهزة الإنعاش الصناعي أمر نتجت عنه الوفاة (٢).

### وفي الشريعة الإسلامية:

نقر إن ترك الطبيب لواجبه المهني وعدم تقديمه العلاج للمرض الميئوس من شفائهم وغيرهم يعد من الجرائم السلبية والجريمة السلبية تعتبر سبباً من أسباب التأثيم دياته وسبب من أسباب المؤاخذه قضاء وهذا بالاتفاق فلم يختلف الفقهاء في جعلها جريمة تستوجب العقاب ذلك أن ترك الواجبات الطبية سواء كان الطبيب موظفاً عاماً أم طبيباً في عيادته الخاصة يلتزم وفق عقود بينه وبين مرضاه فهو ترك منهى عنه كما أن تقديم العلاج يعد من قبيل إغاثة الملهوف

---

(١) الأحكام الشرعية للأعمال الطبية: د/ أحمد شرف الدين ص ١٨٠ بتصرف.

(٢) القتل بالترك: جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال د/ رؤوف عبيد - طبعة دار الفكر العربي سنة ١٩٨٥ ص ١٥، جرائم الأشخاص والأموال: د/ عوض محمد - طبع دار المطبوعات الجامعية الأسكندرية ١٩٩٨ م ص ٢١، شرح قانون العقوبات القسم الخاص: د/ عمر السعيد رمضان - دار النهضة العربية سنة ١٩٨٦ م ص ٢٢١، الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص: د/ أحمد فتحي سرور - دار النهضة العربية ١٩٩١ م ص ٥٢٧، القانون الجنائي الخاص: د/ علي راشد - دار النهضة العربية سنة ١٩٨٤ ص ١٨، قانون العقوبات القسم الخاص: د/ محمد زكي أبو عامر - دار المطبوعات الجامعية الأسكندرية سنة ١٩٨٦ ص ٤٠٩، المسؤولية الطبية في قانون العقوبات: د/ محمد فائق الجوهري مرجع سابق ص ٣٨٦.

وهو واجب أقرته الشريعة الإسلامية وذلك في مواضع كثيرة وقد اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية فيما إذا أدى الترك إلى موت الإنسان هل ذلك يستوجب القصاص أم لا.....؟

اختلف الفقهاء في ذلك إلى رأيين:

**الرأى الأول:** ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية إلى اعتبار الترك المفضى إلى الموت قتل عمداً إن ثبت قصد القتل ولظهور قصد الهلاك بذلك وقد تواترت نصوصهم الدالة على ذلك.

١- جاء في حاشية الدسوقي: <sup>(١)</sup> " يقتص ممن منع الطعام والشراب ولو قصد بذلك التعذيب، ولفظ ابن عرفة من صور القتل العمد، ما ذكره ابن يونس عن بعض القرويين أن من منع فضل مائة مسافراً عالماً بأنه لا يحل له منعه وأنه يموت إن لم يسقه قتل به، وإن لم يكن قتله بيده، فظاهره أنه يقتل به سواء قصد بمنعه قتله أو تعذيبه ومن ذلك أي ومن منع الطعام والشراب، منع الأم ولدها من لبنها فإن قصدت موته قتلت أي فلا تقتل الأم بمنعه مطلقاً حتى تقصد موته" <sup>(٢)</sup>.

٢- وجاء في كشف القناع: <sup>(٣)</sup> " حبسه ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما أي الطعام وحده أو الشراب، أو منعه في الشتاء ولياليه الباردة، قاله ابن عقيل حتى مات جوعاً أو عطشاً أو برداً في مدة يموت في مثلها غالباً، بشرط أن يتعذر عليه الطلب فعمد لأن الله تعالى أجرى العادة بالموت عند ذلك، فإذا تعمد الإنسان فقد تعمد القتل ".

---

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٤٣.

(٢) حاشية الدسوقي: ج ٤ ص ٢٤٣، حاشيتا قليوبى وعميرة: ج ٤ ص ٩٨، شرح الزرقانى على مختصر خليل بحاشية البنائى: ج ٣ ص ٢١، ص ٢٢.

(٣) كشف القناع: ج ٥ ص ٥٠٨.

٣- وجاء في نهاية المحتاج: <sup>(١)</sup> " ولوصيه كأن أغلق عليه باباً ومنعه الطعام والشراب أو أحدهما أو عراه حتى مات جوعاً، أو عطشاً أو برداً أو منعه الإستغلال في الحر فإن مضت مدة من ابتداء منعه أو إعرائه يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً أو برداً فعمد...".

٤- وجاء في الفتاوى لابن حجر: <sup>(٢)</sup> .. " ومن ذلك إذا حضرت نساء ولادة فقطعت إحداهن سرتة من غير ربط، ونهاها الباقيات فمات بعد القطع بقليل "، فقد أفتى ابن حجر في ذلك بما يلي:

إن كان القطع مع عدم الربط يقتل غالباً فهو عمد موجب للقود عليها وهو ظاهر... إن منعت الباقيات من الربط لو أردن فعله، أما إذا لم يردن فعله فهن آثمات أيضاً لأنه يلزمهن جميعاً، فإذا تركته من غير منع كان لهن دخل في الجناية.

وجاء في المحلى: <sup>(٣)</sup> أن الأم إذا امتنعت عن إرضاع وليدها قاصدة بذلك قتله فقد ارتكبت جريمة القتل، ومن ذلك إذا حبس شخصاً في مكان ومنعه الطعام والشراب حتى مات فإن الحابس يعد قاتلاً مستحقاً للقصاص، يقول ابن حزم إن الذين لم يسقوه إن كانوا يعلمون أنه لا ماء له البتة إلا عندهم ولا يمكنه إدراكه أصلاً حتى يموت فهم قتلوه عمداً، وعليهم القود، فإن كانوا لا يعلمون ذلك ويقدرّون أنه سيدرك الماء، فهم قتلوه خطأ وعليهم الكفارة وعلى عواقلهم الدية ولا بد ..".

---

(١) نهاية المحتاج للمصنف: ج ١ ص ٢٥١، ص ٢٥٢.

(٢) الفتاوى لابن حجر: ج ٤ ص ٢٢١.

(٣) المحلى لابن حزم: ج ١٠ ص ٥٢٢، ص ٥٢٣.



ويشترط لإعتبار الترك المفضى إلى الموت موجباً للقصاص الشروط التالية:  
أن يترتب على الترك في الغالب موت المتروك.

١- أن يتحقق الترك إرادياً من التارك ودون مبرر.

٢- أن يعلم التارك أن المتروك ليس له من يسعفه أو ينقذه إلا هو واستثنى الفقهاء صوراً ينفي فيها العمد ولكنهم يوجبون الدية، ومن صور الترك التي قال فيها الفقهاء بالضمان على التارك وأوجبوا فيها الدية ما يلي:

أولاً: ما روى أن رجلاً استسقى على باب قوم فلم يسقوه فأدركه العطش فمات فغرمهم عمر بن الخطاب دية<sup>(١)</sup>.

ثانياً: من أمكنه إنجاء إنسان من هلكه فلم يفعل ضمنه إن تركه مع قدرته على تخليصه ويأثم<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: قولهم { ولو لم يرشد مسترشده أو لم يطعم مستطعمه أو لم يسق مستسقيه لزمه الدية وحده } إن هلك بذلك وأنه من ترك مكفوفاً حتى وقع على

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية: ج ٢٩ ص ١٩١، أسمى المطالب شرح روض الطالب: ج ٤ ص ٥ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: ج ١٠ ص ٥١، حاشية البيجرمي على الخطيب: ج ٤ ص ١٣٠، المغنى: ج ٩ ص ٥٨٠، المحلى: ج ١٠ ص ٥٢٢، ص ٥٢٣. وقد حدد الأطباء الجوع المهلك: ما بين وسبعين ساعة متصلة: وقال الشبراملسي: المراد بالساعة هنا الساعة الفلكية. وجملة ذلك ثلاثة أيام بلياليها ينظر نهاية المحتاج للرملى: ج ١ ص ٢٥١، ص ٢٥٢، وعليه تقاس ترك الدواء والعلاج بتقدير الأطباء المسلمين العدول ينظر تحفة المنهاج في شرح المنهاج: ج ٨ ص ٣٨١، شرح البيهجة: ج ٥ ص ١٧٩، شرح مختصر خليل للخرشي: ج ٨ ص ٧، كشف القناع على متن الاقتناع: ج ٥ ص ٥٠٨، حاشية الجمل: ج ٥ ص ٨، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٣٠٤ مغنى المحتاج: ج ٥ ص ٢١٦، المغنى لابن قدامة: ج ٨ ص ٣٣٨، مطالب أولى النهى: ج ٦ ص ١٠، الإنصاف: ج ٩ ص ٤٤٠، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ج ٤ ص ١٨١.

(٢) الطرق الحكيمة لابن القيم: ص ٣٧٨.



صغير متعمداً فهو ضامن لديته وكذلك من ترك إنساناً حتى أشرف على الهلاك، وهو قادر على تتجيته ولم ينجه فهو ضامن (١).

رابعاً: إمراة تصرع أحياناً فيحتاج إلى حفظها من زوجها، فإن لم يحفظها زوجها حتى أقت بنفسها في نار عند الصرع فعلى الزوج ضمانها، وكذا الصغيرة التي تحتاج إلى الحفظ وهي مسلمة إلى الزوج إن لم يحفظها وضيعها ضمن (٢).

الرأى الثاني: وهو ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة:

يرى الإمام أبو حنيفة رحمه الله أنه لا قود ولا ضمان لأن الهلاك حصل بالجوع والعطش لا بالحبس ولا صنع لأحد في الجوع والعطش والبرد فإن لم يمنع الطعام أو الشراب بأن كان معه فلم يتناول خوفاً أو خزناً وكان يمكنه الطلب فلم يفعل فمات فلا قصاص ولا دية، لأنه قتل نفسه.

وبنى الحنفية: رأيهم هذا على نظرتهم في القتل العمد إذ أنهم يفرقون بين المباشر والتسبب والقصاص عندهم لا يجب على التسبب فمن حبس شخصاً لم يباشر قتله فإن مات كان متسبباً في قتله عند الصاحبين وعند أبي حنيفة كان موته بسبب خارج عن فعله وصنعه ومع هذا كله فالحنفية يرون أن التارك آثم ديانة وإن لم يقم عليه القصاص عندهم، فقد أوجبوا تعزيره وضربه وتأديبه، لأنه ارتكب جناية ليس لها حد مقدر.

وجاء في بدائع الصنائع: "لو طين على أحد بيتاً حتى مات جوعاً أو عطشاً لا يضمن شيئاً عند أبي حنيفة: وعندهما يضمن الدية" ووجه قولهما: أن الطين الذي عليه تسبب لإهلاكه لأنه لا بقاء للأدمى، إلا بالأكل والشرب فالمنع عند

(١) شرح النيل وشفاء العليل: ج ٥ ص ١٠٠.

(٢) معين الحكام: ص ١٤٠، المغنى لابن قدامة: ج ٩ ص ٥٨٠، ص ٥٨١، مفتاح الكرامة: ج ٥ ص ٤٤٩.

استيلاء الجوع والعطش عليه يكون إهلاكاً له، فأشبهه حفر البئر على قارعة الطريق ولأبى حنيفة رحمه الله: أن الهلاك حصل بالجوع والعطش لا بالتطيين، ولا صنع لأحد في الجوع والعطش بخلاف الحفر فإنه سبب للوقوع والحفر حصل من الحافر فكان قتلاً تسبباً " (١).

الرأى الثالث: أن من تعمد ترك إنقاذ إنسان وهو قادر على ذلك فمات فطيه الدية في ماله، وحده دون عاقلته وسواء في هذا طلب المضطر الإنقاذ أم لا يطلب إذا كان الممتنع عالماً بذلك وهو رأى الإباضية (٢) فقد ذكروا وجوب الدية في مسألة الممتنع عن الإنقاذ في عدد من الصور منها:

- ١- من سمع قوما يتوعدون بقتل موحد متوانى في إختياره حتى قتلوه.
  - ٢- لم يرشد إلى الطريق من استرشدته فمات من ضلال الطريق وسواء كان الإسترشاد في قرية أو صحراء.
  - ٣- استسقاء فلم يسقه حتى مات (٣).
  - ٤- استطعمه فلم يطعمه حتى، وكذلك إذا لم يطلب.
- جاء في شرح كتاب النيل: " وإن ترك قادر على نتجيته بالتتوين أحداً حتى قتله كبرد أو كجوع أو كسبع أو كحرق أو وقع في هوة ولم ينجه وهو قادر على نتجيته لزمه إثم وعقوبة دية وشدد من قال بلزوم القود وقيل تلزمه البؤنة فقط دون عتق ودية إذا لم يباشر القتل بيده وكذا قيل لا وقود على من لم يباشره" (٤).
- ولم نجد للإباضية: ؟ دليل كما ساقوه سوى ما ورد بالنص السابق من التعليل بعدم وجود مباشرة بيده وأنه لا قود على من لم يباشر ويبدو أنهم جعلوا

---

(١) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٣٤، ص ٢٣٥، الدر المختار: ج ١ ص ٥٤٣.

(٢) شرح كتاب النيل: ج ٥ ص ١٠٠.

(٣) شرح النيل: ج ٥ ص ١٠٠.

(٤) شرح النيل: ج ٥ ص ٢٢٥.

ترك الإنقاذ حتى الموت قتل شبه عمد، ولذلك أوجبوا الدية في مال القاتل لا على العاقلة (١).

والرأى الراجح: هو رأى جمهور الفقهاء أن من تعمد ترك إنقاذ إنسان معصوم حتى مات وهو يعلم أنه إن لم ينقذه فسيموت وكان قادراً على إنقاذه يكون قاتلاً عمداً وعليه القصاص، وذلك أن ترك الإنقاذ الذي يؤدي إلى الموت غالباً هو كالفعل الذي يقتل غالباً من جهة أن كليهما أثر للموت غالباً وتارك الإنقاذ قد وقع منه عمل سلبي وهو منع أسباب الحياة كالطبيب الذي يمتنع عن إمداد المريض الميئوس من شفائه بوسائل الإنعاش الصناعي وهو يعلم يقيناً أنه بدونها سيلقى الموت حتماً في وقت قريب ولا فرق في هذا بين يطلب المريض إنقاذه أم لا كالمضطر فلا فرق في الحكم بين أن يطلب المضطر لإنقاذ أو لا يطلب ففي كلتا الحالتين حدث امتناع عن الإنقاذ مع العلم بأن هذا الامتناع سيؤدي حتماً إلى موت المضطر أو المريض ولا يقال الأولى إيجاب الدية لا القصاص: لأن الممتنع لم يهيئ ظروف المرض أو الإضطرار نقول أنه قد يضرب مريضاً ضرباً لا يموت بمثله الصحيح ويموت به من هو في مثل المريض، ومع ذلك يقتص منه مع أنه لا دخل له في حدوث المرض الذي أعان على حدوث الموت بهذا الضرب الذي لا يموت بمثله الصحيح.

وفي القانون:

نبين موقف القانون المصري أولاً، ثم القانون الفرنسي ثانياً.

أولاً: موقف القانون المصري:

يرى الفقه تقسيمات عدة للجرائم العمدية إلى جرائم عمدية وهي التي يتكون ركنها المادي من فعل إيجابي وجرائم سلبية وهي التي تتمثل ركنها المادي في

---

(١) الجنايات في الفقه الإسلامي: د/ محمد هاشم محمود ١٤١٧ هـ - سنة ١٩٩٧ م ١ ص ١٥٥.

الإمتناع عن عمل يقر حقه القانون بيد أنه يوجد نوع آخر من الجرائم يتوسط هذين النوعين الإيجابى والسلبى وهى الجرائم الإيجابية التي تقع بطريق الترك أو الإمتناع ويتكون ركنها المادي من الإمتناع إلى جانب تحقق نتيجة إيجابية ناشئة عن هذا الإمتناع وقد أثار هذا النوع من الجرائم اختلافات فقهاء القانون الجنائى حول مدى إمكان وقوع جريمة القتل بطريق الإمتناع، والراجح في الفقه القانونى المصرى أن القتل يمكن أن يقع بطريق الترك<sup>(١)</sup> أو الإمتناع ولكن بشرطين<sup>(٢)</sup>:

الأول: وجود واجب قانونى أو تعاقدى على الممتنع بالتدخل لحماية المجنى عليه وامتنع الطبيب عمداً عن ذلك بقصد تحقيق النتيجة التي يعاقب عليها القانون وهى إزهاق الروح؟<sup>(٣)</sup>

الثاني: توافر علاقة السببية بين الإمتناع والنتيجة الإجرامية التي حدثت وأنه لى يعاقب الطبيب الممتنع عن إغاثة المريض تحت أجهزة الإنعاش الصناعى لابد من توفر الأمور الآتية:

١- لابد أن يكون هناك التزام قانونى أو تعاقدى على الطبيب الممتنع بالتدخل لحماية المريض.

- 
- (١) د/ محمود نجيب حسنى: علاقة السببية في قانون العقوبات سنة ١٩٨٣ م ص ٣٨٧ وما بعدها.
- د/ رؤوف عبيد: السببية الجنائية بين الفقه والقضاء دراسة تحليلية مقارنة طبعة رابعة سنة ١٩٨٤ م ص ٢٢٣ وما بعدها، د/ مأمون سلامة: قانون العقوبات القسم العام سنة ١٩٧٩ م ص ١٥٢.
- (٢) د/ رؤوف عبيد: / جرائم الإعتداء على الأشخاص ص ١٥، د/ عمر السعيد رمضان: شرح قانون العقوبات القسم الخاص ص ٢٢١، د/ أحمد فتحى سرور: الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص ص ٥٣٧، د/ أحمد شوقى أبو خطوة: القانون الجنائى والطب الحديث ص ١٨٦.
- (٣) يراجع الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من مشروع قانون العقوبات المصرى الأخير حيث تقرر إذا ارتكبت الجريمة العمدية بطريق الإمتناع ممن أوجب عليه القانون أو الإيقاف أداء ما امتنع عنه عوقب عليها كأنها وقعت بقتله مشار إليه في هامش رقم ٢ د/ أحمد شوقى أبو خطوة مرجع سابق ص ١٨٥.



- ٢- أن يكون في استطاعة الطبيب ومقدروه علاج المريض وإنقاذه.
- ٣- أن يتوافر لدى المريض علاقة سببية بين امتناع الطبيب ووفاء المريض.

٤- أن يتوافر لدى الطبيب الممتنع القصد الجنائي.

وترتيباً على ذلك:

فإنه إذا امتنع الطبيب عن استخدام أجهزة الإنعاش الصناعي لمريض داخل العناية المركزة ولم تمت خلايا مخه على اعتبار أن الراجح في فقه القانون الجنائي اعتبار موت الدماغ فقط موتاً حقيقياً حتى وإن توقفت رئتاه وقلبه عن العمل ولا يزال مخه يعمل فهو في هذه الحالة على قيد القانون حينما يلزم الطبيب بالتدخل للمحافظة على حياة المريض عن طريق أجهزة الإنعاش الصناعي وإنما قدر هذا لأنه يحول دون وفاة المريض، فإذا ما خالف الطبيب هذا الواجب القانوني بالتدخل لمنع النتيجة التي يعاقب عليها القانون فيمتنع عمداً عن استخدام هذه الأجهزة للمريض قاصداً تحقيق النتيجة وهي إزهاق الروح للمريض، فإن هذا الطبيب يعد قاتلاً عمداً بالإمتناع<sup>(١)</sup> وبالتالي فإنه يعاقب بعقوبة القتل العمد في صورته البسيطة إذا توافر في صفة القصد الجنائي.

#### ويستثنى من الحالات السابقة:

ما إذا امتنع الطبيب عن علاج المريض أو إسعافه وترتب على ذلك وفاة

---

(١) د/ أحمد شوقي أبو خطوة: القانون الجنائي والطب الحديث مرجع سابق ص ١٨٦، د/ محمد عبد الوهاب الخولي مرجع سابق ص ٣٠٠.

وحول جريمة القتل بالترك أو الامتناع ينظر:

INFRACTION - D , OMISSION ET

RESPONSABILITE - PENOLE POUR - OMMISSION( ACTES DU COLLOQUE  
PERPOROTLITE AVXLLLEME CONGRES INTERNATIONAL TENVAVRBINO  
(ITALIA) 7 - 10 OCTOBER 1982 .



المريض فلا عقاب عليه في القانون المصري، فالطبيب الذي يرى جريحا على قارعة الطريق ويحتاج إلى إسعاف وعلاج ولم يتخذ أي إجراء من أجل إسعافه وعلاجه حتى مات هذا المريض، فلا عقاب على الطبيب لأنه لا يوجد عليه واجب قانوني بالتدخل لإسعافه .

كما أن القانون لا يلزم الناس بالنجدة والشهامة والمرؤة وكل ما على الطبيب في هذه الحالة هو واجب أخلاقي وأدبي يخرج عن نطاق وسلطة القانون<sup>(١)</sup>. وكما أنه يمكن عقاب الطبيب الممتنع عن إنقاذ المريض بعقوبة القتل الخطأ إذا توافرت صورة:

الصورة الأولى: الإهمال.

الصورة الثانية: مخالفة اللوائح والقوانين أو القرارات والأنظمة.

فإن الطبيب في هذه الحالات يعاقب بعقوبة القتل الخطأ إذا لم يثبت في حق الطبيب توافر القصد الجنائي وثبت إهماله أو مخالفته للوائح أو القوانين أو القرارات المنظمة كمخالفة المواد ١٤، ١٥، ١٨ من آداب مهنة الطب الصادر بقرار وزير الصحة رقم ٢٣٤ سنة ١٩٧٤ م وأن هذه النصوص تلزم الطبيب بمعالجة المريض وتحظر عليه بعض رفض القيام بالعلاج متى طلب منه ذلك وتوجب عليه أن يترك كل ما في وسعه نحو المريض وتخفيف الألم عنه، ولا يجوز أن يتنحى عن معالجة المريض متى كان في حاجة إلى مساعدته وعلاجه<sup>(٢)</sup>.

---

(١) هشام القاضي: الإمتناع عن علاج المريض دراسة مقارنة ماجستير كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ١٤١٤ هـ - سنة ٢٠٠٤ م ص ٢٧٤.

(٢) د/ محمود نجيب حسنى: شرح قانون العقوبات القسم الخاص ص ١٥٠، د/ محمود مصطفى شرح قانون العقوبات القسم الخاص ص ٢٧٨.

## موقف القانون الفرنسي:

اشترط القانون الفرنسي لقيام جريمة الإمتناع عن مساعدة توافر ركنين :  
الأول: مادي ويتحقق في وجود شخص في خطر وأن يكون هذا الخطر حالاً  
وحقيقاً بحيث يقضى ضرورة التدخل المباشر.

الثاني: معنوي ويتمثل في توافر العلم والإرادة لدى المتهم أي أن يكون عالماً بوجود شخص في خطر ويمتنع عمداً عن تقديم المساعدة له <sup>(١)</sup> وقد قضت المحاكم الفرنسية بمسئولية الطبيب الجنائية عن جريمة الإمتناع عن تقديم المساعدة لرفضه قبول مريض على أساس أنه ميت من وجهة نظره دون أن يقوم بفحصه أو يتأكد من موته، وتقع جريمة الإمتناع عن تقديم مساعدة بمجرد إخلال الطبيب بالالتزام بقواعد المهنة أو بالواجب الإنساني فلا يشترط أن يكون من شأن تدخله المساعدة في إنقاذ حياة المريض، كما أن خطأ الطبيب في تقدير مدى الفائدة من تقديم المساعدة أو الإستعجال من التدخل لا يعفيه من المسئولية الجنائية.

وعلى ذلك يجب اعتبار المريض المهدد بموت أكيد وحال في خطر، لما يتعين على الطبيب تقديم المساعدة له بقدر الإمكان حتى وفاته، فيجب عليه أن يقوم بتركيب أجهزة الإنعاش الصناعي عليه واستمرار عملها متى وجدت فرصة حقيقية كبقاء المريض على قيد الحياة، فإذا امتنع الطبيب عن تركيب هذه الأجهزة أو ترك المريض بدون مساعدة بعد فصل هذه الأجهزة عن جسمه وقبل موت خلايا مخه فإنه يتسبب بذلك في موت المريض موتاً حقيقياً ومن ثم

---

(١) د/ أحمد شوقي أبو خطوة: القانون الجنائي والطب الحديث ص ١٨٢.

يسأل جنائياً عن جريمة الإمتناع عن تقديم المساعدة لشخص في خطر طبقاً  
لنص المادة ٦٣ / ٢ من قانون العقوبات الفرنسي<sup>(١)</sup>.

---

(١) أنظر :

CASS ,ORIM ,31 NAI 1949 - J - G - P 1949 - 11 - 4945 NOT J - MAGNALE ,  
31 JANVIER 1955 - J - P - 1955 - 11 - 8050 NOTE PAGE AVD :POTTIERS 3  
FEV 1977 ,D 1978 ,34  
NOTE .P .CUVROT REV .SCI GRIM 101 ,OBERV ,G,LEVASSEVE



## الفصل الثاني إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي بناءً على طلب المريض

مَهَيِّدٌ:

سبق وأن قررنا أن الشريعة الإسلامية حرمت القتل بكل صورة وأشكاله سواء كان فعل القتل واقعاً على مريض ترجى حياته أو على المرضى الميؤوس من شفائهم فالكل سواء بصرف النظر عن الجنس أو النوع أو المرض، ومن ثم فإن طلب المريض من الطبيب رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عنه يعد مخالفاً للنظام العام لما في تنازله عن حقه في العلاج هذا إهدار لحق المجتمع عليه.

فمن الثابت أن حق الفرد في الحياة، وفي سلامة جسمه ليس حقاً مطلقاً وإنما يرد عليه حق الله تعالى، ومن ثم فإنه لا يملك التصرف في حقه في الحياة بمفرده وعلى ذلك فهل إذا طلب المريض من الطبيب إيقاف أجهزة الإنعاش عنه هل يعد ذلك نوعاً من القتل بدافع الشفقة<sup>(١)</sup>.

- وقررنا فيما مضى أن الشريعة الإسلامية<sup>(٢)</sup> لم تقر القتل بدافع الشفقة سواء كان بفعل إيجابي من الطبيب أو بفعل سلبي منه، وأنه إذا ضعفت إرادة الطبيب أمام إلحاح المريض بإيقاف هذه الأجهزة وقام برفع بعضها عنه فيذهب الفقه القانوني إلى أنه يجب التحقق أولاً من وجود أمرين هما:

---

(١) لا يجوز للمريض أن يطلب من الطبيب عدم تركيب أجهزة الإنعاش الصناعي عليه وإيقافها قال تعالى:

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [سورة النساء آية: ٢٩]

فقد جاءت فتوى الشيخ عطية صقر (يحرم على المريض أن يقتل نفسه، ويحرم على الغير أن يقتله حتى ولو أذن له في القتل فالأول إنتحار، والثاني عدوان على الغير بالقتل وإنه لا يحل الحرام فهو لا يملك نفسه حتى يأذن لغيره أن يقضى عليها والروح ملك لله لا يضحى بها إلا فيما شرع الله من جهاد ونحوه)، انظر أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام للشيخ عطية صقر ص ١٢٥.

(٢) ينظر النصوص الواردة في تحريم القتل بدافع الشفقة ضمن البحث.



١ - وجود إنسان يحيا حياة طبيعية.

٢ - وجود الآم مبرحة ناتجة عن مرض غير قابل للشفاء<sup>(١)</sup>.

وترتباً على ذلك إذا قام الطبيب بإيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي إستجابة للمريض<sup>(٢)</sup>، فإن ذلك لا يشكل جريمة قتل عمد لإنسان حي حتى ولو كان الدافع لذلك التعجيل بموت المريض لإستحالة شفائه ذلك أن واجب الطبيب هو شفاء المريض وليس قتله، فاليد التي تشفى لا يجب أن تكون هي نفس اليد التي تقتل كما أن دور الطبيب يكمن في المحافظة على الحياة أو ما تبقى منها وليس في إطفاء شعلة الحياة، وترتباً على ذلك فإن إرادة المريض قد يتبدل بين لحظة أو أخرى تبعاً لشدة المرض فإذا أراد في لحظة اشتدت عليه فيها الآلام بوقف هذه الأجهزة وهو يحيا حياة طبيعية، رغم ما يعانيه من الآلام المبرحة فإنه قد يعدل عن رأيه إذا ما سكنت هذه الآلام حتى ولو لحظة واحدة.

وفرق القاتون بين حالتين:

الأولى: رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض بعد توقف قلبه وتنفسه ودون موت مخه فهذه الحالة يواجه الطبيب فيها تهمة القتل العمد....

الثانية: إذا قام الطبيب برفع أجهزة الإنعاش الصناعي بعد موت خلايا مخه فإن إيقاف هذه الأجهزة لا يعد جريمة قتل لأنه متى ماتت خلايا مخه فإن حياته الإنسانية قد انتهت ومن ثم يستحيل عودة الإنسان إلى وعيه وحالته الطبيعية

---

(١) دراسات معمقة في الفقه الجنائي: عبد الوهاب حومد مرجع سابق ص ٦٤١.

(٢) وقال ديماس DUMAS. أنه لا معنى لأن نرفض لمريض غير قابل للشفاء أو رجل في طريقة إلى الموت أن نجيبه إلى طلبه ورغبته في تسهيل وفاته طالما وأن في ذلك تخليصاً له من الآلام التي يعانيها، وأنه لمن السخف أن يفرض على عذاباً، لا جدوى فيه، كما لا شيء أكثر مشروعية من تخليصه من هذا العذاب مشار إليه في .

التلقائية فهو شخص ميت بالفعل كما أن الإنعاش الصناعي لا يعيد للشخص الذي ماتت خلايا مخه حياته الإنسانية الطبيعية أو وعيه وكل ما يفعله مجرد إطالة لحياته العضوية.....بطريقة صناعية، لأن الطبيب لم يتعد على حياته إنسانية قائمة بالفعل لأن المريض فقدما بموت خلايا مخه.

كما أن هذه الجريمة يفترض وجود آلاما مبرحة وهذا العنصر لا يتوافر كذلك بسبب الإنعدام التام لأي رد فعل لجسم الشخص الذي في غيبوبة نهائيه غير قابلة للعلاج نتيجة لموت خلايا المخ<sup>(١)</sup>.

---

(١) في الولايات المتحدة الأمريكية أثارت حالة فتاة تدعى كارين ان كوتيلان الرأي العام الأمريكي ففي ١٥ أبريل سنة ١٩٧٥ م. دخلت هذه الفتاة وهي في حالة غيبوبة عميقة. DEPASSE - COMA. أي فقدت كل إدراك واتصال بالعالم الخارجى. رغم أن خلايا مخها كانت لا تزال حية، فاعتبرت في عداد الأطباء بفضل إستخدام أجهزة الإنعاش الصناعي واستمرت على هذا الحال عدة شهور، وعندما تأكد والدها أن حالة ابنته ميؤوس منها طلب من الأطباء إيقاف هذه الأجهزة لوضع حد لحياتها غير أن الأطباء قد رفضوا هذا الطلب على أساس أنه يتعارض مع قواعد مهنة الطب، ولأن المريضة تعد في عداد الأحياء وفقاً للمعيار المتأخوذ به في موت خلايا المخ، والذي حددته لجنة طبية في هارفرد ولجأ والد كارين إلى محكمة بنيجورسى للحصول منها على حكم لوقف هذه الأجهزة، واستند في ذلك إلى الضمانات الدستورية وخاصة الحرية الدينية، وبعد الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة العليا لولاية نيوجيرسى، أصدرت المحكمة في ٢٦ يناير سنة ١٩٧٦ قراراً لإيقاف بعد أن ثبت لديها استحالة عودة المريضة للحياة الطبيعية ينظر: - القانون الجنائى والطب الحديث: د/ أحمد شوقي أبو خطوة مرجع سابق ص ١٩٠.



# الفصل الثالث

أحكام الاعتداء على حق الميؤس  
من شفائهم في سلامة الجسم

ويشتمل على:

المبحث الأول: حرمة المساس بجسم الإنسان.

المبحث الثاني: الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.

المبحث الثالث: الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.

المبحث الرابع: أثر رضا الميؤس من شفائهم بالاعتداء عليهم.





# الفصل الثالث

## أحكام الاعتداء على حق الميؤس من شفائهم في سلامة الجسم

مَهَيَّد:

إذا كانت الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي جرماً الاعتداء على حق الميؤس من شفائهم في الحياة بأى صورة وتحت أى مسمى كما رأينا فلم تقر الشريعة الإسلامية الاعتداء على المريض الميؤس من شفائه بالقتل بدافع الشفقة واعتبرت ذلك قتلًا عمدًا وعاقب الفاعل بعقوبة القتل سواء توافرت فيه شروط العمد أم غيره وامتدت هذه الحماية للميؤس من شفائهم دون تفرقه بين نوع المرض وبين جنس المريض أو ديانته أو نوعه ذكراً كان أم أنثى، كما أمتدت الحماية الجنائية في ذلك أيضاً لتشمل الجنين داخل بطنه أمه على تفصيل سبق وأحكام سترد تفصيلاً في حينها ومن هنا نستطيع القول أنه في نطاق هذا الصدد فإن الشريعة الإسلامية أيضاً قد جرمت الاعتداء على أي حق من حقوق المريض في سلامة جسمه سواء كانت عمدًا أم خطأ وسواء وجب فيها القصاص أو الدية وفقاً لتوافر شروط كل حالة على حدة، وسوف نبين ذلك تفصيلاً في فيما يلي:

المبحث الأول: حرمة المساس بجسم الإنسان.

المبحث الثانى: الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.

المبحث الثالث: الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.

المبحث الرابع: أثر رضا الميؤس من شفائهم بالاعتداء عليهم.



## المبحث الأول حرمة المساس بجسم الإنسان

مُلْهِدٌ :

اهتمت الشريعة الإسلامية بالحق في سلامة الجسم، فجرمت كافة الاعتداءات التي يترتب عليها مساس بسلامة الجسم كأبانة الأطراف، وإذهاب منافعها وكسر عظمة الإنسان وجرحه واستقطاع بعض الأعضاء من أجل الزرع وسائر الاعتداءات الأخرى التي تمس الجسد وليست من فعل الجرائم السابقة ولم تفرق الشريعة الإسلامية بين العمد والخطأ منها إلا في العقوبة <sup>(١)</sup>، فقد أوجب الله سبحانه وتعالى القصاص في الجناية على ما دون النفس ما لم يعف المجنى عليه.

قال تعالى ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقد

---

(١) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٩٧، ص ٣١٠، البحر الرائق: ج ٨ ص ٣٤٥، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٤٣، منح الجليل لشرح مختصر خليل: ج ٩ ص ٣٦، ص ٣٧، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٤ ص ٣٤٨ المجموع: ج ١٨ ص ٤٣٢، المهذب: ج ٢ ص ١٧٨، مغنى المحتاج: ج ٤ ص ٢٥، المغنى: ج ٩ ص ٤٠٩، القصاص في الفقه الإسلامي: د/ عبد الفتاح البرشموي - دار الكتاب الجامعي جامعة الأزهر سنة ١٩٨٧ م ص ١٩٣.

(٢) سورة المائدة: آية رقم (٤٥).

أمر الله ﷻ بالمساواة عند استيفاء القصاص فقال جل شأنه ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ۖ ﴾<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة: من الآية الأولى: قال ابن عباس كتبت، على بنى اسرائيل ذلك، أنهم كانوا لا يقتلون الرجل بالمرأة، ولا المرأة بالرجل، ولكن يقتلون المرأة بالمرأة فأنزل الله النفس بالنفس والعين بالعين، بجعل الأحرار فى القصاص سواء فيما بينهم من العمد رجالهم ونساؤهم فى النفس وفيما دون النفس وجعل العبيد مستويين فيما بينهم من العمد فى النفس وفيما دون النفس رجالهم ونساؤهم<sup>(٢)</sup>.  
ومن الآية الثانية:

أن الله تعالى ذكر أمر من عوقب من المؤمنين بعقوبة أن يعاقب من عاقبه بمثل الذى عوقب به إن اختار عقوبته وأعلمه أن الصبر على ترك عقوبته على ما كان منه خير وعزم على نيته أن يصبر وذلك هو ظاهر التأويل فى الآية وقيل أن النبى ﷺ حينما نزلت الآية قال: بل نصبر<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سورة النحل: آية رقم (١٢٦).

(٢) الدر المنثور: ج ٢ ص ٩١، ٩٢، تفسير الطبرى: ج ٤ ص ٥٩٨، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٢٨٤، تفسير القرطبي: ج ٦ ص ١٨١ وتفسير البغوى: ج ١ ص ٦٢، تفسير البيضاوى: ج ١ ص ٣٢٩، تفسير النسفى: ج ١ ص ٢٨٥، روح المعانى: ج ٦ ص ١٤٩، زاد المسير فى علم التفسير: عبد الرحمن بن على بن محمد الجوزى - المكتب الإسلامى بيروت - ١٤٠٤هـ - ج ٢ ص ٣٦٧.

(٣) تفسير الطبرى: ج ٧ ص ٦٦٦، تفسير ابن كثير: ج ٤ ص ١٥١، تفسير القرطبي: ج ١٢ ص ١٩٠، تفسير البغوى: ج ١ ص ٥٣، تفسير البيضاوى: ج ١ ص ٤٢٧٠، الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز على بن أحمد الواحدى أبو الحسن - ج ١ ص ٦٢٤، زاد المسير فى علم التفسير: ج ٤ ص ٥٠٧، تفسير الثعالبي: الجواهر الحسان فى تفسير القرآن - عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي - مؤسسة الاعلمى للمطبوعات بيروت - ج ٢ ص ٣٢٧، تفسير مختصر ابن كثير: محمد على الصابونى بدون سنة نشر ج ٢ ص ٥١٦، تفسير الصنعانى: عبد الرازق بن همام الصنعانى - مكتبة الرشد الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ: تحقيق / مصطفى مسلم محمد - ج ٢ ص ٣٦١، تفسير مجاهد: مجاهد بن جبر المخزومى التابعى=

وقال في موضع آخر ﴿ فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا  
أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ (١).

وقد سقنا نصوصاً كثيرة من الآيات القرآنية والأحاديث الدالة على حرمة المساس  
بسلامة الجسم في الباب الأول.

وعلى ذلك وانتهاء بما ذكر من النصوص فإنه متى كانت الحماية الجنائية قائمة  
في مواجهة الغير فهي قائمة في مواجهة اعتداء الإنسان على نفسه.

قال تعالى ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (٢) بن جعل الله ربك حياتها

فوق كل الإعتبارات فأباح المحظور عند تعرضها للخطر في قوله تعالى:

﴿ فَمَنْ أَضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣).

وقد قال النبي ﷺ لمن بلغه أنه يصوم النهار ويقوم الليل، لا تفعل صم وأفطر، و  
قم ونم، فإن لجسدك عليك حقاً (٤).

فالحق في سلامة الجسم حق مشترك بين العبد وربّه (٥) وإسقاط الإنسان لحقه فيما

= أبو الحجاج - المنشورات العلمية بيروت تحقيق / عبد الرحمن الطاهر، محمد السورتى - ج ١ ص ٣٥٥،  
معانى القرآن الكريم للنحاس: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - تحقيق محمد  
على الصابونى - ج ٤ ص ١١٢.

(١) سورة البقرة: من الآية رقم (١٩٤).

(٢) سورة البقرة: من الآية (١٩٥).

(٣) سورة البقرة: من الآية رقم (١٧٣).

(٤) صحيح البخارى بشرح فتح البارى: ج ٤ ص ٢٥٩، صحيح البخارى: حديث رقم ١٨٧٤ باب حق الجسم في  
الصوم ج ٢ ص ٦٩٧، صحيح ابن حبان: حديث رقم ٣٥٧١ باب الصوم ج ٨ = ص ٣٣٧، فيض القدير:  
ج ١ ص ١٧٢، المستخرج على صحيح الإمام مسلم: أبى نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق  
الأصبهاني: دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٩٩٦ م الطبعة الأولى تحقيق / محمد حسن محمد حسن  
اسماعيل الشافعى ج ٢ ص ٢٤٠، السنن الكبرى للبيهقى: ج ٢ ص ١٧٦.

(٥) قواعد الأحكام للعلز بن عبد السلام: ج ١ ص ١٢٢.



اجتمع فيه حق الله وحقه مشروط بعدم إسقاط حق الله <sup>(١)</sup>، لأن الله تعالى تفضل على عباده فجعل ما هو حق لهم لا ينتقل الملك فيه إلا برضاهم ولا يصح الإبراء منه إلا بإسقاطهم، كما أن ما هو حق الله تعالى لا يتمكن العبد من أسقاطه والإبراء منه بل ذلك يرجع إلى صاحب الشرع فكل واحد من الحقيين موكول لما هو منسوب إليه ثبوتاً وإسقاطاً <sup>(٢)</sup>.

وقد حرم الله الجرح صونا لمهجة العبد، وأعضائه ومنافعها عليه ولو رضى العبد بإسقاط حقه في ذلك لم تعتبر رضاه، ولم ينفذ إسقاطه، ومن ثم فإن قطع أي عضو من أعضائه لا يحتمل الإباحة بغير حق <sup>(٣)</sup>، كذلك كل فعل من شأنه أن يؤدي إلى المساس بسلامة الإنسان، والإضرار بتكامل بنيانه وكيانه الإنساني وأنه من خلال ما سبق يتجلى مفهوم الحماية الذي حددته تلك النصوص ويعتمد في مواجهة أي مساس يمكن أن تطرحه معطيات التطور العلمي في مجال زرع الأعضاء أو غيرها من الأغراض إلا ما كان متضمناً لمصلحة راجحة للشخص كالعلاج والتداوي وغيرهما. وأن الفقهاء <sup>(٤)</sup> اتفقوا على تحريم كل ما يترتب عليه مساس بسلامة الجسم وضرورة معاقبة الجاني، وإن كانوا قد اختلفوا في الشروط اللازم توافرها لتوقيع عقوبة القصاص في العمد وكيفية استيفائه فيما يتعلق بمواطن الجسم المختلفة وأعضائه. <sup>(٥)</sup>

---

(١) قواعد الأحكام: ج ١ ص ١٨٣، الموافقات للشاطبي: ج ١ ص ٢٢٤.

(٢) الفروق للقرافي: ج ١ ص ١٩٥.

(٣) الفروق للقرافي: ج ١ ص ١٤٠، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ١٧٧.

(٤) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ١٧٧، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٢ ص ١٨٠، حاشية الباجوري:

ص ٢٠٦، المغنى: ج ٩ ص ٤١٦، المحلى: ج ١٢ ص ١٩٣.

(٥) المراجع السابقة.

## موقف القانون:

كفل القانون الحماية الجنائية لجسم الإنسان من خلال مبدأ الحرمة المطلقة للجسم فلا يجوز المساس بالجسم وهي أيضا حماية غير مقصورة على مواجهة الغير وإنما امتدت إلى حماية الجسم ضد تصرفات الشخص نفسه<sup>(١)</sup>، وقد اتفقت كافة التشريعات<sup>(٢)</sup>، على تحريم أفعال المساس بسلامة الجسم كالضرب والجرح وإعطاء المواد الضارة وغير ذلك من الأفعال التي يترتب على اقترافها مساس بسلامة الجسم، وقد حرم القانون كافة هذه الأفعال سواء وقعت بطريق العمد والخطأ دونما نظر إلى جسامة الضرر وذلك لأن سلامة جسم الإنسان تعنى احتفاظه بمادته الجسدية وتحرره من الآلام البدنية على النحو الذي يكفل له الإستمرار في أداء وظائفه في الحياة على نحو طبيعي<sup>(٣)</sup>، هذا وقد حظى الحق في سلامة الجسم وحمايته من الإعتداء عليه إهتماما في المواثيق والإتفاقيات الدولية والأوربية والأمريكية.

١- بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن الحق في سلامة الجسم من أهم الحقوق وأسمائها ولذا فقد أولاه عنايته ورعايته، حيث يبين أنه لا يجوز انتهاك الإنسان أو تعرضه للتعذيب أو العقوبات الوحشية أو القاسية، فقد ورد في نص

---

(١) د/ حسام الأهواني أصول القانون: ص ٤١٠، مقدمة القانون المدني نظرية الحق: د/ محمد سعد خليفة ص ٤٠، د/ عبد الحى حجازي: المدخل لدراسة العلوم القانونية الحق الكويت سنة ١٩٧٠ م ص ١٦٢.

(٢) ومنها التشريع المصري، والإيطالي، والكندى، والسودانى، واللبنانى، والعراقى والكويتى، ينظر: الأستاذ / محمد فاضل الجرائم الواقعة على الأشخاص دمشق سنة ١٩٦٥ م ص ٤٦، الأستاذ على السماك: الموسوعة الجنائية في القضاء الجنائى العراقى بغداد سنة ١٩٦٨ م ٤ ص ٩٨، د/ عبد المهيمى بكر سالم: الوسيط في قانون الجزاء الكويتى: مطبوعات جامعة الكويت سنة ١٩٧٣ م ١ ص ١٤٢، د/ محمود مصطفى: مرجع سابق ص ٢٤٧.

(٣) د/ محمود نجيب حسنى: الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية التى يكفلها له قانون العقوبات بحث سابق ص ٥٣٥، ٥٣٨، د/ محمد سامى الشوا: الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم مرجع سابق ص ١٦٠.

المادة الخامسة من الإعلان ( أنه لا يعرض إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو إحقاقه بالكرامة، فالتعذيب جريمة ضد سلامة الشخص )<sup>(١)</sup> .

وقد حظى الحق في سلامة الجسم وحمايته من الإعتداء عليه باهتمام إتفاقية تحريم إبادة الجنس فقد بينت هذه الإتفاقية أن الإعتداء على جسم الإنسان يشكل جريمة إبادة للجنس البشرى ) .

ولم تغفل إتفاقية جنيف الخاصة بحماية حقوق المدنيين وقت الحرب هذا الحق فقد جرمت في مادتها السابعة والأربعين بعد المائة كل ما يشكل مساسا بسلامة البدن كالتعذيب أو التجريب العلمى دون قيود )<sup>(٢)</sup> .

كذلك لم تغفل الدول الأوروبية حق الإنسان في سلامة جسمه فعندما أصدرت الإتفاقية الأوروبية<sup>(٣)</sup> لحقوق الإنسان وضعت مجموعة من القواعد تهدف في مضمونها إلى حماية حق الإنسان في سلامة جسمه ورعايته من إيقاع الأذى به، ولم تكف بذلك ولكنها أفردت للحق في سلامة الجسم إتفاقية خاصة هدفها الحماية اللازمة لهذا الحق ومنع تعذيب الإنسان أو معاملته معاملة لا تليق بأدميته أو الإعتداء على جسمه بأى شكل كان ما لم يكن له مسوغ من القانون،

---

(١) د/ محيى الدين العشماوى: حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى دكتوراة كلية الحقوق ١٩٧٢ م ص٢٣٩، ص٣٤٥، الشافعى محمد بشر قانون حقوق الإنسان - المطبعة العربية الحديثة مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ١٩٩٢ م ص١٢٣، د/ محمود شريف بسيونى، د/ محمد السعيد الرقائى د/ عبد العظيم مرسى وزير حقوق الإنسان دار العلم للملايين - ص٢٦٠.

(٢) د/ محيى العشماوى: مرجع سابق ص٣٤٥.

(٣) د/ عبد العزيز سرحان: الإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية دار النهضة العربية ١٩٦٦ م ص٢٥، د/ حازم حسن جمعة: للمنظمات الدولية نشر المكتبة العلمية الزقازيق ١٩٩٤ م ص٥١ وما بعدها.

كما أكدت على الحق في سلامة الجسم جميع الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية<sup>(١)</sup>.

في هذا الصدد وبالجملّة فإن هذا الحق ليس موضع خلاف أو مشاحه على الصعيد القانوني إقليمي أو دولياً.

**بين الشريعة والقانون :**

من خلال ما ورد في القانون نرى أن المشرع المصري خصص في الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون العقوبات المصري<sup>(٢)</sup> لجرائم القتل والجرح والضرب المواد ٢٣٠ إلى ٢٤٤.

بالإضافة إلى هذه المواد فقد نص المشرع على بعض صور الإعتداء على الحق في سلامة الجسم في مواضع متفرقة كالمادة ٢٦٥ التي تجرم اعطاء المواد الضارة والمادة ٢٩٤ التي تجرم المشاجرة أو التعدي والإيذاء الحقيقي إذا لم يحصل ضرب أو جرح وأنه لا شك في أن التشريع المصري بوضعه الحالي عاجز عن توفير الحماية الواجبة لجسم الإنسان فهناك من الأفعال ما يكون منطقياً على المساس بسلامة الجسم، دون أن يتخذ شكل الضرب أو الجرح أو المواد الضارة، وذلك مثل تسليط الأشعة مثلاً<sup>(٣)</sup> حيث يصدق عليها هذه

---

(١) الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر: د/ سيد محمود عبد الرحيم ص ١٣٨.

(٢) ووافقه في هذا المشرع الألماني حيث جرم الضرب والجرح وإعطاء المواد الضارة وزاد المشرع الألماني عبارة (سوء المعاملة للمدنية) أما المشرع الفرنسي فقد زاد إلى الأفعال الثلاثة السابقة عبارة (التعدي والعنف) مادة (٣١١) وتبعه في ذلك المشرع الإيطالي فذكر عبارات التعدي في المادة ٥٨١ والإيذاء الشخصي في المادة ٥٨٢، لمزيد من التفاصيل د/ محمود نجيب حسني: القسم الخاص في قانون العقوبات دار النهضة العربية ١٩٩٣ م ص ٢٠٣، وكذا الحق في سلامة الجسم لنفس المؤلف بحث سابق ص ٢٤٥.

(٣) وانظر في بيان الأمثلة والصور التي تتضمن الاعتداء على سلامة الأعضاء والجسم ومع ذلك لا تدخل في نطاق التجريم لأنه لا يصدق عليها لفظ الضرب: د/ محمد زين العابدين طاهر - مدى حق الإنسان في سلامة أعضائه والشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ص ١٨١، ص ١٨٢.



الأوصاف مع أنها قد تؤدي إلى ضرر أبلغ من ضرر الجرح والضرب وإعطاء المواد الضارة وتدارك هذا القصور التشريعي يستوجب إعادة صياغة هذه النصوص ووضع لفظ يستوعب أنواع المساس بسلامة الجسم، وفي هذا الصدد ذهبت محكمة النقض المصرية، إلى التوسع في مدلول الضرب حينما تعذر وصف الفعل بأنه ضرب بالمعنى الدقيق فعرفت الضرب في حكم لها بأنه كل فعل مادي يقع على جسم الإنسان، عمداً يقصد الإيذاء<sup>(١)</sup>، ولعل ما ذهبت إليه محكمة البعض هو ما جعل البعض يقترح وضع لفظ الإيذاء<sup>(٢)</sup> بهذا الخصوص إلا أن لفظ الضرر هو أنسب الألفاظ في هذا الشأن لأنه أعم وأشمل، وقد حاول واضعي مشروع قانون العقوبات الإسلامي المصري النقص الذي يعتري النصوص القانونية الحالية عن إسباغ الحماية الكاملة على جسم الإنسان).

فجاءت المادة (٥١٤) من المشروع على ( أن يعاقب كل من اعتدى عمداً على سلامة الجسم إنسان بإعطائه مادة ضارة أو محددة، أو يضر به أو بإحداث جرح أو بأى وسيلة أخرى فالتعبير بعبارة ( أو بأى وسيلة أخرى ) يندرج تحتها أي فعل يتحقق به الإيذاء البدني حتى ولو لم يتخذ شكل الضرب أو الجرح أو أعطاء المواد الضارة<sup>(٣)</sup>.

---

(١) د/ حسن محمد ربيع: المسؤولية الجنائية في مهنة التوليد ص ١٤ ونقض في ١٩٥٢/١/٦ م ٤ ق ص ٣٤٦  
(٢) د/ أحمد شوقي أبو خطوة: القانون الجنائي والطب الحديث ص ٢٢، د/ فوزية عبد الستار: شرح قانون العقوبات القسم الخاص فقرة ٥٢ ص ٤٥٥، الطبعة الثانية دار النهضة العربية سنة ١٩٨٨، د/ محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات القسم الخاص مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٢ م ص ٢٤١. د/ عمر السعيد رمضان: شرح قانون العقوبات القسم الخاص ص ٢٩١، ص ٢٩٢، د/ حسنين عبيد: جرائم الإعتداء على الأشخاص طبعة ١ سنة ١٩٧٣ م ص ١١٥.

(٣) د/ محمد أمين متولى: المساس بجسم الإنسان لأجل العلاج بكتورة كلية الحقوق للقاهرة سنة ٢٠٠٢ - ص ١٠١، د/ عجمي مصطفى عجمي: مدى مشروعية عمليات زرع الأعضاء بكتورة كلية الحقوق للقاهرة سنة ١٩٩٣ م - ص ٢٦.



وفي الشريعة الإسلامية: نجدتها أضفت الحماية الجنائية على الحق في سلامة الجسم وأحاطته بضمانات كاملة وتجريم كافة صور التعدي والإيذاء على هذا الحق أيا كان نوعها مادية أم معنوية بل أن المشرع الإسلامي جرم أفعالاً لم يتفرد بتجريمها أي قانون حتى الآن كما هو الحال بالنسبة للعائن<sup>(١)</sup> أي الحد وما في حكمها كالسحر ونحوه وعلى ذلك فلم يترك المشرع الإسلامي أي جزء من الجسم وأعضائه عارياً من الحماية الجنائية لأي لون من ألوان الإيذاء، أن التعدي لينال منه بل أحاطه بحماية كاملة ولم يترك أي ثغرة ينال منها أي فعل من شأنه الإيذاء ليخرج عن نطاق التجريم مهما كان نوعه، ولذلك فإنه منعاً لنوع أسلوب الإيذاء تنوعت العقوبة ما بين القصاص والدية والحكومة والتعزير وهذا إن دل فإنما يدل على كفاية المشرع الإسلامي ولا غرو ولا عجب فإنه أهل لذلك في حمايته للحقوق بوجه عام وللحق في سلامة الجسم والحياة بوجه خاص، وهذا إن دل فإنما يدل على درجة السمو والكمال التي يتميز بها التشريع الإسلامي من تقدير كامل للحقوق التي بعضها إلى مرتبة الضروريات مما يجعل أصحاب البصرة النافذة والعقول النيرة يشيرون بأصابع الثناء والكمال إلى هذه الشريعة الغراء وبأصابع القصور والإتهام إلى ما عداها من القانون الوضعي لما تتميز به من قصور أفقده مكانته في التقييم...

---

(١) معين الحكام: ص ١٩٢، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢١٧ حاشية ابن عابدين: ج ٤ ص ٦٢، المجموع شرح المذهب: ج ٩ ص ٦٧ المذهب للشيرازي: ج ٢ ص ٢٤٥، كشف القناع: ج ٥ ص ٥١٠.



## المبحث الثاني الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها

هناك اعتداءات على ما دون النفس اتفق الفقهاء على تجريمها والعقاب عليها  
نبينها فيما يلي:

تعريف الجناية على ما دون النفس:

الجناية على ما دون النفس: هي كل فعل محرم وقع على الأطراف أو  
الأعضاء، سواء أكان بالقطع، أم بالجرح، أم بإزالة المنافع<sup>(١)</sup>.

وتتقسم الجناية على ما دون النفس إلى قسمين:

الأول: الجناية الموجبة للقصاص.

الثاني: الجناية الموجبة للدية وغيرها.

القسم الأول : الجناية على ما دون النفس الموجبة للقصاص:

أ - شروط القصاص في الجناية على ما دون النفس:

تكون الجناية على ما دون النفس موجبة للقصاص إذا تحقق فيها الشروط

الآتية:

١ - أن يكون الفعل عمدا:

اتفق الفقهاء<sup>(٢)</sup> على أن العمد شرط من شروط وجوب القصاص في الجناية

على ما دون النفس<sup>(١)</sup>.

---

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٤.

(٢) البحر الرائق: ج ٨ ص ٣٣٥، العقود الدرية: ج ٢ ص ٢٤٥، رد المختار على الدر المختار: ج ٦ ص ٥٢٨،

مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٦١٥، فتح القدير: ج ١٠ ص ٢١٥، ٢١٦، تبيين الحقائق: ج ٦ ص ١٢٦، بدائع

الصنائع: ج ٧ ص ٢٣٤، تبصرة الحكام: ج ٢ ص ٢٢٧، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٤

ص ٣٣٣، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٤٥، منح الجليل شرح مختصر خليل: ج ٩ -

واختلفوا فيما وراء ذلك: فذهب فقهاء الحنفية، وأبو بكر، وابن أبي موسى من فقهاء الحنابلة إلى أنه ليس فيما دون النفس شبه عمد <sup>(٢)</sup>، فما كان شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس ؛ لأن ما دون النفس لا يقصد إتلافه بآلة دون آلة عادة فاستوت الآلات كلها في الدلالة على القصد، فكان الفعل، عمدا محضا.

ويشترط المالكية: <sup>(٣)</sup> للقصاص فيما دون النفس أن يكون الجرح ناتجا عن قصد الضرب عداوة، فالجرح الناتج عن اللعب، أو الأدب لا قصاص فيه.

---

ص ١٩، مواهب الجليل: ج ٦ ص ٢٣١، التاج والإكليل: ج ٨ ص ٢٩٢، مغنى المحتاج كج ٥ ص ٣٣٥، أسنى المطالب: ج ٤ ص ٢، حاشية البيجرمي: ج ٤ ص ١٣٧، المغنى لابن قدامة: ج ٨ ص ٢١٥، السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية: ص ١٩٧، كشف القناع: ج ٥ ص ٥٠٦، المحلى: ج ١١ ص ٩، البحر الزخار: ج ٦ ص ٢١٨، شرح النيل وشفاء العليل: ج ١٥ ص ٢٧.

(١) لم يرد في القرآن الكريم آيات تصف الجناية على ما دون النفس بالعمدية كما وصفت الجناية على النفس، قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ الآية (٩٣) من سورة النساء . ولكن ورد النص بالعقوبة على الجناية فيما دون النفس في قوله تعالى ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ من الآية (٤٥) من سورة المائدة، والعقوبة المقررة هنا القصاص، ولا يأتي القصاص إلا إذا كانت الجناية عمداً، والعمد فيما دون النفس هو: قصد الفعل والشخص بما يتلف غالباً.

وفصل صاحب الهداية فقال: وأما الجرح فإنه يشترط أن يكون على وجه العمد، وهنا يكون موجب القصاص. العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢٣٥.

(٢) الهداية: ج ٤ ص ١٦٦، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣١٠، المغنى لابن قدامة: ج ٩ ص ٤١٠.

(٣) التاج والإكليل لمختصر خليل: ج ٨ ص ٢١٣ وما بعدها، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٤ ص ٢٤٩ وما بعدها، منح الجليل شرح مختصر خليل: ج ٩ ص ٣٦ وما بعدها.

وعند الشافعية: <sup>(١)</sup> كما يعتبر في القتل أن يكون عمدا محضاً، يعتبر ذلك في الطرف أيضاً، فلا يجب القصاص بالجراحات وإيالة الأطراف إذا كانت خطأ أو شبه عمد، ومن صور شبه العمد أن يضرب رأسه بلطمة أو حجر لا يشج غالباً لصغره، فيتورم الموضع ويتضح العظم.

وذهب جمهور الحنابلة: <sup>(٢)</sup> إلى أن شبه العمد لا يوجب القصاص في الجنابة على ما دون النفس، وهو أن يقصد ضربه بما لا يفضي إلى ذلك غالباً، مثل أن يضربه بحصاة لا توضح مثلها، فلا يجب القصاص ؛ لأنه شبه عمد.

## ٢ - أن يكون الفعل عدواناً:

اتفق الفقهاء على أن العدوان <sup>(٣)</sup> شرط من شروط وجوب القصاص في الجنابة على ما دون النفس كما هو شرط في الجنابة على النفس، فإن لم يكن الجاني متعدياً في فعله، فلا يقتص منه، كأن يكون الجاني:

أ - غير أهل للعقوبة ؛ لأن الأهلية هي مناط التكليف، ويعتبر الشخص كامل الأهلية بالعقل والبلوغ.

ب - إذا كان ارتكاب الفعل الضار بحق أو شبهة. فلا يقتص ممن أقام الحد، أو نفذ التعزير، سواء أكان قتلاً أم قطعاً، ولا من الطبيب بشروطه ؛ لأن الغرض من فعل الطبيب هو شفاء المريض لا الاعتداء عليه، ولا ممن وجب عليه دفع الصائل بشروطه. ولا ممن ارتكب الجنابة بأمر من المجني عليه عند

---

(١) مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٥.

(٢) المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ٤١٠.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٤٣، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٤ ص ٣٤٨، منح الجليل شرح مختصر خليل: ج ٩ ص ٣٦ وما بعدها، أسنى المطالب: ج ٤ ص ٢٢.



الحنفية<sup>(١)</sup> و الشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup>، فمن قال لآخر: اقطع يدي ولا شيء عليك، فقطع فلا شيء عليه مع الإثم عليهما.

ويرى المالكية<sup>(٤)</sup> أنه يجب القصاص إن لم يستمر المقطوع على إبراء القاطع، بأن رجع عنه بعد القطع، أما إن استمر على الإبراء فليس على القاطع إلا الأدب، وقيل: عليه الأدب مطلقاً من غير تفصيل بين استمرار المقطوع على الإبراء والرجوع عنه.

### ٣ - كون المجني عليه مكافئاً للجاني:

كون المجني عليه مكافئاً للجاني في الصفات الآتية:

#### أ - التكافؤ في النوع، الذكورة والأنوثة:

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(٥)</sup> إلى أنه لا يشترط التكافؤ بين الجاني والمجني عليه في النوع، فيجري القصاص بين الذكور والإناث بنفس أحكام القصاص في النفس.

ويرى الحنفية: <sup>(٦)</sup> أنه يجب أن يكافئ المجني عليه الجاني في النوع ؛ لأنه يشترط للتكافؤ أن يكون أرش كل من الجاني والمجني عليه مساوياً للآخر،

---

(١) المبسوط للسرخسي: ج ٢٤ ص ٩١، الجوهرة النيرة: ج ٢ ص ١٢٦، فتح القدير: ج ٨ ص ١٩١ وما بعدها، مجمع الضمانات: ص ١٦٠.

(٢) أسنى المطالب: ج ٤ ص ٧ وما بعدها، مغني المحتاج للشريني الخطيب: ج ٥ ص ٢٢٤، نهاية المحتاج للرمل: ج ٧ ص ٢٦١، حاشية البجيرمي على المنهج: ج ٣ ص ٣٥٧ وما بعدها.

(٣) كشف القناع: ج ٦ ص ١٤١.

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٤٠ وما بعدها.

(٥) الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٢٦٦، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٥، تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي: ج ٨ ص ٤١٤، شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٩١، المختصر النافع: ص ٣١٤.

(٦) بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٢٩٧ وما بعدها، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: للزيلعي: ج ٦ ص ١١٢، نصب الراية: ج ٦ ص ٣٥٥، الجوهرة النيرة: ج ٢ ص ١٢٣ وما بعدها، البحر الرائق لابن نجيم: ج ٨ ص ٣٤٨.

فيجري القصاص عندهم فيما دون النفس إذا كانا ذكرين أو أنثيين، فإن كان أحدهما ذكرا والآخر أنثى، فلا قصاص ؛ لأن المماثلة في الأروش شرط وجوب القصاص فيما دون النفس وهذا قول ابي حنيفة وأبي يوسف.

ونقل عن محمد بن الحسن الشيباني جريان القصاص بين الرجل والمرأة في الشجاج التي يجري فيها القصاص ؛ لأنه ليس في الشجاج تفويت منفعة.

#### ب - التكافؤ في الدين:

اختلفت آراء الفقهاء في اشتراط التكافؤ في الدين:

حيث ذهب الحنفية: <sup>(١)</sup> إلى أنه يجري القصاص فيما دون النفس بين المسلم والنمي لتساويهما في الأروش، وكذا بين المسلمة والكتابية. وعند المالكية: <sup>(٢)</sup> على المشهور من المذهب أنه لا يقتص من الكافر للمسلم ؛ لأن جناية الناقص على الكامل كجناية ذي يد سلاء على صحيحة في الجراح، ويلزمه للكمال ما فيه من الدية، وإلا فحكومة عدل إن برئ على شين، وإلا فليس على الجاني إلا الأنب.

ويرى الشافعية: <sup>(٣)</sup> أنه لا يشترط في قصاص الطرف التساوي في البدل، فيقطع النمي بالمسلم، ولا عكس فيه.

وكذلك قال الحنابلة: <sup>(٤)</sup> من لا يقتل بقتله، لا يقتص منه فيما دون النفس له أيضا كالمسلم مع الكافر ؛ لأنه لا تؤخذ نفسه بنفسه، فلا يؤخذ طرفه بطرفه، ولا يجرح بجرحه كالمسلم مع المستأمن.

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٢٩٧ وما بعدها، نصب الرأية: ج ٦ ص ٣٥٥، البحر الرائق: ج ٨ ص ٣٤٩.

(٢) للتاج والإكليل لمختصر خليل: ج ٨ ص ٣١١.

(٣) تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي: ج ٨ ص ٤١٤.

(٤) الإنصاف: ج ٩ ص ٤٦٧.

### ج - التكافؤ في العدد:

ذهب المالكية <sup>(١)</sup>، والشافعية <sup>(٢)</sup>، وهو المذهب عند الحنابلة <sup>(٣)</sup> إلى أن الجماعة إذا اشتركوا في جرح موجب للقصاص وجب القصاص على جميعهم ؛ لما روي أن شاهدين شهدا عند علي عليه السلام على رجل بالسرفة فقطع يده، ثم جاء بآخر، فقالا: هذا هو السارق وأخطأنا في الأول فرد شهادتهما على الثاني وغرمهما دية الأول وقال: لو علمت أنكما تعمدتما لقطعكما.

فأخبر أن القصاص على كل واحد منهما لو تعمد ؛ ولأنه أحد نوعي القصاص، فتؤخذ الجماعة بالواحد كالأنفس. هذا إذا لم يتميز فعل كل واحد، أما لو تميز: بأن قطع هذا من جانب، وهذا من جانب حتى التقت الحديدتان، أو قطع أحدهما بعض اليد، وأبانها الآخر، فلا قصاص على واحد منهما عند الشافعية والحنابلة. ويلزم كل واحد منهما حكومة عدل تليق بجنايته.

والأظهر عند المالكية: <sup>(٤)</sup> أنه يقتص من الكل إذا كانوا ثلاثة: قلع أحدهم عينه، والآخر قطع يده، والثالث رجله ولم يعلم من الذي فقأ العين وقطع الرجل أو اليد، ولا تمالؤ بينهم، اقتص من كل بفقأ عينه، وقطع يده ورجله، وأما إن تميزت جناية كل واحد ولا تمالؤ بينهم، فيقتص من كل منهم كفعله بالمجني عليه.

وأما عند الحنفية: <sup>(٥)</sup> والحنابلة: <sup>(٦)</sup> في وجه فلا تقطع الأيدي باليد، وتجب الدية، كالاثنين إذا قطعا يد رجل، أو رجله، أو أذهبا سمعه أو بصره.

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٥١، حاشية الصعيدي على الخرشي: ج ٨ ص ١٤.

(٢) مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٥ وما بعدها.

(٣) المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ٣٧٠، الكافي: ج ٤ ص ١٩.

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٥٠، منح الجليل شرح مختصر خليل: ج ٩ ص ٣٩.

(٥) بدائع الصنائع للكاتاني: ج ٧ ص ٢٩٩، الهداية مع العناية: ج ٨ ص ٢٨٠.

#### ٤ - المماثلة في المحل (٢)

لا خلاف بين الفقهاء في أنه يشترط لوجوب القصاص في الجناية على ما دون النفس توافر التماثل بين محل الجناية، ومحل القصاص، فلا يؤخذ شيء من الأصل إلا بمثله، فلا تؤخذ اليد إلا باليد ؛ لأن غير اليد ليس من جنسها، فلم يكن مثلاً لها، إذ التجانس شرط للمماثلة، ولا تقطع اليسار باليمين ولا اليمين باليسار، ولا أصبع من يد بأصبع من الرجل لانعدام المساواة بين هذه الأعضاء فإن فيما هو المقصود بها لا مساواة يعني مقصود منفعة البطش في اليد، والعمل بها وبين اليمين، واليسرى في تلك تفاوت، وكذلك في الأسنان لا تؤخذ الثنية إلا بالثنية لاختلاف منافعها، فإن بعضها قواطع، وبعضها ضواحك، واختلاف المنفعة بين الشئيين يلحقهما بجنسين، ولا مماثلة عند اختلاف الجنس.

#### ٥ - المماثلة في المنفعة (٣)

اتفق الفقهاء على أنه يشترط لوجوب القصاص في الجناية على ما دون النفس أن تتماثل منافعها عند الجاني وعند المجني عليه، وإذا اتحد الجنس في الأطراف كاليد والرجل لم يؤثر التفاوت في الصغر والكبر، والطول والقصر، والقوة والضعف، والضحامة والنحافة ؛ لأن الاختلاف في الحجم لا يؤثر في منافعها. واختلف الفقهاء في بعض الأعضاء، وسوف نتناول بيان ذلك في موضعه.

---

(١) المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ٢٧٢.

(٢) المبسوط للرخسي: ج ٢٦ ص ١٣٥، بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٢٩٩ وما بعدها، المدونة للإمام مالك: ج ٤ ص ٥٧٢، المنتقى شرح الموطأ: ج ٧ ص ١٢٢، أحكام القرآن لابن العربي: ج ٢ ص ١٣٥، الأم للإمام الشافعي: ج ٦ ص ٥٥، المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٤٢ وما بعدها، الإيضاح: ج ١٠ ص ١٠٣ وما بعدها.

(٣) المراجع السابقة - نفس الموضع.



ب - أنواع الجنابة على ما دون النفس:

الجنابة على ما دون النفس إما أن تكون بالقطع والإبانة، أو بالجرح الذي يشق، أو بإزالة منفعة بلا شق ولا إبانة<sup>(١)</sup>.

ومن ثم فأنواع الجنابة على ما دون النفس ثلاثة:

النوع الأول: أن تكون الجنابة بالقطع والإبانة:

النوع الثاني: الجراح.

النوع الثالث: إبطال المنافع بلا شق ولا إبانة.

ونبين ذلك فيما يلي:

النوع الأول: أن تكون الجنابة بالقطع والإبانة:

يجب القصاص بالجنابة على الأعضاء والأطراف إذا أتت إلى قطع العضو أو الطرف بشروط معينة سوف نتناولها بالتفصيل في الاعتداء على الميؤس من شفائه فيما دون النفس، وكذلك في الاعتداء على أعضاء المشوهين خلقياً بصور الاعتداء المختلفة.

النوع الثاني: الجراح:

الجنابة على ما دون النفس قد لا تكون بالقطع والإبانة بل بالجرح، وهو نوعان:

الأول: الجراح الواقعة على الرأس والوجه، وتسمى الشجاج<sup>(٢)</sup>.

الثاني: الجراح الواقعة على سائر البدن.

أولاً - الشجاج:

الشجاج أقسام: أشهرها ما يلي<sup>(١)</sup>:

---

(١) لسنى المطالب: ج ٤ ص ٢٣.

(٢) فتح القدير: ج ١٠ ص ٢٨٧، المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٣٤٠.



١ - الحارصة: الحارصة لغة: من الحرص، ومن معانيه الشق والخرق، ومنه قيل: حرص القصار الثوب أي شقه وخرقه بالدق.

والحارصة اصطلاحاً: نوع من الشجاج وهي الشجة التي تحرص الجلد أي تخدشه وتشقه قليلاً وتقشره شيئاً يسيراً ولا تدميه. والحارصة تسمى الخادشة والقاشرة أيضاً.

٢ - الدامية: وهي التي تدمي موضعها من الشق والخدش، ولا يقطر منها دم، هكذا نص عليه الشافعي وأهل اللغة، وتأتي بعدها عند الشافعية الدامعة وهي ما يسيل منها الدم، أما عند الحنفية فالدامية ما تخرج الدم وتسيله، وتأتي عندهم بعد الدامغة، وهي: التي تظهر الدم كالدمع ولا تسيله. والدامية تسمى عند بعض الفقهاء البازلة؛ لأنها تبزل الجلد أي تشقه.

٣ - الباضعة: من معاني البضع في اللغة: الشق. يقال: بضع الرجل الشيء يبضعه: إذا شقه، ومنه الباضعة: وهي الشجة التي تشق اللحم بعد الجلد، ولا تبلغ العظم، ولا يسيل بها الدم.

٤ - المتلاحمة: وهي التي تغوص في اللحم، ولا تبلغ الجلدة بين اللحم والعظم، وتسمى اللاحمة أيضاً.

٥ - السمحاق: وهي التي تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم، وقد تسمى هذه الشجة عند بعض الفقهاء الملطى، والملطاة، واللاطئة.

٦ - الموضحة: وهي التي تخرق السمحاق وتوضح العظم.

---

(١) المبسوط للسرخسي: ج ٢٦ ص ٧٣، تبيين الحقائق للزيلعي: ج ٦ ص ١٣٢، نصب الرأية: ج ٦ ص ٤٠١، العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢٨٤، الجوهرة للنيرة: ج ٢ ص ١٣١ وما بعدها، المنتقى شرح الموطأ: ج ٧ ص ٨٩، الأحكام السلطانية للماوردي: ص ٢٩١، نهاية المحتاج للرملي: ج ٧ ص ٢٨٢، كشف القناع: ج ٦ ص ٥١ وما بعدها، شرح النيل وشفاء العليل: ج ١٥ ص ١٦ وما بعدها.

٧ - الهاشمة: وهي التي تهشم العظم أي تكسره سواء أوضحت أم لا عند الشافعية.

٨ - المنقلة: بتشديد القاف وفتحها، أو كسرهما، وهي التي تكسر العظم وتنقله من موضع إلى موضع سواء أوضحت وهشمت أم لا.

٩ - المأمومة: وهي التي تبلغ أم الرأس وهي خريطة الدماغ المحيطة به، ويقال لها الآمة أيضا.

١٠ - الدامغة: وهي التي تخرق الخريطة، وتصل الدماغ. فهذه الأقسام العشرة هي المشهورة، وذكر فيها ألفاظ أخرى تؤول إلى هذه الأقسام.

وتتصور جميع هذه الشجاج في الجبهة كما تتصور في الرأس، وكذلك تتصور ما عدا المأمومة والدامغة في الخد، وفي قسبة الأنف، واللحي الأسفل. والتسميات السابق ذكرها تكاد تكون محل اتفاق بين المذاهب، وإن كان هناك خلاف يسير في ترتيبها، فمرده الاختلاف في تحديد المعنى اللغوي. وأما حكم هذه الشجاج:

اتفق الفقهاء على أن القصاص واجب في الموضحة <sup>(١)</sup> لقوله ﷺ : ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ <sup>(٢)</sup> ولتيسير ضبطها واستيفاء مثلها ؛ لأنه يمكن أن

---

(١) العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢٨٤، تبيين الحقائق: ج ٦ ص ١٣٣، العناية: ج ١ ص ٢٨٧، المبسوط: ج ٢٦ ص ٨٢، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٢٥، نصب الرأية: ج ٦ ص ٤٠١، درر الحكام = شرح غرر الأحكام: ج ٢ ص ١٠٥، شرح السير الكبير: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، الشركة الشرقية للأعلانات: ج ٥ ص ١٨٢، المدونة للإمام مالك: ج ٤ ص ٦٣٩، المنتقى شرح الموطأ: ج ٧ ص ٨٩، الأم للإمام الشافعي: ج ٦ ص ٨، أسنى المطالب: ج ٤ ص ٢٢، حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١١٤، الأحكام السلطانية للماوردي: ص ٢٩٢، المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٥٣ وما بعدها، الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٦٥١، الأنصاف: ج ١٠ ص ٢٧ وما بعدها، البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٣٤، التاج المذهب: ج ٤ ص ٢٦١.

ينهي السكين إلى العظم فتتحقق المساواة فلو لم يجب القصاص في الموضحة لسقط حكم الآية، و { قضى عليه الصلاة والسلام في الموضحة بالقصاص }، ولا قصاص فيما فوق الموضحة أى ما هو أعظم منها من الشجاج، وهي الهاشمة، والمنقلة، والآمة ؛ لأنه لا يمكن اعتبار المساواة فيما بعدها، وهذا لأن فيها كسر عظم فلا يؤمن فيها الحيف ويخشى منها التلف وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن المنقلة لا قود فيها وانفرد ابن الزبير فروينا عنه: أنه أقاد منها وأجمعوا أن لا قود في المأمومة،<sup>(١)</sup> ونص على عدم القصاص فيما فوق الموضحة كتب المذاهب<sup>(٢)</sup> وشذ ابن حزم فذهب إلى أن القصاص واجب فيما فوق الموضحة وفي جميع الشجاج والجراح واحتج بقوله تعالى ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾<sup>ج</sup>، فلو كان شئ من الجروح لا تمكن فيه المماثلة لما أمرنا الله بالقصاص من الجروح جملة<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة المائدة من الآية (٤٥).

(٢) الإجماع لابن المنذر: ص ٧٢.

(٣) العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢٨٤، نصب الراية: ج ٦ ص ٤٠١، درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ٢ ص ١٠٥، المدونة للإمام مالك: ج ٤ ص ٦٣٩، المنتقى شرح الموطأ: ج ٧ ص ٨٩، الأم للإمام الشافعي: ج ٦ ص ٨، أسنى المطالب: ج ٤ ص ٢٢، حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١١٤، الأحكام السلطانية للماوردي: ص ٢٩٢، المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٥٣ وما بعدها، الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٦٥١، الأنصاف: ج ١٠ ص ٢١ وما بعدها، الروضة البهية: ج ١٠ ص ١٠٧.

(٤) العناية شرح الهداية: ج ١٠ ص ٢٨٤، تبیین الحقائق: ج ٦ ص ١٢٣، العناية: ج ١ ص ٢٨٧، المبسوط: ج ٢٦ ص ٨٢، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٢٥، نصب الراية: ج ٦ ص ٤٠١، درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ٢ ص ١٠٥، شرح السير الكبير: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، الشركة الشرقية للأعلانات: ج ٥ ص ١٨٢، المدونة للإمام مالك: ج ٤ ص ٦٣٩، المنتقى شرح الموطأ: ج ٧ ص ٨٩، الأم للإمام الشافعي: ج ٦ ص ٨، أسنى المطالب: ج ٤ ص ٢٢، حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١١٤، الأحكام السلطانية للماوردي: =

والراجع: عدم وجوب القصاص فيما فوق الموضحة، وأما ابن حزم فمحجوج عليه بالإجماع الذي قبله، وقوله تعالى ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾<sup>١</sup>، تقتضى المساواة فلا تتحقق إلا إذا تحققت المساواة، وأما إذا لم يمكن المساواة فيسقط القصاص لفوات محل القصاص، والقصاص على وجه المماثلة فيما فوق الموضحة متعذر لتعذر إيقاعه بالقدر والوصف الثابت فى الجناية لأن فيه كسر عظم.

وأما الشجاج التى هى دون الموضحة وهى السحاق والمتلاحمة والباضعة والدامية والدامعة والحارصة فقد اختلف الفقهاء فيها على رأيين:  
الأول: أنه لا قصاص فيها وهو مذهب الحنابلة والشافعية والزيدية وهو رأى الحسن بن زياد عن الحنفية<sup>(١)</sup>.

دليله: أنه لا يمكن ضبط قدرها لأنها لا تنتهى إلى عظم فلا يمكن استيفاءه على وجه المماثلة.

الثانى: أنه يجب القصاص وهو مذهب المالكية وظاهر مذهب الحنفية والأصح عندهم وهو أيضاً قول عند الشافعية<sup>(٢)</sup>.

دليله: أنه يمكن اتبار المماثلة فيها لأنه ليس فيها كسر عظم ولا خوف تلفه، ويمكن تقدير المماثلة بأن يسير غوار الشجرة بمسار ثم تتخذ حديدة بقدر ذلك فتتفد فى اللحم إلى آخرها فيستوغى منه مثل ما فعل.

---

ص ٢٩٢، المغنى لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٥٣ وما بعدها، الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٦٥١، الأنصاف:

ج ١٠ ص ٢٧ وما بعدها، البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٣٤، التاج المذهب: ج ٤ ص ٢٦١.

(١) الكافى: ج ٤ ص ٢٠، شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٩٦، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٣، البحر الزخار:

ج ٥ ص ٢٣٤، التاج المذهب: ج ٤ ص ٢٦١، تبیین الحقائق: ج ٦ ص ١٣٣، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٩.

(٢) الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٥٣، شرح الخرشي: ج ٨ ص ٥، تبیین الحقائق: ج ٦ ص ٥٨٢، مغنى المحتاج: ج ٤

ص ٢٦، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٣.



## ونوقش ذلك:

بأن استيفاء فيما هو أقل من الموضحة لا تؤمن فيه الزيادة، وبيان هذا أنه إن اقتص من غير تقدير العمق أفضى إلى الزيادة فيأخذ أكثر من حقه وهو لا يجوز، وإن اعتبر مقدار العمق أفضى العمق إلى أن يقتص من الباضعة والسحاق موضحة ومن الباضعة سمحاقاً، فقد يكون لحم مشجوج غليظاً بحيث يكون عمق موضحة كموضحة الشاج أو سمحاقه، وأن لم نعتبر في الموضحة قدر عمقها فكذاك يجب أن لا يعتبر في غيرها<sup>(١)</sup>.

## والراجع:

هو الرأي الأول لقوة دليله ولقوة الإعتراض الوارد على الرأي الثاني.

## الثاني: الجراح الواقعة على سائر البدن:

اتفق الفقهاء<sup>(٢)</sup> على أنه لا قصاص في الجائفة<sup>(٣)</sup> لما روي عن ابن صهبان عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: لا قود في المأمومة، ولا في الجائفة، ولا في المنقلة<sup>(٤)</sup>. ولأنها جراح لا تؤمن الزيادة فيها، فلم يجب فيها قصاص، ككسر العظام، وروي عن أبي يوسف: أن ما

(١) المغني: ج ٩ ص ٤٢٠.

(٢) بدائع الصنائع للكاملي: ج ٧ ص ٢٩٦، تبين الحقائق للزيلعي: ج ٦ ص ١١٢، المدونة للإمام مالك: ج ٤ ص ٥٦٦، الأحكام السلطانية للماوردي: ص ٢٩٢، المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٣٧٠، الفروع لابن مفلح: ج ٦ ص ٣٦.

(٣) والجائفة هي التي تصل إلى الجوف، والمواضع التي تنفذ فيها الجراحة إلى الجوف هي الصدر والظهر، والبطن، والجنبان، والدبر، ولا تكون في اليدين والرجلين، ولا في الرقبة جائفة، لأن الجرح لا يصل إلى الجوف، وتحصل الجائفة بكل ما يفضي إلى باطن جوف، فلا فرق بين أن يجفف بحديدة أو خشبة محددة، ولا بين أن تكون الجائفة واسعة أو ضيقة ولو قدر إبرة.

بدائع الصنائع للكاملي: ج ٧ ص ٢٩٦، المدونة للإمام مالك: ج ٤ ص ٥٦٦.

(٤) سنن البيهقي الكبرى: ج ٨ ص ٦٥، شرح سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٩٠ رقم ٢٦٣٧ حديث حسن. وقال الشيخ الألباني حديث حسن.



وصل من الرقبة إلى الموضع الذي لو وصل إليه من الشراب قطره، تكون جائفة ؛ لأنه لا يفطر إلا إذا وصل إلى الجوف.

أما غير الجائفة فيرى الشافعية <sup>(١)</sup> والحنابلة <sup>(٢)</sup> بأن ما لا قصاص فيه إذا كان على الرأس والوجه، لا قصاص فيه إذا كان على غيرهما. .  
وذهب الحنفية <sup>(٣)</sup> إلى أن الجراحات التي في غير الوجه والرأس لا قصاص فيها.

بل فيها "حكومة عدل" <sup>(٤)</sup> إذا أوضحت العظم وكسرتة، وإذا بقي لها أثر، وإلا فلا شيء فيها عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد يلزمه قيمة ما أنفق إلى أن يبرأ.

---

(١) لسنى المطالب: ج ٤ ص ٥١، الأحكام السلطانية للماوردي: ص ٢٩٢، حاشيتنا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١٣٤.

(٢) كشف القناع: ج ٦ ص ٥٤، الإنصاف: ج ١٠ ص ١١١.

(٣) بدائع الصنائع للكاملي: ج ٧ ص ٢٩٦، تبیین الحقائق للزيلعي: ج ٦ ص ١١٢، درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ٢ ص ١٠٥.

(٤) الحكومة: يُستفاد من عبارات الفقهاء أن حكومة العدل أرش غير مقدر شرعاً، يفوض هذه للحاكم وأهل الخبرة خيابة على ما دون النفس ليس فيها قصاص ولا أرش مقدر بالنص وسبب التسمية أن استقرار الحكومة يتوقف على حكم حاكم أو محكم معتبر ومن ثم لو اجتهد فيه غيره لم يكن له أثر، وقال ابن عرفة ألفاظ المدونة تارة يأتي فيها لفظ الحكومة. وتارة لفظ الاجتهاد فيحتمل أن يكون مترادفين ودليلهما أن الجناية التي ليس فيها أرش مقدر يجب لها أرش بالاجتهاد حتى لا تصير هدراً، كصيد الحرم إذا لم يوجد نص في مثله رجع منه إلى نوي عدل ليعرف مثله ينظر:

بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٢٣، تبیین الحقائق: ج ٦ ص ١٣٣، منح الجليل: ج ٩ ص ١٠٣، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي: ج ٤ ص ٢٦٩ مغني المحتاج: ج ٤ ص ٧٧، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٣٤٤ - الكافي: ج ٤ ص ١٨، ص ٩٣، ٩٤ - الكافي: ج ٤ ص ١٨، ص ٩٣، ٩٤، المغني: ج ٩ ص ٦٥٩.

وعند المالكية: (١) يقتصر من جراح الجسد وإن كانت هاشمة، قال ابن الحاجب: في جراح الجسد من الهاشمة وغيرها القود، بشرط أن لا يعظم الخطر كعظم الصدر، والعنق، والصلب، والفخذ، ويكون القصاص في الجراح بالمساحة طولاً، وعرضاً، وعمقاً، إن اتحد المحل.

### النوع الثالث: إبطال المنافع بلا شق ولا إبطاء:

قد يترتب على الاعتداء بالضرب أو الجرح زوال منفعة العضو مع بقاءه قائماً، كمن يلطم شخصاً على وجهه أو يجرحه في رأسه، فينشأ عن ذلك ذهاب البصر أو السمع، مع بقاء العضو سليماً.

وقد اختلف الفقهاء في وجوب القصاص في ذهاب منفعة العضو فذهب المالكية: (٢) والحنابلة: (٣) إلى أنه يقتصر في البصر والسمع والشم، وكذلك الشافعية (٤) في البصر والسمع اتفاقاً، وفي البطش والذوق والشم في الأصح عندهم ؛ لأن لها محال مضبوطة، ولأهل الخبرة طرق في إبطالها.

وزاد المالكية غير ذلك من المعاني، فإنه يجري عندهم القصاص في هذه المعاني وغيرها وأما الحنفية: (٥) فلا يجوز عندهم القصاص إلا في زوال

---

(١) المدونة للإمام مالك: ج ٤ ص ٥٦٦، منح الجليل شرح مختصر خليل: ج ٩ ص ٤٣، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ١٩١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٥١، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٤ ص ٣٥٢ وما بعدها، التاج والإكليل لمختصر خليل: ج ٨ ص ٣١٤.

(٢) منح الجليل شرح مختصر خليل: ج ٩ ص ٤٣، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ١٩١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٥١، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٤ ص ٣٥٢ وما بعدها، التاج والإكليل لمختصر خليل: ج ٨ ص ٣١٤.

(٣) المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٦٣، كشف القناع: ج ٦ ص ٤٩.

(٤) مغني المحتاج للشريني الخطيب: ج ٥ ص ٣٢٤.

(٥) بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٣١٥.

البصر دون سواه ؛ لأن في ذهاب البصر قصاصاً في الشريعة، أما إذا أدى الاعتداء إلى ذهاب العقل، أو السمع، أو الكلام، أو الشم، أو لزومه، أو الجماع، أو ماء الصلب، أو إلى شلل اليد أو الرجل، فلا يجب القصاص.

**القسم الثاني: الجناية على ما دون النفس الموجبة للدية أو غيرها:**

إذا كانت الجناية على ما دون النفس خطأ، أو لم تتوفر فيها الشروط الموجبة للقصاص فتجب فيها الدية، أو حكومة عدل، على حسب الأحوال، وهي ثلاثة أنواع: لأنها لا تخلوا إما أن تكون بالقطع وإبانة الأطراف، أو بالجرح، أو بإزالة المنافع.

**النوع الأول: إبانة الأطراف:**

اتفق الفقهاء <sup>(١)</sup> على أن كل عضو لم يخلق الله تعالى في بدن الإنسان منه إلا واحدا كاللسان والأنف، والذكر، والصلب، وغيرها، ففيه دية كاملة <sup>(٢)</sup>، والأصل في ذلك ما روي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً جاء فيه: **ولا في النفس الدية، وفي اللسان الدية، وفي الذكر الدية، وفي الأنف الدية، وفي المارن الدية** <sup>(٣)</sup>

---

(١) العناية شرح الهداية: ج ٨ ص ٣٠٨، بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٣٠٣ وما بعدها، تبين الحقائق للزيلعي: ج ٦ ص ١٢٩، حاشية النسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٧٣، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٣٦١، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٦٢، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٢٧ وما بعدها، الكافي: ج ٤ ص ١٠٠ وما بعدها، البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٨٠ وما بعدها.

(٢) وخالف في ذلك الزيدية فذهبوا إلى أن الدية لا تجب كاملة إلا إذا استوصل الأنف من أصله، وأما قطع المارن ففيه حكومة، وهو مروي عن مالك أيضاً.

البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٧٨، السيل الجرار: ج ٤ ص ٤٤٣.

(٣) نصب الراية للزيلعي: ج ٤ ص ٣٦٩، سنن أبيهقي الكبرى: ج ٨ ص ٨٧، سنن الدرامي: ج ٢ ص ٢٥٣، صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ٥٠٧، سنن أبيهقي الكبرى: ج ٨ ص ٧٢، وقال عنه الشيخ الألباني ضعيف، وقال شعيب الأرناؤوط أسناده ضعيف، سنن النسائي: ج ٨ ص ٥٧. مولد الظمان: ج ١ ص ٢٠٣.

لأن إتلاف كل عضو من هذه الأعضاء كإذهاب منفعة الجنس، وإذهاب منفعة الجنس كإتلاف النفس، فإتلاف كل عضو من هذه الأعضاء كإتلاف النفس.

وذهب المالكية: <sup>(١)</sup> والحنابلة: <sup>(٢)</sup> إلى أن في إتلاف عين الأعور دية كاملة، وأما إزالة شعر الرأس، واللحية، والحاجبين إذا لم ينبت، فذهب الحنفية <sup>(٣)</sup>، والحنابلة <sup>(٤)</sup> إلى أن فيها الدية، ويرى المالكية <sup>(٥)</sup> والشافعية <sup>(٦)</sup> والزيدية <sup>(٧)</sup> أن فيه حكومة عدل.

### النوع الثاني: الجراح:

قال ابن المنذر <sup>(٨)</sup>: أجمع أهل العلم على أن في الموضحة إذا كانت في الوجه أو الرأس خمسا من الإبل، سواء كانت من رجل أو امرأة لما روى عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن ﷺ قال ﷻ في الموضحة خمس من الإبل <sup>(٩)</sup>، وليس في جراحات غير الرأس والوجه أرش مقدر في قول أكثر أهل العلم.

---

(١) منح الجليل شرح مختصر خليل: ج ٩ ص ١٠٢.

(٢) المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ٨٥، الكافي: ج ٤ ص ٩٦.

(٣) بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٣١٢، تبيين الحقائق للزيلعي: ج ٦ ص ١٣٠.

(٤) المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ٥٩٧، الكافي: ج ٤ ص ١١٧.

(٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٧٧، شرح الزرقاني على مختصر خليل: ج ٨ ص ٤١.

(٦) نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٣٤٤، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٧٩.

(٧) البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٨١، التاج المذهب: ج ٤ ص ٣٣٢.

(٨) الإجماع لابن المنذر: ص ٧٣.

(٩) سنن أبي داود: ج ٤ ص ١٩٠، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٧، سنن أبي داود: ج ٤ ص ١٣، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٧، سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٣، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٧.

التسائي: ج ٨ ص ٥٧، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٨٨٦، صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ٥٠٨.

### تنوع الثالث: إبطال المنافع:

اتفق الفقهاء <sup>(١)</sup> على أنه تجب بإزالة العقل كمال الدية ؛ لأنه أكبر المعاني قدرا، وأعظم الحواس نفعا، وبإبطال السمع من الأننين أو البصر من العينين، أو الشم من المنخرين كمال الدية، وبإبطال المنفعة من إحدى الأننين، أو العينين، أو المنخرين، نصف الدية.

ونص الحنابلة <sup>(٢)</sup> على أن المذاق مشتمل على خمسة أشياء: الحلاوة، والمرارة، والحموضة، والعذوبة، والملوحة، ففيه الدية، وفي أحد أقسامها خمسها.

وفي القاتون: جعل القانون المصري العقوبة في الاعتداء على الأعضاء هي السجن المشدد أو السجن أو الحبس طبقا لنصوص مواد قانون العقوبات في المواد من ٢٤٠ إلى ٢٤٣. ونحن نرى أن منطق الشريعة الإسلامية أوردع للجاني ويؤدي إلى منع الاعتداء، كما أنه جزاء يوافق الجرم الذي ارتكبه الجاني إذ أن مادون النفس كالنفس في الحاجة إلى حفظه.

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني: ج ٧ ص ٣١١، تبيين الحقائق للزيلعي: ج ٦ ص ١٣١، رد المحتار على الدر المختار: ج ٦ ص ٥٧٥ وما بعدها، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٧١، منح الجليل شرح مختصر خليل: ج ٩ ص ١٠٨، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٣٣٢، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٦٨، كشف القناع: ج ٦ ص ٣٤ وما بعدها.

(٢) المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ٥٨٦، كشف القناع: ج ٦ ص ٣٤ وما بعدها.



## المبحث الثالث الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها

هناك اعتداءات قد تقع على جسم الإنسان كاستقطاع الأعضاء والتجارب الطبية، وقد اختلفت الآراء في هذه الاعتداءات ما بين مجرم ومبيح. بداية قد يدفع البعض إلى القول بجواز استقطاع عضو أو أكثر منه نظراً لإنعدام الأمل في شفائه وغرس العضو المستقطع لإنسان آخر هو في أشد الحاجة إليه إنقاذاً لحياته المرجوة، وهذا لإستقطاع لم تجزه الشريعة الإسلامية ذلك وأن القول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إهدار الحقوق الواجب أدائها شرعاً، وذلك لأن الأداء هو المقصود في حقه تعالى فلا يجوز اسقاطه بأي حال من الأحوال ولأن حق الله تعالى يتعلق بالنفع العام للمجتمع، وانطلاقاً من هذا فإن نطاق الحماية التي أسبغها المشرع على حرمة الاعتداء على حياة الميئوس من شفائهم امتدت هذه الحماية إلى تحريم كل ما من شأنه النيل من سلامة أجسامهم، ولو كان ذلك بهدف إجراء التجارب العلمية على المرضى الميئوس من شفائهم لأن النفس والعضو لهما من الحرمة ما ينأى بهما عن جعلهما محلاً لذلك وإن كانت الأعضاء و الأطراف ليست كعظم النفس في الحرمة أو كان الاعتداء على الميئوس من شفائهم بقصد الحصول على عضو منه لغرسه في آخر إنقاذاً لحياته وطمعاً في عدم رجاء شفاء الميئوس من مرضه مما يجعله ذريعة للحصول على بعض أعضائه سواء كانت أعضاء مفردة كالقلب أو أعضاء مزدوجة كالكلية.

وسوف نبين فيما يلي أهم صور الاعتداءات في المطلبين التاليين:  
المطلب الأول: استقطاع الأعضاء.      المطلب الثاني: التجارب الطبية.



## المطلب الأول استقطاع الأعضاء

يقصد بالاستقطاع: أخذ قطعة أو عضو من جسد، لنقله وغرسه <sup>(١)</sup> في جسد آخر <sup>(٢)</sup> ويعبر عنه أحياناً بجنى الأعضاء <sup>(٣)</sup>.

والاستقطاع قد يكون في عضو مفرد من أعضاء الجسم كالقلب أو مزدوجاً كالكلى واليدين والرجلين والعينين والأنثيين والقطع في الحقيقة إتلاف وهو مفسدة <sup>(٤)</sup> إلا أن الفقهاء بحثوا منذ زمن بعيد حكم استقطاع أجزاء من إنسان لتغرس في جسد إنسان آخر محتاج لذلك العضو، حيث أباح الشافعية استعمال عظام الموتى في جبر الكسور التي لا تجبر إلا بها وكذلك استعمال أسنانهم. وأباح بعضهم الآن الاستقطاع سواء كان استقطاعاً من حي أو ميت وذلك اعتماداً على القاعدة الفقهية: الضرورات تبيح المحظورات <sup>(٥)</sup> واستقطاع جزء

---

(١) الغرس: هو وضع العضو المستقطع من جسد آخر ليقوم بعمل العضو الأصلي للجسد المضيف، ويستعمل أحياناً مصطلح لزرع بدلاً منه.

لسان العرب: ج ٦ ص ١٥٤، القاموس المحيط: ج ١ ص ٧٢٣، تاج العروس: ج ١ ص ١١٨٦، مختار الصحاح ج ١ ص ٤٨٨، المصباح المنير ج ٢ ص ٤٤٥، المغرب في ترتيب المعرب: ج ٢ ص ١٠١، العين: ج ٤ ص ٣٧٦.

(٢) موت الدماغ بين الطب والإسلام: ندى النقر مرجع سابق ص ١٩٩.

(٣) والأظهر: أن مصطلح الاستقطاع يناسب هذا المعنى أكثر، حيث أن المعنى الأصلي يجنى إنما يستعمل لقطع الثمار.

(٤) الفوائد في اختيار المقاصد: للعز بن عبد السلام المسمى بشقواعد الصغرى تحقيق د/ جلال الدين عبد الرحمن ص ٥.

(٥) درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ج ١ ص ٣٨، المنثور في القواعد ج ٢ ص ٣١٧، المبسوط: ج ١ ص ١٥٥، أنواء البروق في أنواع الفروق: ج ٤ ص ١٤٦، فتح القدير: ج ٤ ص ٣٤٦، الأشباه والنظائر للمنيوطي ص ٨٥، غمز عيون البصائر: ج ١ ص ٢٧٦، شرح الكوكب المنير: ص ٥٩٩، التقرير والتحبير = في شرح التحرير: ج ٢ ص ٢٦٥، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٦١، شرح السير الكبير: ج ٥ ص ٢١٢٦، الفتاوى الفقهية الكبرى: ج ٣ ص ٥٠.

من الحي أو الميت أمر ممنوع شرعاً، إلا أنه يصبح مباحاً عند وجود الضرورة، والتي تتطلب إنقاذ حياة مريض يغرس ذلك الجزء منه، وحد الضرورة أن المضطر إذا لم يتعاطى المحرم هلك أو قارب على الهلاك، جاز له العضة يشرب الخمر إن لم يتوفر غيره، فالضرورة هي الحالة الملحة إلى ما لا بد منه <sup>(١)</sup> وأيضاً استناداً إلى القاعدة الفقهية ( إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمها ضرراً ) <sup>(٢)</sup> ويختار أهون الشرين <sup>(٣)</sup>، فحرمان الأطباء من الاستقطاع أشد ضرراً من إنتهاك حرمة الميت، لذلك أجازوه <sup>(٤)</sup> هذا بالنسبة للإستقطاع من الميت وهو خارج عن نطاق البحث .

أما الاستقطاع من الأحياء فحكى ابن حزم الحرمة ( واتفقوا أنه لا يحل أن يقتل نفسه ولا يقطع عضواً من أعضائه ) <sup>(٥)</sup>.

وإذا كان الأصل ذلك فإنه استهداء بما قرره الشريعة الإسلامية من حرمة التعدي على المريض الميئوس من شفائه بأى فعل يؤدي إلى إزهاق روحه، كالقتل بدافع الشفقة لتخليص الميئوس من شفائه من آلامه المبرحة التي لا تطاق وعدت ذلك قتلاً عمداً يوجب القصاص لأن الإنسان إما حي أو ميت <sup>(٦)</sup> في نظر الشريعة الإسلامية ولا سبيل إلى قسم ثالث.

---

(١) شرح القواعد الفقهية: الزرقاء أحمد بن محمد ص ١٨٥.

(٢) قال علي رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة يحيى بن أزهر عن جابر في رجل قتل رجلاً قد ذهب الروح من نصف جسد قال يضمنه ( المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ١٨١، الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ١١١، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ١٧٦.

(٣) دررالحكام في شرح مجلة الأحكام: (مادة ٢٩) ج ١ ص ٤٢، فتح القدير: ج ٩ ص ٢٧٣، العناية شرح الهداية: ج ٣ ص ٤٩٨.

(٤) شرح القواعد الفقهية: مرجع سابق ص ١٩٧.

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم: ص ٦٥٧ مطبعة القدس بمصر ١٣٥٧ هـ - ومعه مراتب الإجماع لابن تيمية.

(٦) المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ١٨١ طبعة دار الفكر.

وذلك لأن الميئوس من شفائه معصوم الدم ولو كان ينجو به نحو الموت أو ظهرت به الإمارات القاتلة <sup>(١)</sup> فاقتله قاتل نفس لا شك.

ومن ثم يصبح الأمر جلياً من تحريم الاعتداء على المريض الميئوس من شفائه باستقطاع أي عضو من أعضائه سواء كان من الأعضاء الفردية كما قلنا من الأعضاء المزدوجة وإن أدى ذلك إلى الوفاة، فإنه يجب القصاص.

وذلك لأن إيمانه الله لعبده ليس مثل قتل المخلوق له <sup>(٢)</sup>، ولهذا قال الإمام ابن حزم أن من قتل إنساناً يجود بنفسه للموت فإنه يضمنه <sup>(٣)</sup>.

ونوضح أهم الصور التي يتم فيها الاستقطاع:

**الأولى: استقطاع عضو من المريض لنفسه.**

إذا كان الأصل أنه يجوز قطع العضو وبتره لإنقاذ النفس ودفع الضرر عنها فلأن أن يجوز أخذ جزء منه ونقله إلى موضع آخر لإنقاذ النفس <sup>(٤)</sup> أو دفع الضرر فيها أولى وأحرى <sup>(٥)</sup>. ويتحقق ذلك في حالتين:

**الحالة الأولى:** ما يجري في جراحات القلب والأوعية الدموية، حيث يحتاج إلى استخدام طعم وريدى أو شريانى لعلاج انسداد أو تمزق في الشرايين أو الأوردة، ويكون إنقاذ المريض من الهلاك بسبب، هذا الانسداد أو التمزق.

---

(١) يراجع الإمارات القاتلة في المرض: (طب الرازى دراسة وتحليل لكتاب الحاوى شرح وتعليق د/ محمد كامل حسن.

(٢) مفتاح دار السعادة لابن القيم: ص ٤١٥،

(٣) المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ١٨١.

(٤) انتفاع الإنسان بأعضاء جسم آخر: د/ محمد على البار بحث من بحوث مجمع الفقه الإسلامى بمكة: ص ٥

(٥) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٦٠، الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٨٩، التاج والأكليل بهامش مواهب الخليل:

ج ٩ ص ٤٢٢، تهذيب الفروق: ج ١ ص ٢١٠، قواعد الأحكام: ج ٢ ص ٨٧، الأشباه والنظائر للسيوطى:

ص ٨٧، شرح القواعد الفقهية للزرقاء: ص ١٤٧، فتح الوهاب: ج ٢ ص ١٩٣، شرح المحلى للمنهاج: ج ٤

ص ٢٦٤.



**الحالة الثانية:** ما تجرى في جراحات الجلد المحترق حيث يحتاج الأطباء لعلاج الموضع المحترق إلى أخذ قطعة من الجلد السليم من الجسم نفسه ثم زرعها في الموضع المصاب من الجلد<sup>(١)</sup>.

فهاتان حالتان موجبتان للإقتطاع والترخيص شرعاً متى غلب على ظن الطبيب وجود النفع بشرط عدم وجود البديل الذي يمكن بواسطته تحقيق الهدف المنشود دون الحاجة إلى الإقتطاع<sup>(٢)</sup>.

**الثانية: إقتطاع أعضاء المريض الميئوس من شفائه لغيره:**

إذا كانت الشريعة الإسلامية قد حرمت الإعتداء على الغير حتى ولو كان هذا الغير ميئوساً من شفائه فإن هذا الإعتداء يشتمل على صورتين:

**الأولى:** قطع الأعضاء القريبة في الجسم والتي تؤدي إلى وفاة الشخص المنزوعة منه مثل القلب والكبد والدماغ.

**الثانية:** قطع الأعضاء أو نزعها وهي لا تؤدي إلى وفاة الشخص المنزوعة منه كالأعضاء غير القريبة التي لها بديل كالكلية مثلاً ولا يؤدي استئطاع هذه الأعضاء إلى الوفاة غالباً، مثل نقل الخصية أو الكلية، أو نزع أعضاء لا يوجد لها بديل ولكن أخذها لا يؤدي إلى الوفاة من المريض المأخوذة منه وذلك مثل نقل غريسة الجلد من شخص آخر<sup>(٣)</sup> وهاتان الحالتان لا يخلو الحال فيهما من

---

(١) زرع الجلد الحي: بقلم عبد الرحمن الحريثاني منشور بمجلة الفیصل العدد ١١٦ السنة الحادية عشرة عام

١٤٠٧ هـ - ص ٧٦، ص ٧٧، نقل وزرع الأعضاء: / غسال اسماعيل حسن دكتوراة في الطب ص ١٦ -

٢٠ غرس الأعضاء: د/ محمد أيمن الصاقي ص ١٢٦ للطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ، انتفاع الإنسان

بأعضاء جسم إنسان آخر: د/ محمد علي البار بحث سابق ص ٥، ٦.

(٢) التشريح الجثامي والنقل والتعويض الإنساني: د/ بكر أبو زيد من بحوث مجمع الفقه الإسلامي ص ٢١

(٣) أحكام الجراحة الطبية الجكنى الشنقيطي: مرجع سابق ص ٢٢٤.

أمرين: الأول: أما أن يتم الحصول على الأعضاء الفردية أو المزدوجة برضاء المريض.

الثاني: أو غصبا عنه.

الفرض الأول: الحصول على أعضاء المريض الفردية والزوجية برضاه. وسوف نتناول تفصيل ذلك في مبحث خاص برضاء المريض وآثره في المسؤولية الجنائية.

الفرض الثاني: أخذ الأعضاء من المريض دون رضاه.

أقر المشروع الحماية الجنائية لسلامة الجسم والأعضاء، وحين أقر ذلك أقر للشخص حياة آمنة مطمئنة عن طريق المحافظة على حياة الشخص أي النفس وهي المحافظة على حق الحياة الكريمة، ويدخل في عمومها المحافظة على كل أجزاء الجسم<sup>(١)</sup>، لأن ما دون النفس كالنفس في الحاجة إلى حفظه بالقصاص<sup>(٢)</sup> لأن حكمة القصاص هو صون الدماء<sup>(٣)</sup> ولو لم يجب القصاص لأدى ذلك إلى سفك الدماء وهلاك الناس<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا كان الاعتداء على أي عضو من أعضاء الجسم سواء كان من شأنه أن يؤدي إلى القتل كالقلب أو إلى إتلاف عضو أو استقطاعه من أجل إنقاذ حياة مريض آخر فإنه لو تم ذلك بطريق القوة ودون رضا الميئوس من شفائه فإن ذلك يكون مستوجبا للقصاص لأنه وإن كان الإنسان مجبول على حب الحياة

---

(١) العقوبة: للشيخ محمد أبو زهرة طبعه - دار الفكر العربي - ص ٣٥.

(٢) كشف القناع: ج ٥ ص ٥٢١، ص ٥٤٧ - التشريع الجنائي الإسلامي: د/ عبد القادر عوده - مرجع سابق ج ١ ص ٢١٢.

(٣) تفسير روح المعاني للأوسى: ج ٦ ص ١٤٩.

(٤) تكملة المجموع شرح المذهب للنووي: ج ١٧ ص ٨٨.

ويقدم على ما يتوصل به إلى بقاء الحياة بالقطع <sup>(١)</sup> إلا أن ذلك لا يعد مبرراً شرعياً للمريض بنفسه أو عن طريق غيره من الأطباء للحصول على عضو من مريض ميؤوس من شفائه بالقوة حتى ولو كان ذلك فيه إنقاذ لحياته أو حياة غيره فمن يستفيد بالعضو وأن ذلك مرجعه إلى استواء الجاني والمجنى عليه الميؤوس من شفائه في عصمة الدم.

لأنه وإن كان المريض، يهدده خطر قاتل من المرض إلا أنه في حالة نقل أو زرع عضو كما في حالة الفشل الكلوي حيث يحتاج المريض في هذه الحالة إلى استبدال إلى الكلية التالفة بأخرى سليمة وعلى ذلك ولإستواء الجاني والمجنى عليه في عصمة الدم فإن الفاعل إذا قدم على ذلك فإنه يجب عليه القصاص.

لأن طرف المؤمن في الحرمة بمنزلة نفسه في حق الغير، حتى لا يحل للمضطر قطع طرف الغير ليأكله، باقتطاعه منه بالقوة لما في ذلك من إنتهاك حرمة وكذلك اقتطاعه منه أيضاً بنفس الصفة لأصل إنقاذ إنسان آخر، ولأن الإنسان ممنوع من الإضرار بغيره بالنص <sup>(٢)</sup>.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، إن الجناية على الأعضاء وخاصة إذا كانت من أجل الحصول على عضو لزرعه وغرسه في إنسان آخر وتم ذلك بالقوة فإنه يدخل فيه من الغيظ والعداوة ما يلحق به قتل نفسه أو جدد أنفه أو قلع عينيه <sup>(٣)</sup>.

---

(١) التلويح على التوضيح: ج ٢ ص ٢٠٠.

(٢) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي: د/ محمد الحسيني طبعة ١٩٨٣ - ص ٤٠٤، نطاق الحماية الجنائية لعمليات

زرع الأعضاء في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي: د/ محمد زين العابدين طاهر - ص ٥٠١.

(٣) أعلام الموقعين لابن القيم: ج ٢ ص ١٢٤.

وما سبق كان من قبيل تناول الأخص وإرادة الأعم بمعنى أن أخذ الأعضاء بالقوة دون موافقة المريض وإنه يشمل الأصحاء والمرضى ولو كان ميئوسا من شفائهم على وجه سواء لإستوائهم في عصمة الدم.

### موقف القانون:

أسبغ الفقه والقانون الوضعيين الحماية الجنائية على كل عضو من أعضاء جسم الإنسان، فجسم الإنسان وأعضاؤه كلها محل للحماية ظاهره وباطنه ولا ينحسر عن أي منهما على الإطلاق<sup>(١)</sup>.

ومن هنا كان التعدى على الغير لأخذ عضو منه كالقلب أو الكلية أو الكبد أو غيرهما هو أمر مجرم قانوناً وبالتالي فإن المعتدى يكون مرتكباً لجريمة القتل العمد وفقاً لما نصت عليه المادة (٢٣٠) من قانون العقوبات إذ أدت عملية الإستقطاع إلى الوفاة كما هو الحال في القلب وجريمة الجرح المقضى إلى العاهة المستديمة، وفقاً للمادة ٢٤٠ ع لفقد المجنى عليه عضوه<sup>(٢)</sup>.

هذا بالإضافة إلى توافر المسؤولية المدنية بجانب المسؤولية الجنائية إذا يحق للمعتدى عليه طلب التعويض فيما لحق به من ضرر من جراء هذا الإعتداء فالقانون يضمن للفرد تعويضاً عن أي إخلال في السلامة الجسدية فيلزم محدث الضرر بالتعويض..... بقوة القانون<sup>(٣)</sup>.

وأنه وإستهداءاً بما سبق فإنه لا يجوز الإعتداء على الغير سواء كان صحيحاً معافى أم مريضاً ميئوساً من شفائه، حتى ولو كان الباعث على ذلك

---

(١) د/ عوض محمد مجرائم الأشخاص والأموال: ص ١٢٦، ص ١٢٧.

(٢) د/ محمد زين العابدين: نطاق الحماية الجنائية لعمليات زرع الأعضاء - ص ٥١١.

(٣) د/ محمد إبراهيم دسوقي: تقدير التعويض بين الخطأ والضرر - ص ١٥٣.



إراحة المريض من عذاب شديد<sup>(١)</sup>، ولو كان يسعى إلى الموت أو يسعى الموت إليه، حثيث أو ثقيل بحيث يمكن القول بأنه هالك لا محالة،<sup>(٢)</sup> فلا يجوز الإعتداء عليه لأجل الحصول على عضو من أعضائه، لإنقاذ حياة مريض آخر، يرجى شفاؤه، ومن هنا يتضح أن الضرورة العلاجية وإن كانت كما يقول البعض هي المعيار الأساسي لإباحة كل عمل طبي إلا أنها لا يعتبر مبرراً في الحصول على أعضاء المريض الميئوس من شفاؤه بالقوة إذ لا يجوز التضحية بواحد من أجل الآخر لأنهم جميعاً محل الحماية الجنائية<sup>(٣)</sup>.

### بين الشريعة والقانون:

يتضح لنا أن كلا من الشريعة الإسلامية والفقه والقانون الوضعيين يعتبران الإعتداء على الغير من أجل اقتطاع عضو من أعضائه استناداً إلى الضرورة العلاجية هو فعل مجرم شرعاً وقانوناً بصرف النظر عن المجنى عليه سواء كان سليماً أم مريضاً وسواء كان يرجى شفاؤه أم لا... إذ أن الجميع محل للحماية الجنائية شرعاً وقانوناً وبالتالي فإن من يقدم على هذا الفعل من الأطباء يكون مسئولاً جنائياً بحسب ما يؤدي إليه الفعل من ضرر، لاستوائيهما في عصمة الدم أي الجاني والمجنى عليه وأتتبعهما أما القانون سواء ولا فضل لأحد المألين أو المعصومين عن الآخر لتساويهما في حق الحياة وسلامة الجسم.

---

(١) د/ محمود نجيب حسني: القسم الخاص سنة ١٩٧٨ ص ١٣، د/ عبد الوهاب حومد: دراسات معمقة في الفقه الجنائي المقارن مرجع سابق ص ٣٢٩، د/ عبد الرحيم صدقي: الوجيز في قانون العقوبات: القسم الخاص سنة ١٩٨٤ م - ص ٦٧، ص ٨٣ وفي الفقه الفرنسي بوجه عام.

(٢) د/ عوض محمد: مرجع سابق ص ١١.

(٣) د/ عبد الوهاب حومد: مرجع سابق ص ٣٢٣.



## المطلب الثاني التجارب الطبية

مَهَيَّد:

تقرر الشريعة الإسلامية الحماية الجنائية الكاملة للمرضى الميئوس من شفائهم سواء كان ذلك في نطاق الجرائم التي تمس حقهم في الحياة أو في الإعتداء الواردة على حقهم في سلامة الجسم ونظراً لأن المرضى الميئوس من شفائهم تحكمهم اعتبارات خاصة قد تدفع بعض الأطباء إلى التعدي عليهم في سلامة أجسامهم بإجراء التجارب الطبية عليهم وهذه التجارب تثير مشكلات قانونية ذات طبيعة حديثة تتعلق بحماية الكيان الجسدي للإنسان من الإعتداءات والمخاطر الناجمة عن إساءة استخدام هذه التجارب.

بيد أن هذه التجارب الطبية ليست نوعاً واحداً وإنما تختلف بحسب القصد العام من إجراءاتها فإذا قصد منها علاج المريض الميئوس من شفائه وتخفيف آلامه فتعد التجربة في هذه الحالة علاجية، أما إذا قصد منها الإكتشافات الطبية بالدرجة الأولى فنكون أمام تجربة علمية غير علاجية وإذا كان الأمر كذلك فلا بد وأن نلقى الضوء على كلا النوعين:

النوع الأول: التجربة العلاجية: (١).

يراد بالتجربة العلاجية: العلاج التجريبي الذي يجرى بقصد العلاج للمريض باستخدام الوسائل الحديثة إذا أخفقت الطرق والوسائل المعروفة في تحقيق

---

(١) التجارب الطبية والعلمية وحرمة الكيان الجسدي للإنسان: د/ محمد علي الغريب - مطبعة أبناء وهبه  
حسان الطبعة الأولى: سنة ١٩٨٩ م - ص ٦٩.

الشفاء له <sup>(١)</sup> ، وينبذوا من هذا أن التجربة العلاجية تهدف إلى تجربة علاج جديد لمرض على مريض أو عدة مرضى مصابين بهذا المرض.

ويجب أن نفرق بين التجارب الطبية وأنماط المهن والكشف عن المرض فالتجربة الطبية هي نوع من أنواع العلاج وأسلوب من أساليبه في حين يعد الفحص كشفا عن الحالة المرضية المراد علاجها وهذه التجارب تهدف إلى إيجاد أفضل الطرق لمعالجة المريض <sup>(٢)</sup> ولا يهدف الطبيب من وراء تجربة الدواء الجديد معرفة الآثار المترتبة عليه بل إيجاد أفضل الطرق لمعالجة المريض.

### النوع الثاني: التجارب الطبية العلمية:

ويقصد بالتجارب العلمية غير العلاجية ما يلي:

١- تلك الأعمال العلمية أو الفنية الطبية التي تعمل دون ضرورة تعلّمها حالة المريض ذاته لإشباع شهوة علمية أو حتى لخدمة علم الطب أو الخدمة الإنسانية <sup>(٣)</sup>.

٢- البحث المباشر وفقا للقواعد والأصول الصحيحة علميا يخضع بمقتضاها الكائن الإنساني لطرق وأساليب دون ضرورة تعلّمها عليها حالته

---

(١) قريب من هذا المعنى ينظر: -

.P RE FLEXION MORALES ,TESSON .P

- ٨٨ .P - CASHIERS LA ANNEE ١٩٥٢ -

مشار إليه في د/ أسامة فايد مرجع سابق ص ٣٧١.

(٢) المسؤولية المدنية عن التجارب الطبية: د/ سهير منتصر - دار النهضة العربية سنة ١٩٩٠ م - ص ١١٤.

(٣) الجناية العمد للطبيب على الأعضاء البشرية: محمد يسرى إبراهيم - ص ٣١٩.

(٣) مسؤولية الأطباء والجراحين المدنية: د/ حسن زكى الإبراشي بدون سنة نشر - ص ٢٨٦.

سواء في مجال الوقاية من الأمراض أو المعالجة الوقائية أو العلاج وقد يمثل هذا البحث تدخلاً في الحياة الخارجية (١).

٣- عرفت إدارة الصحة الأمريكية بأنها ( كل بحث منهجي يهدف إلى تنمية المعرفة على وجه العموم أو المساهمة فيها بطريقة مباشرة ) (٢).

ويجدر بنا بعد تعريف أنواع التجارب الطبية أن نبين حكم إجراء هذه التجارب في الشريعة الإسلامية ثم نتبع ذلك برأى القانون.....

أباحّت الشريعة الإسلامية التداوي وحثت عليه قال ﷺ ﷺ لكل داء دواء فإذا أصبت دواء الداء برئ بإذن الله ﷻ (٣).

ولم يولد الإنسان ولديه دراية كاملة بالعلل وعلاجها، فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء ويدل على هذا أن إعرابياً سأل رسول الله ﷺ فقال ﷺ يا رسول الله أنتداوي قال، نعم: فإن الله لم ينزل داء إلا أنزله شفاء علمه من علمه وجهله من جهله (٤).

وإذا كانت التجارب الطبية لم يتعرض لها الفقهاء القدماء ولا المحدثين بشكل مباشر وإنما تلحق التجارب الطبية بأنواع التداوي المشروعة إذا اضطر إليها الإنسان ولم يكن هناك وسيلة يمكن تحقيق شفاء المريض أو نفعه إلا بها.

---

(١) ورد هذا التعريف في التقرير الطبي الصادر عام ١٩٧٨ م في كندا والذي نشره مجلس الأبحاث الطبية انظر:

LA DE ONTOLOGIE DE L EXPE

- RIMENTATION CHEZ I ,HOUMAIN ATTAWA ،1978 ،P .7

د/ محمد سامي الشوا: الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم مرجع سابق ص ٤٨٩.

(٢) د/ محمد سامي الشوا: الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم ص ٤٨٩.

(٣) الحديث سبق تخريجه ص ١٢٥ هامش ٣ .

(٤) الحديث سبق تخريجه ص ١٢٥ هامش ٣ .

قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١).

وقال تعالى ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٢).

وجه الدلالة: هذه الآيات (٣) كلها تفيد أن الضرورات تبيح المحظورات (٤)، وأن الضرورة تقدر بقدرها (٥)، وأن المريض الذي احتارت في علاج مرضه الأطباء ولم تقلح الوسائل الموجودة لعلاجيه يجد نفسه مضطر لإجراء تجربة دواء جديد يرجى شفاؤه به فيباح استعماله.

وقد ورد في الصحيح عنه ﷺ يحين عن أبي حازم أنه سمع رجل بن سعد يسأل عما داوى به جرح رسول الله ﷺ يوم أحد فقال لا جرح وجهه وكسرت

---

(١) سورة البقرة: من الآية رقم (١٧٣).

(٢) سورة الأنعام: الآية رقم (١٤٥).

(٣) تفسير الطبري: ج ٢ ص ٨٨، ج ٥ ص ٣٧٨، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٢٧٨، تفسير النسفي: ج ٢ ص ٢٧٤، فتح القدير: ج ١ ص ٢٦١ وتفسير البغوي: ج ١ ص ١٨٣، ١٩٨، تفسير البيضاوي: ج ١ ص ٤٦٠، ٤٢٤، تفسير أبي السعود: ج ١ ص ١٩١، تفسير القرطبي: ج ٢ ص ٢٢٠، الدر المنثور: ج ١ ص ٤٠٧، ٤٠٨، روح المعاني: ج ٦ ص ٦٨، زاد المعير: ج ١ ص ١٧٤، مفردات القرآن: ج ١ ص ٨٧٢.

(٤) المسائل الطبية المعاصرة وموقف الفقه الإبلاهي منها على داود جفال - دار البشير عمان ط ١ ١٤١١ هـ سنة ١٩٩٠ م - ص ١٦٤، شفاء التباريح والأدواء في حكم التشريح ونقل الأعضاء: للشيخ إبراهيم اليعقوبي طبعة أولى ١٤٠٧ هـ مطبعة خالد بن الوليد دمشق ص ٢١، الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٨٥، والأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٣، د/ حسنى الجدع: رضاء المجنى عليه وآثاره القانونية كلية الحقوق دكتوراة القاهرة سنة ١٩٨٣ م ص ٤٩١، د/ بسام محتسب: المسؤولية الطبية المدنية والجزائية الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - دار الإيمان لبنان - بيروت ص ١٠٥.

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٨٦، والسيوطي: ص ٨٤.



رباعيته <sup>(١)</sup> وهشمت البقية على رأسه، وكانت فاطمة بنت رسول الله ﷺ تغسل الدم وكان على ابن أبي طالب يسكب عليها بالمجن <sup>(٢)</sup> فلما رأت فاطمة الدم لا يزيد إلا كثرة، أخذت قطعة حصير فأحرقتها حتى إذا صارت رماداً ثم الصقته بالجرح فاستمسك الدم <sup>(٣)</sup>.

فهذا الحديث دل على إباحة تجريب نواء جديد لعله... لم تفلح الوسائل المعروفة في علاجها ولم ينكر عليها ذلك رسول الله ﷺ مما يدل على إباحة التجارب العلاجية.

كما روى عن أسماء بنت عميس قالت: <sup>(٤)</sup> قال رسول الله ﷺ: ما قال رسول الله ﷺ بم تشفين قلت بالشبرم؟ <sup>(٥)</sup> قال حار حار، ثم استشفيت بالسنا <sup>(٦)</sup> فقال النبي ﷺ: لو كان شيء يشفي من الموت لكان السنا، والسنا شفاء من الموت. <sup>(٧)</sup>

(١) رباعيته: الرباعية بوزن الثمانية وهي السنة التي بين الثثة والناب والجمع رباعياتوقيل: هي إحدى الأسنان الأربع التي تلي الثايا بين الثثة والناب وتكون للإنسان وغيره، وقال الأصمعي: للإنسان من فوق ثثيتان ورباعيتان بعدهما ونابانوضاحكان وستة أرجاء من كل جانب وناجذان وكذلك من أسفل - لسان العرب ج ٨ ص ٩٩، تاج العروس: ج ١ ص ٥٢٣٩، المصباح المنير: ج ١ ص ٢١٧.

(٢) مجن: الماجن والماجنة: معروفان والجميع مجان ومجنة ومن النساء مواجن، والمجانة: ألا يبالي ما صنع وما قيل له والفعل: مجن، يمجن مجونا، والمجان: عطية بلا منة ولا ثمن والمجن: الترس قال الأعشى: فتأبر بالرمح حتى نجاه في كفل كسرة المجن: كتاب العين: ج ٦ ص ١٥٥. المغرب في ترتيب المعرب: ج ٢ ص ٢٥٩، المصباح المنير: ج ٢ ص ٥٦٤، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٥٩١، لسان العرب: ج ١ ص ٥٠، تحرير ألفاظ التنبيه: ج ١ ص ٣٠٥.

(٣) صحيح مسلم: ج ٣ ص ١٤١٦، ص ١٤١٧، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٤٩٦، صحيح ابن حبان: ١٤ ص ٥٢٦، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٢٢٦، شرح سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٢٤٨، المستدرک علی الصحیحین: ج ٢ ص ٢٩٨، مسند الإمام أحمد: ج ٣ ص ٩٩، مسند أبي يعلى: ج ٦ ص ٣٩١، المعجم الكبير: ج ٦ ص ١٦٢.

(٤) الشبرم: ضرب من الشيح وقيل هو من العَضْ وهو شجرة شاكّة ولها زهرة حمراء وقيل الشبرم ضرب من النبات معروف وقيل الشبرم من نبات السهل له ورق طوال كورق الحرمل وله ثمر مثل الحمص =



وهذا الحديث يدل على أن أسماء بنت عميس تركت التداوي بالشبرم بعد أن تبين لها آثاره البضارة، في العلاج وجربت علاجاً آخر فأثنى عليه النبي ﷺ والتجارب العلاجية ما هي إلا محاولة لإيجاد علاج لمرض لم تعرف له علاج أو إتباع وسيلة علاجية أخف ضرراً على المريض من الوسيلة المتبعة ومفهوم الحديث لا يخرج معناه عن هذا.

### ومن المعقول:

١- أن الله تعالى إذا أباح شيئاً أباح الوسائل المؤدية إليه وقد أباح الله التداوي من الأمراض وعلاجها ولا يتحقق هذا إلا باستخدام وسائل معني لعلاج الأمراض ولا يتم الوصول إليها إلا عن طريق التجريب وإذا ثبت هذا فلا مفر من اللجوء إلى التجارب العلاجية فللوسائل حكم المقاصد.

---

سراحتة شبرمة وقيل الشبرؤ حَبْ يُشْبِه الحِمَصَ والشبرم قيل إنه حارٌ جارٌ الشبرم: حَبْ يُشْبِه الحِمَصَ يطبخ ويشرب ماؤه للتداوي وقيل إنه نوع من الشج. والشبرم شجرة حارة تسمو على ساقٍ كقعدة الصبي أو أعظم لها ورق طوال رقاق وهي شديدة الخضرة، والشبرم الواحدة شبرمة وهي شجرة شاكّة ولها ثمرة نحو النخر في لونه ونبتته ولها زهرة حمراء والنخر الحمض والشبرم القصير من الرجال وشبرمة اسم رجل - لسان العرب: ج ١٢ ص ٣١٧، القاموس المحيط: ج ١ ص ١١٦٨، تاج العروس: ج ١ ص ٢٦٠٤، المغرب في ترتيب المعرب: ج ٢ ص ١٧٢، كتاب العين: ج ٦ ص ٣٠٣. القانون في الطب: تأليف الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن علي بن سينا، وضع حواشيه محمد أمين الضناوي - منشورات محمد علي ببيضون - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ج ١ ص ٦٧٨، ٦٧٩، للطب النبوي لأبن قيم الجوزية: مرجع سابق - ص ٣٩٣، التداوي بالأعشاب قديماً وحديثاً: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٩٩١ (١) السنا لغة: قيل العسل وقيل الرب وقيل الكمون وقال ابن الأثير ويروى بضم السين والفتح أفصح وقيل هونبات يشبه الكمون وقيل الشبث، لسان العرب: ج ٢ ص ٤٧، تاج العروس: ج ١ ص ١١١٣، مختار الصحاح مادة سنا ج ١ ص ٣٢٦، المصباح المنير: ج ١ ص ٢٩٣، الفائق: ج ٢ ص ٢٠١. (٢) سنن ابن ماجه: ج ٤ ص ٤٠٨ قال أبو عيسى هذا حديث غريب، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١١٤٥، وقال الشيخ الألباني ضعيف، مسند الإمام: ج ٦ ص ٣٦٩، المستدرک: ج ٤ ص ٢٢٤.

٢- أن الشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق مصالح العباد فحيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله ويترتب على هذا إباحة كل ما يحقق مصالح العباد والتجارب العلاجية تفيد ذلك فتدخل في نطاق الإباحة.

### وفي الفقه القانوني:

إذا كانت التجارب الطبية العلاجية على المريض الهدف من ورائها تحقيق الشفاء له وتخفيف آلامه الناتجة عن مرض عجزت الوسائل الطبية الموجودة عن شفاؤه فالتجارب الطبية بهذا المفهوم تدخل في نطاق الأعمال الطبية التي يحميها القانون بنصوصه لما تحققه من فائدة عامة تعود بالنفع على المريض. وقد أباح القانون كافة هذه الأعمال الطبية التي تهدف إلى شفاء المريض ما دامت الشروط اللازمة لإجرائها متوفرة وهذه الشروط هي:

أولاً: يتطلب إجراء التجارب الطبية الشروط الواجب توافرها في الأعمال الطبية فيكفي توافر القواعد العامة والخصائص اللازمة لكل شرط من هذه الشروط للقول بتوافرها في نطاق التجارب العلاجية<sup>(١)</sup>.

---

(١) يراجع في الشروط العامة:

د/ عبد الوهاب حومد: المسؤولية الطبية الجزائرية مجلة الحقوق الشريعة سنة ١٩٨٩ م ص١٩١. د/ حسني الجدع ص٤٩١، د/ رامي عباس التكريتي: السلوك المهني للأطباء بغداد سنة ١٩٧٠ م ص٣٨٨، د/ أسامة فايد: مرجع سابق ص٣٧٥، ص٢٨٠، د/ منذر الفضل: التجربة الطبية على الجسم البشري بحث سابق ص١٠٢، مصطفى العوضي: المسؤولية الجنائية - مؤسسة نوفل - بيروت سنة ١٩٨٥ م ص٥٠٩.

## ثانياً: الشروط الخاصة:

- ١- أن يتم تجريب هذا الدواء أو الأسلوب العلاجي الجراحي أو غيره في حيوانات التجارب وأن توضح الأبحاث الفوائد الموجودة من هذا النوع الجديد من الدواء كما توضح بصورة عامة المخاطر والأضرار المحتملة<sup>(١)</sup>.
- ٢- ألا يترتب على إجراء مثل هذه التجارب خطر على حياة المريض بإجرائها عليه وأما الأضرار البعيدة أو المحتملة النادرة فيمكن قبولها إذ لا يوجد دواء ولا وسيلة من وسائل التداوي إلا ولها بعض الأضرار الجانبية<sup>(٢)</sup>.
- ٣- أن يقوم بالتجربة العلاجية فريق طبي متخصص رُضمن مراكز بحثية رسمية.
- ٤- أن ترجح المصالح المترتبة على إجراء هذه التجارب العلاجية على المفسد التي يمكن توقعها بناءً على التجربة.
- ٥- أن يتم التوقف عن التجربة إذا ثبت عدم جدواها أو أن الأضرار المترتبة عليها أكثر من المنافع المتوقعة تحقيقها.
- ٦- توافر حالة الضرورة الطبية في حق المريض والتي تتحقق إذا لم تكن هناك وسيلة أخرى للعلاج أو كانت موجودة ولكنها ليست كافية لتحقيق الشفاء<sup>(٣)</sup>.

---

(١) د/ محمد علي البار: المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبية ص ٨٥، ص ٨٦، د/ أسامة التايه: مسؤولية الطبيب الجنائية ص ١٧٤.

(٢) د/حسنى الجدد: رضاء المجنى عليه وآثاره القانونية - كلية الحقوق القاهرة ١٩٨٣ م ص ٤٩١، د/سام محتسب: المسؤولية الطبية المدنية والجزائية الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - دار الإيمان لبنان بيروت ص ١٠٥.

(٣) وقد صدر حكم من محكمة ليون في ١٢/١٥/ ١٨٥٩ يفهم منه ضرورة توافر هذا الشرط حيث قضت بتطبيق نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات على اثنين من الأطباء أراد أن يتعرف على مبلغ العدوى من مرض الزهري العارض فأوصلا مجموعة من الميكروبات إلى صبي في المستشفى فأصيب به: - د/محمد سامي الشوا - مرجع سابق ص ٤٨٧.

وبعد تحقيق الشروط الواجب توافرها في التجارب الطبية العلاجية فإنه الفقه والقضاء أباحوا مشروعية التجارب العلاجية (١).

### ثانياً: التجارب العلمية غير العلاجية:

حرمت الشريعة الإسلامية إلقاء النفس في مكان الخطر بتلف أو إضعاف من غير مصلحة مقصودة شرعاً فالتجارب العلمية على إنسان ليس في حاجة إليها فيها خطر على نفسه وأعضائه لعدم أمن نتائجها المترتبة عليها ولا يجوز تعريض النفس أو البدن للخطر قال تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (٢).

وقال تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (٣).

وقال تعالى ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (٤).

فهذه الآيات دلت على تحريم إلقاء النفس في التهلكة (٥)، والتجارب العلمية إذا لم يكن هدفها الأول تحقيق مصلحة راجحة وهي الشفاء فإنها تكون محرمة لغلبة ظن الهلاك على الحياة، ولأن ضرر إجراء التجارب على المريض

---

(١) د/ محمد سامي الشوا: مرجع سابق ص ٤٨٢، محمد عيد الغريب: التجارب الطبية ص ٣٨، ص ٣٩.

د/ منذر الفصل بحث سابق: ص ٨٣، ص ١٠١ والقضاء المصري والفرنسي في بعض أحكامهما: -

MANCHE - LA RESPONSABILITE ME - OV POINT DE VVE NALE ,THESE  
PARIS 1913 PZZI ETS

(٢) سورة البقرة: آية (١٩٥).

(٣) سورة الإسراء: آية (٣٣).

(٤) سورة البقرة: آية (١٩٠).

(٥) تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٢٣٤. تفسير الطبري: ج ٢ ص ٢٠٦، تفسير القرطبي: ج ٢ ص ٣٥٩ وتفسير

البيغوي: ج ١ ص ٢١٥، تفسير البضاوي: ج ١ ص ٤٧٨، تفسير النسفي: ج ١ ص ٩٥، فتح القدير: ج ١

ص ٢٩٧، زاد المسير: ج ١ ص ٢٠٢، مختصر ابن كثير: ج ١ ص ١٣٧، تفسير الجلالين: ج ١ ص ٣٨،

البيان تفسير غريب القرآن: شهاب الدين أحمد بن محمد المصري - دار الصحابة للتراث طنطا القاهرة

الطبعة الأولى ١٩٩٢ م - تحقيق /د فتحي أنوار الداويلى - ج ١ ص ١٢٢.



الميتوس من شفائه قد يكون أشد وطأة عليه من مرضه وأن القاعدة لا الضرر يزال (١) وقد فسرّه بعض العلماء بأن معناه أنه لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزاء، ولا ضرر ولا ضرار (٢) كما أن القاعدة الفقهية تقول أن لا الأمور بمقاصدها (٣)، فيباح القصد إن كان الغرض من ورائه نفع وإلا فلا، كما أن لا درء المفسد مقدم على جلب المصالح (٤) .. وإجراء التجارب على سليم البدن أو معتله سواء كان مريض بمرض يرجى شفاؤه أم لا يرجى حسب تقدير الأطباء وإمكانات الطب المتاحة في ذلك الوقت قد يضر به حتى وإن كان تحقيق مصلحة للمجتمع بيد أنه يمكن تحصيل هذه المصلحة ودرء المفسدة على مريض يحتاج لهذا النوع من العلاج دون غيره حتى ولو كان لا يرجى شفاؤه لإستوائهم في عصمة الدم.

وقد تعددت آراء الباحثين القانونيين حول التجارب العلمية غير العلاجية ما بين مبيح بشروط معينة (٥).

- 
- (١) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٨٥ والسيوطي: ص ٨٣.
- (٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٨٧، والسيوطي: ص ٨٣.
- (٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٢٧، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨.
- (٤) درر الحكام في شرح مجاة الأحكام: ج ١ ص ٤٢، معين الحكام: ص ٤، برقية محمودية: ٢ ص ٢٨٩، غمز عيون البصائر: ج ١ ص ٢٩٢، الكوكب المنير: ص ٦٠٠، تبصرة الحكام: ج ٢ ص ١٣٩، حاشية العدوى: ج ٢ ص ٥١١، طرح التثريب: ج ٣ ص ٩٤، الفتاوى الفقهية الكبرى: ج ١ ص ٤٠، قواعد الأحكام في =مصالح الأنام: ج ١ ص ٤، فتاوى السبكي: تقي الدين تلي بن عبد الكافي السبكي - دار المعارف - ج ٢ ص ٩٤، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٨.
- (٥) أخذ بهذا الإتجاه كل من الفقه الأنجلو سكسوني، والفقه والتشريع الألماني، وجانب من الفقه الفرنسي، والنمساوي، وقانون ولاية كوبيك.
- ينظر في ذلك: - د/ منذر الفضل: التجربة الطبية على الجسم البشري ص ١٠١، د/ محمد سامي الشوا: الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم ص ٤٩٠، د/ محمد عبد الغريب: التجارب الطبية والعلمية ص ٥٩.



ومحرم تماماً لهذه التجارب<sup>(١)</sup>.

ولعل المرجح في فعل هذه التجارب هو المنع لأن إياحتها يصادم مبدأ المشروعية للعمل الطبي القائم على قصد العلاج لا غير فلا يجوز تعريض بدن المسلم لتجربة

---

- وقد أشار القانون الأخلاقي للجمعية الطبية العلمية على وضع مبادئ معينة يجب التقيد بها لإباحة التجارب العلمية غير العلاجية وتتلخص فيما يلي: -

إجراء التجارب من قبل أشخاص مؤهلين علمياً.

مراقبة مشروع التجربة من خلال لجنة مستقلة معينة بهذا الغرض.

أن تكون الفوائد المستفادة من التجربة تفوق الأخطار التي سيتعرض لها الشخص الخاضع للتجربة.

مراعاة حق الشخص في حماية كيانه الجسدي، وحياته الخاصة، ومن ثم يجب إتخاذ كافة الاحتياطات ليقال نتائج التجربة على التكامل الجسدي.

لا يجوز للطبيب إجراء مشروع البحث إلا إذا كان في مقدوره توقع الأخطار المحتملة ويتعين وقف التجربة إذا ثبت له أن الأخطاء تفوق الفوائد المتوقعة.

رضاء من تجرى عليه التجربة، ويفضل أن يكون بواسطة طبيب آخر غير من تجرى التجربة وأن يكون الرضا حراً مستقراً.

واشترط الفقه الألماني لإباحة هذه التجارب:

رضا صاحب الشأن.

التناسب بين الأخطار المحتملة والنتائج المتوقعة.

أن يكون الغرض العلمي من التجربة ضرورياً لحماية الحياة والصحة.

عدم مخالفة النظام العام وحسن الآداب، د/ محمد عبد الغريب التجارب الطبية - ص ٥٣.

(١) وقد أخذ بهذا الاتجاه للفقه الألماني:.

FAHMY ABDOOU (A) CIT ,P .920 ETS .

وجانب من الفقه الفرنسي :

.FAHMY ABDOOU (J) :OP ,CIT P 922

والرأي السائد في إيطاليا: د/ محمد عبد الغريب: للتجارب الطبية ص ٤٨، وغالبية الفقه المصري انظر د/

محمود مصطفى: مسئولية الأطباء والجراحين ص ١١، د/ محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات

القسم العام دار النهضة العربية سنة ١٩٩٠ م ص ١٧٧.

دون توافر قصد المعالجة ولا يجوز الترخيص في ذلك بحجة التوصل إلى اكتشافات علمية مع إمكان التجربة على الحيوان (١).

ولا يجوز لإنسان أن يأذن في استعمال بدنه كحقل تجارب علمية إذا الإنسان لا يملك هذا التنازل أصلاً لكون المصلحة موهومة والضرر واقع أو متوقع ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح، فإذا قام الطبيب بذلك بدون إذن المريض أو علمه فترتب الهلكة في النفس أو ما دونها فإنه يضمن، كما يعزر لامتهانه بدن الإنسان واعتدائه على سلامته وخيانتته لأمانته واعتدائه على حق الله تعالى.

### رأى الباحث:

أرى مشروعية إجراء التجارب الطبية العلاجية على المريض الميئوس من شفائه ما دام ذلك في إطار الحدود المشروعة والمحقة لنفع المريض إذا كان لهذه التجربة دافعا لتحقيق الشفاء.

أما إذا كانت التجارب بهدف إشباع الرغبة العلمية، فلا يباح ذلك ويتعرض فاعلها للمسئولية الجنائية حسبما يترتب على فعله من ضرر للمريض، ولأن في إباحة إجراء التجارب على المرضى بدون ضوابط وقيود يجعل الإنسان مطمعا وحقلًا للتجارب ومن ثم فلا يختلف عن الحيوانات التي يجري عليها التجارب مثله وفي هذا إهانة للإنسان الذي كرمه الله سبحانه وتعالى قال تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (٢).

---

(١) د/ أسامة التايه: المسئولية الجنائية للطبيب ص ١٧٥، د/ مأمون سلامة: قانون العقوبات القسم العام ص ١٧٤ سنة ١٩٦٩ م دار النهضة العربية، د/ على راشد: المدخل إلى دراسة القانون الجنائي دار النهضة العربية بدون سنة نشر ص ٥٥٢، د/ رمسيس بهنام: النظرية العامة للقانون الجنائي - دار المعارف الأسكندرية سنة ١٩٧١ م ص ٣٤٥، د/ سهير منتصر: المسئولية المدنية عن التجارب الطبية - دار النهضة العربية سنة ١٩٩٠ م ص ١٢١.

(٢) سورة الإسراء: من الآية رقم (٧٠).

## المَبْجُتَاتُ الرَّابِعُ

### أثر رضا الميؤس من شفائهم بالإعتداء عليهم

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: أثر رضا الميؤس من شفائهم بالقتل.

المطلب الثاني: أثر رضا الميؤس من شفائهم بالإعتداء على ما دون النفس.



## المبحث الرابع أثر رضا الميؤس من شفائهم بالإعتداء عليهم

ملهيّد:

من المسلم به أن الحق في الحياة حق من حقوق الله وحده لا شريك له وأن كل مولود يموت، أما إذا لم يولد فإنه وحده الذي لا يموت سبحانه وتعالى هو الذي يحيى ويميت وإليه المصير.....

والإنسان لم يعط لنفسه الحياة حتى يكون له في الحق في إنهاؤها حينما يشاء فالذي يملك التصرف في شئ يفترض مبدئياً، أنه ملك له وأن الهدف من الإبقاء على الحياة هو الإبقاء على الجنس البشري وعمران الكون ومن أجل هذا لم تقر الشريعة الإسلامية حق الإنسان في إنهاء حياته أو سلامة جسمه لأن هذا الأمر ليس من الأمور التي جعلت الشريعة الإسلامية للشخص فيها حق التصرف المطلق فقد أسبغ المشرع الحماية الجنائية الكاملة على الحق في سلامة الجسم. ومن هنا يتضح لنا أن اعتداء الشخص على نفسه أو الإذن لغيره بالإعتداء على حياته أو سلامة جسمه وأعضائه وتعريضها للهلاك أمر ممنوع شرعاً، ولا يكون رضا المجنى عليه بالجريمة أثر في إباحة الفعل المحرم لأن الإنسان مطلوب منه المحافظة على نفسه وأعضائه وعدم تعريفها للهلاك، حتى أن الشريعة الإسلامية اعتبرت أن الشخص الذي يمنع نفسه عن التزويد بالطعام والشراب حتى الموت عد قاتلاً لنفسه<sup>(١)</sup>.

---

(١) تهذيب الفروق والقواعد السنية مطبوع بهامش الفروق للقرافي: ج ٤ ص ٢١٠، التشريع الجنائي الإسلامي: د/ عبد القادر عوده ج ١ ص ٧٢.



وإذا كان الأمر كذلك فإن رضاء المجنى عليه ليس له أثر في إباحة الفعل أو الجرح وأن، هذا الرضا قد يكون له أثره في إسقاط العقوبة سواء كانت القصاص أم الدية. وسوف نبين ذلك فيما يلي:

**المطلب الأول: أثر رضا الميؤس من شفائهم بالقتل.**

**المطلب الثاني: أثر رضا الميؤس من شفائهم بالإعتداء على ما دون النفس.**

## المطلب الأول أثر رضا الميؤس من شفائهم بالقتل

من المقرر شرعاً أنه ليس لأحد أن يأذن بازهاق روحه مهما كانت الأعذار، كما أنه ليس لأحد أن يعتدى على حياة آخر تحت أي عذر مهما كان ومن ثم فلا يصح التذرع بباعث الشفقة<sup>(١)</sup>. لإعفاء القاتل أو التخفيف عنه.

وعلة ذلك أن القتل لا يحل إلا في حالات محددة بالنص ولا تخفف عقوبته إلا برغبة أولياء الدم إذ الأمر إليهم وهذا بلا خلاف، فالشريعة الإسلامية لم تجيز للمريض أن يأذن للطبيب بقتله ولا تجعل لهذا الأذن اعتباراً في إسقاط المسؤولية عن الطبيب أو غيره إذا قدم أي منهما على قتل المريض حتى ولو كان ذلك بدافع الشفقة كما قررنا.... من قبل.

ولكننا نجد الفقهاء تحدثوا عن الإذن في القتل من حيث أثره على العقوبة فقد يجد الشخص نفسه في موضع يتمنى معه لنفسه الموت فإذا كان الأمر كذلك وأذن لغيره في قتله أو طلب منه ذلك فما أثر ذلك في عقوبة الفاعل سواء كان طبيباً أم غيره.

---

(١) أهمل الفقهاء الباعث في الجنايات وقالوا به في المعاملات والجوانب المدنية وإن كان قد ذهب الحنفية والشافعية إلى اعتباره إذا تضمنته صيغة العقد فقط، جاء في البدائع (وكذا لو استأجر رجلاً ليقول له رجلاً أو يسجنه أو يضربه ظلماً فلا يصح لأنه استأجر على معاص) بدائع الصنائع: ج ٤ ص ١٨٩، وقال الشافعي (كما لو أكره رجلاً أن يشتري السيف على أن يقتل به، ولا يحرم على بائعه أن يبيعه فمن يراه أنه يقتل به ظلماً، لأنه قد لا يقتل به، ولا أقصد عليه البيع، لأن كل عقد كان صحيحاً لم أبطله بتهمة ولابعاده، أجزته بصحة الظاهر) وفيه دليل: على أن العقد إن خلا من الباعث المحرم كان صحيحاً، ومن المعلوم أن القتل إما أن يكون بباعث الإثفاق، وهو ما يتبادر إلى الذهن في حالتي الإذن والطلب، وإما أن يكون بباعث الخوف، في حالة الطلب كما إذا هدده بالقتل إن لم يقتله. ينظر: الأم ج ٣ ص ٧٤، المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ١٦٩، التشريع الجنائي الإسلامي: د/ عبد القادر عودة ج ٢ ص ١٢٩.

اختلف الفقهاء في هذا الأمر، وأساس الاختلاف، يرجع إلى أن القتل العمد يؤدي إلى نشوء حق لأولياء الدم في القود، فهل يكون لإنن الشخص أثر في تقرير المسؤولية الجنائية وإسقاط القود أو الدية؟:

**للفقهاء في ذلك رأيان:**

**الرأى الأول:**

ذهب المالكية: في الراجح<sup>(١)</sup> وهو مذهب الظاهرية، والزيدية<sup>(٢)</sup> إلى وجوب القصاص من الطبيب الذي أقدم على قتل المريض بناءً على طلبه ويعد فعله قتلًا عمدًا حتى لو صدر الآن أو الطلب من المريض بعد جرحه وقبل إنفاذ مقتله، ولا اعتبار حينئذ للإذن ولا أثر له، ولا يمثل شبهه وبالتالي لا تسقط العقوبة من على الجاني سواء كان طبيبًا أم غيره، وذلك لأن هذا يعتبر من قبل العفو وصفة في ذلك لم يثبت فيكون بذلك أسقط حقًا قبل وجوبه، ولأن القتل لا يباح بالآن فاشبه ما لو أنن له في الزنا<sup>(٣)</sup>.

كما عللوا لذلك أيضًا: أن المريض أو المجنى عليه إنما أسقط بالآن أو الطلب حقًا لغيره إذ الحق في القصاص أو الدية لورثه المجنى عليه وليس له، وأنه لا يغير من الأمر شيئًا أن يكون الطالب أو الإنن رضا من قربت نفسه من الزهوق بعلقة أو جراحة أو بجنابة وذلك لأن الحياة ما زالت قائمة فلا يختلف اثنان في أنه ليس إلا حي أو ميت ولا سبيل إلى قسم ثالث<sup>(٤)</sup>.

---

(١) مواهب الجليل: ج ٦ ص ٢٣٦، شرح الخرشي: ج ٥ ص ٣٤٧ شرح منح الجليل: ج ٤ ص ٣٤٦.

(٢) شرح الأزهار: ج ٤ ص ٤٠٧، ص ٤٠٨، التاج المذهب: ج ٤ ص ٣٨٥، المحلى لابن حزم: ج ١ ص ٤٧٠، ص ٤٩٠، ج ١١ ص ١٨١.

(٣) المبسوط: ج ٢٤ ص ٨٩، الشرح الكبير وحاشية النسوي: ج ٤ ص ٢١٣، مغنى المحتاج: ج ٤ ص ١١، المحلى: ج ١٠ ص ٤٩٠.

(٤) المحلى: ج ١١ ص ١٨١.

والثابت في حق من لم ترهق روحه بعد أنه لا يزال حياً بدليل أنه لو مات له ميت فإنه يرثه ويصح إسلامه إذا قدر على الكلام.

الرأى الثانى: ذهب الحنفية، <sup>(١)</sup> والشافعية، <sup>(٢)</sup> والحنابلة، <sup>(٣)</sup> والراجح في مذهب الشيعة الإمامية، <sup>(٤)</sup> إلى أنه لا قصاص على القاتل بعد الأذن أو الطلب. وحجتهم في ذلك: أن الأذن شبهة تسقط القصاص وفي المرجوح أن القصاص لا يسقط <sup>(٥)</sup>، لأن الأمر أو الإذن لا يقدح في العصمة، وقد رد الكاسانى على هذا القول بأن الأمر أو الأذن، وإن لم يصح حقيقة فصيحته تورث الشبهة والشبهة في هذا الباب لها حكم الحقيقة.

ومن هذا تبين لنا أن اختلاف الفقهاء في كون رضا المجنى عليه بالقتل أو إذنه سببا مسقطا للعقوبة أم لا وأن ذلك راجع إلى اختلاف وجهه نظرهم في أن الرضا أو الأذن هل هو يمثل الشبهة التي تدرأ القصاص أم لا... فمن قال بذلك منع القصاص ومن لم يقل ذلك أوجب القصاص.

والراجح في نظرى: ما ذهب إليه أصحاب الرأى الأول بأن المريض أو غيره إذا أذن للطبيب أو غيره بالقتل فإن هذا الفعل موجب للقصاص...  
لما يلي.....

- 
- (١) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٢٦، الفتاوى البزازية مطبوع بهامش الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ٣٨٢.
- (٢) نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٦٠، شرح جلال الدين المحلى: ج ٤ ص ١٠٢، كشف القناع: ج ٥ ص ٥١٨، مغنى المحتاج: ج ٤ ص ١١، حاشيتا قليوبى وعميره: ج ٤ ص ١٢٧.
- (٣) المغنى لابن قدامة: ج ٧ ص ٧٤٥.
- (٤) شرائع الإسلام: ج ٤ ص ٢٠٠.
- (٥) أشار إلى هذا القول من الشافعية كل من الرملى في مغنى المحتاج: ج ٧ ص ٢٦٠ وجلال الدين المحلى في شرحه: ج ٤ ص ١٠٢، ولم ينسبه أى منهما لأحد بل قالوا، وقول من طريق آخر أن عليه القصاص، وقال بهذا القول من الحنفية: زفر -: بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٢٦.

١- قوله ﷺ فيما روى عن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنهم: أن رسول الله ﷺ قال ﷻ إنما الطاعة في المعروف ﷻ<sup>(١)</sup>.

وما روى عن عبد الله ﷺ أنه قال قال ﷻ ﷻ إنما الطاعة في الطاعة فإذا أمر أحدكم بمعصية فلا سمع ولا طاعة ﷻ. وتعدى الطبيب بقتل المريض الذي لا يرجى شفاؤه وإن أذن له بالقتل فإن هذا يتنافى مع المعروف والذي أخبر عنه الرسول ﷺ بأن الطاعة في المعروف، وبالتالي ففعله ذلك ليس طاعة وإنما هو معصية.

٢- أن المريض أو المجنى عليه قد يكون وقت الآن قد تعرض لضغوط نفسية وآم مبرحة لم يستطع تحملها أدت به إلى أن يقول ذلك فضلاً عن أن الجاني قد يدعى الإنن بالقتل كذباً الأمر الذي يترتب عليه الإفلات من العقاب لكثير من الجناه وذلك بسبب هذا الإدعاء<sup>(٢)</sup>.

---

(١) صحيح البخارى: حديث رقم ٦٧٢٦ ج ٦ ص ٢٦١٢، التمهيد لابن عبد البر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر طبع وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية المغرب - تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى، محمد عبد الكريم البكرى ج ٢٣ ص ٢٧٧، البيان والتعريف: إبراهيم بن محمد الحسينى دار الكتاب العربى - بيروت ١٤٠١ هـ - تحقيق سيف الدين الكاتب ج ١ ص ٢٥٨، مسند أبى يعلى: أحمد بن على بن المثنى أبو يعلى الموصلى دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٤ هـ - سنة ١٩٨٤ م الطبعة الأولى، تحقيق حسين سليم أسد ص ٣٠٩، مسند ابن الجعد: على ابن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي - مؤسسة نادر بيروت ١٤١٠ هـ - سنة ١٩٩٠ م للطبعة الأولى تحقيق/ عامر أحمد حيدر - ج ١ ص ١٤٠، مصنف بن أبى شيبة: ج ٦ ص ٥٤٣، مسند الإمام أحمد: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني مؤسسة قرطبة مصر ج ١ ص ٩٤، مسند الطيالسى: ج ١ ص ١٥، صحيح ابن حبان: ج ١٠ ص ٤٢٩، المستدرک على الصحيحين: ج ٢ ص ١٣٢ صحيح الإسناد ولم يخرجاه، مسند أبى عوانة: ج ٤ ص ٤٠٥، ص ٤٠٦، السنن الكبرى للبيهقى: ج ٤ ص ٤٣٤، سنن النسائى: ج ٧ ص ١٥٩.

(٢) صحيح البخارى: ج ٦ ص ٢٦١٢، سنن النسائى: ج ٧ ص ١٥٩، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٩٥٦، مصنف ابن أبى شيبة:



٣- إن إذن المريض أو رضاء المجنى عليه للغير بقتله أو إبراؤه من دمه لا يقدر في عصمة النفس إذ أنها معصومة وهي لا تباح إلا بأحدى ثلاث كما ورد في الحديث.

٤- إن مسألة إثبات الإذن أو الرضا مقدماً على ارتكاب الجريمة قد يكون من الصعب إثباتها خاصة بعد تمام الجريمة وبالتالي فإن ثبوت الشبهة التي مصدرها الإذن أو الرضا من المجنى عليه والتي تدرأ الحد هو أمر يصعب إثباته.

٥- إن في قتل الشخص ورضائه بذلك هو إهدار لحق الله ﷻ بالكلية ومن هنا كان إحياء النفوس من حق الله تعالى في عباده، ومن هنا كان القول بوجوب القصاص أولى وأجدر لما فيه حفظ النفس وسداً لشرعية الفساد، ولما فيه دفع للمفسدة.

وإذا سقط القصاص لكون الإذن صفة تورث الشبهة إذا لم يوجد سبب من أسباب إباحة القتل تسقط الحد كالمرتد مثلاً فإنه إعمالاً للحديث المشهور ﷺ إدرأ الحدود بالشبهات (١).

**وعن حكم وجوب الدية في هذه الحالة:**

الأظهر عند الحنفية، (١) وجوب الدية: وفيه روايتان، تجب الدية في رواية، وفي رواية لا تجب، والأصح كما ذكر القنوري: أن هذا أصح الروايتين، وهو

---

(١) الحديث روى عنروة عن عائشة رضي الله عنهما مرفوعاً أن رسول الله ﷺ قال ﷺ إدرأوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة ﷺ والحديث ورد بألفاظ وروايات أخرى: سنن البيهقي: ج ٨ ص ٣١، مصنف ابن أبي شيبة: ج ٥ ص ٥١٩، حلية الأولياء: ج ٩ ص ١٠، نصب الرأية في تخریج أحاديث الهداية: ج ٣ ص ٣٤٣، تخریج الظلال: ج ١ ص ٥٥٧، الموطأ: رواية محمد بن الحسن الشيباني - دار القلم - دمشق الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩١م تحقيق د/ تقي الدين الندوي - ج ٣ ص ٧٦، تلخيص الحبير: ج ٤ ص ٥٦.

قول أبى يوسف ومحمد: وينبغي أن يكون الأصح هو الأول، لأن العصمة قائمة مقام الحرمة، وإنما سقط القصاص لمكان الشبهة والشبهة لا تمنع وجوب المال.... وعللو لذلك أيضاً، بأن الإباحة إنما كانت شبهة لدرء القصاص لا الاستبدال بالمال.

وعند الشافعية: <sup>(٢)</sup> لا تجب الدية، واستدلوا لذلك: إلى أن الأذن يقط الدم والمال معاً وذلك لأن الرضا بالشئ رضا بما يتولد عنه وهو قول ضعيف عند المالكية <sup>(٣)</sup>.

### وفى القاتون:

من المقرر قانوناً أن الحق في الحياة من الحقوق الغير قابلة للتنازل الأمر الذي لم يكن لرضاء المجنى عليه فيه مكانة تذكر، بيد أن ذلك الرضا الصادر من المجنى عليه يكون سبباً في إباحة الفعل في مجال الحقوق المالية وأن لهذا الرضا الصادر أثره المطلق في إباحة الفعل دون قيد أو شرط ما دام كان ذلك في الحدود المشروعة.

وقد حمى القانون حق الحياة وجعله حق طبيعى لكل إنسان وهذا الأول بين سائر الحقوق يقابله واجب على كل شخص بأن يحترم حياة الآخرين وهو المصلحة التي يبيحها القانون للفرد في أن يظل جسمه مؤدياً وظائفه حتى لا تتعطل ولهذا الحق صفة إجتماعية غالية فهو للمجتمع شرط لإحتفاظه لكيانه ومصدر من مصادر قوته وأمنه وإزدهاره ونظراً لهذه الصفة الغالبة خرجت حياة الإنسان من نطاق الحقوق التي يجوز التصرف فيها.

---

(١) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٣٧، الأضياء والنظائر لابن نجيم: ص ٢٢٩ وقد نقل الكاسانى هذا القول عن محمد وأبى يوسف صاحبى أبو حنيفة بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٣٦، ص ٢٣٧.

(٢) نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٦١.

(٣) مواهب الجليل للخطاب: ج ٦ ص ٢٣٥، ص ٢٣٦.

وعلى فإن الحق في الحياة ليست المصلحة فيه لصاحبه وحده، وإنما تتعلق به مصالح آخرين سواه كأفراد أسرته بل الأمه كلها التي هي عضو فيها، كذا لا يباح القضاء على الحياة برضاء صاحبها، وقبل الثورة الفرنسية كان الإنتحار جريمة يعاقب عليها بالعقوبات العادية حالة الشروع، وبعقوبة تنفذ على جثة المنتحر أو على ماله، عند تمام الإنتحار، غير أن الإنتحار أو الشروع فيه لا يكون حالياً جريمة ولا تتصح الحكمة في ذلك من القول بأن المنتحر إنما يعتدى على حياته هو لا على حياة غيره وإنما يرجع عدم العقاب إلى حكمة أخرى، كذلك هي إنعدام الجدوى من العقاب فالزاهد في الحياة لا يخشى ألم العقوبة والمستخف بالموت تهون في نظره كل عقوبة دون الموت.

وبالتالي لا يجدى في منعه من الموت أي عقاب، بل أن التهذيب بالعقاب يكون في حقيقة ضرباً من العبث لا طائل منه ، وبناء على ذلك فإن جريمة القتل تصبح أركانها متوافرة ولو رضى به المجنى عليه ولو طلب صراحة التخلص من الحياة وألح في طلبه ذلك أن حياة كل فرد حق له وحق المجتمع الذي يعينه أفراداه على حياتهم استيفاء لطلباته ودعماء له<sup>(١)</sup>.

ومن هنا كان الحق في الحياة غير قابل للتنازل فقتل الإنسان برضاه جريمة قتل عمد تستوجب العقوبة المقررة لذلك النوع من القتل، ولا يمحوا الجريمة

---

(١) د/ حسنى الجدع: جرائم الإعتداء على الحياة وسلامة الجسم مجلة كلية الشريعة والقانون العدد الرابع ١٤٠٦ هـ - سنة ١٩٨٦ م ص ٤٢٠، د/ محمود نجيب حسنى: جرائم الإعتداء على الأشخاص ص ١١٩، والحق في سلامة الجسم - بحث سابق ص ٥٦٦- د/ رمسيس بهنام: الجريمة والمجرم والجزاء ص ٢٧٥، د/ عمر السعيد رمضان: شرح قانون العقوبات القسم الخاص سنة ١٩٧٧ ص ٢٢٢، د/ سامح السيد جاد: الوجيز في قانون العقوبات - ص ٦، د/ السعيد مصطفى السعيد: الأحكام العامة في قانون العقوبات الطبعة الثانية بدون تاريخ - ص ٢٤٣. د/ محمد زين العابدين طاهر: مدى حق الإنسان في سلامة أعضائه مرجع سابق - ص ٢٤٧.

(١) كما أن من يقتل آخر بدافع الشفقة، أو برضاء من المجنى عليه أو بناء على طلبه والحاحه يعد قاتلاً عمداً حتى ولو كان الباعث على ذلك هو الرحمة<sup>(٢)</sup> وبعض القوانين لا تعتبر القتل برضاء المجنى عليه في منزله القتل العمد، بل يجعل منه جريمة خاصة وتقرر له عفوبة أخف وفقاً للمادة (٥٧٩) من القانون الإيطالي<sup>(٣)</sup>.

### بين الشريعة والقانون:

من خلال ما سبق نجد أن الأذن بالقتل في الشريعة الإسلامية أخذ به البعض وجعله سبباً من أسباب سقوط القصاص والدية، ولم يأخذ به البعض فأوجب به القصاص والدية، وسلك هذا فقهاء القانون فأقروا بعدم إباحة القتل لمجرد

---

(١) يرد على ذلك استثناءات ذلك لأن القانون في بعض الجرائم يتطلب عدم رضا المجنى عليه فإن رضى فلا تقوم الجريمة وذلك مثل: -

- جريمة الإغتصاب التي نصت عليها المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات فإن من أركانها أن يقع الإغتصاب بغير موافقة المجنى عليه.

- جريمة هتك العرض بالقوة المنصوص عليها في المادة ٢٦٨.

- جريمة الحبس بغير حق المنصوص عليها في المادة ٢٨٠.

- جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٩٠.

- جرائم السرقة والنصب والخيانة، فإذا أخذ المتهم مالا للمجنى عليه وهو معتقد برضاء المجنى عليه عن أخذه فإن العقد الجنائي في هذه الجرائم يصبح منتفياً.

- راجع. الموسوعة الجنائية: لجندى عبد الملك دارالمؤلفات القانونية - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٣٦٠ هـ - سنة ١٩٤٢ م ٥ ص ٨٣٦، ص ٨٣٧.

(٢) وقد ذهبت محكمة النقض في حكم لها قديم "إلى أن رضا المجنى عليه ينفي وجود القصد الجنائي في جرائم الجرح والضرب وقررت بناء على ذلك أن لا عقاب على من يكوى آخر برضاه وطلبه بعصد شفائه من مرض ألم به وذلك لانتهاء القصد الجنائي تقض ٢٤ أبريل من ١٨٩٧ ق ٤ ص ٢٩١ نقلاً عن الموسوعة الجنائية: جندى عبد الملك ج ٥ ص ٨٣٦. الباعث وأثره في المسؤولية الجنائية دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية: لعلى عبد الله الشافعي - طبعة الزهراء سنة ١٩٨٦ ص ٤٥٧.

(٣) جندى عبد الملك: مرجع سابق ص ٨٣٨.



الأذن أو الرضا به وأن ذلك الرضا لا يمحو الجريمة ولا يرفع العقاب، بينما أباح حدوث جرائم أخرى برضاء المجنى عليها كالاغتصاب، وبذا قد يكون فقهاء القانون قد تمشوا في أحكامهم على غرار منهج الشريعة الإسلامية في الأخذ في الاعتبار لرضاء المجنى عليه عنراً مخففاً في العقاب المقرر توقيعته على الجاني الذي ارتكبت جريمته برضاء المجنى عليه دون أن يكون لهذا الرضاء والأذن أثر في إياحة القتل ذاته.

وشتان ما بنى عليه فقهاء الشريعة الإسلامية رأيهم في العقوبة وما بنى عليه القانونيين رأيهم حيث جعل الفقهاء الحق لأولياء المقتول بالعفو أو الصلح على مال على عكس ما ذهب إليه فقهاء القانون حيث سلبهم القانون هذا الحق بالمره مما يؤدي بدوره إلى وجود الضغينة والحقد والعمل على عدم التصالح بين الناس.





## المطلب الثاني

أثر رضا الميؤس من شفائهم في الإعتداء على ما دون النفس

ملهيّد:

سبق وأن قررنا أن رضا الميؤس من شفائهم أو غيرهم بالأذن في القتل، محل اختلاف بين فقهاء الشريعة والقانون وترجح لنا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، من عدم اعتبار الإذن ووجوب القصاص على القاتل.

فهل يسرى هذا الحكم عند الإذن الصادر من المريض أو المجنى عليه في الإعتداء على ما دون النفس كالأذن بالقطع والجرح.....

اختلف الفقهاء في بيان حكم ذلك على النحو التالي:

الحنفية قالوا: إذا أذن المجنى عليه للجاني بالفعل الذي أدى إلى الموت كالضرب أو الجرح أو القطع.

فرّق الحنفية بين ما إذا كان الجرح أو القطع مفضيا إلى الموت أم لا.....

الأولى: الحالة التي لا يؤدي فيها الإذن أو الجرح إلى الوفاء، فإن رضا المجنى عليه أو المريض بالقطع أو الجرح يكون له أثره الكامل في إسقاط العقوبة فلو قال شخص لآخر اقطع يدي أو أمره أن شجه فقطعه أو شجه ولم يمت فلا شئ على الجاني بالإجماع، لأن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال<sup>(١)</sup> وعصمة الأموال تثبت حقاً له فكانت محتملة للسقوط بالإباحة والإذن كما لو قال له أتلّف مالي فأتلّفه<sup>(٢)</sup> ذلك، وأن الأذن إن لم يعمل شرعاً لكنه وجد حقيقته من حيث الصيغة فوجودة يورث شبهة كالإذن بقتل نفسه، ففي هذه الحالة رضا

(١) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٣٧.

(٢) المرجع السابق: ج ٧ ص ٢٣٦، ص ٢٣٧.

المجنى عليه أو إننه يكون له أثر على العقوبة إذا شُفَى بإجماع الفقهاء لأنه شبهة تدرأ الحد وهو القصاص.

الثانية: إذا ترتب على الجرح أو القطع الموت فإن ذلك محل خلاف بين الفقهاء.

أ- عند الحنفية: قالوا إذا أذن المجنى عليه للجاني أيا كان طبيباً أو غيره بالفعل كالقطع مثلاً أو أدى ذلك إلى الموت فإن الإمام أبو حنيفة: يرى مسئولية الجاني عن القتل شبه العمد لأنه قياساً عنده يكون الجاني مسئولاً عن القتل العمد، وأنه لما كان الإنن شبهة والقصاص يدرأ بالشبهة تعين أن تكون العقوبة بالدية ويعتبر الفعل شبه عمد عنده (١).

أما أبو يوسف ومحمد: قالوا أنه إذ أدى الجرح أو القطع إلى الموت فلا شيء على الجاني إلا التعزير، ذلك لأن رضاء المريض بالقطع أو الجرح بمثابة العفو عنهما والعفو عن الجرح أو القطع عفواً عما تولد عنه وهو القتل، بمعنى أن العفو عن الشيء يكون عفواً عن أثره (٢).

جاء في البدائع: "ولو أمره أن يشجه فلا شيء عليه إن لم يمت من الشجة لأن الأمر بالشجة كالأمر بالقطع وإن مات منها كانت عليه الدية، ويحتمل هذا أن يكون على أصل أبي حنيفة، رحمه الله خاصة بناءً على أن العفو عن الشجة لا يكون عفواً عن القتل عنده، فكذا الأمر بالشجة لا يكون أمراً بالقتل ولما مات تبين أن الفعل وقع قتلاً حين وجوده لا شجاء، وكان القياس أن يجب القصاص إلا أنه أسقط للشبهة فتجب الدية، فأما على أصلهما أي أبو يوسف ومحمد

---

(١) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٣٦، ص ٢٣٧، التشريع الجنائي الإسلامي: عبد القادر عوده ج ١ ص ٤٤٢.

(٢) المبسوط: ج ٢٤ ص ٩١، ص ٩٢.

فينبغي أن لا يكون عليه شيء لأن العفو عن الشجة يكون عفواً عن القتل عندهما، فكذا الأمر بالشجة يكون أمراً بالقتل " (١).

وجاء في المبسوط: " ولو قطع يده بإذنه، فمات منه لم يكن على القاطع ولا على الأمر في ذلك شيء لأن أصل الفعل صار هدرأ فلو سرى إلى النفس كان كذلك، كما لو قطع يد مرتد فأسلم ثم سرى إلى النفس، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أنه تجب الدية هنا، لأن التقطع إذا اتصلت به السراية كان قتلاً فإذا لم يتناوله، الإذن فلا شك أنه يجب الضمان به وإن تناوله الأذن فهو بمنزلة قوله اقتلني فتجب الدية " (٢).

ب- وعند المالكية: أن الإذن بالجرح والقطع لا عبرة به إلا إذا استمر مبرأ له بعد الجرح والقطع ففيه العقوبة المقررة وهي القصاص أو الدية، أما إذا استمر مبرئاً له لسقط العقوبة المقررة وهي القصاص والدية ويحل محلها التعزير، ما لم يؤد الجرح أو القطع إلى الموت فيعاقب الجاني بعقوبة القتل العمد وجاء ذلك في نصوص كتب فقهاء المالكية.

١- جاء في الشرح الكبير: (٣) "إن قال له اقطع يدي ولا شيء عليك فله القصاص إن لم يستمر على البراءة بعد القطع، ما لم يترام به القطع حتى مات، فلوليه القسامة والقصاص أو الدية ".

٢- في حاشية الدسوقي: (٤) على شرح هذا الكتاب نفس المعنى.

---

(١) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٣٧.

(٢) المبسوط: ج ٢٤ ص ٩٢.

(٣) الشرح الكبير على هامش حاشية الدسوقي للدردير: ج ٤ ص ٢٤٠.

(٤) شرح الخرشي على مختصر خليل: ج ٨ ص ٥، ٦.

٣- في شرح الخرشي: (١) "وإن قال له إن قطعت يدي مثلاً فقد أبرأتك، ففعل فإنه يبرأ ولا قصاص عليه ولكن عليه الأدب فإن لم يترام به الجرح إلى الموت وإلا فلوليه القسامة والقتل أو أخذ الدية".

ج - عند الشافعية: إذ أدى عندهم الجرح أو القطع المأذون فيه إلى الموت، فمن فقهاء المذهب، من يرى مسئولية الجاني عن القتل شبه العمد، لأن القياس عند هذا البعض أن عليه القصاص لكن لما كان الإذن بمثابة الشبهة والقصاص يدرأ بالشبهة.

فجعل البعض هذه الجريمة شبه عمد، وهذا هو ما رآه أبو حنيفة، وبذلك يكون البعض قد اتفق مع هذا الإمام وبناء على ذلك تكون الدية.

ومن فقهاء المذهب، من رأى عدم العقاب، وذلك على أساس أن الموت تولد عن مأذون فيه وخلاصة رأى الشافعيين، (٢) أنهم فرقوا بين ما إذا كان الجرح المأذون فيه السارى إلى النفس مما يوجب القصاص أم لا؟ فإذا كان الجرح فلا قصاص فيه كالجائفة، فإذا عفى المجنى عليه عن القصاص ثم سرت الجناية إلى نفسه فلوليه أن يقتص في النفس لأنه عفو عن القود مما فيه القصاص وعفا عن القصاص ثم سرى إلى النفس فمات لم يجب القصاص.

وقد تواترت نصوص الشافعية في ذلك:

١- جاء في حاشية الجمل: (٣) "ولو قطع أو قتل شخص آخر مالك أمره ولو سكران أو سفيهاً بإذنه فهدر أي لا قود فيه ولا دية للإذن فيه".

---

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٤٠.

(٢) المنتقى شرح الموطأ لمالك: ص ٧٥.

(٣) فتوحات الوهاب بتوضيح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل: ج ٥ ص ٥٦.



٢- جاء في متن المنهاج: <sup>(١)</sup> "وإذا قطعه بإذنه وهو رشيد فمات سراية فلا ضمان للإذن أي أدى القطع إلى الوفاء فهدر وفي قول تجب الدية".

٣- وجاء في معنى المحتاج: <sup>(٢)</sup> "ولو قال له اقطع يدي مثلاً فقطع ولم يمت فلا قود ولا دية قولاً واحداً، إما إن سرى للنفس فلا قصاص في نفس ولا طرف لأن السراية تولدت من معفو عنه فصارت شبهة رافعة للقصاص".

+ وجاء في المجموع: <sup>(٣)</sup> "أذن له في قطع يده فقطعها فسرى القطع بنفسه فمات لم يجب عليه القود، وأما الدية فقال أكثر أصحابنا يبنى على القولين، مت تجب دية المقتول، فإن قلنا تجب في آخر جزء من أجزاء حياته لم تجب هنا، وإن قلنا إنها تجب بعد موته وجبت دية لورثته <sup>(٤)</sup>".

د- عند الحنابلة: اعتبر الإمام أحمد <sup>(٥)</sup> أن الإذن بالجرح والقطع إذ أدى إلى الموت فهو كالإذن بالقتل لا عقوبة عليه، وإن كان الإذن لا يبيح الفعل إلا أن له الحق في إسقاط العقوبة وقد أسقطها بإذنه وفي رواية عليه الدية.

جاء في حاشية المقنع: "لو قال لرجل اقتلني أو اجرحني ففعل فدمه هدر وجرحه هدر على الصحيح من المذهب نص عليه وعنه عليه الدية" <sup>(٦)</sup>.

هـ- أما الظاهرية: قالوا بعدم جواز العفو إمتثالاً لرأي الشافعية.

وبعد استعراضنا لأقوال الفقهاء الأجلاء فيما يخص رضاء المجنى عليه وأذنه بالقطع والجرح فيما دون النفس نجد أن الفقهاء يعتبرون رضا المجنى

---

(١) معنى المحتاج: ج ٤ ص ٥٠، ص ٥١، ص ٢٢٦، أسنى المطالب شرح روض الطالب: ج ٤ ص ٤٤.

(٢) معنى المحتاج: ج ٥ ص ٢٢٧، ج ٤ ص ٤٤.

(٣) المجموع شرح المذهب للنووي: ج ١٨ ص ٣٩٧.

(٤) معنى المحتاج: ج ٤ ص ٥٠.

(٥) الأقناع: ج ٤ ص ٣١، المغنى لابن قدامة: ج ٩ ص ٤٧٠.

(٦) حاشية المقنع: ج ٣ ص ٣٤١، كشف القناع: ج ٥ ص ٥١٨.

عليه وأذنه، كسبب من الأسباب التي تؤدي إلى إسقاط العقوبة عن الجاني لأن ذلك يمثل شبهة وبهذه الشبهة يدرأ حد القصاص<sup>(١)</sup>.

ويترجح لي مما سبق أن الأذن والرضا بالقطع أو الجرح، إذا ترتب عليه سقوط حق الله تعالى فإن هذا الأذن لا أثر له وذلك لأن حق الشخص على أعضائه حق منفعة فقط وليس حق ملكية، أما إذا لم يؤد الأذن أو الرضا إلى ضياع حق الله ﷻ فإنه يكون له أثره في سقوط العقوبة عن الجاني وهو القصاص لأن في أذنه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات هذا إذا شفى المريض من جرحه أما إذا سرى القطع أو الجرح في المريض فأدى إلى موته فإن إنذه يكون بذلك مبرئاً له من إقامة حد القصاص عليه، وذلك إذا ما استمر مبرئاً للمجنى عليه أما إذا سرى للنفس وكان المجنى عليه قد أبرأه وأذن له مقدماً في الجناية وما يحدث فيها فهنا لا اعتبار للأذن أو الرضا لأن ذلك يعتبر رضا بالقتل ومع القتل تهدر حقوق الله تعالى فيجب القصاص.

#### وفي القانون:

يمثل رضاء المجنى عليه بالجريمة أياً كان نوعها قتلاً أو جرحاً أهمية كبرى حيث قد يترتب على وجود رضاه في بعض الأحوال إزالة الوصف التجريمي عن الفعل أو رفع الصفة التجريمية عنه، وذلك حسب التكييف القانوني للفعل ولا يكون ذلك إلا في الجرائم التي يكون رضاء المجنى عليه ركناً فيها كالسرقة.

وتبدو أهمية رضا الشخص وأثره المطلق في الحقوق المالية طالما كان ذلك في الحدود المشروعة وذلك لأن هذه الحقوق تخول لصاحبها بمقتضى معنى

---

(٥) المحلى لابن حزم: ج ١٠ ص ٤٩١.

الملكية حق التصرف فيها لأن الإنسان حراً للتصرف في ماله ما لم يكن في ذلك ما يضر بالمصلحة العامة.

أما الرضا في جرائم الإعتداء على سلامة الجسم فإن الإنسان ليس له حقاً مطلقاً على أعضاء جسمه بمعنى أن السلطة التي يمنحها له القانون هي سلطة محددة لا تتجاوز السلطة الممنوعة له في الإنتفاع بأعضاء جسمه دون التصرف فيها، وقد يبدو أثر الرضا الصائر من المريض أو المجنى عليه كشرط مبيح للفعل وذلك في الأحوال التي يتطلب فيها القانون رضا المجنى عليه أو المريض كشرط لإباحة الفعل وذلك كما هو الحال في مباشرة الأعمال الطبية<sup>(١)</sup>، على جسم المريض، والأصل في هذه الأعمال أنها تتضمن إنتهاك لحرمة سلامة الأعضاء أو الجسم إلا أن المصلحة العلاجية يقتضى التدخل بأعمال طبية تمارس على جسم المريض ويقصد الشفاء، فقد جرى العرف بالفعل على أن يحصل الجراح في الحالات الخطرة خاصة على رضا المريض أو من يمثله قبل الشروع في إجراء الجراحة الخطرة التي تبدوا مع ذلك أنها الوسيلة الوحيدة للعلاج ولذا قرر المشرع أن الحق في سلامة الجسم هو من الحقوق التي قرر المشرع عدم المساس بها إذا كان ذلك من شأنه يؤدي إلى إهدار حق المجتمع فالمصلحة العامة تقتضى الحفاظ على حياة الأفراد وسلامة أجسامهم، حتى من أفعالهم أنفسهم وأنه بالبحث عن أثر رضا المجنى عليه في

---

(١) د/محمود محمود مصطفى: حقوق المجنى عليه في القانون المقارن - ١٩٧٩م ص١١٢، د/محمود نجيب  
حصنى الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية التي يكفلها له القانون بحث بمجلة القانون والإقتصاد مرجع  
سابق - ص٥٢٧، ص٥٤٨، أستاذنا د/حصنى محمد السيد الجدع عليه رحمة الله: المجنى عليه في جرائم =  
=الاعتداء على الحياة وسلامة الجسم - بحث بمجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط العدد الرابع  
١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - ص٤٢٦.

جريمة الجرح أو القطع الذي أفضى إلى الموت هل يمنع هذا من قيام الجريمة أم لا ؟

وجد أن رضاء المجنى عليه لا يمحو الجريمة ولا يرفع العقاب وذلك على أساس أن العقاب من حق المجتمع، وليس من حق الأفراد وإذا كان القانون يعاقب على أعمال الإعتداء التي تقع ضد الأشخاص وذلك لأنها تمس المجتمع نفسه فلا يحق لأحد أن يسمح لغيره بأن يحل في شخصه بالقوانين التي تهم النظام العام.

وبناء على ذلك فإن من يصيب غيره بجروح أو ضربات أو لكمات بناءً على طلبه أو أمره لا يفلت من العقاب، حتى ولو كان الباعث على ذلك هو الرحمة بالمجنى عليه.... وإذا فالحلاق الذي يجرى جراحه لشخص برضاه لجريمة الجرح العمد فإذا توفي المجنى عليه على أثر ذلك تعتبر الجريمة جرحاً أفضى إلى موت.

ومن هنا استقر الحكم في محكمة النقض المصرية الآن، على أن جريمة الضرب أو الجرح تتم قانوناً بارتكاب فعل الضرب أو الجرح عن إرادة الجاني وعلم منه حيث أن فعله هذا يترتب عليه المساس السلامة الجسم بالنسبة للمريض وصحته وعليه فلا يؤثر في قيام الجريمة رضا من وقع عليه الضرب أو الجرح<sup>(١)</sup>.

وقد طبقت المحكمة هذا المبدأ على من يتدخلون في أعمال التطبيب والجراحة بدون صفة كالحلاقين وغيرهم، ممن يتعرضون لأجسام المرضى

---

(١) ذهبت محكمة النقض قبل ذلك في كم لها قديم إلى أن رضاء المجنى عليه ينفي وجود القصد الجنائي في جرائم الجرح والضرب وقررت بناء على ذلك أن لا عقاب على من يكوي آخر برضاه وطلبه بقصد شفائه من مرض ألم به وذلك لانتفاء وجود القصد الجنائي: نقض ٢٤ أبريل ١٨٩٧م س ٤ ص ٢٩١ نقلاً عن الموسوعة الجنائية: جندي عبد الملك مرجع سابق - ج ٥ ص ٨٣٦



بإعطاء أدوية أو بإجراء العمليات الجراحية دون أن يكونوا حاصلين على شهادة طبية أو ترخيص يخول لهم الحق في مباشرة هذه الأعمال.

إذ قررت أنهم مسئولون جنائيا عما يحدثونه من جروح أو صربات ولو كانوا فى ذلك ملبيين طلب المجروح نفسه وأوضح أن انتفاء المسؤولية الجنائية عن الطبيب أو الجراح الذى يعمل على شفاء المريض لا يرجع إلى عدم توافر القصد الجنائى لديه بل يرجع إلى إرادة الشارع الذى خول له حق علاج المرضى والتعرض لأجسامهم ولو بإجراء العمليات الجراحية<sup>(١)</sup>.

---

(١) الموسوعة الذهبية للفقهائى: ج ٦ ص ٨٠٨، ٨٠٩، نقض جنائى: جلسة ١٩٣٩م رقم ١٢٣٧ س ٩ ق.



## بين الشريعة والقانون:

أولاً: اتفاق القانون الوضعي مع مذهب إليه فقهاء الشريعة على أن الرضا الصادر من الأشخاص الطبيعيين أو الميؤس من شفائهم بالاعتداء عليهم لا يبيح الفعل الإجرامي الواقع عليهم ولا يمحو وصف الجريمة، أى أن الفعل يظل مجرماً حتى مع وجود الرضا.

ثانياً: اتفاق القانون الوضعي مع ما مذهب إليه فقهاء الشريعة في ضرورة أن يكون الرضا بما يمثل اعتداً على سلامة الجسم، كممارسة الأعمال الطبية، والعمليات الجراحية صادراً ممن يملك الحق فيه، وأن يكون كامل الأهلية أو بلوغه سناً معينة، حددتها بعض القوانين الوضعية، بثمانى عشرة سنة. وفي حالة عدم اكتمال الأهلية يلزم موافقة الولي أو الوصى على النفس دون المال، للتدخل الجراحي الذى يمثل فى شكله الظاهر المساس بسلامة الجسم وفى حالة عدم وجود الرضا ممن يملك الحق فيه سواء الشخص كامل الأهلية أو وليه، إلا أن هذا الاعتداء يكون منتجاً لآثاره القانونية فى القانون حسبما يشكله نوع الاعتداء وجسامته وفى الشريعة الإسلامية يضمن ما ترتب على فعله لأنه عمل غير مأنون له فيه شرعاً.

ثالثاً: أن الأذن والرضا بالقطع أو الجرح، إذا ترتب عليه سقوط حق الله تعالى فإن هذا الأذن لا أثر له وذلك لأن حق الشخص على أعضائه حق منفعة فقط وليس حق ملكية، أما إذا لم يؤد الأذن أو الرضا إلى ضياع حق الله عز وجل فإنه يكون له أثره فى سقوط العقوبة عن الجانى وهو القصاص لأن فى أنفه شبهة والحدود تدرأ بالشبهات.

# الباب الثاني

## الأحكام الشرعية والقانونية للمشوهين خلقيا

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في حقيقة التشوهات الخلقية أسبابها وأنواعها ووسائل تشخيصها وطرق دفعها وعلاقتها ببعض الأمراض الجسمانية.

الفصل الثاني: المسؤولية الجنائية للاعتداءات الواردة على حق المشوهين خلقيا في الحياة.

الفصل الثالث: المسؤولية الجنائية للاعتداءات الواردة على المشوهين خلقيا في سلامة الجسم.



## البَابُ الثَّانِي الأحكام الشرعية والقانونية للمشوهين خلقيا

مَهَيِّدٌ

كان الناس قبل الإسلام ينظرون إلى المشوه والمعاق نظرة يملؤها الازدراء والاحتقار، فكانما التشوه في حد ذاته وصمة عار وعلامة انحطاط، وحرّي بصاحبه أن يكون حبيس المنزل؛ اختفاء عن الأنظار.

وبعض الأمم كانت تسمح بقتلهم، ففي إسبرطة كانوا يدعون الأطفال الضعفاء والمشوهين يموتون في العراء، وفي روما كان القانون يسمح للآباء بإغراقهم، وكان الاعتقاد السائد أن إصابات هؤلاء المعاقين ترجع إلى الأرواح الشريرة.

هذا ولم تزل النظرة إلى المعاقين والمشوهين في أوروبا يشوبها الشك والريبة في القرنين الآخرين، فقد اتخذوا في القرون الوسطى مادة للسخرية، استخدمهم بعض النبلاء، مهرجين مضحكين، وتم إحراق كثير منهم، ظنا من الناس أنهم سحرة<sup>(١)</sup>.

ولم تكن نظرة المجتمع العربي في الجاهلية تختلف عن ذلك إذ تقوم على احتقار المعاق والمشوه وتعييره بعاثته وتشوّهه واعتباره بلا فائدة تذكر، طالما أن الحياة العربية تقوم على القتال والجلاد والنهب ودفع غارات المهاجمين عن القبيلة وهو لا يستطيع أن يفعل شيئا من ذلك.

---

(١) رعاية المعاقين في الإسلام: د/ جميل عيد عبد المحسن القرارة - بحث سابق - ص ٢٩٨

وكان العرب يتجنبون الأكل مع أصحاب العاهات والتشوهات ومخالطتهم ومجالسهم <sup>(١)</sup> فقد أخرجت قريش عمرو بن عبد الله بن وهيب من مكة إلى الشعاب لسبب ما أصابه من البرص، وكانت تتقذر منه مخافة عدواه، وقد كانوا يخافون البرص، والجرب والصفرة والعدسة والجدي <sup>(٢)</sup>.

فلما ضاق الأمر بالرجل خارج بلده مع ما يجد من الألم قرر أن ينتحر فأخذ السكين وشق جنبه ليموت فيستريح فسال الماء الذي فيه وشفى من مرضه <sup>(٣)</sup>. وجاء الإسلام فكرم الإنسان وجعله يتحلى مكانة عظيمة في هذا الدين لا تدانيها مكانة أخرى فيما سوى الإسلام من الأديان والعقائد والتصورات فالكون كله مخلوق من أجل الإنسان والإنسان معلق بواجب الخلافة في الأرض قال تعالى:

﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقال أيضا: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ <sup>(٥)</sup>.

---

(١) مجلة الفيصل: - تقرير عن دار الفيصل الثقافية - الرياض السعودية عدد أكتوبر سنة ١٩٨١.

(٢) الصفرة: داء في البطن يصفر منه الوجه، والعدسة بثرة تخرج في مواضع من الجلد من جنس الطاعون تقتل صاحبها غالبا.

لسان العرب: مادة صفر: ج ٤ ص ٤٦٠، مادة عدس: ج ٦ ص ١٢٢. والقاموس المحيط: ج ١ ص ٥٤٥، المصباح المنير: ج ١ ص ٢٤٢، مختار الصحاح: ج ١ ص ٣٧٥، تاج العروس: ج ١ ص ٣٠٦٥، العين: ج ٧ ص ١١٤، المغرب في ترتيب المعرب: ج ١ ص ٤٧٤، النهاية في غريب الأثر - ج ٣ ص ٦٩.

(٣) البرصان والعرجان والعميان والحولان: عمرو بن بحر الجاحظ - القاهرة دارالاعتصام ١٩٧٢م - ص ٥٢.

(٤) سورة الإسراء: جزء من الآية (٧٠).

(٥) سورة هود: الآية (٦١).



فجعل الإسلام مقاييس صلاح النفس الإنسانية أو فسادها لا يرجع إلى مظهرها وضخامتها وقوتها وضعفها وجمالها وقبحها بل أرجع ذلك إلى دخيلتها، فالقلب الصالح يعني إنسانا صالحا، والقلب الفاسد يعني إنسانا فاسدا. قال ﷺ **إِلَّا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ** (١)

وانطلاقا من هذا فإن الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان وصوره وجملة في أحسن صورته، قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَقَدَلَكَ ۖ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ (٢)

هذا أمر الله فقد يخلق الله سبحانه وتعالى أناسا لم يمنحهم نصيبا وافرا من الصحة والجمال والتقويم الإنساني السوي على وفق سنن الله في خلقه للبشر وهم في أدائهم للواجبات والحقوق المتعلقة بالغير شأنهم شأن الأشخاص الأسوياء الخلقة فهو منوط به الأحكام والتكاليف الشرعية وشأنهم أيضا شأن جميع الأسوياء فيما يتعلق بنطاق الحماية الجنائية لهم من ناحية حياتهم وسلامة أجسادهم ومن ثم فإن أي اعتداء يقع على المشوهين خلقيا سواء كان بحقهم في الحياة أو في سلامة أجسادهم يخضع للتجريم والتأثيم كما لو كانوا أسوياء الخلق لاستوائهم في عصمة الدم وسوف نبين الأحكام الشرعية والقانونية الخاصة بالمشوهين خلقيا في ما يأتي:

---

(٤) صحيح البخاري: ج ١ ص ٢٨، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٢١٩، صحيح ابن حبان: ج ١ ص ٥٣٢، مسند أبي عوانة: ج ٣ ص ٣٩٧، مسند الدارمي: ج ٢ ص ٣١٩، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١٣١٨، سنن البيهقي الكبرى: ج ٥ ص ٢٦٤.

(٢) سورة الانفطار: الأيتين (٨، ٧).

**الفصل الأول: في حقيقة التشوهات الخلقية أسبابها وأنواعها ووسائل  
تشخيصها وطرق دفعها وعلاقتها ببعض الأمراض الجسمانية.**

**الفصل الثاني: المسؤولية الجنائية للاعتداءات الواردة على حق المشوهين  
خلقيا في الحياة.**

**الفصل الثالث: المسؤولية الجنائية للاعتداءات الواردة على المشوهين  
خلقيا في سلامة الجسم.**

# الفصل الأول

في حقيقة التَشَوَّهات الخَلْقِيَّة وعلاقتها ببعض الأمراض الجَسْمَانِيَّة  
وأسبابها وأنواعها ووسائل تشخيصها وطرق دفعها

ويشتمل هذا الفصل على ستة مباحث:

المبحث الأول: في حقيقة التَشَوَّه الخَلْقِي.

المبحث الثاني: علاقة التَشَوَّه الخَلْقِي ببعض الأمراض الجَسْمَانِيَّة.

المبحث الثالث: في أسباب التَشَوَّهات الخَلْقِيَّة.

المبحث الرابع: أنواع التَشَوَّهات الخَلْقِيَّة.

المبحث الخامس: وسائل تشخيص التَشَوَّهات الخَلْقِيَّة.

المبحث السادس: طرق دفع التَشَوَّهات الخَلْقِيَّة.



## المبحث الأول المقصود بالمشوهين خلقيا لغة واصطلاحا

نتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: المشوه خلقيا لغة.

المطلب الثاني: المشوه خلقيا في الاصطلاح.





## المطلب الأول تعريف المشوهين خلقيا لغة

المشوهين لغة: الاسم منها الشوه، والشوه مصدر الأشوه والشوهاء وهما - الوجه والخلقة، وكل شيء من الخلق لا يوافق بعضه بعضا يقال له مشوه، ويطلق المشوه على قبيح العقل، يقال رجل أشوه أي قبيح الوجه، يُقال: شَاءَ وَجْهُهُ يَشُوهُ، وَقَدْ شَوَّهَهُ اللَّهُ ﷻ فَهُوَ مُشَوَّهٌ. قال الحطيئة<sup>(١)</sup> :

أَرَى ثَمَّ وَجْهًا شَوَّهَ اللَّهُ خَلْقَهُ \* فَقُبِّحَ مِنْ وَجْهِهِ وَقُبِّحَ حَامِلُهُ

ويقال شَاهَتِ الْوُجُوهُ نَشُوهُ شَوْهًا: قُبِّحَتْ. وفي حديث النبي ﷺ أَنَّهُ رَمَى الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ حُنَيْنٍ بِكَفٍّ مِنْ حَصَى وَقَالَ: "شَاهَتِ الْوُجُوهُ"، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>.

ويقال رَجُلٌ أَشُوهُ وَأَمْرَأَةٌ شَوْهَاءُ إِذَا كَانَتْ قَبِيحَةً، وَالِاسْمُ الشُّوْهَةُ. وَيُقَالُ لِلْخُطْبَةِ الَّتِي لَا يُصَلِّي فِيهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ شَوْهَاءُ أَيْ قَبِيحَةً<sup>(٣)</sup>.

(١) كتاب الأغاني: أبي الفرج الأصفهاني - دار الفكر بيروت طبعة ثانية تحقيق سمير جابر - ج ٢ ص ١٥٦  
مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري - دار المعرفة بيروت: تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد ج ٢ ص ٢٢٣.

(٢) صحيح مسلم: ج ٣ ص ١٤٠٢، صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ٤٣٠، المستدرک على الصحيحين: ج ١ ص ٦٨، الأحاديث المختارة: ج ١ ص ٢١٩، ص ٢٢٠، موارد الظمآن: ج ١ ص ٤١٠، سنن الدارمی: ج ٢ ص ٢٨٩ مجمع الزوائد: ج ٦ ص ٨٤، فتح الباري: ج ٨ ص ٣٢، شرح النووي على صحيح مسلم: ج ١٢ ص ١١٦، - فيض القدير: ج ٤ ص ١٥٣، البيان والتعريف: ج ٢ ص ٧٥، ٧٦ المعجم الكبير: ج ٢٢ ص ٢٨٨، مسند الرويات: ج ٢ ص ٢٥٣ مسند الإمام أحمد: ج ١ ص ٣٦٨، تفسير الطبري: ج ٩ ص ٢٠٥.

(٣) لسان العرب لابن منظور: ج ١٣ ص ٥٠٨، العين: ج ٤ ص ٦٨ المعرب: ج ١ ص ٤٥٨، المصباح المنير: ج ١ ص ٣٢٨، تاج العروس: ج ١ ص ٨٢٢٦.

ويأتي التشوه ويراد به التكر والتغول وفي الحديث أنه ﷺ قال لصفوان بن المعطل حين ضرب حسان بالسيف: "أَتَشَوَّهْتَ عَلَى قَوْمِي أَنْ هَدَاهُمُ اللَّهُ لِلإِسْلَامِ". أي: تَتَكَّرْتَ وَتَقَبَّحْتَ لَهُمْ، ويطلق على الشوهاء العابسة، وقيل المشوومة، وَالشُّوْهَةُ: الْبُعْدُ، وَكَذَلِكَ الْبُوهَةُ. يُقَالُ: شُوْهَةٌ وَبُوهَةٌ، وَهَذَا يُقَالُ فِي الذَّمِّ. وَالشُّوْهَةُ: سُرْعَةُ الْإِصَابَةِ بِالْعَيْنِ، وَقِيلَ: شِدَّةُ الْإِصَابَةِ بِهَا، وَرَجُلٌ أَشُوْهُ. وَشَاءَ مَالَهُ: أَصَابَهُ بَعَيْنٍ. وَتَشَوَّهَ: رَفَعَ طَرَفَهُ إِلَيْهِ لِيُصِيبَهُ بِالْعَيْنِ (١).  
وَالشَّائَةُ: الْحَاسِدُ، وَالْجَمْعُ شُوْهٌ، كَمَا تَأْتِي شُوْهَاءُ بِأَنَّهَا صِفَةٌ مَحْمُودَةٌ يُقَالُ " فرس شوْهَاءُ أي طويلة رائعة مشرقة، وقيل المفرطة رحب الشدقين والمنخرين، ولا يقال فرس أشوه إنما هي صفة للأنثى ويقال فرس شوْهَاءُ وهي التي في رأسها طول وفي منخريها وفمها سعة فالشوْهَاءُ تطلق على القبح والجمال فالشوْهَاءُ الواسعة الفم، والشوْهَاءُ الصغيرة الفم وفي حديث ابن الزبير: ﴿فَشَوَّهَ اللَّهُ خُلُوقَكُمْ﴾ أي وسعها. كما تطلق هذه الصفة الشوْهَاءُ على المرأة ذات الحسن يقال امرأة شوْهَاءُ إذا كانت رائعة حسنة، وفي الحديث "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ فَإِذَا امْرَأَةٌ شُوْهَاءُ إِلَى جَانِبِ قَصْرِ فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ قَالُوا لِعَمْرٍ" (٢) كما يطلق شائه على حدة البصر يقال رجل شائه البصر أي حديده

(١) لسان العرب: ج ١٢ ص ٥٠٨ - المصباح المنير: ج ١ ص ٨، ٣.

(٢) تهذيب الأسماء: لذكر بن شرف - دار الفكر بيروت ١٩٩٦م الطبعة الأولى ٢ ص ٢٢٧ صحيح ابن حبان ج ١٥ ص ٣١١، صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٥٧٧ واللفظ في البخاري "فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر" سنن ابن ماجه ج ١ ص ٤٠ مسند أحمد ج ٢ ص ٣٣٩، مسند أبي يعلى: ج ٤ ص ٥١، مسند ابن الحصيد: على بن الجعد - مؤسسة نادر بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ الطبعة الأولى تحقيق عامر أحمد حيدر - ج ١ ص ٤٢٥.

## ويطلق ويراد بالمشوه خلقيا: المسيح (١)

(١) المسخ: هو مخلوق ذو تشوهات خلقية خطيرة تؤثر على الشكل الظاهري والداخلي للإنسان. وقد أثبت العلم بأن الأجنة التي تولد ممسوخة إما أن تولد ميتة، وإما أن تعيش لبضعة أيام ثم تموت فلا ينشأ لها نسل مصداقاً لحديث النبي ﷺ «ما جعل الله لمسخ نسلًا ولا عقباً» أخرجه مسلم: ج ٤ ص ٢٥٥، صحيح البخاري: ج ٢ ص ١٢٠٣ ومسند الإمام أحمد: ج ١ ص ٣٢. وقد ذكر المفسرين أن المسخ لا يعيش أكثر من ثلاثة أيام جاء في تفسير ابن كثير والطبري (لم يعيش مسخ قط فوق ثلاثة أيام ولم يأكل ولم يشرب ولم ينسلوا وقد خلق الله القردة والخنزير وسائر الخلق في السنة الأيام التي ذكرها الله في كتابه فمسخ هؤلاء القوم في صورة القردة وكذلك يفعل بمن يشاء كما يشاء ويحوله كما يشاء) تفسير ابن كثير: ج ١ ص ١٥٠، تفسير الطبري: ج ١ ص ٣٧٠. وإذا كانت الإصابة أقل خطراً فقد ينتج عنها عاهات خطيرة تمنعها من أن تتنسل ويفسر د/مور أسباب عدم التناسل قائلاً: (إن التشوهات الخطيرة تؤثر في أكثر الأوقات على الجهاز العصبي المركزي وعلى الجهاز الأصم، العاملان الأساسيان للتناسل العادي) أما في حالات التخنيث ففي هذه الحالات يكون الجنس لا نكراً ولا أنثى خالصاً، وإن مال إلى أحد الطرفين، لا نستطيع أن نعتبر أن أصحاب تلك الحالات الشاذة ممسوخين لأن إصابتهم غير بليغة حتى يصنفوا من الممسوخين) ينظر: كتاب الإنسان النامي مع زيادات إسلامية: د/كيث مور ص ١٥٨، وقد ذكر الله سبحانه وتعالى في قصة اليهود الذين لم يكونوا يسبثون ويحتالون على الصيد في سورة الأعراف أنهم مسخوا قردة قال تعالى: ﴿وَسَأَلُهُمُ الْوَيْلُ مِنَ الْقُرْآنِ أَلَمْ يَحْذَرُوا﴾ [سورة الأعراف: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُم وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٤] ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِمُ اتَّخَذْنَا مِنَ الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعِزَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٥] وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٦] وقال تعالى في موضع آخر ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مُثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ



وهو من لا ملاحه له<sup>(١)</sup>.

خلقه لغة: مستعملة فقط في خلق الخليقة والخليقة الطبيعية والجمع الخلائق والخليقة: الخلق والخالق: الصانع وخلقت الأديم قدرته، وإن هذا المخلقة للخير

عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ<sup>٤</sup> أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ

السَّبِيلِ ﴿٦٠﴾ [سورة المائدة آية: ٦٠]

وقد اختلف أهل التفسير: في هذا المسخ لليهود هل كان معنويا أم كان مسخا حقيقيا مانيا على قولين: أشهرهما أنه مسخ حقيقي مادي وإن كان عامة اليهود لم يسلموا من المسخ المعنوي لأن أخلاقهم أخلاق القرود والخنازير وظاهر القرآن أنهم مسخوا قرودا على الحقيقة وعلى ذلك جمهور المفسرين: وهو الصحيح وذكر غير واحد منهم أنهم بعد أن مسخوا لم يأكلوا ولم يشربوا ولم يتناسلوا ولم يعيشوا أكثر من ثلاثة أيام وزعم مقاتل أنهم عاشوا سبعة أيام وماتوا في اليوم الثامن واختار أبو بكر بن العربي أنهم عاشوا وأن القرود الموجودين اليوم من نسلهم ويرده ما رواه مسلم عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال لمن سأله عن القرود والخنازير أهي مما مسخ إن الله تعالى لم يهلك قوما أو يعذب قوما فيجعل لهم نسلا وإن للقرود والخنازير كانوا قبل ذلك وروى ابن جرير عن مجاهد أنه ما مسخت صورهم ولكن مسخت قلوبهم فلا تقبل وعظا ولا تعي زجرا فيكون المقصود من الآية تشبيههم بالقرود. . . . .: تفسير روح المعاني: ج ١ ص ٢٨٣، واختلف العلماء في الممسوخ هل ينسل على قولين: الأول: قال قوم يجوز أن تكون هذه القرود منهم واختاره القاضي أبو بكر العربي والثاني: قال الجمهور: الممسوخ لا ينسل وإن القرود والخنازير وغيرهما كانت قبل ذلك والذين مسخهم الله قد هلكوا ولم يبق لهم نسل لأنه قد أصابهم السخط والعذاب فلم يكن لهم قرار في الدنيا بعد ثلاثة أيام قال ابن عباس ؓ: لم يعيش مسخ قط فوق ثلاثة أيام ولم يأكل ولم يشرب ولم ينسل قال ابن عطية: وروي عن النبي ﷺ وثبت أن الممسوخ لا ينسل ولا يأكل ولا يشرب ولا يعيش أكثر من ثلاثة أيام، قلت: هذا هو الصحيح من القولين وأما ما احتج به ابن العربي وغيره على صحة القول الأول من قوله ﷺ، تفسير الطبري: ج ١ ص ٣٧٠، تفسير القرطبي: ج ١ ص ٤٧٧، ج ٢ ص ٥٦، فتح القدير: ج ١ ص ١٥١، تفسير البغوي: ج ١ ص ١٠٤، تفسير البيضاوي: ج ١ ص ٣٣٧، تفسير الجلالين: ج ١ ص ١٠٨، الوجيز للواحدى: ج ١ ص ٩٠٣، تفسير أبي السعود: ج ١ ص ١١٠، الدر المنثور: ج ١ ص ١٨٤، تفسير التنقيح: ج ١ ص ١٩٠، زاد المسير: ج ١ ص ٩٥، ج ٢ ص ٣٨٧، تحرير والتنوير: ج ٢ ص ٣١٢، تفسير مجاهد: ج ١ ص ٧٧، الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني: ج ٢ ص ٦٠٦.

(١) لسان العرب: ج ٢ ص ٣٣٢، وينظر الصورة في الملحق المصور آخر الرسالة منظر رقم ١.



أي جدير به وقد خلق لهذا الأمر فهو خالق له أي جدير به، وإنه لخالق لذاك أي شبيهه وما أخلقه أي ما أشبهه، وامرأة خليفة ذات جسم وخلق. ويقال رجل خالق أي تم خلقه، والمخلوق من كل شيء: ما اعتدل، والخلق: النصيب من الحظ الصالح، وهذا رجل ليس له خلاق أي ليس له زغبة في الخير ولا في الآخرة ولا صلاح في الدين والخلق: الكذب، في قراءة من قرأ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

ويطلق الأخلق على الأملس. يقال هضبة أو صخرة خلقاء، أي مصمتة، ويطلق خليقاء على المستوي يقال اخلوق السحاب، أي استوى كأنه ملس تلميسا وقد خلق يخلق خلقا، يقال امرأة خلقاء رتقاء لأنها مصمتة كالصفاء الخلقاء، والخلقة التركيب ويطلق على ناقص الخلق خديج، يقال خدجت الناقة: إذا ألفت ولدها لغير تمام الحمل ناقص الخلق، وخدج الصلاة نقصها، ويطلق على سوى الخلقة المرة، والمرة شدة الفتل والمرة شدة أسر الخلق وقوله ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾<sup>(٢)</sup> أي سوي يعني جبريل عليه السلام خلقه الله قويا سويا، وذو مرة سوي أي قوي صحيح البدن والمرير الحبل المفتول<sup>(٣)</sup>.

---

(١) سورة الشعراء: الآية (١٣٧).

(٢) سورة النجم: الآية (٦).

(٣) المصباح المنير: ج ١ ص ١٦٤، للمعرب: ج ١ ص ٢٦٩، العين: ج ١ ص ٢٦٢، ج ٤ ص ١٥١، مختار الصحاح: ج ١ ص ٧٨، القاموس المحيط: ج ١ ص ٥٠٢، لسان العرب: ج ٢ ص ٤٩٣.

من هذا يتبين أن الخلق ورد بالمعاني التالية:

- ١- بمعنى خلق الخليقة.
- ٢- والخالق الصانع والقادر.
- ٣- خالق بمعنى شبيه وكامل الخلقه.
- ٤- النصيب من الحظ الوافر.
- ٥- الكذب.
- ٦- الأملس.
- ٧- التركيب ويطلق على ناقص الخلق خديج.
- ٨- المرة بمعنى سوى الخلق.

وأقرب هذه المعاني إلى موضوعنا مغنيين :

الأول: وهو سوى الخلق أى مكتمل الخلقه فى الصورة الطبيعية، التى خلق الله الناس عليها.

الثانى: وهو مقصودنا فى البحث وهو الإنسان ناقص الخلق وهو على هيئة غير الهيئة الطبيعية التى خلق الله الناس عليها كأن يكون بأذن واحدة إلى غير ذلك من الظواهر الغريبة التى تخرج عن السنن الطبيعية فى الكون.

## المطلب الثاني تعريف المشوه خلقيا في الاصطلاح

يجدر بنا لكي نعرف المشوه خلقيا أن نلقي الضوء على الإنسان السوي  
فالضد يظهر حسنة الضد \* وبضدها تتبين الأشياء (١)  
يمر خلق الإنسان بمراحل متعددة وأطوار متلاحقة (٢) قد وصفها الله تعالى  
في كتابه الكريم قال تعالى:

﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ  
نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ

- 
- (١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا: أحمد القلقشندي - دار الفكر، دمشق ١٩٨٧ الطبعة الأولى ج ٢ ص ٥٠.  
(٢) فتح القدير: محمد بن علي الشوكاني - دار الفكر الطبعة الثانية ١٩٧٣ م ج ٢ ص ٦٨٣، مختصر تفسير ابن  
كثير: تحقيق محمد علي الصابوني - دار القرآن الكريم الطبعة السابعة، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨١ م ج ٢  
ص ٧٦٨ تفسير الطبري: ج ٩ ص ٢٠٣، ج ١٠ ص ٦١٣، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٦٦٠، ج ٣ ص ١٥٧،  
تفسير البغوي: ج ١ ص ٤١٢، تفسير البيضاوي: ج ١ ص ١٤٩، تفسير أبي السعود: ج ٦ ص ١٢٦، ج ٩  
ص ٦٩، الوجيز للواحدى: ج ١ ص ١٠٠، الدر المنثور: ج ٧ ص ١١، ج ١٠ ص ٣٥٠، تفسير القرطبي:  
محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت ج ١٠ ص ٣٥٠، تفسير النسفي:  
ج ٣ ص ١١٨، روح المعاني: ج ١٧ ص ١١٧، ج ٨ ص ١٣، الكشف: ج ١ ص ٨١٣، التحرير والتنوير: ج ١  
ص ٢٨٢٠، تفسير الثعالبي: ج ٣ ص ٢٥٤، أحكام القرآن للجصاص: ج ٣ ص ٢٣٧، أحكام القرآن لابن  
العربي: ج ٣ ص ٢٧٢، فتح القدير: ج ١٠ ص ٣٥٠، تحفة المودود: ج ١ ص ٢٧٢، مجموع الفتاوى: ج ١٦  
ص ٢٦١، التبيان في أقسام القرآن: ج ١ ص ٩٢، إحياء علوم الدين: ج ٣ ص ٢٦١، القواعد والفوائد  
الأصوليoma يتعلق بها من أحكام: علي بن عباس البعلبي الحنبلي - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة  
١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م - تحقيق/محمد حامد الفقى - ج ١ ص ١٣٨.

مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا <sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿٢١﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ ۖ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿٢٢﴾ .

وقال تعالى: ﴿ تَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ۖ ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ ﴿ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ ﴿ (٤)

(١) سورة الحج: آية (٥).

(٢) سورة المؤمنون: الآيات (١٢، ١٣، ١٤)، وقد نقل كثير من المفسرين عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من الصحابة والتابعين أن المقصود " ثم أنشأناه خلقا آخر " هو نفخ الروح بعد استكمال تخليقه وتصويره ينظر:

تفسير القرطبي: ج ١٢ ص ١٠٩، فتح القدير: ج ٣ ص ٤٧٧، التسهيل لعلوم التنزيل: لابن جزي محمد بن أحمد بن جزي - دار الكتاب العربي ببيروت ١٩٨١م ج ٢ ص ٤٩، التفسير الكبير للرازي: نشر عبد الرحمن محمد - القاهرة الطبعة الأولى ج ٢٣ ص ٨٥، تفسير الماوردي: للنكت والعيون " نشر وزارة الأوقاف الكويتية ٣ ص ٩٤، مختصر تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٥٦١.

(٣) سورة الزمر: الآية (٦).

(٤) سورة نوح: الآيتين (١٣، ١٤).

فهذه الآيات السابقة حددت لنا أطوار خلق الإنسان كما يلي:

- ١- النطفة: وتكون في الأسبوع الأول من الإخصاب.
- ٢- العلقة: وتكون في الأسبوع الثاني والثالث.
- ٣- المضغة: وهي مخلقة وغير مخلقة الأسبوع الرابع.
- ٤- العظام والعضلات في الأسبوع الخامس والسادس والسابع.
- ٥- لحم يكسو العظام، وتكون هذه المرحلة مع التي سبقتها.
- ٦- التصوير والتسوية والتعديل "الخلق الآخر".
- ٧- نفخ الروح وسوف نتعرض لهذه المراحل والأطوار في حينها عند الكلام عن الجنين المشوه.

فائدة:

يقول الشهيد سيد قطب عن الظلمات الثلاث<sup>(١)</sup> المشار إليها في الآية الكريمة: ظلمة الكيس الذي يغلف الجنين، وظلمة الرحم الذي يستقر فيه هذا الكيس وظلمة البطن الذي يستقر فيه الرحم<sup>(٢)</sup>.  
ويأتي العلم الحديث ليثبت وجود أغشية ثلاثة تحيط ببعضها وهي من الداخل والخارج<sup>(٣)</sup> :

---

(١) في ظلال القرآن للشهيد سيد قطب دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة السابعة ١٩٧١م ج ٧ ص ١٢

(٢) ويقول الإمام النسفي رحمه الله في تفسيره لهذه الآية "خلقاً من بعد خلق".

قال: - نطفة ثم علقة ثم مضغة إلى تمام الخلق " وفسر الظلمات الثلاث بأنها "ظلمة البطن، والرحم، والمشيمة، أو ظلمة القلب والبطن والرحم" تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل دار الكتاب العربي بيروت ج ٣ ص ٢٠٩. ينظر الصورة الملحق المصور منظر رقم ٢.

(٣) مع الطب الحديث في القرآن الكريم: د/ عبد الحميد دياب، أحمد قرقر - مؤسسة علوم القرآن دمشق. الطبعة الثانية ١٩٨٢ ص ٨٥.

أحكام الجنين في الفقه الإسلامي: عمر بن محمد بن إبراهيم بن غانم - دار الأندلس الخضراء، دار ابن خزم الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م - ص ٢٥.



الأول: الغشاء الأمنيوسي (الرهلى). وهو الذي يحيط بالتجويف الأمنيوسي المملوء بالسائل الأمنيوسي الذي يسبح فيه الجنين.

الثاني: الغشاء الكريونى الذي تصدر عنه الزغابات التي تتغرس في مخاطية الرحم.

الثالث: الغشاء الساقط وهو الذي يسقط مع الحمل عند الولادة<sup>(١)</sup>.

ومما سبق فالجنين السوي لا بد وأن يتخطى المراحل السبع التي ذكرتها الآيات القرآنية الكريمة ليس فقط بل لا بد وأن يجتازها سليماً من العيوب كامل الخلقة، وأنه إذا أصيب — في أي مرحلة فإنه لا يوصف بالجنين السوي وإنما بالمشوه، وأنه إزاء هذه النعمة نعمة السوية فإن الله سبحانه وتعالى ينادي عبده أن لا يغتر ويقصر في حق خالقه سبحانه وتعالى وأن لا يتهاون في أوامره، وهو ربه الكريم الذي كرمه بأن جعله إنساناً وميزه عن الحيوانات وعن سائر خلقه فيقول ﷻ: ﴿يَتَأْتِيَ الْإِنْسَانُ مَا عَرَّفَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ ٦ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَّلَكَ ﴿٧﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾<sup>(٢)</sup>.

وإتماماً لما قصدناه فإن المشوه خلقاً هو الذي خلق على غير الوضع البدني السوي<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أحكام الجنين في الفقه الإسلامي: عمر بن غانم - مرجع السابق ص ٢٥.

(٢) سورة الانقطار: الآيات (٦، ٧، ٨).

(٣) ومما يخرج عن حالات السوية: التوأم السيامي ذو الرأسين، وكما هو الحال بالنسبة للشفاة كبيرة الحجم، أو المشقوقة أو الأنف الصغيرة أو الكبيرة أو الفطساء، أو المقوسة، أو الأذن الصغيرة الضامرة أو الكبيرة الواقفة، أو النهود الضامرة، وكذلك طول القامة المفرط أو القصر غير المعهود، ينظر الصورة الملحق المصور منظر رقم ٣، ٤.

الجوانب القانونية والشرعية لجراحة التجميل دراسة مقارنة: د. محمد السعيد رشدي - ١٩٨٧ ص ٩، الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم: د. محمد سامي الشوا - ص ٥٠٠، ص ٥٠١.

وغالبا ما تلحق التّشوهات الخلقيّة بالاجنة ويقصد بها: إصابة الجنين بخلل بالشكل الظاهري أو خلل وظيفي لعضو ما أو خلل شكلي ووظيفي معاً، وهي تقسم إلى نوعين كبيرين نوع مهدد للحياة مميت ونوع غير مهدد للحياة أو غير مميت.

أو هو- الذي لحقت به بعض التّشوهات الخلقيّة التي تخرجه عن عداد الأسوياء<sup>(١)</sup> في المجتمع من بني جنسه<sup>(٢)</sup> ومرجع ذلك لأسباب نذكرها في مبحث قائم.

---

(١) ينظر الصورة الملحق المصور منظر ٥.

(٢) وقد ذكر القزويني: في "عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات" قصص مخلوقات غريبة شادة وخاصة فيما أسماه مخلوقات جزائر البحار فقال نقلا عن ابن العقبه أن بها مكانا شبه الأسميين وأخلاقهم بالوحش أشبه وبها أشجار وهم يطيطرون من شجرة إلى شجرة، ونقل عن زكريا بن يحيى قوله: بجزيرة الراتج خلق على صورة الإنسان يتكلم بكلام لا يفهم، يأكل ويشرب كالإنسان وهم بيض وسود وخضر ولها أجنحة تطير بها. وفي جزيرة رامي من جزر بحر الصين فيها ناس عراة رجالا ونساء لا تعرف كلامهم، = مساكنهم رؤوس الأشجار وعلى أبدانهم شعور تغطي سواتهم ووصفهم محمد بن زكريا بأن طولهم أربعة أشبار ووجوههم عليها زعف أحمر، ومنها جزيرة أطوران. . . فيها قوم على هيئة الإنسان رؤوسهم كروؤس السباع" مزيدا من التأمل في عجائب المخلوقات ينظر الجنين المشوه والأمراض الوراثية د/ محمد علي البار، دار القلم، دار المنارة جده الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م ص ٢١ وما بعدها" وقد ذكرت مجلة الجريمة بعنوان رجل يتحول إلى ثوب حقيقي" جاء فيها بعد السلوة وإصابتها لأكثر من ثلاثين مواطنا بالشرقية رجل يتحول إلى ثوب حقيقي وينشر الزعر بين الأهالي وقد تم التقاط صورة له وقد ذكر أنه مثل العديد من الأطفال وهم يحاولون السيطرة على الموقف إما بقتله أو القبض عليه ينظر في مجلة الجريمة العدد الرابع عشر السنة الأولى ٤ أغسطس ٢٠٠٥م ص ٢٤ .



# المبحث الثاني

## علاقة التشوه الخلقي ببعض الأمراض الجسدية التي تشبهاها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العاهة.

المطلب الثاني: الإعاقة.

# المطلب الأول

## العاهة

العاهة لغة: الآفة يقال عيه الزرع على ما لم يسمى فاعله فهو معيوه، وعاه المال يعيه، أصابته العاهة، أي الآفة، وأرض معيوه، ذات عاهة، وأعاها وأعاها وعوهو أصابت ماشيتهم وزرعهم العاهة، يقول في الحديث "لا يوردين ذو عاهة على صحيح"<sup>(١)</sup> أي لا يوردين من بإيله آفة من جرب أو غيره على من أبله صحاح لئلا تنزل بهذه ما نزل بتلك ولا يخرج معناها الاصطلاحي عن معناها في اللغة<sup>(٢)</sup>:

---

(١) تحفة الأحوذى: محمد عبد الرحمن بن عبد الحليم المباركفوري أبو العلا - طبعة دار الكتب العلمية بيروت بدون سنة ج ٥ ص ١٩٩، وجاء في مختلف الحديث " لا يوردين ذو آهة على مصح وفر من المجزوم فرارك من الأسد" مختلف تأويل الحديث عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد طبعة دار الجبل - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢م تحقيق محمد زهري النجار - ج ١ ص ١٠٢، وجاء في سنن الترمذى لا يوردين ممرض على مصح سنن الترمذى: ج ٤ ص ١٧، عون المعبود: ج ١٠ ص ٢٩٠، كشف الخفاء: ج ٢ ص ٥١٣، وأغلب الروايات لا يورد ممرض على مصح، صحيح مسلم: ج ٤ ص ١٧٤٤ صحيح ابن حبان: ج ١٣ ص ٤٨٢، سنن البيهقي الكبرى: ج ٧ ص ١٣٥، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١١٧١، مسند الإمام أحمد: ج ٢ ص ٤٣٤، فتح الباري: ج ٥ ص ٢٢٧، فيض القدير: ج ٤ ص ٤٤٤، نيل الأوطار للشوكاني: ج ٧ ص ٣٧٧.

(٢) لسان العرب: لأبن منظور ج ١٣ ص ٥٢٠، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٦١٣، المعجم الوجيز: ص ٤٤٤، الفائق: ج ٣ ص ٣٧، العين: ج ٢ ص ١٦٩.



## علاقة العاهة بالألفاظ الآتية:

### أولاً: علاقة العاهة بالمرض:

سبق تعريف المرض قبل ذلك، والعلاقة بين المرض والعاهة عموم وخصوص مطلق، يجتمعان فيما نزل بالإنسان من اضطراب شأنه أن يزول، سواء أكان في شخصه أم في المال، وتتفرد العاهة. بما من شأنه أن يبقى، كالأقطع في حد مثلاً فهي عاهة وليست مرض، ويترتب عليها أحكامها في أبواب الفقه المختلفة كالطهارة والوضوء والغسل مثلاً<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: العلاقة بين العاهة والعيب:<sup>(٢)</sup>

العيب يستعمل بمعنى الشين و بمعنى الوصمة، وبمعنى العاهة وقد أستعمله الفقهاء في المعنى الأخير كثيراً سواء أكان في الإنسان أم في الحيوان أم في الزرع فالعيب أعم من العاهة.

---

(١) كاستعانة من به عاهة كالأقطع والأثل، بمن يصب عليه الماء في مسألة التيمم لتحقيق عجز معنى الوضوء، وغسل مكان القطع من الأقطع وغسل الأعضاء للزائدة ويدخل معه من به سلس بول وغيره وهناك أحكام كثيرة تتعلق بمن به عاهة في النكاح، والصلاة، والحج، والزكاة، وغيرها ينظر هذه المواضع في كتب الفقه تفصيلاً:

بدائع الصنائع: ج ٥ ص ٢٩٩، البحر الرائق: ج ١ ص ١٧٢، المدونة: ج ١ ص ١٣١، المنتقى شرح الموطأ: ج ١ ص ١١٧، مواهب الجليل: ج ١ ص ٢٣٨، الأم: ج ١ ص ٦٠، معنى المحتاج: ج ٥ ص ٥١، - حاشيتنا قليوبي وعميرة: ج ١ ص ٥٦، أسنى المطالب: ج ١ ص ٨١ شرح للبهجة: ج ١ ص ١٩٠، الفروع: لأبن مفلح ج ١ ص ٢١٨، فتاوى الرملي: ج ١ ص ١٠٠ تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ج ١ ص ٢١٢، معنى المحتاج: ج ٥ ص ٥١، المغنى: لأبن قدامة - ج ١ ص ٨٦، المجموع شرح المذهب: ج ٢ ص ٢٧٤، المصنف: ج ١ ص ٢٤٩، أحكام القرآن: للجصاص: ج ٢ ص ٥٩٢، المحلى لأبن حزم: ج ١ ص ٢٤٨.

(٢) لسان العرب: ج ١٤ ص ٢٧٨، ٢٧٩، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٤١، مختار الصحاح: ج ١ ص ١٩٤، العين: ج ٢ ص ٢٦٢، المغرب: ج ٢ ص ٨٧، المصباح المنير: ج ٢ ص ٥٠٠.

### ثالثاً: العلاقة بين العاهة والجائحة:

الجائحة كل شئ لا يستطيع دفعه لو علم به، كسماوي البرد والحر والجراد والمطر<sup>(١)</sup>.

والعلاقة بين العاهة والجائحة علاقة المسبب بالسبب فالجائحة سبب لبعض أنواع العاهات وليست العاهة ذاتها.

### المقصودة بالعاهة في نطاق البحث:

يقصد بالعاهة في نطاق البحث أي قصور يطرأ على أي حاسة من الحواس الخمس وإصابة الجسم بتشوهات أو بأمراض وراثية مختلفة تضعف من مقاومة الجسم، أو من قدرة أعضائه على القيام بوظائفها المضادة شريطة أن تحدث مثل هذه الأمور منذ الولادة، وبالتالي يخرج من نطاق البحث العاهات التي تحدث نتيجة عوامل خارجية بعد الولادة خلال فترات النمو المختلفة فليس من التشوه الخلقي أن يصاب الجنين بعد ولادته بفترة بالعمي<sup>(٢)</sup> أو الصمم أو البكم، فهذه عاهات عرفها الناس طوال حياتهم وعاشوا بها ولم تمنعهم من المشاركة في تحمل أعباء الحياة، وعرفوا الناس عباقرة من ذوي العاهات لازالت أسماؤهم حاضرة في ذاكرة التاريخ.

---

(١) وقد أصيب بالعمي من الصحابة (ابن أم مكتوم، والبراء ابن عازب وكعب ابن مالك، وحسان ابن ثابت، ومالك ابن ربيعة، وممن أصيب بالحول سمرة ابن جندب وممن أصيب بالعرج عبد الله ابن الجموح ونعمان ابن قوفل الخزاعي، ومعاذ بن جبل والتابعي أبو بكر بن أبي موسى الأشعري)، رعاية المعاقين في الإسلام: د/ جميل عبيد عبد المحسن للقرارة - مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الكويت العدد ١٤٢٠٣٩هـ - ١٩٩٩م ص ٣٠٧.

(٢) لسان العرب: ج ٢ ص ٤٣١، القاموس المحيط: ج ١ ص ٢٧١، مختار الصحاح: ج ١ ص ٤٩.

## المطلب الثاني الإعاقة

جاء في مادة "عوق" عاقة عن كذا وحبسه عنه وصرفه وجابه، قال وكان الإعاقة تحبس صاحبها عن القيام بما يقوم به الأسوياء<sup>(١)</sup>، ويدور معنى الإعاقة حول معنى واحد وهو الحبس، والمنع، والتثبيط والعجز وهذا يتحقق في الشخص الذي أصابته الإعاقة أو الأمر المثبط فجعلته دون غيره في القدرة على التفاعل مع شئون الحياة على النحو الأمثل.

### مفهوم الإعاقة في الاصطلاح: <sup>(٢)</sup>

تعرف الإعاقة الجسدية: بأنها كل نقص كلي أو جزئي في منفعة عضو من أعضاء الجسم تحدث منذ الولادة ولا يرجى منه شفاء وكذلك الإصابة بمرض من الأمراض الوراثية التي يصعب الشفاء منها.

وتعرف الإعاقة العقلية: بأنها كل حاله يشوبها نقص في النمو العقلي للطفل نتيجة لعوامل جينية أثناء فترة التكوين<sup>(٣)</sup>.

---

(١) لسان العرب: لابن منظور ج ١٠ ص ٢٧٩، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٦٧٩، مختار الصحاح: ج ١ ص ١٩٤، المغرب: ج ٢ ص ٨٩، العين: ج ٢ ص ١٧٤.

(٢) تتعدد التعريفات حول مفهوم الإعاقة اصطلاح وفقا للأرضية التي يقف عليها أصحاب كل تعريف فهناك تعريفات طبية وأخرى نفسية وثالثة تربوية واجتماعية د/ هلالى عبد اللاه أحمد - التزامات الحامل نحو الجنين: ص ١٩.

(٣) ويتفق هذا التعريف مع جاء في قانون تأهيل المعوقين المصري رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ حيث نص في مادته الثانية: (على أن المعوق هو كل شخص أصبح غير قادر على الاعتماد على نفسه في مزاولة عمله أو القيام بعمل آخر والاستقرار فيه أو نقص قدرته على ذلك نتيجة لقصور عضوي أو حسي أو نتيجة عجز خلقي منذ الولادة) .

ينظر السلوك الاجتماعي للمعوقين - المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ١٩٨٣م ص ٣٠، تأهيل المعوقين: د/ إسماعيل شرف - المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ١٩٨٦م ص ١٦، المعاق جسمياً =

ولم يتعرض فقهاء السلف لتعريف الإعاقة والمعوق بالمعنى السابق نظرا لندرة استخدامهم لهذا اللفظ.

وعالجوا ذلك في مواضع مختلفة في أبواب الفقه المختلفة، بمسميات أخرى مثل المجنون والمعتوه والأبكم، والأعمى والأخرس والزمن<sup>(١)</sup> وغيرهم وهؤلاء

---

=حركيا وتفاعليا"سلسلة إصدارات التشخيص التكاملى والتعليم العلاجي لغير القادرين د/ زينب محمود شعير - دار النهضة العربية الطبعة الأولى المجلد الخامس ٢٠٠٥ ص ٩.

(١)الزمن: آفة في الحيوانات وتطلق على العاهة والبلاء ورجل زمن أي مبتلى بين الزمانة، والزمانة: كل داء ملازم بزمن الإنسان فتمنعه عن العمل كالعمى والأقعد وشلل اليدين وقد يسمى الأخرس والأصم زمنا، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: ج ١ ص ٢٩٠.

وينظر مراجع الفقه المختلفة:

- رد المختار على الدر المختار: ج ١ ص ٣٥٧، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر: ج ١ ص ٦٨ درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ٢ ص ٤٣١، فتح القدير: ج ١ ص ٣٧٧، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ١ ص ١١٠، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٢٤، المدونة: ج ٤ ص ٦٣١، المنتقى شرح الموطأ: ج ٣ ص ٢٧٥، التاج والإكليل: ج ٥ ص ١٠٣، مواهب الجليل: ج ٦ ص ٢٩٩، شرح مختصر خليل للخرشي: ج ٢ ص ٢٤٩. الأم للشافعي: ج ٧ ص ٣٢٩، أسنى المطالب: ج ١ ص ١٩٧، ج ٢ ص ١٤٤، ص ١٤٥. شرح البهجة: ج ٤ ص ٤٠٢، حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٢ ص ٣٧٤، تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ج ١ ص ٢٤٥، مطالب أولى النهى: ج ٦ ص ١٢٦، كشف القناع: ج ٦ ص ٣٧، شرح منتهى الآراء: ج ٢ ص ١٧٦، المحلى: ج ١٢ ص ٢٣٤، شرح النيل وشفاء العليل: ج ٦ ص ٢٦٥. التاج المذهب لأحكام المذهب: ج ٤ ص ٢٣٥، البحر الزخار: ج ٢ ص ١٥٠.

وقد تناول علماء الأصول ذلك في عوارض الأهلية في موطن بيانهم للحكم التكليفي ينظر كتب الأصول في هذا الموضوع:

شرح التلويح على التوضيح المسمى بكشف الأسرار: عبد العزيز بن أحمد بن محمد النجار - دار الكتاب الإسلامي ج ٤ ص ٦٣، ج ٢ ص ٣٣٤، التقرير والتحجير في شرح التحرير: محمد بن محمد بن أمير الحاج - دار الكتب العلمية بيروت - بدون سنة نشر ج ٢ ص ١٧٦، ج ٢ ص ٢٠٥، حاشية العطار على شرح=الجلال المحلى: حسن بن محمود العطار - دار الكتب العلمية بيروت - ج ١ ص ٢٧٤، ص ٢٧٥، البحر المحيط: بدر الدين بن محمد بهادر الزركشى - دار الكينى - ج ٢ ص ١٧٤، الفصول في الأصول: أبو بكر بن علي الرازى الجصاص - . طبعة وزارة الأوقاف الكويتية بدون سنة نشر - ج ٤ ص ٢٩٦. كشف الأسرار: عبد العزيز بن أحمد بن محمد النجار - دار الكتاب الإسلامي - ج ٤ ص ٣٧١، ص ٣٧٥، المستصفي: محمد بن محمد الغزالي - دار الكتب العلمية بيروت بدون سنة نشر - ج ٢ ص ٣٠٦.



لا يشكلون محور اصطلاح الإعاقة والمعوق لدى العلماء المختصين سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي أو الطبي أو القانوني، ويمكن في ضوء ما سبق تعريف الإعاقة والمعوق بما يلي:

الإعاقة: هي كل إصابة أو عيب عقلي أو جسماني أو حسي تمنع صاحبها من ممارسة حياته الطبيعية الكاملة.

المعوق: هو كل شخص أصيب في أي من قدراته العقلية أو الجسمية أو الحركية أو الحسية إصابة تمنعه من ممارسة حياته الطبيعية الكاملة في ظروف أمثاله من غير المعاقين.

وبعد استعراضنا لمفهوم الإعاقة في الاصطلاح نجد أن لفظ الإعاقة والمعاق لفظ مستحدث لدى العلماء المختصين اليوم سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي أو الطبي أو القانوني وإن فقهاء السلف تناولوا معالجة ذلك في أبواب مختلفة كما سبق وأتينا قصدنا بالعروج إلى تعريف الإعاقة أن نبين ما يدخل في نطاق البحث من تعريفات ويستلزم ذلك بيان لأنواع الإعاقة وأسبابها، فالإعاقة إما جسمية أو عقلية كما سبق التعريف.

---

(٢) المعوقين في الفقه الإسلامي: د/ مري إسماعيل سليم - ص ٨.

(٣) على أنه يخرج من نطاق البحث الإعاقة العقلية كالأبله والمعتوه والمجنون والإعاقة الحسية كالصرع وإعاقة البصر والسمع والنطق والكلام والأصم والأبكم فهذه الأنواع من الإعاقة تنتج من جراء إصابات الحروب وإصابات حوادث الطرق والمرور والحوادث والإصابات المنزلية وحوادث وإصابات العمل، وحوادث وإصابات الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والعواصف والبراكين، بالإضافة إلى حوادث الجريمة والرياضة وما تخلق ذلك من أنواع الإعاقة المختلفة.



ما يدخل في نطاق البحث هنا هو الإعاقة الجسدية التي تحدث أثناء الحمل أو الولادة أو بعدها فنلك يدخل في نطاق التشوه الخلقي والإعاقة الجسدية تنقسم إلى:

- ١- أصحاب عجز ظاهر مثل الإعاقة البدنية أو الجسدية كالمكفوفين أو المعاقدين ومبتوري الأطراف والعم والتخلف العقلي.
- ٢- أصحاب عجز غير ظاهر مثل مرض القلب والدرن الرئوي وناقهي الجذام .

وذهب البعض إلى تقسيم الإعاقة الجسدية إلى أقسام أخرى:

أولاً: أقسام الإعاقة الناجمة عن إصابات الجهاز العصبي المركزي وتشمل:

- ١- شلل الأطفال<sup>(١)</sup>.

٢- الصرع.

٣- الشق الحركي "واستسقاء الدماغ"<sup>(٢)</sup>.

٤- إصابة الحبل الشوكي.

---

(١) انظر الملحق المصور في آخر الرسالة منظر رقم ٦.

(٢) انظر الملحق المصور في آخر الرسالة منظر رقم ٧، ٨.

ثانيا: أقسام الإعاقة الجسدية الناجمة عن إصابة الجهاز العضلي.

١- ضمور واضمحلال العضلات.

٢- حالات وضمور النخاع الشوكي.

ثالثا: أقسام الإعاقة الجسدية الناجمة عن إصابات الجهاز العظمي.

١- حالات التهاب الأطراف وتشووها.

٢- حالات التهاب المفاصل.

٣- حالات تشوه القدمين.

٤- حالات تأخر نمو العظام وعدم اكتمالها.

٥- حالات كسور العظام.

٦- حالات لين العظام.

٧- حالات التهاب الورك وضلعه (١).

٨- حالات إصابة العمود الفقري.

رابعا: الإعاقة الناجمة عن إصابة أحد أعضاء الجسم.

١- أزمات الربو الشعبي والصدر.

٢- أمراض القلب.

٣- أمراض الكبد المتنوعة (٢).

٤- الفشل الكلوي.

٥- الأمراض السرطانية التي تصيب أحد أعضاء الجسم وبعد ذكرنا لهذه

الأقسام تفصيلا نجد أن القسم الأول والثاني والرابع لا يشملهم نطاق البحث في

---

(١) انظر الملحق المصور في آخر الرسالة منظر رقم ٩.

(٢) ينظر في هذه التقسيمات تفصيلا المعاق جسميا: د/ زينب محمود شعير - مرجع سابق ص ٢٠. =

= العوامل المسببة للإعاقة وبرامج الوقاية في منظمة الخليج: د/ عثمان لبيب - دراسة حول المعاقين في البلاد

العربية - ص ٢١، رعاية المعاقين في الإسلام: د/ جميل عبد المحسن القرارة - بحث سابق ص ٢٥٨.

المشوهين خلقيا وإنما بدخل القسم الثالث فقط في نطاق بحثنا ويسري عليه ما يسري على المشوهين خلقيا.

### العلاقة بين التشوه الخلقي والإعاقة.

تبدو العلاقة وثيقة بين التشوه الخلقي والإعاقة:

فالمعاق لا يعدو أن يكون شخصا يعاني نتيجة لسبب من الأسباب<sup>(١)</sup>، من عجز أو قصور جسدي أو نفسي أو عقلي يحول بينه وبين القدرة على أداء بعض الأعمال والأنشطة البدنية أو الفكرية بالمهارة التي يؤديها الشخص العادي.

مما يترتب عليه آثار نفسية واجتماعية في حياة المعاق، وذلك مثل الإصابة بالتشوه الخلقي أو الشلل أو فقدان الأطراف أو اضطراب حركة العضلات والأعصاب والتخلف العقلي ونحو ذلك من العاهات.

والتشوه الخلقي يلحق بالشخص فيخرجه من عداد الأسوياء من بني جنسه أو التشوهات التي يولد بها الإنسان على غير الوضع السوي للخلقة.

وبدا يتضح أن كل تشوه خلقيا معاق وليس كل معاق مشوه خلقيا إذ قد تكون الإعاقة في السمع أو الكلام أو العمي أو الصمم.

### موقف القانون من العاهة والإعاقة:

لم يعرف قانون العقوبات العاهة المستديمة وإنما اقتصر على مجرد ذكر بعض صورها على سبيل المثال<sup>(٢)</sup>.

---

(١) تتعدد الأسباب التي تنتج عن الإعاقة فهناك عوامل وراثية، وغير وراثية تؤدي في أغلب الأحيان على حدوث إعاقة مثل مرض الودانة وزيادة في عدد إصبع اليدين والقدمين وتناول ذلك تفصيلا عند الكلام عن الأسباب الوراثية المؤدية إلى التشوهات الخلقية.

(٢) المرصفاوي في القانون الجنائي: منشأة المعارف الإسكندرية - ٢٠٠٥م ج ١ ص ٩٢٤، د/ طارق سرور - قانون العقوبات القسم الخاص: الطبعة الأولى ٢٠٠٠ دار النهضة العربية - ص ١٦٢.

وقد جري تعريف قضاء محكمة النقض على العاهة المستديمة "بأنها فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقد منفعة أو تقليلها أو تقليل مقاومته الطبيعية لصفة مستديمة" فالعاهة وفقا للتعريف السابق تتحقق بفقد أو بعجز عضو أو جزء من الجسم أو منفعة كانت سليمة قبل الإصابة.

ولم يحدد القانون نسبة معينة نلبعض الذي يكفي وقوعه لتكوينها، بل ترك الأمر في ذلك لقدير قاضي الموضوع يثبت فيه بما يثبتته في حالة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب.<sup>(١)</sup> ونري تأثير العاهة على قدرة المجني عليه على العمل.

#### شرط العاهة المستديمة:

يشترط لوجود العاهة المستديمة وفقا لما ورد بنص المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات<sup>(٢)</sup>.

---

(١) نقض ٢٣ مايو ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٩ ص ٨١٤، مجموعة الربع قرن نقض ١١/١١ ١٩٦٨ أحكام النقض من ١٩ ق ١٨٩ ص ٩٤٥، نقض ١٩٧٢/١٢/١٣ من ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣، الطعن رقم ٥٦٢١ سنة ٤٥ ق جلسة ١١/١٣ مجموعة أحكام النقض ١٩٨٥ من ٣٦ ص ٢٤٥، الطعن رقم ١٩٠ لـ ١٣ ق جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٤٢ مجموعة الربع القرن ص ٨١٤، بند رقم ١٠، الطعن رقم ١٩٣٤ لـ ٣٧ ق جلسة ٨ يناير ١٩٨٦ مجموعة الربع قرن ش ١٩ ص ٣٣، الطعن رقم ١٣٠٥ لـ ٣٨ ق جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٨، الطعن رقم ١٥٧٠ لـ ٤١ ق جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٣ ق ص ١٣٣، الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٨ نوفمبر مجموعة أحكام النقض ١٩٧٣ سنة ٢٤ ص ١٠١٠، الطبعة رقم ١٩٥٢ سنة ٥٦ ق جلسة ١٥ مايو مجموعة أحكام = =النقض ١٩٨٦ س ٣٧ ق ص ٥٥٣، الطبعة رقم ٩٧٣٢ س ٦٣ ق جلسة ١٨ ديسمبر ١٩٩٤، مجموعة أحكام محكمة النقض رقم ١٨٦ ص ١٠٩٩، مجلة ١٩٧٨/١٠/١٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ١٤٠ ص ٧٠٦.

(٢) ونكرت المادة ٥٥٧ من قانون العقوبات اللبناني "صور للعاهة المستديمة أكثر شمولاً مما ذكرته المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات المصري وذلك عندما قررت أن الفعل يؤدي إلي "قطع أو استئصال عضو أو بتر أحد الأطراف أو تعطيلها أو تعطيل أحد الحواس عن العمل أو إحداث تشوه جسم أو آفة عاهة أخرى =

"أن يستحيل برؤها وهو ما يعني أن تكون العاهة باقية على الدوام والاستمرار"<sup>(١)</sup>، وقد وجه النقد إلي عبارة يستحيل برؤها التي وردت بالمادة ٢٤٠ عقوبات فمتي قيل أن العاهة مستديمة كان معني ذلك أنها باقية على الدوام والاستمرار مستحيل برؤها، والتخلص منها وأن هذه العبارة فيها تكرر للمعني يلزمه إذاستمرار العاهة يلزم حتما استحالة برئها<sup>(٢)</sup>.

### صور العاهة المستديمة:

لا يشترط لتطبيق المادة ٤٢٤٠ أن يكون للعاهة تأثير على حياة المجني عليه لأن ذلك أمر زائد على معني العاهة المستديمة، كما يتطلبها القانون وأن المعني تحقق متي ثبت من وقائع الدعوة الإصابة التي أحدثها الجاني قد نشأ عنها بجسم المجني عليه عجز مستديم على أية صورة من الصور الآتية<sup>(٣)</sup>.

---

-دائمة أولها مظهر العاهة الدائمة. د/ جلال ثروت - نظم القسم الخاص - بيروت ١٩٦٩ فقرة ٣٤٨ ص ٤٤٠.

(١) د/محمود نجيب حسني: القسم الخاص ص ٤٧٠، د/ طارق سرور: مرجع سابق ص ١٦٣ والطب الشرعي الطبعة الأولى ١٩٩٣ المكتبة القانونية ص ١٠٦ د/ عصام أحمد: الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم في القانون المصري: بحث منشور بالمجلة العربية للفقهاء والقضاء - ص ٥٨.

(٢) د/ جندي عبد الملك - الموسوعة الجنائية: ج ٥ ص ٨٠٢، المرصفاوي في القانون الجنائي: ج ١ ص ٩٢٤ - وانظر نقض ٩ نوفمبر ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١١ ص ٨١٤، ٢٣ فبراير ١٩٣٥ رقم ١٢ ص ٨١٤، ١١ مايو ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض سنة ١٦ ص ٤٥، الطعن رقم ٩٣٤٤ لسنة ٦٦ مرحلة ٣ مايو سنة ١٩٩٨، الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ جلسة ٨ يناير سنة ١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض سنة ٣٠ ص ٣٢، الطبعة رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ جلسة ١٦ يونيو ١٩٨٨ مجموعة أحكام النقض س ٣١ ص ٧٨٩، الطعن رقم ١٩٥٢ للشرق جلسة ١٥ مايو مجموعة أحكام النقض ١٩٦٨ ص ٣٧ ق ٥٥٣.

(٣) جندي عبد الملك - الموسوعة الجنائية: ح ٥ ص ٨٠٣.



- ١- فقد المجني عليه قوة إبصار العين نتيجة الإصابة<sup>(١)</sup>.
- ٢- فقد سلامة إحدى الأصابع<sup>(٢)</sup>.
- ٣- أو فقد سلامة اليدين وعدم القدرة على ثنيه<sup>(٣)</sup>.
- ٤- تقصير الفخذ<sup>(٤)</sup>.
- ٥- عدم إمكان انطباق نصف الفك العلوي على الفك الأسفل تماما بسبب إصابة الفك الأسفل بكسر التحم التحاما معيناً<sup>(٥)</sup>.
- ٦- خلع الكتف وتخلف عسر مستديم في حركته<sup>(٦)</sup>.
- ٧- فقد جزي من الضلعين التاسع والعاشر الأيسر ين مع بعض الضيق في التنفس<sup>(٧)</sup>.
- ٨- استئصال الطحال للمجني عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثها المتهم يكون إصابته عاهة مستديمة<sup>(٨)</sup>.

(١) نقض ٣٠ مارس ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٨٣ ص ٣٧٢، الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ١٣ ق جلسة ١٦ ديسمبر ١٩٣٦ مجموعة أحكام النقض س ١٤ ص ٩٣١ الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٧ يناير ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض س ٢٦ ص ٩٦، الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦ يونيو ١٩٨٠ س ٣١ ق ص ٧٨٩، الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٥ مايو ١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض س ٢٧ ق ص ٥٣، الطعن رقم ٩٧٣٢ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٨ ديسمبر ١٩٩٤ مجموعة أحكام النقض رقم ١٨٦ ص ١٠٩٩

(٢) نقض ١ يونيو ١٩٢٦ مجلة المحاماة السنة ٦ رقم ٥٢٤، ١٩٢٢/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٣٩ ص ٦٣.

(٣) نقض ٢٧ مايو ١٩١١ المجموعة الرسمية السنة ١٢ نقض ١٤ أبريل ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ٧٨ ص ٤٢٣.

(٤) نقض ٦ يونيو ١٩٣٥ مجموعة أحكام النقض السنة ٤ رقم ١٣٥ ص ٣٤٦.

(٥) نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٤٢٨ س ٤٦ ق مشار إليه في جندي عبد الملك ح ٥ ص ٨٠٤.

(٦) المرصفاوي في القانون الجنائي: ج ١ ص ٩٣١ فقرة ٢٦٣٥، المستشار علي خليل: ص ١٠٩، جندي عبد الملك: ح ٥ ص ٨٠٥.

(٧) نقض في ١١/١١/١٩٧٣ مجموعة أحكام النقض س ٢٤ ق رقم ٢١ ص ١٠١٠.

٩- فصل صوان الأذن بأكمله عاهة بغض النظر عما قد يلحق حاسة السمع من ضعف (٢).

١٠- فقد جزء من فروة الجمجمة (٣).

١١- بتر قضيب المجني عليه اثر عملية ختان خاطئة من قبله (٤).

١٢- فقد شعر مزورة الرأس بمساحة متسعة عاهة مستديمة (٥).

وبعد صور العاهات المختلفة التي ذكرناها فإن العاهة تتحقق كذلك بإصابة المجني عليه بمرض شامل لا يرجى شفاؤه ويترتب عليه إعاقة عن استعمال أعضاء جسمه، كلها أو بعضها على النحو الطبيعي ومثال ذلك إصابته بالشلل أو اللعنة أو الجنون ولو أصاب الشلل عضو بالذات أو كان الجنون جزئياً مادامت نتيجة اعتداء على جسم المجني عليه (٦).

وتجدر الإشارة أن العاهة المستديمة لها أحكام وشروط وأركان تفصيلية ومحتويات ينص عليها القانون في المادة (٢٤٠) عقوبات وأنه ليس المقام

---

(١) نقض ١٩٤١/٣/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٤١٤ رقم ٢٢٢، ١٩٦٨/١١/٢٥ س ٢٥ رقم ٨٥ ص ٣٩٥، نقض ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥ س ٤٥ ق مجموعة أحكام النقض س ٢٦ ص ٧٥١، جلسة ٢ فبراير ١٩٨٢ س ٥١ ق مجموعة أحكام النقض س ٣٣ ص ١٢٧.

(٢) نقض ٢١ نوفمبر ١٩٢٧ قضية رقم ٩٧٥ جندي عبد الملك - ج ٥ ص ٨٠٥، نقض ١٩٦٦/١١/١ رقم ١١٩٩ س ٣٦ ق ص ١٠٦١، نقض ١٩٦٥/٥/١١ مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٩ ص ٤٥٠.

(٣) نقض في ١٧ نوفمبر س ٤ ق مجموعة الربع قرن رقم ١٤ ص ٨١٥ بند ٢١ ١٢ ديسمبر ١٩٣٨ رقم ٥٣ س ٩ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٦ بند رقم ٢٢، ٧ يناير ١٩٥٢ رقم ١٠١٢ س ٢١ ق مجموعة الربع قرن ص ٨١٦ بند رقم ٢٣، ٢٧ أبريل ١٩٥٣ رقم ٣٨١ س ٢٣ ق ص ٨١٦ بند رقم ١٥٧٠ س ٤١ ق س ٢٣ ص ١٣٣ نقض ١٩٧٨/١٠/١٩ رقم ١٧٦١ س ٤٨ ق مجموعة أحكام النقض س ٢٩ ص ٧٠٦.

(٤) نقض رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٤/٣/١١ من ٢٥ ص ٢٦٣.

(٥) المستشار علي خليل - جنح وجنابات الضرب ص ١١٠ الجناية رقم ٢٠١٥ سنة ١٩٧٩ الشهداء المقيدة برقم ٦٧٨ سنة ١٩٧٩ كلية شبين الكوم جلسة ١٩٩٢/٤/٥.

(٦) المرصفاوي في القانون الجنائي: ج ١ ص ٩٢٠، علي خليل: جنح وجنابات الضرب ص ١١٠.

ذكرها تفصيلا وإنما الشيء بالشيء ينكر وهدفنا بيان ما إذا كان التشوه الخلقي يعد عاهة أم لا.

ذهب رأي إلى أن مجرد تشويه الشكل لا يعد عاهة مستديمة طالما أنه لا يمس بسوء منفعة عضو من الأعضاء، وهو ما قضت به المحاكم الفرنسية بالنسبة لتشويه شكل الأنف،<sup>(١)</sup> على أنه يتعذر القول بذلك في جميع الأحوال، فقد يبلغ التشويه درجة من الجسامة توجب اعتباره عاهة مستديمة، كما لو ألقى الجاني على وجه امرأة مادة كاوية أدت إلى تشوه وجهها، وهذا المضمون يسمح به نص، المادة ٢٤٠ عقوبات مصري، فليس العاهة هي ما يمس حواس الإنسان بل أنها نقص في كل قوقعة عضو من الأعضاء سواء كان داخليا كالطحال أو الكلية<sup>(٢)</sup> إذا صار ضروريا لإنقاذ حياة المجني عليه أو وقايته من ضرر صحي جسيم أو خارجيا كما في إصابة الساق أو الذراع أو اليد، أو إصبع من أصابع اليد أو القدم .

ويستوي في ذلك أن يكون العضو كبير الحجم، أو صغير هام الوظيفة أو ضئيلها، فإن التشويه البين نفقد الوجه متعقبة الأولى في إعطاء شكلا يعرف به وملامح معينة تعرف عنه، وقد يكون التشويه فيه ضرر لمستقبل صاحبه ونفسيته، وأوخم عاقبة من الإعاقة في حركة إصبع أو مرفق، على أنه ينبغي أن يكون محل اعتبار مدى التشويه وموقعه، وسن المجني عليه وعمله وجنسه نكرا كان أن أنثى وكلها أمور موضوعية يملك القاضي تقديرها باعتباره مما يحسب حسابه في تقدير وجود العاهة أو عدمه ومداها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) د/ عصام أحمد: بحث سابق ص ٦٥، علي خليل: مرجع سابق ص ١١٠، د/ جلال ثروت: نظم القسم الخاص جرائم الاعتداء على الأشخاص: ١٩٩٥ - ج ١ ص ٣٧٠.

(٢) نقض ١٩٦٦/١/٣ من ١٧ ق رقم ٤ ص ٢١.

(٣) علي خليل: ص ١١١.



## المبحث الثالث أسباب التشوهات الخلقية

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: العوامل الوراثية.

المطلب الثاني: العوامل البيئية، وعوامل بيئية ووراثية مشتركة.





## المبحث الثالث أسباب التشوهات الخلقية

ملهيّد:

منذ فجر التاريخ الإنساني والتشوهات الخلقية تجذب الانتباه سواء تم ملاحظتها في الإنسان أو الحيوان وغالبا ما كانت تعزي إلى الأرواح الشريرة<sup>(١)</sup>.

وكان الجراح الفرنسي Ambrose في القرن السادس عشر من بين أول من استخدم تطبيقات التفكير العلمي في تفسيره لأسباب حدوث التشوهات الخلقية، حيث عزا العيوب الولادية الوراثية والتأثيرات التي تحدث للجنين النامي داخل الرحم.

وفي بداية القرن التاسع عشر أطلق العالم الفرنسي جيوفروي " Etienne Geoffroy " مصطلح Teratology للدلالة على العلم الذي يعني بدراسة التشوهات الخلقية وأسبابها علم التشوهات الجنينية.

---

(١) كان هناك اعتقاد سائد في أوروبا بأن الجنين المشوه ليس إلا نتاجا لعلاقة جنسية محرمة بين المرأة والشیطان ذاته، كما كان كثيرون يعتقدون بإمكانية تزواج الجن والإنسان أو الإنسان والحيوان واعتقد آخرون أن العين أو السحر هي السبب في تشوه الجنين، وقد ظهر كتاب عام ١٨٣٠ في نيوا نجلندا بالولايات المتحدة أعزى إلى أمر سطو ويرجع فيه مؤلف الكتاب ظهور الأجنة المشوهة إلى غضب الله وسخطه على سلوك أحد الأبوين أو كليهما. . وأن سلوكهما المشين و علاقاتهما الجنسية الحيوانية وطرق الجماع غير الطبيعية هي التي تؤدي إلى وجود هذه الأجنة المشوهة. وقد يرجع السبب إلى خيال الأم أثناء الحمل أو نتيجة الأرواح الجهنمية أو الاتصال الجنسي المباشر بين الإنسية أو الجنى أو الشيطان. ولهذا فإن الجنين يأخذ صورة الشيطان ويكون قبيحا جدا مثله" نقلا عن د/ محمد علي البار الجنين المشوه: ص ١.

وتحدث التشوهات الخلقية في مرحلة مبكرة جدا من تكوين الجنين بل أنها قد تحدث قبل أن يتكون الجنين في أغلب الأحوال ويعتبر الخلل في الصبغيات "الكروموسومات" أهم سبب للتشوهات الخلقية التي يولد بها الجنين".

وقد ذكرت مجلة سيدين دايجست أن ٧٨% من جميع حالات الحمل تجهض تلقائيا في مرحلة مبكرة بسبب التشوهات الخلقية والخلل في الصبغيات الكروموسومات ولذا فإن الإجهاض التلقائي يعتبر رحمة من الله لهذا الجنين المشوه<sup>(١)</sup>.

وأنه بالرغم من الأبحاث العديدة التي تمت منذ الخمسينات من القرن الماضي، فإن سبب ٥٠% من التشوهات الخلقية تبقى غير معروفة ومن بين ٥٠% الباقية فإن ٢٥% منها على وجه التقريب تعزى إلى أسباب وراثية، وأقل من ١٠% يعزى إلى أسباب بيئية فيزيائية أو كيميائية ويعزى الباقي إلى عوامل بيئية وراثية .

---

(١) د/ محمد علي البار الجنين المشوه: ص ٢١٠.

Stevenson RE ، Stevenson RE ، in: the Genetic Basis of Human anomalies (1993). ، Stevenson RE ، Hall JG ، Goodman RM (Eds). Human Malformation and Related anomalies vol .1 New York :Oxford University press ، 1993 :115

وقد أﺗﻔﻖ أﻏﻠﺐ ﻋﻠﻤﺎء الأﺟﻨﺔ ﻋﻠﻰ أن أﺳﺒﺎﺏ التﺷﻮﻫﺎﺕ الخﻠﻘﻴﺔ ﻳﻤﻜﻦ إﺟﻤﺎﻟﻬﺎ ﻓﻴﻤﺎ ﻳﻠﻰ:

- ١- أﺳﺒﺎﺏ وﻋﻮﺍﻣﻞ ﺑﻴﺌﻴﺔ وﻓﻴﺰﻳﺎﺋﻴﺔ- ﻛﻴﻤﻴﺎﺋﻴﺔ- ﺩﻭﺍﺋﻴﺔ- ﻏﺬﺍﺋﻴﺔ.
- ٢- ﻋﻮﺍﻣﻞ وأﺳﺒﺎﺏ ﻭﺭﺍﺋﻴﺔ وﺷﺮﻭﺩ ﺻﺒﻐﻲ أو طﻔﺮﺍﺕ ﺟﻴﻨﻴﺔ.
- ٣- أﺳﺒﺎﺏ وﻋﻮﺍﻣﻞ ﻭﺭﺍﺋﻴﺔ ﺑﻴﺌﻴﺔ ﺣﻴﺚ أن ﻛﺜﻴﺮ من التﺷﻮﻫﺎﺕ الخﻠﻘﻴﺔ الشﺍﺋﻌﺔ ﻳﺴﺒﺒﻬﺎ ﻋﺪﺩ من ﺍﻟﻌﻮﺍﻣﻞ الﻭﺭﺍﺋﻴﺔ وﺍﻟﺒﻴﺌﻴﺔ ﻣﻌﺎ ﺣﻴﺚ أن ﺗﻔﺎﻋﻞ ﻣﻜﻮﻧﺎﺕ ﺍﻟﺒﻴﺌﺔ ﻣﻊ ﻣﺎﺩﺓ الﻭﺭﺍﺋﺔ ﻧﻮ ﺧﻄﻮﺭﺓ ﺑﺎﻟﻐﺔ ﻋﻠﻰ ﺗﻜﻮﻳﻦ ﺍﻟﺠﻨﻴﻦ.
- ٤- أﺳﺒﺎﺏ ﻣﻴﻜﺎﻧﻴﻜﻴﺔ .

ﻭﺳﻮﻑ ﻧﺘﺎﻭﻝ أﻫﻢ أﺳﺒﺎﺏ التﺷﻮﻫﺎﺕ الخﻠﻘﻴﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﻄﺎﻟﺐ ﺗﺎﻟﻴﺔ:

**ﺍﻟﻤﻄﻠﺐ الأول: ﺍﻟﻌﻮﺍﻣﻞ الﻭﺭﺍﺋﻴﺔ.**

**ﺍﻟﻤﻄﻠﺐ ﺍﻟﺜﺎﻧﻲ: ﺍﻟﻌﻮﺍﻣﻞ ﺍﻟﺒﻴﺌﻴﺔ، وﻋﻮﺍﻣﻞ ﺑﻴﺌﻴﺔ وﻭﺭﺍﺋﻴﺔ ﻣﺸﺘﺮﻛﺔ.**





## المطلب الأول العوامل الوراثية

أكد الطب الحديث على أن الأسباب الوراثية لها تأثير في التشوهات الخلقية نسبة ٣٠ إلى ٤٠% من الحالات التي يحدث فيها التشوهات الخلقية وقد تحدث نتيجة طفرات في الجينات الوراثية يرثها الجنين من الأباء والأجداد وهي إما سائدة يرثها الجنين من أحد الأبوين أو مهيمنة يرثها الجنين من كلا الأبوين وتؤدي هذه الطفرات إلى مرض وراثي في الجنين يورثه بالتالي إلى الأجيال التالية وتتسبب في عيوب خلقية وراثية ظاهرة في الرأس أو الجذع أو الأطراف أو غير ظاهرة مثل أمراض سوء التمثيل الغذائي وأمراض نقص الإنزيمات الوراثية أو اختلال في تكوين الهيموجلوبين الذي يؤدي إلى أنيميا وراثية أو إلى نقص المناعة الوراثي أو أمراض العظام والعضلات الوراثية<sup>(١)</sup>. ويؤكد البعض إلى أن هناك تشوهات جديدة لم تكن موجودة لدى الأب أو الأم ومعظم هذه الطفرات الجديدة تورث في الغالب حسب قوانين مندل وكثير منها ذو صفة سائدة أي أنه سيورث إلى نصف الذرية وأقرب مثال لهذه الحالة مرض الودانة الذي يحدث في كثير من الأحيان بسبب طفرة وراثية فإذا حدث ذلك انتقل المرض بعد ذلك إلى الأولاد بصفته مرض سائد يصيب نصف الذرية سواء كانوا ذكورا أو إناثا.

---

(١) أخلاقيات التعامل مع الجنين المشوه: إكرام عبد السلام - بحث سابق ص ٣، أساليب الحد من تشوهات الجنين: د/ نجوى عبد الحميد محمد - ورقة بحث مقدمة إلى ندوة كيفية التعامل مع الجنين المشوه مرجع سابق ص ١٠.

التشوهات الجينية أسبابها وآلياتها وأنماطها: د/ محمد عبد الحميد شاهين - بحث سابق ص ٢.  
- الجنين المشوه: د/ محمد علي البار - ص ٢١٠.

وأنه في حالة ما إذا تزوج شخص مصاب بالودانه امرأة مصابة بنفس المرض أيضا فإن جميع الذرية سيصابون بهذا المرض، وإن كان ذلك سيحدث بدرجات متفاوتة في الشدة لتدخل عوامل أخرى غامضة في إظهار صورة المرض وعمقه، وكذلك حالة أخرى تعرف باسم العش أي زيادة عدد الأصابع في اليدين والقدمين وينتج عن طفرة وراثية في الجينات المسؤولة عن تكوين الأصابع وعددها وهذه تورث حسب قانون مندل كصفة سائدة أي أن نصف الذرية، للشخص الذي حدثت فيه هذه الطفرة سيكون لديهم عش.

رغم أن الأبوين<sup>(١)</sup> لا يعاني أي منهما من زيادة في أصابع قدميه أو يديه، وأما أبنائهم وبناته المصابون فسينقلون المرض إلى نصف الذرية، وكذلك نوع آخر وهو مرض هنتجون، ويحدث أول الأمر نتيجة طفرة في جينات الجهاز العصبي ثم ينتقل وراثيا كصفة سائدة وإن كانت الطفرة في هذا المرض نادرة والوراثة فيه منتظمة حسب قانون مندل وهو يورث كصفة سائدة، وبعض هذه الأمراض تنتقل بصفة متنحية أي لابد كي يظهر المرض أن يكون كلا من الأب والأم يحملان هذه الصفة وفي هذه الحالة تنتقل الصفة إلى الذرية حسب قانون مندل الأول كالآتي:

(١) وذلك لأن التشوه قد يكون مصدره العامل الوراثي لأن المظهر الجمالي للكائن يكون محكوما بإجمالي الجينات التي نقلها إليه الأبوان.

- الجنين تطورات وتشوهات: د/ عبد الله حسين سلامة - مطبوع مع كتاب الجنين المشوه ص ٤٨٢.
- Emery s. Elements of Medical Genetics 12th Edition (2005) peter Dturnpenny, and Ellard s. 'Congenital abnormalities and dysmorphic syndromes Chapter 16 pages 247 - 261.
- Harper Ps. (1998) Practical Genetic counseling, 5th Edition Boston: Butterworth Heinemann, 1998: 11, 56 - 70
- Jayasekara R. W. (1998) Dermatoglyphic, in CyberGuide to Basic Medical Genetics. Internet Edition, 1998. Chapter 13. 1.
- Nefic H. (2004) Unusual chromosomal translocation. 64, XX2004, 58 (4): 199 - 201

١- ربع الذرية يصابون بالمرض.

٢- ربع الذرية لا يصابون بالمرض ولا يحملون المورثات المسببة له.

٣- نصف الذرية لا يصابون بالمرض ولكنهم يحملون المورثات السببية له<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر فلوسيك عام ١٩٧٥ أن هناك ١٢١٨ مرض وراثي بصفة سائدة، ٩٤٧ مرض يورث بصفة متنحية، ١٧ مرضاً ينتقل عبر كروموسوم X وقد زاد العدد الإجمالي إلى ٤٥٥٠ صفة وراثية مرضية تنتقل حسب قانون مندل في عام ١٩٨٨ وأنه لا يزال هذا الرقم يرتفع ويوالي الصعود باكتشافات المزيد من الأمراض الوراثية التي تورث حسب قانون مندل أما تلك التي تورث عبر العديد من المورثات مع تفاعل البيئة فتكاد تشمل معظم الأمراض التي عرفها الإنسان<sup>(٢)</sup>.

وتلعب الوراثة دورها في تشوه الجنين والتأثير على الصحة العقلية و البدنية في حالة ما إذا كان الزواج بين الأقارب من الدرجتين الأولى والثانية، فإذا كانت الوراثة هي القوة الطبيعية التي تنقل صفات الأصل إلى الفرع، فإنها إنن مجموعة من المميزات التي تتركز في البويضة المخصبة التي تنمو ثم تنقسم إلى خليتين ثم إلى أربع فثمانية، والثمانية تنقسم إلى ستة عشرة فأثنين وثلاثين فأربع وستين، وهكذا حتى يكون الجسم البشري من ملايين الخلايا التي — بعضها — خلايا القلب، وأخرى الكبد، وثالثة الجلد، ورابع الأعصاب وهكذا... وبعد التخلف العقلي Mental Retard — شائعا من الأمراض الوراثية، يحدث نتيجة لتراكيب كروموزومية غير عادية في الكروموزوم رقم ٢١.

---

(١) عصمة دم الجنين المشوه: د/ محمد الحبيب بن الخواجة - مطبوع مع الجنين المشوه ص٤٦٦، ص٤٦٧

(٢) الجنين المشوه: د/ محمد على البار - ص٢١٣

ويسمى هذا المرض أيضا عرض داون dawn syndrome وهو مرض يزداد بين حالات زواج الأقارب نظرا لتشوهات الجنين بفعل هذه العوامل الوراثية<sup>(١)</sup> كذلك يترتب على زواج الأقارب تشوهات خلقية وتأخر النمو، وسببها تغيرات كروموزومية كالمضاعفات الثنائية، الثلاثية، أو الشذوذ المبكر في انقسام الخلية الجسمية، ويعاني الطفل بعد الولادة من عيوب جسدية وعقلية في آن واحد... وللأسباب الوراثية اعتبار في الشرع فقد سبقت الشريعة الإسلامية الطب الحديث في إثبات قانون مندل الذي يعتبر هو قانون الوراثة كما نهت عن زواج الأقارب من خلال النصوص القرآنية والسنة النبوية المطهرة وأقوال الفقهاء نبين ذلك فيما يلي:

من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ۗ ﴾<sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة: أي ينكحون بالمهر والبينة غير مسافحين متعالنين بالزنا، وقيل أن تحصلوا بأموالكم من الزوجات إلى أربع أو السرايري ما شئتم بالطريق الشرعي، وقيل كما شرط الإحصان في النساء وهي العفة عن الزنا كذلك شرطها في الرجال وهو أن يكون الرجل أيضا محصنا عفيفا ولهذا قال: غير مسافحين وهم الزناة الذين لا يرتدعون عن معصية ولا يردون أنفسهم عن

---

(١) الزواج القرابي وأثره على الصحة في المجتمع القطري: د/ علي محمد المكاوي - دراسة منشورة في كتاب "الأنثروبولوجيا الطبية" دراسة نظرية وبحوث ميدانية دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٩٦ ص ٣٠٣، ٣٠٤، الجنين المشوه: التداعيات الاجتماعية وسبل الوقاية - د/ علي محمد المكاوي - بحث مقدم لندوة كيفية التعامل مع الجنين المشوه مشار إليه سابقا ص ٧.

(٢) سورة النساء من الآية: (٢٤)



جاءهم ولا متخذي أخدان أي ذوي العشيقات الذين لا يفعلون إلا معهن كما تقدم في سورة النساء سواء.

ولهذا ذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله إلى أنه لا يصح نكاح المرأة البغي حتى تتوب وما دامت كذلك لا يصح تزويجها من رجل عفيف وكذلك لا يصح عنده عقد الرجل الفاجر على عفيفة حتى يتوب ويقلع عما هو فيه من الزنا لهذه الآية. من ههنا ذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله إلى أنه لا يصح العقد من الرجل العفيف على المرأة البغي ما دامت كذلك حتى تستتاب فإن تابت صح العقد عليها وإلا فلا وكذلك لا يصح تزويج المرأة الحرة العفيفة بالرجل الفاجر المسافح حتى يتوب توبة صحيحة.<sup>(١)</sup>

#### ومن السنة النبوية :

١- عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل من بني فزاره إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلاما أسودا فقال النبي ﷺ: هل لك من إبل؟ قال نعم. قال فما ألوانها؟ قال حمر. قال: هل فيها من أورك؟ قال نعم. قال إن فيها أورقا. قال فأني أتاها ذلك؟ قال: عسى أن يكون نزع عرق. قال: وهذا عسى أن يكون نزع عرق ﷺ.<sup>(٢)</sup>

٢- حدثنا عباس بن الوليد يزيد بن زرع حدثنا سعيد عن قتادة: ﷺ أن أنس ابن مالك حدثهم. أن أم سليم حدثت أنها سألت النبي ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال رسول الله ﷺ: إذا رأت المرأة فلتغتسل، فقالت أم سليم: واستحييت من ذلك قالت وهل يكون هذا؟ فقال النبي ﷺ: نعم فمن أين

(١) تفسير الطبري: ج ٤ ص ١٠، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٦٢٣، تفسير البغوي: ج ١ ص ١٨، البيضاوي: ج ١ ص ١٦٩ تفسير القرطبي: ج ٥ ص ١١٥.

(٢) صحيح البخاري: ج ٥ حديث رقم ٤٩٩٩ ص ٢٠٣٢ باب إذا عرض بنفي الولد، فتح الباري: ج ٩ ص ٤٤٣، مشكل الآثار: أحمد بن محمد بن سلومة الطحاوي - دار الكتب العلمية - ج ٣ من ص ٨٦، ص ٩٢.



يكون الشبه. إن ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما  
علا وسبق يكون منه الشبه. (١)

وفي رواية أخرى :

عن أم سلمة ثم أم سليم رضي الله عنها قالت ﷺ يا رسول الله إن الله لا  
يستحي من الحق فهل على المرأة الغسل إذا احتلمت قال نعم إذا رأت الماء  
فضحكت أم سلمة فقالت تحنل المرأة فقال ﷺ فبم يشبه الولد. (٢)

٣- ما حدث به أنس: ﷺ أن عبد الله بن سلام بلغه مقدم النبي ﷺ المدينة،  
فأتاه يسأله عن أشياء، فقال: إني سائلك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي: ما أول  
أشراط الساعة، وما أول طعام يأكله أهل الجنة، وما بال الولد ينزع أبيه وأمه؟  
قال: أخبرني بها جبريل -: قال أول أشراط الساعة: فنار تحشرهم من المشرق  
إلى المغرب، وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد حوت، وأما الشبه في  
الولد فإن الرجل إذا غشى المرأة فسبقها ماؤه كان الشبه له وإذا سبق ماؤها كان  
الشبه لها قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله.. (٣)

---

(١) صحيح مسلم: حديث رقم ٣١١ ج ١ ص ٢٥٠.

(٢) صحيح البخاري: ج ٣ حديث رقم ٣١٥٠ ص ١٢١١.

(٣) صحيح البخاري: ج ٣ حديث رقم ٣١٥١ ص ١٢١١.

## ومن الآثار:

ما قاله عمر بن الخطاب لبني السائب ❦ قد أضويتم فأنكحو الغرائب ❦،  
وفي رواية ❦فأنكحو النوابيع❦<sup>(١)</sup>.

وحديث ❦اغتربوا ولا تضووا❦<sup>(٢)</sup>.

و حديث ❦ لا تتكحوا القرابة القريبة❦<sup>(٣)</sup> فإن الولد يخلق ضاويًا<sup>(٤)</sup> ❦.

وحديث ❦ وانظر في أي نصاب تضع ولدك، فإن العرق دساس❦<sup>(٥)</sup>.

---

(١) قال ابن حجر: رواه إبراهيم الحربي في غريب الحديث وقال معناه تزوجوا الغرائب - تلخيص الحبير ج ٣ ص ١٤٦.

(٢) الفائق في غريب الحديث: محمود بن عمر الزمخشري - دار المعرفة - لبنان الطبعة الثانية - تحقيق/على محمد البيجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم - ج ١ ص ٣٥٠، غريب الحديث لابن الجوزي: ج ٢ ص ٢١، غريب الحديث للحربي: إبراهيم بن اسحاق الحربي أبو اسحاق - جامعة أم القرى - مكة المكرمة. الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - تحقيق د/ سليمان إبراهيم محمد العابد - ج ٢ ص ٣٧٩، غريب الحديث لابن قتيبة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ - تحقيق د/عبد الله الجيوري - ج ٣ ص ٧٣٧، النهاية في غريب الحديث و الأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري - المكتبة العلمية بيروت ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م - تحقيق /طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي - ج ٢ ص ٦٥٧، المغنى لابن قدامة: ج ٧ ص ٤٦٨.

(٣) تلخيص الحبير: ج ٣ ص ١٤٦، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي بن محمد بن محمد الشوكاني - المكتب الإسلامي - بيروت ١٤٠٧هـ - تحقيق/عبد الرحمن محيي المعلمي - ج ١ ص ١٣١.

(٤) جاء في لسان العرب: ضوًا... وفي الحديث: اغتربوا لا تضووا. أي تزوجوا في البعاد الأنساب لا في الأقارب لئلا تضوي أولادكم، وقيل: معناه أنكحوا في الغرائب دون... وقيل معناه تزوجوا في الأجنيب... ومعنى لا تضووا: لا تأتوا بأولاد ضاوين أي ضعفاء... ومنه لا تتكحوا القرابة القريبة فإن الولد يخلق ضاويًا... وقال: جاء عن القراء أنه قال: ضاوي ضعيف فاسد... لسان العرب لابن منظور: مادة "ضوا" ج ٨ ص ١٠٣.

(٥) مسند الشهاب: ج ١ ص ٣٧٠، كنز العمال: ج ١٥ ص ١٣٠٠، اللعل المتناهية: ج ٢ ص ٦١٢، كشف الخفاء: ج ١ ص ٣٥٧.

وجه الدلالة: هذه الأحاديث والآثار دلت على أن الزواج من الأقارب يظهر الصفات والأمراض الوراثية المتحيزة منها الأمراض التي بها خلل في الأيض مثل مرض ويلسون والبرص الوراثي والبول الأسود وغيرها من الأمراض التي يزيد عددها عن المائة مرض وهي معروفة لدى الأطباء المختصين، وهذه الأمراض لا تظهر حسب قانون مندل، إلا إذا أخذ الجنين صفة مشتركة من الأبوين.

وهذه الظاهرة أشار إليها الحديث "أنظر في أي نصاب تضع ولدك، فالصفات كانت غير ظاهرة، ومن ثم ظهرت من جراء التقاء الصفات المشتركة، ولذلك يدعونا الحديث الشريف إلى النظر في أي نصاب نضع نطفنا لئلا تظهر الصفات المدسوسة، وبالتالي أن نتجنب الزوج الذي يسبب ظهور الصفات المتحيزة غير السليمة ونفهم منه، أن نتجنب الزوج الذي يحمل صبغيات شبيهة وبما أن المجتمع يحمل العديد من هذه الصفات المتحيزة فإن احتمال ظهور المرض في الذرية ضعيف إذا كان الزواج من الأبعد ونلم للاحتمال الضعيف أن تلتقى المورثات الشبيهة لهذا المرض أوداكو يشهد لهذه الظاهرة الحديثان "اغتربوا ولا تضوا" ولا تتكحوا القرابة....."

وجاء في أحكام القرآن للجصاص " في معرض كلامه عن باب حد الأمة والعبد في كراهة نكاح الأمة ما حدث به هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: لا أنكحوا الأكفاء أنكحوهن واختاروا لنطفكم وإياكم والزنج<sup>(١)</sup> فإنه خلق مشوه<sup>(٢)</sup> ".

---

(١) الزنج: جيل من السودان أخذ منه زناج اسم امرأة ويقال في النداء: يا زناج ونحوه الزنج " بالفتح " ويكسر " لغتان فصيحتان " والمزوجة " بالفتح " والزنج " بالضم: جيل من السودان تسكن تحت خط الاستواء وجنوبيه قال بعضهم: وتمتد بلادهم من المغرب إلى قرب الحبشة وبعض بلادهم على نيل مصر. . العين: ج ٦ ص ٧١، تاج العروس: ج ١ ص ١٤٢٥، لسان العرب: ج ٢ ص ٢٩٠.

ونذكر في الإقصاح<sup>(٢)</sup> عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال "تخيروا لنطفكم واجتنبوا فإنه لون مشوه" هـ<sup>(٣)</sup>.

وجاء في نيل الأوطار "أن راعيا أتى بهيمة فأنت بولد مشوه" هـ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أحكام القرآن: ج ٣ ص ١٢٦، سنن الدار قطنی: حديث رقم ١٩٧ ج ٢ ص ٢٩٩، وجاء في التمهيد: لابن عبد البر - أن هذا الحديث منكر باطل لا أصل له رواه داود المجير عن أبي أمية يعلى الثقفي عن هشام بن عروه عن أبيه عن عائشة وداود هذا وأبو أمية ابن يعلى متروكان والحديث ضعيف منكر، ينظر - التمهيد: لابن عبد البر - ج ١٩ ص ١٥٦، سير أعلام النبلاء: مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٣ هـ الطبعة التاسعة تحقيق شبيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي ج ١٣ ص ٢١٧.

(٢)، (٤) الإقصاح: دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ الطبعة الأولى تحقيق خليل المنسي ج ١ ص ٧٠، العلل المتناهية: لنفس المؤلف عبد الرحمن بن علي بن الجوزي - ج ٢ ص ٦١٣ - كشف الخفاء ج ١ ص ٣٥٨.

(٤) نيل الأوطار: ج ٧ ص ٢٩٠ وقد اختلف الفقهاء في إقامة الحد على واطئ البهيمه فمنهم من أوجب عليه القتل ومنهم من رأى تعزيره ويرجع في تفصيل ذلك:

المبسوط: ج ٩ ص ١٠٢، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٥، الفتاوى الهندية: ج ٢ ص ١٥٠، شرح الخرشي على مختصر خليل: ج ٨ ص ٧٩، حاشية العدوي: ج ٢ ص ٣٣٢، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٢١٤، كشف القناع: ج ٦ ص ٩٦، حاشية البجيرمي على الخطيب: ج ٤ ص ٣٠٨، إعانة الطالبين: ج ٤ ص ١٤٢، المهذب: ج ٢ ص ٢٦٩، المحلى لابن حزم: ج ١٢ ص ٦٢.

**وبعد استعراضنا للنصوص السابقة نقرر:**

أن زواج الأقارب <sup>(١)</sup> وخاصة من الدرجة الثانية بنت العم أو ابنة الخال يؤدي إلى ظهور كثير من الأمراض المنتحية، وذلك لأن الأقارب يحملون الصفات الوراثية بصورة مشتركة، إلى حد كبير مما يؤدي إلى ظهور بعض الأمراض المنتحية، ولذا ورد عن عمر رضي الله عنه في الأثر السابق ما قاله لبني السائب وقد ورد عن الشافعي وغيره من الأئمة كراهية زواج الأقارب من الدرجة الثانية إذ قد يكون هناك دواعي اجتماعية، وإذا كانت هناك صفة حسنة في أسرة الأقارب فإن ذلك يجعلها تزداد ظهوراً وذلك ما حدث بالنسبة لزواج الإمام علي من فاطمة بنت محمد رضي الله عنهما فأنجبا سيدي شبابي أهل الجنة الحسن والحسين سبطي رسول الله ﷺ وريحانته.

وقد علل الإمام الشافعي جواز فسخ الزواج بسبب البرص والجذام لقوله "إن الولد الذي يأتي مريض بأحد هذين الداءين قلما يسلم وإن سلم أدركه النسل"<sup>(٢)</sup>.

(١) ويقصد بالأقارب: من ليس بينهم علاقة محرمة فهناك آثار للعلاقة المحرمة بالدم قال تعالى ﴿ حُرِّمَتْ

عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ  
وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضْعَةِ ﴿ [سورة النساء من الآية: ٢٣]، فهناك  
تشوهات خلقية تصيب بعض الأجنة نتيجة للعلاقة المحرمة كزواج (الأخ من أخته وأمه ٠٠٠٠) فهذا الزواج  
من الأقارب بهذه الدرجة تظهر فيه الصفات والأمراض الوراثية المتنحية التي كانت غير ظاهرة مما يؤدي  
إلى تشوهات قد تصيب الناتج الوراثي أي (المولود) هذه العواقب الوراثية تتلخص بأن هناك احتمالات  
كبيرة بأن يحصل للناتج الوراثي أي المولود من تلك العلاقات = = المحرمة تشوهات خطيرة تؤدي إلى  
إعاقة خلال باقي حياته أو تؤدي إلى وفاته على الفور ويحدث هذا عندما يتقاسم الوالدان مورثات غير  
طبيعية كما أكده الدكتور جولى سمبسون: المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى: الإعجاز الطبى فى القرآن  
الكريم ٢٥ / ٩ / ١٩٨٥م القاهرة.

(٢) تحفة المحتاج على شرح المنهاج: ج ٧ ص ٣٤٧.



قال ابن حجر الهيتمي: والجذام والبرص يعديان معاشر والولد أو نسله كثيرا كما جزم به في الأم وحكاه عن الأطباء والمجربين في موضوع آخر. وهذا يدل: على أن الشريعة الإسلامية أقرت بالتسليم والقطع بأن الصفات والطباع والعادات والأمراض المغروزة في ركني الأسرة الرجل والمرأة قابلة بدون شك للانتقال منهما ألي نسليهما قربت رتبة النسل منهما أو بعدت وهذا يدل على سمو وكمال الشريعة الإسلامية فقد أثبت الطب الحديث<sup>(١)</sup> ما قرره النبي ﷺ من أسرار العوامل الوراثية<sup>(٢)</sup> وأن لها تأثير مباشر على الجنين.

---

(١) بنوك النطف والأجنة: د عطا عبد العاطي السنباطي - دار النهضة العربية ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م - ص ١٧، الحقائق الطبية في الإسلام: د/ عبد الرزاق الكيلاني - دار القلم دمشق، الدار الشامية - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م ص ٣٠.

(٢) ينظر الصور في الملحق المصور آخر الرسالة منظر رقم ١٠.



## المطلب الثاني العوامل والأسباب البيئية

تلعب العوامل البيئية دورا بارزا في تشويه الجنين في المرحلة الرحمية، وفي مرحلة الميلاد ويتمثل ذلك فيما يحدث من سوء تعامل مع الجنين عند الولادة أو عسر الولادة ذاتها، أو الولادة المبكرة، ويؤدي إلى الشلل الدماغي و تأخر النمو العقلي وشلل في أحد الأطراف أو الإعاقة البدنية والأسباب البيئية قامتها طويلة نذكر أهمها فيما يلي شيء من التفضل:

أولا: الأشعة: ينبغي ألا تتعرض المرأة في سن الحمل أو الحامل خاصة للأشعة إلا للضرورة مع أخذ كافة الاحتياطات اللازمة، وإن احتاجت الحامل للأشعة عند وجود سرطان فينبغي أنذاك أن يجهض الجنين إذا كان في مرحلة مبكرة من الحمل أو يمنع حدوث الحمل من أساسه إذا كان ذلك ممكنا بأن عرف تشخيص المرض الخبيث قبل وقوعه<sup>(١)</sup>.

---

(١) - عصمة دم الجنين المشوه د: محمد الحبيب - ص ٤٦٢.

- Trasler JM ،.and Doerksen T ،.(1999)Teratogen update :Paternal exposures - reproductive risks Teratology 1999 ،60 :161 - 172

\_Graves CG ،Matanoski GM ،Tardiff RG .et al (2001)Weight of evidence for an association adverse reproductive effects and exposure to disinfection by - products :acritical revieww .Regular Toxicol Pharmacol 2001 ،.103 - 124

- Hennekens CH ،.and Buring J ،(1987)Statistical Association In :Mayrent SL(Ed) ،، Epidemiology in Medicine .Toronto :Little ،Brown and Company ،39 - 51 - 1987

- الجنين تطوراتهِ وتشوّهاتهِ: د/ عبد الله حسنين يا سلامة - ص ٤٨٨

## مضار الأشعة:

- ١- يؤدي التعرض للإشعاعات المختلفة إلى طفرات في المورثات وإلى زرع بالصبغيات ويؤدي إلى نقصان النمو داخل الرحم وخارجة وإلى تشوهات خلقية تؤدي أحيانا إلى موت الجنين أو إجهاضه أو إلى ولادته بتشوهات خلقية.
- ٢- يؤدي التعرض للأشعة في بداية الحمل وخاصة الأشعة على البطن والحوض إلى صغر الدماغ والشوكة المشقوقة الحنك المشقوق، وتشوهات بالعظام والأعضاء الداخلية والتخلف العقلي والتعرض للأشعة في وسط الحمل ونهايته تعرض الجنين للإصابة بسرطان الدم "اللوكيميا" في سن الطفولة<sup>(١)</sup>.

## ثانيا: الفيروسات:

تتعرض الحامل لعدة فيروسات تدخل إلى جسمها ويتنقل عبر دمائها إلى المشيمة ومن المشيمة إلى الجنين لتصيبه في كثير من الأحيان إصابات بالغة وتسبب له تشوهات خلقية قد تكون مميتة فيسقط الإجهاض في الحال، أو بعد حين فيموت قبل الولادة أو يبقى مشوها فترة من الزمن حتى يحين أجله

---

(١) الجنين المشوه التدايات الاجتماعية وسبل الوقاية: د/ علي محمد المكاوي - بحث سابق ص ٧  
التشوهات الخلقية الجنينية جوانب أخلاقية: د/ عقبة القرعان - بحث مقدم إلى ندوة كيفية التعامل مع الجنين المشوه في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ مارس سنة ٢٠٠٥ تنظيم اللجنة العربية لأخلاقيات العلوم والثقافة اليونسكو ص ٧، حاشية الموسوي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٣٣، ص ٣١٦، فتاوى الرملي: ج ٤ ص ٣٢، شرح البهجة الغرر البهية في شرح اللمعة الدمشقية: ج ٥ ص ٨٢، أسنى المطالب شرح روض الطالب: ٤ ص ١٢٦، حاشية البجيرمي على المنهج: ج ٤ ص ٢٠٩، حاشية الجمل: ج ٥ ص ١٢٩، نهاية المحتاج: ج ٥ ص ٤٠٢، ص ٤٢٢، مغني المحتاج: ج ٥ ص ٤٤٢، تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ج ٩ ص ١٠١، المذهب: ج ٢ ص ٨٢، مطالب أولى النهضة في شرح غاية المنتهى: ج ٦ ص ١٧٣، كشف القناع: ج ٦ ص ٨٨، الإنصاف: ج ١٠ ص ١٧٠، المغني والشرح الكبير: ج ١٠ ص ١٥١، الفروع لابن مفلح: ج ٦ ص ٦٧، البحر الزخار: ج ٦ ص ١٤١، التاج المذهب: ج ٤ ص ٢٩، المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ٢٢٩، ص ٢٥٦ شرح الأزهار: ج ٤ ص ٣٣.

المحتوم<sup>(١)</sup> وأكثر الأمراض المعدية إصابة للجنين فيروس (حمة)، وضخمة الخلايا وهو مرض ينتقل عادة عن طريق الزنا<sup>(٢)</sup>.

واللواط<sup>(٣)</sup> ويكثر لدى الشانين جنسيا فينقل إلى المرأة ومنها إلى الجنين وفيروس الحصبة الألمانية وفيروس الهربس وفيروس مرض الإيدز، {HIV}

---

(١) الجنين المشوه: د/ محمد علي البار ص ٣٦٣، الجنين تطوراتهِ وتشوهاتهِ: د/ عبد الله باسلامة ص ٤٨٤.

(٢) الزنا لغة: الفجور وهذه لغة أهل الحجاز وينمو تميم يقولون: زنى زناء ويقال زان مزناه وزناء بمعناه،

المصباح المنير: ج ٢ ص ٥٥٤، التعاريف: ج ١ ص ٣٨٩، تاج العروس: ج ١ ص ١٦٣٣.

وشرعا: عرف الحنفية الزنا: بأنه وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته.

وعرفة المالكية: بأنه وطء مكلف مسلم فرج أمة لا ملك له فيه باتفاق عمداً.

وعرفه الشافعية: بأنه إيلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال من الشهية مشتهى طبعاً.

وعرفه الحنابلة: بأنه فعل الفاحشة في قبل أو دبر.

وعرفه الظاهرية: بأنه وطء من لا يحل النظر إلى مجرداهم العلم بالتحريم أو هو وطء محرمه العين.

وعرفه الزيدية: بأنه إيلاج فرج في فرج حي محرم قبل أو دبر بلا شهية.

يراجع تفاصيل جريمة الزنا في:

الفتاوى الهندية: ج ٢ ص ١٤٣، البحر الرائق: ج ٥ ص ٣، ٥، فتح القدير: ج ٤ ص ١٣٨، المبسوط: ج ٩

ص ٣٧، بدائع الصنائع: ج ٣ ص ١٦٣، شرح الزرقاني وحاشية الشيباني: ج ٤ ص ٧٤، ص ٧٥، مواهب

الجليل: ج ٦ ص ٢٩٠، ص ٢٩١، حاشيتنا قلوبى وعميره: ج ٤ ص ١٨٠، المنتقى شرح الموطأ: ج ٧

ص ١٣٦. حاشية السوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٣٣، ص ٣١٦، - فتاوى الرملي: ج ٤ ص ٣٢،

شرح البهجة الغرر البهية في شرح اللعة المشقية: ج ٥ ص ٨٢، أمنى المطالب شرح روض الطالب:

ج ٤ ص ١٢٦، حاشية البجيرمي على المنهج: ج ٤ ص ٢٠٩، حاشية الجمل: ج ٥، ص ١٢٩، نهاية المحتاج:

ج ٧ ص ٤٠٢، ص ٤٢٢، مغني المحتاج: ج ٥ ص ٤٤٢ تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ج ٩ ص ١٠١،

المهذب: ج ٢ ص ٨٣، مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى ص ١٧٣، كشف القناع: ج ٦ ص ٨٨،

الإتصاف: ج ١٠ ص ١٧٠، المغني والشرح الكبير: ج ٦ ص ١٥١، الفروع: لابن مفلح ج ٦ ص ٦٧،

المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ٢٢٩، ص ٢٥٦، التاج المذهب: ج ٤ ص ٢٩، شرح الأزهاري: ج ٤ ص ٣٣٦.

(٣) اللواط لغة: هو إتيان الذكور في الدبر في الدبر وهو عمل قوم نبي الله لوط عليه السلام يقال لاط الرجل

لواطاً، ولواطاً أي عمل قوم لوط. ينظر: لسان العرب: ج ٧ ص ٢٩٤، تاج العروس: ج ١ ص ٤٩٩٣،

أنيس الفقهاء: ج ١ ص ١٧٦، المطلع: ج ١ ص ٣٦٠.

واصطلاحاً: إدخال الحشفة في دبر ذكر وحكمه حكم الزنا عند جمهور الفقهاء.



أما فيروس الحصبة الألمانية فيمكن الوقاية منه بتمنيع الفتيات قبل سن الزواج وقد أصبح هذا التمنيع والتطعيم شائعاً جداً مما أدى إلى اختفاء الإصابة بالحصبة الألمانية تقريباً في معظم البلاد.

أما فيروس مضخمة الخلايا وفيروس الهربس وفيروس الإيدز فيمكن الوقاية منها جميعاً في الابتعاد عن الرذيلة المتمثلة في الزنا واللواط التي تنتشر هذه الفيروسات، كما يظهر مرض الزهري وهو من الأمراض البكتيرية التي تسبب لولبيات الزهري والذي لا يحدث إلا نتيجة الزنا ويعتبر الزهري في الوقت

---

سويستوي عند مالك والشافعي وأحمد والشيعة والزيدي أن يكون الوطء المحرم في قبل أو دبر من أنثى أو رجل، ويشاركهم في هذا الرأي محمد وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة، وحجتهم في التسوية أن الوطء في الدبر مشارك للزنا دلالة فضلاً عن أن القرآن سوى بينهما فقال جل شأنه والخطاب موجه لقوم لوط قال تعالى ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾: سورة العنكبوت: الآية (٢٨)، وقال تعالى ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ﴾: سورة الأعراف: الآية (٨١) وقال تعالى ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ﴾ سورة النساء من الآية (١٦). فجعل الوطء في الدبر فاحشة والوطء في القبل فاحشة فسمى أحدهما بما سمي به الآخر، وروى أبو موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ قال: «إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان، وإذا أتت المرأة للمرأة فهما زانيتان» وهذا الحديث أخرجه البيهقي وفي إسناده مجمل بن عبد الرحمن وقال لا أعرفه والحديث منكر بهذا الإسناد ورواه أبو الفتح الأرذلي في الضعفاء والطبراني في الكبير من وجه آخر ينظر:

شعب الإيمان أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٠هـ الطبعة الأولى تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول - ج ٤ ص ٣٧٥ نيل الأوطار: للشوكاني محمد بن علي بن محمد الشوكاني - دار الجيل بيروت ١٩٧٣ ج ٧ ص ٢٨٧.

ويراجع في تفاصيل أحكام اللواط المراجع الفقهية:  
بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٤، ص ٤٣ - شرح فتح القدير: ج ٤ ص، شرح الزرقاني: ج ٨ ص ٧٥، أمنى المطالب: ج ٤ ص ١٢٦١٥٠، المغني: ج ١٠ ص ١٦٠، شرح الأزهار: ج ٤ ص ٣٣٦، المحلي لابن حزم: ج ١١ ص ٣٨٠، ص ٣٨.

الحاضر أكثر أهمية من الحصبة الألمانية في تسبب تشوه الأجنة وقد سد الإسلام كل الأبواب المؤدية إلى الزنا.

فحمي بذلك الجنين من هذه الأمراض التي قد تقتله أو تسبب له تشوهات خلقية<sup>(١)</sup>.

(١) هناك الكثير من الأمراض تنتج من العلاقات الجنسية العديدة والمختلطة غير المنتظمة هذه الأمراض تؤدي بدورها إلى تشوهات خلقية جنينية، لذا كان من الضروري أن يحذرننا رسول الله ﷺ من هذه العلاقات ويفسر لنا الدكتور كيث مور هذه الظاهر قائلاً: (إن التشوهات التخيلية قد تنتج من عوامل معنية: فالعلاقات الجنسية ذات الطابع المختلط قد ارتبطت منذ القدم بمرض السفيليس، ومرض السيلان المخاطي، وهناك ازدياد مقلق للأمراض الزهرية التي ليس لها علاج في الوقت الحاضر منها الهريس، والأيدز). كما أن العلاقات المختلطة عند المرأة قد تؤدي إلى تشوهات في الجهاز التناسلي مع احتمال أن يكون المرض خبيثاً. إن تطور الأمراض مرتبط بمعدل الجماع مع كثرة الشركاء، وهكذا يتبين لنا أن تعدد الشركاء والفاحشة يؤدي إلى أمراض زهرية، وهي بدورها تؤدي إلى تشوهات في الجنين، على سبيل المثال: فمرض الهريس يؤدي إلى تشوهات عند الجنين مثل (قصور في المخ، وصغر حجم كرة العين وتشوهات شبكة العين، كما أن مرض السفيليس إن لم يعالج في الحمل فإنه قد يؤدي في أكثر الأحيان إلى تشوهات جنينية خطيرة فقد يؤدي إلى صمم عند الجنين أو إلى تضخم رأسه أو إلى قصور عقلي مع تشوهات في النمو والحنك والأنف والأسنان).

وحديث النبي ﷺ لم تظهر الفاحشة في قوم قط، حتى يعلنوا بها، إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا<sup>٥٤</sup> بعد إعجازاً في مجال تخلق الأجنة لأنه وإن لم يشر إلى حدوث تشوهات جنينية بصفة مباشرة، إلا أنه يعتبر تحذيراً مثالياً للأمم من أن الأمراض والأوجاع لن تستثني أحداً، بما فيهم الأولاد والأجنة: سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١٢٣٢ وقال عنه الشيخ الألباني حديث حسن، المستدرک: ج ٤ ص ٥٨٢ وقال عنه الذهبي حديث صحيح، مجمع الزوائد: ج ٥ ص ٥٧٢، كنز العمال: ج ١٦ ص ١١٧

وذلك لأن لفظ قوم جاء في الحديث، وهذا اللفظ عام يشمل: جميع أفراد المجتمع، بيد أن الحديث يعتبر إعجازاً في المجال الجنسي. فعلى سبيل المثال: إن الأيدز مرض جديد يحصد المجتمعات التي تنفشي فيها الرزيلة ولم يكن موجوداً من قبل، وفشا في المجتمعات الأباحية في الآونة الأخيرة عندما كثر الفساد، تماماً كما جاء في الحديث الشريف الذي سبق ذكره. إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام وما جاء في علم الوراثة وبدء الخلق: كريم نجيب الأغر - دار المعرفة بيروت لبنان الطبعة الأولى = ٢٠٠٥ م ص ٥٦٧. الأمراض الجنسية أسبابها وعلاجها: للطبعة الثالثة ١٩٨٧ م - د/ محمد علي البار - دار المنامة جدة - ص ١١.

### ثالثاً: العقاقير<sup>(١)</sup> والمواد الكيميائية:

لقد حرم الإسلام منع تعاطي الخمر وبذلك حمى آلاف من الأجنة المعرضة للنشوة والإجهاض الذي يحدث كل عام بسبب معاقرة بعض النساء للخمر، ولكن ذلك لا يمنع من تعاطي النساء للخمر وتزداد كل يوم عدد العقاقير والمواد الكيميائية التي تسبب تشوهات خلقية في الجنين ونبين فيما يلي أهم أنواع العقاقير التي لها تأثير مباشر في حدوث التشوهات الخلقية عند الأجنة:

أولاً: قامت هيئة الغذاء والدواء الأمريكية.

#### Am- Food and Drug. Administration

بتقسيم العقاقير إلى خمسة أنواع تبعاً لتأثيرها على الأجنة:

- ١- عقاقير ليس لها أي تأثير ضار على الإنسان والحيوان.
- ٢- عقاقير ليس لها أي تأثير ضار على الحيوان ولكن لم تجر تجارب كافية على الإنسان إثبات سلامتها.
- ٣- عقاقير لها تأثير ضار على الحيوان ولكن لا توجد نتائج مؤكدة لضررها على الإنسان.
- ٤- عقاقير لها تأثير ضار ولكن لها فائدة في علاج بعض الأمراض الخطرة.
- ٥- عقاقير لا يجب استعمالها أثناء الحمل وأن ضررها أكبر من فوائدها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) العقاقير: جمع عقار والتعريف العلمي الأساسي للعقار أنه "مادة تؤثر بحكم طبيعتها الكيميائية في جسم الكائن الحي أو وظيفة"

ينظر: المخدرات والعقاقير للمخدرة مركز أبحاث مكافحة الجريمة جدة، طبعة المركز بالسعودية ١٤٠٥هـ ص ٥، وانظر كتاب جودمان وجلمان في علم العقاقير pharmacology by goodman and cilman الطبعة ١٩٧٠، ١٩٨٥، ١٩٩٢، مشكلة المسكرات والمخدرات نظرة إلى الحلول ٢٠٠ واستشراف للحلول: د/محمد علي البار - ص ٢٧.

(٢) أخلاقيات التعامل مع الجنين المشوه: د/ إكرام عبد السلام - ص ٥.



وبالتالي فقد سمحت بتناول النوع الأول فقط أثناء الحمل وبقي أن نذكر أهم أنواع العقاقير الضارة:

١- الثاليدوميد<sup>(١)</sup>: هو عقار مهدئ إنتاج إحدى الشركات الدوائية الألمانية وسبب كارثة مرعبة لآلاف الأطفال الذين ولدوا بأطراف مبتورة وبدون أطراف، كما يسبب العقار تشوهات خلقية في القلب وفي الجهاز الهضمي وتشوه خلقي في الأنف، ويصاحبه فتق سري كبير.

٢- الكحول<sup>(٢)</sup>.

يعتبر الكحول من أكثر العقاقير المسببة للتشوه ويؤثر على ١ - ٢% من جميع النساء الحوامل في أوروبا والولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى ازدياد تعاطي النساء للكحول، وفي أوائل التسعينات أصبحت المدمنات من النساء يمثلن ثلث حالات الإدمان، وذلك بسبب موجة ما يسمى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل مع أن جسم المرأة لا يتحمل الكحول مثل الرجل فقد ثبت أن

---

(١) التشوهات الجنينية: أسبابها وآلياتها وأنماطها د/ محمد عبد الحميد شاهين - بحث سابق ص ١.

(٢) الكحول لغة: هو تحريف لاسم، نقله الغربيون عن العرب وقد كان جابر ابن حيان هو أول من قام بتحضير الكحول بواسطة التقطير، وذلك عام ٨٥٠/٨٠٠ م، وقيل: إن أول من فعل ذلك هو تلميذه (أبو بكر الرازي) والغول من ينشأ عن الخمر من صداع وسكر لأنها تغتال العقل وقد نفى سبحانه وتعالى عن خمر الجنه هذه الصفة فقال ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ سورة الصافات الآية: ٤٧.

= ويُعرف الكحول كيميائياً: بأنه مجموعة من المركبات العضوية الأليفاتية، لها خصائص متشابهة، ومكونه من ذرات الهيدروجين والكربون (الفحم) وآخرها مجموعة هيدروكسيلية (أى: ذرة من الأوكسجين وذرة الهيدروجين) وهى من ناحية تشبه الفحوم الهيدروجينية (هيدروكربون - hydrocarbons) ولكنها تتصل بمجموعة أوكثر من الهيدروكسيل (oh) أو سلسلة الهيدروكربون هو غاز الميثان (methane) المصاحب لإنتاج البترول، والموجود أيضاً فى المستنقعات ويرمز له هكذا (ch ٤) أى ذرة من الكربون وأربع ذرات من الهيدروجين؛ ينظر: مشكلة المسكرات والمخدرات نظرة إلى الجذور واستشراف للحلول: د محمد على البار - دار القلم دمشق - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م ص ١٣، وكتاب الأضرار الصحية للمسكرات والمخدرات: لنفس المؤلف - الدار السعودية - جده ص ٢١٣، ٢٢٦.

عشرين وحدة من الكحول تساوي عشرين كأسا في الأسبوع من أي نوع من أنواع الخمور يؤدي إلى الإدمان بالنسبة للمرأة وإلى أضرار جسمانية وعقلية ونفسية بينما لا يحدث ذلك للرجل إلا عندما يصل إلى تعاطي ٥٠ وحدة من الكحول أسبوعيا.

### وتناول الكحول يسبب تشوهات خلقية وأمراض أهمها:

- ١- صغر الدماغ.
- ٢- صغر الفك.
- ٣- صغر العين.
- ٤- تخلف عقلي وهي أشد وأكثر الإصابات انتظارا.
- ٥- عيوب خلقية في القلب.
- ٦- الحنك المشقوق.
- ٧- نقص في تكوين وسط الوجه.
- ٨- الأعضاء الجنسية الخارجية مختلفة.
- ٩- اختلال في تكوين المفاصل، وليس من الضروري أن تجمع هذه الأعراض والعلامات في شخص واحد ولكن يعتبر العته والتخلف العقلي من أكثر الإصابات انتشارا لدى أطفال الأمهات اللاتي يشربن الخمور أثناء الحمل<sup>(١)</sup>.

---

(١) وقد أفادت إحصائية أجريت في لمستشفيات الأمريكية أن ٢٢% من الأطفال المولودين من أمهات مدمنات ولدوا مشوهين، ٤٤% يتمتعون بنكاه أقل من غيرهم، إضافة إلى إصابات بأمراض القلب والدورة الدموية.

- الخمر بين الطب والفقہ: د/ محمد علي البار - دار الشروق للنشر والتوزيع جده ١٣٩٨هـ - ص ٤٢.  
- المسكرات بين الشرائع السماوية والقوانين الجنائية: د/ إسماعيل الخطيب - مطبوعات دار الشعب ١٩٧٦ص ٤.



٣- أمينوبترين<sup>(١)</sup> : لهذه المادة أهمية كبرى في انقسام الخلايا، وتوقف لذلك نمو الأورام الخبيثة، وتستخدم في علاج السرطان.

ولكن إذا استخدمت هذه المادة أثناء الحمل فإنها تؤدي إلى اضطراب وتوقف في نمو خلايا الجنين، ويؤدي ذلك إلى تشوهات طليعة شديدة وخطيرة، وتأثير هذه المادة إذا تناولتها الحامل في الشهر الأول، فإن الطفل يولد بدون دماغ أو بالصلب الأشرم، وعيوب الأنبوب المفتوح، وتكون التشوهات الخلقية شديدة في الدماغ والجهاز العصبي والوجه وسقف الحنك والعظام مع توقف النمو بصورة عامة وصغر الفك ووجود أطراف مبتورة.

ومثلها في الآثار مادة الميثوتريكسات<sup>(٢)</sup> وكذلك المواد المضادة للأورام الخبيثة، والأدوية المستخدمة للصرع، واستخدام هرمونات الذكورة ومشتقاتها وهرمونات الأنوثة وحبوب منع الحمل<sup>(٣)</sup> وتدخين الأمهات<sup>(٤)</sup> الحوامل للتبغ

---

- - Canadian Perinatal Health Report (2000) Health Canada Ottawa :Minister of Public Works and Government Services Canada ,2000

- Jones KL) ، 1997) Smith ،s Recognizable Patterns of Human Malformation ، 5th Edition .Toronto :W .B Saunders Company ، 1997 :555 7 .

(١) الطب الوقائي في الإسلام: د أحمد شوقي الفنجري - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١م الطبعة الثالثة ص٢١٢ وما بعدها، الهندسة الوراثية: ترجمة د/ أحمد مستجير - للدكتور ويليام بنز الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ ص٥٤ شباهات وأباطيل حول تعدد زوجات الرسول: كتيب مطبوع على نفقة السيد حسن عباس ١٤٠٠ - ١٩٨٠م ص١٦.

(٢) الجنين تدويراته وتشوّهاته: د/ عبد الله حسين بسلامه - بحث سابق ص٤٨٤، عصمه دم الجنين المشوه: د/ محمد الحبيب بن الخوجة - ص٤٦٢.

(٣) تشوهات الأجنة صداع في رأس الحوامل: مقال للدكتور حسام شلبي - استشاري أمراض النساء والتوليد بمستشفى الجلاء التعليمي تحقيق بجريدة الأخبار العدد ١٦٤٧١ ٦ فبراير ٢٠٠٥ ص٥.

(٤) أثر التدخين في الإصابة بالأمراض " مجلة طبيبك الخاص العدد ١٠٧ ص١٢٣، ص١٢٤ ١٠ نوفمبر ١٩٧٧، التدخين والخمر وراء لالتهابات بالجيوب الأنفية مقال بجريدة الأخبار ١٢ / ٧ / ١٩٨١ عدد=

والتّمباك، وتناول الحامل الحشيش القنب، وعقار الهلوسة (L- s- d) والعقاقير المسببة للإدمان، والكورتيزون، والمضادات الحيوية، فهذه الأنواع جزء من قائمة طويلة جدا من الأدوية والعقاقير التي تتناولها الحامل أثناء الحمل وتتسبب في حدوث تشوهات خلقية في الأجنة وأنه إذا أضيفت العقاقير إلى الأشعة التشخيصية أو العلاجية فإنها لا تسبب أكثر من ١٠% من جملة أسباب التشوهات الخلقية في الجنين.

### العوامل الميكانيكية:

لا تسبب العوامل الميكانيكية وحدها التشوهات الخلقية إلا إذا بلغت من القوة درجة يحدث معها انفجار الكيس السلي وذلك قبل الضرب على البطن بقوة أو الضغط عليه بقوة أو إدخال مواد وأعواد ملوذية مثلا أو إبرة إلى عنق الرحم، أو نقص السائل الأمينوس. (١)

قد يؤدي إلى تشوهات في أطراف الجنين، وقد تؤدي الفحوصات الطبية التالية إلى فقدان السائل الأمينوس وهي:

- فحص دم الجنين.

- فحص الزغابات المشيمية.

---

= ٨٩٢ ص ٣٧، بنوك النطف والأجنة: د/ عطا عبد العاطي - مرجع سابق ص ١٨، الدخينة في نظر

طبيب: د/ دانيال - الطائف مكتبة المعارف ص ٣٥ -

(١) يتكون سائل الأمينوس من إفراز الخلايا الموجودة على جدار كيس الأمنيون في أول الأمر ويكون ذلك كمية ضئيلة والمصدرين الأساسيين لسائل الأمنيون هما: -

١ - دم الأم: ويفرز هذا السائل الأوعية في المشيمة والمنبثة حول كيس الأمنيون والموجودة في الحبل السري.

٢ - بول الجنين: ويتكون هذا البول تدريجيا بعد أن تبدأ الكلى في إفراز البول وفي آخر الحمل تبلغ هذه الكمية نصف لتر يوميا.

- الجنين المشوه والأمراض الوراثية: د/ محمد علي البار - ص ١٤٦، ص ١٤٧.

- فحص منظار الجنين ويؤدي هذه الأسباب جميعا إلى نقص في السائل الأمنيوسى وبالتالي تؤدي إلى ظهور عيوب خلقية مثل:

- تكوين حزمة أو شريط أو حلقة طوق تلتصق بالجنين وتكون هذه التشوهات خارجية في ظاهر البدن، وتكون في قدم الطفل، أو في وجهه، وتسبب في ظهور طفل غريب بشفه شرماء (مشقوقة) وحنك أشرم.

وقد يتسبب بعض السائل الأمنيوسى إلى عدم وجود كلي لدى الجنين، وينتج عنه حالة نادرة لطفل مسيخ متحد الأطراف نتيجة قلة السائل الأمنيوسى فأدى إلى ضغط الوجه وضمور الجذع والأطراف والبطن، ضمورا شديدا وقد يتحد في طرف سفلي واحد ويبقى الجذع والطرف السفلي متصلان وكأنهما النصف الأعلى لسمكه.

ولقد حمى الإسلام المرأة الحامل وشدد في منع الاعتداء عليها بل منع تخويفها حتى لا تجهض ما في بطنها.

وقد فرضت الدية <sup>(١)</sup> على لكل من تسبب في إجهاض حامل ولو كان ذلك بمجرد الإخافة.

وقد حدث أن استدعي عمر رضي الله عنه امرأة فلما علمت بذلك قامت وأجهضت نفسها فحكم الإمام على كرم الله وجهه بأن يدفع لها غرة <sup>(٢)</sup> ' فأمتثل أمير

---

(١) الدية لغة: حق القتل، يقال: ودى فلان فلانا، إذا أدى دية إلى وليه، وأصل الدية: ودية فحذفت الواو، ينظر لسان العرب: مادة 'ودى' ج: ١٥ ص ٣٨٣، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٧٢٩، مختار الصحاح: ج ١ ص ٧٤٠.

واصطلاحا: - هي المال المؤدى إلى مجنى عليه أو وليه أو وارثه بسبب الجناية: مطالب أولى انتهى: ج ٦ ص ٧٥، كشف القناع: ج ٦ ص ٥.

(٢) الغرة لغة: أغر (وبه غرة) وهي بياض في جبهته قنر درهم. (و غرة المال خياره كالفرس والبعير النجيب والعبد والأمة الفارمة وقيل: أطلق اسم الغرة وهي الوجه على الجملة كما قيل رقبة، اطلاقا للجزء عن الكل، قال في القاموس المحيط: " والغرة والغرة - بضمها بياض في الجبهة، وفرس أغر وغراء =

=والأغرة: الأبيض من كل شيء، والغرة - بالضم العبد والأمة، ومن الشهر ليلة استهلاله، ومن الهلال طلعتة ومن الأسنان بياضها وأولها: - لسان العرب: ج ٥ ص ١١، مختار الصحاح: ج ١ ص ٤٨٨، المصباح المنير: ج ٢ ص ٤٤٤، المغرب في ترتيب المعرب: ج ٢ ص ١٠٠، كتاب العين: ج ٤ ص ٣٤٥، القاموس المحيط: ج ١ ص ٩٠٧

واصطلاحاً: إذا أطلق لفظ الغرة فإن المراد به: دية الجنين المجنى عليه أو على أمه، ويمكن تعريف الغرة: " بأنها: دفع عبد أو أمة أو ما يقوم مقامها دية لهلال جنين بسبب الجناية عليه" وللغرة في الإصطلاح تعريفات كثيرة في كتب الفقهاء نعزيها إلى مكانها للتفصيل:

أولاً: فقه الحنفية: بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٢٥، مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٦٤٩، تبیین الحقائق: ج ٦ ص ١٣٩، تكملة البر الرائق شرح كنز الدقائق، للشيخ محمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي، طبعة دار المعرفة، بيروت الطبعة الثانية - ج ٨ ص ٢٨٩، تحفة الفقهاء: الشيخ علاء الدين محمد بن احمد السمرقندي - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية بيروت - توزيع دار الباز بمكة - ج ٣ ص ١١٨، فتاوى النوازال (مجموع نوازل المسائل المثل بالدلائل في الفقه الحنفي) للشيخ الحنفي أبي الليث السمرقندي مطبعة شمس الإسلام بالهند، الطبعة الأولى ١٣٥٥ هـ ص ٣٦٨، حاشية الطحاوي على الدر المختار: للشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين - الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ طبعة دار المعرفة بيروت: ج ٤ ص ٢٨٥.

ثانياً: فقه المالكية: شرح حدود ابن عرغة للرصاع: ج ٢ ص ٦٢٣ - ٦٢٥، البيان والتحصيل: ج ١٦ ص ٣١: المنتقى للباي: ج ٧ ص ٨٠، الموطأ: ٦١٥، الكافي لابن عبد البر: ج ٢ ص ١١٢٣، التاج والإكليل لابن الموفق بهامش مواهب الجليل للخطاب: ج ٦ ص ٢٥٧، أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك، للشيخ أبي بكر بن حسن الكشناوي الطبعة الثانية، طبعة عيسى البابي الحلبي: ج ٣ ص ١٤٢ - ١٤٣.

ثالثاً: فقه الشافعية: مغنى المحتاج: ج ٤ ص ١٠٣، نهاي المحتاج: ج ٧ ص ٣٧٩، زاد المحتاج بشرح المنهاج: للشيخ عبد الله بن الشيخ حسن الحسن الكوهجي - تحقيق /خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري طبعة ١٤٠٩ هـ - المكتبة العصرية لأبناء شريف الأنصاري، بيروت - ج ٤ ص ١٤٣، الحاوي للماوردي: ج ١٦ ص ٢٠٧ - ٢١٨.

رابعاً: فقه الحنابلة: كشاف القناع: ج ٦ ص ٢٣، الكافي: ج ٤ ص ٨٤، المبدع شرح المقنع: ج ٨ ص ٣٥٨، شرح الزركشي: ج ٦ ص ١٤٦، المغنى: ج ٧ ص ٨٠٤، شرح منتهى الإرادات: ج ٢ ص ٣١٠.



المؤمنين عمر ﷺ ودفع لها الغرة، مع أن تلك الإخافة لم تكن من سيدنا عمر ﷺ، وأن الإجهاض لم يحدث بسبب الإخافة وحدها إذ لا بد ومن وجود أسباب أخرى في الرحم أو الجنين أدت إلى هذا الإجهاض (١).

وبعد استعراضنا لأسباب التشوهات الخلقية الناتجة من العوامل الوراثية والعوامل البيئية والميكانيكية فإن هناك أسباباً مشتركة خليط من العوامل الوراثية والبيئية معاً ينتج عنها أيضاً تشوهات خلقية نشير إليها بالقول الموجز فيما يلي: تعتبر الأشعة والعقاقير والفيروسات من أهم الأسباب التي تؤدي إلى أحداث تغيرات تركيبية في الكروموسومات مما يؤدي إلى حدوث طفرة في الأب أو الأم (٢).

وذلك يؤدي بدوره إلى أن يكون هناك خلل في الحيوان المنوي (٣) أو البويضة فيكون الناتج نرية مصابة بتشوهات خلقية أو مرض وراثي.

---

(١) المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ٢٢٨.

(٢) تشوهات الجنين تشخيصها وعلاجها: د/ هشام محمد مرغني - بحث مقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون ٥ - ٧ مايو ٢٠٠٢م المنعقد في رحاب كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة المجلد الرابع ص ١٦٩٩، أساسيات علم الوراثة الطبية آلات أمري: تعريب وترجمة د/ أحمد الكباريتي - إصدار جامعة الكويت مركز الاستشارات الوراثية الكويت ص ١٨٠.

- المسؤولية عن الخطأ في اكتشافات تشوهات الجنين وأمراضه الوراثية: بحث مقدم المؤتمر الهندسة

الوراثية بين الشريعة والقانون د/ ثروت عبد الحميد - المجلد الثالث ص ١٠٨٥.

(٣) ويردد: د /محمود طلعت - أستاذ أمراض النساء والتوليد بقصر العيني القاهرة: أن هناك سببين رئيسيين لتعرض الجنين للتشوهات الخلقية:

الأول: سبب وراثي مثل أن تكون الحيوانات المنوية مشوهة أساساً، وذات شكل غير طبيعي أو أن تكون البويضة عند السيدة لها صفات غير طبيعية.

الثاني: تعرض الجنين لمجموعة من الأدوية المستمرة التي تتعاطاها الأم بشكل دوري أو أي مادة كيميائية لها علاقة بالسموم كما أضاف بأن السيدة الحامل في الشهور الثلاثة الأولى من الحمل يمكن أن تصاب قسراً حملها بتشوهات خلقية عن طريق بعض الأمراض الفيروسية مثل فيروس التكبولا زما الذي ينتقل عن-



وتعتبر العوامل المتعددة في الوراثة مسئولة عن معظم حالات التشوهات الخلقية والأمراض الوراثية بنسبة ٥٠% من جميع حالات التشوه الخلقي الشديد منها والبسيط، وقد تؤدي العوامل المتعددة الأسباب لاختلاف بسيط بين الأشخاص مثل الطول أو ضغط الدم polymorphism أو إلى أمراض وراثية وتشوهات خلقية ويجدان معظم حالات التشوهات يندرج تحت هذه الأسباب مثل الشفة الأرنبية، وتشوهات القناة العصبية، وعيوب القلب الخلقية أمراض القلب، ومرض البول السكري.

ومن الأهمية بمكان معرفة أسباب التشوهات الوراثية والخلقية الخارجية أو الداخلية للجنين حتى يمكن تجنب مضرة المؤثرات أثناء الحمل خاصة مع تقدم علم الوراثة الجزيئية وإمكانية التشخيص مبكراً من الأسبوع الثامن للحمل. كما يجب الاهتمام بإرشاد الأمهات قبل وأثناء الحمل بطلب الاستشارة الوراثية لمعرفة كيفية تجنب هذه العوامل البيئية وأهمية التشخيص المبكر للعوامل الوراثية حتى يمكن إنجاب أطفال أصحاء بدون تشوهات خلقية أو أمراض وراثية.<sup>(١)</sup>

مما سبق يتضح أن التشوهات الخلقية في الأجنة، تحدث نتيجة عوامل متعددة، وقد أثبت الطب الحديث أن العوامل الوراثية تمثل نسبة من ٣٠ إلى ٤٠% من الحالات التي تحدث بها تشوهات خلقية، وأن ذلك يحدث نتيجة انتقال

---

طريق الحيوانات المنزلية مثل القطط والكلاب. تشوهات الأجنة صداع في رأس الحوامل: تحقيق بجريدة الأخبار ٦ فبراير ٢٠٠٥ العدد ١٦٤٧١ ص ٥.

(١) تشوهات الجنين: د/هشام محمد ميرغني - بحث سابق ص ١٦٩٩.

- المسؤولية عن الخطأ في اكتشافات تشوهات الجنين وأمراضه الوراثية: بحث سابق ص ١٠٨٥.

- الجنين المشوه والأمراض الوراثية: د/ محمد علي البار - ص ٣١٢، أخلاقيات التعامل مع الجنين المشوه الأسباب والأنواع: د إكرام عبد السلام - بحث سابق ص ٤.

الجينات الوراثية التي يرثها الجنين من الآباء أو الأمهات أو الأجداد، وهي إما سائدة يرثها الجنين من كلا الأبوين وهو ما أكه الطب الحديث ويسبقه فيه الفقه الإسلامى فقد وضع أسسا مهمة لمنع حدوث التشوهات والأمراض.

بينما كانت الأمم فى جهل تام، لما يمكن أن يصيبها، ولم يكتشفوا ذلك إلا فى الآونة الأخيرة، مما يدل على مدى إعجاز النبؤات التى تقوه بها رسول الله ﷺ وقد ذكرنا الأحاديث التى دلت على ذلك، كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر فى تشوهات الجنين فى المرحلة الرحمية الأولى وفى مرحلة الميلاد.

وتمثل العوامل البيئية دوراً هاماً وبارزاً، فى تشوهات الجنين، وحدثها بنسبة كبيرة، ومن أهم هذه العوامل الأشعة والفيروسات والعقاقير والمواد الكيماوية والكحوليات.

كما أن اعوامل الميكانيكية تلعب دوراً هاماً فى حدوث التشوهات الخلقية، ولكنها بمفردها تشكل نسبة قليلة، إلا متى بلغت من القوة درجة تحدث معها انفجار الكيس السلى ونقص السائل الأمينوى، فقد يؤدى هذا إلى حدوث تشوهات خلقية فى أطراف الجنين، ومن ثم فالعوامل التى تتسبب فى إحاث التشوهات الخلقية منها ما هو داخلى وخارجى.



## المنجى الرابع أنواع التشوهات الخلقية

التشوهات الخلقية التي يمكن أن يصاب بها الإنسان جنينا ثم طفلا بعد ذلك كثيرة ومتعددة:

**الأولى: تشوهات أو نواقص خلقية لا تعطل الحياة ولا تقضي على الأجنة:**  
وفيها يولد طفل متلائم مع الحياة يعيش حياة أقرب إلى الطبيعية وفي هذا الاحتمال تتراوح تشوهات الجنين بين:  
تشوهات يمكن إصلاحها بعد الولادة.

مثل تشوهات المعدة والأمعاء وبعضها قد يتراوح في شدته وفي المدة الزمنية التي يعيشها الطفل بعد الولادة، مثل استسقاء الرأس الذي يكون بسيطا أو شديدا يولد معه الطفل حيا ويموت خلال أيام أو أشهر، وكذلك الطفل الذي يولد مختل عقليا أو يولد لديه شلل جزئي فإنه يمكن أن يعيش وكذلك الطفل الذي يولد بكلية واحدة<sup>(١)</sup>.

---

(١) استطاع العلماء تسجيل حالات نادرة للأطفال المشوهين خلقيا مثل: زيادة أحد الأصابع، أو تلاصقها باليدين، أو القدمين، أو ازدواج الأمعاء، أو الحالب، أو التحام جزئي أو كلي لتوأمين أو كلية ثالثة، أو ظهور بعض الزوائد في نهاية العمود الفقري على شكل ذيل ٠٠٠٠٠٠ إلا أننا لم نلاحظ تسجيلا مكتوبا أو مصورا أو رواية منقولة أو شفوية منذ بدء الخليقة لطفل واحد له قلبان مطلقا أو تلك تصديقا لقوله تعالى ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ

لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ۚ ﴾ سورة الأحزاب من الآية (٤).

مخالفين بذلك التفسير المعنوي لهذه الآية، لأننا نجدنا معجزة علمية ينبغي تفسيرها على هذا النحو، وربما يحتمل معناها أكثر من تفسير، ولكننا نحاول الإجتهد المنطقي الموضوعي لإظهار مدى الإبداع الطبي الإسلامي دون أن نحمل الآية أو نؤولها أكثر مما تحتمل في التفسير بدليل أن العلماء وخبراء علم الأجنة = لا يوجد لديهم أى دليل على وجود مثلا هذا المخلوق الذى يمتلك قلبين فى جوفه ولن يكون له وجود حتى قيام الساعة، لأن الحقائق القرآنية حق وبقين وصدق. من كتاب الطب الإسلامى بين العقيدة والإبداع: مختار سالم - مؤسسة المعارف بيروت ١٩٨٨م ص ٤٧٦.

وبعض أمراض سوء التمثيل الغذائي التي تؤدي إلى تضخم في بعض الأعضاء الداخلية مثل الكبد والطحال ولكنها تتحسن جزئياً للعلاج وكثير من هؤلاء الأطفال يمكنهم التلاؤم مع المعيشة داخل مجتمعهم الصغير<sup>(١)</sup>.

**الثانية: تشوهات خلقية كبيرة تقضي على حياة الجنين مبكراً.**

وهنا ينتهي الحمل بالإجهاض الذاتي بسبب تشوه الجنين وهذا الاحتمال يمثل ٩٠% من حالات الإجهاض التلقائي، في الأشهر الأولى من الحمل بسبب تشوهات الجنين وبدون أسباب متعلقة بالأم<sup>(٢)</sup>، وغالباً لا تكون هناك فرصة للتدخل إلا إذا كان هناك خطراً على حياة الأم كما في حالات الحمل خارج الرحم.

وأمثلة ذلك التشوهات الشديدة التي تشمل الجهاز العصبي أو الأعضاء الداخلية أو اختلال الكروموزومات الغير متلائم مع الحياة داخل الرحم مثل الزيادة الكبيرة في عدد الكروموزومات أو نقص في الكروموزومات السوماتية أو

---

والله سبحانه وتعالى قادر على أن يخلق قلبين، ولكن أراد الله ﷻ أن يكون هنالك سنة كونية واحدة وعامة، وهي أن يكون للإنسان قلب واحد ولوجود قلبان في إنسان واحد لاختلاف النظام الإنساني. وقد يقول البعض أن القلب المراد به: في الآية هو العقل، لأن العرب كانت ترمز إلى أن لفظ القلب يُطلق على العضو الذي هو محط الأحاسيس والأفكار، وبالتالي هو العقل، فقد جاء في تفسير ابن = = كثير: ج ٣ ص ٤٦٦ "وقد نكر غير واحد أن هذه الآية نزلت في رجل من قريش كان يقال له ذو القلبين، وكان يزعم أن له قلبين كل منهما بعقل وافر، فأنزل الله هذه الآية رداً عليه، وقد جاء في تفسير القرطبي: ج ١٤ ص ١١٧، أنه المراد من الآية: ليس هو نفى أن يكون لرجل قلبان، ولكن المراد هو أن نفى أن يكون للرجل اعتقادان متغايران جاء فيه "فالمعنى لا يجتمع اعتقادان متغايران في قلب" وأياً ما كان الأمر والتفسير للآية فالنتيجة واحدة: لن يعمر الله جنينا له قلبان لو ولد أوعقلان في جسم واحد طويلاً على فرض وجوده النادر حتى يكون هذا المولود رجلاً.

(١) أخلاقيات التعامل مع الجنين المشوه: د/إكرام عبد السلام - بحث سابق ص ٢.

(٢) المرجع السابق ص ١، الجنين تطوراتهِ وتشوّهاتهِ: د/ عبد الله حسين يا سلامة - مرجع سابق ص ٤٨٤.



نقص كبير في مادة الكروموزومات دون وجود اختلال عددي أو الطفرات المميتة.

### الثالثة: تشوهات خلقية لا يستطيع الطفل الحياة معها بعد الولادة.

وتنتهي ب وفاة الطفل مباشرة أو بعد فترة قصيرة جدا بعد الولادة مثل عيوب القلب الشديدة<sup>(١)</sup> التي تعكس الدورة الدموية أو يؤدي إلى اختلاط الدم الشرياني مع الدم الوريدي بنسبة أكبر من ٣٥% أو ضمور الحويصلات الهوائية للرئة أو ضمور الكليتين أو بعض أمراض سوء التمثيل الغذائي الشديد التي تؤدي إلى نقص حاد في نسبة السكر أو زيادة في حموضة الدم أو زيادة بعض الغازات في الدم.

الرابعة: تشوهات خلقية مكتسبة. وهي التي تلحق بالشخص نتيجة إصابته بحادث معين ترتب على ذلك كحوادث الحروق وإصابات العمل<sup>(٢)</sup> ، وهذا النوع من التشوهات الخلقية يكون الإنسان قد ولد سوى الخلقة ثم حدثت له هذه التشوهات الخلقية.

---

(١) جراحة القلب والأوعية الدموية: د/ سامي القبانى - مطبعة جامعة دمشق ١٤٠١هـ - ص ٣٤٢، الوجيز في الجراحة الصدرية والقلبية: د/ بشير الكاتب - مطبعة جامعة حلب الطبعة الثانية ١٩٨٠م ص ٣٦١.

(٢) الشفاء بالجراحة: د/ محمود قاعور - الطبعة الأولى ١٩٨٦م دار العلم للملايين بيروت - ص ٦٢، ٦٣.

## الخامسة: تشوهات خلقية كبيرة وطبيعية.

وهي التي يولد بها الإنسان وهو على هذه الحالة وقد تكون هذه التشوهات في عضو أو أكثر قد يكون داخليا مثل التي يصيب الجهاز العصبي وروافده أو الأوعية الدموية<sup>(١)</sup> وجدار البطن<sup>(٢)</sup> والجهاز البولي والجهاز العصبي<sup>(٣)</sup>.

وقد تكون هذه التشوهات خارجية كالوجه والأطراف وغيرها.

وقد يكون هذا التشوه راجعا إلى اختلاف هيئة المولود أو طبيعته عن هيئة الإنسان كليا في الهيئة أو الصورة كما لو كان المولود أشبه بصورة الحيوان كالقرد مثلا: <sup>(٤)</sup> وقد يكون هذا التشوه راجعا إلى التصاق توأمين في عضو أو آخر ولأهمية التوائم الملتصقة نتناولها بشيء من التفصيل:

---

(١) جراحة التجميل: د/ ماجد طهوب - من بحوث ندوة الرؤية الإسلامية ص ٤٢٠ العمليات الجراحية وجراحة التجميل: محمد رفعت - اشترك في تأليفه عدد من أساتذة الطب في مصر الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ دار المعرفة للطباعة والنشر ص ١٥٩، ص ١٦٤.

(٢) جراحة البطن: د/ محمد الشامي، د/ لطفي اللبابيدي مطبعة الجاحظ دمشق ١٤٠١هـ - ص ٣٣٢، ٣٣٨.

(٣) الجراحة العصبية: د/ هشام بكراشي - الطبعة الثالثة، مطبعة تكريت ١٤٠١هـ - ص ١٨٥ - ص ١٩٧ - الجراحة العصبية: د/ محمد فاروق النحاس -، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية دمشق ١٤٠٥هـ - ص ١٢٣.

(٤) وقد نشر موقع الكتانة لتكنولوجيا المعلومات مقالا بعنوان "الطفل القرد" جاء فيه أنه في زيارة طبية قام بها فريق طبي لكشف علي أطفال قرية في منطقة قريبة من حدود الصين، وجدوا طفلا صغيرا يشبه القرد لكنه يحمل صفات الإنسان العادي، ولاحظ الأطباء في كازاخستان أن شعرا كثيفا للغاية يغطي جميع أنحاء جسد الطفل الصغير من الرأس إلى القدم خاصة وجهه الذي يأخذ شكلا بيضاويا مثل القرد لدرجة أن بعض الأهالي في القرية نصحوا الأبرين بإرسال طفلهما إلى السيرك، أو حديقة الحيوان وبعد خضوع الطفل للعلاج اكتشف الأطباء إصابته بمرض يسمى "HYER - TRICHOSIS" أي زيادة في نمو الشعر بكثافة شديدة في الوجه وجميع مناطق الجسم وبالرغم من أنه يظهر في الرجال والنساء إلا أنه يمثل مشكلة كبيرة للنساء، وهناك نوعان من المرض إما أن يظهر علي شكل القرد "simianffage" أو علي شكل =الكلب face - dog وهناك حالات نادرة في العالم تصاب بهذا المرض ولجميع الفئات العمرية كما أثبتت بعض الإحصائيات وجود شخص مصاب به في العالم كله ما بين أطفال وكبار، توفي منهم ثلاث أفراد، والباقي يعيش حياة سعيدة وعادية مع الآخرين، ومنهم من تزوج وأنجب ولا تواجهه أي مشاكل =

## أولاً: نبذة تاريخية عن التوائم<sup>(١)</sup> الملتصقة:

تعرف التوائم الملتصقة منذ القدم حيث تحدث هذه الظاهرة في الحيوانات<sup>(٢)</sup>. كما يحدث في الإنسان حيث يوجد في التاريخ القديم العديد من الأساطير والقصص عن بعض الرموز التي لها مثل النسر ذو الرأسين وعرف أقدم

---

- أما بالنسبة للأطفال فوصل عددهم إلى ١١٢ مصاباً من عام ٢٩٩٠ - ١٩٩٩ وتتراوح أعمارهم بين أربعة شهور وأحد عشر عاماً ويعانون من زيادة كثيفة في الشعر في بعض مناطق الجسم خاصة الوجه حتى أصبح شكلهم يشبه القروء.

(١) التوأم لغة: اسم لولد يكون معه آخر في بطن واحد، ولا يقال توأم إلا لأحدهما ويقال للأثنى توأمه، والولدان توأمين، والجمع توأم ولقمت المرأة وضعت جنين من حمل واحد فهي متئم.

اصطلاحاً: قال الجرجاني: التوأمين هما ولدان من بطن واحد بين ولانتهما أقل من ستة أشهر.

ينظر: - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ص ٧٩، طلبة الطلبة: عمر بن محمد بن أحمد أبو حفص النسف - المطبعة العامة مكتبة المثنى بغداد مادة "و ء م" لسان العرب ج ١ ص ٣٢، المغرب: ص ٥٨، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٣٨٩، ص ١٥٠٤، العين: ج ٨ ص ٤٢٤، معجم البلدان: ج ٢ ص ٥٥.

والتوائم المنفصلة: أحكام كثيرة عامرة بها كتب الفقه الإسلامي في الحيض، والنفاس، والعنق والنسب والإقرار والميراث، واللعان ينظر:

- المبسوط: ج ٨ ص ١٢٥، معين الحكام: ص ١٠٤، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ١ ص ٦٩، فتح القدير: ج ٨ ص ٣٠٤، ص ٣٠٥، الدرر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ٢ ص ٣٥٢، رد المختار على الدر المختار: ج ١ ص ٣٠٢، الجوهرة النيرة: ج ٢ ص ٢٢٥، غمر عيون البصائر: ج ٢ ص ٨٣٩، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر: ج ١ ص ٥٦، الفتاوى الهندية: ج ١ ص ٣٨، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ١ ص ٢٣٠، شرح مختصر خليل للخرشي: ج ٨ ص ٢٢٢، مواهب الجليل للخطاب: ج ١ ص ٣٧٦، التاج والإكليل: ج ٥ ص ٤٦٨، منح الجليل: ج ١ ص ١٧٦، المنتقى شرح الموطأ: ج ٦ ص ٥٥، بلغة السالك حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ١ ص ٢١٧، حاشية النسوقي على الشرح الكبير: ج ٢ ص ٤٦٨، شرح البيهجة: ج ١ ص ١١٦، حاشيتنا قلوبى وعميره: ج ٤ ص ٦، حاشية البجيرمي على المنهج: ج ١ ص ١٤٥، نهاية المحتاج: ج ١ ص ٣٢٦، مغنى المحتاج: ج ٣ ص ١٢٥، فتاوى الرملی: ج ٤ ص ١٩٩، مطالب أولى النهى: ج ٥ ص ٥٤٧، المغني لابن قدامة: ج ١ ص ٤٩٨، الفروع لابن مفلح: ج ١ ص ٢٨٤، كشف القناع: ج ٥ ص ٣٩٨، شرح منتهى الإرادات: ج ٢ ص ٥٤، ص ٥٤٢، الإنصاف: ج ١ ص ٣٨٧، شرائع الإسلام: ج ٣ ص ٨٢، البحر الزخار: ج ٥ ص ١٩٦.

(٢) أنظر الصورة الملحق المصور منظر رقم، ١١، ١٢.

توأمين ملتصقين عام ٩٤٥ في أرمينيا ثم اشتهرت بعد ذلك التوأمين ماري وليمز في محافظة كنت في إنجلترا اللتان ولدا في عام ١١٠٠م وكانتا ملتصقتا في منطقة الحوض ولا يزال هناك احتفال سنوي في مدينة " كنت " بعمل رسم للتوأمين على علب البسكويت وقالب الكيك حيث عاشت هاتان التوأمتان مدة ٣٥ عاما أما أشهر توأمين من الذكور فهما أنج وتشانج الذين ولدا في مدينة سيام " تايلاند حاليا " عام ١٨١١ م .

وقد انتشرت أخبار كثيرة ومختلفة عن ذلك التوأم الغريب وقد أثار قدوم ذلك العجيب دهشة وفزع في مدينة سيام، واعتقد ملك المدينة شوبوهاي، أن الشيطان يسكن روح ذلك التوأم العجيب، وأن قدومه ينبيء بوقوع كارثة بالبلاد فأمر بالتخلص من التوأم وعاشا التوأمين ٦٢ عاما وأنجبا ٢١ طفلا، وفي ١٧ يناير ١٨٧٤ مات تشانج نتيجة جلطة في المخ وبعد ثلاث ساعات لحق به أخيه اللاصق.

وقد كثرت ولادة التوائم في هذه الأسرة ولكن دون وجود توائم ملتصقة. ويطلق اسم التوأمين السياميين علي للتوائم الملتصقة نسبة إلى هذين التوأمين وكانا هذين التوأمين ملتصقين في منطقة الصدر ويوجد أكثر من ٦٠٠ حالة معروفة خلال خمسمائة عام سابق كان أكثر من ٧٠% من الإناث وكانت أصغر أم أنجبت توائم ملتصقة عمرها ١٣ عام بينما كان أصغر أب لتوأمين ملتصقين عمره ١٩ عام وكان أكثر توأمين ملتصقين معمرين هما جوز فن وفواللوب حيث عاشا في كوبا لمدة ٩٩ عام.



## ثانيا: أنواع التوائم:

تتقسم التوائم الملتصقة إلى نوعين:

**الأول: التوائم غير المتشابهة:** وهي التي تحدث نتيجة تلقيح بويضتين أو أكثر تفرزهما المرأة، بويضة بحيوان منوي، وتنمو هذه الأجنة وتلدهما المرأة ويكون التوائم غير متشابهة إلا بقدر ما يتشابه الأخوة لأب وأم<sup>(١)</sup>.

**الثاني: التوائم المتشابهة:** وهي تحدث نتيجة تلقيح بويضة واحدة بحيوان منوي واحد وفي مرحلة الانقسام والانشطار.

أو ما بعدهما تتفصل الخلايا لتكون كل مجموعة منها إنسانا كاملا. وهذه التوائم قد تكون متماثلة حتى يمكن اعتبارها إنسانا واحد في الأصل أو شكل إنسانيين متماثلين تماما من حيث الجنس ومن حيث الصفات الوراثية<sup>(٢)</sup>، ومن حيث الصفات الفيزيائية، كلون الجلد، والشعر، والعينين، والطول.

---

(١) تمثل هذه التوائم نسبة ٣٠%.

(٢) والصفات الوراثية كالمناعة والقابلية للأمراض وإذا حدث أي سبب من أسباب التشوه في مرحلة الانقسام البويضة إلى بويضتين تتوقف في عملية الانقسام ومنه يأتي التوأمين الملتصقين في جزء واحد حسب المكار. الذي لم ينفصل سواء أكان ذلك في القلب أو الصدر أو في مواطن الجسم المختلفة وتمثل هذه نسبة ٧٠%.

ينظر في ذلك الكتب الطبية المتخصصة: -

1 - dewhusst's text book of absterics and gynaecology 5th Edition 1995. (by CHARLES R. WHHE FILD 440)

2 - Ian donald for obestetrics 3rd Edition 1995 p. g

3 - Basic gynoecology and obestetnics by norman F. Gant 5th Edition 1997 (p. g 368 - 421)



## صور التصاق التوائم:

يحدث الالتصاق بين التوائم في أماكن مختلفة وأخذ أشكالاً متعددة وأهم

صور الالتصاق ما يلي:

### ١- التصاق الرأس: (١)

يكون لكل من التوأمين جسد منفصل ويشاركان في الرأس وتحدث هذه في

٢% فقط من الحالات ويعتبر فصل هذه الحالة صعب جداً حيث توجد فقط ٥٣

حالة ناجحة لتوأمين ملتصقين عن طريق الرأس.

### ٢- التصاق الصدر (٢): وهو أكثر الحالات حدوثاً حيث يحدث بنسبة ٤٠%

من الحالات ويشارك التوأم في الصدر وأحياناً في القلب.

---

(١) انظر الملحق المصور آخر الرسالة منظر رقم، ١٣، ١٤.

(٢) طالعتنا إحدى الصحف اليومية بعنوان " ولادة نادرة لطفلين ملتصقين قلب أحدهما في بطنه " شهدت مدينة

الثورة بمحافظة الرقة السورية ولادة نادرة لتوأمين ملتصقين في منطقة الصدر و البطن ومنفصلين في أجزاء الجسم الأخرى وقلب أحدهما يوجد في بطنه بينما قلب الآخر في مكانه الطبيعي و التوأمين فارقا الحياة بعد نقلهما إلى مستشفى الأطفال بدمشق.

جريدة الجمهورية العدد ١٨٨٠٥ في ١٦ من جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٣ يونيو ٢٠٠٥ م الصفحة الأولى.

في جريدة الأخبار: بعنوان " نجاح عملية فصل التوأمين بالسعودية ترجع وقائع هذه الحالة إلى أنه ولد بمدينة الملك عبد العزيز الطبية بالحرس الوطني بالسعودية في شهر أبريل سنة ٢٠٠٥ توأمين سيامييين آلاء وولاء وكانتا الطفلتان تعانيان من اشتراكهما بمنطقة أسفل الصدر وعظمة العضد والأضلع الشعلية والبطن والكبد وبالأمعاء فيما تعاني ولاء من عيوب خلقية بالقلب تتمثل في ضمور بالبطين وكذلك ثقب بالأنين مما أدى لهبوط بالقلب كما تعاني آلاء من ثقب صغير بين البطين غير أن الجهاز التنفسي والبولي والتناسلي للتوأمين مكتمل وكذلك الأطراف العلوية والسفلية وقد استغرقت العملية أكثر من ١٢ ساعة من خلال سبع مراحل مختلفة وأوضح د/ عبد الله الربيع و الفريق الطبي المشرف على العملية أن التوأمين =السيامييين المصريتين قد أصبحتا منفصلتين وحالتهم الصحية جيدة ومستقرة ولا توجد أي مشاكل طبية، والعملية تمت بمدينة الملك عبد العزيز. الطبية علي نفقة الملك عبد العزيز الخاصة.

جريدة الأخبار: العدد ١١٦٥٩١ ١٩ من جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٥ الطبعة،

الثالثة، ص ٣ انظر الملحق المصور منظر رقم، ١٦، ١٥.

- ٣- التصاق الظهر<sup>(١)</sup> يحدث بنسبة ٢٠% حيث يلتصق كلا منهما بالآخر من الخلف عن طريق الظهر ويكون وجه كلا منهما معاكسا للآخر.
- ٤- التصاق العجز<sup>(٢)</sup>: يحدث بنسبة ٦% ويكون الالتصاق يكون فقط في منطقة العجز أسفل الظهر.
- ٥- التصاق البطن: يحدث بنسبة ٣٤% ويكون الالتصاق في منطقة البطن والصدر.
- ٦- التوأم ذو الرأسين: وهو عبارة عن جسد واحد له رأسين ويعتبر من أندر الحالات حدوثا<sup>(٣)</sup>.
- ٧- التوأم الطفيلي: حيث يكون أحد التوائم الملتصقة أصغر كثيرا من الآخر.
- ٨- جنين داخل جنين آخر وهو أيضا من الحالات النادرة جدا حيث يكون أحد الأجنة التوائم محتويا داخل جسم التوأم الآخر بالكامل.
- أشهر أنواع التوأم الملتصق:
- في الصين ولد طفل له رأسان وله قلب واحد وأمعاء واحدة وله عمودان فقريان ومعدتان<sup>(٤)</sup>.
- في مصر وضعت سيدة في صعيد مصر توأمين ملتصقين عند البطن والصدر وبحبل سري واحد ولهما أربع أياد وأربع أرجل، كما ولد بمصر أيضا طفل له ثلاثة رؤوس وست أصابع في كل يد وقدم<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر الملحق المصو آخر الرسالة ر منظر رقم رقم ١٧.

(٢) انظر الملحق المصور آخر الرسالة منظر رقم ١٨.

(٣) انظر الملحق المصو آخر الرسالة منظر رقم ١٩.

(٤) المجلة العربية: العدد ١٠٢ س ١٠ ص ١٦ ١٩٨٦م.

(٥) جريدة المساء المصرية: ٧ يناير ١٩٨٨ ص ٤.

- ولادة طفل مشوه بثلاثة أرجل. (١).

- توأمين مصريين من ناحية الرأس أحمد ومحمد إبراهيم (٢).

- التوأمين لاله ولادن الشقيقتان الإيرانيتان (٣).

### وفاة التوائم الملتصقة:

عادة يتوفى التوأمين الملتصقين في نفس الوقت أو خلال ساعات بعد وفاة أحدهما ولا توجد حالات معروفة لتوأم عاش أكثر من يوم بعد وفاة التوأم الآخر وقد يكون هذا راجعا إلى حدوث النزيف أو الجلطات المنتقلة بين التوأمين بعد وفاة أحدهما.

وقد ذكر الأمير الصنعاني عدة روايات عن أجنة ملتصقة في أيام أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأحтар فيها عمر، والصحابة رضي الله عنهم ولم يعرفوا كيف يقسموا لها الميراث فجاء الإمام علي كرم الله وجهه وحكم في القصة قال الأمير الصنعاني:

"عن سعيد بن جبیر قال أتى عمرو بن الخطاب بامرأة قد ولدت ولدا له خلقان بدنان وبطنان وأربعة أيد ورأسان وفرجان، هذا في النصف الأعلى وأما

(١) الأهرام: عدد ١٤ يوليو ١٩٨٧ ص ٢٠.

(٢) موقع الإسلام أون لاين على الإنترنت: ٥ يونيو ٢٠٠٣ كمال قيسي.

تلفزيون قناة العربية ٨ يونيو ٢٠٠٣.

(٣) عاشتا لاله ولادن بدماع واحد وقد اعتاد أهل البلدة على رؤية الشقيقتين ذاهبتين الجامعة حيث حصلتا على شهادة الحقوق، وقد أجريت اختبارات طبية لهما في سنغافورة في نوفمبر ٢٠٠٢ حيث قرر الأطباء أن الجراحة ستستمر ٩٦ ساعة بلا توقف وخلالها أو بعدها قد تموت الشقيقتان أو يموت إحداهما وتستمر الأخرى على قيد الحياة وربما تخرجان معا لتتظر إحداهما إلى الأخرى من دون مرآة لأول مره وقد نجح الجراحون في المرحلة الأولى من الجراحة في فصل رأسهما كما تمكنوا بنجاح من مشكلة الوريد المشترك الذي يقوم بتغذية الدماغين بالدم عن طريق توصيل وريد آخر لإحداهما ثم استئصاله من فخذ لادن، ولكن بعد هذا حدث عدم استقرار في الدورة الدموية بين الشقيقتين حيث فقنا كميات كبيرة من الدماء وفارقنا الحياة منفصلين ووضعت كل منهما في نعش مستقل لتتفصلا لأول مرة ولكن إلى القبر. .

الأسفل فله فخدان وساقان ورجلان مثل سائر الناس وطلبت المرأة ميراثها من زوجها الذي توفى وهو أبو ذلك المخلوق العجيب، فدعا عمر أصحاب رسول الله ﷺ فشاورهم فلم يجيبوه بشيء، ودعا علي ابن أبي طالب رضي الله عنه فقال: إن هذا أمر يكون له نبأ فأحبسها وأحبس ولدها<sup>(١)</sup> وأقبض مالهم وأقم لهم من يخدمهم وأنفق عليهم بالمعروف.

ففعل ذلك عمر ثم ماتت المرأة وشبَّ الخلق، وطلب الميراث فحكم له علي، بأن يقام له خادم (خصي): لأن الخلق أنثى، يخدم فرجيه ويتولى منه ما يتولى إلا ما لا يحل لأحد، ثم إن أحد البدنين طلب النكاح..... فقال علي: الله أكبر، إن الله، أحلم وأكرم من أن يرى عبده أخاه وهو يجامع أهله ولكن علوه ثلاث "أي تعلوا له بالأعداء لمدة ثلاثة أيام" فإن الله سيقضي قضاء فيه، ما طلب هذا إلا عند الموت فعاش الخلق ثلاثة أيام ومات.... فجمع عمر أصحاب رسول الله ﷺ وشاورهم.

فقال بعضهم<sup>(٢)</sup> اقطعه حتى يبين الحي من الميت ونكفنه وندفنه فقال عمر: إن هذا الذي أشرتُم أعجب أن يقتل حياً بحال ميت.. وضجَّ الجسد الحي وقال: الله حسبكم تقتلونني وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ وأقرأ القرآن فبعث إلى علي وقال: أبا الحسن أحكم فيما بين هذين الخلقين فقال علي رضي الله عنه: الأمر فيه أوضح من ذلك وأسهل. وإن الحكم أن تغلوه وتحنطوه وتكفنوه وتدعوه مع ابن أمه يحمله الخادم إذا مشى ويعاون عليه أخاه. فإذا كان بعد ثلاث جف فاقطعوه جافاً ويكون موضعه لا يتألم لأنني أعلم أن الله لا يبقي

(١) ليس المقصود بالحبس هنا وضعهم في السجن وإنما وضعهم في منزل خاص بهم بالمدينة المنورة.

(٢) الروضة الندية في شرح التحفة العلوية: لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - بإشراف أحمد الشامي الدار

اليمنية للنشر والتوزيع ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ - ص ١٧٤، ص ١٧٥.



الحي بعده أكثر من ثلاث لئلا يتأذى من رائحة ننتة وجيفته ففعلوا ذلك فعاش  
الآخر ثلاثة أيام ومات. فقال عمر رضي الله عنه: يا بن أبي طالب ما زلت كاشف كل  
شبهه وموضع كل حكم<sup>(١)</sup>.

وهذه القضية تشبه قضية التوأم روزا وجو زيفا الملتصقين من منطقة  
الحوض كما كان لهما قناة شرجية واحدة، وقد حدث عام ١٩٢٢ أن أصيبت  
جو زيفا بمرض اليرقان الصفراء ولما كانت على وشك الموت من شدة  
المرض رأى الطبيب ضرورة إجراء جراحة بفصلهما خوفا من إصابة أختها  
هي الأخرى بنفس المرض لكن أم الفتاتين رفضت الموافقة على إجراء  
الجراحة، وماتت جو زيفا من المرض في ٣٠ مارس ١٩٢٢ ولم يمضي على  
موتها سوى يوم أو يومين حتى ماتت أختها روزا التي لم تقدر على البقاء  
متصلة بجثة أختها<sup>(٢)</sup>.

مما سبق يتضح أن التشوّهات الخلقية تتنوع إلى ما يلي:

- ١- تشوّهات أنواقص خلقية كبيرة تقضى على الحياة الجنينية مبكراً، وبالتالي  
يجهض الحمل وهي من أهم أسباب الإجهاض التلقائي عند الحوامل.
- ٢- تشوّهات خلقية كبير تمثل التي تصيب الجهاز العصبي وروافده أو القلب  
والأوعية الدموية وجدار البطن والجهاز البولي، وبعض هذه التشوّهات تكون  
واضحة بحيث يمكن رؤيتها والجنين لا يزال في الرحم، وتكون ظاهرة للعيان فور  
ولادة الجنين، وبعض هذه التشوّهات تقضى على حياة الجنين داخل الرحم أو  
فور ولادته مباشرة ولا يمكن للحياة أن تستمر معها مثل نقص الجمجمة أو المخ

---

(١) الروضة الندية في شرح التحفة العلوية: ص ١٧٤، ص ١٧٥.

(٢) الروضة الندية: مرجع سابق ص ١٧٤، ص ١٧٥ - المذهب:، فصل دية الجنين - ج ٢ ص ١٩٧، عجائب

التوائم: د/ أيمن الحسيني - مكتبة ابن سينا ١٩٩١ ص ١٠٩.



أو انسداد القصبة الهوائية، وهناك تشوهات يمكن للطفل أن يستمر معها ولكن تتطلب عناية فائقة ويعيش الطفل معها معتمداً على الغير .

٣- تشوهات أو نواقص خلقية لا تعطل الحياة ولا تقضى على الأجنة ويمكن للطفل أن يعيش معها بها ومعها، ويمكن معالجة البعض منها.

٤- تمثل ظاهرة التوائم الملتصقة نوعاً ما من التشوهات الخلقية متى لم يتمكن الأطباء من فصلها بالعمليات الجراحية وقد نجح الطب الحديث في تسجيل حالات فصل للتوائم كثيرة، تطالعنا بها الصحف ووكالات الأنباء بين الحين والآخر، كما قد يستعصى طبياً الفصل فيعيش التوأمان الملتصقان حياة مشتركة في كل أمور الحياة حتى توافيه المنية أو توافي أحدهما، كما حدث في وفاة التوأمتين الإيرانيتين [ لاله ، ودلان ] حيث عاشتا ملتصقتين وماتتا ملتصقتين سبحانه الله العظيم.



# المبحث الخامس وسائل تشخيص التشوهات الخلقية

ملهيّد:

أدى التقدم الطبي الهائل في الأعوام الماضية إلى اكتشاف الكثير والكثير عن حياة الجنين في مختلف النواحي الفسيولوجية والتشريحية والكيميائية وقدرته على الاستجابة للظروف المختلفة ومع ازدياد هذه المعرفة ازدادت القدرة على تشخيص الكثير من تشوهات وأمراض الجنين، وتختلف هذه التشوهات من درجة شدتها فمنها ما هو بسيط، ومنها ما هو خطير ومنها ما يمكن علاجه. ويتم الكشف عن هذه الأمراض والعيوب بأكثر من وسيلة

أولاً: التشخيص قبل الحمل<sup>(١)</sup>

يمكن الاستدلال وتوقع حدوث تشوهات خلقية بالأجنة قبل أن يقع الحمل، وذلك بمعرفة التاريخ الوراثي للأمراض في الأسرة، فإنه إذا كان أحد الأبوين مصاباً بعامة تنتقل بصفة سائدة، فإن نصف الذرية سيصابون بهذه العامة وخير مثال لذلك مرض هنتجون، فإنه إذا أمكن معرفة التاريخ الأسري فإنه يمكن النصيح بعدم إجراء مثل هذا الزواج، أما إذا أمكن اكتشاف صفات وراثية متنحية فإن ربع الذرية فقط سيصابون بهذه الصفة وسينجو ربع الذرية فلا يحملون المرض ولا الصفة، ويكون نصف الذرية العافي حاملاً لمورثات المرض دون أن يظهر عليه أي أعراض للمرض<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الجنين تطوراتهِ وتشوّهاتهِ: د/ عبد الله حسين بإسلامه - بحث سابق ص ٤٨٦.

مدى المسؤولين عن الخطأ في اكتشافات تشوهات الجنين وأمراضه الوراثية: د/ ثروت عبد الحميد - بحث سابق ص ١٠٨٥.

(٢) قصة حياة الحامل وجنينها: د/ انطون عبيد - طبعة دار الجيل ببيروت ص ٩٨.

- كذلك معرفة سير الأمراض التي أصيبت بها الأم قبل الحمل أو بعده،  
فإن الطبيب يستفيد لذلك من مدى معرفة حدوث تشوه الجنين مثال ذلك المرأة  
المصابة بالحصبة الألمانية في الشهر الأول من الحمل، ويستطيع الطبيب اتخاذ  
القرار وإخطار الأم بأن التشوه في الجنين في هذه الحالة تبلغ قرابة ٧٠%  
وعليه فتقرر الأم، إذا كانت ستجهض الجنين أم لا.

- كذلك فإن الأمراض التي تصاب بها الأم يمكن أن تحدد مدى إصابة  
الجنين بتشوهات خلقية مثل:

- الأمراض الوراثية في الأم.

- العقاقير التي تتناولها الأم.

- تفاعلات المناعة، ومن ثم فإن معرفة التاريخ المرضي والوراثي للحامل  
بشكل حجر الزاوية، في معرفة مدى احتمال تعرض الجنين للتشوهات  
الخلقية<sup>(١)</sup>.

---

-- التحكم في جنس المولود في ميزان الشريعة الإسلامية: د/ الشحات إبراهيم - دار النهضة العربية بدون  
سنة شرح ص ١٢.

(١) الجنين المشوه: محمد علي البار - ص ٣٣٦، الجنين تطورات وتشوّهاته: د/ عبد الله حسين بإسلامه -  
بحث سابق ص ٤٨٦.

- وقد أمكن التقاط صور للجنين عن طريق عنسة موجودة في أنبوبة من الزجاج والصلب تمر داخل عنق  
الرحم وتستقر في أحد المناطق الشفافة في الكيس الأمنيوسي لفحص الجنين الذي يكون جلده شفافا حتى  
عمر أربعة أسابيع مما يتيح رؤية دمه وهو يتنقذ خلال القلب وقد تمكن الأطباء بهذه الطريقة من تتبع  
الأعضاء المختلفة للجنين أثناء تكوينها والتقطوا له صوراً وهو يضع إصبعه في فمه ويلعب بقدميه  
ليتلامسا

تجارب على الجنين د/ منى فريد عبد الرحمن للمكتبة الأكاديمية ١٩٩٢م ص ٦٥.

## ثانياً: التشخيص أثناء الحمل.

تتراوح الفترة التي يمكن تشخيص الجنين المشوه فيها وعند بدء تكوين الجنين كما يحدث في أطفال الأنابيب، أو في الأسابيع الأولى من الحمل، كما في حالات الحمل خارج الرحم، أو ابتداءً من الأسبوع الثامن وذلك بأخذ عينة من المشيمة {CVS} وتحليلها بواسطة الوراثة الجزيئية {PCR} لاكتشاف أي طفرات في جينات الجنين من الأسبوع الثامن إلى الأسبوع الثاني عشر من الحمل، خاصة إذا كانت هناك توقعات لحدوث تشوهات أو أمراض وراثية بسبب تقدم سن الأم. وهناك وسائل حديثة في التشخيص أثناء الحمل وهي متعددة ومنها:

### الأولى: أخذ عينة من دم الأم.

ويكون ذلك بفحص تلك العينة لمعرفة وجود نوع من المواد يسمى الألفافيتوبروتين - Alfafetoporotin - وهي مادة تتميها خلايا الكبد والجهاز الهضمي، ويفرزها الجهاز البولي الجنيني في ماء السلى، ثم تتسرب إلى دم الحامل، فإذا ارتفعت كثيراً في دم الحامل خلال الشهر الرابع من الحمل، فقد تشير إلى وجود حمل توأمي، أو معاناة الجنين مثل:

- اضطراب في الجهاز العصبي "جنين بدون رأس، استسقاء في الدماغ..."
- اضطرابات أخرى متعددة في القلب، وأورام العصب.

أما إذا انخفضت نسبة الألفافيتوبروتين فيكون عامل خطورة لإصابة لطفل بمتلازمة دوان.

الثانية: تتركز البحوث الآن لمحاولة التشخيص على الجنين في أوائل مراحل الحمل وهو لا يتجاوز عمره أسبوعين أو ثلاثة، تعتمد هذه الطريقة على



أخذ عينات من دم الجنين من حبل السرة، وهذه الطريقة تسمح في كثير من الحالات المستعصية بالإجهاض في المراحل الجنينية المبكرة من فترة الحمل<sup>(١)</sup>.  
الثالثة: وتعتمد على أخذ الخلايا الأمنيوسية من الجنين وهو في بطن أمه، تؤخذ الخلايا من حبل السرة أو من الكيس لأمنيوسي (الرهي) لتشخيصها طبيا، وهذه العملية تسمى Amniocentesis، وهذه الطريقة تتم بدراسة وفحص خلايا الجنين الموجودة وتحليل تلك الخلايا يكن معرفة نوع الجنين ذكرا xy أم أنثى xx وبالتالي فإذا كان الجنين ذكرا فإن هناك أمراض وراثية خلقية تصيب الذكور دون الإناث كما يمكن معرفة التحليل معرفة الصبغيات المكونة للخلايا ففي كل خلية من خلاياها ٤٦ صبغيا منها ٤٤ صبغيا جسمية، وصبغيتين جنسيتين تحدد الجنس xx للأنثى، xy للذكر، وفي عام ١٩٥٩، أثبت العالم Jeromelegevne أن سبب مرض المنغولي Mangolism يعود إلى وجود ٤٧ صبغيا بدلا من ٤٦ في خلايا المريض، وأن الصبغي الزائد هو الصبغي رقم ٢١، حيث يكون للمريض ثلاثة صبغيات برقم ٢١ عوضا عن صبغيتين، أحدهما تورث من الأم والثانية من الأب أما المصاب بمرض المنغولي فهو قد ورث صبغيا واحدا من الأب واثنين من الأم. علما بأن الصبغي الزائد يأتي من الأم خاصة إذا حدث حملها بعد سن الأربعين، وهذا المرض يسبب التخلف العقلي وبعض التغيرات في تطور الإنسان المصاب وهناك بعض الحالات التي تحصل فيها زيادة صبغيات من الأب وليس من الأم مثل متلازمة كلاينفيلر Klie nefelter Syndrome حيث يكون للمصاب النمط النواتي التالي: ٤٤

---

(١) التعامل مع الجنين المشوه بين الوقاية والعلاج: د/ فتحية الزغل - بحث قدم لأعمال ندوة كيفية التعامل مع الجنين المشوه برحاب اللجنة العربية لأخلاقيات العلوم والثقافة بمصر في الفترة من ٢٠ - ٢١ مارس ٢٠٠٥ م ص ٤، أساليب الحد من تشوهات الجنين: د/ نجوى عبد المجيد محمد - بحث قدم لأعمال الندوة السابقة ص ٢.

صبغيا جسيمة مع ثلاثة صبيغات خلقية وهي  $x \times x$ ، وهناك أمراض أخرى تعود إلى نقص في عدد الصبيغات مثلا متلازمة تيرنر Turner Syndrome يعود إلى وجود صبغي واحد لتحديد الجنس وهو ( $x$ ) بدلا من اثنين عند الإناث، وهناك أيضا مرض خطير يسمى بمتلازمة إدوارد، يعود إلى وجود ثلاثة صبيغات جسيمة - رقم ١٨ بدلا من صيغتين هذا المرض يسبب في تشوهات خلقية تؤدي إلى الموت في الأيام الأولى بعد الولادة، كل هذه الحالات تؤدي إلى تشوهات خلقية وعلمية بطريقة الكشف الأمنيوسية التي سبق الكلام عنها.

وقد وجه النقد إلى هذه الوسيلة لأنها تحمل بين ثناياها بعض المخاطر والمضاعفات، إذ قد يترتب عليه إجهاض الحمل وتطور الإجهاض نتيجة هذه العملية ما بين  $\frac{1}{2}$  إلى ١% .

#### الرابعة: مناظرة الجنين داخل الرحم.

وتتم هذه الطريقة الحديثة بإدخال منظار دقيق عن طريق جدار البطن يدفع إلى داخل السائل الأمينوسي المحيط بالجنين وبالتالي يمكن رؤية الجنين وأعضائه الخارجية وبالتالي اكتشاف التشوهات الخلقية بالجنين إن وجدت وقد وجه نقد إلى هذه الوسيلة لأنها دقيقة وصعبة ولا تخلوا من المخاطر لذا فإن استعمالها محدود وفي طور التجارب<sup>(١)</sup>.

---

(١) الفحص قبل الزواج والاستشارة الوراثية أعمال مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون: د/ محمد علي البار - ص ١٥٤٧.

- تشخيص تشوهات الحنين وأمراضه الوراثية دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي: د/ رضا عبد الحليم - دار النهضة العربية - ص ٨.

## الخامسة: التصوير الصوتي للجنين.

ويتم ذلك بالطرق الآتية:

١- استعمال أجهزة الموجات فوق الصوتية:

وهذه الطريقة معتادة لدى الكثيرين، وقد سمحت تطورات الأجهزة سيما جهاز تصوير ثلاثي الأبعاد بإعطاء صورة دقيقة واضحة للجنين ويستخدم في تشخيص بعض التشوهات الجنينية مثل:

١- جنين بدون رأس<sup>(١)</sup>.

٢- الورم الدماغي<sup>(٢)</sup>.

٣- استسقاء الدماغ<sup>(٣)</sup>.

٤- الشفة المشقوقة.

٥- فتاق السرة.

٦- انسداد المعدة والأثنى عشر.

٧- غياب الأطراف العليا والسفلى.

كما يمكن وصف الشكل الظاهري لجسم الجنين بدقة ومعرفة أي تشوهات ظاهرية لمعرفة نوع المرض الوراثي فيه وذلك بواسطة تنظير الجنين وهو في رحم أمه بمنظار الجنين Fetoscope.

---

(١) الجنين المشوه: د/ محمد علي البار - ص ٣٣٩، ص ٣٤٠، أساليب الحد من تشوهات الجنين: د/ نجوى عبد المجيد محمد - بحث سابق - ص ٥.

الإجهاض: للدكتور حسام الدين عفانه - بحث مقدم لليوم العلمي حول الإجهاض وتنظيم النسل وطفل الأنابيب في الشريعة والطب المنعقد في رحاب جامعة النجاح الوطنية في ١٥ / ١١ / ١٩٩٩ ج ٢ ص ١٥٣.

(٢) انظر الملحق المصور في آخر الرسالة منظر رقم ٢٠.

(٣) انظر الملحق المصور في آخر الرسالة منظر رقم ٢٠.

هذه هي أهم وسائل تشخيص الجنين وهي تتلخص فيما يلي:

**الأولى:** تعتمد على أخذ الخلايا الأمنيوسية من الجنين وهو في بطن أمه، وتؤخذ الخلايا من حبل السرة أو من الكيس المائي لتشخيصها جينياً وهذه العملية تسمى { *amniocentese* } وهذه الطريقة تعتبر من أفضل الطرق أماناً على سلامة الجنين إلا أن مشكلة هذه الطريقة أنه لا يمكن أن تبدأ في التشخيص قبل الأسبوع الخامس عشر من الحمل، ويعني ذلك أن النتيجة قد تأتي في وقت متأخر مما يصعب على الطبيب القيام بعملية الإجهاض.

**الثانية:** تتركز في محاولة التشخيص على الجنين في أوائل مراحل الحمل وهو لا يتجاوز عمرها الرحمي أسبوعين أو ثلاثة، وتعتمد هذه الطريقة على أخذ عينات من دم الجنين من حبل السرة، وهذه الطريقة تسمح في كثير من الحالات المستعصية بالإجهاض في المراحل الجنينية المبكرة من فترة الحمل، وبهاتان الطريقتان، يمكن معرفة العدد الصبغي، أي النمو الوراثي ويمكن تشخيص بنية الصبغيات، وهذا يعني اكتشاف طفرات وراثية تؤدي على حدوث تشوهات خلقية.

**الثالثة:** الأشعة، وهي تستعمل لتشخيص تشوهات تكوينية خلقية.





## المَبْحَثُ السَّادِسُ طرق دفع التشوهات الخلقية

هناك وسائل عديدة يقررها الأطباء والباحثون لتفادي الإصابة بالأمراض الوراثية التي تؤدي إلى تشوه الأجنة من هذه الوسائل إجراء الفحوصات الطبية للراغبين في الزواج، وإجراء الفحوص على الجنين في بطن أمه، وفحص الأم قبل الحمل، ومتابعة الأم أثناء الحمل، ووضعها تحت الرعاية الصحية والمتابعة الطبية.

وسوف نتناول ذلك بشيء من التفصيل:

أولاً: إجراء الفحوصات الطبية الراغبين في الزواج.

لا يوجد ما يمنع القول بجواز اشتراط المخطوبة أو وليها على من يتقدم للزواج منها إجراء فحص للمحتوى الوراثي للتأكد من عدم دلالة على أمراض وراثية موجودة أو محتملة كما أن للخاطب أن يشترط هذا الشرط على مخطوبته لنفس الغرض ولكن ينبغي ملاحظة أن هذا الشرط وإن كان حكمه في الأصل الجواز إلا أنه في حالة عدم وجود ما يريب لظروف مرضه في أسرة الخاطب أو المخطوبة فالأولى حسن الظن وإحسان الظن بالله والتوكل عليه وَعَلَيْكُمْ وكذلك إحسان الظن بالناس مع مراعاة مشاعرهم مع الأخذ في الاعتبار أن صعب التقدم للزواج الثقة والود وليس من الخير تعكير صفو هذا المناخ بمثل هذه الشروط<sup>(١)</sup> إذا كانت على سبيل الفضول والتزيد في الاحتراز، أما في حالة وجود ما يريب فلا بأس بالاشتراط وقد أقرت الشريعة الإسلامية فحص

---

(١) الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر: د/ سيد محمود عبد الرحيم - مرجع سابق ص ٢١٢.

الراغبين في الزواج وجعلنه مستحيا ومندوبا إليه ومرغبا فيه ويدل على ذلك  
عديد من الأدلة الشرعية العقلية والنقلية: ...

١- الأدلة الشرعية الدالة على الترغيب في الزواج من الكفاء رجلا كان أو  
امراة كما قال النبي ﷺ ﴿إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخَلَقَهُ فَرُجُوهُ إِلَّا  
تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾<sup>(١)</sup> وفي رواية "عريض" وفي بعض  
الروايات ﴿اطْلُبُوا الْأَكْفَاءَ لِنُطْفُكُم فَإِنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا يَنْسِبُهُ أَخُوهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية ﴿تَخَيَّرُوا لِنُطْفُكُم فَإِنَّ النِّسَاءَ يُلِدْنَ أَشْبَاهَ إِخْوَانِهِنَّ وَأَخَوَاتِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup>  
والأسانيد المفردة لهذه الأحاديث فيها ما فيها، لكن عند ملاحظة تعدد الأسانيد،  
تحكم عليه بأنه حديث حسن، ومن طرق اختيار الكفاء في الزواج إجراء  
الفحوصات الطبية اللازمة قبل الزواج، ولذلك تتابعت أقوال الفقهاء المسلمين  
في ملاحظة اختيار الكفاء ممن حق الولد على والده انتقاء الأم وتحسين الأسهم  
ويعلم الألب، وقد ورد عن عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه أنه قال لأبنائه  
﴿يَا بَنِي النَّاكَحِ مَغْتَرَسٌ، فَلْيَنْظُرْ امْرُؤٌ حَيْثُ يَضَعُ غَرْسَهُ وَالْعِرْقُ السَّوِيُّ قَلَمًا  
يَنْجُبُ فَتَخَيَّرُوا وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

---

(١) تفسير القرطبي: ج ٨ ص ٥٧، ص ٥٨، سنن الترمذي: قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب - ج ٣  
ص ٣٩٥، سنن البيهقي الكبرى: ج ٧ ص ٨٢، كتاب السنن أبو عثمان سعيد بن منصور الخرساني الدار  
السلفية ١٩٨٢م الطبعة الأولى تحقيق /حبيب الرحمن الأعظمي ج ١ ص ١٩٠، مصنف عبد الرزاق ج ١  
ص ١٥٢، شعب الإيمان ج ٤ ص ٢٨٩.

(٢) تحفة الأحوذى: ج ٤ ص ١٧٣، الأحاد والمثاني: أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر السنياتي - الدار  
الراية الرياض - ١٤١١هـ - ١٩٩١م الطبعة الأولى د/ باسم فيصل - ج ٢ ص ٣٥١، المعجم الأوسط: ج ١  
ص ١٤٢، ج ٧ ص ١٣١، سنن ابن ماجه - ج ١ ص ٦٣٢، المستدرک علی الصحیحین: ج ٢ ص ١٧٩.

(٣) مسند أبي عوانة: ج ١ ص ٢٩٣، التمهيد: لابن عبد البر ج ١ ص ٣٣٥.

(٤) فيض القدير: ج ٣ ص ٢٣٧، كشف الخفاء: ج ١ ص ٣٥٨، ج ٢ ص ٤٥٢ الطل المتناهية: ج ٢ ص ٦١٤.

وقد ورد في بعض الأسانيد اختيار الزوجة غير القريبة رغبة في نجابة الولد وسلامة جسمه من الأمراض الوراثية.

٢- أن هذه الفحوصات بها المصلحة للخلق والشرعية جاءت بجلب المصالح ودرء المفاسد.

٣- أن هذه الفحوصات وسائل لتحصيل مقاصد شرعية، ومن القواعد المقررة عند الفقهاء أن الوسائل لها حكم المقاصد<sup>(١)</sup>.

٤- الأدلة الدالة على مشروعية التداوي لقول النبي ﷺ: «تداووا عباد الله ولا تتداووا بمحرم فإنه ما من داء إلا وله دواء»<sup>(٢)</sup> ومشروعية التداوي من أجل دفع الأضرار وإزالتها، وهذه الحكمة موجودة في إجراء الفحوصات قبل الزواج فيكون هذا الفحص مشروعاً.

٥- قرر الفقهاء قاعدة «الدفع أولى من الرفع»<sup>(٣)</sup> والمراد بالدفع منع حصول الضرر قبل وقوعه والمراد بالرفع إزالة الضرر بعد حصوله، وإجراء الفحص الطبي قبل الزواج يتم به منع الأضرار المتوقعة قبل حصولها فيكون أولى من ترك الناس يصابون بهذه الأمراض ثم تقوم بإزالة تلك الأمراض أو التخفيف من أضرارها.

---

(١) إعلام الموقعين: ج ٣ ص ١٠٩، فتاوى الرملي: ج ٤ ص ٤٠، الفتاوى الفقهية الكبرى: ج ١ ص ٧٢، شرح النيل وشفاء العليل: ج ١٧ ص ٣٧٢.

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٤ هامش ٣، وورد في بريقة محمودية: ج ٢ ص ٢٤٥، مغنى المحتاج: ج ٤ ص ٣٥٤.

(٣) العناية شرح الهداية: ج ٣ ص ٤١٨، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي: علي بن عبد الكافي السبكي - دار الكتب العلمي بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ تحقيق/ جماعة من العلماء - ج ٢ ص ٢٢٧: الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ١٢٨.

٦- من قواعد الشريعة الضرر يزال<sup>(١)</sup> ومن المنقول لا ضرر ولا ضرار<sup>(٢)</sup> قد دل على هذه القواعد العديد من الأدلة الشرعية وبواسطة هذه الخوض ممكن من منع الضرر قبل وقوعه.

٧- أن الشريعة الإسلامية نهت عن كل أمر يؤثر على نفسيات الخلق ويجعلهم يتباغضون ولا تستقر نفوسهم وقد نهت الشريعة الإسلامية عن السخرية بالآخرين وأمرت بحسن التعامل وانتقاء الألفاظ الطيبة فالكلمة الطيبة صدقة وتبسمك في وجه أخيك صدقة كما ورد عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup> ، ولا شك أن مما يؤثر على نفسيات الأفراد إصابة أبنائهم بالأمراض أو إصابتهم هم، ومن وسائل دفع ذلك إجراء الفحوصات الطبية قبل الزواج شئ مشروع.

٨- أن دفع الضرر مشروع سواء كان اضرار واقعا أم محتملا متى أمكن دفعه، وقد روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث رجلا على بعض السبايا

---

(١) الأشباه والنظائر: لابن نجيم - ج ١ ص ١٠٥، الأشباه والنظائر: للسيوطي - ص ٨٤، غمر عيون البصائر: ج ٤ ص ٢٧٤، ص ٣٢٤ الأشباه والنظائر: لابن نجيم - ص ١٠٨ - غمر عيون البصائر: ص ٢٧٩ - الأشباه والنظائر: للسيوطي - ص ٨٧ - مغنى المحتاج: ج ١ ص ٣٦.

(٢) سبق تخريجه: ص ١٩٧ هامش ٤ .

(٣) شرح منن ابن ماجة: ج ١ ص ١٤١، المستدرک علی الصحیحین: ج ٢ ص ١٧٦، الأحاديث المختارة: ج ٧ ص ١٩٨ منن البيهقي الكبرى: ج ٧ ص ١٣٣، منن للدار قطني: ج ٣ ص ٢٩٩، سنن ابن ماجة: ج ١ ص ٦٣٣، مسند الربيع: الربيع ابن حبيب بن عمر الأزدي البصري - دار الحكمة الإستقامة بيروت، سلطنة عمان، ١٤١٥هـ الطبعة الأولى تحقيق عاشور ابن يوسف ج ١ ص ٢٩٩، مصنف ابن أبي سنية ج ٤ ص ٢٥ مسند الشهاب محمد ابن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٧هـ - ١٩٨٦م الطبعة الثانية، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي - ج ١ ص ٣٩، فتح الباري ج ٢ ص ١٢٥، فيض القدير ج ٣ ص ٢٣٧، - نصب للراية ج ٢ ص ١٩٦.



فتزوج من امرأة وهو عقيم فقال له عمر: " هل أعلمتها أنك عقيم؟ قال: لا قال: فأعلمها ثم خيرها" (١).

وإذا كانت الشريعة الإسلامية أجازت إجراء الفحوص للراغبين في الزواج فإن ذلك ليس على إطلاقه بل لابد من مراعاة ما يلي:

١- الاقتصار على ما يؤدي الغرض وعدم إجراء فحوصات أخرى ليس لإجرائها فائدة في تحقيق الغرض من الفحص وهو ما يتعلق بالتأكد من سلامة الزوجين وخلوهما من الأمراض المعدية و الوراثة.

٢- سرية المعلومات وعدم إخبار أي أحد كان بنتائج هذه الفحوص ويقتصر في ذلك بإخبار المريض نفسه فقط بنتائج الفحص الكاملة، أما الزوج أو الطرف الآخر، فيخير بملائمة الزوجين لبعضهما أو عدم ملائمتها، فإن الشريعة الإسلامية تأمر بكنم الأسرار.

٣- عدم استعمال هذه الفحوص في اختبارات أو بحوث أو غير ذلك أو إجراء فحوصات أخرى على عينة الدم بدون أخذ إذن صاحب الدم، فإن هذا الدم من اختصاص صاحبه فلا يجوز لأحد أن يتصرف فيه بدون إذن صاحب المختص به (٢).

---

(١) صحيح ابن حبان: ج ٢ ص ٢٢١، ج ٢ ص ٢٨٧، موارد الظمآن: ج ١ ص ٢٢٠، ص ٥٠٧، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٣٣٩، مجمع الزوائد: ج ٣ ص ١٢٤، مسند البزار: ج ٩ ص ٤٥٨، المعجم الأوسط: ج ٨ ص ١٨٣، الفريوس بمأثور الخطاب: ج ٢ ص ٧٠، التمهيد: لأبن عبد البر - ج ٢٢ ص ١٢، تحفة الأحوزي: ج ٦ ص ٧٥، فيض القدير: ج ٣ ص ٢٢٦.

(٢) الطرق الشرعية لدفع تشوه الجنين: د/ سعد بن ناصر الشيرى - الأستاذ المشارك بكلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض ورقة بحث مقدمة لندوة "كيفية التعامل مع الجنين المشوه" المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٢٠ - ٢١ مارس ٢٠٠٥ بمعرفة اللجنة العربية لاختلاقيات العلوم والثقافة (يونسكو، اليسكو، إيسسكو).



٤- أن لا يكون في طريقة إجراء هذه الفحوص ما ينافي كرامة الإنسان

المقررة شرعا قال تعالى ﴿ \* وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾<sup>(١)</sup>

ما مضى كان في اشتراط أحد أولياء الزوجين على الآخر بضرورة إجراء التحاليل قبل الزواج.

### الحالات التي يجب فيها إجراء الفحص للربوة في الزواج:

١- إذا لزم ولي الأمر بإجراء هذه الفحوصات، فإن الشريعة الإسلامية

تَأْمُرُ بِطَاعَةِ وَلَاةِ الْأَمْرِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ

وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ۖ (٢) وَقُولِ النَّبِيِّ ۖ ﴿٥﴾ اسْمَعُوا  
وَأَطِيعُوا وَلَوْ وَلِي عَلَيْكُمْ عَبْدٌ أَسْوَدٌ ۖ ﴿٣﴾

٢- إذا كانت إصابة الأبناء بالأمراض محققة أو غالبية الظن، فإن الشريعة توجب على الإنسان عدم إلحاق الضرر بغيره، وتحرم عليه أذى الآخرين قال

(١) سورة الإسراء: الآية (٧٠).

(٢) سورة النساء: الآية (٥٩).

(٣) صحيح البخاري: ج ٢ ص ٢٦١٢، سنن البيهقي الكبرى: / ج ٨ ص ١٥٥ سنن ابن ماجه: ك ج ٢ ص ٩٥٥، مسند أحمد ج ٣ ص ١١٤، ج ٢ ص ٤٠٢ مسند أبي يعلى: / ج ٧ ص ٩٥٥، المعجم الكبير: ج ٢٥ ص ١٥٧، جامع العلوم والحكم: ج ١ ص ٢٦٣ سيف الإيمان: ج ٦ ص ٤، الفردوس المأثور الخطاب: ج ١ ص ٧٠، فتح الباري: ج ٢ ص ١٨٦ تحفة الأحوذى: ج ٦ ص ٣٩٩ "واللفظ وإن استعمل حيث كان رأسه زبيبة" وفي صحيح مسلم "عيد مجدع" ج ١ ص ٩٤٤ وبلغظ عبدا حبشيا: ج ٢ ص ١٤٦٨ سنن النسائي ج ٧ ص ١٥٤، سنن جص ٢٠٩.

تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا  
اَكْتَسَبُوا فَقَدْ اَحْتَمَلُوا بُهْتَنًا وَاِثْمًا مُّبِينًا﴾ (١).

ومن وسائل عدم إلحاق الأذى بالإنشاء إجراء الفحوصات على الراغبين في  
الإقدام على الزواج، حتى إذا كانت نسبة إصابة الأبناء بمرض عالية وجب  
اتباع الطرق المؤدية إلى التخفيف لإصابتهم بذلك المرض، ومن وسائل ذلك  
إجراء الفحوصات قبل الزواج

ثانيا: منع الزواج بين الأقارب (٢)

يمكن أن يتوارث أبناؤهم وأحفادهم أمراضا ضارة جدا، وذلك إذا ثبت بعد  
الفحص الإرادي للمقبلين على الزواج وجود مرض وراثي يمكن أن يلحق  
النسل في حالة الإنجاب، مثل الأمراض التناسلية وهي معروفة مثل مرض  
الإيدز ويكون ذلك تحديدا بين شخصين بعينهما فلا يجوز هذا الزواج ويكره  
إتمامه حتى لا يمكن نقل المرض إلى الجنين عن طريق الزواج على أن زواج  
الأقارب لا يكره إلا في هذه الحالة إذ أنه في ذاته لا يكره يؤيد ذلك من السنة  
العملية من زواج الرسول ﷺ من قريباته فالسيدة خديجة رضي الله عنها -  
قرشية تلتقي بنسبها مع النبي ﷺ في جدها قصي، وأم حبيبة رضي الله عنها -  
تلتقي مع النبي ﷺ في عبد مناف، وزينب بنت جحش رضي الله عنها فهي ابنة  
عمته، أما إذا كان توقع حصول المرض الوراثي بين الأقارب في نسل أحد

(١) سورة الأحزاب: الآية (٥٨).

(٢) وموضوع زواج الأقارب وأثره في نقل الأمراض الوراثية كتبت فيه دراسات كثيرة لعل من أهمها: بحوث  
في الفقه الطبي والصحة النفسية من منظور إسلامي: د/عبد الستار أبوغدة نشر دار الأقصى، الطبعة  
الأولى ١٩٩١م - القاهرة ص ٧٧، بحوث فقية في مسائل طبية معاصرة: على محمد يوسف المحمدي -  
دار البشائر الإسلامية - بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ص ٣٢٨.

الزوجين<sup>(١)</sup> أو كليهما ولو تزوج كل منهما من الآخر فإنه يجوز الزواج في هذه الحالة إذا رغب فيه الطرفان بعد علمهما بذلك مع تجنب الإنجاب.

ثالثا: وضع الحوامل من بداية الحمل تحت الرعاية الصحية والمتابعة الطبية.

رابعا: التشخيص المبكر للجنين أو للحمل، ويُعرف التشخيص المبكر للحمل بأنه التدخل الطبي لكشف والتعرف على الحالة الصحية للجنين، خاصة التأكد من خلوه من الأمراض الخطرة والتشوهات الخلقية، وبفضل التقدم العلمي الهائل فقد تم اكتشاف الكثير عن حياة الجنين، في مختلف النواحي الفسيولوجية والتشريحية والكيميائية، وقدرة على الاستجابة للظروف المختلفة، ومع ازدياد هذه المعرفة ازدادت القدرة على تشخيص الكثير من التشوهات وأمراض الجنين وقد سبق وأن أشرنا إلى وسائل تشخيص التشوهات الخلقية تفصيلا.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون المصري على حد على لا يوجد به قواعد تشريعية أو لائحية تنظم التشخيص المبكر على الحمل وتضبطها لأنه والمراكز القائمة عليه مما يشكل نقصا تشريعيًا يجب تداركه.

ومن ثم فإنها تخضع للقواعد العامة للتداوي والعلاج باعتبار الفحص التشخيص المبكر للحمل هو نوع من التشخيص الذي هو مرحلة من مراحل

---

(١) يؤكد عالم الوراثة الأمريكي كارل جورج ذلك بقوله أن زواج الأقارب في ذاته ليس عاملا على إضعاف النسل بشرط أن تكون السلالة نفسها قوية وخالية من العيوب الوراثية بل يفضل في هذه الحالة زواج - الأقارب، - الاستساخ والإتجاب بين تجريب العلماء وتشريع السماء د/ طارق السيد غنيم - ص ٣٥٨، الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر: د/ سيد محمود عبد الرحيم مهران - ص ٢٢٧.

العلاج<sup>(١)</sup> وأنه لا توجد مشكلة شرعية في هذا الصدد إلا في حالة الانحراف بالوسيلة عن الهدف المشروع مثل استخدام التشخيص لمعرفة نوع الجنين أو لانتخاب صفات وراثية فيه، أوتم كل ذلك تمهيدا لإجهاض الجنين الأنثى مثلا أو الذي يحمل صفات وراثية لا يرغب فيها أحد الطرفين أو كليهما.

وقد أقر مجمع الفقه الإسلامي في دورته المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة من ١٢-١٥ رجب ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ قد أصدر فتوى بخصوص الجنين المشوه جاء فيها، قبل مرور مائة وعشرون يوما على الحمل إذا ثبت وتأكد بتقرير لجنة طبية من الأطباء المتخصصين الثقاة، وبناء على الفحوص الفنية بالأجهزة والوسائل المختبرية، أن الجنين مشوه تشويها خلقيا غير قابل للعلاج.....الخ<sup>(٢)</sup>.

وعلى ذلك فلا مانع شرعا للجوء للفحص المبكر على الحمل للتأكد من سلامته العضوية، إذ أن ذلك الأمر من القربات التي يتقرب بها العباد إلى ربهم فإنه من التداوي المقرر شرعا وهو أيضا مندرج في التعاون على البر والتقوى والخير، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾<sup>(٣)</sup>، ولا بد من مراعاة الضوابط الشرعية في ذلك ومنها

---

(١) المسؤولية الطبية عن الخطأ في تشخيص التشوهات الجنين و أمراضه الوراثية دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي: د/ رضا عبد الحليم - ص ٨٨.

(٢) فتوى المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي مشار إليها في بحث: د محمد علي البار - بعنوان الفحص قبل الزواج والاستشارة الوراثية أعمال مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون المرجع السابق ص ١٥٢٥، ص ١٥٤٦.

(٣) سورة المائدة: من الآية (٢).



إلحاق الضرر بالجنين أو أمه ومنها عدم التداوي بالأمور المحرمة شرعا ونحو ذلك مما هو معروف عند الفقهاء من ضوابط المعالجات الطبية.

#### خامسا: المباشرة بين الولادات:

من سبل الوقاية من التعرض للتشوهات الخلقية وولادة أطفال خدج<sup>(١)</sup> ومشوهين لابد وأن تكون هناك مباحدة بين الولادات كما أمر بذلك القرآن الكريم قال الله تعالى ﴿ وَحَمْلُهُ<sup>ط</sup> وَفِصْلُهُ<sup>ع</sup> ثَلَاثُونَ شَهْرًا<sup>ع</sup> ﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: يختلف أهل التأويل في الذي دلت عليه هذه الآية من مبلغ غاية رضاع المولودين: أهو حد لكل مولود أو هو حد لبعض دون بعض ؟ فقال بعضهم: هو حد لبعض دون بعض نكر من قال ذلك: حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا داود عن عكرمة عن ابن عباس في التي تضع لستة أشهر: أنها ترضع حولين كاملين وإذا وضعت لسبعة أشهر أرضعت ثلاثة وعشرين لتمام ثلاثين شهرا وإذا وضعت لتسعة أشهر أرضعت واحدا وعشرين شهرا<sup>(٣)</sup>.

مما يدل على أن المباشرة بين الولادات هي من أهم السبل وأكثرها فاعلية لتحسين صحة النساء والأطفال وهذه حقيقة غير معروفة على نطاق واسع حتى الآن.. فالولادات الكثيرة والمتقاربة جدا لنساء متقدمات في العمر أو صغيرات جدا هي أحد الأسباب الرئيسية في ولادة أطفال خدج ( تقل أوزانهم عن ٢,٥ كجم عند الولادة ) أو مصابين بعيوب خلقية.

(١) خدج: سبق تعريفه ص ٢٧٥.

(٢) سورة الأحقاف من الآية (١٥).

(٣) تفسير القرطبي: ج ٥ ص ٢٤٩، تفسير البغوي: ج ١ ص ١٨٨، زاد المسير: ج ٧ ص ٣٧٤، روح المعاني: ج ٢٦ ص ١٧.



كما تعتبر السبب الأساسي في حوالي ثلث وفيات الأطفال الرضع في العالم الحمل في سن مبكر قبل الثامنة عشرة أو في سن متأخرة بعد الخامسة والثلاثين يزيد المخاطر الصحية التي تهدد الأم والطفل، تسفر مضاعفات الحمل والولادة عن وفاة أكثر من نصف مليون امرأة سنوياً في مختلف بلدان العالم، تاركة وراءهن أكثر من مليون طفل بلا أم. ويمكن تلافي معظم هذه الوفيات التي تحدث في العالم بالاستفادة من المعلومات المتوافرة اليوم عن تخطيط مواعيد الحمل.

ويجب أن يتاح لكل الفتيات الوقت الكافي للنضوج قبل أن يصبحن أمهات، وفي المجتمعات التي يكثر فيها زواج الفتيات في سن مبكرة، يجب على الأزواج تأخير الحمل الأول حتى عمر الثامنة عشرة على الأقل. لأسباب صحية محضة، ينصح ألا يحدث أي حمل قبل سن الثامنة عشرة، فالمرأة ليست مهياً جسمياً للحمل قبل بلوغها الثامنة عشرة من العمر، فالأمهات صغيرات السن أي اللواتي تقل أعمارهن عن الثامنة عشرة غالباً ما يكن أكثر عرضة لمخاطر الولادة ولوضع أطفال ناقصي الوزن.

إن مثل هؤلاء الأطفال هم أكثر عرضة للوفاة خلال السنة الأولى من العمر، ويرجح أن تكون عملية الولادة نفسها أكثر صعوبة، كما أن المخاطر التي تهدد صحة الأم الصغيرة، كبيرة جداً.

لذا فمن الضروري انتظار العمر الملائم قبل أن تصبح الفتاة زوجة وأماً. وفي المجتمعات التي يكثر فيها زواج الفتيات في سن مبكرة، هناك حاجة ماسة إلى خدمات تنظيم الأسرة لتأخير حدوث الحمل الأول حتى سن الثامنة عشرة على الأقل.

تزداد المخاطر الصحية للحمل والولادة بعد بلوغ الأم ٣٥ سنة من العمر، وإذا كان عمر الأم أكثر من ٣٥ سنة وكانت قد حملت أربع مرات أو أكثر، فإن صحتها وصحة جنينها ستكون أكثر عرضة للخطر إذا ما حملت من جديد. كما يتزايد احتمال ولادة أطفال خدج أو ناقصي النمو ومشوهين، كما يزيد خطر وفاة الأطفال الصغار بنسبة ٥٠% تقريبا إذا كان الفاصل الزمني بين ولادة وحمل آخر أقل من سنتين. قال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة: استنبط ابن عباس وغيره من الأئمة من هذه الآية أن أقل مدة الحمل ستة أشهر لأنه قال في الآية الأخرى { وحمله وفصاله ثلاثون شهرا } فإذا فصلنا الحولين من ثلاثين شهرا بقيت ستة أشهر، وقيل: المراد من الآية: بيان أن الرضاع الذي تثبت به الحرمة ما يكون في الحولين فلا يحرم ما يكون بعد الحولين قال قتادة: فرض الله على الوادات إرضاع حولين كاملين ثم أنزل التخفيف فقال: { لمن أراد أن يتم الرضاعة } أي هذا الرضاعة وليس فيما دون ذلك حد محدود وإنما هو على مقدار صلاحح الصبي وما يعيش به<sup>(٢)</sup>. من أجل صحة الأم والطفل معا، يجب على الأم أن تؤخر الحمل حتى يكمل أصغر أطفالها السنة الثانية من العمر على الأقل.

(١) سورة البقرة من الآية (٢٣٣).

(٢) تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٥٨٦، تفسير القرطبي: ج ٥ صص ٢٤٩، فتح القدير: ج ١ ص ٣٧١، تفسير البغوي: ج ١ ص ٢٧٧، تفسير لبيضاوي: ج ١ ص ٥٢٤، تفسير أبي السعود: ج ١ ص ٢٣٠، الدر المنثور: ج ١ ص ٦٨٦، ٦٨٧، تفسير الثعالبي: ج ١ ص ١٧٩.

الأطفال الذين يولدون بفواصل زمني يقل عن سنتين بين الواحد والآخر على الأقل، لا يحققون عادة التطور الجسمي والعقلي والعاطفي الذي يحققه أطفال تتباعد ولاداتهم بفترة لا تقل عن عامين.

إن أحد أعظم الأخطار التي تهدد صحة طفل دون الثانية وسلامة نموه هو ولادة طفل جديد، إذ يقل حليب الأم حتى يتوقف ولا يتوافر لدى الأم إلا القليل من الوقت لتحضير الأطعمة الخاصة التي يحتاج الطفل إليها. وقد لا تعود الأم قادرة عادة إعطاء الطفل الأكبر العناية والاهتمام اللذين يحتاج إليهما وخاصة أثناء المرض. ونتيجة لذلك يختل نمو الطفل وتطوره (١)

ولذا يحتاج جسم الأم إلى سنتين لكي يتعافى تماما من الحمل والولادة، لذا فإن الولادات المتقاربة جدا تتطوي على خطورة أكبر على صحة الأم. وتحتاج الأم إلى فسحة من الوقت لتستجمع قوتها وطاقتها قبل أن تحمل مرة أخرى. و إذا حملت المرأة مرة أخرى قبل أن يتعافى جسمها تماما من الحمل السابق، فإن هناك احتمالا أكبر لولادة طفلها في وقت مبكرة جدا وبوزن دون الطبيعي. والأطفال الذين يولدون بوزن دون الطبيعي أكثر عرضة للإصابة بالمرض واختلال النمو، كما أن احتمال وفاتهم في السنة الأولى من العمر يزيد أربع مرات عن الأطفال الذين يولدون بوزن طبيعي.

و لقد دلت الدراسات على أن أكثر من ٥٠٠ طفل سنويا يولدون خدجا وأن ٤% من الأسر لديها طفل خديج أو معوق ( والطفل الخديج هو الذي يقل وزنه عند الولادة عن ٢,٥ كجم) ويتعرض الطفل الخديج لأمراض كثيرة منها الحالات العصبية، التخلف العقلي، ضعف الحواس كالسمع والبصر ونقص المناعة، مما يعرض هؤلاء الأطفال الى الوفاة في الأسابيع أو الأشهر الأولى بعد الولادة.

وتحتاج الأم إلى وقت إضافي للعناية بطفلها الخديج فهي يجب أن تقسم وقتها ما بين طفلها الموجود بالمستشفى وما بين مسؤولية منزلها وزوجها وأطفالها الآخرين مما يؤدي إلى إهمال الأطفال الآخرين. ناهيك عن الأثر النفسي يصاحب وجود مثل هذا الطفل داخل الأسرة.

وبنظرة مستقبلية فإن الكثير من هؤلاء الأطفال سيعانون من مشاكل في النمو وضعف الحركة والفهم ولذلك سيحتاجون إلى عناية شديدة نفسية وصحية وبالتالي سيكون عسيرا عليهم خدمة أنفسهم ومجتمعهم ووطنهم بصورة جيدة. الحمل المتكرر والولادات المتلاحقة يزيدان من المخاطر الصحية التي تتعرض لها الأم عند الحمل والولادة:

نتيجة للحمل المتكرر والولادات المتلاحقة، تتعرض صحة الأم، إن حملت مرة أخرى، إلى قدر أكبر من المخاطر التي تهدد أيضا صحة جنينها.. وإن لم تكن للولادات السابقة قد نظمت بحيث تفصل بين الولادة وحمل آخر مدة لا تقل عن سنتين، فإن جسم المرأة يصاب بالإعياء نتيجة الحمل المتكرر والولادة والإرضاع والعناية بالأطفال الصغار، فيصبح كل حمل استنزافا لصحة الأم. بعد الحمل المتكرر والولادات المتلاحقة، هناك خطر متزايد من إصابة الأم بمشكلات صحية خطيرة مثل فقر الدم والنزيف، كما تزداد مخاطر إنجابها أطفالا معاقين أو ناقصي الوزن.

### موقف القانون

في القانون المصري تخضع أحكام الأسرة والزواج لأحكام الشريعة الإسلامية، وقد خلا قانون الأحكام الشخصية من أي نص يلزم أو يمنع طرفي الزواج من اشتراط هذا الشرط أو عدم اشتراطه،<sup>(١)</sup> ولا يستثنى من ذلك سوى

---

(١) الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم: د/ محمد السيد الشوا - ص ٢٠٨.



منشور صادر، عن وزارة العدل بناءً، على خطاب ورد إليها من وزارة الصحة يوجب على محرري وثائق الزواج عند مباشرتهم لعقد الزواج أن يحصلوا من العروسين على إقرار كتابي يفيد خلوهما من الأمراض السرية، إلا أنه ليس لهذا المنشور أي قيمة قانونية ولا يترتب على مخالفته أي جزاء جنائي أو مدني كما أنه ليس للمأنون أن يمتنع عن مباشرة العقد إذا رفض الزوجان أو أحدهما كتابة هذا الإقرار<sup>(١)</sup>.

كما أشرنا إلى موقف القانون المصري فإن التشريع الفرنسي تعرض لهذه المسألة ونظمها في القانون رقم ٩٤-٦٥٤ لسنة ١٩٩٤ والخاص باحترام الجسم البشري حيث نصت المادة ١٢ من القانون المذكور على إضافة بعض الفقرات التي تنظم مخاطر الحمل إلى المادة "١٦٢" من قانون الصحة العامة متضمنة الفقرة ١٦ المضافة إلى المادة المذكورة أن التشخيص المبكر على الحمل لا ينبغي أن يمارس باعتباره عملاً طبياً يهدف إلى تحديد ما إذا كان الجنين في الرحم يحمل مرضاً خطيراً من عدمه وبشرط أن يتم ذلك بعد استشارة طبيبه في النواحي الجنينية، وأن يمارس داخل المؤسسات الصحية العامة، ويستوفي الشروط التي يصدر بشأنها مرسوم من مجلس الدولة، ورتبت الفقرة ١٨ المضافة إلى المادة "١٦٢" من قانون الصحة العامة جزاءاً جنائياً بالحبس أو الغرامة لكل من يجري عملية تشخيص مبكر على الحمل، دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه في الفقرة ١٦ المضافة إلى المادة ١٦٢ من قانون الصحة العامة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر: د/ السيد محمود عبد الرحيم - ص ٢١٣.  
(٢) الحماية القانونية للجنين البشري الاستساخ وتداعياته: د/ رضا عبد الحليم - دار النهضة العربية: ٢٠٠١ الطبعة الثانية ص ٦٦، المسؤولية الطبية عن الخطأ في تشخيص تشوهات الجنين وأمراض الوراثة: د/ رضا عبد الحليم - مرجع سابق ص ٨٧ - ٨٨.



## رأي الباحث

بعد استعراض الوسائل التي يمكن بها دفع التثوهات الخلقية التي تصيب الأجنة، فإنني أرى أنه لابد وأن يصدر تشريع عربي موحد يلزم بإجراء الاختبارات الوراثية قبل الارتباط للمقدمين والمقدمات على الزواج، ويكون ذلك تحت رعاية جهات طبية متخصصة كالمعامل المركزية التابعة لوزارة الصحة بمصر مثلاً، وأن يكون الفحص إجبارياً تحقيقاً للمصلحة العامة سيما فيما إذا كان المتقدمين للزواج أقارب من الدرجة الرابعة فما فوقها، علي أن تكون نتائج التحاليل سرية ولا يتم إعلانها لكل طرف على حدة، بل يتم أخبارهما بالنتيجة وهي صلاحيتهما للإنجاب بعد الزواج بدون عيوب خلقية لنسلهما أم لا..... على أنه ممكن أن يتم الزواج بإرادة المتقدمين وبعلمهما بعد إخطارهما بنتيجة التحاليل أيا كانت إذ لا يوجد قانون يمنع الزواج تحت أي مسمى إلا للمحرمات شرعاً. كما أرى ضرورة الإلتزام بما يلي:

\* تجنب الآثار السلبية للزواج القرابي الداخلي وذلك من خلال الاعتماد على الزواج الأغترابي الذي يقلل احتمال وجود الأمراض الوراثية والتثوهات المتنوعة، علاوة على زوال أثر الصفات المتنحية التي تقوى وتسود في حالات الزواج القرابي، وهذا ما أكد عليه الرسول حينما قال "اغتربوا" أي تزوجوا من خارج الجماعة القرابية فلا يضعف نسلكم. وفي هذا يقول الشاعر العربي حفاظاً على نسله:

وأترك بنت العم وهي سليلة \*\*\* مخافة أن تضوى على سليلى.

\* لابد من حملة توعية وحملات متتالية للحد من سن الزواج، وخاصة المرأة

لأن الزواج المتأخر لها مجلبة لتثوه الأجنة في نهاية فترة الخصوبة.

\*الحفاظ على البيئة ووقايتها من كل أنواع التلوث وخاصة الكيميائي والأشعاعي والغذائي،فهي أساليب فعالة في صنع التشوهات الخلقية للأجنة وللمواليد والأطفال والكبار.

\*التوسع في مكاتب فحص الراغبين في الزواج،من الرجال والنساءقبل الزواج للكشف عن الخصائص الوراثية التي قد تساعد على وجودتشوهات أوأمراض أو عيوب خلقية، وتوعية هؤلاءجميعاً بأهمية هذا الإجراءعضماناً لصحة الأبناء، وسلامة الأسرة، وسلامة المجتمع ككل.

وتكون هذه الفحوص مجانية،على أن تتحمل تكاليفها وزارة الصحة،وبهذا فسوف تقل نسبة ما يوجه لعلاج الإعاقات والعاهات من ميزانية الدولة.

\*تسخير العلم والطب في التشخيص المبكر والكشف عن تشوه الأجنة،،في حالات الزواج القرابي والمتأخر للمرأة قبل مرور أربعة أشهر على الجنين،فيصعب شرعاًالتخلص منه،وليكن هذاالفحص إجبارياًلكل الحالات المذكورة،مع تقديم التوعية والنصح لها بمدى خطورة عواقب التشوه بين الأجنة.

\*تسجيل حالات الزواج القرابي والمتأخر للمرأة بالمراكز الصحية في الحضر غالباً،وفي الريف إلى حد ما حتى يمكن توجيه الرعاية الصحية لها ومتابعتها ضمن مشروع صحة الأم والطفل،أومشروع قومي لسلامة الأجنة وتزويد هذه المراكز بكفاءات طبية في مجال الفحوص والتحاليل المبكرة وزائرات صحيات يتابعن مع الأم الحامل.

\*تخصيص إحدى القنوات التلفزيونية للتوعية بهذه المخاطر،وتقديم المشورة والنصيحة للراغبين فلى الزواج أو للسائلين عن الرأي الطبي من خلال استضافة أطباء أكفاء يوضحون الحقائق العلمية والطبية للجمهور.



## الفصل الثاني

### أحكام الاعتداء على حق المشوهين خلقيا في الحياة والمسؤولية عنها

ويشمل هذا الفصل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.

المبحث الثاني: الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.





## المبحث الأول الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.

سبق وأن ذكرنا تفصيلا أنواع الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها حال كلامنا عن هذه الاعتداءات في الباب الأول بالنسبة للميؤس من شفائهم ولا يختلف حكم القتل العمد العدوان إذا وقع على مريض ميؤس من شفائه أو وقع فعل القتل على مريض أو مشوه خلقيا فالكل في الشريعة والقانون سواء لاستوائهم في عصمة الدم، مما يدعونا إلى القول بأن الأحكام الخاصة بالاعتداءات المتفق على تجريمها بالنسبة للميؤس من شفائهم هي نفس الأحكام التي تنطبق أيضا على المشوهين خلقيا والتي نحيل إليها في مكانها من الباب الأول منعا لتكرار المادة البحثية بذاتها مرة أخرى.



## المبحث الثاني الاعتداءات المختلف على تجريمها والعقاب عليها

نتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: القتل إشفاقاً.

المطلب الثاني: إجهاض الجنين المشوه.



## المطلب الأول القتل إشفاقاً

القتل إشفاقاً هو نوع من القتل يرتكبه شخص قد يكون طبيباً وقد لا يكون لتخليص مريض لا يرجى شفاؤه ولم يعد يطيق تحمل الآمه وقد مر ذلك تفصيلاً في الباب الأول في مبحث خاص به.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للمشوهين خلقياً إذ اعتدى عليهم بالقتل أيا كان الدافع أو الوسيلة فالشريعة الإسلامية لم تجز القتل بدافع الشفقة حتى ولو كان الشخص قد خلق على غير الوضع السوي بأن لحقه أي عيب من العيوب الخلقية كالشفاه الكبيرة والحنك المشقوق والأنوف الصغيرة والكبيرة والفتساء والمقدسة والأذان الواقفة والنهود الضامرة والأصابع الزائدة في الأيدي والأقدام وسائر الزوائد التي يولد بها الإنسان فمن قتل مريضاً أو مشلولاً أو مجذوع الأطراف أو معدوم الحواس، فهو قاتل نفس سواء كان القاتل صحيحاً سوى الخلق أم كان غير ذلك لاستوائهم في عصمة الدم<sup>(١)</sup> حتى لو رضي المشوه بالقتل أو بإزهاق روحه.

لأن العصمة تقتضي دفع الضرر عنه بدون رضاه<sup>(٢)</sup> ولأن الإنسان ممنوع من الأضرار بغيره بالنص<sup>(١)</sup> للمحافظة عليها وعلى حق الله تعالى.

---

(١) المغني والشرح الكبير: ج ٩ ص ٢٢٤، وقد توسع الأحناف: في هذه القاعدة فقالوا لا يشترط أن يكون المقتول مثل القاتل في كمال الذات، وهو سلامة الأعضاء ولا أن يكون مثله في الشرف والفضيلة، فيقتل سليم الأطراف بمقطوع الأطراف والأثل، والعالم بالجاهل والشريف بالوضيع والعاقل بالمجنون والبالغ بالصبي والذكر بالأنثى والحر بالعبد والمسلم بالنمي الذي يؤدي الجزية ويجرى عليه أحكام الإسلام، وهذا على خلاف ما يراه بعض الفقهاء، من وجوب التساوي في الدين والحرية.

(٢) شرح التوضيح على متن التنقيح: ج ٢ ص ١٩٦.



**وتثور المشكلة ؟:** بالنسبة للمشوهين خلقيا إذا كانوا أطفالا ومصابين بتشوهات خلقية خطيرة لا يمكن الشفاء منها، وفقا للوسائل الطبية المتعارف عليها ، إذا أثير إنهاء حياته بدافع الشفقة فهو لا يملك كقاصر التعبير عن رضائه بالقتل ن فرق في ذلك بين أمرين:

**الأمر الأول:** أن يقع القتل بدافع الشفقة بالنسبة للطفل المشوه من الطبيب المعالج أو غيره.

**الأمر الثاني:** أن يقع القتل بدافع الشفقة من الأب أو الأم.

بالنسبة للأمر الأول: إذا وقع القتل بدافع الشفقة من الطبيب أو غيره بالنسبة للطفل المشوه يقتل به سواء كان القاتل صحيحا سوى الخلق أم كان غير ذلك لاستوائهم في عصمة،<sup>(١)</sup> الدم ولا عبرة للبائع على القتل أيا كان نوعه لأنه ليس لأحد أن يتعدى على حياة شخص آخر تحت أي عذر مهما كان، ومن ثم فلا يصح التنزع بباعث الرحمة أو الإشفاق لإعفاء القاتل من العقاب<sup>(٢)</sup> أو التخفيف عنه وذلك لأن القتل لا يحل إلا في حالات محدودة بالنص.

**الأمر الثاني:** إذا وقع القتل بدافع الشفقة بالنسبة للطفل المشوه بتشوهات خطيرة من الأب أو الأم.

---

(١) جنابة القتل في الفقه الإسلامي: د/جمال عواد - دكتوراه كلية الشريعة والقانون بالقاهرة - ص ٣٥٢.

- المدخل لدراسة الفقه الإسلامي: د/ محمد الحسيني - ١٩٨٣ ص ٤٠٤.

- دراسات معمقة في الفقه الجنائي: د/ عبد الوهاب حومد - مرجع سابق ص ٢٨٠.

(٢) المغني والشرح الكبير: ج ٩ ص ٢٣٧.

(٣) النظرية العامة للبواغث الإجرامية في مجالات الإباحة والتجريم والعقاب: د/ عادل محمود على دكتوراه كلية الشريعة والقانون بالقاهرة د/ عادل محمود على - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ص ٤٣٨.

## للفقهاء في ذلك رأيان:

الأول: ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يشترط لوجوب القصاص أن لا يكون المقتول فرع القاتل فإن كان المقتول فرع القاتل فلا قصاص عليه، وعلى هذا فلا قصاص على الأب إذا قتل ابنه شفقة أو عدوانا وينطبق هذا على الجد وإن علا، إذا قتل ولد ولده وإن سفل والأم والجدة كالأب في هذا.

وهو رأي الحنفية والشافعية والحنابلة والزيدية والأمامية وإليك نصوص وعبارات الفقهاء الواردة في هذا:

### أولا الحنفية:

١- يقول ابن عابدين: <sup>(١)</sup>

"ويقتل العاقل بالمجنون والبالغ بالصبي والصحيح بالأعمى والزمن وناقص الأطراف والرجل بالمرأة بالإجماع والفرع بأصله وأن علا لا بعكسه " أي لا يقتص من الأصول وأن علوا مطلقا ولو إناثا من قبل الأم في نفس أو طرف بفروعهم وإن سفلوا " <sup>(٢)</sup>.

٢- جاء في مجمع الأنهر: <sup>(٣)</sup> "ولا يقتل الأصل بفرعه" قالوا لا يقابل الجد من قبل الأم وإن علا والوالدة والجدة من طرف الأب والأم وإن علت ".

٣ - جاء في الفتاوى الهندية: <sup>(٤)</sup> "ويقتل الولد بالوالد والوالدة والجد وإن علا، ولا يقتل الرجل بابنه والجد من قبل الرجال والنساء وأن علا بمنزلة الأب وكذا الوالدة والجدة من قبل الأم والأب قربت أو بعدت".

---

(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار: ج ٦ ص ٥٣٥.

(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار: ج ٦ ص ٥٣٥.

(٣) مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٦٢٠ تبصره.

(٤) الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ٥ تبصره.

٤- وجاء في البحر الرائق: <sup>(١)</sup> "أن لا يكون المقتول جزء القاتل حتى ولو قتل".

الأب ولده عمدا لا يجب عليه القصاص، وكذا لو قتلت الأم ولدها وكذا الجد والجدة".

٥ - وجاء في درر الحكام: <sup>(٢)</sup> "مثل ما جاء في رد المحتار " والفرع بأصله وإن علا بعدم المسقط لا عكسه".

٦- وفي فتح القدير: <sup>(٣)</sup> "ولا يقتل الرجل بابنه".

٧- وفي الجوهرة النيرة: <sup>(٤)</sup> "لا يقتل الرجل بابنه ولا بعبده".

---

(١) البحر الرائق: ج ٨ ص ٣٢٩.

(٢) درر الحكام: ج ٢ ص ٩٢.

(٣) فتح القدير: ج ١ ص ٢٢١.

(٤) الجوهرة النيرة: ج ٢ ص ١٢٥، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٦ ص ١٠٦، المبسوط: ج ٢٦ ص ٩١، ص ٩٤، العناية شرح الهداية: ج ١ ص ٢٢١ الهداية: ج ١ ص ٢٢١.

## ثانيا: الشافعية:

- ١- جاء في الأم: <sup>(١)</sup> "ولا يقتل والد بولده وإن سفل وجملته أن الأب لا يقتل بولده والجد لا يقتل بولد ولده، وإن نزلت درجته وسواء في ذلك ولد البنين أو ولد البنات، وممن نقل عنه أن الوالد لا يقتل بولده عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبه قال: ربيعة والثوري والأوزاعي، والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي".
- ٢ وجاء في الأم: أيضا <sup>(٢)</sup> أن الأم في ذلك كالأب هذا هو الصحيح من المذهب وعليه العمل عند مسقطي القصاص عن الأب".
- ٣ - جاء في تحفة المحتاج: <sup>(٣)</sup> "ولا قصاص بقتل ولد ذكرا أو أنثى للقاتل الذكر والأنثى وإن سفل، وفي رواية لا يقتل الوالد بالولد ولأنه كان سببا في وجوده، فلا يكون أي الولد سببا في عدمه".
- ٤- وفي مغني المحتاج: <sup>(٤)</sup> "ولا قصاص بقتل ولد للقاتل وإن سفل لخبر للحاكم والبيهقي وصحاحه، ولا يقاد للابن من أبيه ولرعاية حرمة ولأنه كان سببا في وجوده".

---

(١) الأم: ج ٨ ص ٢٢٧.

(٢) الأم: ج ٦ ص ٣٦.

(٣) تحفة المحتاج: ج ٨ ص ٤٠٤.

(٤) مغني المحتاج: ج ٥ ص ٢٤٣، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٧٢، حاشية البجيرمي على المنهج: ج ٤ ص ١٥٨،

الأحكام السلطانية للما وردى: ص ٢٨٩، حاشية قليوبى وعميرة: ج ٤ ص ١٠٩.

### ثالثا: الحنابلة:

١- جاء في الإنصاف: <sup>(١)</sup> " أن لا يكون أبا للمقتول فلا يقتل الوالد " يعني وإن علا بولده وإن سفل والأم في ذلك سواء وهذا المذهب وعليه الأصحاب، ويقتل الوالد بقتله ولده من الرضاع".

٢- جاء في كشف القناع: <sup>(٢)</sup> " أن لا يكون المقتول من ذرية القاتل فلا يقتل والد أبا كان أو أما، وإن علا بولده وإن سفل من ولد البنين أو البنات".  
رابعا: الزيدية:

جاء في التاج المذهب: <sup>(٣)</sup> لا يجب القصاص لفرع من النسب " فلا يقتص فرع من أصل له فلا يقتل أب ولا جد، وإن علا ولأم ولا جده وإن علت بفرع لهم وإن سفل ".  
خامسا: الإباضية:

١ - جاء في شرح النيل: <sup>(٤)</sup> " ولا يقاد الأخرس والأعجم ولا الأب بولده وعليه الدية عند الأكثر " وذهبوا إلى أن الجد إذا قتل ولد ولده فلولده أن يقتص منه بولده ويستحب له أن يولي غيره استيفاء القصاص ولا يتولى هو قتل أبيه بنفسه <sup>(٥)</sup>

---

(١) الإنصاف: ج ٩ ص ٤٧٤، المغني: ج ٩ ص ٣٥٩، ص ٣٦١.

(٢) كشف القناع: ج ٥ ص ٥٢٨، مطالب أولى النهى: ج ٦ ص ٣٨، الفروع لابن مفلح: ج ٥ ص ٦٤٤

(٣) التاج المذهب: ج ٤ ص ٦٦.

(٤) شرح النيل وشفاء العليل: ج ١٤ ص ٥٧٥، ج ١٥ ص ١٩٩.

(٥) منهج الطالبين: ج ١١ ص ٢١٧.



سادسا: الإمامية: جاء في شرائع الإسلام: (١)

في معرض الحديث عن شروط القصاص "الأ يكون القاتل أبافلو قتل ولده لم يقتل به وعليه الكفارة والدية والتعزير، وكذا لو قتل أب الأب وإن علا، ويقتل الولد بأبيه، وكذا الأم تقتل به ويقتل بها."

الرأي الثاني: ذهب المالكية إلى أن الوالد إن أقر أنه قصد قتل ولده، أو فعل به فعلا لا يشك في أنه قصد به القتل دون التأديب كأن شق جوفه، أو أضجعه وقتله أو ذبحه فعليه القصاص، وأما إن كان الفعل من الوالد غير ذلك كان حذقه بالسيف فأصيب فمات فلا قصاص عليه، بيد أن الجرح عند المالكية: يأخذ منزلة القتل. (٢)

الرأي الثالث: ذهب بعض العلماء كابن المنذر وابن الحاكم إلى أن الوالد يقتص منه إذا قتل ولده مطلقا، واستدل أصحاب هذا الرأي بعموم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة الواردة في القصاص ولأن الوالد والولد ما داما من أهل القصاص فيجب على كل واحد منهما إذا قتل الآخر (٣).

---

(١) شرائع الإسلام: ج ٤ ص ١٩٩.

(٢) المدونة: ج ٤ ص ٦٢٤ ج ٤ ص ٤٩٨، تبصرة الحكام لابن فرحون: ج ٢ ص ٢٢٨، منح الجليل شرح مختصر خليل: ج ٩ ص ٢٨، الشرح الكبير بحاشية الدسوقي: ج ٤ ص ٢٦٦، ص ٢٦٧، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ٢٥٨، ص ٢٥٩.

(٣) المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ٣٢٩.

## الأدلة:

استدل جمهور الفقهاء على صحة ما ذهبوا إليه من عدم وجوب القصاص على الأب إذا قتل ابنه شفقة أو عدوانا لما يلي:

١- عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: **«لا يقتل الوالد بالولد»** (١).

٢- ما روى عن عمر بن الخطاب **«قال لا سمعت رسول الله ﷺ قال: لا يقاد الوالد بالولد»** (٢).

وهذان الحديثان ذكرهما ابن عبد البر وقال هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم حتى إنه ليستغنى بشهرته وقبوله والعمل به عن الإسناد فيه حتى يكون الإسناد في مثله مع شهرته تكلفا (٣).

---

(١) سنن البيهقي الكبرى: ج ٨ ص ٣٧، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٨٨٨ شيروية بن شهر دار بن شيروية: تحقيق السعيد بن بسيموني زغلول - ج ٥ ص ٢١٨ حديث رقم ٨٠٠٨، تحفة الأحوذى: ج ٤ ص ٥٤٦، تلخيص الحبير: حديث رقم ١٦٨٧ ج ٤ ص ١٦، ص ١٧، سبل السلام: ج ٣ ص ٢٣٤.

(٢) تفسير القرطبي: ج ٢ ص ٢٥٠، - تفسير الطبري: ج ٢ ص ١٠٦، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٢١١، المنتقى لابن الجارود: ج ١ ص ١٩٩، المستدرک على الصحيحين: ج ٤ ص ٤١٠، سنن الترمذی: ج ٤ ص ١٨، سنن البيهقي الكبرى: ج ١ ص ٣٨ وفيه (لا يقاد الوالد بولده وإن قتله عمدا) سنن الدار قطني: ج ٢ ص ١٤١، التمهيد لابن عبد البر: ج ٢٣ ص ٤٣٧، تحفة الأحوذى: ج ٤ ص ٥٤٦، فيض القدير: ج ٦ ص ٤١٤، - نصب الراية: ج ٤ ص ٣٣٩، الليات: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني - الناشر إدارة القرآن والعلوم الإسلامية كراتشي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ج ١ ص ٣٠، نيل الأوطار: ج ٧ ص ١٥٧، مسند أحمد: ج ١ ص ١٦، ص ٢٢ - وقال الترمذی: (هذا حديث فيه اضطراب والعمل على هذا عند أهل التعلم أن الأب إذا قتل ابنه لا يقبل به وإن قتله عمدا وإذا قذف ابنه لا يحد) سنن الترمذی ج ٤ ص ١٨.

(٣) المغنى لابن قدامة: ج ٩ ص ٣٥٩، الأم للشافعي: ج ٦ ص ٣٤.

٣ - ما روى عن جابر وعن عمرو بن شعث عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال **«أنت ومالك لأبيك»** (١).

**وجه الدلالة:** أن هذا الحديث يقتضي تملك الوالد ولده، فإن لم يكن حقيقة الملك ثابتة فهذه الإضافة أورثت شبهه يدرأ بها القصاص (٢).

**المعقول:**

١ - أن الوالد لا يقتل ولده غالبا لفرط شفقتة وحرصه عليه فهذه شبهة دارئة للقصاص.

٢ - لأن الوالد سبب في حياة الولد فلا يجوز أن يكون الولد سببا في هلاك والده" (٣).

---

(١) سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٧٦٩ حديث رقم ٢٢٩١، - سنن أبي داود: حديث رقم ٣٥٢٩ ج ٣ ص ٢٨٩ مصنف ابن أبي شيبة: حديث رقم ٢٢٧٠٠ ج ٤ ص ٥١٧، مجمع الزوائد: ج ٤ ص ١٥٤، موارد الظمآن: حديث رقم ١٠٩ ج ١ ص ٢٦٩، مصباح الزجاجة: "باب ما للرجل من مال ولده" ج ٣ ص ٣٧، سنن البيهقي الكبرى: ج ٧ ص ٤٨، مسند الشافعي: ج ١ ص ٢٠٠٢، الأحاديث المختارة: ج ٥٨ ص ٧٩، شرح معاني الآثار: ج ٢ ص ٦٣، المعجم الأوسط: ج ١ ص ٢٢، مسند البزار: ج ١ من ص ٤٢٠، مسند أحمد - حديث رقم ٦٦٧٨ ج ٢ ص ١٧٩، المعجم الصغير: ج ١ من ص ٢٣٠ فتح الباري: ج ٥ ص ٢١١، شرح الزرقاني: ج ٤ ص ١٨٨، تحفة الأحوذى: ج ٤ ص ٤٩٣، ص ٤٩٤، نصب الراية: ج ٣ ص ٣٢٧، ص ٣٣٨، ص ٣٣٩ ج ٢ ص ١٠٢، تلخيص الحبير: ج ٤ ص ٩، نيل الأوطار للشوكاني: ج ٧ ص ١٢٩، سبل السلام: ج ٤ ص ١٦٢.

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٦ ص ١٠٥.

(٣) الفتاوى الهندية: ج ٨ ص ٢٥٩، مغني المحتاج: ج ٥ ص ٢٤٣، تحفة الأحوذى: ج ٤ ص ٥٤٦، تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ج ٨ ص ٤٠٤، حاشية البيجرمي على المنهج: ج ٤ ص ١٥٨، حاشيتا قليوبي وعميره: ج ٤ ص ١٠٩، الأحكام السلطانية للما وردى: ص ٢٨٩.

## موقف القانون:

اشتُرطت بعض التشريعات المقارنة كالشريع الهولندي والقانون الأمريكي بلوغ الطفل المشوه إذ أشير إنهاء حياته بالقتل بدافع الشفقة أو إيقاف العلاج المقرر له<sup>(١)</sup> سنا معينة وهي ثماني عشرة سنة، وإذا قل سن الطفل عن هذا فقد تعددت الآراء فيمن يحل رضاه مكانه في القتل بدافع الشفقة سواء وقع القتل من الأب أو الطبيب أو الغير....

الرأي الأول: يرى أن من حق الآباء اتخاذ القرار في إنهاء حياة الطفل لأنه إن عاش فسيكون من أسوأ الناس حظا في الحياة بسبب عاهاته الفظيعة كما وأن والديه سوف يعانيان في وجوده معهما كثيرا ماديا ومعنويا وخاصة في البلاد التي لا يوجد فيها طب مجاني أو مؤسسات متخصصة وقد وجه النقد إلى هذا الرأي حيث يجعل للوالدين اتخاذ القرار بشأن حياة الطفل أو موته وليس في القانون سنداً لهذا النص....

الرأي الثاني: يقرر أن من حق الطبيب الذي يفحص الطفل أن يعرض نتائج فحصه على الأهل، فإن كانت حظوظ الطفل في الحياة معقولة عمليا فلا يجوز الامتناع عن معالجته ليموت، ولو طلب الأهل ذلك، وإما إن كان حظوظ الطفل في الحياة غير معقولة عمليا، فإنه يحق له بموافقة الأهل ترك هذا الطفل لقدره يموت في هدوء.

وقد وجه النقد إلى هذا الرأي<sup>(٢)</sup> بأن حق الحياة مقدس، ولا يملك الطبيب والأهل لعدوان عليه بأي حال من الأحوال.

---

(١) دراسات معمقة في الفقه الجنائي: د/ عبد الوهاب حومد - ص ٢٨٠.

(٢) قد أثيرت وقائع قضية تمثلت في أن سيدة تزوجت بمدينة (ليج Lige) وأصيبت بمرض سبب لها إنهاك جسدي شديد وعصبية بالغة ووصف لها الأطباء دواء للعلاج كانوا يعتبرونه آمناً من ناحية آثاره الجانبية ولكن وضعت السيدة طفلة مشوهة تشوها خطيرا وحين رأتها الأم، انهارت وطلبت الطبيب بإنهاء حياة=



الرأي الثالث: يقرر أن مصلحة الطفل في موت كريم لا تصل أهمية عن "حياة كريمة" وهذا أمر لا يجوز أن ينفرد به الطبيب أو الأهل ولكن يجب أن يخضع قرارهم بإنهاء حياته إلى سلطة قضائية تمثل المجتمع وفي ذلك ضمانه لحق الطفل في الحياة<sup>(١)</sup>.

إلا أن الاتجاه الأقوى والأرجح في هذا الشأن هو الذي يطلب باحترام الحياة بالنسبة للمشوهين خلقياً أو المولودين قبل الأوان بكثير ومن هذا فإن الرأي الصائب أنه على الرغم من نبل بعض الدوافع التي قد تحمل البعض على قتل المشوهين إلا أن القانون الجنائي القائم حاسم في هذا الشأن فليس في نصوصه ما يشير للأب<sup>(٢)</sup> أو للطبيب أو للغير أن يقوم بإزهاق حياة وليد أو شخص مشوه مهما كانت درجة التشوه الخلقي.

---

=الطفلة وبالفعل أعطى الطبيب الطفلة مادة مخدرة أودت بحياتها وحين قدم الجميع للمحاكمة و سأل القاضي الأم لماذا لم تودع الطفلة في مصحة علاجية بدلاً من التخلص منها أجابت أن هذا الحل قد يكون مناسباً لي ولكن ليس حلاً لها، وصدر قرار المحلفين بالبراءة ولم يعللوا هذا الحكم ولم تنشأ المحكمة أن تتعرض بشكل مباشر لقضية القتل بدافع الشفقة وترك الموضوع محلاً للجدال، القتل بدافع الشفقة: د/ هدى فشقوش - ص ١١٠.

- (١) دراسات معمقة: عبد الوهاب حومد - مرجع سابق ص ٢٨١، ٢٨٢.
- (٢) طالعنا أخبار الحوادث المصرية: (بعنوان القتل الرحيم) ضابط بالعمليات الخاصة البريطانية يكتم أنفاس طفلة بوسادة حتى الموت (وترجع الواقعة حينما قام ضابط بفرقة العمليات الخاصة بالجيش البريطاني التي تعرف بفرقة (SAS) على قتل ابنه المعوق جالوب المصاب بمرض عضال يعرف باسم "هنترسندروم" وهو مرض من الأمراض المستعصية التي لم يتوصل الطب إلى علاجها. . . وهو مرض يتسبب تيبس المفاصل و التخلف العقلي والإصابة بالصمم واعوجاج في العمود الفقري "حيث قام الضابط بكتم أنفاس ابنه جالوب بالوسادة وقال لزوجته أنه خلصه من متاعبه ومن تفتات علاجه، وعللت زوجته مادي راج أن زوجها فعل ذلك ليخلص نفسه من واجباته كأب تجاه ابنه المريض، وقد مثل الأب أمام المحكمة ووجه له المدعي الجنائي تهمة القتل العمد وواصلت محكمة الجنايات نظر القضية في ٤ مارس ٢٠٠٥ والقضية مازالت مطروحة أمام الرأي العام البريطاني يتابعها الجمهور بكل قلق سيما وأنها سوف تقرر مدى حق الأهل أو الأطباء في إنهاء حياة من يعاني من مرض لا أمل له في الشفاء) منه مجلة أخبار الحوادث=



## رأي الباحث.

على أى فإن مناط الخلاف في المسألة يدور حول استبعاد إقدام الوالدين على قتل أولادهم لفرط شفقتهم، واستبعاد وقوع العداوة منهم وكأن ما يحدث في الواقع من قتل بعض الآباء لأبنائهم لا يكون الإخطاء وعلى فرض وقوع العمدية، فإن شبهة القصد للتأديب أو القصد للتطبيب أو القصد للضرب المفضى إلى الموت أو القتل تدرأ الحد عن الأب ولعل المالكية: افترضوا احتمال ظهور العدوان وإنشاء أي شبهة أخرى تدرأ الحد فحكموا فيها بالقصاص، وهذا الإحتمال على فرض وقوعه وتحققه قد لا ينازع الجمهور في عدم ثبوت القصاص منه.

هذا في قصة قتل الوالد لولده بصفة عامة، أما بالنسبة للمشوهين خلقياً فإن أمر الوالد بالقتل أو القتل منتقى ففيه شبهة الدارئة للقصاص وليس دافع الشفقة من الشبه المعتبرة في درء القصاص وإلا دفع الكثير من القتل للمرضى بقصد إراحتهم من آلامهم شفقة عليهم، وعلى كل حال من الأحوال فإنه لا خلاف بين أهل العلم على تأثيم الوالد بهذا الفعل ولا على تضمينه بالقصاص عند المالكية، وإن لم يثبت فيصار إلى الدية.

---

=المصرية - العدد ١٦٧٩م السنة الثالثة عشرة الخميس ٢٨ من صفر ١٤٢٦هـ ٧ أبريل ٢٠٠٥ ص ٢٦،

ص ٢٧.

## المطلب الثاني إجهاض الجنين المشوه

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: تعريف الجنين لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: مراحل تخلق الجنين.

الفرع الثالث: الإجهاض تعريفه لغة واصطلاحاً.

الفرع الرابع: أنواع الإجهاض وأحكامه.



## المطلب الثاني إجهاض الجنين المشوه<sup>(١)</sup>

مُهَيَّن:

لقد تعرض فقهاء المسلمين من السلف للجنين المشوه فنجدهم يتكلمون عن الحكم الشرعي لمولود برأسين، أو يدين ونحو ذلك ولكنهم لم يتعرضوا لحكم إجهاضه وهو في رحم الأم حيث لم تثر هذه المسألة في عصرهم<sup>(٢)</sup> والبعض الآخر يعتبرها من الأمور الجديدة "يقول الشيخ آل البسام<sup>(٣)</sup> الكشف على الجنين ومعرفة كيف نخلق في الرحم من الأمور الجديدة ولذا فإني لا أعتقد أن أحد من العلماء بحث مسألة حكم إسقاط الجنين في حالة معرفة تشويبه.

ويرى بعض الباحثين أن الحكم في إجهاض الجنين المشوه يجري على أقوال السلف في حكم الإجهاض مطلقا وبهذا ينسب إلى السلف قولا لم يقولوا به، وهذا ليس بسديد في نظرنا عملا" لا ينسب إلى ساكت قول"<sup>(٤)</sup> يؤيده أن

---

(١) الجنين المشوه: هو الجنين الذي على قيد الحياة، وقت اتخاذ القرار ولكنه يتخلف عن الجنين الطبيعي بوجود بعض التشوهات الخلقية البسيطة أو الشديدة، خارجة المظهر أو داخلية غير ظاهرة، وعرفه البعض بأنه هو الجنين الحي في رحم الأم ويختلف عن الجنين الطبيعي، وجود بعض العيوب أو التشوهات الخلقية البسيطة أو الشديدة الخارجة الظاهرة أو الداخلية الكامنة، وتتلاءم مع الحياة الرحمية، وبالتالي لن تكتمل فترة الحمل، وتلائم فقط الحياة الرحمية، ولا تستطيع الحياة بعد الولادة أو تتلاءم مع كليهما معا.

- أخلاقيات التعامل مع الجنين المشوه الأسباب والأنواع: د/ إكرام عبد السلام - بحث سابق ص ١.

- الجنين المشوه التداعيات الاجتماعية وسبل الوقاية: د/ علي محمد المكاوي - بحث سابق ص ٦.

(٢) في عرض هذا الرأي، حكم إجهاض الجنين المعيب: د/ مصباح المتولي حماد - بحث لمجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة العدد الرابع والعشرون ج ٢ ص ٨.

(٣) انظر بحثه هل يجوز شرعا قتل وإسقاط الجنين المشوه: مطبوع مع كتاب الجنين المشوه ص ٤٧٧.

(٤) جاء في درر الحكام (لا ينسب لساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة بيان) مادة ٦٧ ج ١ ص ٦٧، الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ١٥٤، ص ١٥٥، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ١٤٢.

التشوهات الخلقية والأمراض التي قد تصيب الإنسان هي من قدر الله وحكمته ولا يليق بالسلف أن يكونوا في غفلة من هذا وسوف نستعرض بيان ذلك تفصيلا في الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف الجنين لغة واصطلاحا.

الفرع الثاني: مراحل تخلق الجنين.

الفرع الثالث: الإجهاض تعريفه لغة واصطلاحا.

الفرع الرابع: أنواع الإجهاض وأحكامه.



## الفرع الأول تعريف الجنين لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الجنين لغة:

الجنين لغة: كما تفيده عبارة أهل اللغة على اختلاف مواردها وعباراتها في أصل اللغة المستور عنك، من أجن الشيء عنه، استتر وأجنت المرأة جنيناً: حملته، وكل ما ستر عنك فقد جن عليك، ومنه سمي الجنين لاستتاره في بطن أمه<sup>(١)</sup>.

فالجنين: الولد ما دام في بطن أمه لاستتاره فيه، وجمعه: أجنة وأجنن، وقد جن الجنين في الرحم يجن جناً وأجننه الحامل: سترته<sup>(٢)</sup>.

ومنه سمي المجنون لاستتار عقله، والجان لاستتارهم واختفائهم عن الأبصار<sup>(٣)</sup> وفي التنزيل ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

---

(١) لسان العرب لابن منظور: ج ١٣ ص ٩٢، ص ٩٣، ص ٩٤، المعجم الوسيط: الصادر عن مجمع اللغة العربية ج ١ ص ١٤١ مادة جن، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٣٥٢.

(٢) مختار الصحاح: ج ١ ص ٤٨، النهاية في غريب الحديث والأثر: ص ٣٠٧، العين: ج ٦ ص ٢١، المعرب: ج ١ ص ٤٦١، أساس البلاغة: ج ١ ص ١٢٢، الزمخشري: دار المعرفة بيروت ١٩٧٩ - ص ٦٦ المعجم الوجيز: ص ١٢٢.

(٣) المصباح المنير: ج ١ ص ١١٢.

(٤) سورة الصافات: آية (١٥٨).

وقال القرطبي في تفسيره لقوله تعالى:

﴿وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ <sup>(١)</sup> أجنة جمع جنين وهو مادام

في البطن سمي جنين لاجتئانه واستتاره <sup>(٢)</sup>.

ومن العبارات السابقة:

فإن أصل إطلاق الكلمة لا يخص الجنين بسن معينه أو بفترة محددة، فهو يشمل المادة التي تتكون من نطفتي الرجل والمرأة منذ تكوينها، وذلك لأن أصل المادة يعود إلى الاستتار وهو متحقق في حمل المرأة منذ أول العلوق <sup>(٣)</sup>.

كما يقول تعالى: ﴿تَخَلَّقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ

فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ <sup>(٤)</sup>.

ولم يخص الجنين بسن معينه إلا ما ذكره بعضهم نقلا عن الحكماء لأن اسم الجنين يلحقه بعد أن تتفخ فيه الروح، وقالوا: إن الإنسان منذ أن تحمل به أمه نطفة ثم علقه ثم مضغة، ثم عظاما، ثم خلقا آخر، ثم جنينا، ثم وليدا، ثم رضيعا <sup>(٥)</sup>.

---

(١) سورة النجم: آية (٣٢).

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ١٧ ص ١١٠ تفسير البغوي: ج ٤ ص ٢٥٣.

(٣) الجنين والأحكام المتعلقة به: د/ محمد سلام منكور - الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - طبعة دار الاتحاد العربي. القاهرة - نشر دار النهضة العربية القاهرة - ص ٣٢.

(٤) سورة الزمر آية (٦).

(٥) الجنين والأحكام المتعلقة به: د/ محمد سلام منكور - ص ٣٢ نقلا عن النويري في نهاية الأرب.

## ثانيا: تعريف الجنين اصطلاحا:

١- عند الفقهاء: يستعمل الفقهاء لفظ الجنين بما يستعمله العلماء في اللغة إلا أنهم اختلفوا في تعبيراتهم:

أ- أطلق الحنفية<sup>(١)</sup>: لفظ الجنين على الحمل الذي يستبين فيه شيء من خلق<sup>(٢)</sup> آدمي، فإذا لم يستبين فيه شيء فهو مضغة أو دم جامد لا يدري حقيقة عندهم.

ب- عرفه المالكية<sup>(٣)</sup>: بأنه: هو كل ما حملته المرأة مما يعرف أنه ولد وإنه لم يكن مخلقا.

ج- عرفه الشافعية<sup>(٤)</sup>: عن الإمام الغزالي<sup>(٥)</sup> بأنه تعرفه القوايل بأنه مبدأ خلق آدمي وإن كان مضغة أو علقة سواء تصور فيه صورة آدمي أولم يتصور، بشرط أن تقول القوايل إنه مبتدأ خلق آدمي فيه صورة ولو معنى.

---

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ١ ص ٢٢٩، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٢٥.

(٢) والمقصود بظهور بعض خلقه أن يظهر منه إصبع، أو ظفر أو شعر حاشية بن عابدين: ج ١ ص ٢٠٠.

(٣) منح الجليل لشرح مختصر خليل: ج ٩ ص ٩٧، حاشية للسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٦٨، الخرشي على مختصر خليل ج ٨ ص ٣٣، حاشية العدوي على الخرشي ج ٨ ص ٣٢، المنتقى شرح الموطأ: ج ٧ ص ٨٠، المدونة: ج ٧ ص ٣٩٩.

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: ج ١ ص ٣٥٦، المجموع شرح المذهب: ج ٢ ص ٥٤٩، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء: ج ٧ ص ٥٤٥، حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١٦٠، ص ١٦١، الأم ج ٦ ص ١١٥.

(٥) إحياء علوم الدين: ج ٢ ص ٥١. الحاوي للماوردي: ج ١٦ ص ٢٠٩.

د - وعرفه الحنابلة<sup>(١)</sup>: بأن بداية الجنين تكون مع بداية تكون صورة الأدمي فيه، أما ما قبل ذلك فلا يعلم يقينا أنه جنين وهذه الصورة معتبرة ولو كانت خفية.

هـ - وعرفه الظاهرية<sup>(٢)</sup>: بأنه ما كان علقه فصاعدا، أما النطفة فليست بشيء.

و - وعرفه الشيعة<sup>(٣)</sup>: بأنه الحمل في بطن أمه وسمى به لاستتاره فيه من الاجتئان وهو الستر.

وعرفه الرازي<sup>(٤)</sup>: بأنه هو الذي في الرحم، وبعد الخروج لا يسمى إلا ولدا أو سقطا وعلى هذا فتعتبر النطفة جنين عنده.

## ٢- تعريف الأطباء للجنين:

يطلق بعض الأطباء لفظ الجنين على الولد في بطن أمه، عندما يظهر عليه الطابع الإنساني بتكون الأجهزة المعروفة للإنسان، ويكون ذلك فيما بين الشهر الثالث من الحمل إلى حين الولادة.

ويقصره بعضهم على الولد في بطن أمه، إذا اكتملت بنيته وكان بإمكانه أن يعيش إذا ترك حيا من بطن أمه، ويكون هذا في الفترة الواقعة من بداية الشهر السابع إلى وقت الولادة<sup>(١)</sup>.

---

(١) كشف القناع: ج ٦ ص ٢٣.

(٢) المطى لابن جزم: ج ٧ ص ٢٦٦.

(٣) الروضة البهية في فقه الشيعة: ج ٢ ص ٤٤٢ طبعة دار الكتاب العربي.

(٤) تطور الجنين وصحة الحامل: د/ محيي الدين طابوا - طبع ونشر دار بن كثير - بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ص ١٢، حقيقة الجنين وحكم الانتفاع به في زراعة الأعضاء والتجارب العلمية في أبحاث فقهيه في قضايا طبية معاصرة د/ محمد نعيم ياسين - دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن - الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ص ٥٢.

ومن علماء الأجنة: من يطلق الجنين على الفترة الواقعة بين انغراز البويضة الملقحة في جدار الرحم ونهاية الأسبوع الثامن ثم يطلقون عليه بعد ذلك اسم حميل إلى أن يولد<sup>(٢)</sup>.

وعرفه البعض لآخر: بأنه هو البويضة الملقحة بالحيوان المنوي، والأخذ في الانقسام والنمو.

ويقسم الأطباء المدة التي يمكثها الجنين في بطن أمه إلى مرحلتين: الأولى: ومدتها ثمانية أسابيع من بداية الأخصاب وفيها يسمى جنينا<sup>(٣)</sup>.

الثانية: وهي ما بعد الثمانية أسابيع الأولى وفيها يسمى مولودا.

وبعد استعرضنا للتعريفات السابقة فإن الأطباء اختلفوا في مفهوم الجنين اختلافا متباينا ولعل هذه اصطلاحات ولامشاحة فيها ولا يعنينا اختلاف الأطباء في مثل هذا الأمر، وأرى أن بداية الجنين تكون من اللحظة التي تلتقي فيها

---

(١) ينظر الجنين والأحكام المتعلقة به: د/ محمد سلام مدكور - ص ٣٣ نقلا عن دايدث سيرول، وأبحاث فقهيه في قضايا طبية معاصرة: د/ محمد نعيم ياسين - ص ٥٢.

(٢) خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د/ محمد علي البار - الدار السعودية للنشر والتوزيع - الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ص ٣٧٦، ص ٣٧٩، ص ٤٠٣، الوجيز في علم الأجنة القرآني: د/ محمد علي البار - الدار السعودية للنشر والتوزيع جدة الطبعة الثانية ١٩٨٦م ص ٤٤، أبحاث فقهية في قضايا طبية: د/ محمد نعيم ياسين - ص ٥٢.

(٣) بنوك النطف والأجنة: د/ عطا عبد العاطي - ص ٧، الحماية الجنائية للجنين في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي: دراسة مقارنة د/ عبد العزيز محمد محسن - دار النهضة العربية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م - ص ١٥.

- أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي: إبراهيم بن محمد قاسم بن محمد رحيم - سلسلة إصدار الحكمة رقم ١٣ عن مجلة الحكمة الصادرة في بريطانيا رسالة ماجستير مقمه إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م - ص ٣٣٤.



الببيضة بالحيوان المنوي، ويكتب لها الاستقرار والتعلق بجدار الرحم أي بعد أسبوع واحد من التلقيح.

رأى الباحث:

يمكن تعريف الجنين: "بأنه بويضة المرأة الملقحة بالحيوان المنوي للرجل منذ لحظة التلقيح إلى أن تتم الولادة الطبيعية".

ويقرر القانون هنا حماية جنائية خاصة للجنين وهي في نطاق البحث وماسوف نعرضه "أن تدفع نصوص الشريعة الإسلامية ونصوص قانون العقوبات عن الجنين جميع الأفعال غير المشروعة التي تؤدي إلى إعدامه أو طرده أو إخراجه من رحم أمه قبل الأوان عن طريق ما تقرره نصوص الشريعة والقانون من عقوبات.

## الفرع الثاني مراحل خلق الجنين

إن الحديث عن المراحل تخلق الجنين في بطن أمه أمر لا بد منه في نطاق بحثنا حكم إجهاض الجنين المشوه، لأن أحكام الإجهاض تنطلق من هذه المراحل وتبنى عليها.

والحديث عن مراحل تخلق الجنين فيه حديث عن إعجاز القرآن الكريم وبلاغته فلقد ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه حال الإنسان، ووصفها من مبادئ الخلق إلى أن يستكمل عمره، ثم ما يتبع ذلك من أمور غيبية في حياة البرذخ، قال تعالى ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ (١).

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴾ (٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ (٣) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ (٤) (٢).

وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيِّ يَمَنِى ﴾ (٥) ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى (٦) فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى (٧) (٣).

(١) سورة الإنسان: الآية (٢).

(٢) سورة المؤمنون: الآيات (١٢، ١٣، ١٤).

(٣) سورة القيامة: الآيات (٣٧، ٣٨، ٣٩).

وقال تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴿٦﴾ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴿٧﴾ يُخْرَجُ

مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴿٨﴾ ۝ (١)

وقال تعالى: ﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴿٩﴾ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خُلِقَهُ ﴿١٠﴾ مِنْ

نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ﴿١١﴾ ۝ (٢)

وقال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا ﴿١٢﴾ ۝ (٣)

وقال جل شأنه: ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَكُمْ

مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ

وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴿١٣﴾ ۝ (٤)

وقال الحق سبحانه وتعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ

ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴿١٤﴾ ۝ (٥)

وأول مراحل خلق البشر ما ذكره الله عن أن البشر آدم عليه السلام وعدّها

مرحلة من مراحل خلق بينه، حيث أخبر أنه خلق من الطين قال تعالى: ﴿

---

(١) سورة الطارق: الآيات (٥، ٦، ٧).

(٢) سورة عبس: الآيات (١٧، ١٨، ١٩).

(٣) سورة فاطر: من الآية (١١).

(٤) سورة الحج: من الآية (٥).

(٥) سورة غافر: من الآية (٦٧).

وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١٢﴾ ۖ وَقَالَ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ

لِلْمَلَكَةِ إِنِّي خَلِيقٌ بَشَرًا مِنْ صَلْصَلٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ ۖ

وقال تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ ﴿٢﴾﴾

قال ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٤)</sup> خلق الإنسان من ثلاثة: من طين لازب، وصلصال، وحماً مسنون، والطين للزب: اللازق الجيد، والصلصال: المرقق الذي يصنع منه الفخار والمسنون الطين الذي فيه الحمأة<sup>(٥)</sup>.

ويعد هذه أول مرحلة لبني آدم، لأن منها خلق أبو البشر حيث أخبر تعالى أنه خلق ابن آدم من سلالة آدم وهي صفة مائة وادم هو الطين لأنه خلق منه<sup>(٦)</sup>.

---

(١) سورة المؤمنون: الآية (١٢).

(٢) سورة الحجر: الآية (٢٨).

(٣) سورة الرحمن: الآية (١٤).

(٤) تفسير ابن جرير الطبري: ج ٧ ص ٥١١.

(٥) معاني القرآن للفراء: الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - طبعة عالم الكتب، بيروت - لبنان تحقيق وتقديم محمد

علي النجار، أحمد يوسف نجاتي - ج ٢ ص ٨٨.

(٦) هذا ما رجحه ابن جزء في تفسيره ج ٩ ص ٢٠٢ ورجح ابن كثير أن المقصود آدم لعنه وأنه استله من الطين ابن كثير ج ٣ ص ٢٤٠ ويرى بعض العلماء أنه لا مانع من حمل الآية على المعنيين فكما أن الطين مادة سياسية في خلق آدم فهي كذلك في بنييه، لأن الجنين يتكون من المنى، وكذا النطفة والعلقة والمضغة واللحم والعظام كلها من نتاج الجسم البشري الذي يستمد غذاءه وماءه من تربة الأرض فيكون هذا ما أشارت إليه الآية.

## وجاءت السنة النبوية المطهرة ببيان مراحل تخلق الجنين.

١- روي عن حذيفة بن أسيد العقاري رضي الله عنه قال: ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكا فصورها، وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها، ثم قال: يارب أذكر أم أنثى؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول: يارب أرزقه؟ فيقضي ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يخرج بالصحيفة في يده فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص ﷻ (١).

٢- حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق ﷺ إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما. ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يبعث الله إليه ملكا بأربع كلمات، فيكتب عمله وأجله ورزقه، وشقى أم سعيد، ثم ينفخ فيه الروح... الخ ﷻ (٢).

ويتضح من نصوص الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة أن مراحل تخلق الجنين تنقسم إلى قسمين بارزين:

الأول: مرحلة التخلق الأولى "مرحلة الحمل".

الثاني: مرحلة النشأة وهي ما كشف عنه العلم الحديث في علم الأجنة أن المراحل التي يتم فيها خلق الإنسان محددة بالأطوار التالية:

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٧ ص ٤٥، صحيح مسلم: ج ٢ ص ٤٥١، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٤٣٣ حديث رقم ٦٢٢٢، سنن البيهقي الكبرى: ج ٧ ص ٤٢١، التمهيد لابن عبد البر: ج ٥ ص، فيض القدير: تفسير الطبري: ج ٢٨ ص ١١٩، حاشية ابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب أبو عبد الله - دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م الطبعة الثانية ج ١٢ ص ٣١١.

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب القدر صحيح البخاري: حديث رقم ٦٢٢١ ج ٦ ص ٢٤٣٣، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٢٠٢٦، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني: تأليف أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي الطبعة الثانية مطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت بدون تاريخ - ج ١ ص ١٢٨، ص ١٢٩ واللفظ للبخاري في أحاديث الأنبياء.



أ- مرحلة التخلق الأولى: وهى تضم.

١- النطفة.

٢- العلقه.

٣- المضغة.

٤- كساء العظام.

٥- كساء العظام باللحم.

ب- طور النشأة.

ج- طور قابلية الحياة.

د- طور الحضانه الرحمية.

هـ- طور المخاض<sup>(١)</sup>.

وقد ذكرنا هذه المراحل إجمالاً عند استعراضنا للجنين السوي ونذكرها في هذا المقام بشي من التفصيل.

أولاً: مرحلة التخلق الأولى وتشمل النطفة والعلقه والمضغة ونخلق العظام، ثم كسوة العظام باللحم العضلات.

ويستفاد من حديث إن أحكم تجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً... إلى حقيقتين:

الأولى: أن المراحل الخلق الأولى، النطفة، العلقه، المضغة يستغرق كل منها أربعين يوم في تكوينها ومجموعها مائة وعشرون.

الثانية: أن جمع خلق الإنسان يتم في الأربعين يوماً الأولى.

---

(١) فسيولوجيا الإنجاب: د/ جمال أبو السرور - طبعة المركز الدولي للدراسات والبحوث السكانية ص ٢١٠، طفل الأنبوب والتلقيح الاصطناعي والرحم الظنر: د/ محمد علي البار - المجموعة الإعلامية جده ص ٣٣، الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: د/ حسان حتوت - طبعة الطوبجى التجارية القاهرة ١٩٩١م ص ١٢٧، الوجيز في علم الأجنة القرآني: د/ محمد علي البار - ص ٨٥.

وظاهر حديث "إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة... الخ...  
 أن تصوير الجنين، وخلق سمعه وبصره وجلده ولحمه وعظامه يكون في  
 أول الأربعين الثانية، فيلزم أن يكون في الأربعين الثانية لحما وعظما.  
 ثانيا: الجنين في الأربعين يوما الأولى يمر بمراحل كالتالي:  
 أولا: مرحلة النطفة:

قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ (١)، ﴿أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً  
 مِّن مَّنِّ يُمْنٍ﴾ (٢)، ﴿ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِن سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ (٣).  
 وجه الدلالة: من الآيات السابقة نفهم: أن الإنسان خلق من جزء من المنى  
 وليس المنى كله، لأن الإنسان خلق من ﴿نُطْفَةً مِّن مَّنِّ﴾. فالنطفة ليست  
 المنى كله ولكنها جزء من المنى، ويكون معنى الآية: ألم يك الإنسان قطرة من  
 منى يمنى ؟ (٤).

(١) سورة المؤمنون الآية (١٣).

(٢) سورة القيامة الآية: (٣٧).

(٣) سورة السجدة الآية: (٨).

(٤) الحال أن الإنسان لم يتكون بأكمله من منى يُمنى، لأن الآية: في هذه الحالة تشير بالظاهر إلى منى الرجل فقط، ، وهي تؤلف نصف مادة الجنين المتخلق، وليس كذلك، فقد يثور التساؤل: أن الله تعالى لو قال: ألم يك نطفة من ماء، ألم يكفى ذلك المعنى ؟ يُجاب بأن الله تعالى نزل هذا الكلام منزلة التغليب وتعريفه "وحقيقة إعطاء الشيء حكم غيره، وقيل ترجيح أحد المغلوبين على الآخر، أو إطلاق إجراء للمختلفين مجرى المتفقين" البرهان في علوم القرآن للزركشي: تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثالثة - دار الفكر - ص ٣٠٢، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ١٢ ص ٦، الشباه والنظائر للسيوطي: ص ١٧٠.

والنطفة في اللغة: تطلق على الماء الصافي قل أو كثر، والجمع نطاف<sup>(١)</sup>، ومن أسمائها الماء المهيّن، الماء الدافق، وانطف معنى القطر، وليست هذه الألفاظ متطابقة المعنى أو مترادفة، بل تختلف في التفاصيل، فلفظ المنى مثلا يشمل النطفة ويزيد عليها بالماء الذي يحتويها وقد ذكرت النطفة في القرآن الكريم في اثني عشر موضعا<sup>(٢)</sup>.

وقد وردت عدة أحاديث للرسول ﷺ وروايات للصحابّة -رضي الله عنهم- تحمل نفس المفهوم، منها ما حدثنا أحمد بن محمد المكي عن إبراهيم بن سعد قال حدثني الزهري عن سالم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿بينما أنا نائم أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم سبط الشعر يهادي بين رجلين ينطف رأسه ماء أو يهراق رأسه ماء فقلت من هذا؟ قالوا: ابن مريم فذهبت ألتفت فإذا رجل أحمر جسيم جعد الرأس أعور عينه اليمنى كأن عينه عنبه﴾<sup>(٣)</sup>.

ومنها ما حدث به عبد الله بن سلمة عن عبيدة السلماني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم قال قال رسول الله ﷺ: ﴿يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة﴾<sup>(٤)</sup> فطلع رجل من الأنصار تنطف لحيته من وضوئه، هذا هو مفهوم الصحابة للنطفة....

---

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي: ج ٣ ص ٢٠٧، المعجم الوسيط: ج ٢ ص ٣٣٩، لسان العرب لابن منظور: ج ١٤ ص ١٧٨، المعجم الوجيز: ص ٦٢١، مختار الصحاح: ص ٦٦٦.

(٢) والمواضع على النحو التالي: النحل آية ٤، الكهف ٣٧، الحج آية ٥، المؤمنون آيات ١٣، ١٤، فاطر آية ١١، يسن آية ٨، غافر ٦٧، النجم ٤٦، / القيامة ٣٧، الإنسان ٢، عبس ١٩، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي - بيروت ص ٧٠٥.

(٣) صحيح البخاري: ج ٣ ص ١٢٧٠، صحيح مسلم: ج ١ ص ١٥٦.

(٤) سنن الترمذي: ج ٥ ص ٦٢٢، وقال هذا حديث غريب من حديث بن مسعود، مسند الإمام أحمد: ج ٣ ص ١٦٦، وقال: عنه الحاكم "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، سنن النسائي الكبرى: ج ٦ ص ٢١٥.

وقد أوضح الرسول الكريم أن مصدر الإنسان إنما هو جزء من الماء بما روى عن علي بن أبي طلحة عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري سمعه يقول سئل رسول الله ﷺ عن العزل ؟ فقال: لا ما من كل الماء يكون الولد، وإذا أراد الله خلق شئ لم يمنعه شئ (١).

وجه الدلالة: منطوق الحديث أنه ليس من كل الماء يكون الولد، بل هو من جزء يسير منه، وبهذا تكون النطفة، أي القطرة من الماء السبب في خلق الإنسان (٢).

### وقد عرفت النطفة اصطلاحاً:

بأنها الإفرازات التي تفرزها الخصية والبروستاتا والحوいصلة المنوية في جهاز الرجل التناسلي (٣).

وتبدأ مرحلة النطفة كما يقول علماء الأجنة من خلال عملية الإخصاب حيث يرحل ماء الرجل من المهبل ليقابل البويضة في ماء المرأة (٤) في قناة البويضات قناة فالوب ولا يقبل من ماء الرجل إلا القليل ويخترق حيوان منوي

---

(١) صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٠٦١، مسند الإمام أحمد: ج ٣ ص ٤٩، سنن البيهقي الكبرى: ج ٧ ص ٢٢٩.

(٢) صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٠٦١.

(٣) الإعجاز الإلهي في مراحل خلق الجنين: د كمال درويش - ص ٢٥ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - طبعة دار الصحوة للنشر والتوزيع - للقاهرة.

(٤) ويقول د/ محمد علي البار أن هناك نوعين من الماء للمرأة: -

الأول: ماء لزج يسيل ولا يتدفق وهو ماء المهبل وليس له علاقة في تكوين الجنين سوى مساعدته على الإيلاج، وترطيب المهبل، وتنظيفه من الجراثيم والميكروبات.

الثاني: ماء يتدفق وهو يخرج مرة واحدة في الشهر من حويصلة مليئة بالماء الأصفر هذا الماء يحمل البويضة تماماً، كما يحمل ماء الرجل الحيوانات المنوية كلاهما يتدفق وكلاهما يخرج من بين الصلب والترائب من الخصية أو المبيض.

خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د/ محمد علي البار - ص ١٢٣، الإجهاض بين الطب والفقه والقانون: د/ السباعي - ص ٢٨، الاكتشافات العلمية الحديثة ودلالاتها في القرآن الكريم: د/ سليمان قوش - ص ١٥ القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: ص ١٩ ص ١١٧، ص ١٢٠، تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ص ٤ ص ٤٥٣، فتح القدير للشوكاني: ج ٥ ص ٣٤٢، ص ٣٤٤، ص ٣٤٥.



واحد البويضة، ويحدث بعد تلك مباشرة تغير سريع في غشائها يمنع دخول بقية المنويات وبدخول المنوي في البويضة تتكون النطفة الأمشاج<sup>(١)</sup>.

وقد ذكرها القرآن الكريم: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ ﴾<sup>(٢)</sup>،

وأكثر المفسرين على أن الأمشاج تعني: اختلاف ماء الرجل وماء المرأة<sup>(٣)</sup> وورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال "يختلط ماء الرجل وهو أبيض غليظ بماء المرأة وهو أصفر رقيق فيتخلق منهما الولد، لما كان من عصب وقوة فهو من ماء الرجل، وما كان من لحم ودم وشعر فهو من ماء المرأة"<sup>(٤)</sup>.

والنطفة الأمشاج<sup>(٥)</sup> هي البويضة الملقحة "الزيجوت Zygote" وبهذا يبدأ مرحلة الانقسام للبويضة الملقحة فتتقسم انقساماتها المعروفة المتتالية ٨، ثم ١٦،

---

(١) خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د/ البار ص ١٠٩. الإجهاض من منظور إسلامي بحث مقارن: د/ عبد الفتاح محمود إدريس - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ص ٢٠.

(٢) سورة الإنسان: من الآية (٢).

(٣) تفسير القرطبي: ج ١٩ ص ٧٨، ص ٧٩، وتفسير ابن جرير الطبري: ج ١٢ ص ٣٥٤، ص ٣٥٥، تفسير ابن كثير: ج ٤ ص ٤٥٣. الدر المنثور للسيوطي: ج ٦ ص ٢٩٧.

(٤) ينظر تفسير القرطبي: ج ١٩ ص ٧٨، ابن جرير الطبري: ج ١٢ ص ٣٥٤.

(٥) جاء في مختار الصحاح: "م ش ج: مسجت بينهما مشجا: خلطت، والشئ مشيج، والجمع أمشاج" ج ١ ص ٢٤١.

وجاء في تفسير القرطبي عن كلمة الأمشاج: (أخلط. . . يقال مشجت هذا بهذا أي خلطته. . . ززوقال الفراء: أمشاج: أخلط ماء الرجل والمرأة) ج ١٩ ص ١٢٠، تفسير الطبري: ج ١٢ ص ٣٥٤، تفسير ابن

كثير: ج ٤ ص ٤٨٢، فتح القدير: ج ٥ ص ٤٩٠، تفسير النسي: ج ٤ ص ٣٠٢.

وسأل يهودى النبی ﷺ قائلا: يا محمد مم خلق الإنسان؟ قال رسول الله ﷺ لا يابهودى من كل يخلق: من نطفة الرجل ونطفة المرأة ﷻ مسند الإمام أحمد: ج ١ ص ٤٦٥ وقال عنه شعيب الأرناؤوط: اسناده ضعيف، سنن النسائي الكبرى: ج ٥ ص ٢٣٩، مجمع الزوائد: ج ٨ ص ٤٣٦.



٣٢، ٦٤ وهكذا ثم تدخل البويضة الملقحة وتأخذ شكل عبارة عن ثمرة التوت خلال ثلاثة أيام تقريبا<sup>(١)</sup>.

إن بداية هذا الطور مكونة من نطفة مختلطة من سائلين وتتحرك في وسط سائل ويستغرق فترة زمنية هي الأيام الستة الأولى من الحمل ويبدأ بعد ذلك التحول إلى طور العلقة في اليوم الرابع عشر وفي اليوم السادس تقريبا تشق النطفة طريقها إلى تحت سطح بطانة الرحم تكون بطانة الرحم مجهزة على شكل متموج منعكس النطفة في إحدى التموجات ثم تتعلق عليها الصفرة وتبدأ النطفة في الالتحام بجدار الرحم تستمد منه الأوعية الدموية الصغيرة مكونة أول اتصال مع الأم لتتغذى عليه. ويكون هذا الاتصال هو بداية المشيمة في المستقبل وتكتمل هذه المرحلة "النطفة" في اليوم الرابع عشر من التلقيح. وبذلك تأخذ حصتها من الأربعين يوما<sup>(٢)</sup>.

ثانيا: مرحلة العلقة: ورد لفظ العلقه في اللغة بعة معان: لفظ علقه مشتق من علق وهي الألتصاق والتعلق بالشئ ولها عدة معان أخرى، الدم الغليظ الجامد<sup>(١)</sup>

---

(١) أطفال الأنابيب بين الحظر والإباحة وموقف الفقه الإسلامي منها: محمود سعد إبراهيم - ماجستير كلية الشريعة والقانون بالقاهرة - ص ١٤.

(٢) مراحل تخلق الجنين من كتاب الوجيز في علم الأجنة: د/ محمد علي البار - ص ١٧ - ٨٩، حقوق الجنين في الفقه الإسلامي: د/ عبد الله بن محمد نعصر - بحث بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد ٥٢٦ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ص ٤٠ مع الطب في القرآن: د/ عبد الحميد دياب د/ أحمد قرقرز ص ٧٧ - ٧٨ - متى تنفخ الروح في الجنين: د/ شرف القضاة - الجامعة الأردنية الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م طبعة دار الفرقان للنشر والتوزيع عمان الأردن ص ٥٣.

رعاية الطفولة في الشريعة الإسلامية: د/ ايناس إبراهيم - كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - دار البحوث العلمية الكويت ص ١٠٢، ص ١٠٣، فقه النوازل: للشيخ بكر أبو زيد ج ١ ص ٢٥٣ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - مكتبة الرشد، الرياض، الأسرة والطفولة: د/ زيدان عبد الباقي - ص ١٠٠، ص ١٠١، خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د/ محمد علي البار - ص ١٥٩، ص ٢٠٠، الإجهاض في الفقه والطب والقانون: للطبيب سيف الدين السباعي - ص ٣١ - ص ٣٤.

العلقة هي دودة تعيش في البرك وتتغذى على دماء الحيوانات التي تلتصق بها، وينصرف لفظ العلقه أيضا على الدم الرطب، والقطعة من العلق تسمى علقه وهي تطلق على الدم عامة، أو الشديد الحمرة. <sup>(١)</sup>، وإلى مثل هذه المعاني ذهب الإمام القرطبي <sup>(٢)</sup> في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نَظْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾ <sup>(٣)</sup> قال العلقه: هي الدم الجامد الغليظ، ومثل الشديد الحمرة، وإلى مثل هذا ذهب الإمام الرازي <sup>(٤)</sup>، وأبو السعود <sup>(٥)</sup>.

(١) القاموس المحيط: ص ١١٧٥، المفردات للأصفهاني: ص ٥٧٩، معجم مقاييس اللغة: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر - ج ٤ ص ١٢٥.

(٢) مختار الصحاح: ص ٤٥٠، القاموس المحيط: ج ٣ ص ٢٧ مادة علق، المعجم الوسيط: ج ٢ ص ٦٢٢، المعجم الوجيز: ص ٤٣٠، ص ٤٣١، المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني تحقيق محمد سيد كيلاني - طبعة دار المعرفة بيروت.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ١٢ ص ٦ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٤) سورة الحج: من الآية (٥).

(٥) التفسير الكبير للفخر الرازي: ج ٦ ص ١٤٥.

(٦) تفسير أبي السعود دار إحياء التراث العربي بيروت: ج ٤ ص ٣٦، تفسير روح المعاني للأوسى: طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت - ج ٨ ص ١٣، ١٤، فتح القدير للشوكاني: ج ٣ ص ٤٣٦، الطب من الكتاب والسنة لموفق الدين البغدادي: حققه د/ عبد العاطي أمين قلججي - الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ - دار المعرفة بيروت، لبنان ص ٢٥٤، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٢٠٦، ص ٢٤٠، تفسير الطبري: ج ٩ ص ٢٠٣. زاد المسير في علم التفسير: لأبي فرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمود الجوزي - المكتب الإسلامي - الطبعة الثالثة بيروت ١٩٨٤ م - ج ٥ ص ٤٠٦، نظم الدرر في ترتيب الآيات والسور: لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي - دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى استنبول - ج ١٣ ص ١١٥.

## أما الطب الحديث:

سمي العلقة لأنها علقت في جدار الرحم وتغمس أرجلها الأخطبوطية في برك الدم لتمتص الغذاء للجنين، وقد وصفها علماء الأجنة بأنها مرحلة الالتصاق والانغراز، وذلك حينما تضرب الكرة الجرثومية من الرحم، تلتصق في الجزء العلوي منه، وفي جداره الخلفي، وقد تمكن العلماء من تصوير هذه الكرة بعد تغلغلها بجدار الرحم، وبعد سبعة أيام ونصف منذ التلقيح<sup>(١)</sup>.

وفي اليوم الواحد والعشرين يأخذ الجنين شكلا يشبه العلقة وتغطي الدماء المحبوسة في الأوعية الدموية للجنين لون قطعه من الدم الجامد وبهذا تتكامل المعاني التي يدل عليها لفظ العلقة إلى حوالي اليوم الواحد والعشرين وبهذا تأخذ العلقة حصتها من الأربعين يوما الأولى.

والجنين منذ هذه المرحلة وحتى ولادته يعيش في محيط مائي معلقا برحم أمه بواسطة الحبل السري أي أن بدء تخلق الإنسان يبدأ من طور العلقة<sup>(٢)</sup> وهذا ما أشار إليه القرآن في قوله: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾<sup>(٣)</sup> على أن "من" للابتداء فيكون بدء الخلق من العلقة.

## ثالثا: طور المضغة:

المضغة لحمه قليلة قدر ما يمضغ، يقال مضغ، ويمضغ ويمضغ مضغا: لأك، والمضغ من الجراح: صغارها.... والمضغ جمع مضغة: وهي القطعة من

---

(١) الإسلام والمشكلات الطبية: د/ حسان حنوت - ط ص ١٢٧، ص ١٢٨، خلق الإنسان بين الطب والقرآن:

ص ٢٠٢، ص ٢١١، ص ٢١٤، وعلم الأجنة: ص ٤٢، ص ٤٤ د/ محمد علي البار، من علم الطب القرآني:

د/ عدنان الشريف - ص ٥١ - ٥٣.

(٢) من علم الطب القرآني: د/ عدنان الشريف - ص ٥١، ٥٣.

(٣) سورة العلق آية (٢).

اللحم قدر ما يمضغ ومضغ الأمور: صغارها، والمضغة هي اسم للحالة التي ينتهي إليها الجنين بعد العلقه<sup>(١)</sup>.

وقد ورد ذكر المضغة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا أَلَقَةً مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا﴾<sup>(٢)</sup>.

ويبدأ طور المضغة بظهور الكتل البدنية في اليوم الرابع والعشرين أو الخامس والعشرين في أعلى اللوح الجنيني، ثم يتوالى ظهور هذه الكتل بالتدرج إلى مؤخرة الجنين، وفي اليوم الثامن والعشرين يتكون الجنين من عدة ملفات تظهر بينها انبعاجات، مما يجعل شكل الجنين شبيها بالعلكة الممضوغة<sup>(٣)</sup> ويزداد اكتساب الجنين في تطوره وبشكل المضغة تدريجيا من حديث الحجم بحيث يكتمل هذا الطور في بقية الأربعين الأولى من حياته وهذا الترتيب في خلق الأطوار يجيء فيه طور المضغة بعد طور العلقه مطابقا لما ورد في الآية الكريمة ﴿فَخَلَقْنَا أَلَقَةً مُضْغَةً﴾ وينتهي هذا الطور بنهاية الأسبوع السادس، وفي الأسبوع السابع تبدأ الصورة الآلمية في الوضوح، نظرا لبداية انتشار الهيكل العظمي فيمثل هذا الأسبوع ما بين ٤٠، ٤٥ الحد الفاصل ما بين المضغة والشكل الإنساني والمضغة إما أن تكون مخلقة ظاهرة التصوير، أو غير مخلقة أي لم يتبين خلقها، ولم يظهر تصويرها<sup>(٤)</sup>.

---

(١) القاموس المحيط: ج ٣ ص ١١٧، المعجم الوجيز: ص ٥٨٤، المعجم الوسيط: ج ٢ ص ٨٨١. لسان العرب: مادة "مضغ" ج ١٢ ص ١٢٩، ١٣٠.

(٢) سورة المؤمنون آية (١٤).

(٣) خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د/ محمد علي البار - ص ٢٤٤، ص ٢٤٥.

(٤) تفسير الطبري: ج ٧ ص ١١٠، الجامع لأحكام القرآن: ج ١٢ ص ٩.



وقال أكثر المفسرين<sup>(١)</sup> ما أكتمل خلقه بنفخ الروح فيه فهو المخلقة وهو الذي ولد لتمام وما سقط، كان غير مخلقة، أي غير حي، بإكمال خلقته بالروح وقد روي هذا عن ابن عباس كذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن كثير<sup>(٣)</sup>: إن العلة تمكث أربعين يوماً، ثم تحيل فتصير مضغة، أي قطعة من لحم لا شكل فيها ولا تخطيط ثم يشرع في التشكيل والتخطيط، فيصور منها رأس ويدان وصدر وبطن، وفخذان ورجلان وسائر الأعضاء، فتارة تسقطها المرأة قبل التشكيل والتخطيط، وتارة تلقىها وقد صارت ذات شكل وتخطيط، وقوله تعالى ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ<sup>٤</sup> وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ<sup>(٤)</sup>﴾ أي وتارة تستقر في الرحم لا تلقىها المرأة ولا تسقطها، وقال الفراء<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى (مضغة مخلقة) أي تامة الخلق وغير مخلقة أي السقط، وقال ابن زيد: المضغة المخلقة: هي التي خلق الله فيها الرأس واليدين والرجلين، وغير المخلقة هي التي لم يخلق فيها شيء<sup>(٦)</sup>.

#### رابعاً: طور العظام:

- العظم القصب الذي عليه اللحم، والجمع أعظم وعظام وعظامه<sup>(٧)</sup> ويبدأ هذا الطور مع بداية الأسبوع السابع حيث يبدأ الهيكل العظمي الغضروفي في

(١) تفسير القرآن العظيم: ج ٢ ص ٢٠٦، فتح القدير: ج ٣ ص ٤٣٦.

(٢) تفسير الطبري: ج ٧ ص ١١٠، ص ١١١.

(٣) تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٢٠٦.

(٤) سورة الحج: من الآية (٥).

(٥) المراجع السابقة نفس المواضع.

(٦) من علم الطب القرآني: د/ عدنان الشريف ص ٥٥، مع الطب في القرآن: د/ عبد الحميد دياب، د/ أحمد قرقر ص ٨١، ٨٢ تقديم محمود ناظم يسمى الطبعة السادسة ١٤٠٣هـ - مؤسسة علوم القرآن، دمشق.

(٧) المعجم الوسيط: ج ٢ ص ٦١٠، المعجم الوجيز: ص ٤٢٤.



الانتشار في الجسم كله، فيأخذ الجنين شكل الهيكل العظمي، وتكون العظام هي أبرز تكوين في هذا الطور حيث يتم الانتقال من شكل المضغة الذي لا ترى فيه ملامح الصورة الأدمية إلى شكل الهيكل العظمي في فترة زمنية وجيزة، وهذا الهيكل العظمي هو الذي يعطي الجنين مظهره الآدمي<sup>(١)</sup>.

ومصطلح العظام الذي أطلقه القرآن الكريم على هذا الطور هو المصطلح الذي يعبر عن هذه المرحلة من حياة الحمل تعبيرا دقيقا يشمل المظهر الخارجي<sup>(٢)</sup> وهو أهم تغيير في البناء الداخلي وما يصاحبه من علامات شديدة بين أجزاء الجسم واستواء في مظهر الحمل ويتميز هذا الطور عن طور المضغة الذي مثله.

ويقول الإمام الرازي<sup>(٣)</sup> في تفسير "فخلقنا المضغة عظاما" أي صيرناها كذلك وقرأ ابن عامر عظاما والمراد منه الجمع كقولك والملك صفا صفا ويقول البيضاوي<sup>(٤)</sup> "عظاما أي حليناها".

#### خامسا: طور الكساء باللحم:

يتميز هذا الطور بانتشار العضلات حول العظام وإحاطتها بها كما يحيط الكساء بلابسة، وبتمام كساء العظام بالعضلات تبدأ الصورة الأدمية بالاعتدال فيربط أجزاء الجسم بعلامات أكثر تناسقا وبعد تمام تكون العضلات يمكن

---

(١) الوجيز في علم الأجنة للقرآني: ص ٨٦، ص ٨٧.

(٢) حيث يظهر عظم الساق، وعظم الأصابع وأطراف الأضلاع وعدد العظام مطلقا على ما بين مائتان وثمانية وأربعون عظمة وجعل بعضهم هذه عدد أجزاء الإنسان تفسير روح المعاني للألوسي طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت ج ١٨ ص ١٤.

(٣) التفسير الكبير: للفخر الرازي ج ٢٣ ص ٨٥.

(٤) تفسير البيضاوي: ج ٣ ص ٦٢.

للجنين أن يبدأ بالتحرك وتبدأ هذه المرحلة في نهاية الأسبوع السابع<sup>(١)</sup> وتستمر إلى نهاية الأسبوع الثامن وتأتي عقب طور العظام<sup>(٢)</sup>.

كما بين القرآن الكريم ﴿ فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ﴾<sup>(٣)</sup>.

قال الألوسي: <sup>(٤)</sup> "ذلك اللحم يحتمل أن يكون من لحم المضغة، بأن لم نجعل كل العظام بل بعضها، ويبقى البعض فيمد على العظام حتى يسترها ويحتمل أن يكون لحما آخر خلقه الله تعالى على العظام من دم في الرحم ويعتبر هذا الطور الذي ينتهي بنهاية الأسبوع الثامن من نهاية مرحلة التخلق كما اصطلح علماء الأجنة على اعتبار نهاية الأسبوع الثامن نهاية مرحلة الحميل Embryo ثم تأتي مرحلة الجنين (Foetus) التي توافق مرحلة النشأة كما جاء في قوله تعالى ﴿ فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۖ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في الأسبوع السابع يظهر نوعان من الكتل: -

١ - الكتلة الهيكلية: وقد جعل الله الخلايا هذه الكتلة القدرة على التشكل، فيحصل منها خلايا مكونة للألياف، وخلايا مكونة للغضاريف، وخلايا مكونة للعظام، وتتمو خلايا هذه الكتلة من الجانبين أمام القناة العصبية، وبذلك تتكون الفقرات، وتمتد هذه الكتل من مؤخرة الرأس.

٢ - الكتلة الظهرية: وهذه تظهر بعد تكون الفقرات الأولية، وهذه الكتلة منها ما يشكل آدمه الجلد وما تحته من أنسجة، ومنها ما يكون عضلات الهيكل ومعنى هذا أن العظام تسبق العضلات، ثم العضلات العظام.

ينظر: خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د/ محمد علي البار - ص ٣٧٠، ص ٣٧٢، الحماية الجنائية لحق الطفل في الحياة: د/ هلاي عبد اللاه أحمد - ص ٢٤١، ٢٤٢.

(٢) الوجيز في علم الأجنة القرآني: د البار - ص ٨٦، ص ٨٧.

(٣) سورة المؤمنون: من الآية (١٤).

(٤) روح المعاني للألوسي: ج ١٨ ص ١٤، تفسير ابن كثير: ج ٢٣ ص ٨٥.

(٥) سورة المؤمنون: الآية (١٤).

## ب- مرحلة النشأة (خلقا آخر):

يبدأ هذا الطور بعد مرحلة الكساء باللحم أي من الأسبوع التاسع ويستغرق فترة زمنية يدل عليها استعمال حرف العطف ثم الذي يدل على فاصل زمني بين الكساء باللحم والنشأة خلقا آخر قال تعالى: ﴿فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾<sup>(١)</sup> وفي خلال هذه المرحلة تتم عدة عمليات هامة في نمو الجنين تتدرج بجلاء تحت الوصفين اللذين جاءا في القرآن الكريم ويمكن بيانهما فيما يلي:

١- النشأة: ويتضح بجلاء في سرعة معدل النمو من الأسبوع التاسع مقارنة بما قبله من المراحل<sup>(٢)</sup>.

٢- خلقا آخر، هذا الوصف يتزامن مع الأول ويدل على أن الحميل قد تحول في مرحلة النشأة إلى خلق آخر ففي الفترة ما بين الأسبوعين التاسع والثاني عشر تبدأ أحجام كل من الرأس والجسم والأطراف في التوازن والاعتدال وفي الأسبوع الثاني عشر يتحدد جنس الجنين بظهور الأعضاء التناسلية الخارجية.

وفي نفس الأسبوع يتطور بناء الهيكل العظمي من العظام الغضروفية اللينة إلى العظام الكلية الصلبة كما تتمايز الأطراف ويمكن رؤية الأظافر على الأصابع.

- يظهر الشعر على الجلد في هذا الطور.

- يزداد وزن الجنين بصورة ملحوظة أكثر من أوقية.

---

(١) الآية السابقة: نفس الموضع.

(٢) الوجيز في علم الأجنة: ص ٨٧ د/ محمد علي البار، خلق الإنسان بين الطب والقرآن: ص ٣٦٥، ص ٣٦٦.

- تنمو العضلات الإرادية وغير الإرادية.
- تبدأ الحركات الإرادية في هذا الطور.
- تصبح الأعضاء والأجهزة مهيأة للقيام بوظائفها<sup>(١)</sup> وفي هذه المرحلة يتم نفخ الروح طبقا لما دلت عليه نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة<sup>(٢)</sup>.
- تلك هي الأطوار التي يمر بها الجنين من خلال نظام بديع متكامل، جعله المولى تبارك وتعالى ليبين لنا مدى قدرته العظيمة في الخلق، ونبين بعد ذلك مفهوم الإجهاض، وصوره كي يستطيع بيان الحكم الشرعي، في مدى جواز إسقاط الجنين المشوه، وفي أي مرحلة من مراحل تخلق الجنين يباح الإجهاض، نظرا لأن كل مرحلة من مراحل التخلق لها حكمها الشرعي الخاص بها.

---

(١) وقد بين بعض الأطباء هذه المراحل تفصيلا د/ سليمان قوش، وسيف الدين السباعي ينظر الاكتشافات العلمية الحديثة ودلالاتها في القرآن الكريم من ص ١٥ ص ٢٦، ينظر: - آرائهم تفصيلا في الإجهاض من منظور إسلامي: د/ عبد الفتاح إدريس ص ١٣، ٢٦.

(٢) ينظر تفصيلا في حقيقة نفخ الروح حقيقة الجنين: د/ محمد نعيم ياسين من ص ٧١ - ٩٠.

## الفرع الثالث الإجهاض لغة واصطلاحاً

مَهَيَّنَد:

يعتبر حق الحياة في الشريعة الإسلامية من الحقوق المرتبطة بشخص الإنسان وذاته وقد حرم الإسلام الاعتداء على الحق في حياة الإنسان أو سلامة جسمه سواء تم ذلك بطريقة عمدية أم بطريق الخطأ وقد امتد هذا التحريم إلى أولى مراحل تكوين الإنسان سواء أكان هذا الاعتداء منها أو من غيرها في مرحلة الحمل يكون له تأشيرة على الحمل، وقد يؤدي في النهاية إلى قتل الجنين أو إجهاضه، أو إسقاطه، ويعد ذلك تعداً بالغ على حق الجنين في الحياة وهو في بطن أمه مما يقضي وضع العقوبة المناسبة له، إلا أن هناك أسباباً قد تقضي إجهاض الجنين في حالة تشوّهه الخلقي وذلك على اختلاف بين الفقهاء، ونتناول ذلك فيما سيأتى.

أولاً: الإجهاض لغة: هو الإسقاط أو الإزالة أو إلقاء الولد قبل أن يتبين خلقه، وقيل هو الذي تم خلقه ونفخ فيه الروح من غير أن يعيش<sup>(١)</sup>، والإجهاض يطلق في اللغة على صورتين:

١- إلقاء الحمل ناقص الخلقة.

٢- أو ناقص المدة سواء كان من قبل المرأة أم من غيرها والإطلاق اللغوي يصدق سواء كان الإلقاء<sup>(٢)</sup>.  
بفعل فاعل أم تلقائياً<sup>(٣)</sup>.

---

(١) لسان العرب: ج ٧ ص ١٢١، المصباح المنير: ص ١١٣، العين: ج ٣ ص ٣٨٣، القاموس المحيط: ج ٢ ص ٣٣٨، المعرب: ج ١ ص ١٧١.

(٢) المعجم الوجيز: مادة جهض ص ١٢٤، المعجم الوسيط: ج ١ ص ٣٨٩.

(٣) تاج العروس: ج ١٠ ص ٣٠ مادة جهض.



وقد خص مجمع اللغة الإجهاض بخروج الجنين من الرحم قبل الشهر الرابع، وما بعد ذلك وهو إلقاء المرأة جنينها بين الشهر الرابع والسابع فخصه بالإسقاط، وكثيرا ما يعبرون عن الإجهاض بمراد عامة كالإلقاء، أو الطرح<sup>(١)</sup>، أو الإملاص<sup>(٢)</sup>.  
أو الإزلاق<sup>(٣)</sup>، والإملاط<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في اللغة. بمعنى الإلقاء يقال: طرحه أي رماه وإلقاء ج ٢ ص ٥٥٩ مادة طرح، وورد التغير بالطرح عن الإسقاط عند الحنفية وإن شربت حرة دواء أو عالجت فرجها لطرح جنينها حتى = "طرحته"، وعند الظاهرية قسواء طرحت جنينها ميتا أو لم تطرحه "لسان العرب ج ٢ ص ٥٢٨، ص ٥٢٩، القاموس المحيط ص ٢٤٥، مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٦٥٠ - المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ٢٨، ص ٢٣٩.

(٢) الإملاص: الميم واللام والصاد قريب من "ملس" وهو يدل على إفلات الشيء بسرعة، ومنه أملت المرأة، أي رمت بولدها، والولد مريض، يقال أملت المرأة والناقاة وهي مملص، رمت ولدها لغير تمام والجمع مماليص. معجم مقاييس اللغة لكمال: ص ٩٩٥، القاموس المحيط: ج ٢ ص ٣٣٠ و تاج المروس: ج ٤ ص ٣٦٥.

(٣) الإزلاق: يقال أزلفت الحامل أسقطت الجنين فهي مزلفة، ومزلق، والزليق من الأجنة السقط، والجمع زلقاء، والمزلاق: الحامل الكثيرة الإجهاض والإنزلاق والجمع مزاليق.

بنظر المعجم الوسيط: ج ١ ص ٣٩٩، القاموس المحيط: ج ١ ص ٨١٥، مختار الصحاح: ج ١ ص ٢٦٤، النهاية في غريب الحديث والأثر: ج ٢ ص ٣٧٨، تحرير ألفاظ التنبيه: ص ٩٧.

(٤) الإملاط: يقال أملت المرأة أسقطت ولدها، وأملت الناقاة، ألقته لا شعر عليه، فهي مملط ومملطة، والجمع مماليط، والمليط: الجنين قبل أن يشعر، وملطته أمه: ولدته لغير تمام. المراجع السابقة.

## ثانياً: الإجهاض في اصطلاح الفقهاء:

لا يخرج معنى الإجهاض في الاصطلاح عن المعنى اللغوي، عند أغلب الفقهاء، وعرفه ابن عابدين<sup>(١)</sup>: بأنه "هو إنزال الجنين قبل أن يستكمل مدة الحمل".

ويلاحظ أن الإمام الغزالي<sup>(٢)</sup> من فقهاء الشافعية<sup>(٣)</sup> يستعمل لفظ الإجهاض<sup>(٤)</sup> كما جاء في الأحياء، وتابعة من فقهاء الشافعية<sup>(٥)</sup> صاحب معنى المحتاج<sup>(٦)</sup>، وصاحب نهاية المحتاج<sup>(٧)</sup>.

أما غيرهم من الفقهاء فاستعملوا لفظ مرادف للإجهاض. كما هو عند الحنفية<sup>(٨)</sup> والملكية<sup>(٩)</sup>، والحنابلة<sup>(١٠)</sup>، والظاهرية<sup>(١١)</sup>، والأمامية<sup>(١٢)</sup>. وعرفه بعض الباحثين بأنه:

١- إخراج الحمل من الرحم في غير موعده الطبيعي، عمدا وبلا ضرورة بأي وسيلة من الوسائل<sup>(١٣)</sup>.

- 
- (١) رسائل ابن عابدين: ج ٢ ص ٤١١.
- (٢) إحياء علوم الدين للغزالي: ج ٢ ص ٥١.
- (٣) معنى المحتاج: ج ٨ ص ٤٤٢.
- (٤) الأم للشافعي: ج ٦ ص ١١٨ و المجموع شرح المذهب: ج ٧ ص ٣٧٥، الأشباه والنظائر: ص ٦٧، أسني المطالب: ج ٤ ص ٣٩.
- (٥) معنى المحتاج: ج ٤ ص ١٠٣، حاشية الجبل على شرح المنهج: ج ٤ ص ٤٦٦.
- (٦) نهاية المحتاج: ج ٨ ص ٤٤٢.
- (٧) الاختيار: ج ٤ ص ١٦٨، رد المختار على الدرر المختار: ج ٢ ص ٣٨٠، مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٦٥٠.
- (٨) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: ج ٦ ص ٢٢٨، جواهر الإكليل لشرح مختصر خليل: ج ٢ ص ٢٦٦.
- (٩) المغني لابن قدامة: ج ٧ ص ٥٤٤، الفروع لابن مفلح: ج ٢ ص ١٣.
- (١٠) المحلى لابن حزم: ج ١٢ ص ٣٧٨، ص ٣٨٢.
- (١١) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: ج ١٠ ص ١١١.
- (١٢) حكم الإجهاض في الإسلام: د/ محمد سلامة مدكور - مقال في مجلة العربي عدد (١١٧) رجب ١٣٩٣.

٢- أو هو إلقاء المرأة جنينها ميتا أو حيا دون أن يعيش، وقد استبان بعض خلقه بفعل منها أو من غيرها.

٣- أو هو: إسقاط الجنين بفعل أمه أو بفعل غيرها بناء على طلبها أو رضاها<sup>(١)</sup>.

ثانيا: الإجهاض في الطب.

يعرف الأطباء الإجهاض بأنه:

١- خروج محتويات الرحم بعد عشرين أسبوعا من بدء التلقيح<sup>(٢)</sup>، وكل نزول لمحتويات الرحم في الفترة ما بين ٢٠ - ٣٨ أسبوعا معتبر في الطب إجهاضا<sup>(٣)</sup>.

٢- وعرفه البعض: بأنه انتهاء الحمل قبل حيوية الجنين وتقرر حيوية الجنين فيها مكتمل الأعضاء وله القدر على الحياة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أحكام الإجهاض: د/ محمد نعيم ياسين - مقال في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة عن كلية الشريعة بجامعة الكويت ص ٢٤٥.

(٢) مشكلة الإجهاض: د/ محمد على البار - الدار السعودية للنشر والتوزيع جده طبعة ثانية ١٩٨٦م - ص ١٠.

- الحماية الجنائية لحق الطفل في الحياة: د/ هلاي عبد اللاه - ص ٨٠.

(٣) ومع وتقدم الوسائل الطبيعية الحديثة وطرق العناية المكثفة، أصبح من الممكن أن يعيش الولد قبل هذه الفترة وقد عاش كثير من المولودين ستة أشهر، وهذا ما ذهب إليه الفقهاء قبل أربعة عشر قرنا حيث اعتبروا نزول الحمل بعد ستة أشهر يعتبر ولادة حقيقة بينما هو في حساب المعاصرين إلى وقت قريب يعتبر إجهاضا ينظر مشكلة الإجهاض: د/ البار ص ١٠.

خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د/ محمد البار - ص ٤٣١، فن الولادة: د/ نجيب محفوظ - ص ٢١٣، رعاية الأم والطفل في مراحل الحياة: د/ ليلى الخضري ومواهب عياد - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ مكتبة الخدمات التعليمية ص ٢٠٨.

(٤) المراجع السابقة، وهذا الرأي يقترب مما ذهب إليه فقهاء الشريعة الإسلامية من اعتبارهم أقل مدة يكون فيها الجنين قادرا على الحياة إذا ولد لستة أشهر، وهي تعادل ستة وعشرين أسبوعا تقريبا ينظر بداية المجتهد: ج ٢ ص ١١٨، مغنى المحتاج: ج ٢ ص ٤١.

٣- وعرفه البعض: بأنه سقط الحمل من داخل الرحم قبل أن يصبح قادرا على الحياة بذاته أي قبل الأسبوع الثاني والعشرون أو بلوغه وزن ٥٠٠ جم أو أكثر.

٤- وعرفه البعض الآخر: بأنه هو فقدان الجنين وانفصال المشيمة قبل وصول الحمل إلى الأسبوع العشرين، وهو إما أن يكون تلقائيا أو مفتعلا<sup>(١)</sup>.

٥- عرفه البعض الآخر: بأنه خروج محتويات الرحم قبل ستة اشهر وبعده يسمى ولادة قبل الأوان<sup>(٢)</sup>.

وعرفه علماء الطب الشرعي: بأنه خروج متحصل الرحم في أي وقت من الحمل قبل تكامل الأشهر الرحمية<sup>(٣)</sup>.

ثالثا: عند فقهاء القانون<sup>(١)</sup>: عرفه البعض بأنه إنهاء حالة الحمل قبل الأوان أي قبل اكتمال نمو الجنين<sup>(٢)</sup>.

---

(١) لا مستحيل في علاج العقم: الشيخ جاد الحق على جاد الحق - أحكام الشريعة الإسلامية في قضايا طبية معاصرة نشر المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث المكانية بجامعة الأزهر بالدراسة ص ١٠٩.

(٢) كتاب سيدتي الحامل أنت مسؤولة عن حياتين: د/ عبد الله حسين با سلامة الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ ص ٨٨، الأمراض النسائية: د/ بشير ناصف و د/ محمد الشبلي طبع بالمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية الطبعة الأولى ١٩٨١م كلية الطب تونس - ص ٢٠٣، دائرة المعارف الحديثة: احمد عطية الله - موسوعة عامة في العلوم والآداب والفنون الطبعة الثانية ١٩٧٥ مكتبة الأنجلو المصرية - ص ٣٨.

(٣) الطب الشرعي والتحقيق الجنائي والأدلة الجنائية: د/ معوض عبد التواب، د/ سيموت دوس، د/ مصطفى عبد التواب نشر منشأة المعارف - في ١٢/٥/١٩٨٦ ص ٦١٦، الموجز في الطب الشرعي وعلم السموم: د/ محمود مرسى. د/ سحر كامل - نشر مؤسسة الجامعة للطباعة والنشر الإسكندرية ص ١٠٠، الطب الشرعي النظري والعلمي: د/ محمد عبد العزيز سيف النصر الطبعة الثانية ١٩٦٠ مطبعة مكتبة النهضة المصرية الدستور المرعي في الطب الشرعي: د/ إبراهيم باشا حسن - مفتش الصحة بمصر سابقا، = الطبعة الثانية بالطبعة الطبية الدرية ١٣٠٦ هـ ص ٣١٦، ص ٣١٧، الطب الشرعي والبوليس الفني الجنائي: د/ يحيى شريف، د/ محمد عبد العزيز سيف النصر، د/ محمد عدلي مشالي - مطبعة جامعة عين شمس - الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية - ١٩٧١ ص ١٩٧.

وعرفه البعض الآخر: بأنه إخراج الجنين عمدا من الرحم قبل الموعد الطبيعي لولادته، بأي وسيلة من الوسائل، في غير الحالات التي يسمح بها القانون<sup>(٣)</sup>، وقد يمز قانون العقوبات بين إجهاض الحامل لنفسها أو إجهاضها بفعل الغير، وأعتبر الجريمة الأولى جنحة بينما اعتبر الجريمة الثانية جناية<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المرصفاوى في القانون الجنائي: مرجع سابق ج ٢ ص ١٠٣٥، على نكي العرابي: القضاء الجنائي الطبعة الأولى ١٣٤٥ مطبعة دار النهضة العربية ١٩٩٣ - ص ٤٢٣، د/ طارق سرور - قانون العقوبات: ص ١٧٩.

(٢) الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٧٠، مجموعة أحكام النقض ش ٢١ ص ١٢٥٠ بندا ١، الطعن رقم ٢٦٠ سنة ٤٦ ق يومية ١٩٧٦ مجموعة أحكام النقض ش ٢٧ ص ٥٩٦ بندا ٤.

(٣) د/ هلاكي عبد اللاه أحمد - الحماية الجنائية لحق الطفل في الحياة: ص ٨٣، ٨٥.

(٤) د/ محمود نجيب حسني - الموجز في شرح قانون العقوبات القسم الخاص: مرجع سابق ص ٤٢٣، د/ طارق سرور - مرجع سابق ص ١٨٠.



## الفرع الرابع أنواع الإجهاض وأحكامه

مَهَيَّنَا:

يعتبر البحث في أنواع الإجهاض وصورة من الموضوعات الهامة وكثيرة التشعب حيث تختلف هذه الأنواع والصور باختلاف الزاوية التي ينظر منها، فأنواع الإجهاض نجد أنها تتغير بتغير مكان الرؤية، فإذا نظرنا إلى الإجهاض من حيث دور الإرادة فيها، وجدنا أنها تختصر في نوعين لا ثالث لهما وهما الإجهاض الطبيعي، أو التلقائي العمدي، أي المفتعل الذي لا يقع إلا بوجود تدخل إرادي أدى إلى وقوعه، وإذا نظرنا إلى أنواع الإجهاض من ناحية ثانية من حيث الدافع على ارتكابه لوجدنا أن هذه الأنواع متعددة بشكل كبير فالإجهاض قد يقع بدافع العلاج، حيث تكون هناك أسباب جنينية بحتة، فجعل من الإجهاض ضرورة لازمة وهذه الأسباب قد تتعلق بالأم أو بالجنين وما يهمنا في نطاق البحث بيان أنواع الإجهاض الهامة كما يلي:

أولاً: الإجهاض التلقائي أو الطبيعي.

ثانياً: الإجهاض بالعلاج.

ثالثاً: موقف القانون.

## أولاً: الإجهاض التلقائي أو الطبيعي:

يعرف الإجهاض الطبيعي أو التلقائي بأنه:

هو الذي يقع بصورة طبيعية دون أن تتدخل الإرادة في أحداثه فيقوم الرحم بطرد الجنين الذي لا يمكن تكمّل له عناصر الحياة<sup>(١)</sup>، وأسبابه كثيرة وإن كان السبب يبقى مجهولاً في أغلب الحالات ويمكن أن يكون لأسباب تتعلق بالبويضة الملقحة ذاتها، حيث أن التطور الشاذ للبويضة الملقحة يعتبر مسئولاً عن ٥٠% من حالات الإجهاض التلقائي<sup>(٢)</sup>، ويؤكد ذلك د/ البار إذ يقول: لقد وجد أن نسبة كبيرة من هذه الأجنة المجهضة تلقائياً مشوهة تشويهاً شديداً أو بها إصابات بالغة في الصبغيات الكروموسومات وتتراوح نسبة إصابة الكروموسومات ما بين ٧٠، ٩٠% من الأجنة المجهضة تلقائياً<sup>(٣)</sup>.

ويقع الإجهاض التلقائي قبل الأسبوع الثاني عشر من الحمل للأجنة المشوهة والميتة وإن استمر من هذه الأجنة بعد الأسبوع الثاني عشر فهو نادر الحدوث تسبباً وإن استمر فيكون ذلك بإذن الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

---

(١) مشكلة الإجهاض: د/ محمد علي البار - ص ١٢ وخلق الإنسان بين الطب والقرآن: ص ٤٣١، ص ٤٣٢، والجنين المشوه والأمراض الوراثية: ص ٧١ - نفس المؤلف.

(٢) الإجهاض في القانون الجنائي: د/ منال مروان منجد - ص ١٠٩.

(٣) من علم الطب القرآني: د/ عدنان شريف - الطبعة الثانية ١٩٩٢م طبعة دار العلم للملايين ببيروت - ص ١٩١، والإجهاض: د/ ماهر مهران - طبعة مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ببيروت، وسيدتي الحامل أنت مسئولة عن حياتين: د/ عبد الله باسلامة - ص ٩٠.

(٤) الموسوعة الطبية الحديثة: مؤسسة PRESS .GOL DEN. ترجمة لجنة النشر العلمي بوزارة التعليم العالي الجزء الأول ص ٢٦، ص ٢٨ - بدون تاريخ نشر.

- الاكتشافات العلمية الحديثة: د/ سليمان عمر مؤمن - ص ٢٥ الإجهاض بين الفقه والطب والقانون: د/ سيف الدين السباعي ص ٧٠، أحكام الجنين: د/ عمر غانم - مرجع سابق ص ١١٤.

والأحكام التي يمكن إيرادها بشأن الإجهاض التلقائي، نجد أنها لا تتجه إلى نفس الفعل الحاصل بدون إرادة المرأة، إذ أن ما حصل لا يمكن وصفه بحل أو حرمة، لأنه من غير إرادة ولا قصد من المرأة، ولا يد لأحد فيه، ولا يمكن أن يلصق ما حصل بها. والأحكام الشرعية تبنى على ما حصل بإرادة وقصد، إذا المقاصد معتبرة في جميع التصرفات والأمور بمقاصدها<sup>(١)</sup>.

ومن ثم فإن الإجهاض التلقائي لا إثم فيه ولا مؤاخذة<sup>(٢)</sup>.

وقد وصف ابن القيم<sup>(٣)</sup> - رحمه الله تعالى - هذا النوع من الإجهاض وصفا دقيقا يستحق كل إعجاب وتقدير إذ يقول " فإن قيل: ما سبب الإجهاض الذي يسمونه الطرح قبل كمال الولد؟ قيل: الجنين في البطن بمنزلة الثمرة في الشجرة، وكل منهما له اتصال قوي بالأم، ولهذا يصعب قطع الثمرة قبل كمالها من الشجرة، وتحتاج إلى قوة، فإذا بلغت الثمرة نهايتها سهل قطعها، وربما سقطت بنفسها، وذلك لأن تلك الرباطات و العروق التي تمدها من الشجرة كانت في غاية القوة، والغذاء، فلما رجع ذلك الغذاء إلى تلك الشجرة ضعفت تلك الرطوبات والمجاري، وساعدها نقل الثمرة فسهل أخذها، وكذلك الأمر في الجنين، فإنه ما دام في البطن قبل استحكامه وكماله، فإن رطوباته وأغشيته

---

(١) الأشباه والنظائر: لابن نجيم: ص ٢٧، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٣٨.

(٢) أحكام الإجهاض: د/ محمد نعيم ياسين - ص ٢٤٥، قضية تحديد النسل: لأم كلثوم الخطيب - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - الدار السعودية للنشر والتوزيع جدة، الإجهاض أثاره وأحكامه: د/ عبد الرحمن النفيس - مقال بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد السابع ص ١٠٤، ص ١٠٦/سنة ١٤١١هـ.

(٣) يقول د/ البار في كتابه خلق الإنسان بين الطب والقرآن "إن ابن القيم رحمه الله تعالى يحدثنا عن أسباب الإجهاض التلقائي - بلغة أخاذة جميلة، ومع ذلك لا يكاد يترك مما يقوله الطب اليوم إلا شيئا يسيرا فهو يصور سبب الولادة أولا ثم يتحول إلى الإجهاض والسقوط قبل التمام فيوضحه بالمقارنة مع الثمرة وسقوطها من الشجرة ولا يكاد يترك في ذلك شيئا من الأمراض والأسباب التي يذكرها الطب الحديث إلا ذكرها - خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د/ البار - ص ٤٣٥، ص ٤٣٦.

تكون مانعة له من السقوط، فإذا تم وكمل ضعفت تلك الرطوبات وانتهكت الأغشية، وأصبحت تلك الرطوبات المزلقة فسقط الجنين، هذا هو الأمر الطبيعي الجاري على استقامة الطبيعة وسلامتها، وأما السقوط قبل ذلك فلفساد في الجنين وفساد في طبيعة الأم، أو ضعف الطبيعة، كما تسقط الثمرة قبل إدراكها لفساد يعرض، أو لضعف في الأصل، أو لفساد يعرض من خارج، فإسقاط الجنين لسبب من هذه الأسباب الثلاثة والآفات التي تصيب الأجنة بمنزلة الآفات التي تصيب الثمار<sup>(١)</sup>، ويؤيد ما ذهب إليه ابن القيم قوله ﷺ «إذا وقعت النطفة في الرحم يعث الله ملكا فقال يا رب مخلقة أم غير مخلقة فإن قال غير مخلقة مجتها الأرحام بما ﷻ»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الأطباء أن علاج الإجهاض التلقائي يتوقف على معرفة السبب فإذا عرف السبب أصبح العلاج ممكنا، ويكون العلاج الوقائي من بداية الحمل التالي للإجهاض.

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: للعلامة شمس الدين محمد أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية - تصحيح الشيخ طه يوسف شاهين - طبعة دار الطباعة المحمدية ١٣٨٨ هـ - ص ٢٢٥، ٢٢٦ - أحكام الجنين: عمر بن غانم - ص ١١٤ أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي: د/ إبراهيم بن محمد قاسم - ص ١٢٠.

(٢) نوازل الأصول في أحاديث الرسول ﷺ: لمحمد بن علي بن الحسن أبو عبد الله الحكيم الترمذي - دار الجيل ببيروت ١٩٩٢م الطبعة الأولى تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة ج ١ ص ٢٦٧، فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي - طبعة دار المعرفة ببيروت ١٣٧٩م تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي - محب الدين الخطيب ج ١ ص ٤١٩.



## ثانيا: الإجهاض العلاجي.

يطلق على هذا النوع بحسب تغير مصطلحات أهل الطب بالإجهاض الدوائي أو الإجهاض العلاجي الاضطراري<sup>(١)</sup> والمرض والفرق بينهما أن المرض أمر متوقع بحيث يذكر أهل الاختصاص أن الأم فيها مرض يخشى زيادته أو تطوره بالحمل وعند ذاك ينصحون بالإجهاض لدفع الخطر المتوقع.

أما العلاجي: فهو دفع لخطر واقع بالفعل، ولا سبيل لدفع هذا الخطر الواقع على الأم إلا بالإجهاض، فيكون الإجهاض في هذه الحالة.. علاجاً ووسيلة لإنهاء معاناة الأم والإجهاض العلاجي يندرج تحته قسمان الأول:

الأول: الإجهاض خشية مرض الأم أو موتها.

الثاني: الإجهاض لتشوه الجنين أو مرضه أو موته.

القسم الأول: الإجهاض خشية مرض الأم أو موتها.

يلجأ الأطباء إلى هذا النوع من الإجهاض للمحافظة على حياة الأم في حالات يصعب معها استمرار الحمل، وقد يكون ذلك لخطر محقق يصيب الأم من جراء الحمل أو للمحافظة على حياة طفل موجود وتتحصر حالات الإجهاض العلاجي فيما يلي:

١- أن تكون الحامل بوضع يهدد حياتها بالخطر إن لم تلجأ إلى الإجهاض<sup>(٢)</sup>.

٢- أن يعقب الحمل إذا استمر عاهة ظاهرة في بدن الأم بحيث يثبت بتقرير أهل الخبرة<sup>(١)</sup> أنه لا سبيل لتجنبها إلا بالإجهاض.

---

(١) مسألة تحديد النسل وقاية وعلاجاً: د/ محمد البوطي - الطبعة الرابعة توزيع مكتبة الفارابي دمشق ص ٩٥.

(٢) الإجهاض بين الطب والفقه والقانون: د/ سيف السباعي - ص ١٣، الطبيب أدبه وفقه: ه د/ زهير السباعي

- ص ٢٦٥.



٣- أن يتكون وضع يهدد حياة رضيع موجود بالهلاك كأن يجف ثدي الأم من اللبن بسبب الحمل وغلب على الظن عجز الأب عن استئجار ممرض للطفل الرضيع<sup>(٢)</sup>.

وبعد هذه الحالات فإنه لا يلجأ إلى الإجهاض العلاجي إلا في حالة الضرورة<sup>(٣)</sup> أما إذا أمكن دفع الضرورة بوسيلة أخرى فلا يجوز الإجهاض.

---

(١) وقد ذكر الأطباء أنواع كثيرة من الأمراض يزيد بها الحمل تصبح خطراً على حياة الأم منها ١ - أمراض القلب ٢ - أمراض الكلى المزمنة ٣ - الأمراض الخلقية مثل سرطان الثدي وعنق الرحم التي تزداد بالحمل ٤ - أمراض الدم تعتبر بعض أمراض الدم المصحوبة بتجلط من الأسباب الداعية إلى الإجهاض، أما ضغط الدم فيبادر ما يؤثر على الحمل إلا في حالة وجود نزيف في قاع العين فإن ذلك ليستدعي إجراء الإجهاض ٥ - الأمراض العقلية والنفسية ٦ - وهناك مجموعة من الأمراض تختلف فيها وجهات نظراً الأطباء فهناك من يرى أنها تستدعي الإجهاض، ومنهم من يرى أنها لا تستدعيه مثل أمراض الجهاز التنفسي والبول السكري.

ينظر في أنواع هذه الأمراض: -

- الإجهاض بين الفقه والطب والقانون: د/ سيف السباعي - ص ٩٣، ٩٤، ٩٦

By 'p (700 - 708) Clinical Heart Disease، samouyoarm

مشكلة الإجهاض: د/ البار - ص ٣٠، ٣٢، ٣٣، أصول الطب الشرعي وعلم السموم: د/ محمد أحمد سليمان - الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ مطابع دار الكتاب العربي ص ٢٤٢، خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د/ البار - ص ٤٣٩.

(٢) حاشية ابن عابدين: ج ٣، ص ١٨٥.

(٣) عرف د/ وهبة الزحيلي: الضرورة بأنها أن تطرأ على الإنسان حالة من الخطر أو المشقة الشديدة بحيث يخاف حدوث ضرر أو أذى بالنفس أو بالعضو أو بالعقل أو بالمال وتوابعها ويتعين أو يباح عندئذ ارتكاب الحرام أو ترك الواجب أو تأخيرها عن وقته دفعا للضرر منه في غالب ظنه ضمن قيود الشرع.

نظرية الضرورة الشرعية: د/ وهبة الزحيلي - مؤسسة الرسالة طبعة ثانية ١٩٧٩ - ص ٦٧

- وعرفها د/ عبد الكريم زيدان: بأنها الحالة الملجئة لتناول الممنوع شرعاً، وقتل:

هي بلوغ الإنسان حداً إن لم يتناول الممنوع هلك أو قارب.

حالة الضرورة في الشريعة الإسلامية: د/ عبد الكريم زيدان - ص ١٠

وقد ذكر العلماء أن الضرورة لا تكون شرعية إلا إذا تحقق فيها الشروط التالية: -

١ - أن تكون الضرورة ملجئة بحيث يخشى تلف النفس، أو العضو، إن لم يرتكب المحظور. -

ويعتمد القول بجوار إجهاض الجنين إذا كان هناك خطر محقق على حياة الأم للضرورة والحاجة والعذر مباح منه ما دعت إليه الحاجة أو الضرورة ويجب إذا توقف عليه حياة الأم.

- 
- ٢ - أن تكون أسباب الضرورة قائمة لا متوقعة، بحيث يغلب على الظن خوف الهلاك والتلف على النفس، أو المال، أو العقل، وتكون المخاوف مستندة إلى دلائل واقعة بالفعل.
- ٣ - أن لا يكون لدفع الضرورة وسيلة أخرى من المباحات إلا المخالفة وارتكاب المحرم.
- ٤ - أن يقتصر فيما يباح فعله للضرورة على الحد الأدنى لدفع الضرر، لأن إياحة الحرام حرام والضرورة تقدر بقدرها.
- ٥ - أن تكون المصلحة المستفادة من إياحة المحذور بسبب هذه الضرورة أعظم أهمية في نظر الشارع من المصلحة المستفادة من تجنب المحذور، أو أن تكون المفسدة المترتبة على تجنب المحذور أعظم من المفسدة المترتبة على ارتكابه ينظر:
- قواعد الأحكام ج ١ ص ٨٨، ٩٢، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٥ - ٩١، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ١٧٢ - ص ١٨٠، أنواء البروق في أنواع الفروق: أحمد بن إدريس القراقي طبعة عالم الكتب ج ١ ص ٢١٢، المنشور في التواعد الفقهية: بدر الدين بن محمد بن بهادر الزركشي - نشر وزارة الأوقاف الكويتية ج ١ ص ٣٤٩، شرح مختصر خليل للخرشي: ج ٨ ص ٢٠، شرح حدود بن عرفة: محمد بن قاسم الرصاع المكتبة العلمية ص ٥١٢، نظرية الضرورة: د/ وهبة الزحيلي - ص ٦٩، ص ٧٠.

وقد أئفق الفقهاء على أنه يجب التفرق بين حالتين:  
الأولى: قبل نفخ الروح وهي مدة مائة وعشرين يوما الأولى.  
الثانية: بعد نفخ الروح.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل نفخ الروح:

لم يذكر فقهاء السلف أسبابا تتيح الإجهاض إلا في حالات محددة ذكروها على سبيل المثال لا الحصر<sup>(١)</sup> ولعل ذلك كان متناسبا مع معارفهم الطبية ولم يكن لديهم من تطور الطب وآلية ما يمكنهم من معرفة الكثير من الآفات التي تصيب الجنين أو الأم إذا بقي في بطنها بدون إجهاض<sup>(٢)</sup>.  
ويعتمد القول بجواز إجهاض الجنين إذا كان هناك خطر محقق على حياة الأم للضرورة والحاجة والعذر مباح منه ما دعت إليه الحاجة أو الضرورة ويجب إذا توقفت عليه حياة الأم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) وذلك كالحقوق على الرضيع من الهلاك بانقطاع لبن أمه بالحمل، مع عجز الأب عن استئجار مريض له وعدم وجود بديل عن لبن الأم حاشية ابن عابدين: ج ٣ ص ١٨٥.

(٢) أحكام الإجهاض: د/ محمد نعيم ياسين - ص ٢٦٤.

(٣) وقد أجاز الفقهاء المعاصرين الإجهاض إذا ترتب على ذلك التوقف على حياة الأم ينظر الإجهاض في الدين والطب القانوني د/ حسان حتوت مقال في مجلة المسلم المعاصر عدد ٣٥ ١٤٠٣هـ - ص ١٠٢، الطفل المثالي في الإسلام د/ عبد الغني الخطيب ٥٩، ومجلة الأزهر عدد ٢ صفر ١٣٩٧هـ - ص ٣٤٢، الأحكام الشرعية للأعمال الطبية د/ أحمد شرف الدين ص ٢٨، ص ٢٩، فتاوى شرعية وبحوث إسلامية للشيخ حسنين مخلوف ص ١٧٤، الحلال والحرام د/ يوسف القرضاوي ص ٢١١، ٢١٢ بحوث في الشريعة الإسلامية والقانون د/ محمد عبد الجواد محمد ص ٤٩، ٥٥، ص ٥٧، الفكر الإسلامي القضايا الطبية المعاصرة د/ ثوقي الساهي ص ٧٦، ص ٧٧.

وقد أقر الفقهاء أن الإجهاض قبل تمام أربعة أشهر من عمر الجنين يختلف في حقيقته وحكمه الشرعي عن الإجهاض بعدها ولا يساويه<sup>(١)</sup>، ممن أباحه منهم في تلك المدة فالتمييز واضح بين المرحلتين، ومن حرمة في المرحلتين، فإنه لا ينكر وجود فرق بين المرحلتين<sup>(٢)</sup>، ولذلك لم يعللوا تحريمه في مرحلة ما قبل نفخ الروح بأنه قتل لآدمي، وإنما إتلاف لمخلوق وآله أن ينفخ فيه الروح، ويصبح آدمياً، ويدل لذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه والذي يدل على أن الجنين قبل تمام أربعة أشهر مخلوق لا روح فيه، ولا تنفخ فيه الروح إلا بتمام أربعة أشهر فالتسوية بين المرحلتين إهمال لما دل عليه هذا الحديث.

ولذلك يمكن وفقاً لما سبق القول بجواز الإجهاض في هذه المدة لدفع ضرر متوقع إذا أفاد أطباء متخصصون أن استمرار الحمل سيؤدي حتماً إلى ضرر على الأم وذلك مرحلة الأربعين يوماً الأولى إذ الإجهاض في مرحلة الأربعين يوماً الثانية فهو أشد في الحكم، لذلك ينبغي التشديد وعد التساهل في المسوغات المبيحة للإجهاض إلا في حالة الخطر الواقع أو الغالب على الظن، ترجيحاً لإحدى الضررين وهذا التفصيل يتمشى مع ما دل عليه ابن مسعود وهو ما ذهبت إليه اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالسعودية<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر فتاوى اللجنة الدائمة السؤال السادس ( شأن الفروق بين الحياة التي تكون قبل نفخ الروح وبعده) ج ١ ص ٣٢.

(٢) الذين ذهبوا إلى إباحته قبل نفخ الروح: الفقهاء من (الحنفية) على خلاف بينهم، وجمهور (الشافعية) وبعض (الحنابلة)، ينظر: حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ١٨٥، الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٥٦، نهاية المحتاج: ج ٨ ص ٤٤٢، حاشية البجيرمي على الخطيب: ج ٣ ص ٣٠٣، ج ٤ ص ٤٠، الإنصاف للمر داوي: ج ١ ص ٣٨٦ الفروع: ج ١ ص ٢٨١ والذين ذهبوا إلى التحريم المالكية في المعتمد عندهم، الذخيرة: ج ٤ ص ٤١٩، فتح العلي المالك: لأحمد عليش - ج ١ ص ٤٠٠.

(٣) أجابت اللجنة على سؤال مقدم من مديري عام مستشفيات المملكة وذلك بالفتوى رقم ١٧٥٧٦ في ١٩/١/١٤١٦هـ عن حكم الإجهاض ونص الفتوى أولاً: حكم الإسقاط ما يلي.



وأرى أنه إذا كان الإجهاض هو الوسيلة الوحيدة لإنقاذ حياة الأم ولا مجال للجمع بين حياة الأم وحياة جنينها عندما يتحتم على أهل الاختصاص من الأطباء الموثوقين تقديم حياة الأم على حياة جنينها، علما أن حياة الجنين لها من الحرمة ما لحياة أمه.

ولكن إذا تعذر الإبقاء على حياة الأم إلا بالإجهاض لما في بطنها عندما ترتكب أهون الشرين وأخف الضررين وأن الفقهاء: قد نصوا على أن ما لا يمكن تحصيل مصلحته إلا بإفساد بعضه كقطع اليد المتأكلة حفظا للروح إذا كان الغالب السلامة فإنه يجوز قطعها.

- 
- ١- الأصل أن إسقاط الحمل في مختلف مراحله لا يجوز شرعا.
  - ٢- إسقاط الحمل في مدة الطور الأول وهي مدة الأربعين لا تجوز إلا لدفع ضرر متوقع أو مصلحة شرعية، تقدر كل حالة بعينها من المختصين طبيا وشرعا، أما إسقاطه في هذه المدة خشية المشقة في تربية الأولاد، أو خوفا من العجز عن تكاليف المعيشة والتعليم، أو من أجل مستقبلهم، أو اكتفاء بما لدى الزوجين من الأولاد فغير جائز.
  - ٣- لا يجوز إسقاط الحمل إذا كان علقه أو مضغة حتى تقرر لجنة طبية موثوقة أن استمراره خطر على سلامة أمه، بأن يخشى عليها الهلاك من استمراره فإن كان كذلك جاز إسقاطه، بعد استنفاد كافة الوسائل لتلافي تلك الأخطار أ - هـ.

ولكي يكون الإجهاض شرعيا لابد من توافر شروط هي تطبيق القاعدة الضرورية.

- ١- تعذر علاج الأم بغير الإجهاض، واعتبار الإجهاض الحل الوحيد لإنقاذها من الخطر.
- ٢- ثبوت الخطر بشهادة طبيين عدلين متخصصين.
- ٣- أن تكون خطورة الحالة مرتبطة بوجود الحمل الذي سبب الآفة أو اشتدادها.
- ٤- وجود آفة تعرض حياة الأم للخطر المؤكد سواء كانت طارئة وتستوجب علاجها بالإجهاض، أو كانت مرضا سابقا ازداد بالحمل ونص الأطباء الموثوق بهم أن استمرار الحمل يشكل خطرا على حياة الأم.
- ٥- ينظر موقف الإسلام من الأمراض الوراثية: د/ محمد عثمان بشير - مقال في مجلة الحكمة عدد ٦ صفر ١٤١٦ هـ - ص ٢١٧، الإجهاض آثاره وأحكامه: د/ عبد الرحمن النفيسة - مقال في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة عدد (٧) ١٤١١ هـ - ص ١٢١.



ولا شك أن المصلحة في إبقاء حياة الأم مقدم على حياة الجنين لأنها أصله وهي عماد أسرته وإذا قدر لها فيمكنها أن تتجب مرات ومرات.

وجمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> استدلوا بعموم الآيات الدالة على تحريم القتل والأحاديث الواردة فيها باعتبار أن الجنين نفس تماثل أمه وأنه لم يرد في الشرع إحياء نفس بقتل نفس أخرى. لاستوائهم في عصمة الدم.

وقد ذهبت اللجنة العلمية للموسوعة الفقهية إلى القول بجواز إجهاض الجنين ولو بعد نفخ الروح إذا كان هو السبيل الوحيد لإنقاذ أمه من الهلاك المحقق<sup>(٢)</sup>.

وقد صدرت الفتوى رقم ٩٤٥٣ في ٢٩ / ٣ / ١٤٠٦ هـ من الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء والفتوى رقم ١٤٠ في ٢٠ / ٦ / ١٤٠٧ هـ والفتوى رقم ١٧٥٧٦ في ١٩ / ١ / ١٤١٦ هـ بجواز ذلك.

(١) شرح كنز الدقائق: ج ٨ ص ٢٢٣، حاشية ابن عابدين: ج ٢ ص ٢٥٢، ص ٢٥٣،

- ويرى (المالكية) تحريم الإجهاض من أول يوم على المعتمد.

- مواهب الجليل للخطاب: ج ٣ ص ٤٧٧، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب: لأحمد بن يحيى الوشرسي تحقيق جماعة من العلماء بإشراف د/ محمد حجي ١٤٠١ هـ - دار المغرب الإسلامي ببيروت: ج ٤ ص ٢٣٦، جواهر الإكليل شرح مختصر جليل: ج ١ ص ١١٧، الذخيرة للقرافي: ج ٢ ص ٤٧٩.

وعلى (الشافعية) بعدم جواز الإجهاض أنه لا يجوز قتل الميؤس من حياته لمرض أمه فلا يقتدي عليه بالإجهاض إنقاذ أمه.

نهاية المحتاج: ج ٨ ص ٤٤٢، حاشية البجيرمي: ج ٣ ص ٣٠٣، حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي: ج ٩ ص ٤١، الحاوي للما وردي: ج ٣ ص ٢٣١، روضة الطالبين: ج ١ ص ٦٦٢، المجموع شرح المذهب: ج ٥ ص ٢٧٠، الإتناف للمرداوي: ج ١ ص ٣٨٦، الفروع لابن مفلح: ج ١ ص ٢٨١، إعلام الموقعين وقد (ذهب الحنابلة) إلى عدم جواز الإجهاض إلا في الأربعين يوما الأولى على المشهور في المذهب. الإتناف: ج ٨ ص ٣٨.

(٢) الموسوعة الفقهية: ج ٢ ص ٥٧ وهو ما عليه الفقهاء المعاصرين.

تنظيم النسل وموقف الشريعة الإسلامية منه: د/ عبد الله بن عبد المحسن الطريقي - الطبعة الثانية توزيع مكتبة الحرمين ومكتبة الرشد بالرياض ١٤١٠ هـ ص ٢٣٠ الولاية على النفس راض الشاذلي ص ٦٥.

## المرحلة الثانية: إذا كان الخطر بعد نفخ الروح في الجنين:

- إذا تيقن حدوث خطر للأم بعد نفخ الروح في الجنين. فإن الفقهاء أجمعوا على أنه يحرم إجهاض الجنين بعد مرور أربعة أشهر من تكونه في بطن أمه<sup>(١)</sup> حيث تنفخ فيه الروح كما أخبر به الرسول ﷺ في الحديث وحينئذ يصبح نفسا إنسانية معصومة، ولا يجوز التعدي عليها بالإجهاض حتى ولو تعارضت حياته مع حياة أمه ومهما كانت الأعذار والمسوغات.

## موقف القانون:

اختلف فقهاء القانون في إباحة الإجهاض لأسباب علاجية تتعلق بالأم فالإجهاض أمر متفق عليه ولكن الخلاف يثور حول الأسباب التي تجعل من الإجهاض أمر مباحا وهذا الاختلاف مرجعه إلى اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول: تتجه أغلب القوانين الوضعية الحديثة<sup>(٢)</sup> إلى النص صراحة على إباحة إنهاء حالة الحمل إذا كان ذلك لازما لإنقاذ حياة المرأة الحامل، وبعض القوانين تجعل من هذا السبب، السبب الوحيد الذي يبرر إجهاض الحامل والتضحية بالجنين في سبيل المحافظة على حياة المرأة الحامل ومنها تشريعات القانون السوري والكويتي<sup>(٣)</sup>.

الاتجاه الثاني: تذهب بعض التشريعات الجنائية الحديثة إلى التوسع في أسباب الإباحة لنوع طبية تتعلق بالأم الحامل، حيث أنها تسمح بإنهاء حالة الحمل ليس فقط عندما يكون ذلك لازما، لإنقاذ حياة المرأة الحامل، وهذا الاتجاه

---

(١) حاشية عابدين بن: ج ٣ ص ١٨٥، الذخيرة للقرافي: ج ٤ ص ٤١٩، نهاية المحتاج: ج ٨ ص ٤٤٢، الفروع لابن مفلح: ج ١ ص ٢٨١، المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ٣١.

(٢) الأستاذ محمود زكي شمس - الموسوعة العربية للاجتهادات القضائية الجزائية ص ٢٥٥٦.

(٣) وقد نص المشرع الكويتي في نص المادة ١٧٥ على عذرا معفيا من العقاب في حال ارتكاب الإجهاض على حياة الحامل وليس صحتها، مشار إليه في الإجهاض د/ منال مروان هاشم، ص ١١٣.

يؤيده الشرع الفرنسي<sup>(١)</sup> ، شريطة أن سيتم الإنهاء الإرادي للحمل ضمن مجموعة من الإجراءات والشروط أهمها أن يتم على يد طبيب يمارس نشاطه ضمن مؤسسة صحية عامة أو خاصة مستوفية للشروط القانونية المطلوبة ويتم الإجهاض العلاجي في أي وقت دون التقيد بمدة زمنية معينة كما هو الحال في الإجهاض المبكر وإن مثل ذلك ذهب التشريع الإنجليزي، وسلكت ذلك الاتجاه المملكة العربية السعودية والمشرع التونسي وكل هذه التشريعات تبيح الإجهاض حفاظا على صحة الحامل من ضرر جسيم يهددها، والضرر الواقع على الحامل هنا هو الضرر غير المألوف وغير المعتاد.

الاتجاه الثالث: ويمثله التشريع المصري<sup>(٢)</sup>: الذي جاء خاليا من نص يعالج حالة الإجهاض الطبي المتعلق بصحة المرأة الحامل مما دفع الفقه والقضاء إلى التعرض للإجهاض في سبيل معالجة ما سكت عنه المشرع.

١- ذهب البعض إلى السماح بإسقاط الحمل إذا كان استمراره يتضمن خطرا على حياة الأم أو يهدد صحتها تهديدا جسيما وكان الإجهاض هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر وذلك تأسيسا على توافر حالة الضرورة المقررة بالمادة (٦١) عقوبات<sup>(٣)</sup>.

---

(١) نصت المادة ١٦٢ فقرة ١٢ على أنه فيما يتعلق بالإجهاض العلاجي (يمكن ممارسة الإنهاء الإرادي للحمل في أي وقت إذا شهد طبيبان بعد الفحص الشامل والمناقشة بأن استمرار الحمل يعرض صحة المرأة الحامل إلى خطر جسيم أو يوجد احتمال قوي بأن الجنين مصاب بمرض عضال خطير لحظة التشخيص) Lorgvior (J.) et (A) Droit Penalspec.ol .Dailoz ،gedition 1996 ،P. 21. Decheix (P.) ،op. Cit. . ،P. 15.

(٢) د/ رؤوف عبيد - جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال: ص ٢٢٠، المرصفاوي في القانون الجنائي: ج ٢٥٦.

(٣) من المقرر أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تضييق بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في=

٢- ذهب البعض إلى إباحة هذا النوع من الإجهاض العلاجي تأسيساً على الحق المقرر قانوناً للأطباء المباشرة الأعمال العلاجية ومن ثم فإنه وفقاً لما ذهب إليه أصحاب هذا القول أن تتوافر الشروط المتطلبية لإباحة الأعمال الطبية بصفة عامة، وأخصها أن يجري عملية الإجهاض من طبيب وفقاً للأصول الطبية المستقرة في علم الطب والنساء والولادة وأن ترضى الحامل بهذا التدخل<sup>(١)</sup> الطبي فضلاً على أن يكون إجراء هذه العملية استجابة 'ضرورة' علاجية يترك للطبيب تقديرها على مسئولية تحت رقابة القضاء<sup>(٢)</sup>.

### القسم الثاني: الإجهاض لتشوّه الجنين أو مرضه.

تمر الأجنة بمراحل تكوين وتخلق تستغرق تسعة أشهر غالباً ما تمر بسلام فتستقبل الأم وليدها سليماً معافى يشبه الصورة التي رسمها له والتي ذكرت في

---

=حلوله، ويشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسئولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به.

نقض ٢ / ١١ / ١٩٧٥ مجموعة أحكام النقض ش ٢٦ ق رقم ١٤٧ ص ٦٧٥، جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٨٣ مجموعة أحكام النقض ش ٢٤ ق رقم ٨٨ ص ٤٣٢،، جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٩٤ مجموعة أحكام النقض ش ٤٥ ق رقم ٧٨ ص ١١٢٩، ٢٥ / ١ / ١٩٩٥ مجموعة أحكام النقض ش ٤٦ ق رقم ٢٦ ص ٢٧٢.

(١) وذلك مثلاً في حالة إنقاذ الحامل من موت محقق أو محتمل كحالة الحمل العنقودي الذي يتكون من خلايا حية لها قدرة على الانتشار داخل الرحم وخارجه فيمثل خطورة على حياة الأم مما يقتضي التخلص من الحمل بأسرع ما يمكن.

انظر بالتفصيل د/ عبد الله حسين بإسلامه: الحياة الإنسانية داخل الرحم بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي: سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ١٩٨٥م - ص ٧٧.

(٢) د/ محمد عبد الوهاب الخولي - المسئولية الجنائية للأطباء عند استخدام الأساليب المستحدثة في الطب والجراحة. د/ حسن محمد ربيع - الإجهاض في نظر المشرع الجنائي دراسة مقارنة: دار النهضة = العربية ١٩٩٥ ص ١١٥، د/ مهند صلاح أحمد - الحماية الجنائية للجسم البشري في ظل الاتجاهات الطبية الحديثة: دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ٢٠٠٢ ص ٤٧، - نقض ١٣ / ١٠ / ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض سنة ٢٠ رقم ٢٠٠ ص ١٠٢.



القرآن الكريم قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ (١)

وقال جل شأنه: ﴿يَتَأْتِيَ الْإِنْسَانُ مَا عَرَّفَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ (٢) الَّذِي خَلَقَكَ

فَسَوَّكَ فَعَدَلَكَ ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ (٣) ويقول تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (٤) فهذه الآيات تدل على أن

الحق سبحانه وتعالى، إذا أراد لإنسان أن يولد وأن يعيش حياة طبيعية خلقه سبحانه وتعالى في أحسن تقويم، وصوره في صورة سوية أرادها له الحق سبحانه وتعالى ليتميز بها عن سائر الخلق إلا أن مشيئة الله تعالى، قد تقتضي أن يولد الطفل وبه عيب خلقي لا يؤثر على أسباب حياته واستمرارها وبعض هذه العيوب يمكن إصلاحها، وبعضها لا يستعصي على ذلك، مع التقدم العلمي والتطور التقني في مجال الطب وغيره، ولكن هذا لا يمنع من حدوث تشوهات خلقية للأجنة، وقد تفاجأ الأم بأن وليدها مشوه أو مصاب بمرض خطير لأمل من الشفاء منه ومن هنا تكون المأساة ولبيان الحكم الشرعي في إجهاض الجنين المشوه لا بد وأن نفرق في ذلك بين مرحلتين:

الأولى: إذا تم اكتشاف التشوهات الخلقية قبل نفخ الروح.

الثانية: إذا تم اكتشاف التشوهات الخلقية بعد نفخ الروح.

---

(١) سورة التين: الآية (٤).

(٢) سورة الانفطار: الآيات (٦، ٧، ٨).

(٣) سورة آل عمران: الآية (٦).



## المرحلة الأولى:

### إجهاض الجنين المشوه قبل نفخ الروح

لقد تعرض فقهاء السلف للجنين المشوه وذكرنا مثالا لذلك حال الكلام عن التوائم ولكنهم لم يتعرضوا لحكم إجهاضه وهو في رحم الأم حيث لم تثار هذه المسألة في عصرهم، وسبق القول أن تشوهات الجنين ومعرفتها من المسائل المستحدثة وأن مقتضى ما ذهب إليه الأئمة جوازه، فمن أباحه منهم بإطلاق فالأمر واضح ومن منعه منهم فقد ورد عنهم تقييد التحريم بالعدر، كما قيده بكون الحمل ناتجا عن زنا.

وأقرر أن الشريعة الإسلامية تحرم الإجهاض لأنه اعتداء على مخلوق ضعيف خلقه سبحانه وتعالى دون جريرة ولا مبرر قال تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ <sup>(١)</sup> وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وجاء في بيعة النساء أن لا يقتل أولادهن.

قال سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ <sup>(٣)</sup> ومن الآيات فقد حرم الله سبحانه وتعالى قتل الأولاد وعد ذلك من الكبائر ولم تعرف

---

(١) سورة الأنعام: الآية (١٥١)، الإسراء: الآية (٣٣).

(٢) سورة الإسراء: الآية (٣١).

(٣) سورة الممتحنة: الآية (١٢).

الشريعة الإسلامية بين ما إذا كان الجنين سليم معافى أم معتل مشوه الخلقة فالكل لهم عصمة الدم.

أراء الفقهاء المعاصرين في إجهاض الجنين المشوه قبل نفخ الروح انقسمت اتجاهاتهم وآرائهم إلى اتجاهين:

الأول: يرى عدم جواز إسقاط الجنين المشوه قبل نفخ الروح

ويمثل هذا الرأي كل من د/ محمد رمضان البوطي<sup>(١)</sup>، د/ عبد الله حسين باسلامه<sup>(٢)</sup>(٣)، د/ محمد التميمي<sup>(٤)</sup>، د/ عبد الفتاح إريس<sup>(٥)</sup>، د/ مصباح المتولي حماد<sup>(٦)</sup>.

---

(١) مسألة تحديد النسل: ص ٩٠.

(٢) هو الدكتور (عبد الله حسين باسلامه): رئيس المجلس العربي لاختصاص أمراض النساء والولادة ورئيس قسم أمراض النساء والولادة بكلية الطب جامعة الملك عبد العزيز بجدة وعضو مجمع الفقه الإسلامي بجدة.

(٣) الجنين تطوراتهِ وتشوّهاتهِ: ملحق مطبوع مع كتاب الجنين المشوه للدكتور البار - ص ٤٨٣، ٤٩١.

(٤) الإجهاض أحكامه وحدوده في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي دراسة مقارنة: د/ محمد بن يحيى بن حسن الجيمي - كلية الملك فهد الأمنية ص ٨١، ٨٢.

(٥) الإجهاض من منظور إسلامي: ص ٥٨.

(٦) إجهاض الجنين المعيب: ص ٢٨.

واستندوا في رأيهم هذا إلى ما يلي:

١- أن إسقاط الجنين بسبب التشوهات الخلقية لا يدخل تحت الضرورة وبالتالي لا يجوز إجهاضه لهذا السبب، وذلك لأنه لا يستطيع أحد أن يجزم بأن الجنين سيولد مشوها وبالتالي فإن مسألة التشوه تدخل في منطقة الظن والاحتمال وتخرج من منطقة اليقين والجزم وأن من شروط حالة الضرورة أن يكون الخطر متيقن وحال لا يقبل الشك ومن ثم أقام الفقهاء حكمهم بأنه لا يحذر إسقاط حمل بعد مرور أربعين يوماً من بدء الحمل بدعوى أنه مشوه<sup>(١)</sup>.

٢- إنه مع التسليم بوجود تشوهات خلقية في الجنين بعد أخذ عينة من السائل الأمينوسي وفحصه فإنه لا يمكن معرفة حجم التشوه وموضعه وما يترتب عليه ومدى إمكانية علاجه قبل الوضع أو بعده مما يمكن القول معه بعدم إمكان القطع أو غلبة الظن بأن ثمة تشوه بالجنين تعيق حياته أو يسبب له أو لذويه آلاماً نفسية.

٣- إن ما تيقن أن يغلب على الظن أنه تشوه، لا يقتضي إجهاض الجنين المشوه وإنما يقتضي مداواته سواء كان ذلك وهو في رحم الأم، أو بعد الوضع ولم تعد معالجة هذه التشوهات بالأمر العسير أمام التقدم والطفرة الهائلة في مجال الطب فما زلنا نسمع ونقرأ ونرى بين الفينة والفينة، حالات تشوه بالأجنة عولجت بعد ولادتها من تلك حالات التصاق الأجنة، ولذا يمكن القول بأن

---

(١) لأنه على فرض أنه مشوه فلا يمكن اكتشاف تلك التشوه إلا بعد مرور أربعة أشهر أو أكثر فالأحوط هو التحريم ينظر مسألة تحديد النسل: ص ٩٠، الإجهاض أحكامه وحدوده: ص ٨١، ٨٢، الإجهاض من منظور إسلامي: ص ٥٨، ٥٩، إجهاض الجنين المعيب: ص ٢٦، ٢٧، جريمة إجهاض الحوامل: د/ مأمون الشفاعة أستاذ أمراض النساء والولادة جامعة بيروت، ندوة تنظيم الأسرة مؤتمر الرباط عام ١٩٧٢ ص ٢٩٢ - جريمة الإجهاض دراسة في سياسة الشرائع المقارنة: د/ مصطفى عبد الفتاح أحمد لنبية - كلية الحقوق جامعة عين شمس ص ٣٧٩.

التشوه الذي يدوم بدوام الحياة مع الطفل الذي ولد مشوهاً أمراً نادر الحدوث أو منعدم ولذا فإن إجهاض الجنين المشوه لا تدعو إليه الضرورة ولا يمكن تصنيفه تحت الإجهاض العلاجي، وذلك لأنه لا يقصد به المحافظة على حياة الأم أو صحتها من مخاطر الحمل والولادة، ونحو ذلك وفقاً لما عرف به العلماء الإجهاض العلاجي<sup>(١)</sup>.

٤- أنه بعد أن اكتسب الجنين الحياة وصار إنساناً فإن له الحق في بقاءه حياً على أي حال يكون ولا يحل لأحد أن ينزع منه هذه الحياة، التي وهبها الله تعالى إياها، سيما وأنه يتعلق بالقتل العمد ثلاثة حقوق حق الله تعالى، وحق للورثة، وحق للمقتول وإذا كان الله تعالى حرم علينا قرب أموال الضعفاء إلا بالتي هي أحسن، فكيف يحل لنا القضاء على حياتهم.

وكم رأينا من مشوهين لا يستطيع الإنسان أن يثبت نظره إلى خلقهم وهم راضون بخلقهم، بل لقد سمعنا أن كثيراً منهم عرض عليهم إزالة هذا التشويه فلم يرضوا بذلك لأنهم وجدوا في هذه العاهات مصدر ثروة لهم لما يلاقونه من الضعف والشفقة والإحسان من الناس.

٥- إن إجهاض الجنين المشوه فيه محادة لإرادة الله تعالى حيث خلقه الله سبحانه وتعالى وهو يرى خلقه مظاهر قدرته وعجائب صنعه.

---

(١) الإجهاض من منظور إسلامي: د/ عبد الفتاح إدريس - ص ٥٨، ص ٥٩، مسألة تحديد النسل: د/ محمد رمضان البوطي - ص ٦٧، مشكلة الإجهاض: ص ٣١، إجهاض الجنين المعيب: ص ٢٧.

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup> وفيما خلق

الله ﷻ سيدنا عيسى بلا أب قال تعالى ﴿وَلَنَجْعَلَنَّ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا﴾

وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾<sup>(٢)</sup> أي برهاننا على كمال القدرة الإلهية.

٦- عموم آيات النهي من الكتاب والسنة النبوية المطهرة عن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وهذه نفس قد اكتسبت الحياة وأصبح لها حكم نفس الأدميين المعصومين ولذا لو جنى عليه في بطن أمه ثم سقط حيا ومات ففيه دية كاملة فإن سقط ميتا ففيه غرة.<sup>(٣)</sup>

٧- عموم النصوص الدالة على مثل هذه الحالة بالتحريم فمن ذلك ما جاء في الصحيحين "لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به، فإن كان لا بد متمنيا فليقل اللهم أحييني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني ما كانت الوفاة خيرا لي"<sup>(٤)</sup>. والمعنى في النهي عن تمني الموت هو أن الله عز وجل قدر الآجال فمت تمني الموت يعد غير رضى بقدر الله ولا تسليم بقضائه<sup>(٥)</sup>.

وقصة الذي جرح نفسه فعجل بنفسه إلى النار وامتنع ﷻ من الصلاة على الذي قتل نفسه<sup>(١)</sup> مما يدل على أن قتل النفس جريمة كبيرة هذا في حق من قتل نفسه وهو صاحب الحق فيها فكيف بمن يعتدي عليه ويقتله غيره استضعافا له.

---

(١) سورة آل عمران: جزء من الآية (٦).

(٢) سورة مريم: جزء من الآية (٢١).

(٣) هل يجوز شرعا قتل وإسقاط الجنين المشوه ملحق مطبوع مع كتاب الجنين المشوه: ص ٤٧١.

(٤) صحيح البخارى: ج ٥ ص ٢٣٣٧، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤، سنن أبى داود: وقال عنه الشيخ

الألبانى حديث صحيح ج ٢ ص ٢٠٥، سنن الترمذى: ج ٢ ص ٣٠١.

(٥) صحيح للبخارى: ج ٦ ص ٢٦٤٣.



الثاني: ذهب إلى القول بجواز إجهاض الجنين المشوه قبل نفخ الروح.  
يرى من ذهب إلى جواز إجهاض الجنين المشوه أو من به عيوب وراثية خطيرة لا يرجى شفاؤه منها.  
إذا كان قبل نفخ الروح فيه وأمكن معرفة التشوه بوسائل الكشف المبكر عن الحمل، وتوصل إلى التشوه طبيبين عدلين أو أكثر.  
ويمثل هذا الرأي:

١- د/توفيق الواعي<sup>(٢)</sup> حيث قال " أجاز بعض الفقهاء الإجهاض لعذر فإن كان نفخ الروح فالميل إليه أقوى وأرجح، ويكون من الأعذار كذلك إذا تأكد أن الجنين سيخرج مشوها مثلاً لمرض الأم أو لأي سبب آخر".

٢- و د/ مصطفى لبنه<sup>(٣)</sup> والشيخ عبد الله آل عبد الرحمن البسام<sup>(٤)</sup> أجاز إسقاط الجنين المشوه قبل نفخ الروح عند الحاجة ولو لم يصل إلى حد الضرورة ومنع الإجهاض بعد نفخ الروح قائلاً: إن الإجهاض الجنين المشوه لا يزال في اعتقادي باق على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح فيه، وهل يحقق وجود تشويه فيه أمر يسوغ ويجيز شرعاً إجهاضه، وإسقاطه ميتاً أو لا... الذي أراه أن هذا لا يجوز "

٣- د/ محمد علي البار<sup>(٥)</sup> حيث يقول: وإذا تم تشخيص الحالات التي تسبب تشوهاً شديداً أو أمراضاً وراثية خطيرة في فترة ما قبل ٢٠ يوماً من الحمل فإننا لا

(١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب ما جاء في قتل النفس ينظر فتح الباري: ج ٣ ص ٢٦٨، صحيح مسلم باب ترك الصلاة على القاتل نفسه: ج ٢ ص ٦٧٢، عون المعبود: ج ٨ ص ٣٢٨، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٨٨، مسند أحمد: ج ٥ ص ٩٤.

(٢) بحثه الإجهاض وحكمه في الإسلام: ص ٤٥ ملحق بكتاب الإجهاض بين الطب والدين.

(٣) جريمة إجهاض الحوامل: ص ٣٩٢، ص ٢٩٤.

(٤) بحثه هل يجوز شرعاً قتل وإسقاط الجنين المشوه: ملحق بكتاب الجنين المشوه للبار ص ٤٧٦، ٤٧٩.

(٥) الجنين المشوه: ص ٤٣٥.

نرى ما يمنع إجراء الإجهاض إذا طلب الوالدان إجراؤه قال وقد بيناه هذا على ما أتى به كثير من فقهاء الأصناف والشافعية من أن نفح الروح لا يتم إلا بعد ١٢٠ يوما منذ التلقيح وأن الإجهاض متى كان له الضرورة أو حاجة ماسة يمكن أن يجرى قبل هذا الموعد قال: ولا نرى ما يدعو إلى رفض هذه الرخصة والتي أقرها الشرع الحنيف ممثلا في الفقهاء الإجماع الذين آمنوا بذلك، متى كانت هناك حاجة ماسة وضرورة ملجئة مثل وجود جنين مشوه تشوها شديدا، أو به مرض وراثي شديد الخطورة والشروط الذي ينبغي إليه له في مثل هذه الحالات هو أن الإجهاض ينبغي أن يتم قبل ١٢٠ يوم من بدء الحمل تحسب من بداية تلقيح البويضة فإذا كان الأمر كذلك فلا حرج إن شاء الله

٤- وممن ذهب إلى القول بجواز إجهاض الجنين المشوه د/محمد بن الخوجة مفتي تونس<sup>(١)</sup> حيث قال: " إن من التشوهات الخلقية ما هو بسيط ويمكن العلاج ومتعذر العلاج فالتشوهات الخلقية الخطرة والمتعذرة العلاج فالإجهاض فيها قبل مائة وعشرين يوما وإن أباه المالكية والظاهرية فقد أجازوه أكثر الحنفية لعذر وبعض المالكية وبعض الحنابلة كما سبق القول ثم يقرر رأيه فيقول: " وإن جوازه ليتأكد في تلك المرحلتين الخطيرة والمتعذرة العلاج سواء كان السبب فيها ورثيا أو بينا أو مزدوجا للعذر القائم والضرورة المعتبرة الموجودة والمستندة إلى الأدلة العلمية والكشوف والتحليل ولذلك المرجع في تقرير الأعذار والضرورات لأطباء المسلمون المختصون.

---

(١) بحثه عصمة دم الجنين المشوه: ملحق رقم ٣ بكتاب الجنين المشوه للدكتور البار - ص ٤٦٩.

ثانيا: فتاوى المحافل والمجامع الإسلامية في إجهاض الجنين المشوه:

١- قرار مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثامنة عشرة جاء فيه<sup>(١)</sup>.

إذا كان الحمل قد بلغ مائة وعشرين يوما لا يجوز إسقاطه ولو كان التشخيص الطبي يفيد أنه مشوه الخلق إلا إذا ثبت بتقرير لجنة طبية من الأطباء النقات المختصين أن بقاء الحمل فيه خطر مؤكد على حياة الأم فعندئذ يجوز إسقاطه سواء كان مشوها أم لا دفعا لأعظم الضررين.

- وقبل مرور مائة وعشرين يوما على الحمل إذا ثبت وتأكد بتقرير لجنة طبية من الأطباء المختصين النقات، وبناء على الفحوص الطبية بالأجهزة والوسائل المختبرية أن الجنين مشوها تشويها خطيرا غير قابل للعلاج، وأنه إذا بقي وولد في موعده ستكون حياته سيئة، وآلما عليه وعلى أهله، فعندئذ يجوز إسقاطه بناء على طلب الوالدين والمجلس إذ يقرر ذلك يوصي الأطباء والوالدين بتقوى الله في هذا الأمر والله ولي التوفيق".

٢- فتوى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق بشأن إجهاض الجنين الذي به عيوب خلقية أو وراثية وقد جاءت الفتوى إجابة على السؤال هل يدخل الأعدار المبيحة للإجهاض ما يكشفه العلم بالأجنة من عيوب خلقية أو مرضية وراثية تعالج بالجراحة أو لا تعالج فهل يجوز الإجهاض إذا كانت هذه العيوب يمكن أن يعيش بها الجنين بعد ولادته حياة عادية، وهل يجوز إذا كانت العيوب من الممكن علاجها طبيا أو علاجيا؟ أو لا يمكن

---

(١) قرار مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثانية عشرة المنعقد بمكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ١٥ رجب ١٤٠١هـ الموافق ١٠ فبراير ١٩٩٠.

علاجها حالياً؟ ثم العيوب التي تورث من الأب أو الأم للأجنة، الذكور فقط أو الإناث فقط، هل يجوز الإبقاء على السليم وإجهاض المعيب<sup>(١)</sup>.

وقد أجاب فضيلته عن ذلك بقوله ثبت من الدراسات الطبية:

أن هناك عيوباً وراثية، بعضها عيوب خطيرة لا تتلاءم مع الحياة العادية، والبعض الآخر من الممكن أن يتلاءم مع الحياة العادية وكذلك توجد عيوب من الممكن علاجها سواء طبياً أو جراحياً كما توجد عيوب لا يمكن علاجها حالياً، وقد أصبح من الممكن الآن اكتشاف هذه العيوب بطريقة علمية صحيحة، لا يتطرق إليها الشك قبل الولادة وأثناء فترة الحمل، وهذه العيوب تعالج في الخارج بالإجهاض كما توجد عيوب تورث من الأب أو الأم للذكور فقط أو الإناث فقط، وكذلك تعالج هذه العيوب<sup>(٢)</sup>.

في الخارج بمعرفة نوع الجنين واختيار السليم فيها وإجهاض الجنين المعيب، ومن هذه الإجابة: من الأجنة التي ترث عيوباً من الأب أو الأم فيجوز إسقاطها إذا ثبت أن بها عيوباً وراثية خطيرة مؤثرة على الحياة ما دام الجنين لم يكتمل في الرحم مائة وعشرين يوماً رحمياً، أن يثبت علمياً وواقعياً خطورة

---

(١) انظر: بيان للناس من الأزهر الشريف: طبعة مطابع وزارة الأوقاف ج ٢ ص ٢٥٧، ٢٥٩، بحثه في حكم الإجهاض في الشريعة الإسلامية ملحق بكتاب بين الطب والدين ص ٩٧ وراجع فتوى رقم ١٢٠٠ ج ٩ من كتاب الفتاوى الإسلامية عن دار الإفتاء المصرية، وفتوى دار الإفتاء المصرية بتاريخ ديسمبر ١٩٨٠ ج ٩ ص ٣١٠٦، ٣١٠٩، ومشار إلى الفتوى في الإجهاض من منظور إسلامي د/ عبد الفتاح إبريس ص ٥٩، ص ٦٠، إجهاض الجنين المعيب د/ مصباح امتولي: ص ١٣، ١٤ أحكام الشريعة الإسلامية في مسائل طبية عن الأمراض النسائية المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية جامعة الأزهر ١٩٩٤ ص ١٢٤.

(٢) إما إذا كان في استمرار الحمل فقد لحياة الأمل فيجوز الإجهاض كما في فتواه في بحثه التلقيح الصناعي لتوالد الإنسان والإجهاض المؤتمر التاسع لمجمع البحوث الإسلامي ١٩٨٣ بين الطب والدين: ص ٤٦٨، ص ٤٦٩.



ما به من عيوب وراثية، وإن هذه العيوب تدخل في نطاق المرض الذي لا شفاء منه، وأنها تنتقل منه إلى الذرية، أما العيوب الجسدية كالعمى، أو نقص إحدى اليدين أو غير هذا فهذا لا يعتبر ذريعة مقبولة للإجهاض لا سيما مع التقدم العلمي في الوسائل التعويضية للمعوقين.

ثم أكمل الشيخ: إجابته بعد استعراضه لأقوال الفقهاء قبل نفح الروح وأنه يجوز نون حرج عند فقهاء الزيدية وبعض فقهاء المذهب الحنفي وبعض الشافعية<sup>(١)</sup> الإجهاض لأي سبب بل وبدون سبب ظاهرة لأن الجنين عند هؤلاء قبل نفح الروح فيه لم يأخذ صفة الإنسان وخاصة النفس التي حرم الله قتلها.

ثم قال بعد استعراضه للأمراض الوراثية وأن وراثتها ثابتة بالشرع والطب: فقال: في باقي الإجابة لاشك أنه متى استعدنا الأحكام الشرعية، التي أجملناها فيما سبق عن فقهاء المذاهب الفقهية جميعا نرى أنها اتفقت في جملتها على تحريم الإجهاض بعد نفح الروح، وإذا كان كذلك، كان الإجهاض بعد نفح الروح قتلًا للنفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق لم تكن العيوب التي تكشف بالجنين مبررا شرعيا لإجهاضه إذا كانت درجة هذه العيوب من حيث أو كان علاجها طبيا أو جراحيا، أو عدم إمكان ذلك لأي سبب كان، حيث أن التطور

---

(١) الراجح في مذهب (الحنفية وعند الشافعية) وفرق بعضهم بين مرحلتى المضغة والعلقة فأجازوه في مرحلة العلقه ومنعوه في مرحلة المضغة: -

فتح القدير: ج ٣ ص ٤٠١، تبين الحقائق: ج ٢ ص ١٦٦. حاشية ابن عابدين: ج ١ ص ٣١٤، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٢٥، الاختيار لتعليل المختار: تأليف الشيخ عبد الله بن محمود الموصلي وعليه تعليقات الشيخ محمود أبو دقيقة - الطبعة الثانية ١٣٧٠ هـ شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، بمصر - ج ٤ ص ١٦٨، البحر الرائق: ج ٤ ص ١٤٨، نهاية المحتاج: ج ٨ ص ٤٤٢، حاشية البيجرمي: ج ٣ ص ٢٠٢، حاشية الجمل على شرح المنهج: ج ٥ ص ٤١٩، حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج، مطبوع مع نهاية المحتاج: ج ٦ ص ١٨٢.



العلمي والتجريبي دل على أن بعض الأمراض والعيوب قد تبدو في بعض وقت مستعصية على العلاج ثم يجد لها العلم العلاج والإصلاح. ثم ينتقل فضيلة الإمام إلى ما اختاره في الأجنة المعيبة قبل نفخ الروح حيث قال:

والذي اختاره وأميل إليه قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يوما رحمية. أنه يجوز الإجهاض عند الضرورة التي عبّر عنها الفقهاء بالعدر، أما الأجنة المعيبة بعيوب يمكن علاجها طبيا أو جراحيا، أو يمكن علاجها حاليا والعيوب التي من الممكن أن تتلاءم مع الحياة العادية، هذه الحالات لا تعتبر العيوب فيها عذرا شرعيا مبيحا للإجهاض لأنه واضح من فرض هذه الصور أنه لا خطورة منها على الجنين وحياته العادية فضلا عن احتمال ظهور علاج لها تبعا للتطور العلمي الذي يأتي كل يوم بجديد<sup>(١)</sup>.

٣- فتوى مفتي جمهورية مصر العربية السابق: أكد د/ محمد سيد طنطاوي " أن الإجهاض بكل صورته حرام، حتى ولو كان الجنين عمره يوما واحد فقط، وأكد أن هذا هو رأي الإسلام وأن الحالة الوحيدة التي يجوز فيه الإجهاض شرعا إذا تأكد طبيب ماهر جدا أن وجود الطفل في بطن أمه سوف يحلق بها الضرر البالغ ويؤثر على حياتها تأسيسا على مبدأ ارتكاب أخف الضررين<sup>(٢)</sup> ".  
الضررين<sup>(٢)</sup>."

---

(١) المراجع السابقة.

(٢) فتوى صادرة: عن مفتي الجمهورية الشيخ سيد طنطاوي - في المؤتمر الطبي السادس عشر بطب عين شمس ١٩٩٤م.

أما فيما يتعلق بالجنين المشوه، فأمره موكول إلى الطبيب ليؤكد مدى تشوّهه وللمّ لتحديد رغبتها في بقاءه من عدمه فإذا اختارت أن تنزله فلها ذلك وإذا أرادت أن تبقيه فلها ذلك<sup>(١)</sup>.

وهو نفس رأيه الذي أقره في ندوة كيفية التعامل مع الجنين المشوه "حيث قال إذا كان الجنين في الشهر الأول أو الثاني وثبت طبيا أن وجود هذا الجنين لذلك الضرورة يسبب خطرا لأمه ففي هذه الحالة يمكن التخلص منه سواء في الشهر الأول أو الثاني"<sup>(٢)</sup>.

٤- فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية بشأن قتل الرحمة والجنين المشوه"<sup>(٣)</sup>.

"جاء بعد أن أطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على السؤال المقدم من الدكتور الناصر إلى سماحة الرئيس العام والمحال إليها من الأمانة العامة برقم ٦٧٨ / ٢ وتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٩٩" كما تعلمون أن الطب والعلوم الطبية استجلبناها وتعلمناها من الغرب بكل ما فيها من غث أو سمين.. هناك بعض المرضى فمن يعانون من مرض سيؤدي حتما في مفهوم الطب إلى أن يكون صاحبه متخلفا عقليا بل قد يؤدي فيه مرضه إلى أن يعيش حياة كلها أمراض ومشاكل وأقرب مثال هو أمراض المخ والجهاز العصبي وقد يكون

---

(١) فتوى صادرة: عن مفتي الجمهورية الشيخ سيد طنطاوي - في المؤتمر الطبي السادس عشر بطب عين شمس ١٩٩٤م.

(٢) رأيه في ندوة كيفية التعامل مع الجنين المشوه المنعقدة في الفترة من ٢٠ - ٢٠ مارس ٢٠٠٥ المنظمة بمعرفة اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون مع اللجنة العربية لأخلاقيات العلوم والثقافة لليونسكو، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

(٣) فتوى رقم ٢٤٨٤ في ١٦ / ٧ / ١٣٩٩هـ، مشار إلى نص الفتوى كاملا في الجنين المشوه: للبار - ص ٤٤١، ٤٤٦.

هذا المريض في داخل الرحم حيث نزل التحاليل الطبية مثلا أن هذا الطفل سيولد معنوها بصورة يكون معها أتعاب لوالديه بالإضافة إلى ما يكون له هو في حياته.. وفي الغرب هناك فكرة.

معتزف بها أنه من الأحسن أن لا يعالج هذا الطفل الأول بصورة جادة تماما، يعني يعطي الفرصة ليموت يعكس ما لو كان طفلا يؤدي علاجه إلى برئه تمام وكذلك يجهض الطفل الثاني لينزل ميتا بل قد يطلب الولدان أحيانا هذا وذاك مدعين أنهم يريدون إراحة الطفل.. إلى السؤال.

وبعد الدراسة أجابت بما يلي:

من الضروريات الخمس التي دلت نصوص الكتاب والستة دلالة قاطعة على وجوب المحافظة عليها وأجمعت الأمة على لزوم مراعاتها حفظ نفس الإنسان، وهو في المرتبة الثانية بعد حفظ الدين سواء كانت النفس حملا قد نفخ فيه الروح أم كانت مولودة سواء كانت سليمة من الآفات والأمراض وما يشوبها أم كانت مصابة بشيء من ذلك وسواء رجي شفائها مما بها أم لم يرج ذلك حسب الأسباب العادية وما أجرى من تجارب فلا يجوز الاعتداء عليها بإجهاضها إن كانت حملا نفخ فيه الروح أو بإعطائها أدوية تقضي على حياتها وتجهز عليها طلبا لراحتها أو راحة من يعولها أو تخليص المجتمع من أرباب الآفات والعاهات والمشوهين والعاطلين أو غير ذلك مما يدفع الناس إلى التخلص لعموم قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾<sup>١</sup>.

ولما ثبت من بيان النبي ﷺ وتأكيده من قوله "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث" النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة"

---

(١) سورة الأنعام: من الآية (١٥١).

ولإجماع الأمة على أن الاعتداء على ما ذكر معصية وأنه يجب فيه القصاص أو الدية والكفارة حسب نوع الجناية بل ينبغي لأولياء أمورهم من الآباء والأمهات ومن يقوم مقامهم أن يرعواهم ويتسببوا في علاجهم رجاء الشفاء أو تخفيف المرض والآلام ويصبروا على ما أصابهم رجاء المثوبة والأجر<sup>(١)</sup> من الله فإن الشريعة الإسلامية جاءت بالحث على التداوي مع التوكل على الله ورجاء النفع منه وأمرت بالصبر على البلاء وحرمت اليأس من روح الله والقنوط من رحمته وكم من مريض شخص دأؤه، وعرف دواؤه ولا ييأس من روح الله إلا لقوم الكافرون ولا يقنط من رحمته إلا الضالون.

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه زاد الميعاد في هدى خير العباد.. الخ.. هذه الفتوى نصت على تحريم ما يسمى بقتل الرحمة كما نصت على تحريم إجهاض الجنين المعيب أو المشوه بعد نفخ الروح فقط، وإجازته قبل نفخ الروح<sup>(٢)</sup>.

#### ٥- من المعقول:

١- أن هذه التشوهات والعيوب من الأمراض التي لا يرجى شفاؤها فيصير عنرا مقبولا للإجهاض<sup>(٣)</sup>، لاسيما مع مراعاة وضع الجنين إذا ولد، وما سيواجهه من نظرة المجتمع إليه، وما سيقابله من عنت ومشقة فيما يتعلق بنفسه أو بعلاقته مع الناس.

---

(١) مشار إلى نص الفتوى في حكم إجهاض الجنين المعيب: د/ مصباح المتولي ص ١٨، ص ١٩.

(٢) الفتوى السابقة.

(٣) التلقيح الصناعي والإجهاض: للشيخ جاد الحق علي جاد الحق - مرجع سابق ص ١٤٤٨.

٢- أن بعض الفقهاء ذكر جواز إجهاض ولد الزنا<sup>(١)</sup>، وذلك لانقطاع نسبه من أبيه من أثر عليه، مع أنه يتمتع بصحة كاملة، والإجهاض للتشوهات أولى لاسيما والفرض أنه لم يمكن علاجها.

٣- أن بعض الفقهاء ذكر من الأعذار، كذلك أن ينقطع لبن الأم عن الطفل بسبب حملها وليس أبي الطفل ما يستأجر به<sup>(٢)</sup>، فإذا أجاز الإجهاض قبل نفخ الروح مراعاة لحال طفل موجود، فالإجهاض دفعا لخطر واقع على الجنين جائز كذلك.

٤- يمكن أن يستدل بالقواعد السابقة في ارتكاب أخف الضررين<sup>(٣)</sup> لأن ارتكاب الإجهاض ضرر، لكن ترك الحمل يتم المدة، و يخرج بالصورة المشوهة ضرر عليه وعلى أمه، وعلى مجتمعه فيدفع الضرر الأشد بالضرر الأخف.

---

(١) حاشية الجمل: ج ٥٤ ص ٤٩١، نهاية المحتاج: ج ٨ ص ٤٤٢، فتح العلي المالك لعليش: ج ١ ص ٣٩٩.

(٢) حاشية ابن عابدين: ج ٣ ص ١٨٥.

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجم: ص ٨٨ - ٨٩، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ١٧٨، ص ١٧٩.



ثانيا: حكم إجهاض الجنين المشوه بعد نفخ الروح.

أجمع فقهاء المسلمين على حرمة قتل الجنين المشوه بعد نفخ الروح أي بعد مرور مائة وعشرين يوما على الجنين تبدأ من لحظة التقاء الحيوان المنوي بالبويضة في الرحم<sup>(١)</sup> ، حتى ولو أكتشف الأطباء بوسائلهم العلمية وجود التشوهات أو عيوب خلقية أو وراثية في الجنين لأنه صار إنسانا محصنا من القتل كأبي إنسان يدب على الأرض لا يباح قتله بسبب مرضه أو عيوبه الخلقية فيتمتع الجنين وهو بهذا الشكل بكامل الحماية الجنائية المقررة لأي فرد عادي سليم خالي من الأمراض لاستوائهم في عصمة الدم، كما وإن قيل إنه ينبغي في المسلم القوة بقوله ﷺ المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير<sup>(٢)</sup>، إلا أنه لم يأمر بقتل الضعيف بل أمر بالرحمة به، وهذا الجنين المشوه داخل فيمن طلب الرسول ﷺ شمولهم بالرحمة في كثير من أحاديثه الشريعة.

الأدلة:

١- من الكتاب والسنة:

قوله تعالى ﴿ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) إجهاض الجنين المعيب: د/ مصباح المتولي ص ١٣، حكم الإجهاض: د صالح الفوزان - بحث منشور في

كتاب الإجهاض بين الطب والدين وخطره على المسلمين ص ١١٥، ص ١١٦.

(٢) سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٣١ حديث رقم ٧٩.

(٣) سورة المائدة الآية (٣٢).

وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴾ (١).

ومن السنة قول النبي ﷺ لا يحل دم امرئ مسلم الثيب الزاني، والنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة (٢).

وحديث ﷺ لا يتمنين أحدكم الموت لضر أصابه فإن كان لابد متمنيا للموت فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي (٣).  
- وحديث الذي كانت به جراح فقتل لنفسه، فقال الله تعالى ﷻ بادرني عبدي بنفسه حرمت عليه الجنة (٤).

### وجه الدلالة:

هذه الآيات والأحاديث دللت على أن النفس إذا اكتسبت الحياة، ونفخ فيها الروح صار لها حكم النفس المعصومة، ولذا لو جنى عليها ثم أجهضت وظهرت بها علامة تدل على الحياة، لوجب فيها دية كاملة (٥)، كما أن قتل النفس جريمة ولو كان الإنسان قد يئس من حياته والوعيد قد ورد في حق من قتل نفسه، ويشمل من قتل غيرها استضعافا له ولكونه يئس من حياته.

(١) سورة الإسراء الآية رقم (٣٣).

(٢) سبق تخريجه ص ٩ هامش ٦.

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٢ هامش ١.

(٤) أخرجه البخاري في الجنائز باب ما جاء في قاتل النفس ينظر فتح الباري: ج ٣ ص ٢٨٦.

(٥) قتل الجنين المشوه: الشيخ عبد الله البسام - بحث في كتاب الجنين المشوه: للبار ص ٤٧٧،

- الإجهاض: للشيخ جاد الحق علي جاد الحق - مقال في مجلة الأزهر ٥٥ شوال ١٤٠٣ هـ - ص ١٤٤٧،

ص ١٤٤٨، فتوى اللجنة الدائمة رقم ٢٤٨٤ في ١٦/٧/١٣٩٩ هـ.

## الإجماع:

وقد نقل الإجماع على حرمة الإجهاض بعد نفخ الروح:

١- عن المالكي ابن جزى قال "وإذا قبض الرحم المني لم يجز التعرض له وأشد من ذلك إذا تخلق، وأشد من ذلك إذا نفخ فيه الروح فإنه قتل نفس إجماعاً<sup>(١)</sup>."

وقال الإمام الغزالي "وإن نفخ فيه الروح واستوت الخلقة ازدادت الجناية تفاحشاً"<sup>(٢)</sup>.

وجاء في نهاية المحتاج: "ويقوي التحريم فيما قرب من زمن النفخ لأنه جريمة، ثم إن شكل في صورة آدمي وأدركته القوايل وجبت الغرة"<sup>(٣)</sup>.

ونقل صاحب البحر الرائق: "على أن الجنين الذي ظهر بعض خلقه بأنه يعتبر ولداً"<sup>(٤)</sup>، وكذلك صاحب البنائة يقول "ولا يجوز التعرض للنفس إذا استبان بعض خلقه، فإذا تميز عن العلقه والدم أصبح نفساً"<sup>(٥)</sup>.

ولا شك أن حرمة النفس مصبونة بالإجماع وينص القرآن الكريم في الآيات التي ذكرناها.

---

(١) القوانين الفقهية لابن جزي: محمد ابن أحمد بن جزي الغرناطي - دار الكتب العلمية بيروت - ص ١٤١.

(٢) إحياء علوم الدين: ج ٢ ص ٥١.

(٣) نهاية المحتاج: ج ٨ ص ٤٤٢.

(٤) البحر الرائق: ج ١ ص ٢٢٩.

(٥) البنائة في شرح الهداية للشيخ العيني: ج ١٠ ص ٢٠١.

وقد نقل الإجماع على حرمة إجهاض الجنين المشوه بعد نفخ الروح من العلماء المعاصرين:

د/ وهبة الزحيلي<sup>(١)</sup>، د/ محمد علي البار<sup>(٢)</sup>، د/ محمد سعيد البوطي<sup>(٣)</sup>، د/ مصباح المتولي حماد<sup>(٤)</sup>، وعبد الفتاح إبريس<sup>(٥)</sup>، د/ عبد العزيز محمد محسن<sup>(٦)</sup>، بالإضافة إلى غيرهم من العلماء والباحثين الذين أسهموا بكتاباتهم هذا الموضوع.

وقد جاء إقرار مجمع الفقه الإسلامي<sup>(٧)</sup>، التابع للرابطة العالم الإسلامي في دورته الثانية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ١٥ رجب سنة ١٤١٠هـ أن يصدر قراره "بإباحة إسقاط الجنين المشوه بعد موافقة الوالدين في الفترة الواقعة قبل مرور مائة وعشرين يوما من بدء الحمل".

#### الاستثناء من القاعدة السابقة:

ذكرنا فيما سبق أن الإجهاض بعد نفخ الروح جريمة جنائية لا يجوز الإقدام عليها وذلك لعصمة دم الجنين المشوه وأنه يستثنى حالة الضرورة القصوى المتيقنة لا المتوهمة.

- 
- (١) الفقه الإسلامي وأدلته: د/ وهبة الزحيلي - دار الفكر دمشق طبعة ثانية ١٩٨٥ ج ٣ ص ٥٥٦.
- (٢) سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر: د/ محمد علي البار - العصر الحديث للنشر والتوزيع بيروت طبعة أولى ١٩٩ ص ١٦٧، مشكلة الإجهاض: ص ٤٥.
- (٣) مسألة تحديد النسل: ص ٧٠.
- (٤) إجهاض الجنين المعيب: ص ١٣.
- (٥) الإجهاض من منظور إسلامي: ص ٥٥.
- (٦) الحماية الجنائية للجنين: ص ٢٤.
- (٧) مشار إليه في الجنين المشوه والأمراض الوراثية: للدكتور البار ص ٤٣٩.

وإذا ثبتت هذه الضرورة، وهي ما إذا كان بقاء الجنين خطراً على حياة الأم وقد مر الكلام عنه<sup>(١)</sup>.

الراجع:

بعد عرض أدلة فقهاء السلف والفقهاء المعاصرين والفتاوى الصادرة بشأن إجهاض الجنين المشوه سواء كان قبل نفخ الروح أم بعدها.

فاتني أرجح رأي القائلين بعدم جواز إجهاض الجنين المشوه أياً كانت درجة التشوه سواء قبل نفخ الروح لانعدام الدليل على الجواز ومن قال به من المعاصرين ثبت بمعارضة ضعف ما توهم أنه دليل وبرهان، ولا حجة أصلاً، أما من قال بالتحريم فله الحجة والبرهان، وأما بعد نفخ الروح فلاجماع السلف على حرمة الإجهاض وكذلك الخلف من بعدهم وبناء على ذلك فإنه لا يحل إسقاط الجنين المشوه إلا إذا كان إسقاطه متعيناً لإنقاذ حياة أمه<sup>(٢)</sup>.

وأوید ذلك بما يلي:

١- أن أكثر الأجنة التي بها تشوه شديد لا يمكن معه له أن يتهياً أسباب الحياة لهم يجهضون قبل الأسبوع الثاني عشر من الحمل، وما جاوز هذا الأجل فإنه يبقى إلى نهاية الحمل بإذن الله تعالى، لعدم وجود تشوهات بهم أو وجود تشوهات لا تمنعهم من ممارسة الحياة، والأجنة التي تجاوزت هذه المدة، إن كان بها تشوه فإما أن يكون قد اكتشف بها ذلك قبل نفخ الروح أو بعده، فإن اكتشف بها ذلك بعد النفخ فتمة اتفاق بين الفقهاء على حرمة الإجهاض الذي يكون في هذه المرحلة، إلا لعذر، وليس منه تشوه الجنين وإن اكتشف بها ذلك قبل النفخ فيه اتفاق بين الفقهاء القدامى والمحدثين في حكمه وأرى أن اكتشاف

(١) أشار إليه في الجنين المشوه: د/ البار ص ٤٣٩.

(٢) مر الكلام عليه في إسقاط الجنين إذا كان هناك خطر على حياة الأم.



هذا التشوه إذا كان بعد الأسبوع الثاني عشر وقبل النفخ فإنه يكون قريباً من زمن النفخ أي بعد يوم ٨٤-١٢٠ يوم من بدء الحمل والجنين الذي يكون في هذه المرحلة تكون حرمة إجهاضه كحرمة إجهاض ما نفخ فيه الروح وما قارب الشيء يعطى حكمه لأنه تحريم له ومن ثم فلا أرى إجهاض الجنين الذي يكون في هذه المرحلة.

٢- أن قيمة الحياة أعلى من مصلحة القضاء على النقص أو التشوه في الخلقة<sup>(١)</sup>، فلا يقال: إن هذا من باب دفع أعلى المفسدتين.

٣- أن من ضوابط الضرورة المقررة إسقاط الجنين أن تكون أسباب الضرورة قائمة بالفعل لا متوقعة بمعنى أن تكون المخاوف التي يبدوها الأطباء مسنده إلى دلائل يقينية، وهذا غير متوفر في الجنين بعد نفخ الروح لأن الأسباب التي تؤثر على الجنين بعد نفخ الروح تكاد تكون محصورة في بعض الأدوية، وهذا التشوه لا يعدو أن يكون احتمالاً، فلا يتعدى على حياة الأمر قد يكون ظناً وقد يكون حقيقة<sup>(٢)</sup>، وأنه على قرص كونه يقيناً، وأنه رؤى بالفعل، فإن ذلك لا يبرر إجهاضه بعد نفخ الروح لاحتمال علاجه مستقبلاً<sup>(٣)</sup>.

وذلك لأن التشوهات التي تقوم بدوام حياة الطفل الذي ولد مشوهاً أمر نادر أو منعدم نظراً لتقدم التكنولوجيا والطفرة الهائلة في مجال الطب فمازلنا نسمع كل يوم ونقرأ بين الفينة والفينة عن حالات تشوه للأجنة عولجت بعد ولادتها ومنها حالات التصاق الأجنة مما ينبغي معه القول أن إجهاض الجنين المشوه لا تدعوا إليه الضرورة ولا يمكن وصفه تحت الإجهاض العلاجي وذلك لأنه لا

---

(١) مسألة تحديد النسل: د/البوطي ص ١٠٩.

(٢) بحث د/ محمد عبد السلام أبو النيل - في ندوة "رؤية إسلامية لمشاكل مرضى الإيدز" ينظر ثبت أعمالها ص ٢٦٨، التلقيح الصناعي والإجهاض: للشيخ جاد الحق - ص ١٤٤٧، ص ١٤٤٨.

(٣) أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي: د/ إبراهيم بن محمد قاسم - مرجع سابق ص ١٧٩، ص ١٨٠.

يقصد به المحافظة على حياة الأم أو صحتها من مخاطر الحمل والولادة ونحو ذلك وفقا لما عرّف به العلماء الإجهاض العلاجي<sup>(١)</sup>.

ونذكر في هذا الصدد ما جاء في مقال الطبيب المسلم<sup>(٢)</sup>.

أن سيدة حامل سبق وأن حملت مرتين وفي كل مرة ينتهي الحمل بولادة طفل مصاب تشوه خلقي استسقاء بالدماع وتتطلب ولادتها إجراء عملية قيصرية نظرا لوضع الجنين وكبر حجم الرأس ومعروف طبيا أن ولادة طفلين سابقين بهذا التشوه الشديد يزيد احتمالات ولادة جنين مصاب بنفس التشوه مرة أخرى وأن السيدة فكرت في الإجهاض كحل للمشكلة لكن حديث الطبيب إليها عن الاحتساب وعظم الأجر والثواب مقابل هذا الابتلاء أثار في قلبها وقلب زوجها نوازع الإيمان بطلب الأجر عند الله تعالى فعدلت عن قرارها ورفضت أن تقوم بمتابعة تطورت حالة الجنين بجهاز الأمواج فوق الصوتية حتى لا تمر بالمعاناة ذاتها كما سبق عند قيامهم بإجراء العملية القيصرية في هذه المرة فوجئ الطبيب وكل من حضر العملية بولادة طفل سليم معافى مكتمل خال من أي تشوهات مما جعلنا نرى قليل من رحمة الله تعالى وسعة فضله".

قال تعالى ﴿ إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾<sup>(٣)</sup> وهل

هناك أعظم من زوج وزوجة أخذوا أجرا لاحتساب في الآخرة وزادهما الله من فضله بنعمة البنين في الحياة الدنيا<sup>(١)</sup>.

---

(١) مشكلة الإجهاض: د/ البار ص ٣١، إجهاض الجنين المعيب: د/ مصباح المتولي - ص ٢٧، الإجهاض من منظور إسلامي: د/ عبد الفتاح إدريس - ص ٥٨، ٥٩، مسألة تحديد النسل: د/ البوطي - ص ٦٧.

(٢) مقال الطبيب المسلم على الإنترنت عنوان المقال

[Http:// www.MuslimDoctor.com](http://www.MuslimDoctor.com)

(٣) سورة الزمر: جزء من الآية (١٠).

٥- أن في ولادة هؤلاء المشوهين بتشوهات خلقية عظة للمعاقين وفيه معرفة لقدرة الله ﷻ حيث يرى خلقه مظاهر قدرته وعجائب صنعه سبحانه وتعالى، وأن في ذلك عبرة وعظة لمن عافهم الله تعالى فإذا رأى المبتلي حمد الله تعالى ودعا للمبتلى بالعافية ومنه التذكير بالمعاق فلا يطغى الإنسان بنعمة الله، وينسى من هم أضعف منه فالاعتداء على الجنين بالإجهاض فيه مضادة لله في حكمته، واعتراض على قدرته وفيه أنانية واستكبار على الضعفاء<sup>(٢)</sup>.

٦- إن إباحة الإجهاض قبل نفخ الروح بدعوى تشوّه الجنين هي دعوى طبية قد تفتح الباب على مصراعيه للدعوى الكاذبة وللتدّرع.

٧- أن التشوهات الخلقية قد أرادها الله لبعض عباده فمن صبر فقد ظفر وهي أمور تحدث وحدثت على مر التاريخ ومن المؤسف أن الدراسات تدل على أن نسبة الإصابة بالتشوهات الخلقية في ازدياد وذلك نتيجة تلوث البيئة، وكثرة الإشعاعات الضارة التي أخذت تنتشر في الأجواء والتي لم تكن معروفة من قبل ومن رحمة الله تعالى أن جعل فقد العديد من الأجنة المشوهة الإجهاض الطبيعي أو الموت قبل الولادة أو بعدها ولا يبقى على قيد الحياة إلا نسبة يسيرة مع أن التطور العلمي مكن علاج كثير من حالات الإعاقة أو التخفيف من أثرها وأنه على الأسرة المسلمة أن تصبر على ما أصابها وأن تحتسب ذلك عند الله<sup>(٣)</sup>.

---

(١) موقع الطبيب المسلم على الإنترنت بعنوان الإجهاض ٧ / ٤ / ٢٠٠٥.

(٢) مسألة تحديد النسل: د/ البوطي - ص ١٠٩، ص ١١٠.

(٣) الإجهاض: دراسة مختصرة مقدمة لليوم العلمي حول الإجهاض وتنظيم النسل وطفل الأنابيب في الشريعة الإسلامية والطب المنعقدة في جامعة النجاح الوطنية في ١٥ / ١١ / ٩٩ د/ حسام الدين عفانه الأستاذ المشارك في الفقه والأصول كلية الدعوة - جامعة القدس بحث على الإنترنت بتاريخ ١٥ / أبريل سنة ٢٠٠٥.

## موقف الفقه والقانون من إجهاض الجنين المشوه

" انقسم رأي الفقه والقانون إلى آراء متعددة نبين أولاً رأي القانون.

### أولاً: موقف القانون المصري من إجهاض الجنين المشوه

لم يشتمل قانون العقوبات المصري على نص يبيح الإجهاض لأي سبب من الأسباب العلاجية الخاصة بالمرأة الحامل أو بسبب إصابة الجنين بتشوه أو مرض خطير وإنما حظر المشرع المصري من إجهاض الجنين أياً كان عمره الرحمي<sup>(١)</sup> وأياً كانت الدوافع إلى ذلك وجاءت نصوص التائيم عامة وقاطعة مما لا يسمح بأي تأويل أو تفسير، وقد حرم القانون ذلك بنصوص المادة (٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢) من قانون العقوبات وشدد المشرع العقوبة على الطبيب أو الصيدلي أو الجراح إذا تسبب أي منهم في ذلك.

فجاء نص المادة (٢٦٣) عقوبات بالنص عليهم ولذا فإن المشرع قد عاقب المسقط طبيياً أو صيدلياً أو قابلة أو حتى الحامل نفسها أو أي شخص آخر وإن اختلفت العقوبة بين الجناية والجنحة ولا يوجد استثناء على الأحكام في مجمل النصوص.

وحكمه تشديد العقاب على من ذكرتهم المادة ٢٦٣ عقوبات أن هؤلاء يكونون أكثر من غيرهم تقديراً لعاقبة الإسقاط وأضراره وأكثر قدرة على

---

(١) د/ رضا عبد الحليم: تشخيص تشوهات الجنين وأمراضه الوراثية - مرجع سابق ص ١٠٣ ويبدو ظاهراً أن المشرع المصري لم يفرق في تحريمه لفعل الإجهاض بين الاعتداء الذي يقع على الجنين في الشهور الأولى للحمل، والاعتداء الذي يقع على الجنين في الشهور الأخيرة له، فالاعتداء على الجنين في أي وقت من أوقات الحمل أو أي مرحلة من مراحل تطوره ونموه يعاقب عليه بعقوبة واحدة، وهذا يعد التواطؤ في حق المشرع إذ كان ينبغي عليه أن يضع عقوبة محددة لذلك الجرم وأن يسدي فريداً من الحماية الجنائية لحياة الجنين وأن يزيد العقوبة حكماً انتقل الجنين من مرحلة إلى مرحلة أخرى أكثر منها في مراحل النمو والتطور ينظر في عرض تلك العلة: د/ عبد العزيز محمد محسن: الحماية الجنائية للجنين - مرجع سابق ص ٣١٤.



مباشرة وتفادي أخطاره، بالإضافة إلى خيانتهم لآداب وقواعد المهنة إذ يستغل الجاني صفته وخبرته هنا في غير ما هو منتظر منه، فبدلاً من أن يعمل في ارتكاب الجرائم وقتل الأجنة فضلاً عن أن الجاني في مثل تلك الحالات يكون محترفاً لإجراء مثل تلك العمليات هادفاً من ورائها تحقيق الثراء وتلك أمور يضطرب لها وجدان المجتمع ويرفض وجودها<sup>(١)</sup>.

ويرى د/ رؤوف عبيد أن نص المادة ٢٦٣ ع يعد نصاً استثنائياً لا محل للتوسع منه أو للاجتهاد ولذا قضى فيما مضى بعدم سريان التشديد على القابلة ولم يكن النص يشملها وقتئذ، وإنما أضيفت إليه في قانون عقوبات سنة ١٩٣٧م ويقرر أن المشرع اقتصر على أربع صفات هي الطبيب أو الجراح أو الصيدلي أو القابلة ويقوم الظرف المشدد إذا تحقق في الجاني أي صفة منها وتطبق عند ذلك نص المادة ٢٦٣ ع بين أن المشرع في الكثير من التشريعات المعاصرة يتوسع في ذلك الشأن فيضيف إلى تلك الصفات السابقة صفات أخرى مثل طلبة الطب، ومستخدمي الصيدليات ومحضري العقاقير، وصانعي الأربطة الطبية وتجار الأدوية الجراحية والممرضين وكذا العاملين في مجال العطاراة وأطباء الأسنان<sup>(٢)</sup>.

وقد انقسم الفقه القانوني في مدى جواز إجهاض الجنين المشوه.  
وكان وليد انقسامهم إلى رأيين:

---

(١) د/ أسامة فايد: الإجهاض بسبب تشوه الجنين أو إصابته بأمراض وراثية بحث مقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون الإمارات مجلداً - ص ٣١٧، ص ٣٩٨، د/ مصطفى لبنه: ص ٧٨١.

(٢) د/ رؤوف عبيد: جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال - دار الفكر العربي الطبعة الثابتة ص ٢٣٤، د/ محمود نجيب حسني: قانون العقوبات القسم الخاص ١٩٨٧م دار النهضة العربية، وطبعة ١٩٨٨ - ص ٥٠٨، ص ٥٠٩.



الرأي الأول: يرى عدم جواز إجهاض الجنين المصاب بتشوهات خلقية وأمراض خطيرة غير قابلة للشفاء وذلك لاستبعادهم رجحان حق الجنين في الحياة على مصلحة الأسرة في أن يكون جميع أفرادها أسوياء البدن والعقل ذلك وأنه الراجح في فقه القانون أنه عند المقارنة بين مصلحة الأسرة في أن يكون جميع أفرادها أسوياء وبين حق الجنين في الحياة فإنه يتعين ترجيح الحق الثاني<sup>(١)</sup> ولعلّ المشرع المصري قد جازبه الصواب بتحريمه كافة صور الإجهاض باستثناء الإجهاض حفاظاً على حياة الأم أو تهديد سلامتها بخطر جسيم فإن الإجهاض في هذه الحالة مستهدفاً حياة الأم فتمتنع به المسؤولية الجنائية.

وذلك تطبيقاً لأحد حالات الضرورة في المادة ٦١ عقوبات<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د/ محمود نجيب حسني: قانون العقوبات الخاص - ص ٥٠٩، وإن كان يقرر أن إصابة الجنين بالنشوء أو بمرض لم يعد احتمال نادراً في الوقت الحاضر نظراً لانتشار العوامل البيئية كالتفجيرات الذرية، وكذلك التأثير السلبي لبعض العقاقير التي قد تتناولها الحامل أثناء الحمل وخاصة العقاقير المهدنة.

د/ أحمد شرف الدين: الدور القانوني في مواجهة مشكلة "الجنين المشوه" ورقة بحث مقدمة لندوة "كيفية التعامل مع الجنين المشوه" في الفترة من ٢٠ - ٢١ مارس سنة ٢٠٠٥ تنظيم اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو - ص ٢.

(٢) أنه بمطالعة نص المادة (٦١) عقوبات والتي تنص على أنه " لا عقاب على من ارتكب جريمة أُلجأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو تغييره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى" فهذا النص قد أورد عدة شروط لحالة الضرورة التي تقيد بها وردّها إلى نوعين من الخطر: -  
الأول: - شروط تتعلق بالخطر.

الثاني: - شروط تتعلق بالفعل الذي يواجهه هذا الحظر فيما يتعلق بالخطر.

يشترط المشرع المصري أن يكون خطراً المهدداً للنفس جسيماً وحالاً وألا يكون لإرادة المهدد به دخل في حلوله، وفيما يتعلق بالفعل فيشترط أن يكون لازماً لنفع الخطر ومتناسباً مع درجة جسامته فإنه إذا ماتوفرت هذه الشروط جميعاً في الإجهاض. كان جائزاً استناداً إلى حالة الضرورة، لعله يذكر أن أهم شرط من شروط هذه الحالة هو أن يكون الحمل مهدداً لحياة المرأة الحامل أو لسلامة جسمها. =

وهذا يعني أن تشوه الجنين لا يبرر حرمانه من الحياة فضلا عن ذلك يكون ابتلاء من المولى ﷻ لعباده يثيبهم عليه إذا صبروا وتقبلوا قضاء الله وقدره بالإضافة إلى إمكانية تفادي ذلك مقدما بأساليب وقائية، ومن المعروف أن الوقاية خير من العلاج.

وقد ذهب د/أحمد شرف الدين إلى أن الجنين المشوه إذا كان لا يشكل خطرا على حياة الأم أو سلامتها الجسدية فإنه لا يجوز إسقاطه<sup>(١)</sup>.

الرأي الثاني: يذهب بحق إلى جواز الإجهاض إذ ثبت بالقطع من قبل الأطباء بأن الجنين قد أصابه مرض خطير لا يرجى شفاؤه منه سواء كان وراثي أم مكتسب أو ثبت تشوّهه لإصابة أمه بمرض يسبب ذلك مثل الحصبة الألمانية أو الإيدز أو مرض عقلي استنادا إلى حماية المجتمع ومصالحه العليا

---

- وتطبيقا لذلك: فإنه لا يجوز للمرأة الحامل أن تحتج بحالة الضرورة إذا أقبلت على إجهاض نفسها إذ كان حملها نتيجة علاقة غير مشروعة لأنها في هذه الحالة تكون قد خرجت عن نطاق حالة الضرورة بفقدانها شرعا وهو ألا يكون إرادة المهدد بالخطر دخل في حلول الخطر وهي في هذه الحالة تكون قد تسبب في حلول هذا الخطر بفعل إرادتي منها وقد كان من حقها أن ترفض هذه العلاقة وكان ذلك في مقدورها واستطاعتها.

- كما أنه لا يجوز للمرأة الحامل أن تحتج بحالة للضرورة إذا ما أقدمت على الإجهاض إذا كان حملها نتيجة اغتصاب لأنها في هذه الحالة تكون قد خالفت شرطا وهو شرط التناسب فلو أننا نظرنا إلى حق المرأة الحامل في الحفاظ على شرفها وسمعتها واعتبارها من ناحية وحق الجنين في الحياة من ناحية أخرى لوجدنا أنه لا يوجد تناسب بين الحق الأول، والثاني على الإطلاق، ومع ذلك فقد ذهب بعض الفقهاء إلى جواز احتياجها بحالة الضرورة في هذه الحالة. ينظر: - د/ عبد العزيز محمد محسن: للحملية الجنائية للجنين - ص ١٢٤.

(١) د/ أحمد شرف الدين: البحث السابق ص ٢، د/ محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات القسم الخاص - ص ٥٠٣.

في المحافظة على أفرادهِ وإنجاب نسل سليم ويكون الإسقاط قبل مضي أربعين يوماً حسبما رأى الفقه الإسلامي<sup>(١)</sup>.

### ثانياً موقف القانون الفرنسي:

تعرض القانون الفرنسي للإجهاض الإرادي للحمل وذلك بإصدار القانون رقم ١٧٥ الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٧٥ والذي اتجه إلى تسهيل عمليات الإجهاض على قرار ما أخذت به التشريعات الأوروبية الأخرى وقد تعرض هذا القانون لتعديلات كثيرة منها القانون رقم ٧٩ / ١٢٠٤ الصادر في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٩ والقانون رقم ٢٠٠١ / ٥٨٨ ف، ع يوليه ٢٠٠١ والمتعلق بالإنهاء الإرادي للحمل ووسائل تنظيم الإنجاب.

---

(١) د/ رضا عبد الحليم: تشخيص تشوهات الجنين - مرجع سابق ص ١٠٤، مأمون سلامه: قانون العقوبات القسم العام ١٩٩٠ - ص ٣٧٢، د/ محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات - ص ٥٠٩، ص ٥١٠.

وفيما يلي نبين حالة إجهاض الجنين المشوه في ظل القوانين المشار إليها....

أولاً: مرحلة القانون ١٠٧٥ لسنة ١٩٧٥.

نص القانون في مادته الأولى والثانية على ما يلي:

١- احترامه لكل كائن إنساني منذ بداية حياته وأنه لا يجوز المساس بهذا المبدأ إلا لضرورة وطبقاً للشروط القانونية.

٢- تعليق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ من قانون العقوبات تعليق مؤقت لمدة خمسة سنوات والمتعلقة بتحريم الإجهاض في فقراتها الأربع الأولى في حالة حدوث إنهاء إرادي للحمل طبقاً لهذا القانون على يد طبيب في مستشفى عام أو خاص جازز للاشتراطات القانونية، وذلك قبل نهاية الأسبوع العاشر للحمل، ثم قسم المشرع الإجهاض إلى مرحلتين:

الأولى: الإجهاض قبل نهاية الأسبوع العاشر للحمل.

الثانية: بعد نهاية الأسبوع العاشر لأسباب علاجية "طبية"<sup>(١)</sup>.

أولاً: المرحلة الأولى.

- وتشرط في الإجهاض قبل نهاية الأسبوع العاشر للحمل أن تكون الحاملة في حالة "طيق شديد" وهو مصطلح يسع لكل الحالات وهنا تطلب الحامل من الطبيب وقف الحمل أي الإنهاء للحمل، شريطة أن يتم ذلك قبل نهاية الأسبوع العاشر للحمل م ١٦٢ / ١.

المضافة وفيها أقر المشرع بالإجهاض في أي وقت [gtovte -epovgve]

---

(١) د/ عبد العزيز محمد محسن: الحماية الجنائية للجنين - مرجع سابق ص ١١٠، د/ رضا عبد الحليم: تشوهات الجنين - مرجع سابق ص ٩١ وأنظر: -

## وذلك بالشروط الآتية:

١- أن يقرر اثنان من الأطباء بعد الفحص والمناقشة أن استمرار الحمل يعرض صحة الأم للخطر.

٢- أن تكون احتمالات إصابة الطفل الذي سيولد بأمراض أو عيوب من طبيعة خطره غير معروف لها علاج وقت التشخيص.

٣- أن يكون أحد الطبيبين عاملاً في مستشفى عام أو خاص مستوفى للاشتراطات، وأن يكون الثاني مسجلاً في قائمة الخبراء لدى محكمة النقض أو محاكم الاستئناف وقد نص المشرع صراحة في هذا القانون على إجهاض الجنين المشوه فيما نصت عليه المادة ١٦٢ / ١٢ المضافة بمقتضى المادة الخامسة في هذا القانون من جواز الإجهاض لوجود عيوب أو تشوهات خطيرة لدى الجنين.

ثانياً: الجنين المشوه في ظل القانون رقم ٧٩-٢٠٤ الصادر في ٣١/١٢/١٩٧٩. أقر القانون الصادر عام ١٩٧٩ ما جاء به القانون السابق من أحكام بشأن إجهاض الجنين لإصابته بتشوهات أو عيوب خلقية أو أمراض خطيرة.

ثالثاً: الجنين المشوه في ظل القانون رقم ٢٠٠١-٥٨٨ الصادر في ٤ يونيو لسنة ٢٠٠١.



- عند صدور هذا القانون أقر المشرع تعديلات جديدة أضيفت على قوانين الإجهاض الإداري للحمل وذلك بغية تسهيل الإجهاض أكثر من ذي قبل وقد جاء بتعديلات أهمها:

١- سماحه بالإجهاض حتى نهاية الأسبوع الثاني عشر من الحمل معدلا بذلك المدة المقرر في القانونين السابقين في حالة الشدة التي تمر بها المرأة الحامل فقد جعل القانون الحالي أثني عشر أسبوعا بعد إن كانت عشرة أسابيع المادة ١، ٢ من هذا القانون.

- عدل المشرع في الباعث على الإجهاض بعد الأسبوع الثاني عشر فعدل الضوابط المبيحة لذلك فكان في ظل القانونين السابقين تحت ضوابط مسمى "دوافع علاجية" إلى دوافع طبية

أما فيما يخص الإجهاض بسبب أمراض تشوهات الجنين جاءت المادة ١١ من القانون رقم ٢٠٠١ معدله للمادة ٢٢١٣ لا من قانون الصحة العامة بالتعديل الآتي:

يمكن إجراء الإجهاض الإرادي للحمل في أي وقت، إذا أقر اثنان من الأطباء، أعضاء في فريق طبي متعدد التخصصات، ويبدأ استشارة أعضاء الفريق الطبي، أن استمرار الحمل يضع صحة وسلامة الأم في خطر، أو توجد احتمالات قوية لإصابة الطفل الذي سيولد بتشوهات أو أمراض من طبيعة خطره ليس لها علاج وقت التشخيص وأنه إذا كان الإجهاض سيتم بسبب خطورته على صحة الأم "فإن... فإذا كان الإجهاض سيتم بسبب الاحتمالات القوية إصابة الطفل الذي سيولد بأمراض أو تشوهات خطيرة ليس لها علاج وقت التشخيص، فإن الفريق الطبي متعدد التخصص.

ويمكن حضور الفحص والمناقشات طبيب مختار من قبل السيدة الحامل، إذا طلبت ذلك، وفي الحالتين فإنه يمكن سماع رأي المرأة الحامل أو الزوجين، بواسطة الفريق الطبي أو البعض من أعضائه وذلك بناء على طلبها أو طلبهما وتطبيقا لهذا التعديل فقد صدر المرسوم رقم ٢٠٠٢ - ٧٧٨ في ٣ مايو لسنة ٢٠٠٢، بشأن الإجهاض الإداري للحمل لأسباب طبية تطبيقا للمادة - ٣١٢ ٣/٢ من قانون الصحة العامة<sup>(١)</sup>.

### خلاصة القول في إجهاض الجنين المشوه :

يمكن القول بأنه بعد استعراض الأقوال التفصيلية في إجهاض الجنين المشوه في الفقه الإسلامي والقانون تقرير ما يلي:

أولاً: اتفق الفقهاء المعاصرون جميعاً على حرمة إجهاض الجنين المشوه وذلك متى أكمل مائة وعشرون يوماً على تكوّنه في بطن أمه، ولو كان في بقاءه خطراً على أمه<sup>(٢)</sup> وذلك لما يلي:

١- لأن الجنين إذا نفخ في الروح صار نفساً آدمية والآدمي لا يحل قتله بغير سبب شرعي.

٢- لأن قتل النفس المحترمة شرعاً لا يحتمل الإباحة بحال من الأحوال لقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصْنُكُمْ

---

(١) الجريدة الرسمية الفرنسية وموقعها على شبكة الإنترنت:

Http - www .Logifrance goov - fr l lhd ,skm 2002 w8638

(٢) حاشية ابن عابدين: ج ١ ص ٦٠٢، الشرح الكبير على حاشية النسوقي: ج ٢ ص ٢٦٧، فتح العلي المالك: ج ١ ص ٣٩٩، نهاية المحتاج: ج ٨ ص ٤١٦، حاشية الجمل: ج ٥ ص ٤٠٩، المذاهب لابن حزم: ج ٨ ص ٣٠، ص ٣١.

بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١﴾ فلا يجوز التضحية بنفس معصومة لإنقاذ نفس أخرى ولا يحل لمن أكره على القتل أن يقتل مهما كانت درجة الإكراه.

٣- أن هذا من الوأد الذي تال الله تعالى فيه "﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُيِّتَ﴾" (١) بأيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴿٢﴾ (٢).

ثانياً: أنه إذا حصل ضرر للأم كأن يكون هذا المرض المصاب به الجنين يشكل خطراً على الأم فهل للفقهاء الإجهاض أم لا ؟.

- ظاهراً ذهب إليه أهل العلم من الفقهاء أنه لا يجوز الإجهاض.  
لنبدأ كما سبق ذكره من التعليقات السابقة ولأن نفس الجنين أصبحت نفساً محترمة شرعاً يحرم الاعتداء عليها (٣).

وذهب بعض المحققين من المتأخرين إلى جواز ذلك إذا كان إسقاطه هو السبيل الوحيد لإنقاذه حياة أمه لما يلي:

١- أن الحفاظ على حياة الأم إذا كان في بقاء الجنين في بطنها خطر عليها أولى بالاعتبار لأنها أصل وحياتها ثابتة بيقين (٤).

٢- تفوق حرمة الأم على حرمة الجنين إذا تقابلا، ولم يكن مفر من التضحية بإحدى النفسين لإنقاذ الأخرى وذلك استثناء بما يلي: (٥)

---

(١) سورة الإسراء: الآية (٣٣). وسورة الأنعام من الآية رقم: (١٥١).

(٢) سورة التكوين: الآيات (٨، ٩).

(٣) أبحاث فقهية طبية: د/ محمد نعيم ياسين - ص ١٩٦.

(٤) الفتاوى الكبرى لابن تيمية: ج ٢ ص ٤٠١.

(٥) أبحاث فقهية طبية: مرجع سابق ص ١٩٧.

١- عدم وجوب القصاص على الأصل إذا قتل فرعه مهما كان متعمدا ومعتديا لأن الأصل قد جعله الله سببا لوجود فرعه، فلا ينبغي أن يكون الفرع سببا لإعدام أصله<sup>(١)</sup>.

٢- اتفاق الفقهاء على أن قاتل الجنين لا يقتص منه مهما كان متعمدا أو معتديا إذا سقط الجنين ميتا وإن كان فعله محرما، بالعكس ما لو قتل أمه.

٦- إن الجنين لا يساوي النفس المولودة من كل وجه، بل هو نفس من وجه دون وجه، فهو نفس من حيث نفخ الروح فيه، وليس متعين من حيث كونه جزءا من أمه<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق يتضح لي رجحان الرأي الثاني: وأنه إذا كان الجنين متأثرا بأحد أبوية بسبب الإصابة بآثار الحروب النووية والكيمياوية والبيولوجية، تشكل خطرا محدقا على حياة الأم فإن لها الإجهاض، وأما إذا لم يكن هناك خطرا محدقا، وإنما هي ظنون أو توقعات فلا أجد دليل يحل إسقاط هذا الجنين أبدا بعد نفخ الروح إلا بعد توافر الشروط الواجبة وهي:

١- أن تكون أسباب الضرورة قائمة، أو على وشك الوقوع كأن تكون الأم حاملا بجنين مصاب بمرض يؤدي إلى هلاك الأم لو استمر الجنين في رحم الأم.

٢- أن يغلب على ظن الأطباء حفظ حياة الأم بإسقاط هذا الجنين أما إذا كانت حياتها مهددة بالخطر بسبب هذا الإجهاض فلا يجوز ذلك.

٣- أن يتعين الإجهاض كوسيلة وحيدة لدفع الضرر، أما إذا أمكن دفع الضرر بوسيلة أخرى كالعلاج فلا يجوز الإجهاض.

---

(١) المغنى لابن قدامة: ج ٩ ص ٣٥٩.

(٢) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٣٣، أبحاث فقهية طبية: مرجع سابق - ص ١٩٦.



٤- أن تكون المصلحة المستفادة لحفظ حياة الأم أعظم أهمية في ميزان الشارع من المصلحة المستفادة من تجنب المحذور أما إذا كانت أقل أهمية كالمحافظة على رشاقة المرأة أو توافر الهدوء النفسي للمرأة فلا يجوز الإقدام على الإجهاض<sup>(١)</sup>.

#### بين الشريعة والقانون.

بعد استعرا ضنا لما ذهب إليه الفقه الجنائي الإسلامي، والقانون الوضعي حول إجهاض الجنين المشوه، نري أن الفقه الإسلامي أعطى الحماية الجنائية الكاملة للجنين سوء كان مشوها أم سليما معافى، في أي مرحلة من مراحل الجنين في عمره الرحمي، سواء كان نطفة أم مضغة أم علقة وبمعني أدق يبدأ من لحظة استقرار النطفة في رحم الأم حتى تتم عملية الولادة الطبيعية، فما من مسألة وردت في الجنين إلا كان لها حكمها تحديدا دقيقا، إما بناء علي قاعدة عامة أو حكم تفصيلي وبناء عليه فإن الحماية الجنائية للجنين تظله بمظلة الأمن والأمان إلى أن يخرج من رحم أمه وليدا آميا ينعم بالحياة الإنسانية وبهذا الوصف الجديد يكون قد خرج من دائرة الحماية التي فرضها التشريع الجنائي الإسلامي بتحريم الإجهاض، ودخل في دائرة الحماية الجنائية التي فرضها بتحريم القتل أو الجناية علي ما دون النفس.

وأنه في إطار موقف حماية الجنين المشوه فإن القانون لم يتعرض لذلك إلا بناء علي توافر حالة الضرورة التي نصت عليها المادة ٦١ من قانون العقوبات وهو ما يكاد يتفق بشروط المادة السابقة مع ما ذهب إليه فقهاء الإسلام وأنه

---

(١) انظر هذه الشروط الأربعة تفصيلا في موقف الإسلام من الأمراض الوراثية مجلة الحكمة العدد ٦ ص ٢١٧.



بناء عليها يكون إجهاض الجنين المشوه جائزاً في حالة ما إذا كان بقاءه يشكل خطراً أكيد على حياة الأم ولا يمكن دفع هذا الخطر إلا بهذه الطريقة وهي إجهاض الجنين المشوه وهو يؤكد أن الشريعة الإسلامية كان لها فضل سبق على التشريعات الوضعية، سيما وأن التشريعات الوضعية الحديثة والمعاصرة، انتهت من حيث بدأت الشريعة الإسلامية، بيد أنه لم يقنن في قانون العقوبات المصري أي نصوص خاصة بإجهاض الجنين لظروف خاصة كالتشوه مثلاً، وأن القانون نهج منهج الشريعة الإسلامية، في عدم إباحة الإجهاض في أي صورة وتحت أي سبب كالإجهاض دفعا للعار أو الإجهاض لأسباب اجتماعية أو اقتصادية وإنما سلك مسلك الشريعة الإسلامية في تحريم الإجهاض بكل صورته، إلا في الحالة الوحيدة التي استقاهها القانون من الفقه الجنائي الإسلامي، ووضعها تحت حالة الضرورة .

بينما سبق القانون الفرنسي القانون المصري، إذ أصدر عدة قوانين وتشريعات خاصة بموضوع إجهاض الجنين المشوه وإن كان في مجمل قوانينه وتشريعات خاصة بموضوع إجهاض الجنين المشوه وإن في مجمل قوانينه وتشريعاته لا يقر إجهاض الجنين المشوه إلا بإقرار اثنين من الأطباء المعتمدين من هيئات ومجالس حكومية، بأن في بقاء الطفل خطراً أكيداً يهدد حياة الأم، وأن الطفل سيولد بتشوهات خلقية خطيرة ليس لها علاج في الوقت وهو بذلك يخالف ما استقر عليه الفقه الجنائي الإسلامي إذ لم يجر أحد من الفقهاء إجهاض الجنين بسبب عدم وجود علاج لتشوهات في الوقت الحالي، إذ لم يخلق الله داء إلا وقد خلق له دواء .

وفي ذلك ما يبرز سمو شرع الله تعالى وما جاء به الفقه الإسلامي في هذا الصدد إذ يحاول كل واضعي القانون السير نحو ما ذهبت إليه الشريعة الإسلامية الغراء.

### رأي الباحث:

" أرى أنه فيما عدا ما أجمع عليه الفقهاء المعاصرون وما صدر من فتاوى وقرارات من محافل علمية إسلامية ذات مستوى رفيع، بشأن إجهاض الجنين المشوه إذا كان في بقائه في رحم الأم يشكل خطراً جسيماً ، وأنه بعد استطلاع رأي طبييين مسلمين عادلين بأنه لا يوجد حل لمشكلة خطر الأم المهددة بجهاض الجنين، أنه فيما عدا ما نكر فإن إسقاط الجنين المشوه ذنباً وجريمة، فاسأل الذين أفتوا بإجهاض الجنين المشوه بدون داع ما الذي ارتكبه هذا المخلوق الضعيف شديد الضعف، الذي لا يملك أن يجلب لنفسه خيراً أو يدفع عنها شراً، حتى يحكم عليه بالإعدام إنه ظلم جسيم نرتكبه في حقهم ومعاملة وحشية نعاملهم بها قبل أن يقدموا إلى الحياة، وهل فكر كل من يفتي بقتل المشوهين، ماذا يقول لربه إذا سأله عن فتواه بالقتل والإجهاض؟؟

إن الجنين المشوه مريض في أشد الحاجة إلى الرفق به وحين يولد مشوها علينا أن نبذل كل ما في وسعنا من العلاج والرعاية مادامت فيه روح وحياة، ثم نفوض أمره إلى خالقه ولا نقدم على قتله عدواناً وظلماً بحجة أنه مشوه لأن الله حكمه في كل أفعاله، وأنه قد يكون من مظاهر هذه الحكمة الإلهية لفت أنظارنا نحن البشر إلى أخطار يقع فيها الآباء والأمهات بل والمجتمع كله.

إن الله ﷻ وصف سكن الجنين في رحم أمه بأنه قرار مكين يهيئ للجنين كل وسائل الرعاية والنمو السليم ونحن الذين نفسد ذلك القرار المكين ونتسبب في إصابته بالآفات والتشوهات التي انتشرت في عصر الحضارة المادية

المعاصرة فالأسباب التي تؤدي إلى التشوه كثيرة منها تدخين الحوامل وتناول بعض الأدوية، والكحوليات والمخدرات والأطعمة المسرطنة، والزنا، فنحن الذين نتسبب في إفساد ما جعله الله صالحا، نحن المعتدون والأجنة هم المعتدى عليهم ، إنهم أبرياء عند الله وعندنا ، وأنه كيف يسوغ أن يعاقب الآثم البرى ويكفي أن نذكر ما قاله الشاعر الحكيم على لسان كل مؤود أو مؤودة إذا سئلوا عن سبب إجهاضهم وقتلهم.

قال أبو العلاء المعري<sup>(١)</sup>:

هَذَا جَنَاحُ أَبِي عَلِيٍّ \* وَمَا جَنَيْتَ عَلَى

أَحَدٍ

---

(١) معاهد التصحيح على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد أبو الفتح العباسي - ج ١ ص ٢٧٣.



## الفصل الثالث

أحكام الاعتداء على حق المشوهين خلقيا في سلامة الجسم

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.

المبحث الثاني: الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.

المبحث الثالث: أثر رضاء المشوهين خلقيا بالاعتداء عليهم.





# الفصل الثالث

## أحكام الاعتداء على حق المشوهين

### خلفيا في سلامة الجسم

مهيئ:

أضفت الشريعة الإسلامية الحماية الجنائية الكاملة على بني الإنسان دون تفرقة بين معتل أو صحيح في النفس لاستوائهم في عصمة الدم، فلا فرق في أن يقتل رجلا مفلوجا مريضا مقطوع الأعضاء سليما أو العكس وكذلك يقتل العاقل بالمجنون والمبصر بالأعمى، وهكذا فإن الكامل يقاد منه بالناقص كما اتفق الفقهاء على أن مقطوع اليد والأعور لو قتله الصحيح عمدا لوجب عليه القصاص، ولم يجب بسبب يده أو عينه دية<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع الفقهاء<sup>(٢)</sup> على أن المسلم الحر يقاد به قاتله وإن كان مجذوع الأطراف معدوم الحواس، والقاتل صحيحا سوى الخلق أو العكس وكذلك الأمر إذا تفاوتوا في الصحة والمرض والقوة والضعف ونحو هذا من الصفات لم يمنع القصاص بالاتفاق فلا أثر لتفاوت مثل هذه الصفات والفضائل في القصاص. هذا كله بالنسبة للجنائية على النفس أما الاعتداء على ما دون فقد بين الفقهاء أن من شروط القصاص فيه المماثلة في المنفعة ونكرنا تفصيل ذلك في الباب الأول.

---

(١) أحكام المعوقين في الفقه الإسلامي: د/ سري إسماعيل - ص ٤٥٤.

(٢) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٣٧، فتح القدير: ج ١٠ ص ٢٢٠، البحر الرائق: ج ٨ ص ٣٣٨، تبيين الحقائق شرح الدقائق: ج ٦ ص ١٠٥ المغني والشرح الكبير: ج ٩ ص ٣٣٤، الأم: ج ٦ ص ٤٤، ص ٦٩، شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٧٨، تفسير للقرطبي: ج ١ ص ٦٢٥.

والاعتداء الواقع على المشوهين خلقيا هنا قد يقع على الأعضاء الداخلية كمن يولد بكلية واحدة مثلا وكالطفل المصاب بمرض الإيدز مثلا<sup>(١)</sup> حيث يعتبر هذا المرض من الأمراض التي يمكن أن تصيب الجنين وبالتالي تؤدي إلى ولادة طفل مصاب بهذا المرض الخبيث، ولا يكون هذا من العيوب الخلقية الظاهرية في الطفل<sup>(٢)</sup>، كما يقع الاعتداء على المظاهر الخارجية للطفل أو الكبير وتكون هذه التشوهات ظاهرة كالتشوهات التي في الوجه وفي اليدين والقدمين والأنف والأذن والرأس والحوajib والشفاه والعينين واللسان فالاعتداء قد يكون على العضو المشوه أو على أطرافه ويلزم ذلك منا بيان الفرق بين العضو والطرف:

العضو لغة<sup>(٣)</sup>: الْعُضْوُ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، فِي اللُّغَةِ: كُلُّ عَظْمٍ وَاقِرٍ بِلَحْمٍ، سَوَاءٌ أَكَانَ مِنْ إِنْسَانٍ أَمْ حَيَوَانٍ. وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ بِمَعْنَى الْقَطْعِ وَالتَّقْرِيقِ. يُقَالُ: عَضَى الشَّيْءَ: فَرَقَهُ وَوَزَعَهُ. وَالْعَضَةُ: الْقِطْعَةُ وَالْفِرْقَةُ.

وفي التنزيل ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾<sup>(٤)</sup> أي أجزاء

متفرقة فأمنوا ببعض وكفروا ببعض. قال بعضهم: هو سحر وقال بعضهم: هو شعر وقال بعضهم: هو كهانة وما أشبه ذلك من القول أو عضوه ففرقوه بنحو ذلك من القول وإذا كان ذلك معناه احتمل قوله عِضِينَ أن يكون جمع: عضه

(١) الإيدز وباء العصر: د/ محمد علي البار، د/ محمد أيمن الصافي - دار المنامة جدة ١٩٨٧ ص ٩١.

(٢) ويلاحظ أن فيروس الإيدز ليس هو الفيروس الوحيد الذي يصيب الأجنة بل هناك فيروسات أخرى تصيبه ينظر في أنواع وأهم الفيروسات الأخرى التي تصيب الأجنة فيسبب لها تشوهات. الجنين المشوه: د/ محمد علي البار ص ٩٢.

(٣) لسان للعرب لأبن منظور: ج ١١، للقاموس المحيط: ج ١ ص ١٢٦٠، العين: ج ٢ ص ١٩٣، لسان العرب: ج ٩ ص ٢٦٤.

(٤) سورة الحجر آية رقم (٩١).

واحتمل أن يكون جمع عضو لأن معنى العضوية: التفريق كما تعضى الجزور  
والشاة فتفرق أعضاء والعضه: البهت ورميه بالباطل من القول فهما متقاربان  
في الم-نى<sup>(١)</sup>.

### العضو اصطلاحاً:

يعرف الفقهاء العضو بأنه جزء متميز من مجموع الجسد سواء كان إنسان  
أم حيوان كاليد والرجل والأذن والأنف واللسان<sup>(٢)</sup>.  
وعرف الأطباء العضو: بأنه أي جزء من الجسم البشري يتكون من  
الأنسجة<sup>(٣)</sup>.

وإلى مثل هذا التحديد ذهب قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي رقم (١) ع/٨  
/ ١٩٨٨ حيث بين المقصود من العضو بأنه<sup>(١)</sup> أي جزء من الإنسان من أنسجة  
وخلايا ودماء، ونحوها كقرنية العين سواء أكان متصلاً أو منفصلاً عنه".

---

(١) تفسير الطبري: ج ٧ ص ٥٤٣، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٧٣٦، تفسير القرطبي: ج ١٠ ص ٥٥، فتح القدير:  
ج ٢ ص ٢٠٤، تفسير البغوي: ج ١ ص ٢٠٥، تفسير البيضاوي: ج ١ ص ٣٨٢، تفسير أبي السعود: ج ٥  
ص ٨٩، الدر المنثور: ج ٥ ص ٩٨.

(٢) درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ٢ ص ١٠٥، بدائع الصنائع: ج ٥ ص ٧٦، المبسوط: ج ٢٦ ص، شرح  
الغاية على الهداية: ج ١٠ ص ٢٨٤٦٩، المنتقى شرح الموطأ: ج ٦ ص ٢٧٠، التاج والإكليل: ج ٨  
ص ٤٦٠، أسنى المطالب: ج ٤ ص ٦٣، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٤٨٥، الانصاف: ج ١٠ ص ٨٩،  
المجموع شرح المذهب: ج ٢ ص ٥٧٩، المغنى: ج ٨ ص ٣٦٦، المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ٤٨١، شرائع  
الإسلام: ج ٤ ص ٢٢٣، البحر الزخار: ج ٢ ص ٥٣.  
وقد جاء أن العضو :

une Partie d'un etre vivant «remplissant

Une Fonction portiwtiere voir Le petit Robert «Dictionnaire De La langue Francaise ،  
Paris ،P. 1321

وراجع: شفيق عبد الملك - علم تشريح الإنسان، ج ١، القاهرة ١٩٥٩ ص ٢٢١ مشار إليه في محمد سامي  
الشوا. المرجع السابق، ص ٦٩ وما بعدها.

GRAY'S Anatomy ،34 ed 1987 ،Longmans P. 14

فهذا التعريف أعطى معنى أوسع للعضو فلم يعد قاصرا على القلب والكلية والرئة والكبد والأعضاء التناسلية، وإنما تعداه ليشمل أيضا كل ما يتم إفرازه من نتاج الجسم البشري من سوائل متجمدة كالدم أو خلايا كالحيوانات المنوية والبيضات ونخاع العظم وقرنية العين أو أجزاء من العضو كالجينات والهرمونات.

والفعل التي يشكل أساسا بجسم الإنسان قد يقع على مادة الجسم ذاتها وقد يقع على مقدرة أعضاء الجسم على أداء وظائفها والفعل في الحالتين يعتبر مجرما فالمساس بجسم الإنسان ليس فقط المساس بمادته، وإنما يعتبر أساسا بجسم الإنسان كل فعل يؤثر على مقدرة العضو على أداء وظيفته، ولو لم يترتب عليه آثار مادية تتال جزءا بعينه من مادة الجسم لأنه لا قيمة للجسم ذاته إلا من خلال قدرة أعضائه على أداء وظائفها الكاملة<sup>(٢)</sup>.

الطرف: يعرف الطرف لغة<sup>(٣)</sup>: بفتحيتين جزء من الشيء وجانبه ونهايته، وطرف كل شيء منتهاه وغايته وجانبه، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾

---

(١) قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٨ - ٢٣ جمادى الآخر ١٤٠٨هـ الموافق ١٨ فبراير ١٩٨٨ - مجلة البحوث للفقهية المعاصرة العدد الثالث السنة الأولى. ١٤٠١هـ - ٨٩ - ١٩٩٠م ص ٢٢٠.

(٢) وأصبح يعرف العضو البشري على أنه: - أي جزء من الجسم البشري يتكون من الأنسجة ينظر: - نقل وزراعة الأعضاء البشرية بين الإباحة والتحريم: دكتوراه كلية الحقوق القاهرة ١٩٩٨م د/ أحمد محمد العمر ص ١١، نطاق الشرعية الجنائية للتصرف في أعضاء الجسم البشري: د/ عصام فريد عدوي - رساله دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٩٩م - ص ٢٣، ص ٢٤، الجنائية العمد للطبيب على الأعضاء البشرية بالجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها في الفقه الإسلامي ماجستير كلية الشريعة والقانون بالقاهرة: محمد يسري إبراهيم - ٢٠٠٣م ص ١١٧.

(٣) لسان الد. ب: ج ١٠ ص ٢٨٥، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٠٧٤، العين: ج ٧ ص ٤١٤، ص ٤١٥، المصباح المنير: ج ٢ ص ٥٤٤، مختار الصحاح: ج ١ ص ١٦٤، المغرب: ج ٢ ص ٢٠.



والجمع أطراف<sup>(١)</sup>، ويطلق على واحد من أطراف البدن، فعلى هذا المعنى الأخير الطرف أخص من العضو ويتبع عبارات الفقهاء تبين أنهم يطلقون الطرف على كل عضو له حدا ينتهي إليه فالأطراف هي النهايات في البدن كاليد والرجل وبعد تعريفنا للعضو والطرف:

يتبين أن العضو أعم من الطرف إذ كل طرف عضو وليس كل عضو طرف. ومما سبق يمكن القول بأن الأعضاء الداخلية المشوهة كالقلب والكلية ونحوهما تدرج في الأحكام العامة للجناية على النفس أو ما دون النفس حسب درجة جسامة الفعل، والأثر المترتب على الفعل فإذا اعتدى على المشوه بقطع كلية مثلا وترتب على ذلك القطع الوفاة فإن الجاني يعاقب بجريمة العمد، ومن ثم فإننا سوف نتعرض بالذكر لأهم الصور التي يتعرض لها المشوهين خلقيا في الاعتداء على الأعضاء الظاهرة المشوهة منهم وذلك على النحو التالي:

**المبحث الأول: الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.**

**المبحث الثاني: الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.**

**المبحث الثالث: أثر رضاء المشوهين خلقيا بالاعتداء عليهم.**

---

(١) سورة هود من الآية: (١١٤).



# المبحث الأول

الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الاعتداء على اليدين.

المطلب الثاني: الاعتداء على الأطراف القصيرة.

المطلب الثالث: الاعتداء على حدقة العين.

المطلب الرابع: الاعتداء على العظم الناقص.

المطلب الخامس: الاعتداء على الشفاه الأرنبية.

المطلب السادس: الاعتداء على الأذن الناقصة.

المطلب السابع: الاعتداء على الأنف الفطساء.

المطلب الثامن: الاعتداء على الرتقاء والقرناء.



## المطلب الأول الاعتداء على الأيدي المشوهة

قد يصاب شخص ما بما يعرف باسم العنث أي زيادة عدد الأصابع في اليدين والقدمين<sup>(١)</sup> pohdagtyly وهذا المرض ينتج عن طفرة وراثية في الجينات المسؤولة عن تكوين الأصابع وعددها فهذا المرض يورث حسب قانون مندل بصفة سائدة Dominant فيصاب به نصف ذرية الشخص الذي حدثت منه هذه الطفرة رغم أن الأبوين لا يعاني أي منهما من زيادة في أصابع قدميه أو يديه<sup>(٢)</sup>.

ويثور التساؤل عن حكم الاعتداء على الأيدي والأقدام التي بها أصابع زائدة أو ناقصة كأن تكون اليد أو القدم بها أربع أصابع فقط: للإجابة على ذلك: نقول إن القاعدة أن اليد تؤخذ باليد والرجل بالرجل والأصابع بالأصابع والأنامل لقوله تعالى ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾<sup>(٣)</sup> ، ولأن لها مفاصل يمكن القصاص فيها من غير حيف فوجب القصاص<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر الصورة في الملحق المصور آخر الرسالة مناظر رقم ٣٠، ٣١، ٣٢.

(٢) الجنين المشوه والأمراض الوراثية: د/ محمد علي البار - ص ٢١٠.

(٣) سورة المائدة جزء من الآية رقم (٤٥).

(٤) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٩٧، مغني المحتاج: " ج ٤ ص ٢٧ - نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٤، شرح منتهى

الإرادات: ج ٣ ص ٢٩٢، للمغني لابن قدامة: ج ٩ ص ٤٠٩، ص ٤١٠، الكافي: ج ٤ ص ٢٧، البحر الزخار:

ج ٥ ص ٢٣٢، التاج المذهب: ج ٤ ص ٢٦١.



ونفرق في ذلك بين أمور:

الأمر الأول: إذا قطع كامل الأصابع ناقصها.

إذا كانت يد القاطع كاملة ويد المقطوع ناقصة كأن تكون أربع أو ثلاث أصابع مثلا فالرأي عند الحنفية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>، أنه ليس للمجني عليه أن يقتص من الجاني لأن المجني عليه في هذه الحالة يأخذ أكثر من حقه لكن الشافعي في وجه والحنابلة في وجه آخر يرون أن يأخذ المجني عليه من أصابع الجاني ما يقابل الأصابع المقطوعة لأنها داخلة في الجناية ويمكن استيفاء القصاص فيها<sup>(٤)</sup>.

والراجع في هذا الأمر:

هو رأي الحنفية: وهو أنه ليس للناقص أن يقتص من يد الكامل شيئا لأن الله تعالى قال ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾، ولفظ القصاص يقتضي المماثلة وهنا لا مماثلة بين ناقص الأصابع وكاملها لا في الذات ولا في المنفعة وكذلك لا مماثلة في الفعلية فإن فعل الجاني قطع اليد، وفعل المجني عليه قطع بعض الأصابع منها، فإذا تعينت المماثلة عدل عن القصاص وتعين العقل أي الدية<sup>(٥)</sup>.

---

(١) بدائع الصنائع: ج ١ ص ٢٩٧، العناية مع الهداية: ج ٨ ص ٢٧٣.

(٢) مغني المحتاج: ج ٤ ص ٣٦ - نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٩٣.

(٣) شرح منتهى الإرادات: ج ٤ ص ٢٩، المبدع: ج ٨ ص ٢١٦، المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٣٤٩.

(٤) المراجع السابقة نفس المواضع.

(٥) رجع هذا الرأي د/محمد هاشم محمود - في كتابه الجنايات في الفقه الإسلامي: ج ٢ ص ٥٧٧ - ١٤١٧هـ.

١٩٩٧م.

الأمر الثاني: إذا قطع ناقص الأصابع كاملها.

إذا قطع من له أربع أصابع كف من له خمس أصابع أو قطع من له خمس أصابع من له ست أصابع ذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>، إلى أنه لو قطع ناقص الأصابع يد أو رجل كاملة الأصابع فإن شاء اقتص له منه وإن شاء أخذ دية يده، فإن اختار المجني عليه القصاص اقتص من يد الجاني الناقصة. وإصبعه الزائدة اختلف الفقهاء في أخذ إرشه على قولين:

الأول: أنه ليس له أخذ الإرش إلا في القصاص فقط وهو رأي الحنفية<sup>(٤)</sup> وأحد الوجهين عند الحنابلة<sup>(٥)</sup>.

الثاني: له أن يأخذ أرش إصبعه الزائد حكومة لا يبلغ بها دية إصبع، لأنها زيادة في الخلق وهو رأي الشافعي<sup>(٦)</sup>.

الأدلة: استدلل أصحاب الرأي الأول :

أنه لا يجوز الجمع بين القصاص والدية في عضو واحد لأن المجني عليه ذا اليد أو الرجل كاملة الأصابع إذا اقتص من الجاني ذي الناقصة الأصابع فقد قدر على استيفاء أصل حقه وإنما الغائب هو الوصف وهو وصف السلامة فإذا رضي باستيفاء أصل حقه ناقصا كان هذا رضي منه لسقوط حقه في الوصف<sup>(٧)</sup>.

---

(١) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٩٨.

(٢) الأم: ج ٦ ص ٥٧، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٣٦.

(٣) المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٧٥، الكافي: ج ٤ ص ٣١٦.

(٤) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٩٨.

(٥) المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٧٥.

(٦) الأم: ج ٦ ص ٥٧.

(٧) مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٩، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٦، الكافي: ج ٤ ص ٢٨، المبدع: ج ٨ ص ٣٠٨، ص ٣٠٩.

## واستدل أصحاب الرأي الثاني.

- ١- أنه قطع منه إصبعاً لم يستوف قصاصها فيكون لها أرشها.
- ٢- أنه وجد بعض حقه وعدم الباقي فأخذ الموجود وانتقل في المعدوم إلى البذل. (١)

الراجح: هو الرأي الأول لقوة دليله لأنه يترتب على الرأي الثاني الجمع بين القصاص والدية في حق واحد وهذا خلاف المعهود في الشرع.

### الأمر الثالث: قطع الأصلي بالزائد.

إذا قطع من له خمس أصابع أصلية كف من له أربع أصلية وإصبع زائد لم يكن لمجني عليه أن يقتص من الكف لأنه يأخذ أكثر من حقه (٢)، ولأن الأصلية لا تؤخذ بالزائدة ومذهب مالك: يجيز القصاص لأن نقص إصبع واحد لا يمنع القصاص، ويجوز أخذ الزائدة بالأصلي فإن قطع من له أربع أصابع أصلية، وأصبح زائدة كف من له خمس أصابع أصلية فالمجني عليه عند الشافعي أن يقتص من الكف لأنه دون حقه، ولا شيء له لنقصان إصبع أصلية لأن الإصبع الزائدة تقوم مقامها إذا أنها مثلها في الخلقة، وفي مذهب أحمد لا يرى قصاص لاختلاف الزائدة عن الأصلية، ويرى البعض القصاص إذا كانت الزائدة في محل الأصلية، والبعض يرى القصاص مطلقاً لأن الزائدة لا عبرة بها. أم الإمام أبو حنيفة: فيجوز أخذ الزائدة بالأصلي، لأنه يعتبر الزيادة نقصاً والقاعدة عنده أن الناقص يؤخذ بالكامل.

---

(١) المبدع: ج ٨ ص ٣٠٩.

(٢) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٩٨، حاشية ابن عابدين على الدر المختار: ج ٦ ص ٥٥١، ص ٥٥٦، الشرح الكبير حاشية السوقي: ج ٤ ص ٢٥٢، شرح الخرشي: ج ٨ ص ١٦ مغني المحتاج: ج ٤ ص ٣٣ نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٩٠، الكافي: ج ٤ ص ٢٨، المبدع: ج ٨ ص ٣١٤ مغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٧٥، البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٣٢.

رأي الإمام مالك في ناقص الأصابع:

يختلف رأي المالكية عن رأي باقي الجمهور من الفقهاء فيما يلي:  
إن قطع ناقص الأصابع يدا كاملة الأصابع، فإما أن يكون يد القاطع ناقصة إصبعاً واحدة أو أكثر من إصبع:

الحالة الأولى: إذا كانت يده ناقصة إصبعاً واحدة<sup>(١)</sup> فليس للمجني عليه ذي اليد الكاملة إلا القصاص بدون غرم يغرمه له الجاني.

الثانية: أن كانت يد القاطع ناقصة أكثر من إصبع خير المجني عليه بين أن يقتص أو يأخذ دية يده وإما أن تكون يد المجني عليه هي الناقصة ويد الجاني كاملة فإما أن تكون ناقصة إصبعاً واحداً أو أكثر من إصبع وذلك في حالتين أيضاً:

الأولى: إن كانت يد المجني عليه ناقصة إصبعاً واحداً ابهاماً أو غيره فإنه يستحق القصاص على الجاني كامل الأصابع دون أن تجب عليه غرامة للجاني صاحب اليد الكاملة.

الثانية: أن تنقص يد المجني عليه أكثر من إصبع فليس له إلا الدية لما في يده من الأصابع الباقية<sup>(٢)</sup>.

اعتراض: فإن قيل لم يخير المجني عليه بين القصاص والدية إذا نقصت يد الجاني أكثر من إصبع، ولم يخير إذا نقصت يده هو أكثر من إصبع بل تعين العقل؟.

---

(١) حاشية الصعدي على شرح الخرشي: ج ٨ ص ١٩، شرح مختصر خليل: ج ٨ ص ٤٢ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٧٩، منح الجليل: ج ٩ ص ١٢٧، حاشية العدوي: ج ٢ ص ٣٠٤، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ١٩١.

(٢) المراجع السابقة.



فالجواب: أنه إذا كانت يد الجاني ناقصة أكثر من إصبع واختار المجني عليه نو اليد الكاملة القصاص فقدرضى بترك بعض حقه وذلك له، وأما إذا كانت يد المجني عليه هي التي نقصت أكثر من إصبع واقتص من يد الجاني الكاملة فقد أخذ أكثر من حقه وهذا لا يجوز<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن المالكية: لا يرون نقص الإصبع الواحدة مؤثر على التساوي بين عضو الجاني وعضو المجني عليه وأنهم يعطون الأكثر حكم الأقل فيعطون الأربع من الأصابع حكم الخمس.

الأمر الرابع: إذا وقع الاعتداء على من به إصبع زائدة من مثله.

في هذه الحالة يقع الاعتداء على من به إصبع زائدة من شخص به إصبع زائدة أي التساوي في المحل:

المالكية: <sup>(٢)</sup> يرون أن يقتص من الإصبع الزائد في مقابل الإصبع الزائد المماثل في المحل جاء "في شرح الدردير" إذا تساوى في المحل.

الحنفية: <sup>(٣)</sup> قالوا إذا قطع يد رجل وفيها إصبع زائدة وفي يد القاطع مثلها لا اقتصاص عند أبي حنيفة، ومحمد، وفيهما حكومة عدل، وعند أبي يوسف، يجب القصاص حيث يوجد المساواة بين اليدين.

واستدل الإمام وصاحبه: علي رأيهما، بأن الإصبع الزائدة في الكف، نقص فيها وعيب وهو نقص يعرف بالحزر والظن فلا تعرف المماثلة. ولو قطع إصبع زائدة وفي يده مثلها فلا قصاص عليه بالإجماع، لأن الإصبع الزائدة في معني المترازل ولا قصاص في المترازل، ولأنها نقص ولا تعرف قيمة

---

(١) شرح الخرشي: ج ٨ ص ١٩.

(٢) شرح الدردير: ص ٢٢٥، حاشية الصعيدي على شرح الخرشي: ج ٨ ص ١٩.

(٣) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٤، المبسوط: ج ٢٦ ص ١٦٧.



النقصان<sup>(١)</sup> إلا بالحرز والظن، لأنه ليس لهما أرش مقدر، فلا تعرف المماثلة،  
وذهب الحنابلة، بأن الزائدة تؤخذ بالزائدة<sup>(٢)</sup> وكذلك، الشافعية والأمامية<sup>(٣)</sup>.

### الرأى الراجع:

وبعد استعراض المذاهب الفقهية، في حكم اليد والرجل ناقصة الأصابع  
وكاملتها وزائدتها<sup>(٤)</sup>، فإنني أرى ما ذهب إليه الحنفية: هو الرأى الراجع، من  
أنه ليس لناقص الأصابع أن يقتص من يد الكامل شيئاً وهذا لأن الله تعالى قال  
والجروح قصاص ولفظ قصاص يقتضى المماثلة، وهنا لا مماثلة بين ناقصة  
الأصابع وكاملتها، أو زائدة الأصابع وناقصتها، لا في الذات ولا في المنفعة،  
وكذلك لا مماثلة في الفعلين، فإن فعل الجاني قطع اليد وفعل المجني عليه قطع  
بعض الأصابع فيها، فإذا انتفت المماثلة انتفى القصاص، وتعين العقل.

---

(١) الهداية مع العناية: ج ٨ ص ٢٧٣، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٤ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: ج ٦  
ص ١٣٥.

(٢) المغني لأبن قدامة: ج ٨ ص ٢٧٣، الإنصاف: ج ١٠ ص ٢١، أسنى المطالب: ج ٤ ص ٣٢.

(٣) الأم: ج ٦ ص ٥٧، شرائع الإسلام: ج ٤ ص ٢٢٤.

(٤) وللأصابع الزائدة أحكام متعلقة بها في الوضوء وفي البيع، وفي رد المبيع بالعيب ينظر في هذه الأحكام في  
المواضع الآتية: -

- المبسوط: ج ١ ص ١٣٧، تبين الحقائق: ج ٤ ص ٣٨ العناية شرح الهداية: ج ٦ ص ٣٧٥، بدائع الصنائع: ج ٥  
ص ٢٧٥ فتح القدير: ج ٦ ص ٣٧٥، درر الحكام شرح غرر الأحكام: ج ١ ص ٩، حاشية الصاوي علي  
الشرح الصغير: ج ١ ص ١٤٦، حاشية العدوي: ج ١ ص ١٤١ التاج والإكليل: ج ١ ص ٤٣٤، مواهب  
الجليل: ج ١ ص ١٩٣، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٤٥٦، شرح البهجة: ج ١ ص ١٤١.

- أسنى المطالب: ج ١ ص ٣٤، حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ١ ص ٣٨، مجموع شرح المذهب: ج ١ ص ٤٢١،  
ج ١١ ص ٥٥٢، الأم ج ٦ ص ٢١١، الفروع: ج ٤ ص ١٠١ الإنصاف: ج ١ ص ١٥٩، المغني: ج ١ ص ٨٥،  
ص ٨٦ المنثور في القواعد الفقهية: ج ٣ ص ١٠٩، البحر الزخار: ج ٢ ص ٩٢.



## المطلب الثاني

### الاعتداء على الأطراف القصيرة<sup>(١)</sup>

قد تسبب إحدى الأمراض الوراثية، في انتقال هذا المرض إلى نصف الذرية من البنين والبنات فيصابون بمرض الودانة<sup>(٢)</sup>. achondroplasio. بصفة سائدة وفي هذا المرض يكون نمو الوجه والجذع طبيعياً جداً بينما الأطراف العلوية والسفلية قصيرة جداً.

فما حكم الاعتداء على الأطراف القصيرة بالقطع؟.

يرى جمهور الفقهاء: أنه إذا كان عضو المجني عليه وعضو الجاني سليمين، أي سلمت منفعتهما أجري القصاص، ولو كان عضو الجاني أكبر أو أجمل أو أقوى، لأنه لو روعي الكبر والجمال والقوة، لأمتنع القصاص في أكثر الأحوال فليسقط اعتبار هذا كما سقط اعتباره في النفس<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر الصور في الملحق المصور آخر الرسالة منظر رقم ٣٤، ٣٣.

(٢) هذا المرض يتمتع المصاب به بكل الأمور الطبيعية للشخص العادي في كل عضو من أعضائه ولا يسبب له أي نوع من التخلف العقلي وإنما يكون قزم لقصر أطرافه عن الشخص الطبيعي ينظر الجنين المشوه: د/ محمد علي البار ص ٢٢٢.

(٣) تبين الحقائق: ج ٦ ص ١١١، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٨، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٨، مغني المحتاج: ح ٤ ص ٣١، المغني: ج ٩ ص ٤١٦، الكافي: ج ٤ ص ٣٢.

## المطلب الثالث الاعتداء علي حدقة العين<sup>(١)</sup>

قد تتسبب بعض عيوب الأنبوب العصبي في ولادة طفل بعين واحدة، ملتصق بها العين الأخرى في مكان واحد، أو ولادة طفل بلا عينين، مع وجود مكانهما، كما قد يسبب مرض قيلة السستين وهو مرض وراثي متحى نادر الحدوث لشخص من كل خمسين ألف شخص من سكان إيرلانده وواحد في كل من ٩٠٠٠٠ ألف في المملكة المتحدة.

وينجم ذلك المرض عن نقص إنزيم يحول الأميني ميتاينوس والهامض الأميني السستين إلي مواد أخرى ويصيب بعض أجهزة منها العين فتصاب عدسة العين بما يشبه "الساد" كما تصاب القرنية أيضا وتكبر القرنية والعين بأكملها وتصبح مثل عين الثور مع ضباب علي القرنية تمنع الرؤية<sup>(٢)</sup>.

كما قد يكون لشخص واحد ثلاث أعين كما جاء في فتاوى الرملي "خلق له ثلاث أعين فقلع شخص أحدهما هل يجب فيهما نصف الدية أو ثلثها أو حكومة؟ فأجاب بأنه متي لم تعرف الزائدة منهم وجب فيها ثلث الدية، فقد قالوا ما وجب فيه الدية هو الثاني كاليدين والرجلين ففي الواحدة منه نصف الدية، أو الثلاثي كالأنف ففي الواحدة منه ثلثها أو رباعي كالأطفال فربعها<sup>(٣)</sup> هذا ما ورد في كتب الفقهاء بالنسبة لمن له أعين ثلاث، كنوع من التشوهات الخلقية التي نكرها الفقهاء.

---

(١) انظر الصور في الملحق المصور آخر الرسالة مناظر رقم ٣٥، ٣٦، ٣٧.

(٢) الجنين المشوه والأمراض الوراثية: د/ محمد علي البار - ص ٢٨٦، ص ٣١٩.

(٣) فتاوى الرملي: ج ٤ ص ١٧.

ونبين حكم الاعتداء على الحالات السابقة قصاصًا.

بداية الأمر: فإن العين تؤخذ العين لقوله تعالى ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>.

ولأنها تنتهي إلى مفصل فجرى القصاص فيها بالإجماع<sup>(٢)</sup>.

وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة، أو من كبر، فتؤخذ عين الشاب بعين الشيخ المريضة وعين الكبير بعين الصغير والأعمش<sup>(٣)</sup> وقد جاءت نصوص الفقهاء مقررّة لذلك.

جاء في شرح مختصر خليل: <sup>(٤)</sup>.

" تؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة أو من كبر، و يعني هذا أن صاحب العين السليمة إيصارا إذا قلع عينا ضعيفة الإبصار خلقة أو من كبر لشخص فإن السليمة تؤخذ بالضعيفة كما يقتض للمريض من الصحيح."

---

(١) سورة المائدة جزء من الآية (٤٥).

(٢) وذكر الإجماع صاحب المغني: ج ٩ ص ٤٢٧. " وجاء في منح الجليل "وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة أو كبر، ولجدي أو لكرمية، فالقود، إن تعمد، وإلا فبحسابه" ج ٩ ص ٥٧، وجاء في التاج والاكلیل " وتؤخذ العين السالمة بالضعيفة خلقة أو من كبر قال ابن شاس: أما العين == =الضعيفة فتؤخذ بها العين السليمة إذا كان الضعف من أصل الخلقة أو من كبر وكجدي أو لكرمية فالقود إن تعمده وإلا فبحسابه، ج: ٨ ص ١٨، الشرح الكبير بحاشية الدسوقي: ج ٤ ص ٢٥٥، شرح الخرشي: ج ٨ ص ١٩، ٢٠، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٤ - ٢٩٢، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٧، الكافي: ج ٤ ص ٢٢، شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٩٣. أسنى المطالب: ج ٤ ص ٢٩، المغني: ج ٨ ص ٢٦٠.

المحلي: ج ١٠ ص ٤١٨، البحر الزخار: ص ٢٣١، المختصر النافع: ص ٣١٥ وخالف ي ذلك الحنفية حيث ذهبوا إلى عدم وجوب القصاص في العين لأننا لو أردنا تمثيل ما فعل الجاني وهو القلع والقلع لا يمكن ضبط حد التقوير أو القلع، وإن أذهبنا بصره دون القلع أو التقوير لم نفعل مثل ما فعل فيتعذر الاستيفاء بوصف المماثلة فيمنع وجوب القصاص ينظر الهداية مع العناية: ج ٨ ص ٢٧٠، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٨.

(٣) التشريع الجنائي الإسلامي: عبد القادر عودة - ج ٢ ص ٢٢٥.

(٤) شرح مختصر خليل للخرشي: ج ٨ ص ٢٠.



جاء في المغنى: <sup>(١)</sup> وتؤخذ عين الشاب بعين الشيخ المريضة، وعين الكبير بعين الصغير والأعمش.

هذه نصوص الفقهاء تقرر أن العين السليمة تؤخذ بالعين لا فرق في ذلك بين عين الكبير والصغير ولا السالمة بالضعيفة خلقة. أما بالنسبة لحدقة العين والعين المصابة ببياض كالجلكوما "المياه الزرقاء" أو الكتاركتا "المياه البيضاء".

فالرأي المعتمد عند المالكية <sup>(٢)</sup>، والشافعية <sup>(٣)</sup>، والحنابلة <sup>(٤)</sup>، أنه لا تؤخذ حدقة صحيحة بحدقة عمياء، ومعنى ذلك لو قطع ذو حدقة بصيرة حدقة رجل وهي عمياء من قبل القلع فلا يجوز للمجني عليه أن يقتص من الجاني فيأخذ أكثر من حقه.

وقد جاءت نصوص الفقهاء معبرة عن ذلك:

جاء في شرح مختص خليل: <sup>(٥)</sup>.

"عينه سالمة إذا قلع حدقة أعمى فإن السالمة لا تؤخذ بها لعدم المماثلة بل فيه الاجتهاد".

وفي أسنى المطالب: <sup>(٦)</sup> "والعين القائمة كاليد الشلاء فلا تؤخذ بها المبصرة..

وجاء في حاشيتي قليوبي وعميرة: <sup>(١)</sup> "ولا يقتص من عين صحيحة بحدقة عمياء مع قيام صورتها، ويجوز العكس برضا المجني عليه".

---

(١) المغنى: ج ٨ ص ٢٦٠.

(٢) الشرح الكبير للدردير: ج ٤ ص ٢٥٢، شرح الخرشي: ج ٨ ص ١٦.

(٣) مغني المحتاج: ج ٤ ص ٣٥، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٩٢.

(٤) الكافي: ج ٧ ص ٢٩٨.

(٥) شرح مختصر خليل للخرشي: ج ٨ ص ١٦.

(٦) أسنى المطالب: ج ٤ ص ٢٩.

وفى مغنى المحتاج: (٢) " و لا تؤخذ عين صحيحة بحدقة عمياء، ولو مع بقاء سوادها وبياضها ؛ لأن العين القائمة كاليد الشلاء فلا تؤخذ بها المبصرة لأنها أكثر من حقه لأن البصر في العين بخلاف السمع والشم، وتؤخذ العمياء بالصحيحة، إن رضي بها المجني عليه ؛ لأنها نون حقه تنبيه ".  
وجاء فى نهاية المحتاج: (٣) " و لا تؤخذ عين صحيحة بحدقة عمياء ولو مع قيام صورتها ؛ لأنها أعلى منها والضوء في نفس جرمها، وتؤخذ عمياء بصحيحة رضي بها المجني عليه ".  
و قوله بحدقة عمياء الأولى أن يقول بعين عمياء إذ الحدقة هي السواد الأعظم والعين ليست مأخوذة بنفس السواد.  
جاء فى المغنى: (٤) " لا تؤخذ صحيحة بقائمة ؛ لأنه يأخذ أكثر من حقه ".

---

(١) حاشيتنا قليوبى وعميرة: ج ٤ ص ١٢٠.

(٢) مغنى المحتاج: ج ٥ ص ٢٦٨.

(٣) نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٤.

(٤) المغنى: ج ٨ ص ٢٦٠.

وقد ذهب الحنفية: <sup>(١)</sup> في ظاهر الرواية انه لو فقأ شخص عينا حولاء وكان الحول لا يضر بصره، يقتص منه وإلا ففيه حكومة عدل.  
وعن أبي يوسف: لا قصاص في العين الحولاء مطلقا، وعند الحنفية أيضا لو جني علي عين فيها بياض يبصر بها وعين الجاني كذلك فإنه لا قصاص بينهما <sup>(٢)</sup>.

جاء في المبسوط <sup>(٣)</sup>: ".

"وإذا فقأ الرجل عين الرجل وفي عين الفاقئ نقص، فالمفقوءة عينه بالخيار؛ لأن نقصان البصر في العين بمنزلة الشلل أو فوات الأصبع في اليد، وقد بينا إن كان النقصان في جانب الجاني، فالمجني عليه بالخيار بين استيفاء القصاص وبين استيفاء الدية، وإن كان النقصان في جانب المجني عليه لم يجب القصاص فهذا مثله، وإذا لم يجب القصاص كان الواجب فيها حكم عدل؛ لأن كمال الأرش باعتبار تقويت البصر الكامل ولم يوجد، والقدر الباقي من البصر مع النقصان غير معلوم فيكون الواجب فيهما حكم عدل كمن قطع يدا شلاء".

جاء في الفتاوى الهندية <sup>(٤)</sup>: "إذا كانت العين اليمنى بيضاء، فأذهب العين اليمنى من رجل آخر فالمفقوءة يمناه بالخيار، إن شاء أخذ عينه الناقصة، إذا كان يستطيع فيه القصاص بأن يبصر شيئا قليلا، وإن شاء أخذ دية عينه، وإن كانت شحمة بيضاء لا يبصر شيئا أصلا لا قصاص فيها، فإن لم يختَر شيئا حتى فقأ رجل عين الفاقئ، فقد بطل حق الأول في عينه، فإن اختار المفقوءة عينه الأول الدية، ثم فقأ أجنبي عين الفاقئ إن صح اختياره ينتقل حقه من العين إلى الدية،

---

(١) البحر الرائق: ج ٨ ص ٢٠٢، بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٠٦، حاشية الطهطاوي: ص ٣٦٨.

(٢) درر الحكام: ج ٢ ص ٩٧.

(٣) المبسوط: ج ٢٦ ص ١٦٧.

(٤) الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ١٠.

ولا يبطل حقه بفوات العين، وإن لم يصح اختياره بطل حقه، وصحة اختياره مبنية على تخير الجاني إياه أما إذا اختار بنفسه لا يصح الاختيار، وفي كل موضع لا يصح الاختيار، له أن يرجع إلى القصاص، إذا انجلى البياض، وفي كل موضع صح الاختيار ليس له أن يرجع إلى القصاص، وكذا إذا جنى على عين فيها بياض يبصر بها، وعين الجاني أيضا فيها بياض يبصر بها لا قصاص بينهما.

هذا كله إذا وقع الفعل على من به نقص أو تشوه في إحدى عينيه، أما إذا كان الفعل قد وقع ممن هو مصاب في إحدى عينيه بأي تشوه؟ فإن الحكم يختلف:

صورة المسألة: إذا قدم من له حقة عينيه عمياء وقام بالاعتداء على من هو حقة عينيه صحيحة، للفقهاء في ذلك رأيان:

الأول: أن للمجني عليه القصاص من الحقة العمياء، إن رضي بذلك ولا أرش له معها وهو مذهب الشافعية<sup>(١)</sup> والحنابلة<sup>(٢)</sup>.  
جاء في نهاية المحتاج: <sup>(٣)</sup> "وتؤخذ عمياء بصحيحة رضي بها المجني عليه".

وجاء في حاشيتي قليوبي وعميرة<sup>(٤)</sup>: "ولا يقتص من عين صحيحة بحقة عمياء مع قيام صورتها، ويجوز العكس برضا المجني عليه".  
جاء في المغنى: <sup>(١)</sup> "لا تؤخذ صحيحة بقائمة؛ لأنه يأخذ أكثر من حقه".

---

(١) مغني المحتاج: ج ٤ ص ٣٥ - نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٩٢.

(٢) الكافي: ج ٧ ص ٢٩٨.

(٣) مغني المحتاج: ج ٤ ص ٣٥، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٩٢.

(٤) حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١٢٠.

ودليلهم: أنها دون حقه ورضي بها.  
الرأي الثاني: أنه ليس له قصاص ويتعين الدية وهو رأي المالكية<sup>(٢)</sup>.  
دليله: أنه لا مماثلة بين الحقة العمياء والحقة المبصرة فلا يستحق  
القصاص.  
الراجح: هو ما ذهب إليه الرأي الأول لأن للمجني عليه أن يترك كل حقه  
فأولي له ترك بعضه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المغنى: ج ٨ ص ٢٦.  
(٢) الشرح الكبير شريفي: ج ٤ ص ٢٥٢ شرح الخرشبي: ج ٨ ص ١٦، الجنايات في الفقه الإسلامي: د/ محمد  
هاشم محمود مرجع سابق ج ٢ ص ٥٦٩.  
(٣) الجنايات في الفقه الإسلامي: د/ محمد هاشم محمود مرجع سابق ج ٢ ص ٥٦٩.







## المطلب الرابع العظم الناقص

يعد هذا المرض من الأمراض المعقدة في طريقة وراثته، هناك نوعان خفيفان نسبيا ويورثان على أساس أنهما مرضان، وراثيان سائدان، وهما أشد خطورة وفي المرض المذكور يعاني الطفل من سرعة تكسر عظامه جميعا بما في ذلك عظم الرأس، والجمجمة ولكن التكسير يكون في الغالب في عظام الأطراف<sup>(١)</sup> الطويلة مما يؤدي إلى القزامة. والعيب في هذا المرض يتمثل في الأنسجة الضامة وخاصة الموجود في العظام مما يجعل العظام هشّة سريعة التكسير<sup>(٢)</sup> أو أطرافه العلوية والسفلية قصيرة وتخرج عن المعتاد.

ويثور عن حكم الاعتداء علي مريض هشاشة العظام أو من أطرافه قصيرة؟.

### بالنسبة لمريض هشاشة العظام:

اتفق الفقهاء<sup>(٣)</sup> على أنه لا قصاص في كسر العظام إلا في السن لما روي عنه ﷺ أنه قال لا قصاص في عظم<sup>(٤)</sup> ولعدم الوقوف على المماثلة لأنه لا يعلم موضعه فلا يؤمن منه التعدي ومنع القصاص في العظام عمر بن عبد

(١) الجنين المشوه: د/ البار - ص ٣٠٦.

(٢) وقد تردد/ البار: أنه لا يوجد علاج حتى الآن لهذا المرض الذي قد يكون خطيرا لدرجة أن الكسور المتكررة والتي قد تحدث أيضا في الأضلاع تؤدي إلى أن يتوفى أغلبية الأطفال المصابين بهذا المرض قبل البلوغ. المرجع السابق.

(٣) تبين الحقائق: ج ٦ ص ١١١، الهداية مع العناية: ج ٨ ص ٢٧٠ مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٨، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٥، الكافي: ج ٤ ص ٢٠ شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٩٢ البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٣١.

(٤) فتح الباري: ج ١٢ ص ٢٢٤، مصنف ابن أبي شيبة: حديث رقم ٢٧٣٠٨ ج ٥ ص ٣٩٥، مصنف عبد الرزاق: ج ٩ ص ٤٦١.

العزیز، وعطاء، والنخعي والزهری، وابن شبرمة، والثوري<sup>(١)</sup>، إلا أن الشافعية<sup>(٢)</sup> نصوا علی أن للمجني علیه أن یقطع أقرب مفصل إلی موضع الكسر<sup>(٣)</sup> ویأخذ حكومة<sup>(٤)</sup> بالباقي".

وصرح المالکية: <sup>(٥)</sup> أنه لا قصاص فی شيء مما یعظم خطره کائنا من کان ککسر عظم الصدر والرقبة والظهر والفخذ فلا قصاص فیها وفيها حكومة. وذكر ابن حزم: <sup>(٦)</sup> وجوب القصاص فی جميع العظام وما کان فی الرأس وما کان فی غیره من البدن.

ثانيا: بالنسبة لمن أطرافه قصيرة سواء كانت علوية أم سفلية. ذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، إلی القصاص إذا تعدی علی من أطرافه قصيرة سواء کان بالقطع أم بالقتل، إذا كانت هذه الأطراف قصيرة فی أصل الخلقة: فیقطع سلیم یداً ورجلاً بأعسم وأعرج.

---

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية: ج ١٦ ص ٧٩.

(٢) مغنی المحتاج: ج ٤ ص ٢٧، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٤.

(٣) مغنی المحتاج: ج ٤ ص ٢٧، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٤.

(٤) الحكومة: - استفاد من عبارات الفقهاء أن حكومة العدل أرش غیر مقدر شرعاً يفوض هذا للحاكم وأهل الخبرة، والجنایة علی ما دون النفس ليس فیها قصاص ولا أرش مقدر بالنص وسبب التسمية أن استقرار الحكومة یتوقف علی حکم حاکم أو محکم معتبر ومن ثم لو اجتهد فيه غیره لم یکن له أثر، وقال ابن عرفة: ألفاظ المدونة تارة یأتی فیها لفظ الحكومة، وتارة لفظ الاجتهاد فیحتمل أن یكونا مترادفين ودليلهما: أن الجنایة التي ليس فیها أرش مقدر یجب لها أرش بالاجتهاد حتی لا تصیر هدراً، کصيد الحرم إذا لم یوجد نص فی مثله رجع منه إلی نوي عدل لیعرف مثله ینظر: - بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٢٣، تبیین الحقائق: ج ٦ ص ١٣٣، منح الجلیل: ج ٩ ص ١٠٣، الشرح الکبیر مع حاشية السوقي: ج ٤ ص ٢٦٩ مغنی المحتاج: ج ٤ ص ٧٧، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٣٤٤ - الکافي: ج ٤ ص ١٨، ص ٩٢، ٩٤، الکافي: ج ٤ ص ١٨، ص ٩٢، ٩٤، المغنی: ج ٩ ص ٦٥٩.

(٥) الشرح الکبیر بحاشية السوقي: ج ٤ ص ٢٥١، ص ٢٥٣، شرح الخرشي: ج ٨ ص ١٥، ص ١٧، شرح الزرقاني: ج ٨ ص ١٥ - ١٧.

(٦) المحلی لأبن حزم: ج ١٠ ص ٤٦١.

جاء في الفتاوى الهندية: (٣) " ويقتل الصحيح وسليم الأطراف بالمريض  
وناقص الأطراف صورة، أو معنى كالأشل ونحوه.  
وجاء في نهاية المحتاج: (٤) " ويقطع سليم يدا أو رجلا بأعسم<sup>(٥)</sup> وأعرج  
خلقة أو نحوها إذ لا خلل في العضو".  
قوله: ( أو قصر إلخ ) فيه نظر بما مر أنه لا تؤخذ به مستوية بيد أقصر  
من أختها إلا أن يحمل ما هنا على ما إذا كان العسم في يديه جميعا وهو خلقي  
أيضا أو أن هذا بيان لمعناه لغة، وليس مرادا هنا فليراجع، قوله: ( ولا أثر إلخ )  
ما لم يكن بجناية أو قوي استحشافها، وإلا فلا يؤخذ السليمة منه بها.

---

(١) الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ٥.

(٢) نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٩١.

(٣) الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ٥.

(٤) نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٩١.

(٥) والعسم: بمهملتين مفتوحتين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد، أوقال ابن الصباغ هو سيل  
واعوجاج في الرسغ: ينظر: حاشية للجمال: ج ٥ ص ٤١، حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١٢٠، نهاية  
المحتاج: ج ٧ ص ٢٩١، حاشية البيجرمي: ج ٤ ص ١٣٠.



## المطلب الجنائى الشفاء الأرنبية والحنك المشقوق<sup>(١)</sup>

عيوب الحنك والشفة المشقوقة، الأشرم<sup>(٢)</sup> أو شفة الأرنب، تحدث نتيجة خلل الصبغيات مثل متلازمة [بتيانو] وبعضها يرجع إلى تناول عقاقير أثناء الحمل مثل عقار أمينوبترين Amino- pterine اليوسلفات Busuiphou وعقار الفيتونين phentotn وبعض هذه الأعراض ترجع إلى تأثير الأشعة التي تتعرض لها الحامل كما أن بعضها يرجع إلى الأخماج، وعادة إذا كان الطفل مصابا بالحنك المشقوق، فإنه من المؤكد أيضا أنه سيصاب بالشفة المشقوقة أو الأرنبية<sup>(٣)</sup>.

فما حكم الاعتداء على الشفة الأرنبية و الحنك المشقوق؟؟.

أورد الفقهاء حكمهم فى الاعتداء على الشفة دون تفصيل بين ما إذا كانت مشقوقة أم سليمة ونبين حكم ذلك فيما يلي:

فاتفق الفقهاء<sup>(٤)</sup> على وجوب القصاص عند الاعتداء على الشفة بالقطع، فتؤخذ الشفة بالشفة، وهو ما بين جلد الذقن والخذين علوا وسفلا، لقوله تعالى ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر انظر الصور فى الملحق المصور آخر الرسالة مناظر ٣٨، ٣٩، ٤٠.

(٢) الحماية الجنائية للحق فى سلامة الجسم: د/ محمد سامى الشوا - مرجع سابق ص ٥٠٠، ص ٥٠١.

(٣) الجنين المشوه: د/ محمد على البار ص ٣٢١.

(٤) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٨، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق اج ٦ ص ١١٢، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٨٤،

مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٧، الكافي: ج ٤ ص ٢٦ شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٩٣، المحلى لابن حزم:

ج ١ ص ٤٤٦، البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٣.

(٥) سورة المائدة من الآية (٤٥).

وذلك لأن لها نهاية معلومة فيمكن استيفاء المثل منها كاليدين <sup>(١)</sup>. أما إذا ترتب على الاعتداء قطع بعض الشفة في أي موضوع سواء العلوية أو السفلية فللفقهاء في ذلك رأيين:

الرأي الأول: وهو رأي المالكية <sup>(٢)</sup> والحنابلة <sup>(٣)</sup> والشافعية <sup>(٤)</sup> في الأصح وروى هذا عن أبي حنيفة <sup>(٥)</sup> أنه يجب القصاص في الجزء المقطوع وذلك لأنه يمكن تقدير البعض المقطوع فأمكننت المماثلة في القصاص <sup>(٦)</sup>.

الرأي الثاني: للكرخي من الحنفية <sup>(٧)</sup>.

أنه لا يجب القصاص في قطع بعض الشفة لأنه تتعذر فيه اعتبار المماثلة <sup>(٨)</sup>. والراجح: هو رأي الجمهور بأنه يجب القصاص في قطع بعض الشفة لقوله تعالى ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ <sup>(٩)</sup> ، والمماثلة ممكنة بالجزئية.

---

(١) مواهب الجليل: ج ٦ ص ٢٤٦، المهذب: ج ٢ ص ٢٩٢، الشرح الكبير: ج ٩ ص ٤٣٦، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٧.

(٢) الذخيرة للقرافي: ص ١٢٩.

(٣) الكافي: ج ٤ ص ٢، شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٩٥.

(٤) مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٧.

(٥) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٧.

(٦) الذخيرة: ص ١٢٩.

(٧) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٨، تبين الحقائق: ج ٦ ص ١١٢.

(٨) التشريع الجنائي الإسلامي: عبد القادر عودة - ج ٢ ص ٢٢٧.

(٩) سورة المائدة من الآية: (٤٥).



# المطلب السادس

## الأذن الناقصة والمتقوبة<sup>(١)</sup>

قد يصاب الإنسان وخاصة الأطفال بأمراض تؤثر على نمو الأذن فتكون إذن ناقصة أو بهابعض العيوب الخلقية مثل التهاب الأذن الوسطى مع انصباب أو التهاب الأذن الوسطى مع إنتقاب.

فما حكم القصاص في الأذن المعيبة بهذا العيب؟.....  
لا خلاف بين الفقهاء،<sup>(٢)</sup> في أن الأذن تؤخذ قصاصا بالأذن، لقوله تعالى ﴿وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ﴾<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا:

بأنها تنتهي إلى حد فاصل فأشبهت اليد، ولا فرق بين الأذن الكبيرة الصغيرة، ولا بين الناقصة والكاملة، وتؤخذ أذن السميع بأذن الأصم، وأذن الأصم بأذن السميع، لأنهما متساويان في السلامة من النقص، وذلك لأن ذهاب السمع نقص في الرأس لأنه محله، وليس ببعض منها كما نص الشافعية<sup>(٤)</sup> على أخذ الأذن الشلاء بغيرها لبقاء منفعتها بجمع الصوت، وتؤخذ الأذن الصحيحة بالمتقوبة أي المخرومة، والمتقوب بالصحيح، لأن المتقوب ليس بنقص وإنما

(١) انظر الصور في الملحق المصور آخر الرسالة مناظر ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤.

(٢) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٨، - الهداية مع العناية: ج ٨ ص ٢٧٠، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٤، مغنى المحتاج: ج ٤ ص ٢٧، المغنى: ج ٩ ص ٤٢١ الكافي: ج ٤ ص ٢٤، المحلى لابن حزم: ج ١٠ ص ٤٤٩، البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٣١، المختصر النافع: ص ٣١٥.

(٣) سورة المائدة من الآية: (٤٥).

(٤) نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٤.

تتقرب الآن للزينة، ولا يؤخذ صحيح بمشقوق، لأنه يأخذ أكثر من حقه ويؤخذ المشقوق بالصحيح وله من الدية ما يقابل النقص عند الشافعي وبعض فقهاء أحمد، وليس له بشيء عند باقي الفقهاء<sup>(١)</sup>.

أما الآن المستحشفة<sup>(٢)</sup> أي اليابسة " فتؤخذ بالصحيحة، وكذلك الصحيحة تأخذ بها عند الشافعية، وهو وجه عند الحنابلة، لأن المقصود فيها جمع الصوت وحفظ محل السمع والجمال؛ وهذا يحصل بها كحصوله بالصحيحة بخلاف سائر الأعضاء ومقابل الأظهر بالمستحشفة لأنها ناقصة فتكون كاليد الشلاء وسائر الأعضاء<sup>(٣)</sup> ولكن إذا تم قطع جزء من الآن فلفقهاء في ذلك أراء:

الرأي الأول: يجب في الجزء المقطوع القصاص، فيؤخذ البعض بالبعض، ويكون التقرير بالجزئية لا بالمساحة، ومعنى ذلك أنه ينظر إلى ما قطعه من الآن وتقدر نسبته إلى جميع الآن من ثلث أو ربع أو نحوه، ويقطع بقدر هذه النسبة من أن الجاني وإنما منع للقطع بالمساحة لئلا يؤدي إلى قطع جميع أن الجاني.

وهو رأي الشافعية<sup>(٤)</sup> في الأصح، والحنابلة،<sup>(١)</sup> والمالكية،<sup>(٢)</sup> والزيدية.<sup>(٣)</sup>

---

(١) البحر الرائق: ج ٨ ص ٣٠٢، مواهب الجليل: ج ٦ ص ٢٤٦، المدونة: ج ١٦ ص ١١٣، الشرح الكبير: ج ٩ ص ٤٣٠، المهذب للشيخ الرازي: ج ٢ ص ١٩١.

(٢) الحشف: ما لم ينو من التمر فإذا يبس صلب وفسد لا طعم له ولا خلوة. وقد أحشف ضرع الناقة: إذا يبس وتقبض، والحشيف: الثوب الخلق. والحشفة: ما فوق الختان، والحشف: الضرع اليابس قال طرفة، المستحشف بكسر الميم ليس، واستحشفت الآن يبست فهي مستحشفة وأنف مستحشف صار بحيث لا يتحرك غضروفه: ينظر: المغرب في ترتيب المعرب: ج ١ ص ٢٠٤، كتاب العين: ج ٣ ص ٩٦، المطلع: ج ١ ص ٣٦٢، تحرير ألفاظ التنبيه: ج ١ ص ٢٩٨، لسان العرب: ج ٩ ص ٤٧، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٠٢٤، تاج العروس: ج ١ ص ٥٧٧١ - ٥٧٧٢، مختار الصحاح: ج ١ ص ١٦٧، المصباح المنير: ج ١ ص ١٣٧.

(٣) التشريع الجنائي الإسلامي: عبد القادر عودة ج ٢ ص ٢٢٦.

(٤) نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٣، ص ٢٨٤، - مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٧.



دليلهم: أنه يمكن تحقيق المماثلة فيه تقدير البعض المقطوع وليست فيه كسر عظم فيجری فيه القصاص.

الرأي الثاني: لا يجب فيه القصاص وهو مقابل الأصح عند الشافعية<sup>(٤)</sup>.  
ودليله: لأنه لا أرش فيه مقدر ورد، على ما قال: بأن الإصبع الزائدة فيها القصاص وليس فيها أرش مقدر.

الرأي الثالث: أن البعض المقطوع من الأذن، إن كان له حد معروف وجب القصاص لإمكان استيفاء المثل، وإن لم يعرف له حد معين لم يجب القصاص، لعدم إمكان استيفاء المثل وهو ما ذهب إليه الحنفية<sup>(٥)</sup>.  
والراجح: هو ما ذهب إليه الرأي الأول.

---

(١) المغني لأن قدامة: ج ٩ ص ٤٢١، الكافي: ج ٤ ص ٢٤.

(٢) الذخيرة للقراقي: ص ١٢٩.

(٣) البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٣١.

(٤) نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٣، ص - مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٧.

(٥) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٨.



## المطلب السابع الأنف الفطساء<sup>(١)</sup>

قد يؤدي مرض الزهري الخلقي المبكر، إلى وجود عيوب بالأنف، تظهر بعد الولادة بفترة وجيزة، ويتمثل في طفح جلدي انتفاخي، ثم يظهر بعد ذلك طفح حبيبي قشري " خرشوفي" ويوجد على شقي الجسم ويؤدي الزهري الخلقي، إلى التهاب في الفم الذي يستمر في اتلاف جوانب الفم مما يعطيه شكل مميز، ويكون هذا الالتهاب مصحوبا دائما بالتهاب في الأنف وإفرازات مستمرة منه، منذ الطفولة، مما يجعلها معيبة ومشوهة، وقد يظهر الزهري في عظام الأنف نفسها وفي قنطرة الأنف<sup>(٢)</sup>.

ويثور التساؤل عن الاعتداء على حالات تشوه الأنف؟ .

نقول أجمع الفقهاء،<sup>(٣)</sup> على وجوب القصاص في الأنف، فتؤخذ الأنف بالأنف لقوله تعالى ﴿وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ﴾<sup>(٤)</sup> بيد أنه لا يجب القصاص في الأنف إلا في المارن،<sup>(٥)</sup> لأن استيفاء المثل فيه ممكن منه، لأن له حدا معلوما وهو " ما لأن منه " إذ هو ينتهي إلى قصبة الأنف فإذا قطع مارن الأنف كله، مع قصبة

---

(١) انظر الصور في الملحق المصور آخر الرسالة منظر رقم ٤٥.

(٢) الجنين المشوه: د/البار - ص ١٠٠.

(٣) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٨، الهداية مع العناية: ج ٨ ص ٢٧٠، مغني المحتاج: ج ٧ ص ٢٧، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٤٨، المغني: ج ٩ ص ٤٢١، الكافي: ج ٤ ص ٢٤، المحلى: ج ١٠ ص ٤٤٩، البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٣١، المختصر النافع: ص ٣١٥.

(٤) سورة المائدة جزء من الآية رقم (٤٥).

(٥) الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ٢٥، مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٦٤٠، كشف القناع: ج ٦ ص ٣٩، حاشية البجيرمي على المنهج: ج ٤ ص ١٤١، حاشية العنوي: ج ٢ ص ٣٠٢، ص ٣٠٣، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٢٨، رد المختار: ج ٦ ص ٧٦، منح الجليل: ج ٩ ص ١١٢، ص ١٠٧، التاج المذهب: ج ٦ ص ١٢٠.

الأنف ففي المارن القصاص، ولا قصاص في قصبة الأنف لأن فيها عظم ولا قصاص في العظم إلا في السن وتجب فيها حكومة عدل<sup>(١)</sup>.

وصرح الشافعية والحنابلة بأنه يؤخذ الأنف الكبير بالصغير والأقنى بالأفطس وأنف صحيح الشم بالأخشم الذي لا يشم لأن ذلك لعة في الدماغ والأنف صحيح، وكذلك يؤخذ الصحيح بالمجزوم.

ما لم يسقط منه شيء لأن ذلك مرض فإن سقط منه شيء يقطع منه ما كان بقى من المجني عليه إن أمكن عند الشافعية وقال الحنابلة المجني عليه بالخيار إن شاء قطع مثل ما بقي منه أو أخذ أرش ذلك.

وفصل البغوي من الشافعية فقال: يؤخذ الأنف السليم بالمجزوم في حال الإحمرار وإن اسود فلا قصاص لأنه دخل في حد البلى وإنما تجب فيه الحكومة.<sup>(٢)</sup>

\* وذهب الحنفية<sup>(٣)</sup>: إلى أنه إن كان أنف القاطع أصغر خيّر، المقطوع أنفه الكبير إن شاء قطع وإن شاء أخذ الأرش وكذا إذا كان قاطع الأنف أخشم أو اصرم الأنف أو بأنفه نقصان من شيء أصابه فإن المقطوع مخيّر بين القطع وبين أخذ دية أنفه.

---

(١) رد المحتار على الدر المختار: ج ٦ ص ٥٥١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٧٤، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٤ ص ٣٨٨، حاشية الجمل: ج ٥ ص ٤٢.

(٢) حاشية البجيرمي على المنهج: ج ٤ ص ١٠٥، ج ٤ ص ١٣١، حاشية الجمل: ج ٥ ص ٦٦، شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٨٦.

(٣) الفتاوى الهندية: ج ٤ ص ١١ بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٦ حاشية الطهطاوي: ج ٤ ص ٢٦٨.

ويؤخذ المنخر الأيمن بالمنخر الأيمن والأيسر بالأيسر ولا يؤخذ العكس،  
ويؤخذ الحاجز بالحاجز لأنه يمكن القصاص منه لانتهاؤه إلى حد. (١).

ولكن إذا قطع شخص بعض مارن الأنف من شخص آخر فما الحكم أجاب  
الفقهاء على ذلك برأيين:

الرأي الأول: يجب القصاص فيؤخذ من الجاني بعض مارنه بقدر ما أحدثه  
بالمجني عليه، وتقدير من الجاني بعض مارنه بقدر ما أحدثه بالمجني عليه  
وتقدير المثل يكون بالجزئية لا بالمساحة وذلك ما قيل في كيفية الاستيفاء من  
الأذن وهو رأي الشافعية (٢) في الأصح الأظهر والحنابلة (٣) والزيدية (٤).  
دليلهم: أن يمكن تقدير المثل فيستوفي.

الرأي الثاني: لا يجب القصاص في بعض مارن الأنف وهو رأي  
الحنفية، (٥) والقول غير الأظهر، عند الشافعية (٦).

دليلهم: أنه لا يمكن استيفاء المثل، وعند الشافعية: أنه ليس له أرش مقدر.  
ونقض ذلك: بأنه لا تلازم بين القصاص والأرش المقدر فإن الإصبع الزائدة  
فيها القصاص، وليس فيها أرش مقدر، والجائفة فيها أرش مقدر وليس فيها  
القصاص (١).

---

(١) المراجع السابقة: نفس المواضع.

(٢) نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٢، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٧.

(٣) المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ٤٢١، الكافي: ج ٤ ص ٢٤، النخبة: ص ١٢٩.

(٤) للبحر الزخار: ج ٥ ص ٢٣١.

(٥) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٣٠٨، الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ١٣، مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٦٤١، رد المختار على  
الدر المختار: ج ٦ ص ٥٧٦.

(٦) كشف القناع: ج ٦ ص ٤٠، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٤.



---

(١) ويجب في مارن الأنف الدية: لقوله ﷺ وفي الأنف إذا أوعب جدعه النية ﷻ ولأن فيها إزالة الجمال على وجه الكمال وفيه تقوية المنفعة على وجه الكمال وهو اجتماع الروائح في الأنف تفصل إلى الدماغ وهذا لا يكون إلا بالمارن وهو ما أجمع عليه الفقهاء عند الزيدية.

ينظر تفصيل ذلك في:

- رد المختار على الدر المختار: ج ٦ ص ٥٧٦ ، تبين الحقائق: ج ٦ ص ١٢٩ ، الشرح الكبير بحاشية الدسوقي: ج ٤ ص ٢٧٣ ، منح الجليل: ج ٩ ص ١٠٧ ، شرح الخرشي: ج ٨ ص ٣٧ ، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: ج ٦ ص ١٢٠ مغني المحتاج: ج ٤ ص ٦٢ - نهاية المحتاج: ج ٧ الكافي ج ٤ ص ١٠٠ ، شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٨٦ ، البحر الزخار: ج ٥ ص ٢٧٨ ، السيل الجرار: ج ٤ ص ٤٤٣ التاج المذهب: ج ٤ ص ٣٢٧.

## المطلب الثامن

### الاعتداء على الرتقاء والقرناء<sup>(١)</sup>

يؤدي استخدام أنواع معينة من الأدوية مثل هرمونات الذكورة والهرمونات النباتية.

Anabolic. Hormones. وهرمون البروجستون، الذي يستخدم لإيقاف الإجهاض المنذر والنزف أثناء الحمل، إلى تكثير الأعضاء التناسلية الخارجية في الجنين الأنثى مما يؤدي إلى الاشتباه في كونها ذكرا عند الولادة، وهي الخنثى الكاذبة، التي أصلها أنثى ورحمها رحم أنثى ويحمل كروموسومات الأنوثة XX في جميع خلاياها ولكن الأعضاء التناسلية الظاهرة تبدو وكأنها ذكر وتحتاج إلى إجراء جراحة لإعادتها إلى طبيعتها الأولى بعد إزالة التشوه التي لحق بها<sup>(١)</sup>.

فما حكم الاعتداء بإزالة الرتق والقرن، في هذه الحالة، وهل يتم إزالة التشوه بطريق إجبار الرتقاء والقرناء على ذلك؟؟... نوضح فيما يلي:

أولا: المقصود بالرتقاء والقرناء لغة واصطلاحا:

ثانيا: حكم الاعتداء.

يجدر بنا قبل التعرض لحكم الاعتداء أن تلقى الضوء على المقصود بالرتق والقرن حتى نستطيع الوصول على الحكم لما قصدناه وذلك كالآتي:

أولا: المقصود بالرتقاء والقرناء لغة واصطلاحا.

---

(١) الجنين المشوه: د/ محمد علي البار - ص ١٢٩. و انظر الصور في الشقوق المعصور آخر الرسالة مناظر رقم ٤٦، ٤٧.

أ - الرتق لغة: ضد الفتق، وقد رتقت الفتق ارتقته فأرتق، أي: التأم، ومنه قوله تعالى ﴿كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا<sup>ط</sup>﴾<sup>(١)</sup> والرتق بالتحريك، مصدر قولك رتقت المرأة رتقا، وهي رتقاء بينة الرتق، أي: لتصق ختانها فلم تتل لارتقاق ذلك الموضع منها، فهي لا يستطيع جماعها، أو: لا خرق لها إلا المبال خاصة<sup>(٢)</sup>.

#### واصطلاحا:

جاءت عبارات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ناطقة بأن الرتق هو انسداد محل الجماع باللحم بحيث لا يمكن معه الجماع.<sup>(٣)</sup>

القرن لغة: بضم الراء: مصدر، يقال قرنت الجارية قرناء إذا كان في فرجها قرن بالسكون، أي إذا كان في فرجها شيء يمنع من الوطء، ويقال له: العقلة: وقيل: هو كالتشوه في الرحم يكون في الناس والشاة والبقر.

والقرناء: الفضلاء، والقرناء من الشاة التي في فرجها مانع يمنع من سلوك الذكر فيه، إما: غدة غليظة، أو لحمه مرتقة، أو عظم، يقال: لذلك كله: القرن، وأمرأة قرناء إذا كان لها ذلك<sup>(٤)</sup>.

---

(١) سورة الأنبياء من الآية (٣٠).

(٢) لسان العرب: ج ١٠ ص ١١٤، القاموس المحيط: ج ١ ص ١١٤٣، مختار الصحاح: ج ١ ص ٩٨، العين: ج ٥ ص ١٢٦، المعرب: ج ١ ص ٣٢٠، المصباح المنير: ص ٢١٩، طلبة الطلبة: ص ١١٢

(٣) مجمع الأنهر: ج ١ ص ٣٥٠، الفتاوى الهندية: ج ٣ ص ٦٧، رد المحتار على الدر المختار: ج ٣ ص ١١٤، العناية: ج ٤ ص ٣٠٥، معين الحكام: ج ١ ص ٢٩٢ منح الجليل لشرح مختصر خليل: ج ٣ ص ٣٩٢، حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٢ ص ٤٧٦، تبصرة الحكام: ج ١ ص ٢٩٢، مغني الحاج: ج ٥ ص ٣١٧، مطالب أولي النهى: ج ٥ ص ٢٠٧، تحفة المحتاج: ج ٧ ص ٣٤٦ حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٣ ص ٥٦٣، شرح منتهى الإرادات: ج ٢ ص ٦٧٨ شرح للنيل وشفاء العليل: ج ٦ ص ٣٨٨، البحر الزخار: ج ٤ ص ٦٣.

(٤) لسان العرب: ج ١٣ ص ٣٣٥، المعرب: ج ٢ ص ١٧٢، المصباح المنير: ج ٢ ص ٥٠٠

وذكر بعضهم أن القرن: عظم ناتئ محدد الرأس كقرن الغزالة يمنع الجماع<sup>(١)</sup>، وفي حديث علي كرم الله وجهه عليه السلام إذا تزوج المرأة وبها قرن إن شاء أمسك وإن شاء طلق عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

والقرن اصطلاحاً: المراد بالقرن في الاصطلاح أحد عيوب المرأة في النكاح<sup>(٣)</sup>.

قال الحنفية والمالكية<sup>(٤)</sup>: هو لحم نبت في مدخل الذكر من فرج المرأة وصفه الحنفية بأنه كالغدة<sup>(٥)</sup>.

وقال المالكية<sup>(٦)</sup>: يشبه قرن الشاة. وصرحوا بأنه قد يكون عظماً.

وقال الشافعية<sup>(٧)</sup>: هو انسداد محل الجماع بعظم.

وقال الحنابلة<sup>(٨)</sup>: هو لحم يحدث في الفرج يسده.

وقيل القرن: عظم أو غده تمنع ولوج الذكر، ويطلق القرن عامة عند الفقهاء أن يكون في المحل عظم شبيهه بعظم الشاة، واختصم إلى شريح في جارية بها

---

(١) المراجع اللغوية السابقة.

(٢) سنن البيهقي الكبرى: حديث رقم ١٤٠٠٧ ج ٧ ص ٢١٥، ومصنف عبد الرزاق: حديث رقم ١٠٦٧٧ ج ٦ ص ٢٤٣، سنن الدار قطني: ج ٢ ص ٢٦٧، سنن سعيد بن منصور: ج ١ ص ٢١٢.

(٣) رد المحتار: ج ٣ ص ١٤٧، الفتاوى الهندية: ج ٣ ص ٦٨، مجمع الأنهر: ج ١ ص ٣٥٠، العناية: ج ٤ ص ٣٠٥، حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٢ ص ٢٦٣، تحفة المحتاج: ج ٧ ص ٣٤٦، مطالب أولي النهى: ج ٥ ص ١٤٧، شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٦٧٨.

(٤) رد المحتار: ج ٣ ص ١٤٧، الفتاوى الهندية: ج ٣ ص ٦٨، مجمع الأنهر: ج ١ ص ٣٥٠.

(٥) مراجع الحنفية السابقة.

(٦) حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٥ ص ١٤٧، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٢ ص ٢٨٤، تبصرة الحكام: ج ١ ص ٢٩٢، منح الجليل لشرح مختصر خليل: ص ٢٩٢.

(٧) مطالب أولي النهى: ج ٥ ص ١٤٧، حاشية البجيرمي على المنهج: ج ٣ ص ٢٨٧، حاشيتا قليوبي وعميرة: ج ٢ ص ٢٦٣، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٤٠، تحفة المحتاج: ج ٧ ص ٣٤٦.

(٨) شرح منتهى الإرادات: ج ٢ ص ٦٧٨.

قرن: فقال أقعدوها، فإن أصاب الأرض فهو عيب وإن لم يصب الأرض فليس يعيب وعلى ذلك جرى تعريف الفقهاء.

وبعد تعريف الرتق والقرن لغة واصطلاحاً نود القول: بأن الرتق والقرن من عيوب النكاح لأن فيهما تقويت الاستمتاع على الزوج ويمنعه من الدخول. ويسور التساؤل؟.. عن حكم الاعتداء على الرتقاء والقرناء بالقطع لإزالة التشوه، وإعادة المرأة إلى طبيعتها حتى يكتمل عنصر اللذة في الجماع والغرض منه.

نبين القول في كل ذلك فيما يلي:

أولاً: هل تجبر الرتقاء والقرناء على شق موضع التشوه والعيب حتى يتمكن الزوج؟...

أجمع الفقهاء على عدم إجبار الرتقاء والقرناء على شق موضع التشوه<sup>(١)</sup>. لم يتعرض فقهاء الحنفية، لمسألة الإجماع على شق موضع الرتق والقرن، وإنما جاء كلامهم عنه فيما يخص عيوب النكاح فقط.

١- جاء في المبسوط: "البكر تستأمر في نفسها فلعل بها داء لا يعلمه غيرها قيل معنى هذا لعلها رتقاء أو قرناء وذلك في باطنها لا يعلمه غيرها"<sup>(٢)</sup>.  
٢- وجاء في الباب: "وإذا خلا الزوج بامرأته وليس هناك مانع من الوطء (حسي أو شرعي) ثم طلقها فلها كمال المهر (لأنها سلمت المبدل حيث رفعت الموانع إلا أن يكون صغيراً لا يعقل الجماع أو كانت رتقاء أو قرناء أو ذات عضلة)"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) التاج والإكليل: ج ٥ ص ١٥٤ "بتصرف".

(٢) المبسوط: ج ٤ ص ٤١.

(٣) الباب في شرح الكتاب: ج ٣ ص ٣.



٣- وجاء في بدائع الصنائع: "المانع الحقيقي فهو أن يكون أحدهما مريضا يمنع الجماع أو صغيرا لا يجمع مثله أو صغيرة لا يجمع مثلها أو كانت المرأة ارتقاء أو قرناء لأن الرتق و القرن يمنعان من الوطء<sup>(١)</sup>.

٤- جاء في التاج والإكليل: " وتؤجل الرتقاء للتداوي " أي إذا طلبته وطلب الزوج ردها إن كان يرجى البرء بلا ضرر في الإصابة، وإلا فلا بأن كان يحصل بعده عيب في الإصابة، فلا تجاب لما طلبته من التأجيل للتداوي برضاه ولا تجبر عليه أي على مداوته إن تمتعت، وحاصله أن العيب إما أن يكون خلقة أولا: <sup>(٢)</sup>.

فإن كان خلقه: فلا تجبر عليه، وإن لم يكن الرتق خلقه. بأن كان عارضا بصنع صانع كما لو خفضت والتف فحذاها على بعض والتحم اللحم أجبرت عليه إن طلبه الزوج فإن طلبته هي وأبى الزوج فلا يجبر على إجابتها بل هو مخير..

٥ - وفي حاشية الصاوي: <sup>(٣)</sup> " وأجلت الرتقاء للدواء حيث رُجى زواله بالدواء بالاجتهاد بلا تحديد بل مما يقوله أهل المعرفة والطب، ولا تجبر الزوجة على التداوي إن كان الرتق خلقه أي من أصل الخلقة، لا إن كان بعمل كما يقع لبعض السودان حين الخفاض من التحام الشفرين فتجبر.

٦- وجاء في منح الجليل: <sup>(٤)</sup> " ولا تجبر الرتقاء على التداوي إن امتنعت عنه إن كان الرتق خلقة لشدة تألمها، سواء كان يحصل به عيب في الإصابة أم

---

(١) بدائع الصنائع: ج ٢ ص ٥٨٤.

(٢) التاج والإكليل: ج ٥٠ ص ١٥٤ "بتصرف".

(٣) حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٢ ص ٤٧٦ "بتصرف".

(٤) منح الجليل: ج ٣ ص ٣٩٢.

لا، وإن أرائته وإياه الزوج فإن كان لا يحصل به عيب فيها جبر عليه، وإن كان يحصل به عيب فيها فلا جبر عليه، فإن طلقها فلا شيء عليه".

٧- وفي مغني المحتاج: <sup>(١)</sup> "وليس للزوج إجبار الرتقاء على شق الموضع وإن شقه وأمكن الوطء فلا خيار".

٨- وفي حاشية البجيرمي على المنهج <sup>(٢)</sup>: قوله "برتقها وبقرنها إشارة إلى أنهما متساويان ولا تجبر على شق الموضع فإن فعلته وأمكن الوطء فلا خيار".

٩ - وجاء في شرح النيل <sup>(٣)</sup>: "والرتق يعالج سنة، وإنما أجل سنة استيفاء لمرور الأزمنة الأربعة عليها، حرارة الصيف وبرودة الشتاء، واعتدال الربيع والخريف، وعلاج الرتق. "أن يقطع لها فوق إلى جهة البطن، ومن تعدي المعتاد ضمن" <sup>(٤)</sup>.

١٠- وجاء في البحر الزخار <sup>(٥)</sup>: "ولا تجبر الرتقاء على شق موضع الفرج ليتمكن الزوج إذ هو جنائية، وأجلت الرتقاء للدواء بالاجتهاد ولا تجبر عليه إن كان خلقه قال: ابن يونس إن كان الرتق من قبل الختان فتجبر وإن كان خلقه فإن رضيت بالبط فلا خيار له وإن أبت فله الخيار".

وليس للزوج إجبار زوجته الرتقاء على شق الموضع وإن شقته وأمكن الوطء فلا خيار ولا يجبر على شق أي حيث كانت بالغة ولو سفيهة، أما الصغيرة فينبغي أن لولائها ذلك حيث رأى فيه المصلحة ولا خطر".

---

(١) مغني المحتاج: ج ٤ ص ٣٤٠.

(٢) حاشية البجيرمي على المنهج: ج ٣ ص ٣٨٧.

(٣) شرح النيل وشفاء العليل: ج ٦ ص ٣٨٨.

(٤) شرح النيل وشفاء العليل: ج ٦ ص ٣٨٨.

(٥) البحر الزخار: ج ٤ ص ٦٣ بتصرف.

وبعد استعراضنا لنصوص الفقهاء يتضح ما يلي:

١ - اتفاق الفقهاء على عدم إجبار الزوجة على شق موضع الرثق والقرن، إن كان بأصلاً تخلقه، و تؤجل سنه للتداوي.

٢ - إجبار الزوجة على شق الموضع الذي به التشوه إن كان بصنع صانع.

٣ - لولى الصغيرة شق الموضع وإزالة التشوه إن كان بلا خطر، فإن كان فيه خطر فلا حيث يعتد برأيه وإنه بالنسبة للصغيرة شرعا.

٤ - أن الرثق والقرن من عيوب النكاح ويكونا سبب في فسخه.

ثانيا: حكم الاعتداء بالقطع لموضع التشوه في الرثقاء والقرناء.

بالبحث في كتب الفقهاء لم أجدهم أوردوا نصوصا خاصة بالاعتداء على موضع التشوه في القرناء والرثقاء خاصة، سواء كان من قبل الزوج أو الولي أو غيرهما، وإنما أوردوا ذلك حال كلامهم على حكم الاعتداء على شفري المرأة<sup>(١)</sup> خاصة وذلك فيما يلي:

للفقهاء في الاعتداء بقطع شفري المرأة رأيان نذكرهما فيما يلي:

الرأي الأول: ذهب إلى وجوب القصاص.

وهو الأصح عند الشافعية<sup>(٢)</sup> وأحد الوجهين عند الحنابلة<sup>(٣)</sup> وهو مذهب الزيدية<sup>(٤)</sup>.

دليلهم: أن لهما نهاية معلومة فيجرى القصاص كالشفتين وأجفان العينين.

---

(١) الشفران: بالضم أى اللحمان المحيطان بفرج المرأة المغطيان له، وإحداهما الشفر: وهو حرف فرج المرأة:

اللحم المحيط بالفرج إحاطة الشفتين بالفم ينظر: لسان العرب: ج ٤ ص ٤١٨، المصباح المنير: ج ١ ص ٣١٧، المغرب: ج ١ ص ٤٤٦، العين: ج ٦ ص ٢٥٣، القاموس المحيط: ج ١ ص ٥٣٦.

(٢) مغنى المحتاج: ج ٤ ص ٢٧، ص ٢٨، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٢٨٤.

(٣) الكافي: ج ٤ ص ٣١، المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ٤٢٧.

(٤) البحر الزخار: ج ٥ ص ٣٣.

الرأي الثاني: أنه لا يجب القصاص.

وهو مقابل الأصح عند الشافعية ووجه عند الحنابلة<sup>(١)</sup>.

دليلهم: أنه لحم لا مفصل له فلا يمكن قطعة إلا بالأخذ من غيره فلا يمكن المماثلة. والراجح في نظري هو الرأي الأول: لأن لهما حدا معلوما بقطعان منه.

وفي إيجاب الدية رأيان:

الأول: ذهب جمهور الفقهاء: من الحنفية<sup>(٢)</sup> والمالكية<sup>(٣)</sup> والشافعية<sup>(٤)</sup> والحنابلة<sup>(٥)</sup> إلى أن في مقطع الشفرين الدية أو إتلافها إن بدا العظم من فرجها الدية الكاملة وفي إتلاف أو قطع أحدهما نصف الدية.

دليلهم: على ذلك ما رواه ابن وهب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في شفري المرأة بالدية، ولأن فيما جمالا ومنفعة مقصودة، إذا بهما يقع إلالتذاذ بالجماع ولا فرق في ذلك بين الرتقاء والقرناء وغيرهما، ولا بين البكر والثيب، والكبيرة والصغيرة.

الرأي الثاني: ذهب الظاهرية<sup>(٦)</sup> إلى وجوب القصاص في العمد أو المفاداة ولا شيء في الخطأ لأنه لا نص فيه ولا إجماع.

---

(١) للمراجع السابقة نفس المواضع.

(٢) الدر المختار: ج ٦ ص ٥٧٧.

(٣) غير أن المالكية اشترطوا أن تصير المرأة بحال لا تستمسك البول أو لا يمكن جماعها، حاشية الدسوقي: ج ٤ ص ٢٧٣، منح الجليل: ج ٩ ص ١١٥.

(٤) مغني المحتاج: ج ٤ ص ٦٧، نهاية المحتاج: ج ٧ ص ٣٣٢، أسنى للمطالب شرح روض الطالب: ج ٤ ص ٥٨، شرح البهجة: ج ٥٥ ص ٣١ حاشية البجيرمي على المنهج: ج ٤ ص ١٦٨، مطالب أولي النهى: ج ٦ ص ١١٤، شرائع الإسلام: ج ٤ ص ٢٥٣.

(٥) المغني: ج ٩ ص ٦٢٩، كشف القناع: ج ٦ ص ٤٩، - التاج المذهب: ج ٤ ص ٢٩.

(٦) المحلى لابن حزم: ج ١ ص ٤٥٨، ص ٤٥٩.



### ثالثاً: مسؤولية الطبيب في إزالة التشوه:

تحتاج الرتقاء والقرناء إلى شق موضع التشوه فيهما وذلك بمعرفة الطبيب الجراح حتى تعود إلى حالتها الطبيعية ويمكن لزوجها الجماع. ويمكن بيان مسؤولية الطبيب في حالتين:

الأولى: إذا باشر الطبيب شق الموضع وإزالة التشوه بإذن من المريضة أو لولائها شرعاً إذا كانت صغيرة.

الثانية: إذ باشر الطبيب شق الموضع وإزالة التشوه دون إذن.

الحالة الأولى: اتفق الفقهاء<sup>(١)</sup>، على أنه إذا باشر الطبيب شق الموضع وإزالة الزائد في الرتقاء والقرناء فإنه لا يضمن، إذا تولد عن فعله أي ضرر أو سرى الجرح إلا إذا تعدى الطبيب بقطع الزيادة عن الموضع المعتاد<sup>(٢)</sup>.

الحالة الثانية: إذا باشر الطبيب قطع وشق موضع التشوه في الرتقاء والقرناء بدون إذن فإنه يضمن، وذلك باتفاق الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المبسوط: ج ١٦ ص ١٤، الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٥٨، تبصرة الحكام: ج ٢ ص ٢٣١، التاج والإكليل: ج ٦ ص ٤٣٩، شرح البهجة: ج ٥ ص ١١١، الأم: ج ٦ ص ١٩٠، حاشية البجيرمي على المنهج: ج ٤ ص ٢٤٤، المغني لابن قدامة: ج ٥ ص ٣١٣، شرح النيل وشفاء العليل: ج ٩ ص ١٢٠.

(٢) شرح النيل وشفاء العليل: ج ٦ ص ٣٨٨، إذ الأصل وفقاً للقاعدة الشرعية "ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها" فإن الزيادة إذا دعت إليها الحاجة كأن يرى الطبيب أن الآفة قد سرت إلى جزء أزيد من موضع الشق فإنه له ذلك على سبيل الاحتياط، بشرط أن يغلب على ظن الطبيب إمكان السريان وأن يكون الجزء المقطوع من موضع يصعب قطعه مرة ثانية ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٨٦، الأشباه والنظائر للسيوطي ج ٨٤.

(٣) المغني: ج ٥ ص ٣١٤، الفروع: ج ٤ ص ٤٥٢، ج ٩ ص ٤٣٦، قواعد الأحكام: ج ١ ص ٩٦، الإنصاف: ج ٦ ص ٧٥، ج ٧ ص ٣٦٨، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٢٤٦، أسنى المطالب: ج ٤ ص ١٦٧، شرح البهجة: ج ٥ ص ١١٠، حاشيتنا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ٢١٠، تحفة المحتاج في شرح المنهاج: ج ٩ ص ١٩٤، ص ١٩٩، ص ١٩٦، مغني المحتاج: ج ٥ ص ٥٣٧، نهاية المحتاج: ج ٦ ص ٣٠٩، حاشية الجمل: ج ٤ =



ومما سبق يتضح. أن الشريعة الإسلامية جرمت جميع الاعتداءات الخاصة  
بالحق في سلامة الجسم بالنسبة للمشوهين خلقيا، في الصور التي ذكرناها  
جميعا في المطالب الثمانية السابقة، فلم تجز قطع الأصبع الزائدة مثلا إذا تم ذلك  
بقصد العدوان لا بقصد العلاج، كما سنرى بعد ذلك في قطع الزوائد  
الأصلية، بيد أن الفقهاء اختلفوا فقط في كيفية القصاص من الجاني في الحالات  
السابقة، فلم تفرق الشريعة الإسلامية في حمايتها للأشخاص بين أعضاء جميلة  
وأعضاء مشينة، فلأعضاء من الحرمة للجناية على النفس.

---

ص ٢١٤، ص ٢١٦ شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٥٤، كشف القناع: ج ٤ ص ٣٦، مطالب أولى  
النهى: ج ٣ ص ٦٧٥.

## المبحث الثاني الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها

ونتاول ذلك في مطلبين:

المطلب الأول: جراحة التجميل.

المطلب الثاني: صور الجراحات التجميلية المختلف في تجريمها.



## المبحث الثاني الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها

أضفت الشريعة الإسلامية الحماية الجنائية على المشوهين خلقيا وحرمت أي اعتداء يقع عليهم سواء كان بقتلهم خلاصا منهم دفعا للمعرة أو لأي اعتبارات أخرى، سواء من الوالدين أو من الأطباء أو من غيرهم فلا يجوز قتل المشوه خلقيا شفقة عليه.

وامتدت هذه الحماية للحق في سلامة الجسم فأى اعتداء على الحق في سلامة الجسم أو بحمايته هو موجب للعقوبة المقررة شرعا، أيا كانت الاعتبارات أو الدوافع التي دفعت الشخص طبيا أو غيره قريبا أو ما إلى ذلك. وتبدو الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم ذات طابع خاص بالنسبة للاعتداءات الواقعة من الطبيب بوجه خاص، سيما وإذا كان محل الاعتداء هو التشوهات الخلقية، التي تدخل في نطاق العلاج التجميلي أو في نطاق الجراحات التجميلية، ويبدو أهمية الجراحة التجميلية بالنسبة للمشوهين خلقيا أمرا طبيعيا<sup>(١)</sup> حيث إن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان في أحسن صورة قال تعالى ﴿الَّذِي

خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾﴾<sup>(٢)</sup> ولكن هذا الخلق القويم والصنع البديع لا يتمتع به جميع البشر، فالبعض يولد ناقصا أو مشوها في بعض أعضائه وليس هذا عجز من قبل الله ﷻ تنزه الله عن ذلك وإنما هو من طلاقة قدرته جل في

---

(١) نطاق الحماية الجنائية لعمليات زرع الأعضاء: د/ محمد زين العابدين طاهر - دكتوراه كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ١٩٨٦ ص ٥٠٢.

(٢) سورة الانفطار: آية (٧)

علاه، فالإلى جانب قدرته على خلق إنسان كامل الخلقة بديع الشكل، فإنه قادر على خلق إنسان ناقصة بعض أعضائه أو زائدة، أو مشوها في بعضها سواء داخليا أم خارجيا، وقد أرشدنا الله سبحانه وتعالى إلى التداوي من العلل والأمراض وإزالة العيوب التي يمكن أن يصاب بها الإنسان فعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ **«لَا إِنْ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالْدَّوَاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوُوا عِبَادَ اللَّهِ وَلَا تَدَاوُوا بِحُرَامِ اللَّهِ»** (١)

وليس في هذا اعتراض على قضاء الله وقدره فقد أخبرنا الله سبحانه وتعالى أنه خلق الإنسان في أحسن تقويم وصوره فأبدع صورته، ومن ثم فلا مانع من إزالة التشوّهات التي تظهر الإنسان على صورة مخالفة لما أبدع الله وصوره وقد حاول الإنسان منذ زمن بعيد إصلاح ما فسد من أعضائه وعلاج ما أصابه من أمراض.

وانطلاقاً مما أسلفنا القول عنه يمكن التقرير بأن هناك اعتداءات قد تمس سلامة الجسم بالنسبة للمشوهين خلقياً، ومع ذلك فقد تخرج هذه الاعتداءات عن نطاق التحريم وتتمتع بنطاق الإباحة، ولكن ذلك ليس على إطلاقه بل هناك شروط مقيدة لذلك، لأن لجسم الإنسان حرمة لا تستباح بالإباحة، وسوف نبين فيما يلي الاعتداءات التي تشكل مساساً بسلامة الجسم ومع ذلك تخرج عن نطاق التحريم.

**المطلب الأول: جراحة التجميل.**

**المطلب الثاني: صور الجراحات التجميلية المختلف في تجريمها.**

---

(١) سنن أبي داود: ج ٤ ص ١٣٤.



## المطلب الأول جراحة التجميل

نتناول ذلك في الفروع التالية.

الفرع الأول: مفهوم جراحة التجميل.

الفرع الثاني: أنواع الجراحات التجميلية.



## الفرع الأول مفهوم جراحة التجميل

من المتفق عليه فقها وقضاء أن إباحة المساس الطبي بجسم الإنسان ولو عن طرق إجراء عمليات جراحية مهما بلغت جسامتها يبرره حق الطبيب في علاج المرضى، وتقوم هذه الإباحة على أساس اعتراف القانون بمهنة الطب وبالتالي يسمح حتما بكل الأعمال الضرورية أو الملائمة لمباشرتها ونظرا لأن هذه الأعمال تهدف إلى المحافظة على الجسم وتعمل على مصلحته في أن يسير سيراً عادياً وطبيعياً، فإن هذه الأعمال مرخص بها وإن مسّت مادة الجسم فهي لا تستهدف إيذائه أو إهدار مصلحته بل تستهدف حياته ومن ثم فلا يعتبر من قبيل الاعتداء عليه<sup>(١)</sup> وذلك بصرف النظر عن النتيجة التي يسفر عنها العلاج طالما أن الطبيب قد وجه فنه إلى غرض علاج المريض<sup>(٢)</sup> وقد عرفت جراحة التجميل بعدة تعريفات منها:

١- عرف الأطباء المختصون بجراحة التجميل<sup>(٣)</sup> بأنها "جراحة تجرى لتحسين جزء من أجزاء الجسم أو وظيفته"<sup>(٤)</sup> إذا ما طرأ عليه نقص أو تلف أو تشوه".

---

(١) د/ محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات القسم العام ١٩٨٢-دار النهضة العربية - رقم ١٨٤ ص ١٨٨.

(٢) د/ محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات القسم العام الطبعة التاسعة بدون سنة نشر - ص ١٧٢.

(٣) الموسوعة الطبيعية الحديثة لمجموعة من الأطباء: طبعة ثانية ١٩٧٠م لجنة النشر العلمي بوزارة التعليم لعالي بمصر - ج ٣ ص ٤٥٤، أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها: الجكنى الشنقيطي - مكتبة الصحابة الشارقة الإمارات الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م ص ١٢٢.

(٤) ولعل أهم الحالات التي نجح فيها فريق من جراحي المخ والأعصاب المصريين في إجراء جراحة جديدة لعلاج الجمجمة المغلقة لطفل عن طريق فك عظام الجبهة والوجه وقصلهما عن المخ والعين والأعصاب ثم إعادة تشكيلها مرة أخرى بالصورة الطبيعية وذلك لعلاج التشوه الخلقي الذي قد ينتج عنه توقف نمو =

٢- وعرفت أيضا بأنها " إجراء جراحي بقصد إصلاح عاهة، أو رتق تمزق أو عطب، أو بقصد إفراغ صديد، أو سائل مرض آخر، أو لاستئصال عضو مريض أو لاستئصال عضو مريض أو شاذ<sup>(١)</sup> من علة في جسمه، أو إصلاح تشويه لا يعرض حياته لأي خطر<sup>(٢)</sup>.

٤- وعرفها البعض بأنها " مجموعة العمليات التي تتعلق بالشكل والتي يكون الغرض منها علاج عيوب صحية أو مكتسبة في ظاهر الجسم البشري تؤثر في القيمة الشخصية أو الاجتماعية للفرد<sup>(٣)</sup>.

٥- وعرفت كذلك: بأنها " مجموعة الوسائل والأساليب الطبية التي تهدف إلى إصلاح العيوب الخلقية والطارئة المؤثرة في شكل الإنسان والتي تلحق به ضرر من الناحية الشخصية والاجتماعية<sup>(٤)</sup>.

---

=الجهة بما يؤثر على وظائف المخ والأعصاب وخاصة قوة الإبصار ينظر ما نشر عن هذا الخبر جريدة الأهرام ١١ يناير سنة ١٩٨٦ ص ٣ تحت عنوان جراحة جديدة في مصر.  
وجراحة لفصل توأمين ملتصقين من السودان عمرهما ٨ أشهر الأخبار ٢ مايو ١٩٨٧ ج ١ وأيضا ما قام به الجراح البيزنطي من تصغير حجم ثدي وهي أول عملية من نوعها في تاريخ جراحة التجميل وقد تمت في القرن السابع الميلادي، ينظر العملية الجنائية للحق في سلامة الجسم: د/ محمد سامي الشوا - ص ٤٩٩.

(١) الموسوعة الطبية الحديثة: ج ٣ ص ٤٥٠.

(٢) مسئولية الأطباء الجراحين المدينة: مقال د/ وبيع فرج - مجلة القانون والاقتصاد س ١٢ القسم الأول ص ٣٨١، وفي نفس المعنى المسئولية الطبية الجزائية: د/ عبد الوهاب حومد - مجلة الحقوق والشرعية السنة الخامسة العدد الثاني يونيو سنة ١٩٨١ ص ١٢٣، ص ١٩٢ يعد فرع من الجراحة لا يقصد به الشفاء وإنما تقويم بعض تشوهات أوتوء يفقد العضو شكله الطبيعي، ويراه صاحبه مستقيما، فيسعى إلى جراح التجميل لإزالته وإنقاذه منه. ينظر: خطأ الطبيب الموجب للمسئولية المدنية: د/ محسن عبد الحميد البيه - مطبوعات جامعة الكويت سنة ١٩٩٣ م ص ٢١٥.

(٣) وقد قال هذا التعريف لويس دار نتج في مجلة الحياة الطبية عدده ٢ مارس ١٩٣٩، ص ٢٨٩، انظر د/ محمد فائق الجوهري رسالة سابقة ص ٣٢٩.

- الجوانب القانونية والشرعية لجراحة التجميل دراسة مقارنة: د/ محمد السعيد رشدي ١٩٨٧ ص ٦

(٤) TorD skoog: plastic Cvrgeriyw. Bsaundeys

٦- وعرفت أيضا " بأنها الجراحة التي تجرى للإنسان لإزالة أو إصلاح أي تشوهات شاذة ليكون جسم الإنسان على الأقل ظاهريا في شكله التركيب الذي خلق الله عليه غالبية البشر" (١).

ومن خلال التعريفات السابقة أرى أن التعريف المناسب لجراحة التجميل هذا التعريف الأخير لما أبرزه من عناصر هامة تتمثل في:

١- أن الأعمال الطبية التجميلية تهدف غالبا إلى العلاج من علة بدنية أو نفسية كإزالة التشوهات الخلقية أو المكتسبة والعودة بالعضو إلى حالته التي خلقه الله عليها.

٢- أن العيوب التي يعالجها طبيب التجميل، إما أن تكون ظاهرة كعيوب الوجه واليدين، أم غير ظاهرة كالحروق التي تظهر على البطن أو الظهر، وكلاهما إما أن يكون ناشئا بفعل أصل الخلقة كالتشوهات الولادية كوجود زوائد لحمية في الرقبة أو زيادة في أصابع الكف أو الرجل (٢) أو مكتسبة بفعل الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الحوادث.

---

- London 1992 ،P. 211

- Parent: dela responsilite des chirgieve en matier soin esthitigve ،These rennes 1932 - p - 167

(١) وانظر في هذا المعنى المسؤولية الطبية في قانون العقوبات: د/ محمد فلق الجوهري - ص ٣٢٢.

- المسؤولية الطبية في الجراحة التجميلية: د/ منذر الفضل - ص ٧.

(٢) وقد نشر في جريدة الأهرام بأن سيدة مصرية وضعت مولودا مشوها حيث ولد بثلاث أرجل وجهازين تناسليين كاملين، والأرجل الثلاث منها رجلان طبيعيتان والثالثة تعتبر طرف زائدة، وأن حالة الطفل الصحية جيدة وأن هذه الازدواجية لا تؤثر على حالته الصحية ويتم إجراء جراحة لاستئصال الأطراف الزائدة.

- وأيضا طالعتنا به جريدة المساء من ولادة طفل له ثلاث رؤوس وست أصابع في كل يد وقدم.

- جريدة المساء: ٧ يناير سنة ١٩٨٨ ص ٤.





## الفرع الثاني أنواع الجراحات التجميلية

تبدو العمليات الجراحية التجميلية ضرورية متى كان الداعي إلى طلبها دوافع ضرورية وذلك كما في قطع السلع المهلكات وهي التي يكون الخطر في بقائها أعظم من خطر قطع السلعة في هذه الحالة يكون ضروريا وكترقيع الجلد<sup>(١)</sup>، وتصفه الأطباء بكونه ضروريا لمكان الحاجة الداعية إلى فعله إلا أنهم يفرقون فيها بين الحاجة التي بلغت مقام الاضطرار الضرورة والحاجة التي لم تبلغه، والحاجة كما هو مصطلح الفقهاء<sup>(٢)</sup> رحمهم الله وهذا النوع المحتاج إلى فعله يشتمل على عدد من الجراحات التي يقصد منها إزالة العيب سواء كان في صورة نقص أو تلف أو تشوه فهو ضروري أو حاجي بالنسبة لدواعيه الموجبة لفعله وتجميله بالنسبة لآثاره المترتبة ونتائجه.

وقد تكون الدواعي والدوافع الطالبة لفعل الجراحة التجميلية تحسينية، أي اختيارية وهذا النوع لا يتجه أصلا إلى غرض شفائي، إذ لا يتم من أجل إعادة الصحة العضوية للمريض وإنما من أجل إصلاح بعض التشوهات الطبيعية كأنف طويل أو صغير أو إزالة ندبة بالوجه، أو تكبير وتصغير الثديين فالهدف منها مجرد تقديم راحة تجميلية للشخص<sup>(٣)</sup> لأن ما يقوم بجسم الشخص من

---

(١) ولقد لجأ الأطباء المصريون إلى عمليات ترقيع الجلد بالنسبة لجرحي حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م ولقد لاقت نجاحا كبيرا ونجحوا إلى حد كبير في مواجهة ظاهرة رفض جسم الإنسان للأنسجة الغريبة التي تزرع. الأهرام في ١٨ أبريل سنة ١٩٧٤ ص ١٠.

(٢) الأعمار المضينة شرح القواعد الفقهية: عبد الهادي إبراهيم بن محمد بن القاسم الأهدل - طبعة أولى سنة ١٤٠٧هـ مكتبة جدة ص ١٢٠.

(٣) Esthe tigre .yeconfort بينو المسؤولية الطبية بند ٥٣ ص ٦٦ مشار إليه في خطأ الطبيب الموجب للمسئولية المدنية: د/ محسن اليه - هامش رقم ٤ ص ٢١٥، وانظر في نفس المعنى د/ وديع فرج المقالة السابقة ص ٤٣٦.

تشوهات لا يهدد صحة المريض العضوية، فهي جراحة بعبارة البعض هدفها إصلاح ما أفسده الدهر من جمال، يحاول التثبيت بالبقاء ضد إرادة الزمان وحكم الطبيعة وليس لها غرض علاجي. ونذكر فيما يلي أنواع الجراحة التجميلية وحكم كل نوع وما يدخل منه في نطاق البحث ويمكن حصرها في نوعين:

الأول: جراحة التجميل الضرورية.

الثاني: جراحة التجميل التحسينية.

## النوع الأول جراحة التجميل الضرورية

تسمى جراحة التجميل الضرورية بجراحة التجميل العلاجية أو الحاجية أو الجراحية ذات الغرض العلاجي وكلها تهدف في مضمونها إلى معنى واحد.  
وهو: الجراحة التجميلية التي تدعو إليها الضرورة للتداوي من علة بدنية أو نفسية ويقصد منها إزالة العيب سواء كان في صورة نقص أو تلف أو نشوة<sup>(١)</sup>، ويمكن تقسيم العيوب التي توجد في الجسم إلى نوعين:

**النوع الأول: العيوب الخلقية:** وهي عيوب ناشئة في الجسم من سبب فيه لا من سبب خارج عنه وهي قسمين:

**القسم الأول: العيوب الخلقية التي يولد بها الإنسان مثل:**  
١- انسداد فتحة الشرج<sup>(٢)</sup>.

٢- التصاق أصابع اليدين والرجلين<sup>(٣)</sup>.

٣- الشق في الشفة العليا والشفة المقلوبة.

٤- تشوه الأطراف العلوية والسفلية كالحلق والأنف أو التصاق بين التوائم في أي موضع وغيرها من الأمثلة.

**القسم الثاني: العيوب الناشئة من الآفات المرضية التي تصيب الجسم مثل:**

١- عيوب صيوان الأنثى الناشئة عن الزهري والجذام والسل.

٢- انحسار اللثة بسبب الالتهابات المختلفة<sup>(١)</sup>.

---

(١) سواء ولد بها الإنسان منذ الصغر أو اكتسبها بعد ولادته لأي سبب. ينظر الموسوعة الطبية الحديثة ج ٣ ص ٤٥٤.

(٢) الجراحة البولية والجراحة التناسلية عند الذكور: د/ رياض جودت - ص ٦٢، أحكام الجراحة الطبية: الجكنى الشنقيطي - ص ١٢٣.

(٣) المصباح الوضاح في صناعة الجراح: د/ جورج يوسف - طبعة ثانية ص ٦٥٨ - الموسوعة الطبية الحديثة: ج ٣ ص ٤٥٤.

٣- أورام الحويضة والحالب السليمة<sup>(٢)</sup>.

النوع الثاني: عيوب مكتسبة.

وهي تلك العيوب الناشئة بسبب من خارج الجسم كما في العيوب الناشئة من الحوادث والحروق<sup>(٣)</sup> ومن أهمها ما يلي:

١- كسور الوجه الشديد التي يقع بسبب حوادث السير وتسبب أوراما مهلكة في منطقة الوجه والعنق<sup>(٤)</sup>

٢- تشوه الجلد بسبب الحروق<sup>(٥)</sup>

٣- تشوه الجلد بسبب الآلات القاطعة<sup>(٦)</sup>

٤- التصاق أصابع الكف بسبب الحروق<sup>(٧)</sup>

٥- تقييم الأسنان للضرورة، أو علاج عيب في السن ونحوه<sup>(٨)</sup> ويقاس على كافة الأمثلة والأنواع السابقة كافة الجراحات التجميلية الضرورية أو الحاجية التي تهدف إلى إزالة علة مرضه بدنية أو نفسية وهذا النوع الأخير "العيوب الطارئة" وإن كان مسماه يدل على تعلقه بالتحسين والتجميل إلا أنه متى

---

(١) الوجيز في علم أمراض اللثة وطرائق معالجتها: د/ السروجي - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - بدون دار نشر ص ٥٣، العمليات الجراحية وجراحة التجميل: إعداد محمد رفعت - اشترك في تأليفه عدد من أساتذة طب القاهرة طبعة رابعة ١٤٠٥هـ - دار المعرفة للطباعة والنشر - ص ١٤٥.

(٢) الجراحة البولية والجراحة التناسلية عند الذكور: د/ رياض جونت - مرجع سابق ص ٦٢.

(٣) الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم: د/ محمد سامي الشوا - مرجع سابق ص ٥٠٠، ص ٥٠١.

(٤) مسئولية الطبيب في جراحة التجميل في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي: دكتوراه كلية الشريعة والقانون بالقاهرة - د/ محمد فرج عزب ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م - ص ٦٨.

(٥) العمليات الجراحية وجراحة التجميل: إعداد محمد رفعت - مرجع سابق ص ١٥٩ - ١٦٤.

(٦) وتسمى الجراحة المتعلقة بها بجراحة إخفاء لجروح ينظر جراحة التجميل: د/ فايز طربية - بدون سنة نشر ص ٤٩.

(٧) أحكام الجراحة الطبية: الجكنى الشنقيطي - مرجع سابق ص ١٢٤.

(٨) الجامع لأحكام القرآن: ج ٥ مجلد ٣ ص ٣٩١ وما بعدها.



توافرت فيه الدوافع الموجبة للترخيص بفعله، فما لا شك فيه أن هذه العيوب يستتربها الإنسان حسا ومعنى، وذلك ثابت طبيا ومن ثم فإنه يشرع التوسيع على المصابين بهذه العيوب بالإذن لهم في إزالتها لما يأتي:

١- أن هذه العيوب تشتمل على ضرر حسي ومعنوي، وهو موجب للترخيص بفعل الجراحة لأنه يعتبر حاجة تنزل منزلة الضرورة ويرخص بفعلها إعمالا للقاعدة الشرعية "الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة" (١).

٢- يجوز فعل هذا النوع من الجراحة كما يجوز فعل غيره من أنواع الجراحة المشروعة المتقدمة بجامع وجود الحاجة في كل فالجراحة العلاجية وجدت فيها الحاجة المشتملة على ضرر الألم وهو ضرر حسي، وهذا النوع من الجراحة في كثير من صورته يشتمل على الضرر الحسي والمعنوي. ولا يشكل على القول بجواز فعل هذا النوع من الجراحة ما ثبت في النصوص الشرعية من تغيير خلقة الله تعالى فهذا النوع من الجراحة جائز لما يأتي:

أولا: أن فقهاء الشريعة الإسلامية لم يعرفوا جراحة التجميل بالمعنى الواسع الذي عرفه المحدثون، فقد عرفوا بعضها ونصوا على حكمه فقد ذكر الفقهاء في كتاب الكراهية (٢) حكم اتخاذ الأنف من الذهب ورووا في ذلك حديث لا أن عر فجة ابن أسعد أصيب أنفه يوم الكلاب في الجاهلية "حرب الكلاب" فاتخذ أنفا من فضة فأنتن عليه، فأمره النبي ﷺ أن يتخذ أنفا من ذهب (٣).

(١) الأشباه والنظائر: لابن نجيم - ص ٩١، الأشباه والنظائر: للسيوطي - ص ٨٨.

(٢) المغنى والشرح الكبير: ج ٦ ص ١٢٢.

(٣) سنن الترمذي: ج ٤ ص ٢٤٠ حديث رقم ١٧٧٠، وقال عنه الترمذي "حسن غريب وصححه الحاكم" كما في نصب الراية: للزيلعي - ج ٤ ص ٢٣٦، سنن النسائي: حديث رقم ٥١٦٢ ج ٨ ص ١٦٤، علل الترمذي:-

وجه الدلالة: أجاز النبي ﷺ ورخص في استعمال الذهب للحاجة المتمثلة في وجود مشقة الألم في استعمال الفضة لخوف من الضرر المتوقع وذلك بفوات منفعة العضو، وهذه الحاجة تعتبر في حكم الضرورة فتأخذ حكمها وفقا للقاعدة السابقة<sup>(١)</sup>.

ولكن شرط ألا يتعدى تلك الحاجة القدر الذي يدفع وجود الضرورة أو مشقة الحاجة وقد نص الشافعية على أنه يحل لمن ذهبت سنة أو انملته أن يجد بديلا من الذهب إيماء لحديث عر فجة<sup>(٢)</sup>، واستدلالا بما سبق نرى أن النبي ﷺ رخص في علاج عر فجة من عيب مكتسب نتج عن إصابته في المعركة وجراحات التجميل تهدف إلى إزالة العيوب المكتسبة والخلقية ومن ثم تدخل في نطاق الإباحة.

ثانيا: أن هذا النوع من الجراحة وجدت فيه الحاجة الموجبة للتغيير فأوجب استثناءه من النصوص الموجبة للتحريم.

قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه لحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لعن النبي ﷺ الواشحات والمستوشحات وأما قوله "المتفلجات للحسن" فمعناه يفعلن ذلك طلبا للحسن وفيه إشارة إلى أن الحرام هو المعقول لطلب الحسن، أما لو

---

علاقاضي أبو طالب القاضي - عالم الكتب مكتبة النهضة العربية بيروت ١٤٠٩هـ - الطبعة الأولى تحقيق صبحي السامرائي - ج ١ ص ٢٩٠ - تحفة الأحوذني: ج ٥ ص ٣٨٠، مختصر المختصر: يوسف بن موسى الحنفي أبو المحاسن - عالم الكتب ومكتبة المنسي بيروت والقاهرة بدون سنة نشر - ج ٢ ص ٢٨٧، مصنف ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي - مكتبة الرشد الرياض ١٤٠٩هـ - الطبعة الأولى تحقيق كمال يوسف الحوت - ج ٥ ص ٢٠٥.

(١) الأشباه والنظائر: لابن نجيم - ص ٩١، والأشباه والنظائر: للسيوطي - ص ٨٨.

(٢) في هذا العرض الشيخ عبد العزيز المراغي في مقاله مسئولية الأطباء مجلة الزهر المجلد ٢٠ سنة ١٣٠٨هـ - ص ٤٠٩.

احتاجت إليه لعلاج، أو عيب في السن ونحوه فلا بأس<sup>(١)</sup>. فبين رحمه الله أن المحرم ما كان المقصود منه التجميل والزيادة في الحسن، وأما ما وجدت فيه الحاجة الداعية إلى فعله فلا يشمل النهي والتحريم.

ثالثاً: أن الطب كالشرع وضع لجلب مصالح السلامة والعافية ولدرء المفسد والأسقام ولدرء ما أمكن درؤه من ذلك ولجلب ما أمكن جلبه<sup>(٢)</sup>، وقوله العزيز عبد السلام أيضاً<sup>(٣)</sup>، وأما الضرورات فمقطع السلع الهلكات ومداواة الجراحات المتلفات.

وجه الدلالة: أن عمليات التجميل بقصد التداوي تهدف إلى جلب المصالح ودرء المفسد وأن قطع السلع المهلكات تعتبر من الضروريات مثله في ذلك مثل مداواة الجراحات المتلفات<sup>(٤)</sup> وهذا النوع يكون ضرورياً بالنسبة لدواعيه الموجبة لفعله، وتجميلياً بالنسبة لآثاره ونتائجه في نطاق الإباحة.

رابعاً: أن الله تعالى إذا أباح شيئاً أباح الوسائل المؤدية إليه وقد أباح الله التداوي، من العلل وعلاجها ولا يتحقق هذا إلا باستخدام وسائل معينة لتحقيق هذا الغرض فتأخذ حكمها، عملاً بالقاعدة الشرعية أن "لوسائل حكم المقاصد"<sup>(٥)</sup> والتداوي من الأمراض وعلاج ما لحق بالجسم من تشويه من خلال جراحات التجميل وغيرها ومن ثم تدخل في نطاق الإباحة.

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي: ج ١٣ ص ١٠٧.

(٢) قواعد الأحكام: للعزيز بن عبد السلام - ج ١ ص ٩٨.

(٣) قواعد الأحكام: للعزيز بن عبد السلام - ج ١ ص ١٢٣.

(٤) المرجع السابق: ص ١٢٣.

(٥) إعلام الموقعين: ج ٢ ص ١٠٩، أسنى المطالب: ج ١ ص ٥٧٥، فتاوى الرملي: ج ٤ ص ٤ - الفتاوى الفقهية

الكبرى: ج ١ ص ٧٢، الزواجر عن اقتراف الكبائر: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي - دار الفكر

ج ١ ص ٢٤٨، تحفة المحتاج: ج ٧ ص ٢١١، مغني المحتاج: ج ٦ ص ٢٣٢ - نهاية المحتاج: ج ٦ =

خامسا: ما كتبه الله تعالى علينا من استتقاذ المسلم المسلم، من العلة الصعبة التي يقدر على معافاته منها، وذلك كالحوادث التي ينتج عنها تلف عضو، وذلك كما في حالة تلف شرايين القلب بسبب حادثة تعرض لها، ويحتاج لترقيع هذه الشرايين من مكان آخر من جسمه وذلك لإصلاح ما تلف من القلب فهذا يدخل ضمن العلة الصعبة والتي يمكن لجراح التجميل إنقاذ صاحب تلك العلة مما ألم به من تلف أو نقص أو تشوه، أضف إلى ذلك أن المريض قد يكون في حاجة ماسة وضرورية للعلاج بترقيع الشرايين وذلك خوفا على النفس من الهلاك وذلك حيث أن الضرورة وهي الخوف على النفس من الهلاك علما أو ظنا<sup>(١)</sup>.

سادسا: أن الجراحة التجميلية الضرورية والحاجية مأذون بها شرعا وذلك لما ورد في كلام الشاطبي<sup>(٢)</sup> وقد تكون المشقة الداخلة على المكلف من خارج لا بسببه... إلى قوله وفهم من مجموع الشريعة الآن في دفعها على الإطلاق دفعا للمشقة اللاحقة وحفاظا على الحفوظ التي أنن لهم فيها... بل أنن في التحرز منها عند توقعها وإن لم تقع تكملة لمقصود الغير وتوسعة عليه.

وجه الدلالة: الظاهر من كلام الشاطبي أن دفع ضرر الألم عن المكلف هو أمر مأذون به شرعا ومنها الجراحة التجميلية الضرورية حيث إنها تشتمل على دفع ضرر الألم الموجود في مثل تلك العمليات وذلك مستفاد من قول الأمام الشاطبي وفهم من مجموع الشريعة الآن في دفعها على الإطلاق

---

ص ٢٠٣، برقية محمودية: ج ٢ ص ١٣٢، حاشية الجمل: ج ٢ ص ٢٢٣ - مطالب أولي النهى: ج ٢ ص ١٦١، شرح النيل وشفاء العليل: ج ٦ ص ١١٩.

(١) الشرح الكبير للدردير: ج ٢ ص ١٠٢، المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ١٩.

(٢) القوانين الفقهية لابن جزي: ص ١٧٢، حاشية الصوقي على الشرح الكبير: ج ٢ ص ١١٥.



سابعاً: أن جراحة التجميل الضرورية لا تشتمل على تغيير الخلقة قصراً لأن الأصل فيه أنه يقصد إزالة الضرر والتجميل لحسن جاء تبعاً فيدخل في نطاق الإباحة.

ثامناً: أن إزالة التشوهات والعيوب الطارئة بالتجميل لا يمكن أن يصدق عليه أنه تغيير لخلق الله وذلك لأن خلقة العضو هي المقصودة من فعل الجراحة وليس المقصود إزالتها.

تاسعاً: أن إزالة التشوهات كالحروق التي تنتج عن الحوادث تعتبر مندرجا تحت الأصل الموجب بجواز معالجتها فالشخص مثلاً إذا احترق ظهره أنن له في العلاج والتداوي وذلك بإزالة الضرر وأثره لأنه لم يرد نص نسبي الأثر من الحكم الموجب لجواز مداوة تلك الحروق فيستصحب حكمه إلى الآثار ويؤذن له بإزالتها<sup>(١)</sup>.

عاشراً: أن الشريعة الإسلامية لم تهدف إلى تعذيب الناس أو حرمانهم مما يحقق لهم فائدة ويمكنهم من النجاح في حياتهم فما جاءت الشريعة الإسلامية إلا لتحقيق مصالح العباد حتماً، وحيثما كانت المصلحة فثم شرع الله، ويترتب على هذا إباحة كل ما يحقق مصالح العباد<sup>(٢)</sup>.

وجراحات التجميل تهدف إلى إزالة العيوب المكتسبة أو الخلقية لتمكين الإنسان من شق طريقة في الحياة دون حرج أو عجز، إذا قد يصاب الإنسان

---

(١) الموافقات: للشاطبي - دار الفكر لبنان ١٣٤١هـ - ج ٢ ص ١٠٢، مسئولية الطبيب في جراحة التجميل:

د/محمد فرج عزب - مرجع سابق ص ٧٠.

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: للعز بن عبد السلام - ج ١ ص ١٢٣ وما بعدها.



بعيب يشينه فيوقعه في السخرية أمام الناس<sup>(١)</sup>، وقد يترتب عليها إزدرأؤهم له وتوصد أمامه أبواب الرزق والتزاج ومن ثم فلا مانع من إزالة هذا الضرر.

حادى عشر: أن بعض العيوب الذاقية صاحبها ممنوع من تولي مناصب هامة لا لضعفه العلمي، وإنما لما شابه من عيب خلقي ومن ذلك ما نص عليه الفقهاء من أن " العيوب تمنع من انعقاد الإمامة وهذا يوحى بان الواجب إزالة هذه العيوب متى كان ذلك مكنًا.

وهذا ما جاء في الأحكام السلطانية: " من أنه يمنع من انعقاد الإمامة ما شان وما قبح ولم يؤثر في عمل ولا نهضة كجدع الأنف، وسمل أحد العينين والسلامة منه تكون شرطًا معتبرًا في عقدها ليسلم ولاية الملة من شين يعاب ونقص يزرى فتقل به الهيبة<sup>(٢)</sup>، وفي قتلها نفور من الطاعة، وما أدى إلى هذا فهو نقص في حقوق الأمة،<sup>(٣)</sup> وما ذلك إلا استهزاء بما خلق الله عليه الإنسان

---

(١) وقد أورد المنتدى السعودي للتربية الخاصة قصة شاب معاق جاء فيها " أنا شاب عمري ١٩ عام ومنذ أن وعيت على هذه الحياة وأنا أعاني من شكلي ومن خلقتي لأنني مشوه خلقيًا رأسي كبيرة جدا وأنفائي طويلة جدا، وجبهتي كبيرة جدا وشفتائي كبيرة ولا يوجد لي عظمة نكن، وجهي مليء بالحبوب وشعري مجعد وغير سوي ويوجد في جسمي ألمعاء بارزة جدا وكأنها كرشي ومؤخرتي كبيرة، وأعاني من السمنة الموضعية وأشياء كثيرة في خلقي ذلتي وجعلتني أخجل من نكرها. . ويضيف بان خلخته المشوهة جعلت الناس تستحقروه وتستكروه، فكل الناس تعابره بخلخته المشوهة في المدرسة يعلقون عليه ويسخرون منه وفي الشارع ولدى الأقارب حتى أهله يقولون له دائما يا مشوه يا معوق، وأن أبواه يرفضان ذهابه إلى مركز تجميل لإجراء عملية تجميل ويبكي الشاب حسرة وحرقة وألما فهو يتمنى أن يكون شبه الناس وليس مثلهم ويتمنى الشاب الموت إراحة له مما هو فيه " مأساء والألم شاب مشوه" المنتدى السعودي للتربية الخاصة موقع على الإنترنت .

(٢) الأحكام السلطانية: للما وردي - ص ١٨.

(٣) الأحكام السلطانية: للما وردي - ص ١٨ د/عبدا لحي الفرماوي: بحث في كتاب من هدي القرآن، نخبة من العلماء طبع ونشر دار الكتاب الجامعي. الازهر ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م - ص ٢٤٩ - حكم جراحة التجميل في الفقه الإسلامي: د/حسن المر زوقي - مجلة منار الإسلام العدد ٤ لسنة ٢٤ ربيع الآخر ١٤١٩ هـ -

في أحسن تقويم وصوره فأحسن صورته فجعل أعضائه سليمة سوية وجعله معتدلاً متناسب الخلق.

وصدق الله العظيم حينما قال ﴿يَتَأْتِيَ الْإِنْسَانُ مَا عَرَّفَكَ بَرِّكَ الْكَرِيمِ﴾

الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوِّكَ فَعَدَلَكَ ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ (١)

رأي الباحث:

إذا كانت الشريعة الإسلامية أجازت عمليات التجميل وجعلتها أمراً مباحاً شرعاً ولا غبار عليه وهذا ما أقرته الفتاوى الصادرة من المحافل العلمية المتخصصة ورجال الدين في هذا الشأن<sup>(٢)</sup>، فإنني أرى جواز هذه الجراحة التجميلية بشرطين: الأول: أن يكون ذلك بقصد التداوي<sup>(٣)</sup>.

---

سراي الدين بين السائل والمجيب: د/محمد البهي - مكتبة وهبة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ج ٤ ص ٤٦ - الفتاوى الإسلامية للجنة الدائمة للبحوث والإفتاء: تقديم سعيد عبد العظيم - نشر دار بن خلدون ١٩٩٠ م ص ٣٩٦.

(١) سورة الانفطار الآيات (٦، ٧، ٨).

(٢) ١ - قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة بجدة جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ بجواز جراحات التجميل "جاء فيه يجوز نقل العضو من مكان من جسم الإنسان إلى مكان آخر من جسمه مع مراعاة التأكد من أن النفع المتوقع من هذه العملية أرجح من الضرر المترتب عليها ويشترط أن يكون ذلك لإيجاد عضو مفقود أو لإعادة شكله أو وظيفته المعهودة أو لإصلاح عيب، أو لإزالة دعامة تسبب لشخص آذى نفسياً أو عضوياً.

٢ - للفتوى الصادرة من فضيلة الشيخ عطية صقر المستشار العلمي والديني لوزارة الأوقاف بمصر رداً على سؤال إحدى السيدات عن عمل جراحة تجميل لتصغير مستوى حجم رأسها حيث كان في غير الحجم الطبيعي بعد أن نصحتها الأطباء بذلك، فقد أباح الفتوى هذه العملية وأنها مشروعة لأنها من التداوي وقد جاء نص الفتوى هذه العملية قد تكون علاجاً للمرض، والإسلام أمرنا بالتداوي وقد تكون لمجرد التجميل ولا مانع من ذلك شرعاً، لأنه ليس فيها تدليس ولا غش وفيه منع للناس من احتقارها أو من إحراجها وأما قوله تعالى ﴿وَلَا تُرْهِقُهُمْ فَلْيُغَيِّرْ خَلْقَ اللَّهِ﴾ [سورة النساء من الآية: ١١٩] وقوله ﴿الْمُتَغَيِّرَاتُ خَلْقَ اللَّهِ﴾ فلهما =

الثاني: إلا يكون من شأن ذلك الوقوع في المحرم فإنه متى توافر هذان الشرطان فإن هذه العمليات تعتبر مشروعة وإلا فتعتبر غير مشروعة وداخله في نطاق التجريم وفي منأى من المشروعية على ما سنوضحه فيما بعد.....

### موقف القاتون:

أثارت جراحة التجميل الكثير من النقاش في دوائر الفقه والقضاء (٢). كان الاتجاه السائدة في بادئ الأمر يرمى إلى تجريمها على اعتبار أنها تتطوي على مساس بسلامة الجسم دون أن تستهدف علاج عضوي بالمريض وقد تعددت الآراء حول مدى مشروعية جراحة التجميل ويمكن إرجاعها إلى اتجاهين.

الاتجاه الأول: يرى عدم مشروعية جراحة التجميل باعتبارها عملاً طبياً لا يتوافر فيه قصد العلاج، وأن تدخل الطبيب في العمل الجراحي التجميلي لا

---

-معان أخرى وكل ذلك بسبب الغش والتدليس فإذا منعنا فلا مانع والله أعلم "الفتوى الشرعية الخاصة بعملية التجميل الواردة في جريدة الجمهورية بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٧ العدد ٩٩٠٧ ص ٢٨.

(١) عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداؤوا ولا تداؤوا بحرامهم» وما روي عن أسامة بن شريك قال قالت الأعراب: يا رسول الله ألا نتداوى؟ قال نعم: يا عباد الله تداؤوا فإن الله لم يضع داء إلا له شفاء إلا الهرم» الحديثين سبق تخريجهما ص ١٢٤ ، ص ١٢٥.

وفي هذه الحديثين يقر النبي ﷺ بإحاحة التداوي من العلل والأمراض فيدخل في نطاق إباحة الأعمال الطبية الموصلة للتداوي سواء كانت علاجية أم تجميلية.

(٢) د/ وديع فرج: المقال السابق ص ٤٣٤

د/ محمود مصطفى: مسؤولية الأطباء والجراحين الجنائية - مجلة القانون والاقتصاد س ١٨ سنة ٦٠٧ وما بعدها، د/ محمود محمود مصطفى: عقد العلاج الطبي - ١٩٦٠ باريس ص ١٢١.

يتحقق من خلاله أي غرض علاجي مما يخرج جراحات التجميل عن نطاق الأعمال الطبية ومن ثم فلا تدخل في نطاق الإباحة<sup>(١)</sup>.

ولقد سلك هذا الاتجاه القضاء الفرنسي حيث أنه كان ينظر إلى جراحة التجميل على أنها مجرد وسيلة لارضاء شهوة الدلال عند النساء ومن ثم كانت روعة إزاءها مشبعة لا بالشك والريبة فحسب وإنما بالسخط والكراهية أيضا حتى أن محكمة استئناف باريس في ٢٢/١/ سنة ١٩١١م<sup>(٢)</sup> اعتبرت مجرد الإقدام على علاج لا يقصد به إلا تجميل من أجرى له خطأ في ذاته، فيتحمل الطبيب نسبية كل الأضرار التي تنشأ عن العلاج. وليس بذى شأن أن يكون العلاج قد أجرى طبقا لقواعد العلم والفن الصحيحين.<sup>(٣)</sup>

ويتفق هذا القضاء مع موقف جانب من الفقه حيث كان يرى أن جراح التجميل لا يجب أن يقوم بالعملية الجراحية إلا إذا كان متأكدا من فاعليتها من إزالة التشويه الذي يدعى علاجه.

**الاتجاه الثاني:** يذهب البعض إلى إباحة عمليات التجميل بصفة عامة على اختلاف أنواعها وأهدافها وهو اتجاه الفقه الإنجليزي أخذ بالمبدأ أن رضاء

---

(١) د/ محمد فائق الجوهري: رسالة سابقة ص ٣٢٢، د/ محمد سامي الشوا: الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسم مربع سابق - ص ٥٠٥ د محمد السعيد رشدي: مربع سابق ص ١٣.

(٢) د/ حسن زكي الأبراشي: مسئولية الأطباء والجراحين المدنية لكتوراه ١٩٥١ - ص ١١٠.

(٣) وأخذا بهذا الاتجاه: محكمة باريس الابتدائية سنة ١٩٢٩ بذات المضمون وتتلخص وقائع القضية التي صدر بمناسبتها هذا الحكم في أن جراح التجميل حاول إصلاح مشكل ساق سيده جراحيا، فانتهى الحال إلى - مع أن الساق كانت سليمة من أية علة قبل العملية.

الجريدة الرسمية من ٢٧ رقم ٩٣ ص ٢٦٠، ومجلة المحاماة ش ١٧ العدد ٧، ٨ ص ٧١٣ - هذا الحكم محكمة النقض المصرية. انظر - ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٦ منشور بمجلة القانون والاقتصاد ش ٦ ملحق العدد بن ٦، ص ٤٤.



المجني عليه يبرر كل فعل ما لم يكن مجرماً قانوناً، أو كان يؤدي إلى خطر شديد موجب على الحياة والأعضاء.

ومثله الفقه الألماني<sup>(١)</sup> وهو اتجاه جمهور الفقه المصري<sup>(٢)</sup> والقضاء البلجيكي<sup>(٣)</sup> والقضاء السوري<sup>(٤)</sup> والقضاء الكويتي<sup>(٥)</sup>

ولأهمية رأي القاتون المصري نخصه بشيء من التفصيل:

انقسم رأى شراح القانون المصري إلى فريقين:

**الفريق الأول:** أجاز جراحات التجميل وقد استفيد هذا من خلال العديد من أحكام القضاء المصري والتي منها ما أقرته محكمة استئناف مصر ضمناً من خلال دعوى أقيمت على طبيب قام بعلاج إحدى المرضى بالأشعة لإزالة قشرة بسيطة أصيب به في مؤخرة عنقه، وبعد عدة جلسات أصيب المريض، إلا أن المحكمة قد أسست مسئولية الطبيب على ارتكابه لعدة أخطاء منها أنه عهد إلى ممرض وممرضة بمزاولة بعض الجلسات على المريض ووجود خطأ في الجهاز.<sup>(٦)</sup>

---

(١) د/ حسن ذكي الإبراشي: مرجع سابق ص ٣٠٣.

(٢) د/ رؤف عبيد: القسم العام في قانون العقوبات - ص ٥١٠، د/ محمد محي الدين عوض: قانون العقوبات السوداني القاهرة ١٩٧٩ - ص ٥٥٥، د/ علي راشد: القانون الجنائي المدخل و أصول النظرية العامة دار النهضة العربية - بدون سنة نشر - ص ٥٢٢، د/ محمود نجيب حسني أسباب الإباحة في التشريعات العربية دار النهضة العربية ١٩٨٦ ص ١٣٠، د عوض محمد القسم العام دار النهضة العربية ١٩٧٨ ص ١٩٥.

(٣) د/ محمد فائق الجوهري: رسالة سابقة ص ٣٢١.

(٤) د/ عبد السلام التوني: المسئولية المدنية للطبيب بنغازي ١٩٧٥ ص ٤١٠.

(٥) د/ منذر الفضل: المسئولية الطبية في الجراحة التجميلية الجامعة الأردنية ١٩٩٢ - ص ٩١.

(٦) وانظر حكم استئناف مصر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٦ منشور في المجموعة.



**الفريق الثاني:** يجيز جراحات التجميل التي تهدف إلى إزالة العيوب البسيطة دون غيرها كاستئصال اللحميات والعظام البارزة في الجسم والتجاعيد في الوجه وخلع الأسنان المعوجة وتكميل الأنف الناقص وغيرها من التشوهات التي تجعل صاحبها محلاً للسخرية بين الناس<sup>(١)</sup>.

وقد ذهب جانب من الفقه المصري إلى التفرقة بين العمليات الجراحية التي تهدف إلى علاج التشوهات الجسمية، وبين نوع آخر يقصد به الحالات التي يكون الغرض منها التدخل لإصلاح ما أفسده الدهر ومحاولة التثبيت بالبقاء ضد إرادة الله<sup>(٢)</sup> وليس لها أي غرض علاجي، فقرر إباحة هذا النوع الأول، مستنداً إلى أن التشويه في هذه الحالات يرقى إلى مقام العلة المرضية وجرم النوع الثاني.

#### بين الشريعة والقانون

أرى أنه بعد عرض رأي الفقه الإسلامي والقانون في إجازة وإقرار الجراحة التجميلية الضرورية أو الحاجية، أن القانون المصري سلك مسلك الشريعة الإسلامية في إجازة الجراحة التجميلية الضرورية التي يكون من شأن عدم إجرائها وضع الإنسان موضع النقص والإزراء ببسبها، فهي لازمة كإجراء علاجي ضروري سيما التشوهات الخلقية الناجمة عن الحوادث والكوارث والحروب، وتخضع هذه العمليات للشروط العامة والخاصة لممارسة الأعمال الطبية، وقد تمشى القانون فيما ذهب إليه من عدم إجازة الجراحة التجميلية الغير ضرورية وفق ما جاء في رأي بعض شراح القانون وليس جميعهم في ما ذهبت

---

(١) يظر في هذا الاتجاه د/ محمد فائق الجوهري: مرجع سابق ص ٣٢٢.

- الأستاذ سمير أورفلي: مقالة سابقة - ص ٣١ د/ منذر الفضل: المسؤولية الطبية في الجراحة التجميلية ص ٣٠.

(٢) د/ محسن البيه: مرجع سابق - ص ٢١٦، د/ وديع فرج: مقالة سابقة - ص ٤٣٦.

إليه الشريعة الإسلامية لأن هذه العمليات ليست إلا تغييرا لما خلق الله الإنسان عليه ومحاولة التثبيت بالبقاء ضد إرادة الله.

## النوع الثاني جراحة التجميل التحسينية

ويقصد بها جراحة تحسين المظهر وتجديد الشباب<sup>(١)</sup> والمراد بحسن المظهر تحقيق الشكل الأفضل والصورة الأجمل دون وجود دوافع ضرورية أو حاجية، تستلزم فعل الجراحة. وأما لتجديد الشباب فالمراد به إزالة الشيخوخة، فيبدو المسن بعدها وكأنه في عهد الصبا وعنفوان الشباب في شكلة وصورته<sup>(٢)</sup>، وذلك مثل عمليات تجميل الوجه لشد تجاعيده، سواء بترقيع جزء منه أو بترقيع جزء من الرقبة، وتجميل الأرداف، وذلك بإزالة المواد الشحمية في المنطقة الخلفية العليا أو المنطقة الجانبية من الأرداف ثم شدجلدتها، وتهذيب حجمها بحسب الصورة المطلوبة، وعمليات تجميل الساعد، وتجميل اليدين لشد التجاعيد الموجودة في أيدي المسنين والتي تشوه جمالها، وتجميل الحواجب، وذلك بسحب المادة الموجبة لإنقاصها نظر لكبر السن وتقدم العمر<sup>(٣)</sup>، وكذلك تجميل الأنف وتصغيره وتغيير شكله من حيث العرض والارتفاع وتجميل الذقن وتجميل الثديين بتصغيرهما أو تكبيرهما بحقن مادة معينة مباشرة في تجويف الثديين أو تحقن الهرمونات الجنسية، أو بإدخال النهد الصناعي داخل تجويف الثدي بواسطة فتحة في العنبة الموجودة تحت الثدي وكذلك عمليات تجميل الأنس، وتجميل البطن بشد جلدها وإزالة الشحم الزائد بسحبه من تحت الجلد جراحيا<sup>(٤)</sup>.

---

(١) فن جراحة التجميل: د/ حسن القزويني - شركة مونمارتر للطبع والنشر باريس - ص ١٥.

(٢) للمرجع السابق: ص ١٥، الموسوعة الطبية الحديثة: لمجموعة من الأطباء - ج ٣ ص ٤٥٥.

(٣) فن جراحة التجميل: د/ القزويني - ص ٧٢، ص ٧٨، جراحة التجميل: د/ فايز طربية ص ١١، ص ٢٣.

(٤) فن جراحة التجميل: د/ القزويني ص ٥٤، ص ٦٢، العمليات الجراحية وجراحة التجميل: محمد رفعت

ص ١٢٦، ص ١٤٠، الموسوعة الطبية الحديثة: لمجموعة من الأطباء - ص ٣ ص ٤٥٤، ص ٤٥٥.

ومثل أنواع الجراحات السابقة لا تشتمل على دوافع ضرورية ولا حاجة بل غاية منه تغيير خلق الله تعالى والعبث بها حسب أهواء الناس وشهواتهم فهي غير مشروعة ولا يجوز فعلها للنهي عنها شرعا<sup>(١)</sup>.

ولكون مثل هذه الأنواع من الجراحات التجميلية تكون اختيارية من فعل طالب الجراحة ولا يوجد ثمة ضرورة شرعية تدعو إليها، ولكونها تتم على أعضاء سليمة غير مشوهة خلقيا أو بتشوهات مكتسبة وقد ذكر أنواع هذه التشوهات الخلقية والمكتسبة فإن هذا النوع يخرج من نطاق البحث ولكننا ذكرناه إجمالا لأن الشيء بالشيء يذكر إذ كان هد فنا بيان الجراحة التجميلية المباحة والتي تمثل في شكلها مساسا بسلامة الجسم ولكنها في الأصل يقصد بها العلاج والتدواي وتدعو إليها حالة الضرورة وسوف نذكر فيها يلي صوراً للجراحة التجميلية ومع ذلك تدخل في الإباحة وذلك في المطلب التالي.

---

(١) يقرأ في عرض علة التحريم تفصيلا:

- مسئولية الطبيب في جراحة التجميل: د/ محمد فرج غرب ص، ٧٣، أحكام جراحة التجميل: د/ محمد عثمان بشير - بحث في دراسة فقهية في قضايا معاصرة، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى / ١٤٢ هـ - ٢٠٠١ ص ٢٤، ٥٢٥، الجوانب القانونية والشرعية لجراحة التجميل: د/ محمد السعيد رشدي - ص ٨٢، ص ٨٥.

## المطلب الثاني

### صور الجراحات التجميلية المختلف في تجريدها

نتناول ذلك في الفروع التالية:

الفرع الأول: قطع الزوائد.

الفرع الثاني: ثقب الأذن.

الفرع الثالث: إزالة الشعر الكثيف.





## الفرع الأول قطع الزوائد<sup>(١)</sup>

سبق وأن بينا أن الإنسان وهو جنينا قد يصاب بمرض العنث مما يؤدي إلى ولادته بزيادة في عدد الأصابع سواء أكان ذلك في اليدين أم في القدمين، وبيننا أن آراء الفقهاء فيما إذا اعتدي على هذه الأعضاء الزائدة عمدا وعدوانا إذ يختلف الأمر هنا فالإعتداء على هذه الزوائد في الأعضاء ليس الغرض منه التعدي والمساس بسلامة الجسم وإنما الغرض هنا هو إزالة الشين من أجل تجميل الأعضاء.

فما رأي الفقهاء في جواز القطع لهذه الزوائد إذا دعت إليها حاجة الضرورة أو وجبت الحاجة الملحة الداعية إلى فعل ذلك؟؟...

اختلف الفقهاء في ذلك ويرجع سبب الاختلاف إلى أن هذه الزوائد جز من الخلقة الأصلية التي لا يجوز تغييرها أم أنها نقص وعيب في الخلقة المعهودة؟....

في بادئ الأمر نفرق بين فرضين.

**الأول:** الزوائد التي يولد بها لإنسان وتكون في أصل الخلقة.

---

(١) القطع المراد به: إيانة العضو أو جزئه عن الجسم والشئ المقطوع إما أن يكون عضواً من أعضاء الجسم الموجود فيه من أصل خليقته كاليد والرجل، وقد تكون جزءاً غريباً ناشئاً بسبب علة أو آفة أصابت الموضع الذي فيه ذلك الجزء كما في الخراج، والقطع في الحقيقة إفساد وإتلاف ولذلك فإن لأصل فيه أنه محرماً شرعاً ولكن أجيز في الجراحة الطبية لمكان الضرورة والحاجة الداعية إلى فعله وقد أشار إلى ذلك ابن حزم في مراتب الإجماع (واتفقوا أنه لا يحل أن يقتل نفسه ولا يقطع عضواً من أعضائه ولا يؤلم نفسه في غير التداوي بقطع عضو الألم خاصة)

- الفوائد في اختيار المقاصد: للعز بن عبد السلام - تحقيق د/ جلال الدين عبد الرحمن ص ٥٠، مراتب الإجماع: للأمام أبي محمد على بن أحمد بن حزم - مطبعة القنس بمصر ١٣٥٧، ومعه مراتب الإجماع: لشيخ الإسلام ابن تيمية - ص ٦٥٧.

الثاني: الزوائد الحادثة التي تنشأ بسبب علة مرضية.  
أولاً: الزوائد التي يولد بها الإنسان وتكون في أصل الخلقة.

اختلف الفقهاء فيها علي النحو التالي:

١- الحنفية: أجازوا قطع الزوائد إذا وجدت الحاجة الدالة على فعله ويستفاد

ذلك من خلال عبارتهم:

جاء في الجوهرة النيرة: (١) " وفي الإصبع الزائدة حكومة عدل تشريفاً للآدمي لأنها جزء من يده، لكن لا منفعة فيها ولا زينة وكذا السن الزائدة ".  
وجاء في الفتاوى الهندية: (٢): " من له سنة زائدة يريد قطعها إن كان الغالب الهلاك فلا يفعل وإلا فلا بأس. وجاء فيها أيضاً "لا بأس في قطع العضو إن وقعت فيه الأكلة لئلا تسرى". أهـ.

وجاء في فتاوى قاضيخان: (٣) "أراد أن يقطع إصبعاً زائدة أو شيئاً آخر، قال أبو النصر رحمه الله" إن كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فإنه لا يفعل كتعريض النفس للهلاك، إن كان الغالب النجاة فهو في سعة من ذلك".

٢- المالكية: أجاز المالكية قطع الزوائد إذا كانت عيب ونقص في الخلقة

المعهودة وجاء ذلك في عبارتهم:

جاء في منح الجليل: (٤) وفي السن الزائدة الاجتهاد " فيه نظر لأن أرش الحكومة والاجتهاد دائماً يتصور في النقص وربما كان قطع الزوائد لا يوجب أي لا يوجب النقص أو يوجب زيادة فيكون كخصاء العبد يزيد في قيمته، وقد يجري على الإصبع الزائدة وجميع ما في الفم من الأسنان"

---

(١) الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري: ج ٢ ص ١٧١.

(٢) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٦٠.

(٣) فتاوى قاضي خان: ج ٣ ص ٤١٠، ص ٤١١ ومثله في برقية محمودية: ج ٤ ص ١٧٣.

(٤) منح الجليل: ج ٤ ص ٤١٧، ج ٤ ص ٤١٨ المرجع السابق نفس المواضع.

وجاء في معجم المؤلفين: <sup>(١)</sup> "لو أستأجر على قطع سن صحيحة أو قطع يد صحيحة لم يجز ولو كانت اليد متكاملة والسن متوجة جازت"

وقال ابن وهب: <sup>(٢)</sup> وأشهب <sup>(٣)</sup> "من ذهب بعض كفه فخاف علي باقي يده فلا بأس أن يقطع يده من المفصل، إن لم يخف عليه الموت" ثم نقل عن الإمام ابن رشد الجد رحمه الله قوله "إن كان خوف الموت من بقاء يده، كذلك أشد من خوف الموت بقطعها فله القطع."

٣- الشافعية: ذهبوا إلى الجواز كالمالكية والحنفية وجاءت عبارتهم دالة على الجواز وحل قطع جزئه.... لأنه إتلاف جزء لاستبقاء الكل كقطع اليد للأكلة.

وجاء في موضع آخر والأصح جوازه لأنه إتلاف بعض لاستبقاء الكل كقطع اليد للأكلة <sup>(٤)</sup>.

٤- الحنابلة: <sup>(٥)</sup> لم يجز الحنابلة قطع الإصبع الزائدة.

جاء في الإنصاف: <sup>(٦)</sup> "أن من خلق لإصبع زائدة أو عضو زائدة لا يجوز له نزعها لأنه من تغيير خلق الله تعالى"

وحكي القرطبي: <sup>(١)</sup> ما ذهب إليه الإمام الطبري: من أنه لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التي خلقها الله عليها بزيادة أو نقصان، التماسا للحسن، لا

---

(١) معجم المؤلفين: لكحالة - ج ١٢ ص ١٣٣.

(٢) الديباج الذهب: لأبن فرحون - ص ١٣٢.

(٣) التاج والإكليل للمواق بهامش مواهب الجليل: ج ٥ ص ٤٢٢.

(٤) نهاية المحتاج: ج ٨ ص ٣٣ ص ١٥٤. تحفة المحتاج: ج ٩ ص ٣٩٧ بهامش حواشي الشرواني العبادي أسنى

المطالب: ج ١ ص ٥٧١، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٩٤.

(٥) وقد نص ابن قدامة الحنبلي علي جواز القطع لأن هذه الزوائد لاجمال فيها وإنما هي شين في الخلقة يردبه

المبيع وينقص به القيمة، فكيف يصح قياسه على ما يحصل به الجمال: المغني: ج ٨ ص ٤١.

(٦) الإنصاف: ج ١ ص ١٢٦.

للزوج، ولا يضره ذلك كمن كانت له سن زائدة فقلعها، أو طويله فقطع منها، وكل ذلك داخل في النهي وهو من تغيير خلق الله تعالى.

ويؤخذ من العبارات السابقة: أنه لا يجوز قطع الأصبع الزائدة وخاصة لم تكن هناك حاجة تدعو إلى قطعها، بل إن قطعها في هذه الحالة التي لا يوجد فيها ألم يدعوا صاحبها إلى قطعها فإنه يدخل في الأمر المنهى عنه الملعون فاعله وطالبه، ولذلك نص الإمام رحمه الله تعالى على حرمة قطعها<sup>(٢)</sup>.

وأستثنى الإمام الطبري من ذلك ما يحصل به الضرر والأنية كمن يكون لها سن زائدة طويلة تعيقها في الأكل أو إصبع زائدة تؤذيها وتؤلمها فيجوز ذلك، والرجل في ذلك كالمرأة<sup>(٣)</sup>.

وجاء في الموسوعة الفقهية: "ومن وجوه التحسين للهيئة قطع الأعضاء الزائدة في اليد وكالسن الزائدة، والإصبع الزائدة والكف الزائدة لما فيها من التشويه، ويقاس على ذلك سائر التشوهات في اليدين ولكن بشرط: أن تكون السلامة هي الغالبة في إزالته"<sup>(٤)</sup>.

#### ثانيا: الزوائد الحادثة:

أباح الفقهاء، قطع السلعة<sup>(٥)</sup>، والتألون والخراج لأعضاء لم تكن موجودة في أصل الخلقة وإنما حدثا نتيجة مرض، فيدخل قطعها في التداوي المأذون به

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ج ٥ ص ٣٩٣، تفسير القرطبي: ج ٥ ص ٣٩٣.

(٢) كشف القناع للبهوتي: ج ١ ص ٨١، ص ٨٢.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ج ٥ ص ٣٩٣، ونقله بعض فقهاء المالكية رحمهم الله شرح المواق لمختصر خليل: ج ٥ ص ٤٢٢، منح الجليل: ج ٢ ص ٧٧٦، ص ٧٧٧.

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية: ج ١٠ ص ٢٢٨.

(٥) السلعة: خراج كهيئة الغدة يخرج بين الجلد واللحم وحجمه كحبة الجوز أو أكبر وقيل هو خراج كهيئة الغدة وتتحرك بالتحريك.



ويشترط لذلك عدم الخوف من السراية ولأنها لحم زائد على البدن وفي قطعها إزالة الشين.

الراجح: وبعد استعراضنا لآراء الفقهاء الأجلاء في قطع الأصابع الزائدة والزوائد الخلقية التي يولد بها الإنسان والحادثة.

أرى رجحان: ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من جواز قطع الزوائد التي يولد بها الإنسان والحادثة لقوة أدلتهم ولكنني أرى الجواز مشروطا بما يلي:

١- ألا يوجد البديل الذي هو أخف ضررا من القطع فإن وجد فلا يباح القطع.

٢- أن لا يترتب على قطع الزوائد ضرر أكبر كتلف عضو آخر أو ضعفه أو تقليل منفعته.

٣- أن يؤدي بقاء الزوائد إلى ضرر مادي أو نفسي لصاحبها.

٤- أن تكون زائدة على الخلقة المعهودة كوجود إصبع سادس في اليد أو الرجل أو سن طويلة تعيق صاحبها عن الأكل.

٥- عدم الخوف من السراية فإن خاف السراية إلى عضو آخر امتنع وقد ذهب بعض الباحثين إلى جواز قطع الإصبع الزائدة التي يوجد بها ألم والتي لا يوجد بها ألم لا يجوز قطعها فهذا مردود عليه بما يلي:

١- أنه جعل المعيار في جواز القطع من عدمه، هو الألم، وهو غير منضبط إذ قد يأتي عارض على الزوائد فيصاب الإنسان بألم شديد فيها ثم يزول هذا العارض فيذهب الألم وذلك كمن يمسك يد إنسان فيثني أصابعه.

---

=وقال الأطباء: هو ورم غليظ ملترق باللحم يتحرك عند تحريكه وله غلاف ويقبل التزايد ولهذا قال الفقهاء يجوز قطعها عند الأمن. أي من السراية.

المصباح المنير: ص ٢٨٥، المعجم الوجيز: ص ٢١٨ وانظر فتاوي قاضيخان: ج ٣ ص ٤١٠، ومغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٠٠ المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٣٢٧.

٢- أن هذا القطع للزوائد ليس من قبل تغير الخلقة لأن الحاجة والضرورة دعت إلى قطع هذه الزوائد لأنها قد تعيق الإنسان عن أداء بعض أعماله كما لو كان عاملاً على ماكينته أو آلة مثلاً.

٣- قياس جواز القطع للزوائد على قطع الأكلة والسلعة بجامع خوف الضرر في كل.

٤- أن هذا مأذون فيه لأنه من باب التداوي وهو جائز.

٥- أن العلماء أجمعوا على جواز قطع العصب وهو جزء من العضو فإذا جاز قطع الكل لمكان الألم و مشقة، فإنه يجوز قطع جزئه لليلة نفسها من باب أولى ويقاس على العصب الأصبع الزائدة.

## الفرع الثاني الثقب

يُعرف الثقب لغة: بأنه الخرق النافذ، وجمعه أُنقب وتُقوب<sup>(١)</sup>، يقال ثقبته، وثقبه فانثقب<sup>(٢)</sup>، والخرقاء التي يكون في أنفها ثقب مستدير، وهو خاص بالشاه فيقال شاه خرقاء، ويقال لثقب الأذن الصماخ، ويقال عن الثقب نخر، والخرق الشق، ويطلق على المنخر ثقب الأنف<sup>(٣)</sup>، ويطلق الثقب على الإضاءة ومنه قوله تعالى ﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾<sup>(٤)</sup> فيقال ثقب يتقّب تقوبا وثقابه إذ أضاء والعرب تقول انقب نارك أي أضئها<sup>(٥)</sup>.

ويشكل الثقب إحدى صور الاعتداءات على الحق في سلامة الجسم بصفة عامة لما يمثله من إتلاف جزء من الأذن التي تشكل أحد أعضاء الإنسان إلا أنه قد يخرج عن نطاق تجريم الأفعال التي تشكل مساسا بسلامة الجسم وذلك لوجود الحاجة الداعية إلى فعله كما في الأمثلة الآتية:

---

(١) لسان العرب لابن منظور: ج ١٠ ص ١٧٧، المصباح المنير: ج ١ ص ٨٢، المغرب: ج ١ ص ١١٨، كتاب العين: ج ٥ ص ١٣٩.

(٢) مختار الصحاح: ج ١ ص ٢٧١، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٩٣، الزاهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨ تحقيق/ فؤاد علي منصور - ج ١ ص ٣٦٢، كتاب الأفعال لابن القطاع: أبي القطاع أبي القاسم علي بن جعفر السعدي - عالم الكتب بيروت ١٩٨٣ ج ١ ص ٣٠٤.

(٣) لسان العرب: ج ١٠ ص ٧٥، تاج العروس: ج ١ ص ٦٩١ النهاية في غريب الأثر: ج ٢ ص ٩٩٢ تحفة الأحوزي: ج ٥ ص ٦٩.

المجموع: محي الدين شرف - دار الفكر بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م الطبعة الأولى محمود مطرفسي ج ٨ ص ٢٩٣، الأم: ج ٤ ص ٢٣٢، حاشية الشرواني: عبد الحميد الشرواني دار الفكر بيروت - ج ٨ ص ٤٧٧.

(٤) سورة الصافات: جزء من الآية رقم (١٠).

(٥) تفسير القرطبي: ج ٢٠ ص ٣، تفسير الطبري: ج ٣ ص ١٤٢، فتح القدير: محمد علي الشوكاني - دار الفكر بيروت - ج ٥ ص ٤١٨.

١- إزالة التشوه الخلقي الموجود في الأطفال ومن ذلك ما يجري في جراحة الأطفال من فتح المقعدة المسدودة خلقة وكذا فتح مجرى البول "الإحليل عند الذكور" (١).

٢- إزالة السد الموجود في الأمعاء فيقوم الطبيب باستئصال الموضع التالف المسدود، ووضع البديل عنه ثم يقوم بتقّب جدار البطن الأمامي، وإحداث فتحة يخرج منها جزء من الأمعاء الغليظة وذلك لكي يقوم مقام الشرج الطبيعي، فيخرج منها البراز وبعد انتهاء الحاجة ونجاح الجراحة الأولى يقوم الطبيب بخياطة ذلك الثقب وسده، حتى يعود جدار البطن إلى حالته الأولى (٢) وبعد ذكرنا لهذين المثالين نقول أن الثقب مفسدة لما يشكله من المساس بسلامة الجسم.

إلا أنه جاز قياساً على جواز القطع للزوائد مع كونه مشتملاً على مفسدة الإلتلاف وذلك بجامع وجود الحاجة الداعية إلى فعل كل منها وتكلم الفقهاء عن حكم ثقب أذن الطفلة والمرأة للزينة دون شيء آخر فيحلق ما ذكرناه أولاً بجوازه كالقطع عند الحاجة وقد جاءت أدلة الفقهاء على النحو التالي:

أولاً: ذهب الحنفية والحنابلة والزيدية إلى جواز ثقب أذن البنت لتعليق الحلق فيها:

جاء في الفتاوي الهندية: " ويجوز ثقب أذن البنات الأطفال " (٣)

وجاء في تبين الحقائق: "وكذا يجوز ثقب أذن البنات الأطفال لأن فيه منفعة الزينة وكان يفعل ذلك في زمنه عليه الصلاة والسلام من غير تكبير" (٤).

---

(١) آفاق جديدة في الجراحة: للشقيري - مطابع الوطن بالكويت طبعة ١٩٨٦م - ص ١٢٢، ص ١٢٣.

(٢) أحكام الجراحة الطبية: الجكنى الشنقيطي - ص ٢٧٠.

(٣) ج ٦ ص ٤٤٦، رد المحتار على الدر المختار: ج ٦ ص ٤٢٠.

(٤) تبين الحقائق: ج ٦ ص ٢٢٦.

وجاء في حاشية ابن عابدين: "تقب الأنثى لتعليق القرط هو من زينة النساء فلا يحل للذكور" (١).

وجاء في البحر الرائق: "ويجوز تقب أذن البنات الأطفال لأن فيه منفعة" (٢)  
وجاء في كشف القناع: "ويكره تقب أنثى صبي لا جارية نصا لحاجتها إلى الزينة بخلافه" (٣).

وجاء في الإنصاف: "ويكره تقب أنثى صبي لا الجارية على الصحيح من المذهب ونص عليه أحمد" (٤).

وفي الفروع: "ويكره تقب أنثى صبي لا جارية نص عليه وقيل يحرم واختاره بن الجوزي وقيل على الذكر" (٥).

وفي الآداب الشرعية: "ويجوز تقب أنثى البنت للزينة ويكره تقب أنثى الصبي" (٦).

وفي شرح منتهى الإرادات: "وكره أيضا تقب أنثى صبي لا جارية" (٧).

وفي البحر الزخار: "ولهن تقب الأنثى للإقراض" (٨).

وفي التاج المذهب: "ويجوز للأُم تقب أنثى بنتها للأقراط ولو بغير أنثى الأب" (٩).

---

(١) حاشية ابن عابدين: ج ٦ ص ٤٢٠.

(٢) البحر الرائق: ج ٨ ص ٥٥٤.

(٣) كشف القناع: ج ١ ص ٨٢.

(٤) الإنصاف: ج ١ ص ١٢٦.

(٥) الفروع: ج ١ ص ١٣٥.

(٦) الآداب الشرعية: ج ٢ ص ٣٤١.

(٧) شرح منتهى الإرادات: ج ١ ص ٤٦.

(٨) البحر الزخار: ج ٥ ص ٣٦٥.

(٩) التاج المذهب: ج ٢ ص ٣٤٦.



فهذه عبارات الفقهاء الذين أجازوا ثقب أذن البنت واستدلوا لما صرحوا به.  
بما يلي:

١- ما رواه الشيخان في حديث أم زرع أنها قالت ﷺ زوجي أبو زرع فما أبو زرع أناس من حلي أذني وملاً من شحم عضدي<sup>(١)</sup>... قالت عائشة قال لي رسول الله ﷺ كنت لك كأبي زرع لام زرع ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن هذا الحديث ظاهر في الدلالة على علمه ﷺ بثقب الأذن ووضع الحلي فيها للزينة ومع ذلك لم ينكره ولم يحرمه فدل هذا على جوازه.

٢- حديث ابن عباس رضي الله عنهما ﷺ روى البخاري عن عبد الرحمن بن عباس قال سئل ابن عباس أشهدت العيد مع النبي ﷺ؟ قال: نعم. ولولا منزلتي منه ما شهدت من الصغر، فأتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت، فصلى ثم خطب، ولم يذكر آذانا ولا إقامة، ثم أمر بالصدقة فجعل النساء يشرن إلى آذانهن وحلوقهن فأمر بلالا فأتتهن، ثم رجع إلى النبي ﷺ وفيه "فجعلت المرأة تلقى خرصها وسخابها" ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وفي لفظ البخاري عن ابن عباس، أيضاً ﷺ قال أمرهن النبي ﷺ بالصدقة قرأيتهن يهوين إلى آذانهن وحلوقهن ﷺ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) أي حلاني أقراطا وشفوقا فهي تتدس أي تتحرك لكثرةها ينظر شرح صحيح مسلم للنووي ج ١٥ ص ٢١٧.

(٢) صحيح مسلم: ج ٤ ص ١٢٤، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٩٨٨.

(٣) صحيح مسلم: ج ٢ ص ٦٠٦، صحيح البخاري: ج ١ ص ٢٢٧، صحيح ابن خزيمة: ج ٢ ص ٣٤٥.

(٤) صحيح البخاري: باب والذين لم يبلغوا الحلم ج ٥ ص ٢٠١٠، وباب القرط للنساء ج ٥ ص ٢٢٠٧، سنن أبي

داود باب ترك الآذان في العيد ج ١ ص ٣٩٨، سنن البيهقي الكبرى: باب إلى العيد ج ٣ ص ٣٠٧، فتح

الباري: باب القرط للنساء: ج ٩ ص ٣٤٤، تغليق التعليق: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني -

المكتب الإسلامي - دار عمان بيروت، عمان ١٤٠٥هـ - الطبعة الأولى - تحقيق/ سعيد عبد الرحمن

القرقي - ج ٥ ص ٧٢.

**وجه الدلالة:** لو كان مما ينهى عنه لنهى عنه في القرآن، أو النبي ﷺ فعدم النهي يدل على الجواز، وظاهرة أن المرابطة الأنثى فلا يحل للذكور<sup>(١)</sup>.

٣- ما روى الطبراني في الأوسط في ترجمة أحمد بن القاسم من حديث عطاء عن ابن عباس قال «السبعة من السنة في الصبي يوم السابع، يسمى، ويختن، ويماط عنه الأذى، وتثقب أذنه، ويعق عنه، ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقيقته، ويتصدق بوزن شعره في رأسه ذهباً أو فضة»<sup>(٢)</sup>.

**وجه الدلالة:** هذا الحديث نص على أن ثقب الأذن سنة.

**من المعقول:**

ولأن المرأة تحتاج إلى الثقب في التجميل والتزيين وهما من حاجتها الأساسية فيجوز لها ثقب الأذن للزينة، ولأن للمرأة مصلحة فيشرع فعله بها. وقد ذكر ابن القيم "وقد أباح الإسلام للمرأة أن تتخذ من وسائل الزينة ما يكفل لها المحافظة على أنوثتها فيحل ثقب أذن لتعليق القرط منه يقول الفقهاء" لا بأس بثقب أذن النسوان ولا بأس بثقب أذان الأطفال من البنات لأنهم كانوا يفعلون ذلك في زمان النبي ﷺ من غير إنكار يقول ابن القيم الأنثى محتاجة للحلية فتثقب الأذن مصلحة في حقها".

---

(١) تحفة المودود بأحكام المولود: للإمام شمس الدين محمد ابن أبي بكر بن القيم الجوزية - دار الكتيب العلمية بيروت - ص ١٦٥.

(٢) مجمع الزوائد: ج ٤ ص ٥٩، وجاء في نيل الأوطار: وفي لفظة يكره ما ينكر وهو ثقب الأذن والتلطخ بدم العقيقة تعليقا على الحديث ينظر نيل الأوطار للشوكاني: ج ٥ ص ٢٣٠ وفتح الباري: ج ١٠ ص ٣٢١.

ثانيا: ذهب الشافعية وبعض الحنابلة إلى عدم جواز ثقب الأذن.

وجاءت عباراتهم فيما يلي:

١- جاء في نهاية الزين: "وحرّم ثقب أذن" وقال الزياتي والأوجه أن ثقب أذن الصغيرة لتعليق الحلق حرام لأنه لم تدع حاجة إليه، وغرض الزينه لا يجوز بمثل هذا التعذيب هذا ما قاله له الإمام الغزالي في الأحياء وأفقي بذلك الشيخ الرملي" وصرح في موضع آخر بالجواز وهو المعتمد كذا في تحفة الحبيب، أما خرم أذن الصبي محرم قطعاً كما يحرم خرم الأنف، بجعل فيه حلقة من ذهب ونحوه، ولا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى، ولا عبره لاعتقاد بعض الناس في نسائهم<sup>(١)</sup>.

٢- وفي الدراري المضيئة: "يكره ثقب الأذن والتلطّيح بدم العقيقة"<sup>(٢)</sup>.

٣- وفي فتاوى الرملي: <sup>(٣)</sup> "يحرم الثقب لأذن الصبية لتعليق الحلق كما صرح به الغزالي وغيره وقال لأنه جرح لم تدع الحاجة إليه قال إلا أن يثبت فيه من جهة النقل رخصة ولم تبلغنا".

وجاء في مطالب أولى النهى: "وكره ثقب أذن صبي لا جارية نصاً لحاجتها للزينة"<sup>(٤)</sup>.

وجاء في إحياء علوم الدين: "قال الغزالي" لا أرى رخصة في تنقيب آذان الصبية لأجل تعليق الحلق الذهب فيها، فإن هذا جرح مؤلم ومثله موجب القصاص، فلا يجوز إلا لحاجة مهمة كالقصص والحجامة والختان والتزوين بالحلق

---

(١) نهاية الزين: محمد بن عمر بن علي بن نووي الجاوي - دار الفكر بيروت الطبعة الأولى - ج ١ ص ٣٥٨.

(٢) الدراري المضيئة: محمد بن علي الشوكاني - دار الجيل بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ج ١ ص ٣٩٢، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: ج ٨ ص ٣٤.

(٣) فتاوى الرملي: ج ٤ ص ٧٠.

(٤) مطالب أولى النهى: ج ١ ص ٩١، الأم: ج ٦ ص ٥٩.

غير مهم بل تلعيقه على الأذن تفريط وفي المخانق والاسور كفاية وهو حرام والمنع واجب، والاستئجار عليه غير صحيح، والأجرة المأخوذة عليه حرام إلا أن يثبت من جهة النقل فيه رخصة ولم تبلغا إلى الآن فيه رخصة<sup>(١)</sup>.

وأيد هذا الرأي: ابن الجوزي الحنبلي: وقاسه على الوشم فقال: النهي عليه الوشم تنبيه على منع ثقب الأذن وكثير من النساء يستجزن هذا في حق البنات ويعلن بأنه يحسنهن، وهذا لا يلتفت إليه، لأنه تعجيل أذى لا فائدة منه، فليعلم فاعل هذا أنه آثم معاقب

وقال ابن عقيل الحنبلي: في الفضول يفسق في الذكر وفي النساء يحتمل المنع<sup>(٢)</sup> واستدلوا لذلك بالمنع بما يلي:

١- قوله تعالى ﴿وَلَا ضِلَّيُهُمْ وَلَا مَنِيَّهُمْ وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيُبَيِّتْكُنَّ إِذَا نَبَأَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرْنَ خَلْقَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: أن ثقب الأذن و قطعها وشقها ملحق بتبتيك آذان الأنعام الذي أخبر به الله تعالى أنه مما يأمر به الشيطان وأولياءه وأن ثقب الأذن ملحق بقطع آذان الأنعام.

٢- أن الثقب جرح مؤلم لا يجوز فعله إلا لحاجة مهمة والتحلي بالزينة ليس منها<sup>(٤)</sup>.

٣- أنه تعجيل أذى لا فائدة منه ولا يشرع فعله<sup>(٥)</sup>.

---

(١) إحياء علوم الدين: ج ٢ ص ٣٤١، حاشيتنا قليوبي وعميرة: ج ٤ ص ١٢٠.

(٢) الإنصاف: ج ١ ص ١٢٦.

(٣) سورة النساء: الآية (١١٩).

(٤) أحكام النساء لابن الجوزي: ص ١٠.

(٥) أحكام جراحة التجميل: محمد عثمان بشير - مرجع سابق ص ٥٧٥.

## الرأي الراجح:

وبعد عرض أقوال الفقهاء السابقة تبين لي رجاحة القول بجواز الثقب بصفة عامة أيا كان الدافع إليه سواء أكان لإزالة تشوه خلقي في الصبي والصبية وهما في ذلك سواء أما إذا كان الدافع هو ثقب أذن للتحلي فإنني مع القول بجواز ذلك بالنسبة للبنات أم الولد فلا ولأنه فعله الصحابة من غير نكير عليهم من النبي ﷺ وأنه إذا أجاز جمهور الفقهاء ثقب الأذن بالنسبة للبنات للتحلي فمن باب أولى القول بجواز الثقب في أي موضع في الإنسان لإزالة شين لحق به لأنه إن جاز للتحلي فمن باب أولى جوازه للتداوي كما أرى رجحان من قال بجواز ثقب آذان البنات لأجل الحلي لما يأتي:

- سلامة أدلتهم.

- لأنه من التعذيب المشروع للإنسان ثقب أذن الطفل من البنات لأن الصحابة كانوا يفعلونه في زمن النبي ﷺ من غير نكير.

- لأنه فيه سد حاجة فطرية عند المرأة وهي التزيين ولأن الألم الذي يحدث نتيجة الثقب بسيط.



## الفرع الثالث

### إزالة الشعر الكثيف<sup>(١)</sup>

من الظواهر الطبية التي شهدتها العالم الآن والتي تخرج عن المألوف ظهور أطفال في سن مبكرة تغطي أجسامهم شعر كثيف يبلغ طوله إلى ١٠ سم خاصة في مناطق الوجه مما يجعل الطفل شبيها بوجه الذئب، وقد يأخذ شكلا بيضاويا مثل القرد أو يبدو شكله مثل شكل الكلب، فقد أثبتت الإحصائيات وجود (٤٠) شخص مصابا به في العالم كله ما بين أطفال وكبار توفي منهم ثلاثة والباقي مازال على قيد الحياة، أما بالنسبة للأطفال فوصل عددهم ١١ مصابا بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٩م وتتراوح أعمارهم من أربعة أشهر إلى أحد عشر عاما ويعانون من زيادة كثيفة في الشعر في بعض مناطق الجسم خاصة الوجه حتى أصبح شكلهم مثل القرد.

وتحدث الأطباء عن هذه الظاهرة فقالوا:

١- " إن هذا المرض ينتج من زيادة حساسية بويصلات الشعر لبعض الهرمونات تسمى anarogfns أو زيادة هذه الهرمونات عن معدلها الطبيعي، وهذا الهرمون يتأثر به النساء من ٥ % إلى ١٠ % أكثر من الرجال وقد ينتج عن ذلك أعراض منها عدم انتظام الدورة الشهرية أو ينتج عنها استخدام بعض الأدوية مثل الكوريترون أو أدوية الصداع ليؤدي إلى تزايد الشعر في مكان محدد (٢)

٢- " إن هذا المرض له نوعين وإما أن يكون في جميع مناطق الجسم أو في اليدين والقدمين فقط، وأن أسباب ظهور الشعر بدرجة كثيفة يكون أحيانا

---

(١) مقال عبر الإنترنت: بعنوان "الطفل القرد".

(٢) / أحمد لبيب عبد الكافي أستاذ الأمراض الجلدية بطب الأزهر.

بسبب أدوية لها أعراض جانبية مثل بعض أدوية الضغط أو أدوية منع الحمل لدى بعض السيدات اللاتي تكون أجسامهن قابلة لنمو الشعر الزائد لها، وقد يكون ناتجا عن بعض عمليات العظام أو بعد وضع جبيرة طبية في أي جزء من أجزاء الجسم، وقد يكون مرضا وراثيا أو نتيجة إشعاع ما<sup>(١)</sup>.

يضاف إلى ذلك أن أكثر الدول التي تعاني من هذه الظاهرة هي إيران و العراق وتركيا فالسيدات لهن حساسية شديدة لهرمون الذكورة أكثر من الرجال وعن علاج هذا المرض.

هناك طريقان: إما انتزاع هذا الشعر بالليزر.

أو بطريقة الإبر الكهربائية فإذا كان الشعر كثيف في مناطق متعددة بمساحات كبيرة يفضل استخدام الليزر وليس هناك أي ضرر من استخدامه<sup>(٢)</sup>.

ويؤكد رأي آخر " أن الإنسان لا يتحول إلى قرد لأنه خلق محدود له ذاتية ولكن البعض قد يتأثر بأشياء غريبة نتيجة بعض الجينات أو اختلال الهرمونات لبعض أعضاء الجسم، ومثال ذلك نجد بعض السيدات صوتهن أجش أو الرجال أصواتهم ذات رقة مثل النساء فتبادل الصفات بين الذكر والأنثى لا يعني أن جنسهم تحول إلى كائن آخر<sup>(٣)</sup>.

ويقول آخر اعتقد أن سبب هذه الظاهرة وهي النمو الكثيف للشعر والغير طبيعي مرجع إلى نقص الهرمونات المتعلقة بمراحل وكيفية طبيعية نمو الشعر<sup>(٤)</sup>.

---

(١) د/ منى العقبي أستاذ أمراض الجلد بطب عين شمس.

(٢) جريدة شيخان الأرمنية: بتاريخ ١٩٨٧/٣/٧ ص ١٤.

(٣) د/ يوسف محمد البليسي د/ حامد رشدي رئيس هيئة الطاقة الذرية الأسبق.

(٤) د/ يوسف محمد البليسي.

ويؤكد آخر " خروج الشعر وظهوره بشكل مبكر عند الأطفال الذكور والإناث يرجع إلى اضطرابات الهرمونات التي تفرزها الغدة ما فوق الكلية، وتسبب ظهور الشعر عند الرجال وتغيير الأصوات عند الأولاد، ويعمل على التعجيل بظهور أعراض الذكورة عند الأطفال، وأولها بروز الشعر بشكل كثيف<sup>(١)</sup>.

وعملية التجميل في هذه الحالة" تتم بانتزاع الشعر من جذوره بواسطة الكهرباء أو الليزر، كما يقول دها تشجير أخصائي جراحة التجميل وتنصح باللجوء إلى انتزاع الشعر من جذوره بواسطة الكهرباء أو إلكترونيا ولأن إزالة الشعر مستحيل حالياً" كما أن إعادة زرع بشرة جديدة من باقي الجسم محالاً لأن كل بشرة الجسم مغطاة بنفس الشعر الكثيف<sup>(٢)</sup>."

وبناء على ما سبق فإن عملية إزالة الشعر الكثيف من جذوره من مناطق الجسم المختلفة سيما منطقة الوجه وإن كانت تعد مساساً واعتداءً على سلامة الجسم إلا أننا نرى خروجها عن نطاق التحريم وإباحتها.

لما يأتي:

- ١- أنها تدخل في باب التداوي المأنون فيه وذلك للضرورة العلاجية.
- ٢- أنها تعتبر من التشوّهات الخلقية التي يولد الإنسان بها.
- ٢- أنها تؤدي إلى إعادة الطفل والرجل إلى الخلقة الأصلية التي خلقها الله واحترازاً عما يشبه ذلك من القرد و خلافاً وتشريفاً لبني الإنسان، وصونا لكرامته، قال الله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

---

(١) د/ أمين الجوهري.

(٢) مشار إليه في أحكام جراحة التجميل لعثمان بشير ص ٥٥١.

(٣) سورة الإسراء: من الآية (٧٠)



## المبحث الثالث

### أثر رضا المشوهين خلقيا بالاعتداء عليهم

أقرت الشريعة الإسلامية أن حياة الإنسان وسلامة جسمه ليست من الأمور التي جعلت للشخص حق التصرف المطلق فيها، فهو وإن كان الله قد أعطاه هذا الحق وهو حق العبد إلا أنه ليس له أن يقتل نفسه، أو يقول لآخر اقتل أو قطع عضوا من أعضائي فإنه يأتى بذلك الفاعل والمفعول.

وإن رضا الشخص بالاعتداء عليه لا يشكل إباحة للفعل الذي جرمه المشرع، سواء كان من ناحية الإعتداء على الحق في الحياة أو سلامة الجسم، وإنما يكون للرضا فقط أثر في سقوط العقوبة أو تخفيفها، ومن هنا نقرر أن الاعتداء على المشوهين خلقيا سواء ثم من قبل الطبيب أو الغير يقصد التدخل الجراحي فإنه لابد وأن يكون هناك إذن صادر من الشخص الذي يقع عليه الفعل.

كما يتطلب وجود إذن الشرع في ذلك أيضا وأنه لا ضمان على الطبيب إن قام بفعله تجاه المشوهين خلقيا وكان ذلك نتيجة إذن صادر من كامل الأهلية<sup>(١)</sup> حتى وإن ترتب على فعله ضرر.

---

(١) وهناك من لا يعتد برضاه مثل:

١ - القاصر: ويختلف تعريف القاصر من بلد لآخر وتأخذ معظم البلاد في قوانينها لسنة ١٨ عاما بينما يجعله بعض القوانين ٢١ عاما.

٢ - المغمى عليه وفقد الوعي: سواء كان ذلك فقداناً مؤقتاً بنوم أو مرض أو دواء أو حادثة أو سكر أو مخدرات، وفقدانا دائما بسبب مرض من الأمراض.

٣ - المجنون: وسواء كان ذلك الجنون وفقدان العقل والإدراك مؤقتاً أو دائماً وجماع ذلك كله قول النبي صلى عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاثة الصبي حتى يحلم والنائم حتى يستيقظ والمجنون حتى يفريق "

٤ - المكره: لا يعتد برضا المجر والمكره قال تعالى ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾ [سورة

النحل آية: ١٠٦]



وذلك لأن أساس عدم مسئولية الطبيب أو الجراح هو إذن الشرع وإذن المريض، وينبغي أن يكون عمله حسبما تقرره أصول المهنة، وأن لا يكون قد أخطأ خطأ فاحشا و وإذا تولد عن عمل الطبيب الحاذق تلف العين أو العضو، بعد اجتماع هذه الشروط فلا ضمان على الطبيب، لا في نفس ولا في العضو، لأن القاعدة الكلية تقول بأن الجواز الشرعي ينافي الضمان.

فإذا فعل الشخص ما يجوز شرعا، فلا يسأل عن الضرر الحادث، وإن كان سببا له، ومثاله أن يقطع الشخص يد سارق بناء على أمر الحاكم فحصلت سرية فلا يضمنها القاطع.

وأنه لا مشكلة فيما سبق وتثور المشكلة ؟ إذا كان هناك طفل مشوه تشوها خطيرا، لا يمكن الشفاء منه وفقا للوسائل الطبية المتعارف عليها إذا أثير إنهاء حياته بدافع الشفقة أو كان الطفل يحتاج لإجراء جراحة تجميلية لإزالة الشين أو البغض الذي لحق به فمن يملك .. الآن؟؟ بذلك وأثره في العقوبة والضمان: ؟ ومن المسلم به شرعا أن الإنن أما أن يكون صادرا من صاحب الحق في الإنن وهو المشوه أو من ينوب عنه شرعا وقبل الخوض في صدور الإنن نبين أولا:

١- إذن الشارع، وإذن المريض، ومن له الحق في الإنن.

أ- إذن الشارع:

---

سينظر: تفسير القرطبي: ج ١ ص ١٧٨، شرح النووي على صحيح مسلم: ج ٨ ص ١٤، تحفة الأحوذى: ج ٤ ص ٥٧٢، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٤٥٣، أحكام القرآن: محمد بن أبي ريس الشافعي أبو عبد الله - دار الكتب العلمية بيروت تحقيق/ عبد الغني عبد الخالق ١٤٠٠هـ - ج ١ ص ٢٥، المتقى لابن الجارود: ج ١ ص ٢٠٥، صحيح البخاري: ج ٥، ص ٢٠١٩، صحيح ابن حبان: ج ١ ص ٣٥٥، ص ٣٥٦، المستدرک على الصحيحين: ج ١ ص ٣٨٩، ج ٢ ص ٦٧ سنن الترمذي: ج ٤ ص ٣٢، مجمع الزوائد: ج ٦ ص ٢٥١، سنن الشافعي الكبرى: ج ٢ ص ٨٣ سنن الدارقطني: ج ٢ ص ١٢٨، سنن أبي داود: ج ٤ ص ١٣٩، سنن ابن ماجة: ج ١ ص ٨٥٦، ٤: ١٠٦.

لقد جعل الله سبحانه وتعالى لجسم الإنسان حرمة فلا يعتدى عليه لاحيا ولا ميتا، إلا بشروط خاصة بينها الشارع الحليم، ولقد خلق الله الإنسان مكرما معززا، قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ <sup>(١)</sup> فجعل الإنسان مكرما، في ذاته لا يجوز الاعتداء عليه إلا في ظروف خاصة مثل قاتل النفس والمرتد والزاف المحصن والمحارب لدين الله والإفساد في الأرض <sup>(٢)</sup> والحرابة وجسم الإنسان لا يعتدى عليه حيا ولا ميتا. فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال ﷺ كسر عظم الميت ككسره حيا <sup>(٣)</sup>.

(١) سورة الإسراء من الآية رقم (٧٠).

(٢) المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب - ضمان الطبيب وإذن المريض: د/ محمد علي البار - دار المنارة للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م - ص ٦٣.

(٣) تفسير القرطبي: ج ٢ ص ٢٢٩، المنتقى لابن الجارود: عبد الله بن علي بن الجارود وأبو محمد النيسابوري - مؤسسة الكتاب الثقافية ببيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م الطبعة الأولى تحقيق/ عبد الله عمر البارودي ج ١ ص ١٤٣، صحيح ابن حبان: ج ٧ ص ٤٣٧، موارد الزمآن: ج ١ ص ١٩٦، مصباح الزجاجة: ج ٢ ص ٢١٢، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٥١٦، البيان والتعريف: إبراهيم بن محمد الحسيني - دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠١هـ تحقيق / سيف الدين الكاتب ج ١ ص ٢٤٢، وفتح الباري: ج ٩ ص ١١٣، نيل الأوطار: ج ٤ ص ٥٦، التمهيد لابن عبد البر: ص ١٤٤ = صحيح مسلم: ج ٤ ص ١٧٣٣، صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٥٢٤، صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ٥٥٤، السنن الكبرى: ج ٤ ص ١٧٣٣، سنن ابن ماجه: ج ٤ ص ٢٥٥، ج ٤ ص ٣٧٤، مسند الإمام أحمد: ج ٦ ص ٥٣، فتح الباري: ج ١٢ ص ٢١٥، حاشية ابن القيم: ج ١٢ ص ١٧٥، تحفة الأحوذى: ج ٦ ص ١٧٠، شرح النووي صحيح مسلم ج ٢ ص ٦٦٠، المعجم الكبير ج ١٢ ص ١٩٥، البيان والتعريف ج ١ ص ٢١٩، فيض القدير: ج ٢ ص ٣٩٧

وأن النبي ﷺ لم يمت به جنازة (١) فوقف لها فقال بعض أصحابه، إنه يهودي فقال النبي ﷺ " أليست نفسا؟" فدل ذلك على احترام الإنسان حيا وميتا مسلما وكافرا.

#### ب - إذن المريض:

لا شك أن الذي يقرر قبول التداوى من عدمه هو المريض ذاته أو وليه، إذا كان ناقص الأهلية أو معدوها، ولا يجوز الاعتداء على هذا الحق بأي شكل إلا في حالات الخطر حيث تتهدد حياة المصاب بال تلف أو بتلف عضو من أعضائه، ولا تكتفى معظم المراسيم والقوانين الغربية بأن يؤخذ رضاء المريض. ولكن ينبغي أن يكون هناك علم من المريض بآثار العمل وأضرار العمل الطبي، سواء كان للتشخيص أو للتداوى بالعقاقير أو بالتدخل الجراحي وعلى علم بصورة عامة بمدة نجاح هذا العمل الطبي وأن يشرح له الطبيب ذلك شرحا كافيا وهو ما يعرف بالموافقة الواعية والمدركة وأنه إذا ثبت أن الطبيب لم يقم بشرح آثار التدخل الجراحي والطبي بصورة كافية فإن رضاء المريض ولو كتابة مع وجود الشهود لا يعتبر كافيا ويتحمل الطبيب المسؤولية. ومن حق المريض أن يرفض إجراء عملية له حتى ولو كانت لصالحه أو لإزالة تشوه لحق به متى كان المريض بالغاً عاقلاً فقد صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت:

ﷺ "لقد لنا رسول الله ﷺ فأشار أن لا تلدونى. فقلنا كراهية المريض للدواء فلما أفاق قال: ألم أنحكم أن لا تلدونى. لا يبقى منكم أحد إلا لا غير العباس فإنه لم يشهدكم" (١).

---

(١) صحيح مسلم: ج ٢ ص ٦٦٠، المعجم الكبير: ج ١٢ ص ١٩٥، البيان والتعريف: ج ١ ص ٢١٩، فيض القدير: ج ٢ ص ٣٩٧.

### ج- ومن له الحق في الإذن.

إذا تخلف رضا المريض وإذنه بأن كان صبيا أو مجنونا مما هو ترتب درجة القرابة التي يحق لها إصدار الأذن.

يعتبر الأبناء أحق القرابة كما هو معلوم من أصول الشرع فإن التعصب بالقوة مقدم على التعصب بالأبوة، وبلي الأبناء الوالدان إلا أن الأب أقوى ولاية من الأم كما أشار إلى ذلك بعض الحنفية<sup>(٢)</sup> حيث اعتبروا وصي الأب قائما مقام الأب في الأذن بختان الصبي، ولم يعتبروا الوصي لأم حقا في الإذن.

ويقوم مقام الأب والجد وإن علا، ثم الأخوة الأشقاء ثم الأخوة لأب، ثم بنو الأخوة الأشقاء ثم بنو الأخوة لأب، ثم الأعمام الأشقاء ثم الأعمام لأب، ثم بنو الأعمام الأشقاء ثم بنو الأعمام لأب، وهذا الترتيب اعتبره العلماء رحمة الله في الإرث، وهو ممن على قوة التعصيب، فنجد أن يكون هذا الترتيب في الإذن في المساس بسلامة الجسم أولى.

ونظرا لكونه مبينا على مراعاة قوة القرب فإنه لا مانع من اعتباره في مسألة الأذن هنا لأن الترتيب مبنى على قوة القرابة فالحال في الإرث، وقد اعتمد الفقهاء في ترتيبهم القرابة على بعض المسائل على ترتيبهم في الميراث، كما هو الحال في مسألة تكفين الميت وغسله والصلاة عليه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) صحيح مسلم: ج ٤ ص ١٧٣٢، صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٥٤٥، ٢٥٤٦، صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ٥٥٤، السنن الكبرى: ج ٤ ص ٢٥٥، شرح النووي على صحيح مسلم: ج ١٤ ص ١٩٩، مسند الأمام أحمد: ج ٦ ص ٥٣، الديباج: لعبد الرحمن أبي بكر السيوطي - دار ابن عفان السعودية ١٤١٦ - ١٩٩٦ ج ٥ ص ٢٢٣.

(٢) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٧٥، شرح الرجبية: للماريني - ص ٨٣.

(٣) شرح الخرشي على مختصر خليل: ج ٢ ص ٤٧، حواشي الشراوني والعبادي على التحفة: ج ٣ ص ١٠٠، المبدع لابن مفلح: ج ٢ ص ٢٢٠، ٢٢١، المغنى لابن قدامة: ج ٢ ص ٤٨٢، المغنى لابن قدامة: ج ١ ص ٢٧٠، ٢٧١.



## أنواع الأذن:

يكتفي بالإذن الشفوي لإجراء الفحص السريري والتحليل العادية، مثل تحليل الدم والبول والبراز والبصاق والأشعة العادية التي ليس فيها أي تدخل في جسم المريض، بينما ينبغي الحصول على إذن كتابي من المريض البالغ العاقل أو إذن ولي المريض القاصر أو المجنون أو المغمى عليه لإجراء الأمور التالية:

- ١- إعطاء أي مخدر وخاصة إذا كان التخدير عاما أو ضعيفا.
- ٢- إجراء فحوصات فيها تدخل في جسم المريض مثل المناظير للجهاز الهضمي أو البولي أو التناسلي ومثل أخذ عينة من الكبد أو الكلى أو الأمعاء أو الرئتين، ومثل القشرة لشرابين القلب، أو غيرها من الأوعية الدموية، ومثل إجراء الأشعة التي فيها تدخل في جسم المريض.
- ٣- إجراء أي علاج كيميائي لمعالجة السرطان أو علاج بالأشعة.
- ٤- تصوير المريض بالآلة التصوير أو الفيديو وخاصة إذا كان التصوير يشمل الوجه أما تصوير العمليات الجراحية أو غيرها التي لا توضح الوجه الذي يستدل به على الشخص فلا يحتاج إلى إذن.
- ٥- إذن المريض في الاستفادة من الأجزاء والأنسجة التي تم إزالتها في أثناء العملية أو بعد ولادة، للاستفادة من المشيمة، أو من السقط الذي ينزل ميتا لاستعماله في زرع الأعضاء، أو تحنيطه ووضعه في محلول الفورمالين لدراسته وتعليم طلبة الطب ليتعرفوا على أنواع الأمراض.
- ولا حاجة للإذن في الأنسجة والإفرازات التي قد تشكل خطر على الصحة العامة، والتي يجب التخلص منها فينبغي الالتزام بالإجراءات التي تقرها الأنظمة الصحية في هذه الحالة.

وبعد بيان المقصود بالإذن ومن له الحق في إصداره وأنواع الأذن .



نبين حالات الأذن وأثرها في الضمان.

ذكرنا أن الطفل إذا كان مشوها وكان قاصر فإن الأذن لابد أن يصدر من الولي ونفرد في ذلك بين حالتين:

الأولى: رضا وأذن الولي بالاعتداء على المشوه في جرائم المساس بسلامة الجسم.

الثانية: رضاه وأذنه بالاعتداء على المشوه في الحق في الحياة

الحالة الأولى: رضا وأذن الولي بالاعتداء على المشوه في جرائم المساس بسلامة الجسم

لا يجوز لطبيب التجميل، أن يقوم بفعل جراحة تجميلية لطفل مشوه، يحتاج لهذه الجراحة كالتوائم الملتصقة، أو نوا الأصابع الزائدة في اليدين أو الرجلين على اختلاف أنواع ودرجات التشوه التي ذكرناها تفصيلا فيما مضى إلا إذا كان هناك إذن فإذا صدر الأذن ممن توافرت فيه أهلية الأذن بالبلوغ والعقل فلا حرج أما إذا لم يتوافر في المريض أهلية الأذن فإنه يعتبر إذن وليه كأبيه مثلا، وللولي على النفس ولاية علاج الصغير والصغيرة وتطبيبة وختانه، لأن هذه الأشياء من أهم الأمور اللازمة للصغار لتعلقها بصحته، ويتحقق هذا في الأذن للطبيب في تقديم العلاج اللازم للصغار والكبار والأذن في إجراء العمليات الجراحية والتجميلية لهم وهذا خاص بالولي على النفس و الولي على المال ليس له ذلك، فلو أذن الولي على المال للطبيب بإجراء عملية للصغير فهلك، فعلى الولي الدية لتعديته، أما إذا كانت هناك ضرورة ملحة في إجراء العملية لإنقاذ حياة الصغير، وتغيب الولي على النفس فللولي على المال الأذن في إجراء العملية، أو لأي أحد من عموم المسلمين، لأن أنقاذ الأدمي واجب على كل مسلم.

ومن يتبع كتب الفقهاء يجدهم على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم نصوا على ضرورة وجود الأذن لعلاج وتطبيب الصغير وأنه في حالة عدم وجود الأذن فإن الطبيب ضامن لما يترتب على فعله من أضرار في النفس.

١- جاء في المبسوط: <sup>(١)</sup> ولأن هذا الفعل مأذون فيه فالسراية المتولدة لا تكون مضمونة".

٢- جاء في رد المحتار: <sup>(٢)</sup> إذا كان الشق بالإذن فلو بدونه فالظاهر القصاص".

وجاء في الفتاوى الهندية: <sup>(٣)</sup> "وللأب أن يختن ولده الصغير ويحجمه ويداويه"<sup>(٤)</sup>.

وجاء في التاج والإكليل: <sup>(٥)</sup> وقال مالك: فإن أمره عبد أن يختنه أو يحجمه أو يقطع عرقه ففعل فهو ضامن ما أصاب العبد في ذلك أو فعله بغير إذن سيده عالم أنه عدا أو لم يعلم وفعل هذا ظاهر بالنسبة للختان لا بالنسبة للحجامة".

وجاء في تبصرة الحكام: <sup>(٦)</sup> "وإن الرجل لحجام أن يفصده أو يختن ولده أو البيطار في دابة، فتولد من ذلك الفعل ذهاب لنفس أو عضو..... فلا ضمان عليه لأجل الأذن".

وجاء في شرح البهجة: <sup>(١)</sup> "وجاز للأب وإن علا قطع سلعة الصبي المجنون وفصدهما، وحجمهما وختنهما إذا كان تركها أقوى حذر من قطعها، بخلاف إذا

---

(١) المبسوط: ج ١٦ ص ١٤، ندر الحكام شرح مجلة الأحكام: ج ١ ص ٩٧.

(٢) رد المحتار: ج ٦ ص ٥٦٨، ج ٦ ص ٦٩.

(٣) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٥٨.

(٤) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٥٨.

(٥) التاج والإكليل: ج ٦ ص ٤٣٩، شرح مختصر خليل للخرشي: ج ٨ ص ١٩٤.

(٦) تبصرة الحكام: ج ٢ ص ٢٣١، ص ٢٤٣.

كان القطع أخطر وتساويا واعتبر الأب من إمام وأوصى، أو غيرهما فيمتنع عليه ذلك في الأحوال الثلاثة لأنه يحتاج إلى نظر دقيق وفراغ، وشفقة كاملة، وقضية هذا إنه لو كانت الأم وصية جاز لها ذلك."

وفي معرض صدور الإنن من الولي.

جاء في تحفة المحتاج: <sup>(٢)</sup> "ولأب وإن علا قطع سلعة من صبي ومجنون إن زاد خطر الترك على القطع لصومهما ماله فبدونه أولى، بخلاف ما إذا كان الخطر في القطع أو زاد خطره. بأنه يغتفر للإنسان فيما يتعلق بنفسه ما لا يغتفر له فيما يتعلق بغيره".

وجاء في كشف القناع: <sup>(٣)</sup> "فإن أذن له أن يخته في زمن حر مفرط أو برد مفرط أو حال ضعف، يخاف عليه منه فإن كان بالغاً عاقلاً لم يضمنه، لأنه أسقط حقه بالإنن فيه وإن كان صغيراً ضمنه، لأنه لا يعتبر إذنه شرعاً، وإن أذن فيه وليه فهذا موضع نظر، هل يجب الضمان على الولي أو الخائن ولا ريب أن الولي متسبب والخائن مباشر فالقاعدة تقتضي تضمين المباشر لأنه يمكن الإحالة عليه بخلاف ما إذا تعذر تضمينه".

وجاء في حاشية البجيرمي على المنهج: <sup>(٤)</sup> وفي معرض حديثه عن الختان ومن ختن "قال لم يضمنه إن كان ولياً أو مأنون له".

وجاء في مطالب أولى النهي: "ولا ضمان على حجام أو ختان" وإن أذن فيه أي الفعل مكلف ولو سفيهاً أو أذن فيه ولي نحو صغير أو فعله الحاكم بنحو

---

(١) شرح البهجة: ج ٥ ص ١١١، الأم ج ٦ ص ١٩٠.

(٢) تحفة المحتاج: ج ٩ ص ١٩٦.

(٣) كشف القناع: ج ٤ ص ٣٦.

(٤) حاشية البجيرمي على المنهج: ج ٤ ص ٢٤٤.

الصغير أو ولي من أذن له الحاكم حتى في قطع سلعة، ونحوها لم يضمن لأنه مأذون فيه من نوي الولاية<sup>(١)</sup>.

وجاء في شرح النيل: <sup>(٢)</sup> " فإنه لو قال لك إنسان اقتلني وليس قتله حقا لك بنفسك أو بواسطة أو اجرحتني أو اقطع عضوي أو أفسد شيئاً في جسدي، وليس على ذلك مفعالة كالطب، ففعلت الطلب إجماعاً ولزمتك الضمان على الصحيح، إذا لا يملك الإنسان بدنه في مثل ذلك، وأن أمره باعطائه لطفل أو المجنون أو عبد بإذن نحو الأب أو السيد ففعل فضاه، ففي لزوم الضمان للأب والسيد قولان، وإن تلف بلا تضييع بلا ضمان "

وجاء في المغني: <sup>(٣)</sup> " وإن ختن صبياً بدون إذن وليه أو قطع سلعة من إنسان بغير إذن أو من صبي بغير إذن وليه فسرت جنايته ضمن لأنه قطع غير مأذون فيه، وإن فعل ذلك الحاكم أو من له ولاية عليه أو فعله من أذن له لم يضمن لأنه مأذون فيه شرعاً "

وبعد استعراضنا لنصوص الفقهاء المتقدمة يتبين لي ما يلي:

١- اتفاق جمهور الفقهاء، على اشتراط وجود الأذن في علاج الصغير والصغيرة، سوء كان ذلك بقصد الختان أو قطع سلعة زائدة في الجسم، ويقاس على ذلك إجراءات الجراحات الضرورية بالنسبة لهما سواء كان سليماً معافى أم به علة أو اعتراه أي أمر من الأمور العارضة والمكتسبة التي تؤدي إلى تشوه في الخلقة ويستوى الأذن سواء كانت العيوب بالصغير والصغيرة خلقية أم مكتسبة.

---

(١) مطالب أولى النهي: ج ٣ ص ٦٧٦.

(٢) شرح النيل وشفاء العليل: ج ٩ ص ١٣٠.

(٣) المغني لابن قدامة: ج ٥ ص ٣١٢.

٢- لابد وأن يصدر الأذن من الشرع ومن المريض أو من ينوب عنه شرعا كالأب والجد والحاكم.

٣- عدم ضمان السراية المتولدة عن فعل الجراحة لأن الفعل مأذون فيه، إذا لا يصح اشتراط السلامة لأن ذلك غير مقدور على إتمامه وضمانه.

٤- إذا صدر الأذن من الصغير أو الصغيرة للطبيب وترتب على هذا الأذن إجراء جراحة فهلك الصغير ضمن لأن أنه في التطبيب والتداوي غير معتبر شرعا .



ثانيا: الأثر المترتب على المساس بسلامة الجسم بدون إذن.

إذا قدم الطبيب على علاج الصغير أو الصغيرة بغية إزالة الشين في خلقته، كأن يقوم بقطع إصبع زائد في اليدين أو الرجلين، أو قطع سلعة في الصبي، وسرى ذلك القطع إلى موضع آخر، وتم ذلك بدون إذن ولي الطفل فما مدى مسئولية الطبيب الجنائية في هذه الحالة؟؟؟....اختلف الفقهاء في تضمين الطبيب الذي باشر علاج الصغير أو الصغيرة بغير إذن إلى قولين:

الرأى الأول: ذهب جمهور الفقهاء، من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، رحمهم الله أن الطبيب عليه ضمان ذلك الضرر على اختلاف في كيفية تحمل الضمان.

أدلتهم:

أولا عبارتهم الواردة في كتبهم:

- ١- الحنفية: جاء في درر الحكام: <sup>(١)</sup> "لو فصد عبدا أو غلاما طلب الفصد منه فمات بسببه كانت قيمة العبد ودية الغلام على عاقلة الفصاد".
- وظاهر النص أن الدية تجب على عاقلة الفصاد ويقاس عليه طبيب الجراحة التجميلية والجراحة العادية، حيث أوجبوا الضمان على الفصاد لعدم إذن الولي والسيد فكذا يقاس عليه الجراح ومن في حكمهم.
- ٢- المالكية: جاء في منح الجليل: <sup>(٢)</sup> "أو طبب مريضا بلا إذن فأنلفه فإنه يضمن أو طبب بإذن غير معتبر شرعا".

---

(١) درر الحكام: ج ١ ص ٩٧، رد المختار على الدرر المختار: ج ٦ ص ٥٦٨، الفتاوي الهندية: ج ٥ ص ٢٥٧  
تكملة البحر الرائق: للشيخ محمد بن حسين بن علي الطوري بهامش البحر الرائق - ج ٨ ص ٣٣

(٢) منح الجليل لشرح مختصر خليل: ج ٩ ص ٣٥٩، ٣٦١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٨.

وظاهر نص المالكية أنهم جعلوا ضمان الطبيب بغير إذن، أو من عالج بغير إذن كضمان المخطئ ويكون الضمان على عاقلة الطبيب.

٣- الشافعية: جاء في الأم: " وإن ختنها بغير أمر أبي الصبي، أو أمر الحاكم ولا سيد المملوك، وإلا فعليه الكفارة وعلى عاقلته دية الصبي وقيمة العبد".<sup>(١)</sup>

وجاء في مطالب أولى النهي: <sup>(٢)</sup> " وإلا يؤذن له فيه فسرت الجناية ضمن لأنه فعل غير مأذون فيه الدية على العاقلة وعلي يحمل ما روي أن عمر قضى به في طفله وأنت من الختان بدية على عاقلة خانتها.

وظاهر نصوص الشافعية أنهم دلوا دلالة صريحة واضحة في إيجاب الدية على عاقله الطبيب الذي عالج الصبي بغير إذن أبيه.

٤- الحنابلة: جاء في الإنصاف: <sup>(٣)</sup> " يشترط لعدم الضمان في ذلك أيضا، وفي قطع سلعة ونحوه إذن المكلف أو الولي فإن لم يأذن ضمن على الصحيح من المذهب وعليه الأصحاب".

وجاء في المغني: <sup>(٤)</sup> " وإن ختن صبيا بدون إذن وليه، أو قطع سلعة من إنسان بغير إذن، أو من صبي بغير إذن وليه فسرت جنايته ضمن لأنه قطع غير مأذون منه.

٥- الإمامية: جاء في شرائع الإسلام: <sup>(٥)</sup> " الطبيب يضمن ما يتلف بعلاجه، وإن كان قاصرا أو عالج طفلا أو مجنونا لا بإذن الولي".

---

(١) الأم: ج ٦ ص ٦٦.

(٢) مطالب أولى النهي: ج ٣ ص ٦٧٦.

(٣) الإنصاف: ج ٦ ص ٧٥.

(٤) المغني لابن قدامة: ج ٦ ص ١٢١، الشرح الكبير: ج ٦ ص ١٢١.

(٥) شرائع الإسلام: ج ٢ ص ٤.

وظاهر نص الإمامية أنه جاء عاما في الضمان إذا لم يكن هناك إذن فلم  
يفصل القول في وجوب الضمان على الطبيب من ماله أم على عاقله الطبيب"  
ثانيا: أن الأصل يقتضي إيجاب الضمان، فإذا أذن المكلف كان مسقطا لحقه  
بذلك الإذن، وإذا لم يأذن بقى حكم الأصل الموجب للضمان<sup>(١)</sup>:  
الرأي الثاني: ويمثله ابن حزم الظاهري<sup>(٢)</sup> وبعض فقهاء الحنابلة<sup>(٣)</sup>.  
أدلتهم:

أولا: ما جاء في كتبهم.

١- جاء في الإنصاف: "واختار في الهدى عدم الضمان قال: لأنه محسن،  
وقال هذا موضع نظر"<sup>(٤)</sup>.

٢- جاء في المحلى: "فمن قطع يدا فيها أكله أو قلع ضرسا وجعه أو  
يدامتاكلة بغير إذن صاحبها قال أبو محمد: ونكر الأدلة"<sup>(٥)</sup>:  
أ- من الكتاب قوله تعالى "

﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ ﴾<sup>(٦)</sup>.

وجه الدلالة: أن الطبيب إذا أقدم على فعل الجراحة قاصدا نفع المريض،  
ولم يعتبر في فعله كان معينا لذلك المريض على الطاعة والبر لشفائه من علته  
التي تعيقه عن تلك المصالح الدينية<sup>(١)</sup>.

(١) هذا الكلام مفهوم من كلام الإمام ابن قدامة وابن القيم رحمهما الله ينظر المغنى والشرح الكبير لابن قدامة:  
ج ٦ ص ١٢١ تحفة المودود لابن القيم: ص ١٥٣.

(٢) المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ٦٩.

(٣) الإنصاف: ج ٦ ص ٧٥.

(٤) الإنصاف: ج ٦ ص ٧٥.

(٥) المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ٦٩.

(٦) سورة المائدة من الآية رقم (٢).

ب- قوله تعالى ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن الطبيب محسن لفعله، فلا سبيل عليه بالضمان<sup>(٣)</sup>.

ج- من السنة النبوية:

حديث أسامة بن شريك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال تداووا فإن الله لم يضع داءً إلا وضع له شفاء.... إلا الهرم<sup>(٤)</sup>.

وجه الدلالة: أن الطبيب ممثل الأمر الشرع بمداواته للغير ولو لغير إذنه<sup>(٥)</sup>.

والذي يترجح في نظري:

هو القول بتضمين الجراح الذي أقدم على فعل الجراحة أيا كان نوعها بغير إذن المريض أو إذن من ينوب عنه شرعاً، وترتب على فعله ضرر أو سرابة الجرح بالمريض، كأن أراد أن يقطع إصبعاً زائداً بدون إذن فقطع معه أجزاء، أو أراد إصلاح عيب بالأذن فقطع جزءاً آخر، و حتى لا يتخذ الأطباء ذلك نريعة بدعوى حاجة الطفل إلى عملية ضرورية وحتمية مما يؤدي إلى فتح الباب لسرقة الأعضاء بدعوى العلاج.

---

(١) المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ٦٩.

(٢) سورة التوبة من الآية (٩١).

(٣) المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ٦٩.

(٤) الحديث سبق تخريجه ص ١٢٤ هامش ٣.

(٥) المحلى لابن حزم: ج ١١ ص ٦٩.

ثالثاً: حالة إعفاء الطبيب من المسؤولية.

إذا أقدم الطبيب على عمل بالنسبة للصغير والصغيرة وغيرهما وكان ذلك العمل ضمن أصول المهنة الطبية ولم يخالف قواعدها وكان مأذوناً له من جهة الشارع ومن جهة المريض فإن للفقهاء في ذلك آراء.

أولاً: فقهاء الحنفية:

١- قال الحنفكي: " (١) ولا ضمان على حجام وبزاع" أي بيطاروفصاد لم يجاوز الموضع المعتاد فإن جاوز ضمن الزيادة كلها إذا لم يهلك المجنى عليه، وإن هلك ضمن دية النفس " لتلفها بمأذون فيه وغير مأذون فيه فينتصف (٢) والغريب حقاً أن المريض إذا سلم نفسه للطبيب ولكنه فقد الحشفة نتيجة خطأ الخائن فإن على الخائن أن يدفع دية كاملة.

ذلك لأن الأعضاء الفردية كاللسان والذكر والأنف إذا تلقت وفقدت وظيفتها فيها دية كاملة قال: (فلو قطع الختان الحشفة، وبرئ المقطوع تجب عليه دية كاملة).

قال الشارح: (لأنه لما برئ كان عليه ضمان الحشفة، وهي عضو كامل كاللسان). ولهذا قال الزيلعي معلقاً ومستغرباً كما نقله عنه ابن عابدين في الحاشية) هذا من أعجب المسائل حيث وجب الأكثر بالبرء والأقل بالهلاك) وكلامه حق ..... وكان المفترض أن تكون الدية في الحشفة كالدية في النفس.. وكلاهما بدأ بفعل مأذون فيه وانتهى بالزيادة. وهي فعل غير مأذون فيه.

---

(١) الدر المختار شرح تنوير الأبصار للحنفكي: ج ٦ ص ٦٨، ٦٩.

(٢) يقصد أن عمل الطبيب في الأصل مأذون فيه ولذا فلا دية ولكن الزيادة غير مأذون فيها فيكون عليه نصف الدية



في تكملة البحر الرائق "وفي الخلاصة: الكحال إذا صب الدواء في عين رجل فذهب ضوءه لم يضمن كالختان إلا إذا غلط" (١).

ويستفاد من مجموع الروايتين:

اشتراط عدم التجاوز والإذن لعدم وجوب الضمان، حتى إذا عدم أحدهما أو كلاهما يجب الضمان" (٢).

والمقصود أن الطبيب الحائق إذا كان مأثونا له من جهة الشارع ومن جهة المريض أو وليه، ولم يخطئ ولم يجاوز الحد المعترف به طبيا عند أهل الخبرة ولم يخالف الأصول المهنية، ولم يقصر فلا شيء عليه إذا هلك المريض أو تلف عضو من أعضائه، وليس عليه الضمان.

ومثله ما جاء في بدائع الصنائع للكاساني (٣) وأن يختم الحنفي في الأشباه والنظائر. (٤)

ثانيا: : فقهاء المالكية:

ذكر الدردير في شرحه الصغير: باب الإجارة عدم ضمان الطبيب إلا إذا كان مفترطا. قال: "وكذا الختان، وقلع الضرس والطب، فلا ضمان إلا بالتفريط" (٥) هذا إذا كان الخائن والطبيب من أهل المعرفة، ولم يخطئ في فعله. فإن أخطأ فالدية على عاقلته، فإن لم يكن من أهل المعرفة عوقب. وفي كون الدية على عاقلته، أو ماله قولان:

---

(١) تكملة البحر الرائق للطورى: ج ٨ ص ٣٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٠٥.

(٤) الأشباه والنظائر: لابن نجيم - ص ٨٧.

(٥) الشرح الصغير "أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: ج ٤ ص ٤٧، ٣٥١.

الأول: لابن القاسم والثاني لمالك. وهو الراجح. "أي أن تقع الدية في مال الطبيب الجاهل المعتدي) لأن فعله عمد والعاقلة لا تحتل عمدا " وقال ابن رشد الحفيد القاضي الفقيه الطبيب الفيلسوف، "وأما الطبيب وما أشبهه إذا أخطأ في فعله فلا شيء عليه في النفس، والدية " على العاقلة فيما فوق الثلث. وفي ماله فيما دون الثلث، وإن لم يكن من أهل المعرفة فعليه الضرب والسجن، والدية قيل في ماله وقيل على العاقلة"

ومفهوم كلامه أن الطبيب الحائق إذا أعطى الصنعة حقها ولم تجن يده ولم يجاوز أصول المهنة المتعارف عليها عند أهل هذا الفن فلا شيء على الطبيب إذا هلك المريض أو تضرر.

وقال عبد الملك بن حبيب الأنلسي المالكي في الطب النبوي<sup>(١)</sup> وكذلك قال مالك إذا كان الطبيب معروفا بالطب فلا ضمان عليه إلا أن يتعدى أو يخطئ فيكون ذلك على العاقلة إن بلغت ثلث الدية، وإن كان أقل من ذلك ففي ماله، ولذلك الخائن يختن فيموت الصبي من أختنائه، إن كان بصيرا بعمل، معروفا به فلا شيء عليه. وإن لم يكن معروفا فهو ضامن من ذلك في ماله وعليه العقوبة."

### ثالثا: فقهاء الشافعية:

جاء في الأم: <sup>(٢)</sup> " وإذا أمر الرجل أن يحجمه أو يختن غلامه فتلفوا من فعله " فإن كان فعل ما يفعل مثله مما فيه الصلاح للمعقول به "أي المصاب المطالب بالعقل وهي الدية" عند أهل العلم بتلك الصناعة فلا ضمان عليه. وإن

---

(١) الطب النبوي: عبد الملك بن حبيب شرح وتعليق د/محمد علي البار دار القلم، والدار الشامية بيروت -

١٩٩٣ م - ص ١٦٦، ١٦٧.

(٢) الأم للشافعي: ج ٦ ص ١٦٦، ١٦٨.

كان فعل ما لا يفعل مثله من أراد الصلاح، وكان عالما به فهو ضامن". وقال أيضا، والوجه الثاني الذي يسقط فيه العقد، الضمان أو الدية، أن يأمر الرجل به الداء أن يبط جرحه، أو الأكله، "الغرغرينا"، أن يقطع عضوا يخاف مشيها إليه، أو يفجر له عرقا أي يفصده أو الحجام أن يحجمه، أو الكاوى أن يكويه، أو يأمر أبو الصبي وسيد المملوك الحجام أن يختته فيموت شيء من هذا فلا عقل "أي لا ضمان ولا دية"، ولا مأخوذه، أي شيء، يؤاخذ به وهو ما يعبر عنه اليوم بالمسؤولية، إن حسنت نيته إن شاء الله تعالى.

وذلك أن الطبيب والحجام إنما فعلاه للصلاح بأمر المفعول، وهاهنا اجتمعت الشروط كلها فالطبيب الحاذق، وهو مأنون له من جهة الشارع. ومن جهة من يطبه (أي العليل) أو وليه، ويفعل ما يفعله مثله ممن يريد الصلاح من أهل المهنة والاختصاص، ولا يتجاوز أصول المهنة المقررة، فلا شيء على الطبيب إذا هلك المريض أو فقد عضوا بسبب السراية<sup>(١)</sup> أو بسبب المرض ذاته، وقصور علم الطب عن مداواته.

#### ويعلل الفقهاء لعدم الضمان؟

لأن الهلاك ليس مقارن للعمل وإنما هو السراية تتبني على قوة الطباع (المقاومة) وضعفها في تحمل المرض والألم، وما هو كذلك مجهول. والاحتراز عن المجهول غير متصور، فلم يكن التقييد بالمصلح من العمل لئلا يتقاعد الناس عنه (أي عن العمل الطبي) مع مسيس الحاجة إليه<sup>(٢)</sup>.

---

(١) السراية: أن يسري الداء من موضعه إلى مواضع أخرى في جسم المريض فيهلك.

(٢) الهداية والعناية: للمرغيناني - ج ٧ ص ٢٠٦، أخلاقيات الطبيب مسئوليته وضماته: ص ٨٧ "ضمن أبحاث

مجمع الفقه الإسلامي الدورة الثامنة ١٤١٤ هـ بر ونائي".

وقال الشهاب القليوبي الشافعي: "شرط الطبيب أن يكون ماهرا، بمعنى أن يكون خطؤه نادرا، وإن لم يكن ماهرا في القلم (النظري) فيما يظهر، فتكفي التجربة. وإن لم يكن كذلك لم يصح العقد ويضمن"<sup>(١)</sup>.

#### رابعا فقهاء الحنابلة:

قال ابن القيم في الطب النبوي وهو يشرح حديث عمرو شعيب "من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن".

قلت الأقسام خمسة: أحدهما، طبيب حائق أعطى الصنعة حقها، ولم تخن يده، فتولد من فعله المأنون من جهة الشارع، من جهة من يطبه تلف العضو، أو النفس، أو ذهاب صفة فهذا لا ضمان عليه اتفاقا، فإنها سراية مأنون فيه.

وقال ابن قدامة في المغني والشرح الكبير<sup>(٢)</sup> عند قول الخرقى "ولا ضمان على حجام ولا ختان ولا متطبيب إذا عرف منهم حنق الصنعة ولم تجن أيديهم". قال شارحا ذلك: وجملته أن هؤلاء إذا فعلوا ما أمروا به لم يضمنوا لشرطين: أحدهما: أن يكونوا ذوي حنق في صناعتهم، ولهم بصارة ومعرفة، لأنه إذا لم يكن كذلك، لم يحل له مباشرة القطع، وإذا قطع مع هذا، كان فعلا محرما، فيضمن سرايته كالقطع ابتداء.

ثانيهما: أن لا تجني أيديهم فيتجاوزوا ما ينبغي أن يقطع.

فإذا تحقق هذان الشرطان لم يضمنوا لأنهم قطعوا قطعا مأنونا فيه، فلم يضمنوا سرايته كقطع الإمام يد السارق أو فعل فعلا مباحا مأنونا في فعله" وقال في موضع آخر: <sup>(١)</sup> "وإن قطع طرفا من إنسان فيه آكله "غرغرينا" أو سلعه <sup>(٢)</sup> بإذنه وهو كبير عاقل فلا ضمان عليه، وإن قطعه مكرها فالقطع

(١) الطب النبوي لابن القيم: مرجع سابق ص ٢٠٥ - ص ٢١٠.

(٢) المغني والشرح الكبير: لابن قدامة ج ٦ ص ١٢٠، ص ١٢١.



وسرايته مضمون بالقصاص لأنه متعد حيث لم يأذن المريض ولا وليه سواء كان القاطع إماما أو غيره لأن هذه جراحه تؤدي إلى التلف، والأكلة إن كان بقاؤها مخوفا فقطعها مخوف.

وإن كان من قطعت منه صبيا أو مجنونا، ولم يأذن الولي وقطعها أجنبي فعليه القصاص لأنه لا ولاية له عليه، وإن قطعها وليه وهو الأب أو وصية أو الحاكم، أو أمينه المتولي عليه أو بإذن الولي فلا ضمان عليه لأنه قصد مصلحة.

#### ومما سبق:

فإن الفقهاء أجمعوا على عدم ضمان الطبيب الحاذق المأذون له من جهة الشارع، ومن جهة من يطمه المريض أو وليه، متى أدى عمله حسب الأصول الطبية المتعارف عليها ولم يخالفها ولم يخطئ ويقرر ذلك شهود عدل من ذوي الخبرة يعينهم القاضي أو المحتسب.

كما أجمع الفقهاء على أن المتطبيب الجاهل يضمن ما أتلّف من نفس أو عضو ولكنه لم يقتص منه لأنه لم يعتمد الإضرار بالمريض لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض أو وليه، وتقع الدية على المتطبيب الجاهل سواء قلت أو كثر ولا تحمل العاقلة من ذلك شيئا

أما الطبيب الحاذق الذي أخطأ في معالجة المريض أو زلت يده فعليه الضمان فإن كانت الدية أقل من ثلث دية النفس فهي في ماله، وإن زادت على ذلك فهي على العاقلة.

---

(١) المغنى والشرح الكبير: ج ١٠ ص ٢٤٩، ص ٣٥٠.

(٢) سبق تعريفها ص ٤٦٢.



وإذا داوى الطبيب مريضاً دون إذن فإن كان في حالة من حالات الإسعاف فيحمد له ذلك، حتى وإن توفى المريض أو تلف عضو، إلا إذا خالف أصول المهنة الطبية أو أخطأ خطأ فاحشاً.

أما في غير حالات الإسعاف فإذا داوى الطبيب مريضاً بالغاً عاقلاً دون إذنه أو مريضاً أو مجنوناً بغير إذن الولي وإنه يعتبر متعدياً وعليه الضمان والقصاص كما يراه بعض الفقهاء وذهب البعض الآخر إلى إعفائه من المسؤولية<sup>(١)</sup>.

وقرر قال جمهور الفقهاء: بأن من عمل عملاً طبياً بدون إذن يلزمه الضمان وهو مذهب الحنفية<sup>(٢)</sup>، والمالكية<sup>(٣)</sup>، والشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>.

وقد نصوا على أن الحجام والخاتن والطبيب الجراح والبيطار وغيرهم ممن يدخل في دائرة الطب والعلاج يضمن كل واحد منهم سرية القطع والجرح إذا أقدموا على فعل الختان أو الجراحة أو التطبيب بغير إذن المريض أو وليه. الأذن الصادر من الولي أو الحاكم.

تقرر فيما مضى أن الأذن في المساس بسلامة الجسم لا بد وأن يكون صادر من له الحق في الإذن وهو المريض أو من يقوم مقامه في حالة عدم أهليته، أو من له الولاية العامة كالحاكم فما مدى شرعية إذن الحاكم بفعل الجراحة

---

(١) المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب: د/ محمد علي البار - مرجع سابق ص ١٤٧ - ١٥٠.

(٢) تكملة البحر الرائق للطوري: ج ٨ ص ٣٣، الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٣٥٧.

(٣) تبصرة الحكام: ج ٢ ص ٢٤٣، بداية المجتهد لابن رشد: ج ٢ ص ١٧٦، العقد المنظم للحكام بهامش تبصرة الحكام لابن فرحون: ج ٢ ص ١٠.

(٤) المذهب للشيرازي: ج ٢ ص ٣٠٦ - روضة الطالبين للنووي: ج ٩ ص ١٦٤، ص ١٦٥.

(٥) المغني والشرح الكبير لابن قدامة: ج ٦ ص ١٢١، الأنصاف للمرداوي: ج ٦ ص ٧٥، كشف القناع للبهوتي: ج ٤ ص ٢٧.

الخطيرة كفصل توأمين مثلا في حالة عدم وجود من له الحق في الأذن من الأب والأقارب.

اشتراط الفقهاء، أن يكون الأذن صادرا من المريض أو ووليه أو السلطان بفعل الجراحة الخطيرة والتي يترتب عليها ضرر جسيم ورتبوا أثر الأذن على الضمان.

أجاز الفقهاء إذن ولي الأمر في الجراحات الخطيرة، فإذا كانت مشتملة على مصلحة راجحة للمريضة، أذن له بفعلها وإلا كان من حق الحاكم أو الولي منع الطبيب من ذلك.<sup>(١)</sup>

---

(١) تفرض الدولة التطعيم ضد الأمراض المعدية والتي يشتد خطرهما على المجتمع فإنه من حق الدولة أن تفرض للتداوي قهرا على المريض حتى لا يضر المجتمع، كما أن من حقها أن تعزله في مستشفيات خاصة بذلك، تعرف باسم الحجر الصحي أو مستشفى الحميات، ومن حق الدولة أن تفرض التطعيم والتحصين ضد مجموعة من الأمراض الخطيرة التي تصيب الأطفال أو المجتمع مثل تحصينات الأطفال ضد الحصبة، والسعال الديكي والدفتريا وشلل الأطفال والدن، وقد أضيف إليها التحصين ضد التهاب الكبد الفيروسي من نوع B، والفتيات قبل البلوغ التطعيم ضد الحصبة الألمانية وكانت الدول تعرض التطعيم عند السفر ضد الجدري والكوليرا والحمى الصفراء وخاصة عند السفر إلى المناطق الموبوءة وقد تم بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل حملات التطعيم القضاء على كثير من هذه الأمراض التي كانت تقتل الآلاف كل عام.

ينظر المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب: د/ محمد علي البار - مرجع سابق ص ٧٦.

ونفرق بين حالتين:

الأولى: إذن الحاكم بما فيه قصد العلاج والتداوي.

الثانية: إذن الحاكم في حالة الجراحات الخطيرة.

الصورة الأولى: ويعتبر فيها إذن الحاكم في حالة عدم وجود الولي كالأذن بالختان وذلك على خلاف بين الفقهاء.

الحنفية: اعتبروا إذن الحاكم كإذن الولي أو المريض بحيث يترتب على فعل الطبيب في حالة عدم الأذن الضمان.

جاء في المبسوط: <sup>(١)</sup> ولأن هذا الفعل مأنون فيه

وجاء في رد المختار: <sup>(٢)</sup> "إذا كان الشق بإذن".

وظاهر نصوص الحنفية: أن الإذن جاء عاما فلم يفرقوا بين ما إذا كان الإذن صار من سلطان أو غير فدل على جواز إذن السلطان في حالات التعرض لما يشكل مساسا بسلامة الجسم كالختان وقطع سلعة من الصبي.

الحنابلة: أجازوا إذن السلطان صراحة.

جاء في المغني: <sup>(٣)</sup> وإن فعل ذلك الحاكم أو من له ولاية أو فعله من أنن له لم يضمن، لأنه مأنون فيه شرعا.

وجاء في كشف القناع: <sup>(٤)</sup> في معرض حديثه عن الختان "وإن فعل ذلك الحاكم بالصبي أو فعله وليه من أذن، أو الحاكم أو الولي له فيه بم يضمن لأنه مأنون فيه من ذي الولاية".

---

(١) المبسوط: ج ١٦ ص ١٤، نرر الحكام: ج ١ ص ٩٧.

(٢) رد المختار على الدر المختار: ج ٦ ص ٥٦٨، الفتاوي الهندية: ج ٥ ص ٣١٣.

(٣) المغني: ج ٥ ص ٣١٣.

(٤) كشف القناع: ج ٤ ص ٣٦.

الشافعية: لم يعتبروا إذن الحاكم جائزا كإذن الولي ولم يترتب على صدورهِ نفي الضمان.

جاء في شرح البهجة: <sup>(١)</sup> "وَجَازَ لَهُ الْقَصْدُ وَالْحُجْمُ وَخَتَنَ...، أَمَ غَيْرِ الْأَبِ مِنْ إِمَامٍ أَوْ وَصِيٍّ أَوْ غَيْرِهِمَا فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ دَقِيقٍ وَفِرَاقٍ وَشَفَقَةٍ كَامِلَةٍ".

وجاء في تحفة المحتاج: <sup>(٢)</sup> " إِذَا لَيْسَ السُّلْطَانُ أَوْ نَوَابَةٌ وَوَصَّى شَفَقَةً الْأَبِ وَالْجَدَّ".

وجاء في مطالب أولى النهي: <sup>(٣)</sup> " أَوْ فَعَلَهُ الْحَاكِمُ بِنَحْوِ الصَّغِيرِ أَوْ وَلِيِّهِ مِنْ أَذْنٍ لَهُ الْحَاكِمُ حَتَّى فِي قَطْعِ سِلْعَةٍ وَنَحْوِهَا لَمْ يَضْمَنْ لِأَنَّهُ وَأَنُونَ مِنْهُ مِنْ نَوِي الْوِلَايَةِ".

المالكية: أشاروا إلى الإذن لصفة عامة.

جاء في تبصرة الحكام: <sup>(٤)</sup> " وَإِذَا أَذِنَ الرَّجُلُ لِحَاجِمٍ أَنْ يَفْصِدَهُ أَوْ يَخْتَنَ وَلَدَهُ... فَتَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ ذَهَابُ نَفْسٍ أَوْ عَضْوٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ الْإِذْنِ. وَيَعْدُ ذِكْرُ نَصُوصِ الْفُقَهَاءِ..... فِي كِتَابِهِمْ بِشَأْنِ إِذْنِ الْحَاكِمِ تَجَاهِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ فَإِنَّ الْأَصُوبَ هُوَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَنْفِيَّةُ، وَالْمَالِكِيَّةُ، إِذَا أَنَّهُمْ جَعَلُوا إِذْنَ الْحَاكِمِ كإِذْنَ الْوَلِيِّ لِأَنَّهُ عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ الْأَقْرَابِ لِلصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ فَالْحَاكِمُ وَلِيُّ مَنْ وَلِيَ لَهُ لِأَنَّ الْأَذْنَ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَهُ الْحَقُّ فِي الْأَذْنِ وَهُوَ

---

(١) شرح البهجة: ج ٥ ص ١١.

(٢) تحفة المحتاج: ج ٩ ص ١٦٩.

(٣) مطالب أولى النهي: ج ٢ ص ٦٧٦.

(٤) تبصرة الحكام لابن فرحون: ج ٢ ص ٢٣١.

المريض أو من يقوم مقامه كوليّه، في حالة عدم أهليّة أو من له الولاية العامة كالحاكم.<sup>(١)</sup>

ثانيا: إذن الحاكم في الجراحات الخطيرة:

قد يتطلب الأمر إجراء عمليات خطيرة وذلك كما أشرنا من قبل كعمليات فصل التوائم الملتصقة أو عمليات زرع الكلى أو عمليات نقل القلب أو زراعة كبد، فهل يتطلب ذلك إذن من الحاكم أو الولي بمثل هذه العمليات التي بها خطر جسيم دون إذن ولي النفس.

ذهب بعض الفقهاء من الشافعية إلى أن الحاكم إذا أمر بقطع غدة مثلاً، وكان هناك خطراً وترتب على ذلك الفعل التلف ضمن الحاكم دية مغلظة في حالة التعدي ولاقود، لأن هذا الفعل ممنوع ويقال أنه لو أنن الحاكم في هذه الحالة لمن فعل به ذلك الفعل الممنوع فلا يخلو إما أن يكون المأذون عالماً بالحال وسبب المنع.

أولاً: إن كان عالماً فعليه الضمان، وإن كان جاهلاً بذلك فالضمان على الوالي أو الحاكم من بيت المال.<sup>(٢)</sup>

وجاء في شرح البهجة: <sup>(٣)</sup> ويجوز لسلطان ونوابه والوصي قطعها أي السلعة إلا إذا كان بلا خطر فيه أصلاً.

وذهب المالكية: " إلى استحباب إذن ولي الأمر والحاكم في الجراحات الخطيرة جاء في البيان والتحصيل<sup>(٤)</sup> أني لأحب للإمام أن يتقدم إلى هؤلاء الأطباء في قطع العروق، وما أشبهه والايقتد أحد منهم على عمله إلا بإذنه،

(١) تحفة المحتاج: ج ٩ ص ١٦٩، المغني والشرح الكبير: ج ٦ ص ١٢١.

(٢) حاشية الجيرمي على المنهج: ج ٤ ص ٢٤٢.

(٣) شرح البهجة: ج ٥ ص ١١١.

(٤) البيان والتحصيل لابن رشد: ج ٩ ص ٣٤٨، التبياح المذهب: ص ١٧، ١٨، ٢٧، ٢٨.



فإني لا أزال أسمع الطبيب قد عالج رجلا، فقطع عرقه، أو صنعا به شيئا فأعنته فمات منه ولم أره يجعل على الذي عرف بالعلاج، فتعالج بما يعرف شيئا، ولكنه يستحب أن ينتهي عن الأشياء التي فيها هلاك الناس إلا بإذن الإمام."

وقد بين الإمام مالك في النص السابق شرعية الرجوع إلى ولي الأمر في الجراحة الخطيرة نظرا لما يترتب عليه من هلاك الناس وأن له حق نهى الأطباء، عن الأشياء التي فيها هلاك الناس، وأنه لا بد وأن يجمع أهل تلك الصفة، فإن رأوا أن يداوي المريض بذلك الدواء المخوف داوه به، ولم يكن عليه شيء، ولا على عاقلته إن مات منه وإن رأوا إلا يختبر عليه بذلك الدواء المخوف نهاه عن سقيه إياه فإن تعدى ضمن في ماله وقيل على العاقلة.

فاعتبر رحمة الله شهادة أهل الخبرة وعلق حكم السلطان بالإذن للطبيب وعدمه على حكمهم، فإن أجازوا أنن وإن لم يجيزوا لم يأنن ثم نص على اعتبار نهى السلطان للطبيب عن أن يداوي بما فيه خطر وعذر حيث ألزمه الضمان.

واستلوا بما قد صح عنه للنبي ﷺ " في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما" أنه بعث إلى أبي كعب رضي الله عنه طبيبيا فقطع منه عرقا ثم كواه" ومع ذلك لم يستأنن أبيهم<sup>(١)</sup>.  
رأي الباحث.

وبعد استعراضا لرأي المالكية والشافعية، أرى قوة ما ذهب إليه المالكية، نظر لما بد عليه العصر الحاضر من إجراء عمليات جراحية نظيره لم تكن

---

(١) صحيح مسلم: ج ٤ ص ١٧٣٠، مستد الإمام أحمد: ج ٢ ص ٣١٥، المستدرک علی الصحیحین: ج ٤ ص ٢٣٨، سنن البيهقي الكبرى: ج ٩ ص ٣٤٢، مستد أبي يعلى: ج ٤ ص ١٩٢، سنن أبي داود: ج ٤ ص ٥، مصنف أبي شيبه: ج ٥ ص ٥٤، شرح معاني الآثار: ج ٤ ص ٢٢١، شعب الإيمان: ج ٢ ص ٥٩.

متاحة، من قبل وتطالعنا الصحف يوميا بمقتل مريض أو أكثر نظرا لإجراء عملية خطيرة له في مستشفى خاص ودون إذن بإجرائها من الولي وهو الآن تقوم مقامه" وزارة الصحة والهيئات التابعة له كالمجالس الطبية المتخصصة إذا تشرط قبل إجراء عملية نقل وزرع الكلى موافقة وزارة الصحة بجانب موافقة نقابة الأطباء على ذلك وتسجيل تلك الحالات في سجلات خاصة بهذه العمليات وقياس نسب النجاح فيها كل عام بالمقارنة إلى الأعوام السابقة وأنه في حالة إجراء تلك العمليات بدون أخذ موافقة فإن الطبيب يضمن حسب جسامه الأمر الذي قام به.

**الحالة الثانية: رضاء الولي وأذنه بالاعتداء على المشوه بحقه في الحياة.**  
تختلف هذه الحالة عن حالة القتل إشفافا إذ هذا لا يباشر الأب أو الولي القتل بنفسه بل يأذن لغيره بقتل ابنه سواء كان مشوها تشوها خطيرا أم بسيطا فإذا أمر الأب الطبيب أو غيره بقتل ابنه أو أخيه الذي تحت ولايته فهل يعاقب الأب بعقوبة المتسبب في القتل؟ وما هو حكم الشريك المباشر للقتل أو الأجنبي؟.....  
يفرق الفقهاء بين الأمر بالقتل والإكراه على القتل ففي الأمر بالقتل، لا يكون المأمور مكرها على إتيان الجريمة فيأتيها مختارا، وإذا كان قد أمر بأتيانها فإن الأمر ليس له أثر على اختياره، وقد يكون الأمر ذا سلطان على المأمور كالأب يأمر ولده الصغير والحاكم، يأمر من هو تحت أمرته، وقد لا يكون له سلطان عليه، ففي هذه الحالة الأخيرة يكون الأمر مجرد تحريض على إتيان الجريمة<sup>(١)</sup>.

---

(١) التشريع الجنائي الإسلامي: /عبد القادر عودة - ج ٢ ص ١٢٠.

ولكل حالة من هذه الحالات حكمها:

الأولى: إذا كان المأمور غير مميز كصبي أو مجنون وهذه الحالة تخرج من نطاق البحث فلا فائدة من نكرها تفصيلا.

الثانية: إذا كان المأمور بالغاً عاقلاً وهذا لا يخلو من فرضين:

الأول: إذا لم يكن للأمر سلطان على المأمور.

الثاني: إذا كان للأمر سلطان على المأمور.

الفرض الأول: إذا لم يكن المأمور يخشى الفعل إذا لم يطع الأمر كمن أمر رجلاً بقتل أبنه أو أخيه الذي تحت ولايته فما الحكم ؟.... يختلف الأمر بين ما إذا كان الأمر الأب أو الولي أو غيره:

فإذا كان الأمر غير الأب والولي ولا يخشى المأمور بأسه، فيرى الإمام مالك<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد، القصاص من المأمور أما الأمر فعليه التعزيز، ويرى مالك القصاص من الأمر أيضاً إذا حضر القتل وهذا يتفق مع رأيه في التمالؤ<sup>(٣)</sup> فإذا لم يحضره فعليه التعزيز وينبغي أن يلحق بحضور القتل الإعانة عليه، لأن المعين عند مالك يقتص منه.

وإذا كان الأمر بالقتل الأب لأبنه الصغير أو لأخيه الذي هو تحت ولايته فإن للفقهاء أراء في ذلك كما أن الأب إذا شارك في قتل أبنه بالاشتراك مع الغير فإن ذلك له حكمه، بالنسبة للأب وبالنسبة للشريك.

---

(١) المشرح الكبير للدريز: ج ٤ ص ٢٤٦، المذهب للشيرازي: ج ٢ ص ١٨٩ حاشية السوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٤٦.

(٢) تحفة المحتاج في شرح المحتاج: ج ٩ ص ٢٢٣.

(٣) حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ج ٤ ص ٣٤٦، الفواكه الدواني: ج ٢ ص ١٩٣، منح الجليل لشرح مختصر خليل: ج ٢ ص ٣٤٩، شرح مختصر خليل للخرشي: ج ٢ ص ٣٦٩، حاشية السوقي على الشرح الكبير: ج ٤ ص ٢٤٦.

أولاً: أمر الأب بقتل ابنه دون الاشتراك في القتل.

جاء في معين الحكام: <sup>(١)</sup> ولو قال لآخر أقتل ابني وهو صغير فقتله يجب القصاص وهو رواية عن أبي يوسف وروى هشام عن محمد عن أبي حنيفة: أنه قال تجب الدية.

وجاء في الفتاوى الهندية: <sup>(٢)</sup> رجل قال لآخر أقتل ابني أو اقطع يدا ابني وهو صغير يجب عليه القصاص، وعن أبي حنيفة رحمة الله تعالى: " أنه قال استحسن في ذلك وأغرمه الدية".

وجاء في غمر عيون البصائر: <sup>(٣)</sup> " ولا قصاص إذا قال أقتل عبدي أو أخي أو ابني، لكن لا شيء في العبد وتجب الدية في غيره، واستثنى في خزانة المفتين ما إذا قال: أقتل ابني وهو صغير فإنه يجب القصاص و قيل ينبغي أن لا قصاص بقتل من لا يعلم أنه محقون الدم على التأييد".

وجاء في المبسوط: <sup>(٤)</sup> إذا قال: " أقتل أبي أو ابني فقتله، فعليه القصاص في قول زفر رحمة الله، وقال أبو يوسف رحمة الله استحسن أن يكون عليه الدية في ماله إذا كان هو الوارث وذكر الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمة الله في قوله أقتل ابني كقول زفر.

وجاء في بدائع الصنائع: <sup>(٥)</sup> ولو أمر إنسانا أن يقتل ابنه فقتله يقتل به ". وهذا يوجب اختلاف الراويين في المسألتين.

---

(١) معين الحكام: ص ١٨٣.

(٢) الفتاوى الهندية: ج ٦ ص ٣١.

(٣) غمر عيون البصائر: ج ١ ص ٣٨٦.

(٤) المبسوط: ج ٢٤ ص ٩٢.

(٥) بدائع الصنائع: ج ٧ ص ٢٣٦ وص ٢٣٧.



وجاء في الأشباه والنظائر: <sup>(١)</sup> لا قصاص إذا قال: اقتل عدي أو أخي أو أبي أو ابني لكن لا شيء في العبد وتجب الدية في غيره"

وبعد استعراضنا لنصوص فقهاء الحنفية نجد أنهم انقسموا في مذهبهم إلى رأيين. الأول: رأي الإمام أبو يوسف حيث أوجب القصاص على القاتل والامر وهو وجه القياس.

الثاني: رأي الإمام أبو حنيفة وهو وجه الاستحسان أنه لا يجب القصاص وتجب الدية.

وفرق الحنفية: فيما إذا أمر بقتل ابنه أو أخيه فالقياس أنه يجب القصاص في الأخ وهو قول زفر رحمة الله تعالى وقال أبو حنيفة رضي الله عنه استحسن أن أخذ الدية من القاتل.

وجه القياس: أن الأخ الأمر أجنبى عن دم أخيه فلا يصح إذنه بالقتل فالتحق بالعدم.

وجه الاستحسان: أن القصاص لو وجب بقتل أخيه لوجب له، والقتل حصل بإذنه، والإذن إن لم يعمل شرعا لكنه وجد حقيقته من حيث الصيغة فوجوده يورث شبه كالإذن بقتل نفسه والشبهة لا تؤثر في وجوب المال. ونخلص مما سبق:

أن الحنفية منهم من رأى القصاص على الأمر والقاتل وهو الإمام أبو يوسف.

أما الإمام أبو حنيفة: فيرى أنه لا قصاص على الأمر وهو الأب لأنه لم يباشر القتل بنفسه ورأى الإمام مالك والشافعي وأحمد القصاص من المأمور، أما الأمر فعليه التعزير.

---

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ١٥٦.



الحالة الثانية: إذا اشترك الأب في القتل مع أجنبي فما حكم شريك الأب في هذه الحالة ؟ . .

إذا كان الأب لا يقتص منه فهل يقتص من شريكه في القتل ذهب الفقهاء في هذا الي قولين:

الأول: أنه لا قصاص علي شريك الأب كما لا قصاص علي الأب وهو رأي الحنفية<sup>(١)</sup> ، ورواية عند الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

دليلهم: أن شبهة عدم القتل تمكنت من فعل كل واحد من الأب وشريكه فيحتمل أن يكون فعل الأب لو انفرد لاستقل بإتلاف النفس فيكون فعل الآخر لغوا.

ويحتمل العكس فهاهنا فعلان: أحدهما موجب للقصاص، والآخر غير موجب له، ولا يدرى بأيهما حدث الموت فتمكنت الشبهة فوجب أن يدرأ القصاص.

الرأي الثاني: أن القصاص واجب علي شريك الأب، وهو رأي الشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup> في إحدى الروايتين .  
والمالكية<sup>(٥)</sup> والزيدية<sup>(٦)</sup> والأمامية<sup>(٧)</sup>.

---

(١) الدر المختار: ج ٦ ص ٥٣٥، حاشية ابن عابدين: ج ٦ ص ٥٣٥ - مجمع الأنهر: ج ٢ ص ٦٢١، رد المختار علي الدر المختار: ج ٦ ص ٥٦١.

(٢) الإتيصاف: ج ٩ ص ٤١١ كشف القناع: ج ٥ ص ٥٢٠، المبدع: ج ٨ ص ٢٦٠.

(٣) مغني المحتاج: ج ٥ ص ٢٤٧، حاشية الشرواني: ج ٨ ص ٤٠٨.

(٤) المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ١٢١، ج ٨ ص ٢٢٨، الكافي في فقه الإمام أحمد ابن حنبل: ج ٤ ص ٨٢، الوسيط:

محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد - دار السلام القاهرة ١٤١٧ هـ الطبعة الأولى تحقيق / أحمد

محمد إبراهيم، محمد محمد تامر - ج ٦ ص ٢٧٩، تحفة المحتاج: ج ٨ ص ٤٠٨.

(٥) المنتقى للباجي: ج ٧ ص ٧١.

(٦) التاج المذهب: ج ٤ ص ٢٨٤ للروضة البهية: ج ١٠ ص ٩٠.

(٧) شرائع الإسلام: ج ٤ ص ٢١٦، تخريج الفروع علي الأصول: ج ١ ص ٣١٧.

واستدلوا:

أ- أن سبب القصاص وهو القتل العمد قد وجد فيجب القصاص والأب فعله موجب للقصاص لأنه أشد إثما وجرمًا من فعل الأجنبي، فقد قال الله تعالى:

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا يَكُونُ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ

كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾ (١).

ب- من المعقول:

ولأنه قطع الرحم التي أمر الله بوصلها ووضع للإساءة موضع الإحسان والقسوة موضع الشفقة لكن امتنع القصاص من الأب لحرمة الأبوة وللنص على عدم القصاص منه، وهذا معنى يختص بالأب فلا يتعداه إلى غيره أو شريكة، وهو ليس معنى في فعل الأب بل في ذاته وذاته مستقلة عن شريكه، فلا يورث شبهة في القصاص من الشريك ومن ثم يرتفع القصاص عن الأب، ويبقى لازما شريكه (٢).

الرأي الرابع:

هو الرأي الثاني القائل بوجوب القصاص على شريك الأب لقوة دليلهم لأن فعل الأب موجب القصاص أصلا وارتفع فيه لعدة فيه فلا تمتد وتشمل شريكه (٣)

الفرض الثاني:

إذا صدر الأمر بالقتل ممن له سلطان على الأمور:

إذا كان المأمور بالغا عاقلا وكان للأمر سلطان عليه، بحيث يخشى إن يقتله

(١) سورة الإسراء آية رقم (٣١).

(٢) المغني لابن قدامة: ج ٩ ص ١٢١، ج ٨ ص ٢٢٨، مغني المحتاج: ج ٤ ص ٢٠.

(٣) الجنائيات في الفقه الإسلامي: د/ محمد هاشم محمود - ج ١ ص ٢٢٢، ص ٢٢٣.

إن لم يطع الأمر، فيقتص من الأمر والمأمور عند مالك<sup>(١)</sup>، لأن الأمر في هذه الحالة يعتبر إكراها، فإن لم يكن المأمور يخشى القتل إذا لم يطع الأمر فالقصاص على المأمور وحده، ويعزر الأمر، إن كان المأمور يعلم أن القتل بغير حق، وإن كان يعتقد أنه بحق فالقصاص على الأمر دون المأمور لأنه معذورا في طاعة الأمر<sup>(٢)</sup>.

وقيل إن كان المأمور يعلم أنه غير محرم فالقصاص على الأمر لعذر المأمور، وإن علم المأمور بتحريم القتل لزمه القصاص<sup>(٣)</sup>.

جاء في مطالب أولي النهي: <sup>(٤)</sup> "ومن أمره السلطان بالقتل ظلما فقتل مع العلم به يقتص منه، وإن كان لا يعلم لزم الأمر فقط القود". دون المباشر لأن المأمور معذور لوجب طاعة الإمام في غير المعصية، والظاهر أن الإمام لا يأمر إلا بالحق<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو العباس: هذا بناء على وجوب طاعة السلطان في الفعل المجهول وفيه نظر، بل لا يطاع حتى يعلم جواز قتله، وحينئذ فيكون الطاعة له معصية لا سيما إذا كان معروفا بالظلم فهذا الجهل بعد الحل كالعلم بالحرمة، وإن علم

---

(١) منح الجليل شرح في مختصر خليل: ج ٩ ص ٢٣، الشرح الكبير للدردير: ج ٩ ص ٣٤٢ و ٣٤٣ المدونة: ج ١٦ ص ٤٣، ص ٤٤.

(٢) شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٦٣، مطالب أولي النهي: ج ٦ ص ١٦٦، الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٤٠.

(٣) المغني: ج ٨ ص ٢٨٩، الفتاوى الكبرى: ج ٥ ص ٥٢٢ قواعد الأحكام في مصالح الأناس: ج ٢ ص ١٥٧.

(٤) مطالب أولي النهي للرضي: ج ٦ ص ١٦٦، مطالب أولي النهي: ج ٦ ص ٢٣.

(٥) تفسير البغوي: ج ١ ص ٢٣٣، تفسير القرطبي: ج ٥ ص ٢٤٩ وتفسير أبي السعود: ج ٧ ص ٣١، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٦٨٧.

المأمور المكلف بتحريمه أي القتل لزمه القصاص لأنه غير معذورا في فعله  
لحديث النبي ﷺ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق (١).

وفي الحديث ﷺ من أمركم من الولاة بمعصية الله فلا تطيعوه (٢)، وسواء  
كان الأمر السلطان أو غيره وحيث وجب القصاص على المأمور أدب أمره  
بما يردعه من ضرب أو حبس ليكف عن العود له "أ. هـ.

وجاء في مغني المحتاج: (٣) "ولو أمر السلطان شخصا بقتل آخر بغير حق  
والمأمور لا يعلم ظلم السلطان ولا خطئه وجب العفو أو الدية والكفارة على  
السلطان ولا شيء على المأمور لأنه آتاه ولأن منه في السياسة وإن علم ظلمه  
وخطئه وجب القود على المأمور فصار كما لو قتله بغير إذن فلا شيء على  
السلطان إلا الإثم فيما إذا كان ظالما".

وجاء في الأشباه والنظائر: (٤) "وإذا أمر السلطان رجلا بقتل رجل ظلما  
والمأمور لا يعلم فلا قصاص عليه ولا دية ولا كفارة".

---

(١) تفسير البغوي: ج ١ ص ٢٣٣، تفسير القرطبي: ج ٥ ص ٢٤٩، تفسير أبي السعود: ج ٧ ص ٣١، تفسير ابن  
كثير: ج ١ ص ٦٨٧، تفسير البيضاوي: ج ١ ص ٣٠٨، تفسير النسفي: ج ٣ ص ٢٥١، روح المعاني: ج ٢٠  
ص ١٣٩، الدر المنثور: ج ١ ص ٢٨٨، صحيح البخاري: ج ٦ ص ٢٦٤٩، صحيح مسلم: ج ٣ ص ١٤٦٩،  
صحيح ابن حبان: ج ١٠ ص ٤٣٠، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٢٠٩، السلسلة الصحيحة: ج ٥ ص ٤١٦، كنز  
العمال: ج ٦ ص ١١٦ ج ٣ ص ٣٩١، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٨١ ج ٥ ص ٤٠٧، المستدرک: ج ٣  
ص ١٣٢، التمهيد: ج ٨ ص ٥٨، تحفة الأحوذى: ج ٣ ص ١٩٣ فتح الباري: ج ١٣ ص ١٢٣، مصنف ابن  
أبي شيبة: ج ٦ ص ٥٤٥، صحيح أبي داود: ج ٢ ص ٤٩٨، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١٤٢، مشكاة  
المصابيح: ج ٢ ص ٣٤١.

(٢) صحيح ابن حبان: ج ١٠ ص ٤٢١، فيض القدير: ج ٦ ص ٨٨، عمدة القارئ: ج ١٧ ص ٣١٥ كنز العمال:  
ج ٦ ص ١٠٤، المعجم الكبير: ج ٢ ص ٣٧٣، سنن الدار قطني: ج ٣ ص ٢١٦، فتح الباري: ج ٨ ص ٦٠،  
السلسلة الصحيحة: ج ٥ ص ٤١٨، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ٨٦٣، الجامع الصغير وزيادته: ج ١  
ص ١١٠٥ وقال الشيخ الألباني عنه حسن، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٩٥٥.

(٣) مغني المحتاج: ج ٥ ص ٢٢٦، أسنى المطالب: ج ٣ ص ٢٣٦.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٢٠٠.



وجاء في الفتاوى الهندية: <sup>(١)</sup> "ولو قال السلطان لرجل اقطع يد فلان وإلا قتلته وسعه أن يقطع يد فلان، وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قول أبي حنيفة ومحمد، رحمهما الله، ولو أكرهه على قتل غيره بقتل لم يرخص ولم يسعه أن يقدم عليه ويصبر حتى يقتل، فإن قتلته كان أثماً والقصاص على المكره، إن كان عمداً عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى.

وجاء في رد المحتار: "إذا قال له اقطع يد فلان على الأمر القصاص"

وجاء في فتح القدير: <sup>(٢)</sup> "الأمر من السلطان إكراه"

وجاء في الأم: <sup>(٣)</sup> "وإذا أمر السلطان بقتل رجل أو قطعه اقتصر من السلطان لأنه هكذا يفعل ويعزر المأمور".

وجاء في قواعد الأحكام: "ولو أمر السلطان العادل العالم بأحكام الشرع بقتل رجل فقتله الجلاذ جاهلاً بذلك فإنه الضمان يجب على الإمام دون الجلاذ" <sup>(٤)</sup> وفي المغني: <sup>(٥)</sup> "لو أمر السلطان رجلاً بقتل آخر فإن كان يعلم القاتل أنه لا يستحق قتله فالقصاص عليه دون الأمر لأنه غير معذور في قتله فإن النبي ﷺ قال لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وان كان لا يعلم فالقصاص على الأمر دون المأمور، لأن المأمور معذور لوجوب طاعة الإمام مما ليس بمعصية، والظاهر أنه لا يأمر إلا بالحق وإن أمره غير السلطان من الرعية بالقتل ففعل بالقود علي المأمور بكل حال علم أم لم يعلم لأنه لا يلزمه طاعته وليس له القتل بحال بخلاف السلطان، فإن إليه القتل للردة والزنى وقطع الطريق".

(١) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٤٠.

(٢) فتح القدير: ج ١٠ ص ٣١٣.

(٣) الأم: ج ٨ ص ٣٦٢.

(٤) قواعد الأحكام: ج ٨ ص ٣٦.

(٥) المغني: ج ٨ ص ٨٩، ص ٢٩٠.



ومما سبق يتضح أن الفقهاء نصوا علي ما يلي:

أولاً: الحنفية: ذهبوا إلى أنه لا يقتص من الأمر إلا في حالة الإكراه فقط لان المأمور كان معه كالآلة يحركها كيف يشاء فكأنه يباشر القتل لنفسه فإذا لم يكن الأمر إكراها فلا قصاص إلا من المأمور فقط<sup>(١)</sup>

ثانياً: المالكية فرق المالكية بين حالتين: <sup>(٢)</sup>.

الأولى: أن يخاف أن لم ينفذ الأمر يقتل من الأمر والمأمور لأن هذا الأمر يعتبر إكراها

الثانية: أن لم يكن المأمور يخشى القتل أن لم يطع الأمر فالقصاص علي المأمور وهو المكره بالفتح قال ابن فرحون ذلك استنادا إلى حديث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق<sup>(٣)</sup> ، ثم قال أن من أمره الوالي بقتل رجل ظلما فلا يقتل وإنعلم أنه عصاه وقع به في نفسه أو ظهره أو ماله، فإن اطاعة وجب عليه القود والقطع والغرم.

ثالثاً: الشافعية: ذهبوا إلى أن المأمور إما أن يعلم ظلم وخطا السلطان أم لا" فان كان لا يعلم فالقصاص أو الدية أو الكفارة علي السلطان ولا شيء علي المأمور ولأن منه في السياسة".

وان كان يعلم خطاه وظلمه أي السلطان فيقتص من المأمور<sup>(٤)</sup>.  
وإلى مثل هذا ذهب الحنابلة<sup>(١)</sup> ، والزيدية<sup>(٢)</sup> ، والأمامية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الفتاوى الهندية: ج ٥ ص ٤٠ فتح القدير: ج ١٠ ص ٣١٣.

(٢) منح الجليل لشرح مختصر خليل: ج ٩ ص ٢٣، المدونة: ج ١٦ ص ٤٤، ٤٣ الشرح الكبير: ج ٩ ص ٣٤٢، المهذب: ج ٢ ص ١٨٩.

(٣) سبق تخريجه ص ٦٠٢ هامش ٥ .

(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: ج ٢ ص ١٥٧، مطالب أولى النهي: ج ٦ ص ١٦٦، أسنى المطالب شرح روض الطالب: ج ٣ ص ٢٣٦ - الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٢٠٠.

رأي الباحث: أرى بعد استعراض نصوص الفقهاء وأرائهم المستمدة من نصوصهم أن الإمام أو السلطان إذا أمر بقتل رجل صغير.

فلا يخلو الأمر من:

١- أن يأمر السلطان بقتل رجل بالحق، كان يأمر الجلاذ بالرجم أو الجلاذ أو القتل والجلاذ يعتقد أن ذلك بحق وكان السلطان قد اصدر ذلك الأمر خطأ أو ظلما ضمن الأمر أنقود، دون الجلاذ، لأنه من موجبات الطاعة للأمام فان له الأمر بالقتل وطاعته واجبه في غير معصية هذا إذا لم يعلم الجلاذ أو المأموران السلطان يأمر بغير الحق، فان علم الجلاذ أو المأموران بالقصاص علي المأمور، دون الأمر لأنه غير معذور في فعله.

يصدق ذلك ما حدثنا أبو بكر قال حدثنا سلمه عن الضحاك بن مزاحم في السلطان يأمر الرجل بقتل الرجل فقال الضحاك **لا** كن أنت المقتول **هـ** (٤).

أنه إذا أمر السلطان رجلا بقتل آخر في غير إكراه وقتل المأمور ما أمر به فانه يقتص منه لانه قد فعل وهو مختار.

أنه إذا لم يكن الأمر بالقتل سلطانا أو وليا وليس من حقه الأمر بالقتل فالقصاص علي المأمور لأن الطاعة لا تلتزمه، ولأن الأمر ليس له الأمر بالقتل بخلاف السلطان فله الأمر بالقتل وطاعته واجبه في غير معصية إذا أمر السلطان بالقتل وفقا لما يعتقد.

كان يكرهه علي قتل أحد أو جلده بغير حق فمات، فالقصاص عليهما وان وجبت الدية فإن كان الإمام يعتقد جواز القتل دون المأمور، كقتل المسلم بالذمي

---

(١) شرح منتهى الإرادات: ج ٣ ص ٢٦٣، الفتاوي الكبرى: ج ٥ ص ٥٢٢ المغني لابن قدامة: ج ٨ ص ٢٨٩.

(٢) شرح النيل وشفاء العليل: ج ١٥ ص ٢٢٤.

(٣) التاج المذهب: ج ٤ ص ٢٨٩.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة ج ٥ ص ٤٣٨.

فالضمان عليه دون الإمام لأن الإمام لما أمره بما أدى إليه اجتهداه إليه  
والمأمور لا يعتقد جوازه فلم يكن له أن يفعل أمره فإذا قتله لزمه الضمان لأنه  
قتل من لا يحل له قتله.....

### موقف القانون:

الرضا له دور هام فى بنیان بعض الجرائم واكتمال أركانها، كذلك للرضا  
دور هام فى إثبات بعض أسباب الإباحة، ومن المتفق عليه فقها وقضاء أن  
رضاء المجنى عليه يعد سببا لإباحة بعض الجرائم وهى المعاقب على فعلها  
لتعرضها لإرادة الغير.

إذ أن هناك بعض الجرائم يترتب على رضا المجنى عليه فيها عدم قيام  
هذه الجريمة ويرجع ذلك على أن رضا المجنى عليه فى هذه الجرائم عنصراً  
أساسياً فى تكوين أركانها وذلك مثل جريمة السرقة فهى لا تقوم إلا إذا اختلس  
المال المملوك للغير بدون رضا هذا الغير المجنى عليه، ومعنى ذلك أنه فى  
حالة توافر رضا صاحب المال المسروق لا تكون هناك جريمة لأن الفعل  
الإجرامى لم يتحقق أصلاً<sup>(١)</sup>.

بيد أن هناك بعض أسباب الإباحة لا ينتج أثرها إلا إذا توافر بجانبها رضا  
المجنى عليه، وهنا الرضا شرط لازم حتى يتاح لسبب آخر من أسباب الإباحة  
أن ينتج أثره وذلك مثل ممارسة العمل الطبى وبالأخص العمليات الجراحية  
وعمليات التجميل وإزالة التشوهات الخلقية، وكفصل التوائم الملتصقة، فلا بد  
وأن يوافق المريض على التدخل الجراحى إذا كان كامل الأهلية أو ضرورة  
موافقة من يمثله قانوناً حتى يستطيع الطبيب مباشرة الأعمال الطبية التى قد

---

(١) د/عوض محمد: مرجع سابق ص ١٨٧، د/محمد زكى أبو عامر: مرجع سابق ص ٢٥٧.

يكون بها تشكيلا لبعض الجرائم كالجرح واستقطاع الأعضاء وإزالة التشوهات الخلقية الزائدة والحادثة<sup>(١)</sup>.

وللرضاء المبيح للفعل الذى قد يشكل فى بعض صورة جريمة يعاقب القانون عليها شروط منها:

١- الصفة: يلزم أن يكون الرضاء صادرا ممن يملكه أى من صاحب الحق، أو من يمثله قانونا كالولى والوصى فإذا صدر الرضاء بخلاف ذلك كان عقيما وغير منتج لأثاره القانونية.

٢- الأهلية: لا يعتد برضاء إلا إذا كان صادرا من شخص يتمتع بالأهلية القانونية المقررة فى هذا الصدد، فلا يعتد برضاء السكران أو المجنون أو المعتوه أو النائم أو الصبى غير المميز والأصل فى تقدير الأهلية وفقا لما هو مقرر فى القانون المدنى.

٣- سلامة الإرادة من العيوب: لا ينتج الرضاء المعيب أثره فلا يضيف على الفعل الإباحة وعيوب الرضاء هى الإكراه والغلط والتدليس والغش.

٤- معاصرة الرضاء للفعل: لا ينتج الرضاء أثره إلا إذا كان قائما وقت ارتكاب الفعل أو كان قبل ارتكاب الفعل وامتد إلى أن حدث الفعل وانتهى أما إذا كان الرضاء لاحقا فلا قيمة له إلا إذا تقرر بنص خاص.

#### موقف التشريعات والقوانين الوضعية المختلفة

أنشأت بعض التشريعات الوضعية قواعد عامة، ضمنيتها نصوص العقوبات واعتدت من خلاله برضاء المجنى عليه وتأثيره على إباحة بعض الأعمال المأذون بإقترافها من المجنى عليه.

---

(١) ممدوح عزمى: دراسة عملية فى أسباب الإباحة و موانع العقاب العقاب - دار الفكر الجامعى ٢٠٠٠م ص ١٠٢.



فاعتد قانون العقوبات الإيطالي برضاء المجنى عليه وجعله سببا عاما للإباحة في الجرائم الماسة بالحق في سلامة الجسم، إلا أنه انكر هذا الحق إذا كان موضوع الرضا المساس بالحق في الحياة، واعتبر القانون الإيطالي الرضا في هذه الحالة سبب لتخفيف العقوبة دون أن يعتبره سببا من أسباب الإباحة<sup>(١)</sup>. كما اعتد المشرع الألماني برضاء المجنى عليه وآثار هذا الرضاء في إباحة الأفعال الماسة بحقه في السلامة الجسدية فنص في المادة (٢٢٦) من قانون العقوبات على أن "من يتسبب في الإيذاء البدني برضاء المجنى عليه لا يعتبر فعله غير مشروع، إلا إذا كان على الرغم من الرضا به متعارضا والآداب الحسنة"<sup>(٢)</sup>.

وقد اتجهت التشريعات الأنجلوأمريكية إلى الاعتداد برضاء المجنى عليه والإقرار بأثره في إباحة الأفعال الماسة بسلامة الجسم.

وقد استقرت السوابق القضائية الإنجليزية على الاعتداد برضاء المجنى عليه باعتباره سببا من أسباب الإباحة، بيد أن الفقه والقضاء قيدها الرضاء بعدم إفشاء هذا الاعتداء إلى عاهة أو تشويه يصيب جسم الأذن بالإعتداء، أو إخلال فعل الاعتداء بمصلحة اجتماعية يعترف بها كبتز عضو للهروب من أداء الخدمة العسكرية<sup>(٣)</sup>.

والملاحظ أن بعض التشريعات الجنائية العربية قد اتجهت إلى النص على رضاء المجنى عليه باعتباره سببا من أسباب الإباحة لجرائمه بصفة عامة

---

(١) د/محمود محمود مصطفى: أصول قانون العقوبات في الدول العربية - القاهرة ١٩٧٠م ص ٤٤ وما بعدها.

د/أحمد فتحي سرور: القسم للعام مرجع سابق ص ٣٠٩.

(٢) د/محمود نجيب حسنى: أسباب الإباحة في التشريعات العربية - ص ٢٣، ٢٤. وما بعدها.

(٣) المرجع السابق.



كالمشرع السوداني، ولا ينتج الرضاء فى المادة (٥١) من قانون العقوبات  
السودانى أثره إذا ترتب عليه الموت أو الأذى الجسيم.

ومثله القانون الكويتى، والسورى، واللبنانى، فنصوا على أحكام مماثلة تعتد  
برضاء المجرى عليه فى جرائم المساس بسلامة الجسم ما لم تقضى هذه الأفعال  
إلى الموت أو إلى الأذى الجسيم، وسلك مسلكهم قانون العقوبات البحرى. بيد أن  
القانون الفرنسى أنكر على رضاء المجرى عليه تأثيره على إباحة الأفعال الماسة  
بالحق فى سلامة الجسم، واعتبر الحق فى سلامة الجسم من الحقوق التى تتعلق  
بها مصالح المجتمع ومن ثم يسبغ عليها حمايته التشريعية بنصوص قانون  
العقوبات.

وقد سلك بعض التشريعات الأجنبية مسلك المشرع الفرنسى ولم تورد فى  
نصوصها قاعدة عامة تحدد أثر رضاء المجرى عليه فى إباحة بعض الأفعال  
وبخاصة الماسة بعناصر الحق فى سلامة الجسم مثل التشريع البلجيكى.

ولم يعتد المشرع المصرى: برضاء المجرى عليه و لم يجعله سببا من  
أسباب الإباحة، إذ أن الحق فى الحياة قيمة اجتماعية هامة على الحد الذى يمكن  
القول معه بأنه حق للمجتمع الذى يعنيه محافظة أفراده على حياتهم تمكينا من  
الأحتفاظ بكيانه والسير فى طريق ازدهاره والنتيجة الحتمية لذلك هى أن رضاء  
المجرى عليه بقتله هو تصرف فى حق ليس له ومن ثم فهو تصرف من غير  
ذى صفة ومجرد تبعا لذلك من الأثر القانونى والنتيجة ذاتها يسلم بها فريق من  
الفقهاء يرون أن الحياة حق للفرد ولكن ورد عليه ارتفاق المجتمع بحيث حرم  
صاحبه سلطة التصرف فيه وأن بقى له سلطة استعماله والإنتفاع به<sup>(١)</sup>.

---

(١) د/محمود نجيب حبنى - الاعتداء على الحياة فى التشريعات الجنائية العربية - معهد البحوث والدراسات  
العربية ١٩٩٤ م ص ٨٧.

واستقر الرأي فى الفقه المصرى<sup>(١)</sup> على عدم الاعتداد برضاء المجنى عليه فى إباحة الأفعال الماسة بعناصر الحق فى سلامة الجسم.

وقد ذهب البعض إلى اعتبار رضاء المجنى عليه سبباً من أسباب تخفيف العقوبة فى الحالات التى لا يكون لهذا الرضاء اثره فى إباحة الفعل لأن سلوك الجانى فى هذه الحالة يتجرد من الخطورة الإجتماعية لممارسته الفعل برضاء المجنى عليه<sup>(٢)</sup>.

وقد خلصت محكمة النقض المصرية: بما خلص إليه الفقه المصرى فأدانت المحكمة إحداث حلاق الصحة الجرح بجفن المجنى عليه بإجرائه عملية الشعرة غير المرخص له بإجرائه<sup>(٣)</sup>.

وقررت أن جريمة الجرح العمد تتوافر فى سلوكه ولا ينفىها توافر رضاء المجنى عليه بإجرائها، كما قضت بأن جريمة أحداث الضرب أو الجرح تتم قانوناً بإتيان فعل الضرب أو الجرح عن إرادة الجانى وعلم منه أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أوصحته ولا يؤثر فى قيام هذه الجريمة رضاء المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح<sup>(٤)</sup>.

وقد اتجهت الغالبية من التشريعات الجنائية العربية إلى إنكار قيمة الرضاء بالنسبة للمجنى عليه لإباحة الأفعال التى تتال بالمساس عناصر الحق فى سلامة

---

(١) د/أحمد فتحى سرور: القسم العم مرجع سابق ص ٤٣٧، د/مسيب بهنام: القسم العام مرجع سابق ص ٤٢٦، د/محمود نجيب حسنى: القسم العام مرجع سابق ص ٢٥٨، د/السعيد مصطفى السعيد: مرجع سابق ص ٤٩٠.

(٢) د/أحمد على ناصف: الحماية الجنائية للحق فى سلامة الجسم - ص ٣٥٩.

(٣) نقض ٤ / ١ / ١٩٣٧ م مجموعة القواعد القانونية - ج ١ ص ٧ ق رقم ٧٦ ص ٨٢٢.

(٤) ١٢٠ / ٦ / ١٩٣٩ م - ج ١ ص ٩ ق رقم ٧٧ ص ٨٢٢.

الجسم واعتناق ماخلص إليه الفقه المصبرى والفرنسى فى هذا الصدد ومن هذه التشريعات القانون اللبى والقانون الجزائرى<sup>(١)</sup>.

### بين الشريعة والقانون.

بعد استعراضنا لمذاهب الفقهاء فى جميع المسائل المتعلقة برضاء المجنى عليهم بصة عامة أو المشوهين خلقيا بصفة خاصة وبعد التعرض لما ذهب إليه فقهاء القانون فى هذا الصدد نجد ما يلى:

أولاً: اتفاق القانون الوضعى مع مذهب إليه فقهاء الشريعة على أن الرضا الصادر من الأشخاص الطبيعيين أو المشوهين خلقيا بالاعتداء عليهم لا يبيح الفعل الإجرامى الواقع عليهم ولا يمحو وصف الجريمة، أى أن الفعل يظل مجرماً حتى مع وجود الرضا.

ثانياً: اتفاق القانون الوضعى مع ما مذهب إليه فقهاء الشريعة فى ضرورة أن يكون الرضا بما يمثل اعتداً على سلامة الجسم، كممارسة الأعمال الطبية، والعمليات الجراحية صادراً ممن يملك الحق فيه، وأن يكون كامل الأهلية أو بلوغه سناً معينة، حددتها بعض القوانين الوضعية، بثمانى عشرة سنة، وفى حالة عدم اكتمال الأهلية يلزم موافقة الولى أو الوصى على النفس دون المال، لى التدخل الجراحى الذى يمثل فى شكله الظاهر المساس بسلامة الجسم وفى حالة عدم وجود الرضا ممن يملك الحق فيه سواء الشخص كامل الأهلية أو وليه، إلا أن هذا الاعتداء يكون منتجاً لآثاره القانونية فى القانون حسبما يشكله نوع الاعتداء وجسامته وفى الشريعة الإسلامية يضمن ما ترتب على فعله لأنه عمل غير مأذون له فيه شرعاً.

---

(١) د/إبراهيم الشباسى: الوجيز فى شرح قانون العقوبات الجزائرى - بيروت - ١٩٨١م - ص ١٦٥.

ثالثاً: اعتدت بعض القوانين الوضعية بالرضا وجعلته سبباً من أسباب الإباحة للفعل أيا كان نوع الاعتداء وذلك كالقانون الإيطالي، والألماني، والأنجلو أمريكي.

رابعاً: اعتدت بعض القوانين العربية بالرضا وجعلته سبباً من أسباب الإباحة بيد أنها قيدت ذلك بعدم أفضاء هذه الأفعال إلى الموت أو الأذى الجسيم وذلك مثل القانون الكويتي، والسوري، واللبناني.

خامساً: جعل بعض الفقهاء للحق في الرضاء بالمساس بسلامة الجسم أثر في تخفيف العقوبة، باعتبار الإذن شبهه، في عدم القصاص، حال وجوده وصدوره صحيحاً، وأخذ بذلك القانون المصري على أرجح أقوال فقهاء القانون في هذا الصدد.

سادساً: لا يضمن الطبيب المباشر للأعمال الطبية إذا أذن له في مباشرة أي أعمال طبية كعمليات تجميل العيوب الخلقية إذا ماسرى الجرح أو القطع لأن اشتراط السلامة غير متحقق.

تم بحمد الله

الباحث





## خاتمة البحث

وتشتمل على:

- النتائج.
- التوصيات.
- الملحق المصور.
- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الموضوعات.



## الخاتمة

الحمد لله الذى بفضلہ تتم الصالحات، ونشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، هو الأول والآخر والظاهر والباطن، وهو بكل شئ عليم، وصلى اللهم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

وبعد.....

فهذه دراسة مختصرة أعدتها بعنوان " نطاق الحماية الجنائية للميؤوس من شفائهم والمشوهين خلقيا فى الفقه الإسلامى والقانون الجنائى ". قصدت فيها إبراز موقف الشريعة الإسلامية واستجلاء موقف القوانين الوضعية، من الأحكام الخاصة بموضوع البحث، الذى يعد وبحق من أهم القضايا الفقهية والقانونية والطبية والأخلاقية والاجتماعية على الساحة الآن، وبتمام الدراسة على هذا الوجه، أدعو الله أن يكون علماً نافعاً ينفع به الآخرين نفعا عميما، وأن انتفع به فى قبرى حين لا أنيس ولا جليس فينور قبرى ويشفع لى يوم القيامة، ولست أدعى الكمال فى كتابي هذا، فكل إنسان يصيب ويخطئ ولا كمال إلا الله وعلى حد قول القائل.

لكل شئ إذا ما تم نقصان.....

والله من رواء القصد، وهو يهدي السبيل.



## النتائج

فيما يلي عرض لأهم النتائج المستخلصة والتوصيات التي يمكن تقريرها في ختام هذه الدراسة مرتبة حسب أهميتها:

### - النتائج:

- ١- الجناية تطلق على الاعتداء على النفوس والأبدان أو بعبارة أخرى الاعتداء الواقع على النفس وما دون النفس.
- ٢- التعريف الأمثل للجناية هو " كل فعل محرم حلّ بالنفس أو وقع على الأطراف أو الأعضاء سواء كان بالقطع أم الحرج أم بإزالة المنافع".
- ٣- الجريمة أعم من الجناية.
- ٤- كل حدّ جنائية وليست كل جنائية حد.
- ٥- الفقه الإسلامي في تعريفه للجناية أشمل وأعم من تعريف القانون للجناية.
- ٦- اتفاق الفقهاء على أن العمد شرط من شروط وجوب القصاص في الجناية. على النفس وما دون النفس.
- ٧- اتفاق الفقهاء على أنه يشترط لوجوب القصاص في الجناية على ما دون النفس التماثل بين محل القصاص، وتماثل المنفعة عند الجاني والمجنى عليه.
- ٨- اتفاق الفقهاء على وجوب القصاص في الموضحة.
- ٩- اتفاق الفقهاء على عدم وجوب القصاص في الجائفة.
- ١٠- اتفاق الفقهاء، على أن كل عضو لم يخلق الله تعالى في بدن الإنسان. منه إلا واحداً كاللسان ففيه الدية.
- ١١- اتفاق الفقهاء على أنه يجب بإزالة العقل كمال الدية.
- ١٢- لم تحفل قوانين العقوبات بوضع تعريف للجريمة تاركة ذلك المجال للفقه.
- ١٣- معيار تقسيم الجرائم في القانون هو بحسب مقدار العقوبة المقررة لكل قسم.
- ١٤- حق الإنسان في الحياة هو حق فطري طبيعي، ومن أجله وجدت الحقوق الأخرى.
- ١٥- اتفاق الفقهاء على أن الجناية على المرتد هدر، لأنه لا عصمة له.
- ١٦- اتفاق الفقهاء على أن حد الزاني المحصن هو الرجم حتى الموت.



١٧- الذمي إذا ارتكب القتل العمد وجب عليه القصاص، إذا كان القتل مسلماً أو من أهل الذمة بلا خلاف.

١٨- الإنسان هو مناط الحماية الجنائية وفقاً لأحكام التشريع المصري.

١٩- لم يضع الفقهاء تعريفاً جامعاً للمرض الإنسان الميؤس من شفائه بالنسبة للإنسان، وذكروا ذلك بالنسبة للحيوان فقط.

٢٠- أن ما يعتبر حالة ميؤوساً من علاجها هو بحسب تقدير الأطباء وإمكانات الطب المتاحة في كل زمان وتبعاً لظروف المرضى.

٢١- التداوى تعتريه الأحكام الخمسة التكليفية.

٢٢- يشترط للتداوى الإن: أ-

أ- إما من الشارع.

ب- أو من المريض أو وليه.

٢٣- يستحق الآن بالجراحة المريض إذا كان أهلاً لذلك بأن كان بالغاً عاقلاً، فلا يعتبر إن صبي أو مجنون، ولا يعتبر إن الولي إذا أمكن أخذ إذن المريض الأهل، أو امتنع ذلك المريض من الآن.

٢٤- يجب على المريض الميؤس من شفائه أن يحسن خلقه، وأن يحسن الظن بالله، وأن يتداوى، وأن يستفيد من خبرات الطب الحديثة.

٢٥- يجب على الطبيب أن يبعث الطمأنينة والأمل في نفس المريض الميؤس من شفائه.

٢٦- كل مرض ميؤوس من شفائه يعتبر من أمراض الموت ولا يعد كل مرض موت ميؤوساً من شفائه.

٢٧- تعد كل من الأمراض الآتية أمراض فتاكة وميؤوس من شفائها.

١- مرض فقد المناعة المكتسبة " الإيدز " .

٢- مرض الطاعون.

٣- الجذام.

٤- البرص.

٥- السرطان.

٢٨- لم تشترط الشريعة الإسلامية لبدء حياة الإنسان أن يخرج الجنين بأكمله.

٢٩- من علامات بدء الحياة باتفاق الفقهاء.

- الاستهلاك
- الصباح
- العطاس والارتضاع
- النفس
- الحركة
- الاختلاج

٣٠- لا يشترط فقهاء القانون الجنائي لاعتبار بدء حياة الإنسان أن يخرج الجنين كاملاً، وإنما أعطوا للأكثر حكم الكل وهم بهذا الرأي يتفقون مع رأى السادة الأحناف في هذه المسألة.

٣١- سلك فقهاء القانون المدني مذهب الجمهور في أنه يشترط لاعتبار بدء حياة الإنسان بخروجه كاملاً: أى انفصاله عن أمه كاملاً بعد الولادة.

٣٢- القتل بدافع الشفقة محرم على الإطلاق فى الشريعة الإسلامية.

٣٣- يشترط لوجود القتل بدافع الشفقة فى القانون عند من أجازوه شروط هى:

- أ - وجود إنسان يمنع بالحياة الطبيعية.
- ب - يعانى من مرض بسبب له الأمامبرحة.
- ج - لا يرجى شفاؤه من هذا المرض.
- ٣٤- يأخذ القتل بدافع الشفقة صوراً منها.
- القتل بدافع الشفقة الإيجابي.
- القتل بدافع الشفقة السلبي.
- الانتحار الرحيم.

٣٥- لم يتعرض الفقهاء القدامى لفكرة القتل بدافع الشفقة، ولا وجود لها فى الشريعة الإسلامية.

٣٦- أن قتل المريض الميؤس من شفائه حرام شرعاً، ولو كان بإذنه فهو انتحار مباشر، أو غير مباشر وعدوان على الغير، إن كان بدون إذنه لأن الروح ملك لله لا يضحى بها الا فيما شرعه الله من الجهاد.

- ٣٧- المريض الذي يخشى انتقال مرضه إلى غيره لا يجوز قتله من أجل منع ضرره كمريض الإيدز.
- ٣٨- أباحت بعض الدول الأوروبية القتل بدافع الشفقة، كهولندا وأمريكا، بلجيكا، وفرنسا، وبعض المؤيدين له في بريطانيا.
- ٣٩- تأخذ بعض الدول العربية بفكرة تخفيف العقوبة في حالة القتل بناء على رضى المجنى عليه كالسودان وسوريا ولبنان.
- ٤٠- الوضع الغالب في البلاد العربية غير السودان وسوريا، ولبنان لا يقر وضع نص في قوانين العقوبات يخفف من عقوبة القتل بدافع الشفقة اكتفاءً بالنصوص الموجودة في هذه القوانين بالنسبة للقتل والظروف المخففة.
- ٤١- أخذ القانون المصرى بفكرة تخفيف العقوبة المقررة، في حالة ما إذا تم القتل تحت ظرف طلب المريض فتخفف للعقوبة المقررة للقتل العمد فهو ينزل بعقوبة الإعدام إلى عقوبة السجن المؤبد أو المشدد، وعقوبة السجن المؤبد إلى عقوبة السجن المشدد أو السجن، وعقوبة السجن المشدد بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور وفقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى.
- ٤٢- الموت هو مفارقة الروح البدن، أو هو خمود حركات الجسم وسكونها وعدم قابليتها للنمو وهيئته للتغفن والتفسخ لذهاب الروح عنه.
- ٤٣- الإنعاش الصناعى: عبارة عن مجموعة من الأساليب الطبية والأساليب العلاجية المخصصة لحالات مرضية جسيمة.
- ٤٤- اتفق الفقهاء على أنه إذا كان الغرض من الإنعاش الصناعى هو إنقاذ الأرواح التى يتعرض أصحابها لأزمات وقتية فإن هذا جائز شرعاً.
- ٤٥- الإنعاش الصناعى، يدخل ضمن الأسباب المزيله للضرر المقطوع بحصوله للمريض وبالتالي فهو يأخذ حكم الوجوب بالنسبة للمريض ويأثم بتركه لأنه يعرض حياته للخطر.
- ٤٦- إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعى عن المريض الذى توقف قلبه وتنفسه عن العمل، يعد قتلًا عمداً.
- ٤٧- ذكر فقهاء الشريعة الإسلامية علامات للموت فى كتبهم تفصل بين الحياة والموت.

٤٨- ذكر العلماء المسلمون توقف القلب، على أنه من علامات الوفاة على عكس ما ذهب إليه الكثير من الباحثين.

٤٩- ذهب بعض العلماء والباحثين، على أنه في حالة ثبوت موت الدماغ والتحقق من ذلك إلى إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي سواء المؤبد أو المعارض لموت الدماغ باعتباره موتاً حقيقياً.

٥٠- لا يعتبر المصاب بموت المخ أو الدماغ ميتاً من الناحية الطبية، أو الشريعة، أو القانونية.

٥١- لم يكن مفهوم موت الدماغ واضحاً في كثير من المراجع التي ناقشته سواء منهم المؤبد لموت الدماغ باعتباره موتاً حقيقياً أو المعارض له باعتباره موتاً غير حقيقى.

٥٢- تؤيد ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامى فى أنه يشترط للحكم بالموت شرطان:

أ- توقف القلب والتنفس.

ب- موت الدماغ.

٥٣- لم يقر القانون المصرى الموت بدافع الشفقة، أو موت الدماغ.

٥٤- اتفاق الفقهاء، على أن من يعتمد ترك إنقاذ معصوم، حتى الموت وهو يعلم أنه إن لم ينقذه سيموت وكان قادراً على إنقاذه يعد قاتلاً عمداً.

٥٥- حرّم الفقه الإسلامى والقانون المصرى كل الجرائم التى تقع مساساً بسلامة الجسم وأعضائه وظلها بالحماية الجنائية.

٥٦- تحريم استقطاع أى عضو من أعضاء الإنسان لآخر استناداً إلى الضرورة العلاجية، والتجريم وارد قطعاً فى الفقه الإسلامى والقانون.

٥٧- جواز إجراء التجارب العلاجية التى يقصد بها العلاج للمريض باستخدام الوسائل الحديثة إذا أخفقت الوسائل العادية.

٥٨- حرمت الشريعة الإسلامية إجراء تجارب غير علاجية، على جسم المريض لأنه إلقاء لنفس مصونة فى التهلكة.

٥٩- الرضا والإذن بالقتل أخذ به بعض فقهاء الشريعة الإسلامية، ورتبوا على أثر ذلك تخفيف العقوبة، وجعلوا الرضا سبباً من أسباب سقوط القصاص، بينما لم يأخذ به البعض فأوجب القصاص والدية، وسلك هذا فقهاء القانون فأقروا بعدم إباحة القتل لمجرد

الأذن أو الرضا به، وأن ذلك الرضا لا يمحو الجريمة ولا يرفع العقاب، وجعلوا الأذن والرضا عذراً مخففاً.

٦٠- الأذن والرضا بالاعتداء على ما دون النفس، إذا ترتب عليه سقوط حق الله تعالى، فإن هذا الإذن لا أثر له وذلك لأن حق الشخص على أعضائه حق منفعة وليس حق ملكية.

٦١- يمثل رضا المجنى عليه، في القانون في جرائم الاعتداء على سلامة الجسم أثر، حيث يترتب على وجود الرضا في بعض الأحوال، إزالة الوصف التجريمي عن الفعل أو رفع الصفة التجريبية عنه.

٦٢- المشوه خلقياً: هو الذي لحقت به بعض التشوّهات الخلقية التي تخرجه عن عداد الأسوياء في المجتمع من بنى جنسه.

٦٣- ترجع أسباب التشوّهات الخلقية إلى:

١- عوامل وراثية.

٢- عوامل بيئية.

٣- عوامل مشتركة.

٦٤- مصير الأجنة التي بها التشوّهات خلقية:

١- ثلث الأجنة التي بها تشوّهات خلقية يكون مصيرها الإجهاض أو الموت قبل الولادة أو أثناء أو بعدها مباشرة.

٢- ثلث الأجنة يخرج إلى الحياة وبه تشوّهات يفيد في بعضها العلاج الجراحي والطبي وفي الأكثرية لا تجدى المعالجة ويستمر الطفل المشوه في الحياة.

٣- الثلث الباقي من الأجنة يحيا حياة مقبولة ومنتجة على الرغم من وجود بعض الخلل الخلقي في تكوينهم.

٦٥- التوأم الملتصقة تمثل نوعاً من التشوّهات الخلقية وهي تنقسم إلى نوعين:

الأول: التوأم غير المتشابهة وعقل ٣٠ %.

الثاني: التوأم المتشابهة وتمثل ٧٠ %.

٦٦- التصادق التوأم يحدث من امكان مختلفة مثل:

- التصاق من ناحية الرأس.



- التصاق من ناحية الصدر.
- التصاق من ناحية الظهر.
- التصاق من ناحية العجز.
- ٦٧- لا يوجد في التوأم الملتصق مولود له قلبان.
- ٦٨- أهم وسائل لتشخيص الجنين وهو في طن أمه:
- التصوير الصوتي للجنين، ومناظرة الجنين داخل الرحم.
- ٦٩- من طرق دفع وتجنب التشوهات الخلقية ما يلي:
- ١- إجراء الفحوصات الطبية قبل الزواج.
- ٢- وضع الحوامل تحت الرعاية الصحية من بداية الحمل.
- ٣- المباشرة بين الولادات.
- ٧٠- المقصود بالعامة التي تدخل في دائرة التشوه الخلقي، أى قصور يطرأ على أى حاسة من الحواس الخمس، وإصابة الجسم بتشوهات أو أمراض تضعف من مقاومة الجسم، أو من قدرة أعضائه على القيام بوظائفها المضادة، شريطه أن تحدث هذه الأمور منذ الولادة.
- ٧١- بداية الجنين، تكون منذ اللحظة التي يلتقى فيها الحيوان المنوى بالبويضة، ويكتب لها الاستقرار والتعلق بجدار الرحم أى بعد أسبوع واحد من التلقيح.
- ٧٢- إن الجنين قبل الأربعين يوماً الأولى له حياة، هى حياة النمو والتكاثر، وهى حياة النطفة الملحقة [ الزيجوت ].
- ٧٣- ان مرحلة النطفة، والعلاقة، والمضغة، والعضلات، كلها تكون فى الأربعين يوماً الأولى.
- ٧٤- سبق القرآن الكريم، العلم الحديث فى تحديد مراحل تطور الجنين فى بطن أمه، وهذا السبق آية من آيات المعجزة القرآنية الخالدة.
- ٧٥- أن الروح تنفخ فى الجنين بعد مرور مائه وعشرين يوماً، وهذا ما اكتشفه الطبيب الأمريكى "كورين" مصداقاً لما جاءت به الأحاديث النبوية الشريفة.
- ٧٦- للإجهاض أسماء متعددة منها: الإزلاق، الإسقاط، الإملاص، الإسلاص، الطرح.

٧٧- ليس بين المفهوم اللغوي والشرعي والطبي، للإجهاض اختلاف جوهري، وهو يتعدد وفقاً للظروف والملازمات.

٧٨- للإجهاض أضرار خطيرة تتعلق بموت الأجنة وحياة الأمهات وصحتهن.

٧٩- الإجهاض في الإسلام، حرام من حيث المبدأ، ولكن يجوز الإجهاض خلال الأربعين يوماً الأولى من الحمل إذا تأكد الأطباء أن الجنين مشوه تشويهاً كاملاً.

٨٠- يختلف فقهاء القانون في حكم الإجهاض فمنهم من يبيحه ومنهم من يعده قتلًا ومنهم من ذهب إلى أنه دون القتل في العقوبة.

٨١- يترتب على الإجهاض إذا تم بصورة غير مشروعة وكان جنائياً مسئولية المتسبب فيه، بأي وسيلة كانت، حتى ولو كانت غير مباشرة، كالتخويف والتجويع ونحوه، لكن يشترط في الوسائل غير المباشرة علم المتسبب بالجمل وتقديره في تدارك السبب.

٨٢- لا يعرف المشرع المصري الإجهاض لأسباب مرضية خاصة بالجنين، على عكس كثير من التشريعات المقارنة كالشريع الفرنسية، مثلاً الذي أقر الإجهاض لأسباب ودوافع مرضية.

٨٣- الأصل في الإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين هو التحريم، وأن التحريم يتدرج حسب مراحل الجنين، ففي مرحلة الأربعين يوماً الأولى يكون التحريم أخف من المرحلة التي بعدها، ولهذا يستثنى منه، حاله الضرورة الواقعة أو المتوقعة كحاله فردية مثل اكتشاف بعض الأمراض المستعصية أو التشوهات الخلقية في الأجنة مبكراً.

٨٤- لا يجوز أن يبنى على الحالات الفردية التي يمكن القول فيها بالجواز بالنظر إلى كل حاله دعوة عامة لهذا الأمر، أو بتنظيم معين لأن فيه مناقضة لمقاصد الشريعة، وإهدار لحق الأجنة في الحياة واعتراضاً على حكم الله.

٨٥- لا يجوز الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين، لأي دافع من الدوافع إلا في حاله واحدة، وهي ما إذا تعارضت حياة الأم مع حياة الجنين، وكانت الحالة واقعة فعلاً ولم يمكن إنقاذ حياتهما، فترجح حياة الأم لأنها أصلية، ولما يترتب على موتها من الآثار.

٨٦- يجوز إسقاط الجنين المشوه تشوهاً خلقياً، إذا كان التشوه شديداً، وغير عاقل للعلاج وذلك من خلا لجنة طبية مأمونة، ما دام الأمر قبل مرور "١٢٠ يوماً" على بدء الحمل.

كما لا يجوز التخلص من شخص لخلل فيه كالعمى والعتة إذ يمكن الانتفاع بهما في مجالات لا يستطيع غيرهم عليها حيث تبين أن القاصرين والبلهاء لا يضيقون ذرعاً بالأعمال التي تحتاج إلى الصبر الطويل كالأعمال اليدوية ومراقبة الحظائر.

٨٧- يجوز قطع الأعضاء والأجزاء الزائدة من جسم الآدمي متى وجدت الحاجة الداعية إلى ذلك كالأصابع الزائدة والسلعة، فإن لم توجد حاجة ضرورية يحرم القطع والإزالة.

٨٨- يجوز الثقب، الضروري والملح كما في ثقب الفرج المسدود ويجوز ثقب آذان النساء للحلى على أصح أقوال أهل العلم.

٨٩- يشرع للأطباء الرجوع إلى ولي الأمر أو الجهة المفوضة من قبله لأخذ الموافقة على الجراحة الخطيرة كما قرره الإمام مالك.

٩٠- يترتب موجب المسؤولية على الأطباء الضمان والقصاص فيما يلي:

أ- الضمان: في حالة ما إذا كان الأطباء عالمين بالمهنة وتقيّدوا بأصولها ولكن لم يأنّ لهم المريض ولا وليه ولا السلطان بفعلها على أصح الأقوال عند أهل العلم.

ب- القصاص: يترتب على ثبوت قصد العدوان من الطبيب، سواء تعلّق بالنفس أو بالأطراف.

٩١- مشروعية جراحة التجميل المحتاج إليها الإنسان وفقاً للحاجة الداعية إلى فعلها وهي أن تبلغ وترقى إلى مقام الضروريات.

٩٢- يحرم على الأطباء ومساعدتهم فعل جراحة التجميل التحسينية التي لا يوجد فيها دوافع ضرورية ولا حاجية.

٩٣- يشترط للحكم بصحة الأذن أن يكون صادراً ممن له الحق في الأذن، وأن تتوافر الأهلية، وأن يكون مختاراً وأن يشمل الأذن على إجازة الفعل، وأن تكون صيغته صريحة أو قائمة مقام الصريح وأن يكون المأذون به مشروعاً.

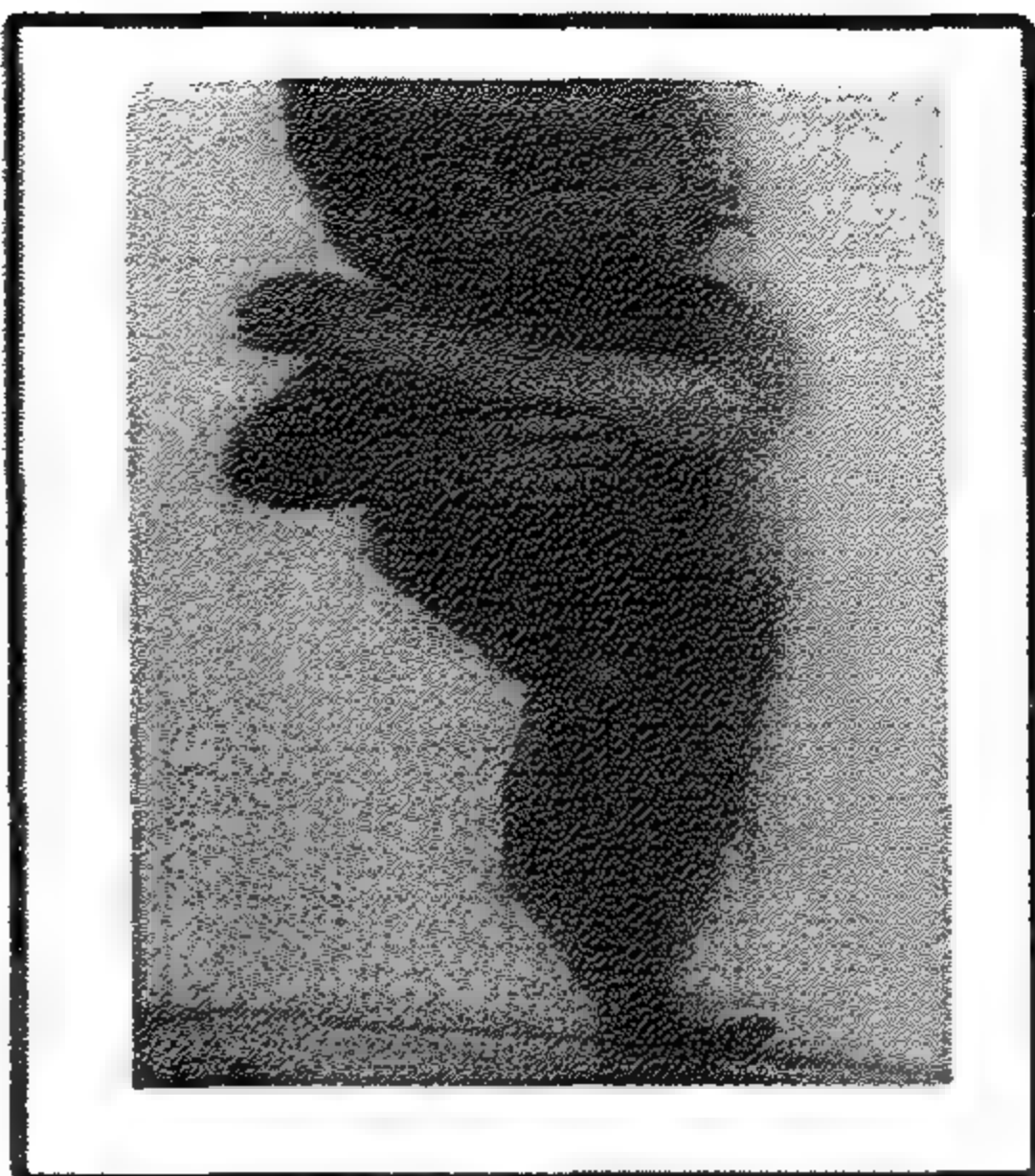
٩٤- شرعية إجراء عمليات الرق والقرن ونحوها من الآفات التي تحتاج إلى الرق والقطع.



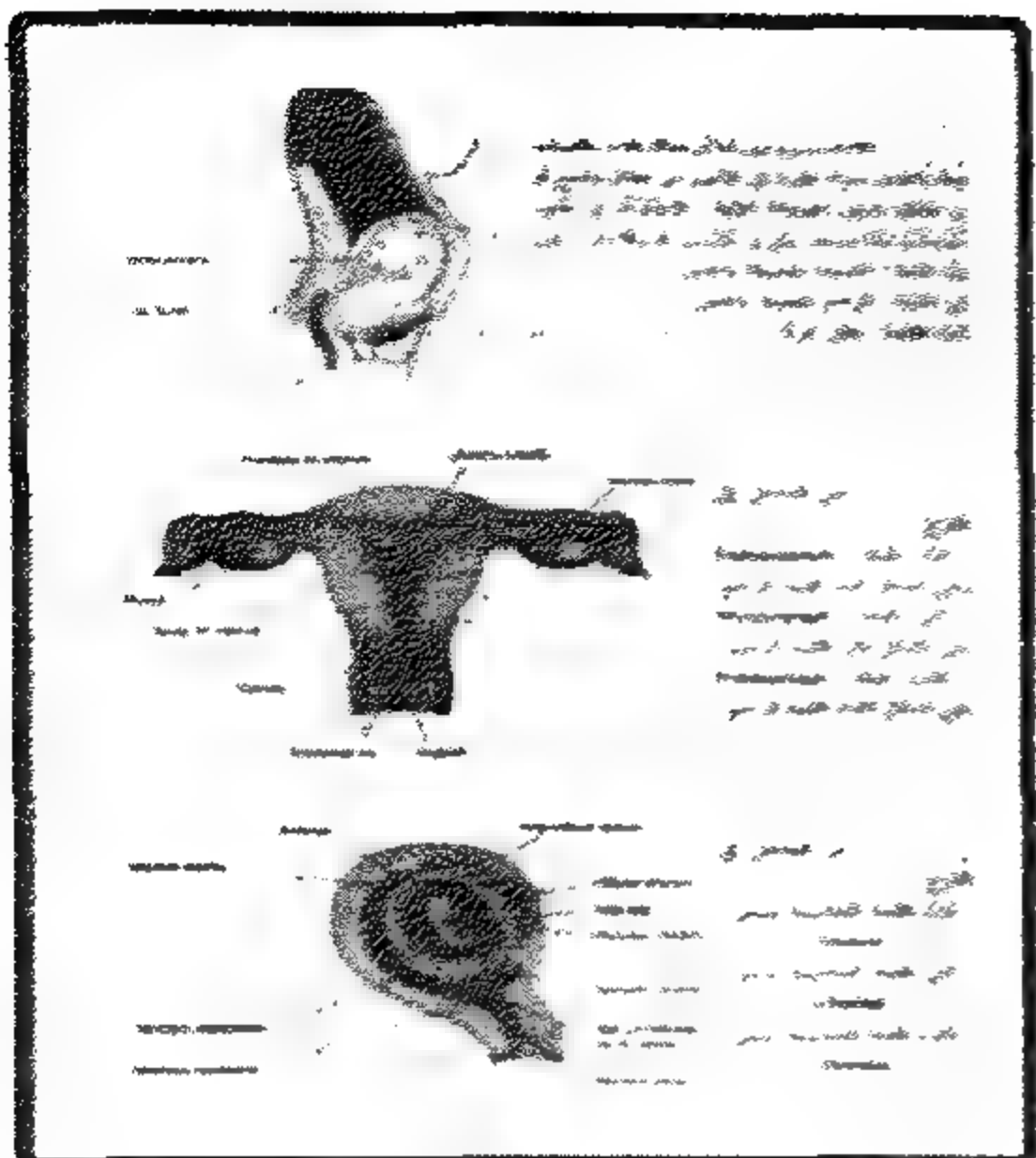
# المحقق المصور



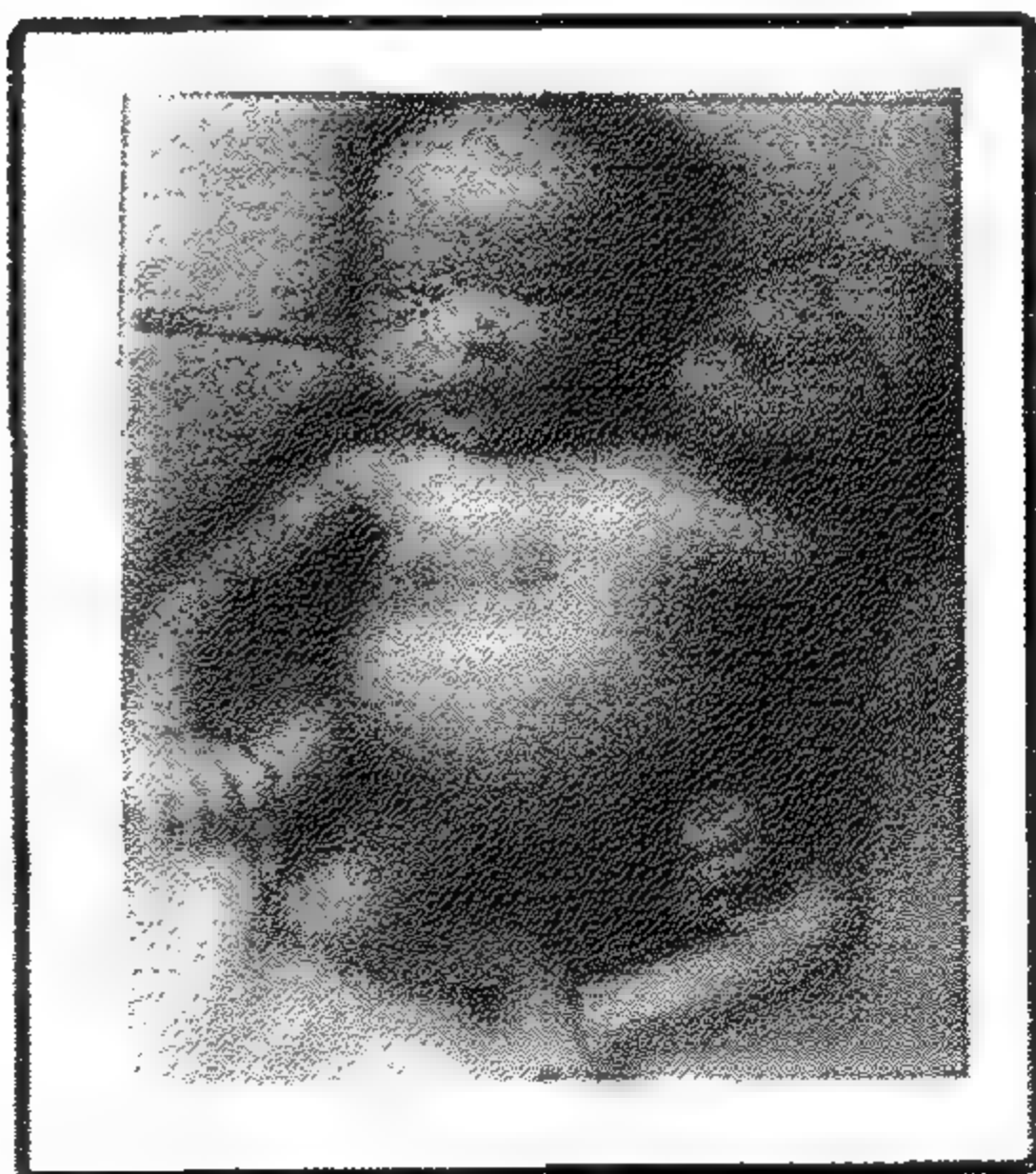




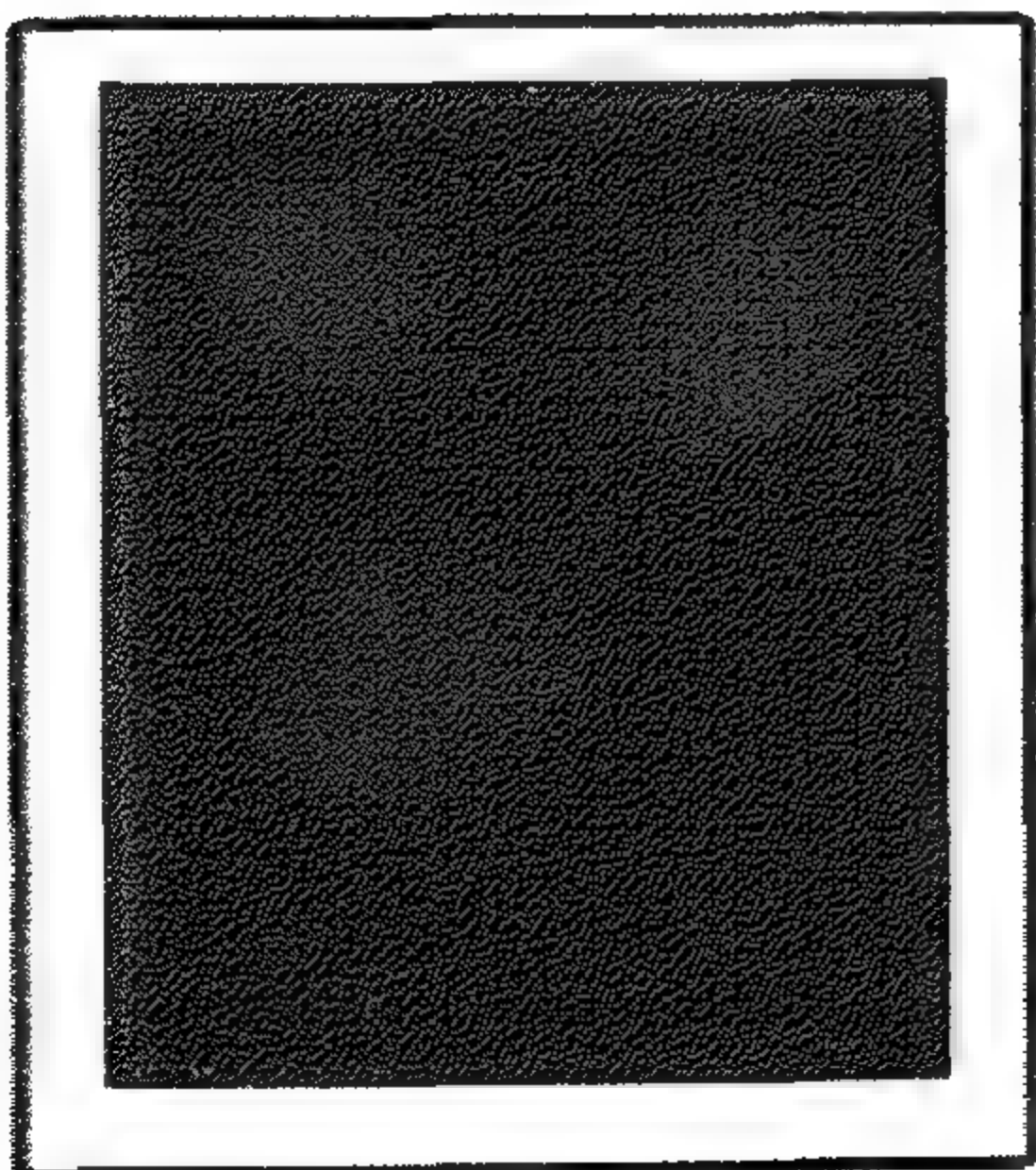
شكل (١)  
المسيخ



شكل (٢)  
الظلمات الثلاث  
المشار إليها في الآية الكريمة



شكل (٣)  
توأم سيامي ذو رأسين



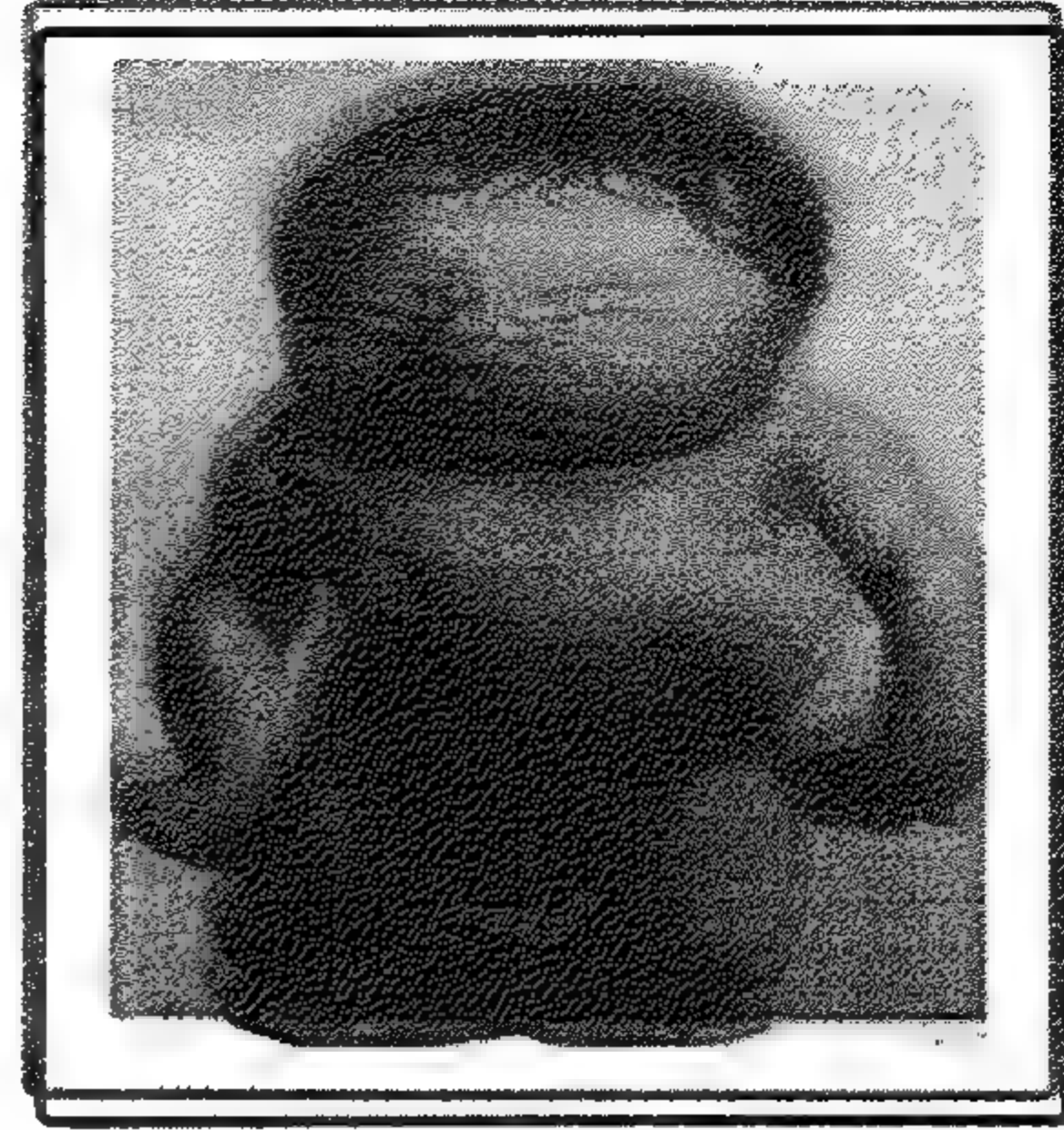
شكل (٤)  
توأم سيامي ذو رأسين





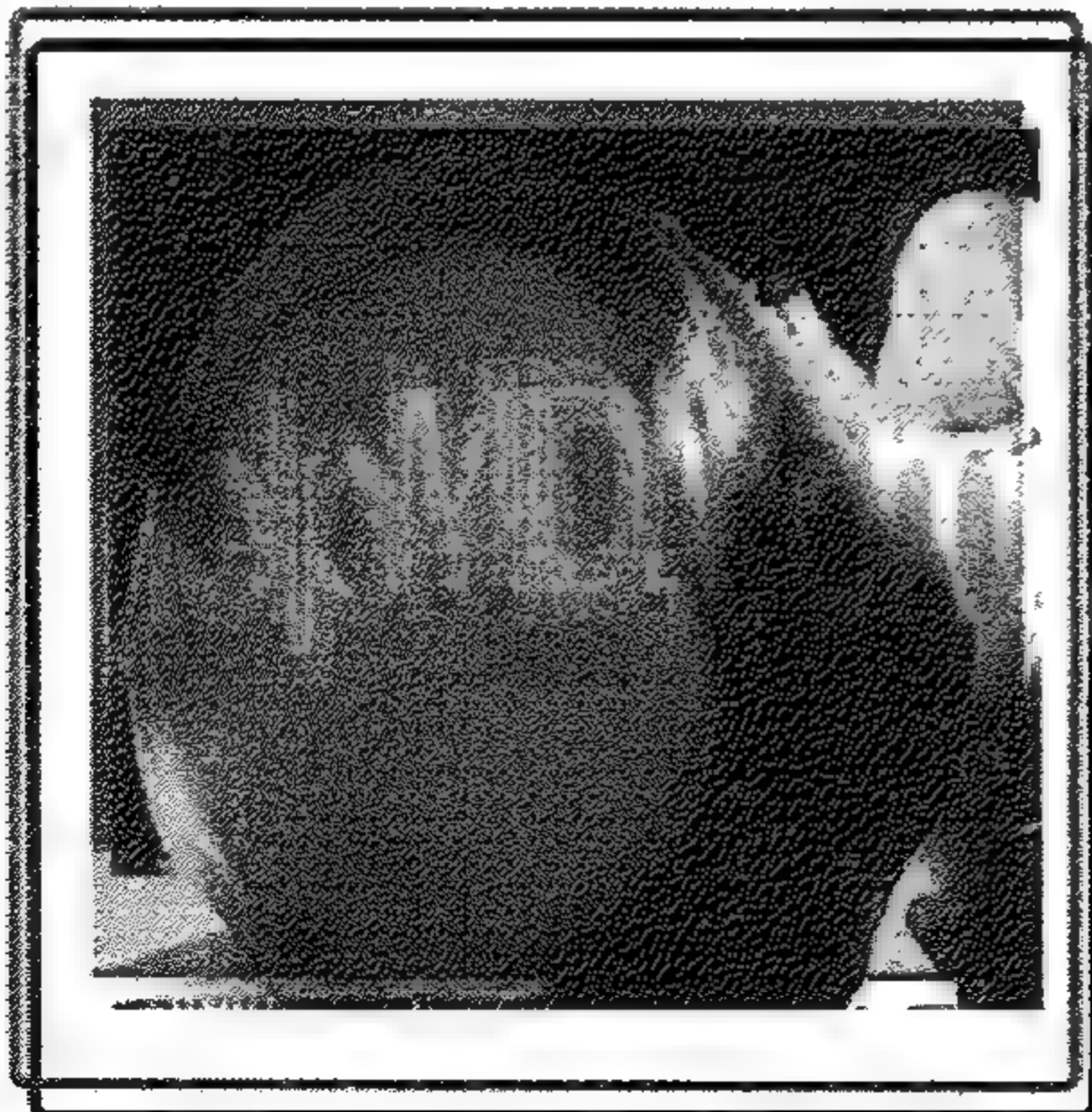
شكل ( ٦ )

الخرع أو الكساح  
أو شلل الاطفال



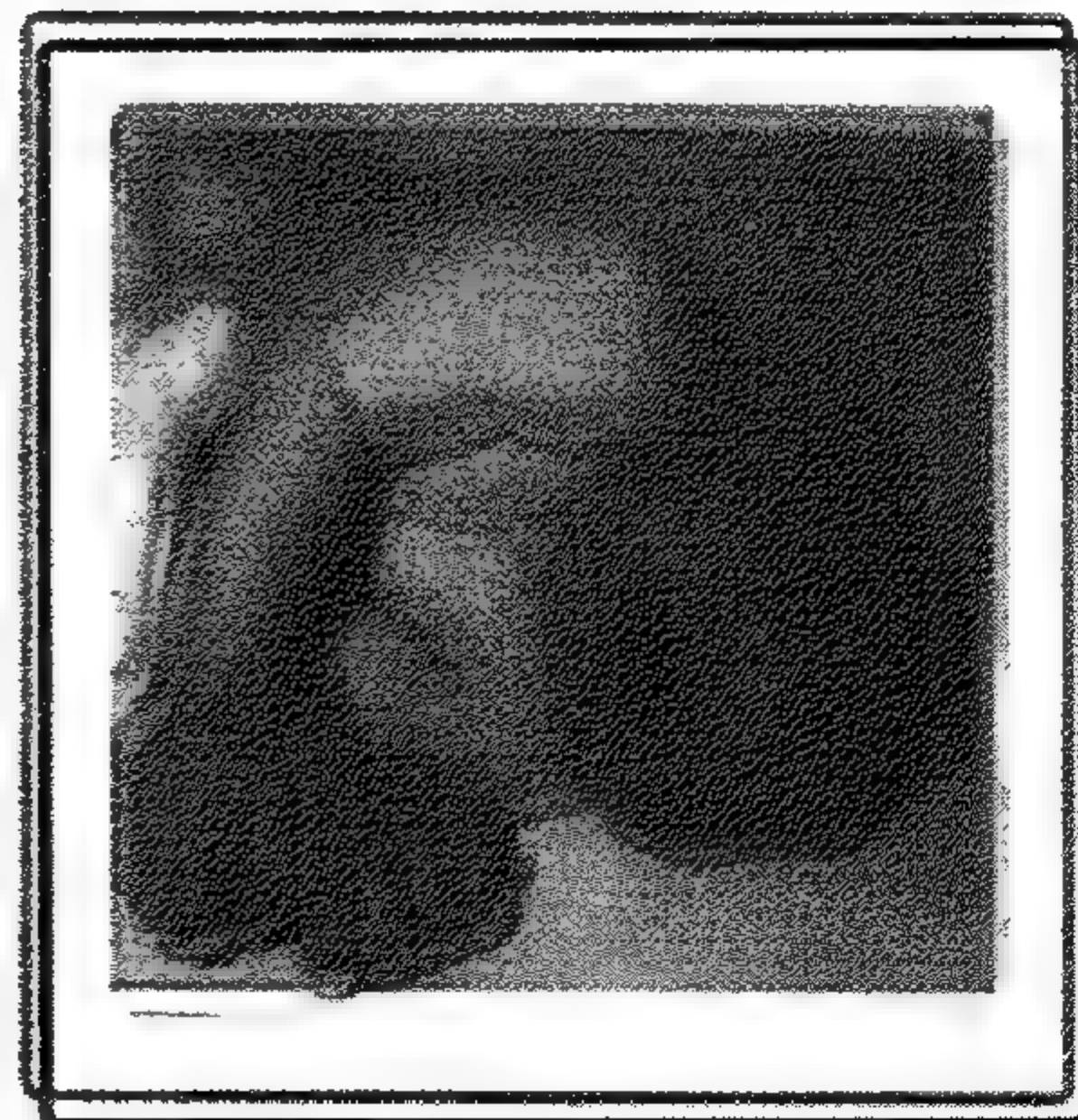
شكل ( ٥ )

صورة لإنسان  
خرج عن عداد الأسوياء



شكل ( ٨ )

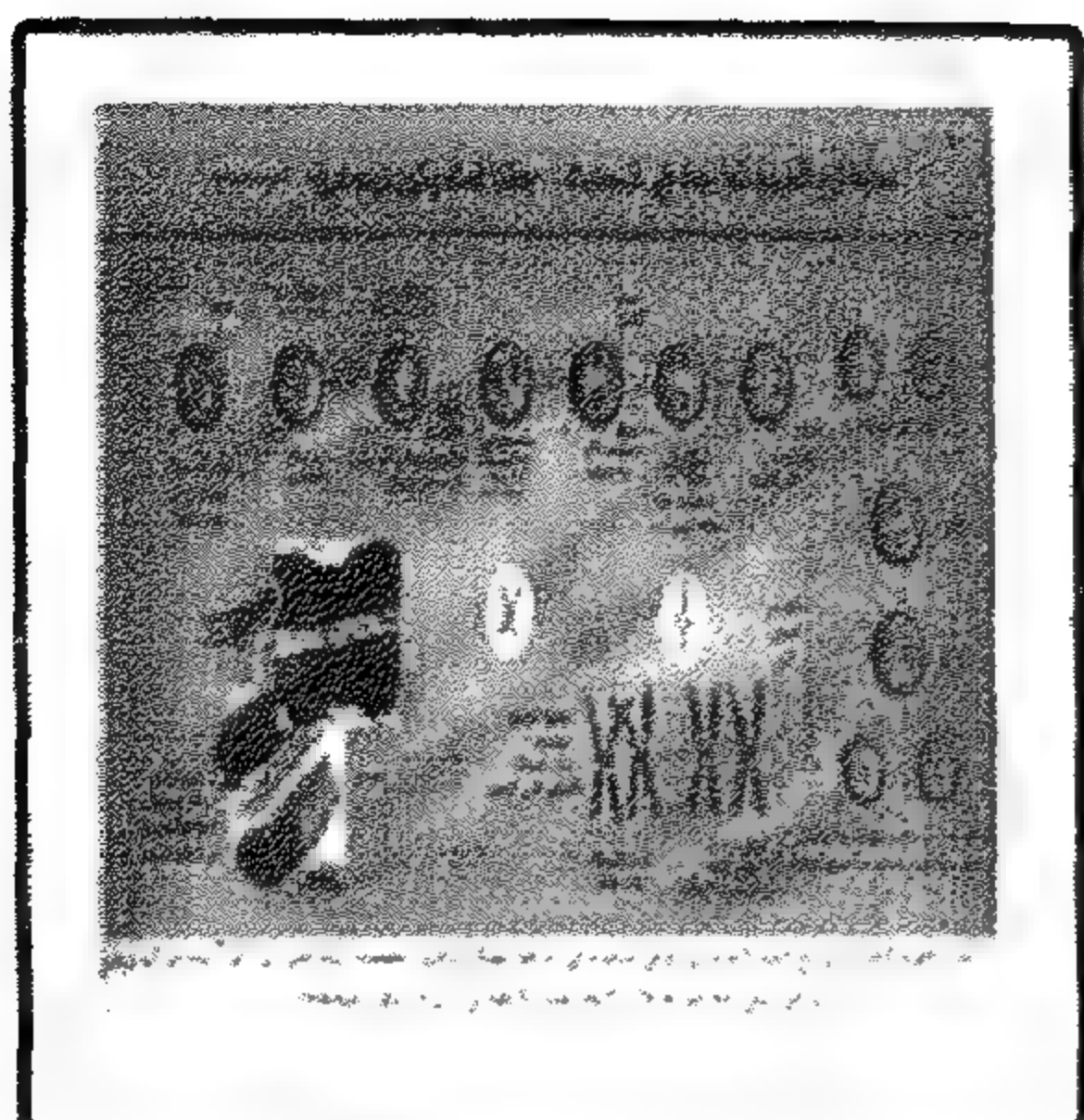
الشق الحركي واستسقاء الدماغ



شكل ( ٧ )

استسقاء في الدماغ

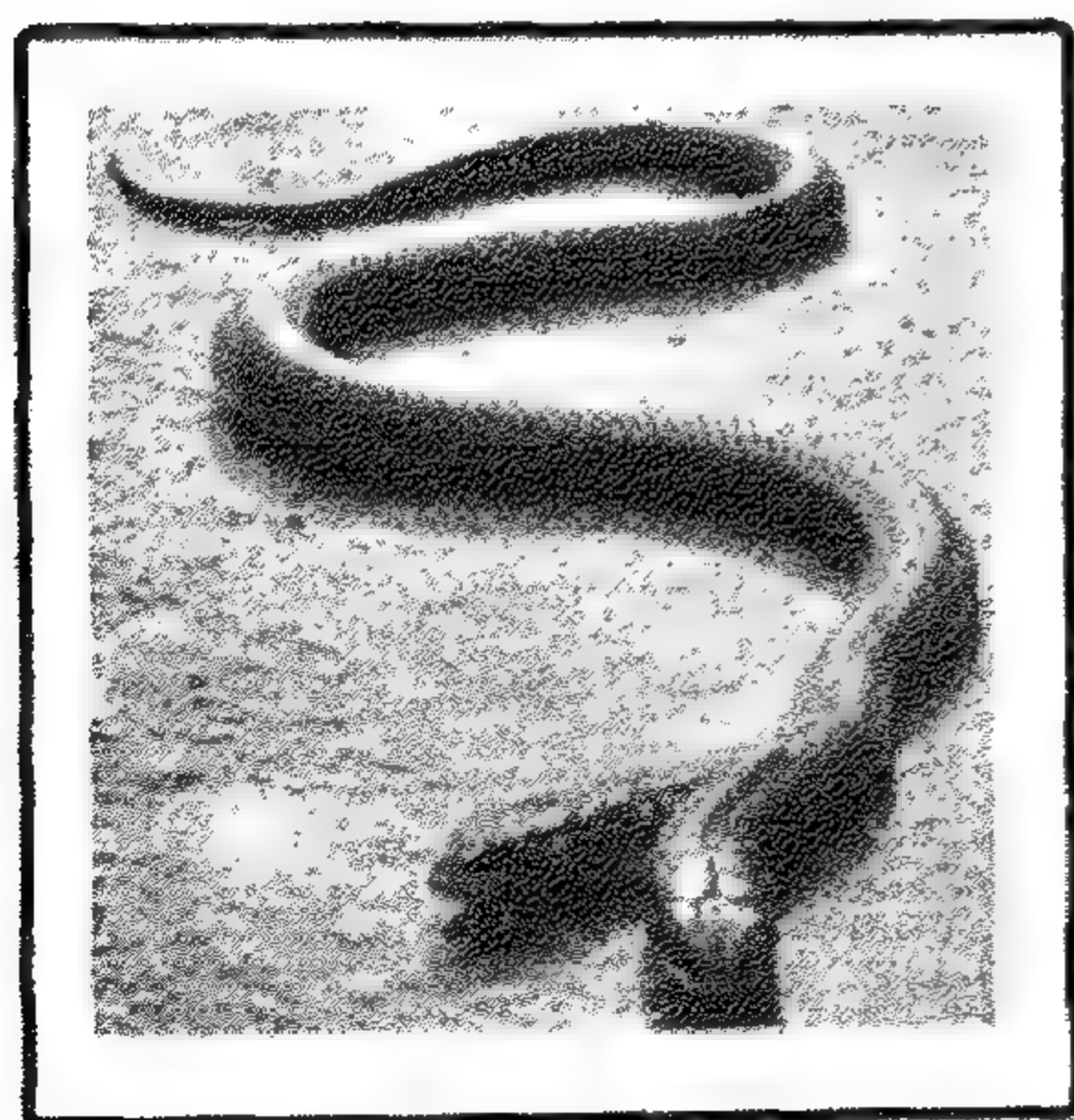




شكل (١٠)  
التشوهات الخلقية  
من خلال العوامل الوراثية



شكل (٩)  
خلع الورك الولادي

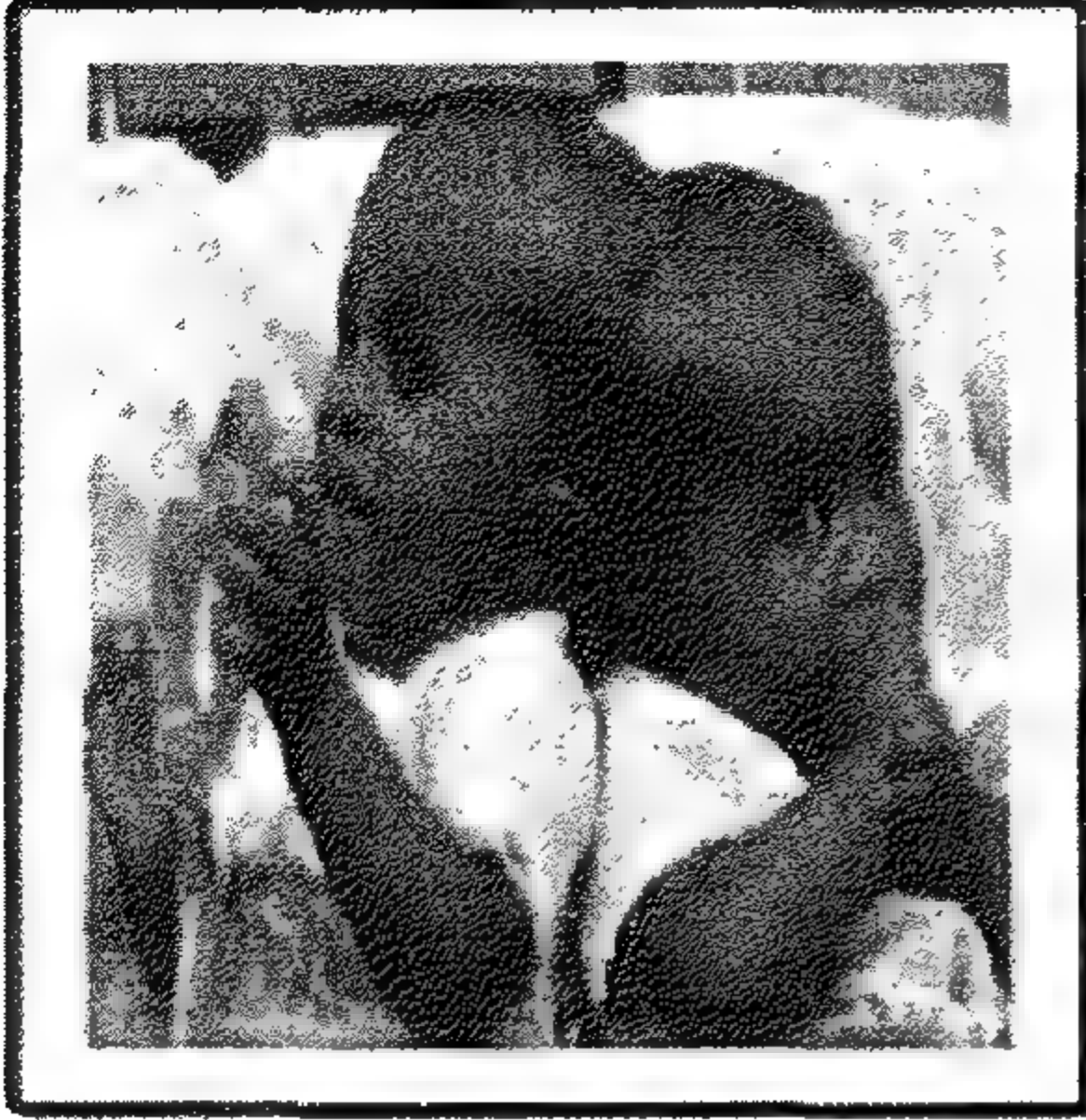


شكل (١٢)  
ظاهرة الالتصاق في الحيوانات

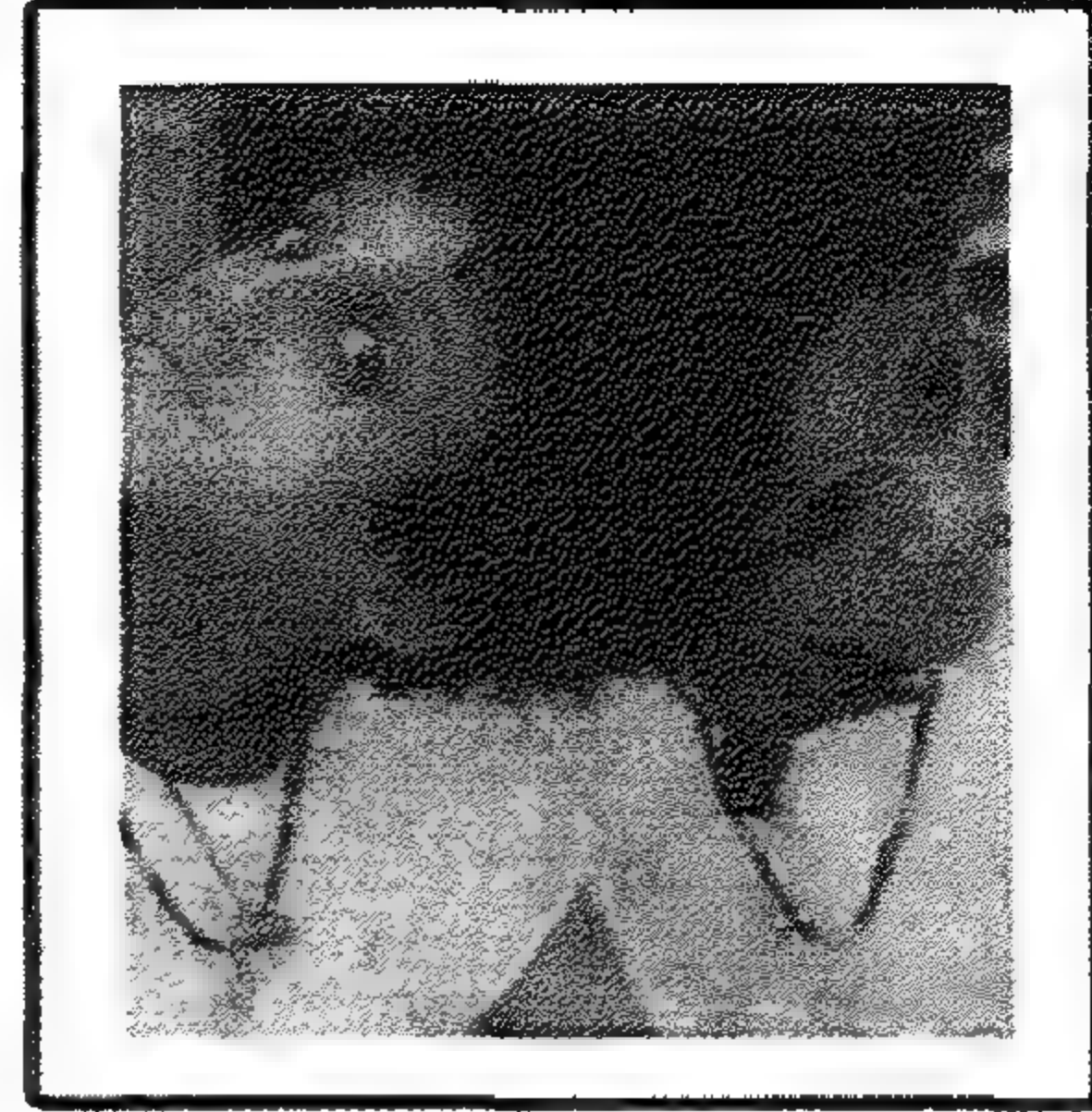


شكل (١١)  
ظاهرة الالتصاق في الحيوانات





شكل ( ١٤ )

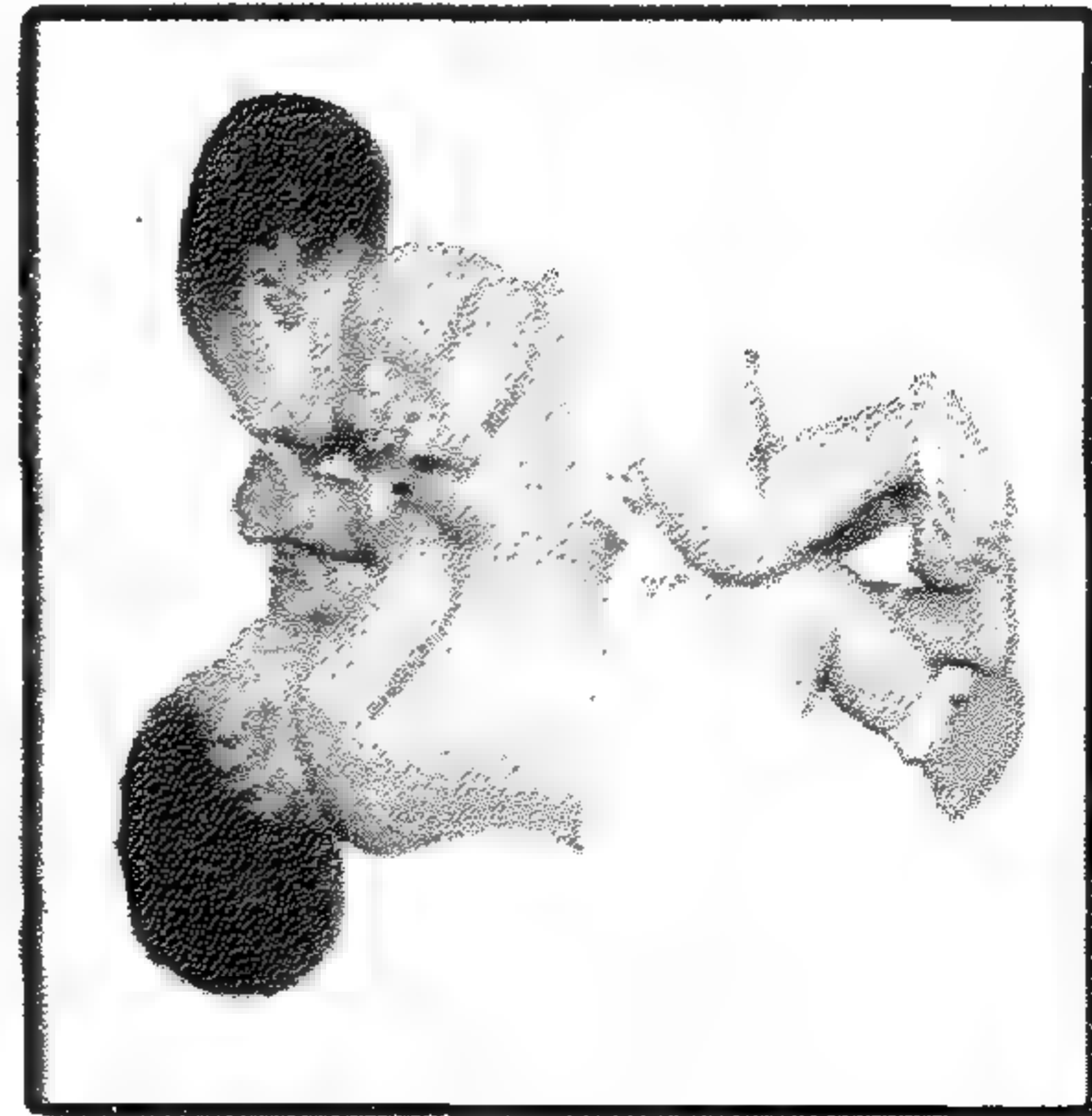


شكل ( ١٣ )

صورتان توضحان حدوث الالتصاق من ناحية الرأس  
ولدت الطفلتان في التاسع من أغسطس/ آب عام 2003  
وحالتهما لا تتكرر إلا بين مليوني مولود  
وقد أجريت لهما جراحات عدة لفصل الرأسين.



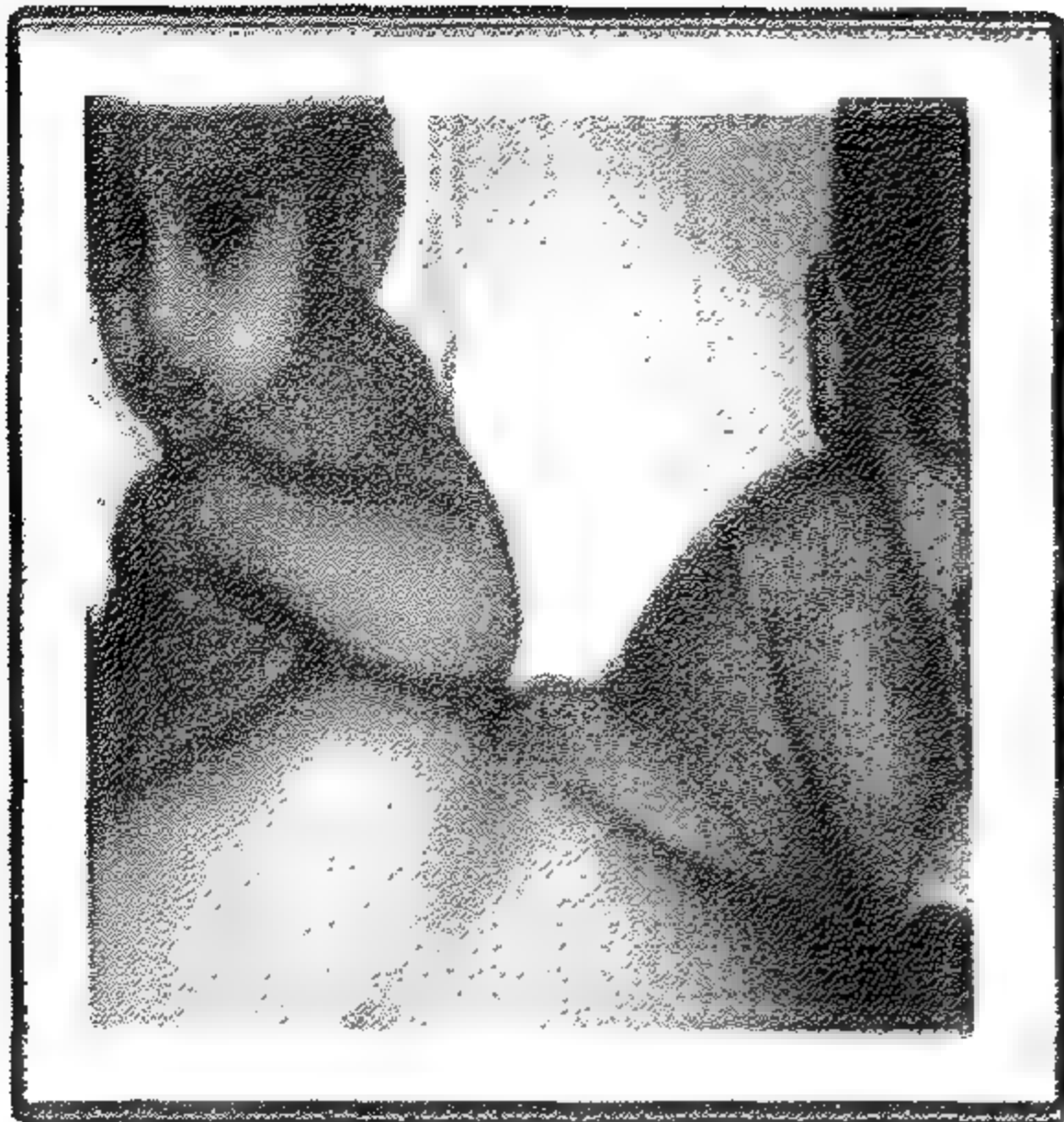
شكل ( ١٦ )



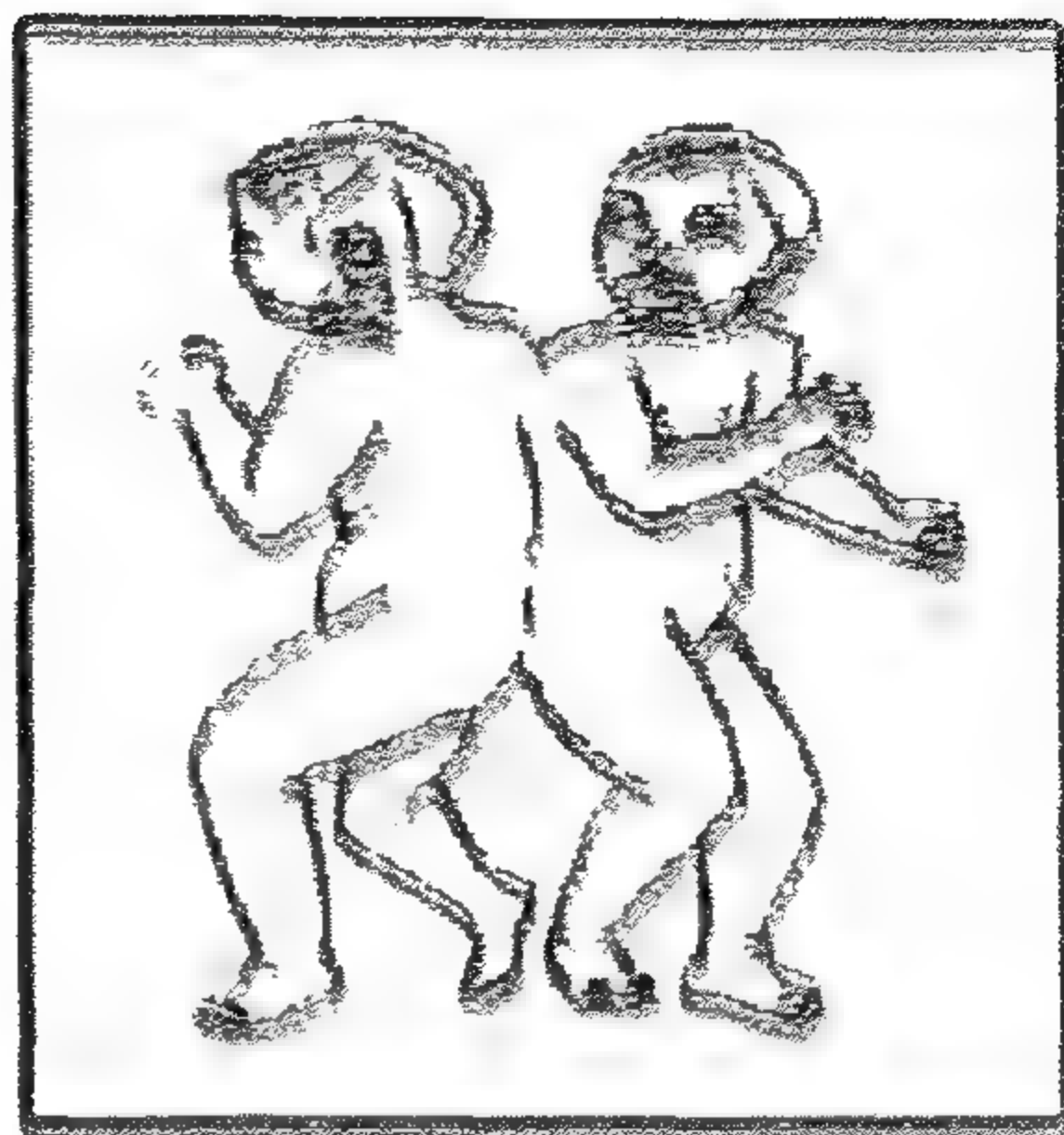
شكل ( ١٥ )

صورتان توضحان الالتصاق من ناحية الصدر والبطن

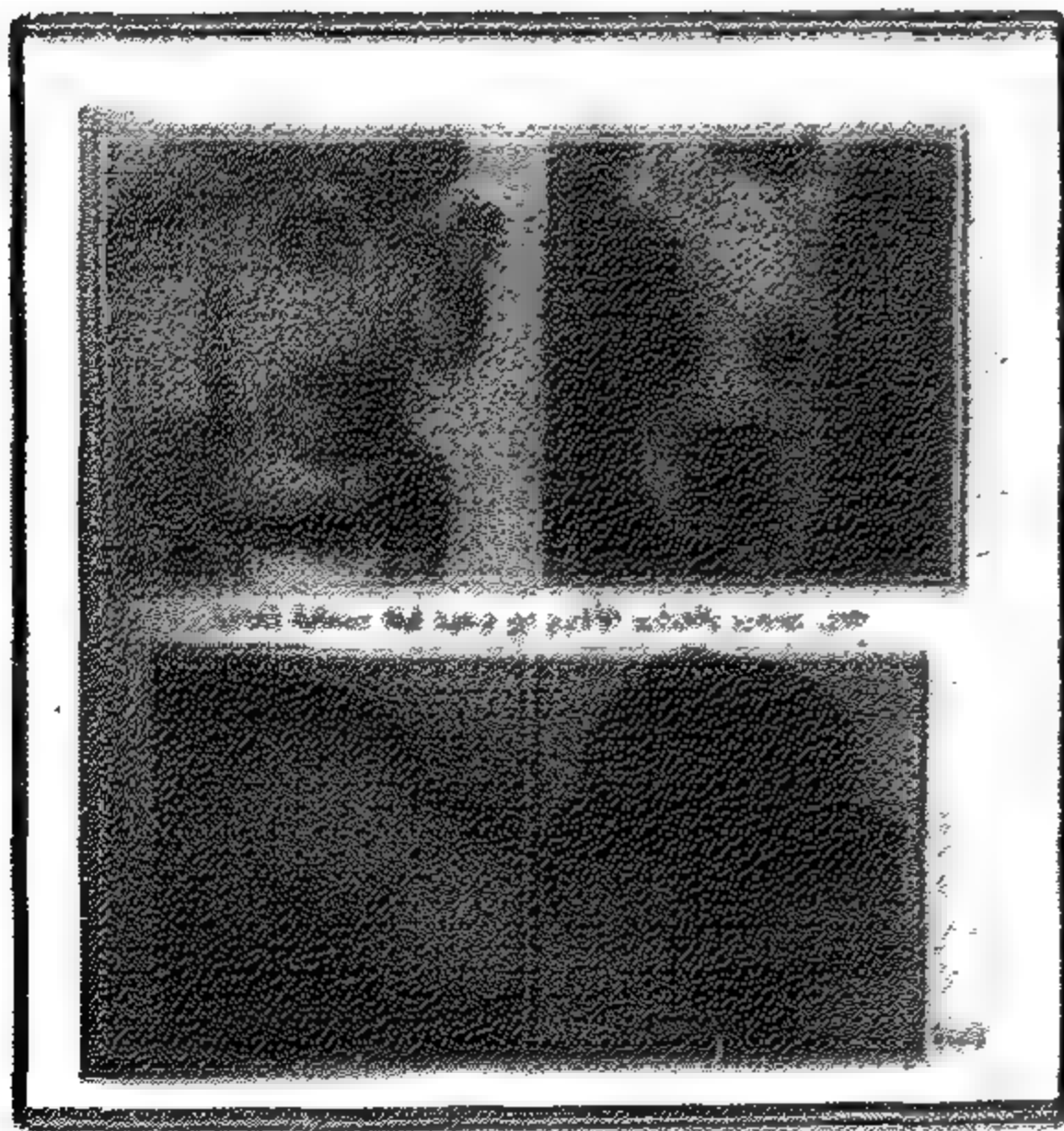




شكل ( ١٨ )  
الالتصاق من العجز



شكل ( ١٧ )  
الالتصاق من الظهر  
وهي حالة نادرة جدا



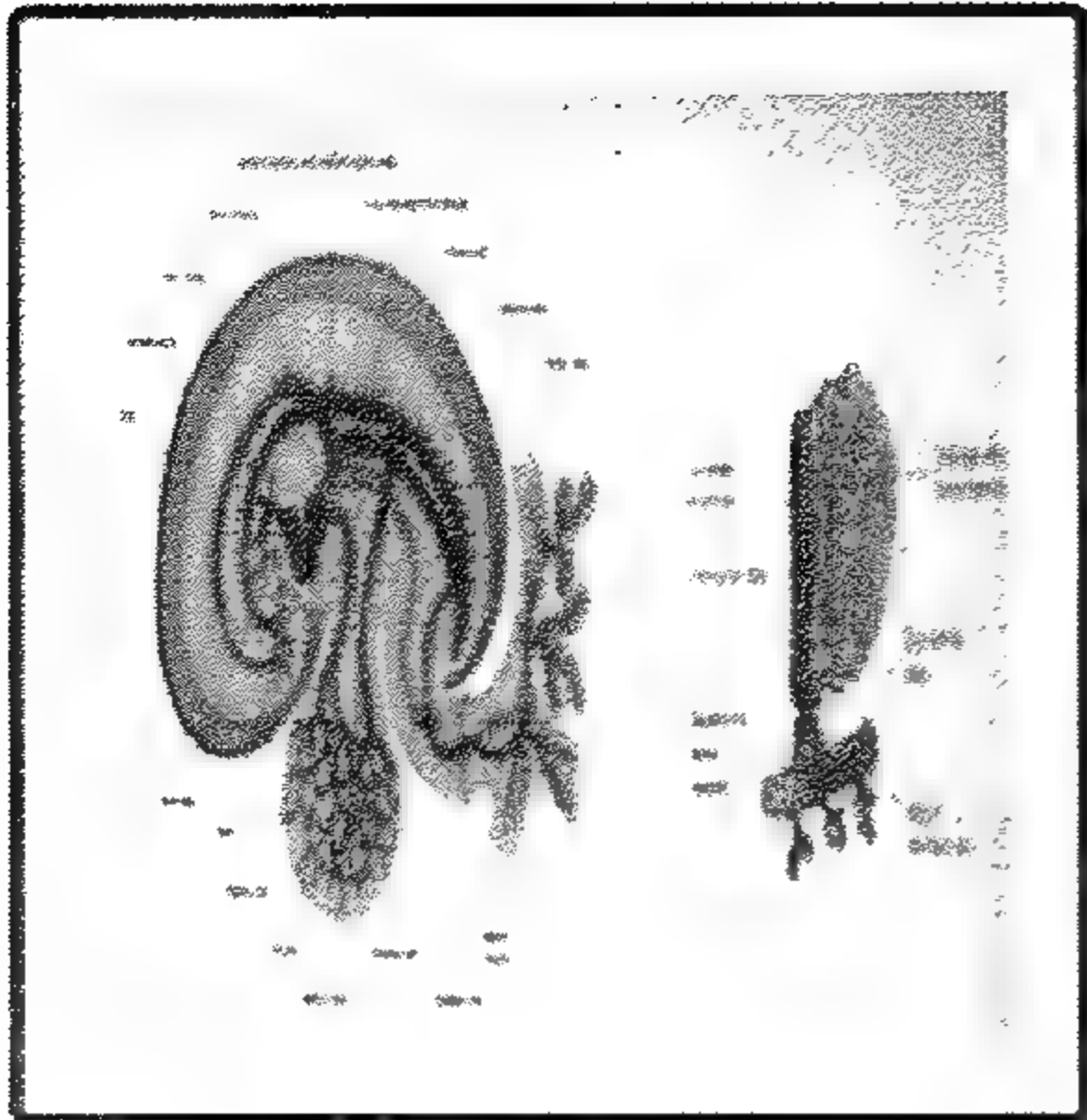
شكل ( ٢٠ )



شكل ( ١٩ )

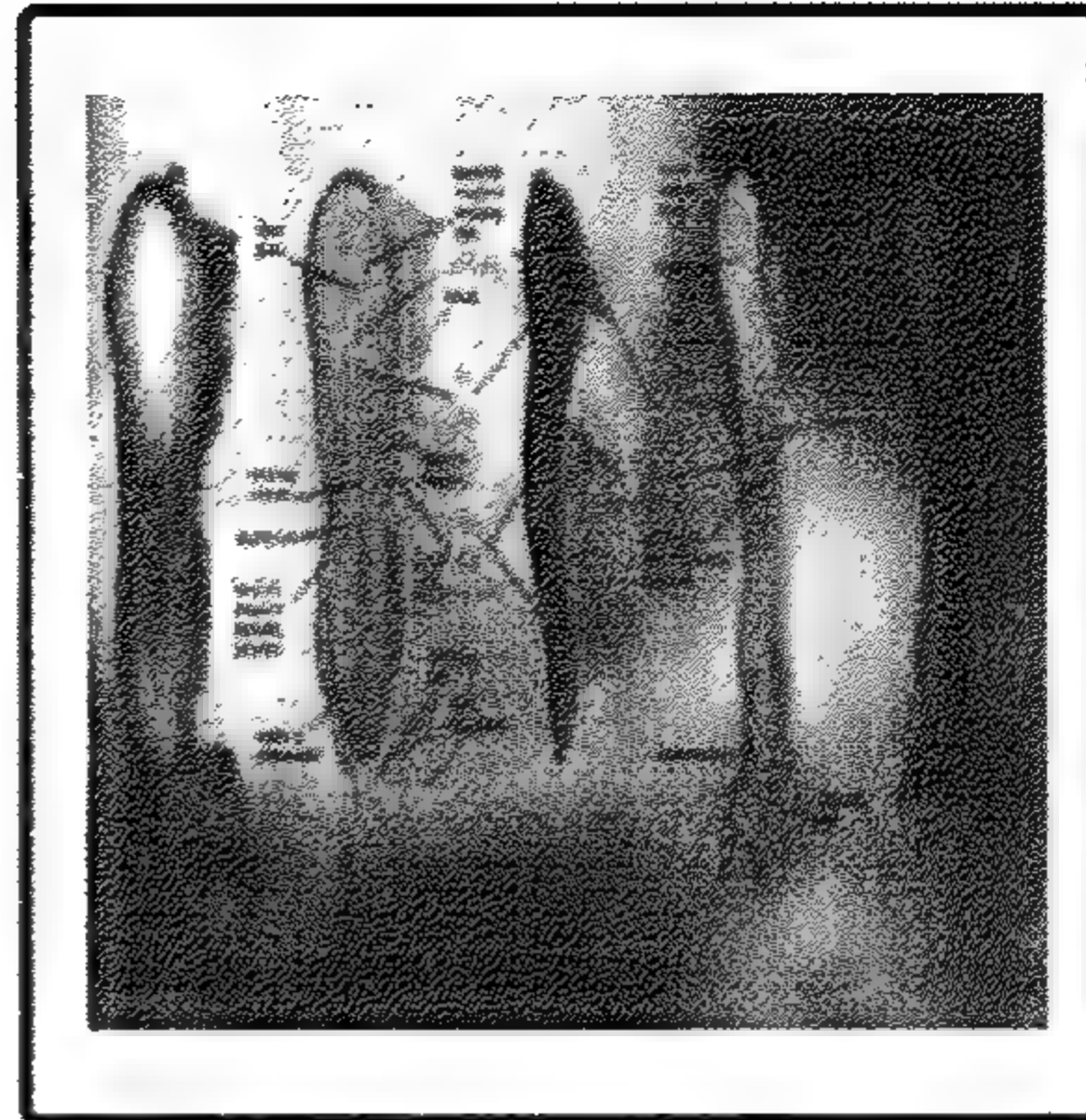
صورتان توضحان أورام الدماغ





شكل ( ٢٢ )

رسم يوضح مراحل حيوان العلقة



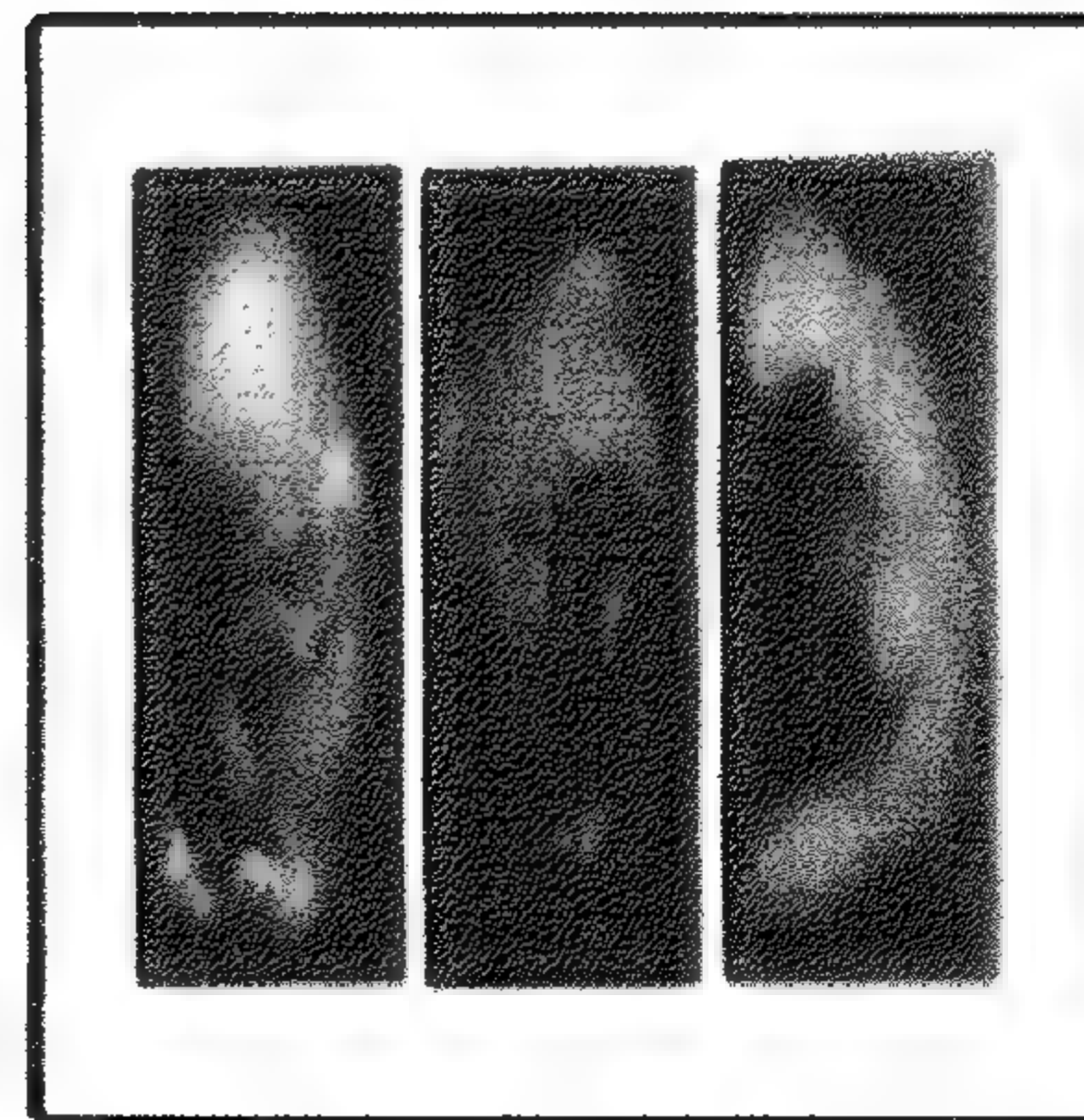
شكل ( ٢١ )

رسم الحيوان العلقة



شكل ( ٢٤ )

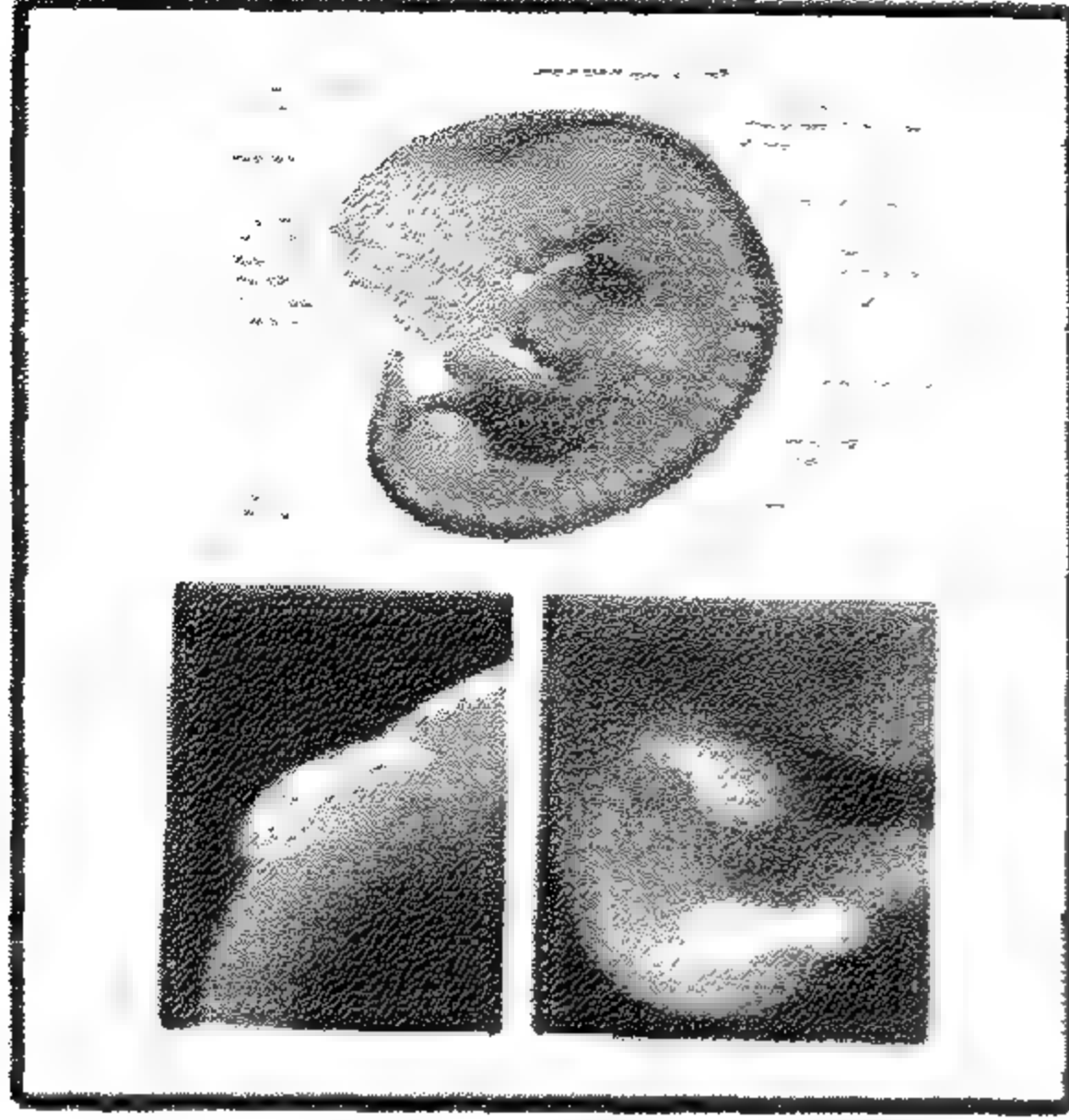
رسم يوضح مظهر المضفة



شكل ( ٢٣ )

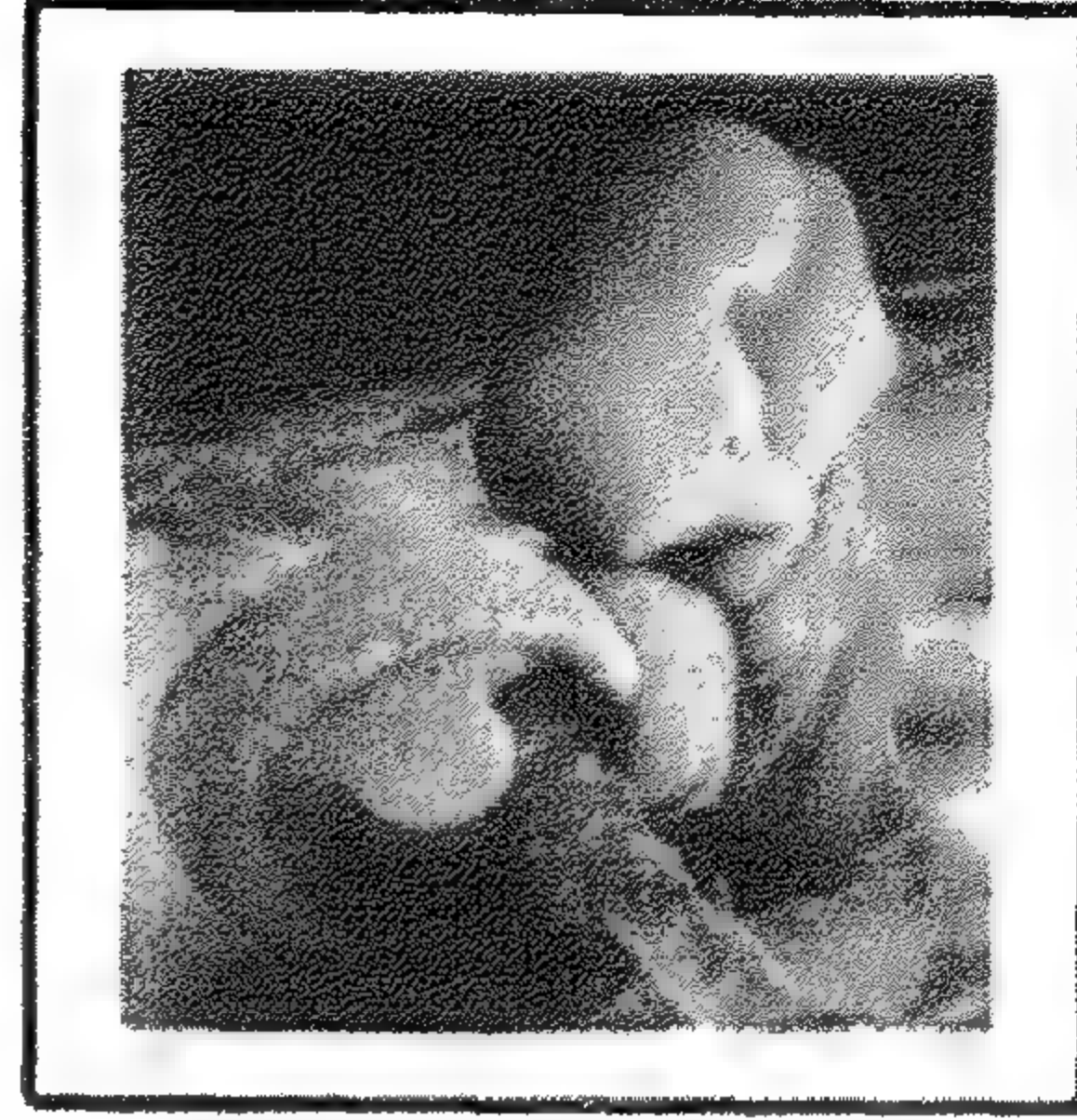
رسم يوضح بداية مرحلة المضفة





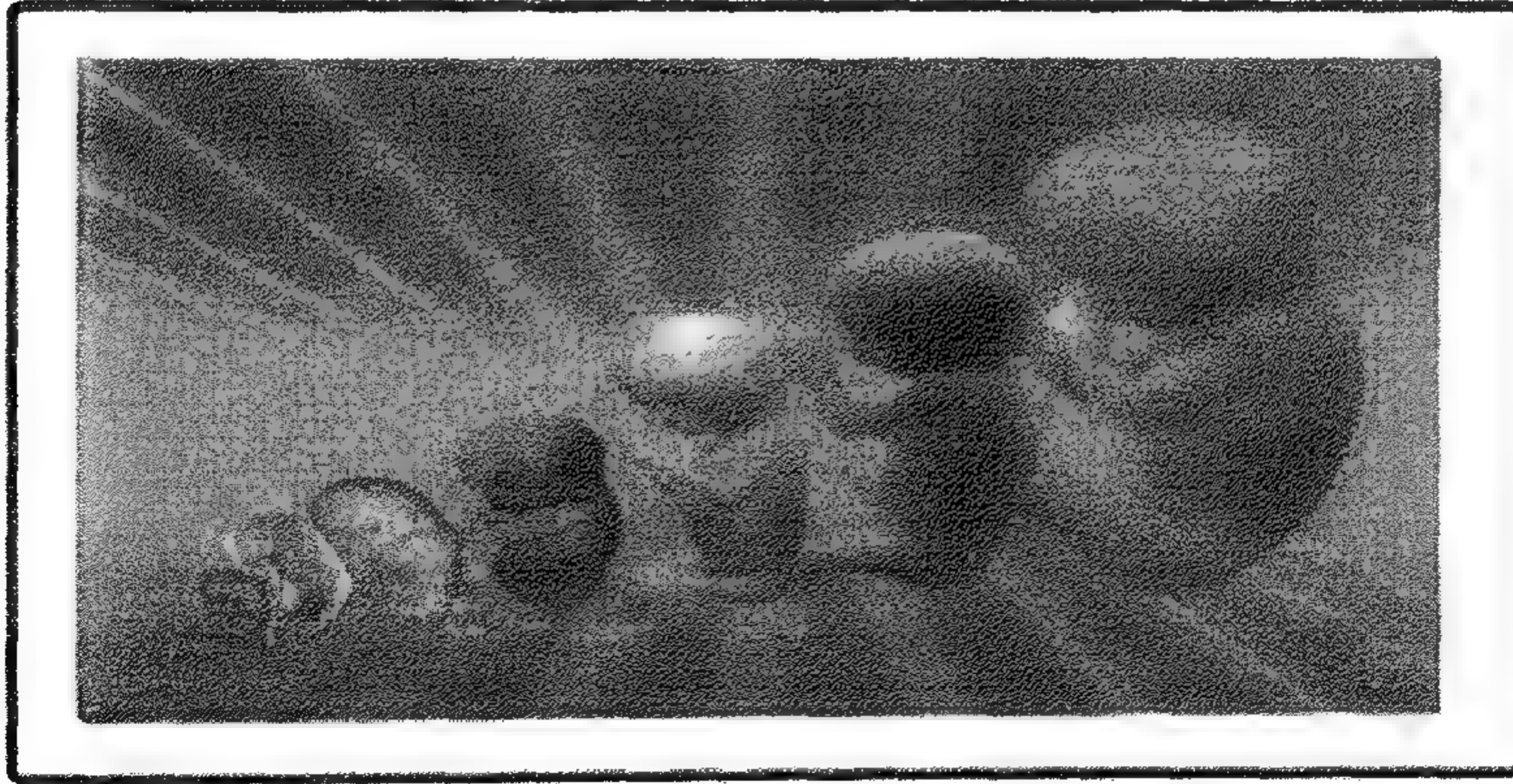
شكل ( ٢٦ )

رسم آخر يوضح اكتمال مرحلة المضغة



شكل ( ٢٥ )

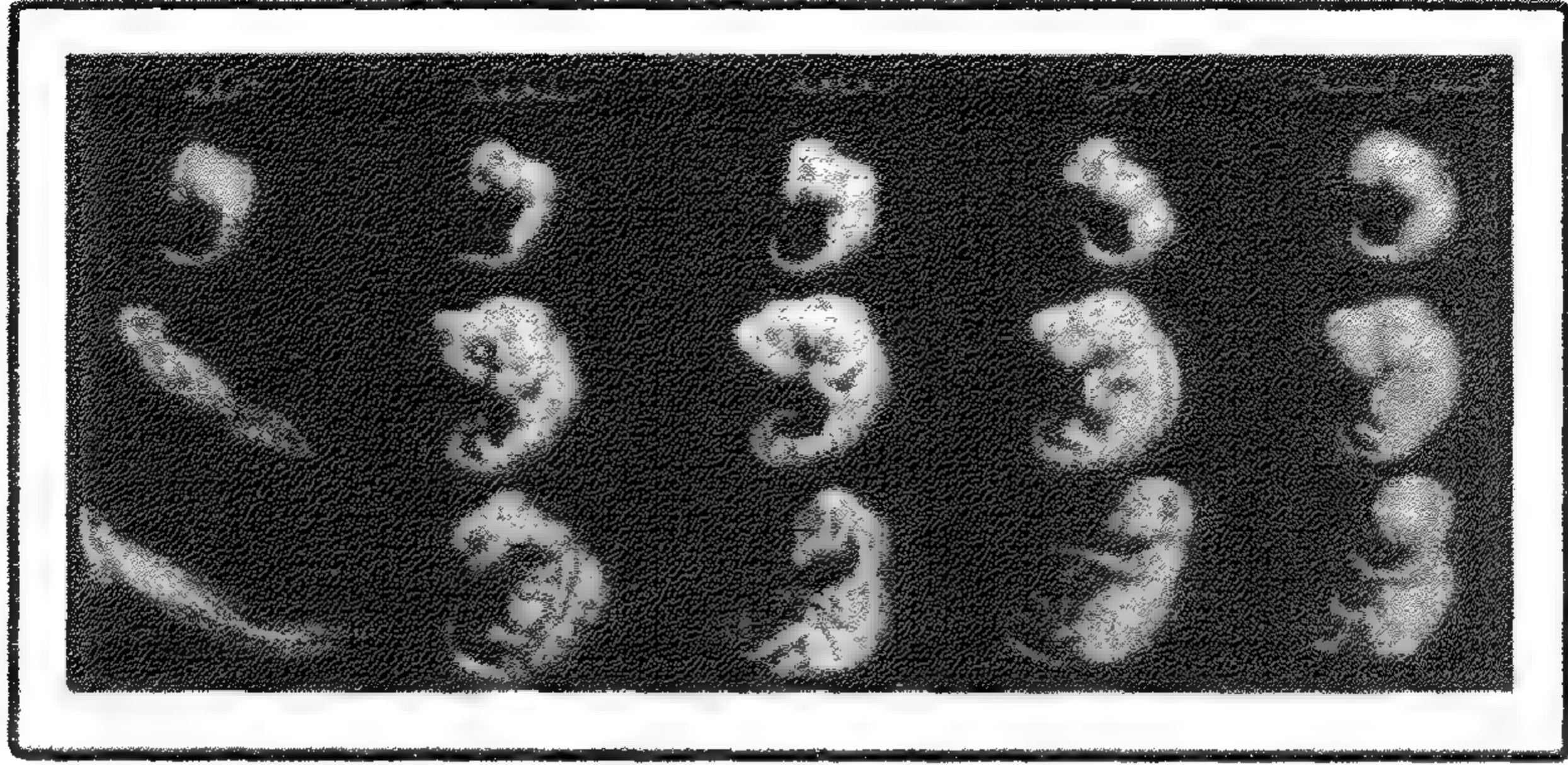
رسم آخر يوضح مظهر المضغة



شكل ( ٢٧ )

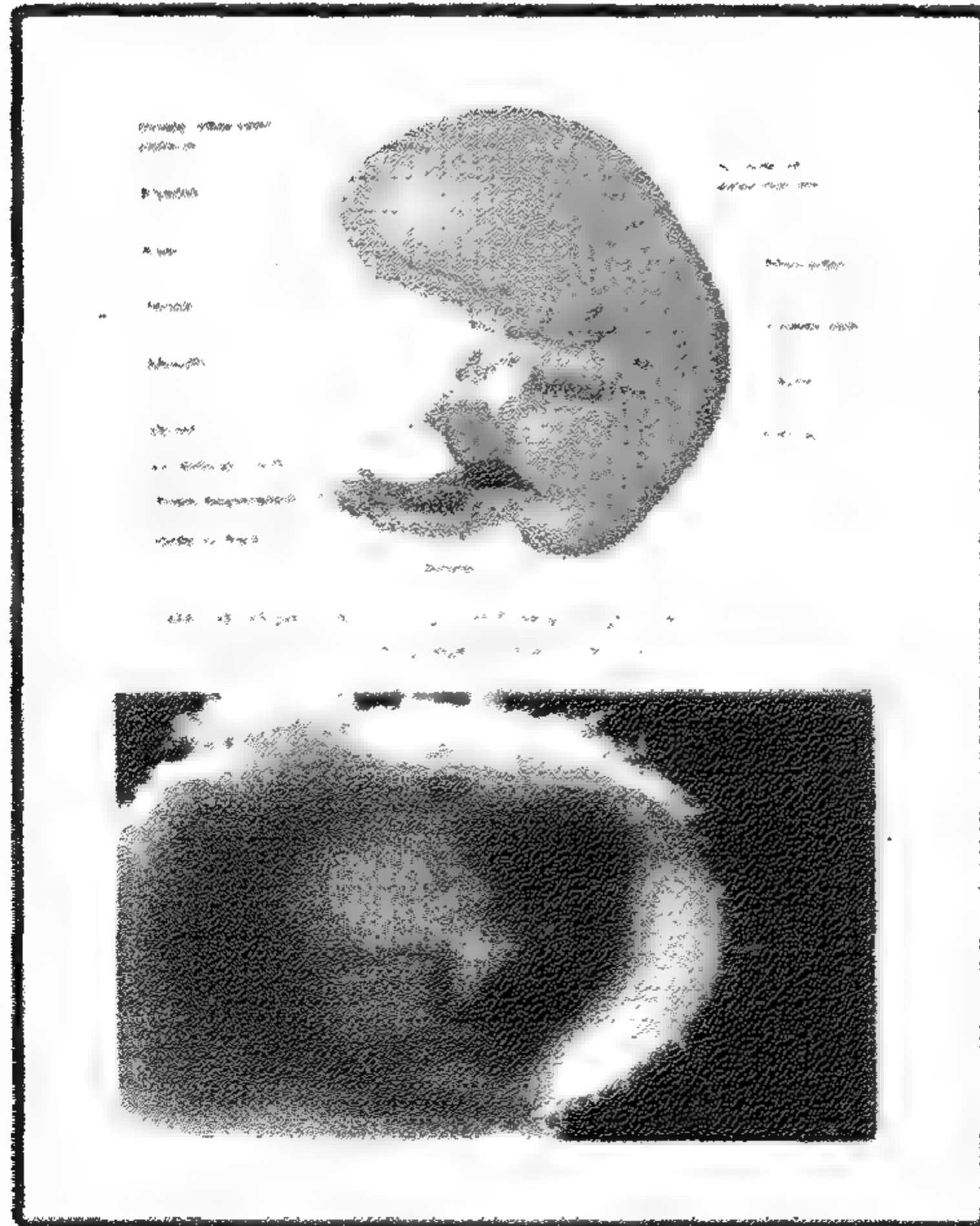
رسم يوضح مرحلة النشأة (خلقا آخر)





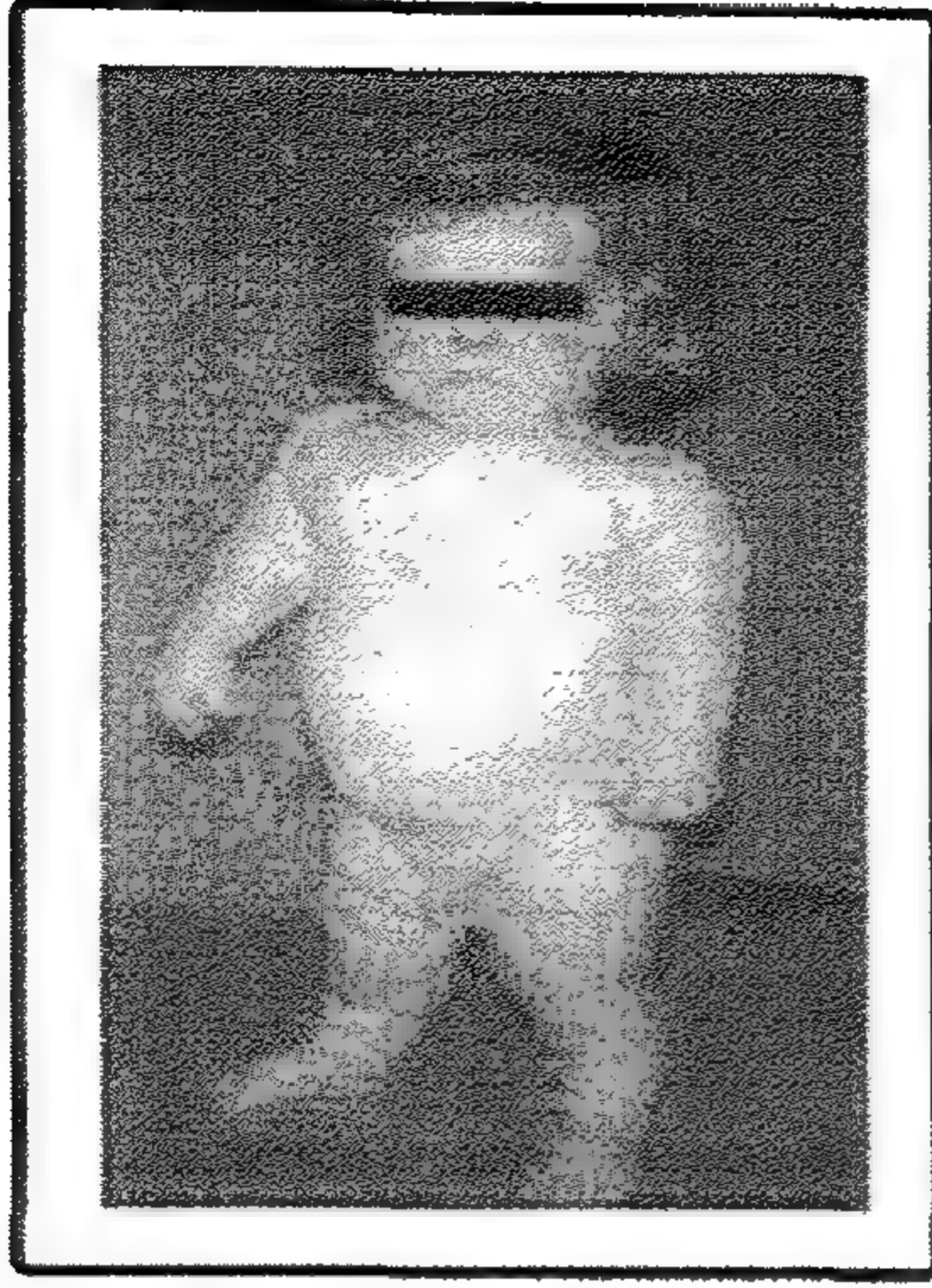
شكل ( ٢٨ )

رسم يوضح مرحلة النشأة (خلقا آخر)



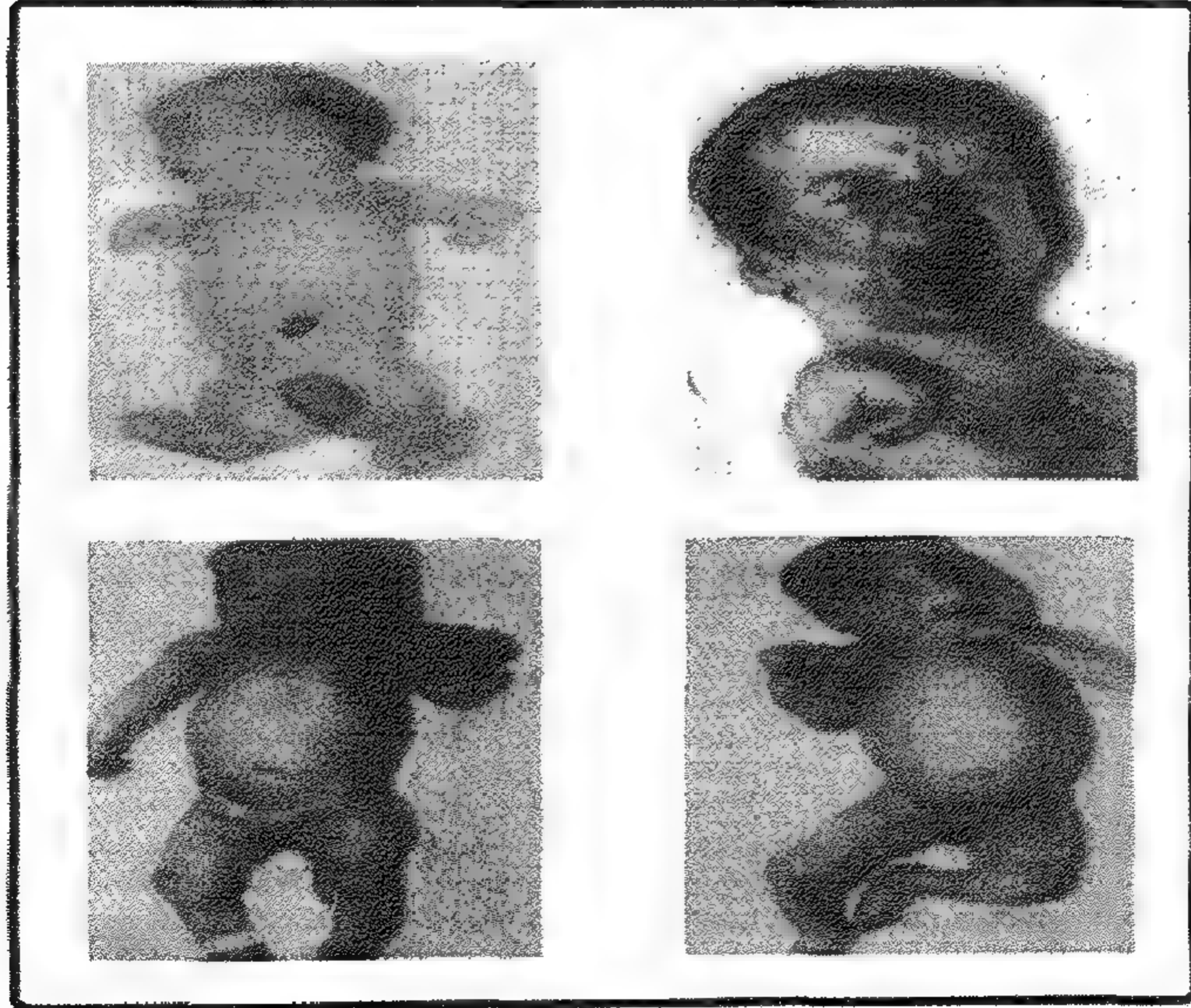
شكل ( ٢٩ )

رسم يوضح صورة حقيقية لجنين في أسبوعه الثامن



شكل ( ٣٣ )

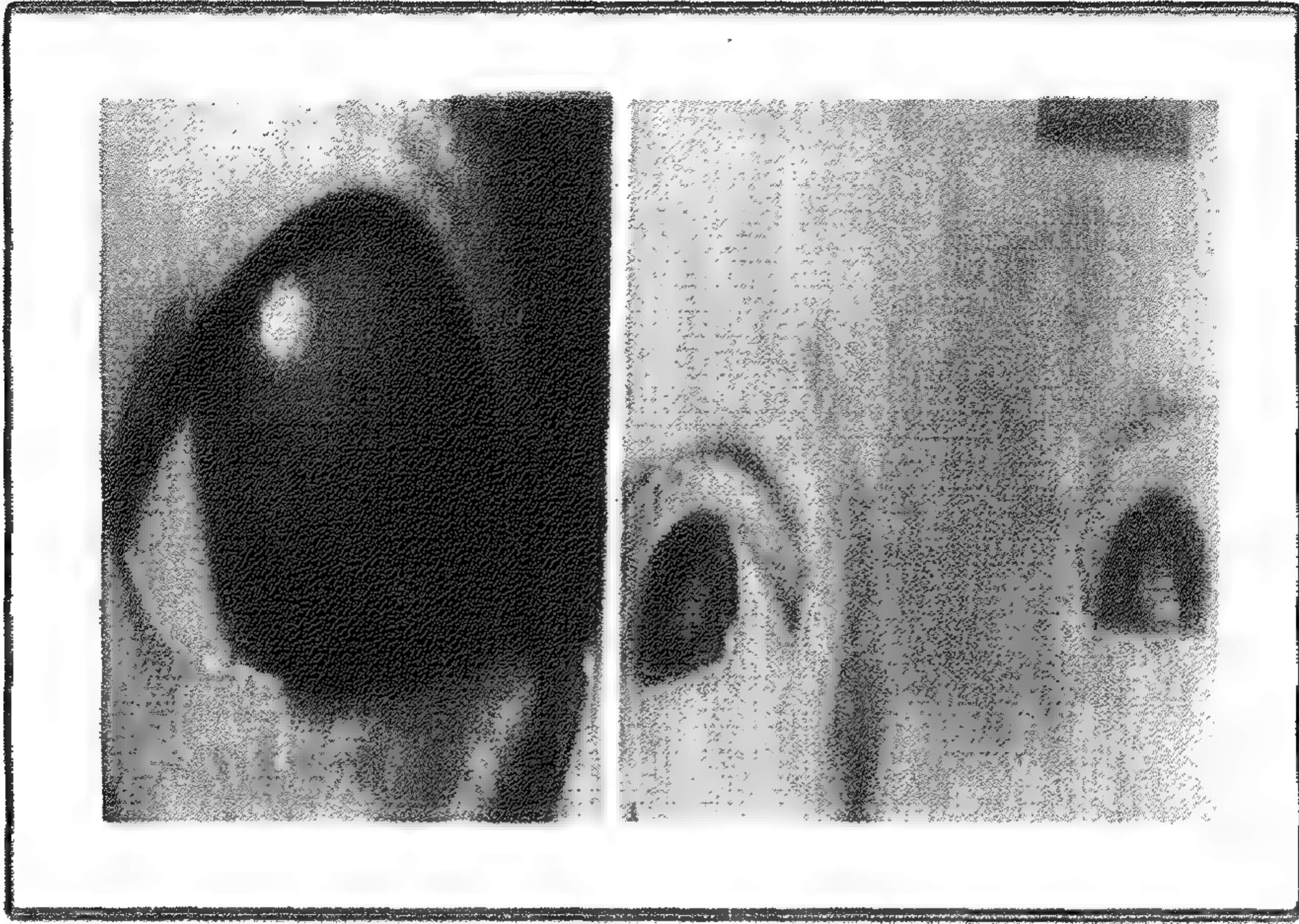
صورة توضح الأطراف العلوية والسفلية القصيرة



شكل ( ٣٤ )

صورة توضح الأطراف العلوية والسفلية القصيرة





شكل ( ٣٥ )

صور توضح العيوب الخلقية في حدة العين





شكل ( ٣٧ )



شكل ( ٣٦ )

صور توضح العيوب الخلقية في حدقة العين والعين

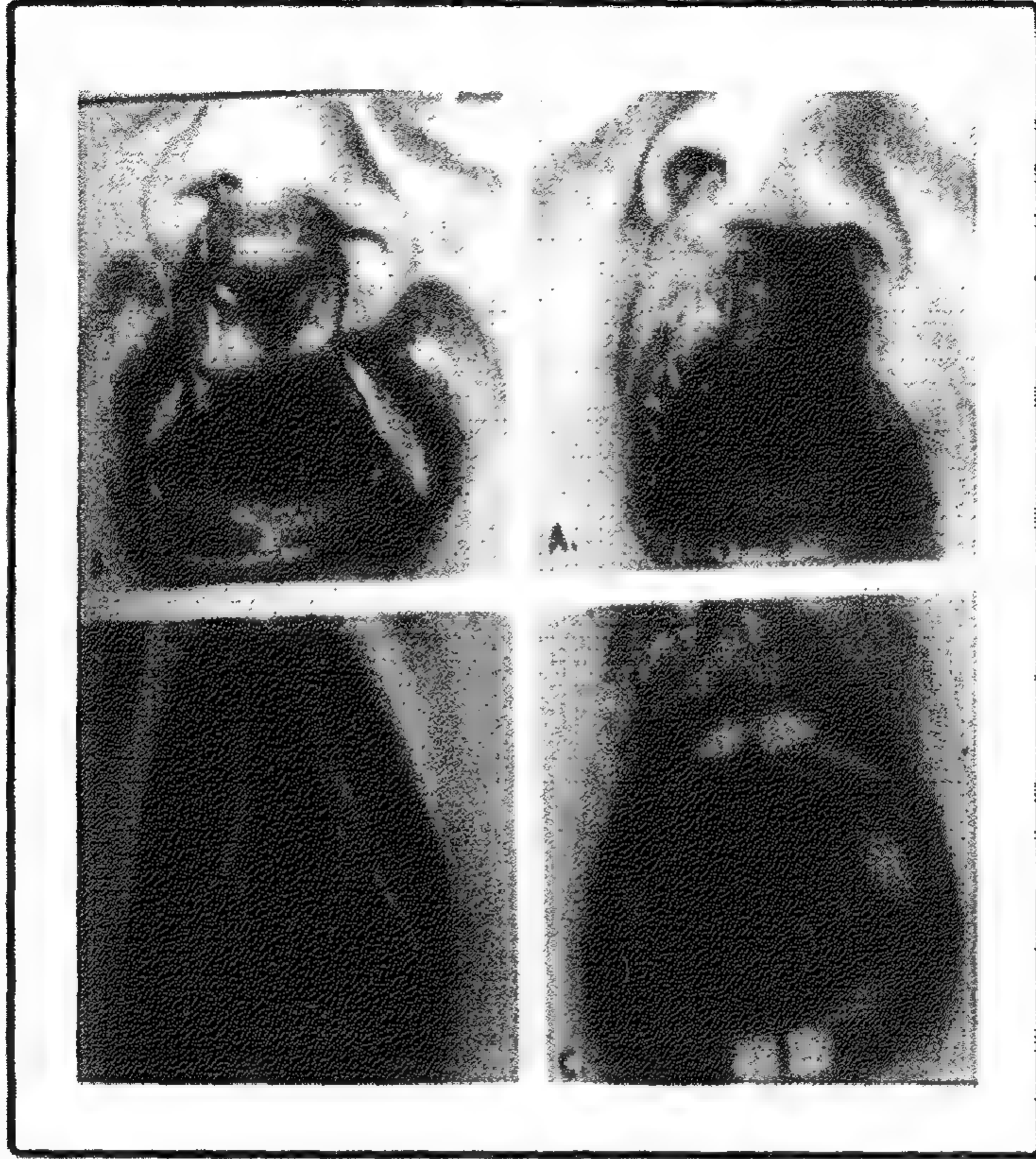


شكل ( ٣٩ )



شكل ( ٣٨ )

صور توضح درجات الحنك المشقوق والشفة الأرنبية

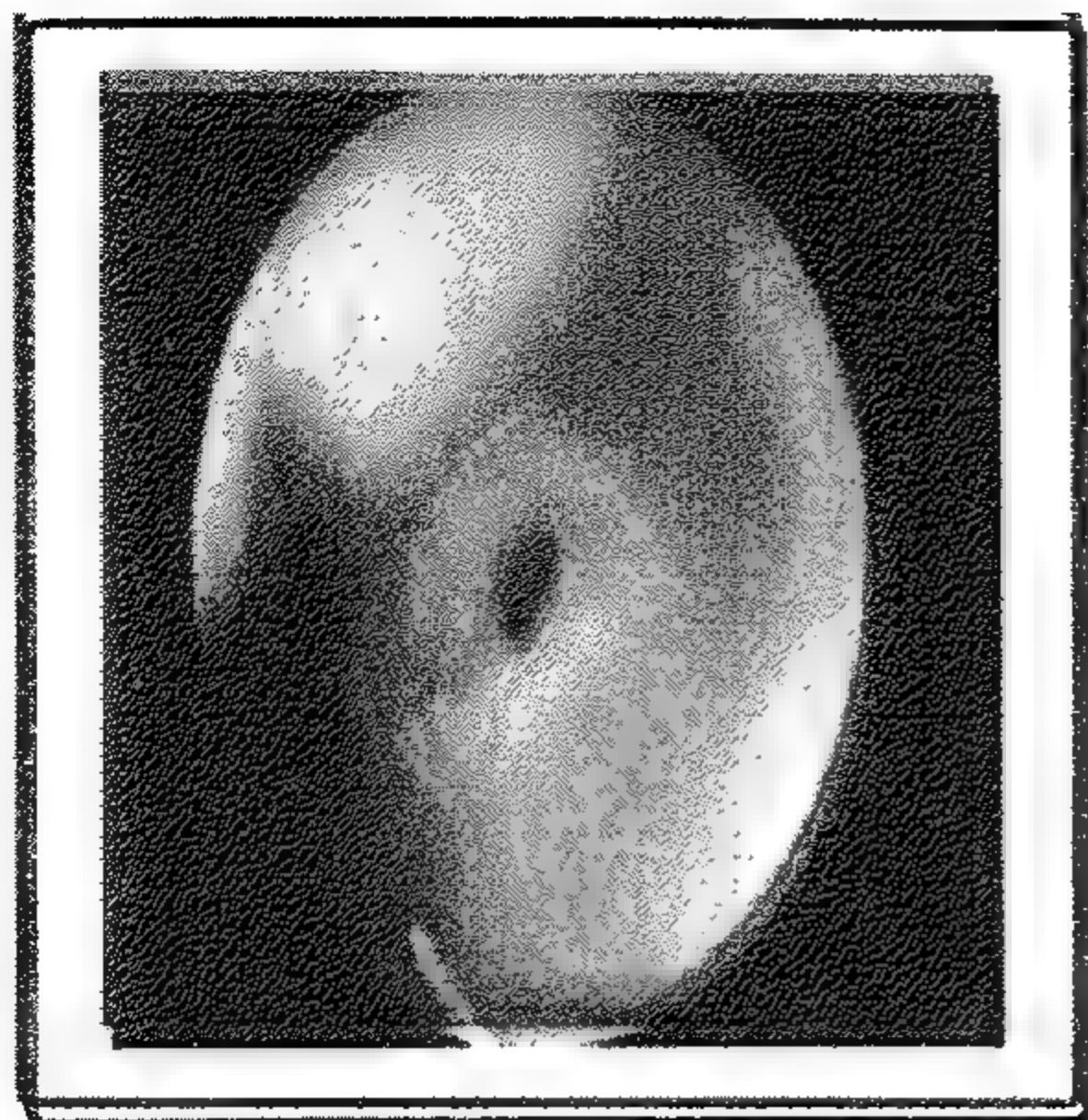


شكل ( ٤٠ )

صور توضيح

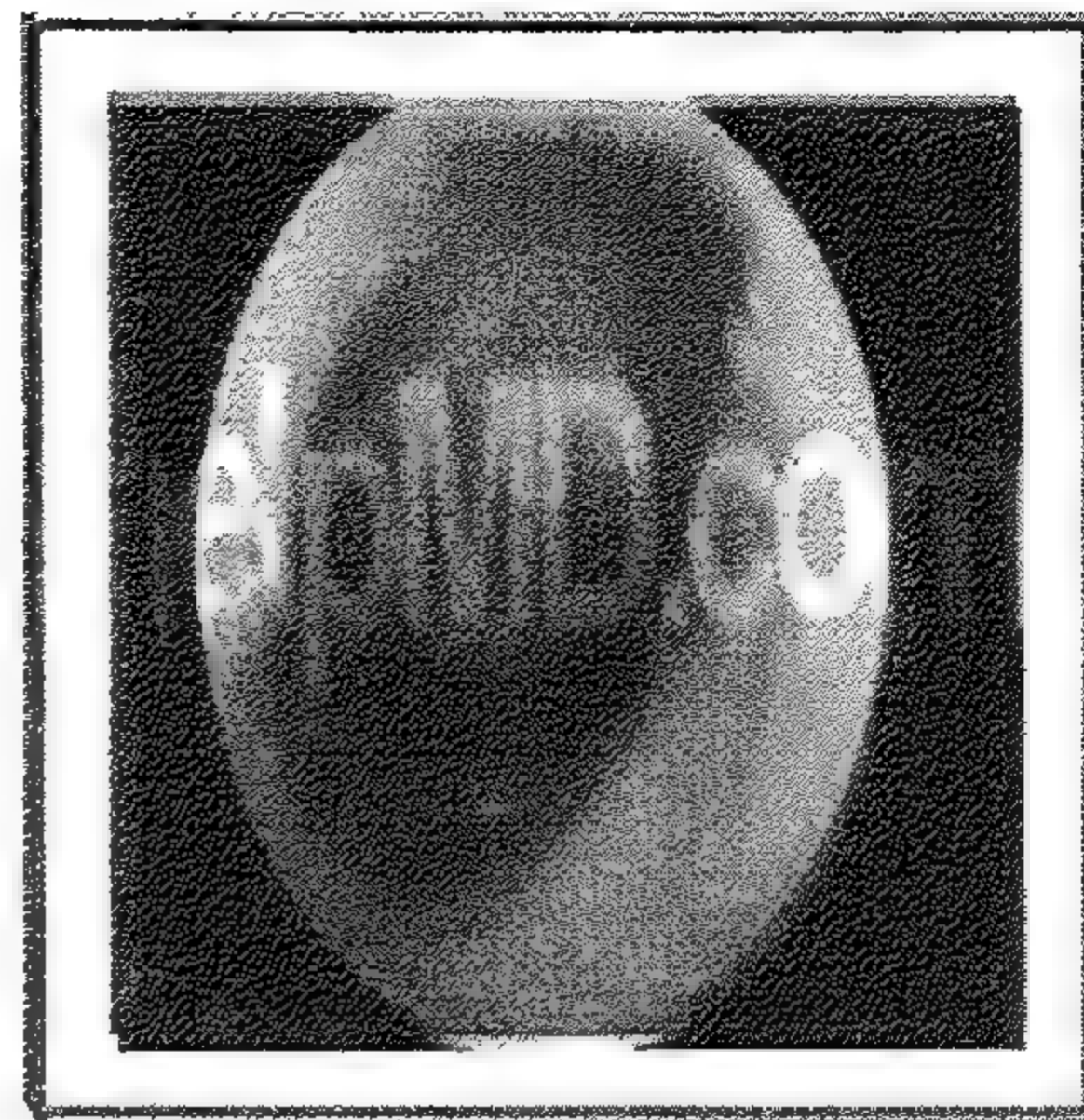
درجات الحنك المشقوق والشفة الأرنبية





شكل ( ٤٢ )

التهاب  
أذن وسطى مع إنتقاب



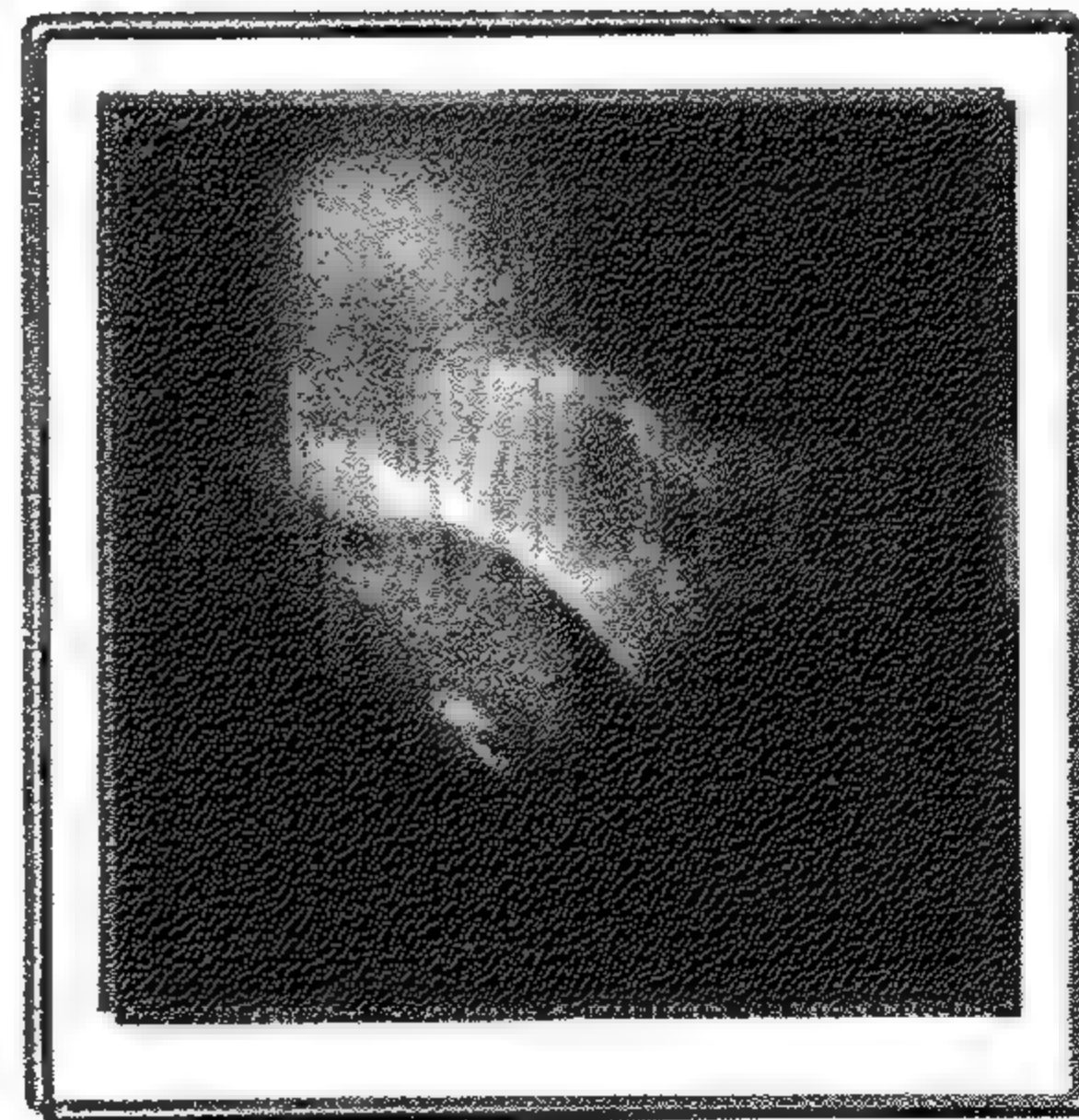
شكل ( ٤١ )

التهاب  
أذن وسطى حاد مع إنتقاب



شكل ( ٤٤ )

الأذن الخفائية



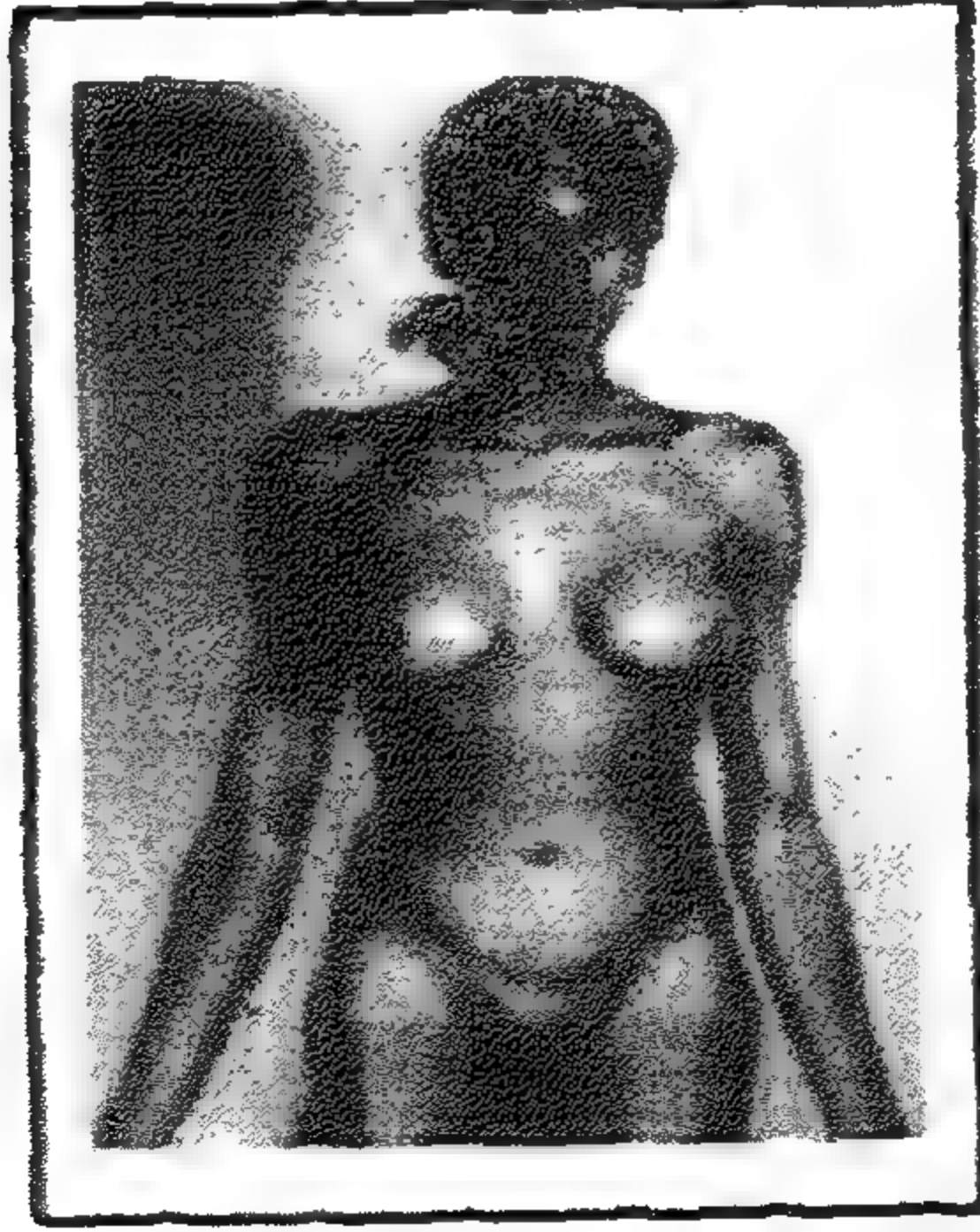
شكل ( ٤٣ )

التهاب  
أذن وسطى مع إنصباب



شكل (٤٥)

صورة توضح الأنف الفطساء



شكل (٤٦)

حالة لرجل يحمل صبغيات (XY) لا تستجيب أعضاؤه التناسلية  
لهرمون الذكورة فيتخلق لديه جهاز تناسلي خارجي مؤنث  
بالرغم من عدم وجود رحم





- أربع صور لأربع حالات  
التبس الأمر فيها على الأمل وظنوا أن  
هؤلاء الأطفال ذكور، وهم في الواقع  
نات. وذلك نتيجة نمو البظر نمواً كبيراً  
حتى يشبه القضيب، والتحام الشفرين  
لكبيرين مما يجعلهما أشبه بكيس الصفن.  
السبب في هذا هو زيادة هرمون الذكورة  
أثناء فترة الحمل، إما من الغدة الكظرية  
للجنين، أو نتيجة تناول الأم لبعض  
الهرمونات مثل البروجسترون أو  
الديورابولين أو غيرها من الهرمونات  
التي لها دور في زيادة هرمونات الذكورة.

شكل ( ٤٧ )

صور توضح عيوب القرن والرتق في المرأة



## التوصيات

١- صدور تشريع عربى موحد، يلزم بإجراء الاختبارات الوراثية، قبل الارتباط للمقدمين والمقدمات على الزواج ويكون ذلك تحت رعاية جهات متخصصة كالمعامل المركزية بمصر، وأن يكون الفحص إجبارياً لتحقيق المصلحة العامة. سيما إذا كان المتقدمين للزواج أقارب من الدرجة الرابعة فما فوقها على أن تكون نتيجة التحاليل سرية ولا يتم إعلانها لكل طرف على حده بل يتم أخبارهما بالنتيجة وهى صلاحيتهما للإنجاب بدون عيوب خلقية لنسلهما أم لا فقط.

٢- اختيار الزوجة الصالحة، طيبا، ودينيا لإيجاد نسل سوى يسهم فى بناء مجتمعه، فالاهتمام بهذا الأمر مطلب دينى ووطنى والتفريط فيه يعد تقصير فى تلك الحقوق إذ هو من حق المولود الجديد أن يعيش حياة سعيدة خالية من الأمراض الوراثية.

٣- وضع قواعد لزواج المصابين بالأمراض الوراثية الخطيرة فقد أصبح من الممكن فى الوقت الحاضر اكتشاف المرض الوراثى وإن لم تظهر أعراضه.

٤- يجب ألا يقل عدد الأطباء الذين يؤكدون تشخيص موت الدماغ، عن اثنين فهما بمنزلة شاهدين، بثبوت ما لا يعرفه غيرهم.

٥- أن يشترط فى معايير تشخيص موت الدماغ فى الدول الإسلامية توافر العدالة، بمفهومها الشرعى، وهى صفة راسخة فى النفس، تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة بالأطباء الذين يؤكدون تشخيص موت الدماغ.

٦- ضرورة وضع دراسات في بعض الجوانب الطبية لموت الدماغ والتي لا تزال موضوع نقاش من قبل أطباء مسلمين عدول، يشرف عليها منظمات طبية إسلامية.

٧- دعوة المشرع المصري مع رأى كثير من فقهاء القانون، إلى الأخذ برخصة الإجهاض لأسباب طبية، مع وضع الضوابط التي تمنع من الانزلاق للمحذور، خاصة إذا راعينا أن الشريعة الإسلامية فيها من المرونة ما يسمح بذلك للأم أو الحامل إذ هي لا تقم على التضحية بجنينها إلا بصعوبة وبعد طرق كل السبل لتفادى هذا الحل.

٨- ضرورة الاستفادة من ثمار التقدم العلمي في أساليبه الحديثة المبتكرة في التعرف على الأمراض في مرحلة مبكرة من عمر الحمل، وذلك لتفادى الأمراض الخطيرة والوراثية والتشوهات الخلقية الكبيرة التي تؤثر على حياة المولود مستقبلاً بشكل لا يؤدي للحياة الإنسانية الكريمة.

٩- وضع تشريع خاص لحماية المشوهين، يتكفل فيه المجتمع بواجباته تجاه هذه الفئة من نوى الاحتياجات الخاصة ويضمن وضع أحكام التشريع موضع النفاذ، من ناحية التعليم والتربية والعمل والتأهيل للعيش في حياة كريمة مستقرة.

١٠- على المرأة المسلمة والأسرة المسلمة، أن تصبر على ما أصابها في حالة حدوث تشوهات خلقية للجنين وأن لا تلجأ إلى الإجهاض والتجنى على حرمة الجنين الذي يكون في كثير من الأحوال قد وصل إلى الشهر الرابع من الحمل.

١١- ألا تتم عمليات إجهاض الجنين المشوه لإنفاذ حياة الأم إلا في المؤسسات والمستشفيات الحكومية وبتقرير للجنة طبية من أهل الاختصاص.

١٢- تدريس الأحكام الشرعية المتعلقة بالأعمال الطبية ضمن مقررات تدريس كليات الطب فى العالم الإسلامى، وتدريس الأحكام الخاصة بالفروع الطبية وآداب المهنة الطبية من وجهة النظر الإسلامية.

١٣- إنشاء مشروع أوجهة تهتم وتعرض التصورات الطبية، وفقاً لما يستجد من اكتشافات طبية، ويضع لها أحكاماً معينة سواء طبية أو شرعية أو قانونية، لإزالة الآثار الخاطئة عن تلك التصورات الطبية فى ضوء الأحكام الشرعية.

١٤- بحث تعاون علماء الشريعة والطب فى مجال الحكم بالنسبة لقضايا الوراثة والأجنة.

١٥- إيجاد هيئة علمية عليا تجمع بين علماء الوراثة والفقهاء، للعمل معاً ويقدم الطبيب تقريره وبناء عليه يصدر الفقيه فتواه، ولا يترك الأمر حائراً حتى إذا عمت البلوى بحثنا عن الحل.

١٦- جواز طلب التفريق للمرض الوراثي إذا طلب أحد الزوجين أو ولى الأمر، قياساً على إجازة الفقهاء التفريق بالعيب.



## ملخص الرسالة

موضوع الرسالة " نطاق الحماية الجنائية للميؤس من شفائهم والمشوهين خلقيا في الفقه الجنائي الإسلامي والقانون الجنائي الوضعي " ويقصد بالميؤس من شفائهم في نطاق البحث : " هو الشخص الذي أصيب بمرض عضال واستنفذ الأطباء معه كل وسائل العلاج وصار غير قابل للشفاء في الوقت الراهن " كما يقصد بالمشوه خلقيا في نطاق البحث " أي شخص خلق على غير الوضع البدني السوي ، أو هو الذي لحقت به بعض التشوهات الخلقية التي تخرجه عن عداد الأسوياء في المجتمع من بني جنسه " وتطور الدراسة حول بيان تمتع هاتين الفئتين الميؤس من شفائهم ، والمشوهين خلقيا بالحماية الجنائية المقررة للأصحاء والأسوياء من البشر ، والمسؤولية الجنائية المترتبة على الاعتداء عليهم .

وتناولت الرسالة بداية مفهوم الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون. ثم بيان الأساس الشرعي والقانوني للحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون ثم شروط التمتع بالحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون. ثم استعرضنا بعد ذلك بيان حقيقة المقصود بالميؤس من شفائهم لغة واصطلاحاً، وبيننا الأمراض الفتاكة الميؤس من شفائهم مثل مرض الموت والطاعون والجذام والبرص والسرطان والإيدز، وما يجب على المريض والطبيب تجاه هذه الأمراض، ثم تناولنا بعد ذلك أحكام الاعتداء على حق الميؤس من شفائهم في الحياة والمسؤولية الجنائية عنها، بتعريف مضمون الحياة بدايتها ونهايتها، وعلامات الوفاة ، وطرق تحديد لحظة الوفاة، وما نتج عن ذلك من أحكام فقهية وقانونية، ثم عرجنا بعد ذلك لبيان أحكام الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها



، كالقتل العمد العدوان، وأحكامه، وتلا ذلك أحكام الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها، مثل القتل إشفاقا ، وقد تناولنا تعريفه وصوره والتكييف الشرعي والقانوني له، ثم بينا حكم إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي، بتعريف الإنعاش الصناعي وأغراضه ، وحكم رفع هذه الأجهزة عن المريض الميؤس من شفائه والمسؤولية الجنائية عنه، ثم تناولنا أحكام الاعتداء على حق الميؤس من شفائهم في سلامة الجسم والمسؤولية الجنائية عنه، ببيان حرمة المساس بجسم الإنسان والاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها، ثم الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها، هذا ما تناولته الرسالة في الفصل التمهيدي والباب الأول.

وتلا ذلك بيان الأحكام الشرعية والقانونية للمشوهين خلقيا وقد اشتمل على بيان حقيقة التشوهات الخلقية لغة واصطلاحا، ثم بيان أسباب التشوهات الخلقية بأنواعها المختلفة، ثم وسائل تشخيص هذه التشوهات الخلقية ، وطرق دفعها والوقاية منها ، وعلاقتها ببعض الأمراض الجسمانية التي تشابهها ، مثل الإعاقة ، والعاهة في الفقه والقانون ، ثم عرجنا بعد ذلك إلى بيان أحكام الاعتداء على حق المشوهين خلقيا في الحياة والمسؤولية الجنائية عنها، ببيان الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها كالقتل العمد ثم الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها كالقتل إشفاقا وقد بينا أحكامه والقول فيه جملة وتفصيلا ثم انتقلنا وتعرضنا بعد ذلك لبيان مفهوم الإجهاض لغة واصطلاحا، وصوره ودوافعه ، وأحكام كل صورته، ثم تكلمنا بالتفصيل في قضية إجهاض الجنين المشوه، وأفضنا القول فيه في الفقه والقانون ثم بينا أحكام الاعتداء على حق المشوهين خلقيا في سلامة الجسم والمسؤولية الجنائية عنها، في الفقه والقانون، فذكرنا الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها، مثل

الاعتداء على اليدين، و الاعتداء على الأطراف القصيرة، والاعتداء على حدة العين، والاعتداء على العظم الناقص، والاعتداء على الشفاه الأرنبية، والاعتداء على الأذن الناقصة، والاعتداء على الأنف الفطساء ، والاعتداء على الرتقاء والقرناء، ثم تناولنا الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها ، كجراحة التجميل التي بينا فيها مفهوم جراحة التجميل ، وأنواع الجراحات التجميلية الضرورية منها والتحسينية ، وحكم كل نوع وصور الجراحات التجميلية التي تشكل مساسا بسلامة الجسم ومع ذلك تخرج عن نطاق التجريم ، مثل قطع الزوائد ، و ثقب الأذن وإزالة الشعر الكثيف، ثم ختمنا القول ببيان أثر رضا المشوهين خلقيا بالاعتداء عليهم، سواء أكان ذلك في الحق في الحياة، أم في سلامة الجسم في الفقه والقانون، ثم المقارنة في كل ذلك.

ثم خاتمة البحث واشتملت على : \* أهم نتائج البحث \* التوصيات \* الملحق المصور \* فهرس الآيات القرآنية \* فهرس الأحاديث والآثار \* فهرس المراجع \* فهرس الموضوعات.



## **Dissertation Abstract**

The dissertation subject is "The criminal protection sphere for incurable patient and those who are congenitally deformed, in the Islamic Jurisprudence and in the positive criminal law". By the incurable patient is meant in the research sphere: " The person who was inflicted with chronic disease and the doctors consumed with him all treatment means and became incurable at the current time". And also by the congenitally deformed person in the research sphere is meant: " An person who is created with other than the natural form of the body, or who has been attained by some congenital deformities that exclude him from among straight shaped persons of his community". The study goes round demonstrating how these two categories of incurable patients and congenitally deformed persons could rejoice the determined protection for the healthy and straight shaped persons for all the human beings and the accrued criminal responsibility upon assaulting them.

The dissertation first handled the criminal protection conception in the Islamic Jurisprudence and law, and the demonstration of the legitimate and legal foundation for the criminal protection in the Islamic Jurisprudence and the law, the terms for rejoicing of the Islamic Jurisprudence and law. Then we reviewed a clarification of the reality of whom is meant, linguistically and terminologically, by lethal incurable diseases and who are the incurable patients and the congenitally deformed persons such as on deathbed sickness, the black death, leprosy, cancer and aids, and what must both the physician and the patient do in respect of such diseases. Then we handled the related provisions to violating incurable persons right to live and the criminal responsibility thereof by



defining the life content, its beginning and end, death signs, means of determining death time and the juridical and legal rules that have resulted thereof. Then we turned to demonstrating the agreed upon incriminated assaults and punishment rules in relation thereto, such as premeditated killing, assault and their rules followed by disputed rules in their incrimination and punishment thereon, such as killing for mercy which we dealt with defining it, its forms, and its legal and legitimate characterization, then we explained the rule of lifting out the resuscitators by defining the artificial resuscitation purposes and we explained lifting the resuscitators from the incurable patient and the criminal responsibility thereof. Then we handled the rules of violating the incurable patients rights in the body safety and the criminal responsibility thereof, demonstrating the sanctity of touching the human body, the agreed upon incriminated assaults, the penalty thereon then the disputed assaults on their incrimination and penalty thereon. This is what the dissertation handled in the prefatory chapter and the first chapter.

This is followed by a demonstration of the legitimate and legal rules for the congenitally deformed persons which included linguistically and terminologically the reality of the congenital deformations, then demonstrating the reasons of the for the different kinds of congenital deformations, then means of such congenital deformations diagnosis , means of combating and protection from them, their relation to some similar physical diseases thereto, such as physical incompetence and infirmity, in Jurisprudence and law then we passed to demonstrating the rules of violating the congenitally deformed persons moral right in life and the criminal



responsibility thereof by demonstrating the agreed upon their incrimination and the penalties thereon such as the killing for mercy and we demonstrated its rules and opinions therein generally and in details. We moved after this to and reviewed linguistically and terminologically the concept of abortion , its forms and its and the rules for its kinds, then we discussed in details and with elaboration the issue of aborting the deformed embryo in jurisprudence and law as we mentioned the agreed upon incriminated assaults such as hitting on the hands and the shorts limps, on the eye pupil, on the short bones, on the rabbit lips, on the lacking ear, on the snub-nosed, on persons having joined eyebrows then we handled the disputed assaults on their incrimination and penalty thereon such as plastic surgeries where we explained the conception of plastic surgery and the kinds of necessary plastic surgeries and beautifying ones and the rule of kind , the kinds of plastic surgeries which form violation of the body integrity albeit they are out of the incrimination circle such as cutting the outgrown parts, punching the ear, removing heavy hair, Then we concluded by demonstrating the how the congenitally deformed persons are satisfied by being assaulted whether this is in the right in life or in the body integrity in Jurisprudence and law then comparing between all this.

Then the research conclusion which comprised \* The most important outcomes, \* Recommendations, \*The illustrated annex, \*Koranic Verses Index, \* Prophetic traditions Index, References Index, Reference of subjects.



# فهرس الآيات

فهرس الآيات القرآنية مرتبة حسب ورودها  
بترتيب السور في المصحف الكريم



سورة البقرة (٢)

رقم الآية	الآية
٩	﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾
٨٤	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾
١٢٤	﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾
١٦٣	﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ ۖ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ ﴾
١٧٣	﴿ فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٧٣﴾ ﴾
١٧٨	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۚ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ ۚ ﴾
١٧٩	﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَنَازِلِي آلَآئِبٍ لَّعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾
١٨٧	﴿ يَلَاكُ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ۚ ﴾
١٩٠	﴿ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾
١٩١	﴿ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾
١٩٤	﴿ فَمَنْ آعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَآعْتَدُوا عَلَيْهِ ۚ ﴾
١٩٥	﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ۚ ﴾
١٩٥	﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ۚ وَأَحْسِنُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾
٢٢٩	﴿ يَلَاكُ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ ﴾
٢٣٣	﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِيَ الرِّضَاعَةَ ﴾
٢٤٣	﴿ ۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾
٢٥٥	﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾



سورة آل عمران (٣)

الآية	رقم	الآية
٦		﴿ هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾
٤٤		﴿ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾
١٠٣		﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾
١٤٥		﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾

سورة النساء (٤)

٢٩٣٠	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩٣٠﴾ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُضَلِّيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٢٩٣١﴾ ﴾
٢٩	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾
٥٩	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾
٧١	﴿ خُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾
٧٨	﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ ﴾
٩٢	﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ..... ﴾
٩٢	﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً ..... ﴾
٩٣	﴿ وَمَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾ ﴾
١١٩	﴿ وَلَا ضَلَالَتُهُمْ وَلَا مَنِيَّتُهُمْ وَلَا مَرْنَتُهُمْ فَلْيَبْتَئِكُنَّ ءَاذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْيَمَ فَلْيَبْتَئِكُنَّ خَلْقَ اللَّهِ ﴾

سورة المائدة (٥)

رقم الآية	الآية
٢٧	﴿ وَآتَىٰ عَلَيْهِم نَبَأَ ابْنَىٰ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا..... ﴾
٢٨	﴿ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنَّي خَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾
٣٠	﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ ۖ ﴾
٣٢	﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾
٤٥	﴿ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ ۖ ﴾
٤٥	﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ﴾
٤٥	﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ ۖ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ ۖ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾
٦٠	﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَ وَالْخَنَازِيرَ ﴾
٩٥	﴿ وَمَن قَتَلَهُ مِنْكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ﴾
١٠٦	﴿ فَأَصَابَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ ﴾

سورة الأنعام (٦)

رقم الآية	الآية
٢٩	﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾
٦١	﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾
٩٣	﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ ﴾
١٢٢	﴿ أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ ﴾
١٢٢	﴿ أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ ﴾
١٤٥	﴿ فَمَن أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ ﴾
١٥١	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾

سورة الأعراف (٧)

٣٤	﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۖ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾
٣٤	﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾
٨١	﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَاءِ ﴾
١٥٦	﴿ وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾
١٦٣	﴿ وَسْئَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ۚ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾ ﴾

الآية	رقم
﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۚ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴾	١٦٤
﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِمُ أَجْنَحَتْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ ﴾	١٦٥
﴿ فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴿١٦٦﴾ ﴾	١٦٦

#### سورة الأنفال (٨)

﴿ وَيَخَيَّ مَنْ حَىٰ عَنْ بَيْنِهِ ﴾	٤٢
---------------------------------------	----

#### سورة التوبة (٩)

﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾	٦
﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾	٩١
﴿ أَفَمَن أَسْسَ بُنْيَنَهُ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِن اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَن أَسْسَ بُنْيَنَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ۙ ﴾	١٠٩
﴿ وَإِذَا مَا أَنزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هُدًىٰ ۖ ائْمَنَّا ﴾	١٢٤

#### سورة هود (١١)

﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾	٦١
--	----



سورة يوسف (١٢)

رقم الآية	الآية
٨٧	﴿ وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾
١٠١	﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾

سورة الرعد (١٣)

٣١	﴿ فَلَمْ يَأْتِسِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾
٣٨	﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾

سورة إبراهيم (١٤)

٢٧	﴿ وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ﴾
----	--

سورة الحجر (١٥)

٢٨	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي خَلَقْتُ بَشَرًا مِّن صَلَٰصِلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ ﴾
٩١	﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾ ﴾

سورة النحل (١٦)

٩٧	﴿ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً ﴾
١٢٦	﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾

سورة الإسراء (١٧)

٣١	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا يَكُنْ نَّزْرُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾
٣٣	﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾
٣٣	﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطٰنًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴿٣٣﴾ ﴾



الآية	رقم
﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا ﴾	٣٣
﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾	٧٠
﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾	٨٢

### سورة الكهف (١٨)

﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾	١٢-٩
﴿ قَالَ أَقْتَلْتُمْ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا نُكْرًا ﴾	٧٤

### سورة مريم (١٩)

﴿ وَلَنَجْعَلَنَّ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَّقْضِيًّا ﴾	٢١
﴿ يَلِيَّتَنِي مِثُّ قَبْلِ هَذَا ﴾	٢٣

### سورة الأنبياء (٢١)

﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾	٣٠
--	----

### سورة الحج (٢٢)

﴿ يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ ﴾	٥
---	---

سورة المؤمنون (٢٣)

رقم الآية	الآية
١٢	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾ ﴾
١٢	﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾
١٣	﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿١٣﴾ ﴾
١٤	﴿ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا ﴾
١٤	﴿ فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا ﴾

سورة الفرقان (٢٥)

٦٨	﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴿٦٨﴾ ﴾
----	---

سورة الشعراء (٢٦)

٨٠	﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ ﴾
١٣٧	﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا خُلُقُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٣٧﴾ ﴾

سورة النمل (٢٧)

٨٠	﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى ﴿٨٠﴾ ﴾
----	--

سورة العنكبوت (٢٩)

٢٨	﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاجِئَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ ﴾
----	---

٥٧	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾
----	--------------------------------------

### سورة الروم (٣٠)

١٩	﴿ وَنُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾
----	--

### سورة السجدة (٣٢)

٩	﴿ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾
---	---

### سورة الأحزاب (٣٣)

١٦	﴿ قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾
١٦	﴿ قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمُ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ أَوِ الْقَتْلِ ﴾
٥٨	﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَّا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَنًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿٥٨﴾ ﴾

### سورة فاطر (٣٥)

١١	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا ﴾
٢٢	﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾
٣٤	﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾

### سورة يس (٣٦)

٧٩، ٧٨	﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۚ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾
--------	---

سورة الصافات (٣٧)

الآية	رقم
﴿ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴾	١٤١
﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾	١٥٨

سورة الزمر (٣٩)

﴿ تَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ﴾	٦
﴿ إِنَّمَا يُوقِ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾	١٠
﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾	٤٢

سورة غافر (٤٠)

﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾	٦٧
--	----

سورة الشورى (٤٢)

﴿ وَجَزَأُوا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلُهَا ﴾	٤٠
---	----

سورة الأحقاف (٤٦)

﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾	١٥
--	----

سورة الذاريات (٥١)

﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾	٥٦
---	----

سورة النجم (٥٣)

﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾	٦
﴿ وَإِذْ أَنشَمَ أَجْنَةً فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾	٣٢

سورة الرحمن (٥٥)

رقم الآية	الآية
١٤	﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ ﴿١٤﴾ ﴾

سورة الممتحنة (٦٠)

١٢	﴿ يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾
----	---

سورة الجمعة (٦٢)

٨	﴿ قُلْ إِنْ أَلَمْتُ أَلَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ﴾
---	---

سورة نوح (٧١)

١٣	﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾ ﴾
١٤	

سورة القيامة (٧٥)

٣٧	﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيِّ يُمْنَى ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى ﴿٣٨﴾ لَجَعَلْ مِنْهُ
٣٩	الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴿٣٩﴾ ﴾
٣٧	﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيِّ يُمْنَى ﴿٣٧﴾ ﴾

سورة الإنسان (٧٦)

٢	﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٢﴾ ﴾
---	---

سورة عبس (٨٠)

١٧	﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴿١٧﴾ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴿١٨﴾ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ﴿١٩﴾ ﴾
١٩	﴿ ﴿١٩﴾ ﴾



### سورة التكويد (٨١)

رقم الآية	الآية
٨٠٩	﴿ وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ﴿١﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴿٢﴾ ﴾

### سورة الانفطار (٨٢)

٩-٦	﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴿١﴾ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّنَكَ فَعَدَّلَكَ ﴿٢﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٣﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٤﴾ ﴾
-----	---

### سورة الطارق (٨٦)

٧-٥	﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴿١﴾ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴿٢﴾ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴿٣﴾ ﴾
-----	---

### سورة الفجر (٨٩)

٢٤	﴿ يَلِيَّتَنِي قَدَمَتُ لِحْيَتِي ﴿١﴾ ﴾
----	---

### سورة التين (٩٥)

٤	﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿١﴾ ﴾
---	--

### سورة العلق (٩٦)

٢	﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿١﴾ ﴾
---	---

### سورة الزلزلة (٩٩)

٨-٧	﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿١﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴿٢﴾ ﴾
-----	--

# فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

والآثار مرتبة حسب الحروف الأبجدية



## حرف الهمزة

### الحديث

اجتنبوا السبع الموبقات .....
الآدمي بنيان الرب ملعون من هدمه.
إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان، وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان .
إذا استهل المولود ورث.
إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه .....
إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في أجله فإن ذلك لا يرد شيئاً ويطيّب بنفسه .
إذا رأت المرأة فلتغتسل، فقالت أم سليم: واستحييت من ذلك قالت وهل يكون هذا؟.....
إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه
إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكا فصورها، وخلق سمعها وبصرها وجلدها .....
إذا وجهت إلى عبي مصيبة في بدنه أو ماله أو ولده ثم استقبل ذلك بصبر جميل استحييت منه يوم القيامة .....

الحديث
اسمعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد أسود.
الإشراك بالله واليأس من روح الله والقنوط من رحمة الله وفي روايات أخرى جاء ذكر قتل النفس.....
الأصابع سواء والأسنان سواء الثنية والضررس سواء.
اطلبوا الأكفاء لنطفكم فإن الرجل ربما يشبه أخواله.
اكثرُوا من ذكر هازم اللذات.
أمرهن النبي ﷺ بالصدقة فرأيتهن يهوين إلى آذانهن وحلوقهن.....
إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً. ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك .....
أن أخت الربيع أم حارثة جرحت إنساناً فاختصموا إلى النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: القصاص القصاص .....
إن الطاعون رجز على من كان قبلكم أو على بني إسرائيل فإذا كان بأرض فلا تخرجوا منها فراراً منه، وإذا كان بأرض فلا تدخلوها.



الحديث
إن الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداووا ولا تداووا بمحرم.
إن الله أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداووا عباد الله ولا تداووا بحرام.
إن الله حدّ حدودا فلا تعتدوها.
إن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء فتداووا.
أن النبي ﷺ قضى في الأصابع بعشر من الإبل.
أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام فإن تابت وإلا قتل.
أن رجلا عض يد رجل فنزع يده من فيه فوقعت ثنيتاه فاختصموا إلى النبي ﷺ فقال: بعض أحدكم أخاه .....
أن عبد الله بن سلام بلغه مقدم النبي ﷺ المدينة، فأتاه يسأله عن أشياء، فقال إني سأتلك عن ثلاث ....
أن عرفة بن أسعد أصيب أنفه يوم الكلاب في الجاهلية فاتخذ أنفا من فضة فأنتن عليه.....
أن من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فله قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وإن في النفس الدية مائة من الإبل.

الحديث
أنا عند ظن عبدي .....
أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأة شوهاء إلى جانب قصر فقلت لمن هذا القصر قالوا لعمر .....
أنت ومالك لأبيك.
إنك رجل مفؤود أنت الخارث بن كلدة فإنه رجل يعرف الطب، على الرغم من الطب.
أنكحوا الأكفاء وأنكحوهن واختاروا لنطفكم وإياكم والزنج فإنه خلق مشوه .
إنما الطاعة في المعروف.
إنما الطاعة في الطاعة فإذا أمر أحدكم بمعصية فلا سمع ولا طاعة .
أول ما يقضي بين الناس يوم القيامة في الدماء..

### حرف الباء

الحديث
بادرني عبدي بنفسه حرمت عليه الجنة.

## حرف التاء

### الحديث

تخيروا لنطفكم فإن النساء يلدن أشباه إخوانهن وأخواتهن.

تخيروا لنطفكم واجتنبوا فإنه لون مشوه.

تداؤوا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد الهرم.

تداؤوا عباد الله ولا تتداؤوا بمحرم فإنه ما من داء إلا وله دواء.

## حرف الجيم

جاء رجل من بني فزاره إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلاما أسودا فقال النبي ﷺ: هل لك من إيل؟ .....

## حرف السين

سئل ابن عباس أشهدت العيد مع النبي ﷺ؟ قال: نعم. ولولا منزلي منه وأشهدته من الصغر .....

سئل رسول الله ﷺ عن الطاعون فقال: عذاب كان يبعثه ..

سألت ﷺ عن الطاعون، فأخبرها نبي الله أنه كان عذابا يبعثه الله على من يشاء فجعله الله رحمة للمؤمنين.

سألت رسول الله - ﷺ - عن الطاعون فقال: غدة كغدة الإبل، المقيم فيه كالشهيد والفار منه كالفار من الزحف.

## الحديث

سبعة من السنة في الصبي يوم السابع، يسمى، ويختن، ويماط عنه الأذى،  
وتنقب أنفه، ويعق عنه .....

## حرف الشين

شبه الدم يخرج في الآباط، والمراق، وفيه تركية أعمالكم، وهو كل مسلم  
شهادة.....

الشهداء خمسة : المطعون، والمبطون، والغرق، وصاحب الهدم، والشهيد  
في سبيل الله.

شهدنا مع رسول الله - ﷺ - حينما فقال لرجل ممن يدعى بالإسلام : هذا  
من أهل النار ، فلما حضرنا القتال .....

## حرف الطاء

الطاعون آية الرجز ابتلى الله عز وجل به أناسا من عباده، فإذا سمعتم به  
فلا تدخلوا عليه.

الطاعون شهادة لكل مسلم.

## حرف العين

على أنقاب المدينة ملائكة، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال.

## حرف الفاء

الحديث
فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا.....
فر من المجنوم فرارك من الأسد
في النفس الدية، وفي اللسان الدية، وفي الذكر الدية، وفي الأنف الدية، وفي المارن الدية.

## حرف القاف

قال أصبت رجل من الأنصار يوم أحد فدعا له رسول الله - ﷺ - طبيباً بالمدينة فقال عالجاه .....
قال النبي ﷺ - لمن بلغه أنه يصوم النهار ويقوم الليل لا تفعل صم وأفطر ، ونم ، فإن لجسدك عليك حقاً.....
قال رسول الله - ﷺ - بم تشفين قلت بالشبرم. قال: حار حار، ثم استشفيت بالسنا .....
قال ما أنزل الله من داء إلا وقد أنزل معه شفاء علمه من علمه وجهله من جهله.
قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا.



## الحديث

قلت : يا رسول الله فما الطاعون ؟ قال : غدة كغدة الإبل، المقيم فيها كالشهيد، والفار منها كالفار من الزحف.

## حرف الكاف

كان فيمن قبلكم رجل به جرح فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده، فما رقأ الدم حتى مات .....

كسر عظم الميت ككسره حياً.

كفى بالموت مفرقاً.

كيف أغرم من لا أكل ولا شرب ولا استهل.

## حرف اللام

لا تديموا النظر إلى المجزومين.

لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها لأنه أول من سن القتل.

لا حمى إلا الله ورسوله.

لا ضرر ولا ضرار.

لا ضرر ولا ضرار من ضار الله به ومن شاق شاق الله عليه.

الحديث
لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.
لا قود في المأمومة، ولا في الجائفة، ولا في المنقلة.
لا يتمنين أحدكم الموت لضر أصابه فإن كان لا بد متمنيا للموت فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي.....
لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، النفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة.
لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان وزنا بعد إحسان، وقتل نفس بغير حق.
لا يرث الصبي حتى يستهل.
لا يستكمل العبد إيمانه حتى يحسن خلقه ولا يشفى غيظه.
لا يضرب فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله عز وجل.
لا يقاد الوالد بالولد.
لا يقتل الوالد بالولد.
لا يقتل مؤمن بكافر. قالوا: ودية المقتول - إن اختاروا الدية قبل إسلام قاتل وليهم، أو قاده ثم أسلم.....
لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى.

الحديث
لددننا رسول الله ﷺ فأشار أن لا تلدونى.....
لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق.
لعن النبي ﷺ الواشحات والمستوشحات.....
لكل داء دواء فإذا أصبت دواء الداء برأ بإذن الله تعالى.

### حرف الميم

مرت به جنازة فوقف لها فقال بعض أصحابه، إنه يهودي فقال النبي ﷺ " أليست نفساً؟"
من أعان على قتل مسلم ولو بشرط كلمة لقي الله تعالى وهو مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله.
من أمركم من الولاة بمعصية الله فلا تطيعوه.
من بدل دينه فاقتلوه.
من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيه خالداً مخلداً فيها أبداً .....
من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة.
من قتل، نفسه بحديدة فحديته في يده....

الحديث
من قتل نفسه فهو في نار جهنم .

### حرف النون

نادى يهود قريظة بعد خيانتهم له وحشدهم الأحزاب قائلا : يا أخوان القردة والخنازير .
النوم أخو الموت وأهل الجنة لا ينامون .

### حرف الواو

وسأله - ﷺ - فروة بن مسيك - رضى الله عنه - ، فقال : يا رسول الله إنا بأرض يقال لها أبين، وهي ريفنا وميرتنا، وهي وبئة ..... وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية.
وفي الموضحة خمس من الإبل.
ولو أن أهل الثقلين اجتمعوا على قتل مؤمن لأكبهم الله تعالى على مناخرهم في النار وأن الله تعالى حرم الجنة على القاتل.

## حرف الياء

رقم الصفحة	الحديث
	يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المبرأة الغسل إذا احتلمت .....
	يا عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داء إلا له شفاء إلا الهرم.
	يا عم لا تتمنى الموت فإنك إن كنت محسناً فإن تؤخر تزداد إحساناً إلى إحسانك خير لك .....
	يأتي الشهداء والمتوفون بالطاعون، فيقول أصحاب الطاعون : نحن الشهداء .....



المراجع



## فهرس المراجع

- أولاً: القرآن الكريم
- ثانياً: كتب تفسير القرآن
- ثالثاً: كتب علوم القرآن
- رابعاً: كتب الحديث وعلومه وشروحه
- خامساً: كتب اللغة وغريب القرآن والحديث
- سادساً: كتب الشعر والأدب
- سابعاً: كتب الفقه
- ثامناً: أصول الفقه
- تاسعاً: دراسات طبية فقهية
- عاشراً كتب القانون الجنائي والعقوبات
- حادي عشر: كتب القانون الدولي حقوق الإنسان
- ثاني عشر: الكتب والمراجع الطبية
- ثالث عشر الرسائل العلمية
- رابع عشر: الندوات والأبحاث والمؤتمرات
- خامس عشر: المجالات والدوريات
- سادس عشر الصحف
- سابع عشر: أحكام محكمة النقض
- ثامن عشر: المراجع الأجنبية

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب تفسير القرآن.

(١) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود): للقاضي

أبي السعود محمد ابن محمد العمادي أبو السعود المتوفى ٩٥١هـ - دار إحياء

التراث العربي بيروت.

(٢) البيان تفسير غريب القرآن: شهاب الدين أحمد بن محمد المصري - دار

الصحابة للتراث طنطا القاهرة الطبعة الأولى ١٩٩٢ م - تحقيق / د فتحي

أنوار الداويولى.

(٣) التبيان في أقسام القرآن: للعلامة شمس الدين محمد أبي بكر المعروف

بابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١هـ - تصحيح الشيخ طه يوسف شاهين -

طبعة دار الطباعة المحمدية، ١٣٨٨هـ.

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل: لابن جزي محمد بن أحمد بن جزي - دار الكتاب

العربي بيروت ١٩٨١م.

(٥) تفسير البغوى المسمى معلم التنزيل: للإمام أبى محمد الحسين بن مسعود:

الفراء البغوى المتوفى ٥١٦هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م، طبعة

دار المعرفة - بيروت.

(٦) تفسير الثعالبي: الجواهر الحسان في تفسير القرآن - عبد الرحمن بن

محمد بن مخلوف الثعالبي - مؤسسة الأعلمى للمطبوعات بيروت.

(٧) تفسير الصنعاني: عبد الرازق بن همام الصنعاني - مكتبة الرشد الرياض -

الطبعة الأولى ١٤١٠هـ: تحقيق / د مصطفى مسلم محمد.

(٨) تفسير القرطبي: محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - دار إحياء التراث

العربي - بيروت.

- (٩) التفسير الكبير للرازي: فخر الدين محمد بن عمر الرازي نشر عبد الرحمن محمد- القاهرة الطبعة الأولى، دار الفكر بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- (١٠) تفسير الطبري، المسمى جامع البين في تفسير القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى ٣١٠هـ- طبعة دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- (١١) تفسير الماوردي: النكت والعيون " نشر وزارة الأوقاف الكويتية.
- (١٢) تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل: دار الكتاب العربي بيروت.
- (١٣) تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي أبو الفضل الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (١٤) تفسير سفيان الثوري: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٣.
- (١٥) تفسير مجاهد: مجاهد بن جبر المخزومي التابعي أبو الحجاج - المنشورات العلمية بيروت تحقيق / عبد الرحمن الطاهر، محمد السورتى.
- (١٦) تفسير مختصر ابن كثير: محمد علي الصابوني بدون سنة نشر.
- (١٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن المشهور بتفسير الطبري، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر.
- (١٨) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- (١٩) الدر المنثور، المؤلف: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٩٩٣.



- (٢٠) زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي -  
المكتب الإسلامي بيروت - ١٤٠٤هـ.
- (٢١) فتح القدير: محمد علي الشوكاني - دار الفكر بيروت.
- (٢٢) في ظلال القرآن للشهيد سيد قطب، الطبعة السابعة ١٣٩٨هـ - طبعة دار  
الشروق بيروت.
- (٢٣) مختصر تفسير ابن كثير: تحقيق محمد علي الصابوني - دار القرآن  
الكريم الطبعة السابعة ببيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.
- (٢٤) معاني القرآن الكريم للنحاس: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة  
الأولى ١٤٠٩هـ - تحقيق محمد علي الصابوني.
- (٢٥) معاني القرآن الكريم: الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة  
الأولى، ١٤٠٩، تحقيق: محمد علي الصابوني.
- (٢٦) معاني القرآن للفراء: الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - طبعة عالم الكتب،  
بيروت - لبنان تحقيق وتقديم محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي.
- (٢٧) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء  
التراث العربي - بيروت.
- (٢٨) نظم الدرر في ترتيب الآيات والسور: لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم  
بن عمر البقاعي - دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى استنبول.
- (٢٩) النكت والعيون 'تفسير الماوردي': للإمام أبي الحسن علي بن حبيب  
الماوردي المصري، المتوفى ٤٥٠هـ، الطبعة الأولى مطابع مقهى  
والكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، تحقيق: خضر محمد  
خضر، وراجعه د. عبد الستار أبو غدة.
- (٣٠) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: علي بن أحمد الواحدي أبو الحسن.

### ثالثاً: كتب علوم القرآن:

١. البرهان في علوم القرآن للزركشي: /تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم- الطبعة الثالثة - دار الفكر

٢. الإتيقان: للإمام جلال الدين السيوطي الشافعي، طبعة دار الفكر، الأولى.

رابعاً: كتب الحديث وعلومه وشروحه:

أ- متون الحديث:

(١) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي المتوفى ٢٥٦هـ - دار ابن كثير - اليمامة - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - الطبعة الثالثة - تحقيق: د/ مصطفى ديب البغا.

(٢) صحيح الإمام مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري المتوفى ٢٦١هـ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣) سنن أبي داود: للحافظ أبي داود سليمان بن داود بن الأشعث السجستاني المتوفى ٢٧٥هـ - مطبعة البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧١هـ.

(٤) سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني المتوفى سنة ٢٧٥هـ - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٢هـ.

(٥) سنن الترمذي: للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي السلمي المتوفى سنة ٢٧٩هـ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين.

(٦) سنن النسائي: للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ - الطبعة الأولى - مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٨٤هـ - ١٩٥٦م.

(٧) سنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، دار إحياء السنة النبوية، طبعة دار الكتب العلمية بيروت المصورة، وطبعة دار الفكر بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(٨) المستدرک علی الصحیحین: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بالحاكم المتوفى سنة ٤٠٥ هـ - دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى - تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا.

(٩) سنن البيهقي الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي - مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م - تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

(١٠) السنن الكبرى للبيهقي: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ - الطبعة الأولى - مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد - الهند ١٣٥٥هـ.

(١١) مسند الإمام أحمد: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني مؤسسة قرطبة مصر.

(١٢) مسند ابن الجعد: علي بن الجعد بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي - مؤسسة نادر بيروت ١٤١٠ هـ - سنة ١٩٩٠ م الطبعة الأولى تحقيق/ عامر أحمد حيدر.

(١٣) مسند ابن الحصيد: علي بن الجعد - مؤسسة نادر بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ الطبعة الأولى تحقيق عامر أحمد حيدر.

(١٤) مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي دار المأمون للتراث دمشق ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م الطبعة الأولى تحقيق حسين مسلم أسد.

- (١٥) مسند البزار: ٤ - ٩: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار مؤسسة علوم القرآن مكتبة العلوم والحكم بيروت المدينة ١٤٠١ هـ الطبعة الأولى تحقيق: د محفوظ الرحمن زين الله.
- (١٦) مسند الربيع: الربيع ابن خبيب بن عمر الأزدي البصري - دار الحكمة الإستقامة بيروت، سلطنة عمان، ١٤١٥ هـ الطبعة الأولى تحقيق عاشور ابن يوسف.
- (١٧) مسند الشاشي: أبو سعيد الهيثم بن كليب لشاشي - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ١٤١٠ هـ الطبعة الأولى تحقيق: د /محفوظ الرحمن زين الله.
- (١٨) مسند الشهاب: محمد ابن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٧ هـ - ١٩٨٦ م الطبعة الثانية، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.
- (١٩) صحيح الجامع الصغير وزيادته "الفتح الكبير": تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه زهير الشاويش، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - طبعة المكتب الإسلامي بيروت - دمشق.
- (٢٠) مصنف ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي - مكتبة الرشد الرياض ١٤٠٩ هـ الطبعة الأولى تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الفكر بيروت.
- (٢١) مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني - المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ - تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

(٢٢) موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م - تحقيق: د. تقي الدين.

(٢٣) المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني دار الحرمين القاهرة ١٤١٥ هـ - تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

(٢٤) المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني مكتبة العلوم والحكمة الموصل ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م الطبعة الثانية تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

#### ب- كتب علوم وشروح الحديث.

(١) الآحاد والمثاني: أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر السنياتي - الدار الراية الرياض - ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م الطبعة الأولى د/ باسم فيصل.

(٢) الأحاديث المختارة: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي مكتبة - النهضة الحديثة - مكة المكرمة ١٤١٠ هـ - الطبعة الأولى المحقق عبد الملك بن عبد الله بن دهمشين.

(٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: محمد بن علي تقي الدين [ابن دقيق العيد] - مطبعة السنة المحمدية.

(٤) الاستيعاب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار الجبل بيروت ١٤١٢ هـ - الطبعة الأولى. تحقيق على محمد البجاوي.

(٥) الإفصاح: دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ - الطبعة الأولى تحقيق خليل المنسي.



- (٦) **البيان والتعريف:** إبراهيم بن محمد الحسيني دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٠١ هـ - تحقيق سيف الدين الكاتب.
- (٧) **تحفة الأحوذى:** محمد عبد الرحمن بن عبد الحليم المباركفوري أبو العلا - طبعة دار الكتب العلمية بيروت بدون سنة.
- (٨) **الترغيب والترهيب:** عبد العظيم ابن عبد القوى المنذرى أبو محمد - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى تحقيق / إبراهيم شمس الدين.
- (٩) **تعلق التعلق:** أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني: المكتب الإسلامي - دار عمان بيروت، عمان ١٤٠٥ هـ - الطبعة الأولى - تحقيق سعيد عبد الرحمن القزقي.
- (١٠) **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير:** أحمد بن علي بن محمد الكنانى [العسقلاني] - مؤسسة قرطبة.
- (١١) **تلخيص الحبير:** أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني - المدينة المنورة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م - تحقيق / السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
- (١٢) **التمهيد لابن عبد البر:** أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد ابلر طبع وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية المغرب - تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى، محمد عبد الكريم البكرى.
- (١٣) **تهذيب التهذيب:** أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي - دار الفكر - بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - الطبعة الأولى.
- (١٤) **حلية الأولياء:** أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٥ هـ - الطبعة الرابعة.

- (١٥) الديات: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني- الناشر إدارة القرآن والعلوم الإسلامية كراتشي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (١٦) الديباج: عبد الرحمن بن أبي بكر أبو الفضل السيوطي - دار ابن عفان الخبر السعودية - ١٤١٦ - ١٩٩٦ - تحقيق / أبو إسحاق الأثرى.
- (١٧) الذرية الطاهرة: الإمام الحافظ أبو بشر محمد أحمد بن حماد الدولابي - دار السلفية الكويت ١٤٠٧ هـ - الطبعة الأولى تحقيق / سع. المبارك الحسن.
- (١٨) السنن الواردة في الفتن: أبو عمر عثمان بن سعيد - دار العاصمة الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ - تحقيق / ضياء الله بن محمد إدريس المباركفوري.
- (١٩) سير أعلام النبلاء: مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٣ هـ - الطبعة التاسعة تحقيق شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.
- (٢٠) شرح النووي على صحيح: مسلم دار إحياء التراث العربي بيروت - فتح الباري: دار المعرفة بيروت - ١٣٧٩ تحقيق - محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب.
- (٢١) شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي - دار المعرفة.
- (٢٢) شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٠ هـ - الطبعة الأولى تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول.
- (٢٣) علل الترمذي: للقاضي أبو طالب القاضي - عالم الكتب مكتبة النهضة العربية ببيروت ١٤٠٩ هـ - الطبعة الأولى تحقيق صبحي السامرائي.
- (٢٤) العلل المتناهية: لنفس المؤلف عبد الرحمن بن علي بن الجوزي؟.

(٢٥) عون المعبود: محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب - دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٥ هـ الطبعة الثانية.

(٢٦) غريب الحديث للحربي: إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق - جامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ تحقيق د/ سليمان إبراهيم محمد.

(٢٧) غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري - المكتبة العلمية بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م - تحقيق / طاهر أحمد الزاوي محمود محمد الطناحي.

(٢٨) غريب الحديث لابن قتيبة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧ هـ - تحقيق د/ عبد الله الجيوري.

(٢٩) الفائق في غريب الحديث: محمود بن عمر الزمخشري - دار المعرفة - لبنان الطبعة الثانية - تحقيق/ علي محمد البيجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٣٠) فتح الباري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي - طبعة دار المعرفة بيروت ١٣٧٩ م تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - محب الدين الخطيب.

(٣١) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني: تأليف أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي الطبعة الثانية طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت بدون تاريخ.

(٣٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي بن محمد بن محمد الشوكاني - المكتب الإسلامي - بيروت ١٤٠٧ هـ - تحقيق/ عبد الرحمن محيي المعلمي.

(٣٣) كتاب الزهد: لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر دار الريان للتراث القاهرة ١٤٠٨ هـ الطبعة الثانية تحقيق عبد العلى بعد الحميد.

(٣٤) مختصر المختصر: يوسف بن موسى الحنفي أبو المحاسن - عالم الكتب ومكتبة المنسي بيروت والقاهرة بدون سنة نشر.

(٣٥) مختلف تأويل الحديث: عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد طبعة دار الجبل - بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٢ م تحقيق محمد زهري النجار.

(٣٦) المستخرج على صحيح الإمام مسلم: أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني: دار الكتب العلمية - بيروت سنة ١٩٩٦ م الطبعة الأولى تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.

(٣٧) مشكل الآثار: أحمد بن محمد بن سلومه الطحاوي - دار الكتب العلمية.

(٣٨) معجم الشيوخ: محمد بن أحمد بن جميع أبو الحسن، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان بيروت، طرابلس ١٤١٥ هـ الطبعة الأولى تحقيق د/ عمر عبد السلام.

(٣٩) معجم الصحابة: عبد الباقي بن قانع أبو الحسين مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة ١٤١٨ هـ. الطبعة الأولى تحقيق صلاح بن سالم المصراني.

(٤٠) المنتقى لابن الجارود: عبد الله بن علي بن الجارود وأبو محمد النيسابوري - مؤسسة الكتاب الثقافية ببيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م الطبعة الأولى تحقيق/ عبد الله عمر البارودي.

(٤١) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: لأبي محمد عبد الله يوسف الزيلعي، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت ط الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٤٢) نواذر الأصول في أحاديث الرسول: محمد بن علي بن الحسن أبو عبد الله الحكيم الترمذي - دار الجيل ببيروت ١٩٩٢م الطبعة الأولى تحقيق د/ عبد الرحمن عميرة.

(٤٣) نيل الأوطار: للشوكاني محمد بن علي بن محمد الشوكاني - دار الجيل بيروت ١٩٧٣.

#### خامساً: كتب اللغة وغريب القرآن والحديث:

- (١) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي - دار الوفاء - جدة - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ - تحقيق / د/ أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي.
- (٢) البرصان والعرجان والعميان والحولان: عمرو بن بحر الجاحظ - القاهرة دار الاعتصام ١٩٧٢م.
- (٣) تاج العروس: للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي - ط دار الفكر بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤.
- (٤) تحرير ألفاظ التنبيه: يحيى بن شرف النووي أبو زكريا - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - تحقيق: عبد الغني الدقر.
- (٥) التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي - دار الفكر المعاصر - دار الفكر - بيروت - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - تحقيق / د/ محمد رضوان الداية.



- (٦) التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - تحقيق / إبراهيم الأبياري.
- (٧) التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤف المناوي، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر - بيروت - دمشق - تحقيق د/ محمد رضوان الداية الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ.
- (٨) الزاهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨ تحقيق فؤاد علي منصور -
- (٩) السعدي: عالم الكتب بيروت ١٩٨٣.
- (١٠) طلبه الطلبة: عمر بن محمد بن أحمد أبو حفص النسف - المطبعة العامة مكتبة المثني بغداد.
- (١١) غريب الحديث لابن قتيبة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد - مطبعة العاني - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - تحقيق / د/ عبد الله الجبوري.
- (١٢) القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٦م.
- (١٣) كتاب العين: أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي - دار ومكتبة الهلال - تحقيق / د/ مهدي المخزومي - د/ إبراهيم السامرائي.
- (١٤) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري - دار - كتاب صادر بيروت - الطبعة الأولى.
- (١٥) كتاب الأفعال: ابن القطاع أبي القطاع أبي القاسم علي بن جعفر صادر بيروت - الطبعة الأولى.

- (١٦) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - طبعة جديدة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م - تحقيق / محمود خاط.
- (١٧) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي - المكتبة العلمية - بيروت.
- (١٨) المصنف: عبد الله بن محمد بن أبي شيبه - دار الفكر.
- (١٩) المطلع على أبواب الفقه: محمد بن أبي الفتح البجلي الحنبلي أبو عبد الله - الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠١ - ١٩٨١ - تحقيق: محمد بشير الأدلبي.
- (٢٠) المعاصر : دار الفكر - بيروت - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - تحقيق / د/ محمد رضوان الداية.
- (٢١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (٢٢) المعجم الوجيز: إصدار مجمع اللغة العربية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢
- (٢٣) المغرب في ترتيب المعرب: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز - مكتبة أسامة بن زيد - حلب - الطبعة الأولى - ١٩٧٩م - تحقيق / محمود فاخوري - عبد الحميد مختار.
- (٢٤) المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني تحقيق محمد سيد كيلاني - طبعة دار المعرفة بيروت
- (٢٥) النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري - المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - تحقيق / طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

## سادساً: كتب الشعر والأدب

- (١) الأصمعيّات: عبد الملك بن قريب بن علي بن أجمع الباهلي أبو سعيد الأصمعي - دار المعارف القاهرة - تحقيق / أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون
- (٢) تهذيب الأسماء: لذكريا بن شرف - دار الفكر بيروت ١٩٩٦م الطبعة الأولى
- (٣) كتاب الأغاني: أبي الفرج الأصفهاني - دار الفكر بيروت طبعة ثانية تحقيق سمير جابر - طبعة بيروت ١٩٦١م - تحقيق / محمد يوسف نجم.
- (٤) مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري - دار المعرفة بيروت: تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد
- (٥) محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: الحسين بن محمد بن المفضل أبو القاسم الأصبهاني المعروف بالراغب الأصبهاني.
- (٦) مضاهاة أمثال كليلة ودمنة: محمد بن الحسين بن عمير اليمني أبو عبد الله - طبعة بيروت ١٩٦١م - تحقيق / محمد يوسف نجم.
- (٧) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد أبو الفتح العباسي.

سابعاً: كتب الفقه.

أ- الفقه الحنفي.

- (١) الاختيار لتعليل المختار: تأليف الشيخ عبد الله بن محمود الموصلي وعليه تعليقات الشيخ محمود أبو دققة- الطبعة الثانية ١٣٧٠ هـ شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر. وطبعة دار الفكر بيروت لبنان.
- (٢) الأشباه والنظائر على مذهب الإمام أبو حنيفة: للشيخ زين الدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي -دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.
- (٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق: للإمام زين العابدين إبراهيم بن نجيم الحنفي المتوفى سنة ٩٧٠ هـ دار المعرفة بيروت. وطبعة دار الكتاب الإسلامي.
- (٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة ٥٨٧ هـ دار الكتب العلمية بيروت.
- (٥) البناية في شرح الهداية: للشيخ أبي محمد محمود بن أحمد العيني الطبعة الثانية ١٤١١ هـ - دار الفكر بيروت.
- (٦) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: العلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ دار الكتاب الإسلامي.
- (٧) تحفة الفقهاء: الشيخ علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي المتوفى سنة ٣٥٩ هـ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ دار الكتب العلمية بيروت - توزيع دار الباز بمكة
- (٨) تكملة البحر الرائق شرح كنز الدقائق: للشيخ محمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي، طبعة دار المعرفة بيروت- الطبعة الثانية.

(٩) الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري: أبو بكر محمد بن علي الحدادي  
العبادي - المطبعة الخيرية.

(١٠) حاشية ابن عابدين المسماة رد المحتار على الدر المختار: لخاتمة  
المحققين العلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين. دار الكتب العلمية  
بيروت.

(١١) حاشية الطحاوي على الدر المختار: للشيخ محمد أمين الشهير بابن  
عابدين - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - طبعة دار المعرفة بيروت.

(١٢) درر الحكام شرح غرر الأحكام: محمد بن فرموزا (ملا خسرو) المتوفى  
سنة ٨٨٥هـ - دار إحياء الكتب العلمية بيروت.

(١٣) شرح السير الكبير: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، الشركة  
الشرقية للإعلانات.

(١٤) العناية على الهداية: للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرتي  
المتوفى سنة ٧٨٦هـ - مطبوع مع فتح القدير الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - مطبعة  
مصطفى البابي الحلبي.

(١٥) فتاوى النوازل (مجموع نوازل المسائل المدلل بالدلائل في الفقه الحنفي)  
للفقيه الحنفي أبي الليث السمرقندي مطبعة شمس الإسلام بالهند، الطبعة  
الأولى ١٣٥٥هـ.

(١٦) الفتاوى الهندية: للشيخ نظام الدين ومجموعة من علماء الهند، الطبعة  
الثانية بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق سنة ١٣١٠هـ.

(١٧) فتح القدير: كمال الدين بن عبد الواحد [ابن الهمام] - دار الفكر. للإمام  
كمال الدين محمد عبد الواحد الحنفي المعروف بابن الهمام المتوفى سنة  
٨٦١هـ - دار الفكر.



(١٨) المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي - دار المعرفة بيروت ١٤٠٩هـ.

(١٩) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: عبد الرحمن بن محمد شيخي زاده [داماد] - دار إحياء التراث العربي

(٢٠) الهداية شرح بداية المبتدى: للشيخ برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ مطبوع مع فتح القدير دار الفكر.

#### ب- الفقه المالكي.

(١) أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك: للشيخ أبي بكر بن حسن الكشناوي الطبعة الثانية طبعة عيسى البابي الحلبي.

(٢) الإفصاح: أحمد بن علي بن حجر الهيتمي أبو العباس دار عمان الأردن ١٤٠٦هـ - الطبعة الأولى تحقيق /محمد شكور أمير الميادين.

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد: طبعة دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م - بيروت لبنان، الفروق للقرافي.

(٤) بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: للشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي على الشرح الصغير للدردير الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ طبعة دار المعرفة.

(٥) التاج والإكليل لمختصر خليل: محمد بن يوسف العبدري (المواق) المتوفى سنة ٨٩٧هـ دار الكتب العلمية بيروت.

(٦) تبصرة الحكام فى أصول الأقضية ومناهج الأحكام: للإمام أبى الوفاء  
إبراهيم بن شمس الدين بن فرحون اليعمرى المالكى، دار الكتب العلمية  
بيروت.

(٧) جواهر الإكليل شرح مختصر خليل: للشيخ صالح بن عبد السميع الأبى  
الأزهري طبعة دار المعرفة بيروت.

(٨) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: للشيخ محمد ابن عرفة الدسوقي، -  
دار إحياء الكتب العربية

(٩) حاشية الصاوى على الشرح الصغير: أبو العباس أحمد الصاوى دار  
المعارف

(١٠) حاشية الصعدي: على الخرشي.

(١١) شرح الزرقانى على مختصر خليل: للشيخ عبد الباقي الزرقانى، مطبعة  
محمد أفندى مصطفى بمصر.

(١٢) الشرح الصغير بحاشية الصاوي: أبو العباس أحمد الصاوى - دار  
المعارف.

(١٣) شرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي: لأبى البركات سيدى أحمد  
الدريزى، دار إحياء الكتب العربية، دار المعارف.

(١٤) شرح حدود ابن عرفة: محمد بن قاسم الرصاع المتوفى سنة ٨٩٤هـ -  
المكتبة العلمية - بيروت.

(١٥) فتاوى السبكي: تقى الدين على بن عبد الكافى السبكي - دار المعارف.

(١٦) الفواكه الدوانى: أحمد بن غنيم بن سالم النفراوى المالكى - دار الفكر  
بيروت - ١٤١٥هـ.

(١٧) الكافي: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٧هـ - الطبعة الأولى.

(١٨) المدونة للإمام مالك: مالك بن انس بن مالك الأصبحي، دار الكتب العلمية بيروت.

(١٩) المنتقى شرح الموطأ: للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة ٤٩٤هـ - دار الكتاب الإسلامي.

(٢٠) منح الجليل شرح مختصر خليل: محمد بن أحمد بن محمد (عليش) دار الفكر - بيروت.

(٢١) الموافقات: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، دار المعرفة بيروت - تحقيق / عبد الله دراز.

(٢٢) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: محمد بن محمد عبد الرحمن [الخطاب] المتوفى سنة ٩٥٤هـ - دار الفكر.

### ج- الفقه الشافعي.

(١) أسنى المطالب شرح روض الطالب: للإمام زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري - دار الكتاب الإسلامي.

(٢) الأم للشافعي: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ - دار المعرفة.

(٣) تحفة المحتاج في شرح المنهاج: للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) حاشية البجيرمي على الخطيب والمسماة بتحفة الحبيب على شرح الخطيب للشيخ سليمان بن محمد البجيرمي الشافعي - دار الفكر العربي.

(٥) حاشية الجمل على شرح المنهج: للعلامة سليمان الجمل مطبعة محمد البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٧هـ.

(٦) حاشية الشبراملسي: لأبي الضياء نور الدين علي بن علي الشبراملسي القاهري المتوفى ١٠٨٧هـ مطبوع مع نهاية المحتاج للزملي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٤هـ.

(٧) حاشية الشرواني: للشيخ عبد الحميد الشرواني دار الفكر بيروت.

(٨) حاشيتا قليوبي وعميرة: أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة - دار إحياء الكتب العربية.

(٩) روضة الطالبين: للغمام أبي بكر يحيى بن شرف النووي الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٦هـ طبعة المكتب الإسلامي.

(١٠) زاد المحتاج بشرح المنهاج: للشيخ عبد الله بن الشيخ حسن الحسن الكوهجي - تحقيق /خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري طبعة ١٤٠٩هـ - المكتبة العصرية لأبناء شريف الأنصاري بيروت.

(١١) شرح البهجة: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري - المطبعة الميمنية.

(١٢) الفتاوى الفقهية الكبرى: أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي - المكتبة الإسلامية.

(١٣) فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل: سليمان بن منصور العجيلي المصري [الجمل] - دار الفكر.

(١٤) الفوائد في اختيار المقاصد: للعز بن عبد السلام المسمى بالقواعد الصغرى تحقيق د/ جلال الدين عبد الرحمن.

(١٥) المجموع شرح المذهب: محي الدين شرف - دار الفكر ببيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م الطبعة الأولى محمود مطرفي.

(١٦) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: مصطفى بن سعد بن عبده  
الرحباني - المكتب الإسلامي -

(١٧) مقني المحتاج: محمد بن أحمد الشربيني الخطيب - دار الكتب العلمية  
بيروت.

(١٨) المذهب في فقه الإمام الشافعي: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن  
يوسف الفيروز آبادي الشيرازي دار الفكر لبنان.

(١٩) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي: للإمام شمس الدين محمد بن  
أبي العباس أحمد بن شهاب الرملي المتوفى سنة ١٠٠٤هـ - دار الفكر  
بيروت.

#### د- الفقه الحنبلي.

(١) الآداب الشرعية والمنح المرعية: محمد بن مفلح بن محمد المقدسي عالم  
الكتب.

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: للشيخ علاء الدين أبي الحسن  
علي بن سليمان بن أحمد المرداوي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ - دار إحياء  
التراث العربي.

(٣) الداري المضيئة: محمد بن علي الشوكاني - دار الجيل ببيروت  
١٤٠٧هـ.

(٤) دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإيرادات:  
منصور بن يونس البهوتي المتوفى ١٠٥٦هـ - عالم الكتب.

(٥) الفروع: للشيخ شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي المتوفى سنة  
٧٦٣هـ - عالم الكتب بيروت الطبعة الرابعة.



(٦) الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل: للإمام أبي موفق الدين عبد الله بن قدامه المقدسي تحقيق /زهير الشاويش، طبعة المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ.

(٧) كشف القناع على متن الإقناع: للعلامة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي - دار الكتب العلمية.

(٨) مطالب أولي النهى في شرح غلية المنتهى: مصطفى بن سعد بن عبده الرحباني - المكتب الإسلامي.

(٩) المغني: للإمام أبي عبد الله بن محمد بن قدامه المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ - دار الفكر بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(١٠) نهاية الزين: محمد بن عمر بن علي بن نووي الجاوي - دار الفكر بيروت الطبعة الأولى.

(١١) منار السبيل: إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٥هـ الطبعة الثانية، تحقيق /عصام القليعجي .

هـ - الفقه الظاهري.

(١) المحلى: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ هـ - طبعة دار الفكر.

(٢) مراتب الإجماع: للأمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم - مطبعة القدس بمصر ١٣٥٧، ومعه مراتب الإجماع: لشيخ الإسلام ابن تيمية.

و- الفقه الزيدي.

- (١) البحر الزخار الجامع لعطاء الأمصار: للإمام المهدي لدين الله أحمد بن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠ هـ - دار الكتاب الإسلامي.
- (٢) التاج المذهب لأحكام المذهب: أحمد بن قاسم العنسي الصنعاني - مكتبة اليمن.
- (٣) الدراري المضيئة شرح الدرر البهية: كلاهما للإمام العلامة الفقيه المجتهد محمد بن علي الشوكاني - دار المعرفة بيروت.
- (٤) الروضة البهية: للإمام شمس الدين جعفر بن أحمد بن يحيى عبد السلام دار الندوة الجديدة بيروت.
- (٥) السيل الجرار شرح متن الأزهار: لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني المتوفى ١٢٥٠ هـ - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م دار الكتب العلمية بيروت.

ز- الفقه الأمامي.

- (١) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: زين الدين بن علي العاملي [الجبلي] - دار العالم الإسلامي - بيروت.
- (٢) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: جعفر بن حسن الهذلي [المحقق الحلي] - مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان.
- (٣) منهج الطالبين وبلاغ الراغبين: خميس بن سعيد الرستاق - طبعة عيسى البابي الحلبي.

ح- الفقه الأباضي.

(١) شرح النيل وشفاء العليل: محمد بن يوسف بن عيسى أطفيش - مكتبة الإرشاد.

ط- الفقه الشيعي:

(١) الروضة الندية في شرح التحفة الطوية: لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني- بأشراف أحمد الشامي الدار اليمنية للنشر والتوزيع ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥.

ي- كتب القواعد:

(١) الأشباه والنظائر على مذهب الإمام أبو حنيفة: للشيخ زين الدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفى - دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

(٢) الأشباه والنظائر في فروع وقواعد فقه الشافعية: للنگام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى الشافعى المتوفى سنة ٩١١ هـ - الطبعة الأولى دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

(٣) الأعمار المضينة شرح القواعد الفقهية: عبد الهادي إبراهيم بن محمد بن القاسم الأهل - طبعة أولى سنة ١٤٠٧ هـ - مكتبة جدة.

(٤) أنوار البروق في أنواع الفروق: أحمد بن إدريس القرافي طبعة عالم الكتب

(٥) الفوائد في اختيار المقاصد: للعز بن عبد السلام المسمى بالقواعد الصغرى تحقيق د/ جلال الدين عبد الرحمن.

٦) قواعد الأحكام في مصالح الأنام: للإمام أبي محمد عز الدين بن عبد السلام الشافعي المتوفى سنة ٦٦٠هـ. دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٧) القوانين الفقهية لابن جزي: محمد ابن أحمد بن جزي الغرناطي: دار الكتب العلمية بيروت.

٨) المنشور في القواعد الفقهية: بدر الدين بن محمد بن بهادر الزركشي - نشر وزارة الأوقاف الكويتية.

### ثامنا: أصول الفقه.

١) الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي: علي بن عبد القادر السبكي - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ تحقيق جماعة من العلماء.

٢) الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد - دار الحديث القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٣) أصول الفقه المسمى "إجابة السائل شرح بغية الآمل: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - مؤسسة الرسالة بيروت - ١٩٨٦ م - تحقيق: القاضي حسين بن أحمد السباعي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل.

٤) البحر المحيط: بدر الدين بن محمد بهادر الزركشي - دار الكيني .

٥) التقرير والتحبير في شرح التحرير: محمد بن محمد بن أمير الحاج - دار الكتب العلمية بيروت - بدون سنة نشر.

٦) التلويح على التوضيح: لسعد الدين التفتازاني الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م بيروت - لبنان.

(٧) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي: حسن بن محمود العطار - دار الكتب العلمية بيروت.

(٨) روضة الناظر وجنة المناظر: عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي أبو محمد الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ تحقيق د/عبد العزيز عبد الرحمن العبد.

(٩) روضة الناظر وجنة المناظر: عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي أبو محمد الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ تحقيق د/عبد العزيز عبد الرحمن العبد.

(١٠) شرح التلويح على التوضيح المسمى بكشف الأسرار: عبد العزيز بن أحمد بن محمد النجار - دار الكتاب الإسلامي.

(١١) شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: للإمام الكبير شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي - تحقيق طه عبد الرؤف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية - ودار الفكر الطبعة الأولى - ١٣٩٣ هـ.

(١٢) الفصول في الأصول: أبو بكر بن علي الرازي الجصاص - . طبعة وزارة الأوقاف الكويتية بدون سنة نشر -

(١٣) كشف الأسرار: عبد العزيز بن أحمد بن محمد النجار - دار الكتاب الإسلامي.

(١٤) المحصول في أصول الفقه: القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المالكي - دار البيارق الأردن - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م - تحقيق حسين علي البدرى.



- (١٥) المحصول في علم الأصول: محمد بن عمر بن الحسن الرازي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض ١٤٠٠هـ - تحقيق طه جابر فياض العلواني.
- (١٦) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: عبد القادر بن بدران الدمشقي - مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١هـ - تحقيق د/عبد الله بن عبد المحسن التركي.
- (١٧) المستقصى: محمد بن محمد الغزالي - دار الكتب العلمية بيروت بدون سنة نشر.
- (١٨) المنحول في تعليقات الأصول: محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد - دار الفكر دمشق ١٤٠٠هـ - تحقيق د/محمد حسين هيتو.
- (١٩) نواذر الأصول في أحاديث الرسول: محمد بن علي بن الحسين أبو عبد الله الحكم الترمذي دار الجبل - بيروت ١٩٩٢ الأولى تحقيق د/ عبد الرحمن عميره.
- (٢٠) الورقات: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني تحقيق د/عبد اللطيف محمد العبد بدون طبعة ولا دار نشر.
- (٢١) الوسيط: محمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد - دار السلام القاهرة ١٤١٧ هـ - الطبعة الأولى تحقيق أحمد محمد إبراهيم، محمد محمد تامر.

## تاسعا: دراسات طبية فقهية

(١) الإجهاض أحكامه وحدوده في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي  
دراسة مقارنة: د/ محمد بن يحيى بن حسن الجيمي - كلية الملك فهد  
الأمنية

(٢) الإجهاض بين الطب والفقه والقانون: د/ السباعي.

(٣) الإجهاض في نظر المشرع الجنائي دراسة مقارنة: د/ حسن محمد ربيع  
دار النهضة العربية ١٩٩٥.

(٤) الإجهاض. من منظور إسلامي بحث مقارن: د/ عبد الفتاح محمود  
إبريس - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٥) أحكام الإجهاض في الفقه الإسلامي: إبراهيم بن محمد قاسم بن محمد  
رحيم - سلسلة إصدار الحكمة رقم ١٣ عن مجلة الحكمة الصادرة في  
بريطانيا رسالة ماجستير مقدمه إلى جامعة الإمام محمد بن سعود  
الإسلامية الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٦) أحكام التداوي: سلسلة قضايا طبية فقهية تبحث عن حلول د/ محمد علي  
البار - دار المنامة للنشر والتوزيع بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي  
بصورة مختصرة في دورته السابعة المنعقدة في جده في الفترة من ٧ -  
١٢ من ذي القعدة ١٤١٢هـ الموافق ٩ - ١٤ مايو سنة ١٩٩٤.

(٧) أحكام الجنين في الفقه الإسلامي: عمر بن محمد بن إبراهيم بن غانم -  
دار الأندلس الخضراء، دار ابن حزم الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ٢٠٠١م.

(٨) أحكام جراحة التجميل: د/ محمد عثمان بشير - بحث في دراسة فقهية في  
قضايا معاصرة، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى/

١٤٢ هـ - ٢٠٠١

- (٩) الإعجاز الإلهي في مراحل خلق الجنين: د كمال درويش- الصبعة الأولى  
١٤٠٦ هـ - طبعة دار الصحوة للنشر والتوزيع- القاهرة.
- (١٠) إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام وما جاء في علم الوراثة وبدء  
الخلق: كريم نجيب الأغرّ- دار المعرفة - بيروت- لبنان الطبعة الأولى  
٢٠٠٥ م.
- (١١) آفاق جديدة في الجراحة: للشقيري- مطابع الوطن بالكويت طبعة  
١٩٨٦ م
- (١٢) الاكتشافات العلمية الحديثة ودلالاتها في القرآن الكريم: د/ سليمان قوش
- (١٣) الأمراض الجنسية أسبابها وعلاجها: الطبعة الثالثة ١٩٨٧ م- د / محمد  
علي البار- دار المنامة جده.
- (١٤) الأمراض النسائية: د/ بشير ناصف و د/ محمد الشبلي طبع بالمطبعة  
الرسمية للجمهورية التونسية الطبعة الأولى ١٩٨١ م كلية الطب تونس.
- (١٥) بحوث في الطب الإسلامي: محمد عبد الجواد منشأة المعارف الإسكندرية
- (١٦) تأهيل المعوقين: د/ إسماعيل شرف- المكتب الجامعي الحديث  
الإسكندرية ١٩٩٠ م.
- (١٧) تجارب على الجنين: د/ منى فريد عبد الرحمن المكتبة الأكاديمية  
١٩٩٢ م
- (١٨) تحفة المودود بأحكام المولود: للإمام شمس الدين محمد ابن أبي بكر بن  
القيم الجوزية- دار الكتيب العلمية بيروت.
- (١٩) التحكم في جنس المولود في ميزان الشريعة الإسلامية: د/ الشحات  
إبراهيم- دار النهضة العربية بدون سنة.

- ٢٠) التداوى والمسئولية الطبية في الشريعة الإسلامية: د/ ميس بن محمد بن مبارك دمشق ١٩٩١ م.
- ٢١) الجنائيات في الفقه الإسلامي: د/ محمد هاشم محمود ١٤١٧ هـ - سنة ١٩٩٧ م.
- ٢٢) الجنين والأحكام المتعلقة به: د/ محمد سلام مدكور - الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - طبعة دار الاتحاد العربي. القاهرة نشر دار النهضة العربية القاهرة.
- ٢٣) حكم نقل الأعضاء من الميت إلى الحي: د/ محمود عوض سلامة دار النهضة العربية الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨.
- ٢٤) الحماية الجنائية للجسم البشري في ظل الاتجاهات الطبية الحديثة: د/ مهند صلاح أحمد - : دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ٢٠٠٢
- ٢٥) الحياة الإنسانية الدنيوية متى تبدأ ؟ ومتى تنتهي ؟: بحث طبي ديني د/ محمد علي البار - دار القلم دمشق، الدار الشامية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٦) الحياة الإنسانية داخل الرحم بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي : د/ عبد الله حسين بإسلامه: سلسلة مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ١٩٨٥ م.
- ٢٧) دائرة المعارف الحديثة: أحمد عطية الله - موسوعة عامة في العلوم والآداب والفنون الطبعة الثانية ١٩٧٥ مكتبة الأنجلو المصرية.
- ٢٨) رعاية الطفولة في الشريعة الإسلامية: د/ إيناس إبراهيم - كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - دار البحوث العلمية الكويت.

- (٢٩) الروح لابن القيم الجوزية: محمد بن أبي بكر الدمشقي - الطبعة الثانية - دار القلم بيروت.
- (٣٠) الزواج القرابي وأثره على الصحة في المجتمع القطري: د/ علي محمد المكاوي - دراسة منشوره في كتاب "الأنثروبولوجيا الطبية" دراسة نظرية وبحوث ميدانية دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.
- (٣١) سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر: د/ محمد علي البار - العصر الحديث للنشر والتوزيع ببيروت طبعة أولى ١٩٩٥م.
- (٣٢) الطب الإسلامي بين العقيدة والإبداع: مختار سالم - مؤسسة المعارف بيروت ١٩٨٨م.
- (٣٣) الطبيب أدبه وفقهه: دكتور / محمد علي البار بالاشتراك مع زهير أحمد السباعي.
- (٣٤) عقد العلاج الطبي: محمود محمود مصطفى - ١٩٦٠.
- (٣٥) العوامل المسببة للإعاقة وبرامج الوقاية في منظمة الخليج: د/ عثمان لبيب - دراسة حول المعاقين في البلاد العربية .
- (٣٦) غرس الأعضاء في جسم الإنسان: د/ أيمن صافي مجمع الفقه الإسلامي ١٩٨٧.
- (٣٧) الفشل الكلوي وزرع الأعضاء: د/ محمد علي البار - دار القلم دمشق سنة ١٩٩٢.
- (٣٨) فقه النوازل لقضايا فقهية معاصرة: د/ بكر بن عبد الله أبو زيد ص ٢٢٩ - مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - سنة ١٩٩٦ م.
- (٣٩) فن جراحة التجميل: د/ حسن القزويني - شركة مونمارتز للطبع والنشر باريس.



- (٤٠) القتل العمد أوصافه المختلفة: د/ سليم حريه بغداد سنة ١٩٨٨ .
- (٤١) القتل بدافع الشفقة: د/ السيد عتيق دار النهضة العربية ٢٠٠٤ .
- (٤٢) القتل بدافع الشفقة: د/ هدى حامد قشقوش - دار النهضة العربية ١٩٩٦ .
- (٤٣) القصاص في الفقه الإسلامي: د/ عبد الفتاح البرشومي - دار الكتاب الجامعي جامعة الأزهر سنة ١٩٨٧ م.
- (٤٤) قصة حياة الحامل وجنينها: د/ انطون عبيد - طبعة دار الجيل بيروت.
- (٤٥) قضايا فقهية معاصرة: د/ محمد سعيد البوطي دمشق - مكتبة الفارابي ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م الطبعة الرابعة.
- (٤٦) كتاب سيدتي الحامل أنت مسؤولة عن حياتين: د/ عبد الله حسين با سلامة الطبعة الأولى ١٣٩٤ هـ.
- (٤٧) لا مستحيل في علاج العقم: الشيخ جاد الحق على جاد الحق - أحكام الشريعة الإسلامية في قضايا طبية معاصرة نشر المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية بجامعة الأزهر بالدراسة.
- (٤٨) متى تنفخ الروح في الجنين: د/ شرف القضاة - الجامعة الأردنية الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م طبعة دار الفرقان للنشر والتوزيع عمان الأردن
- (٤٩) مدخل إلى الطب الإسلامي: د/ محمد علي مطاوع طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٩٨٥ .
- (٥٠) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي: د/ محمد الحسيني طبعة ١٩٨٣ .
- (٥١) المسؤولية الجنائية للأطباء عند استخدام الأساليب المستحدثة في الطب والجراحة. د/ محمد عبد الوهاب الخولي.

- ٥٢) المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب ضمان المريض وإن المريض:  
دار المنامة للنشر والتوزيع - بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي - الطبعة  
الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٥٣) المسؤولية المدنية عن التجارب الطبية: د/ سهير منتصر - دار النهضة  
العربية سنة ١٩٩٠ م.
- ٥٤) مسألة تحديد النسل وقاية وعلاج: د/ محمد البوطي - الطبعة الرابعة  
توزيع مكتبة الفارابي دمشق.
- ٥٥) مع الطب الحديث في القرآن الكريم: د/ عبد الحميد دياب، أحمد قرقر -  
مؤسسة علوم القرآن دمشق الطبعة الثانية ١٩٨٢ م.
- ٥٦) المعاق جسميا "حركيا وتفاعليا" سلسلة إصدارات التشخيص التكاملية  
والتعليم العلاجي لغير القادرين: د/ زينب محمود شعير - دار النهضة  
العربية الطبعة الأولى المجلد الخامس ٢٠٠٥ م.
- ٥٧) من هدى الإسلام: فتاوى معاصرة : دار الوفاء - المنصورة طبعة  
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٥٨) موت القلب أو موت الدماغ : د/ محمد علي البار - جده - الدار  
السعودية - للنشر والتوزيع ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٥٩) الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء: د/ محمد علي البار  
دار العلم دمشق الدار الشامية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
- ٦٠) نظرية الضرورة الشرعية: د/ وهبة الزحيلي - مؤسسة الرسالة طبعة  
ثانية ١٩٧٩ م.
- ٦١) نقل ودراسة الأعضاء وزراعتها دراسة طبية دينية: د/ السيد الحميلي  
دار الأمين العجوزة - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٦٢) نقل وزراعة الأعضاء البشرية: د/ أحمد محمد بدوي ملتزم الطبع والنشر سعد سمك للمطبوعات القانونية والاقتصادية.

٦٣) نهاية الحياة الإنسانية الموت وما يتعلق به من أحكام: دكتور عبد الله محمد عبد الله مستشار محكمة الاستئناف العليا الكويت .

٦٤) هل هناك طب نبوي: د/ محمد علي البار الدار السعودية - جده ١٩٨٨.

عاشرا: كتب القانون الجنائي والعقوبات.

أ/ إبراهيم علي بدوي الشيخ:

(١) حقوق الإنسان بين المجتمع الدولي والمجتمعات القومية - المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد ٣٤ سنة ١٩٧٨م.

أ.د أحمد شوقي أبو خطوة:

(٢) الأحكام العامة لقانون العقوبات لدولة الإمارات المتحدة دار النهضة العربية ١٩٨٦.

(٣) جرائم الاعتداء على الأشخاص - دار النهضة العربية بالقاهرة.

(٤) د/أحمد شوقي أبو خطوة القسم الخاص في قانون العقوبات - دار النهضة العربية ١٩٩٣ م

أ.د أحمد فتحي سرور:

(٥) الشرعية والإجراءات الجنائية - ١٩٧٧م - دار النهضة العربية

(٦) القسم الخاص دار النهضة العربية ١٩٨٥م

(٧) القسم العام دار النهضة العربية ١٩٩١ م

(٨) الوسيط في قانون العقوبات القسم العام - دار النهضة العربية ١٩٨٥ م

أ.د/ أسامة عبد الله قايد:

(٩) الجريمة أحكامها العامة في الأنظمة الحديثة والفقہ الإسلامی.

أ.د/ بسام محتسب:

(١٠) المسؤولية الطبية المدنية والجزائية الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - دار الإيمان

لبنان - بيروت.

أ.د/ جلال ثروت:

(١١) نظم القسم الخاص - بيروت ١٩٦٩ م .

(١٢) نظم القسم الخاص ١ جرائم الاعتداء على الأشخاص دار المطبوعات

الجامعية ١٩٩١ م.

(١٣) نظم القسم الخاص جرائم الاعتداء على الأشخاص: ١٩٩٥.

أ.د/ جميل عبد الباقي الصغير:

(١٤) قانون العقوبات جرائم الدم دار النهضة العربية ١٩٩٧.

جندي عبد الملك:

(١٥) الموسوعة الجنائية دار المؤلفات القانونية - بيروت - لبنان الطبعة

الأولى ١٣٦٠ هـ - سنة ١٩٤٢ م.

أ.د/ حازم حسن جمعة:

(١٦) المنظمات الدولية نشر المكتبة العلمية الزقازيق ١٩٩٤.

أ.د/ حسن صادق المرصفاوي:

(١٧) قواعد المسؤولية الجنائية في التعريفات العربية ١٩٧٢ م.

(١٨) قانون العقوبات الخاص - منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨٨ م.

(١٩) المرصفاوي في القانون الجنائي قانون العقوبات تشريعا وقضاء في مائة

عام: منشأة المعارف الإسكندرية: ٢٠٠٥ م.

أ.د/ حسن محمد ربيع:

(٢٠) المسؤولية الجنائية في مهنة التوليد.

أ.د/ حسنين عبيد:

(٢١) النظرية العامة للظروف الطارئة دراسة مقارنة دار النهضة العربية سنة ١٩٧٠م.

(٢٢) جرائم الاعتداء على الأشخاص طبعة ١ سنة ١٩٧٣ م.

أ.د/ رعوف عبيد:

(٢٣) جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال طبعة دار الفكر العربي سنة ١٩٨٥م.

(٢٤) جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال دار الفكر العربي ١٩٩٢م.

(٢٥) السببية الجنائية بين الفقه والقضاء دراسة تحليلية مقارنة طبعة رابعة سنة ١٩٨٤م.

(٢٦) مبادئ القسم العام - ١٩٦٥م.

أ.د/ رمسيس بهنام:

(٢٧) النظرية العامة للقانون الجنائي - دار المعارف الإسكندرية سنة - ١٩٧١.

(٢٨) النظرية العامة للقانون الجنائي - منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٩٧ م.

أ.د/ زكي زكي زيدان

(٢٩) حق المجني عليه في التعويض عن ضرر النفس في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي دار الفكر الجامعي الإسكندرية ٢٠٠٤ م الطبعة الأولى

أ.د/ سامح السيد جاد

(٣٠) شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م



أ.د/ السعيد مصطفى السعيد:

(٣١) الأحكام العامة في قانون العقوبات - ١٩٦٠م.

(٣٢) الأحكام العامة في قانون العقوبات الطبعة الثانية بدون تاريخ.

أ.د/ طارق سرور:

(٣٣) قانون العقوبات القسم الخاص: الطبعة الأولى ٢٠٠٠ دار النهضة العربية

أ.د/ عبد الأحد جمال الدين:

(٣٤) المبادئ الرئيسية في القانون الجنائي القسم العام ١٩٩٩م.

أ.د/ عبد الحي حجازي:

(٣٥) المدخل لدراسة العلوم القانونية الحق الكويت سنة ١٩٧٠ م

أ.د/ عبد الرحيم صدقي:

(٣٦) الوجيز في قانون العقوبات: القسم الخاص سنة ١٩٨٤ م

أ.د/ عبد العزيز سرحان:

(٣٧) الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية دار النهضة

العربية ١٩٦٦ م.

أ.د/ عبد الفتاح الصيفي:

(٣٨) الأحكام العامة للنظام الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون - دار

النهضة العربية - ٢٠٠١.

أ.د/ عبد المهيمن بكر سالم:

(٣٩) قانون العقوبات القسم الخاص جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال

١٩٧٣ دار النهضة العربية.

(٤٠) الوسيط في قانون الجزاء الكويتي: مطبوعات جامعة الكويت سنة

١٩٧٣.

أ/ علي السماك.

(٤١) الموسوعة الجنائية في القضاء الجنائي العراقي بغداد سنة ١٩٦٨ م.

أ.د/ علي ذكي العراقي:

(٤٢) القضاء الجنائي الطبعة الأولى ١٣٤٥ مطبعة دار النهضة العربية  
١٩٩٣.

أ.د/ علي راشد:

(٤٣) القانون الجنائي الخاص دار النهضة العربية سنة ١٩٨٤ م.

(٤٤) القانون الجنائي المدخل و أصول النظرية العامة دار النهضة العربية -  
بدون سنة نشر.

علي عبد الله الشافعي:

(٤٥) الباعث وأثره في المسؤولية الجنائية دراسة مقارنة بأحكام الشريعة  
الإسلامية: - طبعة الزهراء سنة ١٩٨٦.

أ.د/ عمر السعيد رمضان.

(٤٦) شرح قانون العقوبات القسم الخاص - دار النهضة العربية سنة ١٩٨٦ م.

(٤٧) الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص.

أ.د/ عوض محمد:

(٤٨) جرائم الأشخاص والأموال طبع دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية  
١٩٩٨ م.

(٤٩) القسم العام دار النهضة العربية ١٩٧٨ م.

د. فوزية عبد الستار:

- ٥٠) شرح قانون العقوبات القسم الخاص بفقرة، الطبعة الثانية دار النهضة العربية سنة ١٩٨٨ م.  
أ.د/ مأمون محمد سلامة
- ٥١) قانون العقوبات - القسم العام - ١٩٧٥ م.
- ٥٢) قانون العقوبات - القسم العام سنة ١٩٧٩ م + قانون العقوبات القسم العام دار الفكر العربي ١٩٩٠ م.  
أ.د/ محمد زكي أبو عامر:
- ٥٣) القسم الخاص ١٩٧٧ م.
- ٥٤) د/ محمد زكي أبو عامر قانون العقوبات القسم الخاص دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية سنة.  
أ.د/ محمد سعد خليفة:
- ٥٥) مقدمة القانون المدني نظرية الحق.  
أ.د/ محمد عيد الغريب وعمر الفاروق الحسيني:
- ٥٦) شرح قانون العقوبات القسم الخاص ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ م.  
أ. محمد فاضل:
- ٥٧) الجرائم الواقعة على الأشخاص دمشق سنة ١٩٦٥ م.  
أ.د/ محمود مصطفى
- ٥٨) شرح قانون العقوبات - القسم العام - ١٩٦٩ م.  
أ.د/ محمود نجيب حسني:
- ٥٩) أسباب الإباحة في التشريعات العربية دار النهضة العربية ١٩٨٦
- ٦٠) الاعتداء على الحياة في التشريعات الجنائية العربية معهد البحوث العربية جامعة الدول العربية دار غريب للطباعة.

٦١) شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ١٩٧٨م - دار النهضة العربية.

٦٢) شرح قانون العقوبات القسم الخاص ١٩٩٥.

٦٣) شرح قانون العقوبات القسم العام - الطبعة السادسة - ١٩٨٩م.

٦٤) شرح قانون العقوبات القسم العام دار النهضة العربية سنة ١٩٩٠ م.

٦٥) شرح قانون العقوبات القسم العام: دار النهضة العربية ١٩٨٩م.

٦٦) علاقة السببية في قانون العقوبات سنة ١٩٨٣ م.

٦٧) القسم الخاص طبعة ١٩٨٨ م.

أ.د/ محيي الدين عوض:

٦٨) القانون الجنائي: جرائمه الخاصة مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ١٩٧٦ م.

٦٩) القانون الجنائي: مبادئه الأساسية ونظرياته العامة، دراسة مقارنة، مطبعة جامعة القاهرة، والكتاب الجامعي.

أ.د/ منذر الفضل:

٧٠) المسؤولية الطبية في الجراحة التجميلية الجامعة الأردنية ١٩٩٢

أ.د/ هلالى عبد الله أحمد

٧١) شرح قانون العقوبات - القسم العام - ٢٠٠٢م.

أ.د/ يسرى أنور علي:

٧٢) القسم العام قانون العقوبات ١٩٩٣م

٧٣) المسؤولية الجنائية للأطباء عن استخدام الأساليب الحديثة في الطب والجراحة.

٧٤) شرح قانون العقوبات النظرية العامة - ١٩٩٨ م بدون سنة نشر.

## حادي عشر: كتب القانون الدولي حقوق الإنسان

- (١) د/ حازم حسن جمعة: المنظمات الدولية نشر المكتبة العلمية الزقازيق ١٩٩٤
- (٢) د/ سعد عصفور: النظام الدستوري المصري ١٩٧١م - منشأة المعارف بالإسكندرية - ١٩٨٠م.
- (٣) الشافعي محمد بشر: قانون حقوق الإنسان - المطبعة العربية الحديثة مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة ١٩٩٢.
- (٤) د/ صالح بن عبد الله الراجحي: حقوق الإنسان وحياته الأساسية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي - الطبعة الأولى - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م - مكتبة العبيكان.
- (٥) د/ صبحي المحمصاني: أركان حقوق الإنسان - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٧٩م ص ٥٦، د/ جمال العطيفي: موسوعة حقوق الإنسان - الطبعة الأولى - القاهرة - ١٩٧٠م.
- (٦) عقد إعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام: بجمهورية مصر العربية في الفترة ٩: ١٣ محرم ١٤١١هـ الموافق ٣١ يوليو: ٤ أغسطس ١٩٩٠م.
- (٧) د/ محمد حافظ غاتم: مبادئ القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - ١٩٦٨م.
- (٨) د/ محمد حافظ غاتم: المنظمات الدولية - دار النهضة العربية - ١٩٦٦م



(٩) د/ محمود شريف بسيوني، د/ محمد السعيد الرقائق د/ عبد العظيم مرسى وزير: حقوق الإنسان دار العلم للملايين.

(١٠) أ.د/ محيي الدين عشموي: حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربي - رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة - ١٩٧٢ م .

(١١) موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني: إصدار بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة - أ/شريف عتلم - أ/محمد ماهر عبد الواحد - الطبعة الثالثة - ٢٠٠٢م.

(١٢) د/ وحيد رأفت: القانون الدولي وحقوق الإنسان - المجلة المصرية للقانون الدولي - المجلد ٤٣ سنة ١٩٧٧م.

#### ثاني عشر: الكتب والمراجع الطبية.

##### أ: الطب القديم:

(١) الطب النبوي: عبد الملك بن حبيب شرح وتعليق د/محمد علي البار دار القلم، والدار الشامية بيروت - ١٩٩٣ م .

(٢) الطب النبوي: للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي المعروف بابن القيم الجوزية - علق عليه د/عبد المعطي أمين قلعجي عالم الكتب - بيروت الطبعة الخامسة عشرة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١.

(٣) طب الرازي: دراسة وتحليل لكتاب الحاوي شرح وتعليق د/ محمد كامل حسن. .

(٤) الطب من الكتاب والسنة لموفق الدين البغدادي: حققه د/ عبد العاطي أمين قلعجي - الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ - دار المعرفة - بيروت، لبنان.

- (٥) القانون في الطب: تأليف الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن علي بن سينا، وضع حواشيه محمد أمين الضناوي - منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- (٦) شفاء التباريح والأدواء في حكم التشريح ونقل الأعضاء: للشيخ إبراهيم اليعقوبي طبعة أولى ١٤٠٧ هـ - مطبعة خالد بن الوليد دمشق
- (٧) الدستور المرعي في الطب الشرعي: د/ إبراهيم باشا حسن - مفتش الصحة بمصر سابقاً، الطبعة الثانية بالطبعة الطبية الدربة ١٣٠٦ هـ - ب: كتب الطب الحديث:
- (٨) الإجهاض: د/ ماهر مهران - طبعة مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر بيروت.
- (٩) أحكام التداوي: سلسلة قضايا طبية فقهية تبحث عن حلول د/ محمد علي البار - دار المنامة للنشر والتوزيع بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي بصورة مختصرة في دورته السابعة المنعقدة في جده في الفترة من ٧ - ١٢ من ذي القعدة ١٤١٢هـ الموافق ٩ - ١٤ مايو سنة ١٩٩٤.
- (١٠) أحكام الجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها: الجكنى الشنقيطي - مكتبة الصحابة الشارقة الإمارات الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- (١١) أساسيات علم الوراثة الطبية وآلات أمري: تعريب وترجمة د/ أحمد الكباريتي - إصدار جامعة الكويت مركز الاستشارات الوراثية الكويت
- (١٢) الاستنساخ بين العلم والدين: د/ عبد الهادي مصباح القاهرة ١٩٩٧.
- (١٣) الاستنساخ والإيجاب بين تجريب العطاء وتشريع السماء: د/ طارق السيد غنيم.

(١٤) الإسلام والمشكلات الطبية المعاصرة: د/ حسان حتوت- طبعة الطوبجى التجارية القاهرة ١٩٩١.

(١٥) الإصابة بمرض فقد المناعة المكتسبة وأحكام المعاملات: د/ حاتم على سالم بحث مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت العدد ٢٨ نو القعدة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

(١٦) أصول الطب الشرعي وعلم السموم: د/ محمد أحمد سليمان- الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ مطابع دار الكتاب العربي .

(١٧) الأضرار الصحية للمسكرات والمخدرات: د/محمد على البار: لنفس المؤلف- الدار السعودية - جده.

(١٨) الأمراض الجنسية أسبابها وعلاجها: د/ مجمد على البار، الطبعة الثانية، دار المنارة ١٩٨٦ جده.

(١٩) الإيدز الوباء القاتل: مراجعة وتقديم د/ سعيد الدجاني، دار الأندلس الخضراء.

(٢٠) الإيدز بين الرعب والاهتمام والحقيقة: د/ عبد الهادي مصباح.

(٢١) الإيدز حصاد الشذوذ: د/ عبد الحميد القضاة: ١٩٨٥م عمان .

(٢٢) الإيدز والمناعة: د/ سعيد الصايغ. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر - بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٩٨٨م

(٢٣) الإيدز وباء العصر: د/ محمد على البار، د/محمد أيمن صافى- دار المناه للنشر والتوزيع - جده - السعودية الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م

(٢٤) الإيدز ومشاكله الاجتماعية والفقهية: بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي في دورته التاسعة المنعقدة بأبو ظبي من ١ - ٦ أبريل ١٩٩٥.

- (٢٥) بعض المشكلات القانونية الناتجة عن مرض فقد المناعة المكتسبة  
الإيدز: د/محمد محمد أبو زيد مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٥م ١٩٩٦م
- (٢٦) تشخيص تشوهات الحنين وأمراضه الوراثية دراسة مقارنة بالقانون  
الفرنسي: د/رضا عبد الحليم- دار النهضة العربية
- (٢٧) تطور الجنين وصحة الحامل: د/محيي الدين طابوا- طبع ونشر دار بن  
كثير- بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- (٢٨) جراحة البطن: د/ محمد الشامي، د/ لطفي اللبابيدي مطبعة الجاحظ  
دمشق ١٤٠هـ.
- (٢٩) جراحة التجميل: د/فايز طربية- بدون سنة نشر.
- (٣٠) جراحة التجميل: د/ماجد طهوب- من بحوث ندوة الرؤية الإسلامية.
- (٣١) الجراحة العصبية: د/محمد فاروق النحاس- ، مديرية الكتب  
والمطبوعات الجامعية دمشق ١٤٠٥ هـ .
- (٣٢) الجراحة العصبية: د/ هشام بكراشي- الطبعة الثالثة، مطبعة تكريت  
١٤٠١هـ.
- (٣٣) جراحة القلب والأوعية الدموية: د/ سامي القباني- مطبعة جامعة دمشق  
١٤٠هـ .
- (٣٤) الجنين المشوه والأمراض الوراثية: د/ محمد علي البار دار القلم، دار  
المنارة جده الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- (٣٥) الحقائق الطبية في الإسلام: د/ عبد الرزاق الكيلاني- دار القلم دمشق،  
الدار الشامية- بيروت الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- (٣٦) حقيقة الجنين وحكم الانتفاع به في زراعة الأعضاء والتجارب العلمية في أبحاث فقهيه في قضايا طبية معاصرة : د/ محمد نعيم ياسين- دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن- الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- (٣٧) الحماية القانونية للجنين البشري الاستنساخ وتداعياته: د/رضا عبد الحليم- دار النهضة العربية: ٢٠٠١ الطبعة الثانية.
- (٣٨) خلق الإنسان بين الطب والقرآن: د/ محمد علي البار الدار السعودية للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة ١٩٨٤م.
- (٣٩) خلق الطبيب المسلم: د/ زهير السباعي دار ابن القيم الدمام ١٩٩٠م.
- (٤٠) الخمر بين الطب والفقه: د/ محمد علي البار- دار الشروق للنشر والتوزيع جدة ١٣٩٨هـ ..
- (٤١) رعاية الأم والطفل في مراحل الحياة: د/ ليلى الخضري ومواهب عياد- الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ مكتبة الخدمات التعليمية.
- (٤٢) سيدتي الحامل أنت مسئولة عن حياتين: د/ عبد الله با سلامة.
- (٤٣) الشفاء بالجراحة: د/محمود فاعور- الطبعة الأولى ١٩٨٦ دار العلم للملايين بيروت .
- (٤٤) الطب الإسلامي: د/أحمد طه دار الاعتصام القاهرة ١٩٨٦ م.
- (٤٥) الطب الشرعي النظري والعلمي: د/ محمد عبد العزيز سيف النصر الطبعة الثانية ١٩٦٠ مطبعة مكتبة النهضة المصرية.
- (٤٦) الطب الشرعي والبوليس الفني الجنائي: د/ يحيى شريف، د/ محمد عبد العزيز سيف النصر، د/ محمد عدلي مشالي- مطبعة جامعة عين شمس الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ١٩٧١.



- (٤٧) الطب الشرعي والتحقيق الجنائي والأدلة الجنائية: د/ معوض عبد التواب، د/ سيموت دوس، د/ مصطفى عبد التواب نشر منشأة المعارف - في ١٩٨٦/١٢/٥ .
- (٤٨) الطب الوقائي في الإسلام: د أحمد شوقي الفنجري- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١م الطبعة الثالثة .
- (٤٩) الطبيب أدبه وفقهه: د/ محمد علي البار، د/ زهير السباعي دار العلم - دمشق.
- (٥٠) طفل الأنبوب والتلقيح الاصطناعي والرحم الظنر: د/ محمد علي البار- المجموعة الإعلامية جدة.
- (٥١) عالم بدون إيدز: لليون شاييتو وسيمون مارس، ترجمة مؤسسة الأبحاث اللغوية قبرص
- (٥٢) العمليات الجراحية وجراحة التجميل: إعداد محمد رفعت- اشترك في تأليفه عدد من أساتذة طب القاهرة طبعة رابعة ١٤٠٥هـ دار المعرفة للطباعة والنشر.
- (٥٣) غرس الأعضاء: د/ محمد أيمن الصافي ط ١ الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.
- (٥٤) الفحص قبل الزواج والاستشارة الوراثية أعمال مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون: د/ محمد علي البار
- (٥٥) فسيولوجيا الإنجاب: د/ جمال أبو السرور- طبعة المركز الدولي للدراسات والبحوث السكانية
- (٥٦) قاموس الإيدز الطبي مرض العصر: د/ فاروق خميس - محمد رفعت منشورات دار الهلال -

(٥٧) قضية تحديد النسل: لأم كلثوم الخطيب- الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - دار السعودية للنشر والتوزيع جدة،

(٥٨) كل ما تريد أن تعرفه عن مرض نقص المناعة المكتسبة (إيدز) :د/حرب عطل الهرفي دار الاعتصام الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

(٥٩) مرض الإيدز: ترجمة طارق مصطفى عبارة، ومراجعة د/ عدنان خباز نشر وتوزيع دار الثقافة - قطر الدوحة.

(٦٠) المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب ضمان المريض وإذن المريض: د /محمد علي البار دار المنامة للنشر والتوزيع- بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي- الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥.

(٦١) المسائل الطبية المعاصرة وموقف الفقه الإسلامي منها: علي داود جفال- دار البشير عمان ط ١ ١٤١١ هـ - سنة ١٩٩٠ م .

(٦٢) المسكرات بين الشرائع السماوية والقوانين الجنائية: د/ إسماعيل الخطيب- مطبوعات دار الشعب ١٩٧٦

(٦٣) مشكلة المسكرات والمخدرات نظرة إلى الجذور واستشراف للحلول: د محمد علي البار- دار القلم دمشق - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

(٦٤) المصباح الوضاح في صناعة الجراح: د/ جورج يوسف- طبعة ثانية.

(٦٥) مع الطب في القرآن: د/ عبد الحميد دياب، د/ أحمد قرقر ص ٨١، ٨٢ تقديم محمود ناظم يسمى الطبعة السادسة ١٤٠٣هـ - مؤسسة علوم القرآن، دمشق.

(٦٦) من علم الطب القرآني: د/ عدنان شريف- الطبعة الثانية ١٩٩٢م طبعة دار العلم للملايين بيروت.

- (٦٧) الموجز في الطب الشرعي وعلم السموم: د/ محمود مرسى. د/سحر كامل- نشر مؤسسة الجامعة للطباعة والنشر الإسكندرية.
- (٦٨) الموسوعة الطبية الحديثة: لمجموعة من الأطباء طبعة ثانية ١٩٧٠ م لجنة النشر العلمى بوزارة التعليم العالى مصر.
- (٦٩) الهندسة الوراثية: ترجمة د/ أحمد مستجير- للدكتور ويليام بنز الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧.
- (٧٠) الوجيز فى علم أمراض اللثة وطرائق معالجاتها: د/ السروجي- الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ بدون دار نشر.

### ثالث عشر: الرسائل العلمية.

- (١) الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر: د/ سيد محمود عبد الرحيم. دكتوراه كلية الشريعة القانون بالقاهرة.
- (٢) أطفال الأنابيب بين الحظر والإباحة وموقف الفقه الإسلامى منها: محمود سعد إبراهيم- ماجستير كلية الشريعة والقانون بالقاهرة
- (٣) الامتناع عن علاج المريض: دراسة مقارنة ماجستير كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ١٤١٤ هـ- سنة ٢٠٠٤ م.
- (٤) بنوك النطف والأجنة: د عطا عبد العاطي السنباطي- دار النهضة العربية ١٤٢١هـ- ٢٠٠١ م-
- (٥) جريمة الإجهاض دراسة سياسية الشرائع المقارنة: د/ مصطفى عبد الفتاح أحمد لبنه- كلية الحقوق جامعة عين شمس.

- (٦) الجناية العمد على الأعضاء البشرية بالجراحة الطبية والآثار المترتبة عليها في الفقه الإسلامي: ماجستير كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ١٤٢٤ هـ سنة ٢٠٠٣ محمد يسرى إبراهيم.
- (٧) جناية القتل العمد في الفقه الإسلامي: جمال عواد دكتوراه كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ١٩٧٤.
- (٨) حقوق الطفولة في الشريعة الإسلامية مقارنا بالقانون الوضعي: د/هلالى عبد اللاه أحمد دكتوراه كلية الحقوق بنى سويف ١٩٩٤ م.
- (٩) حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى: محيى الدين العشماوى دكتوراه كلية الحقوق القاهرة ١٩٧٢ م.
- (١٠) الحماية الجنائية لحق الإنسان في الحياة: د/ شعبان نبيه متولى دكتوراه كلية الحقوق القاهرة ١٩٩١.
- (١١) رضاء المجنى عليه وآثاره القانونية: د/حسنى الجدع- كلية الحقوق دكتوراه القاهرة- سنة ١٩٨٣.
- (١٢) مدى حق الإنسان في سلامة أعضائه والشريعة الإسلامية والقانون الوضعي: د/ محمد زين العابدين طاهر.
- (١٣) مدى مشروعية عمليات زرع الأعضاء: د/ عجمى مصطفى عجمى دكتوراه كلية الحقوق القاهرة سنة ١٩٩٣ م.
- (١٤) مسئولية الأطباء والجراحين المدنية: دكتوراه ١٩٥١ د/ حسن زكى الأبراشي.
- (١٥) مسئولية الطبيب في جراحة التجميل في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي: دكتوراه كلية الشريعة والقانون بالقاهرة- د/ محمد فرج عزب ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- (١٦) المسؤولية الطبية في قانون العقوبات: د/ محمد فائق الجوهري- رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة فؤاد الأول ١٩٥٢م.
- (١٧) المسؤولية المدنية عن التجارب الطبية: د/ سهير منتصر- دار النهضة العربية سنة ١٩٩٠م.
- (١٨) المساس بجسم الإنسان لأجل العلاج: دكتوراه د/ محمد أمين متولى كلية الحقوق القاهرة سنة ٢٠٠٢م.
- (١٩) معيار تحقق الوفاة وما يتعلق بها قضايا حديثة في الفقه الإسلامي: د/ على محمد على- ماجستير كلية الشريعة والقانون بالقاهرة.
- (٢٠) موت الدماغ: د/ حاتم عبد الغنى ماضى ماجستير كلية الطب القاهرة ١٩٩٦م.
- (٢١) موقف الفقه الإسلامى من الإنعاش الصناعى: ماجستير كلية الشريعة والقانون بالقاهرة- كمال فوزى عامر - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣.
- (٢٢) نطاق الحماية الجنائية لعمليات زرع الأعضاء: د/ محمد زين العابدين طاهر- دكتوراه كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ١٩٨٦م.
- (٢٣) نطاق الحماية الجنائية للأعمال الطبية الحديثة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى: دكتوراه- شعلان سليمان محمد - ١٤٢٢ هـ - سنة ٢٠٠٣م.
- (٢٤) نطاق الشرعية الجنائية للتصرف في أعضاء الجسم البشري: د/ عصام فريد عدوي رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٩٩م.
- (٢٥) النظرية العامة للبواغث الإجرامية في مجالات الإباحة والتجريم والعقاب: د / عادل محمود على دكتوراه كلية الشريعة والقانون بالقاهرة- ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.



(٢٦) نقل وزراعة الأعضاء البشرية بين الإباحة والتحریم: د/ أحمد محمد العمر دكتوراه كلية الحقوق القاهرة ١٩٩٨م.

رابع عشر: الندوات والأبحاث والمؤتمرات.

(١) الإجهاض: للدكتور حسام الدين عفانه- بحث مقدم لليوم العلمي حول الإجهاض وتنظيم النسل وطفل الأنابيب في الشريعة والطب المنعقد في رحاب جامعة النجاح الوطنية في ١٥ / ١١ / ١٩٩٩.

(٢) أحكام الشريعة الإسلامية في مسائل طبية: عن الأمراض النسائية المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية جامعة الأزهر ١٩٩٤.

(٣) أساليب الحد من تشوهات الجنين: د/ نجوى عبد الحميد محمد- ورقة بحث مقدمة إلى ندوة كيفية التعامل مع الجنين المشوه

(٤) الإصابة بمرض فقد المناعة المكتسبة وأحكام المعاملات: د/ حاتم على سالم بحث مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت العدد ٢٨ ذو القعدة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

(٥) انظر فتوى الشيخ عطية صقر أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام: الطبعة الأولى دار الغد العربي المجلد الثالث ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م - ص ١٢٥.

(٦) الإيدز ومشاكله الاجتماعية والفقهية: بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي في دورته التاسعة المنعقدة بأبوظبى من ١ - ٦ أبريل ١٩٩٥.

(٧) بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة :الأزهر الشريف الأمانة العامة للجنة العليا للدعوة الإسلامية القاهرة ١٩٩٣ م فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق.

(٨) بيان مجمع البحوث الإسلامية ودار الإفتاء المصرية:- الأهرام ١٩٩٧/٥/٤ م، ١٩٩٥/٨/١١ م تحت عنوان (تعقيبات حول قضية نقل أكباد المعوقين دماغياً).

(٩) بيان من المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية عن التعريف الطبي للموت الصادر عن الندوة التي عقدت بالكويت في الفترة من ٧ - ٩ شعبان ١٤١٧ هـ الموافق ١٧ - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩٦

(١٠) التشوهات الخلقية الجنينية جوانب أخلاقية: د/ عقبة القرعان- بحث مقدم إلى ندوة كيفية التعامل مع الجنين المشوه في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ مارس سنة ٢٠٠٥ تنظيم اللجنة العربية لأخلاقيات العلوم والثقافة اليونسكو.

(١١) التعامل مع الجنين المشوه بين الوقاية والعلاج: د/ فتحية الزغل- بحث قدم لأعمال ندوة كيفية التعامل مع الجنين المشوه برحاب اللجنة العربية لأخلاقيات العلوم والثقافة بمصر في الفترة من ٢٠ - ٢١ مارس ٢٠٠٥.

(١٢) جريمة إجهاض الحوامل: د/ مأمون الشفعة أستاذ أمراض النساء والولادة جامعة بيروت، ندوة تنظيم الأسرة مؤتمر الرباط عام ١٩٧٢

(١٣) الجنين المشوه: التداعيات الاجتماعية وسبل الوقاية- د/ علي محمد المكاوي- بحث مقدم لندوة كيفية التعامل مع الجنين المشوه.

(١٤) حقيقة الموت والحياة في القرآن الكريم والأحكام الشرعية: د/ توفيق الواعي بحث من أبحاث ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - الكويت

(١٥) التشوهات الجنين تشخيصها وعلاجها: د/ هشام محمد مرغني - بحث  
مقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون ٥- ٧ مايو ٢٠٠٢م  
المنعقد في رحاب كلية الشريعة والقانون جامعة الإمارات العربية المتحدة  
المجلد الرابع

(١٦) الطرق الشرعية لدفع تشوه الجنين: د/ سعد بن ناصر الشيرى - الأستاذ  
المشارك بكلية الشريعة جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض ورقة بحث  
مقدمة لندوة "كيفية التعامل مع الجنين المشوه" المنعقد بالقاهرة في الفترة من  
٢٠ - ٢١ مارس ٢٠٠٥ بمعرفة اللجنة العربية لأخلاقيات العلوم والثقافة  
(يونسكو، اليسكو، إيسسكو).

(١٧) فتوى صادرة عن فضيلة الشيخ سيد طنطاوى: في المؤتمر الطبي  
السادس عشر بكلية الطب جامعة عين شمس ١٩٩٩.

(١٨) فتوى فضيلة الشيخ الدكتور على جمعة: مفتى جمهورية مصر العربية  
رداً على سؤال أحد المواطنين في ١٢/٩/٢٠٠٤ والفتوى صادرة من دار  
الإفتاء المصرية.

(١٩) المؤتمر الطبي الإسلامي الدولي: الإعجاز الطبي في القرآن الكريم -  
٢٥/٩/١٩٨٥م - القاهرة.

(٢٠) المسؤولية عن الخطأ في اكتشافات تشوهات الجنين وأمراضه الوراثية:  
بحث مقدم المؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون د/ ثروت عبد  
الحميد - المجلد الثالث.

(٢١) ورقة العمل الأردنية المقدمة: من د/ أشرف الكردي والدكتور حلمي  
حجازي في المؤتمر العربي الأول لتخدير والإنعاش والمعالجة الحثيثة

الذي عقد في عمان ٢٤/٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨٥ مجلة مجمع الفقه الإسلامي - جدة - الدور الثالثة .

(٢٢) الوفاة من منظور إسلامي: د/ عبد الفتاح إدريس، المحاضرة أقيمت بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.

#### خامس عشر: المجلات والدوريات.

١. الإجهاض بسبب تشوه الجنين أو إصابته بأمراض وراثية: بحث لأسامة فايد مقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون الإمارات .

٢. الإجهاض: دراسة مختصرة مقدمة لليوم العلمي حول الإجهاض وتنظيم النسل وطفل الأنابيب في الشريعة الإسلامية والطب المنعقدة في جامعة النجاح الوطنية في ١٥ / ١١ / ٩٩ د/ حسام الدين عفانه الأستاذ المشارك في الفقه والأصول كلية الدعوة - جامعة القدس بحث على الإنترنت بتاريخ ١٥ / أبريل سنة ٢٠٠٥.

٣. أعمال مؤتمر الطب والقانون: الذي نظّمته كلية الشريعة والقانون بالتعاون مع كلية الطب والعلوم الصحية جامعة الإمارات.

٤. بيان من المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية عن التعريف الطبي للموت الصادر عن الندوة التي عقدت في الكويت ١٩٩٦.

٥. المسؤولية الطبية المدنية والجزائية: د/يسام محتسب: الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ دار الإيمان لبنان بيروت.

٦. الدور القانوني في مواجهة مشكلة "الجنين المشوه": ورقة بحث د/ أحمد شرف الدين مقدمة لندوة "كيفية التعامل مع الجنين المشوه" في الفترة من

٢٠- ٢١ مارس سنة ٢٠٠٥ تنظيم اللجنة الوطنية المصرية للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو.

٧. السلوك المهني للأطباء رامى عباس التكريتى: بغداد سنة ١٩٧٠م.

٨. رأي الدين بين السائل والمجيب: د/محمد البهي- مكتبة وهبة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ج ٤ ص ٤٦

٩. الفتاوى الإسلامية للجنة الدائمة للبحوث والإفتاء: تقديم سعيد عبد العظيم- نشر دار بن خلدون ١٩٩٠ م

١٠. المؤتمر السنوى الثالث والعشرين بكلية الطب: جامعة عين شمس بعنوان (الطب المتكامل ) المنعقد بتاريخ ٢١/٢/٢٠٠٢ بالقاهرة مجلد أعمال المؤتمر

١١. مجلة إدارة قضايا الحكومة: عدد ٣ ش ٢٥ يوليو سنة ١٩٨١م : القتل إشفاقا: أ/ محمود عبده صالح

١٢. مجلة الأزهر: السنة ٦٥ بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة لفضيلة الإمام الأكبر جاد الحق : تعريف الوفاة

١٣. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة: السنة الحادية عشرة العدد الثانى والأربعون ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩م : الأحكام الشرعية والطبية للمتوفى في الفقه الإسلامي: د/ بلحاج العربى.

١٤. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة: العدد ٥٢٦ - ١٤١٦ هـ ١٩٩٥م : حقوق الجنين في الفقه الإسلامي: د/ عبد الله بن محمد نعصر

١٥. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة: عدد (٧) ١٤١١ هـ : الإجهاض آثاره وأحكامه: د/ عبد الرحمن النفيسة- مقال



١٦. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة: العدد السابع ص ١٠٤، ص ١٠٦/سنة ١٤١١هـ. الإجهاض أثاره وأحكامه: د/ عبد الرحمن النفيس- مقال
١٧. مجلة البحوث الفقهية: د/ بلحاج العربي العدد الثامن عشر السنة الخامسة سنة ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م : حكم الشرعية الإسلامية في أعمال الطب والجراحة المستخدمة .
١٨. مجلة الحقوق: السنة ٢٣ العدد الرابع ١٤٢٠ هـ سنة ١٩٩٩ م صادرة عن جامعة الكويت : معصومية الجثة في الفقه الإسلامي: د/ بلحاج العربي
١٩. مجلة الحقوق والشرعية: سنة ١٩٨٩ م: د/ عبد الوهاب حومد: المسؤولية الطبية الجزائية .
٢٠. مجلة الحقوق والشرعية السنة الثالثة العدد الأول مارس ١٩٧٩م: حسن على الشاذلي: حق الجنين في الحياة.
٢١. مجلة الحقوق والشرعية: السنة الخامسة العدد الثاني يونيو سنة ١٩٨١ : المسؤولية الطبية الجزائية: د/ عبد الوهاب حومد.
٢٢. مجلة الحقوق والشرعية: العدد ٢ السنة ٥ سنة ١٩٩٢ م الإنعاش الصناعي من الناحية الطبية: / د أحمد جلال الجوهري.
٢٣. مجلة الحقوق والشرعية: الكويت مجلده عدد ٢ ١٤٠١ هـ ١٩٨١م : القتل بدافع الشفقة: د/ عبد الوهاب حومد .
٢٤. مجلة الحقوق والشرعية: تصدرها كلية الحقوق والشرعية بجامعة الكويت السنة الخامسة العدد الثاني ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.
٢٥. المجلة السعودية لزرع الأعضاء ١٩٩٦م : انظر مفهوم الوفاء في الدين الإسلامي والطب الحديث: ندى الدقر.

٢٦. مجلة الشرطة: إصدار وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة العدد ٢٣٧ السنة العشرون صفر ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
٢٧. مجلة الشريعة والقانون: الإمارات العدد الثاني رمضان ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها الطبيب في ممارسته لمهنته الطبية: د/ محمد رياض الخاني.
٢٨. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية: يناير ويوليو سنة ١٩٨٠، العدد الأول، والثاني السنة ٢٢ : د/ حمدي عبد الرحمن: معصومية الجسد.
٢٩. مجلة الفیصل: العدد ١١٦ السنة الحادية عشرة عام ١٤٠٧ هـ : زرع الجلد الحي: بقلم عبد الرحمن الحربتاني.
٣٠. مجلة الفیصل: تقرير عن دار الفیصل الثقافية - الرياض السعودية عدد أكتوبر سنة ١٩٨١.
٣١. مجلة القانون المقارن: العدد ١٨/١٩٦٨ : القتل بدافع الشفقة: سليم حربيه.
٣٢. مجلة القانون والاقتصاد : س ٢ : أ.د/ محمود نجيب حسني: الحق في سلامة الجسم .
٣٣. مجلة القانون والاقتصاد: س ١٨. محمود مصطفى: مسؤولية الأطباء والجراحين الجنائية.
٣٤. مجلة القانون والاقتصاد: س ١٢ القسم الأول : مسؤولية الأطباء الجراحين المدينة: مقال د/ وديع فرج.
٣٥. مجلة المحامون: سنة ١٩٨٦م لعدده مسؤولية الطبيب في الإنعاش الصناعي: سمير أورفلي.

٣٦. مجلة المنار الإسلامي: العدد السابع رجب ١٤٢١ هـ - أكتوبر ٢٠٠٠ م  
تصدر عن دولة الإمارات العربية المتحدة.
٣٧. مجلة الوعي الإسلامي: التي تصدرها وزارة الأوقاف والشئون  
الإسلامية بالكويت العدد ٢٩٢ ربيع الآخر ١٤٠٩ هـ - نوفمبر سنة  
١٩٨٨ م / موت الدماغ د/ محمد علي البار.
٣٨. مجلة كلية الشريعة والقانون: العدد الرابع ١٤٠٦ هـ - سنة ١٩٨٦ م :  
د/ حسنى الجدع: جرائم الإعتداء على الحياة وسلامة الجسم.
٣٩. مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط :العدد الثالث ١٩٨٥ م /د/محمد  
مصطفى امبابي -أنواع القتل فى قانون العقوبات المصرى.
٤٠. مجلة كلية الشريعة والقانون بالقاهرة : إرشاد أولى الألباب إلى حجة  
الاستصحاب: د/ حمدى صبيح طه.
٤١. مجلة كلية الشريعة والقانون: بجامعة الإمارات العدد الثاني ١٩٨٨ م :  
بحث ماهية مرض الموت وتأثيره في التصرفات بصفة عامة: د/ أنور  
محمود دبور.
٤٢. مجلة مجمع الفقه الإسلامي: العدد الثاني ١٩٨٦ م بحث أجهزة الإنعاش  
الصناعي: د/ محمد علي البار ، بحث جهاز الإنعاش وعلامته الوفاة بين  
الأطباء والفقهاء: أبو بكر عبد الله أبو زيد.
٤٣. مجلة مجمع الفقه الإسلامي جده : الدور الثالثة: بحث الضوابط  
الشرعية والإنسانية والأخلاقية للإنعاش الصناعي.
٤٤. مجمع الفقه الإسلامي: حقيقة الموت والحياة في القرآن الكريم والأحكام  
الشرعية ١٩٨٦ م :الإنعاش الصناعي من الناحية الطبية: أحمد جلال  
الجوهري ، توفيق البر ادعى.

٤٥. مركز أبحاث مكافحة الجريمة جدة: طبعة المركز بالسعودية

١٤٠٥هـ: المخدرات والعقاقير المخدرة

٤٦. مقال في مجلة الحكمة: عدد ٦ صفر ١٤١٦ هـ : موقف الإسلام من

الأمراض الوراثية: د/ محمد عثمان بشير

سادس عشر: الصحف.

(١) الأخبار ٢ مايو ١٩٨٧.

(٢) الأخبار ٧ / ١٢ / ١٩٨١.

(٣) أخبار الحوادث المصرية: العدد ١٦٧٩ السنة الثالثة عشرة الخميس ٢٨ من صفر ١٤٢٦ هـ ٧ أبريل لسنة ٢٠٠٥.

(٤) الأخبار العدد ١٦٤٧١ ٦ فبراير ٢٠٠٥.

(٥) الأخبار: العدد ١١٦٥٩١ ١٩ من جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٥ الطبعة الثالثة.

(٦) الأهرام ١٢ / ١٠ / ١٩٩٥.

(٧) الأهرام ٧ / ٨ / ١٩٩٥.

(٨) الأهرام ٨ / ٢ / ١٩٩٩

(٩) الأهرام في ١٨ أبريل سنة ١٩٧٤.

(١٠) الأهرام: عدد ١٤ يوليو ١٩٨٧.

(١١) الجمهورية العدد ١٨٨٠٥ في ١٦ من جمادى الأولى ١٤٢٦ هـ ٢٣ يونيو ٢٠٠٥ م

(١٢) اللواء الإسلامي: ١٠ / ٥ / ١٩٩٥

(١٣) مجلة الأزهر ٥٥ شوال ١٤٠٣ هـ

- ١٤) مجلة الأزهر المجلد ٢٠ سنة ١٣٠٨هـ.
- ١٥) مجلة الأزهر محرم ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م السنة ٧٠.
- ١٦) مجلة العربي عدد (١١٧) رجب ١٣٩٣
- ١٧) المجلة العربية: العدد ١٠٢ اس ١٠ ص ١٦ ١٩٨٦ م.
- ١٨) المجلة العربية: العدد ١٠٢ اس ١٠ ص ١٦ ١٩٨٦ م.
- ١٩) مجلة الوعي الإسلامى: صفر ١٤١٧ هـ يوليو سنة ١٩٩٦ السنة ٣٣ العدد ٣٦٦.
- ٢٠) مجلة طبيبك الخاص العدد ١٠٧ ص ١٢٣، ص ١٢٤ ١٠ نوفمبر ١٩٧٧.
- ٢١) مجلة عقيدتى المصرية العدد ٦٤٣ ١٢ من صفر ١٤٢٦ هـ ٢٢ من مارس ٢٠٠٥ .
- ٢٢) مجلة منار الإسلام العدد لسنة ٢٤ ربيع الآخر ١٤١٩ هـ.
- ٢٣) المساء المصرية: ٧ يناير ١٩٨٨ .
- ٢٤) موقع الإسلام أون لاین على الإنترنت: ٥ يونيو ٢٠٠٣ كمال قيسي.



**سابع عشر: المراجع الأجنبية:**

- 1) **BASIC GYNOECOLOGY AND OBSTETRICS BY NORMAN F. GANT  
5TH EDITION 1997 LORGVIER (J.) ET (A) DROIT PENAL SPECIOL,  
DAILLOZ, GEDITION .**
- 2) **CANADIAN PERINATAL HEALTH REPORT (2000) HEALTH  
CANADA OTTAWA: MINISTER OF PUBLIC WORKS AND  
GOVERNMENT SERVICES CANADA, 2000**
- 3) **CASS, ORIM, 31 NAJ 1949 – J-G-P 1949-11-4945 NOT J-  
MAGNALE , 31 JANVIER 1955 – J –P – 1955-11-8050 NOTE  
PAGE AVD : POITIERS 3 FEV 1977, D 1978.**
- 4) **DE LA MORT APROPOS DES GREFFES D, ORJANES REV-  
TRIM-DE- CI 1969. ET, S**
- 5) **DEWHUSST'S TEXT BOOK OF ABSTETRICS AND GYNAECOLOGY 5TH  
EDITION 1995. (BY CHARLES R. WHITE FILD)**
- 6) **DICTIONNAIRE DE LA LANGUE FRANCAISE ,PARIS.**
- 7) **DORLAND S MEDICAL DICTIONARY . 27 TH EDITION  
W.B**
- 8) **EMERY, S ELEMENTS OF MEDICAL GENETICS 12TH  
EDITION (2005) PETER DTURNPENNY, AND ELLARD S., CONGENITAL  
ABNORMALITIES AND DYSMORPHIC SYNDROMES.**
- 9) **GRAVES CG, MATANOSKI GM, TARDIFF RG. ET AL (2001) WEIGHT  
OF EVIDENCE FOR AN ASSOCIATION ADVERSE REPRODUCTIVE  
EFFECTS AND EXPOSURE TO DISINFECTION BY-PRODUCTS : A CRITICAL  
REVIEW W. REGULAR TOXICOL PHARMACOL 2001.**
- 10) **HARPER PS., (1998) PRACTICAL GENETIC COUNSELING , 5TH  
EDITION BOSTON: BUTTERWORTH HEINEMANN, 1998.**
- 11) **HENNEKENS CH., AND BURING J, (1987) STATISTICAL ASSOCIATION  
IN: MAYRENT SL (Ed),, EPIDEMIOLOGY IN  
MEDICINE. TORONTO: LITTLE, BROWN AND COMPANY, 1987**
- 12) **IAN DONALD FOR OBSTETRICS 3RD EDITION 1995**
- 13) **INFRACTION-D, OMISSION ET**
- 14) **J. MATBIJS,. CONSIDERATION EN VUE D UNE LOI  
SUR LES TRANSPLANTATION DES ORJANES ART PER C.P .  
95 ET – S –**

- 15) J.F. MALLERBE ET S. ZORRIKKA, LE CITOYEN, LE MEDECIN ET LE SIDA L EXIGENCE DE VERITE CIACO EDITEUR LOUVAIN – LA. NEUYVE, 1988.
- 16) JAYASEKARA R.W., (1998) DERMATOGLYPHIC ,IN CYBERGUIDE TO BASIC MEDICAL GENETICS. INTERNET EDITION, 1998.
- 17) JONES KL., ( 1997) SMITH, S RECOGNIZABLE PATTERNS OF HUMAN MALFORMATION, 5TE EDITION . TORONTO : W.B SAUNDERS COMPANY , 1997.
- 18) KEITH SIMPSON – FORENSIC MEDICINE THE ENGLISH LANGUAGE DOOK SOCIETY LONDON 1988 .
- 19) M.J.F. MALHERBE ET S. ZABRILLA LE CITOYEN, LE MEDECIN ET LE SIDA – L EXIGENCE DE VERITE 1988
- 20) MANCHE – LA RESPONSABILITE MEDICALE – UN POINT DE VUE NALE , THESE PARIS 1913 PZZI ET S
- 21) NEFIC H., (2004) UNUSUAL CHROMOSOMAL TRANSLOCATION. 64, XX 2004, 58 (4): 199-201
- 22) NOTE . P. CUVROT REV . SCI GRIM 101 , OBERV, G, LEVASSEVE
- 23) P. 21. DECHEIX (P.) (OP. CIT .
- 24) P.L EPEE, PROBLEMES MEDICO LEGAUX SOULEVES PAR LE S.I.D.A. GAZ . DU . PAL. 1991 . DOCT
- 25) PARASKOS JA. CARDIOPULMONARY RESUSCITATION – IN RIPPE JM. RESUSCITATION . FINKMP , (EDT) INTENSIVE – CARE MEDICINE . SECOND EDITION LITTLE , BROWN AND COMPAY – BOSTON . 1991 – AND SEE:
- 26) R. HUXTABLE , WITHHOLDING AND WITHDRAWING NUTRITION / HYDRATION: THE CONTINUING (MIS) ADVENTURES OF THE LAW . JOURNAL OF SOCIAL WELFARE AND FAMILY LAW . 21 (4) 1999 REFS –
- 27) RAY MONDIS (1.M) : PROBLEME MEDICO JURIDIQUE D UNE DEFINITION
- 28) RESPONSABILITE- PENALE POUR – OMMISSION ) ACTES DU COLLOQUE PERPOROTLITE AVXILLEME CONGRES INTERNATIONAL TENVAVRBINO ( ITALIA ) OCTOBER 1982
- 29) SOUND W.B. SAUNDERS COMP KN.



# فَهْرُسُ الْمَوْضُوعَاتِ





٥	شكر وتقدير .....
٧	الإهداء .....
٩	المقدمة .....
١٢	أهمية الموضوع وسبب اختياره .....
١٥	منهج البحث .....
١٨	خطة البحث .....
	<b>الفصل التمهيدي: مفهوم الحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم</b>
١٨	في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي .....
٣١	المبحث الأول : مفهوم الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون .....
٣١	المطلب الأول : مفهوم الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي .....
٣٣	الفرع الأول : الحماية الجنائية لغة .....
٣٣	أولاً : الحماية لغة .....
٣٤	ثانياً : الجنائية لغة .....
٣٧	الفرع الثاني : الحماية الجنائية اصطلاحاً .....
٤٥	الفرع الثالث : الألفاظ ذات الصلة بالحماية الجنائية .....
٥١	المطلب الثاني : مفهوم الحماية الجنائية في القانون الوضعي .....
٥٧	المبحث الثاني : الأساس الشرعي والقانوني للحماية الجنائية .....
٦١	المطلب الأول : الأساس الشرعي للحماية الجنائية للحق في الحياة .....

أولاً : الأساس الشرعي للحماية الجنائية في القرآن الكريم .	٦١
ثانياً : الأساس الشرعي للحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة الجسم	
في السنة النبوية .	٧٢
المطلب الثاني : الأساس القانوني للحماية الجنائية للحق في الحياة وسلامة	
الجسم في القانون الوضعي .	٧٨
أولاً: أساس الحماية الجنائية للحق في الحياة وفي سلامة الجسم في الاتفاقيات	
الدولية .	٨٠
ثانياً: أساس الحماية الجنائية للحق في الحياة وفي سلامة الجسم في الدستور	
والقانون الجنائي .	٨٥
بين الشريعة والقانون .	٩٢
المبحث الثالث : شروط الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي .	٩٥
المطلب الأول : شروط الحماية الجنائية في الفقه الإسلامي .	٩٨
قتل الحربي	٩٩
قتل المرتد	١٠٢
قتل الزاني المحصن	١٠٣
قتل الزمي	١٠٥
قتل مهدر الدم	١٠٦
المطلب الثاني : شروط الحماية الجنائية في القانون الوضعي .	١١٠
أولاً: أن يكون الإنسان المتمتع بالحماية الجنائية حياً .	١١١
ثانياً: أن يحدث الاعتداء على شخص محقق الحياة .	١١٢
ثالثاً: ألا يكون قتل الشخص استعمالاً لحق الدفاع الشرعي .	١١٤
رابعاً: ألا يكون استعمالاً لواجب كتنفيذ حكم الإعدام .	١١٨

خامساً: ألا يكون الجرح أو المساس بالجسم استعمالا لحق ممارسة العمل	
الطبي أو التأديب .....	١١٩
بين الشريعة والقانون . .....	١٢١
الباب الأول : الأحكام الشرعية والقانونية للميؤوس من شفائهم. ....	١٢٦
الفصل الأول : الحماية الجنائية للميؤوس من شفائهم. ....	١٢٨
المبحث الأول : حقيقة الميؤوس من شفائهم. ....	١٣٠
المطلب الأول : المقصود بالميؤوس من شفائهم لغة واصطلاحاً. ....	١٣٢
أولاً : في اللغة: .....	١٣٢
ثانياً: المقصود بالميؤوس من شفائهم اصطلاحاً. ....	١٣٤
المطلب الثاني: إجبار المريض الميؤوس من شفائه على التداوي. ....	١٣٦
المطلب الثالث: الأمراض الفتاكة الميؤوس من شفائها. ....	١٤٢
الفرع الأول : مرض الموت. ....	١٤٤
أولاً : تعريف المرض لغة. ....	١٤٤
تعريف الموت . ....	١٤٥
ثانياً : مرض الموت في اصطلاح الفقهاء. ....	١٤٦
أولاً: مرض الموت عند الحنفية . ....	١٤٦
ثانياً : مرض الموت عند المالكية. ....	١٤٧
ثالثاً : : مرض الموت عند الشافعية. ....	١٤٨
رابعاً : مرض الموت عند الحنابلة . ....	١٤٩
خامساً : مرض الموت عند الزيدية . ....	١٤٩
سادساً : مرض الموت عند الإمامية . ....	١٥٠

الفرع الثاني : مرض فقد المناعة المكتسبة الإيدز .	١٥٢
تعريف مرض الإيدز .	١٥٣
طرق انتشار مرض الإيدز وأسبابه .	١٥٦
نقل الدم	١٥٦
الاتصال الجنسي	١٥٨
الشواذ جنسياً	١٥٨
البغايا	١٥٨
زوجات المصابين بالإيدز	١٥٨
النقل للمرض من الأم إلى الطفل	١٥٩
مدمنوا المخدرات	١٥٩
الفرع الثالث : الطاعون .	١٦٣
أولاً: تعريف الطاعون لغة واصطلاحاً .	١٦٣
سبب الطاعون .	١٦٦
أنواع الطاعون .	١٦٧
أماكن الطاعون .	١٧٣
القنوت لصرف الطاعون	١٧٤
الخوف من العدوى	١٧٥
أجر الصبر على الطاعون .	١٧٦
المراد بشهادة الميت بالطاعون	١٧٧
شهيد الآخرة	١٧٨
علاقة الطاعون باليأس من الشفاء .	١٧٩

الفرع الرابع : الجذام .	١٨١
أولاً : تعريف الجذام لغة واصطلاحاً .	١٨١
أنواع الجذام .	١٨٢
جزام عقدي	١٨٢
جزام النوع البقصى الحذرى	١٨٢
ثانياً : أحكام يختص بها المجنوم .	١٨٤
التفريق بين الزوجين بسبب الجزام	١٨٤
مخالطة الجزماء للأصحاء	١٨٥
الجذام واليأس من الشفاء .	١٨٥
الفرع الخامس : البرص .	١٨٧
أولاً : تعريف البرص لغة واصطلاحاً .	١٨٧
ثانياً : ثبوت الخيار في فسخ النكاح بسبب البرص .	١٨٧
البرص واليأس من الشفاء	١٨٨
الفرع السادس : السرطان .	١٩١
المبحث الثاني : واجبات المريض والطبيب في المرض الميؤوس من شفائه.....	١٩٣
المطلب الأول : ما يجب على المريض الميؤوس من شفائه.....	١٩٥
الأولى : تحسين خلقه .....	١٩٥
الثانية : أن يحسن الظن بالله .....	١٩٦
الثالثة : التداوي .....	١٩٨
الرابعة : الاستفادة من خبرات الطب الحديثة .....	٢٠٢
المطلب الثاني : ما يجب على الطبيب تجاه الميؤوس من شفائهم .	٢٠٥



الفصل الثاني : أحكام الاعتداء على حق الميؤوس من شفائهم في الحياة	
والمسؤولية عنها .	٢١١
المبحث الأول : في مضمون الحياة وبدايتها .	٢١٣
المطلب الأول : معنى الحياة لغة واصطلاحاً .	٢١٥
أولاً : الحياة لغة .	٢١٥
ثانياً : الحياة شرعاً .	٢١٦
المطلب الثاني : معيار بدء حياة الإنسان .	٢١٩
أولاً : الاستهلال .	٢٢٠
ثانياً : الصباح .	٢٢١
ثالثاً : العطاس والارتضاع .	٢٢١
رابعاً : التنفس .	٢٢٢
خامساً : الحركة .	٢٢٢
سادساً : الاختلاج , وموقف القانون .	٢٢٣
بين الشريعة والقانون في معيار بدء الحياة .	٢٢٦
المبحث الثاني : الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها .	٢٢٨
أقسام الجناية على النفس .	٢٢٨
القتل العمد عند الفقهاء .	٢٢٩
القتل العمد في القانون .	٢٣٤
القتل شبه العمد .	٢٣٥
القتل شبه العمد في الشريعة يقابل الضرب المفضي إلى الموت في القانون	
الوضعي .	٢٣٦

القتل الخطأ .	٢٣٨
الألفاظ ذات الصلة بالقتل الخطأ .	٢٣٩
القتل الخطأ في القانون .	٢٤٠
القتل بسبب .	٢٤٢
بين الشريعة والقانون .	٢٤٢
أولاً : القتل العمد .	٢٤٣
تعريف القتل العمد .	٢٤٣
الوسيلة المستعملة في القتل .	٢٤٣
من حيث العقوبة .	٢٤٤
بالنسبة للقتل الخطأ .	٢٤٤
المبحث الثالث : الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليه .	٢٤٧
المطلب الأول : القتل إشفاقاً .	٢٤٩
الفرع الأول : مفهوم القتل بدافع الشفقة .	٢٥١
الفرع الثاني : صور القتل بدافع الشفقة .	٢٥٥
الفرع الثالث : الحكم الشرعي والقانوني من الفعل بدافع الشفقة .	٢٥٩
الآراء المؤيدة للقتل بدافع الشفقة .	٢٥٩
الآراء المعارضة لفكرة القتل بدافع الشفقة .	٢٦٦
التكليف الشرعي والقانوني للقتل بدافع الشفقة .	٢٦٩
القتل إشفاقاً في الشريعة الإسلامية .	٢٦٩
جواز ذبح الحيوان المريض الذي يؤكل لحمه .	٢٧٠
عدم جواز قتل الإنسان المريض .	٢٧٠

أولاً : رأى لجنة الفتوى بالأزهر الشريف في القتل بدافع الشفقة .	٢٧٧
ثانياً : رأى شيخ الأزهر في القتل بدافع الشفقة .	٢٧٩
ثالثاً : رأى مفتى الجمهورية .	٢٨٠
رابعاً : رأى مفتى الجمهورية الحالي أ.د/على جمعة .	٢٨٠
فتوى العلامة السيد محمد أحمد الشاطري .	٢٨٣
فتوى الفقيه السيد عمر حامد الجيلاني عن ما يسمى قتل الرحمة .	٢٨٤
لجنة فتوى إسلام أون لاين .	٢٨٦
موقف الفقه والقانون من القتل بدافع الشفقة .	٢٨٨
ثانياً : الموقف التشريعي والدولي من القتل بدافع الشفقة .	٢٨٩
أولاً : في البلاد العربية .	٢٨٩
ثانياً : في الدول الأوربية .	٢٩٠
موقف القانون المصري .	٢٩٤
بين الشريعة والقانون .	٢٩٨
المطلب الثاني : وقف أجهزة الإنعاش الصناعي .	٢٩٩
الفرع الأول : معيار الوفاة .	٣٠١
الفصل الأول : أولاً : تعريف الوفاة لغة واصطلاحاً .	٣٠٣
ثانياً : الموت شرعاً , ورأى القانون , ورأى الباحث .	٣٠٦
الفصل الثاني : طرق تحديد لحظة الوفاة .	٣١٣
القسم الأول : المعيار التقليدي .	٣١٥
القسم الثاني : المعيار الحديث - الموت الدماغي .	٣٢١
الفرع الثاني : الإنعاش الصناعي .	٣٣١

الغصن الأول : مفهوم الإنعاش الصناعي .	٣٣٣
تعريف الإنعاش .	٣٣٣
فائدة الإنعاش الصناعي .	٣٣٥
الغصن الثاني: الحكم الشرعي للإنعاش الصناعي.	٣٣٧
الغصن الثالث: إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عمداً عن الميثوس من	
شفائهم .	٣٤١
الجزع الأول: إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن المريض الذي توقف	
قلبه وتنفسه.	٣٤٣
الجزع الثاني: إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي عن الذي مات مخه.	٣٤٧
أولاً: نصوص الفقهاء المتقدمين رحمهم الله .	٣٤٨
الاستصحاب.	٣٥٤
قاعدة اليقين لا يزول بالشك.	٣٥٥
حكم رفع أجهزة الإنعاش الصناعي عن ميت الدماغ " جذع المخ "	٣٥٩
الاتجاه الأول .	٣٥٩
الاتجاه الثاني.	٣٦٣
رأى الباحث.	٣٧٠
الفرع الثالث: المسؤولية الجنائية عن إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي.	٣٧٣
الغصن الأول: إيقاف أجهزة الإنعاش بفعل الطبيب .	٣٧٥
الحالة الأولى : إيقاف أجهزة الإنعاش عمداً .	٣٧٥
الحالة الثانية : الامتناع عن مساعدة .	٣٧٦
وفي الشريعة الإسلامية.	٣٧٦

الرأي الأول: ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة	
والظاهرية.	٣٧٧
الرأي الثاني: وهو ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة.	٣٨١
والرأي الرابع.	٣٨٢
وفي القانون.	٣٨٢
أولاً : موقف القانون المصري.	٣٨٢
موقف القانون الفرنسي .	٣٨٦
الفصل الثاني: إيقاف أجهزة الإنعاش الصناعي بناءً على طلب المريض	٣٨٩
الفصل الثالث: أحكام الاعتداء على حق الميئوس من شفائهم في سلامة الجسم.	٣٩٣
المبحث الأول : حرمة المساس بجسم الإنسان.	٣٩٧
موقف الشريعة الإسلامية .	٣٩٧
موقف القانون .	٤٠١
بين الشريعة والقانون.	٤٠٣
المبحث الثاني : الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.	٤٠٧
القسم الأول : الجناية على ما دون النفس الموجبة للقصاص .	٤٠٧
أ - شروط القصاص في الجناية على ما دون النفس .	٤٠٧
١- أن يكون الفعل عمداً.	٤٠٧
٢ - أن يكون الفعل عدواناً .	٤٠٩
٣ - كون المجني عليه مكافئاً للجاني.	٤١٠
٤ - المماثلة في المحل .	٤١٣
٥ - المماثلة في المنفعة.	٤١٣



ب - أنواع الجناية على ما دون النفس .	٤١٤
النوع الأول : أن تكون الجناية بالقطع والإبانة .	٤١٤
النوع الثاني : الجراح .	٤١٤
النوع الثالث : إبطال المنافع بلا شق ولا إبانة .	٤٢١
القسم الثاني : الجناية على ما دون النفس الموجبة للدية أو غيرها	٤٢٢
النوع الأول : إبانة الأطراف .	٤٢٢
النوع الثاني : الجراح .	٤٢٣
النوع الثالث : إبطال المنافع .	٤٢٤
المبحث الثالث : الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها .	٤٢٥
المطلب الأول : استقطاع الأعضاء .	٤٢٧
يقصد بالاستقطاع .	٤٢٧
أهم الصور التي يتم فيها الاستقطاع .	٤٢٩
الأولى : استقطاع عضو من المريض لنفسه .	٤٢٩
ثانياً : اقتطاع أعضاء المريض الميتوس من شفائه لغيره .	٤٣٠
موقف القانون .	٤٣٣
بين الشريعة والقانون .	٤٣٤
المطلب الثاني : التجارب الطبية .	٤٣٥
النوع الأول : التجربة العلاجية .	٤٣٥
النوع الثاني : التجارب الطبية العلمية .	٤٣٦
وفي الفقه القانوني .	٤٤١
ثانياً : التجارب العلمية غير العلاجية .	٤٤٣

رأى الباحث .	٤٤٦
المبحث الرابع: أثر رضا الميئوس من شفائهم بالاعتداء عليهم .	٤٤٧
المطلب الأول: أثر رضا الميئوس من شفائهم بالقتل .	٤٥١
المطلب الثاني: أثر رضا الميئوس من شفائهم بالاعتداء على ما دون النفس ....	٤٦١
الحنفية .	٤٦١
المالكية .	٤٦١
لشافعية .	٤٦٣
الحنابلة .	٤٦٤
الظاهرية .	٤٦٥
وفي القانون .	٤٦٦
بين الشريعة والقانون .	٤٧٠
الباب الثاني: الأحكام الشرعية والقانونية للمشوهين خلقيا .	٤٧٣
الفصل الأول: في حقيقة التشوهات الخلقية أسبابها وأنواعها ووسائل تشخيصها .	
وطرق دفعها وعلاقتها ببعض الأمراض الجسمانية .	٤٧٧
المبحث الأول: في حقيقة التشوه الخلقي .	٤٧٩
المطلب الأول: المشوه خلقيا لغة .	٤٨١
المطلب الثاني: المشوه خلقيا في الاصطلاح .	٤٨٧
المبحث الثاني: علاقة التشوه الخلقي ببعض الأمراض الجسمانية .	٤٩٣
المطلب الأول: العاهة .	٤٩٤
العاهة لغة .	٤٩٥
أولا: علاقة العاهة بالمرض .	٤٩٥
ثانيا: العلاقة بين العاهة والعيب .	٤٩٥

ثالثاً: العلاقة بين العاهة والجائحة.	٤٩٦
المقصودة بالعاهة في نطاق البحث.	٤٩٦
المطلب الثاني : الإعاقة.	٤٩٧
مفهوم الإعاقة في اللغة و الاصطلاح.	٤٩٧
أقسام الإعاقة.	٥٠٠
أولاً : أقسام الإعاقة الناجمة عن إصابة الجهاز العصبي المركزي .	٥٠٠
ثانياً : أقسام الإعاقة الجسدية الناجمة عن إصابة الجهاز العضلي .	٥٠١
ثالثاً : أقسام الإعاقة الجسدية الناجمة عن إصابات الجهاز العضلي .	٥٠١
رابعاً : أقسام الإعاقة الناجمة عن إصابة أحد أعضاء الجسم .	٥٠١
موقف القانون من العاهة والإعاقة.	٥٠٢
المبحث الثالث: أسباب التشوهات الخلقية.	٥١١
المطلب الأول : العوامل الوراثية	٥١٥
المطلب الثاني : العوامل والأسباب البيئية	٥٢٧
أولاً: الأشعة.	٥٢٧
ثانياً: الفيروسات.	٥٢٨
ثالثاً: العقاقير والمواد الكيميائية.	٥٣٢
العوامل الميكانيكية .	٥٣٦
المبحث الرابع: أنواع التشوهات الخلقية.	٥٤٣
الأولى : تشوهات أو نواقص خلقية لا تعطل الحياة ولا تقضي على الأجنة ....	٥٤٣
الثانية: تشوهات خلقية كبيرة تقضي على حياة الجنين مبكراً.	٥٤٤
الثالثة: تشوهات خلقية لا يستطيع الطفل الحياة معها بعد الولادة.	٥٤٥
الرابعة: تشوهات خلقية مكتسبة.	٥٤٥

الخامسة: تشوهات خلقية كبيرة وطبيعية.	٥٤٦
نبذة تاريخية عن التوائم الملتصقة.	٥٤٧
ثانيا: أنواع التوائم.	٥٤٩
صور التصاق التوائم.	٥٥٠
وفاة التوائم الملتصقة.	٥٥٢
المبحث الخامس: وسائل تشخيص التشوهات الخلقية.	٥٥٧
أولا: التشخيص قبل الحمل.	٥٥٧
ثانيا: التشخيص أثناء الحمل.	٥٥٩
الثالثة: وتعتمد على أخذ الخلايا الأمنيوسية من الجنين وهو في بطن أمه.	٥٦٠
الرابعة: مناظرة الجنين داخل الرحم.	٥٦١
الخامسة: التصوير الصوتي للجنين .	٥٦٢
المبحث السادس: طرق دفع التشوهات الخلقية.	٥٦٥
أولا: إجراء الفحوصات الطبية الراغبين في الزواج.	٥٦٥
الحالات التي يجب فيها إجراء الفحص للرجبة في الزواج.	.....
ثانيا: منع الزواج بين الأقارب.	٥٧١
ثالثا: وضع الحوامل من بداية الحمل تحت الرعاية الصحية والمتابعة الطبية ...	٥٧٢
رابعا: التشخيص المبكر للجنين أو للحمل، ويُعرف التشخيص المبكر للحمل	٥٧٢
خامسا: المباشرة بين الولادات.	٥٧٤
موقف القانون.	٥٧٨
موقف القانون المصري.	٥٧٩
موقف القانون الفرنسي.	٥٧٩

رأي الباحث .	٥٨٠
الفصل الثاني: أحكام الاعتداء على حق المشوهين خلقيا في الحياة	
والمسؤولية عنها.	٥٨٣
المبحث الأول : الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.	٥٨٥
المبحث الثاني : الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.	٥٨٧
المطلب الأول : القتل إشفاقاً	٥٨٩
للفقهاء في ذلك آيان	٥٩١
أولاً : الحنفية	٥٩١
ثانياً: الشافعية.	٥٩٣
ثالثاً: الحنابلة.	٥٩٤
رابعاً: الزيدية.	٥٩٤
خامساً: الإباضية.	٥٩٤
سادساً: الإمامية.	٥٩٥
موقف القانون.	٥٩٨
رأي الباحث .	٦٠٠
المطلب الثاني: إجهاض الجنين المشوه.	٦٠٣
الفرع الأول: تعريف الجنين لغة واصطلاحاً .	٦٠٥
أولاً: تعريف الجنين لغة.	٦٠٥
ثانياً: تعريف الجنين اصطلاحاً.	٦٠٧
عند الفقهاء.	٦٠٨
تعريف الأطباء للجنين.	٦٠٨



علماء الأجنة. ....	٦٠٩
مراحل تخليق الجنين. ....	٦١١
أولاً: مرحلة النطفة. ....	٦١٦
ثانياً: مرحلة العلقه. ....	٦٢٠
ثالثاً: طور المضغة. ....	٦٢٢
رابعاً: طور العظام. ....	٦٢٤
خامساً: طور الكساء باللحم. ....	٦٢٥
الفرع الثالث: الإجهاض لغة واصطلاحاً. ....	٦٢٩
أولاً: الإجهاض لغة. ....	٦٢٩
ثانياً: الإجهاض في اصطلاح الفقهاء، والأطباء، وفي القانون. ....	٦٣١
الفرع الرابع: أنواع الإجهاض وأحكامه. ....	٦٣٥
أولاً: الإجهاض التلقائي أو الطبي. ....	٦٣٦
ثانياً: الإجهاض بالعلاج. ....	٦٣٩
القسم الأول: الإجهاض خشية مرض الأم أو موتها. ....	٦٣٩
المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل نفخ الروح. ....	٦٤٢
المرحلة الثانية: إذا كان الخطر بعد نفخ الروح في الجنين. ....	٦٤٦
موقف القانون. ....	٦٤٦
القسم الثاني: الإجهاض لتشوه الجنين أو مرضه. ....	٦٤٨
الأولى: إذا تم اكتشاف التشوهات الخلقية قبل نفخ الروح. ....	٦٤٩
أراء الفقهاء المعاصرين في إجهاض الجنين المشوه قبل نفخ الروح. ....	٦٥١
الأول: يرى عدم جواز إسقاط الجنين المشوه قبل نفخ الروح. ....	٦٥١
الثاني: ذهب إلى القول بجواز إجهاض الجنين المشوه قبل نفخ الروح. ....	٦٥٥

فتاوى المحافل والمجامع الإسلامية في إجهاض الجنين المشوه.	٦٥٧
قرار مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي.	٦٥٧
فتوى فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق.	٦٥٧
فتوى مفتي جمهورية مصر العربية السابق.	٦٦٠
فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية	
بشأن قتل الرحمة والجنين المشوه.	٦٦١
من المعقول.	٦٦٣
ثانياً: حكم إجهاض الجنين المشوه بعد نفخ الروح.	٦٦٥
الأدلة.	٦٦٥
من الكتاب والسنة.	٦٦٥
الإجماع.	٦٦٧
الاستثناء من القاعدة السابقة.	٦٦٧
الراجح.	٦٦٩
موقف الفقه والقانون من إجهاض الجنين المشوه.	٦٧٣
أولاً: موقف القانون المصري من إجهاض الجنين المشوه.	٦٧٣
ثانياً: موقف القانون الفرنسي.	٦٧٧
خلاصة القول في إجهاض الجنين المشوه.	٦٨١
بين الشريعة والقانون.	٦٨٤
رأي الباحث.	٦٨٦
الفصل الثالث: أحكام الاعتداء على حق المشوهين خلقياً في سلامة الجسم.	٦٨٩
العضو لغة واصطلاحاً.	٦٩٢
تعريف الطرف.	٦٩٤

المبحث الأول: الاعتداءات المتفق على تجريمها والعقاب عليها.	٦٩٧
المطلب الأول: الاعتداء على الأيدي المشوهة.	٦٩٩
الأمر الأول: إذا قطع كامل الأصابع ناقصها.	٧٠٠
الأمر الثاني: إذا قطع ناقص الأصابع كاملها.	٧٠١
الأمر الثالث: قطع الأصلي بالزائد.	٧٠٢
رأي الإمام مالك في ناقص الأصابع.	٧٠٣
الأمر الرابع: إذا وقع الاعتداء على من به إصبع زائدة من مثله.	٧٠٤
الرأي الراجح.	٧٠٥
المطلب الثاني: الاعتداء على الأطراف القصيرة.	٧٠٧
المطلب الثالث: الاعتداء على حدة العين .	٧٠٨
المطلب الرابع: العظم الناقص.	٧١٧
المطلب الخامس: الشفاء الأرنبية والحنك المشقوق.	٧٢٠
المطلب السادس: الأذن الناقصة والمتقوبة.	٧٢٣
المطلب السابع : الأنف الفطساء.	٧٢٧
المطلب الثامن: الاعتداء على الرتقاء والقرناء.	٧٣١
أولا : المقصود بالرتقاء والقرناء لغة واصطلاحا.	٧٣١
ثانيا: حكم الاعتداء.	٧٣١
التشوه.	٧٣٤
للفقهاء في الاعتداء بقطع شفري المرأة رأيان .	٧٣٧
ثالثا: مسؤولية الطبيب في إزالة التشوه.	٧٣٩
المبحث الثاني: الاعتداءات المختلف في تجريمها والعقاب عليها.	٧٤٣
المطلب الأول: جراحة التجميل.	٧٤٥

الفرع الأول : مفهوم جراحة التجميل .	٧٤٧
الفرع الثاني : أنواع الجراحات التجميلية .	٧٥١
الأول: جراحة التجميل الضرورية .	٧٥٣
الثاني: جراحة التجميل التحسينية .	٧٦٧
المطلب الثاني: صور الجراحات التجميلية المختلف في تجريمها .	٧٦٩
الفرع الأول : قطع الزوائد .	٧٧١
الأول: الزوائد التي يولد بها لإنسان وتكون في أصل الخلقة .	٧٧٢
الثاني : الزوائد الحادثة التي تنشأ بسبب علة مرضية .	
الفرع الثاني: الثقب .	٧٧٧
الثقب لغة .	٧٧٧
أولاً : ذهب الحنفية والحنابلة والزيدية إلى جوار ثقب إلى أنن الثقب .	٧٧٧
ثانياً : ذهب الشافعية وبعض الحنابلة إلى عدم جوار ثقب الأنن .	٧٨٢
الرأى الراجع .	٧٨٤
الفرع الثالث : إزالة الشعر الكثيف .	٧٨٥
المبحث الثالث : أثر رضا المشوهين خلقياً بالاعتداء عليهم .	٧٨٩
إنن الشارع .	٧٩٠
إنن المريض .	٧٩٢
ومن له الحق في الإنن .	٧٩٣
أنواع الأنن .	٧٩٥
الحالة الأولى : رضا وأنن الولي بالاعتداء على المشوه خلقياً في جرائم	
المساس بسلامة الجسم .	٧٩٥
حالات الأنن وأثرها في الضمان .	٧٩٥

أولاً : رضا وأذن الولي بالاعتداء على المشوه في سلامة الجسم .	٧٩٥
ثانياً : الأثر المترتب على المساس بسلامة الجسم بدون إذن .	٨٠٠
ثالثاً : حالة إعفاء الطبيب من المسؤولية.	٨٠٤
الأذن الصادر من الولي أو الحاكم .	٨١٠
إذن الحاكم في الجراحات الخطيرة.	٨١٢
رأي الباحث.	٨١٥
الحالة الثانية : رضا الولي وأذنه بالاعتداء على المشوه بحقه في الحياة .	٨١٦
موقف القانون من شروط الرضا المبيح للفعل	٨٢٨
١- الصفة	٨٢٨
٢- الأهلية	٨٢٨
٣- سلامة الإرادة من العيوب	٨٢٨
٤- معاصرة الرضا للفعل	٨٢٨
موقف التشريعات والقوانين الوضعية المختلفة	٨٢٨
موقف الفقه المصري.	٨٣١
بين الشريعة والقانون.	٨٣٢
خاتمة البحث .	٨٣٥
الخاتمة.	٨٣٧
النتائج .	٨٣٩
الملحق المصور.	٨٤٩
التوصيات.	٨٦٤
ملخص الرسالة بالعربية .	٨٦٩
ملخص الرسالة بالإنجليزية .	٨٧٣



٨٧٧	فهرس الآيات القرآنية.
٨٩٥	فهرس الأحاديث .
٨٩٧	فهرس المراجع.
٩٦٥	فهرس الموضوعات.

سنة النشر

٢٠٠٩

رقم الإيداع

١٣٠٦٨

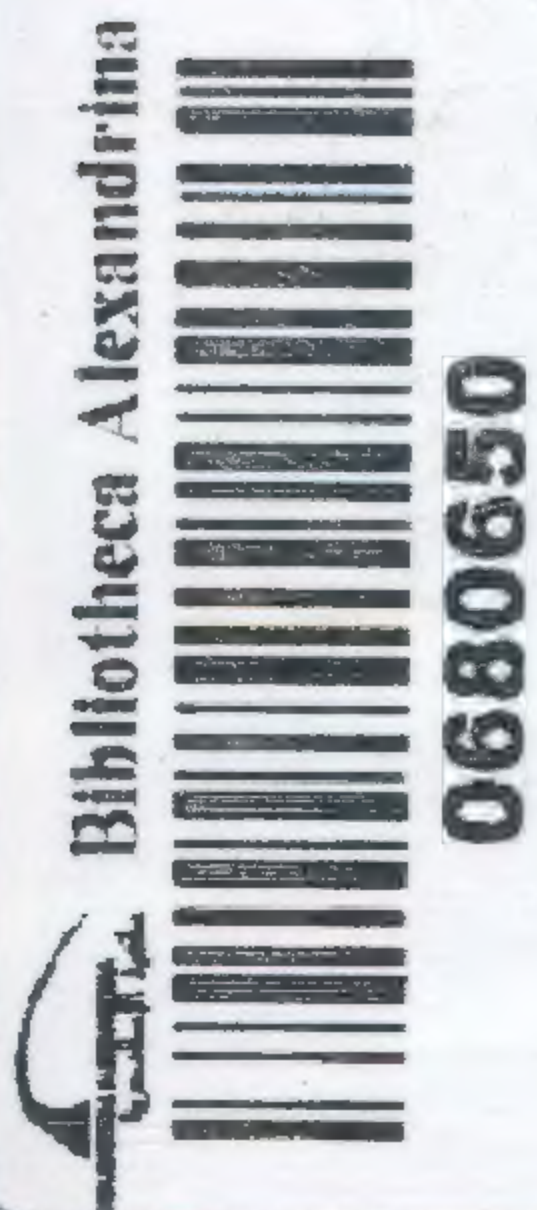
الترقيم الدولي I.S.B.N

977 - 386 - 185 - 6









دار الكتب القانونية  
[www.darshatat.com](http://www.darshatat.com)  
[info@darshatat.com](mailto:info@darshatat.com)